



500

Süleymaniye	1000000
KİTAP	AKCA ZADE
YER	MUSEYİN RAS-1
Emm. No	255

كتاب الفهمان ١٩ كتاب الصلوة ١٩ كتاب الحيض ٢٧ كتاب الزكوة ٤٩ كتاب الصوم ٧٣

کتاب الحج ۸۲
کتاب النکاح ۸۴
کتاب الطلاق ۱۰۳
کتاب الایمان ۱۲۳
کتاب بیوع ۱۵۵
کتاب البیوع ۱۸۸

٨٢	٨٨	٨٩	٩٠
كتاب الجوار	كتاب القضاء	كتاب الشهادين	كتاب الرجوع للشهادين
١٨٩	٢١١	٢٢٩	٢٣٩
٢٤٠	٢٤٩	٢٥٩	٢٦٩

كتاب القرآن	كتاب الحكمة	كتاب العقائد	كتاب الحيوان	كتاب الصلح	كتاب الزهد
٢٤٣	٢٤٨	٢٧٣	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٩

كتاب القضاء	كتاب الزراعة	كتاب الشرب	كتاب البشارة	كتاب الادراك	كتاب البيان
٢٨٣	٢٨٦	٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢

كتاب القضاة	كتاب الحفظ	كتاب الادب	كتاب الوصايا	كتاب الفرائض	كتاب القسمة
٣١٥	٣١٢	٣٠٢	٢٩٨	٢٩٢	٢٩٢

كتاب العارية ٣٢٨
 كتاب الشركة ٣٢٩
 كتاب الصيد ٣٣٠
 كتاب الزناج ٣٣١
 كتاب القمار ٣٣٢

الكافية كتاب الفقه كتاب الهيئة كتاب الوقف كتاب المقيط كتاب اللقب
 ٣٣٢ ٣٣٤ ٣٣٩ ٣٥٧ ٥٧
 ٣٣٢ ٣٣٤ ٣٣٩ ٣٥٧ ٥٧

كتاب الفقه ٣٨٩ كتاب الفقه ٣٨٩ كتاب الفقه ٣٨٩ كتاب الفقه ٣٨٩ كتاب الفقه ٣٨٩ كتاب الفقه ٣٨٩

كتاب العقاقير
كتاب الشفاء

مهر البحر الى النادى الخطير

كتاب الفقه

تأليف الشيخ
الامام الزبير بن النجاشي
طهري الشيرازي
ظاهر بن احمد بن عبد الله

مذوقان سلكا الفهم
البحرانية ابراهيم
بن جعفر
البحراني

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق الارواح والاحصاء وجاعل النور والظلام لا يغيره من الله هو خادون
ولا يمتد على الامور بواعث ولا يحيط بكنه قدرته الخاطر ولا تصدق الى ضبط عظمت
الغياض الذي امر عباده بتحصيل العلم وحرمهم على التجاور والمجادلة ارسل محمد صلى
الله عليه وعلى آله وسلم بالهدى ونوره واواه وحبل الجنة متواها صلى الله عليه وعلى
آله الاحياء من المهاجرين والانصار وحبل الامام الاعظم مقتدي شريعته وقابله
لامته واطهره القوم من المسلمين ولتبره الاحكام من المؤمنين ونقل احكام الشريعة
من الاسلاف الى الاخلاص قال الشيخ الامام الزاهد البارغ فقيه الامم طهره
الشرعية يحيى السنة مقتدي الانام بنبوة الاسلاف كونه الاطراف الفار والملة والدين
وكن الاسلام في العالمين طاهر من احد بن عبد السيد الحاردي نور الله نوره واعلى في الخلق
رتبته قد عرفتم اخواني اني كرهته تعالى ان العلوم كثيرة والاعمال كثيرة قال اولي
مصر المهمة الى الامم والاقبال الى منع الاعور وهو جمع الوافقات وتزيتها وتجنيسها وتوحيها
قال رضي الله عنه وقد كتبت في هذا الفن فحين احد بها فني خزانة الوافقات والثانية
فني كتاب الصواب فالتى بعد ذلك بعض اخواني ان اكتب نسخة قصيرة يمكن ضبطها
حفظها فكتبت هذه النسخة جامعة للروايد خالية عن الدلائل بل بيان مواضع الضلال والحق
الطاهر وغية للتبشير والطاعن وكتبت فخرت الفصول والاجناس على راس كل كتاب ليكون
عونا لمن اتى بالتقوى وسبيلها كتاب الخلاصة وكل ذلك افضل سيرة للامر على المتقين
رجاء الثواب من العزيم الوهاب **كتاب الطهارة** تشمل على فقهه فصول
الاول في المياه التي في الفصل الثالث في الوضوء الرابع في الميع الحامس في التيمم السادس
في غسل الثوب وغيره السابع فيما يكون نجسا وفيما لا يكون نجسا الثامن فيما يخص وفيما لا يخص التاسع
في المطر والاباء **الفصل الاول مشتمل على ثلاثة اجزاء** الاول في الحيض والحيات
والاواني وما يلزمها المستعمل والماء المطلق والمقيد والثاني في الاضار والثالث في الامار وفي
احكامها وفيه في الثمن **اما الجلس الاول** في الاصل الجاسة اذا وقعت في حوض ان
كان كبيرا فهو بمنزلة البحر لا ينقض الا ان يتغير طعمه او لونه او ريحه وهل يتغير موضع وقوع
الجاسة فتقول الجاسة على موضع مريه وغير مريه المريه كالعدرة والجمعة وغير
المريه كقطره حفر او قطريه في المريه يتغير موضع وقوع الجاسة بالاجماع ويترون موضع
الجاسة قد في الحوض الصغير قال رضي الله عنه وتذره ما بين يمينه وما بين يمينه وراعه
الحوض الصغير وفي بعض النسخ ان كان من الموضع الذي يتوضا الى الجاسة عشر اذرع واكثر
يجوز وان كان اقل لا وما في غير المريه فغسله مشايخ العراق رحمه الله كذلك ايضا كالمريه

وعنه مشايخ بلق ومشايخ حاربه رحمه الله يحون التوضي من موضع وقوع الجاسة وهذا من
فقه الامام جواد هو زاده وجه الله وفي اما الحاردي يتوضا بنوب الجاسة وان كانت في
في ملوة الاصل للصمد والظهير رحمه الله وفي نسخة الامام السرخسي رحمه الله اذا استقي
في حوض لا يجوز ان يتوضا من ذلك الموضع على غير ان الماء وهل يتغير طعمه او لونه او ريحه وهل
يتغيره ويستعمل غسله وجهه على الماء قال في نسخة الامام الحاردي رحمه الله في نسخة عند ابي
يوسف رحمه الله لا يجوز التوضي من الماء الجور واليه ما لا يقتضيه ابو جعفر رحمه الله وغيره من
المشايخ جواد وان كان لو جرد الماء وجاوه كالماء الحاردي وفي الفتاوى الحوض الكبير يتوضا
بعشرة اذرع في عشرة اذرع وصورة ان يكون من كل باب من حوض الجور عشرة اذرع وحول
الماء او يكون ذراعا او وجه الماء مائة ذراع في الجور او الطول والفرق اما ان كان جرد
لا يتغير بالاعتناء في مكان الله ويكفي وعليه الفتوى هذا ان كان الحوض مريفا فان كان مريفا
فيعتبر ثمانية اذرع او يكون ذراعا اذرع الكبراس فان كان الحوض اعلا من عشرة اذرع في عشرة
واستعمله اقل وهو مشتمل على التوضي والاعتناء فيه وان نقص الماء حتى صار لنسبة في سبع اذرع
والنقص من منه الحوض ان كان اقل من عشرة في عشرة اذرع عطف فيه الجاسة ثم
اليسقط وما زاد عشرة اذرع عشرة اذرع وان وقعت فيه الجاسة وهو عشر في عشر اذرع
فما اقل من عشرة اذرع والعدرة لو وقعت في سبع الجاسة ولو كان اعلا من عشرة في عشرة
واستعمله عشر في عشرة اذرع فلو نقص من حوضه اقل من عشرة اذرع عشرة اذرع
اختلف المتأخرون فيه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الماء الذي يتوضا به اعلا من
الذي في الماء الذي في استعمله وقع الماء الجسد اسفل حمله كان الماء جسا ويغير الجسد بالما
على الطهارة في وقت واحد وان وقع الماء العذري اسفل الحوض على التذرع كان طاهرا على ما
يأتي في مسألة الجسد وكان بعضهم لا يظن كالماء القليل اذا وقعت فيه جاسة ثم انبسط على ما
من الحوض الكبير ان الجسد ماء فبقا انسان تقيا ونقصا منه ان كان الماء على وجه الجسد
الجسد متصلا عن الجسد الجور وان كان متصلا بالجسد اختلف المشايخ فيه بعضهم اعتبروا وحلة
المأخوذ لا يتجزأ وبعضهم اعتبروا موضع الثقب ان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا نحو التوضي
فيه والافلا وان كان الماء في الثقب كالماء في الطست والثقب صغير لا يجوز التوضي فيه فلو تضمن
موضع الثقب ثوبا الجسد يتجزأ الماشي فان الشيخ الامام شمس الامية الحاردي رحمه الله الماء
طاهر سواء كان يتجزأ او بدفة واحدة وعلى هذه الفتاوى التي في المشايخ والجنادات
التي تكون في الماء الحاردي بعضهم اعتبروا ذلك المكان حتى يتغير موضع الجسد واجلة الماء
والمشروع كالحوض اذا الجسد ماء ولو كان الماء متصلا عن الواح المشرفة وان قل نحو التوضي
ولو كان متصلا لا يجوز هو الحاردي وفي في ابي الفقيه ابو جعفر الصمداني رحمه الله لو وضعا
في اجرة الثقب اذ في ارض من مائة اذرع متصلا بعضها ببعض ان كان عشرة اذرع والاضراب
الغضب بالثقب لا يمنع اتصال الماء بالماء ولو لم يمتد في حوض وعلى وجه الماء الطاهر الذي يقال
بالعازية جلا وانه ان كان حال الحوض لا يجوز الجور ولو امتد الماء وهو كثير ولو لم يمتد في
الجاسة فيه يجوز التوضي منه حوض فيه عصير من البول فيه ان كان في عشرة اذرع لا يفسده



وان كان اقل افسده كما في الماء والخل في الفتاوي في الاصل ويتوضا من الحوض الذي يظا
ان يكون فيه قدر ولا يستيقنه وليس عليه ان يسال ولا يدع التوضي منه حتى يستيقنه
قد روي في طهه بحسن توضا منه في طهره طاهر يكون وعلى هذا الصنف ان اقله ما فيه
طاهر ليس للضيق ان يساله من اين لك هذا الطاهر من القصب او السوفة وكنه الا باس
بالوض من جوب يوضع كونه في نواحي الدار ويثوب منه ما لم يعلم انه قد روي في جوب الرجل
ان يسلم لنفسه انا في توضا منه ولا يتوضا منه غيره **والنهر الذي هو متصل بالحوض**
وقان اذا امتلا الحوض من غير ان يدخل الماء اليه فتوضا انسان فيه ان كان النهر قد روي
وضا لا يجوز ولا يجعل تبعا للحوض وان كان اقل يجوز ولا يجعل تبعا للحوض **وقيل لا يجوز**
ولا يجعل تبعا للحوض وان كان قد روي في راع **وقيل في الوضو الذي في النهر يقال له كونه لا يجوز**
التوضي منه **وفي الفتاوي** قد روي في كبر لا يجوز الماء فيه في الصنف وروي في الفتاوي في الفاس
نهر على ان يستأجر برف من الجهد ان كان الماء الذي يدخل النهر يدخل على مكان جسر فاما
والجهد جسر وان كان الماء بعد ذلك وان كان الماء الذي يدخل في العذر يستقر مكان طاهر
حتى صار عشرين اتي عشر ثم انتهى الى الفاسه فاما ان الجهد طاهر **الماء الجسر اذا دخل الحوض**
الكبير لا يتنجس الحوض وان كان الماء الجسر على ما الحوض غائبا لانه كلما انزل الماء بالحوض هناك
ما الحوض عليه غائبا وفي رواية لا يستغنى عنه الله التوضي من الحوض افضل من التوضي من
النهر لان اهل الاعتراف لا يرون التوضي من الجاه من جانب النهر فتوضا رغاها الحوض اما الحوض
الصغير فهو قباير الاواني والهاب لا يجوز التوضي منه **ولو وقعت فيه قطرة من جنس نجس** واما
الذي جني عن الماء والطين حال نجس الماء منه يجوز التوضي في موضع خروجه الماء واما
اخرى ان كان اقل من اربع في اربع او اربع او اربع في اربع يكون مطلقا وان كان في جنس
اختلف المشايخ فيه قال القاضي الامام ركن الاسلام علي السعدي يجوز التوضي منه **واما**
حوض الحمام اذا وقعت فيه نجاسة قال في التحرير عن ابي حنيفة رضي الله عنه انها لا تستقر
وهو كالماء الجاري فان نجس حوض الحمام من الماء من الانبوب وجرح من الجانب الاخر فهو كالحوض
الصغير وفيه اقبال سنا **ولا يابى** به حوض الحمام للرجال والنساء **وفي الفتاوي** حوض
الحمام اذا اغترق منه رجل ويده نجاسة وكان الماء يدخل من ابوجه في الحوض والناس يترقبون
من الحوض عن قربا متداولا **الحوض الصغير** اذا نجس فدخل الماء من جانب وخرج من جانب
اخر فيه اقاويل قال الصدوق الشهيد رحمه الله الحنا راءه يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه **وكذا**
البيروني امتلا الحوض وخرج من جانب الشطر على وجه الجريان حتى بلغ الشجر يطهر اما قد روي
او روي عن فاذ لو خرج من النهر الذي دخل الماء في الحوض لا يطهر **وما يتصل بهذا**
الباب والاول في حب فيه ما اورد با استحج وجعل في الماء الى نصفه ثم اخذ من حب اخ
وجعل في هذا الا ناسي امتلا الا ناسي ووجد فيه قارة ان غاب هو ساعه فالحاجة للامساك
وان لم يلبس ولم يعلم انما من اي الجنب فالحاجة نص في الحب الاخر هذا اذا خزي ولم يلبس
خزيه على ما اذا وقع خزيه على ثوبه **وقد** ان كان الجنب لو رجل واحد فان كانا لوطي
كل واحد منهما فلو كانا كانهما قارة في حب كلاهما طاهران **واما** هذا في كتاب البيوع في

مطلب دخول الحمام

باب الاختلاف في ثبوت هذا ان شاء الله تعالى هذا ان كان من جوب وكلاهما وبها ان كان ذلك
من الجاه في احد مما له هو في الاخر الحوض في الاخر الى نهر احد من كل واحد من الجاه والى الله
وجعل في طست فزوج في القسط قارة ولم يلبس عنها يسقط طهارة ان كان في بطي ادهن
فالحاجة حب ادهن وان كان في بطي ادهن لم يلبس طهارة ان كان في بطي ادهن لم يلبس طهارة
يكن في بطي ادهن يرى لها قبل الحوض ان طهارة فالحاجة حب ادهن وان كان في بطي ادهن لم يلبس طهارة
فالحاجة حب ادهن وان كان في بطي ادهن لم يلبس طهارة **وفي شرح الطحاوي** ان كان في جوب من الهوة
وسن على قصبة ماء يتنجس الماء مطلقا هو الحنا **حب** ووجد فيه برة الماء جرح خلاص المبر على ما
يأتي **الهوة** اذا بادت في انا او على ثوب يتنجس وكن اولا قارة وقال القاضي ابو جعفر رحمه
الله يتنجس الاناء دون الثوب وروى الحنا في حب **وما يتصل بهذا**
هذا الماء المستعمل رجل توضا من القصب في الحمام وغيره يكون واصل هذا
في الاصل الحب او الطاهر او المحدث اذا دخل يده للاغتسال او وقع الكوز في الحب فادخل
في الحب الى المرتق لا يخرج الكوز لا يصير مستعملا لخل ما اذا دخل يده في الاناء او رجليه للبر
انه يصير مستعملا لا يند امر الصلوة **ولو** اخذ الماء برفه لا يبرده المفضة لا يصير مستعملا
عند محمد **وكذا** الواحد فيه لا يغسل اعضاءه من ذلك وقال ابو يوسف لا ينجس طهره وهو الصحيح
وكروني المفضة تخرج في الثوب لا ينجس في الحب اذا دخل يده في الاناء هذا اذا لم يرد
غسله فيه بل اراد رفع الماء فان اراد غسله ان كان اصيبا او اكثر دون الكف لم يتنجس الماء
فمن دخل الكف برده غسل يتنجس هذا في رواية ابو يوسف رحمه الله وهو احدى الروايتين عن
ابي حنيفة **وفي** رضي الله عنه اما على قوله محمد وهو قول ابي حنيفة الصحيح انه مع محمد طاهر
وعليه الفتوى **وقد** ان كان نجسا عند ابو يوسف واهدي الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله
عنه فهو نجس بحاسة غليظة او حبيبة عند ابي يوسف حبيبة والسنة برفه بالكبر الناحق
وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة وفي رواية عن ابي حنيفة غليظة هذا اذا دخل يده في
الاناء فان دخل الجنب يده او رجليه في البير لم يفسده كذا روي عن ابي يوسف خلاص الاما
فانه لو ادخل رجليه في الاناء بفسده فلو ادخل الجنب في البير لم يفسده سوى اليد والرجل
اصد **قوله** بعض جسده يقتضي ان يصير مستعملا بعض العضو **وهذا** توافق ما روي عن
ابي يوسف في الظاهر اذا دخل راسه في الماء وانزل بعض راسه ان الماء يصير مستعملا اما
الرواية المعروفة عن ابي يوسف انه لا يصير مستعملا بعض العضو حتى يدخل فيه عضوا تاما
وهذا بناء على الماء بما اذا يصير مستعملا قال ابو يوسف حبيبة وابي يوسف رضي الله عنه
ان اقل من الحد او قصد به التقرب فان محمد رحمه الله ما قصد به التقرب لا غير **قوله**
توضا المتوضي بالماء ماء مستعملا عندنا **والحد** اذا توضا للتبر او للتعليم ماء
الماء مستعملا عندنا عند محمد لا يصير مستعملا بعد برفه التقرب **واما** ياخذ الماحك
الاستعمال اذا اقبل العضو واستقر في مكان اما اذا مر على العضو فادخله حكم الاستعمال
واثره ولو بقي على العضو لم يصير الماء تصرفا بلية التي على ذلك العضو الى الله جارة ولو

مطلب

بول الزهراء

مطلب

نجس

بره

مطلب
الاولى والاصغر
مستعمل

الخصم

دینی

رقيقا يستعين لما منه يجوز وان غلبت الحجة فصار لنا سبج لا يجوز التوضي به وكذا اما الصواب
 اذا كان حجة قد غلب عليه الصواب لا يجوز التوضي به في قواعد التمس الامية رحمه الله وكذا ان
 اقل باسنان او اسوي بل الحجة الحقيقية غير المدركية او الكرخي والطاوي ورحمهما الله
 وقد اقر القتيبي ابو الليث رحمه الله في مختلفاته انه لا يربط بالاجماع ولو خالف ما لم يماضه من
 الامايات وغلب عليه صواب الحكم له لا لهما كالمثل او العصب او ما لا يماضه ان كان العلم له لسان
 ولا يربط عنه اسما لما حكمه حكم المطلق وان كان العلم له ذلك التي كان حكمه حكم الما المقيد
 في شرح الطاوي وفي الفتاوي ولو فرضنا بما المص لا يجوز ولو فرضنا بما المص ان كان المصحح وايضا
 بحيث يتقاطر عن جوده يجوز وكذا الوصايا بعض بدنه لول قبل بدنه ومصحح على ذلك الموضع ان كانت
 البلية تتقاطر يجوز ولا يجوز التوضي بما التواكف واما انصرف من الجوز لا يتوضا التي من الاثرية
 واما التوضي بنبيد التمس عند وجود الما فلا يجوز بالاجماع وعند عدمه كذا لا عند ابي يوسف
 وعند ابي حنيفة يجوز وعند محمد يجمع بينهما وفي الفصل اخلاف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله
 وهذا اذا كان طوارقنا يسيل على الاعصاف ان كان حجة كما لو كان لا يجوز بالاجماع وكذا اذا
 اشتد وصار سكر لا يجوز بالاجماع ومسائل الاشارة في فصل ما يكون حجة وفي شرح
 الطاوي لو قدر على ما كرهه وعلى بن عبد الله لم يوضا بالما المكره ولو قدر على ما اشكروا وعلى
 بن عبد الله عند ابي حنيفة لو ضا بالبنيد وعند ابي يوسف يتوضا بما مسكون ثم يشتمر ولا يطر
 الى البنيد وقال محمد يجمع بين الثلاث احتياطا وايضا ان لا يجوز واذا اقدوا والطران **حسين**
اخوية التمس وفي الفتاوي لما الطاوي لا يقتصر بفتح الحجة فيه ما لم يتغير طبعه او
 لو كان راجحه وحده ان يربط التمس عن موضعه فلو كان محري ضعيفا فتوضا الثاني منه ان كان
 وجهه لا يجوز وان كان وجهه الى مسيل الما لا يجوز الا اذا مكث بين كل عرقين قدوما
 يذهب الى بقائه وفيه واين الما الطاوي زاد من فرق فتوضا الثاني مما محري في التمس
 وقد بقي حريان الما يجوز وان كان الما له طول وعرض وليس له عرض فصار الما ان كان حال لوجع
 يصير عسرا في عس يجوز التوضي فيه وهذا قول ابي سليمان الجوزجاني وفيه اعد القتيبي ابو الليث
 رحمهما الله وعليه بعض اعد التمسيد وقال الامام ابو بكر الطرطوسي رحمه الله لا يجوز وان
 كان من هنا الى سرقته وعند من لا يجوز كحد حريم ثم يحضر لصيره فيجعل الما في الهبة الى المحرم
 فيتوضا من الهبة فتوضا في الهبة بفتح عشرين في عس والتمتاراه لا يتخلص الا بما يحجر
 الحوز الكبير وقد مر في البول في الما الطاوي مكره التمس اذا كان محري حصه على الحجة ان كان
 ما يلا في الحجة اكثر او كانا سوا فالما يحس وان كان محري على الحجة اقل فالما طاهر ونظر
 هذا الما الطاوي احرى في ميزاب السطح وعلى السطح عند رات وسباني في فصل ما يكون حجة وما لا
 يكون حجة وفي المستقى لو كان بطن النهر حيا وجريها عليه ان كان الما كثيرا بحيث لا يرى ما حجة
 لا يتخلص وان كان جميع بطن النهر حيا ما السطح احرى على الطريق وفي الطريق بحاسات ان بقيت
 الحجة فيها واختلفت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها يتوضا منه الكل في الفتاوي الما الذي في
 وسط حيا ويسمى سراي خلا به ما يحس بمحاولة في النهر الكبير الذي يتأله بالانارسية لو وان كان
 الما كثيرا بحيث لا يتغير احد الثلاثة لا يتخلص وان تغير بطن مساعه يعني اذا انقطع التدوير

البول في الطاهر
مكره

والواحدة **وما يتصل بالماء الجاري** وفي العنبر الذي دخل استخرج من القنطرة فلما صلب الماء من
القنطرة على يده لا في الماء الذي يسيل من القنطرة بل في القنطرة على يده بعد ما خرج من القنطرة
فقط طاهره اما ان ما احدهما جرح والآخر طاهره فصب ما الاثنان معا حتى امتلأ حتى القنطرة
جري ماء الاثنان على الارض صان يجره ماء خارج **جرح اخرى في البير** اذا وقعت
في البير قطره حمراء بون يتغير فان كان في القنطرة الروح ان كان الواقع فاره او نحوها
كالصوف ووجوه ٢ كلوا اما ان اخرج جرحا او ميتا او بعد الموت تنفخ او لا ان اخرج جرحا لا يتغير
الماء اي جرحا وقع الا الكلب او الخنزير في غير الكلب والخنزير اذا استخرج جرحا لا يخرج شي
اذا لم يصب منه الماء فان كان اصابت ان كان سوره جرحا فاما جرحا ان كان مكره وها فاما
مكرهه ويسحب ان يخرج منها عشرين ولا وفي رواية الضاب عشرين ولوا احبنا طاروا
كان مكره كالحمار والبقيل يخرج ما البير كله وان استخرج بعد ما مات قبل ان يتغير كان
الواقع فاره او نحوها يخرج عشرين ولوا احبنا طاروا استخرجها وان كان الواقع وجرحه او
نحوها اربعون او خمسون وفي الساة والادي يخرج ما البير كله وعن ابي حنيفة انه جعل هذا
جرحا ثلث ثلاث ما ذكرنا واثنان احدا وان احدهما الحلة والعارة الصغرى ويخرج منها طر
ولا وفي الحمامة ثلاثون وعنهما في الحلة عشرين وفي الحمامة اربعون وان لم يصب العارة
يخرج ما البير كله وفي بعض النسخ والصعوة والعصفورة كالعارة والحمامة والورشان
كالصوف والبط والاوز كالدجاج ان كان صغيرا وان كان كبيرا فهو كالحمل العظيم يخرج كل الماء
قربة العارة اذا خرج عشرين فلم يبق الماء بقربا الماء يخرج منه شي ولو جرح ما البير فاده
في القنطرة يعني جرحا من العنبر وجد الماء اكثر مما ترك منه من قال يخرج جميع الماء منه قال
يخرج جميع المقدار الذي ترك وهو الصحيح في العارة اذا وقعت اكثر من واحد في القنطرة
رحمة الله الى الاربع عشرين وفي النسخ خمسون فان كانت عشرين يخرج ما البير كله
وعن محمد رحمه الله ما بين موتا ثمانية والعنبر على ثلاث عشرة العارة فان اكانا على هيئة
الدجاج يخرج اربعون وتلك التي في ترك كل الماء عن ابي حنيفة رحمه الله ما بينا وعمر محمد رحمه
ما بينا او ثمانية والعنبر على ثلاث عشرة وفي مختصر العنبر وروي لو استخرج الحيوان او غنطه شر
العارة يخرج ما البير كله عظم يطلع ما الحاسة ووقع في البير ولو يمكن استخرج احد فاذن جرحا
على قدر ما ذكرنا طهرت البير ولا يغير شي العنبر فيها ولو وقع ذبب العارة في البير يخرج
ما البير كله ولوان البير اذا خرج منها عشرين ولوا فاني بدلو عشرين سبع في عشرين
دلو اخرج مرة واحدة يحكم بطرية البير عند الثلاثة ولو جرحا على القنطرة في بطرية
شرح الطحاوي والمختبر في كل بئر دلوها فان لم يكن ثلث البير دلو يخرج بدلو سبع في القنطرة
وهو ثمانية اوطال وعن ابي حنيفة رحمه الله خمسة امثله ولوان البير اذا خرج منها
يخرج عشرين دلو او متدا ما وجب منها فانه لا يجب غسل الدلو والحبل بطرية ثلثا بطرية
البير وعلى هذا ان جرحا على يده حاسة رطبة تحفل يده على عروة القنطرة فلما صلب الماء على
فاد غسل اليد فلا تطهرت العروة بطرية اليد وكذا الدلو يتنفس حاسة الجرح فاد اصاب
خلاص بطرية دة الدن بغير وجه منها يخرج عشرين دلو او قرحا الدلو الاولى مرقض فيها

سالم

ولا يضر بقاءه
والقنطرة
والقنطرة

طهر العروة
بغير

ايحس اكثر من عشرين وكذا الوصية هذا الذي في بئر اخرى طاهرة يخرج منها عشرين دلو او وصية
الثانية كان عليه ان يخرجها من ثمانية عشر البير الثانية تظهر ما يظهره البير الاولى
ولوان الاول الاخير اذا خرجت عن راس البير ولو يصب بعد جرحا او جرحا في البير او
ولو كانت الدلو في الماء بعد وخرج عن راس البير فاستعمل ذلك الدلو في الماء لا يخرج ولو خرجت
عن راس الماء وخرج عن راس البير والماء يتناطرقه عند ابي حنيفة والحي يوسف رحمهما
الله ليس له ان يستعمله وقال محمد رحمه الله له ذلك ولوان القنطرة اذا جرحا في البير
قارة ميتة وكان وصوه همر من ذلك الماء ان استيقنوا الوقت وقربها عنها اعادوا صلواتهم
من ذلك الوقت وان لم يستيقنوا الوقت وقربها فان اوجنته رحمه الله ان كانت العارة
متنفة او متنفة اعادوا صلوة ثلاثة ايام ولوا لهما وان كانت غير متنفة او متنفة
اعادوا صلوة يوم وليلة وعند سماعا لا بعيد وان صلواتهم لم يستيقنوا الوقت وقربها
قبل الوضوء واجمعوا ان الدلو اذا اطلع على ثوبه وعليه حاسة اكثر من ثوبه والدو همر ولا
يستيقن وقت اصابتها لا بعيد شيئا من صلوة السرفين اذا وقع في البير فانه يحس الماء كله
قليل كان او كثيرا وعن ابي يوسف رحمه الله لا ياتي بيبته او يمسح بملطحة بالسرفين
اذا وقعت في البير من غير العنبر والابل ان كانت رطبة طيه لوجها التحس وان كانت يابسة
غير مكره ان كانت قليلا لا توجب التحس وان كانت كثيرا فاحسنا تحس الكثير ما عطى ربح
وجرحه الماء وقال بعضهم جرحه الماء وقال بعضهم ما يستكره الناطر وقال محمد بن سلمه ما
خلو كل دلو عن عروة او بعشرين وقال بعضهم الثلاث كثير في الجامع الصغير والصحيح انه لا فرق
بين النسخ والمكسر والطيب واليابس الكل في شرح الطحاوي السور اذا اصاب البير يخرج
ماء البير البير اذا وقعت فيها الحاسة نفاذ ما وها القنطرة الدلو لا يعود جرحا ولو صلى
في قرحا بعد ما جرحت تجوز في الاصل وفي القنطرة جرحا هذا قول محمد رحمه الله الله الحاة تطهر
بالحنان اما عند ابي يوسف فلا تطهر بدون الجرح بربا لوعة جرحها وجعلوا هابيا
ان جرحها هابيا قد رما وصلت اليه الحاسة فاما طاهره والجواب جرحا وان جرحها اوج
من الاول فالما والجواب طاهره في ما ينبغي ان يكون بين بئر الماء والبلاوعة سبعة اذرع
والنقل على نفوذ الواحدة ان تغير لونه او رجه او طعه نجسه والا فلا وكذا بين بئر الماء
المغسل وبين بئر الماء هذا رواية الامام ابي حنيفة رحمه الله وفي المتن في رجل وضأ طيب
توضأ ذلك الماء في بئر يخرج منه الاكثر من عشرين دلو من ماء صب فيه عند محمد رحمه الله
وعند ابي حنيفة والي يوسف رحمهما الله يخرج ما البير كله لانه جرحا عند ما **وما يتصل**
بهدم العارة لو ماتت في السمن ان كان جامدا او زما حوله وروي في طاهره في رجل وضأ طيب
وان كان ما بينا لويكل ويتنفع به من عرصة الاكل مثل الاستسباح وبيع الجلد اذا وقع
الجلد يغسل الجلد بالماء ويطهره القنطرة منه عن جرحه وبين عبيد وان باع
ولوربين للسترى الحيا ربه رده من شرح الطحاوي وفي رواية الجامع الصغير يحكم للحمار
لا يكل وهل يجوز ان يتنفع به في غير وجه الاكل اختلف المشايخ رحمهم الله فيه منهم من قال يجوز
اذا كان الحمار مذبوحا كالوثا اذا خالطه ودل الميت والوث غلب ويتنفع به في غير

البير اذا وقعت في البير

بالسور

الأصل والله أعلم **الفصل الثاني في سبب الغسل** وفي الأصل قال في المني الغسل وأنه
مادة ذاتي خاثر أبين من كسبه الذكر ويخلق به الولد. والمذني ذوق يعزب إلى البياض يخرج عند
ملاعبة الرجل أهله. **و** قوله ذوق يخرج بعد البول. **أما** المني فأنفق أصحابنا رحمهم الله
أن الغسل إنما يجب بخروج المني إذا خرج على سبيل الذوق والشهوة. **و** المعتبر فيه مفارقة المني
على سبيل الذوق والشهوة لا ظهوره على وجه الشهوة وعند أبي يوسف المعتبر ظهوره على وجه
الشهوة. **و** أما نظيره في الخلاق في ثلاثة مواضع أحدها إذا احتلم فامسك ذكره حتى يركب
شهوة ثم سأل المني عليه الغسل عند ما وعنده في يوسه المني ظهوره على وجه
الشهوة من مكانه بشهوة فامسك ذكره حتى انكسر شهوته ثم سأل بعد ذلك لا على ذوق بل
يلزمه الغسل على هذا الخلاف. **الثالث** الجامع إذا اغتسل قبل أن يبول ثم سأل منه بنية المني
هل يلزمه الغسل على هذا الخلاف. **و** اجماعنا على أنه لو بال أو فاقه فخرج المني لا يجب الغسل وفي
الأجزاء لو جامع فاعطى قبل أن يبول وصلى حائض صلوته ولو بال بعد ذلك يجب عليه إعادة
الغسل عند ما وعنده في يوسه لا يجب ولا يعيد ما صلى. **و** على هذا لو اغتسل قبل أن يبول ثم
خرج من ذكره مذكري يغتسل ثانيا وعنده في يوسه لا يغتسل. **و** لو بال فخرج من ذكره مذكري كان
منفسرا عليه الغسل وإن كان منكسرا عليه الوضوء. **و** إن غشي عليه برفاق أو سكر فخرج حائض
وجد مذبا بعد ما أفاق لم يكن عليه الغسل خلافا للثاني إذا استيقظ. **و** أصل هذا رجل احتلم
هذا على ثلاثة أوجه. **و** إن احتلم ولم يرسا لا غسل عليه بالاتفاق وإن تذكر الاحتلام ورأى
بللا إن كان وريلا لا يجب الغسل بالاختلاف وإن كان ميا أو مذبا لا يجب الغسل بالاجماع. **و** لسا
نوجب الغسل بالمذني لكن المني يرق باطاله المدة فكان مزاوه ما يكون صورته صورة المني
لا حقيقة المذني. **و** على هذا لا يعي من بعده ومدان أسأل الدع بنبغي أن يستعمل
صلاة لاحتمال خروج النجس والصد بد. **الثالث** إذا راي البطل على في شدة ولم يتذكر
الاحتلام عند ما يجب عليه الغسل وعنده في يوسه لا غسل عليه. **و** قوله في منامه
مباشرة امرأة ولم يربللا على فراشه فكث ساعة فخرج منه مذكري لا يلزمه الغسل. **وفي** الفتاوى
المراة إذا احتلمت ولم يخرج منها الماء ان وجدت شهوة الاثران يجب عليه الغسل والاختلاف
وقيل لا يجب وهو الصحيح. **وفي** الرجل إذا احتلم ولم يظهر على رأسه الا حيل بل لا غسل عليه
وفي النزال رجل وامرأة فاما في النزال فاما استيقظا فحدا في فرائضهما بللا وكل واحد
منهما منكرا منه ان كان أصغر وضوءا وها وان كان أبصر فمزاوه وقيل ان كان طويلا وضوء
مزاوه وان كان عريضا وضوءا وها والاحتياط أن يغتسلا. **أما** ما قاله مني حتى يأتي في
السر مزاوا واحد في لغتي ما أجدا واجامعني زوجي لا غسل عليه **نوع منه في الغسل**
وفي الأصل الإجماع في أحد السبيلين بوجوب الغسل على العاقل والمعتدل النزل ولو لم يترك
وفي آخره ودان يجب وفي الحقيقة لا يجب بدون الانزال. **وكذا** في البهائم لا يجب بدون
الانزال. **و** رجل إلى امرأته وهي تحركه غسل عليه ما لم يتركه وأصل هذا أن بدون الانزال
لا يجب بالجماع فيها دون العزج فإذا المذني أو أودى يجب الوضوء وإن لم يخرج مني فحكه حكمه
المباشرة العاقله باقى في فصل الوضوء. **وفي** الفتاوى ولو جامعها فيها دون العزج قد دخل

منها

من مائه في حال غسل عليها إلا إذا حبلت فحينئذ يجب الغسل عليها ولو اغتسلت بعد ما
جامعها وحملها فخرج منها مني الزوج لا يجب عليها الغسل. **وفي** الأصل المراة لو لا يجب
عليها الغسل لكن مع من صلوته حتى يغتسل. **وكذا** الواراد الصلوة بدون الوضوء. **وكذا**
المراة. **وكذا** الكتاب إذا اجب بغير أسلوة وإذا الصلوة أو صلاة القرآن يمنع حتى يغتسل
و تمام هذا يأتي في كتاب الصلوة في فصل القراءة أن شاء الله تعالى. **و** أعلم بان الغسل أحد
عشر نوعا خمسة منها من بوضه وهو الغسل من النقاء الخائبين ومن انزال الماء والاحتلام
والحيض في القمار وأربعة منها من بوضه غسل يوم الجمعة في يوم غزوة وعند الاحرام والعبد
وواحد واجب وهو غسل الميت وواحد مستحب وهو غسل الكافر إذا أسلم هذا إذا
لو جن جنبا فان اجب ولم يغتسل حتى أسلم اختلف المساجح رحمهم الله فيه. **أما** غسل يوم
الجمعة لصلاة الجمعة حتى لو اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث فصل الجمعة فوضو لا يزال واجب
يوم الجمعة. **و** هذا قول أبي يوسف رحمه الله وعند الحسن يوم الجمعة فينا لا لغواب ولا غفر
قبل الصبح. **و** أما على ذلك حتى صلى الجمعة في الغسل الغسل عند أبي حنيفة يوم السبت وعند
رحمه الله لا **نوع منه في كيفية الغسل** وفي الأصل قال يبدأ في غسل الجنب بيمينه
فيغسلها ثلاثا وهو سنة ثم يبايعه الأنايمينه فيغسله على سبيله حتى يغسل فرجه ويغيبه
وكذا المرأة في غسلها تغسل فرجها أولا ثم يتوضأ وضوءه للصلوة غير غسل القدمين ثم
يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا فيبدأ بيمينه الأيمن فيفيض الماء عليه ثلاثا ثم يمينه
الأيسر فيفيض الماء عليه ثلاثا ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا ثم يغتسل فيغسل
قدميه هذا إذا لم يكن على لوح أو حجر فإن كان على لوح أو حجر لا يوجز غسل القدمين **نوع**
برأسه **نوع** لو تقيد بوضوءه على الاغتسال سنة حتى لو فاق من المني رأسه وسائر جسده
ثلاثا ولم يتوضأ جان. **وكذا** الواراد من الماء مرة واحدة بحرية أيضا وأما حوضه إذا انصرف
واستنشق يبا على أن المضض والاستنشاق فرض في الغسل عندنا. **و** الغسل بالماء جسد
من الجناسه. **و** ذلك ليس بشرط عندنا. **المراة** إذا اغتسلت من الجناسه أو الحيض ولم
تغسل رأسها إلا أن الماء بلغ أصول شعرها أجزأها فان بلغ أصول الشعر ولم يبلغ أشباهها أحد
المساجح رحمهم الله فيه. **وكذا** هذا الاختلاف في بلل الرأس والجنب لا يغسل به ليس بشرط
وفي شعر الرجل يغتسل من أبعبال الماء إلى المسترسل. **و** أيضا الماء إلى السرة ومن. **فان** اجب
المراة ثم أدر كها الحيض ان شئت اغتسلت وإن شئت أحرف حتى تظهر الأثران الحين
إذا أجزأ الاغتسال إلى وقت الصلوة لا ياتر. **وكذا** الحائض إذا احتلمت أو جومت في الجناسه
ولا بأس للجنب أن يماري بها وداهله قبل أن يغتسل أو يتوضأ. **جب** اغتسل فبقى على جسده
لمعه لم يصبها الماء لم يخرج من الجناسه. **و** بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من أفا واحد
و آدمي ما يكفي في غسل الجناسه من الماء مع وفي الوضوء مد وليس هذا بللا من ماء الوضوء
الوضوء بدون المد اجزاء والتقدم برأيه في الوضوء إذا كان لا يحتاج إلى الاستنجا فان احتاج
لا يكتفيه المد بل يستنحي برطل ويتوضأ بمد فان كان ليس الخفين يتوضأ برطل فالخصل أن
الوطر للاستنجا والوطر للتقدم من الرطل لسائر الاعضاء. **و** الأفضل أن لا يقتصر على

منه الدور والبرسل طاهرا متيقضا لوضوءه وفي بعض نسخ الجامع الصغير الدور والبرسل طاهرا
واسلحرج لغير غلاصا واكثر من واسلحرج لا يتيقض وضوءه فعلى هذا في مسألة السوكة والابرة ينبغي
ان لا يتيقض في مجموع التوازل للوضوء او اعم من مجموع منتهى كثير لكن حاله لو لم يصرح بالاجز
يتيقض الوضوء خرج ليس فيه شيء من الدور والبرسل فكل صاحبه الجاهل قد ظن ان الوضوء فقص الحرج
خرج منه الماء وسأله لا يتيقض الوضوء وعلى هذا الوضوء في الماء واستعطف يد طاهرا الله وفضل
للزاهية ثم مكث فيه فاما مكث فترسالى من ذنبه او انبه لا يتيقض وضوءه ثم ادخل اصبعه في ربه
عند الاستحباب يتيقض وضوءه ويتيقض وضوءه وتواردت الحنفية في اخرج حقا عليه الوضوء
وكان اكل في غيبته بغير اوجه او خرج عليه الوضوء وقضا الصوم وان كان طرفه خارجا لا يتيقض
الوضوء ولا يجب قضا الصوم رجل حيا اطلقه ليلا خرج منه شيء او حيا دبره عن اي يوسف
اما انه لا وضوء عليه حتى يطهر وان كان حاله لو لا القطنة يخرج منه البول بعد ذلك ان اقبل
ما ظهر لم ينجس حدث وان اقبل الداحل لم ينجس حدث واذا خرجت القطنة في جوفه فليس يتيقض
حدث يتوضا ولا يعيد ما صلى والمرأة اذا حست بانقطر فابتل التفران وان كان القطر
الشبه فخرجت البقلة من الحلقوم فليس الوضوء وان كان القطر في الحلقوم وليس عليه الوضوء
اذا كان في الكرم حيط فوضعت المرأة في المزج الداخل والخيط خارج ان كان الخيط خارجا لئلا
تؤخر ارج الكرم فيجعل في حكم الخارج وعلى هذا الصواب اذا دخل عينا من لوطا بخيط
في حلقه على ما ياتي في كتاب الصوم ان شاء الله تعالى رجل خرج من ذكره لم يخرج اخرج الوضوء من قبل
المرأة لا يجب الوضوء وعن محمد رحمه الله ان يخرج في القضا اذا خرج من قبلها راح منق
يسكن لها ان ترميها ومن الدور لوجع وجع بغيره ليركن من الاعلى وهو احتلاع لا وضوء على
رجل نساء وغسل وجهه وامر الماء على جنبه ثم حلق جنبه لم ينجس عليه غسل
وكان الماحب اصله رجل وضوءه ثم شقوه او قلم اطرافه او شق اطرافه او اخذ شيئا من شارب
او اخذ شق من موضع الوضوء لم ينجس عليه امسا من الماء ولا يجد الوضوء وغسل الشارب من
والجانب ايضا لا يجب الشارب وان كان الشارب بطول نوع اخر بسبب الشارب
ومن شق في بعض وضوءه اول ما شق غسل الموضع الذي شق فيه هذا اذا لم يصر الشق عادة
لقد كان وقع ذلك كثير المصلحة اليه هذا اذا كان الشق في خلال الوضوء وان كان بعد اذ خرج
الوضوء لم ينجس الى ذلك ومن شق في المحدث وضوءه ولو كان محدثا فشد بسبب
الطهارة وضوءه لا ينجس ولا يعلل بالحري وعن محمد رحمه الله المتوضي اذا تذكر انه دخل موضع
الحلقه لقضا حاجته وشك انه خرج قبل ان يتوضي او بعد ما يتوضي فعليه الوضوء وقد كان العلم
انه طهر للوضوء معه اما من شاك انه وضوء او قمار قبل ان يتوضي لا وضوء عليه ولو شق
انه لم يغسل عضو من اعضا الوضوء لكن شك في ذلك العضو انه اي عضو ذكر في مجموع التوازل
انه يغسل الرجل اليسرى ومن ترميها في العليل سائل من ذكره اعاد الوضوء وان كان
بريه كثيرا ولا يعلل بول او ما مضى على صلاته في ينبغي ان يتوضي فوجه وان اراه بالما اذا وضوءا
قطعا للوضوء لكن هذه الحيلة انما طرقت شعرا فان كان قريبا التردد من الوضوء انما اذا طرقت
اوجب وضوءه لا يتيقض هذا وهذا اذا لم يستيقض انه قد كان يتيقض لا يتيقض هذه الحيلة الكل

صاوة الاصل نوع منه في الاعماء والنوم وفي الاصل الاعماء يتيقض الوضوء وكذا
المجنون وكذا الواعتر من هذه العوارض في الصلوة فتقطع الصلوة وتقطع البقاء وكذا الموت
يعني لو مات الامام في الصلوة فالنوم يستقبلون ولو سكر المتوضي فترافق ان كان السكر
بحال لا يعرف الرجل من المرأة لا يتيقض وضوءه هذه في الفتاوى واما الدور وفي الاصل
كان لا يتيقض الوضوء الدور في هذا او قايما او راكعا او ساجدا وعن اي يوسف رحمه الله
اذا تقدم الدور في السجود لا يتيقض وضوءه فان غلبت عينا لم يتيقض هذا كله اذا كان في
الصلوة فان نافر خارج الصلوة قايما او على هيئة الركوع والسجود في ظاهره المذهب لا فرق
بين الصلوة وخارج الصلوة وان نافر قايما عداه سبوا البقاء على الارض مستوقفا سكة على
الارض ولم يمسك ظهره الى شيء او وضوء عليه ولو نافر قايما عداه وضع اليد عليه على عقيب
لا وضوء عليه عند اي يوسف وهو يقول في حقيقته وحمدا لله وان نافر وضع راسه على
وكيفيته قال بعضهم يتيقض وضوءه وقال عبد الله بن المبارك لا يتيقض اما ان الصلوة بطنة
على فخذيه ونافر شبه المنكب عن اي يوسف انه يتيقض الوضوء عن محمد انه لا يتيقض وان نافر
من غيرا لا يتيقض الوضوء وكذا لو نافر متوركا وهو ان يسطر قدميه من جانب ويلصق اليه
بالارض فان نافر قايما عداه سقط على الارض عن اي حقيقته رضي الله عنه انه انبته قبل ان يجلس
جنبه الارض او عند امسا به الارض فلا يتيقض الوضوء وعن اي يوسف انه يتيقض
وعن محمد انه ان انبته قبل ان يراى من مقدمه الارض لم يتيقض وضوءه وان راى مقدمه الارض
قبل ان يبنيه استغفر وضوءه والفتاوى على رواية اي حقيقته قال شمس الامية الحلبي في ظاهر
المذهب عن اي حقيقته قاروي عن محمد قبل هو المحدث وسوا سقط او لم يسقط وان نافر قايما
وهو يجلس رما يزل مقدمه عن الارض وربما لا يزل قال شمس الامية الحلبي في ظاهر المذهب
انه لا يكون حدثا ولو وضع يده على الارض فاستيقض لا يتيقض الوضوء وسوا وضع يده على الارض
او طهر الكف ما لم يضع جنبه على الارض قبل التيقض فان كان القاعدا مستندا الى الجدار
او الى السارية او كان من وضوء رجل بمسكه قال الطحاوي رحمه الله ان كان حاله لو اقبل سندا
لسقط تقضى المروي عن اي حقيقته انه لا يتيقض كل حال اذا كانت اليه مستوقفا على الارض
فان نافر اجاز في السجود او في الجمل لا يتيقض الوضوء الا اذا اضطر في الجمل ولو نافر على راسه
وهو جالس قد اولى وجبه كان حدثا لان ذلك سبب استرخاء المفاصل المرفوعة اصلح
لا يما ينبغي لا يستطيع ان يصلي الا مضطجعا فانما في الصلوة عن ان المبارك يتيقض الوضوء حينما
كان او من ولا اذا نافر في سجدة الثالثة لا يكون حدثا عند جميعا كما في الضدية وفي
سجدة الشكر كذلك عند محمد رحمه الله وهكذا الروي عن اي يوسف رحمه الله وسوا سجدة
وجه السنة او على غير وجه السنة نحو ان يبرش راعيه ويلصق بطنه على فخذيه فنام في
سجوده وعند اي حقيقته يكون حدثا وفي سجدة في السجود لا يكون حدثا واما القهقهة
وفي الاصل ايضا القهقهة في الصلوة تتيقض الوضوء والصلوة وضوءا كانت او فدا سوا كانت
القهقهة عند او سببا فانها والنفس لا يتيقض في الصلوة في صلوة الجنازة وسجدة الثلاثة
يتيقض الوضوء ولكن تتقص صلاة الجنازة وسجدة الثلاثة واما يتيقض الوضوء اذا كان حال السج

صوته سواء كان اسنانه او لم يند في الاجسام وقاد شمس الامة الخلو في السخنة اذ
الفاخي الامام يحيى عن الشيخ انه اذا صلى حتى يكد في واحد من فمعه من القراءة والتمسيع فهو
حد ثه ولا يبطل طهارة الفصل ويتنقض التيمم وكذا في صاوة يوميها بعدة وكذا في
القطع خارج المصروف التيمم واجاه وان كان في المصروف التيمم لا وضوء عليه وكان ابو يوسف
عليه الوضوء على انه هل يجوز الطلوع على الذاهب في المصروف سيما في موضع ما ولو صلى التيمم
بعد ما احدث الامام معتقدا الوضوء عليهم وكذا بعد ما حكم الامام به وكذا بعد سلاوة
الامام هو الاصح رجل ادرك اول الصلاة مع الامام فقرأ الحمد وذهب وضوءا وجا
وقد فرغ الامام فصل تلك الركعة ثم صلى لا وضوء عليه بنا على انه قد تحلل بتسليم
الامام لان اللحن كان خلف الامام ولو قد قد التمسيد ولم يتشهد حتى صلى حازن
صلوته وعليه الوضوء لصاوة اخرى ولو ان الامام قد قد التمسيد والتسليم
وقد شهد التيمم خلفه ثم صلى الفقه عليهم الوضوء لصاوة اخرى ولو سلم الامام ذاك الذي
لم يلزم الوضوء رجل شرع في الجمعة ففنى الوقت وهو في الصلاة ثم فتنه عند ابي يوسف
بمتنقض طهارة وعند محمد لا وعلى هذا الوجه في الصلاة وفي الوقت سنة ثم
تيمم او شرع في الظهر قبل الوقت ثم فتنه ويحتمل ان يحد من ابي يوسف في هذه المسئلة
ولو شرع في الفجر او المظفر بغير صلاة او شرع في الفجر من لا يما اقامه من غير عدد
من غير عدد ثم فتنه على هذا اذا سلم الامام ثم فتنه ان عليه سجدة القلاوة ثم فتنه
عليه الوضوء رواية كتاب الصلاة ولو صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس ثم فتنه بلومه
الوضوء في قمار في ابي حنيفة رحمه الله ولو نوى امامه النساء فقامت المرأة بجنبه واقعدت
به ثم فتنه الرجل ليس عليه الوضوء ما صح الحنف اذا انقضت مدة مسجدة في الصلاة ثم
فصحة الوضوء عليه ولو غسل بعض اعضاء الوضوء فاهول الماء ولم يجد الماء حتى يغسل باقي
الاعضاء فتيمة شرع في الصلاة فتمت فوجد الماء على يده يوسف انه يغسل الاعضاء
الباقية ويغسل ويغسل جميع الاعضاء بنا على ان القصبة هل يبطل ما غسل من اعضاء
الوضوء على هذا الخلاف ووضع المسئلة في نسخة الامام الرضا في حجة الله في الجنب اذا غسل
بعض اعضاء الوضوء الوجه والذراعين وغسل راسه ووجهه ايضا ثم اهرق الماء فتيمة
وافتح الصلاة وفتنه فيها ثم وجب الماء غسل وجهه وذراعيه ومسح براسه وغسل ساير
اعضاء الوضوء لا يفترون عليه غسل راسه ووجهه وعن ابي يوسف في الاملا ان الفتنه في الصلاة
ناقض الطهارة التي يصاح شرع في الصلاة وشرع في الصلاة هنا بالتيمم لا غسل وجهه
وذراعيه فلا يلزمه اعادته غسل الوجه والذراعين كما لا يلزمه اعادته غسل ثيابه غسل
من جسده سوى اعضاء الوضوء والمسئلة في الاصل ان احزاب التيمم رواية ابي يوسف
في نسخة الامام الرضا في حجة الله ولو افتدي الصحيح بالبرمي والقاري بالامامي او بالذكي
يفضل الى غير القبلة او المتوفى بالتيمم ثم راي الامام لما ثم فتنه المتفتدي لا ينقض
وضوءه ولا لا شاق والاممي اذا شرع في الصلاة ثم فتنه سورة او القاري اذا شرع في
وجد نوبا او الملوكة اذا شرعت في صلواتها وبني مكشوفة الراس ثم عنتت ومضت

سجدة

على صلواتها ثم عنتت لا تنقض وضوءه ولا بالاجماع **حسب احاد** اذا عرفت
نواقض الوضوء فلا من معرفته سبب وجوبه وسننه واداه فنقول سبب وجوب الوضوء
الحدث وقال بعضهم اقامه الصلاة وهو الاصح واما سنن الوضوء فنقول من السنة غسل
اليدين الى الرسغين ثلاثا قبل غسل الوجه وكيفية ان كان الاثنا عشر اجبت يمكن فتنه
فانه ياخذ به ثماله ويصيب على يده حتى يغسلها ثلاثا فان كان الاثنا عشر اجبت يمكن فتنه
اثنا عشر ياخذ به ثماله وياخذ الماء من الاثنا عشر يغسل بها على يديه اليدين وان لم يكن
منه اثنا عشر يغسل على اصابع يديه اليسرى مضمومة دون الكف ويرفع الماء من الجنب ويصيب
على يديه اليدين حتى يغسلها ثلاثا ثم يغسل اليدين بالغا ما يبلغ وهذا اذا لم يكن على يديه نجاسة
ان كانت تحت الخيلة **نقل** النسيبة في الوضوء في طاهر الرواية ما يدل على انه ادب
ويتم قبل الاستحوا **وقال** البعض بعد الاستحوا فان ترك التيمم عامدا او ناسيا
بحر وضوئته **وتكره** ان يتكبرا عامدا وفي نسخة الامام هو انه زاد له حجة الله لا بأس
به ثم مضى واستشق ومما استثنى في الوضوء وقصتان في الجنبه وحدا المضمضة
استيعاب الما جميع الشعر والمبالغة فيه ان يغسل الماء الى راسه وحده الاستحوا
ان يغسل الماء الى المارون والمبالغة فيه ان يغسل الماء الى المارون فان كان بين اسنانه شيء من الطعام
هل يجب ايقال الماء الى ما تحته ان كان كهيئة القيقب للما طرما في سقوط السن بحسب ايقال
الماء اليه وان كان قليلا يكون عتوا فان كان في طراحيه ثقب وفيها عتوا ايقال الماء
اليه **وفي** الفتاوى في باب اللون ان كان بين اسنانه ولو يصل الماء تحته في الفصل من
الجنبه حبان لان الماسي لطيف يغسل تحتها لما كان رضي الله عنه وبه يعني واما في
الما هل يجوز من غير المضمضة قد ذكرنا في فصل الفصل ثم التيمم في المضمضة والاستحوا
سنة عند فاحي مضمض او لا ثم يغسل وجهه ثلاثا وحدا الوجه من فاضل الشعر الى اسفل
الذقن وداخل العينين ليس من الوجه ويجب ايقال الماء الى الما في واما الشفة ما يظهر
منها عند الاضمار من الوجه وما يتكسر عند الاضمار فهو من الشعر هو الصحيح ويجب
ايقال الماء الى العذار وهو الياس من بين الاذن ومثبت الشعر وعنه ابي يوسف انه لا يلزم
ايقال الماء اليه في حق الملتحي ويجب ايقال الماء الى الذقن قبل نبات اللحية وما تحت الذقن
لا يجب ايقال الماء اليه **واذا** ابتدئت اللحية لا يجب ايقال الماء الى ما تحته عند فادوي ابو
يوسف عند ابي حنيفة رحمه الله انه يلزم راسه والماء على طاهر اللحية وفي رواية اخرى
عن ابي حنيفة انه ان مسح من اللحية ثلثا او بياضها في مسح الراس والحاجبان والسرايان
كاللحية في الحكة فان زال شعر من الراس بالصلح الاصح انه لا يجب ايقال الماء اليه واما
الشعر المسترسل من اللحية لا يجب ايقال الماء اليه عندنا وتحليل اللحية سنة قال الامام
الشوخي رحمه الله هذا عند ابي يوسف وعنه محمد هو بالخيار ان شاقف وان شاقف لم يغسل
ويغسل بعد الثلاث ولا يغسل الوجه ثلاثا ثم يغسل ذراعيه ثلاثا ولا يغسل يديه بعد ما
غسل مرة والثلاث سنة وغسل الراس في الكعبين من عتة الثلاث وما تحت الاظافر
من اعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عتو يجب ايقال الماء الى ما تحته وفي الوجه **لا** وكذا الطين

سور الحار ثم يمسح برأسه ثم يمسح بوجهه ثم يمسح بغيره ثم يمسح بغيره ثم يمسح بغيره
الاستحاضة ان انصاف ولينها خفيها ما دام في الوقت فاذا خرج الوقت نعت
خفيها وغسل رجلها عند انقضاء وقتها اذا كان الدم ساكنا عند اللبس وعند
الطهارة اما اذا كان منقطعا عند اللبس عند الطهارة مسح كانه لونه يوما وليلة
او ثلاثة ايام ولو نسي غسل رجله او لا وليس عليه ان يمسح في غير وقتها اذا استحي
على وجه السنة لا مسح ان حدث وان كان غير السنة يمسح في كتابه من المسح على
الحار وقت ان كان يمسح القدمين ولا يمسح الكعبين ولا يمسح القدمين الا في وقت راضع
او اصعبين خاذا المسح عليه وان لم يكن كذلك لكن مسح القدمين بالجلد ان كان الجلد مضافا
بالخارج بالجلد حار المسح عليه وان شدة بخره او شدة البرد بالجلد حار المسح عليه
سمرقند ولوحده مستحاضا في جميع الله **واما المسح على الخروطين** ان كانا خفيفين
مسح على المسح عليهما وان كانا ثقيلين غير مسح على المسح عليهما وان كانا
ثخينين غير مسح على المسح عليهما في حصة راحة الله وعند ما يجوز في الخطين ما يستحب
على الساق من غير ان يشد لحي فان كان الحروب من مخرجي وهو لا يجوز المسح عليه عند
فان كان الحروب من غزل وهو رقيق لا يجوز المسح عليه وان كان خشنا مستمسكا وسير
الكعبين ستر اليد ولما نظر على هذا الاختلاف **واما المسح على اليد** لو كان مضافا او مضافا
المسح عليه ولو كان من الكعبين لا يجوز المسح عليه وان كان من الساقين فليس عليه ان كان
صليا مستمسكا بشي منه فمسح او مسح على هذا الاختلاف فان كان مضافا الى طاهر القدم
مشغوقا فان كان سدا وقدماء فان كان هيا لثا خطا او سيرا وكان يشدها شدا
ليست قد منه فهو كغيره مشغوق وان كان لينة بعضه دون البعض فلا يلزم كالموق
ولو كان من حله رقيق فالاصح انه على هذا الاختلاف **واما المسح على الخفاف والمثقل**
من اللبؤد التركيه فالاصح انه يجوز المسح عليه والمسح على الحرموق في وقت
الحق عند فان لبسهما وحده لا يمسح عليهما ولا يجوز المسح عليه حتى يكون الاذنين على
اصابع الرجل وطاهران لم يمسح في وقتها لا يمسح اذا كان اسفله من الكعبين فان كان من
الضمران المذهبين والحف على الحف كالحرموق ويجوز المسح عليه ونفسه الحروب المفضل
ان يكون الحروب المفضل نحو اربا الصبيان الذين يشكون عليها في حصة الحروب وغلظ الفعل
يجوز المسح عليه **واما يجوز المسح عندنا** اذا لبسهما على الخفين قبل ان يمسح على الخفين
اما اذا مسح على الخفين ولا يمسح عليهما الحرموق ليس له ان يمسح على الحرموق **وكذا الو**
احد بعد لبس الحف نظر لبس الحرموق ليس له ان يمسح على الحرموق ولو كان الحرموق قد
واسعين يفضل الحرموق من الحف ثلاثة اصابع مسح على تلك الفضله لم يجز الا اذا مسح
على الفضله بعد ان يقدم رجله عليه على تلك الفضله حينئذ حار **ولو كان رجله**
عن ذلك الموضع اما المسح ولو ادخل يده تحت الحرموق مسح على طاهر الحف ولو مسح
ولو مسح على الحرموقين ثم نزع احدتهما مسح على الحف الباقي في الحرموق الباقي في بعض
روايات الاصل يمسح الحرموقين الباقي في المسح على الخفين وفي التبريد انتفض المسح فيهما

ولو نزع

ولو نزع احد الخفين بعد ما مسح عليه ما ينتقض مسحه في الرجلين ثم لا يجوز المسح على الخفين
ان الرجلين فيهما خوق كثير فان كان قليلا لا يمسح المسح في الكعبين بعد ثلاث اصابع من اصابع
القدم وفي رواية الزبارة ثلاث اصابع من اصابع الرجل فان كان الحف صليبا
لا يمسح منه شي يجوز المسح عليه وان كان بيد وفي حالة المسح دون حاله وضع القدم على الارض
لجوز المسح **وكذا لو كان بيد** وثلاث من اما مل الرجل فان الامام المرحوم رضي الله عنه الاجم
انه لا يجوز المسح وقال سمر الا يمسح الحار في راحة الله لما كان اسفله مشغوقا وان كان وامن
الا كما مل مكسوقا لا يمسح حار المسح عليه **ولو كان الحروق في مكان الحف** لا يمسح حار المسح **ولو**
كان في اسفل الحف يمسح **ولو كان في ظاهر القدم** وهو غير مله ما لو كان من قبل الاصابع **ولو**
كان من قبل عقبه فلهذا في بعض النسخ **وفي نسخة** سمر الا يمسح الا ما هو رادده **وقد**
انه ان كان المكشوف من قبل عقبه انما من المستور لا يجوز المسح عليه وان كان اقل حوزة وفي
الحام الصغير للفاضي الامام ان كان الحروق في مقدم الحف من قبل الاقدام فان كان الاقدام
وحار فاما مكشوفه وانما في مستور حار **وفي نسخة** ثلاث اصابع حقيقة وحكي القدم وريكة
الحاكم انه جيل الاقدام كالاصبعين **ولو لبس الكعب** ولا يمسح الكعب الا قد راضع واصعب
حار المسح عليه **وتجمع** الحروق في حف واحد ولا يمسح في خفين **ولو كانت الخفاضة على خفين** وعلى
الثوب وكل واحد منهما اقل من قدر اليد وهو كمن لو مسح بين يديه من قدر اليد وهو
مسح يمسح حار الصلوة **وكذا لو كان في ثوب المصلي في موضع يمسح** **وكذا لو كانت الخفاضة تحت**
قد يمسح تحت كل قدم اقل من قدر اليد وهو كمن لو مسح بين يديه من قدر اليد وهو مسح
ولو كان في موضع سجود اقل من قدر اليد وهو تحت قدميه اقل من قدر اليد وهو مسح وسوا
كانت الخفاضة على المصلي او على الارض تحت قدميه وفي موضع سجوده **وكذا لو كان في ثوب المصلي اقل**
من قدر اليد وهو خفاضة على الارض اقل من قدر اليد وهو كمن لو مسح بين يديه من قدر اليد وهو
لا يمسح وفي الرواية لا تقدر على ثوب ان صلب فيه قابضة الكعب من كل ساق منها اقل من قدر اليد
وان اجمع كان مثل ربع احد الشاقين فالأفضل جالسة ونجس **والحروق في اذني الاذن** هل مسح على
المسح ورحم الله فيه **واعلام** الثوب يمسح وفي الزبارة في رجل في احدى رجله جراحه لا يمسح
عنها مسح على الحوزة وغسل الرجل الصحيحة وليس الحف على الصحيحة فاحد لا يمسح على الحف الا المسح
على الجيرة كالغسل لما غسلا في يدي الي الخ من البدل والبدل وعلى قياس ما روي عن ابي حنيفة
رحمته الله انه لو ترك المسح والمسح لا يمسح يمسح ان يجوز **فان لبس الحف على الصحيحة** ومسح على الجيرة
وليس الحف على الجيرة ثم احداث مسح عليهما **ولو لبس خفيه على طهارة كاملة** ومسح عليهما
ثم دخل الماء في احدى خفيه ان بلغ الكعب حتى مسح جميع الرجل فيمسح عليه غسل الرجل الاخرى
في ينتفض مسحه **وان لم يبلغ الكعب** **وقال بعضهم** ان اصابع اكثر من احدى رجله ينتفض فيه
اختلاف المسح ورحم الله **واذا بدا للمسح** ان يمسح خفيه ونزع القدم من الحف غير انه في الشافعي
بعد قد انتفض مسحه عند فاق ان نزع بعض القدم عن مكانه عن الى خفيه راحة الله حتى انه عنه
ان زال عقبه الرجل عن عقب الحف او اكثر انتفض مسحه وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وفي
رواية اخرى ان نزع من ظهر القدم وقد وثلاث اصابع انتفض مسحه وعن محمد بن حماد الله ان يمسح من ظهر

القدمين موضع المسح قد رتلاته اصابع لم ينقص منه وفي رواية ان كان حاله كذا المشي
بعد ما حرك قدمه عن موضع قدمه وهذا لا يمنع المسح ولو كان خفه واسعا وكان اذا رفع القدم
او نعت القدم حتى يخرج القرب والاذن وضع القدم عاد القرب الى موضعها هذا باسرها وفي
نسخة الامام حواصر زاده اذا انزل الحرف عن الرجل فخرج اكثر القدم من قبل عقبه حتى لا يبقى
الحرف الا قد رتلات اصابع بحول المسح على الباق وكذا لو كان الرجل اعرج بحيث يمشي على قدميه
والباقي في الحرف قد رتلات اصابع بحول المسح على الباقي ايضا وان كان اقل من ذلك لا يجوز وكذا
انقص وقت المسح ولو حدث في تلك الساعة فغلبه نزع خفيه وغسل رجليه وليس عليه اعادة
الوضوء ولو استكمل الرجل مسج الاقامة فترسا في نزع خفيه وغسل رجليه اما اذا لم يكن الحرف
وهو خفيه فترسا في قبل ان يحدث فانه مسح كالمدة المعتبر بالاجماع ولو نزع خفيه
نحو احدت ومسح على الخفين والرجلين وقبل استكمال يوم وليلة سافر مسج المسافر من عند الله
واذا قدم المسافر مصره بعد ما مسح يوم وليلة او اكثر نزع خفيه وكعبه شيان تلك القبلة
وان قدم المسافر قبل استكمال يوم وليلة مسح مسج الخفين واذا انقضت مدة المسح الا انه خاف
ذهاب رجله من البرد ولو نزع الحرف طارده ان مسح وان طارده فاذا انقضت مدة مسحه وهو
في الصلوة ولم يجد ماء يمضي على صلواته وفي النوازل اذا نيمه وليس عليه ان يصا
بنبيذ التمر او لبوق الحمار ونيمه وليس عليه نزع خفيه والمطلوب نزع خفيه لا الظلمة
كانت ضرورية وقد زالت **الفصل الخامس في التيمم** المستحب ان ينتظر الى اخر الوقت
ان كان على طم من وجود الماء اما اذا كان في موضع لا يوجد فيه ماء ولا ينوط في الماء
حتى لا تقع الصلوة في وقت مكره فان تيمم قبل طلب الماء وصلى في المرات لا تجزئه وفي
الغوات يجوز ان يركع التيمم في اول الوقت او قبل دخول الوقت فان عندنا فان وجد
الماء بعد ذلك ان وجد قبل الشروع في الصلوة مطلقا **قوله** وان وجد بعد ما شرع في
الصلوة ففسد خلاف صلوة العبد وطلو الجبانة **قوله** فمحل يجب طلب الماء ان غلب على ظنه
ان يقر به ماء او اجترحت عليه الطلب العلوه ويحتمل اما لو يجب الطلب بدون الاجترار
او غلبه الظن في شح القدر وي **المسافر** اذا كان على نيق من وجود الماء او غلب ظنه على
ذلك في اخر الوقت وتيمم في اول الوقت وصلى ان كان بينه وبين الماء معتدلا لميل جاز وان
كان بينه وبين الماء اقل من الميل ولكن خاف فوت وقت الصلوة لا يتيمم **قوله** والمسافر والمقيم
فيه سواء **قوله** والشرط فيه ان يكون بينه وبين الماء ميل او اكثر ولو لم يعلم ان بينه وبين الماء
ميلا او اقل او اكثر ولكن يحتمل فامر بالماء ان كان حاله ان يذهب الى الماء حتى في الوقت
تيمم في اخر الوقت هكذا في النوازل **قوله** ولو تيمم في رجله ماء لم يلزمه حذله التيمم
وعنه اني لو سجد في قوله الاحوال الى التيمم في سوا وضع هو ونسيته او وضعه غيره
وعلى هذا التحري في الركعة ولو صلى عريان في رجله ثوب وهو لا يعلم اختلاف المشايخ فيه
وعن محمد بن عيسى **قوله** اجماع ان الاداة لو كانت معلقة في عنقه او على ظهره في الاداة
ماء لم يجز التيمم في الاصل **قوله** في شرح الطحاوي لو كان الماء معلقا بالا كان في موضع الاما
وهو ركب فنيته تجزئه التيمم ولو كان في مقدم الرجل لم يجز ولو كان هو سايقا ان كان

في وجه الرجل لا يجوز وان كان في مقدمه **قوله** ولو كان في المقدمه **قوله** ولو كان في المقدمه
لحقه تيمم انه لم يجز لا يجوز بالاجماع **قوله** ولو كان عليه كفاية الميميل تصا في رجله طعام
او له عهد نسيته لا يجوز الصلوة بالاجماع **قوله** ولو كان ماء وهو متيمم لكنه نسي انه تيمم
ينقص تيممه **قوله** ولو كان التيمم بالماء وهو ناسي على الدابة او غير ما يركب لم يلزمه
ينقص تيممه **قوله** ولو كان حاله لا يستطيع النول والحق على نفسه من الغد والبيع لا
ينقص تيممه في نية تيمم الايمة **قوله** في شرح الطحاوي لا ينقص في الوجه **قوله** ولو كان
الغسائط على ان يمس قد غطي راسه لم يلزمه ذلك فتيمم وصلى ثم علم بالماء
امواته بالاعادة **قوله** ولو وجد في الطريق قريبا ماء وهو لا يستطيع ان ياخذ منها ولا يمسح
بها **قوله** يتيمم **قوله** ولو كان نية منديل طاهر لا يجزئه التيمم **قوله** ولو كان معه ماء
يكفيه للوضوء غير ان كان العطش يتيمم **قوله** ان كان كان على ذابته **قوله** وكذا لو كان اكل
من ماء الوضوء تجزئه التيمم ان كان كان العطش في نية تيمم الايمة رحمه الله **قوله** في النوازل
وجاز او وان يتوضا فغلبه انسان لو عيبت يتيمم ويصل ثم يعيد الصلوة **قوله** وفي الاصل
في لو كان مع زوجته ماء في الميميل معه ماء فانه يسأل فان سأل فاني ان يعطيه الا باليمن
واليمين معه تيمم بالاجماع **قوله** ولو كان معه ثوبه ان باع بمثل قيمته في ذلك الموضع
فحين يسير يشترى ولا يتيمم **قوله** وان كان لا يبيع الا بغير فاحل لا يشترى ونفسه الغني فاحل
لو كان قيمه الماء درهما وهو لا يبيع الا بغير فاحل فاحل هذا لا يبيعه اما باع فاحل
لشرب **قوله** فان لم يبيعه في الوقت لم يخل بصف درهم في الجبانة درهم **قوله** وفي نية الامام
الشرعي رحمه الله فلو سأل فاني ان يعطيه فتيمم وصلى ثم اعطاه بعد ذلك لم يجز واصله
فان مع زوجته ولو ليس معه ولو لا يجب عليه ان يسأل فان سأل الدلو وقال لا سطر حتى استقي
الماء ثم ادفع اليك فالمسح عنه اي خفيه رحمه الله ان ينتظر الى اخر الوقت فان خاف
فوت الوقت يتيمم وصلى في وقت ما ينتظر وان خاف في وقت ما على هذا لو كان مع ثوب
ثوب وهو عريان ففان انتظر حتى اصلي وادع اليك الثوب و **قوله** اجماع انه ان قال لا يجب
لك مالي لخرج فانه لا يجب عليه الخ و **قوله** اجماع ان في الماء ينتظر وان خرج الوقت **قوله** ويجاميل الحلاق
واجع الى ان التذرة على ما سوي الماء هل يثبت بالاجابة عندا في خيفة لا يثبت وعند ما
ثبت مما يثبت بالملك الكلي الاصل هذا كله قبل الشروع في الصلوة **قوله** فلو شرع في الصلوة
بالتيمم في السفر في رجله ماء كثر ان علم انه يعطيه ينطق الصلوة وان علوايته
لا يعطيه يمضي على صلواته وان استكمل لا يري يعطيه او لا يعطيه فانه يمضي على صلواته **قوله** فلو
ان اعطاه اما اذا الصلوة وكذا ان باع ثمن الثوب هو ثوبه عليه فان كان يعطيه فصلواته
تامة فان سأل بعد ذلك فاعطاه بعد المنع من ماء الوضوء الصلوة اخرى في الصلوة جاز
في الزبا ذات **قوله** وفي كتاب روي من تيمم شرع في الصلوة فقال له هو ديا ونزل في خذ
الماء يمضي على صلواته فادفع سأل عنه ان اعطاه ففسد صلواته في الاوقات **قوله** وفي النوازل
تيمم شرع في الصلوة في اي سواد الحمار يمضي على صلواته فادفع بغير ما منه في اي ولا
يعيد التيمم **قوله** **الموضوع في النوازل** في الحب وغيره نحو المسافر ان يتيمم الا اذا

كان كثيرا يستدل به على انه وضع للشرب والوضوء جميعا. **قوله** النجاسة مائة
المرور في النجاسة قد ذكرنا حصص النجاسة في الجمل ان نجاستها العشرة مائة وما
منه ان يجعل فيه مائة الوارد او مائة الغفران حتى يصير متبعا. **قوله** جنب اغتسل في نية على حد
لمعة لم يصح الماء وقد فني ماؤه فانه يتيمم في نية في حد الماء بعد ذلك غسل للمعة
ولا يتيمم فان احدث قبل غسل للمعة نية في حد الماء ان كان يني لها غير هذه اليها وان كان
لا يني لواحد منها يتيمم للمحدث في نية للنجاسة باق ويستعمل ذلك الماء في المعة لتقليل
النجاسة. وان كان يني لاجل ما دون الاخر صرف اليه. **قوله** ان كان يني لكل واحد منهما على
الاثر او يغسل للمعة ويتيمم للمحدث. **قوله** ان اجنب المسافر ولو بعد من الماء الا قدر ما
يتوضا فانه يتيمم في نية ما عندنا وكذا المحدث ان كان معه من الماء قد رما يكتفيه غسل
بعض الاعضاء يتيمم. **قوله** لو وجد من الماء قد رما يغسل بعض النجاسة الحقيقية او وجد من
الثوب قد رما يغسل بعض الثوب لا يني به. **قوله** ذكر محمد رحمه الله في كتاب الصلوة ان الحرب
او اوجد من الماء قد رما يغسل من جه لا يغفر ولا يكتفيه لغسله يتيمم ولا يغسل وجهه في الاصل
شعر في الصلوة بالتميم فاذا حدث ثلمه بعد الماء يتيمم في نية على صلاته. **قوله** المصلي بالتميم اذا
راى سور حمارا فانه يضي على صلاته ولا يقطع نية بعد سور الحمار وعند ابي يوسف يضي على
صلاته ولا يعيده. **قوله** لو راى بيضا الترك كد عند محمد يعني لا يقطع نية بعد في عند ابي حنيفة
يقطع صلاته وعند ابي يوسف يضي على صلاته ولا يعيده. **قوله** في الاصل مسافر له سور حمار وما
ظاهر ولا يعرف احد مما من الاخر قال محمد رحمه الله يتوضا بماء ولا يتيمم. **قوله** في بعض نسخ
الوافقات لو توضا بسور الحمار وصلى ثم يتيمم في صلاته تلك الصلوة فالصلاة لا تكون
الا عادة. **قوله** وكان الرب ابا التيمم في صلاته نية بسور الحمار ولا تكون الا عادة ولو تيمم
وصلى ثم اهرق سور الحمار يني به اعادة التيمم في الصلوة لانه يحتمل ان سور الحمار كان
ظهورا. **قوله** لو احدث في الصلوة قد ذهب ليتوضا فلم يجد الا سور الحمار فتوضا به وتيمم
بني على صلاته لان كليهما محتاج اليهما. **قوله** في التناوب في الباقي مسافر احدث في الصلوة
بالتيمم ثم سبقت المحدث في حد من الماء قد رما يني للوضوء فانه يتوضا في نية فان هذا
اخر قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله. **قوله** المصلي بالوضوء ان سبقت المحدث
قد ذهب ليتوضا فسبقته المحدث فامر محمد ماء فتيمم ثم قبل ان يركع الى مكانه وجعل الماء
في صلاته في نية في الاصل الى مقامه ثم راى الماء في صلاته استقبل استحضاراه والمصلي بالتميم
اذا احدث في صلاته فامر محمد لا انه لم يجد الا سور الحمار فامر محمد يتيمم حتى وجد ما يتوضا
في نية وذكر الحاكم التمهيد رحمه الله في مختصره ان في نية وضوء يستقبل الصلوة وقال
اسماعيل الصلوات احد في حديث رواية عن ابي يوسف رحمه الله انه يتوضا في نية في هذا
اقل من تمهيد هبة فانه يتيمم في نية في الاصل الى مقامه ثم راى الماء في صلاته استقبل استحضاراه والمصلي بالتميم
ان ما ذكره الحاكم في المختصر قول محمد رحمه الله. **قوله** اذا كان مع الرجل ما قدر ما يتوضا به
محدث في نية في نية من قدر ما قدره فانه يغسل الذمير من ذلك الماء ويتيمم للمحدث
ولو في صلاته وصلى في الثوب النجس جاز ويكون مسيا في الاصل **قوله** في كيفية التيمم

كان في الاصل يصنع تيمم على الصلابة وفي بعض الروايات يصنع في الوضوء على جهة الشد
وهذا الذي هو مقتضى ما عني ابي يوسف من نية في نية مرة فارد في عن محمد بن محمد بن علي
التراب. **قوله** ما روي عن ابي يوسف على كثرة التراب. **قوله** المرأة تكتفي في الاصل بالامر واليتم
صريحا من وجهه ومن وجهه للذراعين الى المرفقين مضرب يديه على الارض ثم يركعها
وتيمم بها في جميع جهات وجهه ثم يضرب صدره الاخرى في جميع الجهات اليسرى واليسرى باليمنى
فان مسح وجهه في ذراعيه ولا مسح ظهره كنيته لم ينجها على الاستيعاب وضوء ولا بد
من نية في الحلق وتخليل الاصابع وفي المرأة لا بد من نية السوا. **قوله** ولو لم يمسح تحت الماحض وفي
العينين لا يجوز. **قوله** في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله الاستيعاب ليس بشرط. **قوله** في
اكثر النسخ ان الذراعين يكونان على هذه الرواية لا يجب نية الحلق وتخليل الاصابع ولا يجوز
التيمم باقل من ثلاث اصابع. **قوله** وهو المصحف وان قد نية ولو تيمم في مقطع اليد من
من المرفقين فغلبه ان مسح موضع القطع. **قوله** اذا افاض التيمم فتمسك في التراب وذلك
به جسده كله ان كان التراب اصابت وجهه وذراعيه وكفيه طار وان لم يصيب وجهه
وذراعيه لم يجز. **قوله** لو بداء بدراعيه في التيمم او مكث بعد ما يتيمم وجهه ساعة
جاءت على مسألة الترتيب في الماء الاة وقد مر في الوضوء ولا بد من النية في التيمم ولو
لوي الظاهر جاز. **قوله** لا يشرط فيه الصبر للنجاسة او للوضوء قال بعضهم لا بد من ذلك. **قوله** في
محمد رحمه الله الجنب اذا تيمم من الوضوء اجزاء عن النجاسة. **قوله** ان في التيمم لطلب
الصلوة او التطوع او المكتوب كان وله ان يصلي بذلك التيمم اية صلاته كانت. **قوله** وكذا
لو تيمم لصلوة الجبارة او كعبه القلاوة وهو مسافر جاز اداء الصلوة بذلك التيمم
ولو تيمم لغيره القلان عن ظهر القلا او عن المصحف او من المصحف او بارة القلاوة
المنية او الاذان او الاقامة او لدخول المسجد او خروجه وصلى بذلك التيمم فان غابته
انه لا يجوز. **قوله** وكان التيمم للسلام او لوجه السلام. **قوله** في الكافي ان التيمم للاسلام
واسلم لا يجوز له ان يصلي بذلك التيمم عن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله. **قوله** ولو تيمم يديه
به تقليد الغير فلا يبيد به الصلوة لم يجز. **قوله** عند التلاوة. **قوله** يجوز التيمم للمحدث والنجاسة
والنجس في المراء كالوجوه التيمم او التيمم ثم اصابت بعض جسده نجاسة هي التي تيمم
الدو هو فانه يمسح بها بوجهه او تراب ثم يصلي وان لم يمسح جاز **قوله** في التيمم
وفي الاصل قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله يجوز التيمم بجمع ما كان من جنس الارض ومن اجزاء
بني التراب والرمل والذرة والونج والحجر والحجر والمد والاعلى والكل والطين الاحمر
والاصفر والفضة والماء الطيب والماء الحار. **قوله** في ابي يوسف رحمه الله لا يجوز الا بالتراب
والرمل وعنه اجبر الا يجوز الا بالتراب خشب وهو قول الشافعي ثم عندنا لا يني به ما اذا
كان منبثا او غير منبث. **قوله** في الحجر عليه عبادا ولو كان مفضولا او غير مفضول مد في اوا
غير مد في. **قوله** في محمد رحمه الله ان كان الحجر مد في اوا عليه العباد جاز التيمم والافلا
وان تيمم بارض قد وش عليها الماء ونقي عليها ذرة جاز. **قوله** لو كان في طين طاهر لا يتيمم
بل يلح بعض ثيابه او جسده ويتركه حتى يجف ثم يتيمم ومع هذا لا يتيمم بالطين على الخلاف

وقال النجاشي رحمه الله يجوز التيمم بالطين ولو تيمم بحجر أو ذهب في الغرض كان عندنا
أما لو تيمم على الذهب والفضة أو الشبه أو الخش أو الرصاص أو الحديد أو النحاس أو الخ
أو على السيف أو ما ليس من جواهر الأرض أو من جواهرها إلا أنه خلص عن جواهرها بالادب والاعتدال
لا يجوز التيمم بالأتان ولا بحجر التيمم بالطين والطين هو الذي لا يكون بالليل ولا في
تيمم بالحجر إلا المسح والمغسل يجوز عند أي حيفة رحمه الله وعند أبي يوسف لا يجوز وعند
محمد وإسماعيل في رواية أن كان عليه عبا يجوز في رواية يجوز مطلقا وبالحجر المذوقا
قد ذكرنا أنه يجوز وبالحجر يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد وإسماعيل في رواية
منزودة والحجر الجديد على الاختلاف إلا أن استعمل فيه شيء من الأدوية فحيزه لا يجوز
في الجموع على أنه لو تيمم بالرمال لا يجوز ولو تيمم بالطين في وقت على الاختلاف الذي ذكرنا
في الحرف وعلى هذا الخلاف التيمم بالطين ولو تيمم بالطين من سجدة كان منعته من
التراب يجوز عندنا خلافا لابي يوسف ولو تيمم بالطين أو على شيء من الأخطار
كاللبن والصبر والشمع ذلك لا يجوز فإن تيمم قبل الطلح يجوز وكذا التي على ظهر الغطاء
ولو تيمم بغير الجياط يجوز عندنا وعند أبي يوسف وإسماعيل لو تيمم بالطين كان
ما يلا يجوز في اختلاف أبي الجليلي أنه كان عليه عبا يجوز وإن لم يكن عليه عبا فذلك عند
أبي حنيفة رحمه الله وعندنا لا يجوز في الأصح هو الجواز قال شيخنا الأئمة الحلواني رحمه
الله في المستفتي الأصح أنه لا يجوز سوا كان ما يلا أو جليلا في سجدة رجل نفس في سجدة
وتيمم بغيره وهو يقدر على الصلوة كان وعند أبي يوسف لا يجوز وإن كان لا يقدر
على الصلوة كان بالاجماع هو الأصح أنه إذا لم يكن عليه عبا لا يجوز ولو تيمم جنب
أو حائض من مكان نحر وضع يديه على ذلك المكان فتيمم جازا والمستعمل التراب
الذي استعمل في وجهه والذراعين ولا يجوز التيمم في مكان كان فيه نجاسة وإن ذهب
الأثر ولو صلى عليها جاز الكل في الأصل ولو قارن في جنب الفرج أو هذه الحايض فاضا
العباءة وجهه في راعية لم يجز حتى يمسح بيديه التيمم وكذا لو قارن في وجهه ترابا
لم يجز فإن مسح بيديه التيمم في العبا عليه جاز عن أبي حنيفة رحمه الله ولو أدخل
رأسه في موضع العبا فخرج رأسه ويدي التيمم جاز والشروط وجود الفعل منه
جلس آخر في بعض التيمم مسلم تيمم ثم ارتد عن الإسلام في الدنيا وبالله ثم استلم
فهو على تيممه عند الثلاثة ومن استيقن بالتيمم فهو على تيممه حتى يستيقن بالحدث في من
استيقن بالحدث فهو على حدث حتى يستيقن بالوضوء أو بالتيمم والتيمم إذا راي في صلوة
سواها فظن أنه تيمم فاستمسح يديه فوجد أن فعله انقلب فبطلت صلوة سواها و
مكان الصلوة أو لم يجز والمسلم مع آخرها تليق بفصل ما يفسد الصلوة في كتاب الصلوة
فيكتب هناك التيمم إذا وجد الماء بعد ما وقع من التشهد قبل السلام فسدت صلوة
عند أبي حنيفة وهذه مع آخر اتفاقنا في فصل ما يفسد الصلوة في ما لا يفسد من كتاب
الصلوة وجل من يدب على الأرض لا تيمم ثم أحدث قبل الاستقبال احتلف المسامحة فيه
رحم الله الأصح أنه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره الشيخ الإمام وشيخنا الأئمة كما لو اعترض

عن أبي حنيفة

حدثت في خلال الوضوء وذكر في بعض النسخ الوضوءات أنه يستعمله التيمم في السفر
إذا وجد من الماء قدر ما يكفي لفعل أصابعه الغرض مرة مرة ولو غسل على وجهه الله
لا يكفيه استقص تيممه هو المختار خمسة من التيممين وجبوا من الماء المسح قدر ما
يتوضأ به أحدهم استقص تيمم الكل ولو جاز ولو كان ماء وقال فليتوضأ به التيمم استقص
تيمم الكل وإن كان الماء يكفي لأحدهم ولو كان هذا الماء من يديه ممتلئ فكذلك
ولو كان هذا الماء لغيره أو يملكه أو يملكه لا يتقص التيمم الكل فلو جاز لو وجد
استقص تيمم ذلك الواحد قال مسأنا هذا على ثلثي الماء على ثلثي حيفة فالأذن
لا يعل المسألة في الروايات ولو جاز وجل جاز ما يكفي أحدهم والقوم المتكبرين صلوا
وكتمة فقال هذا القلان لرجل من القوم فسدت صلوة الرجل وبقي القوم على صلواتهم
فإذا قرئوا أسأنا فان أعطى الإمام من يتوضأ يستقبل الصلوة والقوم يستقبلون معه
فإن منع الإمام من القوم فسدت صلوة الكل فامة فممنع من تيمم منهم متيمم عن حدث ومنهم
متيمم عن جنبه وأما ممن منع في جاز وجل وقال هذا قول من الماء من ثلثي ماء متيمم
لا يكفي للفعل فسدت صلوة المتكبرين من الحدث وصدقة التيممين من الجنبه جاز ولو
كان الإمام من متيمم من حدث فسدت صلوة الكل ولو كان متيمم من الجنبه فسدت
وصلوة المتكبرين من الجنبه جاز من الحدث فامة ولو كان يكفي للفعل فسدت صلوة
الكل الإمام وإذا كان متيمم من خلفه ممن سبق فحدث فاستحلفه ممن سبقا فحدث
الإمام والأول الماء فسدت صلوة الإمام والقوم جاز ولو كان الأول متوضئا والخليفة
متيمم في جند الخليفة الماء فسدت صلوة الإمام والأول والقوم جميعا
وهذا على من ذهبنا أمّا على من ذهبنا فلا يتأني لأن اقتداء المتوضئ بالتيمم لا يجوز
عنده وإذا أمر المتيمم المتكبرين فبقصر بعض القوم الماء ولم يعلم الإمام
والآخر حتى في عزاء فسدت صلوة من أبصر خامته على عند الثلاثة وعلى هذا إذا
أمر الرجل في صلوة الظهر ولم يصل الخليفة ولم يعلم الإمام وقد علم القوم بصلوة القوم
فامد استحصانا عند أبي حنيفة رحمه الله ولو كان الإمام والقوم متيممين في أي
لحق من طرفة الماء أو علم مكان الماء ولم يعلم الإمام فسدت صلوة من علم مكان الماء
ولم يعلم الإمام فسدت صلوة من علم الماء وحل تيمم للجانبه وصلى ثم أحدث
ومعه من الماء قدر ما يتوضأ به ثم يتوضأ للصلوة أخرى فإن توضأ بعد ذلك خسه ثم
مضى بالماء ولم يغسل حتى صا وعاد ما الماء ثم حضرت الصلوة في معه من الماء قدر ما يتوضأ
به فإنه يتيمم ولا يتوضأ فإن تيمم ثم حضرت الصلوة أخرى وقد سبقه الحدث فامة
يتوضأ به ويبرع خفيه وإن لم يكن من ماء قبل ذلك مسح على خفيه الكل في الأصل **آخر**
في الأصل الجنب والحايض والمحدث في التيمم سوا وجوز للمريض أن يتيمم في السر
أو العريضة في الوضوء والغسل للمريض كان على نفسه الهلاك بسبب استعمال الماء أو
تخاف تلف عضو من أعضائه فإن كان لا يمان الهلاك ولا تلف العضو ولكن كان زيادة المرض
أو إبطاء المرض يجوز التيمم عندنا ولو كان الماء لا يضره ولكن لا يمكن استعمال الماء كان

له التيمم ، وكان الوكان على شئ من حجر أو خرقة أو غيره من الطاهر
أو وجهه إلى القبلة خازله ان يصلي كيف ما كان فان كان منه احد بعينه على استعمال الماء
ان كان المعين جوا او متكرهه او احبها خازله التيمم وعند ما لا يجوز ان كان المعين
مملوكا اختلف المشايخ رحمهم الله فيه على قولين احبته ورحمة الله وقيل ان كان المعين بعينه
بغير يد لا يجوز له التيمم عند الكل ، وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يتدلى على استعمال
القبلة ولا يتدلى على التيمم ولا يتدلى على سائر ما جاز من جوله والمعزج **وكان الاخي**
اذا كان جازلا لا يتدلى من عليه الجمعة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما بناء على الاستطاعة
لا تثبت بالغير عند أبي حنيفة رحمه الله في العزق بين الحوز والماء ان المسكوكه اذا مررت
لا يجب عليه ان يوفيهما وان يبايعهما في العبد والماء يوجب عليه ان يستطاع الوضوء
ويفلي يتيممه ما شئت من الصلوات الخمسة والنوازل والنوافل والنوازل ما لم يحدث في اول
العدة او بعد الماء عندناه فان وجد الماء فلو يتدلى ما حتى يحضر المصلوة ولو وجد الماء اعاد
التيمم ، والتفدي لا لاخي وفيه خلاف هو الصحيح ، اما اذا جاز عن التيمم وفيه احد بعينه
فصلي فاعدا جاز ، وان كان به جدي او جراحات فغير الاكثر بعد ثباته او جنبا في الجبهة
بعينه اكثر البدن وفي المحدث فغير اكثر اعضاء الوضوء فان كان الاكثر جرحا والاقل صحيحا يتيمم
وان كان الاكثر صحيحا والاقل جرحا يفضل الصحيح ويصح على الجرح ان مكته بان كان لا يبرئ الجرح
وان لم يكن المستحسح على الجراح او في وقت الحرقه ولا يصح بين الفصل والتيمم وان كان نصف
البدن صحيحا والنصف جرحا اختلف المشايخ فيه والامح انه يتيمم ولا يستعمل الماء ، واختلف
المشايخ في معرفه القله والكثير منهم من اعتبر من حيث عدد الاعضاء حتى لو كان راسه وقبضه
وبياضه صحيحه وجلاه جرحين بحد الفصل لا يتيمم وعلى القلب يتيمم ومنهم من اعتبر
الكثير من كل عضو من اعضاء الوضوء ان كان الاكثر صحيحه بحد الفصل وان كان الاكثر جرحه يتيمم
الصحيح في المراد اذا كان الفصل من الفصل بحد الفصل لا يتيمم عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما
والمستحسح اذا كان الفصل يتيمم ولا يفضل بالاجماع ، والمحدث اذا كان الفصل اختلف
على قولين احبته رحمه الله والصحيح انه لا يباح له التيمم قال بعض مشايخنا رحمهم الله
في ديارنا لا يباح للجرح والمحدث في المراد التيمم المحبوس في السجن اذا كان في موضع نظيف ولا
يحد الماء ان كان خارج المصير فان اوجبه رحمه الله يصلي بالتيمم وان كان في المصير فصلي
مقرضه وقال يفلي بقدر عيده وفي المصير فان كان المحبوس في المصير في مكان جرح لا يجد قرا بطبقا
ولا مكانا نظيفا يصلي فيه ولا ماء يتوضا به فانه لا يصلي في قول أبي حنيفة رحمه الله بل ينظر حتى يجد
الماء او التراب وان كان في المصير يصلي بالاباء ، تشيئا بالمصلين قال بعضهم اما يصلي بالاعمار
على قولهم ان الموضع يا ايها اذا كان بالاباء يصلي ركوع ويجوز في المصير واجبات مع
أبي حنيفة رحمه الله ، واجمعوا ان الماء لا يصلي وهو ميت ، والساح لا يصلي وهو ليس
ولا الشايف وهو يضرب بالسيف ، وان كان في وقت الوقت وهذا اذا لم يكن ان يتقوا الاوق
او الحايض فان امكنه يستخرج التراب الطاهر ويصلي بالاجماع ، الاسبيخ ابي بكر العتيق
او امنه الطاهر عن المصير في المصير فصلي بالاباء بقدر عيده اذا خرج وكان الوقان لعبيده او جاز

جسدك

جسدك او قتلتك فانه يصلي بالتيمم بقدر عيده كالمحبوس في المصير فان كان في المصير في المصير
اذا كان له ثوب جرح ولا يجد ماء فيصلي فانه يصلي ولا يترك الغسل ولا يبيد ذلك
جرح آخر في التيمم ، ان التيمم الكافي في حال عدم الماء فلو لم يكن له ان يصلي بذلك
التيمم في الاسلام ولو يديه وكثر من الماء في او غتسل فلو اسلم له ان يصلي بذلك الغسل
الوضوء والفصل ، فاذا طهرت المساحة من حصى فلو تجد ماء فغسلت وصدت فلو وجد ماء
ان كان معي ، وهذا عند ما خلافا في حق المسألة كما في الطلاق ، للمسا في ان يطا طارته
وان علم انه لا يجد الماء ، ثلاثة نفوس في التيمم جرح وخابض طهرت من الحصى وميت ومعم
من الماء قد وما يكني لا حد من ان كان الماء كاحد من نفوس حتى به وان كان الماء لم يبق في يده
ان يغتسل ، وان كان الماء مباحا فالجواب حتى به وميت المرأة في سحر الميت لو كان مكان
الحايط يحدث بصر في الجنب ، اما التيمم لصلاة الجنازة ان كان خارج المصير في عاد
الماء لا يشك ان كان في المصير خاف في وقت الصلوة ولو في ما يباح له التيمم وهذا ان
عند ما خلافا الجمعة وهذه في حق غير الوالي ما في حق الوالي او في حق من امره الوالي فانه لا
يباح له التيمم في الاصل ، وفي الفتاوى الصغرى وسواها كان مقتدا او اما في
رواية الحسن لا يجوز للمأموه ان يغتسل في المصير في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
ظاهر المذهب لا يفرق بين الامام والمحدث ، ولو في صلاة اخرى ان وجد في صلاة
الوقوف عيده التيمم في قول ابو يوسف وقال محمد ليس له ان يصلي بالتيمم الا في اول
واما صلاة العبد اذا سبقته المحدث في الجنازة ان كان قبل الشروع في الصلوة وان كان
برجوا دوران حتى من الصلوة لا يباح له التيمم وان كان لا يبرح ويباح وان كان بعد الشروع
في الصلوة ان كان في وقت الشروع طار له التيمم بالاجماع ، وان لم يخف ان كان في جوارحه
حتى من الصلوة لا يباح له التيمم ، وان كان لا يبرح وان كان شروعه بالتيمم معتمدا
وان كان شروعه بالوضوء يتيمم في عند أبي حنيفة رحمه الله وعند ما لا يتيمم وهو
فصل هذا في فصل الكوفة اما في ديارنا فالماء يحيط بالمصلي فلا يتيمم ولا ابتداء ولا
واما حجة القلاوة في الشفح جرح ولا جرح التيمم في المصير في المصير في المصير في المصير
السادس في غسل الثوب والذفر جرحا ، اذا تضرع من اطراف الثوب في لحيته فغسل طرفا
من اطراف الثوب من غير جرح كطرفة الثوب هو المختار فلو صلى مع هذا الثوب
مساوي تضرع ان الجاسة في الطرق الا جرح عليه اعاد الصلوات التي صلى مع هذا
الثوب ، وكيفية غسل الثوب الجلس ان الجاسة نوعان مريية كالدم وغير مريية
كالبول ففي غير مريية لا وقت ووقت يكون قلبه اليه فان كانت مريية فطهره
وان عيها الا ان يبقى لها اثر فان كان لا يزال لا يضره اثره فلو زالت الجاسة بمرة واحدة
ثبت صفة الطهارة ، وعن العتيق انه جرح في حمة الله الله يغسل بعد ان واللعين مريية
او مريية لكن هذا خلافا لظاهر الرواية ، هذا اذا صب الماء او غسله في الماء الحار
فلو غسله في اجائه يطهر بالثلاث اذا عمره كل مرة والقياس ان لا يطهر في عشر اجابات
ما لو صب على الماء ، ابو يوسف اذا بالاسحسان في الثوب وقال يطهر من جرح من

بما سوي الماء من الماء يقات الطاهران جاز خلافا لمحمد وعلي هذا ان جاز شرب الخمران تردد وفيه
من البرهان بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوب لم يهره ذلك الماء ان يطهر فيه وكذا البرهان
النار ان شرب الماء من الاناء شرب في ثوبها تحسن وان شرب بعد ساعة او ساعة اخرى
الحديد او الصابون النجاسة او غلب النار قبل ان يحمد او يغسله ينبغي ان يطهر كما لو اوى في
ساعة ملطبا بالدم وخلاف ما اذا سوي الحديد بالماء الغصن وهذا عند محمد وعند ابي يوسف
عنه بالماء الطاهر ثلاثا **امراة** سموت المتورقة سموت بحرقه بحسبه ان كانت حارة اذا
اقلت بلبه الماء قبل الصاق الخبز بالنور ولا يتنجس الخبز وان لم ياكل يضر الارض اذا اصابها النجاسة
ويست وفيها مطهر والاجر المذوق من الدار اذا نتجس بالماء الغصن يورق وفيها مطهر
يطهر ايضا وفي الارض اذا حرق طهرت سواء كانت في الارض حشيش ثابت او لو كان في النحر اذا
اصابها الماء المطهر يطهر ايضا وان لم يغسله ماء اختلجوا في الحرق والكل ما دام قايما على الارض
المختار انه يطهر بالماء **وتجد** ما قطع لا يطهر الا بالغسل واما الخضر الذي يقال له بالفارسية
لوازة نقل عن ثمن الائمة الخواشي رحمه الله انه يطهر لانه متصل والخصي حكما حكم الارض
خلاف الذين الموضع **وقالوا** اصباها فيه روايتان والخمار الخمر ودخاها المني اذا قوت
عن الثوب وذهب اشبه فاصابه ماء فيه روايتان والخمار انه لا يعود نجسا وفي النحر يمسح
التيب اذا اصابه ماء المحو وكذا الخمر اذا حلت بخرابه ماء وكذا الارض على الارض واما في المشرك
رجل اخذ عصيرا في خابية فعلا واستند وقدق باليد فتركه فانتقص ما كان فترصا في الخمر
خلاطه الحبل كله حتى يخرج الخمر طاهرا اذا دلت رالت راحة الخمر وفي شرح الجامع الصغير للتاخي الاقام
يطهر ما يوزي الخمر ولو وقع في من حرة من خل او حرة فيه وهو بحث لا يري ولا يوجب طهرها
ولا راجح يباح الخل من ساعته ولو وقع قطرة من حرق في هذا الدن من الخل والمسلة عاها لا يباح
في الحال حتى تمضي ساعة وفي الخلافيات حتى تمضي مدة لقوت الله لخل الخمر اذا وقعت في الماء
او الماء اذا وقع في الخمر ترصا وخلا يطهر ويصدق بين ان خل او كنه لا يسله والاحتياط ان
يطهر حلوا ولا يخل خلا خلافا لاقواله فارة وقعت في من خمر فصارت خلا يطهر اذا روي
بالقارة قبل الخل وان نفع النار فيها لا يباح الكل في التناوي ولو وقعت النار في العصور
نحو خمر العصور يترك خل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الخمر في الخمار وكذا لو وقع الكلب
في العصور يترك خمره لا يطهر **واما** اذا وقع البول في الخمر يترك خل في الخلافيات لعلا العالم
رحمه الله انه لا يطهره الخمر اذا دلت ان كان الخل والصف حسا لا يطهرها ما اذا كان
الخص شيئا ليسرا بحيث يحتمل ان يذهب بهذا العقل حكمه بطر وانه كالكدر اذا نتجس فمسح
بين الدهنان والقامل حكمه طاهرا **السرفين** اذا حرق حتى صا وما وا عند ابي يوسف
رحمه الله لا يحكم بطهرا وانه عند محمد رحمه الله حكمه بطهرا وانه قال رضي الله عنه وعليه القول
وعلى هذا الخلاف المختار اذا وقع في الخمر حتى صا وكله لم يطره على هذا قال رضي الله عنه
الكل في شرج الصابون للامام ابو الدرداء رحمه الله وفي التناوي من اعتمد على قول محمد رحمه الله
في ثمنه **الف** اذا وقع في من السباع مثل الثعلب ونحوه يطهر جلده وهل يطهر
لحمه اختلف المشايخ رحمه الله حتى لو ملى ومنه شيء من لحمه اكثر من ذلك لادبر لم يفسد صلوته

ولو وقع

ولو وقع في الماء القليل افسده فهو المختار وبه اخذ الفقهاء رحمه الله ذكره الصدوق والسهر
رحمه الله في صيد التناوي ولو كان بازا يامد بوحا او غير الباذا من الطيور والفاقة
او الحية تجوز الصلوات مع لحمها اذا كانت مذكورة وكذا اكل ما لا يكون نجسا في الصلوة مع
لحمها اذا كان مذكورا **الكلب** يطهر جلده بالذكرة ولستة ط النجاسة في هذه الذكرة
ولستة ط ان يكون الذكرة في محلها يعني بين اللثة واللحم وان يكون الذراع بين اهل الذكرة
وجلده يطهر بالذراع وقال ابو يوسف لا يطهر جلده بالكلب اذا وقع ولا ينجس الذكرة قال
ولا اعرف قولنا عن ابي حنيفة رحمه الله وذكره الخامع الصغير جلد حيوان غيره ما كثر
الحكم بالكلب يطهر بالذراع عندنا وكان ذلك جلد سائر السباع **وقال** السافعي رحمه الله
جلد الكلب لا يطهر بالذراع قوله واحد في سائر السباع قوله **وما** يطهر بالذراع يطهر
بالذكرة وفيها النحر وان لم يكن ما كثر اللحم جلد الحمار والبغل والسباع كلها وكذا كلبها
يطهر وان لم يترك حتى لو وقع في الماء القليل او في ما يجر اخر لا ينجسه وفي الخمر لا يطهر جلده
بالذراع ولا يطهر لحمه بالذكرة والاصل ان ما يطهر جلده بالذراع لم ينجسه الذكرة وما لا
فلا وعنه ابو يوسف ان الخمر ينجسه الذكرة ويطهر جلده بالذراع **وقال** ابو يوسف
ذات على ابي حنيفة رحمه الله تعالى ونسبا ونجسا وهو يغلي جلد الميتة اذا ليس نحر
وقع في الماء لا يفسد الماء وفي مسان الميتة اذا علق بالثمن حتى يسوق منه ذلك من السواد
فيود باعها ولا بأس من الميتة بالخاف والطفل والظفر اذا ليس وذهب اللحم وكذا العصب
وكذا في الطير والنبات **والنور** وكذا السباع الكلبة الاجناس **الفصل السابع**
ما يكره نجسا فيما لا يكون نجسا **واما** في الاناء باب او زبور او عترة او لوز من
او برغوث او حفسا او ما اشبه ذلك مما ليس له دور سايل لم يفسده عند ناه ولو سلق
مع دود القرحار واجمعوا ان دود الخمر وسور النار لا يفسده واصله مؤق ماله
له دور سايل في الامايات لا يوجب نجس لما يات عنه فاه والجراد والسمكة لا يفسد الماء
وفي الخامع الصغير للتاخي الاما طير الماء اذا مات في الماء القليل يفسد الماء القليل
يفسد الماء في الصح من الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله ولو مات في غير الماء يفسد الماء
الروايات وبه يفتي وطير الماء اذا وقع في الماء القليل عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان
وعنه محمد انه لا ينجس عن ابي يوسف انه ينجس **والكلب** الماء في الخمر من الماء يجمعوا انه
لو مات في الماء لا يفسد الماء وفي غير الماء من الماء يقات هل يفسد ذلك الماء اختلف
المشايخ ورحمهم الله فيه وسوا القطع في الماء او لم ينقطع وعن محمد رحمه الله انه اذا وقعت في الماء
كروه شربه هذا اذا كان ما يربا او يربا فان كان ما يربا او يربا كطيرها ان مات في ما سوي
الماء من الماء يقات ينجس ولو مات في الماء فقد ذكرناه **والجد** الماء ان اسحق من الماء
يموت من ساعته وان كان يعيش فهو ما يربا وبه يفتي **والدودة** اذا وقعت في النجاسة
كان ثمن الائمة الخواشي رحمه الله انها ليست نجسة وكذا اكل حيوان حتى لو غسل بزرغ في
الماء القليل لا ينجسه ونحوه الصلوة منها **وموت** الصمد والسرطان في الماء لا يفسده
الا اذا كان الصمد برياق وهو كبير وان كان صغيرا **والسرطان** في الماء لا يفسد الماء

شرب الورد للصداع

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بَوَسْطُ جِلِّ شَرِّهِ لِلنَّارِ وَيُعَذِّبُ فِي حَبِيبَةٍ لَا يَجْلُ شَرِّهِ أَضْلَاهُ وَلَوْلَا الْعَرْسُ
عِزُّهُ وَالْعَقْدُ بِرَفِيقِهِ بِالْكَثْرِ الْفَاحِشُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ طَاهِرٌ وَفِي الْأَصْلِ وَامَّا الْأَخْثَارُ فَسُورَةُ الْأَدْيِ
الْجَنِّ وَالْحَافِظُ طَاهِرٌ بِمَا كَرِهَتْهُ وَالْمَشْكُوكُ لَا يَأْتِيهِ وَكَذَا سُورَةُ مَا يُوَكِّلُ طَلْعُهُ مِنَ الدَّوَابِّ
وَالطَّبِيرُ طَاهِرٌ الْأَسْوَرُ الدَّجَاجَةُ الْخَلَاءُ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً وَفِي حَبِيبَةٍ أَنْ تَكُونَ
فِي بَيْتٍ وَفِيهِمْ مَنْ قَالَ يَكْفُرُ لَهَا حَقِيرَةٌ وَتَحْمِلُ رَجُلَيْهَا بَيْنَهَا وَرَأْسَهَا مِنْ خَاجِ وَالْعَلْفُ مَامَهَا
وَالْعَقْدُ وَالْعَابُ كَالنُّورِ وَسُورَةُ مَا لَا يُوَكِّلُ طَلْعُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالْمَسْبُوحُ بَيْنَهُ الْمَاءُ وَسُورَةُ
الْخَزْرِ بِحَسْرِ الْأَجْمَاعِ وَسُورَةُ سَبَاحِهَا بِمَا يُوَكِّلُ الْأَمَدُ وَالذِّبُّ وَالْعَرْقُ فِي الْمَهْدِ حَسْرٌ عِنْدَنَا
وَسُورَةُ الْكَلْبِ حَسْرٌ عِنْدَنَا خَلَا فَمَا لَهَا وَسُورَةُ الْحَارِ عِنْدَنَا مَشْكُوكٌ أَنْ كَانَ يَجِدُ مَا غَرِبَ
لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَأَنْ كَانَ لَا يَجِدُ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَفِيهِمْ مَنْ قَالَ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَفِيهِمْ مَنْ قَالَ يَتَوَضَّأُ بِهِ
وَأَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ
أَمَّا الطَّهَارَةُ فَتَأْتِيهِ الْإِنْفِرُ وَرَأْيُهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي لَعَابِهِ أَنَّهُ حَسْرٌ وَالْعَقْدُ بِرَفِيقِهِ
الْفَاحِشُ وَكَوْنُ مَا سُورَةُ الْحَارِ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ وَفِيهِمْ مَنْ قَالَ يَتَوَضَّأُ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ
الْمَهْدَةُ وَهَلْ تَشْرُطُ بَيْنَهُ فِي الرِّضْوَانِ وَالْحَارِ وَخَلْفَ الْمَسْبُوحِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ وَالْأَحْوَطُ
أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ
طَاهِرٌ وَكَذَلِكَ لَعَابُهُ حَتَّى لَوْ أَصَابَ التُّوبَ لَا يَجْزِيهِ لَكِنْ لَوْ أَصَابَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ أَضْدَ فِي التَّنَاقُطِ
الصَّغِيرِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ لَبَنَ الْأَنْثَانِ طَاهِرٌ لَا يَكُلُّ وَالْبَقْلُ كَالْحَارِ وَسُورَةُ الْعَرْسِ كَيْفَ
سُورَةُ الْحَامِ الضَّعِيفُ لِلْعَقْدِ وَالْمُسْتَكْبِدُ عِنْدَ مَا طَاهِرٌ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا رَوَايَاتُ
وَسُورَةُ حَبِيبَاتِ الْبَيْتِ كَالْحَبِيبَةِ وَالْعَارَةُ وَالسُّورَةُ مَكْرُوهَةٌ كَمَا هِيَ تَنْزِيلُهَا هُوَ الْأَمْرُ وَقَالَ أَبُو
يُوسُفَ لَا يَأْتِيهِ فِي السُّورَةِ خَافِيَةٌ وَامَّا سُورَةُ سَبَاحِ الطَّبِيرِ وَمَا لَا يَكُلُّ طَلْعُهُ طَاهِرٌ طَاهِرٌ طَاهِرٌ
فِي مَكْرُوهَةٍ وَيُتَبَيَّنُ أَنْ حَتَّى لَا يَتَوَضَّأَ بِهِ السُّورَةُ وَمَا سَقَطَ مِنْهَا وَلَوْ حَسَتْ أَلْسَانُ نَاغِيَةً
مِنْ ذَلِكَ لَأَنَّ الْمَاءَ تَكَثَّرَتْ بَيْنَ الْمَاءِ فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي فَضْلِ الطَّبِيرِ لَيْفَ الْمَاءِ وَحَمُّ الْمَاءِ
الْمَكْرُوهُ فِي شَرْحِ الطَّهَارَةِ فِي مَسَائِلِ الْأَسَارِ أَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى مَا أَعْرَضَ لَوْ أَنَّ صَابَ حَارًا مَعَ الْوَأَهَةِ
وَلَوْ كَانَ عَادَ مَا الْمَاءُ الطَّاهِرُ يَتَوَضَّأُ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ
فِي مَعَ نَاجِيَةِ الْمَسْكُوكِ أَنْ كَانَتْ يَأْتِيهِ جَارَتُ صَلَوتِهِ وَأَنْ كَانَتْ رَطْبَةً وَأَنْ كَانَتْ نَاجِيَةً وَابَهُ مَدَّ يَدَهُ
حَارَتُ صَلَوتِهِ وَأَنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدَّ يَدَهُ وَأَنَّ الْمَسْكُوكَ فِي كُلِّ فِي الطَّهَارَةِ وَتَحْمِلُ فِي الْأَدْوِيَةِ وَفِيهِ
مَا نَزَلَ بِأَبُو الْوَدِيِّ بِسَبِيلِ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأَ بِهِ طَاهِرٌ هُوَ الْقَصِيحُ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ حَسْرٌ وَالْعَقْدُ بِرَفِيقِهِ بِالْكَثْرِ
الْفَاحِشُ بِنَاءً عَلَى مُسَلَّةِ الْعَلْفِ وَعَلَى هَذَا لَوْ تَوَضَّأَ بِهِ حَرَفَةُ الْخَطِّ بِحَرَفَةِ الْوَأَهَةِ عِنْدَ مَا عِنْدَ
الْجَدِّ يَسْتَلْجِدُ أَنْ كَانَ كَثِيرًا فَاحْتِذَا ذَكَرَهُ فِي الْأَصْلِ وَفِي قَوْلِ عَبْدِ الْقَاسِمِ الْأَمَّامِيِّ عَلَى النَّسَقِ
رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا حَرَفَتْ الْعِدَّةُ فِي بَيْتٍ فَأَصَابَ مَا الطَّاهِرُ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَتَوَضَّأُ بِحَسْرَتِهِ
مَا لَمْ يَتَوَضَّأَ بِحَسْرَتِهِ وَكَذَا الْأَصْطِلُ إِذَا كَانَ حَارًا وَعَلَى كَوْنِهِ طَاهِرٌ أَوْ بَيْتُ الْبَلْوَعَةِ
وَكَانَ عَلَيْهِ طَائِفٌ مَعْرِقُ الطَّاهِرِ وَتَقَاطُرُ مِنْهُ وَكَذَا لَوْ كَانَ فِي الْأَصْطِلِ كَوْنٌ مَعْرِقُ فَتَنْزَحُ
مِنْ أَسْفَلِ الْكُونِ سَطْحًا وَعَلَيْهِ كَاسُهُ مَرِيحٌ أَوْ غَيْرُ مَرِيحٍ فَاصَابَهُ السَّطْحُ بِمَكْرٍ مَطَرٌ فَوَكَّنَ السَّطْحُ
وَاصَابَ ذَلِكَ الْمَاءَ التُّوبَ أَنْ كَانَتْ الْمَاءُ مَطْرُوحَةً حَالَهُ مَا أَصَابَ ذَلِكَ الْمَاءَ فَرَحَسَ وَأَنْ كَانَتْ

میسر خرم انعام

الاقامة وتقبله عليه الصلوة والسلام من قال كما قال في ذلك فله من الاجر كذا ان
قال قال الثواب الموعود وان لم يقبل لم يقبل اما ان ياتر او يحركه له ذلك فلا فائدة
الجواب باللسان لبيان الثواب الموعود بكل ما هو شأنها وشهادته يقول ما قال في ذلك
وعند قوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة على الفلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
او اسلم على المودن في اذانه او عطس رجل من جملة او سلم على المصلي او على من يقو الر
او على الامام وقت الخطبة فخرج المودن والمصلي والقاري والخطيب هل يلزمه ردة
السلام عن اي حصة من حصة الله لا يلزمه اما في السلام في نفسه وعن محمد بن عبد
القواع وعن ابي يوسف لا يرد بعد الفراغ ولا قبل الفراغ في نفسه هو الصحيح واجمعنا على
ان المتقسط لا يلزمه في الحال ولا بعد الفراغ والله اعلم **الفصل الثاني في المقدمة**
ومنها ادب الصلوة ومزاياها وما فيها من السخا وما يحور وما لا يحور وما يتيقن
بالركوع والجلوس وما لا يحور وما لا يحور فالت في الاصل اعلو ما ان الصلوة في حصة محكمة
لا يفسد تركها ويحور خا حدها وسبب وجوبها سببان فتن حتى لو بلغ الصلوة في اخر الوقت
او الفاء اذا سلمه يجب عليها الصلوة والحاضرون ولو لم يركع في اخر الوقت ما في فضل
الحضرة ان شاء الله تعالى وسنرابطها سنة الطهارة من النجاسة الحكيمة والحقيقة هي طهارة
القلب وسنرابطها سنة استقبال القبلة والنية والوقت واما اركان الصلوة اربعة الثبات
والقراءة والركوع والسجدة والتقدمة الاخرى فمن في العزم والقطع حتى لو صلى
ركعتين ولم يقعد في اخرهما وقام في ذهاب نفس صلواته ولو قام من الثانية
الى الثالثة ولو يقعد بينهما وصلى اربع ركعات او ست ركعات ثم يقعد في اخرها حركه
صلواته اسقطا فانه القياس ان نفس صلواته وهو قول محمد بن حمره واما تكبيره الاقحام
تفوت شرط عندنا وليس يركع حتى لو بقي على الطهر ما به يصح ولا يشترط الكمال عليه كبره
على حدة فاما سائر الاركان وواجبات الصلوة عشر فثبتت لفاحته وضم السورة مع
الفاحته وتبين القراءة في الركعتين الاولىين ومواعاة التعقيب في ما يخل تحت الركوع
حتى لو قام من الاولى الى الثانية وتركت حدة فان القيام يكون معتبرا عندنا ولو تبدل
الاركان والتقدمة الاولى في عامه الا انه في قوله تشهد في القعدة الاخرى والتقدم
في قوله قال محمد بن حمره الله في الكتاب والبيان في القنوت في وقت يعني في فراغ اذاعة اخر
او من الله احد نادون الله انا نستعينك وهذا دون ذلك يجوز وكذا ان العبد
والجهر فيما يحقر والخافته فيما جافه وسنرابط الصلوة وادابها مما يكبر يتداهها فياني
واحد بعد واحد فالاذن ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه مرة والسنة
ما في اطيعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه ومن ان الله عليهم اجمعين
والواجبات احوال العزاض والسنة احوال الاجابات والاذان احوال السنين **فصل** في احوال
ما في الصلوة لا تقصد بترك السنة والواجب واما تقصد بترك العزم والركن وتناحي
العزم والركن ان كان عامدا ياتر وان كان عن سهو يلزمه مجوز الشهوة وكذا ان ترك
الواجب عما ياتر وان كان عن سهو يلزمه مجوز الشهوة وكذا ان تركه في ستر الطاهر

سبحي الا وكان في الشوط في انفس وقال في انفس الصلوة شاعشرة ستة خارج الصلوة ستة
في الصلوة وهو ما ذكرناه والحرر من الصلوة بفعل المصلي من عند اي حصة من حصة الله
فصلوات عند ثلاث عشر وعند ثمانية عشر واما ادب الصلوة وفي الاصل اذا شفع
في الصلوة يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره ثم يتعوذ وهو رتبة اعون بالله من سلطان
الرجيم من الجن والانس والقودس منه وعند عطا واجب وحقيقه وهو تنع للثناء عند اي توسل
وعند محمد بن النعمان **فصل** في احوال الخطا في ثلاث مسائل احدها ان المتقسط
يتعوذ عند اي توسل لا ياتي بالثناء في ما ياتر له وهو التعوذ وعند محمد بن ابي
الاسود بن النعمان ولا قراءة اما الامام او الموقوف فيا في بالثناء **فصل** في العبد من
عند اي توسل ما في بالتعوذ بعد الثناء قبل التكبيرات سواء كان اماما او مقفدا وعند
محمد بن ابي النعمان التكبيرات عند القراءة لا تنع لها والثالثة المسوق اذا قام الى قضاء
بما شق عليه عند اي توسل لا يتعوذ وعن محمد بن ابي اسحق والاصح قول ابي يوسف وقول
ابي حنيفة مع محمد بن ابي النعمان والتعوذ عند افتتاح الصلوة لا غير فلو انفتح الصلوة
ولم يبق التوسل حتى في الفاحته لا يتعوذ بعد ذلك وبحق التسمية **فصل** في التسمية
على وجوه منها الصامن القنات اما ليست من راس كل سورة ولا ياتر من الفاحته عندنا
ومنها انه ياتي بها في اول الصلوة لا غير في رواية الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله
رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ياتي بها في اول كل ركعة وعن محمد بن ابي
في اول كل ركعة وعندنا في كل سورة الا ان كان صلوة جهرية فالقراءة لا ياتي بالامام والغير
بغير الفاحته وهو قوله عندنا ويحظر الامام من صلوة الجهر وحاشا في صلوة الجاهلة ومما ياتر
ما في في فصل القراءة ان شاء الله تعالى وان را وان يركع كبر فاما في ركوع وعند بعضهم
السنة ان يكبر عند الركوع ورواه عنه في ركوعه عند الاستواء في ركوع من ركوع من الركوع
وهو مستحب في المذهب الصحيح ولا يكبر عند الخفض **فصل** في ما قال يكبر لكنه يركع عند
الرفع ويحاشا عند الخفض والاصح انه يكبر عند خفض الراس ويقع يديه على ركبتيه **فصل** في
بين اصابعه ويطبق ومروية ان يضم احدى اليكبين الى الاخرى ويرسلها من تحتها ويسترها
حتى لو وضع على ظهره فخرج من ما لا يستقر ولا يترك راسه ولا يرفع يديه يسوي راسه لغيره فاذا
اطمان واكمل اذنه راسه فان ترون الطمانينة يجوز صلواته عند ما وعند ابي يوسف والسلف
لا يجوز وسئل محمد بن عيسى عن هذا فقال ان طين ان لا يجوز والاعتدال في الاستقبال سنة بالثناء
فان طمان راسه في الركوع ولو بعد طمان الجواب انه يجوز وعن ابي حنيفة رحمه الله انه
ان كان الى الركوع اقر من ركوع وان كان الى الفاحته لا يجوز وكذا اذا رفع راسه من الركوع فطمان
الجواب انه كما انفصل حقيقته عن الامم من يجوز صلواته محلو ترك في الركعة لكنه محمد بن محمد
ان ذهب من القيام الى السجدة بالسنة يعني سويها لا يجوز وان ذهب بغير السنة بان
حر كالحمل في ذلك الاختلاف يخفف من الركوع الاحد او ابلت حد وبه الركوع يسوي راسه
للركوع من اذنه راسه من الركوع يقول مع اسلم محمد بن ابي حنيفة من خلفه وبذلك الحمد واذا
قال الامام وسبح الله في حدة فصل يقول وبذلك الحمد في حدة لا يقولها وعندنا ما هو

بالألف واللام ويؤيد بالسلمة الأولى من خمسة من الحفظ والرجال والنسابة
الثانية كذلك ذكر الحفظ على أي أمر في الأصل وأخره في الجامع الصغير وفي المسألة
رويان ويؤيد الكراه الكاتبين ومنهم من قال جميع من معه من الملائكة وهم خمسة
ويؤيد من كان معه في المسجد من الصحيح فعلى هذا لا يؤيد النسابة وما شاهدنا في الأما
وأما المقتدي فيؤيد ما قلنا والأما أن كان في الجانب الأيسر لواء في الجانب الأيسر
وأن كان بجانبه عندنا يوسف بنوي بالجانب الأيمن وعند محمد بنوي في الجانبين
والمنزور بنوي الحفظ لا غير وسيلو بعد الأما من عندنا في حنيفة روايان
والأصح عنده أنه يسلم مع الأما وكما في تكملة الاقتراح وإصابه لفظة السلام
وأجه عنده ما وليس بنون فيكون منتهى بصره في الصلوة إلى موضع سجوده وهذا في
طاله الثبوت في الوقوف إلى ظهره من مبه وفي الصحيح إلى أن يسه الله وفي التوبة
إلى حموه ولو لم يفعل لا يأتوه هذا في المكتوبة أما الأمر في القطع سهل الكل في الأصل
جس آخر فيما ذكره وفي الأصل أيضا ولا يلتفت والكراه أن يلو عنقه حتى
يخرج وجهه من أن جون إلى حصة القبلة وأما إذا نظرت من عنقه بجهة أولية
يعبر أن يلو عنقه لا يكره ولا يعتكف حتى من جسد وشابه والحاصل أن كل عمل من عبادة
لا بأس به للمصلي وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سلت العرق عن عنقه وكان
إذا قام من سجوده نفض يديه عنه أو بسيرة وما ليس بمكروه كاللعب والجمرة ولا
يقبل الحصى فإن كان لا يمكنه من السجود لا بأس به مرة وثمة أحبابي ولا يفرق
أصابه ولا يقع يديه على خاصرته ولا يفتي أفتاء الكتب وصورة أن يضع اليدين
على الأرض وينصب ركبتيه نصبا في الأمام ولا يترفع من غير عذر وهكذا مكروه
خارج الصلوة فإن صلى العشاء بعد قاعد أو الفجر بعد ركعة فذكر ما كفيته التوبة
ولا بأس به بجمع حصته من التراب قبل أن يفرغ من صلاته أو بعد ما فرغ قبل السلام
وتعبه وعن أبي يوسف أحيا إلى أن يبعه وأما حاصل أن كان التراب يرد به لم يكره وإن
كان لا يرد به فتركه خيرا وأما بعد واحدة في ركعتين ثلاث مرات فيسجد صلاته
في سبيل في فصل ما يفيد السلام أن شاء الله تعالى ولو كان الحاء مرة واحدة يكره
ولو لم يمكنه العامة من أن يسجد في ركعة بعد واحدة أو سوى العامة بعد واحدة لا
يكره ولو سجد في ركعة في الصلاة يكره ما حصل أن ما كان من ثمرات الصلوة أو في تركه
صن وكتل الحية والعقرب لا يكره وسجود في الصلوة تقطع الفرياء بعد أو بالتوب
وقوله عليه الصلوة والسلام إذا ثاب أحدكم من الصلوة فليطأ فاه ولعل كما
أنه لا يسبح في غير تلك الحالة وهذا إذا كان حاله لا يمكنه الامتناع عن التثاوب أما
إذا تمكنه بأن يأخذ سفيته بسنة فلم يفعل وعطى فاه بيده أو لحيته يكره كذا روي
عن أبي حنيفة رحمه الله ويكره أن يصلي وهو سبخ وهو أن يشد العمامة حول رأسه من
وتداهما منه كما فعله الشطارة ويكره أن يصلي وهو عاقق شعوه وهو أن يلعق
ذوائله حول رأسه كما فعله النساء أو فاق بعضهم أن يجمع الشعر كله من قبل التثاوب

مخط

مخط أو حقه فلا يصل إلا من ولا بأس بان يصلي في ثوب واحد متوجها وسيا في ثا وهذا
في فصل السجدة ولو صلى وهو مستند أو الوسط لا يكره ومكروه الرأس وهو جسد العمامة
أن كان لها وما يصلوه يكره ولو كان المقصود لا بأس به ولو صلى واقفا كعبه إلى المرفقين
يكره ولو صلى مع الصواب واليمين عند سجده وقوله لا بأس بان يصلي في ثوب واحد
متوجها ويومر إذا لم يكن له ثوب آخر المصلي أن كان لا بأس به أو حتى ولو دخل به داخل
المتأخر ون في الخواصة والحداد أنه لا يكره وفي الأصل السجدة مكروه وهو أن يضع يديه
على كتفيه ويصل طرفيه وعن محمد رحمه الله سوا كان تحته قنبر أو لا ويكره المصلي أن يكتف
شابه أو يرفع يديه أو يرفع شعره في الجامع الصغير لا بأس بان يصلي إلى طهر رجل فاعده سجود
ويكره أن يصلي إلى وجه غيره وقوله يحد في أشارة إلى أنه لا يكره وإن كان بالقبض منه
الأداء أو نقوا أصواتهم بحيث كان المصلي أن يزل في التثاوب من مؤخره فحينئذ يكره ولا
بأس بان يصلي وبين يديه مصحف أو كتاب أو سيفه فعلق ولا بأس بان يصلي على سباط فيه
نصا ويركع لا يحد عليها ويكره أن يصلي وقوف رأسه في السقف أو بجانبه نصا وقيل
أو بين يديه أو في البيت ولا تقصدا لصلوة لكان إذا كانت في حائط القبلة فذلك أحسن استند
وإن كانت عن يمينه أو يساره دون ذلك وكذا في السقف وفي مؤخر القبلة البين
الكل كعبه مكروه وأن كان مقطوع الرأس لا بأس به وكذا الرأخي وجه المصوفة فله قطع
الرأس علق ما إذا قطع يديها أو رجلها ولو حيط على عنقه لم يقطع لأن نفع الكراهة وهذا
إذا كانت كبيرة بحيث تبدد والشا طوبى من بعيد وإن كانت صغيرة لا تبدد والشا طوبى من
بعيد لا بأس به بقر التمثال إذا كانت على وسادة أو سباط لا بأس به استئجارها وإن كان
يكره اتحادها ولكن لا يحد على الصور وإن كانت التمثال على الأرض والستر يكره وكذا
بعض مشايخنا رحمهم الله التمثال على الشئ الكبير من الوسائد ويكره أن يصلي على الوسائد
على التوب صلى فيه أو لم يصل أما إذا كانت في جنبه وهو يصلي لا يكره لأنه مستقر وشابه
وكذا لو كان على خاتمه وكذا روي صورته في بيت غيره يكره له نحوها وتغييرها وكراهة
المروءة بين يديه المصلي ويكره بالاشارة أو التمسيم بأن أشار أو سجع يكره ولا يقطع الصلوة
ويجزي للمصلي أن يستتر بحائط أو عود أو غيرهما وإن كان لا يستتر حمله وسنة الأما
حتى أصابه مؤخره المستتر ذراع طولا والعزم كغسل الأصبع ويكون بقدر من السجدة
ويجعل على أحد حاجبيه أما الأيمن أو الأيسر فإذا أمن المروءة لا يواجه الطريق لا بأس
بترك السجدة وأما إذا قرأ أو قرأ من ثوب منه أملا فبعد فلا يكره وحديث قال بعضهم
قد روي عن قال بعضهم موضع سجوده وثان البوصير قد روي عن الأصناف الأول وبين مقام
الأما قد روي عن مشايخنا أن أصلي رأسيا بصره إلى موضع سجوده فلم يرفع بصره عليه لم يكره
هو الصحيح وإذا كان في المسجد لا ينبغي لأحد أن يمروا بين وبين قبله المسجد وقال بعضهم بمن
ما رواه حسين ذاعا وقال بعضهم قد روي عن الأصناف الأول حائط القبلة وكذا أن
كان يصلي في القصر إلى حائط أو إلى شجرة وإن لم يكن بين يديه شيء لا ينبغي أن يمر بين يديه
في موضع سجوده وإن تعدد غور الحشبة لا يعتبر القنطرة أو حائط القبلة الخط في القنطرة

المصلي اذا اذعن احد ابيه لا يجيبه ما لو يقع من الصلوة الا ان يستغفرت بشي وتكون اذ
الاجنبى اذا خاف ان يسقط من السطح او يفتقر في الماء او يفتقر في النار فقلع الصلوة وان
كان في الغريضة وسوى من غيره فقلع الصلوة وان كان في الغريضة ولا يجزى ان يصلي وسوى
او في فقال المصلي اعرف من على الاسلام يقطع وان كان في الغريضة ولا يجزى ان يصلي وسوى
بديه سراج المصلي اذا سبط كفه ومجد عليه ان يسقط لتق التراب عن وجهه بوجه وان
يسقط لتق التراب عن يمينه لا بأس به ولو سجد على ظهره او كره وعصا منه بغيره
حر الارض ويرد ما حوز عندناه ويجزى ان يصلي في ثيبه شي يسلكه من دنيا او دهر
او لولوه ان كان ينعى من منه القراءة وان كان ينعى من القراءة لا يجوز صلوة في ان كان
في وجهه متاع يسلكه ولو وضع يده في الركوع على ركبته او في الحجر بكرة وان صلت
امراة وهي حاملة صبيحة اجزاها وهي مسية ويجزى ان ينعى عينيه في الصلوة واذا
اراد ان يصلي على العيا يحمل الكف تحت اذنيه ويحيد على الذيل ويصل على الطهارة هكذا
اجاب شمس الامية الحلواني رجل زاي على ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرس فالأفضل ان
يفسها ويستقبل الصلوة وان كان حاله تقوية الجماعة ان كان حاله واحد الجماعة
اخرى يقطع الصلوة ويفسل وان كان لا يجد واحدا الوقت يمضي على صلوة واحدة اذا كان
في الصلوة فان لم يكن في الصلوة لكن انتهى الى التمر من في الصلوة وهو يجزي ان غلبه
تقوية الجماعة اجب الي ان يدخل في الصلوة ولا يفسله وهذا اذا كان في الصلوة سوا
اذا اراد ان يصلي في بيت رجل ان استاذنه كان احسن وان لم يستاذنه لا بأس به ورجل
ابتلى بين الصلوة في الطريق وبين الصلوة في ارض الغير ان كانت الارض من روعه فيصلي في
الطريق وان كانت غير من روعه ان كانت كف في الطريق ايضا وان كانت لمسلم فيصلي
في ارضه الصلوة في الجماعة ان لم يكن في الجماعة في موضع الصلوة طاهر لا يجزى هكذا
ذكر في الفتاوى في نسخة الامام السرخسي الصلوة في الحمار منى عنها والتمني لمعنيين
احد ما انه مصيب الصلوات فعلى هذا لا يجزى في سأكوا في الثاني ان الجماعة في الشايط
فعلى هذا لا يجزى الصلوة في جميع المواضع فسل ذلك الموضع او لم يصلي ويجزى ان يكون قبله
المسجد الى حمار او الى حمار او قبله الموضع وقد اجمعه هذه وهذا اذا لم يكن بين المصلي وهذه
المواضع حائل كالحائط فان كان حائط لا يجزى رجل ترك به صنف وله ورد من صلوة
الطهارة ان كان الرجل كثير الضيافة لا يترك ورده وان كان في الاحياء من مرة بترت
المحتفي عن السلطان يباح له ان لا يخرج الى الجمعة والجماعة ورجل في بالتوايط وصلى القبلة
لا يدريه ولا بأس بالتحفيف اذا انزل الركوع والنجود ويجزى ان يدخل في الصلوة وسم غايط
او بول فلو سجد في الصلوة مع هذا شغل عن الصلوة قطعا فان مضى حاز واسا وسوا كان
به وقت الافتتاح او حصل في الصلوة مع هذا شغل من افتتح الصلوة بربها وجه الله تعالى
مرد خطه الزا بعد ذلك فالصلوة على ما استمر الزا لا يدخل في الغنى بقية الصلوة اجب
الى من الصلوة الرجل اذا امكنه ان يصلي بالليل في بطنه في العلم بالها فقل وان لم يكن
ان ينظر في العلم بالها فان كان له ذهن وفهم ويعرف الزا في نفسه كان النظر في العلم افضل

من الصلوة

من الصلوة اذا علم الرجل ان علم الصلوة او غير علم الصلوة احدهما يتعلم ليعلم الناس
والاخر يتعلم ليعلم به فالذي يتعلم ليعلم اوله افضل الصلوة بنية الحضور لا تقبل الكل في
الفتاوى وفي الجامع الصغير ويكره عدلاي والتسبيح في الصلوة وعند ابن تيمية ومحمد
رحمهما الله لا بأس به في الكسوة والنافلة وفي خارج الصلوة اخلف المشايخ رحمهم الله
فيه وهذا في العمد بالاصابع او اليد محظية يسكنه اما الحفظ بالقلب حتى يستيقظوا في
ذلك التقدير او يحرم عليه لا بأس به **حسن احسن التطوع** التطوع قبل الفلح
اربع ركعات بصلية واحدة وبعد ركعتان وقبل العصر تطوع باربع ركعات تحسن
وبعد المغرب ركعتان وان تطوع بعد المغرب بست ركعات فهو افضل وفي الفتاوى ان
تطوع باربع قبل العشاء تحسن وبعد هاربع قبل الفلح قبل العشاء تحسن بدل على ان
ليست بسنة من مستأجنا من قال ما ذكره فيصلي بعد العشاء ركعتين قولها وما ذكره
يصلى اربعاً قولاً في حنيفة رحمه الله بناء على صلوة التطوع بالليل والنهار اربعاً افضل عند
حنيفة وعندهما بالليل اربعاً وبالليل ركعتين في التطوع قبل الجمعة وبعد هاربع ولا صلوة
قبل العبد وتما وهذا اي في فصل العبد ان شاء الله تعالى والتطوع بالليل ركعتان اربع
اوسيت او ثمان الى ذلك سنة والزماد على الثاني في حنيفة واحدة الاحكام لا يجزى
والافضل ما ذكرنا الكل في صلوة الجامع الصغير تركه عليه الصلوة والسلا لا يصلي بعد
صلوة مثله يعني يقرأ في الركعتين لا يقرأ في الركعتين صلى الله عليه وهو ذاكره لم يصل ركعتي الفجر
لورقته لوقا كان محمداً حالي ان يقضيها اذا ارتفعت الشمس واجمعوا انه لو فاتت مع الفجر فليصليها
مع الفجر قبل الزوال وبعد في هذا اليوم وهو احسن على ان السنة لا تقضى وحدها وتبعا
لغيره اخلف المشايخ رحمهم الله فيه وحجاب الطاهران السنن تقضى حوي ركعتي الفجر
والسنة في ركعتي الفجر ثلاث احدهما انه يقرأ في الركعة الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية
الاخلاص والثانية انه ياتي بها في اول الوقت والثالثة انه ياتي بها في بيته صلى الله عليه
طالع الفجر ركعتين بنية التطوع تنوب عن سنة الفجر بناء على ان السنة تاذي بنية التطوع
وكذلك في ركعتين في الليل فاذا الفجر طالع عن ابن المبارك رحمه الله انه ينوب في رواية
عن ابن حنيفة رحمه الله انه لا ينوب وهو الاصح وفي منقذات شمس الامية الحلواني رجل صلى
اربع ركعات في الليل فتبين ان الركعتين الاخيرين بعد طالع الفجر فليصلي عن ركعتي الفجر
وهو احدي الروايتين عن ابن حنيفة رضي الله عنه فان وجهه في هذا في المسئلة تنوب
عن السنة ايضا وفي الجامع الصغير رجل انتهى الى الامام وقالنا في صلوة الفجر ان رجا الله
وركعة في الجماعة ياتي بركعتي الفجر عند باب المسجد ان لم يكن ياتي بها في المسجد التثنية كان
الامام في الصلوة وان كان الامام في الشق في ياتي في الصلوة وان كان المسجد واحداً في
في ناحية المسجد ولا يصليها معاً لها للصيف طائفا للجماعة فان فعل ذلك بكرة اسد الكرامة
والأفضل ان يصليها في البيت طائفا ولا يطول الفجر فيها وان كان برجا او ان الشاهد
في طاهر المذهب يدخل مع الامام ويركع السنة ولو ادرك الامام في الركوع ولو يدرك
في الركوع الاول والثاني يقول السنة وينبأ الامام وكوتة ذكر في الفجر انه لم يصل ركعتي الفجر

لا يطع الجهر وكوفي الجهر والاربع قبل الظهر فاستقل بالبيع او الشراء والاكل فانه بعد الله
اما ما طرأ عليه او غيره لا يطع الله فان روي عنه وهذا مشكل لا بد له من رواية فيه رجل من
مسجد الله صلى الله عليه وآله لا ما تروى ان يطوع قبل المكتوبة ما بدله اذا كان في الوقت سنة والمواد
الاربع قبل الظهر **وقوله** لا بأس بليل على انه ان يدع السنة ويشوع في العزيمة وهو الذي
وقع بين الناس وملك البيت بسنة واستحسن مشايخنا المتأخرون الايمان به ولو خاف ان يروى
الظهر بالجماعة لا استعمل بالسنة يترك السنة كونه على صلاة الا لو لم يقتضى كفى الظهر بواحدة
عند ابو يوسف وعند محمد الاربع او لا تروى كفى في الجماع الصغير وفي الفتاوى عن محمد بن كعب
مسجدة عندنا من ترك السنة بعد وهو مذكور ولو ترك بغير عذر ولا لا قبل فوضعه
ويسئل عن تركه **وقوله** اجتمعوا على ترك الوتر الا بعد الامام وحدهم فان كانوا امرين فانهم وان
تركوا السنة كذلك والمثاله سلاح او لغير سلاح قد مر في فضل الاذان وهذا اذا تركها الكون
واما فان لم يتركها كفى **وقوله** اذا كان يصلي المغرب في المسجد فاذا ان يصلي ركعتين بعد ان
خاف لو رجع الى بيته لقتله شي احب اليه في المسجد وان كان لا يجان صلاتها في بيته وكذا في
سائر الصلوات حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وفي الجماع في الحاي يكون سنة
والوتر في البيت افضل من لا يحسن الفتوى يقولون بانها في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقد عذبنا الناس ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم **الفصل الثالث في التراويح** قال
الشهد والشهيد رحمه الله في نسخة من التراويح اعلم بان المشايخ رحمهم الله اختلفوا في كون
التراويح سنة وانقطع الاختلاف في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انها سنة يصاوم
في مسجد من مسجدين وحقات ولو صوم رجل في بيته وكما يصلي تركه استظهر بين التراويحين
قد روي عنه وينظر بعد التراويح لما مره قد روي عنه تركه في كل يومين ولا ينظر بين كل يومين
مسجدين في رواية عن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله **والاستسقاء** على حسن التلخيص اختلف
المشايخ رحمهم الله فيه واكثرهم على انه لا يصح وهو الصحيح **وقوله** عمن روي ذكره **وقوله**
على السنة من الجماعة تركه عندنا بنا على ان صلوة التطوع بالجماعة مكرهه **وقوله** ترك التراويح
بالجماعة وصلاهما في البيت اختلف المشايخ رحمهم الله فيه منهم من قال هو تارك السنة
وهو مبيح **وقوله** فان روي عنه وهو اختيار الامام الشيخ الامام الاستاذ وظهر الدين خالي وقال
الشهد والشهيد رحمه الله انما الامانة فيها اذا ترك اهل المسجد كلهم الجماعة فحينئذ اسأوا
وتروا السنة فان صاوا بالجماعة في البيت اختلف المشايخ رحمهم الله فيه والصحيح ان الجماعة
فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة احوي فهو قداني باحدى الفضيلتين وترك الاخرى وهكذا
الجواب في المكتوبات **وقوله** فقال اسمعيل الذاهد وجماعة من امة عباد الله الليل
كلما وقت قبل العشاء وبعد ما قال غايته مشايخنا رحمهم الله وفيها ما بين العشاء والوتر والصحيح
ونظيره ثمة الاختلاف فيها اذا فاته تركه او تركه فحان فلو استعمل بها بوضوء الوتر والجماعة
يشتمل بالوتر بغيره ما فاته من التراويح عند من كان وقتها الليل كله فان روي عنه
وبه كان الشيخ الامام الاستاذ وظهر الدين رحمه الله **وعنده** كان وقتها العشاء قبل الوتر
يشتمل بالتر ويجه الغاية لانه لا يمكنه الايمان بها بعد الوتر ولو فاته تركه وخاف لوه

فان يطلب

الفتاوى
المسجلة
في الكتب

استعمل

استعمل لها تقوته متابعه الامام في التراويح متابعه الامام اولي لغير افضل في التراويح استعمل
اكثر الليل بالصلوة والاستسقاء **وقوله** واختار قوم من الفقهاء واحدا الى اخر الليل
الصحيح انه يجوز من غير تراوية **وقوله** فانه التراويح عن محلها يقتضي بعد وقتها بالجماعة
في الجماعة قال بعض المشايخ يقتضي ما اذا لم الليل باقيا وقال بعضهم ما لو خشي التراويح في الليل
المستقبله والصحيح ان التراويح لا تقتضي كسبه المنعوب وعذرها **وقوله** اما الكلام في البيعة
ان روي التراويح او سنة الوقت او قيام الليل خافه وان روي صلاة مطلقة او تطوعا
اختلف المشايخ فيه واكثر المشايخ على ان التراويح وضار السن ما روي مطلقا فيه وفي
التراويح للشهد والشهيد رحمه الله جعل القول الاول قول بعض المتقدمين حتى روي
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لو صلى ركعتي العشاء في البيت لاحتج بالنية والقول الثاني
قول اكثر المتأخرين انه يجوز قال والاحتياط ان يركع التراويح او سنة الوقت او قيام
الليل **وقوله** وان الامام يعطي التسليمة الثانية والمفتي يركع التسليمة الاولى والثالثة
او الخامسة اختلفوا فيه والمختار انه يجوز الا يركع الا انه لو اقتدى في ركعتين بعد الظهر
بمن روي الاربع قبل الظهر يجوز **وقوله** وكوفي التراويح معتد بها من صلى المكتوبة او الوتر
او ما فاته غير التراويح اختلف المشايخ رحمهم الله فيه والاصح انه لا يصح الاقتداء به
وعلى هذا اذا لم يركع التراويح حتى يركع التسليمة الثانية لا يصح ولا يكرهه وعلى
هذا اذا روي التراويح على السنة بعد العشاء الاصح انه لا يجوز **وقوله** اذا صلى التراويح وحده الواحدة
اما ما من كل امام ركعتين اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يصح ولا يكرهه وعلى
هذا اذا روي التراويح وحده **وقوله** اما ما روي التراويح في مسجد من مسجدين على وجه الحال لا يجوز
لانه لا يكرهه اقتدى بالامام في التراويح وهو قد صلى مرة لا بأس به ويكون هذا اقتداء
المنطوق بمن يصلي السنة **وقوله** لو صلاوا التراويح بقرادوا ان صلوا فانها يصاومون في ادي
فاما الكلام في القراءة فقد رويها قال بعضهم قد رويها في المغرب وعن طعن ابوب محمد
الله انه منيل عن هذا اثنان عن ابيات تفسر بعد مرة فقال حسن ايات قال الشهيد
الشهد رحمه الله المختار في التراويح سنة والجماع في بيعة في كل ركعة عشر ايات
حتى يحصل المختار المختار في الليلة الثانية والعشرين والافضل التعديل في القراءة بين التسليمة
كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله فان فضل البعض على البعض في القراءة لا بأس به اما في
التسليمة الواحدة ان فضل الثانية على الاولى لا شك انه لا يصح **وقوله** ان فضل الاولى
على الخلاء كما في الظهر باي في فضل القراءة **وقوله** الامام اذا كان لا يجتهد في التراويح
ان كان يجتهد في التراويح لا يركعها في مسجد **وقوله** الامام اذا خرج من المسجد في التراويح
ان علم ان الزيادة على عدد التشهد لا يثقل باي بالدعوات وان علم انها يثقل بنفسه
على التشهد قال وفي الله عنه يقتضي ان يقتصر على الصلوات لان الصلوات من عند الشافعي
رحمه الله بجناط اذا صليت التراويح على سطح المسجد لاجل الحر كرهه رجل شرع في صلوة
التراويح مع الامام فلما تقدم الامام وروى هو وسام الامام فاني بالسنة الاخر وقد تقدم
فانتيبه ان علم ذلك يسلم ويدخل مع الامام ويؤتمه في التشهد فاذا ساء الامام

بقوله وباقى بالوكنتين من رجب وسليم ويدخل مع الامام في التسعة المثاني اذا صلى الامام
التراب فاعدا بعد رجب وسليم ويدخل مع الامام في التسعة المثاني اذا صلى الامام
الاثنين بالايجاج خلاف المكتوبة ويستحب للفرمان يوموا الابد وعند سما وعند محمد
ان يفتدوا واما صلوة التراويح فاعدا من غير عدد واختلف المشايخ فيه والراجح ان يحرق
واحد وان ذكر في التراويح فاعدا من غير عدد ولا يجوز كذا روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
والصحيح انه لا يثبت التراويح فاعدا **احسن اجل** رجل صلى اربع ركعات بسلامة وقعة
في الثانية قد تشهد اخلف المشايخ فيه اكثر من على انه يجوز به على تسليمين وكوملى سنا
بسلامة وقعة في كل ركعتين بجوزي عن ثلاث وعند سماع عن تسليمين وكوملى عشرين وقعة
في كل ركعتين فتد سنا بجوزي عن تسليمين وكوملى حنيفة في رواية الامام والامام
يجوز به عن اربع تسليمات وفي رواية الجاهل عن ثلاث تسليمات وكوملى التراويح كل ركعة
بسلامة عدا وقعة في كل ركعتين على قول عامة المتأخرين جاز عن الكل بعد ذلك ينظر
ان بعد ركعة وكوملى على راس الاربع ولم يثبت في الركعة الثانية عند محمد وهو رواية عن
ابي حنيفة تفسد صلوة ويلزمه قضاء هذه التسليمة ولا يجوز به ذلك عن ابي الاسود
وهو في لما جوزه واختلف المشايخ رحمه الله على قولها انه يجوز به عن تسليمات او عن تسليمين الصحيح
انه يجوز به عن تسليمات خلاف ما اذا قد في الثانية وكوملى ثلاث ركعات بسلامة ولو يفتد
في الثانية ساهيا او عامدا اخلف المشايخ رحمه الله على قول ابي حنيفة واي يوم من رجبها
كان لزمه بجوزي عن تسليمات وقال بعضهم لا يجوز به عن شي أصلا وعند محمد عليه قضاء وكثير
وملائمة باطلة وعلى هذا الخلاف في غير التراويح اذا تسفل ثلاث ولو بعد الا في آخر
تسفل لزمه شي بالشروع في الثالثة عند من يجوز عن تسليمات ان كان ساهيا بلزمه شي
وان كان عامدا يلزمه ذكره ان عند ابي حنيفة واي يوم من رجبها ثلاث عن
اصلا لزمه قضاء الاولين وفي الاخيرين ان كان عامدا لزمه ذكره ان عند ابي يوسف وعند
ابي حنيفة رحمه الله لو يلزمه فعلى هذا اذا صلى التراويح كل تسليمات ثلاث ركعات ولو يفتد
الا في آخرها عند محمد عليه قضاء التراويح كلها ولا شيء عليه ان كان عامدا على قول
اوليك المشايخ جاز في التراويح كلها ولا شيء عليه ان كان ساهيا وان كان عامدا عليه قضا
عشرين ركعة وعند بعض المشايخ كذا قال محمد رحمه الله غير ان عند ابي يوسف رحمه الله عليه
قضا عشرين ركعة مع التراويح وكوملى التراويح كلها بسلامة واحدة عدا ولو يفتد الا في
آخرها عند محمد لو يجوز عن شي وعليه قضاء وكثيرين وعند سماع والاسمسان اخلف
المشايخ فيه والصحيح انه لا يجوز الا عن تسليمات واحدة خلاف ما اذا قد على راس الركعتين
ولو ساهرا الامام على راس الركعة ساهيا لزمه ما بقي على وجهه وكثيرين وكثيرين ان يفتد
ما ساهرا او ساهرا في كل ركعة او قبل ما بعد الصلوة لشر عليه الا قضاء التسعة الاولى بالاجماع
لما اذا لم يفتد او لم يفعل ما هو مستحب للصلاة قال مشايخ من قدام التراويح كلها فاسدة
وقال مشايخ عدا وعليه قضاء التسعة الاولى لا غير واما منه الصبي في التراويح جوزه مشايخ
حراسان ولم يوجزه مشايخ العراق **الفصل الرابع في المواقيت** قال رضي الله عنه

ما وقت

بالوقت وفي الاصل وقت الجوز من طلوع الفجر المعترض في الاثنى الى طلوع الشمس في الفجر فحرق
سمى الفجر الا في قاذبا وهو البياض الذي يبدوا كذب الشرحان ويعقبه الظلام ولا
يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شي من احكام الفجر والثاني هو البياض الذي يستظهر
ويخرج من في الاثنى الى ازال يزداد حتى ينتشر سمي مستطير لذلك يثبت به احكام الفجر
من حرمه الظلام والشراب للصاير وجوز اداء الفجر واخر وقت الفجر من طلع الشمس واما
وقت الظهر فتقوا ان اول وقت الظهر حين تزول الشمس واختلفوا في اخر وقت الظهر ان
ابو حنيفة رحمه الله اخر وقت الظهر حين صار ظل كل شي مثليه سوى في الزوال وعند سماع
مثله سوى في الزوال وطريق معرفة الزوال ان تفر خشمه مستقر في ارض مستوية
فاذا مر الظل مستقر في ان تقاض الشمس في الارض فاذ اخذ الظل في الارض فاذ علم
ان الشمس قد زالت اول وقت العصر حين تخرج وقت الظهر واخر وقتها حين تغرب الشمس
ويكونه الثاني حين يغير الشمس واختلفوا في التغير فان بعضهم التغير هو في صلب الشمس
الذي يكون على راس الحيطان وقال بعضهم هو التغير في قوسها واما يعرف التغير بان
ينظر الناظر الى قوسها ان امكنه ان ينظر الى القوس ولو حجب عيناها علم ان الشمس قد تغيرت
وان لم يمكنه علم ان الشمس لم تتغير واول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخر وقتها
حين يغيب الشفق واول وقت العشاء حين يغيب الشفق والخلاف في الشفق عند ابي
حنيفة البياض الذي يلي الحرة وعند سماع الحرة وقت العشاء على ثلاث وثلاثين الليل
مستحب والى نصف الليل مباح وبعد الضحى الى الفجر طلوع الفجر مكروه ولو كانوا في الليل
ادعزت الشمس طلع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء والافضل في صلوة الفجر المقنونة
عند ناه وحدث القنوي ان يبدوا ما الصلوة بعد انقضاء البياض في وقت لو صلى الفجر بقرعة
مسبوبة على ما ياتي في فضل القراء وبرتل القراء **قادر** من الصلوة لو طهر له فهو
في طهر وانه يمكنه ان يتوضا ويبدأ الصلوة قبل طلوع الشمس ويوجز الظهر في الضيف ويجل
في الشنا ويوجز العصر في الضيف والشنا ويجل المغرب في الضيف والشنا هذا
ان اكانت السما مضميمة فاذا كانت متفهمة يوجز الفجر والظهر والمغرب ويجل العصر
والعشاء ووقت الوتر من حين يصلي العشاء الى طلوع الفجر عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كان يوتر في اخر الليل وهكذا روي عن عمرو بن ميمون عن ابي حنيفة انه يفعل في اخر الليل
والوتر من حين الله عنه يوتر في اول الليل والافضل ان يوتر الى اخر الليل ان كان يوجز ان
يستقيم قط وان كان لا يوجز ولا يثبت بنفسه فالافضل ان يصليها في اول الليل وان كانا وقت
قبل العشاء لا يجوز وان صلى العشاء على غير منتهى ولا يعلم حتى في صا او تر بعد العشاء
يعيد العشاء ولا يعيد الوتر وعند سماع يعيد بنا على ان الوتر واجب في طاهر مذهب
ابي حنيفة وعند سماع سنة وعلى هذا الوتر كثر في الجوزان لو يوتر في سجدة عند ابي
وعند سماع لا يجزي في مسائل الترتيب ثلاث ساعات لا يجوز فيها التطوع والمكروه
والصلوة الجنازة ولا يجزئ الا صلاة الشمس حتى ترتفع وعند الانصاف
الى ان تزول الشمس وعند احراز الشمس الى ان يغيب الا عصر يومه ذلك فانه يجوز اداها

عند غروب الشمس في عن أبي يوسف يجوز للطلوع عند الانقضاء في يوم الجمعة تسعة
اوقات يجوز فيها قضاء الغائبة و صلوة الجنازة وكيفية الصلاة ولا يجوز فيها التلذذ
سبب اولها الذي له سبب كالمندور والتي وجب بشروطها ان شرع في وقت مستحب
ثم قصد لها و اراد ان يقضها في وقت شرع في سنة الحج والقصد بقراد ان يقضى في وقت
الطواف والحج المستحب وكذا اذا لم يكن لها سبب بعد طلوع الحج قبل صلاة الحج والاسنة للحج
وبعد الصلاة قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل التيمم وبعد غروب الشمس قبل صلاة
المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيد وعند
خطبة الكهنة وعند خطبة الاستسقاء وأما في الوقت الذي يباح فيه الصلوة ما اطلق
الشمس قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ما دام الرجل يتدبر على النظر الى قرص الشمس في الطلوع
يا بياح فيه الصلوة فاذا انحرف عن النظر بياح وفي الكتاب اذا طلعت الشمس حتى ترتفع قد روي
او روي في وقت طلوع الشمس في الطلوع بعد العصر وبعد الحج فاسد يقضى وفي الخبر يدعى الصلوة
في وقت طلوع الشمس والروايات والروايات بكرة ولم يقل لا يجوز وفي مختصر التذوي قال الملا
يجوز في الغناوي لو اتممت الطلوع في الاوقات المذكورة فانه يقطع ثوابه في طاهر الرواية
ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت واحد بتمامهما بعد ما عندنا في الاوقات الطهر والعصر
يعرفه فانه يجوز ان يجر الطهر ويجعل العصر ويصليه ما في وقت الطهر ويؤخر المغرب الى وقت
العشاء ويصليهما في وقت العشاء يجوز ذلك ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلاة العيد
ويطوع بعد صلاة العيد ما شاء وسياق في فصله ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام
للخطبة فان اتممت الاربع قبل الظهر خرج الامام في العزاد وانه ان كان صلى ركعة يضيف
اليها ركعة اخرى ويجزئ العزاة ويقرأ الفاتحة وسبب من السورة فلو فقد على راس الركعتين
وقام الى الثالثة ولم يقيد بها بالجمعة حتى خرج الامام اختلف المساجد في حكمها فيه فالت
بعضهم يعود الى الفعدة ويصلونها فان بعضهم يقرأ بها اربعاً وخمسة العزاة وهكذا اذا شرع في الاربع
قبل الظهر تقرأ اتمت الطهر وتامة في فصل الامامة والاقتداء في وفي رواية عن الامام الحارثي
لو ان داعياً في بعض الغيا في صلى العزاة في وقتها وصلى بعدها الطهر والعصر في المغرب
والعشاء جملة في عصرها على حسب ما انما يجوز في الاصل جاز والباقي من الصلوات لا يجوز
والجز الثاني لا يجوز والجز الثالث جاز القاطبة لو استعملت الصلوة وكان بموت الولد جاز لها
ان تؤخر الصلوة عن وقتها وتؤخر بسبب اللبس ونحوه وكما الكلام بعد الطلوع الى ان يصلي
الحج واذ به الكلام المباح اما الكلام القاض محرام بالاجماع في جميع الاوقات ولو كانت
ماء الوضوء ثياب بدنة لا يكره والمراد به الشر وكذا بعد التيمم كونه التيمم في الاصل
الفصل الخامس في استقبال القبلة وفي شرح الطحاوي الكعبة اسم للعمرة فان
الحيطان لو وضعت في موضع اخر فصلها الى الجوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز
ولو صلى الى الخطيم لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة بالجماعة يجزيه كيف ما كانت وجوههم
سواء كان ظهره الى ظهر الامام او وجهه الى ظهر الامام او وجهه الى وجه الامام الا ان
هنا مكره ولا يجوز مساوئه من قناه الى وجه الامام **جلس** احسن موضع صاحب فرائض لا يكره

ان يحول

ان يحول وجهه الى القبلة وليس يحضره احد بوجهه يحول وجهه الى حيث ما شاء وكان لو كان
محييا لكنه يحل من العدة او غيره يحل اذا تحول واستقبل القبلة ان يشعر به العدة وجاز له
ان يصلي قائما او قاعدا لا ياء او مضطجما حيث ما كان وجهه وكذا لو انكرت السفينة
وتبقى على لوح يحل لو انحرف لسيط في الماء يباح له ان يصلي حيث ما كان وجهه ولو كان على الدابة وحل
الوقوف عن الدابة لاجل الطين يصلي مستقبلا القبلة **وتن** كان في غير مصر يصلي على الدابة حيث ما
توجهت الدابة وتمازى في فصل الصلوة على الدابة **ومن** اراد ان يصلي في سفينة فطوعا
او من يقصده فعليه ان يستقبل القبلة ولا يجوز له ان يصلي حيث ما كان وجهه انظر في شرح الطحاوي
وفي الفتاوي رجل صلى الى غير القبلة متعمدا فافق ذلك الكعبة كان ابو حنيفة رحمه الله يقول
كافى بالله **و** كذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في القرب البصر والمخاض كبر في الصلوة
بغير طهارة اما لا يكره في الصلوة بالثوب الخس والى غير القبلة هذا اختيار القاضي الامام
على السعد ي رحمه الله قال لان الصلوة في الثوب الخس والى غير القبلة حزين خاله العدة
اما الصلوة بغير وضوء فلا يبيح في حال فيكون ان الصلوة بالسجدة وبها حلة وفي مجموع
الدوا ان لا يكلم في القبلة المختارة ينظر الى عن وب الشمس في السجدة والى الغروب في المولد
يؤمر في الصلوة فحصل ثلثي ذلك عن يمينه والثالث الى يساره ويصلي فيما بين ذلك وفي
شرح الجامع الصغير ان الحرف المتعدي عما توجه اليه اما من ان يحول وجهه عن القبلة
لا تقصد صلواته ان كان في الصلوة وان تحول صدقه تقصد قالوا وهذا الذي قلنا اما
عبد الله حنيفة فلا تقصد في الوجهين بناء على ان الاستسقاء ما اراد ان يكون على قصد الرض
لا يقصد الصلوة ما دام في المسجد خلافا لما في **ما يصل بعد استسقاء القبلة والصلوة**
لو استقبلت القبلة في معارة في وقع اجزاء الى جهة فاجز عدد لان ان القبلة الى جهة اخرى
فان كانا مسل من لا يلتفت الى قولهما اما اذا كانا من اهل ذلك الموضع لا يحول له الا ان يخذ
بقوله لهما في شرح الطحاوي هذا اذا سال فاجز فان لم يستل وعزى صلى فانما صاب القبلة
جاز والافلا وان ساله في الاستسقاء فاجز حتى يحرك ويصلي فاجز فانه يجوز ولو اجزاه
لم يصيب القبلة لا اعاده عليه هذا اذا كان في المعارة فان كان في المسجد ولا محراب له وثقله
مشكله وفيه من من اهله لا يجوز التحرك لما ذكرنا اما اذا لم يكن فيه قربة والمسيح في صبحه
في ليلة مظلمة قال الامام والشافعي فتاوى جاز له التحرك ولو جئ بالسر ارج فظهر ان حفظا
لا اعادة عليه وفي النهار لا يحول له التحرك ولو ان في ما استقبلت عليهم القبلة في ليلة
مظلمة وسمي بيت وليس يحضره احد لسا لونه وليس كنه علامة يستدل بها على جهة
الكعبة او كان في المعارة فتحرر جميعا وصلوا ان صلوا وحدها جازت صلواتهم ما لو
القبلة اولا ولو صلوا الجماعة بغير قصد الصلوة من تقدم على امامه او غلبت الجماعة
امامه في الصلوة وكذا لو كان عنده انه يتقدم على الامام وصلى الى جانب اخر غير ما
صلى امامه ولو وقع تحريكه الى جهة فترو تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى لا يحول وجهه
عند سماع ان اصاب القبلة سوا طهرت في الصلوة او بعد ما او لم يظهر تحركه عن ان
حنيفة رحمه الله انه يحل عليه الكف وعن ابي يوسف تحريم ان اصاب القبلة ولو صلى

الى حجة من غير شك في امر القبلة فربما بعد ذلك فهو على الجوان حتى يعلم فساد ما سبق
 فثبت عليه الاعادة وان علم في الصلوة انه اخطأ او اصاب اختلف المتأخرون قال الفضلي
 يستقبل ولو في مشكلا في الصلوة لم يكن يتي حتى يرفع فاذ ارفع وعلم انه اصاب او لم يظهر
 شيء حار وان ظهر الخطا اعادها **وكذلك** فله عز وجل من غير شك في حجة فهو على الفساد
 ما لم يتبين الصواب بعد النزاع وان ظهر في الصلوة انه اصاب القبلة فعليه ان يستقبل
 الصلوة وان ظهر في الصلوة انه اخطأ يستقبلها ايضا ولو بقي مشكلا سطر الى ما ظهر
 بعد النزاع ان ظهر الخطا بعد النزاع من الصلوة بعيد وان ظهر الاصابة معنى الامر وان لم
 يظهر شيء بعيد وان صلى الى حجة بالبحري فاحاله ست ايضا اما ان يظهر الاصابة في الصلوة
 بمعنى وان ظهر الخطا نحو الى الصواب ويبنى وان لم يظهر شيء يعني ايضا واذ ارفع من الصلوة
 وطهرت الاصابة او اخطأ او لم يظهر شيء لا يجب عليه الاعادة **وهذا** غلات قال في صا
 بما على من انه طاهر فثبت ان اصابه بحس او صلى في ثوب على طهانه طاهر فثبت ان اصابه بحس بل من
 اعاده الصلوة لان القياس هكذا القياس في القبلة بالقبض وعن محمد لو صلى اربع
 ركعات الى اربع جهات حار واختلف المتأخرون وفيما اذا تحول رايه الى الجهة الاولى
 بالبحري منهم من قال لا يستقبل وينتهي الصلوة ومنهم من قال يستقبل **دحل** صلى في مكان
 بالبحري فالتدي وحل به من غير شك ان اصابه الاما والقبلة جازت صلواته وان اخطأ جاز
 صلوة الاما دون المعتدي في صلواته في معاذة بالبحري وفيهم مسوق ولا حق علماء
 في الاما من صلواته قايما يقتضيان فظهر لما القبلة خلاف ما راي الاما وامكن المسوق
 اصلاح صلواته بان تحول الى القبلة دون الاخر وهذا في جميع النوازل في صلواته في معاذة
 بالبحري فطلعت الشمس وظهر في الصلوة فثبت من الصلوة استعد بوالقبلة ينبغي ان ينتظروا
 حتى يتروا الاما وصلواته فاذ اسلموا فموا وحولوا وجوههم الى جهة القبلة والقبلة الصلوة
 وان المتأخرون والامام يستقدمون وحولون وجوههم ويخون صلواتهم الا على اذا صلى
 ركعة الى غير القبلة فجاء وحل وسواء الى قايمة القبلة الى القبلة واقتدي به ان وجد الاما
 وقت الافتتاح من لسان عنه فلو سأل لا يجزى صلوة الاما ولا المعتدي وان لم يجد من
 سأل جازت صلوة الاما ولا يجزى صلوة المعتدي وهذا كله في البحري في امر القبلة
 اما في **المسألة** بان اخطأ مسالحي الذكوة مسالحي الميته وليس هناك علامة يتي بها
 بحري ان كانت القبلة للذكوة وان كانت القبلة للميته او استويا لا بحري الا عند المحصة
 وان اخطأ ودون الميته بالزيت وخوفه لم يترك الا عند الضرورة والاستصحاب قد مر في
 الطهارة وان اخطأ الثياب الطاهرة بالثياب الخسنة ان كان له ثوب طاهر صلى
 فيه وان لم يكن بحري بكل حال **وكيف** في بحري على ثوب وصلى فيه الطاهر ثم وقع بحري على ثوب
 اخر فعلى فيه العصر فالعصر فاسد ولو كان معه ثوبان لا يعلم منهما خاصة فصل الطهر في
 احد منهما صلى العصر في الاخر ثم المغرب في الاول ثم العشاء في الثاني ثم راي في احد
 بجاسة اكثر من قدر الدرهم لا بد رايها الاول امر الثاني فالظهر والمغرب جازان والعصر
 والعشاء سيدان وهذا هو صلى الطهر في الاول بالبحري والعصر في الثاني وفي الاول المعتد

الظهر المتيقن خطاه

اعلم ان صاحب البرازية
 نقل من المشقة وليس
 ان الشمس طلعت انما قال
 صلواته جاعة وعلو الله
 استبرأ واستظروا من
 الامام فاذا فرغ استقبلوا
 ال القبلة للسلام
 تطل الامام وتقدم
 القوم وهذا كلف فان
 الامام اذا قرأ حشا
 وانصرف وقبل ان يخرج
 من المسجد علم خلافه
 ورجع الى مكانه يصح
 ولا يصح التخلل ولا تقدم
 بعض القوم عليه في
 كذا احنا على هذا اذا
 كانوا يجلون جماعة
 من غير ان يارب الله
 يدورون الله
 القبلة

وفي الثاني

وفي الثاني العشاء سواء ذكر الاما من الموضع رحمه الله في كتاب البحري خلاف ما اذا صلى
 الظهر الى حجة بالبحري والعصر الى حجة اخرى بالبحري ان كلمها حان ان **وكيف** الموات
 اذا كانا احدا في حجة فصل في احدهما الطهر من غير شك في العصر في الاخر في مش
 وقع بحري على ان الاول طاهر فان اوجبه هذا الوصل شيئا وعندنا في يوسف الطهر طهر
 والقبول لو اخطأ اخطأ بطرف من بعض المتأخرون من جواز البحري وبعضهم حار وان غير
 عن وتمامه من في كتاب الطهارة وان استنبه الاول في بعض طاهر والمعتد بحس
 ان كانت القبلة للطاهر بحري وان كانت القبلة للبحري او كانا سواء لا بحري هذا في حالة
 الاحتياط قايما في حالة الاضطراب فيحري للسرب بالاجماع ولا بحري لا وضو عندنا ولكنه
 يتيمم ولو لم يتيمم هذا بالما بين ان مسح من وضو واحد في الميتين لا بحري وان مسح من
 بحري لا واحد الميتين طاهر والاخر بحس فاخلط الطاهر بالبحس فضا وحسا فلا يجوز الجمع
 وفي الوجه الثاني لما مسح موضعاً بالما اخطأ خرج عن عهدة المجهدين فاذ مسح بالما
 الجس في موضع اخر صار ذلك الموضع بحسا وليس منه ما طاهر فيسله فيعتد بحري
 واذا اخلط او اصابه باواني اصحابه في السفر ولم يثبت او اخلط وعينه بار غنه غير
 قال بعض بحري وقال بعض لا بحري ويترى حتى يحل اصحابه وهذا في حالة الاختيار
 وفي حالة الاضطراب جاز البحري مطلقا ولا يخرج الى الفرح والفرح ان الاخير واحد سمها
 فان كانا كافرين وكرها بحري كان وقع بحري على انما كرها لما الميته من المشقة لا يخرج وان
 وقع بحري على ان كرها ما لا اجل ان يقاتل مع اهل دينه يخرج وان لم يقع بحري على شيء
 لا يخرج وفي حالة السفر يخرج مطلقا ابواه مسلمين كانا او كان من كرها او وصيا
الفصل السادس في سائر القورات وفي الاصل لا باس بان يصلي الرجل في ثوب واحد ولو
 به ولو كان ذلك والمسح ان يصلي الرجل في ثلثة اقواب قميص وازار وعمامة اما لو كان
 في ثوب واحد متوشح به جميع بدنه كان اذ الميت يجوز صلواته من غير كراهة وتفسيره ما
 يعله الضار في المقصود فان صلى في ازار واحد يجوز ويجوز هذا اذا كان صغيرا فان كان
 رفيقا بغير ما حته لا يجوز صلواته في الثناوي **فان** صلى قميص واحد محلول الطيب ان كان كال
 بيع بصر غيره عليه من غير ثياب كذا ذكر هشام عن محمد رحمه الله وعن ابي حنيفة والي
 رحمه الله ان غورته ليست لبس لبس في حته ولا تسد حشوته **واما** المرأة فالمسح بها
 ان تصلي في ثلثة اقواب ايضا قميص وازار ومقنعة فان صلت في ثوبين جازت صلواتها
 وان صلت في ثوب واحد متوشح وامام مكشوف لا يجوز لان راسها عورة وعورة الرجل
 والامة ياتي في كتاب الاستحسان ان شاء الله تعالى بقليل الاختلاف غير مانع والكثير مانع
 والكثير مندرج العصور **قال** في الحام الصغير امرأة قتلت ورجع سائر مكشوف او ثوبا
 فبعد العشاء وهو في ثوب الى حنيفة ومحمد رحمه الله **وقال** ابو يوسف رحمه الله ان كان
 اكثر من نصف العصور مكشوف لا يجوز صلواته وان كان اقل من النصف لا يمنع الجوان وفي النصف
 عنه روايان **وقال** عورته عورته غليظة وخفيفة فالغليظة كالقبيل والندبر الخفيفة
 سائر الاعضاء والاصح ان المعتد به فيما بارق حتى لو كان رجب عضوا مكشوف لا يجوز

نفس

في الجمعة وفي غير الجمعة ان يركع الظهر لا يجزى لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل
ظهر يوم اخره اما لو تركي ظهر الوقت او عصر الوقت تجزى ولا يستطير به اعدا والركعتان
هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد حوج الوقت وهو لا يعلم حوج الوقت فتوى
الظاهر لا يجوز لما مر ولو تركي في وقت لا يحوز ايضا ولو تركي ظهر اليوم حاز والامام
كالمتقدم واما المتقدم فان تركي صلوة الامام لا تجزى به ومنهم من قال اذا انظر كغير
الامام ثم كبر بعد ما كبر الامام يصح شروعه في صلوة الامام وقال الامام جواهر لا
عن اسناده اذا اراد المتقدم ان يسهل الامر على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام قال
رحمته الله عنه واسنادنا يظهر الدين رحمه الله يقول ينبغي ان يزيد على هذا ويقول واقف
به رجل اتمم المكتوب وظن انما قطع فصل على سببه النطق حتى يخرج فاصلاه في المكتوبة
وكون الوشع في النطق فظن انما مكتوبه كانت صلوة نطقا ولو كبر للنطق فركب يركب
الغزق يصير شارقا في الغرضية وكون المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به فترك في صلوة
فكبر يركب الاستقبال يصير خارجا عما كان فيها هكذا اذكر في بعض نسخ الوقفات وفي
الجامع الكبير للامام المبرر حرره رحمه الله قال المسبوق خالف المتقدم في هذا واصله مسئلة
الجامع الصغير وجل يدخل في الظهر فيصلي ركعة ثم يفتح العصر والنفل بتكبيره اخرى فتقص
الظهر وهذا اذا لم يكن صاحب الترتيب فان كان صاحب الترتيب لا يغير مستقلا الى العصر
بل الى النفل والمقدم اذا افتتح الظهر فركب يركب الاقفا بالامام كان نقضا للاول
اما اذا صلى ركعة من الظهر فركب يركب يركب في ويختار تلك الركعة هذا اذا ترك
بقية اما اذا تركي بلسانه وقال نويت ان اصلي الظهر انتقص طهره ولا يختار تلك الركعة
في شاح الثاني في باب الحدث ولو تركي ان يصلي الظهر فلما قام الى الثانية تركي النفل
فلما صلى ركعة تركي صلوة العشاء فصلاوة صلوة الظهر لا تجزى في الظهر ولو كان هذا
من طهر يومه وهو يوم الثلاثاء فتبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء طهره ونقص اليوم
ليتم بشرطه ولو تركي الشروع في صلوة الامام والامام لم يشروع بعد وهو يعلم بذلك
يصير شارقا في صلوة الامام اذا اشع الامام ولو تركي الشروع في صلوة الامام على
ظن ان الامام قد اشع ولم يشع الامام بعد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحوز المتقدم في
النية يحتاج الى اربعة اشياء ان يركع الصلاة ولعن الصلوة ويؤتي الاقفا ويؤتي القبلة
وهذا قول البعض والقبلة ليس بشرط لما مر والافضل ان يركب الاقفا عند افتتاح
الامام فان تركي الاقفا حين وقفا لا مخرج عند كثر المشايخ والمتقدم يحتاج الى
ثلاثة الى نية الصلوة لله وتعيين اية صلوة ويؤتي القبلة حتى يكون حازر عند الكل والامام
كالمتقدم ولا يشترط نية الامامة فان تركي الصلوة ولم يركع الصلوة له كان شارقا في
النفل الكل في الاصل وفي الجامع الكبير في باب القضاء ان جل فانه الظهر فخل وقت العصر
فصلي اربع ركعات يركب في الظهر في العصر جميعا لا يصير شارقا في واحدة منهما وفي المتن
ان كان في الوقت سعة يصير شارقا في الظهر فان تركي مكتوبين فائتممين كان بلا فيهما

وفي

وفي الصلوة لو تركي قضاء يوم من رمضان وسوى به من كفاية البهائم والبهائم
من رمضان استصاناه ولو تركي من كفاية ونظير كان من الواجب ولو يقصد بدوام
نواه من كفاية البهائم وكفاية الظهار فهو بالخير وحمله من انما شاء ما يتصل بهذا
وفي الفتاوى رجل لم يعرف ان الصلوات الخمس من على العباد الا انه يصليها في مواضع لا يحوز
وعليه قضاء وهاء وكون الوعاظ منها في بيته ومنها سنة ولو لم يعرف الغرضية من السنة
فلم يركع الغرضية فان تركي الغرضية في الكل حازه ولو صلى سنين ولم يعرف النافله من
المكتوبة ان طعن ان الكل في بيته حاز وان لم يكن ولا يعرف ان المعصية من المعصية بطل
فكل صلوة مثلا حافظ الامام حاز ان تركي صلوة الامام وان كان يعرف الغرضية من الغرضية
لكن لا يعرف ما في الصلوة من الغرضية والسنة حاز ولو لم يركع ما هو لا يعلم الغرضية من
الوافل تركي الغرضية في الكل حاز صلوة واما صلوة الغرضية فكل صلوة للسنة
فلما قطع العصر والغرضية والعشاء حاز صلوة الامام والغرضية وكل صلوة لها سنة
فبها قال في الظهر لا يحوز صلوة الغرضية **الفصل التاسع في التكبير** وفي الاصل
في حوز افتتاح الصلوة بالتهليل او بالتكبير او بالتسبيح فتاوى سحان الله او قال الله جل
او قال الله اعظم او قال الرب والبريد على هذا او قال لا اله الا الله او قال لا اله الا الله
او بتبارك الله يصير شارقا في الصلوة وكونه ان كان الله يصير شارقا عند التبرار
وفي اختلاف المشايخ على قولهم لو قال الكبير والاكبر والاكبر دون الله لا يصير شارقا
ولو قال تبارك الله يصير شارقا عند التبرار او قال الرحمن اكبر والرحيم اكبر يصير شارقا
عند سماعي في تحوير الغرضية وفي الروضة لو قال الله الاكبر عن اية حنيئة الله يصير
شارقا وقال ابو يوسف اذا كان الرجل يحسن التكبير ويعرف ان الصلوة تقتضيه لا يصير
شارقا الا بقرئ الله اكبر الله الاكبر الله الكبير الله كبيره ويحوز ان يكون البداية بالله
حتى روي عن ابي يوسف انه لو قال اكبر الله لا يصير شارقا ولو قال الله اكبر يصير شارقا
عند ابي يوسف ولو قال الله اكبر يصير شارقا ولو كان له كبره اذا افتتح الصلوة في
بالتهليل او بالتسبيح عند سماعهم من قال كبره وهكذا ذكر في الجوزي وروا عن اية حنيئة
ومنهم من قال لا حوزه ولو قال الله يصير شارقا على قول اية حنيئة رحمه الله وفي الجوزي
جعل هذه رواية الحسن عن اية حنيئة اما في طاهر رواية الاصل اعني السنة مع الاسر وعند
محمد لا يصير شارقا الا بالاسر والسنة ذكره الامام السجستاني في جامع الصغير وفي نسخة الامام
جواهر زاده يصير شارقا عند كبر الله خمس وفي فتاوى العسفي واما افتتاح الصلوة بقوله حيا لك
الهم ومحمد كحوز عند سماعهم بقوله لا اله الا الله غير حوز ايضا واما بالتقوى والتسبيح فلا يصح
عند سماعهم اجعوا الله لو قال اللهم اغفر لي الله او في لا يصير شارقا ولو قال الله اكبر
فكل اية كبره استغفر الله واعوذ بالله او بالله او ما شاء الله او لا حول ولا قوة الا بالله لا يصير
شارقا ولو قال الله اكبر فكل اية كبره ولا يحوز صلوة في المستغنى وفي قوله الفتاوى للمقدم
الشهيد لو قال الله اكبر يصير شارقا فان قال المتقدم الله اكبر وفي قوله الله مع الامام
وقوله اكبر وفي قبل في الامام وكونه قال القنينة ابو جعفر رحمه الله الاصح ان لا يكون شارقا

عند هرو وكذا الوادون الامام في الركوع فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه
وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شاعرا في الصلوة واجتنبوا ان المتقدي لو وقع من قوله
الله قبل ركوع الامام عن ذلك لا يكون شاعرا في الصلوة في الظاهر والروايات وفي الخبر ما دلت
الامام وحذف رجل خلفه فخرج قبل الامام لم يخرج كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان
جلس احمر لو كثر بالفارسية فقال جد اي ركعت او قال خدي بركه او قال
يا محمد اي برك يصير شاعرا في الصلوة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند مالك لا يصير
شاعرا اذا كان حسن العربية وعلى هذا اذا قرأ القرآن في الصلوة بالفارسية يجوز
عند ابي حنيفة وعند سمان كان حسن العربية لا يجوز وتفسد صلاته وفي بعض نسخ
المجامع الصغير لا تفسد صلاته بالاجماع والظاهر في الاعتقاد واجمعوا الله لوقولنا وان
لا يجوز وعلى هذا الخلاف جميع اذا كان الصلوة من التشهد والقنوت والاعتناء ونسجيات
الركوع والنحو حتى لو قال بالفارسية في الصلوة يارب بيا مؤزرو وهو حسن العربية
تفسد صلاته عند سمان وعند لا تفسد وكذا التركيب والنجية والحشية والبطنية
وتبني على قراءة القرآن بالفارسية ثلاث مسائل احدها ما ذكرنا والثانية اذا كانت
تفسر القرآن بالفارسية بقره للماضي والجنب منه عند ابي حنيفة رحمه الله وقولنا في هذا
مشتمل عند اهل المدينة لا يكره والظاهر ان قولنا كقولنا والثالثة اذا علم تفسير سورة
من القرآن بالفارسية نحو الفاتحة وغيرهما من القرآن عند ابي حنيفة يخرج من ان يكون
اميا ومن قولنا **والدعاء** بالفارسية في صلوة الجبارة هل يجوز وهل يقع اقتداء الناس
به على هذا الخلاف ولو تلاوه السجدة بالفارسية على السامع الحمد علم السامع انها آية
السجدة او لم يعلم وعلى الثاني ان يحضر المصلي السجدة وعلى قولنا ان كان الثاني بحسن القول
لم تكن تلاوة اصلا وان كان لا حسن فهي تلاوة في حقته اما السامع ان علم انها آية الحمد
ان منه والافلا والاحموا الله لو امن بالفارسية او سمى عند الدعاء بالفارسية طرأ وجوز
انه لو ان بالفارسية ولا يعرف الناس انه اذا لا يعتد به ولو خطب بالفارسية يوم
الجمعة على هذا الخلاف وفي التليمة روايات وعنده يوسف اذا كثر قبل تحريم الامام
يجوز شاعرا في صلوة نفسه وعن محمد لا يصير شاعرا على ان للصلوة حصتين عند
ابي يوسف وعند محمد حصاة واحدة قالوا فمعه المتقدي هل ينتقص طرأه على هذا الخلا
في عن ابي حنيفة روايات ان لو شاع في صلوة الامام بحسب عليه فقنا تلك الصلوة التي
اقصدناها على نفسه ان كانت تطوعا وان كانت في صلاته كانت تلك الصلوة والصلوة التي
اقتدي بالامام واحدة يخرج عن العهد وان كانت مختلفه عليه ان يصليها رجل با الى
الامام وهو ذاك كبر الرجل ان كان الى الركوع اقرب لا يجوز وان كان الى القيام اقرب
يجوز وكذا الركوع بين تكبير الركوع ان كثر في مؤقفا يبرحان في صلوة وان كبر وهو
ذاك لا يجوز الا في كل موضع يجوز بين البناء وترك مع الامامة ولو كبر في الوتر بين
تكملة القنوت وهو طرأ انه كثر تكبيرة الافتاح نظر طرأ انه لم يكبر الافتاح فهذا التكبير
الذي للقنوت ينبغي ان ينوب عن الافتاح على قياس تكبير الركوع لكن لو لم يقرب في الركعة

الثالثة

الثالثة لا يمكنه امتلاعه وكذا قال الموقوف الله اكبر فقال الله اكبر في شاعرا في الصلوة
لا يصير شاعرا في الصلوة في الروضة في تمام التليمة ووقت التليمة عند ابي حنيفة يخرج
الامام وعند سمان ما يقع في الركوع او ادرك الامام في الشايات ان تكبيرة الافتاح
والتمتدانه ان ادرك الامام في الفاتحة يقال تكبيرة الافتاح والسادس بعد سلام
الامام عند سمان وعنه ابي حنيفة روايات في السلام في الاصل اذا كان للقنوت فترشده
للقنوت او كبر لا فتاح الصلوة فانه يفتت بغير ركوع ولا سجدة ولا يفتت بغير ركوع ولا سجدة
وكعتن وفتت في الثالثة ويبتعد في سائر **الفصل العاشر في مسائل الترتيب** وفي الجامع
الصغير والتمني المخرج حتى زالت الشمس بغير ركوع صابدا بها ولو بدت بالظهر لا يجوز عنها ولا يملك
الترتيب بسقط ثلاثة النسيان وصبي الوقت وهو ان يكون حاله لو استغل ما اعانته يخرج
الوقت قبل اداء الوقتية والثالثة كثرة الغزوات وحدها اذا صارت الغزوات شيئا مخرج
وقت السادسة لسقط الترتيب ويجوز الصلوة السابعة والغزوات على من بين حديثه
وقد عينة الحديث قد منقوت والتمني ما ان ترك الرجل صلوة اياها بحاجته فتركها فقبل ان
يقضي بعد ذلك هو طرأ بغير استغفار باء الصلوة في مواضعها فترك صلوة اخرى
وهو ذاك لحدته الغاية الحديثه لتساويا لا من يجعل الماصي فان لم يكن **رجل لا صلى العصر**
وهو ذاك انه لم يصل الظهر فالعصر فاسد الا ان يكون في اخر الوقت كما ذكرناه في اخر وقت
العصر حتى يسقط الترتيب عزوب السهم في حتى حوا اذا انا جاز تغير الترتيب حتى ان عند سمان
اذا قد روي على اداء الظهر قبل تغير الشمس يقع العصر كله او بعضه بعد تغير الشمس فله من اعان
الترتيب وان كان لا يتمكن من اداء الظهر قبل التغير ليس عليه الترتيبه ثم يقضي العصر
تفسده مطلقا عند سمان وعند ابي حنيفة تفسده فسادا من قولنا ان لو بعد الظهر حتى صلى بعدها
ست صلوات او اكثر يلقب الكل جائزا **وان اعان** في الظهر قبل ان يصلي ست صلوات يجب عليه
اعاذه الطل حتى ان من ترك صلوة بغير صلوات كثيرة قبل ان يودعها عند ابي حنيفة يجب
عليه اعادة ما ترك فحسب وعند سمان على اعادة ما ترك من خمس صلوات بعد ما **ولو**
ترك صلوة ثم صلى بعدها خمس صلوات وهو ذاك للترتبه وكذا قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
يقضي المتركه ويبيد الجنس فان لم يقض المتركه حتى صلى السادسة حازت السادسة في قولنا
ويبقى المتركه واختلفوا في الجنس التي بعد ما قال ابو حنيفة رحمه الله لا يبيد الجنس وعند سمان
يبيد وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلوة وهو ذاك انه لو يصل الجنس فانه يصل
الجنس في البيد السادسة في قولنا فان لم يقض المتركه وكان ولم يعد السادسة حتى صلى السابعة
وهو ذاك لما فتح في رابعة في قولنا جميعا وعليه قضاء الجنس المتركه في ما السادسة قال
ابي حنيفة لا يبيد السادسة وعند سمان يبيد ولو ترك صلوة يوم وليلة فصل من العدم
كل صلوة صلوة فالغزوات كلها جائزه فدمها او اخرها واما الغزوات ان بدت بها لم يخرج وان
بدت بالغزاة فالغزوات كلها فاسدة الا الغزاة الاجرة وهذا هو قول من يقول ان الترتيب
اذا سقط بغيره الغزوات تقضى بعض الغزوات ويبقى الغزوات اقل من ستة نحو الترتيب والام
انه لا يبرده وفي الفتاوى رجل ترك الظهر والعصر من يومين متلفين لا بد ويأتيها الاولى في قوله

والموتح بحرم على شئ بيد ابائهم ما شافان به ابائهم يعني الظاهر بقضي الظاهر بقضي الظاهر بقضي
الظهور وعندهما لا يبيده وتحد هذه المسئلة استدل الامام ابو جعفر محمد بن الفضل في الرجل
اذ اترك صلاة فتذكر بعد شهر قال يلزمه الترتيب ولا يجوز اذا اتركه فبقيت صلاة الترتيب
الا اذا كانت المدة وكانت اكثر من خمس ووجه الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهور والعين
من يومين مختلفين وعني كون الصلوات بين الظهور والعصر من يومين مختلفين اكثر من سنة صلوا
وفي اليومين المختلفين لو كانت الاولى في الظهور يكون الظاهر ما بعد هذا الى العصر من اليوم
الثاني من صلوات لكن لما كانت المدة وكانت اقل من سنة لا يمنع الترتيب ولو ترك ثلاث صلوات
الظهور والعصر والمغرب من ثلاثه ايام وعندهما يقضي ثلاث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب
واختلف المشايخ في قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم يقضي سبع صلوات والفقهاء
على ذلها رجل يترك في وقت العصر انه لم يصل الظهر والظهر ولم يبق من الوقت الا ما يقع فيه
مما في ركعات فانه يقضي الظاهر ثم العصر فان كان سبع فيه ست ركعات يصل الظهر ثم العصر ان لم
يصل الثانية واستعمل بالوقتية حاشا عند ابي حنيفة وعنده ابي يوسف لا يجوز الا ان يفعل
كما ذكرنا الكل في كتاب رزين وفي الاصل لو ترك في الجواز لم يصل الى ركعة فجزءه عند
عند ابي حنيفة الا ان يكون في اخر الوقت وعندهما لا تقصد بناء على ان الاصل الوقت واجز
عنده وعندهما سبعة ولو كانت الغزوات واذا ان يقضي اربع ركعات في الغزاة
في نفسه اذ اقفى فانيه ثم فانيه ان كان بين الاولى والثانية فانيه ست حاشا له فضا
الثانية وان كانت اقل من ست لم يترك فضا الثانية ما لم يقف فاعلمها بيان هذا الاصل
وجعلت الصلوات شهر اثم اذ ان يقضي المدة وكانت فقفى ثلاثين سجدة واحدة
ثم ثلثية ظهر اثم ثلاثين سجدة فكل جيع الصلوات الظهر الاولى جازية والظهر الثانية فاسدة
والظهر من اليوم الثالث جازية واما الظاهر فالظهور الاولى جازية والظهر الثانية فاسدة
وما بعد هذا الى اخر الشهر جازية واما العصر فالعصر الاولى جازية والعصر الثانية والثالثة فاسدة
والعصر الرابعة جازية وهكذا الى اخر الشهر واما المغرب فالمغرب الاولى جازية والثانية
فاسدة والمغرب الثالثة فاسدة وكذا المغرب في اليوم الرابع والمغرب الخامسة فاسدة
كذلك وما بعد هذا جازية واما صلاة العشاء فكلها جازية قال رضي الله عنه هذا قول
الامام ابو جعفر محمد بن الفضل رحمه الله وجواب غيره من المشايخ رحمه الله ان لكل جازية
ولا يراعي الترتيب في الغزاة اكثر من الغزوات بناء على ان الترتيب اذا سقط بكرة الغزوات
هل يعود ما بقي عليه شئ من الغزوات فيه روايتان الفضل اخذ القود والامام السرخسي
عده القود من الفصح وبه يعني مساق في صلاة شهر وقصر المغرب بعد ثلاثين سجدة والوقوف
جازية على قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما يقضي المغرب واربع صلوات سوى المغرب
هكذا اذ ذكر في كتاب رزين وقال الشيخ الامام طهيري رحمه الله يقضي ست صلوات
من كل عشر صلوات وهكذا اذ ايت في فوايد جمعها في ابي رحمه الله رجل صلى الظهر بعشر
وصوت العصر بمائة وعشرين بطولان العصر جاز لا يجوز فان اعاد الظاهر ولم يعد العصر حتى صلى
المغرب يجوز به المغرب وفي الجامع الكبير مستحاضة فوصات في وقت الظهور والظهر وسابل

نور

نور انقطع قبل الشروع في الصلوة او بعد الشروع قبل اتمامها فان دام الانقطاع حتى عرفت
الشمس بعيد الظهور ولا يبيد العصر ولو صلى في الوقتين فاسيا ثم صلى في الوقتين الطاهر
وذكر عمر انه يجوز لا يجوز ويجوز الذي بعدهما ولو قرا في الوقتين فاسيا ثم صلى في وقت الطاهر
او الضاد حتى قصد وتره صلى الجهر مدة عمره هكذا يلزمه اعادته الوتر دون غيره من الصلوات
في كتاب رزين رجل صلى الجهر وهو ذاكر انه لم يصل العشاء لكن في وقت صبيح فلما فرغ
من الجهر طهر ان الوقت يسع للعشاء فسد سجدة ايضا وكذا في العشاء بعد ما صلى الجهر ثم
طلعت الشمس ان طلعت قبل ان يقعد قد راى الشمس فجزءه جاز وان طلعت بعد ما يقعد قد راى
الشمس فيه خلاف معروف وفي المسئلة الاسما عشر به رجل افتتح الصلاة احن وقتها فلما اتي
ركعتين عرفت الشمس بغير ذكر انه لم يصل الظهر فانه يترك الركعتين يقضي ولو افتتح العصر في اول
الوقت فاطال الغزاة فلما صلى ركعتين عرفت الشمس بغير ذكر انه لم يصل الظهر فلهذا ان كان
افتتح العصر في اول الوقت وهو ذاكر انه لم يصل الظهر فاطال الغزاة حتى عرفت الشمس لا يجوز
ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذاكر انه لم يصل الظهر ثم احرمت الشمس فانه يقطع العصر
ثم يستقبلها مرة اخرى ولو كانت ناسيا وقت الافتتاح ثم تذكرها في وقت الاحرام مضى
فيها المسألة في الغزاة في مساق فامر في اخر وقت العصر فلما صلى ركعة عرفت الشمس بغير ذكر
به رجل في العصر فتح فان استظف الامام فذكر الحليمة بعد الغروب انه لم يصل الظهر فسدت
صلواته ولو ترك في وقت الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه ولو ترك في الامام الاول بعد
الغروب انه لم يصل الظهر لم تقصد صلواته احدت اولاه والعصر في وقت الشروع في الصلوة
وانه صبيح والمات في يعني صلوة العصر يكون قضاء الا اذا في فوايد مسالمة الحلو في رحمه الله
وفي شرح الثاني في باب المسقاة في الحاضر ان الطهر في اخر الوقت اذا الفصل الا اذا جاز كانت
مودة لا قاضية رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الجهر بعد الجهر قالوا صلوة الجهر من
الاول جاز وما سوى الجهر من ذلك اليوم فاسدة وكذا ما سوى الجهر من سائر الايام والجهر
من اليوم الثاني ان كان الرجل من يرى الترتيب لا يجوز وصلاة الجهر بعد اليوم الثاني جازية
سواء كان يرى الترتيب او يرى الفصل **الفصل الحادي عشر في التدرج** وفي الاصل الغزاة في
صلوة الجهر في السنين يوافقها الكتاب وانيه سورة شاة وفي الحضر في الركعتين اربعين
او خمسين اية او ستين اية سوى الفاعلة الى ما به اية ويبنى هذا على اختلاف احوال الناس
في الصلوة والسنن وحسن صوت الامام وقوة القوم في صفتهم فيتراحب ما يرى المصلحة
وفي الظاهر مثل الجهر في العصر خمس عشرة اية وفي العشاء مثل العصر وفي المغرب يقضاه
المفضل هذا بيان الاول يوم والسنن واما الجواز في كل ركعة من صلواته بانه اجزاء
بقصره كانت الابه او طويلة وهو سبي وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز
ما لم يقف في كل ركعة ثلاث ايات فضا وابه طويلة وهو في ابي حنيفة الاول وهذا
بناء على ان الركعة مادية باذني ما يتناولها اسم الغزاة كالركعة والسجدة والقيام في الاخير
والخطبة يوم الجمعة بتسبيحه والحمد وما بينه الاقنه وكوفي في الركعة الاولى في وقايل
الثانية واختلف المشايخ فيه على قول ابي حنيفة وكوفي اية الكوفي في الركعتين خلف المشايخ فيه

منه

على قوله ايه ولو قرأته قصيرة ثلاث مرات لم يحوز عند ما قبل حوز قال رضي الله
عنه ومن ثمة من قلده ان فيه اختلاف المشايخ ويجوز الامام في صلوة النحر والمغرب والعشا
والجمعة والعيد من والى كانت فيها الطهر والعصر المنفرد في صلاة الخافتة عاقت وفي
صلوة الجمعة بخير بين الجهر والخافتة والجهر افضل فان كانت منفصلة ان كان في النهار خافت
وان كان بالليل خبير بين الجهر والخافتة والجهر افضل ولم يذكر خد القراءة ولا شك انه سمع
نفسه يحرمه واما اذا صحح المرون بالبناء ولم يسمع نفسه اختلاف المشايخ فيه عن الامام
ابي محمد بن الفضل والامام ابو جعفر لا يحوز عن الكوفي نحوه وهو رواية عن محمد ولو
كانت بحيث كان وشقيقه حتى لو قرب انسان صاحبه من نفسه وظل صوت في اذنه فيهم ما يقر
فهذا الحق فالحاصل ان ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى الخافتة ان يسمع نفسه وعلى هذا
يعتمد وما دون ذلك محجة وعلى هذا التسمية في الذمحة والاستئناس في الميم والظلال
والكاح والعناق والبيع والسواكل في الجامع الصغير والامام اذا قرأ في صلوة الخافتة
بحيث سمع رجل او رجلا لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل **القراءة في الظهر والعصر والعشا**
وفي كل صلوة في ركعتيه عندنا وتعيينهما في الاوليين واجب وقد مر في فضل المقدمة
وفي الاخرين الافضل ان يتقرأ الفاتحة فان ترك عامدا كان مسيا وان ترك ناسيا فاعليه
الشهو وتعين ان يخطبه رحمه الله ان سمع له من به يارس فان قرأ الفاتحة فهو افضل وان
سكت فهو مكروه وروي ابو يوسف عن ابن جهمية هو بالخيار ان تقرأ الفاتحة وان
شأ سمع وان شأ سكت ولا يلزم منه الشهو بترك القراءة بينهما ساهاها والاصح **وتطيل**
الركعة الاولى في النحر على الثانية بالاجماع وفي سائر الصلوات القراءة في الركعتين سواء
عند منادى قال محمد يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها وهذا اجب كما في النحر
وحد الاطالة في النحر ان يتقرأ في الركعة الثانية من عشر الى ثلاثين وفي الركعة الاولى من ثلاثين
الى ستين ايه في بعض مروج الجامع الصغير والاختلاف ان اطالة الركعة الثانية على الاولى مكروه
ان كان ثلاث ايات او اكثر وان كان من ذلك لا يكره **حسن** **احذر** رجل صلى العشا وفي رواية
الاوليين سورة سورة ولو قرأ الفاتحة الكتاب لم يعد في الاخرين وان قرأ في الاوليين الفاتحة
ولم يعد عليها شيئا في الاخرين بالفاتحة وسورة وفي ظاهر الرواية يجوز بالفاتحة
والسورة رجل فاتته العشا فاضلها بعد ما طلعت الشمس وامر فيها فوجها بجهر بالقراءة وان
مضى وحده جاز حتما الكل في شرح الجامع الصغير وفي الاصل اذا قرأ سورة واحدة في ركعتيه
اختلف المشايخ فيه والاصح ايه لا يكره ولكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وكان الوقت واسط
السورة او اخر السورة في الركعة الاولى وفي رواية في الركعة الثانية وسط السورة او اخر سورة
اخرى لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وفي نسخة عمن لا يهية المطاوي قال بعضهم يكره والافضل
ان يتقرأ في كل ركعة فاتحة وسورة كاملة في المكتوب فان عجز الان يتقرأ السورة في الركعتين
في العشا ويقرأ في الركعتين من اخر سورة افضل ام سورة بينهما فان كان اخر السورة
اخر ايه من السورة الى ان اذا قرأها كان اخر السورة افضل ولكن ينبغي ان يتقرأ في الركعتين اخر سورة
واحدة ولا ينبغي ان يتقرأ في كل ركعة اخر سورة على حدة فانه مكروه عند اكثر فان جمع بين

كان

السور

السورتين في ركعة لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به والاختلاف من ايه من سورة الى اية
اخرى من سورة اخرى او اية من هذه السورة بينهما ايات مكروه وكان المطاوي بين السورتين
بينهما سورة وسورة واحدة في ركعة واحدة مكروه وفي الركعتين ان كان بينهما سورة
لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لم يكره
كما ان كانت بينهما سورتان فخير بان **وان قرأ في ركعة سورة وفي ركعة اخرى سورة قبل**
تلك السورة او قبل ذلك في ركعة مكروه **وان قرأ في هذه من غير فصاح** فان قرأ في الركعة
الاولى قل بعد روي الناس بقراءة الركعة الثانية هذه السورة ايضا وهذا كله في القرائين
آما في المواضع لا يكره هذه الجملة في ذلك القاري للصد ما لا امر الى اليسر رحمه الله **قراءة**
الفاتحة في صلوة او الفاتحة ومعاينة او اثنين مكروه في شرح المطاوي وفي الامم
القراءة خلف الامام في صلوة لا يجزئها هل يكره اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يكره والبعض
قال الامام ابو جعفر رحمه الله وبعض مشايخنا قالوا على قول محمد لا يكره وعندنا يكره **مضى**
المطوي فاعدا فان اراد الركعة فاقه وركع فالافضل ان يتقرأ حتى يفرغ من القرآن ثم
يركع ولو لم يقرأ واستوى قائما وركع لم يكره **متى يقرأ القرآن في الصلوة** اذا نزع من المغرب
في الركعة الاولى يركع ثم اذا قار الى الثانية يتقرأ الفاتحة الكتاب وفي من المقدم وفي الثاني
ايه او اثنين على وجه الدعاء فقله وسبلا لا نزع فقله لا بأس به **القراءة على التالف** في
الصلوة لا بأس به ومساخنا ورحم الله استحسنوا قراءة الفصل او فتح سورة وقصص
سورة اخرى قلما قرأ ايه او اثنين وان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها يكره **وكذا**
لو قرأ من ايه وان كان حرفا ولو كبر للركوع في الصلوة تقر بدا له ان يركع في الصلاة لا بأس
به ما لم يركع **ويكره** ان يتخذ شيئا من القرآن موقفا لشي من الصلوات يعني لا يتخذ غير هذا
في تلك الصلوة ولكن هذا اذا لم يرجح ان الصلوة بعينها فان رآي لا يكره **حسن**
وفي الجامع الصغير الامام اذا قرأ من الصلوة فصلاة فاسد وعنده ما جازع وكره الاولى
ان من لا يحسن شيئا من القرآن عن ظهر القلب يكون اميا حتى يصلي بقرآنه وعلى هذا لا فرق
بين ان يكره الصلوة بين يديه او في يديه او في من المحراب فان كان يحفظه عن ظهر القلب
لكن مع هذا ينظر في المكتوبات على المحراب وفي الاشك ان يجوز صلوة وكن الوفا مل سب
المكتوب على المحراب او على شيء اخر من كتب الفقه حتى يفرغ من غير ان يقرأ الفاتحة الصلوة
يجوز بخلاف ما ان اختلف ان لا يتقرأ كتاب فلا ينظر فيه فيصير ما فيه تحت عند محمد لا خلافا
لا يي يرسد **أما** متى يقرأ يركع ولا يتقون فصلا فهو جازع فاسد وعنده ما صلح
الامام من من كان يمثل طاله جازع وصلح اللابسين فاسد **واجب** ان القاري اذا قرأ سورة
في اللابسين فصلوا الامام ومن كان يمثل طاله جازع وصلح اللابسين فاسد **والقراءة**
والامي اذا كان يصلي طاله واحدة منهما على حدة حازت صلوة القاري دون الامي عند حنيفة
وعنده ما يجوز كما في الافتاء وان لم يكن القاري في الصلوة حازت صلوة الامي وفي لنا صلح
الامي لا يجوز وان لم يقتد به جواب المختار اما في المسئلة اختلف المشايخ على قول لا يبيعه رحمه
الله انه هل تقصد صلح الامي رجل او قن ما في قولهم الركعتين الاوليين لم يحدث

فتعد رتبة في الاخرين فضلا عن فائدة عند الثلاث. وكذا لو استخافه في الفداء قبل ان
 يتعد رتبة الشهد. فان استخافه بعد ما شهد. فقد انقضت عليه في كل ما يجز به صلواته وانقضت
 الحجة على قول ابي حنيفة والاصح انه تنسب صلواته. **الا** ما مر اذا حضر في الصلوات الفداء
 ولم يستطع ان يتواضع في جلاحه وهو عند ما لا يجوز. وهذا اذا لم يتواضع مقدار ما جاز
 به الصلوات. **اما** اذا اقر الاخوان بالاجماع. **و** جل على اربع ركعات تطوعا ولم يتواضع في سبيلها
 ركعتين وهو قول محمد وقان ابو يوسف يعيد اربع ركعات في المسئلة على ثمانية اوجه. **احد** ما
 ذكرناه. **والثاني** ان يتواضع في الاولين فقط فعليه قضاء الاخرين بالاتفاق. **الثالث** ان يتواضع
 في الاخرين فقط فعليه قضاء الاولين بالاتفاق. **والاخر** ان يكون صاوم عند ما وعده ان
 يوسف يكون صاوم في شئ من الاختلاف يظهر في الافتداء به. **وعنه** اذا قصده هل يكون حذفا
 الوأمة ان يتواضع في احدا لاولين واحدي الاخرين فعليه قضاء الاخرين عند ما وعده في
 الاولين **لخص**. **الحامسة** ان يتواضع في احدا لاولين فيسجد عند سجدة عليه قضاء الاولين **وما**
قضاء الاخرين. **السادسة** ان يتواضع في احدي الاخرين فقط فلو لم يوسد ما ذكرناه وقول محمد
 ظاهر وقول ابي حنيفة مشبهه والاصح انه مع محمد. **السابعة** ان يتواضع في الاولين واحدي الاخرين
 عليه قضاء الاخرين بالاتفاق. **الثامنة** ان يتواضع في الاخرين واحدي الاولين فعليه قضاء
 الشفع الاول بالاتفاق. **وليس** في الفداء في احدي ركعات الوتر واحدي ركعتي الفجر تنسب
 صلواته ولا يمكنه اصلاحه في الوتر في الفجر. **ولو** ترك الوكوع في الركعة الاولى في الفداء في الثانية
 بقوم وسجد ركعة ويجوز. **ولو** كان على الغالب ما تركت الفداء في الركعة الاولى في الوكوع في
 الثانية لا يمكنه اصلاح هذه الصلوة. **وعلى** هذا المشايخ اذا تركت الفداء في احدي ركعتي
 المطهر والبقرة. **ولو** ترك في الامنة قبل السجدة يصلي ركعتين بقا فيجوز صلواته. **ولو** ترك في الفداء
 بالاطمان قد ذكرناه في فضل الاذان وسيا في ايضا في كتاب الكراهية ان شاء الله تعالى. **رحل**
افتتح الصلوة وقام فقرأ في صلواته وهو لا يجوز. **وهو** المتأخر يعني لا ينعده في الفداء. **وفي**
مستقرات خمس الائمة الخواص في اثنتين وعشرين موضعا للنوم حكم البقطة. **احد** ما هاج
 الثاني المصلي اذا نام في صلواته واحتمل لا يمكنه البقاء. **وكذا** لو نسي ما يقرأ في صلاة او اكثر
 صلاته الصلوات قد نسي عليه ما لو كان يقطن. **وكذا** لو وضع راسه على ركعتيه وقام هل يجوز جذا
 من في الظاهر. **الثالث** المتبصر اذا مر على الماء وهو ناسي ان يتوضأ به كاليقطان
 اذا مر بالماء الرابع المصلي اذا نام وتكلم في صلاة النوم تنسب صلواته. **ولو** نسي ركعة باق
 في فضل ما تنسب صلواته ان شاء الله تعالى. **الحامس** اذا سمع اية الحمد من ناسي لم يركع الحمد
 كما لو سمع من اليقظان. **وعلى** هذا ما مر عليه في رواية. **وعلى** هذا اذا قرأ في عهد ناسي فاجبة
 فاحية. **ولو** نام على الفداء وهو مستوح في فقه فظهر من ماء المطر فيه ينعقد صلواته.
وكذا لو جامعها من رجاء وهي نائمة نائمة ينعقد صلواتها. **وكذا** النائمة المحرمة اذا جامعها
 من رجاء عليها **الحادية**. **وكذا** المحرمان ان تغلبت من ناسي ما يركع فيسجد ففعله يجب عليه الجواز
 والناسي الخارج على البعير ومن البعير يعرفات فتعد ذلك الح. **ومنها** اذا خلا ما مرانه ومنه
 اجنبى ناسي لا يصح الخاء. **ولو** طاب المنكحة الى زوجها وبات عنده ومن ناسي او من نائمة

فدخل

وقد حل عليها من رجاء صحت الخاء. **وسيا** في في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى. **الوضع** اذا
 ارتفع من نكحي نائمة ثبتت الوضوء. **ولو** من المطفلة طلاقا جميعا للزوج وهي نائمة
 صار من اجزاء. **ولو** قبلته امرأة شهوة ومن ناسي ما يركع على الشروع هل يثبت حرمة
 المصاهرة فاني في كتاب النكاح. **والصعيد** المرقى اليه سهم لو وقع عند ناسي ومات
 من تلك الوضوء. **يجوز** حراما ما لو وقع ومات عند اليقظان. **ولو** طلع لا يكمل فلا
 فاء اليه ومن ناسي وكذا في كتاب الايمان. **والناسي** اذا انقلب على مناع النساء
 فكسح بجنبه الصلوة. **ولو** ناسي تحت حجاب في ق الاين عليه من سطح وهو ناسي محرم عن الميتات
 وسيا في في كتاب النواحي. **الثاني** في العشر من رجل حمل الناسي ووضع تحت حجاب وانه سقط
 الحجاب عليه ومات لا يلزم منه الصلوة وسيا في في كتاب الديارات الكل في ق ايد شمس الائمة
 الخواص رحمه الله **جسد**. **الخبر** الفداء خارج الصلوة. **وفي** الفداء في من اذا دان
 بقرا القرآن ينبغي ان يلبس احسن ثيابه. **وتبعه** ويستقبل القبلة. **وكذا** العالم
 يجب ان يظهر العلم. **ولو** اراد حفر القرآن فحفره في الصلوة في اولها وفي الثاني في اول
 الليل. **ولو** اراد ان يقرأ القرآن او يصلي وكان ان يدخل عليه الربا لا يتربص
 الفداء والصلوة لا حل هذا. **وكذا** اسباب الفرائض. **قوة** القرآن مصحفا لا يابن بها
 ويصير عليه عند الفداء. **رحل** فقام بقرا القرآن ثم وجد في اعاء ففعل القرآن افضل
 من صلوة التطوع. **وتعلم** الفقه افضل من تعلم باقي القرآن. **وجميع** الفقه ابد منه.
امراء تعلم القرآن من الاعلى ان تعلمت من المرأة احب. **رحل** بقرا القرآن كله في يوم واحد
 والاخر بقرا سورة الاخلاص خمسة الاف مرة فان كان قاريا فقرأ القرآن افضل. **قوة**
 سورة الاخلاص ثلاث مائة عند حفر القرآن ان كان في المكتوبة. **ويؤيد** على مرة
 وخارج الصلوة لم يستحسنه مشايخ القرآن. **اهل** الامان. **اداء** اذا نسيه ان كان
 لا حل قراءة القرآن يتعبد قبله وان اراد ان يفتح امره. **رحل** يجب الفقه وخبره
 رجل بقرا القرآن ولا يمكنه استماع القرآن فالا فقرأ على القاري. **وعلى** هذا الوقي على السطح
 في الليل حموا في الناس ناسيا وما نسيه المرأة اذا كانت تقرا عند النزل او رجل عند السجود
 ان كان قلبه حاضرا. **وكذا** لو نسي اما شيئا ولا يشغله المشي او العمل عن الفداء. **قوة**
 الناحية. **رحل** المباحات بعد المكتوبة بدعة. **وفي** فتاوى النسفي النقول بقراءة الامام تركه
 قراء القرآن استد على الشيطان من شارب الطاعات. **ولا** يقرأ القرآن في المخرج والمقتسل
 والحمار الا حرفا. **وفي** الحماما بما يكمل اذا قرأ احصا فان في نفسه لا بأس به. **وهو** المختار
 وكذا التيمم والتسبيح. **وكذا** لا يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة. **او** من ان هناك القليل
 مكشوفة. **او** في الحماما احد مكشوف. **فان** لو لم يكن فلا بأس بان يركع صلواته. **وفي** الجامع الصغير
 جنب اخره من الدار اخره في سوق من القرآن او المصحف فلا بأس به. **ولا** بأس اذا
 تغير صرة ولا المصحف بغير غلاف. **ولا** يقرأ القرآن في الحماما نائمة. **وما**
 دونها يمنع من الصلوة. **وهذا** اذا قرأ القرآن على قصد قراءة القرآن امثال الوقي على قصد
 الفداء او افتتاح امر لا يمنع في اصح الروايات. **وفي** التسمية اتفاق انه لا يمنع اذا كان على قصد

الصلوة
قراءة القرآن خارج

قراءة الجنب

الشاء او اقتراح امره والحالين كالحب عند فاه **والله** راس المكتوب عليها سورة من القرآن كما
حكم المصنف اذا كان مجلدا ان كان مسورا يمنع وان لم يكن مسورا لا يمنع كالمخطوط **ولو اخذ**
بكمه عن محمد رحمه الله انه لا بأس به وقوله عامة مستأجرا **والله** المكتوب عليه اية
تامة كالمحرف **فان** كان اللوح موضوعا على وسادة او رجل لا بأس به بحسب عليه حرفا حرفا
واختلف المتأخرون في تعليم الحاضر والخبير **والاصح** انه لا بأس به اذا كان ملحق كلمة كلمة ولم
يكن من تعدد ان يقرأ به تامة **ويجوز** من الحديث المصحف فابكره **الحب** **وكذا** كنية الاطراف
في الفتحة عند سماع عند اى حقيقة الاصح ان عنده لا يكره **وفي** الجامع الصغير لم يذكر الملاحق
لكنه قال كتب الفتحة كالمصحف لكن اذا اخذ بكمه لا يكره **ولو اخذ بكمه لا بأس به** **ولا يكره** لذكر
قراءة القرآن عن ظهر القلب **ولا ينبغي** للحاضر والخبير ان يقرأ التوراة والانجيل كذا في
عن محمد رحمه الله والطاوي لا يسلم هذه الرواية قال رضي الله عنه وبه ينبغي **آما** من
الرجلين الى جانب المصحف ان لم يكن يحسن ايه لا يكره **وكذا** لو كان المصحف معلقا من فوقه وهو من
الرجلين الى جانب المصحف لا يكره **وفي** الفتاوى المصنوعة اذا كان كسفا وصار على لغيره
وخيف ان يصعب حمل في حقه طاهر **ويجوز** في القراءة في الاسراع جازع ومن المصحفين اجب
الى المصحف الذي فيه جميع القرآن **واما** وضع المقالة على الكتاب لاجل الكفاية فلا بأس به
واما بدون هذا فيكره **واما** وضع القوطار الذي عليه اسرافه تحت الطمسة فيكون
المجلس عليها قال رضي الله عنه قال خالي لا يكره **اما** لو حمل المصحف في الجوانب وهو يركب عليه
لا بأس به **وهذا** كما تقول فيمن وضع المصحف تحت راسه في السف المخط لا بأس به **والغير** المخط
يكره **ولو** دخل بيت الخلا وفي جيبه درهم مكتوب عليه القرآن او اسره الله لا بأس به **وقل**
لو كان على خاتمه اسره الله يحمل القرآن الى باطن الكف **وما يتصل بهذا** الدعاء **رجل**
يدعوا وهو سامي القلب ان كان الدعاء على الرقعة فهو افضل وان لم يكره وسعه فالدعاء
افضل من تركه **ويجب** ان يدعوا بما يحضره ولا يستلهم **وان** ابتدأ الدعاء ينبغي ان يكون
بالشاء **ويجوز** الدعاء عند ختم القرآن في رمضان وعند الختم جماعة وبعد التزوية
الاستغفار بالسنة اولى من الاستغفار بالدعاء **الفصل الثاني عشر في آله القاري**
وفي زلة القاري للمصنف رحمه الله اذا جرى على لسان المصلي خطا لا يجاوز آمان
قرا حروفا مكان حروف او زاد حروفا او نقص او قدم الموح او اخر المقدمه **واما** ان قراء
كله مكان كلمة او زاد كلمة او نقص او قدم واحدا او آخره **واما** ان في الآية مكان اية او نقص
او زاد او قدم الموح او اخر المقدمه **اما** اذا في حرفا مكان حرف ولم يغير المعنى بان
قرا ان المسلمون ان الطالمون لا تقصد **وكذا** لو في الآية مكان او اب هذا اذا لم يخلط المعنى
ومن في القرآن فان لم يخلط المعنى ما قرأ القرآن بحرفا او في اتيامس بالتمسك او
السايبين او الحى القيام عند ما لا تقصد عند الى يوسف تقصد **وان** اختلف المعنى وما قرأ
ليس في القرآن كما يحجب السمع تقصد **عند الكل** ولا عبره لقرب المحجج والبعين
الاتفاق المعنى عند ما وعند ما **وعند** الى يوسف لوجوه المثل في الاصل في هذا ان
ان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطامع ايضا **واما** في الطالحات مكان الصالحات

تقصد

تقصد صلواته **وان** كان لا يمكن الفصل بين الحرفين الامتعة كالطامع الضاد والصاد
من الضمين والطامع التاء اختلف المشايخ فيه قال اكثرهم لا تقصد وقال بعضهم تقصد
قرا في الاما اضطررتوا بالذال او بالطاء تقصد صلواته **وفي** نسخة الصد والشميد لوقر
الطاء مكان الضاد تقصد صلواته عند عامة المشايخ منهم ابو مطيع وعند بعضهم لا تقصد
منهم محمد بن سلمة **ولو** قرأ البيهقي بالصاد او بالذال او في المضموم بالطاء او بالذال
تقصد **ولو** قرأ الصالحين بالطاء او بالذال لا تقصد **والمنصوب** بالواو اي تقصد **ولو** قرأ
ولا الصالحين بالواو اي لا تقصد **ولو** قرأ الغاديات ضجها بالطاء تقصد **الا** من قرأ
بالذال او الضاد تقصد وبالطاء لا تقصد **ولو** قرأ البيهقي بالصاد لا تقصد **وقال** بالصاد
او غلط بالصاد تقصد **وهم** يرمون بغير ناصح قراها بالطاء **او** في الراء ناطع بالصاد
لا تقصد **وقالت** بالصاد تقصد وبالطاء لا تقصد **اعنا** قرا بالصاد او بالذال لا تقصد
قيد هو في تفصيل بالذال لا تقصد وبالطاء تقصد **التي** بالصاد مقصد **والتي** سعى
بالذال او بالصاد تقصد وبالطاء ينبغي ان لا تقصد **او** في كم والهمز بالطاء لا تقصد
وبالصاد والذال تقصد **ولا** اله غيرك في اجزائك اختلف المشايخ في فساد صلواته
من قرأ من جهنم الحزب بالطاء والذال تقصد **وقرأ** وطا هو الاثر في باطنه بالطاء والصاد
تقصد **وكذا** امما ن ر بالطاء او الضاد تقصد **ولو** قرأ من الله بالسبع **او** نورا
بالصاد **او** الضاد بالسبع **حاشا** وهو حسر بالصاد مقصد بالصاد **الا** انفسا
بالسبع **او** باللام لا انفصال او قرا وامر بالسبع او تقطعون بالسبع **مستطير** بالصاد
فلا تقصد بالصاد **او** قرا فان عصون بالسبع **او** في امة دنا كره بالسبع **او** قرا
الهمز بالسبع او سورة ازلنا هاهنا بالصاد **او** انفسا مني لسا ما بالسبع كسبا لالصاد
عن مد قصير بالسبع فيهما **وقرأ** او ابرون بالسبع **او** حاسدا واحسد بالصاد فيهما
او سايقا بالصاد ولا تقصد صلواته في هذه المواضع **ولو** قرأ في الهوى بالصاد او بسبا
بالصاد او بفصل بالسبع **اذا** وينا الى الصخر بالسبع او تفصل الايات بالسبع **او** قرا
في لا سند بالصاد او بالمعبر **او** في السبع **او** في اموا بالحق وفي اموا بالسبع
او قرا او صوا بالسبع **او** في صدد والناس بالسبع **ومش** من قرا بالسبع فيهما
تقصد صلواته في هذه الوجوه **ولو** قرأ فطفا يخصفان بالسبع تقصد **بما** فيه اياه وضوفا
ما الضاد تقصد **قرا** بالطاء من طلمها بالطاء فطر الله التي فطر الناس بالطاء فيهما **قرا**
السوان بالطاء **وقالت** بين العائنين بالطاء **قرا** ذاهم يقطون بالطاء **ومن** يقط من ربه
وبه بالطاء **ومن** يبيت بالطاء **وحالة** الخطب بالطاء **قرا** رحلة الشاء بالطاء **والتي** بالطاء
فطان عليا طاب من ذلك بالطاء فيهما **قرا** بطش بالطاء تقصد صلواته في هذه المواضع **ولو**
الاستيطان بالطاء او مستطورا بالطاء **او** قرا او طاب بالطاء **او** قرا ما ينطق عن الهوى بالطاء
او قرا او صلا كسبا حيا الحوت بالطاء او قرا حتى مطاع البحر بالطاء لا تقصد صلواته في هذه
الفضول **ولو** قرأ اسوط عذاب بالصاد او بالطاء او بالصاد والطاء لا تقصد صلواته **وقيل**
بالصاد والطاء تقصد صلواته **ولو** قرأ افا طاع الى اله مؤسري بالطاء لا تقصد **وكذا** بطا بالطاء

في النوازل وفي مجموع النوازل لو قرأ الله سبحانه وتعالى القرآن في كل يوم مرة واحدة
ما خلقه من مكان مخزون في نفسه ويحتمل ان لا يفسد ولا يظهر من الفساده ولو قرأ في ذلك
انت العزير الحكيم مكان الذبيح لا يفسد ذكره الامام العسفي يعني الحكيم في زمان وقيل
تفسد وبالأول يعني ولو قرأ أهل الكهنة البرية مع انه قواما لقد ما وجدوا في علمهم صيد
البر لا يفسد ولو قرأ عند طالع وعنه عن زهنا مكان قبل نفسه ولو قرأ في كل صغير
في سنه لا يفسد ولو قرأ في العارجات نزعاً لا يفسد ولو قرأ انما سئلوا الخيل والكنا في البطلان
لا يفسد ولو قرأ في زمانه كان سفعاً يفسد الكل في مجموع النوازل **نوع منه** لو قرأ كلمة
على كلمة او احدى كلمة على كلمة ان لم يغير المعنى لا يفسد بخلاف في العلم **نوع منه** لو قرأ في
الاستحقاق على الزينة فاجتنابها حياء وعينا قد والعب على الحب او قد والحق على العلى
او قد كلتيه على كلتيه ولا يغير المعنى بخلاف في البرية ووجهه وتبين وجهه او قد
وكتبتا عليهم فيها ان العزير بالبرية والنفس بالنفس او العبد بالعبد والحر بالحر
وان كان يغير يفسد بخلاف انما ذكره الشيطان بخلافه فلاحاقين ولاخافين
تفسد صلواته **او قد** ان الاغلا في اعطاء حقه عنان في اغلا لفساد نفسه ولو قرأ التفتت
عفا كتمت لسالون لا يفسد **او قد** لو قرأ في لفتا لفساد على مكانته لا يفسد والسبب كان
العزير او على القلب يفسد في مجموع النوازل **نوع منه** لو قرأ في كلمة ان كان لا يغير المعنى
لا يفسد بان قرأ ان الله كان عباده حين اصبر ان الذين امنوا وعملوا الصالحات واصبوا
اولياءهم خير البرية لا يفسد فان لم يثن الكلمة في القرآن على قياسه او الله اي لو سمع نفسه
بخلاف في انهما فأكسرة وخل في قراح وومان لا يفسد عنه غامه مشايجنا وعبد في يوسف
تفسد ولو غير المعنى يفسد بخلاف في ان الذين امنوا وكفروا وعملوا الصالحات اولياء
هم خير البرية او انما على لعل في داد وانما وجمالا وكذا لو قرأ انما من طفي في امن
واثر الحوة الدنيا فان المحرمي الماوي او قد واما الذين كفروا في ما لهم من نصيب
وكذا في كل مضرة الاظهر كذا حكي عن الشيخ الامام الاستاذ فان رضي الله عنه وهذا
سكنا لا يفسد زبادة كلمة لا تغير المعنى في الله غير مفسده **وقد** رأت نفسي في موضع انه لا
تفسد ولو قرأ في الوان العزة لله جميعا في باده لو تفسد **جنس اخر** لو قرأ في مكانه
ان وقد عند ذلك وقتا تاما لم يفسد ايا به اخري او يتفقد انه لا يفسد كما لو قرأ في العلم
الانسان يقر فان ان الايراد لم يغير **او قد** والذين الى قوله وهذا المبدأ الامين ووثق
لم قرأ بعد خلقنا الانسان في كبد **او قد** ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووثق
كان اولئك هم خير البرية لا يفسد **اما** ان المريفق في وصل ان لم يغير المعنى بخلاف في ان
الذين امنوا وعملوا الصالحات فهم خير الحسني مكات كانت لهم حيات العود وروا قد
وجهه لو سجد عليها غيره في حقها فتز اولئك هم الحاقون وحال لا يفسد **اما** اذا غير
المعنى بان قرأ ان الايراد لم يغير **او قد** ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك
هم خير البرية ان الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين فاد جنتهم خالد في اولئك
هم خير البرية **او قد** ووجهه لو سجد عليها غيره في حقها فتز اولئك هم المؤمنون حقا تفسد

غزائيا، المتخاراة لا تقصد صلوته، وكذا في جميع المواضع، وأن كان قول عامه المتأخر أنه لا تقصد
كما ذكرنا من قبل، وأما قول المدان كان لا يغير بان في الأولياء بالمداء، وأما عطيان بدو
المداء لا تقصد، وأن كان لا يغير المعنى بان في أسوة عليهم بقرن المداء، وكذا في قوله دعاه
وبناء المتخاراة لا تقصد كما في قول التقدير **وما يتصل بهذا** خطابا لأعرابا إذا
لم يجر الأعراب ان كان لا يغير المعنى لا تقصد صلوته كقوله تعالى لا ترفعوا الأصواتكم كبر السامع
والرجوع على العرش استوي مصحبا لقوله، وأن كان لا يغير المعنى عند عامه متأخرا لا تقصد نحو
ان في أو عصى أو ورده ونصب أو ورده في الرب، **أو** أيضا مطا المندرجين كبر المذلة، **أو** أن
الله بري من البشركي في رسول كبر اللامه **أو** بان تقصد كبر الكاف **أو** قتل داود طالوت
ونصب داود ورده حاله، **أو** قول العصور ونصب الواد ونصب الوادع الواد لا تقصد، **أو** كذا
لو نصب الواد ورده على الواد، **أو** قول الواد ونصب الواد ونصب الواد وقائ بعضهم في نصب
الواد والوقف أيضا، وفي النوازل لا تقصد في الكل وفيه يعني، **أو** قول الواد وانتلي إبراهيم ربه
ورده إبراهيم ونصب ربه لا تقصد صلوته في الكل، **أو** قول الواد في قوله عند كبر العرش مكان لا
تقصد صلوته **وما يتصل بهذا** الواد هنا لك تلو مكان تلو الواد المتأخر في معنى سلاية المذلة
رحمة الله أنه لا تقصد صلوته فاحذر ان هذه فياه معروفة فامر جمع التوا في مسجد وانفع التوا
ولو في معنى حين بالعين مكان الحاء **أو** سجا طوبى بالحاء **أو** جبل من ليف مكان جبل من مسد **أو**
قوله رازا **أو** قول الواد أو اصلنا بالطاء لا تقصد صلوته وما ذكرنا من العصور فزاه **أو** لو
قوله ما ليس في المعنى الاما مولى الصاحب المسوخة في مصحف من مسعود والي من كبر رضى الله
عنهما، **وأن** لم يكن في المعنى الاما مولى لم يكن ذلك ذكر **أو** لا شبيها تقصد صلوته **وأن** كان
معناه في المعنى الاما لا تقصد صلوته في قياس قولهما اما على قياس قول أبي يوسف لا يجوز
جلس احمر اني الطه مكان الكلمة **وأن** كانت الكلمة التي قرأها مكان كلمة يقرب معناها
لا تقصد نحو ان قرأ كان العليم الحكيم **أو** الحبير التقدير والسمج العليم **أو** مكان الاشهر
الناجر **أو** قول لا يسطرون الى قوله والى الجبال كيف سلحت كان نصبت على قول ابو يوسف
لا تقصد **وأن** نصبت مكان سلحت **وأن** قامت مكان رعدت وعلى قوله لما ينبغي ان تقصد **وأن**
لم يكن في القرآن تلك الكلمة **وأن** لكن يقرب معناها عن اية ضيقة في محمد رضى الله لا تقصد
وعز ابو يوسف نحو التباين كان التوايب وقد مر **وأن** لم يكن تلك الكلمة في القرآن ولا يتقاربا
في المعنى تقصد صلوته بلا خلاف **وأن** لم يكن تلك الكلمة شبيها ولا تحيدا ولا ذكر **وأن** كان
في القرآن ولا كان لا يتقاربان في المعنى نحو ان قرأ وعدا علمنا انما غافلين كان فاعلم **أو** قول
ان اكرم الشيطان **أو** الشيطان على العرش **أو** ربههم ونهم ونحوها مما لو اعتقد كبر عند
عامه متأخرا لا تقصد في بعضهم قالوا على قياس قول أبي يوسف ينبغي ان لا تقصد **وأن** المعنى من
منه هبة يوسف انه يقصد في محذوفين مقابل الراي كان ينبغي بانه لا تقصد **وأن** قول الواد
في الكتاب البليص مكان **وأن** **أو** شهد بالحنه لمن يشهد الله له بالناو او على القاب **وأن** قال
الفتية الواليت رحمه الله فوات في الصلوة اعني ان اكون مثلي هذا الغبار كان الغراب
فقال الفتية ابا جعفر رحمه الله فقال في تقصد صلوته **وأن** قول الواد فلا تخشوهم واخشوني

عند غايه علمنا بان هذا الصحيح **جلس اخر** اذا وقف في غير موضع الوقوف او صلى في غير موضع الوصل او ابتدأ في غير موضع الابتداء ان كان لا ينبغي تغييرا فاحتمل انفسد
بحر ان وقف على السوط فغير ذكر الجهر انما ابتدأ بالجزء الثاني ان كان الذي امتوا في الجهر الصالحا
فوقف ثم ابتدأ اولئك من جنس البريه ما اورد في بين الصلوة والموصوف بحر ان في الله كان
عبد الله انما ابتدأ سكر ولا نفسد لكن الوقت صحيح وكذا الابتداء وكذا القول لم يفسد قوله
انهم احاطوا بنا وبل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا نفسد لكنه فيهم وان كان غير تغييرا
فاحتمل بحر ان في الله الله لا اله الا هو ووقف ثم ابتدأ بقوله الا هو عند علمنا انفسد
ولو وقف على قوله وقال الله هو ووقف ثم ابتدأ بقوله غير من الله لا نفسد صلوة بالاجماع
جلس اخر ولو سجد الى غير ما سجد اليه ان لم يكن المعسوب اليه في القرآن باقيا وورث
ابنه غير ان نفسد صلوة بالاجماع وان كان في القرآن بان في امره رتبة لقائه او وري
ان عيسى لا نفسد عن محمد وهو واحد في الروايات عن ابي يوسف وعليه عامة المشايخ ولو سجد
عيسى بن لقمان نفسد صلوة ولو في اموسى بن لقمان لا نفسد في نسخة الصلوة والشهيد **وباقيل**
لقد اورد في القرآن بالاجماع ان غير اكلمه نفسد وان كان ذلك في حروف المد واللام والياء
الاياء والالف والواو لا نفسد الا اذا انقضت فان في بالاجماع في غير الصلوة اختلف المشايخ فيه
وعامة منهم كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع ايضا وقد مر في هذا في فصل الاذان
الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلوة وفيما لا يفسد مثل على ثلاثة اجزاء الاول
في القول المفسد الثاني في الفعل المفسد الثالث في افعال الصلوة اذ انكلم في صلوة
عامه او ناسيا او نائما ليلا او كثيرا قبل ان يتعدت رتبة الصلوة فسدت صلوة
القول في قوله وكلمة في النور في الصلوة ففسدت لا تنقض طهارته ولكن نفسد صلوة هو القار
وصحك الضحك في الصلوة وصحان الباطل في استحضار وفي القناء ولو سجد على انسان اورد
السلام نفسد صلوة ولو اراد ان يسلم على انسان في الدنيا ولو سجد ناسيا او نائما ففسدت
السلام لم يفسد صلوة في كل نفسد صلوة وفي الجامع الصغير لو سجد في صلوة ان سأل الدعاء مع غيره
صوت لا نفسد صلوة وان رفع صوته وحصل به حروف ان كان من ذكر الجنة او النار لم يفسد
نفسد صلوة وان كان من رفع او مصيبة نفسد صلوة مما خلا فلا في يوسف وعنه محمد انه
ان كان بحيث لا يمكن نفسه لا يفسد ذلك اصل المسئلة الا في النكاح والناوة على هذا ان كان من ذكر
الجنة او النار لا يقطع ومن الرفع والمصيبة يقطع وعنه ابو يوسف في الاخير لا نفسد وفي القنوة
نفسد والاصل عنده ان في الحرفين لا نفسد صلوة وفي اربعة احرف نفسد وفي ثلاثة احرف
اختلف المشايخ رحمهم الله فيما على قوله والاصح ان لا نفسد وما لم يفسد ولا في رفع التراب
من موضع سجدة ان كان غير مسموع لا نفسد صلوة كالتفكير في سجدة وان كان مسموعا
وتفسيره ان يكون له حرف من جهه فهو بمنزلة الكلام فيقطع الصلوة فان جرى على لسانه
هو وهو وثقت وما ساق به الدابة فليما ذكرنا في ان فلو ساق الدابة على الصلوة المعقاة
لا يفسد وكان القول ما يفعل في دعاء الصلوة بحروف اللسان في صوته على الانسان بخلاف
يش وتنت فان سجد سجدة او عطف او جثا فحصل به الحروف فهو عفو فان كان النسخ من غير

ينبغي

ينبغي ان نفسد صلوة عند ما خلا فلا في يوسف وعنه محمد ان عطف في صلوة فقال له رجل
الصلوة بوجهك الله فهذا كلام يفسد صلوة اما لو كان العاطس في الصلوة بوجهك الله وخطبه
نفسه لم يفسد ولو قال الحمد لله لا نفسد صلوة وينبغي ان يقول في نفسه والاحصى في السكون
ولو عطف في الصلوة فقال له رجل في الصلوة او في غير الصلوة بوجهك الله فقال العاطس
امين نفسد صلوة المصلي اذا فتح على من ليس في الصلوة ان اراد به في الله ان لا نفسد
صلوة عند الكراهة وان اراد به فليعلم ذلك الرجل نفسد صلوة وهل يشترط تكرار الصلوة
لفساد صلوة الاصح انه ليس بشرط ولو فتح على المصلي رجل ليس في الصلوة فاحتمل المصلي بفساد
نفسد صلوة ولو فتح على امامه فان كان قبل ان يقرأ فسد وما حرم به الصلوة ولم يثبت
الى اية اخرى لا نفسد صلوة اخذ الامام من خلفه او لم يخطه وان كان بعد ما قرا فسد وما حرم
به الصلوة الا انه انتقل الامام الى اية اخرى لا ينبغي له ان يفتح فان فتح واراد به التعقيب
فسدت صلوة وان اخذ الامام من خلفه نفسد صلوة الكل وان في الامام في وما حرم
به الصلوة الا انه توقف ولو يثبت على اية اخرى حتى يفتح المنتدي اختلفوا فيه والاصح انه لا
نفسد صلوة المنتدي وان اخذ الامام من خلفه لا نفسد صلوة لغيره ولا ينبغي للمنتدي ان يفتح
قبل الاستفتاح ولا ينبغي للامام ان يلحق المنتدي ويركب ان قرا فسد وما حرم به الصلوة
او يثبت على اية اخرى وفي الجامع الصغير للصمد والشهد رجم الله لو قرا فسد وما حرم
به الصلوة قالوا ينبغي ان نفسد صلوة وصلوة فساد اخذ الامام المصلي اذا اخبر بفساد
فقال الحمد لله او اخبر بفساد صلوة فقال ان الله وانا اليه راجعون او اخبر بفساد فقال سبحان
او قال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب الجواب لا نفسد صلوة عند الكل
وان اراد به الجواب فسدت صلوة عند ما قال ابو يوسف لا نفسد وفي الجامع الصغير
للصمد والشهد في قوله انا لله وانا اليه راجعون لو اراد به الجواب نفسد صلوة
عند الكل ولو قال الحمد لله صل على محمد وقال الله اكبر لا نفسد صلوة بالاجماع ان لم يرد به
الجواب اما اذا اراد به الجواب قال بعضهم نفسد صلوة عند الكل وهو الطاهر وكذا لو قال
رجل بين يدي المصلي مع الله الله فقال المصلي لا اله الا الله واراد به جوابه نفسد صلوة ذكره
في بعض شروح الجامع الصغير وذكره القاضي الامام في نسخة ولو كان بين يديه كتاب موضع
وعنده رجل اسمه يحيى فقال يحيى هذا كتاب بقوة واراد خطابه نفسد صلوة وكذا اذا
كان في السفينة في اية خارج السفينة فقال يا يحيى ارجع معنا واراد خطابه نفسد
صلوة وكذا لو قال لرجل اسمه موسى ويده عصا فانك سمعت يا موسى واراد
خطابه نفسد صلوة وكذا لو قال رجل للمصلي ياي موضع صوت فقال في مغطاة
وقصر مسيد واراد جوابه نفسد صلوة تعرف هذه المواضع ان لم يرد به جوابه لكن حصد
يرجيه اعلامه انه في الصلوة لا نفسد بالاجماع وكذا لو سجد جارية بين يدي المصلي
فقال سبحان الله او ميم يده لم يفسد صلوة قطع صلوة واجبة الى ان لا يفعل كلمة من التمجيد
والاستبارة واراد في الصلوة بكل شيء في القرآن وما استبه الدعا ولا يشبه الحمد لله والحمد
يشبه كلام الناس اللهم ورجي فلانا اللهم اكسني زوايا اللهم العن فلانا نفسد ولو قال اللهم

فلا يسهل الاصح انه يفسد وكذا لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد سواء الجبهة والفقير
من اجناء **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد
والا موات لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
و لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
لا يفسد **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
للصالحين الامام **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
الله اكبر لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
ابو يوسف لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
فقال المصلي مثل ذلك **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
وعند ابي يوسف لا يفسد الا بالصلوة والفلاح **و** لو صلى على النبي في الصلوة ان لم يكن
جوابا للغير لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
له يفسد **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
وكن الوقت ان ذكر الشيطان فقال هو في الصلوة لعنه الله لا يفسد **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
الامام في علي التقي رحمه الله لو بدعه عنه **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
تفسد صلوة عند سما وعند ابي يوسف لا يفسد **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
بفسد صلوة عند سما وعند ابي يوسف لا يفسد **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
و لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
و لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
يا امين اسجد لنا جلالا وسما من اسماء الله تعالى لعلنا اسقط حوزة العتاة ادخل الماء
في الفتاوى في باب السجدة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
لقابل ان يقول تفسد صلوة والقابل ان يقول لا تفسد **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
وعن الامام الاستاذ في باب السجدة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
ظن في صلوة او سجد في الظاهر على اكثر من اربعة اجزاء استقبل الصلوة اما اذا طهر
انه على اربع ركعات فسلم لا يقطع الصلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
وشع في التشهد صلوة الا ما وجوز صلوة المعتدي وسيا على الخلاف **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
لسانه لغوا ان كان هذا الرجل ينادي في كلامه نعم يفسد وان لم يكن له عادة لا يفسد وجعل
من الغرائب لو قال بالقرآن سنة اري الصحيح انه لا يفسد كانه في القرآن بالقرآن سنة
وما يتصل بهذا في الفتاوى **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
ولم يتكلم بلسانه لا يفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
ان كان قبل ان يفرغ من التشهد او بعد ما فرغ من التشهد في سجودا سهوا او بعد ما فرغ

منها قبل ان يتشهد او بعد ما فرغ من التشهد قبل ان يسلم عند اي حيفه رحمه الله فان وجد بعد ما سلم
قبل ان يسلم للسهو فصلوة فاته **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
كلها بعد ما فرغ من التشهد بناء على ان يخرج بفعل المصلي في سجدة وعند سما لا
و يسمى على هذا اثنا عشر مظهرا **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
في هذه الحالة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
في الجملة اقل من قدر الدرهم وهذا اذا كان الحذر واستباح تحت خروج رجله من غير
معالجة كثيرة بحيث لو وجد هذا في خلال الصلوة لا يقطع الصلوة اما اذا كان حال يحتاج
في تركه الى معالجة كثيرة بحيث لو كانت في الصلوة تفسد الصلوة بحيث ان يكون الصلوة فاته
بالاجماع لوجود الصنيع منه **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
الحال منه مصلح التجر اذا طلعت الشمس عليه في هذه الحالة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
يسمى عذوبة في هذه الحالة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
استحلف ما ياتي في هذه الحالة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
الحالة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
صاحب المخرج الشايل اذا بدا حرجه او ذهب الوقت في هذه الحالة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
عشر اذا كان على ثوبه نجاسة اتم من قدر الدرهم ولا يفسد ما في هذه الحالة
والربا في هذه الحالة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
عن بر في هذه الحالة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
نوا في هذه الحالة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
ولا يفسد الحليفة والقول انه صار كواحد من القوم **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
اقل من قدر الدرهم وهو يري ان لا يجوز الصلوة معها **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
فالمعتدي بعباد الصلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
الامام في علم المعتدي لا يفسد الصلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
فقط قطع من الله **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
ولو ذهب ولو منى فاعتدي به صح **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
دور جنس اخر في الافعال **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
ثم الصلوة تفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
مقضى او مضى **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
وان لو ينزل للبرق **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
فما يفسد لو يفسد **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
تفسد صلوة ان كان اقل من ملائكة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
امساكة لا تفسد صلوة **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
بعض التمه **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال اللهم افقد عني والدي لا يفسد احداث الفصل **و** لو قال
وقد الحصة لا يفسد في الرواية لو بدت في الجملة لكن كان ابلغ شيئا من اسانه لو يفسد قال روى

عنه ذكره في شرح كتاب الصلوة في باب الحديث والتقدم برأيه اسد غزالي حنيفة رحمه
الله في غريب الرواية وفي شرح الطحاوي هكذا **ولو ابتلع سمكة بين اسنانه لم يفسد صلوته**
ولو اخذها من خارج الفم او ابتلعها فسدت هو الاصح **ولو اقل شيئا من الحلاوة وابتلع عنها فدخل**
في الصلوة وجد حلاوتها في فيه وابتلعها لم يفسد صلوته **ولو ادخل القانيد والسك في فيه ولم**
يمصعه لم يفسد والحلاوة تنقل الى جوفه **ولو ذبح راسه الى السما في فيه بوجه او بغيره**
او قطره مطروا فسدت صلوته **ولو كانت المرأة في الصلوة فاجامها من تحت**
بين الخدين فسدت صلوتها وان لم يتولد منها بلة وكذا لو قطعا بشهوة او غير شهوة او مسها
بشهوة لانه في معنى الجماع **اما لو قطعت امرأة المصلي ولم يستتمها لم يفسد صلوته** **ولو نظر الى نرج**
المطامير طلائقا جيبا عن شهوة يصير مراحا ولا يفسد صلوته في روايه من الخصال **وكذا لو**
صلى في ثياب منسوجة في نرج بصره في الركوع او في السجود على عورة لم يفسد صلوته **ولو نظر الى نرج**
مكتوبة وقصر ما فيه ان نظر غير مستقيم لا يفسد صلوته **وان نظر مستقيما وقصر**
عند محمد وبه اخذ القتيبي ابو الليث رحمه الله وعن ابي يوسف لا يفسد وبه اخذ مشايخنا
ولو كنت قد رتلت كلمات في صلوته فسدت صلوته وان كان اقل لا في القناري والتقدم
بثلاث كلمات في مجموع التوازيل **ولو مضى عليك فسدت صلوته اذا كثرت** **وكذا لو كان في فيه**
هليلج فلا يفسد صلوته **وان لم يكن له لسان لم يفسد صلوته** **ولو ادمن**
رأسه او لحيته او كحل او حبل ما اورد على رأسه فسدت صلوته قبل هذا اذا ما والعارون
فصب الدمن على راسه **ولو كان في فيه فسدت صلوته** **ولو سرج راسه**
او لحيته فسدت صلوته **ولو سلق انسان على المصلي فاشا لود السلام برأسه او بغيره او بامه**
او بغيره فسدت صلوته **ولو صاح المصلي في الصلاة فسدت صلوته** **فاما اذا جهر عن**
الحركة راسه بلا او شعر او سبل المصلي كصوت فاسا راسه ثلاثا او ما اشبه ذلك لا يفسد
في الطحاوي **ولو كثف شعرة او شعرين مرة او مرتين لا يفسد صلوته** **وان كثف ثلاث مرات**
لفسد **وان كان ثلاثا في ركن واحد فسدت صلوته هذا في كل مرة اما اذا كثف في**
في كل مرة فلا يفسد صلوته لانه طاء واحد **وكذا لو قبل الفقه مرارا متداركا فسدت صلوته**
ولو كان بين التلات فرجة او نحوها لم يفسد صلوته **وقال ابو حنيفة رحمه الله لا تقتل الفقه في**
الصلوة ويدفنها تحت الحصا **وقال محمد رحمه الله قلها احب الي من دفنها وكلاهما لا يفسد**
ابو يوسف رحمه الله يكره فلا يفسد **واما قبل العقب والحية في الصلوة فلا يفسد الصلوة وسواء**
حصل القتل بغيره او بغيره هو الاطهر وهذا اذا لم يكن يدب وحنى ان يذبحه فان كان على
عكس كونه قلها في شرح الجامع الصغير وفي مجموع التوازيل فان كان في هذا القتل فاحسن
القتل بغيره **ومشي اليه لا يفسد صلوته وان ضاقت الامامة** **ولو رمى طائرا نحو لو فسدت**
بكره **ولو اخذ قوسا في يده فسدت صلوته** **ولو اخذ القوس في يده فسدت صلوته**
اما اذا رمى بالقوس فسدت صلوته **ولو رمى بالجره** **ولو قال بطلا لفسد صلوته** **ولو ضرب**
الدابة مرة في ركعة وضربه اخرى في ركعة اخرى لا يفسد **وكذا اذا كان في ركعة ثلاث**
صداق في ركعة فسدت **ولو ضرب انسانا بسوط او بيد فسدت صلوته** **ولو نكث سيفا**

او دحا لفسده **وكذا لو نودي برؤا او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيبا او ثوبا**
على عاتقه لم يفسد صلوته **وان كان ثوبا يحمل الاخر بمقابله فسدت صلوته** **ولو وقع الماء**
بيده او برأسه لا يفسد صلوته **ولو ركب الدابة فسدت صلوته** **وان نزل من الدابة لم يفسد**
ولو انحنى عليه او جن في الصلوة فسدت صلوته **ولو نزع راحته في الصلوة او كرهه لا يفسد**
صلوته **ولو انتفض من عمامته كورقها مارة او مرتين لا يفسد صلوته** **وان تعمر فسدت**
صلوته **وكذا المراه اذا خرجت فسدت صلوتها** **وكذا لو اغلق الباب لا يفسد** **ولو فتح المغلق**
فسدت **ولو شد السراويل فسدت** **ولو حل لا يفسد** **وكذا لو نزل القميص فسدت** **ولو حل لا يفسد**
ولو نزع العمامة من الرأس ووضعها على الارض او رفعها من الارض ووضعها على الرأس لم يفسد
ولو لبس القميص فسدت **ولو نزعها لا يفسد** **ولو لبسها لا يفسد** **ولو لبس الحنظل فسد**
ولو لبس دابته او اسود حمارا او شبع الشجر فسدت **وان امسكها وفتح الباب لا يفسد** **ولو لبس**
قلنسوة او بيضة او جعها لا يفسد **والاصل في هذا ان ما يحصل بيد واحدة فهو قليل وما يحصل**
بيدين فهو كثير **هذا اختيار الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال بعضهم ان كان حال لو**
راه انسان يفتن انه ليس في الصلوة وهو كثير وان كان يشك انه في الصلوة او ليس في الصلوة
فهو يسير **واختيار العامة** **وقال بعضهم يفرق بين المصلي ان استكبره فهو كثير والا فلا**
قال شمس الامنة الحلواني في هذا القرب الى مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه حيث يقول في
قاي المستبشرين **ولو حوّل المصلي وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلوته** **وكذا لو تقدم**
على الامام من غير عذر **ولو كان في القصر افتاح عن موضع قيامه او المراه اذا استندت وتولت**
عن خد مضلاها فسدت صلوتها **وقال الامام ابو علي رضي الله عنه لا يفسد صلوته ما والبيت**
لها كالمسجد في حق الرجال **ولو كان المعتدي عن ميم الامام فحاجا ثالث وحذب الموقر الى نفسه**
بعد ما كثر الثالث او قبله لم يفسد صلوته **ولو اورد رجل رجلا ثانيا ثالث ودخل في صلوتها**
فيقدم الامام حتى جاوز موضع سجوده ان تقدم فسدت صلوته وان لم يكن بين الصلوة الاولى والامام لا
لفسد **ولو مشى في صلوته ان كان قد ركب واحدة لا يفسد** **وان مشى قد ركب يدق واحدة**
لفسد **ولو مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف اخر ووقف ثم مشى الى صف اخر ووقف ثم مشى الى صف اخر ووقف**
البيد لا يفسد الصلوة **اما سوا الجار ومدن طين ففسد** **وبرجل واحدة لا يفسد**
اقوال الصلوة **وفي الاصل رجل يصلي اربع ركعات نظوما ولم يقعد على ركعتين**
تماما لا يفسد صلوته **استحسانا وهو قولنا وفي القياس فسدت من كل ركعة ركعتين**
الطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على ركعتين لا يفسد صلوته **ولو مضى ركعات**
او ثلث ركعات بقدر واحدة اختلف المشايخ رحمه الله والاصح انه على هذا القياس والاحتياط
قال الامام السرخسي رحمه الله الاصح انه يفسد قياسا واستحسانا ولو لم يكن الامام السرخسي
انه اذا لم يقعد وقام الى الثالثة هل يعود **وقال الامام الصفا رحمه الله في نسخة من**
الاصول انه ان لم يقعد حتى قام الى الثالثة على قياس قول محمد بن يعقوب وعندهما لا يعود
ويؤديه سجود السهو والاربع قبل الظهر حكمه حكم الطوع **والاربع حكمه حكم الطوع**
واما عند ابي حنيفة رحمه الله فيه قياس واستحسان في القياس فسدت وفي الاستحسان لا يفسد

لا نقصد منه وهو الماحق وهكذا ذكره الصدر الشهيد رحمه الله في النزاع. **و** قل
واذا في صلوة ركعة او سجدة متصلة لم تقصد صلوة ركعة او سجدة واحدة وهو
ما يقصد صلوة لانه اذا ركعة لا يند بها ولو نام في ركعة او في سجدة جازت صلوته
ولا يبيد بها فان سجدة وهو ما يراعى **و** لو قد نذر التمسك وهو ما يبرئ صاحبها من سجدة جاز
صلوته علم ان قد علمنا بغير معتبرة في نذر الصلوة لشمس الائمة الشريفة رحمه الله **و** قل
الظهر انما لا يفسد تركه ترك سجدة منها ما هي او قال له **و** قل تركت سجدة في صلي الصلوة
فما في استقبال الظهر وسائر وذهب فسد ظهره لان فيه دخول في الظهر ثانيا لو فاد على
ركعة فقد انما فله بالكتابة قبل تمام المكتوبة ولو صلى من الغيوب ركعتين فقد فسد
الشهادتين وعمرانه انهما صار بقا ركعتين في نفي الدخول في سنة الغيوب فترد كونه لم يفسد
الغيوب وقد سجدة للسنة او لا فصلى الغيوب فاحد لانه صار مستقلا من النذر الى النفل
فقبل من اعطى اما ان اسلم منه وتذكر انه لم يفسد بحسب ان صلوة فسد فصار ركعتين للغيوب
ثانيا وقل ثلاثا ان صلى ركعة وقد نذر التمسك اربعة الغيوب والافلا **و** لو افتتح الغيوب
فصلى ركعة فقل ان لم يكن للافتتاح فافتتحها ففصل ثلاث ركعات جازت **و** لو صلى ركعتين
فقط ان لم يفتتح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات لا يجزى صلوته **و** في كتاب روين هذا اذا العز
بيد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك النذر الاخير واستقل الى النفل قبل تمام الغيوب
و في النذر مودى الغيوب ان صلى ركعة فاعاد ركعة وسجد من غير قصد فسد صلوة
و لو صلى ركعة بآية من غير نذر لم يقصد بعيد ملك الركعة لان الايام غير معتبر كان
النذر اما النذر في الركعة والسجدة فغير صالح للنفل مع النذر **و** في النذر ايضا
المصل ان اسلم فاسيا عليه سجدة صليبه فسيحها فخرج من الصلوة قبل ان ينفذ فسد
فسدت صلوته بنا على ان النذر الى السجدة الصليبه بغير قصد التمسك **و** في النذر الى السجدة
لا يبرئ من النذر الى سجدة التلاوة فيه روايتان والخيار انه يبرئ كالصليبة **و** قل ترك
من صلوة سجدة صليبه بوجه تلاوة فلو هو ذا ركعة واحدة فسدت صلوته **و** لو سلم وهو
ذا ركعة فقد نذر التمسك لكنه لم ينفذ التمسك فترد كونه ان عليه سجدة التلاوة لا يعود وصالوة
نامنه **و** كذا لو سلم وهو ذا ركعة ان عليه سجدة التلاوة وتذكر انه لم ينفذ فلا يعود للتمسك
و بسجدة التلاوة فصلاته تامه **نوع منه** وفي الاصل الاما اذا سلم عليه سجدة التلاوة
فقد كثر في مقامه بعد ما نذر التمسك فانه بسجدة التلاوة **و** يفسد قدر التمسك فان سجدة
للتلاوة ولم ينفذ فسدت صلوته ونقص صلوة النذر الذي تابع في السجدة ولم ينفذ
و صلوة من لم يتابعه جاز **الاما** في سجدة الثالثة على طي النما الثانية فتابه المعتدي
لا يقصد صلوة المعتدي **و** قل افتتح الصلوة وحده ركعة وسجد ركعة مصلح **و** في السجدة ومقتل
احز وبقوده لا يقصد صلوته **الاما** اذا نذر في الركعة في الوتر انه لو بقيت لا ينبغي ان يعود
الى القيام مع هذا ان عاد وقت لا ينبغي ان يعيد الركعة مع هذا ان عاد الركعة والعقود ما
تابع في الركعة الاول **و** اما ما يبعث في الركعة الثاني او على القلب لا يقصد صلوته وفي
الاصل الاما اذا ركع في قيام واحد ركعة من الغيوب احدها وهو الاول والاخر ساقط

قال في معنى الله عنه وعلى قياس هذا ينبغي ان يقصد صلوة الغيوب في صلاة الوتر او العشاء
الامتام في الركعة الاول فان كان في آخر ركعة فقام في ركعة او في ركعة فقام في ركعة او في ركعة
الشهو المعتبر هو الثاني فيظهر في المسبوق على ما ياتي في باب الامانة في صلاة الغيوب المسبوق
او اجمع قبل سلام الامام وقام الامام ما ياتي في فصل الامانة في مسابيل المسبوق **و** لو نذر
في الركعة انه نسي السورة فقام الى النما ونحسب الغيوب انه سجدة وسجد وسجدتين في الركعة الاما
في نذر وسهم وتابعوه في الركعة لا يقصد صلوته **و** في النما والمعتدي المعتدي اذا انتهى
الى الامام وهو ساجد ان لم يركع الامام في سجدة شاذة في هذه الحالة وفي النما فاما في نذر
الامام في سجدة لا يبايعه فيها بعد ذلك ويتابعه في السجدة الثانية ما لم يركع الامام الركعة
الثاني فلو انه اتي بالركعة مع هذا وشاذ الامام في السجدة الثانية لم يقصد صلوة المعتدي
هذا في الفتاوى **و** في مجموع النوازل لو ادرك الامام في السجدة الثانية فكيف وجب وسجد
سجدة من قصدت صلوة لانه اذا ركعة بسجدة **امارة** صلت خلف الامام في وقت في وسط
الصمت وقد نذر في الامام امامه النساء اجمعوا ان صلاة المرأة تامة لكن يقصد صلوة ثلاثة
نحو من الغيوب واحد عن بعضها واحد عن لسانها واحد خلفها بحد آية بناء على ان زيادة
المراة الرجل في صلوة مطلقة مشتركة وقد استقر في المكان والمرأة من اهل التمتع **و** في
في الحقيقة والاداء ليس من ما طبل واداء مثل موجة الرجل فيجب فساد صلوة الرجل
قلت الحاذاه او كثر والمرأة اصبحت او محبة المصلي هذا في الجامع الكبير وفي الفتاوى
اقتدت بما مر وفي ما منها في الغيبة ان اقتدت في منطوقه بالخير من وقامت بحسب
انما لم ينفذ سجدة الامام هو العجبة **و** ان تقدمت على الامام واقتدت به لم يقصد
صلوة الامام **و** في في ابدا انما في على النفس رحمه الله حد الما ذات ان يجازي عضوها
عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الطلة ورجل يحاذيها اسفل منها او خلفها ان كان حاذي
الرجل شيئا يقصد صلوته **و** في الجامع الكبير لمجد الامانة السرخسي رحمه الله الحاذي المكان ولو
لحق الحاذاه حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض في الدكان وقد رافقه الرجل لا
يتحقق الحاذاه **و** في سجدة صلوته **و** لو كانت على سطح المسجد تقعد في ما مر في المسجد هذا لا يقصد
لوجه الحاذي **و** في اقتدا الرجل المرأة بالرجل في صلوة الجمعة وان لم يركع الامام امامها وكذا
في العيد من هو الاصح وفيه اختلاف المستأجر والمعق فيه **و** لو ان فتنة المرأة تغل عند كثره
الجمع وهذا اذا العز الامام امامها فان نوي صح من غير خلاف **نما** على ان فيه امامة
النساء شرط العجبة اقتدا بهن لكن اذا كان خلف الامام يجزى **و** فان لم يكن هل بشرط فيه
الامنة فيه روايتان في الجامع الصغير للصدر والشهيد **و** في صلوة الجنائز لا يشترط
فيه الامانة **و** روايتان بالاجماع في نسخة الامام الوالد رحمه الله **و** كذا في جامع افتد القاري
بالاممي من غير ان ينبغي امامة حتى يقصد صلوة الامي ولو لم يركع الاقصد في رواية
وفي الفتاوى لو نذر في الامام امامه النساء الامانة بعينها فافتدت في وقامت بحسبها لا
تقصد صلوته ولا يجزى صلواته **و** في الاصل لو كان صفت قام من النساء خلف الامام وواحد
صغوف من الرجال فسدت صلوة تلك الصغوف كلها استحصا فان كان ثلاثا تقصد صلوة

واحد عن ميمون وواحد عن ليارهون وثلاثة ظهروا الى اربعة احوال الصوفى ولو كانت
امراة ان عن ابي يوسف انه جعلها كالثلاثة وعن محمد انها تفسد ان صلوة اربعة نفوس واحد
عن ميمون وواحد عن ليارهون واثان ظهروا ولو قامت امرأة هذا الامام تفسد
صلوة الامام ومن صلوة القوم ففسد صلوة الامام رجل صلى مع الامام فوقع في فخ في صف
النساء يحكم الزحمة فلم يبرح حتى خرج الامام فلما وجد مسلكا تحي عن النساء وصلى
فصلوته فانه ولو ادى ركعات النساء فسدت صلوته والله اعلم **الفصل الرابع عشر**
في الحديث في الصلوة وفي الاصل اذا حدث في الصلوة من يولد او غابط او زرع
او رعان متعبا فسدت صلوته ولا يبنى وان لم يتعبا ان كان الحديث موجبا للفعل كذا
وان كان موجبا للموضع فان كان الفعل الايدي كذا خلا فلا يبرك رجمه الله وان لم
يكن فعل الايدي يبنى والمسحوب هو الاستقبال هكذا روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه
اذا كان على يد رجل او راحة من هاتيك متعبا فسدت منها الذم فسدت صلوته
وان لم يكن هاتيكما انشبت باصابع اليد والرجل في الركوع والسجود فسدت منها الذم فسدت
صلوته عند من خلا فلا يبرك رجمه الله وان كان على يد رجل او راحة من هاتيك متعبا فسدت منها الذم فسدت
هذا الخلاف وعلى هذا الخلاف لو سقط من السقف حرا وخشب على المصل فسدت صلوة المصل
فانما هو كذا لو دخل السجود في رجل المصل او وضع جهته على الارض في السجود فسدت
منه الذم من غير قصد على هذا الخلاف وقيل فسدت عند الكل وكذا لو كان تحت شجر
فسقط منها ثمرة فخرجه هذا في حق الرجل اما في حق المرأة اذا حدثت هل يبنى كالرجل
عن ابي ابيير بن رستم انه لا يحرم لها البناء قال مسأ بن خازم رحمه الله المرأة كالرجل اذا امكنا
ان تمسح على خمارها وتصل البلية على شعرها اما اذا احتاجت الى كشف الرأس فلا يحرم لها
البناء وكشف الذراع لا يمنع البناء ايضا لم يثبت لروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
رحمهما الله وهذا كله اذا لم يستنج فان استنجى الرجل والمرأة فسدت صلوته ولا
يبنى وكذا لو استنجى البول على ثوب المصلي اثم من قدر الدبر فانه اذا غلبه لا يبنى ولا يستقبل
الصلوة وعند ابي يوسف يبنى وفي الخبر لا يستنجى من تحت ثيابه ان امكن ولا يستقبل
ولو اصاب ثوبه من ذر الرعاء اقل من قدر الدبر ومن ذر ارجل او راحه يبلغ اكثر
من قدر الدبر ومن ذر الرعاء على ثوبه يبنى عند ابي يوسف وان غسل الذم الاخر لا يبنى
وهذا اذا كان له ثوب واحد فان كان له ثوبان يتبع احد سائر ثوبه صلوته وان ادى
ركعا من الصلوة قبل التبع والفعل فسدت صلوته ولهذا الفرقان تفسد صلوته
ولو في اها جابيا لا تفسد ولا صح انه يفسد في ثوبين كل في الاصل وفي حق ابي يوسف
الايه الملو ان رجمه الله لو تخطى في صلوته فخر من مرنه فخر هل تفسد صلوته على هذا الخلاف
ولو كان ان كان من غير قصد يبنى اذا لم يتكلمه وان تقيا لا يبنى وهذا اذا كان ملازم
وان كان اقل من ذلك لا تفسد صلوته فلا حاجة له الى البناء وان تكلمه او تكلمه فاما اذا
لا يبنى اذا حدث في صلوته فذهب لغيره فانه ان فعل كل عضو ثلاثة ولو احدث في
منزله ما فسدت صلوته في البيت اقرب من الحوض ان كان بين منزله الحوض وقيل

قد وميمون لم تفسد صلوته وان كان اكثر تفسد وكذا لو كان في بيته ماء فاقى الحوض فوجد
فيه مؤصفا يند على الوضوء فذلك الموضع وفي ما في مكان اخر الا اذا كان الحوض في البيت
انه لا يصل الى الماء او المكان متيقا ويحي ولو كان الماء بعيدا منه ويغريه ببر ما يذهب
الى الماء وان كان بعيدا لا يبرح الماء استقبال الصلوة هو المختار ولو كان الدلو مخرقا
فخررها فسد اولها بالفساد ولو كان في بيته ماء لكن غادته القوضي من الحريق فسد الماء
في البيت وذهب الى الحوض وفي ما يبنى على صلوته ولو دخل المشرفة والباب ان اراه
ستر العورة لا تفسد صلوته سواء دبره او يده او يديه ولو لم يرد ستر العورة ان رد
يده واحدة لا تفسد ويبدل نفسه وان حمل اية ان لم يكن له حاجة بان يوضا منها وحملها
فاسد رجه فسدت صلوته فان حملها يبدل واحدة لا تفسد ولو كان له اليها حاجة لا يفسد
حملها يبدل واحدة او يبدل وان ثوبا وزج ونسي شيئا هناك فذهب واخذ استقبال القبلة
وكذا كراهه لو لم يمسح برأسه فذهب ويح حرمه ولو لم يترك حتى قام الى الصلوة فتركه واستقبل
الصلوة رجل اماتته جبانة في المفاوة ومعه ماء قد رما بكي الوضوء لا يفعله فبصره وسج
في الصلوة فمرا حدث فاضرب في وضوءه ذلك الماء يبنى على صلوته ولو كان محدثا وفي ما
وتسرع في الصلوة فمرا حدث في صلوته فامر محمد بن المصنف والاضرب في وضوءه ذلك الماء لا تفسد
صلوته ولو لم يترك حتى قام الى الصلوة فتركه فسدت صلوته فسدت فضل التيمم **فصل**
من صلى في المسجد وحده فطوعا فحدث فذهب في وضوءه فمرا جبارا ان سألني في بيته
وان ساعد الى المسجد وان كان في العود الى المسجد متى في الصلوة من غير حاجة ولو كان مفدا
فاضرب في وضوءه فانه يعود الى المسجد ويبنى له ان يستعمل او لا بقضاء ما سجد الامام في حاله
تساغله بالوضوء فيصلي بغير قراءة وتقوم من قدام الامام وركوعه وسجوده ولو زاد
وتفعل بغيره ولو سجد لا يفسد له الوضوء الا اذا سجد الامام وسجد حبيبه يبنى له ان يسجد
في الموضع الذي سجد امامه ولو لم يعد الى المسجد في صلوته في بيته ان كان امامه فخرج
من صلوته جازلة ان يبنى وان لم يفرج الا في موضع حوز له الاقلام وان كان اماما ما ياتي في
حظير الاستحلاف رجل احدث في ركوعه او في سجوده في وضوءه لا يفتد بالذي احدث فيه
خلاف ما اذا ذكر في ركوعه ان عليه سجدة صليبه تركها مع الركعة الاولى والثالثة فخر لها
ساجدا ان احتجب بذلك الركعة جازلة وان اياه فاحبال في هذا كله اذا حدثت اما اذا لم
تحدث لكنه لم يأت احد من المسجد واستخلف احد تفسد صلوته وفي الرواة اذا اولئك
عن محمد مصلها تفسد صلواته ولو كان في الصحراء فالتفت بمجاوزه الصفوف في حق الامام
وفي حق الممنوع وحده موضع السجدة جريه الى من الجواب الادب ثم في الرجل اذا لم يستكمل ولم
يخرج من المسجد لكن لما بلغ اخر الصفوف علموا انه لم يترك فمرا الى مكانه فيصلي ما بقي خلاف
التيمم في سواها فظنه ما لم يمتد اليه فقام في المسجد انه ليس عليه لا يبنى على صلوته وكذا
ان اطلق اليه لم يمسح برأسه وكذا في كل موضع اضراة على تفسد الوضوء ومن ذكر في ركعة
فاجا ثم تركه يبنى وان كان نارا لم يترك استقبال الصلوة **فصل آخر في الاستحلاف**
من لا يبلغ اماما في الاستحلاف لا يصل عليه حتى لو احدث رجل في صلوة قد رما رجلا على غيره وضوء

او ميبا او امراء فضلوته و صاوة القوم فاسد اما ما حدث فاستخلف رجلا من القوم رجلا
احد من بني كل واحد منهما ان يكون اما ما قال الامام هو الذي قدمه الامام و في الفتاوى
ان نوب الامامة معا جازت صلوة الذي اقتد بالخليفة الامام و قد صدق صلوة من اقتدي
بخليفة القوم وان تقدم من احد هما ينظر ان تقدم خليفته الامام و كما قلنا وان تقدم خليفته
القوم فاقدم و ايه تفرق بما لا يخفى فاقدم به البعض صلوة الاولين جازية و صلوة الآخرين
فاسد و وهذا اذا كان خلف الامام من قومه كثير فان كان خلفه رجل واحد ما و اما ما قدمه
الامام او لو تقدمه نوب الامامة او لو تقدمه فان نوب الاول و جاء دخل في صلوة و ان لو خرج
حتى احدث الثاني صدقت صلوة الاول و لو احدث و خرج من المسجد قبل ان يخرج الاول صدقت
صلوة الاول و الثاني يعني على صاوة و لو سبقه الحدث بعد ما جاء الاول نحو الامامة
الى الاول و تمت صلواتهما و لو لم يحدث حتى جاء رجل و اقتدي بالثاني قبل ان يخرج الاول لم يحدث
و خرج من المسجد صا و الثالث اما ما حدث و خرج من المسجد قبل ان يخرج واحد من الاولين
فصدقت صلواتهما و صلوة الثالث تامة و لو احدث الثالث بعد ما خرج احد من الاثنين الحائلي للامامة
و لا تنفس صلوة واحد منهما هذا اذا احدث الامام و احدث ما يقتدي فان احدا
او جازا من المسجد فصال الامام و تامة و يعني على صاوة و صلوة المقتدي فاسد
هذا اذا احدث اما اذا كان حدث فاستخلف عنده الى حنيقة كان خلافا لهما كما في
مسئلة المصنف في الفتاوى و لو لم يستخلف لكان الفرق في سبقه الحدث لا يعني في طاهر
الرواية و لو احدث فاستخلف رجلا من اخر الصفوف ان نوب الخليفة الامام من ساعته
صا و ان نوب حين قام مقام الامام لنفسه صلوة ان كان خرج الامام قبل ان يصل للخطبة
الى مكانه او قبل ان ينوب الامامة و مساق في شريع في قضاء الامامة فجاء مقيم عليه ملا صلوة
و اقتدي بالمتأخر احدث الامام و قد ذهب ليقوموا و بقي المقيم منفردا قال الفضل حجة
الله لنفسه صلوة المقيم لا يصبى هو خليفة فقد خلا مكان الامام و قد صدق صلوة المقتدي
و اما المساق فان استخلف المقيم لنفسه صلوة و ان لم يستخلف لا يطرح الرجل اذا اوالفتا
فاحدث و قد ذهب ليقوموا و لو لم يستخلف امراء صدقت صلوة النساء و لو تقدم صلوة الرجل
و لو تقدمت واحدة من النسوة قبل خروج الامام من المسجد و كفي في الفتاوى و انه لا تنفس على
الامام لانه لو لم يكن با مائة و عشرين سنة حنيقة و حجة الله انه لنفسه قال شمس الابيه الحلبي
شيخنا الامام ابو علي النسفي كان يميل الى هذا و على هذا المستقل اذا اقتدي بالمتأخر
فاحدث الامام و خرج من المسجد استخلف المتأخر صدقت صلواتهما و ان لم يستخلف جازت
صلوة الامام و صدقت صلوة المقتدي اما ما حدث فاقدم به رجل قبل ان يخرج من
المسجد فيجوز الاقتدا حتى غاب المقيم الى جعفر و حجه الله و اليه اشار محمد و حجه الله الامام
اذا احدث فاستخلف رجلا من خارج المسجد و الصفوف منفصلة يصعق المسجد لم يصح
الاستخلافه و قد صدق صلوة القوم عند ابي حنيفة و الى يوسف و حجه الله و في فتاوى
الامام و ابيان و الاصح من العساة و لو استخلف في المسجد فاستخلف الخليفة عنه قال الفضل
ان كان الامام لم يخرج من المسجد و لو جاء هذا الخليفة مكانه حتى استخلف غيره و طر و يصير كان

الثاني

الثاني تقدم بنفسه او قدمه الامام الاول فان كان غير ذلك لم يخرج فلو لم يستخلف الخليفة
و تقدم هو ثم تكلم الامام قبل ان يخرج من المسجد و احدث عدا قالوا بغيره و لا بغير غيره
و لو جاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدي بالخليفة و لو بدا الاول ان تقدم في المسجد
مخرج كان الامام هو الثاني و لو نوب الاول في المسجد و خليفة قايما في الحراب لم يرد
و كما يتأخر الخليفة و يتقدم الامام الاول و لو خرج الاول من المسجد فتقدم من يخرج
الى المسجد و خليفة لم يرد و كما كان الامام هو الثاني و ان نوب الثاني بعد ما تقدم و الى
الحراب ان لا يكون خليفة الاول و يصلي صاوة نفسه لم ينفذ ذلك صلوة من اقتدي به
و جل صلى في المسجد فاحدث و ليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل و كبر ينوي
الدخول في صلوة فخرج الاول فان الثاني يكون خليفة الاول عند اصحابنا و حجه الله
يعني صحيح الاقتدا بالامام بعد ما احدث و لهذا رواه في الخبر و كذا في الفتاوى و ما حجة
المسجد و خرج يعني ان يقتدي بالثاني اذا احدث الامام و استخلف رجلا و خرج من المسجد
ثم احدث الثاني ثم جاء الاول بعد ما احدثا قبل ان يقوم الثاني مقام الاول فقد صدقت
الثاني لا يجوز تقدمه و لو جاء الاول من مقامه ما قام الثاني مقام الاول جاز للثاني
ان يقتدي به و لو استخلف فتذكر الخليفة فانه او تذكر الامام و ان الخليفة و استخلف
المسوق بالي مشرقا في فصل الامامة في مسائل المسوق ان شاء الله تعالى و تفسير الاستخلاف
ان ياخذ ثوبه و يحركه الى المحراب الخليفة اذا لم يلبس ثوبا صلى الله عليه و كذا في فتاوى
في كل زكوة احتياطا و اذ به ان كان الخليفة مستوفيا **الفصل الخامس عشر**
الامامة و الاقتداء و في الاصل اعلم بان الجماعة سنة مؤكدة لا تنقضه التفرق الا
من عذر من عذر و غيره قال و يور القوم من اهل البيت عليهم السلام و افضلهم
و رعا و اكبرهم سنا فان اجمعوا في الامر فاعلموا كبرهم على ان الاعمال و ان كان متفرقا
علموا الصلوة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم و حقوق و ان استوفوا في العلم و الفضل
و رعا فان استوفوا في النوع فاكبرهم سنا ثم اصبحهم و جهات انفسهم فان اختلفت هذه
الخصال في رجلين يتبع او الحيار الى القوم و يجوز امامة العبد و الاعراب و الاعبي و وله
الولاية و العاسق و غيرهم اجماعا حتى لو اجمع العبد و الحرا و المعتق مع الحرا الاصل و استوفيا
في العلم و الفتاوى فالخلاف الاصل و ان من العبد و المعتق عندنا و يكره امامة الناس و رجلا
في العفة و الضلاح سواء الا ان احدهما اقرب فقد و اهل المسجد الاخر فقد اساءوا و لا ياتون
و كذا في الفتاوى العنار رجلا و هو من اهل بيته و غيره افضل منه و كذا في الفتاوى اما الخليفة فله
لعمري ان يولي الخلافة الا افضلهم و هذا في الخلافة خاصة و عليه اجماع الامة و كل يصل للامانة
ولا يور اهل بيته و يور اهل بيته اخر في شهر رمضان قال يعني ان يخرج الى تلك الجهة قبل دخول
وقت الغناء و لو ذهب بعد دخول وقت الغناء بكرة له ذلك و صار كن ما في بعد دخول وقت
الجهة فانه يكره و لو جاز في المسجد الداخل و فخرج الخارج اقام المودن فقاموا و من اهل
الخارج قاموا و قاموا من اهل الداخل فقاموا فان من سبق بالوقوف فهو المقتد و من بعده
لا كراهة في حركتهم و لو احدث بعض القوم رجلا و البعض الاخر العبد و لا اجتماع الكثرة المسائل في خروج

المسألة

فتح الرحمن

يستحب فتحه ولو قام على سطح المسجد واقتدى بالامام على هذا ان كان للسلح باب في المسجد ولا يشبه
عليه حال الامام مع الاقتداء في توطئه وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشبه عليه حال الامام
الاقتداء ايضا وكذا لو قام على المسجد من غير باب في المسجد فان قام على الجنا والذكر
يكون بين دونه وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الامام مع الاقتداء وان قام على سطح دونه
ودونه منفصله بالمسجد لا يصح الاقتداء وان كان لا يشبه عليه حال الامام ولو قام على دكان
خارج المسجد منفصل بالمسجد نحو الاقتداء لكن بشرط اتصال الصفوف وسبيل في المحلة
من هذا الجنس وان كان بين الامام والمقتدي طريق ان كان صنيفا لمتفرقة المحلة والوقوف
لا يمنع الاقتداء وان كان واسعا متفرقة المحلة يمنع الاقتداء وهذا اذا الركن الصفوف منفصلة
على الطريق اما اذا اتصل على الصفوف على الطريق فصح الاقتداء وهذا اذا كان الصفوف الذي
على الطريق ثلاثة او اكثر وان كان واحدا على الطريق مقتدى بالامام وكذا لو قام رجل
اخر وراء هذا الرجل واقتدى به لا يصح ولو كان الذي قام على الطريق اثنان على قياس قول
ابن يوسف يجوز وقال محمد لا يجوز ولو قام الامام في الطريق واسطفا الناس خلفه في الطريق
على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق قدومه عليه في المحلة خازن صلواتهم
وكذا لو كان فيما بين الصف الاول والثاني الى اخر الصفوف ولو كان الطريق خشيا وقام عليه
صف لم يخرج صلواتهم وكذا صلواته من خلفه والمناخ من الاقتداء في الغلاء قد رما بسبع فيه
صفان وفي مصلي العبد الفاصل لا يمنع الاقتداء وان كان يسع فيه صفان او اكثر وفي المخذ
صلواته الجواز اخلاق المشايخ وفي الزوال جعله كالسجدة اما وصلي بالناس في المسجد الخارج
في غير يوم الجمعة فقام وصلي حال الامام عند المقصورة وصفا اخر في حق المسجد ان كان الامام
في المقصود والقوم في سواي خاصة بجواره ولو كان الامام في المقصود والقوم في المسجد
منازه لا يجوز وكذا في سائر المداخ ولو قام في هذا المكان ومن اعز في ذلك المكان
لنقل موضع صح الاقتداء لا يكره الوجوب وان لم يصح تكرره قوم يصلون في العمار خارج المسجد
وفي العمار وسط الصفوف وجه لم يتغيرها احد مقتدا فارقوا وجوب ان كانت الصفوف متصلا
حوالي ذلك الموضع بجوار صلاوة من كان وراء ذلك الموضع وهذا اذا كان الحوض كبير بحيث لو وقع
في جانب حائسة لا يتغير الجانب الاخر اما اذا كان صفين لا يمنع الاقتداء في الفتاوي فان كان عليه وبين
الامام وبينه فان كان كبيرا يخرج منه الصفين وان وارق يمنع الاقتداء وان كان صغيرا لا يمنع الاقتداء
هو الجنازة وهكذا في غير يوم الجمعة الله فان كان على الفرجير وعلى الجسر منفصل نحو
صلواته وان كان على الجسر على واحد لا يصح الاقتداء وفي الاسير خلاف مما في الطريق
نوه منه في نية الاقتداء رجل صلى خلف الامام وهو بطرانه خليفة فاقته في
قائه الله عنه بخبره وان نوى من كثرة الخليفة بربوبية الخليفة واقتديا بالخليفة لا يجوز ولو
قال في نيته اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ صح الاقتداء وعلى الشاب لا يصح وقيل في الوجه
يصح رجل دون الامام في العمار فاقته في يومه او قال ان كانت الاولى اقتديت به في الوضوء
ولو كانت الاخرى في القعدة فقال ان كانت هذه الاولى اقتديت به وان كانت الاخرى ما اقتديت
به او قال ان كانت الاولى اقتديت به في الوضوء وان كانت الاخرى اقتديت به في النطق لا

لا يصح اقتداء في الوضوء وكذا لو وجد الامام ولو بدد الظاهر في وضوءه او التزاح
فقال ان كانت الفتا اقتديت به وان كان في التزاح اقتديت به فظهر انه في التزاح
صح الاقتداء في تواتر شمس الابهة ولو جاء الى الامام وهو في الفتاوه في عوانه في الظاهر
فقال شروعت في هذه صلاوة هذا الامام واقتديت به فاذا هو في القصر نحو به العمار الم
يكن صاحب ترتيب الا اذا كان قال اقتديت به في الظاهر لم يجز لا يجوز رجل صلى خلف الامام
وكفة فترقب ان يصلي بغيره الفتاوه وحده او في ان يوم امامه فيما بقي فصل على تلك الفتا
الا انه لم يقد الوحي الامام ومحمد لم يجز قال محمد رحمه الله صلاوة قائمه ولا يشبه
هذا ان ياتر بعض المقتدين وكذا الجا في محمد رحمه الله حين كتب اليه محمد بن سماعة ولو
اقتدى بالامام ولا يدري ان كان مقتدا او مضا فوا يصح اقتداءه **مضلي** الظاهر اذا قام
الى الخامسة ساويا ليد ما اقتدى على الواقعة فاقته في ان كان صح اقتداءه وموضعه
في باب الفتاوه وفي رواية الفتاوه في الباب الاول وطلان يصلان في موضع فتوي كل
واحد منهما ان يوم صاحبه فصليا كذلك طارت ولو لم يكن في واحد منهما الاقتداء
بصاحبه فصليا كذلك لم يجز لا رجل واحد منهما لو كان يكون بغيره **ما يتصل**
بصحة الاقتداء ما يكره وما لا يكره الاقتداء في الوضوء خارج زمان يكره وذكر الفتاوه
رحمه الله لا يكره **ما يتصل** هذا ان النطق بالجماعة اذا كان على سبيل التداخي يكره
وفي الاصل للمقتدر الشهيد رحمه الله اما اذا صلوا بجماعة بغيره ان واقفا منه في
ما حجة المسجد لا يكره وقالت شمس الابهة الفتاوي رحمه الله ان كان سوي الامام فلا يكره
لا يكره بالاتفاق وفي الاربع اختلف المشايخ رحمهم الله والاصح انه يكره وفي الفتاوي
اذا كان يوم الناس وفي بيده صول لا يكره وكذا لو كانت على حائسة وقدمت المسألة
في فصل ما يكره **ما يتصل** اذا فاته جماعة يصلي باهله في بيته فان صلى مع من يصلي سأل
تواب الجماعة في الجواب ولو لم يكن له اهل يصلي وحده باذان واقامة لكن حكمه حكم
المفرد في التمجيد والتسليم في فتاوي الشافعي وفي الفتاوي في اجتماع في بيت منه اجر
ومستاجر يوم القيامة من المستاجر فلو امر في بيت رجل بغير اذنه يكره واكره ان يكون
الامام على الدكان ولوم القوم على الارض وعلى العكس في فتاوي الطحاوي وهذا الانس
به في حالة العذر لو خذ بقول الطحاوي وفي الاصل لا فرق بين الموضع المني والمرتع وقد
الدكان قائم الرجل فاك القنلة ابو جعفر رحمه الله يتدرب بالذراع ان كان قد رذاع
ما يوتيه يكره وما دونه لا يكره وفي الجامع الصغير هذا اذا كان الامام وحده قائما
اذا كان بعض القوم معه فلا يكره ولا بأس بان يقوم في الطاق وحده اذا صلا المسجد
على القوم وغير العذر لا يفعل وفي الجامع الصغير لا بأس بان يكون مقام الامام في
المسجد ويجزى في الطاق ويجزى ان يكون الامام في الطاق وحده اذا هو الرجل
النساء في مسجد جماعة ليس منهن رجل لا بأس به وفي غير المسجد من البيوت ويجزىها يكره
الا ان يكون منه ذات وصححه ومنه وتخرج الجوز الى العبد والجمعة وفي الجوز الفتا
دون الطهر والقصر وفي المغرب اختلاف الرواية وعندنا يخرج الى جميع الصلوة هذا

مهم

الاصول وقال في الفتاوى لا يخرج المجاز في زمانا الى الجاهات ويصلي المرأة وحدها فتقود
ما يما عند الثلاثة وان صلوا بغيره وركوع ويجوز جماعة اجزاء **والاولى** الامام
ان يقوم وسطهم كجلائق بصر بعضهم على غيره الامام فان تقدمه **خازن** الامام او اداس
السان فادان بطول القراء او الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة **قال** ابو يوسف سالت
ابا حنيفة عن هذا قال اكره له ذلك واخفى عليه امر اعظيما **وكذا** ادوي هشام عن
محمد **وقال** ابو مطيع لا بأس بان ينظر في الركوع ليدرك هذه الركعة وهو ما جرد قبل
هذا **او** ابو يعقوب الخاقاني قال السجدة راحة الله وينتظر في الركوع قدر تسبيحة او تسبيحتين
فان كان يعرف الخاقاني سجدة وهو قائل بوقول ابا حنيفة راحة الله يعني اذا به عن التورون
لا يقترب الى الله تعالى حتى لو اراد التورون لا يركع **اما** اذا طول الامام القراء لكي يدرك
الناس اطرافه الاولى انه اذا شق على الناس لا يفعل **واذا** اسلم الامام من الظهر والمغرب
او المساء كرهت له المكت قاعدا كونه يقوم الى التطوع **ولا** ينطوع في مكان الغرضه ولكن
يجوز بينه او بسيرة او يتباح وان شاق على من ينطوع فيه وان كان مقتديا او يصلي
واحد ان لم يثبت في مصلاه يدعو احدا **وقال** ان قائل التطوع في مكانه او تقدمه او تاخر
او يحرق بينه او يسره حان والكل سواء **وفي** الصلوة التي لا تطوع فيها كالحج والعمركة
المكت قاعدا في مكانه مستقبل القبلة والبي صلى الله عليه وسلم سمي هذا يدعة تهرق
بالخيار ان شاذ به وان شاذ به تحريمه الى طبع المشرقة وهو افضل **ولا** يستقبل التورون بوجهه
ان لم يكن محذاه مسجود فان كان يجوز بينه او بسيرة والصيف والشتا سواء والصحيح
دخول يصلي وحده فجاء رجل واقفدي به بعد ما قرأ الفاتحة او في بعضها بقية الفاتحة ثانيا
وقد موزن المسئلة في فصل القراء الكثرة **الاصول** الذي ذكرنا كمال الامام **واما**
خالف التورون قال في الاصل اذا كان الامام والقوم في المسجد احب الى ان يقوم عليه القسيف
اذا قال الموزن في على الفلاح عند الثلاثة **وقال** ان كان الامام من الموزن واحدا وقاموا
المسجد اجتمعوا ان التورون لا يقومون ما لم يرفع الامام من الاقامة **وان** كان خارج المسجد
لا يقومون ما لم يركع في المسجد والاصح انه كلما حاز وصفا مواء وان دخل من قدامهم
يقومون كما راوا الامام يركعوا بالخيار ان انتهى الى قومه قد قامت الصلوة او شاء ان يركع
وان شاء ان يركع ثانيا وعن ابي يوسف انها هناك **ومني** كبر الامام فالاصح انه يركع
حين ما فرغ الموزن من قوله قد قامت الصلوة **تقر** نظر ان كان مع الامام واحدا قامته
عن يمينه وان كان مع الامام رجلان يتقدم الامام في طاهر الرواية فان قام وسطهم
حاز والافضل ان يتقدم وان كان القوم كثيرا ان قام في يمينه الصف او في يساره الصف
او في وسطهم فتداسا **وقالوا** نعم ثامه **وعن** محمد رحمه الله انه اذا دخل الرجل المسجد
والثالث في الصلوة فانه يميل الى النقص في الصف **فان** كان الطرفان سواء يميل الى اليمين
واذا كان الصف متساويا ولم يجد في جهة يصير الى يده رجل فان دخل مصطفا جدا الامام
ولا يميل في كبر وحده فان لم يدخل وخاف ثوب الركعة كبر جدا **الامام** **فان** كان مع الامام
واحد يقوم عن يمين الامام ولا يتأخر عن الامام في طاهر الرواية **فان** قام خلف الامام

او عن

او عن بيان يكون مسيا **قلو** كان الامام اقتصر من المقتدي حتى يقع راس المقتدي قد اقام
تجوز بعد ان تجوز قيامه خلا الامام او متاخرا عنه قليل **وكذا** الرواية اذا اقتدت بغيره
وقامت خلفه لم يكن يقع راس الرواية قبل الامام في السجود **خازن** **والعبه** للقاء فان صلى خلف
الصغير منصرفا متاخرا من غير ضرورة يحوز ويكره **ويمنع** ان يخطب احدا من الصنف
في المسجد او في القصر او لا يركع ولا يركع خلفه **وقال** ابو يوسف **واذا** كان بالجمع بالصف كره **ولو**
كان معه اخر فظهر انه محدث فهو منفرد **قال** الغني ابو جعفر رحمه الله هذا اذا كان في
الصف فرجه فان لم يكن لا يركع **ولا** يجوز احد **اجزاء** **في الاقامة** بالامام **وفيما** يفعل المقتدي
وفي الجامع الصغير ان اصلي الرجل بعض المكتوبة في المسجد وحده ثم انتمت فتدوان الاربع
قال الظهير لغيره والعصر والعشاء ان كان صلى ركعة اصابها اخرى فترسله ثم يدخل في صلوة
الامام **اما** اذا اقيمت قبل ان يقيد الركعة بالجماعة قطعها **وكذا** الوقوف الى ان يركع
اقيمت فانه يقف الى التسليم ويسلم ويقرأ التسليم ثانيا وعند البعض كعبه ما في وان قد
الثالثة بالجماعة انما هي تقرب من صلوة الامام ويذنيه النفل في الظهر والعشاء **وفي** القصة
لا يدخل في صلوة الامام فيخرج من المسجد **وفي** الحج ان صلى ركعة قطعها وان قيدا الثانية
بالسجدة انما لا يدخل في صلوة الامام **وفي** المغرب ان صلى ركعة قطعها وان قيدا الثانية بالجماعة
انما لا يدخل في صلوة الامام **وعن** ابو يوسف **انه** يدخل ويشيع بالركعة **قلو** انما هذا النفل
يمن يصلي المغرب ولو يقف الامام في الثالثة ان في المقتدي يحوز صلوة ولو لم يركع ان كان
بمنعينة الامام وكذا النفل عن الشيخ الامام الاستاذ خالي فلو قام الامام الى الركعة على طرأها
الثالثة فقام به المقتدي في الركعة فقامه المقتدي في قيدا الامام على راس الثالثة او لم
يقعد من الجماعة وان صار صلوة الامام فقام بعد سالكين كانت في صلاته من متغلا
من القوم الى النفل فصار كما نه صلى صلاتين نحو منين فيصير المقتدي مصليا صانع واحد
بامامين من غير عذر الحديث فلا يجوز **ولو** شق في النفل ثم اقيمت الجماعة لا يقطعها قيدا
الركعة بالجماعة او لم يقيد خلاف الغرض فيحفظها **ولو** شق في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت وقدا
صلى ركعة او ركعتين قال القاضي الامام ابو علي العسفي كتبت اقيمت زمانا انه يترك الاربع حتى
وجدت رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يسلم على من ركعتين ويدخل مع الامام ولا يلزمه
قضاء شي عند سماعه عند ابي يوسف بلي من قضاء الركعتين في الصدر والشهيد احب الاول
انه يتمها ويجعلها **ولو** شق في المندور وقضاء الغوات ثم اقيمت لا يقطع كالنفل **وحل**
او ركعة من الظهور مع الامام فانه لم يصلي الظهر جماعة وهذا الرجل احوز فضل الجماعة عندهما
لا يشك عند محمد كذا **وقال** هذا بائي في الايمان في فصل الطاعات **ويجوز** التطوع في المسجد
والناس في المكتوبة **فوق** **منه** فيما يتابع الامام في الصلوة **وفيما** يتابعه **اذ** ارع المقتدي
واسه من الركوع او السجدة قبل الامام يمتنع ان يركع ولا يصير ركعة غير هكذا **اجاب** عن
الاسلام الاو زجدي رحمه الله **ولو** دفع الامام راسه من الركوع قبل ان يقول المقتدي سبحان
ن في العظيمة ثلثا الضمير انه يتابع الامام **اذا** ادرك الامام في الركوع لا يركع الا بعد ان يستكمل
سبحان الركوع **ويترك** النساء في سبائك العيد لو ادرك الامام في الركوع لا يركع الا بعد ان يستكمل

قال في الصلاة
والمسألة

بما في الصلاة من الكون وكونها لا ما والى الثالثة ولو تميز المقتدي بالشهادتين بعد تميز المقتدي فان لم
يتوكل فام كان في القعدة الثانية اذا سلم الامام وهو في الشهادتين ولو تميزوا جازاه ولو علم
قبل ان يتوكل المقتدي من الصلوات او قبل ان يتوكل من الدعاء فانه ليس له مع الامام ولو تميزوا
الامام قبل ان يتوكل المقتدي من الشهادتين فانه يتوكل بالشهادتين كما لو سلموا ولو احدث الامام بعد
قبل ان يتوكل المقتدي من الشهادتين فانه لا يتوكل بالشهادتين يعني بقصد صلوة لانه يحرم ان يتوكل في صفة
الصلوة بعد سلام الامام اما بعد حدث القعدة فلا يبقى في صفة الصلوة ولو توكل الامام من
الشهادتين وهو لم يتوكل ان كان القعدة قد رما يمكنه ان يتوكل بالشهادتين فيها جازاه الا ترى ان الامام
لو كان قوله الصلوات لله حتى كان حاله لو في الشهادتين ممكنه ذلك فان صلوات المقتدي اذا وقع
من الشهادتين في القعدة الاخر قبل الامام وسلموا فذهب طائفة ولو سلم بعد ما في الامام
الشهادتين واما الامام والصلوات الى ان طلعت الشمس فانه يقصد صلوات الامام ولا يقصد صلوات من
سبقه بالسلام المقتدي اذا وقع من الشهادتين في القعدة الاخر قبل الامام واشتغل بالصلوات
والدعوات فلما وقع الامام وهو قد قضا الدعوات لا يجزه المقتدي بتابع الامام في القنوت
في الوتر ولو ركع الامام في الوتر قبل ان يتوكل المقتدي من القنوت فانه يتابع الامام ولو ركع الامام
ولو تميز القنوت ولو تميز المقتدي من القنوت شيئا ان خاف قنوت الركوع فانه يتوكل وان كان لا
يجوز يقتضيه ترك ركوع ولو لم يبق القنوت حتى وقع ركوعه من الركوع فانه لا يقتضيه تركه وهذا في نظر
الزهد وبسبب ذلك سمعنا قال حجة اشيا اذا لم يفعلها الامام ولا يفعلها الموقر احد هاذو
يقتضيه الامام وقد مر في الثاني اذا ركع الامام وتجهيزات العبد من لا يجزى القنوت ايضا الثالث اذا لم
يقعد الامام في الثانية في ذوات الارب والثلاث لا يقعد هو ايضا الرابع اذا تلا الامام اية
الشهادة ولو لم يقعد في ذوات الارب لا يجزى هذا القنوت الخامس اذا تلا الامام ولو لم يقعد للشهود لم يجز القنوت
فالاخر لا يقعد على الثانية ان لم يقعد الامام وفي اربعة مواضع اذا فعله الامام لا يتابع
المقتدي منها لو زاد الامام في صلوة سجدة لا يتابعه المقتدي ولو زاد في تكبيرات العبد
يتابعه ما لم يخرج من اقامته ولا يقعد فان خرج عن اقامته وقبل الصلاة فسمع التكبير من الامام لا يتابعه
لو كثر في صلوة الجاهة حسنا لا يتابعه المقتدي ومنها اذا قعد على الرابعة وقام الى الخامسة ساها
لا يتابعه المقتدي فان لم يقعد الخامسة بالحيث وعاد في سلم سلم المقتدي معه وان قيد الخامسة
بالسجدة سلم المقتدي ولو لم يقعد الامام على الرابعة وقام الى الخامسة ساها وقعد المقتدي
وسلم يقعد الامام الخامسة بالسجدة بطلت صلواته وتسعة اشيا اذا لم يفعلها الامام
يفعلها المقتدي احد هاذو لو لم يتوكل الامام بعد سجدة التكبير الا فتاح من القنوت فاذ لم
يقعد الامام فالمقتدي يتبعه ان كان في القاعة وان كان في السور فكذلك عند اي موضع خلافا
لجده ومنها انه اذا ركع الامام ولم يكبر ولم يسبح في الركوع او لم يقل مع الله من سجدة او لم يكبر
بعينه الاخطا او لم يقل اللهم بقلها القنوت ولو سلم الامام وسلموا القنوت القنوت الثاني اذا لم
الامام التكبير في ايام القنوت فذهب بعد السلام كثر القنوت وفي الحامع الصلوات الامام اذا قرا
اية التزجيب والتزجيب بكت المقتدي وكذا في الخطبة يوم الجمعة وكذا لو صلى على النبي صلى
عليه وسلم بكت القنوت وهذا اذا كان يقرب من الامام فان كان بعيدا اختلفا المستباح فيه

والصلاة

والاحوط السكون وفي الاصل اذا امر المصلين باية فيها ذكر الجنة فيقف عند حواشها وسكان الله تعالى
او من يابيه فيها ذكر النار فيقف عند حواشها ويقف بالله من النار ان كان منفردا تحت وان كان
اماما فقف له في ذلك وفي العوض ان كان وحده يحركه ايضا عند فاه المقتدي اذا في بالركوع
والسجدة وهذه المسئلة على حصة او جها اما ان في بالركوع والسجدة قبل الامام او بعد الامام او في
بالركوع مع الامام او بعد قنوته او في بالركوع قبل الامام او بعد ركوعه مع الامام او في بالركوع والسجدة
قبل الامام او بعد ركوعه الامام في احد الركعات كلها فان في بالركوع والسجدة قبل الامام او بعد ركوعه
كلها يجب عليه ان يصلي ركعة بغير قراءة في صلوة واما اذا ركع مع الامام وتكبر فله ان يصلي عليه
قضاء ركعتين في اما ان ركع قبل الامام في سجدة يجب عليه قضاء اربع ركعات بغير قراءة وان
ركع بعد الامام في سجدة حاذق صلوة اذا ادرك الامام في القنوت في ركع مع الامام ولو لم
يقعد ان يسجد مع الامام حتى قام الامام الى الثانية وركع في المقتدي ثانيا معه وسجد اربع
سجدات للركعتين جميعا فانما السجدة فان منها للركعة الاولى وللعبد الركعة الثانية كلها وتتم
في الحرام من اراد ان يركع هذه في نظر الحرام المقتدي اذا وقع ركعة من السجدة قبل الامام
وان كان الامام السجدة فظن المقتدي ان الامام في السجدة الثانية تسجد ثانيا والامام في السجدة
الاولى ان يركع الثانية الامام ولو في السجدة التي فيها الامام ولو في السجدة الاولى جاز وان تولى
السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فيجوز الامام واسد عن السجدة والخط للسجدة الثانية قبل
ان يقعد الامام جيبته على الارض للسجدة الثانية في المقتدي من الثانية لا يجوز سجدة المقتدي
وكان عليه اعادة تلك السجدة ولو لم يقعد نفسه صلواته وما يتصل بمسائل الاختصاص
المسبوقه احد المسبوقين ان المقتدي بالاح قد ذكرنا في الفصل المتقدم انه لا يصح ان يقعد
صلوات المقتدي دون الامام وسواء في اوليها اما لو لم يركع احد من السجدة في نظر الصلاة
وقضى معتادا ما قضى صاحبها ولو لم يقعد به يجوز صلوةه مساقا في المقتدي بالامام ولو لم يقعد
ثلاث ركعات وعليه سهو سجدة للشهود وما بعد المقتدي بقراءة في قنوت قنوت ما سبق به يجوز صلوة
وكل من صلى وحده فجاء في ركعة واحدة ما صلى الرجل ركعة او ركعتين في احد الركعات الامام وسجد
واحد من القنوت ولا يدري الامام الثاني ان الامام الاول ركع صلى في ركعة عليه ولا يجوز القنوت
ايضا وقد خرج الامام من المسجد بغير ان كان الامام احده وهو قايما فان الثاني يصلي ركعة
و يقعد فذلك الشهادتين يتوكل من يتوكل صاوع نفسه ولا يتابعه القنوت ذلك لكي يصير القنوت
الى ان يتوكل الامام الثاني من صلوة فاذا وقع الاقار والقنوت يصلون صلواتهم وحدها ولو
امتنع في رجل بالامام في ذوات الارب فاحدث الامام في هذه الرجل والمقتدي لا يركع
انه كسر صلى الامام وكسر صلى عليه فان المقتدي يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا
ان اطمع الامام ان عليه سهو سجدة للشهود وتابعه المسبوق في ذلك نظر على الامام لو كان عليه
سهو فيه روايات واختلاف المشايخ رحمه الله لاختلاف الروايات في شهر ما ان صلوات المسبوق
تفسد وقال الامام ابو جعفر الكبير لا تقصد والصد والشهادة رحمة الله اخذ به في واقعاته
وان لم يعلم الامام ان ليس عليه سهو لم تقصد صلوات المسبوق عندهم جميعا الامام اذا
احد في صلوة ذات الارب واستخلف مسبوقا بركعتين فان المسبوق يصلي ركعتين ويقعد

حتى يتبر صلوته بغير شغل بقضاء ما سبقه ولو صلى ركعتين ولم يقعد لنفسه صلوته كما لو اقتدى
 المقدم بالما و فاحدث المناق فاستطاع المقيم فصل الركعتين ولم يقعد لنفسه صلوته
 و صلوته القوم كن هذا ولو تذكر الحليفة انه لم يصل الركعتين صلوته الامام الاول والثاني
 والقوم ولو لم يذكر الحليفة لكن يذكر الامام الذي احدث فابته بعد ما خرج من المسجد نفسه
 صلوته خاصة ولو تذكر فابته قبل ان يخرج من المسجد فسدت صلوته و صلوته الحليفة والقوم جميعا
 الامام اذا قام الى الخامسة و تابعه المسبوق وان كان الامام قد قعد على الواقعة بنفسه صلوته المسبوق
 وان لم يكن قد قعد بنفسه حتى يقعد الخامسة بالجمع فان قعدت صلوته الكل **مسألة** في ركعة
 فجاء مسابقا فتدري به فاحدث الامام فاستطاع و ذهب الامام للمؤمنين في الاقامة والامام
 الثاني ايضا يركع الاقامة بركعة الاولى فتدري بالثاني كيف يفعل قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله يركع بالثاني فاذا صلى الثاني في الركعة الثانية ففقد قدر الشاهد ويستخلف من اخر من
 القوم و ادرك الاول الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلي ثلاث ركعات والاول يصلي ركعة
 بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير في القوم بينه الثاني في الاقامة **المسبوق** اذا بدأ بقضاء
 ما فاتته فانه يركع ولا يقعد صلوته المسبوق اذا قعد مع الامام ففقد ان يركع في الشاهد حتى يركع
 عن الشاهد عند سلام الامام **المسبوق** اذا ادرك الامام في القاء في الركعة التي يحضر فيها
 لا ياتي بالشا فاد اقام الى قضاء ما سبق به ياتي بالشا ويتعوذ للقراءة وعندئذ يركع ويتعوذ
 للدخول في الصلوة وعندئذ القراءة ايضا وهذا استصحاب اما كونه سنة فقد مؤ في فصل الاداب
 ثمرة الشا سواء كان في بيان الامام او بعيدا او ليس بصحة في صلوته المهر بكت **مسألة** في صلوته
 الخامسة ياتي بالشا ان ادركه قائما و اما حكم القراءة ان كان مسبوقا بركعة او ركعتين
 فالقراءة فيها يقضى في ركعة عليه حتى لو ترك القراءة في ركعة لنفسه صلوته ولو كان مسبوقا بثلاث
 ركعات او اربع ركعات فالقراءة تترك في الركعتين **مسألة** في المسبوق فيما يقضى بقية اول صلوته في حق
 القراءة و اخر صلوته في حق الشاهد حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب ثم قام الى قضائه
 بعد تسليم الامام فانه يصلي ركعتين في بقية كل ركعة بالنافعة والسورة **مسألة** لو ترك القراءة
 في احديةما لنفسه صلوته وعليه ان يقضى ركعة ويتشهد ثم يركع ويتشهد ويسلم لانه
 يقضى اخر صلوته في حق الشاهد ولو ادرك ركعة مع الامام من صلوته الظهرا والعصر والشا
 وقاما الى القضاء فعليه ان يقضى ركعة وبقية بالنافعة وسورة ويتشهد لانه يقضى اخر الصلوة
 في حق الشاهد **مسألة** يقضى ركعة ركعة اخرى وبقية بالنافعة والسورة ويتشهد لانه يقضى
 اخر الصلوة في حق الشاهد وفي الثالثة بالخيار والقراءة افضل **مسألة** لو ادرك ركعتين منها
 يقضى ركعتين وبقية ايهما ويتشهد **مسألة** لو ترك القراءة فيهما او في احدهما فسدت صلوته
 لان ما يقضى اول صلوته في حق القراءة **مسألة** لو كان الامام ترك القراءة في الاوليين وقا في الاخر
 فقاما عن الاوليين فادرك هذا المسبوق الامام في الاخرين فالقراءة فيما يقضى من عليه
 وفي الاخرين المتابعة في القوت ياتي في فصل الشهود في مسائل الست **مسألة** وهذا كله بناء على ان
 المسبوق فيما يقضى بالمنفرد واللاحق كانه خلف الامام ولهذا القراءة على اللاحق ويعتبر
 على المسبوق **مسألة** واللاحق اقتدى بالامام في اول الصلوة ثم يخرج عن الايمان بانفعال الصلوة بعد

الذي

حدث او نوه او لما انه في الطائفة الاولى في صلوات الخوف او يقي قايما لامل الاداء واداء و لم يقعد
 على الركوع في المحي ولا يجب عليه السجود في المسبوق **مسألة** الامام اذا احدث فقد منسوقا
 لا ينبغي له ان يقدمه ولو قد ولا ينبغي له ان يتقدمه ولو كان يقدمه غيره وان تقدم مع هذا
 ينبغي له ان يتبر صلوته الامام الاول فاذا قعد في الشاهد يتأخر ويقدم رجلا دون اول
 الصلوة فيسلم ثم يقوم وهو الى قضاء ما سبق ولو لم يتأخر لكنه لما قعد في الشاهد ما
 صحت ثمرة او احدث متعذرا او تكلم او اكل او شرب فسدت صلوته وتمت صلوته القوم
 اما الاول اذ ادرك الامام الثاني في الصلوة في قضى ما عليه وخرج مع القوم فصولته تامة
 وان لم يدرك ولو يفرغ عما عليه ففيه روايتان في روايه ابي حفص الكبير رحمه الله بعد
 الامام اذا صحت ثمرة بعد ما قعد قدر الشاهد و احدث عذرا و خلفه الحق ومسبوقا لم
 الامام او تكلم او قام و ذهب تمت صلوته الكل و اما في التهمة والحدث فقد فصلوه الامام
 ومن كان بمثل حالة تامة و صلوته المسبوق فاسدة وعندئذ تامة بقوم ويقضى ما عليه
 و اما اللاحق ان ادرك الامام في صلوته فصولته تامة وان لم يدرك ففيه روايتان كما مر
 ولو ان الامام احدث و خلفه في ركعه مسبوقا فيظن ان ياتي على الامام في الصلوة يستخلف
 واحد من المسبوقين فاذا قعد في المسبوق يتبر صلوته الامام ثم يقوم الى قضاء ما سبق به من غير
 تسليم و كذا القوم يقومون ويصلون من غير ان يسلموا ويتبر صلوته وان لم يبق على الامام
 ظهور يقوموا ويصلوا و اذ اقام من غير ان يسلموا ويتبر صلوته و كل سبق بركعة في صلوته
 هي من ذوات الاربع و فاق خلف الامام في الثلاث الباقي بقية ايهما ياتي بما عليه في حال قومه
 لا يتبر ايهما بقية متتابعة للامام ثم يقوم ويصلي ركعة بقراءة ويقعد ويتبر صلوته **مسألة**
 ناهي في ركعة وشك في ركعة انه هل ادركها مع الامام ففقد الركعة التي ناهيها والركعة التي سبق
 بها ففقد الركعة التي هو شك فيها ياتي في اخر الصلوة ويسجد للمسبوق في كتاب ربيع ولو
 اقتدى بامام في صلوته هي من ذوات الاربع فادركه في القدر و قام و لا يدري انما القدر
 الاول او الاخر يصلي او يعاد ويقعد على اراس الركعتين ولو لم يركع في الاوليين وقا في الاخرين
 كان ولو علم انما القدر الاول لم يدري كل من صلى ما بين الركعتين ثم قام في القدر او طهر
 في القدر الاول ولو يصل الركعتين يصلي اربع ركعات ويقعد على اراس الركعتين ولو لم يقعد
 على اراس الركعتين لنفسه صلوته المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به ولكن لو يقعد ركعة ما
 بالصلوة حتى تذكر الامام و انه ترك سجدة من صلب الصلوة سجدة الامام بسجدة يصلي ركعة كما
 حكمه على ما ياتي في العبادات ما اذا يصنع المسبوق قال يتابعه في السجدة ولا يتابعه في الركعة
 لكن ينظر حتى يفرغ الامام ثم هو ياتي بما عليه ويتشهد ثم يصلي ركعة **مسألة** ثم المسبوق انما يقوم
 الى قضاء ما سبق اذ اعلو يفرغ الامام ولا يقوم بعد ما سلموا تسليمة او كلمة بل ينظر في
 الامام ثم يقوم و اما يفرغ قبل فليفرغ الامام اذا قعد الامام وقد را الشاهد في مواضع منها
 المالح على الخفين اذا كان حيا و وقت المسح والاستحاضة وصاحبها لم يجز الشايل اذا خاف خروج
 وقت الصلوة والمسبوق في الجهة اذا خاف خروج وقتها والمسبوق في العبد و اذا كان على الامام
 سوا يجز الخمر ان لا يتابعوا امامهم في السجود ومصلى الخمر اذا خاف طلع الشمس و منها اذا خاف

حدث

منه

ان يتقدم المحدث ولا يتابع الامام في الشهور وان كانت صلوة لا تصح خروج الوقت باجم
الامام في الشهر ومنه لو كان المصلي لو استظهر الامام من الناس من يدين له ان لا يخرج الى
قضاء ما سبق ولا ينظر سلام الامام اذا فقد قد والتشهد الكل في سجدة القاضي نحو الدرس
الله وان اصل صلوة المصلي الى قضاء ما سبق بعد فزاعه من التشهد قبل السلام وان
وان قام قبل ان يتقدم قد والتشهد لم يخرج وفي الواو ان قام قبل فزاعه من التشهد لم يكن
فوق بعد فزاعه من التشهد قد وما خرج من صلوة جاز ولا فلا وهذا اذا كان مسبوقا
بركعة او ركعتين فان كان مسبوقا بثلاث وكهات فان لم يخرج حتى يركع الامام من التشهد
او وجد القيام منه بعد تشهد الامام وان قل وان لم يوجد منه القارة لكن ذكر جاز ولا
يتقدم بقيامه قبل فزاعه من التشهد فلو وقع المصلي قبل صلوة الامام وقام الامام في الطلوع
نقل عن الشيخ الامام والاستاد انه تصد صلوة وقيل لا تصد وبه يفتي انه وان كان هذا المقيد
لكن المسند بعد ما وقع من الصلوة لا يضر كالحديث الذي في هذه الحالة المصلي اذا سلم مع
الامام وعلى طهر ان عليه ان يسلم مع الامام فهو سلامه عند جميع البنا **الفصل السادس عشر**
في الشهادة في الصلوة وفي شرح الطحاوي اذا صلى ولو ابدى ثلاثا صلى او ابدى
ان كان اولها في ركعة فانه يستقبل الصلوة يعني اول ما وقع له في عمره عليه اكثر المشايخ وقال
الامام الشرحي يعني لم يكن ذلك عادة وان وقع ذلك غير مرة يخرج في احدى ركعاته اليه قلبه
فان وقع بحرية على انه صلى ركعة اصنافها احدى ان كانت الصلوة ذات ركعتين يتقدم
ويسلم ويسجد لسهو وان وقع بحرية على انه صلى ركعتين يتقدم ويسلم ويسجد لسهو
فان لم يقع بحرية على انه صلى ركعة في صلوة التيمم جعل كانه صلى ركعة في صلوة التيمم
احوي من يتقدم ويسلم ويسجد لسهو ويتقدم ويسلم وان وقع في ذوات الاربع شك
الصلوة الاولى والثانية يحصل بالتعدي فان لم يقع بحرية على شي يني على الاقل فيجعلها الاولى
يتقدم بركعة فيصلي ركعة احوي ويتقدم بركعة فيصلي ركعة احوي ويتقدم بركعة فيصلي ركعة
صلوة الحوي في القيام ايضا الثالثة او الاصل لا تتقدم ركعة بل يتقدم قد والتشهد ويرفع
القيام بركعة فيصلي ركعتين فيقرأ في كل ركعة بآخرة الكتاب وسورة ثم يتشهد بركعة
محمد في الشهر وان شك وهو ساجد فان شك في الصلوة الاولى والثانية يمضي فيها سوا
شك في السجدة الاولى والثانية لان كانت الاولى من المصلي فيها وان كانت الثانية بلزمة
بكلها وان وقع في السجدة الثانية يتقدم قد والتشهد ثم يركع ركعة وكذا شك
في صلوة الحوي في سجدة انه صلى ركعتين وتلا ما ان كان في السجدة الاولى مكانه اصلاح صلوة
لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه انما وهذه الركعة ايضا ثانياه فيكون ولو كانت ثالثة من
وجه لا تصد صلوة عند محمد لانه كما ذكر في السجدة الاولى سقطت تلك السجدة وظاهرات
كالحال فيكون كالسجدة المحدث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسجلة له وان
كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلوته وكذا شك في السجدة الثانية او ثالثة
على ما عرفت فان لم يقع بحرية على شي وكان قايما يتقدم في حاله بركعة فيصلي ركعة احوي
وان كان قاعدا والمسئلة على ما عرفت ان وقع بحرية في الصلوة الثانية فمضى على صلوته وان وقع بحرية

الصلوة

الصلوة الثانية يخرج في الصلوة وان وقع بحرية انه لو يتقدم على امره لو كان من صلوة وان
لم يقع بحرية على شي فسدت صلوته ايضا وكذا في ذوات الاربع اذا شك في الصلوة او في
لو شك في الصلوة او في ركعة فمضى على ما ذكرنا في الحوي فيصلي ركعة فيصلي ركعة احوي ويتقدم
بركعة فيصلي ركعة احوي ويتقدم بركعة فيصلي ركعة احوي ويتقدم بركعة فيصلي ركعة
ثالثة بركعة فيصلي ركعة فيصلي ركعة فيصلي ركعة فيصلي ركعة فيصلي ركعة فيصلي ركعة
هو المختار والمصلي بركعتين في الوقت في رمضان اذا قمت مع الامام في الركعة الاولى ثم
قام الى قضاء ما سبق به لا يفتي ثانيا في الركعة الثالثة وكذا لو ادرك الامام في الركعة
في الركعة الثالثة جعل كانه صلى الامام والصلوة تشهد ركعة الله في الصلوة وهكذا
احراز العزق بينهما فقال في المصلي لا يفتي ثانيا وفي الساجي يفتي ثانيا والشك في القن
ما في بعد هذا كله اذا صلى في الصلوة انه صلى ثلاثا او اربعاً او اشد اذا شك بعد السلام وقبل السلام
لكن بعد ما خرج من التشهد يحكي بالحوار ولا يعتبر هذا الشك كالموقوف اذا شك في سجدة الراس
بعد ما خرج من الصلوة لا يعتبر الشك لما مر في الظاهر وان كان هذا المتفرد والامام اذا صلى
بقوم فلما سلم اخرجه وحل عدل ان صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى
اربعة ركعات لا يلتفت الى قول المجرب ولو شك المصلي في المجبر انه صادق او كاذب عن مجبره بعد
صلوته احتياطاً وان شك في قول رجلين عدلين بعد صلوته وان لم يكن المجبر عدلاً لا يقبل قوله
ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم وكان القوم صليين ثلاثا وكان الامام صلياً واحداً
ان كان الامام على يقين لا يعيد الصلوة بقوله وان لم يكن على يقين يعيد الصلوة بقوله ولو
اختلف القوم وكان بعضهم صلياً ثلاثا وكان بعضهم صلياً اربعاً والامام مع احد القوم يقين بوجه
يقول الامام وان كان معه واحد فان عاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتدياً به
مع اعتكاف وهو لانه ان كان الامام صلياً وقا يكون هذا اقتداً المتفعل بالمتفعل وان كان كاذباً
يكون اقتداً المعتز من المعتزض وكذا استيقن واحد من القوم انه صلى ثلاثا واستيقن واحد
انه صلى اربعاً والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم في شك على المتيقن بالنقصان
الاعادة وكذا ان الامام واستيقن انه صلى ثلاثا كان عليه ان يعيد ما قومه ولا اعادة
على الذي يتيقن مع التمام وكذا استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم
فان كان ذلك في الوقت اعادوها احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن
عدلان بالنقصان واحداً من ذلك **وما يتصل بهذه المسائل** رجل صلى الظهر لم يذكر
انه ترك من صلوة في صلاته احد الا قالوا بحجة واحدة ثم يعيد ثم يركع ركعة
وسجدتين ثم يعيد ثم يسجد للمسهو لا احتمال ان المصلي ركع الركعة فلا بد من الركعة مع السجدة
وان كانت السجدة وقد سجد هذا اذا علم انه ترك فعلا من افعال الصلوة فان ترك قارة
تفقد صلوته لا احتمال انه صلى ركعة بقارة وثلاث ركعات فيصلي ركعة وكذا لو صلى ركعة
ثم ترك ركعة من القارة في ركعة واحدة ولا بد من ركعة واحدة ثم يعيد ثم يركع ركعة
والوقت لا يفسد ان يترك القارة في ركعة واحدة فيكون ترك القارة في الركعة في
يعيد الحوي والعزب والوقت وكذا ترك ركعة من القارة في اربع ركعات يعيد الظهر والعصر

في الوكيل

في الوكيل او بعده ولا بعد الوكيل في المخرج ان لو طار فعد حتى شغله عن ركوع او سجدة وتبين
النزول او احدثت في ذلك وقتا لم يتوضأ فعد في الركعة التي من صلاته ان طار ذلك عليه السهو
ولو جهر فيها كانت فيه وهو اما عليه السهو وكذا اذا خافت فيما جهر فيه قل ذلك
او كثر عليه السهو ان قل ذلك ساهيا في طاهر الوضوء وعليه اعتماد اسم الامم للركعة
لا على رواية التواتر ولا سيما على المنفرد في شيء من ذلك **وكيف** في الاخر بين من السهو
وكن الوقوف السورة جهرا وكذا ترك الفاتحة في الاوليين وفي احديهما وترك السورة في الاخرين
او في احديهما او في الاوليين وفي احديهما الفاتحة ترك الفاتحة ترك السورة عليه السهو اما
لو ترك الفاتحة ترك السورة ترك الفاتحة لا سهوا عليه **وقيل** بانه يلزمه ولو فعل هذا في الاخرين
يعني ترك الفاتحة لا سهوا عليه **وكيف** الفاتحة الاخرى او في اكثرها تركها ساهيا لا
سهوا عليه يعني في الاول **وكيف** ترك الفاتحة في الشئ الثاني لا سهوا عليه في طاهر الوضوء
وكذا الوقوف الفاتحة مع السورة او ترك السورة دون الفاتحة في الاخرين لا سهوا عليه ايضا وان
ترك السورة في الاوليين فضاها وعلية السهو يعني ان قراها في الاخرين ولو تركها وان
قراها فان الوحيقة رحمه الله جهر بالسورة ولا يجهر بالفاتحة **وفي** المجمع الصغير لو ترك في
الاوليين سورة سورة ولم يقرأ الفاتحة لم يعد في الاخرين **وكيف** ترك الفاتحة مع السورة
في الاوليين يعني في الاخرين فاذا صارت الاوليان كالآخرين صارت الاخرى كالاوليين
ويجوزهما في صلاة الظهر فاما عن الفاتحة في الركعة الاولى والثانية وقرا السورة فلما
قرا بعض السورة بين كل بعض السورة تذكر بعد فافتح الفاتحة ترك السورة وجب عليه سجود السهو
وكذا لو قرأ من الفاتحة السورة قبل الفاتحة ساهيا يلزمه السهو **وكذا** لو تذكر
بعد الفاتحة من السورة **وكذا** لو تذكر في الركوع **ولو** ترك صلاة الليل ساهيا فضاها
في النهار وامر فيها خافت ساهيا عليه السهو **وتبين** ان يجهر وان لم يلا في صلوة النهار
خافت ولا يجهر فان جهر ساهيا فعليه السهو **وكيف** في المطر في الليل خافت عدا فقد
وان كان ساهيا فعليه السهو **ولو** جهر فيها خافت او خافت فيما جهر فتذكر في بعض الفاتحة
بعيد الفاتحة جهرا ان كان في صلاة الظهر كجلا يودي الى المخرجين المخرج في ركعة واحدة
كذا نقل عن القدر الماضي برفاهان الامية **المصلي** اذا في اكثر الفاتحة ونسي بقية السهو عليه
ولو نسي الاكثر عليه السهو اما ما كان او منقرا **وكيف** الفاتحة ونسي السورة في الركعة
الاولى او في الركعة الثانية ساهيا فتذكر ذلك في الركوع او بعد ما ذكره راسه من الركوع قبل ان
يسجد فانه يعود ويقرأ السورة **وكيف** في سجود السهو ولو ترك في الركوع انه لم يثبت فيه روايات
في رواية يعود في نسي ولا بعد الركوع وعليه السهو عاودا ولم يعد نسي او لم يثبت **ولو** قرأ
في الثالثة القنوت ونسي القراءة حتى ذكر او قرأ الفاتحة ونسي السورة حتى ذكر راسه ونسي
السورة ولا بعد القنوت والركوع السهو **وكيف** تذكر بعد ما ذكره راسه من الركوع انه لم يثبت
لا يثبت اصلا ان نسي الفاتحة في السورة حتى ذكر فتذكر في ركعة فانتصب قائما لم يقرأه ان نسي
ركعة فاذا لم يعد الركوع تنسده صلوة وقال بعضهم لا تنقض ادا به انه عاد الى القيام لم يقرأ
فلو يقرأ حتى خراجا وقال بعضهم هذا بناء على مسئلة فصل الطهر يوم الجمعة في بيته حيث

يرتفع

يرتفع طهرها يعني الى الجمعة من غير ان يودي الجمعة عند اي خيفة وقال اسماعيل الزاهد
لا يرتفع قال نفي الله عنه واثبت في التواتر وغيره لا يرتفع ولو قرأ السورة مع الفاتحة وذكر
قرا وان يترك في الركعة في الركعة الاولى ينقض التواتر في ما لا يثبت في الركعة الثانية المعتمد الركعة الاولى
في رواية ما لم يترك في رواية ما لم يترك السهو المعتمد الركعة الثانية في التواتر ولو قرأ الفاتحة
او اية من القرآن في الركعة او في الركوع او في السجدة او في التشهد في الركوع او في السجدة عليه
السهو **وكيف** التشهد في القيام قبل ان يشيع في الركعة عاودا او ناسيا لا سهوا عليه **وكيف** في
القرآن في الركعة انما يجزئ السهو او الركوع من التشهد اما اذا قرأ فلا يجزئ السهو اذا اراد
ان يقرأ سورة فاحطأ فقرأ غيرها لم يجز عليه السهو **وكذا** اذا قرأ سورة فاحطأ فقرأ غيرها
وسا كان اما ما او من ذلك **وكذا** اذا اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قراها فقرأ سورة
فقرأ لا يلزمه السهو **وفي** فتاوى النسخي اذا قرأ في الركعة الاولى على التمام ان كان عاودا
بكرة وان كان ساهيا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم انما يلزمه ان قال اللهم صل على محمد وعلى
الانبياء والمؤمنين والذين آمنوا قال اللهم صل على محمد **وكيف** في الثانية فقد التزمه ولو
قرا التشهد ثم تذكر فتقرأ فيه روايات عن ابن عمر في رواية لا سهوا عليه اذا
ترك الركعة الاولى من ذلك وان الاربع او الثلاث يلزمه السهو **وكيف** ترك في الطلوع لا تنقض
صلوة ويلزمه السهو عند اي خيفة واي يوسف **تكرار** التشهد في الركعة الاولى او جازا
سجود السهو **وفي** الركعة الاخرى لا وفي شرح الطحاوي لو فصل بين الركعة الاولى والثانية
وقال لا يجزئ السهو **وفي** نسخة القاضي الامام لو ترك بعض فاما التشهد ساهيا عليه السهو ولو
نسي فاما التشهد حتى ساهيا فانه يقرأ التشهد ويسجد للسهو وان نسي التشهد في ارمي
صلوة وتذكر فاستقل بقاء التشهد فلما في البعض سلم قبل تمام التشهد فقد صلوته
عند اي يوسف لان يعود او تنقض الركعة **وعند** محمد لا تنقض وعليه التواتر ونظر هذا
ما ذكرنا ان من عاد من الركوع الى القيام لم يقرأ السورة فلو يقرأ ولو بعد الركوع هل تنقض صلوة
اختلف المشايخ فيه **وفي** الاصل لا يجزئ سجود السهو بترك رفع اليدين في تكبيرة الاستماع والتسبيح
والثامن ولا بترك التسبيح في الركعة الاولى ولا بترك سمع الله لجمده وبسبب الحد ولا بترك
تكبيرات الركوع والسجود ولا بترك تسبيحات الركوع والسجود ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات
اليدين **جلس** **في الافعال** **وفي** الاصل اذا فقد فيها بناء وقام فيها علم وهو
اما او منقرا يلزمه السهو او في القيام اذا استتم قائما او كان الى القيام او فانه لا يعود
الى الركعة وان لم يكن كذلك فقد لا سهوا عليه وفي رواية اذا خاف على ركعته ليسمض
يقعد وعليه السهو ويسقي فيه الركعة الاولى والثانية وعليه الاعتداء **وارد** في البيت
عن الارض وركبته على الارض لم يقرأ السهو عليه كذا روي عن ابن عمر وفي الاجناس
عليه السهو ويسقي في ذلك الركعة الاولى والاربع **ولو** زاد في صلوة ركوعا وسجودا
لم تنقض صلوة ويلزمه السهو **ولو** قنع الطهر فطأ به في القم فبطل ركعة او اكثر فتركه
كان في الظاهر لا سهوا عليه **وحل** في الطهر جهر ركعات ولم يقعد على راس الركعة فقد التزمه
ان يقرأ الخامسة بالجمدة تنسده صلوة فان تذكر قبل ان يبيتا خامسة بالجمدة عاد وتشهد

الاي بان في الاربع عشر مجلد في موضع واحد يلزمه اربع عشرة **وفي نسخة** القاضي الامام ولو اختلف
المجلس في الوجوب وان اختلفت الابواب **وتدبر** في المكان واحد او مختلف حكم المجلس كما لو شغل انسان
في عقد النكاح فما دام في عقد النكاح فهو مجلس النكاح فما اذا شغل في عقد البيع فما اذا شغل في عقد البيع
فهو مجلس البيع **وتدبر** اذا شغل في الاكل والشرب كذا هذا اذا اكل الله النكاح فترسع في البيع او غير
حكم المجلس حتى لو شغلها مرة اخرى يلزمه مجلد اخرى وكذا اذا قدمت اليه المائدة فاكل منها **او المرأة**
اذا او صغت صبيا لها او استغلت محبته **او عمل** عملا يفرق عنه قطع المكان قبل ذلك فانه قطع
حكم المجلس ولو كان العمل قليلا لا يقطع حكم المجلس كما اذا اكل الخبز او القمح او شرب شربة او كلم كلمة ولو
في الله النكاح فجدت في العقد فذلك لا يقطع حكم النكاح لا يقطع حكمه مجلد اخرى **وكذا** اذا
استغلت بالنسب او بالتهليل **وتدبر** في عاده من فراقها بكنهه مجلد واحدة **وكذا** اذا
تفرقت من مكانه فرب تفرقت قبل السير فراقا فالفراق لا يقطع حكمه مجلد اخرى ولا يقطع هذا التقدير
فاطما حكم المجلس بخلاف المجرى اذا كانت قاعة فقامت بطل خيارها لما بين يديها كما في الطلاق انما
انه تعالى **وكذا** اذا فراقها وهو قاهر فترسع في فراقها بكنهه مجلد واحدة **وتدبر** في فراقها وهو
قاهر او قاهر فترسع في مصطفا فترسع في فراقها بكنهه مجلد اخرى **وتدبر** في فراقها وهو قاهر
ولو نام قاعا او عمل عملا لا يقطع حكم المجلس **وتدبر** في فراقها في مكان فترسع في فراقها بكنهه مجلد
مرة اخرى قبل ان يفسر بكنهه مجلد واحد يفسرها على الاصل ولو سارت فترسع في فراقها بكنهه مجلد
مجدد **وكذا** اذا فراقها فترسع في فراقها بكنهه مجلد واحد لو كانت سارت فترسع في فراقها بكنهه
فترسع في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها في مكان فترسع في فراقها بكنهه مجلد واحد
كان في غير الصلوة فترسع في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها في مكان فترسع في فراقها بكنهه
الامام **وتدبر** ان كان يسبح في الماء في حوائض عظمه **اما** اذا كان يسبح في حوض او غيره من حوائض
مغلوم فترسع في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه
لا يقطع الحكم الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه
الى ذواته لا يقطع الوجوب **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
ولا يقطع الوجوب **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
يكن في الصلوة **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
انه يتكرر الوجوب **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
الصحيح انه يتكرر الوجوب في الصلوة **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
وفي التواضع **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
واستعمال القبلة ولا يجوز التمسك بالقبلة على الماء وسيطها ما يقطع الصلوة من الكلال والفتن
ولا يقطعها محاذاة المرأة **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
وتحذرها اذا التحقت الى غير القبلة بالقبلة **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
الان يغتر في ذلك الوقت **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
ويجوز عند الغروب اخلافت الروايات والظاهر انه لا يجوز في موضع سجدة الطلوع وعند الطلوع
وهذا عند محمد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد

موضع طاهر وكبير في الصلاة واجزاها **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
الان كان في المكتوبة ولو لم يكن فيها شيئا اصلاحا بكنهه كالمكتوبة **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
فاجبا لكان يفسر بكنهه **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
ولو زاد في سجدة الثلاث يقطع الوضوء خلاص الصلوة والاصح انها كالقبلة في وقتها في الطلوع
ولو في اية الصلاة واجزاها وسببها **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
فاداهما بالاجاز عند ابي يوسف **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
على الاصل **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
في الاصل **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
محمد لا يلزمه **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
اصلي ركعة يلزمه **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
يلزمه **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
ليس عليه الا الظاهر **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
لما بين اوجه الاسرار **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
على ان اصلي خلف هذا الامام **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
الظاهر **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
يقبل قائما او قاعا **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
وقال بعضهم يصلي قائما **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
غير عذر له **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
تفرد به بعد ما صلي بعضا **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
براه فقامها قائما **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
الامام **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
دخل مع الامام **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
وجعل في الطلوع **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
ثلاث روايات **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
على صلاته **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
مطلق النبي **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
الفصل التاسع عشر في قضاء الغوايب وفي شرح الطحاوي وجعل فاقته صلوة كثيرة
حالة العينة **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
ولا يمكنه **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
الفتاوى **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
ان يصلي الطلوع **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
ولكن قال **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد
الجامع **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد **وتدبر** في فراقها بكنهه مجلد واحد

في الصلاة

في الصلاة

وفي الضاوي الصغرى رجل يري السمع والروخ والوتر كونه تفرق في الموقد والوتر
 ثلاثا بعد ما صلى وان قل عن رجل من غيرة ان سأل احد القوم ما بال ثلاث بعد ما صلى
 شعور كالمذهب اذا صلى في المذهب وقد فاته صلوات في وقت كان شغورا فلو ادا ان
 يقضي في الوقت الذي صار حنيفيا يقضي على مذهبه في حنيفه **سئل** عن رجل يركع
 ما حنيفيا ثم ادا ان يقضي في المذهب الساجي هل له ذلك فقال الشافعي على مذهبه في حنيفه
 خير واولى وقال هذه الكلمة اقرب الى الامة وادق مما احاطوا به في الاما والحنن المتأدبي
 رحمه الله عن هذه المسئلة فانه قال في العوار السائر كذا استد الفقيه حتى يتوكل المذهب الذي يري
 الى المذهب الجديد **فكلام** اصله بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر ليس عليه قضاء العشاء
 والمخار ان عليه قضاء العشاء وان استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء بالاجماع وفي رواية
 محمد بن الحسن سألها ابا حنيفة فاجابه عما ذكرنا فاعاد العشاء وعبان شرح الطحاوي ما وصي
 فاصلوا بالليل ان اتيته قبل طلوع الفجر او مع طلوع الفجر يلزمه قضاء العشاء ولو اتيته بعد طلوع
 الفجر اختلف المشايخ في حكمه **فيه** في نسخة القاضي الامام في رجل يقضي صلوات عصره مع انه لم يقضه
 شي اختلف المشايخ فيه واجفوا انه لا يقضي بعد العصر ولا بعد طلوع الفجر **اذا** فاته صلوات ينبغي ان
 يقضيها في بيته ولا يقضيها في المسجد **في** رجل ترك صلاة واجتمع من يومه ليلة ولا يدري اية صلاة
 هي بعد صلاة يومه وليله **اذا** شك في صلوة انه هل صلاها او لا ان كان في الوقت فعليه ان يقضي
 وان خرج الوقت تركها لا شيء عليه **ولو** كان في شك في صلوة العصر في الركعة الاولى والثالثة
 ولا يقرأ في الثانية والثالثة في كتاب رزير **اذا** كان الرجل مستيقظا في الوقت فقال له رجل انك
 قلت في موضع كذا وقد صلى ان سجد عنده عدلان يقضي الصلوة وان سجد عنده واحد لا
وما يتصل بهذا اذا مات الرجل وعليه صلوات فاته ولو صلى بان يعطي كذا صلوة
 يعطي لكل صلوة نصف صاع من بر ولو ترك نصف صاع ولو صوم ولو ترك نصف صاع وانما يعطي من كل ما له
 وان لم يولد ما لا يستقر من ريشته ونصف صاع ويذهب الى مسكن يؤتى به في المسكن على بعض رواة
 فيرى صدق ثوبه حتى يتوكل صلوة ما ذكرنا ولو قضاها ريشته ما يرد لا يجوز **وفي** الرجل يركع
 صلاة الفجر الامام فاضى طار ورحمه الله **الفصل العشرون في الصلوة على الدابة وفي السفينة**
 وفي شرح الطحاوي رجل صلى على الدابة وسجد سجودا في طاهر المذهب لم يفتل بينهما اذا كانت
 الحائض وما ادعوا الحاد او لغابه وسوا على كان على الركاب او على المشرك **فان** ومن كان في غير
 مصر لا بأس بان يصلي على الدابة حيث كان وجهه سواء كان مسافرا او مقيما خرج الى بعض النواحي طاعة
 سواء كان قادرا على التزول ام لا **وهذا** في التطوع اما في العزم فلا يجوز **وكذا** التذلل والشي
 وجهه فضاها بالسرور على الارض ثم اسد **وكذا** اليرق ويجوز القلاص وصلوة الجنان **وهو**
 التطوع المباح او اجازة البهائم اما في العزم لا يجوز ايضا قال ابو يوسف لا بأس به وقال محمد
 يجوز وكبره **ولو** اقمها خارج المرقع دخل المرقع على الدابة **فان** كثير من اصحابنا ينزلون منها
 على الارض **ولو** اقمها على الارض فاقمها لا كما يجوز بخلاف العزم **واما** صلاة العزم على الدابة
 بالعدول لجاز **ومن** لا يعدل الى الطريق عند ركعة **اذا** كان الرجل في الشجر فاعطى العشاء ولم يجد
 مكانا باسبيل للصلوة فانه يقف على الدابة مستقبل القبلة ويصلي بالاماء **اذا** امكته الدابة

اسماء واصلوه

الدابة

الدابة فان لم يركع يصلي مستند برقبته **وهذا** اذا كان الطريق عال يقرب وجهه فان لم
 يكن له وجه العانة لغير الارض يدبر مستقبله صلى هناك كذا في النوازل **وهذا** اذا كانت الدابة
 تسير بنفسها اما اذا كانت يسيرها صاحبها لا يجوز ولا التطوع ولا الفرض **ومن** لا يعدل الى مكان
 الواكب من السباع او العدو ولو ترك **ومن** لا يعدل الى مكان الدابة جرحا ولو نزل لا يمكنه الركوب
ومن لا يعدل الى الارض والمرتج فاما في الدابة فيجوز وان لا **وكيفية** الصلوة على الدابة
 ان يصلي بالايمن ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع راسه على شيء سارية وابنه او
 ويصلون يركعون فاصلا لاجل عه فصلوا الامام تمامه وصلوه القوم فاسد **ومن** يجد انه يحس
 اذا كان المعقب يحب البعض **وكذا** المحتفى ان كان يحس لو غش واستقبل القبلة يستقر به العدو
 حان له ان يصلي فاعدا او قايما بالايمن وقد مر في فصل استقبال القبلة **وما يتصل**
هذا مسائل السفينة وفي الاصل ان استطاع الخروج فالاجابان يخرج ويصلي على الارض
 وان صلى فيها حاز وان صلى فيها عدان هو يتقدم على القيام في الخروج وان غش في حنيفه
 والافضل ان يقوم ويخرج وهذا استحسان وعندنا لا يجوز فيها شاة وان جملوا انه لو كان حال بدو
 راسه او قارب نحو الصلوة فيها فاعدا لو لم يفتل او حنيفه رحمه الله بينهما **اذا** كانت السفينة
 حاربه او واقعة منهم من قال انما يجوز عند قاعد **اذا** كانت حاربه وبالايمان لا يجوز ولا التطوع
 ولا الفرض **ويروى** الوجه المصلي القبلة كيف ما دارت السفينة في الصلوة وعند الافتتاح **وكذا** يجوز
 ان ياتر ورجل من اهل الغيبة بما هو في سفينة اخرى فان كانت السفينتان متروكتين جرد
 لو كان المتقدم على الشط والامام في السفينة او على العكس ان كان بينهما طريق او طائفة من الماء
 او ما يكون منافعا من الاقدان ذكرنا في فصل الامام له **والصلوة** على الجملة ان كانت
 على المتروكين وان كانت على الارض يجوز وقد مر في فصل المقدمة **الفصل الحادي**
والعشرون في صلاوة المريض وفي الاصل المريض اذا عجز عن القيام وقدر على القعود
 بركعة ويجوز فانه يصلي قاعدا بركعة ويجوز ولا يجز به غير ذلك **فان** عجز عن الركعة ويجوز
 وقدر على القعود فانه يصلي قاعدا بالايمن **فان** عجز عن القعود وحده يصلي مضطجعا لو لم يمتد
 بالوامر ويجعل سجوده اخفض من الركوع **فان** عجز عن القعود والقيام انه صار مقعدا للركعة
 به لو صلى قائما يجازى بآية المريض واطباء البر لو كان كما قلنا بعض القيام دون تمامه يومين
 يقوم وقد لما يتقدم حتى اذا كان قادرا على ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة او كان قادرا
 على القيام لبعض القراءة دون تمامه يومين يكبر قائما ويقراء وقدما يتقدم عليه قائما
 يتعدا واجزى قال سئل الامام الحارثي عن المذهب الصحيح **فان** لو ترك هذا اخف ان لا يجوز ركعة
 ولو كان قادرا على القيام منكبا يصلي منكبا ولا يجوز غير ذلك **وكذا** لو قدر على ان يستند على
 عصا او كان له خادم لو انكأ عليه قد ركب على القيام فانه يقوم ويتكى فان قدر على القيام ولا يتد
 على الركوع والسجود او ياتى به وقاعد ومثله لو قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود
 فصل مضطجعا لا يجوز **واذا** لم يقدر على القعود صلى مضطجعا على فناء متوجها نحو القبلة وراسه
 الى المشرق ورجلاه الى المغرب هو الافضل عندنا **ولو** عجز عن القعود مستقبا وقد ركب الاك
 والاستناد الى خابط او وسادة او انسان يجب ان يصلي مستندا ولا يجوز ان يصلي مضطجعا

وادخل الموضع من الاماير اسمة هل يسقط الصلوة عنه اختلف المشايخ فيه وانما زاد في الصبح
 الاماير اسمة السجدة السجدة **و** اذا اعني على رجل يوما وليلة او اقل فعليه الصلوة وان كان
 اكثر الاجتياح اسما **و** لا يعتبر يوم وليلة بالساعات عندنا يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة
 وعند محمد من حيث الساعات وانما يظهر هنا فيمن اعني عليه عند الفضة ثرا فان من الغد قبل الزوال
 يساعه وهذا اكثر من حيث الساعات وروى الصلوات **و** الجواز كالاعضا في حق الصلوات حتى
 لو جن اقل من يوم وليلة او يوما وليلة فانه يلزمه قضاء ما فات من الصلوات **و** ان كان اكثر
 من يوم وليلة لا يلزمه قضاء ما فات من الجواز في حق الصلوة فانه اذا اعني عليه
 قبل شهر رمضان حتى مضى رمضان فانه ثرا فان يلزمه قضاء شهر رمضان ولو جن قبل رمضان
 وفاق بعد ما مضى شهر رمضان لا يلزمه قضاء الصوم هذا كله اذا اعني عليه بما ليس بصنعته
 بان من في الواعي عليه يفرغ من سبغ او لم يفرغ حتى اعني عليه اكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء
 بالاجماع **و** لو سبغ بالخمر حتى ذهب عقله او اكثر من يوم وليلة لا يسقط ولو سبغ بالسكر او الدخان
 حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط عندهما وعند محمد يسقط لانه حصل بفعله هذا اذا
 وافر الاعيا اكثر من يوم وليلة انما اذا اعني ساعة وفاق ساعة ان لم يكن لا فاقته وقت معلوم
 لكن يثبت بغيره فيسقط كالا والاصح ان يثبت عليه بغيره هذه الاقامة غير معتبرة وان كان لا فاقته
 وقت معلوم يجوز ان يحث مريضه عند الصبح فيسقط لئلا يراعه الاعيا لهذه اقامته معتبرة
احسن احسن ولو لم يفرغ من هو مثله **و** لا يوم من قدر على الركوع والسجود فان كان قائما
 بركوعه وسجوده فاقته من مثله او من يصلي قاعدا بركوعه وسجوده او قائما بالايما او قاعدا بالايما
 او مضطجعا بالايما هو الاقداء **و** ان كان الاماير يصلي قاعدا بركوعه وسجوده فاقته من هو مثله
 او من يصلي بالايما هو الاقداء **و** لو اقتدي به من يصلي قائما بركوعه وسجوده جاز عندنا خلافا لمحمد
 وهو منع مسألة اخرى وهي ان من سبغ في الصلوة قاعدا اثرنا في الذكر في خلال الصلوة عند سماع
 يميني وعند محمد يستقبل **و** لو اتمعت بايما اثر قدر على الركوع والسجود فانه يستقبل الصلوة عند
 الثلاثة بناء على مسألة الاقداء فاصح الاقداء احوال البناء والايما احوال البناء ولو سبغ
 في صلواته في وقت صحيح ثم عوفى له يميني على صلواته على حسب الامكان يميني لو اتمعت بايما او قاعدا
 او بالايما بالكون والبناء على مسألة الاقداء **و** ان كان الاماير يصلي قاعدا بايما فاقته من هو مثله
 يميني فان كان الاماير يميني مضطجعا فاقته من هو مثله قاعدا او قائما بركوعه وسجوده **احسن احسن**
 صلى الموضع الى غير القبلة لا يجوز الا ان لا يستطيع ان يتوجه الى القبلة ولو جدد احواله الى القبلة
 فان وجد احواله فلم يامر به صلى الى غير القبلة حاضرا عندنا **حقيقه** بناء على ان الاستطاعة تدور
 الغير ليست بتأبته عنده وقد مر في الطهارات في فصل التيمم **و** على هذا لو صلى على غير القبلة
 وجد احواله الى مكان طاهر او لا وقد مر في الحج عن الزهراء ع في غير قوله وان لم يقدر على السجود
 من حرج او خونا ومن فاكل سواه **و** من صلى ونحوه جرح لا يستطيع السجود عليه لوجوه الايما وعليه
 ان يسجد على الفقه وان لم يسجد على الفقه لم يجز **و** يكره للمؤمن ان يركع اليه عودا او سادة يسجد عليه فانه
 فعل ذلك شطوان كان يخفف راسه للركوع ثم السجود اخفض من الركوع جازت صلواته وان كان لا يخفف
 راسه لكن يرفع العود على جهته لوجوه **و** من الاصح ان كان في الوساو موقوفا على الارض وكان يسجد

۴

عليها جازت صلوة، قال مشايخنا ان يحمد على لبته بخروج على لبنتين لخروج اوقات احد بهما
وقد اخرج لان الانعاع كثير، وان كانا اجزئين بخروج لان الانعاع قليلا، قلوا ان المريض اذا صلى
في بيته يستطيع القيام، وان اخرج الى الجماعة لا يستطيع القيام يصل في البيت فاما قال سمعنا
الاورجندى يخرج الى الجماعة لكن يكبر فاما ثم يقعد عند الركوع والاو لا يحرك به يفتي وفي
البيانات رجل حلقه جراح لا يقدر على السجود ويقدر على غيرها من الانعاع فانه يصل قاعدا
بالايما، وكذا لو كان حال الاما اذا سجد يسيل حرقه فان قاف وقواف وكع فتركه واوى السجود
حانه، وكذا لو كان حال اذا صلى فاما يسلس بوله او سال حرقه او لا يقدر على القراءة، وكذا صلى
قاعدا المريضه من ذلك فانه يصل قاعدا بركع وليجده، وكذا لو كان حرقه لو سجد سجد حرقه او سلس
بوله ترك السجود ايضا كما في جعل السجود اخص من الركوع، فان صلى في هذه الفصلين بركع وخروج
من سبلان الدم لا يجوز، وان كان لو صلى فاما او قاعدا سال حرقه، وكذا سئل عن قضاء لا يسيل
فانه يجوز بركع وسجد **جلس احمر** وفي الفتاوى المريض الذي يصل قاعدا في صومعه حال قيامه
يقعد مترجعا او مختبئا يعني واضعا اليديه على الارض في احوال كتيبه، وقاد في كل ركع كما جلس في
الشهد وبه احد الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى، مريض صلى الظهر قاعدا بركع وخروج ولو يقعد
على الاربعة يعني لا زرع راسه من السجود الا اخرج استعمل بقراءة القرآن ان طالت قرأه بحيث يمكنه ان
يبقى بالشهد جازت صلوة كذا روي عن ابو حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية نقصد صلوة
واستمر لو وقع من القراءة وركع وسجد كان نقصد صلوة كالصحيح، وكذا في العدد الاو لو قام
الى الثالثة فهو كالصحيح ايضا، مريض خرج تحت ثياب حمله ان كان حاله لا يسقط عنه شي الا انقص
من ساعته لكان يصل على حاله، وكذا لو لم ينقص الثاني الا انه براد مرفقه لكان يصل على حاله ولا يلزم
الفصل الثاني والعشرون في صلوة المسافر وفي الجامع الصغير اذا زاد المصلي
عمران مصره فاصدا مسيره ثلاثة ايام وليا لها سبع ابله متى الاقدار ملزمه قصر الصلوة
ويحصل له ترك الحياض في الجبل يعتبر ثلاثة ايام وليا لها وان كانت تلك المسافة في السهل لقطع
فيها فاصدا في البحر ثلاثة ايام وليا لها بعد ان تكون الرياح مستويه غير غاليه ولا ساكنه
وفي الاصل يعتبر مجاوزة عمران مصر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر حمله حذابه من الحاسب الاخر
فان كان في الحاسب الذي خرج حمله منفصله عن المصر في القديركات متصلة بالمصر فنقص الصلوة
حتى حاون تلك الحمله، **واما مجاوزة القنات** ان كان بين مصر وقايه اقل من مائة فرسخين بينهما مائة
لغير مجاوزة القنات ايضا وان كان بينهما مائة فرسخ او كانت المسافة بين مصر وقايه قد زاد القنات يعتبر
مجاوزة عمران مصر ولا يعتبر مجاوزة القنات، **وكذا لو كان هذا الانفصال بين فرسخين او بين فرسخين**
وان كانت القري متصلة ببعض المصر يعتبر مجاوزة القنات ولا يعتبر مجاوزة القريه، **الرجل اذا قصد**
والى مقصد طريقان احدهما مسيره ثلاثة ايام وليا لها والاخر ونفاصل الطريق الا بعد كان
مسافرا عند المسافر اذا زاد عمران مصر فلان سافر بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه مع الرجوع
الى الوطن لذلك ان كان ذلك وطنا اصليا بان كان مولده فيه او لو كان مولده لكن ناهله وجعله
دارا بغيره مقبلا نحو العزم الى الوطن وان خرج منها الى السفر بعد ذلك فنقص الصلوة، **وهذا اذا**
عزم الرجوع قبل ان يصير ثلاثة ايام وليا لها، **وكذا لو خرج من مصر مسافرا لمحدث الصلوة**

1

الا ماموا الاقامة ثم تكرر في صدق صلواته وحج عليه فضا صلوات المسافر في ولو قاموا بالمعالي
 فضاه ثم يولي الامام والاقامة ان لو قيد وكتمه بالجمد وقضى ذلك وقام الامام حتى لو لم
 يرض ذلك في جدد صدق صلواته **و** لو قيد وكتمه بالسجدة ثم يولي الامامة لا قامه افتقر
 صلواته ولا يتابع امامه **و** لو قضي وقام امامه تصد صلواته **و** متى نكح القاضي الامام اطوار
 او في ما مسافر من فاحد في استقام مسافر في الثاني الاقامة لا يتغير من من جلد من المسافر
 وهو نظير ما لو صلى مسافرا في جماعة من غير مسافر في الصلاة وكتمه احد الامام وقد مر منها
 فانه لا يتقلب في قول القوم اجماعا هذا ولو يولي الامام الاول الاقامة بعد ما احدث قبل ان يخرج
 من المسجد صار في منه وفرض القوم اجماعا فانما اختلف الامام واحد من القوم في غير الجلفة صلوات
 الاقامة **مسافر** صلى الظهر وكتم في قضا الى الثالثة فاسيا او متعديا **مسافر** اذا قعد في تلك
 الحالة فصلواته الداخل في وقته ان عاد الامام الى العدة وسام فصلواته الداخل في وقته وان لم يده
 ولو يولي الاقامة في قضا الى الثالثة يتقلب في وقته وفرض الداخل اربعاً ويتابع الداخل في وكتم في وقته
 ما فاته وذلك **و** كتمان **مسافر** او قوما من غير صلواته في الاقامة لا للتحقيق الاقامة بل
 ليقتر صلواته القيس لا يصير مقبلاً ولا يتقلب في وقته **اربعا** **مسافر** من حج جليله في طلب العدو ولا يعلم
 ان يتركه فانه يصارون صلواته الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث في ذلك
 الموضع وما في الوجع ان كانت مدة السفر تقصر من الصلوات والا فلا تكسر في نسخة القاضي الامام
اسد اذا كان الرجل مقبلاً في اول الوقت فانه يصل حتى يات في اخر الوقت كان عليه صلوات السفر
 وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يصح فيه بعض الصلوات الا ان ياتي انه لو مات او اعني عليه اعطاء طويلا
 او جرحاً فامطبقاً او خاضت المرأة او صادت نفسها في اخر الوقت سقط ملك الصلوات فاداسافر
 سقط بعض الصلوات **و** لو كان مسافراً في اول الوقت ان صلى صلوات السفر ثم قار في الوقت لا يتغير
 في وقته وان لم يصل حتى قار في اخر الوقت يتقلب في وقته اربعاً وان لم يبق من الوقت الا قدر ما
 يصح فيه بعض الصلوات كما لو باع الصبي في اخر الوقت او اسلمه الكافر او ظهرت الحائض او النفسا
 ولو يبق من الوقت الا قدر ما يصح فيه التيممة او افاق الميمون او المعنى عليه اذا اعترض في ما
 قلنا في اخر الوقت تجب الصلوات وكذا الاقامة وان اقام بعد ما الوقت يقضي صلوات السفر لمسا
 ان ان في الاقامة بعد ما سلم عليه فهو لم يصح نيته في هذه الصلوات عند اي حنيفة والي يوسف
 وقال محمد رحمه الله تقع نية الاقامة في غير صلواته اربعاً ولحد لمسه بعد النزاع **و** لو حمد لمسه
 ثم يولي الاقامة تقع نية في غير صلواته اربعاً سجد سجدة واحدة او يولي الاقامة في السجدة
 لانه عاود التيممة **جلس آخر في العبد** العبد اذا كان بين اثنين في السفر ثم يولي احد
 المولىين الاقامة دون الاخر قالوا ان كان بينهما ما يباه في الحذمة فان العبد يصلي صلوات الاقامة
 اذا حذر المولى الذي يولي الاقامة واذا حذر المولى الذي لم يول الاقامة يصلي صلوات السفر وفي
 نسخة القاضي الامام العبد اذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيره المولى فانه يبا له ان احضره ان كان
 صبره مدة السفر صلى صلوات المسافر وان كان دون ذلك صلى صلوات الاقامة وان لم يحضره
 بذلك ان كان مقبلاً قبل ذلك صلى صلوات الاقامة وان كان مسافراً قبل ذلك صلى صلوات السفر
 واصل هذا ان من كان مولى عليه فالتيممة في السفر والاقامة فيه من يلى عليه كالمولاه ثم وجهنا

وَدَفْعُ

[illegible]

وذلك ليس ليقولوا والله ان خطيبا قايما على المنبر مقبلا بوجهه الى الناس والخطبة الاخيرة الحمد لله تحمد ونستعينه الى اخره **اما** اذا خطب خطبة واحدة قايما او قاعدا او جالسا قايما **والاخرى** قاعدا **وهو** ان خطيبا يكمل على قدر او عصا او مستقبل القبلة وطهارة الى الناس ويقول **الحمد لله** **و** لو خطب بنفسه ففكان سحان الله اوله الله الا الله الحمد لله والعزيز وعلى هذا اجاز وعندهما لا يجوز به حتى يكون كلاما يعني خطبة هذا اذا سمع او حمد في الخطبة **اما** اذا عظم ففكان الحمد لله العطار لا يجوز في ذلك فثبت فصل الكبير تمام **وهو** ان قال خطب قبل الزوال وصلى بعد الزوال لا يجوز **و** لو خطب بعد ثلثا او حضا لم يزلوا صاوا واعتسل وصلى حازه **و** لو خطب ثم رجع الى بيته فتعدي او جامع او اعتسل ثم رجع استقبل الخطبة **و** في المستقي صبي خطب ما دون السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ **لا يجوز** **منه** لو خطب وحده ولو حضره احد لا يجوز **و** في الاصل قال فيه روايتان **ولو حضره** واحد او اثنان وخطب وصلى بالثلاثة طار **ولو خطب** بحضور النساء لم يجوز ان يكون حدهن **و** لو كان حضور الرجل لكتبة نيام او عبيدا ومساكين او صغارا وعبيدا لم يسموا اجاز ولا يصح ما عدهم عن الامام **و** لو خطب بغير اذن الامام وهو كافر لم يجوز فلان الامير له بالحجة فهو اذن بالخطبة **وكذا** الاذن بالخطبة اذن بالقائمة الجمعة **وكذا** لو قال له اخطب ولا تغسل بصره اجماع ان يصلي بغيره ولو احدث بعد ما اخطب وان لم يفته الخطبة ان يجمع بصره ثم امرو ذلك الرجل من شهد الخطبة بان يجمع بصره ثم يجمع بصره **و** لو امر بامره غيره لم يجوز في فتاوى القدر الشهيد في باب السيرة **وفي** شرح كتاب الصلوة الامام السرخسي قال لا يجوز فعل نفسه او امر غيره بان يجمع بصره في ذلك الغير شهد الخطبة او لم يشهد **ولو احدث** بعد الخطبة **فاستخلف** من شهد الخطبة الا انه محدث واجب فامر الخطبة طاهرا **لا يجوز** ان يصلي بالناس **ولو احدث** بعد ما شرع في الجمعة **فاستخلف** من لم يشهد الخطبة فصل في علم حازه **و** كذا القول في هذا المقدم **فاستقبل** بصره **و** لو كان الامام زعيما ولو يعلم الامام او عبيدا او احدا من رعاياه او امره او غيره لم يجوز **و** لو كان المتوفى من الاول الى آخر قبل الجمعة **يا** امرا فاسلم الذي روي في الرضخ الاخر **و** قلوا لا يبيح الصبي فصل في بصره او امر غيره طار **ولو افتتح** الامام الصلوة ثم احدث فتقدم زعيما فتقدم الذي غيره لا يجوز **فاذا سلم** الذي بعده ما تقدمه ان خطب بصره قبل الجمعة من لا يبداء او امر غيره بان يخطب ويصلي بصره الجمعة بعد ما اسلم حازه ولو نفي على ملك الصلوة لم يجوز **منه** **اعلم** بان ما عده في الصلوة حرم في الخطبة حتى لا يبين ان يأكل او يشرب والامام في الخطبة ويجوز الكلام في ان الكلام امر معروف او كلاما اخر والخطيب في الخطبة لا ينبغي له ان يتكلم الا ان يتكلم بما يشبه الامر بالمعروف ونهي عن المنكر لا بأس به وان اذنت حرمه الكلام اذا كان في بيان الامام **فان** كان بعيدا بحيث لا يسمع الخطبة اختلف المتأخر **ون** محمد بن سلمة احراز السكوت وتضييق محبي اخباره في قوله ان من يبيح سلفه انه اخذ اخبار السكوت **واما** دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه من اصحابنا من كره ذلك وذهب من قال لا بأس به وعن ابي يوسف انه كان ينظر في كتابه **وصحبه** بالعلم وقت الخطبة **و** لو لم يتكلم لكن اشار بيده او بعينه حين ياتي منكر الصلوة **لا بأس به** **و** هل يجوز التسليم لبسم العاطر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي يوسف انه يرد التسليم ويسلم القاطع في غير محله يرد في نفسه بنا على

انه يمكن ان يرد السلطان بعد الخطبة عند فلامرور. **و** عند ان يوسد لا يمكنه بعد الخطبة ان يطلع
القوة بقدره من الامام والى ان ياتى مدح الطمعة في الخطبة الصريح ان الذي افضل كما
معد الامام المنبر ولو يشرع في الخطبة او في غير من الخطبة قال ابو حنيفة رضي الله عنه يكره الكلام
في هذه الزمانين ايضا وعند ما يابسه. **و** اجتمعوا ان صلح الطلوع نوره في هذه الزمانين. **و** كان
بين الخطبتين على هذه. **ف** خرج الامام وحده فخطب الصلوة قال في النوادر ان صلى ركعة اضاف ركعة
اخرى ويساير وان نوى الان بعد عند الافتتاح فان قيل الثالثة بالصلوة منهم من قال بينهما فحسبها
و منهم من قال يعود الى الفعدة. **و** ليحتمل للوطن ان يستقبل الخطيب بوجهه هذا اذا كان امام
الامام فان كان عن يمين الامام او عن يساره فربما من الامام يخرجون الى الامام مستقيما للسمع. **و** اذا
تذكر الامام في الجمعة ان عليه فجر يومه بقضى الفايضة ويعيد الخطبة فان لم يعد اجراه. **و** كان اذا
افتتح الطلوع وكتبت اوابا وافتتح الصلوة فاعيد ها فانه بعد الخطبة وان لم يعد اجراه. **و** من
المصرح في قوله على اهل القرية. **و** لا يجب بوفات. **و** كان في منى عند محمد في عند سماج. **و** في قد
المصرح جامع اقول قال بعضهم ان يعيش كل محرم في محرمته وقال ابن حنبل لو اجتمعوا في اكر من احد
لا يصح تصوم مصرح قال الامام المرحوم طاهرا المذهب عندنا ان يكون فيه سلطان وقاض لا فامة
الحدود و تنفيد الاما. **و** في شرط المفتي اذا ارى القاضى او والى مفتيا. **و** كما هو اذا الجمعة
في مصرحنا اذا وها في قضاء المصر ونا المصر في الموضع المعتمد مصالح المصلح. **و** من كان مفتيا
في مصر ان المصر في الحوادث وليس بين ذلك الموضع وبين المصر وجه فليطه الجمعة ولو كان بين ذلك
الموضع وبين عمران المصر وجه من مزارع ومداع كالقلعة كما رى لاجمة على اهل ذلك الموضع وان
سمعوا النداء. **و** الفدية والميل والاميل ليس بشروط روي الفقيه ابو حنيفة هذا عن ابى حنيفة
وان يوسف وهو مختار شمس الائمة الخواشي. **و** القوي اذا دخل المصر يوم الجمعة ان نوى ان يمكث
يوم الجمعة معه لزمته الجمعة. **و** ان نوى الخروج من المصر من يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة
لا يلزمه ولا بعد دخول الوقت تلزمه قال الفقيه ان نوى الخروج من يومه وان كان بعد دخول
الجمعة لا يلزمه. **و** القوي اذا اراد ان يابسه في يوم الجمعة لا يابسه اذا خرج من المكان قبل خروج وقت الظهر ان
الجمعة اما يجب في اخر الوقت وهو مسافر في اخر الوقت والمسافر اذا قدم والمصري والجمعة على عمران
يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لو روى الاقامة خمسة عشر يوما. **و** منها السلطان الصدا اذا قلده
عمل ناحية فعلى يوم الجمعة جان ولا يخرج الا الجمعة ثم يخرج ولا قضاء به والمنقلب الذي لا عهد له
لا منشور له ان كان سيرة فيما بين الريحه سيره الامراء وحكمهم فيما بينهم حكمهم ولا يلزمه الجمعة
مختصته. **و** ليس للقاضي ان يصلي الجمعة بالناس اذا لم يوسد. **و** يجوز لصاحب الشرط ان يولي
في هذا في غير مصر. **و** الى مصرات ولو بلغ الحقيقة مؤنة حتى مضت لصرح فان صلى بغير خطبة
او صاحب الشرط او القاضي اخره. **و** لو اجتمعت العامة على تغيير رجل كالمصروع. **و** لو مات
الخطبة لو يابسه القاضي ولا خطبة الميت لو يحى ولو ترك الجمعة. **و** ان لو يكن منه قاض ولا خطبة المستأجر
القائمة على قد يوطى باللمرور. **و** لو مات الخطبة وله ولاية وامراء على استأمن امير المسلمين
كان ايا ولا يصح من الجمعة. **و** القوي اذا امر على مصر فاسلو لغيره ان يصلي الجمعة بالناس حتى يصلي
يوم بعد الاسلا. **و** كان الصبي اذا امر بتأديته. **و** كان الواستقضي صبي وانصر في تأديته ولا الصبي

وتم

ويشتر الصواب بالعبد والمساكين **أما** ويصلي بقوم يوم الجمعة فتقرأ الناس عنه قبل أن يقبل الركعة بالسبح استقبال الطهر وإن لم يقرأ عنه بعد ما قبلها بالسبح أمها الجمعة وعند سماعها الجمعة في الركعتين ولو أتمخ الإمام الجمعة فتقرأ الناس منه وخروج من المسجد ثم جاء وقبل أن يرفع رأسه من الركعة وعن أبي حنيفة إذا كبر والقوم يقومون لوقوف جاز ولو كبر والقوم يقومون يجذون ثم جاء أعزون له بجرح كانه حلب وحده حتى تكبر الأولون قبل أن يرفع رأسه من الركعة وعن أبي حنيفة إذا كبر والقوم يقومون لوقوف جاز وقبل أن يقرأ ثلاث آيات واعتبر في الأصل أن يكبر القوم قبل أن يرفع رأسه من الركعة **فأما** أكبر الإمام **في** معناه حتى يرفع صوت قلعه بجرح وأمه حتى أحد ثلثا أجزاها وعن ذهب الأولون جاز **استحضار** **ولو** كان في أحد تين تكبر ثم جاء أعزون استقبال التكبير قال رضي الله عنه ما ذكرنا من التواطؤ الحسن في غير المصلي **ومن** جملة ذلك إذا كان العامر يعني الأمام على سبيل الاشتباه حتى أن أمير المؤمنين أبو الهيثم بن علي بن أبي الهيثم في صلاة باهلة في ركعة صليها الجمعة نحو ركعتين الطامع الضعيف للصعد الشهيد فصار سنة وسبعة أخرى شرط في المصلي منها الحزينة والذكور **والسبح** **والنقل** **والصحة** **والإقامة** **والإسراع** حتى لا يجث على العبد والراة والصبي والمجنون والمرضى والمساكين والكافين ولا جمة على السبح الكبير الذي ضعف كالمريض وليس على المتعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعات عند أصحابنا وإنما وجد حاملها في الأجمع وإن وجد قائدا عند أبي حنيفة **ولو** أن يمنع عبد عن الجمعة والجماعات والعبد يرفع على المكاتب الجمعة **وكذا** استنبق العوض إذا كان مسمى **والعبد** الذي حضر مولاه باب المسجد الحفظ **الدابة** **وليس** على العبد المداون **ولا** على العبد الذي يورثه العزيرة جمعة **وليس** ما جاز أن يمنع الأجير عن حضور الجمعة وهذا قول الامام أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو علي الدقاق ليس له أن يمنعها ولكن يسقط عنه الأجر بعد استغفاله بذلك أن كان بعيدا وإن كان قريباً لا يجتنب عنه شيء وإن كان بعيدا أو اشتغل قد روي النهاء حط عنه روي الأجر فإن قال الأجير حط عنه روي مقتدا واستغفالي بالصلوة لو كان له ذلك **وما ينص** **لهذا** إذا أصاب الناس مطر شديد يوم الجمعة قصر في سعة من الخلف **ولا** بأس بالركوب الجمعة والعبد في المشي أفضل **ويستحب** للمريض أن يوتر الصلوة إلى أن يرفع الإمام من صلاة الجمعة **وإن** لو خرج يوم الجمعة **والعبد** فراء الإمام يصلي بأذان وأقامة ويجز له أداء الصلوة بالجماعة **وكذا** السائر في الصلوة أهل اليمن الكل في الأصل وفي الأجناس **وكان** أهل المصراذ أقاتهم الجمعة يصلون فزاد في المسافر في في المصراذ **أجر في مسائل الجمعة** رجل اقتدى بالإمام يوم الجمعة يركب الصلاة الإمام وطهر أن الإمام يصلي الجمعة فإذا لم يصلي الظهر حاز ظهره مع الإمامة ولو لم يصلي عند التكبير أن يصلي الجمعة مع الإمام فإذا الإمام يصلي الظهر فخر ظهره مع الإمامة **وكذا** الواحد بالإمام في صلوة الجمعة وقال اقتديت بهذا الإمام في الجمعة والظهر لا يصح عن واحد منهما **والأصح** أنه يصح الاقتداء في الجمعة في كتاب روي **ولو** توفي في وقت يوم الجمعة صلوة الجمعة لا يصح **روي** منه إقامة الجمعة في المصري من صنفين يحون عند أبي حنيفة **وأي** يوسف رحمه الله **وليس** في ثلاثة مواضع وعن محمد النخعي في ثلاثة مواضع **وأي** في وقتان فاحي خان لو يذكر قول أبي حنيفة **وأي** في الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد **وكذا** روي أصحاب الأمام عن أبي يوسف أنه لا يجز في مسجد من مصر إذا كان يكون بينهما شهر كبير حتى كان حكمة حكم يهرق فإن لو كان معهما لم يضر الجمعة

سبق منها فان صلوا معا صدقت صلواتهم جميعا ومن ادرك مع الامام ذكره من الجمعة فقد ادركه
الجمعة. وكذا لو ادركه في الركوع من الركعة الثانية ايضا يصير مدركا ولو ادرك بعد ما فرغ من
من الركوع الثاني او في السجود او في التشهد قبل السلام او بعد السلام قبل سجود التوبة او في سجود
التوبة فقد ادركها وتحتها ركعتين وقال محمد بن علي الرضا في النعل ويقعد على راس الركعتين
لا يحاله. وحل صلى الظهر يوم الجمعة فقد اساء. وكذا الامام اذا صلى الظهر باهل المصر والجمعة
اجزأهم واساءوا. وحل صلى الظهر في بيته بعد ما فرغ من ركعتي الجمعة مع الامام فالجمعة هي
الغزبية عندنا فلو صلى المغرب في بيته بعد ما فرغ من ركعتي الجمعة ان كان من وجهه لم يضر
الامام من الجمعة لو ينقص طهره بالانفاق. وان خرج قبل فراغ الامام ان يخرج من الجمعة مع الامام
ان ينقص طهره بالانفاق وان لم يخرج لم يضره حتى يسلم الامام ان ينقص طهره عنده في حقيقته وعند سائر
الجمعة لا يخرج لا يريد الجمعة لا ينقص طهره عند الثلاثة. وانما باءا بعض الجمعة مع الامام
الطهر عنده وعند سائر لا ينقص ما لو تفرقت الجمعة حتى لو شرب في الجمعة مع الامام ثم تكلم قبل ان يسلم
الجمعة او نقص طهره عنده وعند سائر لا ينقص. ومن صلى الجمعة في الطائفة او في السدد او في
دار الصيابة او في دار كانت الصفوف متصلة اما اذا اصابته منفصلة عن الجامع بالكنيسة او
طريق فيشتط ايضا الصفوف اما الطائفة والسدد منفصلة. والاصطفا بين الاصطفاين
غير مكروه **فصل اخر** من صلى النطق في الجامع والمساجد يكون بين يديه فصاوتة مائة ولا
انقر عليه ولا انقر على الذين همرون ولا يجلس للرجل ان يعطي سوا المساجد هكذا ذكر في الفتاوى
قال القند والشهد المختار ان السائل اذا كان لا يمر بين يدي المصلي ولا يجلس في رقبته ولا سال
الناس الحائضا او سال امرأته لا بد له منه لا بأس بالسؤال والاعطاء وسياق في باب الكراهية او احضر
الرجل الجامع والمسجد ملان ان يحطى يودي للناس فخطا وان كان لا يودي احد امان لا يطأها
ولا يجلس ان لا بأس بان يحطى يودي من الامام وذكر الفقهاء ابو جعفر عن اصحابنا انه لا بأس بان يحطى
ما لو اجاز الامام في الخطبة وعن ابن يوسف انه لا بأس بان يحطى ما لو خرج الامام او يود احد وكروه
البيع والشراء يوم الجمعة اذا اذن المودون والبيع جاز به والا فان المعتبر اذا الخطبة في الصفوف
في المقصود منهم من قال هو ما على المعصوم وفيه اخذ الفقهاء رحمه الله من مات يوم الجمعة
برحمة له فضل. وكذا من مات بمكة وحل جالس على الغدا يوم الجمعة فسمع النداء ان طاف في الجمعة
حضرها. وفي سائر الصلوات لا يحضر الجماعة اما اذا طاف في هاب الوقت يترك الطعام في الفتاوى
وانه اعلم **الفصل الرابع والعشرون في صلاة العيدين** اعلم ان صلوة العيدين
واجبة في احدى الروايتين هو المختار ان يجب على من يجب عليه الجمعة وليست شرط للعبد ما شرط
للجمعة من المص والسلمان والاذن العام والجماعة عندنا الا الخطبة فان الجمعة بدون الخطبة
لا يجوز وصلاة العيدين بدو لها جاز. وقد تقدم في الجمعة وتوخر في العيدين. فان قدمت في العيدين
جاز ايضا ولا تقاد بعد الصلوة. وتخطب في العيدين خطبتين كما هو المعتاد وتجلس بينهما جلسة
خفيفة. ولا يخرج المني الى الجبانة يوم العيدين. واختلف المشايخ في جرمه في بناء المسكن في الجبانة
قال بعضهم بغيره. وقال بعضهم لا يجوز. وفي نسخة الامام جاز في هذه الحسن في زماننا نحن
اي حقيقته انه لا بأس به. ويذهب الى العيدين يوم الاحد ويحصر بالكبير ولا يكبر يوم النحر والخطبة وعندنا يكبر

وجازت

وجازت في احدى الروايتين عن ابي حنيفة والاصح ما ذكرنا انه لا يكبر في عيد النحر. وانفسه ان يخرج الامام
الى الجبانة ويخطب غيره فيصلي في المص الصلوة والرضى بنا على ان صلوة العيدين في المصنوعين جاز بالافاضة
وان كانا مختلفين له ذلك. ولا يخرج الثاني من النساء في جميع الصلوات وقد ذكرنا الجواز في زماننا
الفصل **الخامس** في الامام والجمعة في يوم الاحد. ولا يجوز رجل شاب او شيخ. وتصلح السجود. والعبد لا يخرج
الى الجمعة والعبد من بعد ان المولى فان ادركه مولاه اختلفوا فيه. قال بعضهم له ان يخطب ولا يخرج
وقال بعضهم عليه ان يخرج وان لم يدرك له المولى ولكنه يعلم انه لو استاذنه ياذن لا يخطب في ان يخطب
ولا يخرج عن الجمعة والعبد من بعد ان علم انه يخطب اذا استاذن لا يخطب الجمعة والعبد من بعد ان علم انه يخطب
ان يصوم من طوعا وبغير اذن. وهذا ان علمت الصلوة استاذنت يا دن كان لها ان تصوم ولا يصوم العبد
اذان ولا اتمامه. ولا يخطب قبل صلوة العيدين. وينطق بعد هاء. والافضل ان يصلي اربع ركعات وقال
ابو بكر الرواق رحمه الله في بعضهم بعد الصلوة في الجبانة ايضا. فان نطق قبل حركته الى المصلي في
بيته قال بعضهم بغيره. النساء اذا اردن ان يصلي صلاتي يوم العيدين صلوا ما يصل الامام في
الجبانة الكل في الاصل. وفي الجامع المعتبر قال في نسخة من نسخ يوم النحر سنة اساء. ان السنان وان
يقبل. وقد وثق شيئا في بعض حسن شيئا بعد اذان او غسلا. وبمس طيبا. ويخرج صلاته في الخطبة
ان كان عينا. وكذا في عيد الاضحى غير ان الادب في عيد الاضحى ان لا يذوق في وقت الفزع من الصلوة
ووقت صلوة العيدين بعد ما اذنت الصلوة فله ربح او يحل الى ان يذوق. والاصل ان يحل الاضحى ويذوق
الخطبة. ولو ذاق الاضحى يوم النحر قبل ان يصلي صلوة العيدين سقطت صلوة العيدين. ولا يصلي من بعد الاذاع
تركوا العبد فيصلي من بعد قبل ان يذوق. وان ذاق الاضحى من بعد سقطت صلوة العيدين سواء كان كونه بعد او قبل
عذره. وفي عيد الاضحى اذا وصل من العيد حتى ذاق الاضحى سقطت صلوة العيدين قبل ان يذوق الا اذا ذاق الاضحى
في احوال النحر والصلوة سقطت سواء كان يذوق او يذوق غير ذاق الاضحية اذا كان بعد ذوق النحر في الامانة
وان كان يذوق فقد. والافضل ان يصلي في اول يوم النحر واما يوم النحر فثلاثة في بعض ذلك
كله في اربعة ايام والعاشور من ذي الحجة للنحر خاصة واليومان فيما بينهما للضحى والفسق جميعا. وكيفية
صلوة العيدين قال ابن مسعود رضي الله عنه يكبر في العيدين سبع تكبيرات خمسة في الاولى واثني في الثانية ثلاث
اصليه وسبع في الثالثة ثلاث تكبيرات. وفي رواية اخرى ثلاث تكبيرات في الاولى واثني في الثانية ثلاث
وبالثالثة في الركعة الثانية واثني في الثالثة الصلوة رضي الله عنهم وفيه اخذ اصحابنا رحمه الله وعمل ابن
عقيل رضي الله عنه في المشهور روايتان في رواية ثمانية عشر تكبير. واخذوا بهذا الرواية في عيد الاضحى
وفي رواية ثلاث عشرة تكبير ثلاث اصليه والثاني في رواية خمسة في الركعة الاولى وخمس في الثانية. وفي
الرواية الاولى اربع في الثانية واخذوا بهذا الرواية في عيد النحر. ويبدأ بالتكبير في كل ركعة وعلى ابن
يوسف كما قال ابن عباس في الامية في زماننا يكبرون على من هب من عباد لان الحفا شوطا عليهم ذلك
وتوخر التكبيرات عن بناء الاضحية. واذا ادرك الامام في صلوة العيدين بعد ما شهد الامام وقبل ان يسلم
او بعد ما سلم قبل ان يسلم للشهو قد دخل منه ثم سلم الامام فانه يقول فيصلي صلوة العيدين بالاجماع بخلاف
الجمعة عند محمد وبعضه يراي نفسه. ولو ادرك ركعة من صلوة العيدين في جماعة الروايات في اولها وكبر
في رواية اخرى وكبر في الثانية ولو ادرك الامام في الركعة الثانية في الركعة الاولى. وفي الجامع المكبر
لعل الذين لا يفرح الا بذكر السهو في الجمعة والعبد في النطق كما ذكرناه وما يصل هذا

فصل
الخامس
في صلاة
العيدين

الجمعة

كثيرات ايام التشريق كما والعقارب وصوان الله عليهم يقولون بانه يبداء بالتكبير من صلوة العداة
يوم عرفه وفيه اخذ عطا ونازحهم الله **وقا** خلقوا في القطع قال من مسود يكبر الى صلوة العصر اول
يوم النحر ومن تكبيرات وفيه اخذ ابو حنيفة راحة الله وكان علي رضي الله عنه الى صلوة العصر من اخر
ايام التشريق وهو ثلاث وعشرون تكبيراً وفيه اخذ ابو يوسف ومحمد بن علي عليه عمل الناس للورد **تق**
هذا التكبير على اصل الامصار في الصلوات المكتوبات بالجماعات جماعة مستحبة حتى لا يثبت
على السوان وان صلح جماعة في صلواتهم على التكبير في هذه الايام فليدرك التكبير منها كان وسواء
رجالاً وامراً في الصلوات في غير الجماعة او وحده **وقا** من دخل في الجماعة من المسافر في النساء فليدرك
التكبير بقا للرجال كما في الجمعة **والسافر** وان اصابوا جماعة في الصلاة او اصابوا الامم انهم ليس عليهم
التكبير ولا يكبر عقبه لوقوعه في الصلاة **وتكبر** من عقب الجماعة في بيده الامام ويكبر في التهور
بالتكبير تقريباً للتكبير ان كان محرمات فان لم يكن الامام التكبير حتى يصرف من مكانه فيقول ان يخرج من المسجد
عاد فكبر فلو لم يكبر الامام وكبر القوم فان خرج من المسجد وتكبروا سوا او قاموا او احدثوا سقط عنه
التكبير **وقا** الاستدبار من القبلة وانيار اذا احدثت الصلاة قبل التكبير الامم انهم يكبروا لا يخرج للطواف
والمسوق يتابع الامام في سجود التهور ولا يتابعه في التكبير **ويبدأ** المحرم بالتكبير تقريباً للتكبير ومن
لم يصلح من ايام التشريق فاذا ذكرها في ايام التشريق من تلك السنة فضاهاها كرس وان قضى بعد هاتيك
لوم يجره **وكذا** اذا لم يقف حتى دخلت السنة فليدرك التكبير **وقا** من لم يكبر في ايام
التشريق لم يكبر المسائل في غيرها وفي الاصل المسوق او تابع الامام في التكبير لا يفتد صلواته في التكبير
تسدد الله عليه **الفصل الخامس من التشريق في الجاهل وفيها مسائل**
الاصلي في باب التمهيد ان كل طاهر مكلف قبل مطلق ما يحل له ولو لم يكبر قبله فبطل حاله القتل ولا
عاد الى حاله القوم وهو منى شهد احد من الله عنده **وقا** ما شرطنا التكبير لان اعيان الجاهلين
اذا قتلوا عساوا عندنا في حبيبة خلافا لما **وقا** ما شرطنا الطهارة لان الجاهل اذا استشهد غسل عندنا في
حبيبة خلافا لما **وقا** الجاهل من النساء اذا استشهد ما على هذا **وقا** لو استشهدت قبل انقطاع الدم
عن اي حبيبة روايان **وقا** لنا قتل طملاً لانه اذا قتل حتى حرم او قضا فانه يغسل ويصلى عليه **وكذا**
اذا قتل حتى لا يصرف بالظلم كما اقر منه الشيخ او سقط عليه التبا او سقط من شاطئ الجبل او سال عليه
الوادى ان عن قتل الماء فانه يغسل ولا يكبر في ذلك عن الفصل الا اذا جرد في الماء الحار والبارد في الماء الكبر من موضع
الى موضع جرد غسله **وقا** من قتل بالسيف في الارض بالفساد كاهل البغي وقطاع الطريق والمكابر في الخفاق
الذي هو غير من قاتله لا يغسل ولا يصلى عليه **وقا** من قتل بالهوى عن عمد او قتل مظلوماً فانه يغسل عليه ولا يغسل
ومن قتل طملاً يغسل ولا يصلى عليه **وقا** ما جازوا حكم المفتولين بالمعصية حكم اهل
البغي والمخاربون يغسلون ولا يصلى عليهم **وقا** قاتل النفس يغسل ولا يصلى عليه عند اي حبيبة ومحمد بن
كان يفتي من الامم الخوا ان كان لغير الاسلام على السعدى يقول انه لا يغسل عليه قال رضي الله عنه
وقا كان يفتي الشيخ الامام وظهر الدين في الاول اصح **وقا** لنا القوم عن نفسه بدل ومال حاله القتل
فان كان قتل بغيره وجوب القصاص على قاتله فان المفتول يكون شهيداً **وقا** ما جاز القصاص اذا قتل
مخدير سوا كان الخديع مفرقه او كبره وسوا كان جرحه او لا مدح رواية الطحاوي **وكذا** على ما
يجب القصاص كما لو اوقعت بالناز او جرحه بالفتق او بما في معنى الحديث **وقا** من قتل بالمشقة يغسل عند اي

لا يكبر عقبه
والعبد

حبيبة

حبيبة وعنه مما لا يغسل فالاحلاق في القصاص فما وهذا في كتاب الديان با في ان شاء الله تعالى ومن جرد
قتلاً في المصروف في حبيبة القصاص والديه يغسل الا انه اذا اصابه قتل عديده طملاً لم يغسل
بغسل الاب اذا قتل ابنه بغير شهيد وان وجبت الدية وقولنا ولا عاد الى حاله القوم لانه اذا ار
بطلت شهاده في احكام الديان وهو الغسل اما بغير شهيد في احكام الاخرى والمرتب الذي يحل من المكان
الذي جرح حياته فان في بيته او على ايدي الناس حاله الجرح **وكذا** لو اكل او شرب او باع او ابتاع او علم
بكله ولو لم يجر او قاتل من معانده ذلك او يحل من مكانه ذلك الى مكان اخر **وكذا** لو قتل في مكانه حياً او مظلوماً
او لمية فاملته **وقا** لو اوقعت بغير شهيد في بيته او على ايدي يورثه وعند محمد لا يغسل قبل جرد ابي يوسف
اذا اوقعت بغير من امر الديان جواب محمد فيها اذا اوقعت في امر الاخرى **وقا** قيل الخلاء في الوضوء
بامر الاخر **وقا** بامر الدين لا يغسل منها دية بالاجماع **وقا** لو اطلق الى الوضوء غسل بالاجماع **وقا** في الجرح
اذا اصابته الصلوة دية عليه بمعنى الوقت ما من شاة **وقا** من قاتل بغير شهيد بغير موت **وقا** من
محمد بن ابي نعيم في ما قصه من ثمة **وقا** من قاتل بغير شهيد اذ اصابته مقتولا في القتال مع اهل الحرب او قطاع الطريق
او الخراج واهل البغي واهل الغنم او عن ماله او عن اهله او عن واحد من المسلمين او من اهل الذمة
فانه يكون شهيداً باي شيء قتل بغير شهيد او بغير دية او بغير دية او بغير دية او بغير دية او بغير دية
قائدها او كابر واعلمه او قتل في المصباح او غيره ليل او نهار بغير شهيد او خارج المصباح او غيره
فان قتل بغير شهيد ذلك الفعل الى من لا يلا الامانة في ذكراها بغير شهيد او بغير دية او بغير دية
العدو حتى قتله او العدم ونحو ذنبه فالقعة فوات او بغير شهيد او بغير دية او بغير دية او بغير دية
بالناز او جرحه **وقا** من قاتل بغير شهيد او بغير دية او بغير دية او بغير دية او بغير دية او بغير دية
سفيته اخبر في المسلمون فاحترقوا فاحترقوا فاحترقوا فاحترقوا فاحترقوا فاحترقوا فاحترقوا فاحترقوا
منهم او من ابيات العدو حتى القتل ذكراها فان يكون شهيداً لان هذا الفعل لا ينسب الى العدو **وكذا**
اذا اصابه موافقة الغنم في المحدث حتى ما نواه الا اذا اصابه العدو فيها ما لطم في الوضوء فانه
يكون شهيداً **جلس آخر في غسل الميت** **باب** يغسل الابن المسلم اياه الكافر **وكذا** اكل ذبيحة
محرمه **وقا** من اكل ذبيحة الكافر في غير قربة من المسلمين ليدفعه **وقا** حلف المسافر بحرم الله في سبب
العسل فان شارب العسل او انا وجب له الموت **وقا** قال ابو عبد الله الشافعي لاجل المحدث فلو غسل فم
انفصل منه حتى قتل ان يكون او بعد ما كثر لا يباد الفسل فيسحق ذلك **وقا** من كذب على الميت
وهذا عندنا وان لم يلج على عورة حرقه **وقا** ما هو المذهب المذهب هو ان ليس في العورة العليقة
من العذر ولا يستنجي ولا يغسل يديه لكن يلبس على يده حرقه **وقا** قال ابو يوسف لا يستنجي ويؤتى ووجه
للصلوة سوى المفضضة والاستنشاق **وقا** ما يلبس من **وقا** الغفر بين غسل الميت وغسل الحي من اربعة
او حبة **وقا** ما لا يفيض ولا يستنجي **وقا** في الحب يغسل الميت ولا يغسل الميت في حبة او لا
الثالث الميت يغسل رجلاه عند الوضوء والحب عند الغفر من الغسل لما في الروايع الميت لا يصح الحب
بمعنى طاهر الرواية **وقا** من مات ولو بعد امانة فهو **وقا** من مات ولو بعد امانة فهو **وقا** من مات ولو بعد امانة فهو
عليه ثمانية ابدان يوسف وعنه في رواية يغسل ولا يغسل عليه **وقا** من قتل ميت دفن قبل الغسل
واهلوا عليه التراب يغسل على قبره ولا يفيض **وقا** من قتل الميت في بيته عضو لم يغسل يغسل ذلك الموضع
وان بنى اصبع ويحرق ذلك لا يغسل **وقا** من مات الرجل ولم يكن له رجل بجمته امته وامه عنوه بغير ركب

الامر بموتته. ولا تغفل الأمة مولاه. وكذلك المرأة لان العدة مأوحت فضا لحي السيد فلا
يقاس بالسكاح. والمكروهة ان تغسله وان كانت محرمة او مباحة. والرجل لا يغسل امرأته بعد موتها عند
المرأة اذا قبلت ابن زوجها وارثا او بنتا او غنمته المحرمية بينهما بسبب من الاسباب لوجوب لها ان تغسله
والمرأة اذا طاهر عنها زوجها ان تغسله بعد موته. ومكروهة الرجل اذا تزوجت باخر و دخل بها
حتى وحت عليها العدة ثم تزوج بينهما و ردت الى الزوج الاول ومات عنها ومضى في العدة عن كراي
فاسد لو تزوج لها ان تغسله. ولو انقضت عدتها في حياته او بعد وفاته لها ان تغسله وجعل له امرأان
فقال احدكما طالق ثم مات قبل البيان لو تزوج واحدة منهما ان تغسله السقط الذي لو تزوج اعضاف
لا يغسل عليه ولكن يغسل في الجنان. ويد في بي حرقه. وكذلك السقط الفل من بطن امه ميتا يغسل ويكره ولا
يغسل وفي نسبه كالمهر. ثم في الصغرى والصغير اذا لم يبلغا حد النكاح يغسلهما الرجل والنساء. وفي
الاصل قال قبل ان يتكلم. والخفي في الجيوب كالخجل اذا كان للمرأة محرم معها باليد والاحصى بالموتة على
يديها ونفس مبر عن ذراعيها. وكذلك الرجل امرأته الا في غيب البصر. واقر في من المشابهة والجوارح **حاش**
اخر في الكفن وكفن الميت كفن مثله وهو ان ينظر الى مشايه في جوفته محروجه في العيدين واكثر ما يكون الرجل
فيه ثلاثة اقارب ليس بها عمامة عندنا واسمها المتاحرون. وآدناه ثوبان فيصير لسانه. وكفن السنة
للرأة خمسة حمار وفيصير آواز ولعانة وخزفة تربط لها ثديها. وكفن النكاح لها ثلاثة فيصير آواز ولعانة
فان كان بالماء كره وبالبويرة فله فكه السنة اولى ان كان على العكر فكه النكاح اولى. والمرأه كالبايع في
الكفن. والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالاحسن ان يحن في البائع. وان كفى في ثوب واحد حازه وان
كفن البائع في ثوب واحد فقد اساء. هذا في حالة الاحتياط وفي حالة الضرورة يجوز والا حسن في الكفن
البسيط فان مات ولو يتك مال الا فاكفر على من يجب عليه النفقة الا الزوج في قول محمد وعنه ابو يوسف ومحمد
الكفن على الزوج وان تزكت مالا فله عليه النفقة. آذامان مطلق الرجل ولو ترك شيئا وله ماله موسم ومولاه
الذي اعنته قال محمد كتمه على حالته. ولو ماتت المرأة وتركته اما ان ابنا فكمها عليها على قدر ميراثها
وان لم يتك مالا ولو تركها ان احد يجب عليه نفقته في جوفته كان كتمه على الناس فان لم يتك وسالوا
الناس وفي الحي والزوج ثوبا يغسل فيه ليس على الناس ان يسالوا له ثوبه وجعلت في مسجد فقاو رجل مع
الدراهم لم تكنه ففضل منه شيء ان عرف صاحب الفضل زده عليه وان لم يعرفه فكن بمخافة العزة وآله لو لم يتك
على من خال الى الكفن مصدق بها على حي. قرآن وميت ومهما لوب واحد ان كان الثوب ملكا للحي له ان
يلبسه ولا يكره الميت وان كان ملكا للميت والحي وان لم يكن فيه الميت ولا يلبسه الحي. آذامش الميت
وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان كان فقيرا ماله فالكفن على الزايرت دون النسي ما واحباب الوصايا وان
لم تغسل التركة من الدين فان لم يكن العزما فقبوا ابو نصر يدي بالكفن. وان كان في قبضه او له فله ان يغسل
منهم شيء رجل كفن الميت من ماله فمروجه الكفن يدي الرجل فان له ان ياخذ منه. وكذلك لو كان ميتا فانه سعة
سبع كان الكفن له. ثوب الخفاف اذا عرف ولو يبق صالحا لما الحمد ليس للثوب ان يغسل فيه بل يبيعها ويصير
ثمته في ثمن ثوب اخر. وطلان في الثمن ما واحد ما فاخذ صاحب ماله وانفقته في الثمن والسكنين
لا يغسل سمحنا ما. وجعل مات وتك ثلاثة اقارب ولا يباها وعليه ديون كفنها ولا يباع ثوبه لاجل الدين
ويكفن في ثوب واحد ما في طاله الجاهل ان كان له ثلاثة اقارب ولا يباها فافعل لا يبيع عنه شيء فيباع **حاش**
اخر في صلاة الجنان. وفي نسبه القامى الاما من جهة الله صلح الجنان في من كتابه وسبب

محو

وجعلها الميت المسلموه **و** شوطها ان يكون مفصوله **و** الاول بالصلوة على الميت امام الحي ثم الويل في
 رواية الحسن عن ابي حنيفة الابن ابي ذر لا يتقدم امامه الحي الا باذن **الاب** **و** عند الامام محمد بن
 الفضل السلطان احق بالصلوة على الميت ان حضر ثم امام الحي ثم الويل لا يتقدم واحد عن السلطان
 وغير امام الحي الا باذن **ابي** **قاسم** الغنوي ابو جعفر اذا حضر السلطان تقدمه الاوليا فان حضر والي
 المصروف القاضي فالولي **ويل** **و** ان لو حضر فلامنا لكن حضر صاحب الشرط **و** اما والي صاحب الشرط
 اولى **و** ان لو حضر الوالي لكن حضر خليفته فخليفته اولى من القاضي **و** صاحب الشرط **و** ان لو حضر
 السلطان والوالي والقاضي وصاحب الشرط وحضر الاوليا وامام الحي فاحضر مقدمون امام الحي **و** ان
 لم يحضر امام الحي وحضر المودن لم يضر على الاوليا ان تقدموا **و** ان حضر الوالي وخليفته والقاضي وصاحب
 الشرط وامام الحي والاوليا فابى الاوليا ان تقدموا احدا من هؤلاء **و** ان تقدموا المودن ذلك ولم
 ان يتقدموا من هؤلاء **و** كغير ذلك من هؤلاء ان يتقدموا الا باذنهم وهذا كله قياس على ان
 حنيفة **و** ابي يوسف وبه اخلا الحسن **و** المختار **و** الامام الاعظم اولى فان لو كان السلطان المصروف
 لو كان فامام المصروف القاضي فان لو كان فامام الحي **و** الحاصل ان امام الحي احق بالصلوة على الميت
 من سائر الاوليا عند ابي حنيفة **و** محمد **و** عند ابي يوسف **و** بور **و** ابي الحسن عن ابي حنيفة الوالي
 احق **و** ذكره في عريب الرواية ان الحق للوالي **و** يتقدم السلطان او غيره ولو لم يكن الخلاف **و** في
 الروضة ان لو حضر الامام والقاضي والسلطان فاما اولئك الثلاثة فان لو كان فامام محمد حجة **و** قال
 بعض الجناح الامام الاعظم ولا المصروف القاضي ولا امام الحي لكن حضر ابو الميت وابنه قال
 في الاصل الابن اولى **و** قال الامام جوهر زاده في نسخة من صحابنا من قال الابن اولى هذا قول محمد
 عندهما قال ابن ابي الا ان الامر يتقدم وجه **و** الامام السرخسي جعل قول ابي حنيفة مع محمد في الاب
 اولى **و** نقله هنا بغير تعليق ترتيب العصبان **و** ابن العديم احق بالصلوة على المرأة من زوجها اذا
 لو كان لها منه ابن **و** لو كان للميت اخوان **و** اب **و** او فالاكبر اولى **و** ان كان الاكبر ان تقدم غيره
 فلا يضر منه **و** الاخ **و** اب **و** او **و** من الاخ **و** اب **و** او **و** كان الاخ **و** اب **و** او **و** اصغر **و** اكبر **و** فلو كان **و** ان تقدم
 غيره ليس للاخ **و** اب **و** ان يمتعه **و** قال **و** اذا كان الاخ **و** اب **و** او **و** خارج المصروف من غيره ان يصلي عليه اذا
 مات فلا يلاح **و** اب **و** ان يمتعه **و** العبد **و** امانات **و** له **و** اب **و** الفتوي على ان المولى اولى **و** كذلك اذا لم يكن
 له **و** اب **و** لكن له اخ على هذا **و** كل من صلى عليه الجنازة **و** الوالي خلفه **و** لو فرض به ان قابله **و** صلى عليه
 حاضرا **و** لا بعيدا **و** الوالي **و** ان لم يصل معه **و** اذا كان الذي الامام الاعظم والسلطان **و** ان الوالي
 القاضي وامام الحي ليس له ان يعيد لان هؤلاء اولى منه **و** ان كان غيره **و** له ان يعيد **و** لو ادعى بان
 يصلي عليه فلان ذكر في العيون **و** الوصية باطله **و** في نوادر سند سترها جازمه **و** لو
 فلان بان يصلي عليه قال الصدوق الشهيد الفتوي على الاول **و** ما يتعلق بهذا ابني في كتاب الوفاة
و امكانت كالعبد **و** امانات من غيره **و** فاه **و** ان مان عن **و** فان ادعى او كان المار حاضرا **و** ان كان
 عليه التلف فالمرءى **و** لو كان المالك غائبا فالولي احق بالصلوة عليه **و** من صلى الجنازة
 في المسجد الذي تقام فيه الجماعة **و** مكره **و** سواء كان الميت والقوم في المسجد او كان الميت خارج المسجد
و القوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم ابا في المسجد او الميت في
 المسجد والامام والقوم خارج المسجد هذا في العنا **و** في الصغير **و** قال هو المختار خلافا لما ورد

صلیٰ

مجلس

لفظ مصداق
نحو قوله

مسألة
والجواب

عفی

فريضة الدين
من المكيين
بنيّة الزكوة

مسألة
والجواب

وان كان مسهلها اوها كمالا الحق لهذا القدر **فصل آخر** في الصدقات اذا اراد ان يحمل حوائج
قبل الوجوه والفاضي اذا اراد ان يحمل رزقه جاز له الاخذ من الصدقات على الصدقات وهو
من هاستر لا ينبغي ان يسأل العامة فان عمل على قوتهم من غير ما يات به هذا في النوازل وفي جميع النوازل
في هذه الضلوع والاشهاد لا على الصدقة لغيره ولا لغيره هاستر تحول على الصدقة الواجبة اما النقل تحول
وعلى انه لو سدد حقه من غير ان يعطوا من صدقات الاوقاف لكن هذا اذا سمي الاعشاء وبنو هاستر اما الكافل
لهذا الصدقة هي صدقة واجبة من كل حال له الصدقة فلا تضل الا بائنا جابن السلطان لكن هذا اذا كان
يو دي من بيت المال فان كان يودي من يودي له طرقات الخراج من يودي له لكن من غصب غصبه كان يودي
على له بدل اهر اخر لا على ان لا يودي له ما يودي له بالخط عند في حقيقه رحمه الله وقوله ان
لغيره انما لا يودي له من الغصب **فصل** في حجب الودي من الصدقات والودي الذي لا يودي له لا يعطى قال
ان كان لا يودي له من بيت المال ولا يودي له من بيت الصدقات فلا يودي له من بيت الصدقات ولا يودي له من بيت الصدقات
الفصل العاشر في العشر والخراج والجرية وحل من حراج في حراج وفي حراج
على المشتري وفي التنازل والصدقة حراج المستاجر على الاجرة وحراج المستاجر على العينة وحراج المصنوع
او المخرجه له بئنه عادله والعاصب خاخذ ولو نقص الارض بالزراعة على العاصب فان كان العاصب خرا
او له بئنه عادله فالخراج على زب الارض وان نقصت الزراعة عند اى حقيقه رحمه الله الخراج على زب الارض
قل التنازل وكثير **وان** كان العاصب خاذا ولا يديه له ولو زرعها العاصب فالخراج على احد وفي تنازل
القسى رحمه الله حل اشتراك حراج حراج ولو سبق من المدة ما يمكن استيفاءها فالخراج على التاجر على ما ياتي في
كتاب البيع **فان** اخذ السلطان الخراج من المشتري لم يدر على البيع على البيع اما لو اخذ الخراج من الكا والارز
في يديه ولو لم يدر على الامتاع له ان يخرج على الدهقان انه مضطرب فيبيع كغيره من في الزراعة الصغيرة
يخرج والمسله تاتي ان شاء الله تعالى **وفي** بيع الوفا اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزله العاصب **وان** اراد
الخراجه او اعاد وكان الخراج على زب الارض كما لو دفعه من ارضه الا اذا كان كرها او رطبا او حرا مملكتا
فان اخرج ذلك وغاربه باطله **وان** اوحا الارض العشرة كان العشر على زب الارض **السلطان** اذا
حبل الخراج لخاصة الارض ونزكه عليه جاز عند اى يوسف رحمه الله وعليه القدر اذا كان صاحب الارض
من اهل الخراج **وقل** على هذا التسوية للقاء والعقبات وقال محمد رحمه الله لا يجوز ولكن لا ينبغي له ان يقبل
الا اذا كان مصفا وهو المقابلة وما يعود منفعة الى المسلمين واجمعوا انه لو حبل العشر لخاصة الارض لم يجر
السلطان ان الم يملك الخراج من الذي عليه الخراج كان له ان يقبل فان صدق له بالطلب لا يخرج عن ذلك
من عليه الخراج اذا لم يدر حتى معنى سنة لا يجوز له مضى عند اى حقيقه رحمه الله حلال الخريجه **انما** ياتي
اذا اخذ الخراج لا ياتي **ان** اراد ركن القلة للسلطان ان يملك حتى ما اخذ الخراج **ان** اخذ الخراج قبل الحصار
يسقط الخراج وللعاصب ولا **وان** اشتراك حراج حراج حراجها اذا اراد اى فيها با كان عليه حراج الارض كما لو
عطى مغلان ماله او ماله او ماله اذا كان ماله لا يمكن دفعها كالحرق والوقوف **وان** كان يمكن
الا حرا عنه كالحق والوقوف ويجوز لا يسقط هذا اذا هلك الكل **فان** هلك الاكثر في بيع العسل كان ما بقي
فقد ما يسقط فغيره من درهم حجب غير درهم ولا يسقط الخراج **وان** بقي اقل من ذلك حجب نصف الخراج **وانما**
يسقط الخراج لصلح الخراج اذا اقيم من السنة فقد ما ينكر فيه من الزراعة فان بقي لا يسقط الخراج وكذا
اذا هلك التنازل وان ذهب العسل وفي ما يبيع عشر درهم او اكثر حجب العشر **وان** كان لا يبيع عشر درهم

لقد سقط الخراج
من الكا

خارج الارض
على الارض

نادر الخراج
البشر الخراج

بمستحق

يجب

يجب قد نصف ما بقي **واما** الخراج كل بلد تحت غنق ولرسام اهلها ومن عليهم نبي حراجه ان كان
يصل اليها الخراج **وهو** ما الاضار التي جفرت الا عاجره واما السجون والمجبر والحد طه والوقاف
فانما حراجه عند اى يوسف وكل بلد تحت غنق ضلوا قبلوا الخريجه اى حراج **وان** كل بلدة تحت غنق
واسلوا اهلها قبل ان يحكم الامام فيهم **ان** كان الامام فيهم بالخيار ان شاء فوضع الخراج **وان** اشق مما الخراج
وان شاء من عليهم ولعل الامام بالخيار ان شاء فوضع العشر **وان** شاء فوضع الخراج **وان** اشق مما الخراج
وان من الجبال التي لا يصل اليها الماء عشره **وان** الخراج في حراج المقاسه وهو ان يكون الواجب منه العشر
او الحرس حراج الطبيعة وهو ان يكون الواجب شيئا في الدقة يتعلق بالتمتع من الانتفاع بالارض في كل سنة
يصل للزراعة في كل سنة فغيره من الحظ او الشجرة درهم **القير** ثمانية اوطاة الدوم يوزن سلعة
والجرب سنون وزاد في سبعة ذراعا بدعان المالك وهو يربطه ذراعا العامة بئنه من بيت الارض
الوسطه وفي كل حرج يبيع للوطاب خمسة دراهم **وفي** حراج الكر عشر دراهم **وفي** حراج الزعفران البستان
يبيع له ما يطبق الى نصف الحراج مقلد بالطاقة والبستان كل حرج طينه تجار متفرقة يمكن زراعتها وسط
الاشجار **والكس** في الاشجار التي على الحساء سقي فان كانت الاشجار مملقة لا يمكن زراعتها فيها فهي كغيرها
كانت الارض لا تطبق ان يكون الخراج خمسة دراهم **ان** كان الحراج لا يبيع عشر دراهم يجوز ان ينقص حتى يصير
الخراج مثل نصف الحراج **وان** كانت الارض تطبق الزايدة في كل بلد في توطيف من الامام لا يجرى فيها
ولا يزداد في حرج جميعا **وان** لو حرج حرجا توطيف من الامام يجوز عند محمد رحمه الله وعند اى يوسف
وهو رواه عن اى حقيقه رحمه الله ان يحمل الخراج اكثر من خمسة دراهم **فان** الباقي من مبالغ الخراج باقى
فما لا يسوق **وانما** العشر في كل ما يخرج من الارض من الحظ والغنق والارز واصناف الحبوب
والبقول واليابس **والوطاب** في حجب اشجار البطم والعشا والماء عشان والعصف ما لها ثم ياتي
او غيرا فيه حجب العشر عند اى حقيقه رحمه الله قل ذلك وكثير وعند ما لا يحب فيما لا يسوق من النار وفيما
لا يسوق من النار لا يجب ما لم يبيع خمسة اوسق والوسق ستون صاعا **وان** كان شيئا لا يسوق قاله في الارض
والاوقاف في العسل وقال ابو يوسف رحمه الله بئنه العينة ان كانت قيمة الحراج مثل قيمة حبه اوسق
من اوقاف الوصفان **العشر** الاقلا ولا يحل العشر في النخل والحب والحنان من محمد رحمه الله ان النخل
انما يبيع فيه العشر **والعشر** في الخوخ اليابس **والعشر** في الطرقات ونحو النخل والماء عشان ولا عشر فيما كان
من الادوية كالحليلج والكندر والصف **والعشر** في العسل اذا كان في ارض العشر **والعشر** في العسل
على التوال الا حصر ارضه وقيل لا يحل العشر فيه **وحجب** العشر الاراضي الموقوفة وارض الصبيان والمجانين
ان كانت عشره **وان** كانت حراجه فيها الخراج **وما** جمع من مزارع الاشجار التي ليست بمواك كاشجار الجبال
يجب فيها العشر **وما** يسحق من الجبال ان كان مما ينطبق كالحب والصف والصف والحنان والماء عشان
فيها الحشم **وان** كان مما لا ينطبق كالورد والياسمين والورد والياسمين والورد والياسمين والورد والياسمين
من الحشم والعشر في الدوالي والسماع **وجوز** دافع حرم مائة عشر فيها **وان** كانت البلد عشره **فكل**
ما اذا كان في الاراضي وجب العشر الى من يقرض اليه الكوخ **الاسلام** اذا وجب في مراه معدن ذهب
مع اخرها فان في كتاب البيع **العشر** على المستقر ان كان مسلما **وان** كان كافرا على زب الارض فان دفع
ارضه العشر من ارضه ان كان له من العامل فانه يشار على الارض عند اى حقيقه رحمه الله فاشترى
الاحارة وعند ما في الودع **وان** كان البذر من زب الارض فالعشر على زب الارض عند ما

منه
شجرة

جفتا، ولو عصب ايضا عشره ان قصصتها الزاوية فاعاجبا لا ارضى عنها الى حقيقه رحمه الله وان لم ينقصها
 فيلما الغاصب في زرعه **نوع اخر في جرمة الدون** قال الحريه لو قد من الغنم المعتقل في كل
 اشهر عشر دوسا ومن وسط الحاد صدق ذلك اربعة وعشرون وثمانون الفنا ثمانية واربعون
 وسطي الى الفتره وسط الحاد قال بعضهم الفتره لا يملك ما في درهم والذي يملك ما في درهم الى عشر الا انه
 درهم فهو وسط الحاد ومن يملك اكثر من عشر الان درهم الى ما لا يقناه في فتره فان في الفنا **والاعتقل** هو الذي
 يبعد على العمل وان كان لا يحسن الحوضه ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا يقوه من اهل المعاشه والمواساة
 لا يوجد منه شيء **قانون** كان الذي عسفا في بعض السنه فغيره البعض ان كان في اكثر السنه عسفا لو قد منه جرمة
 الاغنياء وان كان على القلب لو قد منه جرمة الفقراء وان كان عسفا في بعض السنه فغيره البعض ان كان عسفا في
 جرمة وسط الحاد **ولو امتنع** اهل الذمة عن اداء الحريه فالتزم الامامه الذي اذا عمل الحريه لستفهم في الاسلام وكذا
 حريه سنه واحده ولو ادى الحريه في اول السنه فمراسل في السنه لا بد عليه شيء وهذا على قول من يقول بوجوب
 الحريه في اول السنه وهو الصحيح وسائل اهل الاربعه ان تاتي في كتابك لسترب ان شاء الله تعالى **هـ**
كتاب الصوم مشتمل على سبعة فصول **الاول** في انشاءه **وهو** على هلال رمضان الثاني في المدة
 وفيها مسائل تتعلق به **الثالث** في فساد الصوم وفيها بوجوب الفناء والكفارة الرابع في المذلول
 الخامس في الخط والامانة السادس في الاعتكاف السابع في مخرجه **المصطلح الاول**
الاستاءة على الهلال وما يتعلق بها **وهي** الاضحية سنها **وهي** الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان
 عدلا مسلما عاقلا بالغ عاقلان او عبدا ذكرا كان او انثى **وكان** اشها **وهو** الواحد على سنها **وهو** الواحد وكذا
 شها **وهو** المحدث في العقد بعد التوبة والطهارة لو تشرط العقد له في هذه الشها **وهي** من المشايخ من
 قالوا اربعة السورة **وهكذا** اذكر في النوازل ان سنها **وهو** المستور وقيل به اخذ من الآية الحلال في
 رحمه الله وطاهر المذهب ما ذكرنا ان العقد له شرط **الفاصل** اذا بصر هلال رمضان وحده ينبغي
 ان يشهد عنه القاضي كبري **وهو** القاضي في سنها **وهي** **ولو** افطر قبل ان يشهد يجب القضاء وفي الكفارة اختلف
 المشايخ ورحمهم **وهو** لو شهد ذر القاضي سنها **وهي** وامر بالا فطرا فافطر لعجب المحاكم عليه **وكان** في
 الامام سنها **وهي** وامر الناس بالصوم فافطروا واحدا من اهل بيته **وهو** على يده الكفارة قال غامه مناجنا
 ورحمهم **وهو** تلمذه وقال القتيبي ابو جعفر لا يلمزه **وهو** **ولو** ذر القاضي سنها **وهي** واخذ ثلثين يوما لا يفطر الا مع
 الامام **وهو** **ولا** يشترط الدعوى ونظرة الشها **وهي** في هذه الشها **وهي** كما في سائر الابواب وهذا اذا كان بالسيا
 عليه **فان** كانت معصية لا تقبل سنها **وهو** الواحد على روية الهلال في المصرو **واما** تقبل سنها **وهي** من مرقع العلم
 سنها **وهي** واختلفوا في تعدد بر عن ابي يوسف انه قد روي في كفاي القضاء **وهو** **ولو** روي في كفاي
 وهكذا روي عن ابي يوسف وعن خلف بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 النعمان الا ان سنها **وهو** الا ان اري خارج المصرو في المصرو **وهو** من رقع فتشهد حينئذ تقبل سنها **وهو** هذا الزمان
 هكذا ذكر في شرح الطحاوي **والفتاوى** الصغرى وصاحبها لا يقتضيه الشيخ الامام طهري الدين الموسوي في
 رحمه الله اعتمد عليه كبري **وهو** طاهر المذهب لا يفتاؤف بين المصرو وخارج المصرو **واما** على هلال سنها **وهو** ان كان
 بالسيا **وهو** لا تقبل الاستاءة **وهو** طين او رجل او امرأتين **ولا** يشترط الحريه **وهو** ينبغي ان لا يشترط لعطه الشها في
ولا يشترط الدعوى **ولا** تقبل سنها **وهو** المحدث في العقد في سنها **وهو** ان تاب **وهو** في قول ابي حنيفة رحمه الله **ولو** كانت
 الشها معصية لا تقبل الا قول الجماعة كما في هلال رمضان **واما** هلال ذر الحجة **وهو** الحام **وهو** رحمه الله كالفطر

و هو ظاهر المذهب . **و نحن** الى حقيقته رحمه الله في النوادر انه كهلالة رمضان ، **و من** راي هلال رمضان في الروستاق و ليس هناك **والا** فاصح بان كان الوجه ثلثة بضمه الناس **يقوله** . **و في** النظر ان اجز عدلان يرويه الهلال باس من ان يطره **و اذا** صاموا ثلاثين يوما شهادة واحدة و لو روي هلال شوال لم يطره حتى يصوموا ما اخر عندنا في يومه حقيقته **و الى** لو سئل رحمه الله **فان** كان اصحابنا يرونه و لم يطره اذا صاموا ثلاثين يوما في القريه **و نحن** الثاني الامام علي السعدي رحمه الله الصغر لا يطره و ان هكذا في جميع النوازل **فان** ان صاموا بشدة في طين لكر الاول اصح **و اذا** صاموا اهل مصر شهر رمضان على غير روية ثمانية و عشرين يوما **فولوا** و هلال شوال ان عدوا سبعين يومه ثلاثين يوما و لو روي هلال رمضان فصوموا يوما فاحد **و ان** صاموا السبعة و عشرين يوما ثم روي هلال شوال انصا عليهم فان عدوا سبعين ثلاثين يوما من غير روية هلال سبعين انصا صاموا رمضان فصوموا ميسر **و لو** صاموا اهل بلد ثلاثين يوما للروية و اهل بلدة اخرى تسعة و عشرين يوما للروية فغلبهم قضاء يومها و لا عبرة باختلاف المطامع في طاهر الرواية و عليه فتوى الفقهاء الى البيت رحمه الله و به كان ينبغي من الائمة الحلبي ان قالوا راي اهل المغرب هلال رمضان مجازا فتوى على اهل المشرق **و في** الخبر باعتبار اختلاف المطامع **اهل** بلد **و اذا** هلال رمضان فصاموا السبعة و عشرين يوما فاشهد جماعة في اليوم التاسع و العشرين ان اهل بلد كذا **و اذا** هلال رمضان في ليلة كذا قبله بيوم فصاموا و هذا اليوم يوم الثلاثاء من رمضان فاهربوا الهلال في تلك الليلة و السها معصية لايباح النظر عندنا و لا يترك الزنا و يح في هذه المسألة ان هذه الجماعة لو شهدوا بالروية و لا على شهادة عندهم و انما حادثة من قبلهم **قال** الامام الشافعي هذا اجاب في ذلك من ان المسئلة واقفه بغير شك شهدوا الله و اهل هلال كثر فافطر و ان تركوا **الارواح** **اذا** شهد شاهدان عندنا فاصح لو روي اهل بلد على ان قاضي بلد كذا شهد عنده شاهدان يرويه الهلال في ليلة كذا فتضى القاضي بها و انما حال هذا القاضي ان يقضى بها و انما **الامام** **الا** مراد راي هلال شوال و هو لا ينبغي له ان يخرج و يامر الناس بالخروج و كذا لو راي هلال رمضان بامر الناس بالفتوة لكنه يصوم كذا قاله شمس الائمة الحلبي قال **و في** النظر ما و ايقنع الامام ثمة ثلاثة اقوال في قول يطره سرا لا جهر **و في** قول يطره جهر **و في** قول يصوم و لا ينوي الفتوة و غيره **لا ياكل** **و في** شرح الطحاوي في راي هلال رمضان و حده صام و من راي هلال شوال و حده لا يطره و لو اطر عليه القضاء **و في** المحيط ذكرتم الائمة في شرح صومه ان الواحد اذا راي هلال شوال و شهد عند القاضي و ارد القاضي شهادة ما اذا الفعل قال محمد بن مسلمة بمسك يومه و لا ينوي صومه و بعضهم قالوا ان الحق انظر باكل سرا **و لو** شهد عليه حقيقته رحمه الله لا يطره **قال** الفقهاء ابو جعفر نعماء ان لا ياكل و لا يشرب ولكن يصوم و ذلك اليوم و لا يتقرب به الى الله تعالى فان اطر فلا تفرغ عليه فلا خلاف **و لو** شهد هذا الراي عند مدق فصدقه و اطر فلا تفرغ عليه اذا شهد الشهود و غلب هلال رمضان في اليوم التاسع و العشرين انصا **و اذا** هلال رمضان قبل صومهم يوم من كانوا في هذا الموضع ان لا يتقبل بها فتصوموا في الحسبة و ان طار من مكان لم يداو حقه و انهم لا تقبل انتم **و اذا** روي الهلال بها فقبل الزوال و بعد الا بصا به و لا يطره و من الليلة المستقبله هو المختار **و لو** راي هلال شوال التي اخر اليوم من شهر رمضان في النهار قبل الزوال او بعد فظن ان مدق الغدير قد انتهت فافطر عدا ينبغي ان لا يجتمع الخاتمة **و شهر** رمضان و الزوم الحنين

استنبطه
شهر رمضان

ويوم عرفة حاد من الجنب ايضا كان ذلك اليوم من معرفة لا يوم الاصح حتى لا يجوز التفتيح في هذا اليوم
الحرمي والاسلم في دار الحرب ولو علم ان عليه صوم رمضان لا يلزم ما لم يخرج واحد عدل او اطلاق غيره
عدل عنه الى حقيقته ويجوز ما لا يشترط كالايجاء وتخصيص مسائل ذكرها القدر والشهد في قضاء
الحاج الصغير او الاستئذان في الاسلام المسلم في دار الحرب شهر رمضان فحرم شهر رمضان وصامه او كان هذا
الشهر قبل رمضان لا يجوز وان وافق رمضان يجوز وكذا ان كان بعد رمضان رجل اصبح في اول يوم من
رمضان منظر او اصبح الناس صائمين ان صام الناس من رتبة الهلال او بعد هجره فليكن يوما صاموا
والويل من عليه الفضا دون الكفار وان صام الناس من رتبة الهلال فليكن هذا منظر حسن ولو
اصبح وهو صائم في اول يوم من رمضان والناس منظر من رتبة الهلال او بعد هجره فليكن هذا منظر
وهو حسن والناس منظر من رمضان وعليهم القضاء دون الكفار وان صاموا من رتبة الهلال فليكن هذا منظر حسن
الفصل الثاني في المقدمات ما علم ما في الصوم هو الكف عن المفطرات شرعا في وقتها لشرط من اهله
واصله البالغ العاقل المسلم وفي المراه الطاهر من الجنب والقائم بوطء وفي الحيوان اذا استوعبت
الشهر كذلك وان افاد في شيء من رمضان يلزمه الصوم وان لم يلزمه الصوم شرطي او اطلاقا فان الضمير اهل
صوم الفطر ومن شرطه ان يكون صوم رمضان لا يتأدي به دون ان ينفذ عند التلاوة ويطلق
النية ونية الفطر او واجب اخر كان معاقب في وان صام من غير النية فهو من رمضان في صحيح الرواية
وان صام رمضان من غير اجازة كان معاقب في وان صام من غير النية فهو من رمضان في صحيح الرواية
وعند سئل رمضان كيف نوى والى يرضى على هذا عند الكرخي ومنهم من جعله عن رمضان كيف نوى
بالاجماع وقول الكرخي ما ولد ذكره الامام السرخسي من رتبة الهلال فليكن هذا منظر حسن ولو
رمضان نوى بغير طبع العجز قال ابو يوسف رحمه الله عز وجل به اخذ الحسن رحمه الله في يوم
الامام السرخسي لو نوى ان هذا الى يومه من شهر رمضان في شهر رمضان وهو في شهر رمضان
والطبع كان من رمضان عند ابو يوسف وعند محمد بن عبد الله بن النضر في رمضان وكان من رمضان
كان من رمضان استحسانا وهو قول محمد بن قيس في شهر رمضان في شهر رمضان وكان من رمضان
في كل صوم وباله في كل الزوال التي الفطر بالاجماع وفي بعض المواضع قبل الفضا والمهارة وهو قريب
الزوال واستواء الشهر كبد السماء وفي الغرض المعين عندنا وهو صوم رمضان والنذر المصنوع في
شوي ذلك وهو صوم رمضان والنذر المصنوع عندنا وهو صوم رمضان والنذر المصنوع في
والخلق والمنته وكما في رمضان لا يجوز نية من الهارة والنية من الليل افضل في موضع يجوز نية من
النية ولو اوجب على نفسه صوم يومه ليعينه فصار ذلك في يومه نية الطبع في يومه او جبه على نفسه
الاي رواية عن الاخيصة ولو نوى عن واجبا حركي في الروايات كلها وعليه قضاء ما نوى
ولا يجب عليه كفاية البين ان نوى به بمناعه ولو نوى قبل ان يقبض الشهر ان يكون صائما عند اقراء واعى عليه
او غفل عن ذلك الشهر من العذر فحرمه وان نوى بعد عذر من الشهر حرام والنية معرفة بقلبه ان يصوم
او اراد رجل من الاسلام والعياذ بالله في اول يوم من رمضان يترجم الى الاسلام وفي الصوم
قبل الزوال فهو صائم ولو افطر عليه الفضا دون الكفار والقائم بوطء في رمضان يترجم الى
الاسلام قبل الزوال ولو نوى الفطر من صائما ولو افطر عليه الفضا عند ابو يوسف قال فيكون
صائما ولو افطر الفضا عليه ان اوجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد بينهما في الفضا ان يولي اول

يوم وجب عليه قضاء يوم من هذا رمضان وان لم يلزم الا في حوزة كذا لو كان عليه قضاء يومين من هذا
من الختان ولو نوى القضاء لا غير حوزة وان لم يلزم وكذا في قضاء الصلوات ولو افطر يوما متعمدا
حتى وجب عليه الكفارة وهو مفسر فصار احدا وستين يوما عن الفضا والكفارة ولو لم يلزم يومه الفضا
حاز. وتعد بر الكفارة على الفضا هل يجوز سبل القاضي الامام عن هذا قال حوزة رجل افطر في شهر رمضان
في سنة تسعين ومائة فصار شهره نوى القضاء عن الشهر الذي عليه وهو رتبة رمضان سنة احدى
وتسعين ومائة قال ابو حنيفة رحمه الله عز وجل وان صام شهره نوى القضاء عن رمضان سنة احدى
وتسعين ومائة وهو رتبة الفضا قال ابو حنيفة رحمه الله عز وجل وان صام شهره نوى القضاء عن رمضان سنة احدى
ان لا يصوم وعنده على ذلك نرى اصبح من الفطر وصام لا يجوز صومه حاز الا ان عنده انقضت بالوجوب
اذا نوى صوم رمضان بعد طلع الفجر ولو رجع عن الفضا هل يصح عن الفطر قال الامام والنسفي في
فتاواه انه نعم وان افطر بزمه الفضا قبل هذا اذا علم ان صومه عن الفضا لرجوع نية الهارة
ان لم يعلم لا يجوز به بالشرع كما في الصوم المطلق اذا قال نوى ان صوم عدا ان شاء الله عن شهر رمضان
الحلال في رجب الله انه يجوز استحسانا **المعنى الثالث فيما يفسد الصوم وفيما لا يفسد**
بوجوب القضاء والكفارة الاكل والشراب والجماع ونحو ذلك مما يفسد الصوم في وقتها
من الاكل والاشربة والجماع والشراب والجماع ونحو ذلك مما يفسد الصوم في وقتها
والوجوب والحقيقة وكذا من الجاهل والامة عندنا في حقيقته رحمه الله خلافا للامة ومنه لا يفسد الصوم
يفطر وعنده في يومه يفسر في قول محمد بن عبد الله بن النضر في شهر رمضان في شهر رمضان
الى المثانة اما ما دأب في قضية الذكر فلا يفسد صومه بالاشفاق وكذا في اشفاق رحمه الله في الاكل
في اكل النساء منهم من قال في الجاهل والمجان ومنهم من قال يفسد بالاشفاق وهو الصحيح ولو صلب الدهن
في الاكل من اشفاق رحمه الله في حقيقته رحمه الله في اشفاق رحمه الله في اشفاق رحمه الله في اشفاق رحمه الله
طاه هو المذهب لا كان في كونه يفسد صومه ولو نوى في حوزة
اختلف المشايخ رحمهم الله في الفضا انه لا يفسد صومه في القيود يفسد ولو دخل الحرم حوزة
وحج من الجاهل الاخر لو يفسد صومه واذا دخل الباطن او اخرج العطر لا يفسد والقائم بوطء
اذا دخل الحائط الفضا فاستسنة فادخل حلقه على قدمه لا شيء عليه ولو اغتسل قد غطى الماء اذنه
او صب فيه لا شيء عليه ولو صب الدهن في اذنه يفسد صومه ولو دخل الدباب حوزة لم يفسد
ولو صب الماء في حلقه مكرها فغلبه الفضا دون الكفار ولو صب الماء في حلقه الفضا دون الكفار
النابيه او المجهولة جونا على صائما بعد نية حاله الا فاته ففسد صومه عند الثلاثة وان تصف
او استغشق قد دخل الحوزة ان كان ذاكر الصوم ففسد صومه وعليه الفضا وان لم يكن ذاكر الصوم
ولو اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفسد صومه وان اكل ناسيا ففاته له وطلت صائما وهذا الشهر رمضان
فكان ليست بصائما وان اكل بغير تدبره كان صائما ففسد صومه عند ابو يوسف رحمه الله الذي اذا
دخلت فطر الصائما ان كان قبل الاكل الفطر والعطرين ونحوها لا يفسد صومه لانه لا يفسد الفطر عنه
وان كان كثير حتى وجد له حوزة في جميعه واجتمع في كثيره فافطره ففسد صومه لانه يفسد الفطر عنه
وكذا اعرف الوجه اذا دخل فطر الصائما ولو دخل فطر من الشاة او المطرة فطر الصائما فافطره ففسد صومه
اذا غسل الحليله الياسه وجعل يصبها وهو صائم ولا يدخل عليها في حوزة لم يفسد ولو فعل هذا

إذا صار
لحيته
السلطان
منه
للكفا
وثنيا
والكل
أخلفه
ول
وعمل
لشكوة
كل
نظر
بيت
الفضة
سنة

ملا
تعدا
انزل
بني
أد
هذه

فعلها القضاء والكفار **و** كذا ان كانت مكرهة في الاستدراك وعنه بعد ذلك لا يهاطأ وقت
بعد قضاء الصوم **و** لو كانا الرجل مكرها على الجماع فعليه الكفار في قول أبي حنيفة الأول ثم رجع
وقال عليه القضاء والكفار وهو قولهما وعليه الفتوى **و** لو قتل امرأة بشهيم فامني ومساها
بشهوة فامني فعليه القضاء والكفار **و** لو نظر المخرج امرأته بشهوة فأنزل صومته **و** لو طبع
امرأته أو أمته في دبرها من بعد أفغله القضاء والكفار انزل ولو ينزل عند سماء **و** كذا إذا عمل عمل
قوي ولو طبع عمل إلى حنيفة رواه بيان في رواية كما لا يؤبه أخذ المسأحة رحمه الله وفي رواية لا يجب
الكفار **و** لو عملت المرأة مثل الرجل من الجماع في رمضان انزلنا فعليه القضاء والغسل **و** ان
لم يتز لا يغسل عليه **و** لا القضاء **و** إذا جامع امرأة قبل طلوع الفجر فامني حتى أصبح فامني
بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاحتلام في نهار رمضان فان بدت بالجماع ناسيا أو قبل طلوع الفجر
ثم طلع الفجر أو تذكر النسيان نزع من ساعته قد ذكرنا وان ذكر على ذلك حتى نزل ما من اختلاف المسأحة
وهمهم الله فيه قال بعضهم عليه القضاء والكفار وقال بعضهم هذا إذا لم يحرك نفسه فان حرك
نفسه بعد التذكر وبعد الفجر فعليه القضاء والكفار بطريق ما لو ادعى امرأة لم يقل لها ان جامعك
فانت طالق ان نزع أو لم ينزع ولم يحرك حتى انزل لا يقع الطلاق وان حرك نفسه يقع الطلاق وتصبح
مراحمها بالحركة الثانية **و** كذا لو قال لامته بعد ما اوطأ ان جامعك فانت حرم ان حرك نفسه
عققت الحاربه ووجب لها العتق لا حد عليه وان لم يحرك او نزع من ساعته لا تنفق **و** لو نزع حين
تذكر نزعاً وجب الكفار **و** كذا في مسألة الصبي **و** من جنب ليل في رمضان فلم يغتسل حتى أصبح
فصومه تامر الصابرا إذا غلب ذكره حتى امني بحب عليه القضاء والكفار عليه **و** لا يل هذا العمل
خارج رمضان ان قصد قضاء الشهر وان قصد تسكين شهوته ارجوان لا يكون عليه وبال الصيام
أو آتى بجمعة أو مبيتة في نهار رمضان فان انزل عليه القضاء والكفار وان لم ينزل لا شيء عليه
ويقبل الصابرا ويباشر إذا كان يامن على نفسه الموافقة **و** الصابرا إذا دخل أصبعه في دبره لا
يفسد صومه ولا غسل عليه **و** لو ادخل الخبيثه ان كان طرفها خارجا لا يفسد صومه أيضا وان لم يكن
طرفها خارجا يفسد **و** كذا الوابنخ خبطة وطرفها في يدك ثم اخرجها لا يفسد صومه ولو ابتدع كلها ففسد
صومه **و** على هذا لا ابتلع عينا موطأ عظمه ثم اخرجها الصابرا إذا استغنى في استغنايه حتى بلغ
الما موضع الحنثه ففسد أقل ما يكون **و** لو كان فطر الاستغناء في الاستغناء لا يفعل انه لو رث
والاعطيت **و** المرأة إذا جعلت القطنة في قبلها ان انتهت إلى الفرج الداخر انتقض صومها لانه شق
الدخول إذا وبه الصا دخلت الكلية فان كان طرفها في الفرج الخارج لا يفسد صومها كما في المظنه **و**
في ما ينقص **الفصل** إذا افطر رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر فعليه كفارة
واحدة **و** ان افطر رمضان في يومين فلكل يوم كفارة **و** قال محمد رحمه الله بكفيه كان واحد ولو
افطر يومين وجب رمضان موارا ان كثر الأول تلزمه أخرى بالجماع وان لم يكفر الأول بكفيه كفارة
واحدة عندنا **و** لو افطر يومين وجبت عليه الكفار فاعتق لذلك رقيقه ثم افطر في يوم آخر واعتق
لهما رقيقه **و** استحققت الرقيقه الثانية فعليه ان يعتق مكانها أخرى لانه بطل اعتقاؤه فعليه أخرى
فصار كأنه لم يعتق **و** لو استحققت الأول من الثانية فالثانية ثبوت عناء **و** كذا في الدالة واليه
نقلنا من معرفة كفارة الفطر فتقول كفارة الفطر كفارة الظهر وأحد وهي عتق رقيقه مومنه أو

جامع أو قبل
فخرج فامني

عالم ذكره
أنه قصد تسكين
لأول عليه

منه في ان يرمي
او يرمي الصوم

يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذا في غيره وذلك في مروي عن ابي يوسف رحمه الله
فان وقع الشك في انه يوم عرفته او يوم النحر فالأفضل فيه الصوم ولا بأس بصومه يوم عرفته في
الحضر والسفر اذا كان يقوى عليه ويكره صومه يوم عرفته بوقائه وكذا يوم النحر ولا يكره
غيره اذ افعال الحج ويكره النساء ان يصوموا اذا اجتمع الصوم فان لم يكن كذلك فالصوم افضل
للمساكين عندنا اذ لو كان رخصا او عامتهم مظهرين فان كان في مظهرين او عامتهم والمنفعة مشتركة
بينهم فالأفضل ان يفطره واما صوم السنة بعد الفطر متتابعة منهم من كره ومنهم من لم يكره فان
فرغوا في سائر ايام السنة من الكراهة والفتنة بالنصارى واقرابا الى الجوارح الاكل قبل الفطر يوم
الامني فيه روايات والمختار انه لا يكره ولا يوجب الاضاح صوم يوم العيد في ايام التشريق وان
صام فيها كان صائما عنه ما واما صوم يوم عاشوراء فليس بواجب ان يصوم قبله وما بعده يوما
ليكون كالما لاهل الكتاب ومن صام في شعبان وصله يوم صافى فهو حسن ويكره صوم الرواس
ومر ان يكره صوم السنة كلها ولا يفطر في الايام المنهي عنها **والأفضل** ان يصوم يوما ويفطر يوما
واما صوم الرواس اذا افطر في الايام المنهي عنها والمختار انه لا بأس به ويكره صوم السبت ويومان
يصومون لا يكره ولا بأس بصوم يوم الجمعة عندنا في حنيفة وكذا رجمنا الله ويكره صوم اليومين
والمرحان لان فيه تعظيم ايامنا عن تعظيمها فان وافق يوما فان صومه قبل ذلك فلا بأس به
وتيسر صوم ايام البيض في الناس من كره تحاشا للاطلاق بالواجب وهو محله مكره **فصل في**
وجع ما كان لو يفطر به في راحة عينه وجعا او حاشا في الفطر انما يعرف ذلك باجتهاده او باخبار
الطبيب المسلم فان لم يكن الضعف باق او خاف ان يعجز عن الفطر ولو كان الضعف حال الوضوء
يزداد وان اجتر الطبيب بذلك فحينئذ يفطر اذا كان على نفسه **وأصل** هذا ما ذكرنا في الامنة
اذا اصابها ضعف في عمل السيد وعلى هذا لو كانت الحامل والمرثعة على نفسها وولدها وعلى
ولدها دون نفسها الحلالان نقصان العقل وكذا في صومهم وضعف قد ذكرنا في فصل النذر
التأدي اذا كان بازا العذر ويعلم يقينا انه يقاوم العذر في شهر رمضان وهو حال الضعف
على نفسه له ان يفطر قبل الحرب سافرا كان او مقبلا وكذا لو كان له نوبة الحمى فكل قبل ان يظهر الحمى
ما يرضه ونماه قد ذكرناه وكذا اذا لمعه حبه فافطر لشرب الدواء عالوا ان كان ذلك لا يرضه
ينفعه فلا بأس به **لو صام** رجل في شهر رمضان لا يمكنه ان يصلي فاما وان لم يصم يمكنه ان يصلي
فانه يصوم ويصلي فاعدا اجتماع العبادتين **وجل** اصبح صائما نظوما قد دخل في حاج من اخوانه حاله
ان يفطر لا بأس به ان يفطر فان كان الصوم عرضا من غير ان يفطر **وجل** هذا لو ان رجلا خلف
بطلاق امراته ان يفطر وفي المتن اذا اصبح الرجل صائما نظوما فليفرجه الى ان يفطر لا بأس بذلك ونفسي
الشيخ القاضي اذا عجز عن الصوم جاز له الاطعام في حياته كل يوم نصف صاع من حنطة كمامة ولا يجوز
للمساكين والمرضى الحامل والمرضع ذلك في حياته فان مات فاطعمه عنهم الا وصداق الموتى الثلث
وعليه ان يصوم ويجوز الجمع والتعويض في هذا الاطعام وفي كفاية العجز اذا كان معسرا وهو
شيخ لا يندرج على الصيام ولا يجوز الاطعام **وما ينص** **فصل** المرأة لا تصوم التطوع الا اذا رزق
ان يمكنه وطهر له ان يفطرها **وكذا** الملوك الا اذا كان غايبا ولا ضرر له في ذلك **وصوم** النذر
وكل صوم وجب على الملوك بسبب ما شرع كالنظوم الا صوم الطهارة **وجل** نظر الى ما يواكب ناسيا

ان الذي

ان الذي فيه قوة يمكنه ان يتم الصوم المختار انه يكره ان لا يحرمه وان كان حاله يسهل بالصوم ولو
اقل تقوى على سائر الطاعات ليعلم ان لا يحرم **فصل في** **حسد** ولا بأس بالصوم في الربط والياس على
العداء والعنى عندنا وعند الشافعي كرم في العنى وقال ابو يوسف يكره السلول بالمالان فيه اذ قال
الماء في النهر من غير من ورج **وفي** طاهر لو واه لا بأس بذلك لان النفوس في المطهر فان بمنزلة
المضغضة **واما** الربط لا يحضر فلا بأس به عند الكل ويكره وضع العنان للصايغ ولا يفسد صومه
فيل هذا اذا كان ابيض مضغضا غيره **اما** اذا لم يعضه غيره او كان اسود مضغضا منه **والطلاق** عند
رحمة الله دليل على ان الطلاق ابد **ويكره** للمرأة ان تضع لصبها طعاما اذا كان لها منه شيء **وكذا** اذا
ذاقت شيئا لمسا قال بعضهم ان كان الزوج في الحاق فلا بأس به **ويجوز** للصايغ يحمل الاطوار قبل طلع
الفجر وقا صبح النحر **وفي** يوم العيد لا يجب التحليل ولا يفطر ما لو غلب على ظنه عذر في الصيام وان
اذن المؤذن ومن كان على المناء ويرى الشمس لا يفطر **ومن** كان باسكندرية وغاب عنه الشمس ففطر
اذا ساق الصايغ نارا لا ينبغي له ان يفطر **والسافر** الصايغ اذا دخل مصر او مصر اخرى **وفي** الإقامة
يكره له ان يفطر **وهل** يفطر الصايغ من امة نذركا في فضل عشاء الصوم ويكره ان ياخذ الصايغ المأجور
نقمة او يوجب الماء على راسه **او** سئل ثوبا في يده فله ان يذره في غير الله عنه وعن
ابي يوسف رحمه الله لا بأس به **والاستطالة** سواء ولا بأس بالكل للصايغ ان يذره في حلقه وكذا
اذا اوجز شارب وكذا الحامية **الفصل السادس في الاعتكاف** الاعتكاف منه
مستوعبة بحد بالذرة والشرع **وهو** التعاطي بالشرط ولا يكون الا بالصوم وعندنا خلافا للشافعي
مرا انما شرط الصوم في اعتكاف **واجب** بنفسه **فاما** النقل فالصوم فيه لم يشرط في طاهر الرواية
وفي المحدث عن ابي حنيفة انه شرط **والاول** ان يختلف في رمضان عشر الحاروي عن النبي صلى الله عليه
انه كان يعتكف في كل رمضان عشرة **ويصح** في كل مسجد له اذان واقامة هو الصحيح **فصل** الاعتكاف في المسجد
الحرام افضل من مسجد رسول الله بالمدية يقر في مسجد بيت المقدس **فصل** الاعتكاف في المسجد
في الجامع وان لم يصلا فيه والجماعة قال القاضي الاما ورحمة الله الاعتكاف في المسجد الجامع افضل اذا كان
يصل فيه الصلوات الخمس بالجماعة **اما** اذا لم يكن في مسجد افضل فليجئ الى الحرم من مسكنه
فان اراد ان يعتكف اقل من سبعة ايام يعتكف في مسجده **وان** اراد ان يعتكف اكثر من سبعة ايام
يعتكف في الجامع **والمراد** كالرجل الا ان يعتكف في مسجد بيت المقدس ولا يعتكف في مسجد جماعة في طاهر الرواية
وعن ابي حنيفة رحمه الله ان شات اعتكف في مسجد بيت المقدس وان شات في مسجد جماعة الا ان يعتكف في
افضل من مسجد بيت المقدس **افضل** لصاحب المسجد الا عظم ولا يعتكف في غيره **فصل** **حسد**
ولا يخرج المعتكف من المسجد الا حاجة لازمة شرعية كالجمعة او الحاجة الطبيعية كالبلل والغائط واذا
خرج لبلل او غائط لا يمكنه في منزله بعد الفجر من الطهور **وقال** في الجمعة حين تروى الشمس فصلى قبلها
او بعد ما او بعد او ساء **وعن** محمد رحمه الله انه ان كان منزه لم يبعد من الجامع يخرج حين يرى انه
يبلغ الجامع عند النذر وان كان من وجه قبل الزوال هو الصحيح **فان** اقام في الجامع ليلته لا يفسد
اعتكافه **ولكن** يكره له ذلك **ولا** يعود المعتكف من مضى ولا يشهد جنازة **ولو** خرج المعتكف من
المسجد لغير عذر ساعة بطل اعتكافه وعندنا لا يبطل حتى يركب من مضى **ولو** خرج بعد فلي
عند الخلاف **ومن** الا عذر المرض الا انه لا ياتر اذا كان الحرم بعدد ومن الاعتكاف النذر والمجذو

محمد لا يورث من ماله ولا من مال الصغرة وليس على الميراث صدقة اولاد اولاده ان كان الاب حيا باثفاق
الروايات وان كان ميتا كذلك في ظاهر الرواية لان ولاه الميراث بوثاق الاب كانت نافذة
بعد وفات الاب عدم ما حال حياته وليس عليه ان يورث عن زوجته عندنا ولا عن اوليه وان كانا
في عياله ولا عن اولاده الكار ولا عن اخوته الصغار ولا قرابته وان كان في عياله ولورث عن ماله
حيث هو عن ابائه يوسف حيث هم والاصل انه يجب عليه الصدقة فطرحته عن نفسه وعن ولده
الصغير ذكر ان اباي الا اذا زوج ابنته الصغرة وسلمها اليه فترجى العبد لا يجب عليه ولا يورث
ومدحه ولا يجب صدقة العبد المستنقح ولا على العبد من نفسه عند اى حبيبه رحمه الله ولا يجب
عن مكاتبه ولا يورث المكاتب عن نفسه ولا يورث من غيره ولا يورث من غيره ولا يورث من غيره
القطر في المستنقح ولا يجب عن عبيد للبخاخ ولا عن الاقرب ولا عن المصوب المحجور اذا لم يكن له بيعة
وحلف الغائب فان عاد العبد من الاياق او رد المصوب عليه بعد ما مضى يوم القطر كان عليه صدقة
ما مضى ولا يورث عن عبيد الماسورة ولا يورث عن الرهون اذا كان فيه وفاء وعن ابائه يوسف ان لم يكن عليه
ان يورث عن عبيده قالوا انما اعطى المامضى ويجب عليه صدقة فطر العبد المستاجر والعبد المأذون
وان كان على العبد دين مستغرق ولا يجب عن عبيد المأذون لانه اذا كان على المأذون دين لم يكن
المولى عبدا وان لم يكن عليه دين كان العبد للبخاخ وان اشتراه المأذون للمدرة وليس على المأذون
دين يجب فان كان عليه دين فحق الخلاء وتبقى العبد الموصى بصدقة على ماله الرقبة وكذلك العبد
المستأجر والوديعه والعبد الحائلي محمدا او خطا ولا يورث العبد شيئا فاما ما ذكره يوم العبد قبل قبض
تخرج المشتري واعتقه فالصدقة على البايع وكذلك يوم الميراث فلو لم يقبضه المشتري حتى مضى
اشترده البايع فان لم يشره البايع واعتقه المشتري فالصدقة على المشتري ولو كان البايع
الا ان فيه خيار البايع او المشتري قضى يوم القطر ثم اشترى البايع وانقضت الصدقة في يوم قبض العبد له
وكذا اذا كان للبخاخ ان كان اشتراه للبخاخ وان لم يكن في البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى
يوم القطر قضى بصدقه بعد ذلك فالصدقة على المشتري ولو مات قبل ان يقبضه المشتري فالصدقة على
واحد منهما وان لم يمت وورث قبل القبض لعيب خيار روية فصدقة العطر على البايع وان رده بعد
القبض لعيب خيار روية فالصدقة على المشتري وحل في الصدقة اذا كان يوم القطر فانت حراما
يوم القطر عتق العبد وجب عليه صدقة العطر قبل العتق بالافضل ولو كان العبد للبخاخ وجب على المولى
زكاة البخاخ اذا لم يخلو بالبخاخ الصبح من يوم القطر اذا كان المالك بين طينتين لم يرض عليه ما صدقة
القطر في بعض الروايات هذا قول اى حنيفة وعندنا يجب فيها على ان قيمة الرقيق مبادله عندنا وعند
الافراء ولو كان الابن بين طينتين كان جارية يورث من طينتين فادعيها او ادعيها لغيرها قال ابو يوسف
رحمه الله يجب على كل واحد منهما صدقة كاملة وقال محمد رحمه الله يجب عليه ما صدقة واحدة وان كان حيا
موسرا والاخر ميسرا او ميتا فعلى الاخر صدقة تامة عندنا ولا صدقة على واحد منهما لاجل امر هذا
الولد ولا يجب الصدقة على الكافر من عبد المسلم وذلك المملوك ويحب الصدقة على من سقط عنه الضمير
معرضا وكبره واما وقت الوجوب فطوارع الفجر من يوم القطر حتى ان من مات قبله فلا صدقة عليه ومن
اسلم قبله كان عليه الصدقة وهذا عندنا وكذلك الوصا وغنيا قبل طلوع الفجر يجب عليه ولو استغنى
بعد لاه وكذا الوالد له ولد قبل طلوع الفجر يجب وكذا المملوك عبدا قبل طلوع الفجر يجب ولده لاه ولو

عجل

ولو عجل قال الامام والشرحي لم يورث محمد رحمه الله فضل التيميل وقال ابو الحسن الكرخي ان عجل قبل
العبد يورث من ماله ولو يورث من ماله قال القاضي رحمه الله بغير حجة او سنن في صور وابه الحسن غنى حنيفة
ومهما الله وذكر السنة والسنن في حق ائمتنا قال بل يجوز مطلقا لو ادى عن عشرين سنين واكثر وقال
خلف بن ابيوب رحمه الله اذا دخل ماله من حور وثقله لا يجوز وهكذا ان اثار الامام محمد بن الفضل
ولا تسقط شأنا لاداء وان ائتمروا في الزكاة لانه متعلق بالرقبة وماذا يجب قال من الحنطة
نصف صاع وكذا من الدقيق والسويق والربيب عند اى حبيبة وعندنا الربيب كالسعرور
التمزاع كالسعرور ولو ادى من مائة من الحنطة لغير الشايج فيه بعضهم حوزوا وبعضهم لم يحوزوا
الا اعتبار القيمة وهو الصحيح واما الاقطر فلا يجوز الا باعتبار القيمة ولو ادى اقل من نصف صاع
من الحنطة يساوي صاعا من السعير كان صاع من الحنطة الجديد يساوي نصف صاع من الحنطة
او ادى من الدقيق اقل من نصف صاع لا يجوز وكذا الوادي نصف صاع من عسايوي نصف صاع من
حنطة لا يجوز لان كل واحد منهما منصوب من الحنطة بغير ابطال هذا اذا اعطى صدقة العطر
بالصاع فان اعطى بالوزن مائة من الحنطة بغير حنطة اى حبيبة واهى يوسف رحمه الله وعند
محمد رحمه الله لا يجوز والدقيق اجابى من الحنطة والدراهم اجابى من الحنطة ولو ادى من الحنطة
وقال بعضهم الحنطة اجابى من الدراهم وينبغي ان يكون الحنطة اولى اذا كان في موضع اشترون الاشياء
بالحنطة كما يشترون بالدراهم او كان في ذمة الغائب رجل له اولاد وامرأة فكان الحنطة لاجل كل واحد
منهم حتى يعطى صدقة العطر فجمع ودفع الى الفقير بينهم بغير حوز عنهم ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف
الزوجه **كتاب الحج** هذا الكتاب مشتمل على سنة فصول الاول في المقدمة وفي بيان
شروط الوجوب الثاني في الذم والالحاق الثالث في الوصية بالخروج الرابع في اعمال الحج الخامس في ما يحرم على الحرام
السادس في الحظر والامانة **اما الاول** قال في التمهيد الحج فرض على الفور عند اى روية وهو اصح الروايات
عن ابي حنيفة وعند محمد يجب على التراجيح التيميل افضل ووقته ما قاله الله تعالى الحج معلوما والاراد
به سؤال الزود والنفقة وعشرون ذى الحجة واذا قدم الاحراف على الاشر بيقعد ويجوز لاه شرط
لكنه جزمه ولا يجوز ان يعل شيا من اعمال الحج من طواف وسعي قبل اتم الحج وهو وقت المرأة السنة كلها ويجزى
اذا المرأة في خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر واما التشرى لاه وقت الحج وسرابط وجوب الحج العقل
والمبلوغ والحريم والاستطاعة وتفسير الاستطاعة عند اى حبيبة رحمه الله سلامة البدن وهو
رواية عنهما وعندنا ما سال الزاد والواحدة لغيره وتتم الاختلاف فطر في الزمان والمبلوغ ومنقطع
الرجلين لا يجب عليه الحج وان ملكوا الزاد والراحلة وعندنا يجب ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح
البدن فلم يحج حتى صار من ماله او ماله الزاد الا حجاج بالمال بلاخلان اما الاغني اذا وجد الزاد والراحلة
اجتمعا لا يلزمه او التجرى فادعيها وهو هل يلزمه الا حجاج بالمال عند اى حبيبة لا يلزمه وعندنا
يلزمه وان وجد العايد وموته القابض عند اى حبيبة لا يلزمه وعندنا يلزمه وهو فرع مسئلة
صلى الحجة ومضى مرفوعة ولو كان يحج البدن لانه لا يملك الزاد والراحلة لكن له غيره يعني باح
له لا تثبت الاستطاعة عندنا ومن الطرق من حيلة الاستطاعة ومن اصحابنا من جعله شرط الا اذا
وتتم الاختلاف فطر في حق وجوب الوصية بالخروج من حيلة شرط الوجوب لا يجب عليه الوصية ومن جعله
شرط الا اذا يجب عليه الوصية ولو الاستطاعة وتفسيرها الزاد والراحلة وذكر في التمهيد ينبغي ان يكون

عنده فصل عن المسكن والمأوى واما البيت وبنائه فمدى ما يكره به شق محله او راسه فاملا
وقدر النفقة ذاهبا وجائيا فان امكنه ان يكتفي بعقبه فليست عليه الحج ومن الاستطاعة
نفقة عياله هذه ذهابه ونجده من غير شق ولا تقصير ولا حرج في حقيقته ان يكون له ثوب يومئذ
رجوعه وعن ابن سيرين ثوب من ثوبه وفي الاصل اذا كان له ذاهبا وجائيا وعقبه يستعمله وبنائه
يلبسها ومنع حاج اليه لا يثبت الاستطاعة وفي القربان ان كان له ذاهبا وجائيا وعقبه لا
يستعمله فعليه ان يبعده ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك فعليه ذاهبا وجائيا
الحج ويبلغ من مسكن وخادم وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها في غير الحج فهو في الوضوء في التاجر
اذا ملأ قدره ما ينفع الطريق ذاهبا وجائيا راجعا ويترك نفقة عياله الى وقت رجوعه وتبقى
له من المال قدر ما يجعله راسما لا تقارة بحج عليه الحج والافله وكذا الدهقان والمزارع
اما المحرم اذا ملأ قدره ما يحج به ونفقة عياله ذاهبا وجائيا فعليه الحج وفي المراه المحرم شرط
ثلاثة كانت ايجوز اذا كان بينها وبين مكة ثلاثة ايام وهو شرط الوجوب او شرط الاداء على
ما ذكرنا من الاختلاف في الطريق واذا وجدت المحرم للنسك وجها الى بيتها في الحج الفرض وله
ان يبعثها من الغنل والمهر من لا يحوزها على سبيل التيسير بقراءة او رضاء او مصادرة
وساقي في كتاب النكاح والمهر والعبد والمسلم الذي سواه الا ان يكون محسبا فيعتقدا باحقة
نكاحها وكذا المسلم اذا لو كرم ما موثقا ولا عبدة للصبي الذي لم يحتلم والمجنون والبلوغ المراه
ان تنفق على محرمها لوجها الكفاية القويده وقال الامام ابو حنيفة رحمه الله لا يحج الحج على المرأة حتى يحج
المحرم مع نفسه قال رضي الله عنه وفي اول شرح الجامع الصغير لو الذي رحمه الله قال في الحج
او كاد وواجبات وشرايط ومخطوبات اما الاركان فالوقوف بعرفات والطواف يومئذ
والواجبات السبع من الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار يومئذ والمخطوبات
عرفت في يومئذ وشروط دخول مكة الحج او عمره او الحاجة اخرى وهو خارج الميثاق فعليه الاحرام
والشروع في الحج لا يصح محرمه ما لم ينضم اليه التلبية وفي الوضوء لوجوه حاطة وهو مفرد
فاصله ثلاثة عشر بابا في فصل اعمال الحج **الفصل الثاني في التدرج بالحج** وسبع
الفتاوي رجل ياله الله على ما به حجة لزمته كلها ولو قال انا احج لاجل عليه ولو قال ان دخلت
الدار فانا احج بطويرة عند الشوط ولو قال المرفضان غافا في الله تعالى من مرضى هذا فعل حجة فزومه
حجة وان لم يقل على حجة لله لان الحجة لا تكون الا لله ولو لم يزد وجها ذلك من حجة الاسلام وتكون في حجة
حجة الاسلام صحت نيته **الفصل الثالث في الوصية بالحج** بعض هذا النوع باق في
كتاب الوصايا والذي يخص هذا الكتاب رجل اوصى بان يحج عنه وفي منزله ان لم يكن مكانا
يحج عنه من ذلك المكان بالاجماع وان لم يكن يحج عنه من وطنه عندنا ان كان ثلث ماله يكن له من وطنه
وان كان لا يكن يحج عنه من حيث يمكن الاجماع عنه ثلث ماله وفي القدر وري ان كان له او طان شقي
يحج عنه من اقرب اوطان الى مكة وعن محمد رحمه الله ان مكى فخرج من اوطان وفات بها او وصى بان يحج عنه
يحج عنه من مكى في نوادره يستمر ولو خرج من بلدته يريد الحج فوات واوصى بان يحج عنه من حيثما
فيه عندنا وعند ابن حنيفة رحمه الله يحج عنه من وطنه الخلاف في الجامع الصغير وهذا اذا خرج يريد
الحج فان خرج يريد القارة فوات واوصى بان يحج عنه من وطنه بالاجماع الحاج عن الميت اذا است

اذا وجد الحج
ان يحج

الوصية بالحج

بعض

بعض المال المدفوع اليه حراما وركب جاره ولو اوصى بان يحج عنه ثلثه وثلثه لا يملك الحج عن بلد الاماشيا
قال يرد الى من حج من حيث يبلغ ذاك اوصى بان يحج عنه فلان فوات فلان قبل ان يحج عنه حج عنه وفي السفر
دخل الحج الى رجل دراهم الحج فباع الميت فادعى الداهم انه لم يحج واقام البيعة انه كان يوم الحج كونه وفات
الموت الحج اليه فدخلت فالتول قوله وليست ثلثا منها ده بقي الا ترى انه لو كان له عند رجل ذكوة فقال المودع
وفات الميت بمكة واقام رجل البيعة البيعة انه كان المودع في اليوم الذي يدعى فيه الداهم كان يكون
لواجر هذه الشهادة ولو اقامها جميعا البيعة في الباقين على اقوال المدفوع اليه والمودع انه كان بالكون
وانه لم يحج ولم يدع المودع فوات اوصى بان يعطي بعض هذا لاجل عنه فدخل الى رجل فاكراه الرجل
واسبق الكراه على نفسه في الطريق وحج ما سبها على الميت استحسانا وانما هو راد البعير على الورقة
واختلف علماء مستأجران حتم الله في المأموه وبالحج اذا حج قال الامام ابو حنيفة رحمه الله عند استحسانه
اصل الحج عن المأموه ولا امرؤ ابى النفقة وقال الامام ابو حنيفة رحمه الله عن الحج عن المأموه لا يملك عليه ان
لا يسقط الحج عن المأموه وحج الحاج الى اسناد الاحرام الى الامر وهذا في الحج الفرض وفي التطوع اذا امر به
بحجة التطوع جاز وبصير للمأموه ما النفقة في طريق الحج ثم انما يجوز ويسقط عن الامر اذا كان في وقت
الاداء عاجزا عن الاداء بنفسه وذاهب نحو الى اوقات وان لا يجوز سائر هذا فيما ذكره رحمه الله
في الاصل رجل احج رجلا وهو مريض فلم يرض فمريض حتى مات فهو كاحج من حجة الاسلام وان يحج عنه من حجة
الاسلام وعن ابن عمر ان من مرضه قبل فروع المأموه عن الحج فعليه الاعادة وان لم يدر ما فرغ
المأموه عن الحج فلا عاذه عليه نظيره المستعمر اذا فزع المأموه **الفصل الرابع في اعمال الحج**
وفي المتن عن ابن حنيفة رحمه الله الاحسن للحاج ان يبدأ بمكة فاذا قضى مكة الى المدينة وفي القدر وري
وبصير واختلاف الاحرام كل ذكر يحصل به التغطية بالعريه والفارسية وعند ابن عمر رحمه الله لا يبدأ
واغلا الا بالتلبية واذا ابى بوي الاحرام ولم يحضر منه حج او عمره فمضى في ما ساء ما لم يطف بالبيت فاذا
طاق شوطا فان احرامه احرام عمره ومن كان عليه حجة الاسلام فاحرم حجة لا ينفذ فريضه ولا يطوعها
في حجة الاسلام استحسانا وفي المتن عن ابن حنيفة رحمه الله لا ينفذ للرجل ان يفرج طوافه ولا يات
من مكة تعالى ويخفي ان يطوف بالبيت ماشيا فان طاف وركب او نحو لا يصح من الصفا والمروة واكتفى
او نحو لان كان بعد رجاء ولا شيء عليه وان كان بعد رجاء او ماله بمكة بعد وان رجح الى اهله فعليه دو عدا
ولو كان الذي حمل هذا الشخص نحو ما يحرمه عن طوافه وهذا ساء على ان ينفذ الطواف شرط عند البعض
وكذا الوطاف هاديا من العدا ووطافا بالعمرة سبعة اسواط لا يجز به عن طوافه بخلاف الوقوف بعرفة
وقال بعضهم اليه ليست بشرط لكن الشرط ان لا يوي شيئا اخر حتى لو قصد المأموه حل المحرم لا يجز به عن
الطواف ايضا وفي طواف الوفاة ايام الغزاة له ما بعد طلوع الفجر من يوم الفجر ولو طاف حيا لم يلازمه
فان اعاد في يوم الفجر فلا شيء عليه وان ادى بالطواف بعد ايام الفجر لم يلازمه الفجر بخلاف المحرم فانه لا يلازمه الفجر
لكن يلازمه الصلوة وفي مختصرنا في باب الطواف الحائض كالحج وذكر في باب المأموه من وجها
او حائضا بعرفات حارة ولو طاف للمراة وعلى يده بحاسة اكثر من قدره وهو احرام مع الكراهة ولا يلزمه
شي ولو طاف مكشوف القوقعة قد رما لا يجوز صلواته اجراه وعلة ذلك في شرح القدر وري وفي وقت الوقوف
بعرفات من حين تزول الشمس من يوم عرفته الى طلوع الفجر من يوم الفجر فان وقف في منة فقد ادى الحج
وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مذكرا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة فاكلوا القدام

ثلاثين يوما ثم سبى ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر فاداسهنا ما والقياس ان لا يجوز كمالو
تسعين يوما ثم سبى ان يوم النحر يومه وفي النواذر عمنه في الامام علي في يوم النحر فاداسهنا ما والقياس ان لا يجوز كمالو
حان ولو اخطا وقت يوم النحر يومه لا يجوز ويكون الوقت في عز يوم النحر فان خرج من عند عرفات قبل
عز يوم النحر فعليه ذم فان عاد الى عرفات قبل ان يروح الامام سقط عنه الذم وبعد لا يسقط فاذا
عز يوم النحر يومه عرفته اقام الامام والناس معه على هيبته فاداسهنا ما والقياس ان لا يجوز كمالو
العز فاذا انما هو يوم النحر يومه والناس معه على هيبته فاداسهنا ما والقياس ان لا يجوز كمالو
العز والعشائي وقت العشاء باذان واقامة وفي احد قول الشافعي باذان واقامة ولا يسقط بين
الفرص كالاسطوخ بين الظهر والعصر عرفات ثم يصلي العز بغير ركعتين ويحمد الله تعالى ويصلي عليه
وبلي ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو الله تعالى بحاجته وفي وقت هذا الوقت ما بعد طلوع النحر
لا قبله لان قبله ليلة النحر فاذا وقت الوقت عرفته ثم يدعى على هيبته قبل طلوع الشمس الصاء فاذا
اي من ابان في حرم العقبة فبهر من يطير الوادي بسبع حصيات مثل حصى الخرد لا تكون الطول من النواذر
وتسقط في الوادي حرة العقبة فيجعل مناعن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى من موضع حصاته
وقته يوم النحر وثلاثة ايام بعد ما يرى في اليوم الاول بعد طلوع النحر حرة العقبة وفي اليوم الثاني والثالث
وقته بعد الزوال ولو في قبل الزوال لا يجوز فاذا زالت الشمس من يوم النحر تسمى الحرة الثلاثة
بدا بالتي على مسجد الحيف فبهر من يطير حصى الخرد وفي وقت حرم يقرأ الناس بغير كل حصاة
ويحمد الله ويصلي عليه ويصلح ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو الله بحاجته وحصل ذلك بغير كفة
الى الشافعي في حرم الوادي فبهر من يطير حصى الخرد وفي وقت حرم يقرأ الناس بغير كل حصاة
ثم ياتي حرة العقبة فبهر من يطير الوادي سيفا ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو الله بحاجته وحصل ذلك بغير كفة
مكة ويطلق طواف الصلوات والارواح والروح والسمي هذا طواف الوداع المرأة اذا حرمت حجة الطمع فبهر
اذن الروح فلو رجعا ان يحلها عند نابا كتاب محظور اما طواف شعرا ونظيب عضوا وجماع والاول ان
يكفي بالها حفظه وعليها الذم للتحلل وان اذن لها فاحرم ان احرم في شهر الحج او قبل ذلك ان يحلها
ويجوز ولو جامع الحرة او قبلها مع علمه باحرامها فذلك تحلل اذ اذبه التحلل او لم يرد والحق في التقصير
شروطا في ذلك الرجل للتحلل عن الاحرام والحق افضل وفي المرأة التقصير قد ربح الراس تقصير من كل شعر
قد راعله وان لم يكن على راسه شعر يحرم الموي على راسه والاجزاء واجب والحق يوف بالكان وهو الحرة
وبالزمان وهو يوم النحر عند اي حنيفة رحمه الله حتى لو احره عن الحرة او يوم النحر بغيره الذم
الحامس فيما يحرم على المحرم قال الكوفي رحمه الله العتيد هو الحيوان المتوحش باصل الخلفة قال محمد
رحمه الله سيد المحرم على المحرم وسيد البر حنيفة حرام الاما استثنى النبي عليه السلام وفي الحنيفة
والعزب والحداء والكلب العقور والقان ولا يحل شي يقتل هذه الاشياء والتمرد والنازيك والصفور
واشياء مما ليس من جنس المستثنى وحج الجوار يقتلها ولا يحل ذبهم الذم هذا اذا قبله المحرم ابتداء
انما اذا قبله بناء على ان من حنيفة فلا حرام فيه قال الكوفي في حرم الارض كالتفقد والحفسا لا شي فيها
وفي البرية والسنور الكهارة والركن يدي ما لا ذى وفي الماوي الصيود لا تقوم عليه في الجوار معلنا
وكذا في الجوار التي يحرم من يبيد لا يبيد تلك القيمة والطبي حامل تقوم حاملا ولا شي في البرغوث والذئبة
والسعد وان قتل قبله على يده اطعمه شيئا ولو كانت على الارض فلا شي فيها وفي العيون في القتل كسر جبر

وفي الاشهر والثلاث حنيفة طعام وفي الكثر نصف صاع ويكتفي بالاباحة هو الاصح وفي الفتاوى
محرم وضع يده على الشمس ليقتل حر الشمس القليلات القليلة الحرة وكذا وضع في الشمس ولو قصد قتل القملة
فان القمل من حر الشمس لا شي عليه قالوا غسل الثوب فان القمل وفي المستفي لودع في الحرة الثوب في غلاب
ليقتل القمل فعليه فعل الامر الحرة وكذا الواسارة وفي الفتاوى فان ابو حنيفة رحمه الله لا بأس للمحرم ان يكتل
راسه بيطون اصابعه وكذا الذن ولا بأس بان يخنق **بوع منه** وفي الاصل لا يلبس المحرم نصا
ولا سراويل ولا قلنسوة ولا حنيفة وفي الفتاوى اذا وضع القبا على منكبيه ولم يدخل يديه في كفيه فلا
باس به عندنا والحاصل ان المحرم موقوف على لبس الخيط على الوجه المعتاد فان لبس على الوجه المعتاد ولو بنا
الى الاصل فعليه ذم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وقال الكوفي رحمه نصف صاع من حنيفة
وفي المستفي لو لبس اكثر من ذلك لم يجز الذم عفاي حنيفة رحمه الله او لا تفرج وقال لا يجز حتى يكون يوما
كلاما وهو قول محمد رحمه الله ولو عطي المحرم راسه او وجهه فعليه ذم وان كان اقل من ذلك فعليه
صدقة **الفصل السادس في الحظر والاباحة** وفي المستفي قال هشام رحمه الله
كان ابو حنيفة رحمه الله يكره الجوار بمكة العتيد افضل من الحج اذا حرمه وفي رواية الفتاوى قال
ابو حنيفة رحمه الله الحج افضل وما ذكرنا قول محمد رحمه الله وفي العيون والارواح والارواح يخرج الى الحج وفي
كان لذلك ان كان الاب مستغنيا عن حرمته فلا بأس به وان كان محتاجا بغيره وكذا الامه وفي السهر
الكبير والرحم عليه الضعف فلا بأس به وكذا ان كره حرمه حرمه ومن عليه تقصير وان لم
يكن عليه تقصير فلا بأس به مطلقا وفي النواذر ان كان الاب امر دصيص الوجه للابنة بمنتهى الخروج
حتى يلحقه وان كان الطريق محظورا خرج وان لم يكن امره وفيه ايضا الحج اذا كان افضل ان لم يجد الاستاء
وفي خلقه **كتاب النكاح** مشتمل على ثمانية عشر فصلا الاول في حوز النكاح وفيه ثمانية
النكاح الثاني فيم يكون محلا للنكاح الثالث في حرة الصامع الرابع في الرضاع الخامس في الكفاة
السادس في الشهود وفي احوه الوكالة بالنكاح السابع في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
الثامن في نكاح البكر العتيد والامه الحادي عشر في الوكالة في النكاح الثاني عشر في
المرث الثالث عشر في النكاح الفاسد الرابع عشر في دعوى النكاح والاختلاف بين الزوجين وفيه مسائل
الروثم والخامس عشر فيما يكون اقرا بالنكاح وفيه الايرون السادس عشر في الشروط والظهار في النكاح
السابع عشر في النكاح بالكا به والوصالة الثامن عشر في الحظر والاباحة وفيه مسائل القسمة والعين
العاشر عشر في النفقات **الفصل الاول في حوز النكاح** وفي الاجناس كل عطف في الامه عتيد
مكذ ذمها ينعقد النكاح بذلك اللعظة وحكمته انه ينعقد النكاح بقوله تزوجت وانما ملكك
وذهبت ونفدت وجنتك خاطبا وحلت نفسي لك ولا ينعقد بقوله اعزب واودعت واجنت
واطلعت وذهبت واقرضت وانما النكاح بلفظة الاحارة هل يصح اختلاف المساجح رحمهم الله فيه
قال شمس الامية السرخسي الصميم انه لا ينعقد وكذا بلفظة الوصية وبلفظة البيع الصحيح ينعقد
ولو قال اعطيتك مائة على ان تكون امراي كان كذا غامضا اذا قبلت كما لو قال كذا كوفي امرائي عاشر
فقبلت صح مرت الى امرت لك كما عند القبول وقد قيل خلافه ولا ينعقد بلفظة الاطاعة والاطلا
بالاجماع في لغة الامام شمس الامية السرخسي رحمه الله وكل لفظ لا ينعقد به النكاح ينعقد الشهادة
حتى يبيط به الحد ويحب الاقل من المسمى ومن مهر المثل رجل قال لامرأة تزوجت نفسي منك فقال المرأة

قال الامام
محمد

قلت يتعدى النكاح . وكذا لو قال لها جعلت نفسي زوجة لك انما لو قال لها بانك زوجتي
منه وادوم فقال قلت لا يصح هذا في نوايا الشيخ الامام اي بكسر الخاء من الفصل رحمه الله . وفي الفتاوي
لو قال لامرأة واجبتك فقالت رخصت كان نكاحا . وقيل ايضا لو قال لطلقته وهي مائة باراء وادوم
تلاهم تراهم مني يصح النكاح عزان هذا في ذكالة النوازل . وفي الفتاوي رجل قال لامرأة وهبت فلانة
منك لتخدمك وتكون لغيرك لا يكون نكاحا . وكذا لو طلبت الزنا من امرأة فقالت وهبت نفسي منك
لا يكون نكاحا . وفي باب ما اذا دخل قال لامرأة زوجي بكذا فقلته لانك لا تملكها الا بالطلاق والذهب
لما حثت شئت لا يتعدى النكاح . وفي مجموع النوازل روي نفسك مني فقالته الشيخ والطاغية مع النكاح
ولو قالت سياس وادوم لا يتعدى . رجل قال لامرأة ما يا سيدي فقالت يا سيدي لا يتعدى الا اذا قال
لها يا سيدي مني فقالت يا سيدي مني نكاحا . وقيل يتعدى النكاح وهو الطاهر بحكم العرف . ولو قال
لها حوشتي من دادي فقالت وادوم وقال الزوج بدو فتمت المشايخ فيه . وفي مجموع النوازل عن محمد
الدين السفي رحمه الله ان في قوله دختر خويش مراد دادي وحوشتي من ديه لا بد ان يقول بزي ويقول لاخر
بزي وادوم فاما بدون ذلك لا يتعدى النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم يتعدى فلا بد من هذه الواو
لغير متفق عليها . رجل خطب بنتا صغيرة لرجل منه لانه الصغير فقال ابو العترة زوجتها من فلان قبل
هذا ولم يصبه الخاطبة فقالوا لو كان زوجها من فلان فقد زوجها من ايها فلان وقيل لا يخص
من التهود ولو لم يكن زوجها من احد قبل هذا صح النكاح قيل ليس هذا اعطيك بالزوج بالشرط قال هذا
تعاين معا ومعاودة ذلك كحقيق . امرأة قالت للرجل زوجت نفسي منك فقال الرجل عزان دادي بدو
يصح النكاح . وكذا لو قال الرجل ذلك لكنه قال لها سا ما من ان لم يقل بطريق الطبري يصح النكاح . كذا قال الشيخ
الامام . وفي الامل ان زوجك بكذا فقال قلت فقال النكاح . وان لم يقل الزوج فقلت . وكذا لو قال لها
جيتك خطبا او خطبتك الى نفسي بكذا فقالت فقلت او زوجك نفسي كان نكاحا ما ذكره الشيخ الامام
السرحدي في شرح الكافي قيل لامرأة هل زوجت نفسك من فلان فقالت لا فقال في انك الكلام .
مرويا حواشيه فقال الرجل قلت مع النكاح . فقلت المرأة زوجت نفسي من فلان بالعهد وهي لا تعرف
الشخص او قبل فلان وذلك يخص من اليهود والنصارى والعلوان مع النكاح كالطلاق وقيل لا يصح
كالبيع . وفي الفتاوي رجل قال لامرأة افراما لكاح بين يدي الشهود وقال لا بالنايته مازن وشوييه
لا يتعدى النكاح بينهما هو الحمار . انما اذا قال المرأة حوشتي بوي بزي وادوم باصدي كايين فقال
الرجل من بدو فتمت او ولو سبق بينهما نكاح وكان هذا يخص من اليهود ويتعدى النكاح بينهما هذا اختار
الشيخ الامام المعروف بحواشيه رحمه الله . ولو اكرت النكاح تشهدوا وقالوا ما ايشان را زي
وشويي دانستيم فقلت . وكذا لو قال احسان يا سيدي وشويي . انما لو قالوا اخوان بدو وبرايشوي
داو واداشت ينبغي ان يقبل قال رضي الله عنه وهكذا في شرح خير الخصماء لشيخ الائمة
المطوفي رحمه الله . وفيما اذا لم يذكر المهر لو قال لا تحضره الشهود وجعلها نكاحا صح انما لو قال لا تحضره
او منسبا لا يصح . وفي صلح الانبياء في النكاح والطلاق رجل ادعى على امرأة انه تزوجها بالالف
ودوم فحدث ذلك على ما به درهم على ان تزويكك والزوج بالنكاح حاد والجعل المسمى لا يركن
قال غيره اقول بهذا اليه على ان اعطيك مائة كان ميقا . وهكذا في التوقييد ايضا . رجل قال لاخر
دختر خويش فلانة وامراده بزي فقال وادوم في صغيره يتعدى النكاح وان لم يقل الزوج فقلت . وكذا

قال

نقل الشيخ

نقله

قال دادي لا يجوز اذا قال وادوم ما لم يقل الزوج بدو فتمت الا اذا اراد بقوله دادي التحقيق دون
الشهود فينقض النكاح . قال الشيخ الامام من لا يملكه الشرحي دادي ويده سواء لو قال دادي
ليس لي وسياقي تمام هذا في كتاب النوازل . انما يقال في **منه** رجل يمت رجل جماعة
الى رجل لخطبو ابنته فقالوا له دختر خويش فلانة را بما دادي فقال وادوم وقالوا بدو فتمت
لا يتعدى النكاح لا يصح لم يصبه الى الخاطبة . وقيل هذا اذا خطب ابنة الصغير امرأة فلما
اجتمعوا للخطبة قال ابو المرأة لا لي الزوج وادوم دختر خويش فلانة را بما دادي فقال وادوم فقال ابو الزوج
قلت صح النكاح للاب وان جوي بينهما مفقومات ان النكاح للاب والاختار هذا في المحيط الوصفي
اذا قال زوجت بنتي فلانة من فلان بكذا . وقال فلان قلت لا لي ولم يسم الابن ان كان له ابان
او اكثر لم يجز وان كان له ابن واحد صح ولو ذكر ابو العترة اسطرلاب وقال زوجت بنتي من ابلك فلان
فقال ابو الابن قلت صح وان لم يقل قلت للابن ولو قال قلت لامل اني ان شاء جاز ايضا وان لم يسم
ان كان له ابن واحد جاز وان كان اكثر لا يجوز هذا في مجموع النوازل . وفي الفتاوي رجل قال لاخر
زوجت بنتي غايبة منك واسمها فاطمة لا يتعدى النكاح اذا لم يسم اليها وقال في المحيط الوصفي
بنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز ولو كانت له بنتان اسم الكبري عايشة واسم
الصغرى فاطمة فقال زوجت بنتي فاطمة منك يتعدى النكاح على الصغرى وان كان يريد تزويج
الكبرى . ولو قال زوجت بنتي الكبرى فاطمة لا يتعدى النكاح على احدهما امرأة لها اسمان
اسم سميت به في الصغير واسم سميت به في الكبرى قال تزويج بالاسم الذي سميت به في الكبرى انما اذا
منازعت معروفه لهذا الاسم لان الاسم للتعريف والتعريف بحليل هذا الاسم **منه**
امرأة قالت للرجل زوجت نفسي منك على الف درهم فقال الرجل قلت النكاح على الف درهم جاز النكاح
ولم يزد ذلك ان قالت المرأة قلت الغنم قبل ان يتفرقا يجت على الزوج الفان وان لم تقبل حتى تفرقا جاز
النكاح على الف درهم ويجب ان يكون هذا قبل ما يبا على ان الغنم الفان ولو قال الرجل لامرأة تزويجك
على الف درهم فقالت زوجت نفسي منك على خمسمائة قال محمد رحمه الله كاز النكاح ويكون هذا خطا
منها لخمسمائة . وكذا لو قال زوجت نفسي منك على الف درهم فقال قلت النكاح ولا قبل المهر
فالنكاح باطل ما قبل هذا النوع في الفتاوي في باب النوازل **جسرا حرمي الاحاق** وفي المعنى
امرأة قالت للرجل انما امرأتك فقال لها انت طالق فهدا اقراها بالنكاح . وفي طالق . ولو قال لها
مالت لي بزوجة وانت فللمر طالق فليس باقرا امرأة زوجت بنتها الصغير من رجل والابا
خصر وقال جوكيري وقال ليس بمصلحة لا يكون ردا . فلو بلغت وذهبت الى بيت الزوج جاز النكاح
رجل زوج ابنته الباطح امرأة تغبر اذنه فقبل الابن في اي موضع تسكن فقال في بيت الصهر يكون
اجاز في نوايا من لا يملكه رحمه الله . وفي سبوع المتفق رجل زوج رجلا امرأة فبلغه فقال
لغير ما صنعت او ما ركن الله لنا فيها او احسنت او اصبت يكون جاز هو المختار الا اذا علم
بقضا الله اراد به الاستبراء . وكذا هذا في البيع والطلاق . ولو قال له بليس ما صنعت قال النبي
ابو جعفر رحمه الله نعم ما صنعت وبليس ما صنعت اجاز . وفي باب العين لو قال انت اعلم
بالعارضة فوبه وان لا يكون اذنا منه . ولو قال ذلك اليك يكون اذنا وسياقي في باب
الوكالة في باب النكاح . ولو قال غير اصالي لا يثبت الاذن ولو قال بان يثبت يكون اجاز هذا

زوج

لم يسم

قال الفقيه ابو الليث امرأة بالغة زوجها ولها فلتها فقلت لا اريد فلما فلتها اوردته ولولا ان لا اريد
 الزوج كذلك هو المختار وقال في المتن لا يكون زدا واما صاحب الخط الذي ذكر في المتن **جنس اخر**
 المتكلم من اهل السنة واهل الاعتزال يجوز كذا اجاب الشيخ الرستقي رحمه الله المسئلة في مجموع
 الوارد وفي الفتاوى عن الامام اي يجوز من الفضل رحمه الله ان قال فاموس ان شاء الله فهو كذا ولا يجوز
 المتكلم منه قال الشيخ الامام ابو جعفر السعدي رحمه الله في جوابه لا ينبغي للحنفي ان يزوجه بغيره من
 شقوي المذهب وهكذا قال بعض مشايخنا ولكن يزوجه بغيره من اهل السنة لا من اهل الاعتزال لان تزوجه امرأه
 في عهد الوفاة بائنا فلما انقضت عدتها تزوجها بائنا يجوز وكذا الوجه بالجماع تنقضي العددة بمقتضى
الفصل الثاني في كون حلال النكاح وممن لا يكون وفي الاصل او المرأة حرام على الرجل كما حرم
 ويحرم بنفس العقد والدخول بشرط حتى لو تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول لم يفسخ له ان يزوجه بائنا
 وكذا لو ماتت المرأة قبل الدخول لها ويجل له ان يزوجه بائنا وفي الوصحين **والخلق** بالنكوة هل يبي
 كالرجل حتى يحرموا البنت تاتي في فصل المهر في مسائل الخلق **ومنكوة الاب** حرام بالنكوة ومنكوة الابن
 كذلك وفي المسئلة يحرم بنفس العقد **ومنكوة ابن الابن** وان سفل كذلك **وكذا** لدموطها
 وفي افراد الاصل باب الاقرار بالنكاح بطريق الاشارة **وامانت امرأة الرجل** فتزوج بائنا بعد دمجها
 وكذا المذكور له ان يقع ما انت احد من فتزوج بالحامسة بعد نوم **وفي فتاى الامام** النفسى رجل وطى
 اخت امرأته لا يحرم عليه امرأته ولو تزوج امرأة في عهد اخيه من طلاق بائن او ثلاث لا يجوز عند اصحابنا
 الثلاثة **وكذا** تزوج امه في عهد من طلاق بائن او ثلاث لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا للثلاثة **وفي الاصل**
 لو تزوج اخته بغير عقد لا يجوز صاحبنا **وكذا** تزوج بنتا في عقد بين نكاح الاول واجوز نكاح الثانية فاسد
 بان وطى الثانية لا يطأ الاول حتى تنقضي عقد الثانية **وحكم الغيب والمهر** تاتي في فصل النكاح القاسم
 وكوم بين الامه والمهر في عهد واحد صحيح كطاح الحرق ويطأ كطاح الامه **وهذا** اذا كان صحيح كطاح الحرق
 وحدها فان لم يقع فيها الى الامه لا يوجب طلاق كطاح الامه **وفي محضر** العقد وري لا يجوز الجمع بين طلاقين
 لو كانت احدهما ذكر الا يجوز ان يزوجه بالآخرى **وفي بيع** الاصل باب الاستبراء طلاقا او بغيره
 اشترى اختا وقد وطى الاول لا يطأ الثانية فلو وطىها لا يطأ الاول **ومما لا يثبت** في عقد واحد
 جميع النكاح **الفصل الثالث فيما يثبت به حرمة المصاهرة** وفيما لا يثبت وفي الفتاوى رجل
 نظر الى زوج امرأته او قبلها او من يشعور بحرمه عليه امرأته لكن اذا نظر الى موضع الجماع حتى قال لو نظر
 الى فرجها وهي قائمة لا يحرمه **واختلف** المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم النظر الى الفرج المدور وقال بعضهم
 الى موضع المهر **والاصح** النظر الى موضع الشق عن شهوة **وهل يشترط** ان يشاء الا لا ذكر الشيخ الامام الرشي
 رحمه الله في نسخة انه شرط وهذا ذكر الامام ابو حنيفة انه كان منكر ان يرد اذا الانتشار وبعده فبقي
 في باب النون **وفي باب** العتق رجل نظر الى زوج بيته من غير شهوة فتمسك ان يكون له طاربه مثلها فوفقت له الشهوة
 ان كانت الشهوة على البنت يثبت حرمة المصاهرة وان وقعت الشهوة على ما غيرها لا يثبت **وفي باب** العتق
 ايضا النظر الى الذكر لا يثبت حرمة المصاهرة وان نظر الى موضع الجماع **النظر الى الفرج** اذا كان من وراء الزجاج
 معتبرا من المرأة لا المسابقة الفتاوى وفي كتاب النظر الى المرأة اذا كانت قاعا على امرأته فظهر لفرجها
 في الماء يثبت حرمة المصاهرة وقال في مجموع النوازل لا يثبت هو القصة لان الروية في الماء لا يمتنع بدليل
 فسله الجامع الصغير سري حكمة في الماء تاتي موضع يجوز سزاوها وله الخيار اذا رآها خارج الماء

منه
 فلو لم يشره

وان رآها في الماء **نظر** النظر الى الفرج انما يثبت حرمة المصاهرة اذا لم يتصل به الاثر اما اذا
 انقل لا يثبت ذكره الصدر الشريف في يوم الجامع الصغير **وفي النظر** لو كان عن غير شهوة
 في المتن **جنس اخر** **الملازمة والجامعة** وفي التحريم لو طى كله سواء في اثبات حرمة المصاهرة
 حرمة وحالة حتى لو وطى امرأته او ابنتها خربت عليه امرأته **وكذا** لو طى باسرة **وكذا**
 المرقى بها خرمه على اصوله في وفود **النسبي المراهق** قال الباق في حرمة المصاهرة حتى لو من امرأة
 وانزله بشهوة يثبت حرمة المصاهرة بخلاف العقد **اما** الصغيرة التي لا جامع مثلها اذا جامعها لا يثبت
 حرمة المصاهرة **وفي الجامع** الصغيرة الامام ابو الدرداء **النسبي الذي** وان اردع سنين
 اذا جامع امرأة ابنته لا يثبت حرمة المصاهرة ولو من امرأة مع الذبح ان كان صغيرا يمنع وصول الفرج
 اليه لا يثبت حرمة المصاهرة **وان** انقضت النكوة **وان** كان رقيقا لا يمنع يثبت حرمة المصاهرة **وفي**
 نسخة الامام ابو حنيفة هكذا اكره ايضا **وفي الفتاوى** الصغيرة اذا ذكره في حرمة وجا معها كذا
 ان كانت حرة لا تمنع وصول الفرج الى ذكر الرجل على المراهقة الزوج الا ذلك وان كانت تمنع صغيرا كالمندبل
 فلا يحل **وكذا** من سخر امرأة يثبت حرمة المصاهرة في اجناس الناطقة **وفي** منقولات الفقيه ابي جعفر
 رحمه الله هذا الخامس ما على الراى ان لو من المسترسل لا يثبت **ولو** من طفرها بشهوة يثبت **وكذا**
 انهاء ولو عصبها بشهوة تثبت ولو مسه ومكثا تثبت **وكذا** اخسلت او نظرت الى فرجها بشهوة
 كذلك وعند ابي يوسف لا يثبت في كتاب الطلاق من الاصل باب الرجعة **والرجعة** على هذه امرأة
 ارضعت صبيته فكبرت فجاء معها زوج المرضعة يحرم عليه امرأته سواء كان اللين من هذا الزوج او لم
 يكن رجل تزوج امرأته قد ربي بها فاولدت له اولاد اقال مساك الاولاد وطلاق الام **رجل** قصد
 ان يعسر امرأته الى فراستها وان جامعها فوصل يديه الى البنت المشتمها ففرضها باصبعه وطلتها
 امرأته حرمت عليه امرأته ان كان عن شهوة **وكذا** اخلفا القول قول الزوج انه عن غير شهوة في الفتاوى
 ولو اخذت دبرها وكان عن غير شهوة لا يصدق **وكذا** لو ركب معها **وفي** مجموع النوازل لو ركبته
 على طعن وعينها الماء وقال عن غير شهوة لا يصدق **وفي** طلاق المتن في امرأته منكر حتى غابها
 او قبلها وقال لو ركبها عن غير شهوة لا يصدق **ولو** لم يندثر الله ولكنه قبلها ذكر في بيع المتن
 ويبيع الاصل لو قال كان من غير شهوة لا يصدق **وفي** مجموع النوازل لا يصدق لو قبلها على الفرج قال
 المصنف وبه كان يفتي الشيخ الاستاذ خالي **وقال** العاصمي الامام يصدق في جميع المواضع حتى رايته
 اقمى المرأة اذا اخذت ذكر الحنث الحصى **وقالت** كان عن غير شهوة **وقال** العاصمي **وفي** ما الى قوله
 رحمه الله امرأة قبلت من زوجها وقالت كانت عن شهوة ان كذا بها الزوج لا يعرف بينهما فلو صدقها انه
 عن شهوة وثبتت الفزقة **وتجب** نكاح المهر ان كان قبل الدخول **وتزوجه** الزوج على الابن ان لم يداخها
 ولو وطىها الام حتى وقعت الفزقة **وتجب** نكاح المهر لا يزوجه على الابن لانه وجه الحد على الابن بالوطى ولا
 يجب المهر قبل رجل ما فعلت بامرأته قال جامعها بغير شهوة ولا يصدق فانه كذب وان قالوا
هاوليس والاصول ليس بشرط في الاثر الحرمة المصاهرة **الفصل الرابع في الرضا**
وفي الاصل امرأة ارضعت صبيته ثمة اختان فان كان الرضا واحدا ثمة اختان لا يزوج وامر الرضا
 وان كان زوجها اختا عند الرضا غير ثمة اختان **وامر** **وان** كان تحت الرجل امرأتان لكل واحدة
 مائة مائة ارضعت كل واحدة منها صبيته ثمة اختان لا يزوج من الرضا **وكذا** اثبات الاخ من الرضا

تزوجت
 نزلت اولاد

مهر
 امرأته
 ثم ارضع
 لا يصدق

في الحرة كجاء الاخ من النسب. وحيث ان الزوج عفاف الموضع لا يخل له من كنفه ويحوز له من كنفه الاول
او كان للمرأة لم يخل لها من كنفه من الزوجين من الاول حتى يخل
في قوله اي حقيقته رحمه الله. واذ اولدت بعد ذلك يكون من الثاني وقال ابو يوسف اذا عودت الى
من الحمل الثاني فهو من الاول وقد انقطع لغير الاول وعنه في رواية اخرى اذا حملت من الثاني انقطع حكم لغير
الاول وقال محمد رحمه الله استخص ان يكون منها جميعا حتى تضع في الاخر ولو زني بامرأة فولدت منه
فانصفت لهذا اللبن صبيحة لا يجوز لهذا الزاني ان يزوج هذه الصبيحة ولا لابيها ولا لابنه واجداده
وكذا لو لم يخل من الزنا وانما انصفت لابن الزاني يجوز على الزاني كما يجوز غيرها من النسب. اللبن اذا
تولد من ثدي الزوج فارضع به صبيلا لا يثبت به حرمة الوضاع. ولو نزل للمكحول في ثدي الزوج فارضعت
وكذا نحر الوضاع غمر ولو تزوجت المرأة لم يثبت الحرة من الزوج قال في المحيط وكذا اذا تزوج امرأة ولو نزل
منه قط نزل لها لبن فان اللبن من هذه المرأة دون زوجها في النكاح للحسن ان يزاوي امرأة فولدت من زوج
فارضعت ولدها فليس لبنها يفرق بينهما بعد ذلك فارضعت صبيلا ان هذا الصبي ان يزوج بابنه
هذا الرجل من غير هذه المرأة وليس هذا اللبن يخل ولو طلق اللبن بعد موت المرأة وادرج مبيضا يثبت حرمة الوضاع
والا فلا ولو طلق لبن امرأة لبن الشاة او بالداء او بالثأل فالبقرة للعالمين كان اللبن غالبا يثبت الوضاع
والا فلا ولو طلق لبن امرأة لبن امرأة اخرى فارجو صبيها اعتبار العادة عند ابي يوسف فيمنع اي حصة
روايتان وفي الخبر بد قوله مثل قول ابي يوسف وعند محمد يثبت منما ولو جعل لبن امرأة في طعام فاكله الصبي
ان كانت المرأة مستأمنة اللبن ولو لم يمسسه اللبن غالب ولا يخلو لم يحرر وعندهما ان لو مسسه الناء لغير العادة
قال شيخ الاسلام المروني نحو امرأته على قولنا حصة اما لا يثبت الحرة اذا اقل لبنه لغيره اما اذا احس
حسوا ثبت الحرة والوجور والسقوط محرم اما الاقطار في الادب والاحليل فغير محرم وكذا الحنفية في طاهر
الرواية والقبيل والكثير في الرضاع سواء اما المرأة اذا دخلت حلة تدعى العصبى ولا تدعى اذ دخل
اللبن طلق الصبي او لا يثبت حرمة الرضاع في هذا في الفتاوى والارضاع بعد الفصال وهذه الرضاع عندنا
سنتان وعند ابي حنيفة رحمه الله سنتان ونصف فالرضاع في هذه المدد محرم فلم يثبت حرمة الرضاع
الحرة بعد سنتين ونصف وان لم يقطر وجمعا ان مدد الرضاع في حق استحقاق الاجر على الاب سنتان ولا
يجوز بينهما امرأة واحدة على الرضاع اصبغة كانت او واحد الزوجين فان وقع في قلبه صدق الحرة تنزه
قبل العقد ولعله ويسبها النكاح منه حتى تشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأتان عدول ولا تقبل شهادة
النساء وحدهن. ولا بأس بان يزوج الرجل امرأته التي ارضعته وكذا ان يزوج ابنتها وهي اخت ابنه ولا يخل
هذا من النسب لانها ارضعته وقد ذكرنا هذا في الفصل الثاني ولو تزوج اختا حبه من الرضاع ومن
النسب ايضا يخل ولا بأس بان يزوج امرأته من الرضاع وذلك من النسب لا يجوز لانها ام المتكوجة وكذا ان يزوج
او احبه من الرضاع ومن النسب لا يجوز لانها موطوع ابيه وفي العذر ويؤيد ان يزوج امرأة ابنه من الرضاع
ومن النسب لا يجوز ايضا اذا تزوجت المرأة اخته وامه من الرضاع ثم قال بعد ذلك او تمت او اخطأت
او نسيت واودان يزوجها وصدة ثمة المرأة فيما صدق فان ثبت على الاول وقال هو حق فان ثبت
في غيرهما فلا يخل عليه ان لو يخل بها استخصنا ولو تزوج امرأة ثم قال اي حتى يفرق او حتى يخل
ما وقع وكذا تزوجت المرأة بذلك وانكر الزوج نكاحا ثبت نفسها فزوجها او تزوجها قبل ان يخل
الذين نفسها جاز النكاح قال القدر السعيد رحمه الله في فتاواه الصغرى هذا دليل على ان المرأة اذا تزوجت

مدد الرضاع حتى يفرق
سنة بالاجماع

اختبار الرضاع

اقرار الرضاة ثم الكذب

بالطائفة

بالطائفة الثلاث كل لها ان تزوج نفسها من الذي اقرت انه طلقها ثلاثا ولو قال لامرأة هذه اختي
او بنتي او امي ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وان ثبت على ذلك لانه اقر وله ملك في الكل الاصل
في نسخة الامام السرخسي قال المصنف رحمه الله سوي ما بينت من ارضعها وفي الفتاوى في النسب صبيحة
ارضعتها لغير اهل القرية ولا بدري من ارضعها فترجى جازا رجل من اهل تلك القرية فهو في سعة من
المقام بينهما في الحكم وفي الخبر المجرب ولو ارضعت امرأة صبيها غمر عليه من تعدد من اولادها ومن
ناخه وفي مجموع النوازل امرأه ارضعت صبيها احد سماءا فوالاخر مسلم فاشبهت عليها الكافر والمسلم
فهما مسلمان ولا يرقان من ابويهما **الفصل الخامس في الاكفاء** قال بعض المشايخ ابي العالو لغو
لغوي الجاهل وكذا العالو الفقير كقول الجاهل الفقير وقال الامام خوهر زاده رحمه الله الكفاءة
بين المولى وبين الاسلام بالنسب والكفاءة بالمعقل لم يذكر في الكتاب واختلف المشايخ فيه وفي الفتاوى
رجل روي ابنته الصغرى من رجل غافل عنه صلح وقد قالوا ان الزوج لا ينفق المهر فوجه الان شريفا
مدد من اقرت البنت فقال لا ارضي بالنكاح ان لو عرفنا ابوها شرب الخمر وعلية اهل بيته الفاحش
قال النكاح باطل وفي الفتاوى الصغرى امرأة تزوجت نفسها من رجل ولم يعلم انه عبد او حر فاذا هو عبد
ما ذون في النكاح ليس لها الخيار والخياري لا وليا. وبدون فتح القاضي لا يفسخ ويجوز فترقه لغير طلاق
حتى لو لم يدخل بها شيئا من المهر. وان دخل بها المهر وعلمها العدة والذي لم يرضعها المهر وعلم
بعضهم المهر وعلمها المهر هو الصحيح في المحل. ولو تزوجها الاوليا برضاها ولم يعلم انه حر او عبد
فترعلو الاخير لا حدم ويمتلكه ولو تزوج امرأته حرة والمسألة حالها كان لهم الخيار فذلك على ان المرأة
اذا تزوجت نفسها من رجل ولم يشرط الكفاءة ولم يعلم انه كفو او لا فترعلو له غير كفو لا خيار لها ولا
للاوليا الخيار. ولو تزوجها برضاها ولم يعلم انه كفو او لا فترعلو له الخيار او احد منهما ما اذا
شوطوا او اخبرهم بالكفاءة تزوجا على ذلك فترعلو له غير كفو كان له الخيار. وفي المتن في رجل تزوج
امرأة وهو فقير عرا لثا تركت المهر عليه لا يكون كفو اما انظر اذا قد روي عن المهر المهر يوم يزوج
ونفقة منه اخره والقياس نفقة مهر. واذا كان محد نفقة المرأة ولا يجد نفقة نفسه فهو كفو. فتر
اما فقير القدر على النفقة اذا كانت المرأة كبرية او صغيرة فصل للجماع اما اذا كانت لافضل للجماع
لا يعتبر العدة على النفقة ويكتفي بالقدرة على المهر اشار اليه ان يستعفي لو ادعى. وفي الفتاوى
في باب السبعين رجل ملك الف درهم وعليه دين الف درهم فترجى امرأته ماله درهم ومهر مثلها
الف درهم جاز النكاح وهذا الرجل كفو لها وهو قادر بان يبرئ لافضل الى الدين شاه وقبه انفا
في باب السبعين البكر اذا تزوجت نفسها من صبي ورضي ولها والخصي ليس له طاعة المهر لكن قبل ابي
النكاح وهو عتي جاز النكاح والزوجه كفو لها. وفي باب النون المرأة اذا تزوجت نفسها غير كفو هل
لها ان تمت نفسها حتى ترضي الاوليا اتفق الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان لها ذلك وان كان خلا والاوليا
وان كان كثير من مشايخنا افتوا بانها هو الرضاة ليس لها ان تمت وتفس المهر من الولد ما في تزوجها
غير كفو وكذا الواضعة زوجها في المهر والنفقة اما سكوت الولي عن المطالبة بالتفريق لا يكون رضا
وان طلق ذلك حتى يلد منه. واذا تزوجها الولي من غير كفو فترقه فترجى نفسها منه لغير
كان المولى حق التفريق ولو طلقها طلاقا جسيما وراجعها بغير رضاه المولى يكون المولى حق التفريق
في النظم تزوجت المرأة غير كفو وفوقه يمتد بعد الدخول والزوجه المهر والزوجه العدة ثم تزوجت

مطلوب

الكفاية بين الزوجين
لا تقبل

في العدة كان المهر ثانياً فلا بد عليها من مستقبله عند سماع خلافاً للمذهب على أن الدخول في النكاح الأول
دخول في النكاح الثاني عند سماع خلافاً للمذهب وفي المحيط النكاح بين الذميين لا يقبل ولا تقبل للولي أن يطالب بها
التقريب إلا إذا كانت بنت مملوك خلعاً كانت أو كسراً ينفق ولا يقبل من النكاح لشكر النفسه **الفصل**
السادس في الشهود وفي الأصل ينعقد النكاح بشهادة اثنين من أهل الذمة وفي شرح الطحاوي وكل من
يعلم أن يكون ولياً في النكاح بولاية نفسه بصلح أن يكون شاهداً في النكاح ومن لا فلا أو اثبت هذا القول
ينعقد النكاح بشهادة الفاسق والاعمى والمجنون وفي العتق والمصلح والأخضر أن كان يسمع ولا يسمع ولا يسمع
بشهادة الكفار والحيثان والمجانين والعبد والمكاتب ولو كان منهم غيرهم فليعقوب المصلي وعقوب العبد وشهادة
جانب في كتاب لا ينعقد النكاح بشهادة ثمانية نفر البعض ما ذكرناه ومنها النكاح بشهادة المدرس والنساء
ما قرأ من أمثال لو كان مع رجل خارج عندنا وبشهادة الناعم لا ينعقد وينعقد بشهادة ثمانية نفر ستة
ما ذكرناه من الشاهدين المحرورين في الزنا الفاسق المسلم إذا تزوج بغيره بشهادة ثمانية نفر اثنين جاز عند أي حنفية وفي
يوسف خلافاً للمذهب **القاسم** إذا تزوج امرأة بالعقوبة والزواج والمرأة بحسن العربية واليهود لا يقرن في
اختلاف المشايخ رحمهم الله فيه قال والاصح أنه ينعقد قال في المحيط وفي البقال عن محمد إذا تزوج امرأته
هند بن لوي بنهما ولو يمكنهما أن يعبرا الزوجين وفي ليل أن من محمد أن يمكنهما أن يعبرا ما قالوا لا جاز وأما ما ع
كل واحد من القاضين فلا خلاف شرطه ولا يشترط سماع الشاهدين كلاماً حتى لو حضر أو هما أصمان
ينعقد النكاح بحضورهما لأن الشرط حضور الشهود دون سماع وعامة المشايخ قالوا لا يجوز من شرط سماع
وفي الخبر لا بد من سماع اليهود طلاقاً أو نكاحاً وفي الفتاوى لو تزوج امرأة كسرية السكاري ونعم
يعبرون النكاح غير المحرور لا بد من عند الفقهاء ما عداه السكران ينعقد النكاح وفيه لو تزوج امرأة
بشهادة الله ورسوله لا ينعقد وهل كغيره في الفاظ الكفر وفي الفتاوى في باب العبر ولو تزوج امرأة
بشهادة رجلين فسمع أحدهما ولم يسمع الآخر فاعاد النكاح فضع الآخر دون الأول لا يجوز قال رحمه الله هذا الواقع
ما ذكر في الخبر وفي المتن في الخبر إذا كان العقدان في مجلسين منفصلين ما إذا كانا في مجلس واحد عند
محمد وعن أبي يوسف لا يجوز حتى يسمعاً ما يقع منه في الوكالة امرأة وكانت رجلاً ما يزوجها
من نفسه فقال أبو جعفر أنه يزوجها في ثلثة من نفسه أن لم يعرف اليهود فلا تقبل وعرفوا أنه أراد به
تلك المرأة يجوز وأن لم يذكر أباهما وجدها في الفتاوى وفي جيل الحضرة إذا ذكره الزوج أن يسمع عنه
اليهود ينبغي أن يقول في خطبته أمراً إلى نفسها وبذلك لها من الصداق كذا فرست وجعلت امرأته إلى
علي صدق كذا ينعقد النكاح بينهما إذا كان كذا قال الشيخ الإمام عيسى الخواص رحمه الله الخطأ
رجل كبير في العلم وهو من يسمع الافتدائه وفي الفتاوى البقال إذا لم يسمعها الزوج ولو يعرفها اليهود
وسعه فيما بينه وبين ربه ولو لم يسمعها إلى أبها وجدها لكان حواها قال في جوازها ولو لم يسمعها إليه
احت وأحد أو سماعها إذا كانت له اختان جاز هذا إذا كانت المرأة غائبة فإن كانت حاضرة متعقبة ولم
يعرفها اليهود فكان تزوجت هذه المرأة وقالت زوجت طر هو المختارة والأحنط في أن تكشف وجهها
أو يذكر أباهما وجدها حتى يكون متفقاً عليه فيقع الأمن من أن يزوج إلى قاض يروي قول نصير ويحيى منه
لا يجوز فيبطل النكاح ولو كان رجل اشهدوا أني قد تزوجت المرأة التي في هذا البيت وقالت المرأة قلت
سمع اليهود ومثلها ولم يروا شخصاً أن كانت المرأة في البيت وحدها حاد النكاح وإن كان معها غيرها
لا يجوز وعلى هذا لو وكلت المرأة رجلاً سمع اليهود قولها ولم يروا شخصاً رجل يثبت أو ما خطبة

الاصح النكاح ما لم يذكر أباهما
نكاحاً وامرأته وأبها وجدها وأن عرفها اليهود
عقوبة
النكاح لو كان

امرأة

امرأة إلى والدتها فقال لا بزوجت بنتي فلانة من فلان وقبل فاعدم من العموم لا يجوز النكاح
وقال بعض المشايخ يجوز ويجعل المتكلم خاطباً والباقي شهوداً والمختارة هو الأول لأنه لا يجوز السائل
في الفتاوى وفي المحيط قال اختار الصدوق السهميد الجواز ولو زوجت نفسها حفرة امرأته ولو
جاز عند أي حنفية رحمه الله وإن بقي هذا النكاح بغيره في ثلث جاز عند أي حنفية وفي مجموع الفتاوى
إذا زوجها الوكيل حفرة امرأته ولو كان له حقة جاز **الفصل السابع في النكاح بغير الولي**
المختار في النكاح بغير الولي قال أبو يوسف اختار أن الزوج أن كان له امرأته النكاح وإن لم يكن كفاؤه
لا يصح ولو للولي حق الاعتراض هكذا كان يفتي الشيخ الإمام عيسى الشرحي وقال أبو حنيفة
رحمه الله جاز النكاح بغير الولي بركات أو ثيباء وكان محمد لا يجوز مطلقاً وقال أبو يوسف وأما قال
أبو حنيفة وفي الفتاوى والصغرى لو زوجت نفسها بغيره في ثلثها فلا ما عند محمد يصير متاركة
حتى لو أجاز الولي لا ينعقد عند أي لا يجوز المخلع ويكره له أن يزوجها بعد الثلاث قبل التزوج بزوج
آخر وعلى قولنا لا يجل له أن يزوجها بعد الثلاث امرأة زوجت نفسها ونقضت عن مهر مثلها فلا يجوز
أن يلقوا مهر مثلها أو يقرروا بينهما وعند سماعنا لعمدة ذلك والمسلتان في نسخة الشيخ الإمام عيسى
وفي المحيط لو زوجها غير الأب والجدة من غير كفو لا رواية لهذه المسئلة وإنما الواجب فيها إذا قصر
في مهرها لا يجوز النكاح قال الإمام الحليل الفضل رحمه الله على قياس التقصير ينبغي أن لا يجوز هذا
النكاح بلا خلاف وفي فتاوى العسفي شدة مذهب المذهب إذا زوجت نفسها من حنفية بغير وليها
والولي كاذب لذلك في النكاح وكذا لو زوجت من شفعوك المذهب ولو صلبنا اجبنا الله صحيح
ولو كان السؤال ما جواب الشافعي في هذه المسئلة يجب أن يقال يصح عند أي حنفية رضي الله
عنه وعن ركن الإسلام على السخري المرأة إذا طالت إلى رجل وقالت أني أريد أن أزوج نفسي
وأكره ما ولي قال ينعقد ما لأن محمد أجاز إلى قول أبي حنيفة ولو طالت إلى القاضي بزوجها فإن عند أي
حنفية رحمه الله النكاح بغير الولي جاز سواء كانت بكراً أو ثيباء وحكي الشيخ الإمام الاستاذ عن
الصدوق الماصي بوجهها لا يملكه ينبغي أن يفتي بغيره أي حنفية رضي الله عنه وما ذكره كراهة
تتبرر فإنه قال في الأصل لو فعلت ذلك لم يفرق بينهما وفي المحيط في جواب المتقدمين بما دارت
القاضي إذا زوج الصغرى من نفسه فهو كاح بغيره وفي حكي العتقة أبو جعفر عن محمد ما يدل على الراجح
إلى قول أبي حنيفة فإنه لو كان امرأة جازت إلى محمد رحمه الله قبل موته ثلاثة أيام وقالت أني وليا
ولا تزوجني إلا أن يأخذ مني ما لا أكبر قال لها محمد أذهب وروحي نفسك ونكح هذا في زناها ولو طالت
الفصل الثامن في نكاح الصغرى والصغير وفيه فبقول أبي بكر الباقية وأخذ في مكان
المسعى ومسائل المجنون والصغير والصغيرة وخيار البلوغ قال في الاحتياط كل عقد له يجوز حال
وقوعه ينفذ على الاطلاق وما لا يجوز له حال وقوعه لا يتوقف مثاله صبي اعتق عبداً على مال
أو غنم أو مالاً أو ذهباً أو فضة أو ذهباً أو زوج عبداً ثم كره فجاز ذلك لا يكون
جائزاً ومالك تزوج أمته فإذا أجاز هو بعد بلوغه حاره وكذا الصبي لو أوصى بثلث ماله ثم كره فجاز
جاءت الوصية ولو تزوج المكاتب عند أو تزوج عبداً بنفسه لا يتوقف ولو تزوج بعد عتق
المكاتب يتوقف وقد ينفذ على إجازة الغير ثم كره ما يقع الاطلاق إلى غير كمن زوج ابنة أخيه
من ابنه وبما صغيراً ولو ثبت أخيه أبان مات الأب قبل الاطلاق فجاز الأمر هذا النكاح قبل

زوجت بغيره
فمهر مثل

عقوبة
نكاحاً وامرأته
وأبها وجدها
أن عرفها اليهود

لبنته البكر الباقية ان فلانا يخطبك او فلانا وفلانا او في فلانا وجراني وهو معروفون بحسبي
عدد مهر منك ووجهها حرة ولو قال اني مقيم بخطبك فسكت لا يكون رضاء وكذا كل
ما لا يحسب عدد مهر الاب اذا زوج بنته وهي بغير ثمنها فسكت فهو رضاء وسواء استأمرها
لكن بغير ثمن وفي الكتاب لو شرط شبهة العقد في النكاح في الاستئمان لم يشرط شبهة الزوج
وبعض المتأخرين يقولون لا بد من شبهة العقد في الاستئمان بشرط ذكره القاضي الامام محمد بن
في شرح الجامع الصغير قال لا تركي ان شبهة العقد في النكاح بشرط ذكره القاضي الامام محمد بن
القناني لو قال لبنته وبني بكران فلانا يخطبك فقال لا تزوجني من فلان فاني لا اريدك فلما زوجها
فسكت جاز فاما لو قالت كنت قلت لا اريد فلانا ولم تزوجني من فلان فاني لا اريدك فلما زوجها
فزوجها فسكت جاز وفي المحيط بالبكر اذا بلغها الخبر فقال لا ارضي ثم قالت فسكت لا نكاح
بينهما وعن هذا السخصس مشايخنا بخلاف العقد عند الوفاق لان البكر عسي تظهر لزوجها عند
الشفاء واذا زوج البكر وليا من رجل واحد من رجل واحد بها بالدرجة سواء بلغها العقد فاجازها
بطلان ولو فسكت فهو رضاء وبطلان في رواية وفي رواية الامر موقوف بشرط ولا اجازة واذا
زوج الباقية ابوها من رجل واحد من رجل واحد فاجازت نكاح الابح جاز وبطلان نكاح الاب قال الشيخ
الامام جواد اهله في اول شرح النكاح من شبهة السكوت رضاء في ثلاث عشرة مسألة احدها
البكر الثانية اذا انفصل الولي هو البكر فسكت بولي الزوج ان كان القاض باحد السخصس فالبطلان
الشفقة وهي تعرف في كتابها الرابعة اذا توأما في السر والبطراني القلانية مع تجنيده فقال
احد ما علمنا به وصاحبه خاضرنا فلنا كذا وكذا في السر وقد بدلي ان جعله سقيا صحاحنا
حاضر مع ذلك فسكت ثم تبا لعا البيع جاز وسكوت رضاء الخامسة عدا سورة المشركون في فروع
ذلك في شبهة المهرين فوقع في شبهة واحد من الغا غير فبا عنه ومولاة الاول حاضر عند البيع عند البيع
فسكت ولم يطلب لا سبيل له على اخذ العقد السادسة الباطل اذا بدلت له حتى جلس المهر الى ان يتفق
الشرط وان المشتري قبضه والبايع براه فسكت ولم يمنع من قبضه ذلك اذ له وفي كتاب الاكرام
لا يجوز اذا حثي ان له ان ياجل السابعة مجهول النسب اذا بيع وهو ساكت فهذا ان اراد منه مالون
حتى لو ادعى الحرية بعد ذلك لا يسع وادعى في محضر الطحاوي وقيل له فخرج مولاك فقال حتى يكون اقرا
مالون الثامنة اذا اراد ان يبيع بغيره فسكت يصير مولاك ولا يكون مالا باع فان عسر الامية
للطحاوي في كاحه وكذا اذا اراد ان يبيع بغيره فسكت جعل في كاحه التاسع وهو جاز
من رجل واحد في قبضه قبض الوهاب ولو ما اذن له الوهاب بالقبض ولم يثبت الاذن
استحسانا وكذا في الصدقة ولو قام الوهاب قبل قبضه ثم قبضها لم يمنع قبضه حتى يامر بذلك
الفاشرع اذا باع بغيره فاسد والمهر حاضر عند العقد فقبضه المشتري محض الباطل ولم يمنع
من قبضه وسكت كما اذا ناله بالقبض حتى يملك المشتري دفع الثمن او لا الحادية عشر رجل حلف
والله لا اسكر فلانا وادري وقال والله لا تركه في داري فلا يبي دار الحالف فسكت الحالف بعد البين
فلو قبل اخرج منه كحنت ولو قال اخرج فلانا فخرج لم يحنث الثانية عشر الحيا اذا كان المشتري في دار
عبد الله الذي اشتراه ببيع وبشرى فسكت فهو اختيار للبيع وبطلان الخيار لا باع
لا يكون ابدا الخيار الثالثة عشر اذا ولد لاسنان ولد ونفاه حين ولد يصح النفي وكذا بعد الولد

روى النكاح جاز

السكوت رضاء
فما لم

يوم او يومين عند ابني خبيثة رضي الله عنه ولو سكت عن ثمنه حتى مضى زواجه على هذا الوجه الولد
وعن ابني خبيثة رضي الله عنه اذا هنوه فسكت لزمه الولد فانما المحيط وراثة الامم الطوائف
رحم الله اذا قال لغيري بغير عدي فلم يقبل ولم يرد بل سكت بغيره جعل بائنا بالقبول والقبول يقول
وكذا من راي غير شق ذقه فسكت حتى سال ثمنه لم يقبل الشان ما سال منه واجه على صاحب الرق
سكوتة اما اذا مات زوج البكر بعد ما خلا لها قبل ان يدخل بها تزوج كما تزوج الابكار وسكوتها
وقعت العدة بين العتيق وامرأة تزوج كما تزوج الابكار وكذا لو زالت كارتها خرق الاستحسان
او طول الزمان او الوثنية او الطفره ولو زالت كارتها بالزواج عند ابني خبيثة كذا وعند سائر
كما تزوج العتيق ولو زالت كارتها بغيره فاسد او جوعت بشبهة تزوج كما تزوج العتيق ولو تزوج
البكر قبلها الخبر فسكت جاز النكاح ولو سكت ان كان مع الصياح فهو رضاء مع السكوت جاز هذا
القناني وفي المتن العتيق والبكر سكوت وفي القناني في رواية ان كان مع الصياح فهو رضاء مع السكوت جاز هذا
الفصل الفاسر في نكاح العبد والامة وفي الخبر لا يجوز للعبد والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب
وان ام الولد ان يتزوجوا غير اذن المولى وفي القناني في رواية اني كنت رضى الله عنه اول الولد
مكاتب موهبة وكذا ما عتق البعض عند ابني خبيثة وكذا الامة والمدن والمكاتب واول الولد لا يسع
نكاحهم بغير اذن المولى وفي رواية في ابني المولى رضى الله عنه اذا اذن المولى مكاتب موهبة في النكاح صح
وللمولى ان يجبر عبده وامته على النكاح اما المكاتب والمكاتب فلا يجوز للمولى تزوجهما من غير رضاهما
وكذا لو كانت المكاتب صغيرة لا يزوجه المولى قال في المحيط فالزوج جاز ذلك لو وقع على اجازها
لانما ملحقه بالبالوة فيما يثبت على المكاتب ان لم تزوج حتى اذن فعتقت في النكاح موقوف على اذن
المولى لا على اجازها لانما بعد العتق لم يبق مكاتبه بل هي صغيرة والصغير لم يثبت من اهل الاطراف هذا
من الطب المسائل واعلمها حيث اعتبر اذن المكاتب في حال الكابة ولو عتق في حالة العتق لم يذكرا
من العتق فلو ان العبد والمكاتب وان ام الولد تزوجوا بغير اذن المولى فخطبوا لها ثلثا قبل
اجاز المولى فذلك متاركة لا ينقض من عدا الطلاق ولكن لو طلق بعد الطلاق لم يزمه المولى
فان اذن المولى بعد ذلك لا يجوز وان اذن له ان يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت لمان يتزوجها
ولم افرق بينهما ان فعل وقال ابو يوسف رحمه الله لا اكرهه وكذا الامة وفي الاصل الاب والجد
والوصي والقاضي والمكاتب والشركاء معا ومن يملكون تزوج الامة ولا يملكون تزوج العبد
والعبد الماذون والعتيق الماذون والمضارب والشركاء شركه عتق لا يملكون تزوج
الامة عند ابني خبيثة ومحمد رضي الله عنهما ولو زوج الاب او الوصي امه الصبي من عبده لا يجوز
ولو زوج الرجل امته من عبده حور ويحب المهر ثم سقطت نفقتها على المولى واذا عتقت الامة لها
الخيار ولو كانت صغيرة لا خيار لها المهر بل اذا بلغت لها خيار العتق ولو زوج عبده الصغير
ثم عتقه المولى لم يباح له خيار العتق ولا خيار البلوغ وفي القناني في رواية ان زوج امته من عبده
على ان امرها بغيره ان يبا المولى فقال زوجها منك على ان امرها بغيره كما اريد فقال العتيق
صار الامر في يده وان بد العبد فقال زوجها منك على ان امرها بغيره كما اريد فقال العتيق
لم يصير الامر في يده لانه فوض الامانية قبل النكاح بخلاف الاول لانه بعد النكاح وعلى هذا الزوج
امراة على الخطا لوقا وعلى ان امرها بغيره ها نطلق نفسها كما اريد لا يقع الطلاق ولا يصير الامر

زوج العبد
ثم طلق

الامام محمد بن
نزوج العبد

زوج امراة
على امرها بغيره

بدها ولو بدت المرأة فقالت زوجت نفسي منك غل الى طالق او غل الى امرى بيدى طلق
نفسى كلى اليد فقال الزوج قبلت وفتح الطلاق وصار الامر بدها مؤمطة الثلاث ينبغي
ان تقول هكذا حتى تنقطع طبع الحمل ولو قال الزوج تزوجتك على انك طالق بعد التزوج او غل الى امرى
بيدك بعد التزوج فقالت المرأة قبلت صارا الامر بدها امته تزوجت بغير ان مولاها فباعها
المولى فاجاز المشتري ان يدخل بها الزوج طين النكاح وان لم يدخل بها الا نحو رضى لو كانت ذات رحم محرمة
من المشتري بنحو النكاح في الوصية وفي العدة بنحو مطلقا والمالك بالارث كالملك بالشراء
والوارث كالمشتري حتى لو طوى الاب تزوجت الابن فاجاز بنحو وان لم يطا الا نحو ام ولد تزوجت
بغير ان مولاها فباعها مولاها او مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يحز النكاح وان
دخل بها جاز المسابقة المتناوي وهذه المسئلة الاخرى في باب تنبيه الجيب من الموارل وفي مختصر
القدوري اذا زوج امرؤ من رجل فولدت ولدا من الزوج فحكم ولدها كحكمها لعتق بموت السيد
رجل تزوج بامه الغير وقبلها القضي في تزوج حرة ثرا حرا والمولى كاح الامه لا نحو وانما يستند
ان لو امكن جواز وقت الا جاز ان لبيد ان يتزوج بدينار فتزوج بدينار بنحو النكاح وسنة
بموجب النواز عبد مولى من مولا ان يزوجه معتقة فاني فتشيع ان ياذله بالزوج فاذله بالزوج
هذه المعتقة بنحوه قال المحيط قال البقال في مهر مثل الامه على قدر الوعد فيها وعن الاول في
رحمة الله ثلث قيمتها **الفصل الحادي عشر في الوكالة في النكاح** وفي المتناوي رجل
قال لحيثية اني اريد ان ازوجك من فلان فقال ثوبه ان انا العرسه انت اعلم لا يكون دنايتها وقيل
انه اذا قال ما قالت ذلك اليك فعدتوك امراة زوجها ولها بغير امرها من رجل فبلغها فزوجت
نفر قال لاني مجلس احزان فواما تجلبونك فقالت ان ارضيه بما تقبل انصرف الى غير الاول من بين
كل النساء فقال له رجل اكون وكلا عنك في تزوج بملك من فلان فقال المولى اري في هبة الوكيل وزوجها
لا نحو وفي المتناوي العتق رجل وكل رجلا بان يحطب له بنت فلان فاجاز الوكيل ان يابا المرأة وقالت
هب اليك مني فقال الاب وهبت نكاحا على الوكيل ان يزوج النكاح لموكل ان كان هذا القول من الجانب
يعني الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الولاية على وجه العدة لا ينفق النكاح بينهما اصلا
وان كان على وجه العدة لا ينفق الوكيل للموكل وكذا لو قال الوكيل بعد ذلك قبلت فلان اما لو
قال هب لفلان فقال الاب وهبت ما لم يقل الوكيل قبلت لا يصح لان الوكيل لا يمكن التوكيل ولو قال الوكيل
قبلت ان قال قبلت فلان يصح للموكل وكذا لو قال قبلت مطلقا امراة وكلت رجلا بان يزوجه من
نفسه فقال زوجت فلانة من نفسي بنحو وان لم يقل قبلت وكذا كل من يتولى طبع العدة من الجانبين
هذا كله اذا كانت ما يزوجه من نفسه فان كانت ما يزوجه من رجل فزوجها من نفسها لا نحو
في وكالة الفتاوى الصغرى وفي المحيط وكله بان يزوجه من قبيلته فزوجه من قبيلة اخرى لم يحز
امره بان يزوجه سودا فزوجه بيا او على العكس لا نحو ولو امس بان يزوجه عما تزوجه
بصبر بنحوه وفي المنتقى من بان يزوجه امه فزوجه لا نحو وان كان تزوجه مكانه او مدين
او ام ولد جاز امره بان يزوجه امراه فزوجه صبيحة طار قبل هذا قولاي حنيفة اما عند ما فلا
يجوز اذا كانت لا جامع مثلها كما لو تزوجه ثغراء او فناء وقيل هذا قول الكل ولو تزوجه امراة
جعل طلاقا يدها جاز وفتح الطلاق قبل هذا قولاي حنيفة اما عند ما فلا يجوز ولو تزوجه

ام ولد تزوجت بغير
مولاها
مولاها

مطلوب
ولا الفتاوى الصغرى
وكل رجلا

معتد

معتد فدخل بها الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا ضمان على الوكيل ولو تزوجه امرأتين لم تزور
واحدة ولو عين امراة فزوجها واخرى معها لم يمتد العينة ولو امس بان يزوجه امرأتين
عدة تزوجه واحدة جاز ولو قال لا تزوجني الا امرأتين عدة فحينئذ لا يجوز ولو وكله
بان يزوجه نكاحا فاسدا فزوجه امراه نكاحا صحيحا لا نحو بخلاف البيع **فصل احدى** قال شيخ
الاصم فبعض المهر للمرأة لا الوكيلها بخلاف البيع وكذا الزوج الوكيل من جانب الزوج لا يطالب بالمهر
وفي الجامع الكبير الوكيل بالنكاح اذا ضمن لها المهر وادى ان كان العتق بان يزوج غلته والاف لا
وفي رواية المنتقى يرجع وان ادى بغيره من خلاف الوكيل بالخلع فان الامر بالخلع امر بالمهر والاف لا
عليها قبل الاداء وبعد كمال الوكيل بالشراء والعرقان الخلع من الاجنبى ينفذ على المرأة بغير امرها
فقد ادى امرها الرجوع عليها اما النكاح لا ينفذ على الرجل الا بامر من تفادى امره فاذ النكاح غلته
ولا يثبت الرجوع مما ادى الا بامر صريح رجل وكل رجلا بان يزوجه فلانة بالفسخ ورجعها
بالعقوبت لم يبرأ حتى يدخل بها الا بان يزوج المسمى وان زوجه بغير المسمى ومن مهر المثل هذا
في الاصل وفي الفتاوى امراة وكلت رجلا بان يزوجه نكاحا ورجعها فزوجها الوكيل واقامت
سنة ثم قال الزوج تزوجت بدينار فصدقه الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة لم توكل بدينار
فالمرأة بالخيار ان شئت اجازت النكاح بدينار وان شئت ردت ولها مهر المثل بالفا ما بلغ
وليسست لها نفقة العدة وان كان الزوج منكرا لذلك فالقول قولها هذا اذا كان المهر مذكورا فاما
اذا لم يكن مذكورا بان وكل رجل رجلا بان يزوجه امراة فزوجها امراة باكثر من مهر مثلها بما لا يتعد
الناس فيه او وكلت امراة رجلا بان يزوجه من رجل فزوجها ما قبل من مهر المثل بما لا يتعدان الناس فيه
جاز وكما في جانب الرجل وهذا عنداي حنيفة خلافا لما للكل الاول باحق الا غير من جانب المرأة لدفع الغادر
كما لو فعلت بنفسها كذا ذكر الامام حواجر زاده في وكالة الاصل وفي الجامع الكبير الوكيل بالنكاح
اذا تزوجه امراة بغير اذنها ورجعها اوها وسمى بالعدة لم يستأمرها ولم يملكها حتى ينفق الوكيل
النكاح صح النقض وهو على وكالة وكذا لو ينفقه فصد الكفر ووجه اخرها بان يزوجه نفسها
والقضي لا يملك النقض وفي البيع مملوك قال رحمه الله وفي النكاح رجل هذا قول محمد وقول ابو
الاول وفي قول ابو يوسف لا حيز النكاح كالبيع ومملوك القضي النقض **الفصل الثاني عشر**
في المهر وهو مستعمل على خمسة اجناس الاول في الاختلاف الثاني في المهر المثل والموكل الثالث
في هبة المهر الرابع في بيان مهر المثل ومسايله الخامس في مسائل الباب وفي آخر الفصل مسائل
الخلع وفي الفتاوى رجل بعثت الى امراته متاعا وهذا بابا والمرأة عوضته لذلك عوضا ورفقت
اليه ثم رفقت العرقه فادعى الزوج انما غاربه وارا وان ليس بتردد وادعت المرأة ان تسترد
ما دعت تسترد كل واحد منهما ما اعطى ولو لم يبعث المرأة اليه لكرهت اليه اوها متاعا بعد
ما بعثت الزوج متاعا ثم قال الزوج الذي بعثته من المهر القول قوله مع اليمين فان خلف والمتاع
قابور فالمرأة تزوج المتاع وتزوج بما بقي من المهر وان كان هالك ان كان شيئا مثليا ردت على الزوج
مثل ذلك وان لم يكن مثليا انزعج على الزوج فبقي من المهر لا تصادف مستوفيه بعد ذلك
وتزوج بما بقي واما الذي بعثت المرأة ان كان هالك لم يرجع على الزوج لشي وان كان قابورا لم يرد
زوج لانه هبة لغير ذي الرحم المحرم وان بعثت من مال البنت بالعدة بوضاها لانه يزوج لانه هبة احد الزوجين

ولو تزوجت بغير
مولاها
مولاها

زوج الوكيل

اختلاف

للاخر ولا رجوع فيها. وفي مجموع النوازل امرأة وهبت مهرها من الزوج وماتت ثم اختلفت ورثتها
من الزوج قالت الورثة كانت العتقة في مومن الموت وقال الزوج كانت في العتقة القول قول الزوج
لا يبرأ المهر. ولو قال الابن وهب لي ابي كذا في العتقة وقالت الورثة كانت في المهر ما في كتاب
الاقرار في فصل الاختلاف **جلس آخر في المهر المعجل والمؤجل** قال الكوفي
رحمه الله للمرأة ان تمنع نفسها من الزوج حتى يوفىها جميع المهر ولا يمنعها من الشفوة وزيادة الاهل
الفتاوى رجل تزوج امرأة على مهر معلوم فاذا رأت ان تمنع نفسها حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك
في عرفنا ولكن ينظر الى المسمى والى المرأة ان مثل هذه ومثل هذا المسمى كونه من معجل او كونه من
مؤجل في العرف فيقضي بالعرف ويسمى هذا الفارسية سرادست سيمان كذا اخوان الفقيه
او اللبث رحمه الله وعليه الفتوى ولو شرط في المهر الكيل في العقد لم يلزم الكيل ولو جعل الكيل مؤجلا
ذكر الشيخ الامام محمد بن الحسن رحمه الله في فتاواه انه لا يصح قال رضي الله عنه فاوله اذا جعل
مؤجلا في وقت الطلاق والى وقت الموت وبعضهم قالوا يصح وهو الصحيح كما في ما جيل العتقة وكذا
لو اجلا لا يجزى لانها لا تمنع نفسها لاستيفاءه لا قبل طول الاجل ولا بعد ذلك لو كان البعوث
عاجلا والبعض اجلا واستوفت العاجلة وكذا الواجلة مدة معلومة بعد العقد وفي الفتاوى
قال ان شرط في العقد الدخول قبل الاجل له ذلك وان لم يشترط قال محمد رحمه الله ذلك كالمبيع
وبه كان يفتي الامام الاستاذ طهر الدين وقال ابو يوسف ليس له ذلك وبه كان يعني الصدر
الشعير. وفي ما اذا ادى المهر له ان يبنى بها وان لم يود المؤجل وبالطلاق في المؤجل
ولو اخرجها لا يباحل كذا في الشيخ الامام الاستاذ وفي ارباب القاضي للحصان اذا كانت المرأة
صغيرة لا يباحل ان يطالب زوجها بالمهر فان قال الزوج انا اوفي المهر فسلمها اليه فالتحق الرجل
وقال الاب لا يباحل فالتحق بالقاضي بها النساء ولم يعتبر السن وحكم العتقة تاتي كتاب التفقات
جلس آخر في هبة المهر وفي الفتاوى رجل قال لطلقته لا تزوجن ما لم يصيبني
مالا يد علي من المهر فوهبت مهرها علي ان يتزوجها ثم اتي الزوج ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج
تزوج او لم يتزوج. رجل قال لامرأة ابرئني من محرم حتى اهب لك كذا فوهبت مهرها فاتي
الزوج ان يهب لها ما وعد فمهرها واخواتها في كتاب الهبة. وفي مجموع النوازل رجل قال
لامرأة محرم من اليهود جزاء الله خير لقد وهبت لي محرم وابرات دمي فقالت اري محرم
فقالت اليهودي هل تشهد علي هبتك قالت اري كراه با شيت قال هذا محرم الهبة والود والشرع
يقعون على ذلك ان قالت علي وجه المقرير رجل عيا الاجابة وان قالت كذا الكلام وامتناعا
عن اجابته حمل عليه. وفي الفتاوى الفتوى المرأة اذا طالت النساء على الزوج على ان يودي
من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا تقم وهي الحيلة لمن ارادت ان تهبت المهر ولا يصح مولا وهبت
مهرها من ابها وولته بالبعض مع وسيا في كتاب الهبة **المجلس الرابع في مهر المثل**
وفي الاصل مهر المثل يعتبر بثمنها وبثمنها وبثمنها وبثمنها وبثمنها وبثمنها وبثمنها وبثمنها
منه من المال والحال والبكاح والسنن في ثلاث البكاح وان لم يكن لها اخت ولا عمه فبنت
الاخت لاب وامر على ما ذكرنا من التفسير وبنت العرفان لم تكن لها واحد من هؤلاء ذكر في مجموع

اختلاف
في المهر

في المهر المعجل والمؤجل

في المهر المعجل والمؤجل

في المهر

الله ان لها تعتبر حالة الزوج ما مر به احيى مثلها في الحال والمال والبكاح والشرع في ذلك المثل
ومنهم من قال لا يعتبر الحال في الحسنة ولا يعتبر مهر المثل امرها وقوامها الا ان يكون المهر من ثوب او
بان كانت ابرأ من مهرها فان لم يكن مثلها في قبيلتها ينظر قبيلة اخرى مثلها. وفي المتن في شرط ان يكون المهر
بمهر المثل رجلين او رجلا وامرأتين ويشترط لفظة الشهادة قال رحمه الله هكذا سمعت القاضي الامام
الاستاذ رحمه الله فان لم يوجد على ذلك شهود عدوك فالقول قول الزوج مع حصة. والمنع مما ورد
ولم ينفى هذا في مهر ما في زماننا فيعتبر عرفا. وفي الفتاوى العتقة ان كان مهرها اقل من ذلك
نصف المثل ولا ينقص عن حصة دراهم حال. فمهر المثل ما جرت في مواضع منها اذا تزوج امرأه على دار
او ثوب او دابة او على ما تسمى بخله العام او على قليل القرآن او حذفتها او خرج امرأه او كسفتها
او ما في بطون عنده او حذفتها او طلاق الفرج او العفو عن القصاص او تزوجها على درهم ولو لم يبر
كم يبي او على حكمها او حكمه او حكمه احيى في هذه الوجوه بمهر المثل وان تزوجها على الف وطلاق فالدنة
وقد نفى ولو قال علي ان تطلقوا لا تطلقوا المهر يطاوع وان لم يطاوع فلها تمام مهر مثلها **المجلس الخامس**
في مسائل الباب وفيها مسائل المخلوق رجل تزوج امرأة على مهر في السر وسعى في العلانية باكت
من ذلك ان توافيها في السر على مهر وتوافق في العلانية ما كثر من ذلك فالمرء مهر العلانية الا ان يكون
استهد عليها او على ولها الذي زوجها منه ان المهر هو الذي في السر والعلانية سعة فبنت المهر
مهر السر. وذكر شيخ الاسلام حواجر زاده رحمه الله في نسخة وجعل المسئلة على وجهين اما ان
انفقا على ان العلانية هو الاضافا ان انفقا لا يوجب العلانية والمهر من السر وان اختلفا فادى
الزوج الموصوفة وانكرت المرأة فالقول قولها. وفي البيع عند ابي حنيفة رضي الله عنه الثمن ما
تفاد عليه في العلانية القادر هو انفقا على الموصوفة او اضافا. هذا اذا انفقا على
ما فواضعا عليه. ولكن كما كثر اما اذا انفقا على خلاف جلس ما فواضعا عليه فيعقد النكاح بمهر
المثل ان انفقا على الموصوفة هذا اذا توافعا في السر وتوافق في العلانية ما كثر فان انفقا
على السر ما لم يطرأ في العلانية الف درهم ان انفقا على الموصوفة فالمرء ما تفاد عليه في السر
وان اختلفا فالقول قول المرأة في دعوى المهر فان قال الرجل عليها البيعة او على ولها ثمن ما افاد
ولو عقد في السر ما لم يطرأ في العلانية ما لم يطرأ واستهد ان العلانية سعة قد ذكرناه وان لم
يتمد فهو الذي استاد في الكتاب ان المهر من العلانية ويجوز هذا منه زيادة في المهر فان الامام الحرم
رحمه الله في نسخة هذا القول ابي حنيفة وعندنا المهر هو الاول قال الصدر الشهد في نسخة
من الاصل عند ابي حنيفة المهر من السر وعند محمد المهر من العلانية. وفي النوازل عن الفقيه
ابي اللبث اذا جدد العقد بغير فلا المهر. وفي نسخة القاضي الامام ولو تزوج امرأة بالثمن
مقر جدد النكاح بالثمن درهما اختلفوا فيه ذكر الامام حواجر زاده رحمه الله في كتاب النكاح ان ظاهرا
قول ابي حنيفة ومحمد لا يلزمه الا في الثاني ومنهما الف درهم وعلى قول ابو يوسف يلزمه الا في
الثاني. وفي المخط ذكر قول ابي يوسف مع ابي حنيفة وبعضهم ذكروا الخلاف على عكس هذا وذكر بعض
ان عليه الا لغيره والمهر بغير خلاف. وفي المخط ذكر بعضا من كتاب الاقرار انه لا يثبت الزمادة وهو
القاضي الامام علي انه لا يثبت ما لعقد الثاني اذا عني به الزمادة في المهر فبنت المهر الثاني
والزمادة في المهر طابق حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة مؤكدا الزمادة في الثمن وفي طلاق الصداق

في المهر المعجل والمؤجل

في ذواته دخل عليها احد الاباء ذن يصح الخلق قال في المحيط قال الكرخي رحمه الله المهر لا يكون الا ما هو
 مال او بوجوب تسليم المال وكل ذقه وثبت من جانب الزوج كان الواجب نصف المهر في يد
 الزوج فاد نصفه الى ملكة مجرد الطلاق قبل الدخول وان لم يكن في يد الزوج لا يملك النصف حتى يقضي القاضي
 عليها بوجوب النصف ولو تزوجها على اقل من السن بكل عشر عندنا ولو تزوج على ثوب من ثمنه خمسة
 فلها الثوب وخمسة ولو طلقها قبل الدخول بواجب نصف الثوب ونصف خمسة دراهم اكل في كاخ الاصل
نوم وفي الفتاوى والمراة اذا طلق الزوج وهو لا يعرفها لم تكن تخرجت لا يكون طلق
 ما لم يعرفها كذا اجاب الفقيه ابو الليث اما اذا عرفها وهي لو تفرقه ذكره في مجموع النوازل انه يكون طلق
 ادخل امراته في بيته وفيه عشر جوارله يصح الخلق في مجموع النوازل ولو كان في البيت منها جوارله
 اختلف المشايخ فيه والمخاراة يصح الخلق في الروضة ولو لم يكن معها جارية لكن له امرأه اخرى لها
 والجارية سواء وجعل الوطء بحضرة الضرة كذا انتهى محمد رحمه الله في الروضة ثم روي وقال ان جعل ان يطلق
 امراته بين يدي احد فلم يجعلها خلقا هذا في المستفي وفي الفتاوى الوطء بحضرة الضرة يوجب عند محمد وطه
 المعنى كذا اصل غار النوازل والوطء مع من غيرهن ولو كان معها مجهول جنونا فاسقطا او معي عليه فليس
 خلقا والاعمى لا يصح كذا في الروضة اذا كان الاخي يقف على فعله لا يكون خلقا وفي الاصح
 في النوازل لا يكون خلقا وفي الليل صح الخلق ولو دخلت على زوجها وهو لا يعرفها لم يكن خلقا علموا
وما يتصل بهذا في طلاق الفتاوى في طلق قال امراته ان خلوت باب فانت طالق فلا يجاوز
 الطلاق ويجب نصف المهر ولو يذكر حكم القاء وينبغي ان لا يجزى لانه لا يمكن الوطء في تلك الساعة
الفصل الثالث عشر في النكاح الفاسد وفيه النكاحات الفاسدة وفي الفتاوى
 وجعل غاب عن امراته وهي بكر عشر سنين وتزوجت باخر وكانها امرأة تملك كل سنة ولدا فالاولاد للزوج
 الاول عند ابي حنيفة ويجوز للاب الثاني في ذم الزكوة الى هؤلاء الاولاد ويجوز لهما ان يقررا ولو ولد
 منه ولد على وجه الزنا لا يجوز وروي عبد الكريم المرحوم عن ابي حنيفة ان الاولاد للثاني في الفتوى
 على الاول قال المصنف هذا اختيار الشيخ الامام طه بن ابي عيسى في الصدقات والتشديد اختيار قول
 المرحوم جاني وهو قول ابي الليث وكان ابو يوسف يقول ان كان بالولد من باقر من سنة امه من ذكوره
 فالولد للزوج الاول ما بعد من الثاني وقال محمد ان اقل من سنتين فالولد الاول وان جاز
 اكثر من سنتين من ذكوره فالولد الثاني ولو ادعت الطلاق فامدت وتزوجت والزوج الاول
 حاد على هذا الخلاف وفي المستفي لو كان الزوج الاول حاضرا والمسئلة حالها فالولد للزوج الاول
 في هذا الموضع وجعل تزوج امرأة فاسقط سقطا فذا استنبان خلفه لاربعة اشهر من وقت النكاح جا
 ولو كان لاربعة اشهر الا بوجها لا يجوز المطلقة اذا تزوجت ثم قالت كنت عندك تنظرون كان مني
 طلاق الاول فمن تزوج الثاني اقل من شهر صدقت وفسد النكاح وان كان شهرا فضا عدا لا تصدق
 وصح النكاح في الفتاوى الصغرى تمامه ياتي في فصل الدعوى الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى
 ومن مهر المثل ان كان هناك ثمنه وان لم يكن يجب مهر المثل بالغا ما بلغ وانما يجب ذلك بالجماع في القبل
 ولا يجب بالخلق والمسعى مسموم والتقبيل الوطء في الدعوى شرح الطحاوي ولو كان بالولد سنة
 اشهر في النكاح الفاسد يثبت النسب وسنة اشهر من وقت النكاح وعند محمد من وقت الوطء وعليه
 الفتوى كذا اختيار الفقيه ابو الليث اما بالخلق الصحيحة والفاسدة في النكاح الفاسد فلا يجب البعد

مطلوب من هذا
 رجل غار في امراته فزوجه
 فولدت ولدا قالوا لا يجوز

تزوجت في
 معتدة

وكما المسمى. والتمكاح الفاسد لا يحكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأة كاذبا فاسدا ما من منها شيء
 فتزوجها ثم تزوجها له ان يتزوج الامور. والمساكنة في التماح الفاسد بعد الدخول لا تكون الا بالقول بركن
 او خلية سبيلك فلا تكون كاحدا وان لم يزوجها اذ هي تزوجي يكون متاركة. ولو لو قيل لها اذ هي
 وتزوجي معها ولا تكون متاركة. وفي مجموع النوازل الطلاق والتماح الفاسد يكون متاركة
 ولا ينقص من عدد الطلاق. وفي المحيط لكل واحد من هذا القدر غير محض من صاحبه قبل الدخول
 وبعد الدخول ليس لكل واحد منهما حق الفسخ الا محض صاحبه كالباع الفاسد. وعند بعض المشايخ
 لكل واحد حق الفسخ بعد الدخول وقبله. **قالت** رحمه الله والتصرفات الفاسدة جمعها ههنا
 ليكون اسمها المحقق بقول النظار الفاسد عشر. منها التماح الفاسد وقد ذكرنا. الثاني الباع
 الفاسد وهو مضمون بالقيمة او بالمثل ان كان مثليا وهذا عند الحلان والاستهلال اما لو كان قائما
 فلكل واحد منهما حق النقص. الثالث الاجارة الفاسدة والواجب فيها الاقل من المسمى ومن لم يمل
 فان لم يكن هناك شبهة بحيث كالأجر المتأخر في العجز والاستأجر امانته في الاستأجر. الرابع الزهر
 الفاسد وهو زهر من المساء والتواهر ان ينقصه كالباع الفاسد ولو هلك في يد الموهن حصل امانته
 عند الرجوع. وفي الخاطم العجز ما يدل على انه كالزهر الجابر في شرح الطحاوي الخامس الصالح الفاسد
 ولكل واحد منهما حق النقص. السادس الغرض الفاسد وهو فرض الحيوان وما كامنقا وتوقع هذا لو
 استقرض ذباغ صح الباع في صرف الاصل. باب بيع الفاسد السابع الهبة الفاسدة وانما مضمونة
 بالقيمة يوم القبض في الفناء والهبة الفاسدة لا تفيد الملك. الثامن المضاربة الفاسدة والمال
 امانته في يد المضارب في مضاربه الاصل. التاسع الكاينة الفاسدة والواجب فيها الاكثر من المسمى
 ومن الغنم في الخاتم الصغير كتاب المكاتب. العاشر الزراعة الفاسدة والخارج فيها الفاسد
 فان كان البذر من قبل رب الارض فغلبه اجر مثل العامل ويطيب له وان كان البذر من العامل فغلبه
 اجر مثل الارض والخارج له والباقي من مسأله ان ياتي بمواضعها. **الفصل الرابع عشر**
دعوى التماح وفي اختلاف بين الزوجين رجل ادعى بكاح امرأة واقام البينة واقامت
 اخوها امراة تزوجها القول قول الرجل والبينة بينته وهذا اذا لم يزوجها او نازحها
 سواء كان نازحا او قدما سبق في بيته الاسبق اولى وفي المتن عن ابن حنيفة ولو وقت بيته
 المرأة ولو وقت بيته الرجل فدعوى الرجل جازية وبطلت دعوى المرأة. وان قال شاهد الزوج تزوج
 احدهما ولا يعرفها بعينها والزوج يقول بي هذا ان صدقته المرأة فهي امراة وان تحدث ثلاثا
 بعينه وبين واحد منهما وفي الخاتم الكبير رجل ادعى بكاح امرأة واقامت ثلاث المرأة انه تزوج
 اخوها قبلها وهي تزوجه الآن والزوج ينكر عند ابن حنيفة وهو الفاسد يقضي بكاح الحاضرة اذا كانت
 اخوها غايبة ولا يلتفت الى بيته المرأة وعند ما لو ثبت بالبينة حتى يخص الغايبة فان حضر
 وانكرت دعوى الحاضرة قضى ببيته الزوج وان ادعت واقامت البينة قضى لها بالتماح وبطلت
 بيته الزوج ويعرف بين الزوج وبين الحاضرة. **ولو** اقامت الحاضرة البينة على افراد الزوج بكاح الغايبة
 على هذا الحلان ولو لم يقر البينة على تكاح الاخت لكنها اقامت البينة على تكاح امها او ابنتها قبلها
 ولو ثبت دخوله لها فحد ومسله الاخت سواء. **ولو** اقامت البينة على الدخول بامها او ابنتها او لمها
 او قبيلها او نظرها لم يحد منها. **ولو** اقامت البينة على افراد الزوج بدلائل فرق بيته وبين الحاضرة ولو ثبتت

ناهو
رفي
ناصبي
جمه
فاح الامل
ين على
وعلى
وسننا
قوي
مطلة
ولهذا
فليس
لاصغر
واولهم
اوقع
اعنة
ندوي
للزوج
او

تاج
لاول
لاول
الحاج
ازمي
الانضد
من المسمى
القبيل
الى سنة
وعليه
والله

[illegible]

مطلب
لا ثبت كاح الامراء

الشرارة بالنقل
واللحم الحارة

كاح الغايه قبلت البينة على جماع الغايه لا على كاحها **وفي المسئلة** دليل على ان الشهادة بالنقل والنسب
جائز وهو اختيار غير الاسلام على التزويج واختيار الفضل انه لا يجوز **وفي المتن** عن محمد رحمه الله
رجل اقام البينة على امرائه النكاح واثبت هذه البينة على رجل اخر انه امرائه والرجل محمد
فالبينة بينه الزوج اما في المسئلة الاولى اقامت البينة على اقراره نكاح بنت الحامزة وبنه وبين
الحامزة ولا يصدق على كاح البنت حتى تحضر لانه لا يثبت عقد الغايه لكن ثبت اقراره بحرمه المصاهرة
وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة ثمانية سنين وماتت الشاهدان وانكرت المرأة النكاح ليس للزوج
ان يحضرها وعند ما حاضها ان طقت روت وان نكلت يقضي بها المدعي قال القاضي ابو الليث رحمه الله
التقوى على قولهما **وفي الفتاوى** امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الرجل بحلف بالله ما بي بزوجي
لي وان كانت بي **زوجي** طلق رجل زعم ان خنته تكلم بكفر وبنته حرمت عليه **وفي الزوج** منكر
فالقول قوله **رجل** زوج ابنته الباهرة فتدعي ان البنت لم تنكح النكاح لان هذه الدعوى وكذا
لو زوج ابنه البالغ فتدعي ان الاب بعد موته لان النكاح كان بغير الاب ومات من غير اجازة وادعت
امراه الابن الاجازة لان دعوى الاب **وفي الخط** لو كان النكاح بغير الاب لان اجازة **وقال** الاب مات
الاب بغير اجازة **وقالت** المرأة بعد الاجازة القول قول الاب والبينة بينه المرأة **رجل** زوج ابنته
الباهرة ولم يعلم رضاها حتى مات الزوج **وقالت** زوجتي منه ابني بامري وانكرت ورثة الزوج فاقول
قولها ولها الميراث والمهر وعليها العدة **ولو** قالت زوجتي منه ابني بامري وانكرت ورثة الزوج فاقول
وانكرت ورثة الزوج الاجازة فاقول قوله ورثة الزوج **ولا يبرأ** **رجل** ادعى على امرأة النكاح
فانكرت وحلفت لا يجل له التزوج باختها واربع سواها **ولو** كانت ابني المدعيه فانكرت الزوج وحلفت
لا يجل لها التزوج باخيه **رجل** زوجها ولها فقال بعد سنة اني قلت لا ارضى بالنكاح حين بلغني خبر
القول قولها **وفي ادب القاضي** للحناي لو قالت بلغني الخبر يوم كذا او وقت كذا **فردت** وقالت
الزوج لا يمسك القول قول الزوج **ولو** اقام الزوج والاب البينة على الاجازة **والمرأة** على الزد
فيبينها اولى **وفي سماع** الجامع الكبير باب المراجعة القول قولها والبينة بينه **ولو** كانت المراجعة
صغيرة اقامت البينة على اجازة الزوج تقبل **وان** لم تكن للمومي ولانية النكاح الصغير ولكنه
ثبت حق فطر المهر **ولو** كان عندها ثمن في المسالة الاولى ولم يسعوا منها الورد وهي بالغة لا يقبل
قولها اني ردته **وكذا** لو لم يكن عندها ثمن لكن دخل بها تزوجها فتدعي بعد الدخول انها
ردت النكاح حين زوجها الاب وهي بالغة واقامت البينة على ذلك قال الصمد السعيد الصحيح
انها لا تقبل **وان** ذكر الفصل الثاني في الفتاوى **سوف** في باب البناء الولي اذا تزوج ولينه
فردت واختلفا قال الولي بي صغير والرد باطل وقالت ابنا بالغة ان كانت مراة فاقول
قولها فان دهم الله وبنت تسع سنين مراة فاقول الزوج البينة ان ولها زوجا وهي
صغيرة واقامت بي البينة انه زوجها وهي بالغة بغير رضاها فيبينها اولى **وكذا** في البيع لو باع
مالا ولم يقل انما بالغ **وقال** البيع **وفي الاجناس** رجل تزوج امرأة كان لها زوج فطلقها بعد الدخول
لها قال الزوج الثاني تزوجت قبل انقصا عندك **وقالت** المرأة كنت اسقطت بعد الطلاق سقلا
فداستبان حلفه القول قول الزوج وتفرق بينهما ولا مهر لها **وان** بدت بي فقالت كنت
اسقطت بعد الطلاق وانقصت عدتي قبل قولها وتفرق بينهما ولا مهر لها **ان** دخل بها وان

مطلب
زوج بنته ثم ادعى
ان لم ينكح لبيع
زوج ابنته البالغ
الا بعد موته لان
النكاح بغير اجازة

مطلب
رجل تزوج امرأة
انكرت النكاح
حين سمع

اختلاف بينين في النكاح
باع ماله ولم يقل بالغ

لم يدخل

قال زوجي

لم يدخل فيها نصف المهر **ولو** قال الزوج بعد ذلك كنت في العدة فصح النكاح وتفرق بينهما ولها
المهر **وفي شها** ذات الجماع قبيل باب الحابط المابل واختلفا فان الزوج النكاح كان شهودا
بي بغير شهودا وفي العدة او في حال في وفي حال ما كنت بحوسبه او انا احك من الرضاع القول
قول الزوج ويقضي بالنكاح بينهما **وفي المحيط** ولو قالت تزوجتني وانا صبيته **وقال** بالغة القول
قولها لانها اختلفا في وجود العقد واذا قضى بالنكاح عند ابني خيفة والي يوسف لبيع المرأة
المقاومة وان تدعيه كحماها وخلع لها ميراثه وان كانت صادقة **وقال** محمد لا يبيعها **الفتاوى**
لعمري لان ترجع عن هذا القول قبل موث الزوج فيجوز لكل لها ميراثه والافلاجل **وهل**
لشترط حضور الشهود عند القضاء بالنكاح حتى يصير المرأة حلالا **قال** ثمانية المشايخ لشترط
وفي قولها تزوجتني العدة وانا في العدة **واذا** في الزوج انه تزوجها بعد انقضاء العدة القول
قول الزوج لكن لم يسمعها المقام منه وان تدعيه كحماها ان علمت انها في العدة **ولو** كان على القاب
بان ادعى الزوج ان النكاح بغير شهود وبخوها وهي تدعي العتمة وانكرت ما قال الزوج بغير شهود
وعليه لهما نصف المهر المسمى يعني ان كان قبل الدخول هذا في الاجناس **ومجموع** النوادر عن شيخ
الاسلام رجل ادعى كاح امراه وهي تقول كنت امرأته طلقني وانقضت عدتي وتزوجت لهذا
الثاني بعد عيها ولا بينة للاول فتوسط المتوسطون بينهما ووقع القراء على الاختلاف واختلفت
منه بمال حل الثاني من غير تحديد العقد ولا يجب العدة ولا يبيع الحامزة لا يثبت النكاح صريحا
حين احرق في الاختلاف في المال **جمعه** بينه وسأله الى الزوج فماتت البنت
فادعى الاب ان مادح البنت من الحمار لم يصبها وانما اعارها منها **وقال** الزوج لا يملكها القول
قول الزوج **وعلى** الاب البينة **ويبين** ان يشترى الاب الجنا من ثمنها ثم البنت تبرئة من الثمن
هكذا **وقال** في الفتاوى **وقال** القاضي الامام علي السعدي رحمه الله القول قول الاب لانه
المالك وبه كان يعني الامام خالي **وقال** القاضي الامام يعني ان يكون الجواب على التفصيل
ان كان الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه غاربه وان كان من الهجران لا يقبل ذلك
قبل قوله **وفي الفتاوى** امرأة ماتت فاحلفت والدتها ما ماتت فبعت زوج البينة بكرة لتدعيها
في الماتر فتدعيها انكرت البينة الزوج قيمة البقرة وقالت والدع المرأة كانت هدية ان ذكر الزوج
البينة **وامر** هو بان يدعي او يطعن اليه ان يزوج بالقيمة وان لم يزوج كرا يزوج **وان** اختلفا ازوج
ايضا وفيه ايضا رجل اتفق على معتد العتمة على طعن ان يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت
عدتها است ان تزوج ان شرط في الاتفاق زوجت نفسها او لا ذكر المعتد والسعد والصحيح
انه لا يزوج لو زوجت نفسها وان لم يشترط لكن اتفق على هذا الطعن اختلف المشايخ فيه
والاصح انه لا يزوج كذا **قال** الشيخ الامام الاستاذ والاصح انه يزوج قلها زوجت نفسها منه
او لم تزوجه لانها رشوة **وهكذا** اختار في المحيط **وهذا** اذا دفع الدرهم اليه ليقول على نفسها
اما اذا اكلت منه لا يزوج عليها **سوف** **وكذا** القول لرجل عمل مائة كرمي حتى اقبلت حنك كذا وكذا
ثم ادعى اختلف المشايخ فيه **ولو** نكح رجل على طعن ان يزوج بنته منه فلم يزوج بزوج باجر المثل
شترط التزوج او لا اذا علم انه يجل لهذا الغرض **قال** الاستاذ طهر الدين خالي يزوج لانها في الما
تقوى وعند العقد وفي مجموع النوادر رجل خطب امرأة وهي ميتة تزوج اخوها فانى ان يدعيها حتى يدعي

على كرم
على طعن
زوج بنته

يوما وليلة وان شاء فلانا ثلاثا ولا يقرب عند احدهما الا ما ذكرنا الاخرى والمرصنة والعصية
 ولو كانت احدهما حق مسلمة او ذميمة والاخرى امة او مكنتة او مدمن او امر ولد يحمل الحق لومين
 وليست وللامه يوما وليلة الا ترى ان عدتها على النصف من حق الحق فكذلك القسرة ولو تزوج امرأتين
 على ان يقرب عند احدهما الاكثر او اعطت زوجها مالا او جعلت على نفسها جعل لا على ان يزيد شيئا او
 حلت من امرها الى يزيد شيئا فالشرط والمحل باطل ولها الترتيب في ما لها **والنحو** والفاصل سواء
 والقسم من العترة والكين سواء والعقد كالحرف في **والنحو** في الوطء لا يثبت بلا اذن في ظاهر
 الرواية بل في البينة فان سافر ارجح مع احد من خاصته **الواني** وطلب حقه من محله لا يثبت في حق
 الحق بذلك ولو اراد ان يسافر بعض نسائه بغيره يثبت وإذا كانت للرجل امرأة واحدة وهو يصوم النهار
 ويقوم الليل فاستغفرت عليه امراته بوتران بيت عندها وبراعى حقها احيانا ولو بعد رخص
 الحسن عن ابي حنيفة لها ليلة من اربع ليال الكنية الاقضية **جلس احقر في مسأله العترة**
 المرأة اذا وجدت زوجها عترة او ادعت احد اصلها ان كانت غائبة بذلك وقت النكاح لا خيار لها
 وان لم تكن غائبة ثم عتلت ان شئت اقامت معه وان شئت خاصته الى القاضي ولا يكون لها جيل الا عند
 سلطان حوز فساد **وانتداه** الناجل من وقت الخاصة فترضاها بالمقام معه عند السلطان او
 سيقاها **او** اختيارها لا يكون الا عند السلطان وخيارها لا يبطل بالسلوك والمقام معه وكذا
 في المحبوب **ومتي** دفعت الى القاضي بوجه سنة من يوم الخصومة ثم تبت بالاهلة في ظاهر الرواية
 وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة شقيقة بالايام وعليه الفتوى وفي رواية اخرى باحد عشر
 يوما وفي نكاح الاصل للامام السرخسي قال خبرها القاضي فان اختارت زوجها اقامت من مجلسها
 او اقامها اعوان القاضي او اقام القاضي قبل ان يختار شيئا بطل **خاها** وان اختارت العترة امر القاضي
 للزوج ان يطهرها فان ابي يزوج بينهما وكانت نكحته فاسدة **وفي** شرح الشافعي ان اختارت نفسها باق منه
 في طاهر الرواية وما اختار الشيخ الامام في شرحه الاية السرخسي رواية الحسن عن وفي الفتاوى جعله
 كخيار المجنوني قال يقتصر على المجلس وفي المحبوب لا بوجه ولكن خبر في المال فان كانت غائبة لا خيار لها
 وفي الفتاوى في العترة اذا مرضت السنة بوجه مقدار ثمنه عند تجمد عليه الفتوى **وفي** الحبط
 عن محمد ان كان اكثر من نصف ثم جعل له بدلا وان كان اقل حلت عليه وهذا خلاف ابا حنيفة
 وسنن ومضان ولو حلت لا يجلس وكذا الوهرت **ولو** حلت **ولو** حلت **ولو** حلت **ولو** حلت **ولو** حلت
 اجله بعد الاحرام **جلس احقر في المتن** **باب** مباشره النكاح في المسحوب مستحب النكاح
 بين العبد وجايز وذكره بعض الزفاف قال القتيبي ابو الليث وقد روي عن عائشة رضي الله عنها
 انها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وعي في شوال واي نسائه كانت احظي
 منها **والنحو** انه لا يكره رجل له اربع نسوة والف جارية او ان يشتري جارية اخرى فلا امره رجل
 يخاف عليه الكفر رجل له امرأه او ان يشتري زوجا اخرى ان خاف لا يعدل لاسيما وان لم يخف جاز
 فان لم يفعل فهو ناجي وفي ترك ادخال العترة عليها **اشترى** جارية من مولات ابيه فبعها ان يطاها
 حتى يعلم ان الاب وطئها فان كان يوطئها لا يطاها الكلى في الفتاوى وفي فتاوى الله في حوز
 للقاضي ان يعتزل شعوي المذهب يبطل العقد اذا كان التزوج بشها والفساق والمفاني يفعل
 ذلك على ما بين كتاب القضاء وسي مسألة القضاء على خلاف مذهبه **وكذا** لو كان النكاح بغيره في طلقا

النكاح بين العبد
 وبين العترة
 لا امره

زوجها

زوجها ثلاثا ثم تزوجها من غير محل وقضى القاضي بفسخ هذا النكاح وبطلان النكاح الاول وان
 لا يقع الطلاق اخذ يقول محمد اولاد هو مولد الشافعي قال الشيخ الامام محمد بن الحسن في سنادي سيج
 الاستلاء لا يرى ذلك فان محمد يقول ان تزوجها بغيره في طلقا ثلاثا فبطلان النكاح الاول وان
 تزوجها بعدت الى الشفعوي المذهب حتى يعقد بينهما **بينة** بقضي بالصفة بخوره فان اخذ القاضي
 الكاتب او المكتوب اليه شيئا لا ينفذ القضا **فان** لم يباخذ شيئا نفذ قيل هل يظن هذا ان الوطء
 في النكاح الاول حرام او فيه شبهة فان كان بينهما ولما فيه حيث قال لا قال المصنف رحمه
 الله قال الامام الاستاذ طبري الذي من المرجع في حوز الرجوع الى الشفعوي الذي بين المضافة
 امثاله فلو ان قضى بفسخ **وليس** للزوج ان يمنع امراته ان تعزل نفسها من طهرها او غيرها بالاجراء
 عند حاجته اليها رجل له جارية يطاها ويعزل عنها فجات بولده ان كانت الحارفة غير محصنة
 تخرج منه رجل فاكثر طهر الرجل ان الولد ليس منه فهو في سنة من نفيه وان كانت محصنة لا يسعه ولا
 لعنه على المسلمين في طلاق النوازل جارية هربت من مولاهما بوطء ما فطره وحدها وطهرها ويترك
 عنها نفقة ولدت بعد سنة اشهر ومات الولد ان كانت الحارفة ذهبت الى منتم فالمولود منه سعة من
 بيتها **وان** كانت الحارفة عتيقة لا ينبغي له ان يبيعها وليتها لها امر ولد حتى لا يتبع بعد موته
 فقد اخذ **جلس احقر في الخصومة** **منع المرأة** **وفي** عترة ما في الفتاوى امره ان
 ان تسكن مع احماء الزوج كانه وعيها ان كان في الدار يوثق وتخرج بيتا منها وحقل لبيتها غلقا
 لم يترك لها ان يطالبه بيت **احقر** **وان** لم يكن في الدار لا يبيت واحد لها ان يطالبه **ولو** ان تسكن
 مع جارية زوجها قال القاضي الامام وهذا او ما تقدم سواء ان كان لبيت واحد لها ذلك
 ولو كان في الدار بيتان او اكثر الا ان بيتا حلالا **واحد** قال القاضي الامام ليس لها ان تطالبه
 بالمسكن الاخر لانه في شتر ط ذلك في الكتاب **محمد** **اذا** ثبت ان تسكن مع احماء الزوج **المسكوكه** او
 المعتدة **اذا** ثبت ان تطهر او تحجر ان كان لها علة لا تقدر على الطهر او الحجاب كانت من بيت الاثران
 فعلي الزوج ان يات بها من يطهر او تحجر **اما** اذا كانت تقدر وهي ممن يخدم نفسها تحجر قال شمس الامنة
 السرخسي لا تحجر لكن اذا وطئها لا يطئ لها الادام وهو الصحيح **من** **محمد** **للمرأة** ان لا تطهر زوجها ولا
 تحجر فان شاء الزوج اعطاها خبر العتيق خبر البر وان شاء **دقيقا** **امراة** موصوفة بغيرها المحلل
 وانقطعت عنها وكاف على ولدها الملالك وليس لاب هذا العترة بربعة حتى يسافر الطهر يباح لها ان
 تغسل في استنزال الدم ما دامت نطفة او علق او مضية وذكر في كراهية الفتاوى انه يباح من
 غير هذا القية **المكر** اذا حلت فزال جارتها بالبيعة او عترة له وهو المكر لها زوج بان حيا
 شيئا دون العترة **شعر** ما امرأه حامل عترة من الولد في طهرها ولتجد سبيلا الى استحقاقه لا يقطع
 الولد اربا ربا ولو لم يفعل كان على الامران كان ميتا فلا يباين **وان** كان حيا لا يفتي به المرأة اذا
 وصلت شعرها بشعر غيره **والرخصة** بالوبر **ولو** قطعت شعرها فبطلت **ان** تستنفر الله تعالى
 العترة اذا كان له شعر على الجهة لا بأس للشارع ان يتنقوا **جلس احقر في عترة المرأة من البيت**
 وفي الفتاوى للزوج ان يضرب المرأة على اربع خصال ما هو في معنى الاربع ترك الرينة والزوج يبردها
 وترك الاجامه اذ ادعاها الى فراشه **وترك** العترة في روايته **والفصل** **والخروج** من البيت
 امثاله من من ذيادة الابوين كل جمعة سوى زيادة غيرهما من المحارم في كل سنة **وكذا** اذا ادواها

اذ حال
 في طهرها
 سبيلا
 لا يقطع
 اربا ربا
 فصل المرأة
 في البيت

او فوسها على البها على هذا الجملة والسنة وعن يوسف في النوادر اذا كان لا يوان قادر على ان يلا
لا تذهب مو ان كان لا يقدر ان ياذن لها زوجها في كل شهر ونحوه وكذا لو كان لها اولاد من زوجها
على هذا وفي الفتاوى امرها لها اب ومن وليس له من يقوم عليه غير البنت وبمعناها الزوج من نكاح
جاء لها ان تعصى زوجها وتطبع اباهما سواء كان الاب مسلما او كافرا وفي مجموع النوازل يجوز للزوج
ان ياذن بالزوج الى سبعة مواضع زيادة الابوين وعيا دنيما وتعزسا او احدهما وزيادته المأدوم
فان كانت قاطبة او عسالة او كان لها على اخر حق او اخر عليها حق يخرج بالاذن وبغير الاذن والحق على هذا
وفيما عدا ذلك من زيادة الاجانب وعيا ونكاح والوليمة لا ياذن لها ولا يخرج ولو اذن وحرمت
كانا غاصيين ومنع من الجاه فان اذنتان خرج الى مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فان
وفقت لها نازله ان سال الزوج من القالوا اخرها بذلك لا يسمعها الخروج وان منع من السوال
يسمى الخروج من غير رضا الزوج وان لم يقع لها نازله لكن اذنتان خرج الى مجلس العلم لتعلم مسألة
من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكره عندها لعل ان يفتيها وان كان لا يحفظ
الا فلياذن لها احيانا وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسمعها الخروج ما لم يقع لها نازله في النوازل
وفي باب الواو والمراة قبل ان تقبض مهرها لها ان يخرج في حوائجها وتزود والافراد بغير اذن
الزوج فان عطاها المهر لم يسمع لها الخروج الا ما دل الزوج ولا سافر المرأة مع عبد لها حيا كان او محلا
ولا باس بان تسافر مع زوج بنتها ومع زوجها ومع زوج امها ولا سافر مع امها المحوى وكذا مع من كان
من اهل الكفر الكبير والسفينة سواء في السفر اما الصغرى التي لا تسهر فلا باس بان تسافر معها
محرم ولا يكون الغلاء الذي لو تخلف محرم لا امره في السفر الا ان يكون مراهقا وحده ثلاثه عشر او اثنا
عشر والمراه لا يكون محرما لامراه في السفر طاهر المذهب وما يتصل بهذا في المتن
اذا كان الرجل وامراه في لحاف لا باس بان يدخل عليهما الولد والاخر بعد ان لا يكتفى منهما محرم وبعد
ان يكونا في الجماعه عوفيه ايضا قال ابو حنيفة وابو يوسف لا ينبغي للرجل ان يدخل على امه وبنته
واخته الا ياذن وكذا كل ذي رحم محرم وكذا العبد على نولته ولا يستأذن على امراته لكن اذا دخل
يسلمه وفي الفتاوى دخل له والده شافه تخرج مع الزبية الى الوليمة والمأدوم بغير اذنه ولها
زوج لغيره ان يمنعها من الخروج ما لم يثبت عنده الفاسد او اذا ثبت عنده لا يمنع
لكن يوجب الى القاضي والله اعلم **الفصل التاسع عشر في النفقة** قال في الاقضية
الرجل اذا كان صاحب المأدوم والطعام الكثير ممن يبي من السوال قد ركبها شها البسر لها ان يطالب زوجها
بغير النفقة وان لم تكن هذه الصفة تفر من اذنتها الفرض فان طلبت نفقه كل يوم لها ذلك
عند المساء وبغير لها من الكسوف ما يعملها اللسان والضيف فان بقا النفس بالماكول والمكول
وذلك يختلف باختلاف الاوقات والامكنة والزوج والذي يبي الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي
مطله فحينئذ يفر من النفقة وامر بان يعطىها لتتفق على نفسها نظر المحقق ان لم يعط حيسه ولا يسقط
عنه النفقة ولو لم يلا استدانه حتى تخرج على الزوج اذا طهر له مال فان قال الزوج احبسها
معى فان ابى الحبس مكانا خاليا لا يحبسها معه ولا يفرق بينهما العسرة ولكن ما امرها بالاستدانة
وتفسيرها السرا بالنسبة ليقضى الثمن مال الزوج وفي تحريم القدر وفي فاقه الامره
ان تجبل المرأة على الزوج بدونه رضا الزوج وقال الحاكم في كتابه الامراء انما احدهما بعد الامر بوج

بالنفقة

بغير النفقة

بدل على الزوج وبغير الكسوف لها ولها دمه ان كان لها خادم لكن لا تنفع نفقه خادمها نفقة لها
حتى قالوا بغير من لها دمه ان في ما يفرض على الزوج العسر بغير النكاح ولا يفرض الا لادمومه
وعن ابى يوسف الخادم من خادمه داخل البيت وخادم خارج البيت وهكذا ذكر في فتاوى اهل
شريفه وعن ابى يوسف في رواية اخرى اذا كانت فاقية في الفتاوى الى زوجها مع خدمه كغيره
استحققت نفقه الخدم وكلها على الزوج فان كان الزوج معسر لا يفرض نفقه الخادم وان كان لها
خادم وقال محمد بن يونس واما الخادم قال يعضم المملوك حتى لو لم يكن لا يستحق وقال بعضهم اي خادم
كان مع او مملوكه او مملوكه غيرهما وان لم يجر لها خادم لم يفرض لها نفقة الخادم وفي الفتاوى
الصغرى النكحة اذا كانت امه لا يستحق نفقه الخادم ونفقة الخادم لسانا لا شرافا وفي الفتاوى
لو قال الزوج لامراه لا تفق على احد من خدمك ولكن اعطيك خادما من خدمي وابنت المراه لو لم يكن الزوج
ذلك ويحرم على نفقه خادم من خدم المراه وفي الاقضية لو قال الزوج انا اعطىها عن ابى يوسف
انه لا يقبل منه وقال بعض مشايخنا يقبل وفي الفتاوى لو اتفق على مال المراه بامرها بان امرته
بان يتفق عليها من المهر قال لا اجل النفقة من المهر لانك استحققتهم فان ما اتفق عليها من المعروف
مخسوف من المهر امره طلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة على زوجها ان كان الزوج صاحب ماله
وطعامه كثير لا يفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك يفرض لها النفقة بالمعروف شهرتها قال
مشايخنا اذا اختلف باختلاف حال الزوج ان كان محرم فافتر من نفقه نفقة يومنا لانه عني
لا يقدر على تحمل نفقه اليهود فمة واحدة وان كان من الجاه يفرض عليه شهرتها فان كان من
الدهاقين يفرض منه سنة ينظر الى ما كان يسره وفي الاقضية يفرض الادارة اعلاه الهوى والاد
الزيت والادنى اللبن وقال بعضهم اما يفرض الادارة اذا كان خبر السعي ولا يفرض الفاقية وفي
الكسوف لو تذكروا الادارة والحف وذكر كليهما في كسوف الخادم وهذا في ديارهم كالمراه اما في ديارنا
فبغير من الادارة المكنت وبغير من حانيا وعليه وفي المحيط اذا كان للزوج عليها من فقال احبسوا
لها من نفقتها اذا وصى الزوج كان له ذلك بخلاف ما يراى ان يكون نفقة المأدوم وان لو تيقنا
وفي الفتاوى المأدوم والحف لا يجب على الزوج الحطب الحطب والصابون والاشنان عليه ومن ما
الوضو عليها ان كانت غنية وان كانت فقيرة اما ان يقبل الزوج او يدعها تسفل نفسها وان كانت غنية
تستاجر من يتقفل ولا تسفل نفسها ومن ما الاعتسالى على الزوج غنية كانت او فقيرة هكذا قال شيخ
الفتاوى وفي كتاب رزين جعل عليها ان تطهر من الحيض وابا منها عشر فان كانت اقل من عشر فحينئذ
على الزوج وكذا لو كان الغسل من جنابة واما اجرة القاطنة ان استاجرت في فعلها وان استاجرها
الزوج فعليه وان حضرت القاطنة من غير استيجار احد فلها ان يقول على الزوج لانه مؤنة المأدوم
وكذا بل ان يقول على المرأة بمنزلة اجرة الطبيب فتفر من الكسوف كل سنة شهر الا اذا تزوج وصى
لها ولو بيعت اليها الكسوف لها ان تطالبه بالكسوف قبل معنى سنة شهره والكسوف كالنفقة في ان لا
يشترط نفقته المدونة وللزوج ان يدفع الى القاضي حتى يامر ما ليس الثوب لان زينة حقته وفي ظاهر
الرواية يفتى حال الزوج في اليسار والعسرة هذا في الاصل وفي ادب القاضي الحفصا بغيره القاطنة
حتى لو كانت معسرة وهو موسر ليتزوج دون ما يتزوج لو كانت موسرة والقول قول الزوج في
العسرة ولو اقاما البيعة فالبيعة بينهما انه موسر في الاصل واسا شرح الاسلا وجواهر رازة

بالنفقة
تفرض الزوج
وساير الادارة

اجرة القاطنة

لزوج الزوجة
حزبها باليسار

بعض زنى النساء
ان الفتوى
شك المرأة عند الطلاق
ان الزوج يصيرها طليقة
ان يكون عند قوم
صالحين

بعض الكسبي في الفقه
طلب النفقة من الزوج

النفقة الصغيرة

ما يؤخذ من الصغير
بالنفقة الا اذا
فهم حكمه كالمهر

النفقة للزوجة

الى ان القول قول المرأة انه قادر من المتأخرين قال بنظر الى ذنبه الا في حق العلوقة والنفقة وفي
اذب النفقة القاضي للحضرة شك المرأة عند القاضي ان الزوج يصيرها طليقة ان يسكنها عند قوم
صالحين ان علم به زوجة وان لم يعلم ان كان جيرانه صالحين او هامة لكن يشاهد ان جيرانه
زوجه وان لم يكنوا صالحين ويميلون اليه امره بالاسكان عند قوم صالحين ولو كانت ان تسكن مع
احباب زوجها ذكر في فصل الخطر والاباحة فان قال الزوج هي فاشتره فلا نفقة على فان شهدوا
انه او فاما العمل وهي لو تكن بين الزوج تسقط النفقة وفي قوله ان يسكنها اسلام لو شهدوا انها
لدينت في طاعة الزوج للمعاجلة لا قبل الاضطرار فيكون في بيته ولا يكون في طاعته واذ كانت
في بيته ولا يكون في طاعته تجب النفقة لان الزوج يملك عليها ولو قال ان المرأة للزوج تسكن في
ارض الغيب والى انما خرجت من البيت لهذا لا يكون ناشئ هذا في الفتاوى وفي فتاوى الشافعي
لو كان الزوج لم يبق في امره بنفسه لبيتها اجبت عليها الى سرقته فلو تذهب بعد المحرم
بغير من لها النفقة وفي المحيط فلو طلبت النفقة وهي في بيت الاب بعد فاما ذلك اذا لم يطلبها
بالنفقة وعليه الفتوى وكذلك اذا طلبها طالبتها ولو تمت وكذلك اذا امتنع بحق فاستوفى المهر
امنا اذا امتنعت ولو سبق لها عليه مهر لا تجب له **احقر** لا نفقة للصغيرة التي لا تجامع سوا كانت
في بيت الزوج او في بيت الاب فان كانت لا تصح للمعاجلة وتصلح للخدمة اخلف المشايخ فيه
وهذا خلاف الملوكة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى لو كانت بنت تسع سنين تجب ولو
كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي السنن والسنن والتماني اخلف المشايخ فيه وفي الاقضية ابو
الصغير التي لا نفقة لها اذا طلب من القاضي فزمن النفقة على الزوج وطلن الزوج ان ذلك عليه
فيغير من لها النفقة لا يجزئ والعرس باطل ولو كان الزوج صغيرا او مريضا لا يطبق جنة
ولا يواخذ ابو الصغير بالنفقة الا اذا من كان في المهر ولو كانت المرأة مريضة ومعهما زوجا
او قبل الدخول او بعد جنة في الاقضية ولو كانت محرومة او رقاة او زنا لا تجب في طامع سوا
امانيتها هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك فيما اذا لم تكن ما نفقة نفسها
او قبل ذلك وهذا جواب طاهر الرواية وعن أبي يوسف لا نفقة للزوجة والمريضة التي
لا يمكن طليقها قبل ان ينقلها الزوج الى بيت نفسه وان انتقلت الى بيت الزوج من غير رضا الزوج
ميرد منها الزوج الى اهلها اما اذا نقلها الزوج الى بيته مع علمه بذلك لا يردها الى اهلها واما
النفقة وبكر الصغيره اذا وصلت سنين واس وعن محمد في الزنا مثل قول أبي يوسف
ولو كانت مجبوسة اذهب الخرج ان كان زوجها معها جنة نفقة الحضر يعني ثمنه الطعام في الحضر
فان هرب لها رجل وهي كادحة لا تجب ان لو كان معها زوجها ولو جلس الزوج جنة وكل من كان
نكاحا فاسدا او وطئت بشبهة فلا نفقة لها وكذلك في عدته واجموا ان في النكاح بغير
شهود تسحق النفقة واذ انزل القاضي النفقة فحقت استمر ولو لم يسطر شيئا حتى مات سقطت
النفقة ولو جلت نفقة سنة اشهر ثم ماتت لم تسترد الزوج شيئا من ذلك كما في الرجوع في الهبة
يسقط بالموت وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يسترد ما مضى ويسترد ما بقي
فان لم يجل لها نفقة قبل ان يترد زوجها وكذلك لو اعطاها ابو الزوج مائة درهم للنفقة ولو
هدكت في سبيلها لا تسترد بالاجماع والفتوى على قول أبي يوسف ذكره في الفتاوى والنفقة

المستدانة

مطلب
النفقة المستدانة

زوجها
النفقة المستدانة
وجعلها طليقة

الرجل

المستدانة هل يسقط بالموت فيه واثان قال واين في شرح الجامع الصغير للامام والودقات
في المحيط تسقط عندنا خلافا للشافعي وكذا خلافا فيما مضى من المدة من وقت القضاء القول قول
الزوج والبيعة بينهما هذا ما تقدم في الاصل **هل** يسقط النفقة المعزومة بالطلاق حتى
عن القاضي الامام في علي السلفي **النفقة** وفي فتاوى النفاي ذكر الاختلاف بين أبي يوسف
ومحمد وفي المعتد اذا لم يزل هذا النفقة حتى انقضت عدتها تسقط نفقتها هذا اذا لم تكن
معزومة اما اذا كانت معزومة ذكر الصمد الشاهد في الفتاوى الصغرى عن شمس الامنة
الحواشي انه قال المختار عندهي ان لا تسقط **المعتد** اذا لم يزل وميت الزوج يخرج دما وان تسكن
دما فاكنت ناشئة وكذلك لو كان المنزل للمرأة ومنعت الزوج من الدخول الا اذا سلمه ان يحولها
الى منزله وفي كتاب الزاد اطلق الرجل امراته فلها النفقة والسكنى في عدتها زوجها كان الطلاق
او بائنا وقال الشافعي يجب للميتة اذا كانت حاملة فاما اذا كانت غير حامل فلا يجب **وعن** الصغير
ثلاثة اشهر الا اذا كانت مراهقة يسقط عليها النفقة ما لم ينظر مراعى وجهها هذا في المحيط
ولا نفقة للنوي عنها زوجها وقد اختلف الشافعي في اذا كانت حاملة لا فان لم يصح نفقتها في جميع المدة
ولا يصح قال بعضهم لا نفقة لها في مال الزوج وهو الصحيح وفي المحيط القول قولها في انقضاء العد
فان اقام الزوج بيته على اقرارها بانقضاء العد يرى من النفقة فان دعت خلافا فقل عليها ما فيها
وبين السنين من يوم طلقها فاذا مضت سنتان ولم تدار انقضى النفقة فان قالت هذه
فاطمة ولذا طلعت النفقة لها ذلك ولا يلغى الى قول الزوج انك ادعيت الحبل **وتسقط**
عدتها ثلاث حصيل ويدها لها حد الاياس ومضى ثلاثة اشهر وفي شرح الشافعي باب النفقة
في الطلاق والفرقة والزوجة كل امرأة لها النفقة يوم طلقت ثم ردت الى حال لا نفقة لها
فاما ان تعود ونظمت النفقة وكل معدة لا نفقة لها يوم طلقت فلا نفقة لها اذ ايامه
ان الامة اذا بواها بولاها مع بيتها ثم اخرجها من بيته سقطت نفقتها فان اعادت غاوت
وان لو لم يكن بواها شقرواها بعد الطلاق فلا نفقة لها عند الثلاثة خلافا للزوجة والرد نفق
بما الفرقه والرد الطارئة على هذا التفسير لكن اذا اريدت بعد الطلاق وحقت بداء الحرب
نقضت لغاوت لو بعد النفقة لتبدل حالها فان طاعتت ان زوجها بعد الطلاق لم يسقط نفقتها
خلافا للزوجة لانها معصية وهي لا تبطل الحق لان العزقة كانت واقعة فلم يحدث شيئا بطلب
فاما اذا اريدت فقد احدثت معا لا تصح لاجل الاجار على الاسلام ولو كانت ناشئة عند الطلاق
فلها ان تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة وهذا خلاف الاصل الذي ذكرنا مؤدبة قال في
المحيط ثم ما ردت واقعة ومي ان المرأة اذا ماتت فاشتره مكرسا من الزوج فغادرت المرأة الى
منزل الزوج الذي يسكن فيه اجابوا انها خرجت من ان يكون ناشئة قياسا على هذه المسئلة
والامسائل ان العزقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كانت حق لها
النفقة وان كانت بمعصية لا نفقة لها وان كانت بمعصية من جهة غيرها فلها النفقة للملازمة
النفقة والسكنى والباينة بالخلا والايلا وردد الزوج ونظامه الزوج انها تسحق النفقة
وكذا المرأة العنق اذا اختارت وكذا اولاد المدبرة اذا اعتقتا ومما عند روح قد بوا المما
المولى بيتا واختارنا العزقة وكذا الصغير اذا ادركت فاختارت نفسها وكذا العزقة بعد النكاح

بعد الدخول أما المرأة إذا ارادت أو طاعت من الزوج فلا نفقة لها **وإن جامعها الزوج**
مكرهة فلها النفقة **وإن خالفها على أن لا سكنى لها ولا نفقة** فلها السكنى **وإن خالفها على أن يوتئ**
السكنى على المرأة يجب على المرأة **وإن حملت** غاب فتزوجت امرأة بائنا الزوج الثاني فحصة
الزوج الأول زوج بينهما وبين الثاني ولا نفقة على الزوج الأول حتى تنقضي عدته الثاني فلو طلقها
وهي في عدته الثاني لم يجز نفقة العدة على الزوج الأول ولا على الثاني فإذا انقضت عدته الثاني جاز
ولو تزوجت المعتدة ودخل بها زوجها لا يجز نفقة العدة على الزوج هكذا ذكر في الاقضية **وفي**
الفتاوى قال بجواز الزوج الأول هكذا ذكر في المحيط وناويله إذا تزوجت في بيت العدة وأما إذا
خرجت فلا تسحق النفقة **النفقة** لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو التراضي **ولو فرض القاضي نفقة**
المعسر من غير أن يسرقها صحت نفقته الموصوفين **ولو صالحته على أكثر من النفقة والكسوة** أن
كان قد رما يتفان الناس في مثله جاز وإن كان قد رما لا يتفان الناس في مثله جاز وإن كان قد رما
لا يتفان الناس فالزيادة مردودة ويلزمه نفقة مثلها ولا تسقط القضاة فانه قال لو ان القاضي
فرض لها النفقة والسفر غالى فخرجت لسيقت الزيادة وهذا يدل على أنه لا يبطل القضاء ويبطل
الزيادة **وفي** الحاشية إذا فرض من المال من درهم لرجل من الطعام فغلاها ان يطالب بالزيادة **وفي**
الاصل إذا صالحت المرأة زوجها على نفقة لا يجز لها ان تخرج عن ذلك **وإذا فرض على الزوج**
زيادة لم ينفع **وفي** الاقضية أن كان الضلع قبل ان يصير ديناً بمضي المدعي أو بقضاء أو رضا أو
تقديره أنه كالمطعومات وما أشبه ذلك يكون تقديره لا معاوضة حتى يجوز الزيادة عليه إذا
غلا المستقر ولا يجزها والمقتضيان إذا رخص السعر **وأن كان ما لا يضره تقديره** كالعبد وخو
جون معاوضته ولا يضره عليه ولا ينقص هذا قبل القضاء **وأن كان بعد القضاء** أو الرضا لكن قبل
مضي المدعي أن كان الصلح بما يمكن أن يجعل تقدير النفقة بان فرض القاضي عليه كل شيء ثلاثة
درهم قبل مضي المدعي ما اضطرها على ثلاثة محاليم دفع كان لنا في تقديره لا معاوضة ويكون
الثاني ما كان الأول **وأن كان بما لا يضره** تقديره ان يحول بصلطها على شيء من المكمل والموزون سوى
الطعام فغير عينه فان كان لا يضره في المجلس بطل ذلك العبد مضي المدعي **وأن كان سببا عينه كالقيد**
وكسوة لا يبطل **وإذا قبل القضاء** وإن كان بعد مضي المدعي وبعد القضاء اضطرها على جز سوى
ما كان صلح تقديره أو لا تقره من غير قبض فالصلح باطل فان فرض القاضي لها الكسوة لستة
اشهر فخرت قبل مضي ستة اشهر ان ليست للصلح معنا وان قيل ان ذلك لو كان في العقد ولها
الكسوة لانه يفسد خطري في التقديره **وأن خرفت بحرق** اسمها لها لا يعرف حرق لانه لو بنيت
خطاؤه ولو سرق الكسوة أو هلك النفقة لا يعرف لها حرق بخلاف الحاد **ولو لم يلبس حتى**
مضت المدعي ستة اشهر يعرف لها حرق بخلاف الحاد **وفي** الاقضية **وفي** المحيط فان ليست معها
احري يعرف من أن لم يستعمل معها احري لا يعرف **ولو فرض لها درهم ونحوها** في مضي **وفي** الحاشية
لا يعرف من أن على امرأة تكاخي محمد أو أخته البينة لا نفقة لها **وإذا تزوج الزوج النكاح** **وفي**
الفتاوى لو صالحت من نفقة العدة على درهم مسمية ان كانت العدة بالشهر وجاز وإن كانت
مطعنة **وقال** بعض مشايخ بلخ حرق في الوجهين **وفي** الفتاوى أيضا امرأة ابراهيم زوجا من
النفقة ان لم تكن مفروضة لا يصح **وأن فرض القاضي مع الابراء عن نفقة شهر** **وإذا الوفاة**

خالف على عدم النفقة

فرض نفقة معسر ثم ليسر فخرته

الطعام فرض الدرهم حرق

لو كان النفقة لزوجها

ابراء نفقة

ابرائك

ابرائك عن نفقة ستة اشهر لا يعرف الا عن نفقة الشهر الأول كما لو أخره كل شهر يكذب انما ابراه عن الامر
صح عن الشهر الأول **وإذا ابراه عن نفقة** **وفي** الفتاوى الصغرى المرأة إذا طلق من القاضي فرض
النفقة على الغائب ان كان له مال حاضر فقام القاضي بالنكاح بفرض النفقة وبأخذ منها كغلا بقدر
ما حلفها انه لم يعط نفقتها **وأن لو كان له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة** عند ما ساء
الثلاثة وعند فرضه الله يفرض **وأن لو كان له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة** ولو علم
القاضي بالنكاح وأقامت المرأة البينة على النكاح لا تقبل عند أي حنفية وعند أبي يوسف تقبل
وبفرض النفقة **وأن لو يفرض بالنكاح** فان حضر وانكر لستة النفقة **والنوم** القضاة انما يفرضون
النفقة لانه يجتهد خالفه وفرض خالفه ابو يوسف لحاجة الناس اليه **وإذا فرض لحاجة** إلى إقامة
البينة ان الزوج لم يحلف النفقة **وعلى** هذا إذا أقامت البينة على المودع والمدين الحاضر
فان كان المودع او المدين مقر بالمال والزوجة امرأة القاضي بأداء نفقتها من ذلك خلافه
احد هذا إذا كانت الودية ذراهم او دراهم او مائة او مائة ومائة أو مائة ومائة أو مائة ومائة
ببعضها عند الكل **ولو اتفق المودع او المدين** بالمال لغير اذن القاضي بضم لا يبرأ لكن
لا يرجع على من اتفق عليه قال الشيخ الامام الشرحي في نسخة وينفق عليه من عله الدار
والعبد **وفي** الفتاوى امرأة قالت ان زوجي يريد ان يغيب عني وطلبت كفيلا بالنفقة
قال ابو حنيفة ليس لها ذلك وقال ابو يوسف حل كفيلا بنفقة شهر واحد استحب ما لو عليه
العقوبة **ولو علم انه يمكث في السفر** أكثر من شهر يأخذ كفيلا أكثر من شهر عند أبي يوسف
وعن أبي محمد يوسف لو كفل بنفقة ما عاشت أو طر شهر وفي النكاح بينهما صح وقال ابو حنيفة
على شهر واجبه **ولو ضمن لها نفقة ستة** حاز وإن لو كفل واجبه **ولو طلقها** زوجها جازا
او بانيا وحذ من كفل بنفقة عدتها قبل شهر لان العدة من احكام النكاح هذا في الفتاوى وما يقدر
في نسخة الامام الشرحي **والنفقة** بالهر عن النفقة لستة اشهر **وإذا كان** بالزوجة بالاستدانة
فلو استدانت قبل العزم لا ترجع على الزوج بخلاف الاب **ولو قضى القاضي بالنفقة** بالهر
عن النفقة فيعد ان كان الزوج حاضرا **وأن كان غائبا** لا يقضي في مجموع النوازل قال رحمه الله
ولو قضى بالنفقة هل يفرض في كتاب المفقود قال هشام سالت محمد عن النفقة قال
النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى **جلس** **احد في نفقة ذوي الارحام**
نفقة الميت المعسر الباقية يجب على الاب كالصغير والكل عليه ولا يجب على الامرئ هذا في الاصل
وفي بعض الحضانة على الاب ثلث النفقة وعلى الامرئ الثلث كالأرث **وفي** النجاشي لا يجب على
العبد نفقة ولده الصغير ولا على الحر نفقة ولده المأول ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين لا
لوالدين والولد والزوجة والجد إذا كان الاب ميتا **وإذا كان** الاب ميتا **وإذا كان** الاب ميتا
انما وجب على الغائب الايات مبتدأ حتى ان واحد من هؤلاء لو طهر مجلس حقه باخذ من غير
قضاء **وسأ** خبر الاوقاريت بدون العزم لا يأخذ وفي مختصر القندوري اذا قضى القاضي للولد
والوالدين وذوي الارحام بالنفقة تمت مدة سقطت فان رحمه الله ذكر المدعي ولو بقدر
والمراد به اذا طالت المدعي اما اذا قصرت فلا يسقط والطويل مقدرا أكثر من شهر **فان مضى**
شهر فادونه لا يسقط **وأكثر من شهر** يسقط **وفي** النجاشي ان كان للصغير مال غابت يوم

ابراء نفقة

ان لم يكن له مال

لا يبطل النفقة

النفقة

بأخذ كفيلا

استدانة

الاب بان ينفق عليه ثم يزوج في ماله فان انفق بغير امر القاضى لم يملك الرجوع في الحكم الا ان يكون
 استند على ذلك ونما بینه وبين الله انما في الذوى عند الاتفاق ان يزوج حل له ان يزوج وكذا الوه
 كان للفقر او لا وصفاً "وحي" موسر لم يفر من النفقة على الحد لكن يزوج من الحد بالاتفاق ويكون
 ذلك ديناً على والد الصغار **وفي المحيط** ان كان للصغير امر موسر وحده لا يزوج من الحد بل ينفق الامر
 يزوج في مال الاب اذا البسر **والد** كور من الاولاد اذا لم يولد له الكسب اذا لم يولد له في انفسهم
 الاب الى عقل له يسكنوا او يزوجهم وينفق عليهم من احوالهم وكسبهم **واما** الاثبات فليس للاب ان يزوج
 في عقل او في حدة فان كان الاب مبدراً يزوج كسب الابن الى امين كما في سائر املاكه **فلو** كان الاب
 ومنا ينفق بالنفقة على الحد ولم يزوج على الحد بالاتفاق **واصل** هذا في تكاح الاصل نفقة الوالد
 على الابن الموسر واجه سواء كان الاب قادراً على الكسب او عاجزاً ان كان ذمياً بخلاف الابن فاقه
 اذا كان قادراً على الكسب لا يجب نفقته على الاب الموسر **وان** كان الاب مفسراً والحد كالاب
وفي الاصل في موضع اخر اذا كان الاب والابن معسرين لا يجب على احد منهما نفقة الاخر **وعن** ابو يوسف
 اذا كان الاب ذمياً بغيره الى نفسه كمالا بغيره **وفي** الاصلية الفقهاء انواع ثلاثة فقير لا مال
 له وهو قادر على الكسب فالمختار انه يدخل الابن في نفقته **التالي** فقير لا مال له وهو عاجز
 عن الكسب لا يجب عليه نفقة غيره **الثالث** ان يفصل كسبه عن قوته فانه يزوج على نفقة بنته
 الكهنة والابوس والاحباب **غيره** هو لا كان رجلاً غير محرم كان **العم** لا يجب نفقته عليه
 وفي الرحم المحرم كالعم **وتستتر** الضابط وهو المحرم للصدقة **وفي** الاجناس قال في الوارد
 ابي يوسف يستتر طيباً بغيره **وهكذا** قال القدر والشهد في الفتاوى الصغرى انه لو انفق
 منه درهم لا يجب فانه ينفق **وفي** نوادر من سماعة ان كان عندك نفقة شهر وعندك فضل
 عن نفقته ونفقة عياله يجب **وفي** الفتاوى الابن يزوج على نفقة زوجته ابنته امها الاب ولا
 يزوج على نفقة زوجته ابنته **وفي** النفقات لشمس الامية الخواص قال فيه روايتان في رواية
 ما قلناه **وفي** رواية اما يجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضاً **اما** اذا كان صحيحاً فلا
 قال في المحيط فعلى هذا الامور بين الاب والابن فان الابن اذا كان له الماتة جاز الاب على نفقة
 خادمه فلو اخلط المذكور في الاثبات نفقة الابون عليهم ما على السوء في المهر الروايتين عن
 حنيفة وفيه اخذ الفقهاء بالثبوت وفيه ينفق **وتجوز** على نفقة اولاده الصغار والابن البالغ اذا
 كان به وماتة او كان اعرجاً ومقعداً او اسفل النديس او ذاهب العقل او مفلوجاً **والشرط** هو الفقر
 حتى لو كان الاب الصغير قال دا على الكسب لكن لا ينفق اليه يسلم الاب في عمل الكسب وينفق
 من ذلك عليه **قال** شمس الامية الخواص في النفقات اذا كان الرجل من ابناء الكرام ولا يستاجر
 الناس فهو عاجز **وكذا** اطلبه العلم اذا كان لا ينفق من الكسب فهو عاجز حتى لا ينسقط
 نفقته عن ابائهم قال رحمه الله **ولا** يت في موضع هذا اذا كان له مردد ونفقة الاثبات واجبة
 على الاباء مطلقاً ما لم يزوجوا **والرعي** لمن مال **وعلى** رواية الخصان يجب على الاب والام والاثبات
 ولو امتنع الاب من الاتفاق على الصغار بحسن اذا كان موسراً **ومن** باع من هو لا يحتاج الى اهل
 النفقة اطلقت بيعة ما خلا بيع الاب المختار **وفي** العقال لا يجوز بيع الاب ايضا وهذا عند ابي
 حنيفة الا اذا كان الولد صغيراً في مختصر عصاره وان كان الولد كبيراً لا يبيع العقال بالاجماع **واما**

الفقر والرجوع

مطلب
يجوز ان يزوج
زوج ابنته

طلب العلم اذا كان
لا ينفق من الكسب
فمحتاج

طلبه بغيره
اجل النفقة
بيع الاب

واما المنقول ان كان الابن خاضعاً له **وان** كان الاب غنياً يبيع عندنا في حقيقته خلافاً لما
 وذكر في الاصلية بيع الابون بالنفقة اثنان في طاهر الرواية الامر لا يملك البيع لو قال الامر
 للقاضي ان يزوج بالنفقة لهذا الصبي على ابنته ومروا ان استند على الاب فان القاضي يفعل ذلك
 فاذا البسر وجبت عليه بما استندت فان لم يزوج حتى مات ليس له ان يزوج من نفقته هو
 الصبي وان انفق من ماله او من المسلة من الناس لا يزوج على الاب وكذا في نفقة سائر المحارم
 هكذا ذكر في الاصل **وفي** ادب القاضي بناء على ان نفقة ذوي الارحام هل يصير ديناً بالقرض فيه
 روايتان في رواية لا كما ذكرناه **وفي** رواية الجامع الصغير يصير ديناً **وفي** الاب مع الابن اذا انفقا
 في البسار قال الابن هو غني وليس على نفقته **وقال** الاب انما ينفق في المتفق ان يقول
 الاب والبيعة بينة الابن وان اقرا الابن انه كان عبداً ثم عتق فعليه النفقة **فلو** انفق على
 نفسه من مال الاب نفقاً حتمه فقال النفقة وانت موسر **وقال** الاب فمصلحة وانا معسر **قال**
 انظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان معسراً فالقول بقوله استحساناً في نفقة مثله وان
 كان موسراً فالقول قول الاب ولو اقاما البيعة بينة بينة الابن هذا في طلاق المسمى **وقال**
 في المحيط فان قال الاب ان ولدي هذا كسوف يقدري على ان يكسب مقداره ما يكفيه ويكفي لي
 يبيع العمل على حد نظر القاضي في ذلك بان يسأل من اهل حرفته فان طهر للقاضي ان الامر على ما قاله
 الاب اجر الابن على نفقة ابنته واخذ به ذلك **وفي** الاصل امرأة لها زوج ولها ابن من غيره وهو
 موسر والزوجة وان معسرة ان معسرة قال ابو يوسف لا الرمن على الابن نفقة الا وقال محمد بن
 ويحون ديناً على الزوج والبيت اذا تزوجت سقطت نفقتها **اعل** الاب فان طلقت وانفقت
 عادت النفقة على الاب **واذا** كانت للولد امر واحد او امر وعمر او اح لاب وامه بالنفقة عليهما
 اطلاقاً كالارث والنفقة على المال والميراث لابن العم فان في المحيط لا في الحال ذر ذر محرم وهو
 اهل الميراث وابن العم ليس محرم وان كان وارثاً من الميراث من قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
 يعني ذر الرحم المحرم **وهكذا** قال ابن مسعود وفيه اخذ أصحابنا **والمراد** من الوارث المذكور
 الابنة كونه اهل الارث لا كونه وارثاً حقيقة وعند الاستوى في الحرمة يزوج من كان
 وارثاً حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له عقر وخال فالنفقة على العم **وكذا** لو كان له عم
 وعمته وخالته **فالنفقة** على العم **ولو** كان العم معسراً فالنفقة على العمته والحالة اطلاقاً
 على قدر ميراثهما ويجعل العم كالميت **تقر** الاصل في نفقة الوالد والولود من امة بعين
 القرب والجارية **ولا** يعتبر الميراث **واذا** استويا في القرب يجب على من له نوع رجحان فاذا
 لم يكن احد منهما نوع رجحان فحينئذ يجب النفقة بقدر الميراث بيان هذا الاصل اذا كان
 للفقر والد وابن ابن موسر **فالنفقة** على الوالد لا على ابنه **واذا** كانت له بنت بنت وابن
 بنت والاب وامه فالنفقة على ولد البنت ذكراً وانثى وان كان الميراث للأخ لا للولد البنت
 فعلم ان الميراث لقرب القرابة **وان** سفل ولد الولد وكان له بنت او ولد ابن فهو سواء
 في النفقة عليهم دون الاخ **ولو** كان له والد او ولد له ولد وموسر ان فالنفقة على ولد
 وان استويا في القرب الابن الولد ترجح باعتبار التاويل **ولو** كان له جد وابن فالنفقة على الجدا
 على قدر ميراثهما **واستشهد** لبيان ان العبرة في نفقة الوالد والولود من القرب بمسائل منها

انفق الصبي
لا يزوج

اذا كان
ام زوجة

ان المسلم المهر اذا كان له ايمان موسرا ان احدهما مسلم والاخر ذمي فنفقته عليه ما كان
بالسنة **وان كان الارث لا يحوي بين المسلم والكافر** وكذا لو كان له ابن ذمي فواجب مسلفا نفقة
عليه الابن وكذا اذا كان للمنفقة بنت ومول عتاقه فالنفقة على الابنة وان كانا مستويان في الميراث
وفي مختصر الفروع في اذ الوفاق المولي على العبد والامة كالتسوية وانفقوا على انفسهما فان لم يكن لهما
كسب لم يجر المولي على البيع وفي الفتاوى رجل لا ينفق على عياله ان كان قادرا على الكسب لا ما كل
من مال مولا به غير اذنه وان كان غائرا فاعطى والامة تأكل مطلقا وفي وصايا الفقيه في الوفاق
عبد ومسا او مقعد اسقطت نفقته عن المولي وينفق عليه من بيت المال وفيها يجر المولى
المالك على النفقة لكونه مديونا وفي المحيط قال في المديون او المولى على الاتفاق ولا
يجزى على نفقة المكاتب **واذا شهد شاهدان على رجل بدينه امة** ان هذه الامة حرة قبل القامني
هذه الشهادة ادعت الامة او شهدت محمدت وبصفتها عيانا في عدل وبقرض نفقة الامة
ان طلبت على الذي كان في دينه **العبد اذا كان بين رجلين فباع احدهما فانفق الآخر بغير اذن**
القاضي وبغير اذن صاحبه وكذا الغل والزور وكذا المودع والمذيق اذا انفق على الوديعة
والأقطة وكذا في الدار المشتركة اذا استمرت فانفق احد صاحبي مرفقها بغير امر صاحبه وبغير
امر القامني فهو منطوع **فان مات الاب وتزوج اولادها صغارا او زوجة تنفق كل واحد**
في نفقته فيشتري القاضي للضعيف ما يحتاج اليه وينصب وصيا **فان لم يكن في البلد قاض**
فانفق الكا على الصغار كما لو امتطوع عن الحكم اما فيما بينهم وبين الله تعالى فلا ضمان عليه
ونظير هذا في كتاب الوديعة المودع اذا باع الدين من غير استطلاع راي القامني وفي المرافض
منه وان كان خيرا **وكذا في النواذر** اما اذا لم يكن في موضع يمكنه استطلاع راي القامني لا يضمن
استحضانا **وكذا قال مشايخنا في رجل كان في سفر فاعطى احدهما فانفق الآخر على المتي عليه**
من مال المتي عليه لم يضمن استحضانا **وكذا لو مات محرم صاحبه من ماله** **وكذا العبيد**
المادون في التجار اذا كانوا في البلاد فان مولاهم وانفقوا في الطريق **وعن محمد بن الحسن**
انه مات واحد من تلامذته فباع محمد كنبه وانفق محمد بغير اذنه لم يضمن احد نفقته
محمد والله تعالى اعلم بالمعسر من المصلح **اما في الحكوم فيضمن** فلو ان الكار انفقوا في الصغار ثم لم يقرروا
بذلك وانفقت نفقتهم وصمم ذلك **ولو ظفوا على ذلك** قال في الكا بزوجات ان لا يكون
عليهم ونظير هذا اذا علموا ان الذي على الميت ولم يقر بذلك ولم يعرفه القاضي فلا يضمن
لا يضمن فاعلم **وكذا اذا كان لرجل عند رجل وديعة على المودع مثل تلك الوديعة دين**
والمودع يعلم انه مات ولم يقض دينه بسبع للمودع ان يقضي ذلك الدين بماله ولا يقرب **وكذا**
اذا كان غائرا لم يدين دينه بسبع للمودع مثل ذلك الدين لرجل اخر ومات محرمه **وزيد يعرف ان عمره**
لم يقض بسبع لو كان يقضي دين عمره ومال عمره عليه ولا يجزى رثته بذلك **وكذا اذا مات**
الرجل ولم يوف من احدى وله اولاد صغار وله مال وديعة عند رجل ليس للمودع ان ينفق
عليه ويحسب من مال الميت **وكذا اذا قتل وخلف** زوجات ان يكون عليه شيء ان شاء الله
لا لله لم يرد به الا الصلاح والله اعلم **فصل في الحضانة** الحق للناس
نحسانه الصغير حال قيام النكاح وبعد الفقرة الاولى **فان مات الام او تزوجت فام الام** فان مات

الاتفاق على العبد

النفقة
المطلقة من الزوج
وانفق له الزوجان
لمستحق

ان الكا على الصغار

يتزوج في نفقة

بنت الابن قبل الفدية
في المديون من ماله
يسمع للمديون قضاء
ويستكره كلف

او تزوجت فام الاب **فان مات او تزوجت فام الام** فان مات او تزوجت فام الام
لام فان مات او تزوجت فام الام فان مات او تزوجت فام الام فان مات او تزوجت فام الام
تختلف الزواجة في ترتيب هذه الجملة اما اختلفت الزواجة بعد هذه الجملة في الحالة والاختلاف
في كتاب النكاح **الاختلاف** في ترتيب هذه الجملة في الحالة والاختلاف في كتاب النكاح
من بين الاخوة **وتبين الاختلاف** في ترتيب هذه الجملة في الحالة والاختلاف في كتاب النكاح
في بيت الاختلاف في الحالة والاختلاف في ترتيب هذه الجملة في الحالة والاختلاف في كتاب النكاح
نحو الحالة **لاب** **وتبين الاختلاف** في ترتيب هذه الجملة في الحالة والاختلاف في كتاب النكاح
حق للامة وام الولد في الحضانة **فان اهل الذمة في الحضانة بمنزلة اهل الاسلام** **والحق**
للمرثمة وانما ينظر حق الحضانة لغيره بالنسبة بالزوج اذا تزوجت بالاجنبي **فان تزوجت**
بذمي زوج محرم من الصغير والجد اذا كان زوجا حيا الصغير والام اذا تزوجت بغير الصغير لا ينظر
حقها **والنساء** حق بالحضانة ما لم يستغن الصغير فان كان استغنى بان كان باطل وحده وليس له
ويجلس وحده وفي رواية ويستغنى وحده فالاب للام والام له حتى يخص وعن محمد
رحمه الله حتى يبلغ حد الشهوة **ومن لا ولا لها من النسب من النساء** لا ينبغي لها حق الحضانة
بعد الاستغناء في الغلام والحاركة ولغيره ما استغنى الغلام ببلوغ الحاركة فالعصبة اول بعد
الاخوة فالاقرب لاحق لابن العمرة حضانة الحاركة **واذا اختلف الزوجان فادعى الزوج ان**
الام تزوجت بزوج اخر وانكرت المرأة كان القول قولها **وان اقرت** القامني بزوج اخر
لكن ادعت ان ذلك الزوج طلقها وغاد حضانة بالحق فان لم يقبل الزوج كان القول قولها وان
عينت الزوج لا يقبل قولها في الطلاق **واذا اختلف الزوجان في سن الولد فقالت الام هو ابن**
سنة سنين **والاخر** باسماكه وقال الولد هو ابن سبع سنين **والاخر** باسماكه فان القامني يحلف
احدهما لكن ينظر الى الصبي ان راه يستغنى عن والده فان كان باطل وحده ويستحب وحده
ويجلس وحده بدفعه الى الاب والاختلاف القامني لم يجز عن الوقوف على ما يبطل حق الام وهو
الاستغناء **واذا اخطى الرجل امراته وله ماله بنت احدى عشرة سنة فضمنها الاول الى نفسها**
والخارج من بيتها في كل وقت وتترك البنت ضابغة كان للاب ان يأخذ البنت لان لاب ولا ماله
اخذ الحاركة اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد على هذه الرواية لقضاء الزمان **واذا بلغت**
احدي عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم **صغيرة** طلاق مفسر وعمره مؤسرة
ارادت العدة ان تزوي الولد بما لها حنانا ولا يمنع الولد عن الام والام ياتي ذلك ونظام الاب بالام
ونفقة الولد اختلفوا فيه **والصحيح** ان يقال للام اما ان تسكن الولد بغير امر وانما ان تسكنه في العدة
واذا اختلفت الام عن مسكان الولد وليس لها زوج اختلفوا فيه قال الفقيه **الوجوه** في العقب
ابو الليث رحمه الله لا تجزى الام على مسكان الولد وقال مشايخنا رحمهم الله لا تجزى **امراة** خلفت
بالفارسية فقالت اكرام الله امره راو من حجاب امرأة اخرى فجعلته في المهد وامسكت الصبي
لان الحاركة ارضعته قالوا اختلفت في يمن لان امساك الرضيع يكون بالارضاع **حالة** الصغير
اذ ايمان مسكن الصغير ونفقته فان العقبه الوجوه في العقبه ابو الليث رحمه الله لا تجزى
والصحيح الحاركة لان الام لا تجزى في الصحيح فالحالة اولي امرأة حرجت من منزلها وترك مسكنها في الله

بنة

الصحيح
اسماء

من بيت فراق
ما في البيت
العلم او عقل وادب
استحقاقه من البيت
الارواح
لم يكن كما هو عليه

فقط المدة ومات الصبي لا شيء عليها الا انها لم تضع فلا تضمن كل الوحشة من منزلها في طوارق فطر
ما في البيت لا تمنان عليها **اد** ابلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر اكان للاب ان يعيها الى نفسه
وان كانت ثيبا لم ينس له ذلك الا اذا لم تكن ما مونة على نفسها والعلام اذا عقل واجتمع رايه واستغنى
عن الاب ليس للاب ان يعيها الى نفسه الا اذا لم تكن ما مونا على نفسه كان له ان يعيها وليس عليه
الا ان سطوة والله اعلم **كتاب التطلاق** هذا الكتاب مشتمل على تسعة
فصول **الاول** في مخرج الطلاق **الثاني** في الكايات وفي اخره الافراد بالحرمة **الثالث** في الخلع
الرابع في الامر بالبدل **الخامس** في الخيار **السادس** في الاستتبا **السابع** في الرجعة **الثامن**
في العدة **التاسع** في الخطر والاباحة وفيه مسائل **الفصل الاول في مخرج الطلاق**
مشتمل على ثمانية اجناس **الاول** في المقدمة **الثاني** في الاضافة **الثالث** فيمن يكون حلالا للطلاق
وفمن لا يكون **الرابع** في الفاظ الطلاق **الخامس** في العدة **السادس** في البائن **والسابع** في الرجعة
في الطلاق **الضامن** في الثامن في النكاح بالطلاق وفي اخر الفصل مسائل كانت الطلاق ومسائل
المجازة **الحديث الاول** في المقدمة قال الامام والنسفي رحمه الله في اول كتاب الطلاق من ترج
الاشياء اعلم ان الطلاق على خمسة اوجه **مباح** وهو ان يقتصر على طلاق واحدة واحدة
وبدعها حتى تنقضي عدتها فان كانت من تخلف طلقها في طهر لا جاع فيه **وحسن** وهو ان يفرق
الثلاث في الحرة والثنتين في الامه في ذوات الاقراء **على الاظهار** وفي التي لا تخفى من معزوا وكبر بطلانها
واحدة متى شاء وثانيا بعد شهر وثالثا بعد شهرين **ومحظور** بالاجماع وهو الطلاق في الحيض **وسنة**
الطهر الذي جامعها فيه **واما المحظور** عندنا فهو ارسال الطلقات الثلاث حمله او تفريقها على طهر
واحد وكذا الخ من التلطفات سواء كانت المرأة مدخولة او غير مدخولة وفي من يخفى ولا يخفى
فان اوقع هذا المحظور وقع عند الجمهور والمحظور رواية وهو الطلاق البائن طهر مكره في ظاهر
الرواية وفي رواية وبان الزيادة لا يكره والمحظور عند البعض هو الطلاق في حالة الحيض
فمن لم يدخل بها ولم يخل وهو مكره عند فرجه الله وعند اصحابنا الثلاثة ليس بمكره والمختلف
بين اصحابنا في الفرق الثلاث في حق الحامل لا يكره وعند محمد يكره **وفي المتن** في باسريان طلقها في الحيض
اذا راي منها ما يكره **وكذا** التفريق في خيال البلوغ وامرأة العنبر في الحيض **وفي الفتاوى** والناظر
اذا طلق امراته في المنام فلا استيقظ قال لامرأة طلقك في النوم لا يقع **وكذا** لو قال بعد ثلاث
اجرت ذلك الطلاق لا يقع الطلاق ولو قال او فقت ذلك الطلاق لا يقع **وكذا** الصبي ولو قال
او فقت ما لفظت في حالة النوم لا يقع ذكره الامام جواهر رادده رحمه الله **ولو** اخبر عن الطلاق
في النوم فقال زاده كبر لا يقع هذا في كتاب رررر صاحب برسام طلق امراته فلما صبحا قال قد طلق
امراتي ثم قال انما قلت لا يثبت ان ذلك الطلاق واقع ان كان ذلك في حال مذكرة الطلاق
بصدقه **وحمل** هذا في شرح الطحاوي ان الصبي والمجنون اذا طلق امراته لا يقع طلاقه **قال** في
المحيط العاقل من يستغفر كلامه واقباله وغيره فادرك المجنون صده **والمتوه** من مجمل كلامه
واقباله فيكون هذا عاقلان سواء **وكذا** المني عليه **والناظر** والذي شرب
الدواء مثل البهق فغير عقله لا يقع قال في المحيط وذكر عبد العزيز الترمذي قال سالت اباحية
وسقيان عن رجل شرب البهق فادفع الى راسه فطلق امراته قال ان كان حين شرب لم يعلم انه بهق

في طالق

لم يطق في وقع نبط السن بالزهر
من الزهر والغرس من جمل

في طالق وان لم يعلم لم يطاق **وكذا** ذهب عقله من دواء لا تطلق **وكذا** شرب من المشربة
التي تتخذ من الخبث والعسل فسكر فطلق لا يقع عند اباحية حنيفة وابي يوسف خلافا للحرة **وطلاق**
المحار الذي اراد ان يتكلم بخبري على لسانه الطلاق والعناق واليد وقال ابو حنيفة لا يجوز
الطلاق بالطلاق وهو ما اذا اراد ان يقول استغنى لسان بالطلاق ولو كان في العناق
يد من قال ابو يوسف لا يجوز الغلط في واحد منهما **وفي الاصل** اذا قال طلقك امرؤ **وكذا**
كان طلاقا في القضاء **وفي فتاوى** اهل سمرقند في رجل حكى بمنى فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر به اله
ذكر امراته ان يوي عند ذكر الطلاق عند الحكايات واستيقان الطلاق **وكذا** ان الكلام موصو
بحيث يصلح للايقاع على امراته طلق امراته وان لم يولد لا تطلق **وكذا** يجوز على المكاتب **وكذا** في
عن شمس الاسلام الاورجندي في رجل يد كرمسائل الطلاق بين يدي امراته ويقول است
طالق وهو لا يوي بذلك طلاق امراته لا تطلق **وطلاق** السكران واقع اذا سكر من الخمر والبيضة
وجميع تصرفاته صحيحة ونكاحه اذا قد وثققت منه الا اذا شهد رجلان على انها ذرة السكران هذا
هذا في اشربة الاصل **وفي طلاق الاصل** باب الخلع **وفي شرح** الطحاوي السكران اذا طلق امراته
يقع عند عامة علماءنا خلافا لرداده انه لا يكون ارباذا **وقال** عثمان رضي الله عنه طلاق
السكران لا يقع ذبه اخذ الكرخي في الطحاوي ومحمد بن سلام من اصحابنا وهو احد قولي السامعي وفي
شرح الشافعي في كتاب الاشربة ان بيوه ونزوجه وجميع تصرفاته صحيحة **وردته** ليست برده
بالاجماع **قال** رحمه الله وذات في موضع يقع شرب ابوسيف ان رده ردة وتبصر كافر **وفي**
شرح الطحاوي لو شرب البتيد ولو يوافقته فصدع حتى ذهب عقله من الصداع لا من البتيد
فطلق لا يقع **وطلاق** المكره وعقافة وبمسه كل ذلك جائز عندنا واسلامه كذلك وكفره ليس
بكفر **وكذا** لو شرب مشروب فسكر او شرب خاله الخصة فسكر فطلق لا يقع لان الزوال حصل
بفعل هو محظور في الاصل فان خطر الفعل وان زال بعارض الاكرام ولكن السبب الداعي للخطر
قائما فثمة السبب في حق الطلاق من الايضاح **جلس احقر في الاضافة** وفي الفتاوى
رجل قال لامرأته اكره ان يوي مني طلاق مع حذف الباء اذا قال لم اوافقك طلاق لانه حذف
الباء فله يكره مضيقا البهاء امرأة طلب الطلاق من زوجها فقال لها سه طلاق خود برد
ارزني لا يقع ويكون هذا تفويض الطلاق البهاء **وان** يوي يقع **ولو** قال لها سه طلاق
خود برد وارزني يقع ويدون البتة **وعلى** قياس قوله حذري بطلاقك بيني ان يكون ايقاعا
ولو قال لتطلقني فضرها وقال لها اينك طلاق لا يقع **ولو** قال اينك طلاق لا يقع **وفي مجموع**
الموازن شيخ الاسلام عن ضرب امراته **وقال** داود دار طلاق قال لا تطلق وسهيل
الاسلام ما امر احد الغلاة مني عمن وكذا امراته **وقال** اينك طلاق ثم ذكرها ثانيا
وقال اينك دو طلاق **وكذا** الثالث قال فطلق ثلاثا فاشجع الاسلام يقول سمي الصبي طلاقا
فطلق **والامام** احمد يقول سمي الطلاق ففقع **سكران** هربت منه امراته فبينها والبر
يطعن لها فقال بالفا رسيته سه طلاق ان قال عنيبت امراتي يقع وان لم يقل سبنا لا يقع
في الفتاوى وفي المحيط دار طلاق يوي لعدم الاضافة وقيل يقع من غيريه وهو الاشبه
سهيل شمس الاسلام عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق بيدي طلق نفسي ان طلقته

السكران
طالق
واقعه
ازخاره

و اجمعوا ان اسلام الكره جاز
ان لا الكره من الزهر وقطع
بالايمان لا يكفر

فقال الزوج من غير هزاز دأدو ولو قبل دأدو ترافا يقع لان كلامه خرج جوابا وفي فتاوى الشافعي
 ورجل قال لامرأة انك تغفلين كذا فقالت نعم فقال بالافارسية اكرهين است كه توي كوي هزاز
 طلاق اجاب شيخ الاسلام فان اكرهته است توافر من سبه طلاق طلاق است قال وهذا نقل
 عن الامام العزدي انه كان يكره سبه است ولا يكره سبه دأدو وفي نظر الزيد وسبي لوقا لامرأة
 في خاله الغضب دورفته است وسه رفته وقد كان يطلقها قبل هذا التطبيق في لايته له لا يقع الثالث وفي
 الفتاوى لوقا لامرأة طلاقا وكونه توي بركت توي والبي المحقة قال الصمد المستشهد
 لا يقع في الحال وبعد ما البتت شاملا وفي ايمان مجموع النوازل لوقا لامرأة سبه طلاقا توكراة طرد
 توي بركت توي وطلاقا ثلثا وسيل نحو الدين عن رجل له امراه خلال وامراه مطلقه فقالت له
 امرأته خاتمة زن سبه طلاقه وفي فقال سبه طلاقه ان كرس است وبراهه طلاقه مي كوي بركت توي
 هذه ثلثا قال نعم وفي ايمان مجموع النوازل سيل نحو الدين عن هندي معقولة امراه هنديه
 معتقه حري على لسان هذا الزوج من غير حصر المراه ولم يسبق ما يدل على اذانه طلاقا دأدو
 هندستان رافعت طلاقا قال لا تطلق لان هندستان سويلا دأدو وقيل لنحو الدين الاصدار في الهان
 خاير فان نعم قال ان يردده سوال كن واهل القرية رجالا ونساء فاذا سمع بين الامل وغير الامل
 لا تطلق وسيل الفقيه ابو جعفر رحمه الله عن رجل قال لامرأة هزاز طلاقا دأدو كوي بركت توي
 او كان في حال ما ذكره الطلاق يقع والافلا دأدو لوقا طلاقا توكراة طرد است اختلاف المشايخ
 فيه والاصح انه يقع ادنوي في النوازل وفيه ايضا لوقا لها ابرسوخ لبك مراه فاندرويت كوي
 توي من طلاق دأدو سوي ان كان لها روج قلده لا يقع رجل قال لثسا اهل الدنيا طواقي اوتسا
 اهل الري طواقي وهو من اهل الري لا يقع الطلاق على امرأته الا ان يوي كوي هزاز عن ابي
 يوسف وعن محمد بن روايه في رواية تطلق دأدو لوقا جميع نساء الديق طواقي هذا هو
 الاصح قال كذا قال الامام الاستاذ دأدو في باب السبعين مطلقا امرأته ولا يفيد في الحكم وكذا ذكر الجمع
 او لم يذكر كلاما سوا دأدو لوقا نساء اهل السكة طواقي وهو من اهل السكة طلق امرأته والدار
 على هذا دأدو لوقا نساء هذا البيت طواقي طلق امرأته لوقا نساء هذه القرية
 طواقي اختلاف المشايخ منهم من الحقها بالبيت ومنهم من الحقها بالصره ووقا فلاه بنت فلان طواقي
 فتسبها الى ابنتها ثم قال عني به امراه احبته مي على ذلك الاسم والنسب لم يفيد في الطلاق
 على امرأته بالقضاء خلافا لافرا فانه لو اقر رجل مسي باسوخا رجل بذلك الاسرافادعي
 لا يلزمه وكيف يخلط لو طلب مميته ذكر في الاقضية انه لا يخلط بالله ما هو لفلان ولكن يخلط
 بالله ما له عليك هذا الحال ثم في مسلة الطلاق قال في الاصل وما وكما لوقا ونبت طواقي
 واستوا امرأته ونبت ثم قال ما عني امرأتي لا يفيد كذا هذا دأدو كن الو نسبها الى امها او الى
 ولدها او غيرها اذا كانت كذلك وفي ايمان مجموع النوازل لوقا فلاه بنت فلان طواقي ومهاها
 بغير اسمها لا تطلق امرأته الا ان يوي بها امراه قالت لزوجها انك تزوجت علي فقال كل امراه لي
 سوى ميمونه طواقي واستوا امرأته امنيه تطلق امرأته وكذا ثبت الدين في حلف مند بوطه
 حلف وقال ان ذهبت من مصر قبل قضاء دينك فامري غايته طواقي واستوا امرأته فاطمه فديت
 من مصر قبل قضاء دينه لا تطلق امرأته وفي مجموع النوازل رجل غافقه انه اذا راي صبي يقول

فانسا واهل الدنيا طواقي

غلط فراهم

اي

اي ما دوت شمس طلاقه فسكر خا ابنته فقال له اي ما دوت شمس طلاقه فسكر خا ابنته فلاقا
 وفي الاصل رجل له امرأتان اسوا احدا ميا زنيب واسم الاخرى عرج فقال لزوج است زنيب فقالت
 نعم فقال است طالق اذن لا تطلق وكذا لو قال لعنه فعلت كذا وكذا فقال نعم فقال اذن است
 خمر لا يعتق اذ العرج فعل العلام ذلك وفي الاصل رجل له امرأتان زنيب وعرج فقال بازيل فاقا
 عرج فقال است طالق ثلثا طلقت المحقة فاقا توي زنيب طلقتا هذه بالاشارة وتلك بالاعتزاز
 وفي فتاوى الشافعي رجل قال ان زن كه مراخانه است سبه طلاقا وليست امرأته في بيته وفنت
 الطلاق تطلق امرأته دأدو لوقا ابن زن كه ميا برج خانه اندر است سبه طلاقا وليست بي في هذا
 البيت وقت الطلاق لا تطلق **جلس اخر فمن ثلث محلا للطلاق** ثلث محلا لوقا دأدو
 العزقة بين الزوج وامرأة خياار بلوى وخيار العتاقة بعد الذخول ووجب عليها البذل فلو طلقها
 الزوج في هذه العدة لا يقع في المستقي وقال في المحيط الاصل في العدة بعد الطلاق طلقها طلقها الطلاق
 والعدة بعد الوطء لا يلحقها الطلاق استوا احدا الزوجين لا يقع على الاخرى طلاقه في باب طلاق
 اهل الحرب من الاصل رجل طلق امرأته ثم قال لها اذا دمت سبه ان توي الطلاق طلق ثلثا
 كقولها لها بعد الخلع است واحل مع البتة ذكره في مجموع النوازل وفي الخمر لوقا لها اعتدي لوي
 يقع شيء وكل مرة توجب الحرة مودع فان الطلاق لا يلحق المراه وكذا لو اشترى منك حقة لم يلحقها
 الطلاق وفي الفتاوى الصغرى الطلاق الصريح يلحق البايين والباين يلحق الصريح والصريح يلحق
 الصريح والباين لا يلحق البايين الا اذا كان الثاني معلما فان كان الثاني دخلت الدرافات باين ولو كان
 الطلاق ثم طلقها واحدة باينة ثم دخلت الدرافات في عدتها يقع وكذا لو قال للمياه است طالق باين
 فانه يلحقها ولو قال است باين لا يقع وكذا لو قال لها ابنتك سطلقه لا يقع وكذا لو قال لها في العدة ان
 است امرأتي فانت طالق ثلثا ان امرأته لم يرد لخصد البقاء الطلاق لا يقع في الفتاوى وفي شرح الشافعي
 لوقا كل امراه لي طالق لو تطلق المحقة الا ان يوي بها وفي مجموع النوازل لوقا ان فعلت كذا
 فامري طالق وله معتد من طلاق باين لا تطلق اما اذا استاذ بان فان بالافارسية ابن زن ورا
 طلاق او قال للمحقة هذه امرأتي طالق تطلق **جلس اخر في الفاظ الطلاق** قال في
 الخمر لوقا لسوء له اذ اذن طالق ولوسيو واحد بعينها طلقت واحل والبيان البتة
 ولكن ساء ان خاصته حتى بين ان كان باينا او ثلثا او بغير العدة من وقت البيان وان كوي
 او بغير خروج با مراه قبل البيان ولو كوي دخل لهن خا دأدو لوقا لهن لهن الحامسة حتى
 احدا هن وتنفق عني دأدو لوقا لا ماري لهن احدا كما طالق ولو بين حتى مات احدا هما
 طلقت الباقية وكذا لو لمعت ولكن جامع احدا هما او قبلها او خلف نكاحها او طاهر منها او
 طلقها تعينت الاخرى للطلاق وكذا لو مات احدا هما فقال عني اياها لوي نكاحا وطلقت الباقية
 وفي الفتاوى لوقا لامرأة طلاقا على واجت اولان او فزق او ثابته منهم من قال يقع واحدة
 وجعته توي او لو يوي به احدا المعتد والمستشهد فان رجه الله وقال الامام خالي لا يقع في الكل
 وفي النوازل قال هذا قول ابي حنيفة وكذا لو قال طلاقك على لا يقع وقال في المحيط لوقا
 عليك الطلاق فلي طالق اذا توي ولو قال لها است طالق او لا او بالافارسية مكره لا يقع امراه
 قالت لزوجها انك تزوجت علي اعتدي است طالق ثلثا ففعل طلقت ثلثا في القضاء ولا تطلق ميا باينة

فان طلقها واجب

وبين الله تعالى اذ الوكيل الزوج ولورثه **والسبع** من المأول لا يقع في الفناوي الضعوي **وعلى هذا**
 لو كان بالتركة يكاد اوج يقع ثلاثان **نوي** **وحل** قال لامرأة انت طالق من فائدة يقع اذ نوي الا ان يكون
 جواها السوا الى الطلاق نحو ما اذا قالت المرأة فلان طالق امرأة فطلقني فقال انت اطلق منها او بين
 منها طلقت ولا يثبت **وحل** طلق امرأته فمروا لها بما مطلقه لا يقع شيء **وفي** المسمى عن ابي يوسف
 انه لو نوي انما مطلقه بالاولى لا يثبت في العشاء **وفي** طالق **أخري** **وفي** المحبط لو كان لامرأة باطلا
 وقع الطلاق عليها **ولو** كان اردت به المستحل لم يصدق قضاء **ودين** **ولو** كان اردت به طلاق زوج
 كان لها قبل ذلك ان لو كان لها زوج قبل ذلك لا يثبت الى قوله فان كان وقد مات فكذلك وان كان قد
 طلقها صدق ديانته بائنا **ووافات** **ولو** كان نوي الطلاق عن وثاق صدق ديانته لا قضاء **وكو**
 قال انت طالق من وثاق لا يقع **وكو** في الحسن عن ابي حنيفة لو قال انت طالق من هذا القيد لا يقع
ولو قال انت طالق ثلاثا من هذا القيد بطلاق قضاء **ولو** يدي الطلاق عن العجل لو يدين
 وعن ابي حنيفة انه يدين **ولو** قال انت طالق من هذا القيد يقع قضاء لا ديانة **ولو** قال لو اعني
 الطلاق عن وثاق النكاح لا يصدق **ولو** قال انت مطلقة محقة لم يقع به الطلاق **ولو** نوي يقع
 هذا في العجز امرأة سالت الطلاق من زوجها فقال لها انت طالق خمس تطليقة فقال المرأة الثلاث
 فكيفي فقال الرجل الثلاث لك والباقي اسوا احب تقع الثلاث على المخاطبة وعلى غير المخاطبة لا يقع شيء
وحل قال لامرأته نولي انا طالق ان قالت تطلق وان لم تقل لا خلاف ما لو قال لا تحرق لامرأتي انما
 طالق حيث تطلق قال ذلك الرجل ولو بطل **وامن** هذا في طلاق الاصل **وحل** قال لاحراز امرأتني
 بطلاقها نوي طالق احبها ولو بطلها **وكذلك** لو قال احمل اليها طلاقا او بشرها بطلاقها نوي طالق
 بشرها بطلاقها **اولا** **وكذلك** لو قال احبها نوي طالق او قل لها نوي طالق **ولو** قال قل لها انت طالق
 فهذا اكمل ولا يطلق ما لو بطل **وفي** المسمى لو قال لاحراز امرأتني اني طلقها المحمي لا يخرج قبل ان يفسخ
 عدتها فهذا اقرار بالطلاق **وكو** قال للمصكان اكتب لها طلاقا ياتي في كتاب الاقراض اخواتها **وحل**
 قال لامرأته انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق او ما لا يقع عليك من الطلاق طلقت واحسن **ولو**
 الوصف لانه ما من طلاق لا يجوز ولا يقع وهذا في العناق في الاصل **وحل** اذا كان يطلق امرأته
 فقال لا تطلقني هب طلاقني فقال وهبت طلاقك يتردد لك الاطلاق نوي امرأته في القضاء
 وفيما بينه وبين الله تعالى اما اذا قال لها ابتداء وهبت لك طلاقا ولا يثبت له تطلق في القضاء ولو
 قال فوسيان يكون الطلاق في يدها لا يصدق قضاء **ولو** قال تركت طلاقا بريد به الطلاق تطلق
 وفي العجز **ولو** قال ما نوي به الطلاق صدق في القضاء **ولو** قال اغوصت عن طلاقك لا يقع وان
 نوي **ولو** قال بريت من طلاقا اختلف المساج فيه اذ نوي وان لم يبول لا يقع والاصح انه يقع في سترج
 الشامي **وفي** الفناوي قال لا يقع **ولو** قال لها انا بري من كاحل وقع الطلاق **ولو** قال انا بري من كاحل ياتي
 في فضل الكايات **ولو** قال لها افرصتك طلاقا لا يقع **وحل** قال لامرأته اعزتك طلاقا عن ابي يوسف
 انما لا تطلق كما لو افرصتك طلاقا وعن محمد انه لا يقع وعن ابي حنيفة فيه روايان واختلف المساج
 في قوله وهبت طلاقا والعجم انه لا يقع **ولو** قال لها اعزتك طلاقا بكذا فقبلت طلقت **ولو** قال
 اعزتك طلاقا صارت الطلاق في يدها قاله مغير وعن ابي يوسف انه يقع وعن محمد لا يقع **وحل**
 قال لاحراز طلقت امرأتك فقال بالحيان **ع** **ولو** يعني نعم او قال لها ابتداء انت طالق يعني طالق يقع

فہم لا ضیق لہم فی
اہلہا طالع

رحمتکرمه

مخزون

[illegible]

نومهار طلق

ولا كثير يقع الثلاث هو المختار وقال الفقيه ابو جعفر ثلثان وهو الاشبه **و** لو قال لا كثير **اولا**
يقع واحد **و** لو قال لها مراتبها وطلاق او فاقه الطلاق ولو يوسيا يقع ثلثان **و** لو قال كل الطلاق
يقع واحد **و** لو قال لها طالق اكثر الطلاق يقع الثلاث **و** في الاصل لو قال لامرأته انت طالق
نصف تطلقه وتلك تطلقه وربع تطلقه يقع الثلاث في المدخول لو قال نصف تطلقه وتلك
وسدسها يقع واحد **و** لو قال نصف تطلقه وتلك تطلقه وربعها يقع ثلثان قال ثمن الائمة المستوحى
رحمة الله به **و** لو قال واحد **و** في الفتاوى رجل قال لامرأته انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا
ان كان السكون لا يقطع النفس يقع الثلاث وان كان لا يقطع النفس يقع الثلاث **و** لو قال
لها انت طالق فقبل له بعد ما سكت ثم قال ثلاثا يقع الثلاث قال الصدوق الشهيد رحمه الله
ان هذا قول ابي حنيفة بناء على ان من قال لامرأته انت طالق ثم قال صحتها ثلاثا صح عند
قال لها اذ كنت بك طلاق وسكت ثم قال ود وطلاق وسه طلاق يقع الثلاث وان لم يوسيع
واحدة **و** لو قال مراتب طلاق وسكت ثم قال ود وربع الثلاث **و** لو قال ود وربع الوان واني
العطف يقع الثلاث وان لم يوسيع واحد **و** لو قال لها انت طالق واحد فقال لها ههنا هو الذي
الزوج هو اذ ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم يوسيع لا يقع **و** في المحيط لو قال مراتب طلاق اكر
جبر من كسر اذ يجر في دو وربعه يقع الثلاث عند وجوب الشرط قال الامام القواسم يقع واحد **و** في
الخصم رجل قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار تطلق ثلاثا اذا دخلت الدار وبمثلها
لو قال انت طالق ان دخلت الدار عشرا تطلق حتى تدخل الدار عشرا مرات فاذا دخلت عشرا مرات
الان يقع طلاق واحد **و** في الاصل لو قال لها انت طالق فامسك على يده رجل فلم يقبل شيئا او ما
الزوج فقال ان يقول ثلاثا فانه يقع واحد **و** لو قال مراتب طلاق وابتدأ بطلاق واحد من است
يقع واحد **و** لو قال لها انت طالق كل يوم يقع واحد عند الثلاثة **و** ان نوى الثلاث فثلاث
و لو قال لها انت طالق في كل يوم يقع ثلاث تطلق في كل يوم وتطلق بالاجماع **و** لو قال انت
طالق مع كل تطلقه فاحاطا بطلاق ثلاثا ساعة خلف هذا في ايمان مجموع النوازل **و** لو قال لامرأته
قبل الدخول بها اكر ترون في نوازل طلاق ود وطلاق دست بار واستمير يقع ثلاث ولو لم
يقبل دست بار واستمير يقع واحد هذا في ايمان الفتاوى في احوال بالياء **و** ما بعد وفي طلاقها
وكن الوال اكر فثلاثة اكر في كثر من سب طلاق ود وطلاق وسه طلاق وتزوجها تطلق
واحدة **و** لو قال بكى ود ووسه طلاق وتزوجها يقع الثلاث وتزوجها في حضانة الوافاق
جسر اخرى الباس والى **و** في الوياذات في باب الثالث من كتاب الطلاق الطلاق
الذي يلحق بالباين لا يكون زوجيا والفرع يلحق بالباين وان لم يكن زوجيا **و** في التفرقة الطلاق
على ما بال الخلع غير ان بدل الخلع اذا بطل في الطلاق بائنا والطلاق على عوض لا قيمة له فبطل العود
وكون الطلاق زوجيا **و** قال رحمه الله ومن جملة تلك الصنوف ما ذكر في الفتاوى والقنطرة
لو تزوج امرأة على طلاق صحتها وق الطلاق عليها ويكون زوجيا **و** في الفتاوى امرأة **و** قال لها
زوجا بعد ما طلبت منه الطلاق ابرئني عن كل حق لك علي حتى اطلقك فقالت ابرائك عن كل
حق للمسا **و** على الرجال فقال الزوج في نود ذلك طلعك واحدة ومضى مدخوله يقع واحد باينه
امراة **و** قال لزوجها طلقني على ان اهب مئتي من ولدي ففعل فابت ان تعيب الطلاق وجعي

قالوا امرأته
ثم قال ثلثان

ولا يخلو عليها **و** لو قال ان طلقك تطلقه واحدة في باين او ثلاثا فطلقها تطلقه في رجعة
المسلمان في المستقي **و** اذا طلق الرجل امرأته تطلقه وقد دخل بها ثم قال قد جعلت تلك التلقية
بائنة فان قال في العدة في باينه عند ابي حنيفة واني يوسف والعم من يوم طلقها رجعية
ولو جعلها ثلاثا عند ابي حنيفة تكون ثلاثا وعند ابي يوسف لا تكون ثلاثا وعند محمد لا تكون
بائنا او ثلاثا قبل ان تدخل الدار فان هذه المقالة لا تكون من قبل ان الطلاق لم يقع عليها **و** لو
طلق امرأته رجعية ثم زوجهها ثم قال قد جعلت تلك التلقية بائنة لا تكون بائنة رجل
رجل **و** قال لامرأته سبكي طلاق دست بار واستمير الطلاق رجعي **و** لو قال بك طلاق دست
بار واستمير باين **هكذا** اذ كذا الصدوق الشهيد في باب البائنة **و** في فتاوى الفضل قال وجدت الجواب
على عكس هذا دست بار واستمير باين ودست بار واستمير رجعي فيكون هذا هو من التلقية
قال رحمه الله في نوازل الشيخ الامام الاستاذ رحمه الله لو قال لامرأته امرك سيدك اني تطلق
نفسك او لتطلق نفسك او حتى تطلق نفسك فطلقت نفسها فهو باين **و** لو قال بالعار سبني
امروك دست بار فذا فربك طلاق فهو رجعي كما لو قال امرك سيدك اني تطلقه **جسر اخرى**
في الطلاق المضاف والمعلق للزوج **و** في الفتاوى رجل قال هرون كه وي زابود قاسي
سالني طالق ان لم يوسيع او نوى كل امرأة يتزوجها يقع على كل امرأه يتزوجها لا يقع الطلاق
على التي عنده كذا احتار الفقيه ابو الليث **و** لو نوى الحالية وما يستفيد هاشا والكالبة
وما يستفيد ولو نوى الحالية دون ما يستفيد قال الصدوق الشهيد لم يذكر واحد من
مشايخي في هذا استنيا والظاهر انه يتناول الحالية وما يستفيد هاشا **و** لو قال هرون كه
و زابود قاسي في طالق فذا الاول سواء **و** هذا الظاهر في تناول ما يستفيد هاشا **و** كذا قوله لو
و باسد وقوله **و** باسد فاكيد لقوله بود وقوله بود لا يجعل فاصلا في نوازل خمس الائمة سلاوا
محمود والاوزجدي **و** في باب السبب جعل فاصلا الفتوى على انه لا يجعل فاصلا لقوله انت حرة
و عتيق ان شاء الله تعالى لا يجعل احد مما فاصلا في الاستئنا اختلاف اللفظ كذا هاشا **و** لو
قال لامرأته المدخولة انت طالق للمسة فالسعي ان يقع في طهر لا جماع فيه ولا جماع في حفره
والطلاق فيه **و** لو جازعها الزوج في حفرها قبل ان تظهر لم تطلق اذا ظهرت **و** لو جازعها فذكر محمد
رحمه الله يدك على انه يطلقها حتى ظهرت من الحفر واختار بعض مشايخي نأجرا الطلاق الى اخر
الظهر ليكون البعد عن ظهور العدة وهو رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة **و** لو خاضت وظهورت
فقال كنت جامعك في حفرتك فانكرت بي فالطلاق واقع ولا يفيد فيما قال **و** لو قال في الحفر
تسع **و** كذا في الابلا لو قال في المدخلة جامعها يفيد ولا يفيد في المدخلة لو قال لا يفيد **و** فيما
وراء هذين الفصلين ومسألة الكفالة يفيد ومسألة الكفالة تاتي في كتاب الكفالة **و** في
مسألة الابلا هذا اذا العركن الشرط مضر خاف ان قال ان لم افرق اربعة اشهر فانت طالق باين
فلم انقضت اربعة اشهر قال كنت فربها في المدخلة فالقول قوله هذا في شرح الجامع الصغير للصدوق
الشهيد في كتاب الايمان في باب البين بالعتق **و** في الوياذات في كتاب الطلاق في باب من الحفر الذي
تصدق فيه المرأة لو قال لامرأته انت طالق ان لم اجمعت في حفرتك فقال بعد ما خاضت وظهورت
قد جامعته في الحفر فانكرت المرأة فالقول قوله **و** حاصله فيما ذكرنا ان القول على صريح الشرط وفي

ارط
و
اختلاف

المختص العذوي الزوج مع المرأة إذا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج الا اذا كان الشرط لا يعلم
الا من جهة كونه لامرأة اذا اختلفت فان طلق فقالت حلفت وكذا قال الزوج فالقول قولها وكذا
قالا اذا اختلفت فان طلق فقلت حلفت وكذا قال الزوج فطلق بي ولا تطلق المرأة وفي
الحام الصغير لو قال لامرأته ان كنت حبيبي ان بعد بك الله بنار جهنم فان طلق وعندي حرة فقالت
احن وكذا قال الزوج تطلق بي ولا تطلق وكذا لو قال ان كنت تحبيني فطلق فقلت هذا والاول سواء
وقال محمد ههنا لا تطلق ولا يفتق العبد ويعلق حقيقة الجوه **حسن اخبرني التوكل**
وكما به الطلاق وفي طلاق الفتاوي لو قال لا اخلها عن طلاق امرأتها لا يصير
وكلا ولو قال لعبد لا اخلها عن الحرة يصير ما دونها **امراة** قالت لو زوجها كادي كعز واد استنى
فقال فاستم فقلت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع والقول قوله وكذا لو قال لا اخلها عن الحرة فقلت
فقلت الرجل ان يقضيها فقال حاجتي ان تطلق امرأتك لان لا يصير **امراة** قالت لو زوجها من وكيل
لو استم فقلت طلقت نفسي ثلاثا قال الزوج فممن حرم كس ما اذا ابايد تودون
ان تولى بالتوكيل الطلاق دون العدة وتقع واحدة وجبة **وان** تولى المفارقة دون العدة يقع واحدة
ثانية وهذا عندنا ما عندنا في حقيقة فيمنع ان لا يقع شيء كالتوكيل بالواحدة اذا طلق ثلاثا المسائل
في الفتاوي **وسئل** لو كره من قال لامرأة من جبرته تريد من ان اخلصك من زوجك اذا طلق ثلاثا
قالت نعم فذهب الرجل وخطبها من زوجها بمهرها ونفقة **عد** فاصلها فلم تفر من به قال ان كان
المرأة لو اذ بد ذلك هذا النوع من الطلوع فالقول قولها **وفي** المحط سبل شمس الاسلام رحمه الله
عن قال لعبد طلق امرأتك فقال ذلك العبد المحكوم فقال ان كان الحكم والامر باطلتها فان لا تطلق
وكل بطلان الطلاق فطلق في حالة الشكر ان وكله وهو سكران يقع وان وكله وهو صاح فسكو
وطلق لا يقع هكذا احكي فتوى شمس الامية **وقيل** هذا اذا كان الطلاق على ما بين ما في الطلاق يعني
المال يقع على حاله **قال** لو كحل طلق امرأتها يعني فطلقها من غير حصة الاخ يقع ويكفر
طلعتا من يدي اليهود وهذه مشورة وتعت المستأجر بين الزوجين فاعلا الرجل امرأته بدين
بينما فان جرى مذكره الطلاق فله ان يطلقها في البغالي **او** كذا المرأة اذا طلقها من الزوج ان يطلقها
فقال الزوج لا ينها ما اذا تزوجت مني فعمل ما تريد وخرج شرطتها انها لو تطلق ان لو تزوج الزوج النكاح
ويكون القول قوله انه لو تزوجت منه **النكاح** **انطلق** الى فلان حتى يطلقك صا فلان وكذا
بالنكاح وان لو لم يعلم هذا في الاصل **وفي** الزيادة ما تبدل على انه لا يصير وكلا قبل العلم **شعر**
اذا صار وكلا اذا انقضى الطلاق الى فلان لا يصير فلان من قبل العلم بالنكاح **اذا** قال
لغيره حواشي نازت باطلاق وهو فقال حواشي فقال دادش قبل فمنا مثلنا ان احدهما ان يقول
دادش طلاق ففي هذه المسئلة يقع تطلقه واحدة **والثانية** ان يقول دادش طلاق ففي هذه
المسئلة لا يقع اصله هو فتناس قول في حقيقة **وفي** الفتاوي الصغير رجل وكل امرأته بطلاقها
لا يملك عزلها لان توكيلها بمقالة قوله طلق نفسك وهناك لا يملك عزلها **ولو** قال لها طلق صا
فصدا توكيل **وما ينقص** **هذا** كتابة الطلاق والخاص في الحام الصغير اذا كتبه
الرجل الى امرأته اذا جاءه كتابي هذا فان طلق فوصل الكتاب اليها فزوجه وان لم يدع اليها
ان كان الاب هو المصنف في غفوها امرها اذا وصل الكتاب اليه في بلدها واقع الطلاق **وفي** طلاق

الاصل

الاصل باب طلاق الاخر من الكتاب من الاخرين والاصل على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة و
ان يكتب على صحيفته مصدرا معنونا وثبت ذلك باقرا او بكتابة هو الخطاب **ولو** قال الصبي او
الاخر لو اقر به الطلاق لم يصح في القضا **وذكر** في المستفي في موضع انه يدين وفي موضع اخر
لا يدين وان كتب على يدي يمين عليه امرأته طالق او عبد حران تولى صح والافلا **ولو** كتب على الماء
او على الهواء لم يقع به شيء وان تولى هذا في شرح الشافعي وفي نسخة السمع الامام عمر الامير السرخسي
رحمة الله ان كتب امرأته طالق في طلق سواء البعث الكتاب اليها او لم يبعث وان كان المكوث اذا وصل
اليك كتابي فان طلق فما لو يصل اليها لا يقع فان نذر عا ذلك فحذر الطلاق من كتابه وترك ما سوي
ذلك وبعث الكتاب اليها في طلق اذا وصل اليها الكتاب **وفي** طلاق كرجوعه عن التعليق
واما يقع اذا بقي منه ما يبي كتابه او رسالة فان لم يقع هذا القدر لا يقع **وان** كان الخطوط كلها وبعث
بالبيان اليها لم يطلاق لانه ما وصل اليها ليس كتاب **ولو** كحل الزوج الكتاب فقامت عليه البينة
انه كتب بيده فممنع في القضا **الكاتب** على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونقش بالرسومة ان
تكون مصدرا معنونا على مثل ما يكتب على الغائب وغير المرسومة ان لا تكون مصدرا معنونا **وهو** على
وجهم مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الحقيقة والحاطط والارض على وجهه
نعمه وثوانه وغير المستبينة ما يكتب على الهواء او الماء او شيء لا يمكن نفيه وفراقه في غير المستبينة
لا يقع الطلاق وان تولى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان تولى الطلاق يقع والافلا وان
كانت مرسومة يقع الطلاق تولى او لو نوى **فممن** المرسومة لا تخلص ما ان يكون رسل الطلاق بان كتب
امامه فان طلق فمما كتب هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقا في
الكتاب بان كتب اذا جاز كان في هذا طلق فان لم يجرى اليها الكتاب لا يقع وان كتب اذا جاز كان في هذا
فان طلق وكتب بعد ذلك حواشيها الكتاب فممن الكتاب او لو تفرق وقع الطلاق وفي الفتاوي وكل
اكره بالزهر والمهر على ان يكتب طلاق امرأته وكتب فلان طلق امرأته لان الكتابة
من الغائب فخطاب من الحاضر بحكم الحاشية ولا حاشية فممن وان كتب للمويع او لا تكتب بعد ما اذا
جاءه كتابي هذا فان طلق فمما كتب طلق طلق **ولو** كتب وسط الكتاب اذا جاءه كتابي وكتب قوله
وبعد حواشي هذا الطلاق وتزل ما قبله طلقت وان كان ما قبله او اكره وترك الطلاق لم يطلاق
وفي المستفي اذا كتب الطلاق ثم نكح في كتاب اخو او امر غيره حتى كتب ولو لم يمل هو فانها الكتابان طلقت
تطلق فممن قضا وفيما بينه وبين الله تعالى يقع واحدة **وكذا** لو كتب من رجل اخر كتاب الطلاق امرأته
وتزوجة على الزوج فاخذ الزوج وخبر عليه او قال لذلك الرجل بعث هذا الكتاب الى امرأتها فهو بمنزلة
كاتبه **ولو** كتب است طالق ان شاء الله ان كتب مؤمولا لا يقع **وان** كتب مقصودا لا يقع **وما ينصل**
لهذا مسائل الجازاة **وفي** الفتاوي الصغير امرأته طلق لو زوجها اي فوطيان فقال لها الزوج لها اكره
من فوطيان ثم طلقا اختلف صغير ابن يحيى ومحمد بن سلمة فان احدهما هو على الجازاة فممن **وقالت**
الاخر هو على الشرط وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل فشرط البينة ان تولى الجازاة فممن الجازاة **وفي**
وان تولى التعليق فممن التعليق ثور قال ان قال هذا في حالة الغيب فالغيب انما على الجازاة وعليه
القوى **وفي** الفتاوي الصغير **وما** هذا لو قال لامرأته اكره ان تولى من ذريري دادمت سه
طلاق ينبغي ان يقع ان لو نوى به التعليق **وفي** مجمع النوازل امرأته طلق لو زوجها اي ذو زخي فقال كرم

الحام

مطلوب

الطلاق

ممن الكتاب

حنت وانفقني حكم يمينه حتى لو تزوج امرأته بعد ذلك لا بحت **والتسوي** ان يتناول شيئا قبل لا
او كثير اخلاق ما اذا حلف لا يأكل هذا الطعام في ذلك مما استوفيه واحد لا بحت ما لو استوفى جميع
ذلك وكان لا يدخل الناس الا بالنية **واذا دخل** لا يخرج الطعام في التزويج **ولو تولى** الطعام او الشراي
هو على **ملكي** ولو تولى الطلاق في نسائه واليه من نعم الله فهو طلاق فيمين **ولو قال** خلاص
او من امر او حلال الله على امرأته لا حاجة الى النية فيكون طلاقا بائنا هو الصحيح وان اختلفت
المناحورون في الثالث **ولو قال** انت متع في الحرام بمنزلة قوله انت على حرام في باب **الزنا** وفي
التناوي **النسفي** **ولو قال** خلاص المسلمين على حرام بمنزلة هوجه بدست راست كبري و بر من حرام
قال رحمه الله قال القاضي الامام والاسناد رحمه الله لا يصدق على ترك النية في الكل الا في قوله
هوجه خلاص كرده است خدای بر من حرام **وفي** التناوي **ولو قال** لامرأته انت على حرام او حلال الله
على حرام فهذا على ثلاثة اوجه ان كانت له امرأه واحدا او اربع نسوة او لو تكن له امرأه ان كانت
له امرأه واحدة فقد ذكرنا وان كانت له اربع نسوة طلقت كل واحدة تطليقة وهذا خلاف الصريح
فان من قال امرأتي طالق وله امرأتان او اكثر يقع واحد وعليه البيان وسيأتي في كتاب البيان
في احوال اليمين في الطلاق وان لو تكن له امرأه تكثر به **الحكم** **وفي** التناوي **النسفي** لا شيء عليه اذا
حنت وفيما اذا كانت له اربع نسوة حتى فتوي شمس الاسلام والاوزجند في الامام مسعود الكا
انه يقع الطلاق على واحد منهم والبيان الى الزوج وهو الاشبه **وفي** مجموع النوازل سبل الامام
النسفي عن قال لا حلال خدای بر من حرام او اگر من این در دایک روز باینکه من ستم کرد و تنوا
لست ستم کن فکت حول ستم سو کند یک روز عائد سو کند طلاق شود **وحل** قال الاخر هوجه
بدست راست كبرى بر تو حرام که ان بکار نکردی فقال الرجل هو را بار و قد فعل ذلك بالفعل يقع
واحدة **ولو قال** هو را ولو نقل ما يقع الثلاث **ولو قال** انت على حرام الفمرة يقع واحدة سبل
بحوالدين عن امرأة قالت لزوجها حلال خدای بر تو حرام او قال ادي ابن زهري حرام شود فقال
شود **وعن** شيخ الاسلام الاسيحا في يميني المفتي ان ينظر في سؤال السائل ان قال قلت كذا اهل
يقع بكت لغوان توبت وان قال كوني بكت واحدة ولا يتعرض للنية وان حسن **وفي** التناوي
النسفي رجل قال حلال الله على حرام ما اختلف يميني على حرام او ان كنت فعلت كذا فانه يقع
واحدة في اول يوم مدحو له او غير مدحو له قال رحمه الله في هذا ابو ابي ما تقدم **ولو قال**
ان فعلت كذا حلال الله على حرام فقال بعد ذلك لامرأته ان فعلت فحلال الله على حرام ففعلت
احد مما حنت في طلاق ما بين ثم فعل الاخر قال الامام وطهرا الدين يميني ان يقع كما لو كان الثاني ملقا
دون الاولى **ولو قال** ان فعلت كذا هوجه بدست راست كبري و بر من حرام او قبل له هوزي كه برني
كني قال لغو ففعل تلك الفعل ثم تزوج امرأة نطق ولو زاد الواو فقبل وهو ذك في ههنا
لا نطق لان قوله هوجه بدست راست كبري و بر من حرام مخير الثاني معنى فلا يصح العطف عليه وان غنى الوصل
وفيه تشديد عليه مع هذا لا يثبت لانه عطف على الباطل لان الاول طلاق مخير ولا امرأه له وفي
شمس الاسلام لها نطاق اذا تزوج وفعل كذا لم يقع كلامه **ولو قال** كل امرأة لي فتى طالق ان فعلت
كذا لا امرأة له في نوي امراء بنز و حجابهم ويكون بمنزلة قوله كل امراء تكون في المسلمين
مجموع النوازل **وفي** التناوي **ولو قال** لامرأته ان تزوجت فحلال الله على حرام ففعلت حجابا نطق وسيأتي

قال في شرح
الهمزة

قال كل امرأة افترق
ان فعلت كذا لامرأته

تمامها

تمامها في كتاب البيان **ولو قال** من حرام هوجه بدست راست كبري و بر من حرام ولو تكن له امرأه يكون
يمينا **الا** اذا حنت في التعلق بالزوج حجبته بغيره فانه قال ان تزوجت ما اخذت يميني فهو على
حرام **وفي** المحيط **ولو قال** انت على كذا فلا تيسر لي **ولو قال** انت على كذا فلا تيسر لي
اليمين فهو كقوله انت على حرام وان ههنا اذا لم يتوقف اختلاف انه هل يكون يميناً سبل بخلافه
عن قال خلال **وفي** احمد على حرام قال عديت لحو الابل قال نطق امرأته **مبي** قال ان شربت
المسكر فكل امرأة اتزوجها فتى طالق ثلاثا فشربت في حلال صباه فشرت زوج بعد ما وقع لا نطق
ولا ينكح ولو سمعت صهرته فقالت دختر من بر تو حرام است بذاك اليمين فقال ادي حرام است
بر من هذا في ادمه محرمته في القول قوله انه اذا زوجه احد او الثلاث هكذا ذكر النسفي
في فتاواه وقد ذكرنا قبل هذا ما يجال هذا وهو مسله صاحب البراءة فقل قياس تلك المسئلة
بيني ان لا يقع وهكذا كان يعني الشيخ الامام وطهرا الدين انه لا يقع **وحل** قال لامرأته ما زوجتني
كه باهمه شعوان في بيع الطلاق **وفي** التناوي **النسفي** رجل دخل امرأته فزوجها ثم قال لها بعد
ذلك لو بر من حرام يديان حرام فزوجه عليه **جلست اخبرني قوله** **داد** **كبر** في التناوي امرأة
قالت لزوجها مرا طلاق ده فقال الزوج داد كبر او قال داد كبره ما دان نوي يقع ويكون
رجيا وان لو نوي لا يقع **ولو قال** داد است يقع نوي او لو نوي ولا يصدق في ترك النية قضاء **ولو قال**
داد است انكار او كبره انكار لا يقع وان نوي **ولو قال** لها بعد ما طلقت الطلاق كذا وكبره و يروى لا يقع
الاخرى الا اذا نوي **اليمين** **ولو قال** لا اكفي بالواحدة فقال وكبر ان نوي به الانبياء من الطلاق
طلعت ثلاثا هذا في فتاوي النسفي **ولو قال** لها بعد ما طلقت منه الطلاق كنه كبر لا يقع وان نوي
وفي التناوي **النسفي** امرأة قالت لزوجها مرا مدار و دست باز دارا و طلقني فقال الزوج
واسته كبر او بارداسته كبر يشترط النية في الكل لكن في قولها طلقني وحبي وفي الباقي ما يروى
مجموع النوازل **ولو قال** لزوجها من بر تو طلاق او فقال الزوج سمحان كبر اختلفت المناحورون
والخيار وانما نطق **ولو قال** سمحان لو نقل كبر لا نطق **ولو قال** في الحلق في وجهه كبر صح الحلق وسيأتي
في فصل الحلق **ولو قال** مرا مله كن فقال مله كبره او نوا نوي ان نوي يقع **وحل** تزوج امرأة فقبل
له حرام كبري فقال كبره فاكبره كبر او نوا كبره كبري كبر يقع اذا نوي وقبل لا يقع وان نوي قاله به يعني
لانه انكار للنكاح فلا يقع على ما بين **ولو قال** مرا طلاق ده فقال اكبر او نوي فحين است حين كبر
فلو نقل شيئا قامت لا نطق امرأة قالت لزوجها من بامك سوي و تو بامك سوي فقال سمحان كبر
لا نطق المسائل في مجموع النوازل **وفي** نوايد شمس الاسلام **ولو قال** لها ما خلقت بطلاقك واكن
حورده او حورده كبر او قال ان تترافان من ترافا لا يقع وان نوي **ولو قال** لامرأه احبته حوردين
من برني ده فقالت داد ان توت هناك فهو صحيح وكذا في العتق وكذا يكون فيه الجدة الحرة
اماني البيع والاطارة وما يتعلق بالمال بان قبل الرجل مع هذه الدارين فلا نطق او قال مني فقال ووجه
كبر وقبل فلا نطق وكذا **ولو قال** لا اخبرني بكذا فقال معوام كبر لا يقع **ولو قال** اخبرني بكذا
فقال في سنده كبر كبر **ولو قال** لزوجها من بر تو حرام ادي من دن في سنده فقال الزوج في كبر
لا نطق **ولو قال** حنت ما دان استمر ان نوي في الطلاق فان العتقة ابو جعفر يقع واحدة بائنة
وقال غيره يقع واحدة وجعته **والاول** **وفي** التناوي **النسفي** **ولو قال** لها ترايله كبره او نوا كبره

داد

في المستقبل وصحرا القبول منها عند وقوعه او شرط بعيني على هذا اذا شرطت المرأة لنفسها
 حياذا في الخلع فان ابو حنيفة جاز وقال ابو يوسف ونحوه لا يجوز ولو شرط الزوج لا يجوز اجماعا
 وحل امر امراته حتى تستري الراش المستوي فاشترى فقال لها الزوج سر خدي وذهبت الى ليل
 عن الراش المستوي فقال خدي **وقال** الزوج فوخت ولا يصح الخلع ولكن ان نوى الطلاق يقع **وقال**
 قال لا تزني نفسك فمهرك ونفقة عدك ولعنها بالعزبة حتى قالت اخلعت منك بالمهر
 ونفقة العدة وابتاعك منهم من قال لا يصح كالباع قال الصدوق والشهيد في الفتاوى الصغرى وبه يعني
 وكذا لو لعنتها ان تترى الزوج عن المهر والنفقة **وقال** هذا يدل على ان المدعيون اذا قسموا الدين
 ان يبريه عن الدين بالعزبة لا يصح اذا قبل للزوج حويش خدي من زوجها بكدا فقال خدي
 وقيل للزوج فوختي فقال لا تترى في ذلك الجاس فوخت لا يصح الخلع وكذا لو قال الزوج للمراة خويش
 خويشين وعتق فقال كايين خويش وعتق في ذلك الجاس فوخت لا يصح الخلع وكذا لو قال الزوج للمراة خويش
 اخلعت وهو يبيع الكباي فقال الزوج اخلعتك ان لو يطلح ويقتل ويحرق وان طالت اذ كان كذا فلما يتعلق
 بالخلع **وقال** اخلعتك ان كان كذا لم يخلع الا بالخلع وان لم يكن متصلا
 لا يصح ولا يقع الطلاق ايضا **وقال** اخلعتك المرأة الخلع بيننا صحح وقال الزوج فوختي اخلعتك
 قوله وهو انك لا تترى **وقال** الزوج فوختي خويش خويشين وعتق وكايين فقال الزوج فوختي
 كبري الخلع **وقال** الزوج الفتيق **امراة** قالت لو فوختي من سبعة خويش خويشين فقال الزوج
 فوختي الخلع صحح **امراة** قالت لو فوختي خويش خويشين فقال الزوج فوختي خويش خويشين
 بان جوي بيننا ما يوجب ذلك كان الخلع صحيحا وان اراد به التعليق لا يصح ما لو قيل الزوج اري سبعة
 رجل قال لا مزانية بعث منك بطلقة فقال اشترى بغير محاربا رجعا وهذا قول ابي بكر الاسكاف **وقال**
 بعضهم يزاد المهر وذكر هذا عن ابي القاسم العتقا ورحمة الله اه اذ التردد في الطلاق رجعي
 فانما ابو بكر الاسكاف في النوازل **وفي** المحيط لو قال بعث منك نفسك فقال اشترى بغير ما يباح له
 لا مزانية ووجهه ان زوجه او سواي بان طلاقه كراهي يسوي من شئت فقال فوختي فقال خدي
 طلعت ثلاثا كما اذا قال لها عا لك عندي من لود بعه دخل كل ود بعه لها عنده **وفي** المستفي دخلت
 لا مزانية بعث منك بطلقة ثلاث الاق وهو فقال اشترى ثم قال ثانيا وثالثا وقال المرأة اشترى
 والزوج يقول اردت به التكرار لا يصح في ذلك بطلقة ولا يصح عليها الاثلاث الاق وهو
 لانه لا يجب المالم الثاني والثالث وهو صحح يسلخ البايين ولو قال لها بعد الخلع فاذمت سبعة قال الامام
 ان نوى الطلاق طلعت ثلاثا لان المصنف في هذا اللفظ صحح الطلاق **وقال** لها فوختي فوختي
 ونوى الطلاق فوختي واحدة **وقال** لها فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 المرأة قبلت او وصيت طلعت ثلاثا لانه لو يقع الا بغيرها ولو قال فوختي فوختي فوختي فوختي
 شيئا فقال فوختي او وصيت او اجرت في ثلاث بغير شي ولو قال فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 نفسي منك يا ف فقال الزوج اجرت او وصيت كان ثلاثا ثلاثا الاق وهو الكراهية المستفي **وفي**
 الروايات في كتاب العتاق دخل قال لعنه له اخذ كذا خو مالف وهو اخذ كذا خو مالف دينه فوختي
 ومات هو وجب المالم لان عليهما لو قال لعنه بعث عندي منك مالف وهو ثم قال فوختي فوختي
 بعث عندي منك مالفه دينار فقال قبلت لا يلزم المالم لان ما لم يزل في مالف في الخلع مالفه

طلعت ثلاثا
 بعث عندي

صادق واقعة بغير قيد **وقال** لها فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 خدي يقع الثلاث بالاموال الثلاثة ولو قال خويش خويشين خويش مالف وكررت ثلاثا فقال الزوج
 فوختي يقع الثلاث بالاموال الثلاثة ايضا كما اذا قال لها انت طالق ثلاثا على الف وذهبت طالق
 ثلاثا على مائة دينار فقال قبلت يقع الثلاث بالماليين كذا اهلنا وعن ابي يوسف انه فرق بين جانب
 الزوج وجانب المرأة في جانب الزوج كلا النكاحين باق وفي جانب المرأة لا حتى لو قال طلقك على الماليين
 بنونك على فوختها فوختي قال لا مزانية من خويشين او فوختي بعدت وكايين فقال للمرأة فوختي
 ونوى الطلاق ذكر في مجموع النوازل انه يصح الخلع وقال كذا اهلنا لا يصح به يعني قبل للمرأة
 اشترى نفسك بطلقة فوختي خويش خويشون للنساء على الرجال من المهر ونفقة العدة فقال اشترى
 وقيل للزوج بعث فقال بعث صحح الخلع وان لو يقولوا لها اشترى نفسك من ماله يعني وقته اخلعت
 المشايخ المسئلة في فتاوى الشافعي ومثله ايضا لو قال الزوج فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 مجموع النوازل دخل تزوج امرأة فقال عند دخل امراتي لا تستري ثلاثين درهما فقال ذلك لو دخل
 انا اشترى منها عا ماله درهم هل بعث مني قال نعم لا تخوف **وفي** فوايد شمس الاسلام امرأة قالت سواد
 كايين خدي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 هو حق كمرار لو شئت خويش خويشين خويش مالف وان اقلعت به حواي الزوج اما لو قالت فوختي
 يكون خلع الا اذا جرت العادة الصغرى قد دون بذلك **وهو** في مجموع النوازل لو قال للمرأة
 خويش خويشين بعدت بمنزلة قولها بنفقة عدك **وقال** كل حق لها عليه لها نفقة العدة **وقال**
 كاج فتاوى الصغرى لو اخلعتك على ان لا تسكني لها لا يصح **وقال** لو اخلعتك على ان مونة السكنى عليها بان
 تسكني بيننا فوختي صح **وقال** لو اخلعتك على ان لا نفقة لها واخلعتك وابراة عن النفقة صح
المجلس الثالث فيما يصلح جوابا **امراة** قالت لو فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 خدي فقال الزوج فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 على الله ان اراد به الحواي يكون جوابا **وقال** فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 الاستناد لظاهر الذي قوله ان طالق او بياك طالق باي كذا فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 قال في المحيط وهكذا فتوى شمس الاسلام الا وخذ في ماله **وقال** فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 فتاوى الشافعي انه لا يكون جوابا وان نوى الزوج الطلاق كان هذا ايضا باينا ابتداء وقيل جوابا
 او الوي ان يكون جوابا وكذا لو قال فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 قال لا مزانية انت طالق بطلقة باينة امكك الرجعة يقع واحدة باينة وتلقى قوله امكك الرجعة
 ولو قال خويش خويشين خويش مالف فقال الزوج طلقك واحدة للسنة يقع الرجعي امرأة قالت فوختي فوختي
 خويش خويشين خويش مالف فقال الزوج فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 قال لا مزانية خويش خويشين خويش مالف فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 المرأة خويش مالف فقال الخلع بدون ان يقول الزوج بعث فتاوى فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي
 خويش مالف وكايين لا يصح الخلع ما لو قيل الزوج بعث فتاوى الشافعي وفي الفتاوى لو قال لها بعث
 منك مفرق بطلقة فقال اشترى بغير ما يباح له **وقال** فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي فوختي

ولو قال بعت منك تطليقة فعالت اشترت بغير رجوعا عاقبته **ولو قال** لثابت طلاقك ممنون
 الذي على فعالت طلقت نفسي بغير الطلاق باينا مهرها عترة فوطها اشترت ولا يشترط البينة ههنا
 عند الكل **ولو قال** لامرأته بعت ثلاث تطليقات ممنون ونفقة عدتك فقال المرأة بعت ولو
 قبل اشترت ثابت عند ابي بكر الاسكاف وقال الفقهاء ابو الليث لا يقع شيء هو المختار قال في المحيط قول
 الفقهاء اني بكرحت البينا امرأة قالت لزوجها اخل في كذا فقال طلقت او اجرت يكون طلاقا ورجل
 قال لامرأته بعت منك تطليقة ممنون فقالت كان حريدي وضح الخلع وهذا البينة **ولو قال** المحيط البينة
 عن ابي يوسف اذا تزمت المرأة زوجها عاقلته على ان يطلقها ففعل ذلك جازت البينة وكان الطلاق
 باينا وكان الوجه له مالا على ذلك **ولو قال** طلقتي على ان اوخر مالي عليك فطلقها فان كان للمناخير
 غايه معلومه صح النكاح والطلاق رخص على كل حال وكذلك لو طلقها على ان تبرئه عن الالف التي كفعل
 لها فان فلان والطلاق باين **ولو قال** المراه اختلقت واشترت نفسي فقال الزوج نيك امه
 لا يكون جوازا **ولو قال** الزوج فزوجته كايين ومهدد **ولو قال** المراه امه صح الخلع في جميع النوازل
 ولو قال خوليت حري او توهمتني ونفقة عدتي فقال الزوج اري وقتت نفقته **ولو قال** اري
 بغير لا يقع وكذا قوله نذر فمهر لا يكون جوازا **ولو قال** فمهر او نكاحا او نكاحا او نكاحا او نكاحا
 خوليت فقال الزوج واكون لا يقع الطلاق **ولو قال** اشترت نفسي فقال كحل خوليت فزوجته صح الخلع
 وفي الامل اذا اختلفت حكمها او حكمه او حكمه اجبى صح الخلع وبطلت النسيئة وزد المهر المقبوض ولو
 قالت خوليت او توهمتني باهتة فقال الزوج رسي ان اري او بقوله ونسي الاجازة وقع ثلاث
 والاشي واحدة وجبته المصلحة في النوازل **ولو قال** بعت منك امرأه بالف درهم ان اخذت
 نفسها في المجلس وقع الطلاق ولو بها المال امرأة قالت ذهبت لك نهوي ففعلت له عوقصني فقال
 عوقصتك ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا امرأة قالت خوليت خوليت خوليت فقال الزوج بطلت الاشهاد
 وادمان فزوجته صح الخلع والمهر والحزل والعقد وعدوا بقصد فيه سواء المسائل في الفتاوى
 امرأة قالت خوليت خوليت خوليت وكايين فقال الزوج فزوجته طلاق ان توث المرأة الشراة
 ثلاث تطليقات صح الخلع ويكون جوابا وان قالت ما توثت بغير الزوج مستداه بعد ذلك ان قبلت
 المرأة صح الخلع ووقع الثلاث ولو لم يقبل لا يقع شيء **ولو قال** بعت منك الله قال انت طالق ثلاثا ولو
 الجواب رسي توث واحدة لا يقع الخلع ويقع الثلاث **المجلس الرابع في فساد الخلع**
 وفي الفتاوى الصغرى امرأة قالت خوليت خوليت خوليت وكايين فقال الزوج فزوجته طلاق ان توث المرأة الشراة
 لا يصدق فضا من في فتاوى الشافعي اذا شهد عذلين ان المرأة اذا قالت خوليت خوليت خوليت
 اقول لها فزوجته بالغا وشهد شاهدان على ذلك ان مع القاضي فزوجته بالغا يقضي بفساد الخلع ولا
 يلحق الي شهادته الشهود اما اذا قال لمرأتي بعتك بالغا بالغا وهو شهدوا بالغا بالغا
 تقبل بها فصحها وبطلت ولو شهد بعض اهل المجلس انه قال بالغا يقضي بشهادته فصحها
 ولكن قال نكاحا فزوجته ان قال بعد الامتنان عن مجلس الخلع لا يصدق **ولو قال** اري بعتك بالغا
 حشيت عند قوله فزوجته فمهرها عترة فوطها اشترت به تلك الحشيت او بعتك بالغا لا يصدق ايضا **ولو قال** المراه
 البينة الصغرى وامن النساء او قال مزوجته تقبل **ولو قال** المراه البينة عاقلته ففعل ذلك جازت البينة وكان الطلاق
 قال صاحب المحيط وعندك ينبغي ان تكون بينة الزوج اولى **ولو قال** فزوجته فمهرها عترة فوطها اشترت به تلك الحشيت او بعتك بالغا لا يصدق ايضا والقول

قوله

قوله مع البينة وبينهما القاضي الامام والامام خالي لا يجزيان لهذا النوع من المسائل
 ونفقا لغيرهم **المجلس الخامس في النكاح بالخلع** وفي الفتاوى **ولو قال** لا طلاق امري
 نطقها المأمور بمهرها ونفقة عدتها او خالها على مهرها ونفقة عدتها قال الفقهاء
 يجوز مده حوله كانت او غير مده حوله وقال ابو بكر الاسكاف لا يجوز مطلقا مده حوله كانت او غير مده حوله
 وبه اخذ الفقهاء ابو الليث وبه كان يعني الشيخ الامام طهبر الدين رجل فذكر خلافا على امرأته
 او اعطت قباة فدهقته القباة الى الرجل وجرى الخلع بينهما فلما راي القباة اذ لا طلاق له فخلع غير صحيح
 وكذا اذا كان له بطنه ولكن لم يبرئه كان فاما اذا لم يكن له احد الكين فالخلع صحيح وفي اري اذا قال لها
 انت طالق ثلاثا على الف فقبضت الواحد بالف لا يقع شيء وذكر في رواية الاصل في كل رجلان يطلق امرأته ثلاثا
 بالف فطلقها واحدا بالف جاز لا يخلو على حيز واما قصر الزوج مع المرأة فيعقد صحته على المطابقة بين
 الايجاب والقبول ضرورة ومعنى ولو يوجد ولو ان قوما جازوا الى رجل وزعموا ان امرأته وكلهم باخلاص
 لها فخلعها والكرت التوكيل ان ضموا بطل الخلع فالطلاق واقع وان لم يجمعوا اذ ادعى الزوج الصا وكلمته وقع
 الطلاق وفي حقتها وان لم يبرئه ان قالوا للزوج ان يطلقها فخلعها على ان يطلقها لا يقع وان لم يبرئه
 ذلك فالطلاق واقع **ولو قال** المراه اختلقت واشترت نفسي فقال الزوج نيك امه
 روجها على مال لم يجمع بغيره لم يثبت به بدل الخلع على الصغرى وهل يقع الطلاق فيه واما ان والامتنان
 يقع ولو اختلفت الصغرى مع زوجها البائع على مال فالطلاق واقع ولا يجب المال فان صحت الاب بد الخلع
 صح الخلع كالخلع مع الاجنبي ولو خلعها على الف درهم وقبل الاب ولم يقبل المال اري في هذا عن محمد
 واختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق ما لم يقبل الصغرى وقال بعضهم يقع بقبول الاب
 ويجب المالد على الاب لان عبارته كناية واما قال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على احد والحد
 صلا فضا على مال اخر سواء هو الصغرى اختلعت الامه من زوجها او طلقها على جعل يقع الطلاق وتوث
 بالجل بعد الخلع وان اختلفت ما دون المولى والمكاتب لا يواخذوا بعد العتق واذا اختلفت الامه من زوجها
 مهرها بغير ادن ولاها يقع الطلاق ولا يفسط المهر وطريق صحة الخلع حق الصغرى على وجه لسيقت
 المهر من الزوج او النقة ان كان النكاح بلفظ الهبة والخلع قبل الدخول والخلوة فطريقه ان يخلع رجل على
 مع الزوج بشي مغاوم مقدرا بالمهر او المنفعة حتى يحل البدل على الاجنبي للزوج ثم يحل الزوج ما عليه من
 المهر والمنفعة لاب الصغرى او لمن له ولاية قبض ما للصغرى على ذلك الرجل فيقبل ذلك الرجل ففسط المهر
 او المنفعة عن ذمة الزوج ويجب على ذلك الرجل ان رحمه الله هكذا نقل عن الامام خالي اما الكبر اذا
 خالها ابوها او الاجنبي شيها خازو المال عليها وان لم يزوجها بالعتق على الزوج والاب ان صحت
 الاب وان لم يقبل الخلع يضمن عاقبتها ان قبلت يتم الخلع في حق المال هذا يشترط ان الطلاق واقع قال
 صاحب المحيط وقد كتبت في شرح الجبل ان الطلاق في هذه الصورة لا يقع الا باخاذا الكمل طلاق الاصل
 وفي الجامع الكبير اذا قال الرجل امرأته يا هذا العتق او على هذه الدار او على هذه الالف فخلعها
 على ذلك فالقبول الى المرأة لا يوجب لان البدل يرسل كما اذا قال لعبدك مع عبدك من فلان كذا او
 على قبول فلان اذ اباها فاذا قبلت المرأة ذلك وجب عليها تسليم ما اشترى به ان امك والاشك ان كان
 مملوكا وقبضته ان كان غير مملوك ولو ان رجلا قال للزوج اخلعها على عبدي هذا او داوي هذه او الف هذا

ولو قال لا طلاق امري
 نطقها المأمور بمهرها ونفقة عدتها او خالها على مهرها ونفقة عدتها قال الفقهاء
 يجوز مده حوله كانت او غير مده حوله وقال ابو بكر الاسكاف لا يجوز مطلقا مده حوله كانت او غير مده حوله

خلع الصغرى

فلعلها على هذا فالطالع جاز ولا حاجة الى قول المرأة لان العاقبة لا اجنبى من نظير الطالع صحيح الاجنبى والاشبه بفقها
الدين عن انسان ولو قال للزوج الاجنبى اخلها على عتدي هذا فقالت ان زوج طلق من الطالع من غير ان يقول
المطاب قبلت وان لم يطالع بقول الاجنبى لزمه عن البدل ان كان مما يفتن فان عجز عن تسليمه وجب تسليمه
في الميثاق وتسلم القيمة في غير الميثاق كما في قول المرأة ولو قالت المرأة لزوجها اخلني على ذاد فلان او على
عبد فلان فالطالع وان لا حاجة الى قول فلان بعد ذلك ان قدرت على تسليم ما استبرأه ما جازة فلا ريب
والاعلم بان تسليم المثل في المثل والقيمة في غير المثل ولذلك لو قال لها الزوج خلعتك على عبد فلان فقبلت
صح فلو لم تقبل قبل فلان لا يصح ولو ان الزوج خاطب صاحب العبد والذاد المرأة خاضع فقال له با فلان
فدخلت امرأتى بعدك هذا فالقول الى صاحب العبد ولا حاجة الى قول المرأة وكذا لو قال لاجنبى للزوج
اطع امرأتك على عبد فلان فالقول الى فلان دون المرأة الا ترى ان الاجنبى لو قال للزوج اطع امرأتك على الف
دورهم على ان فلان ما من له فقبل الزوج ذلك فان القول في هذا الى الضامن وليس الى المطاب ولا الى المرأة
ولو كانت المرأة هي المخاطبة في هذا فقالت اطلعي على الف ودورهم على ان فلان ما من له فخلعها فان الطالع واقفا
فان ضمن فلان المال اذ الزوج ايتها شاء المرأة حكم القبول ولا تالها حكم الضامن ولو لم يضمن فلان اذ المرأة
بالماء ولو ان زوجها قال للزوج اطلعها على هذا العبد فقال قد طلعها فاذا العبد دخل آخر فاذ العبد لرجل اخر
فالقول الى المرأة لا الى فلان صاحب العبد ولا الى المخاطب كل في نكاح الجامع الكبير **المجلس السادس من بدل الطالع**
وفي المخطوط في ما يلى البيت رحمه الله وحل طلع امراته على مال تزاد في بدل الطالع الزيادة باطلة وكذا الزيادة
في بدل الطلع عن دورهم وفي المتن في طلع امراته على ان حلت صداها لولدها لاجنبى صح الطالع والمهر للزوج
دون الوالد اذ اقبل بدل الطالع الى اجل مسمى حاد والمال الى اجله وكذا اجازته الكفالة والرهن ولو اجل الى الحصاد
حاز الاجل الى وقت فلان لا يجوز الاجل وصح الجامع وقت المرأة بدل الطالع وقال الزوج فقبلت لخصه اخرى القول
قول الزوج كذا اتفق الامام طهري الدين فقبل القول قول المرأة لانها هي الملكة **وفي الاصل** يجوز الطالع على كل
او مودون موصوف او موجود فيسقط المسمى ويجوز على ثوب مسمى هروى او مودى ولا يجوز على الثوب المطلق
وتزاد ما قبضت من المهر وحلته انما هي ما ليس بمال متقوم لوجوبه **وان** مسمى شيئا متوقفا متوقفا ما يجب المسمى
وان مسمى نحو لاجل مسمى مستدركه فكذا ان تحت الحما له او مكن الخطر بطلت القيمة وتزاد ما قبضت من المهر
وجل طلق امراته على جمل بعد الطلع في العدة وفي الطلاق ولزجج المال ما وقع الطلاق فلا يصرح بطلق ولو
طلعها على مال او طلعها بعد الطلاق ارجع يصح ولو طلعها بمال متقومها في العدة لا يصح **ولو قال لها العبد**
البعوثه طلعك بنوى الطلاق لا يصح **ولو اخلفت مع زوجها** على نفقة عتدا ومهرها على الزوج
عشرين دورهما نقل عن الشيخ الامام الاستاذ طهري الدين انه يصح وجب على الزوج عشرين دورها وما
يوافق هذا في الاصل **امراء** اخافت على داران بر الزوج عليها الف وهو لا شفعة فيها قال رحمه الله وهذا
بدل على ان الجاني بدل الطالع على الزوج صح **وفي صلح العدة** وروى **لو ادعت امرأة** طلقا على رجل فطاحلها
على مال بدله لها لم يجوز هذا بدل على ان الكتاب بدل الطالع على الزوج لا يصح فوجبه التوفيق بين الروايتين انما اذا
اخلفت على عوض يجوز ان يحل بدل الطالع على الزوج ويكون حقا بلا بدل الطالع وكذا ان خالده ولم يرد نفقة
العدة يجوز ايضا ويكون نقدا بر النفقة العدة اما اذا خالفت على نفقة العدة ولم يرد عوضا اخر ينبغي
ان لا يجب بدل الطالع على الزوج **نوع منه** المرأة اذا اخلفت مع زوجها على مال مرقا قامت البينة على زوجها
انه طلقها فلا ما او باين قبل الطالع تقبل وتسرد بدل الطالع والتاقت لا يمنع قبول البينة ههنا في سوء الجامع الضعيف

تجمل بر طالع

بدر يصح جمل بر طالع
عقد الزوج

اخلفت
فقبل

وفي الاصل مطلقه التمسك اذا قال للزوج اطلعي فلا تاعلى الف ودورهم فطلقها واحدة له عليها الف
وفي المخطوط اذا قال الزوج فان الطلع بيننا منين وقالت فلا تاعلى عن شيخ الاسلام علي بن محمد الاسديجاني
ان القول قول الزوج الرجل وحتى عن محمد الدين انه كان يقول ان فان هذا بعد طاح جري بينهما وادعنا المرأة ان
النكاح لم يصح لانه جرى بعد الطلع الثالث وقال الزوج بعد الطلع القول قوله اما اذا لم يزوجها وجها ويقول
ليس لك ان تتزوجني فالقول قولها ولا يجوز النكاح **وفي العتدا** وفيه زوج تزوج امرأة على مهر مسمى ثم
طلعتا طلاقا ما يات من تزوجها ثانيا على مهر اخر ثم اخلفت مع زوجها على مهرها من الزوج عن المهر
الثاني دون الاول وكذا لو قالت بالفارسية نحو نيتن خريد ما روي كابين ومنه حقا له مرسو
نومت لا يبرأ عن المهر الاول **وفي مجموع** النوازل لو قال لها طابت منك تطليقة جمع فقبلت وجمع ما في
البيت غير ما عليك من الفتيق فاستردت وان عليها سوا او لحال الكسوة فاطلها ما استنتى وما لم
يستنت لها **نوع منه** امرأة اخلفت مع زوجها على مهرها ونفقة عتدا على ان تمك ولها مهرها
سنتين او عشرين سنين بنفقة طالع ويجوز على ذلك وان كان مجهولا فان تركه على زوجها هربت
فلا تزوج ان ياخذ قيمته النفقة منها ولها ان تطالبه بكسوة الضبي اما اذا اخلفت على ما سالا الولد ان
بنفقة وكسوة لها ان تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد صغيرا
او طفيما ولو اخلفت على دارهم فزادها حراها بالدارهم حتى يرضع الولد يصح في الرضخ ولا يصح في العظم
يعني لو استاجر امراته بعد الطلع لتسك الولد العظيم بنفقة وكسوة في المخطوط كونه مائة عن محمد
في امرأة اخلفت من زوجها على مهرها من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدته الى سنتين
حان فان مات او لم يكن في بطنها لم يرد قيمة الرضاع ولو مات بعد سنة من دقيمه رضاع سنة ولو اخلفت
على ان تسك الولد الى وقت التويع صح وهذا اذا كان اني اماني الان فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة اذ ولد
والخلق باخلاصه فاذا طال مدته مع الام تخلق باخلاصه **وفي ذلك** من الفساد وما لا ينبغي فان زوجت
الام فللاب ان ياخذ الولد منها وان انفق لا يترك عند سما لان هذا حق الولد وسقط الى حرمها
امساك الولد اذا بين المدة وان لم يبين لا يصح سوا كان الولد صغيرا او طفيما **وفي المتن** ان كان الولد
وصيفا صح وان لم يبين المدة فموضع حولين **امراء** اخلفت على امساك الولد او رضاع الولد سنتين
فمات الولد بعد السنة او ماتت عليها قيمة الرضاع سنة **ولو قال** عند الطلع ان مات الولد او مت فلا
على فالامر على ما شرطت يعني الشرط جاز وفيه مما يفتي من الرضاع **ولو قال ابو يوسف** امرأة اخلفت
مع زوجها على رضاع الولد ثم صالحت مع اني الولد على شي يصح **في مجموع** النوازل امرأة قالت خوليتين
حزبهم بدانك كوجه بدارميك سال زوجها حاد بر فقال الزوج فزوجهم اذ يرون باشي وهذا فاربه
كله على ويكتفي بالقول في المجلس احاب الامام التمسكي **ولو قال** اذ يرون شرطها روي بشرط الاداء
في بدل الطلع وفي النوازل امساكه تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد مضي المدة **وفي المخطوط** لو قال فزوجت
بدانك تادوم ووزيد خلعت من راني ذه دوركش ومنه فاد قبل لا يقع قال محمد الدين يقع لان الشرط
القول **قال** في مجموع النوازل ونقطة كتاب الطلاق **لو قال لها** ان اعطيتني الف دورها فاطاق
لم تطلق الاما ذاك **ولو قال** انت طالق على ان تعطيني الف دورهم طلقت بالقول **قال** في المخطوط فقل
هذا القول بالفارسية تزاد طلاق ترايك فلان حرم من دمي بشرط انك فلان حرم من دمي فقبلت
يصح الطلاق متى قوله ان اعطيتني بشرط الاعطاء في المجلس لو وقع الطلاق وفي قوله اذا اعطيتني

لا
تخلو

او متى اعطيتني حاجة الى الاعطاء في المجلس عن ابي يوسف لو قال طلقني او بقا بال وطلقها ثلاثا
هي بال وطلقها واحدة فثلث الالف ولو قال طلقني حرة فطلقها واحدة فثلث الالف ولو قال طلقني حرة فطلقها واحدة فثلث الالف
الحصان ان يكون بالمرء ولو قال لا امرأته ان دخلت الدار فطلقها طالق بغير حصر ان يشترط القبول عند ذلك
دخول الدار والله اعلم **الفصل الرابع في الامر باليد** وهو مشتمل على خمسة اجزاء الاول
في المقدمة الثانية في الامور البينة الثالثة في امر الضرب الرابع في جواب الامر بالمرء فيما يبطل وفيما لا يبطل
المجلس الاول وفي الاصل اذا جعل امر امرأته بيد هذا نوي الطلاق او كان الخالد مذكورة الطلاق
او الغيب ونوي الطلاق او لو بنو فمعت أو كانت غايبة فمعت فقلت في المجلس قبل ان يتبدل المجلس وان
تطاولت يوما او اكثر اخرت نفسي بغير الطلاق وتكون واحدة ان نوي واحدة او تفتين ولو لم يكن له فيه وان
اراد ثلاثا فثلاث وليس للزوج ان يزوج ولا ان ينهي المعوض بها عن الابقاء وفي المتن لو جعل امرها بيد
ابنها فقال ابوها قبلها طلقته وكن الوكيل امرها بيد هذا فقلت فقلت نفسي طلق وفي المتن لو جعل امرها بيد
الزوج فقلت انه لو رده الطلاق اذا كان في حالة الغيب ومذكورة الطلاق اما في غير مذكورة الطلاق
وغير حالة الغيب اذ لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس بشي فلو ادعت المرأة بغير الطلاق او انه كان
في غيب او مذكورة الطلاق وانكر الزوج فالقول قوله مع البينة وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغيب
او مذكورة الطلاق ولا تقبل بينة في بينة الطلاق لان تقوم البينة على اقراره ذلك وفي دعوى المرأة على
زوجها انه جعل امرها بيد هذا الاصح اما لو طلق نفسها بغير امر زوجها ودعت وقوع الطلاق ووجوب
المهر بناء على الامر بغير وليس للمرأة ان ترفع الامر الى القاضي حتى يجزى الزوج على ان يجعل امرها بيد هذا وفي المتن
لو قال لها امرك في غيبك او بغيرك او ما اشبه ذلك فاختارت نفسها فقال الزوج لم اعن به الطلاق
فهو طالق ولا يدعي في القضاء ولو قال امرك في ثمان او سنانك هذا كقوله في يدك وفي المتن لو قال
امرني بيدك المحترمان هذا كقوله امرك بيدك وفي مجمع النوازل دخل قال للفسك ان كتب لها خط الامر
على ان متى سارت بغير اذنها في تطلق نفسها واحدة كلما سارت فقلت لا اريد الواحدة وتقبلت ثلاث فاف
الزوج ولو تيقنا وخرجنا بغير الامر بيد هذا في بطلية وكن لو كان مكان الامر بغير الطلاق **قال**
صاحب المحيط وكن لو قال للفسك ان كتب لها خطا باقرار ذي مائة وهو اكتب ببيع داوي بمائة كان اقرارا
بالمال وبالسبع وفي الفتاوى الصغرى الامر باليد لا يخلو اما ان كان الامر بيد هذا او بيد فلان مرسل او معلقا
بالشرط او موقفا ان كان مرسل او كان موقفا كان الامر بيد هذا او بيد فلان ما دام الوقت باقيا طلق في او فلا وله
جلا فاما مضي الوقت بغير علم او لم يعلم والقبول في الذي لم يذكر الوقت ليس بشرط ولكن لو ورد المعوض البينة
يجب ان يدخل وان كان مطلقا بغير الامر في ذلك يعني المعوض اذا علم بذلك والامر في يده في ذلك المجلس والقبول
منه ليس بشرط والطلاق منه قبول ولكن اذا ردت قوله اذا علم بغيره ان لا يصير الامر بيد هذا ما لم
يعلم حتى لو طلق نفسها قبل ان يعلم لا يقع والوكيل في هذا لا يصير وكذا قبل العلم بخلاف الاصل فانه جبر
ومشاقيل العلم استحسانه في الجامع الصغير ولو كان معلقا بشرط بغير الامر بيد هذا او بيد فلان الشرط فاذا وجد
الشرط ان كان الامر معلقا مطلقا بغير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن يرتد
بالرد وان كان موقفا فالامر في يده ما دام الوقت باقيا **ولو قال** لا امرأته امرك بيدك الى عشر ايام فالامر بيد
يد هذا من هذا الوقت الى عشرة ايام محط باسنا عات ولو اراد الزوج ان امرها بيد هذا اذا مضت
عشره ايام لا يصيد في قضاء ويصيد في ديانة هذا في الفتاوى وفي الاصل لو قال لها انت طالق الى سنة

بغير سنة الا ان ينوي الوقوع للحال لا بسماعة عن محمد امرك بيدك واسم الشهر الامر بيدك
السنة التي يصل الحلال من العقد الى الليل ولو قال امرك بيدك هذه الشهر فاختارت زوجها وقال
لا طلاق خرج الامر من يدها في جميع الشهر عند ذلك حقيقه ومحمد وقال ابو يوسف لا يبطل حياؤها في مجلس
احد وفي الجامع لو قال امراني بيد فلان شهر او لم يسره شهر بعينه فالشهر من يوم قال ذلك القول والقول
الي شهر كالطلاق الى شهر الكهالة الى شهر كالطلاق الى شهر وعن ابي يوسف انه يصير كهيالة الحال
وفي اول غنائ الاصل لو قال لعبدك استحر من هذه العلة اليوم عنق قضاء ولا يصيد في الناقص قضاء
ويصيد في ديانة والتكاح الى عشرة ايام متعده اما لو تزوجها الى يوم مائة او يوم مائة وخمسة ولو
استرى نسبه الى مائة او مائة وخمسة لم يخرج له المدة المسلمان في الروضة البيع الى شهر باجل الشهر الى
شهر وفي الفتاوى لو قال له تقبل الناقص في رواية حتى لو تصرف الوكيل بعد مضي الوقت لا يصح وفي
فتاوى شمس الاسلام يصير وكذا لا يقبل الشهر في رواية يصير وكذا لا مطلقا ولو قال امرك الى شهر
بنت الاجارة في الحال ويكتفي بغير الشهر والمراة كذا في العيون ودلالة المد شرط لصحة الاجارة
والمراة - وفي اصل الاصل الضلع الى شهر لا يصح وكن البينة الى شهر والمراة كذا في الفتاوى
العيون الا برأى من الدين الى شهر كالطلاق الا اذا قال عتبت بالاراء الى شهر الناحية شهر مجتهد يكون
ناجرا الى شهر والاقرار الى شهر ان صدقته المقر له بئبث الاجل وان كذبه المقر له فالقول قوله وبخمس مائة
حالا ومختلف المقر له في الاجل خلاف الاقرار بسببه الكهالة وفي مسألة الجامع الصغير ان العبد في الطلاق
لا يوقف ويصير ما ذونا مطلقا في ول ما دون الاصل وفي الاقضية التظيم والقضاء بغير الاصل
نهي الوكيل عن البيع يوم ما يوقف ولو جعل امرها بيد صبي او مجنون فهو بيد في مجلسه وليس له ان يحرمه
منه في صحة الامام شمس الامية السرخسي وفي الجامع الصغير لو قال لا امرأته طلق نفسي بقضاء بغير المجلس
ولا يملك الرجوع ولو قال لا اجني طلاق امراني لا يقصر على المجلس ويملك الرجوع وفي الفتاوى الصغرى
لو قال لا اجني امرأته امراني بيدك يقصر على المجلس ولا يملك الرجوع قال في المحيط هو الاصح وان قال بعضهم
هذا لو قيل لا نه صرح الامر ولو دخل امرأته لطلق نفسها كان ملكا حتى يقصر وفي المتن لو قال لها طلقني
نفسك فقلت انا حرام او طليقة او ربه او دخلت لو قال الزوج وقع الطلاق فاذا جلت حين صاف الامر بيد هذا
طلقت ولو قالت دست باز واستر ولم يقل حرة في الاثنين ولو قالت عتبت نفسي ان كان المجلس قائما
صدقت ومنا وهذا كقوله اخرت وفي جواب الخبير ذكره الفضل وقال بعض المشايخ ينبغي ان يقع كقول
الزوج في المجلس وختم يصح بدون الاضافة الى المرأة وان قالت انك قد تطلق وان قال لا اجني طلاقا
بيدك او طلقها ان شئت فهو كقوله امرها بيدك وفي الفتاوى الصغرى امرأته قالت لو حلفت بغير
عليك علي ان تجعل امرني بيدي تفعل ذلك لغيرها عليه ما لم تطلق نفسها رجل قال لا امرأته امرناي بيدك
او قال لها طلقني اية نساى شئت ليس لها ان تطلق نفسها وفي المتن لو قال لها ان تطلق نفسها ومن شئت من
نساى خلاف ما لو قال لها ان دخلت الدار فلتساى طوالت قد طلق وقع الطلاق عليها وعلى عبدها المسلمان
في النوازل رجل جعل امر رجل امرأة بغير وجه امرأته ثم رده فزوجها امرأته فاجاز هو بالعقل
فطلقها امرأته التي امرها بيد هذا لا يقع الطلاق وبني الحيلة في هذا الباب وما هو هذا في كتاب الامان
في فصل البين بالنكاح **المجلس الثاني في امر القيد** وفي المتن لو قال لا امرأته ان شئت شك
شككت في عتبي يوما او يومين فامرك بيدك قال اذا مكث يوما فامرها بيد هذا وهذا اول الامر

وَجَلَّ جِلَّ امْرَأَتِهِ بَيْدَهَا عَلَى أَنَّ غَابَ عَنْهَا مَدَّةً تَطْلُقُ نَفْسَهَا مَتَى شَاءَ فَغَابَ عَنْهَا إِلَى خُرُوجِ الْمَدَّةِ مِنْ حَضَرِ
فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ تِلْكَ الْمَدَّةِ فَادْبَسَ بِنَفْسِهَا حَتَّى تَمَّتْ الْمَدَّةُ أَتَى الشَّيْخَ الْأَمَامَ الْأَسْتَاذَ وَبَيَّنَّ لِامْرَأَتِهِ بِهَا
وَأَتَى الْأَمَامَ الْقَاضِيَ الْأَمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ كَانَتْ لَا يَلْمُزُهَا فِي الْأَمْرِ بِبَيْدِهَا قَالَتْ هَذَا مَا كُنْتُ مَدْرُورًا
فَأَمَّا قِيلَ أَنَّ بَيْدَهَا غَابَ عَنْهَا ثَلَاثَ مَدَّةٍ لَا يَصِيرُ الْأَمْرُ بِبَيْدِهَا وَلَوْ كُنْتُ مَدْرُورَةً فَغَابَ عَنْهَا تِلْكَ الْمَدَّةُ لَكُنْتُ
الْمَدْرُورَةَ إِلَى بَيْدِهَا بَيْدِهَا قَالَتْ هَكَذَا أَتَى الْقَاضِيَ الْأَمَامَ وَوَقَّافًا لَمْ يَنْقَلِبْ عَنْ كُودِهِ غَادِيًا فَامْرَأَتُهَا
بَيْدَهَا فَادْبَسَ عَنْ كُودِهِ إِلَى الرَّسْتِاقِ بِبَيْدِهَا قَالَتْ لَوْ كُنْتُ مَدْرُورَةً فَغَابَ عَنْهَا ثَلَاثَ مَدَّةٍ لَكُنْتُ
الْمَدْرُورَةَ عَلَى قَوْلِ الْأَكْبَرِ الشَّيْخِ قَالِ الْأَمَامُ الشَّرْحِيُّ اسْمُ غَدَاةٍ مِنْ كُودِهَا إِلَى قَوْلِهَا لَوْ كُنْتُ مَدْرُورَةً فَغَابَ عَنْهَا ثَلَاثَ مَدَّةٍ
مَتَى غَابَ عَنْهَا ثَلَاثَ مَدَّةٍ لَمْ يَصِلْ نَفْقَتُهُ إِلَيْهَا فَتَطْلُقُ نَفْسَهَا قَبْلَ أَنْ تَحْتَمِلَ دَرَمًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا فَدَرَمٌ
نَفْقَتُهَا هَذِهِ الْمَدَّةُ صَارَ الْأَمْرُ بِبَيْدِهَا وَلَوْ كُنْتُ نَفْقَتُهُ مَعْرُوضَةً فَوَهَبْتُ نَفْقَتَهُ مِنْ دَرَمٍ فَجَاءَتْ الْمَدَّةُ وَلَمْ
يَصِلْ إِلَيْهَا نَفْقَتُهُ لَا يَصِيرُ الْأَمْرُ بِبَيْدِهَا وَتَرْفَعُ الْبَيْنَ عِنْدَ مَا خَلَا فِي يَوْمٍ وَهِيَ تَرْجُو مِثْلَةَ الْكُودِ قَالَتْ لَوْ كُنْتُ
نَفْقَتُهُ لَكِنْ الرُّوحُ قَالَتْ بَعَثَ نَفْقَتُهُ إِلَيْهَا وَوَصَلَتْ إِلَيْهَا وَتَكُنَّ فِي بَيْتِهَا بِكُلِّ الْقَوْلِ قَوْلُهُ لَا يَدْرِي مَتَى يَكُونُ
مَنْكَرُ الْمَكْرُ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَدْرِي بِمَا أَقْبَلَ خَلْفَ فِي فُضُولِ الْأَسْتَاذِ سَتِي وَبُكُونِ الْقَوْلِ
قَوْلًا وَهُوَ الْأَصَحُّ وَفِي مَفْرُوفَاتِ كِتَابِ الطَّلَاقِ مِنْ كِتَابِ الدَّخْرِ مَرَدِي بِمَعْنَى رَدِّ رَدِّكَ كَمَا أَكْرَبَ بَابُ
الرَّدِّ مِنْ بَرِيدٍ وَمِنْ رَدِّكَ مَدَّةً بِاسْتِثْنَاءِ نَفْقَةٍ مِنْ تَبَوُّي رَسِيدٍ بِاسْتِثْنَاءِ مَرَدِّكَ تَوْضِيعًا وَمِنْ بَرِيدٍ
وَفِي تَابِئَاتِ بَابِ حُودُودِ كِتَابِ بَيْدِهَا ثَلَاثَ مَدَّةٍ نَفْقَتُهُ رَسِيدُهَا أَمَّا مَرَدُّهَا بِبَيْدِهَا مِنْ بَرِيدٍ
شَوْطِ مَرَدِّهَا بِبَيْدِهَا مِنْ شَوْطِ دَرَمٍ وَجَرِيسَتِهَا مَدَّةً وَنَفْقَتُهُ نَادِيهَا مِنْ بَرِيدٍ بَابِ رَدِّ دَرَمٍ وَبَابِ رَدِّ بَيْدِهَا
خَلْفَ قَوْلِهِ مِنْ نَفْقَةٍ مِنْ بَرِيدٍ وَبَابِ رَدِّهَا مَدَّةً وَيَسُودُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الْقُضُولِ الْأَسْتَاذِ
هَكَذَا أَيْضًا قَالَتْ أَكْرَبَ بَابُ مَدَّةً أَوْ رَدِّهَا مِنْ بَرِيدٍ وَمِنْ رَدِّهَا مَدَّةً بِاسْتِثْنَاءِ نَفْقَةٍ مِنْ تَبَوُّي رَسِيدٍ بِاسْتِثْنَاءِ
إِلَى آخِرِهِ بَابُ رَدِّهَا مَدَّةً نَفْقَتُهُ رَسِيدُهَا مَدَّةً مِنْ رَدِّهَا بِبَيْدِهَا مِنْ شَوْطِ دَرَمٍ وَبَابِ رَدِّهَا مَدَّةً بِاسْتِثْنَاءِ نَفْقَةٍ مِنْ تَبَوُّي رَسِيدٍ
وَقَدْ وَجَدْتُ أَحَدًا مِنْ آخِرِهِ وَكَذَلِكَ فِي الْحَبِطِ وَفِي الدَّخْرِ لَوْ جَلَّ امْرَأَتُهَا أَنْ تَبُوَّي الْمَكْرُ وَغَابَ عَنْهَا
فَوْجَدْتُ أَحَدًا مِنْ آخِرِهِ تَطْلُقُ نَفْسَهَا تَرْجُو حُدُودَ الْأَحْزَانِ لَهَا أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا مَرَّةً أُخْرَى وَدَابَّتْ تَبَوُّي أَحَابِ
عَنْ شَيْخِ الْأَسْلَمِ عَلَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِيِّ الرَّزْزِيِّ وَصَوَّرَ لَهَا أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا مَرَّةً أُخْرَى وَدَابَّتْ تَبَوُّي أَحَابِ
يَدُكَ ابْنَ مَرَدِّكَ كَأَنَّكَ تَسِيرُ بِرَدِّكَ فَوَدَّ بِاللَّهِ هَلْ يَصِيرُ امْرَأَتُهَا بِبَيْدِهَا وَكَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَكَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَكَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَكَانَ
يَعْلَمُ الدَّهَابُ فَذَهَبَ بِنَفْسِهِ يَتَّبِعُ أَنْ تَحْتَمِلَ الشَّرْطَ وَهُوَ الْعَيْنَةُ لِأَنَّ الْأَيْنَانَ مَكْرَهَا وَأَوَسَّيَا أَوْ عَلِمَ دَسُوسًا
فِي حَقِّ تَحْقِيقِ الْحَقِّ **الْحَقُّ الثَّالِثُ فِي امْرَأَتِهِ بِبَيْدِهَا** رَجُلٌ جَلَّ امْرَأَتُهَا بِبَيْدِهَا قَالَتْ هَذَا مَا كُنْتُ مَدْرُورًا
بَعْدَ جَنَابَةٍ تَطْلُقُ نَفْسَهَا تَطْلُقُ نَفْسَهَا وَتَحْتَمِلُ لَيْسَتْ بِجَنَابَةٍ أَمَّا إِذَا اسْتَمْتَهُ أَوْ مَزَقَتْ ثِيَابَهَا وَخَذَتْ
لِحْيَتَهُ فَهَذِهِ جَنَابَةٌ قَالَتْ لَوْ كُنْتُ الرُّوحُ لَهَا أَيْ بَيْدِهَا قَالَتْ تَبَوُّي أَوْ مَدَّةً وَتَحْتَمِلُ لَيْسَتْ بِجَنَابَةٍ أَمَّا إِذَا اسْتَمْتَهُ أَوْ مَزَقَتْ ثِيَابَهَا وَخَذَتْ
بَيْدِهَا الْأَمْرُ بِبَيْدِهَا لَوْ كُنْتُ الرُّوحُ لَهَا أَيْ بَيْدِهَا قَالَتْ تَبَوُّي أَوْ مَدَّةً وَتَحْتَمِلُ لَيْسَتْ بِجَنَابَةٍ أَمَّا إِذَا اسْتَمْتَهُ أَوْ مَزَقَتْ ثِيَابَهَا وَخَذَتْ
مِنْهَا وَفِي الْحَبِطِ لَوْ كُنْتُ الرُّوحُ لَهَا أَيْ بَيْدِهَا قَالَتْ تَبَوُّي أَوْ مَدَّةً وَتَحْتَمِلُ لَيْسَتْ بِجَنَابَةٍ أَمَّا إِذَا اسْتَمْتَهُ أَوْ مَزَقَتْ ثِيَابَهَا وَخَذَتْ
هَذَا لَوْ كُنْتُ لَهَا أَيْ مَدَّةً سَبَّاحَةً فَقَالَتْ سَبَّاحَةً هَذِهِ جَنَابَةٌ وَأَنَّ كُنْتُ أَمْرًا حَتَّى قَالَتْ وَقَدْ وَفَّقْتُ سَبَّ
رَمَانًا وَفَقْتُ قَالَتْ مَتَى تَصْرَفُكَ بَعْدَ جَنَابَةٍ تَطْلُقُ نَفْسَهَا مَتَى تَحْتَمِلُ مَتَى تَحْتَمِلُ مَتَى تَحْتَمِلُ مَتَى تَحْتَمِلُ مَتَى تَحْتَمِلُ
يَقْصِدُ تَرَدُّدَهُ أَوْ تَرَدُّدَهُ فِي حَبْلِ أَحْرَانِهِ بِبَيْدِهَا جَنَابَةً نَفْقَتُهُ لَاحِظُهُ وَتَوَقَّافًا لَمْ يَنْقَلِبْ عَنْ كُودِهِ غَادِيًا فَامْرَأَتُهَا

الدفع لانه اقرضها بالضرب - ولوقالت بدخوان كانت صادقة لا يكون جنابه ولوقالت اي من
في حق الشرف جنابه ولوقالت خوش اي دومي امر معصيه بنها ها جنابه ولوقال امرها بيدها
علي انه متى ستمها نبي تطلق نفسها فقال لما لا تغز في حوزك ولا تأكل العذرة او كلي واصبرني واسان على
الجد لا يصبر الامر بيدها ولوقال امرها بيدها على انه متى ستمها نبي تطلق نفسها
فكشفت وجهها عن غير محرم الفتي الشيخ الامام الاستاذ انه يكون جنابه **وقال** القاضي الامام محمد بن
لا يكون جنابه قال وهذا موافق لما قاله القدروريان وجهها وكفها ليست بقوى اما لو سمعت صوتها
من اجني يكون جنابه بان كلت احبها او كلت غامد البيع اجني واساعت مع الزوج فمع صوتها اجني
اما حر وجهها من البذت بعد ما اوفى في العمل جنابه في المنتهي ولوقال امرها بيدها على انه متى ستمها
تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصوصية وزنا سوى فصرها فطلقت نفسها بعد ما ستمها
المهر اما لوقال غير حوزان لا يجب وقد ذكرنا **الحل الرابع فيما يصلح جوابا**
وفي الزنا ذات قولها اخترت نفسي بصلح جوابا بقوله امرتك بيدك وقوله اختاري نفسك ولا يصلح
جوابا بقوله تطلق نفسك وتقولها طلقت نفسي بصلح جوابا للكل في الامر لا يصلح تفسير الامر وكذا الاختيار
للاختيار وقوله تطلق نفسك بصلح تفسير بقوله امرتك بيدك وقوله اختاري نفسك في الامر لا يصلح
امر امراته بيدها فقال في محلهما اخترت نفسي او طلقت نفسي انا طالق او حر او نحو ذلك او قالت
للزوج انت علي حر او انت مني باس يا بخت يا بخت فان توبى ثلاثا فلا بد ولا يصح رجوع الزوج عنه
ولا تحاديهي الامرة الا ان يقول لها امرتك بيدك كلما شئت فبتكر وتكر والمشيئة ولو وصل بالامر مني
شئت او اني شئت لم يقتصر على المجلس ولوقال لها جعلت امرك بيدك فلم تحاديهي شيئا وقالت هي بل
اخترت نفسي بالقول قول الزوج **وقال** لوقال امرها بيد رجلين لا يفرد احد منهما الكل في الاصل بخلاف
ما لوقال لها طلقا امرائي ثلاثا فطلعتا احد سما واحدا والاخر تليس طلعت ثلاثا وفي المنتهي لوقال
ملكك امري فان باطلا **وقال** اخترت امرتي فان جازا لوقال انا اختار نفسي فهو جاز ولوقال
انا اطلق نفسي فان باطلا **وقال** اخترت ان اطلق نفسي فهو جاز وفي مجموع النوازل لوقال دست
بار واستمر ولم يقل حوسبت في الاثنين ولوقال انك تدرون في الله وفي مجموع النوازل ايضا
لوقال لامرته ان دخلت له ارقا من بيدك قد حلت الا اذا شرطت نفسها ان تطلق حين دخلت له
قل ان ترابك ذلك المكان الذي يمت فيه ذاك طلقت والا فلا وفي الحبيب سبل الوالقاسم عن رجل قال
لامرته جعلت امر ثلاث تطلقك بيدك ان ابرأني عن المهر فطلعت نفسها في المجلس ان طلقت بعد ما ابرأته
من المهر فطلعت **والا فلا** **الحل الخامس في بطلان الامل** وفي طلاق الاصل للشيخ
الامام محمد بن الامية الشرحسي ان الجارية ولوقال لامرته اختاري فطلعتا بانها بطل الجارية ولوقال الامر
باليد ولوقال الطلاق رجعي لا يبطل الجارية ولا الامر باليد واسله ان الباس لا يلحق الباس فلو تزوجها في العدة
او بعد العدة لا ينفذ ولا الامر بخلاف ما اذا كان الامر معلنا بالشروط ثم اباها ثم وحده الشرط وفي الاملا
لوقال لها اختاري واسئت او امرل بيدك اذا سئت فطلعتا واحدا بانه تزوجها فاخادعت
نفسها عند **الحل** حبيبة تطلق بانها وقال ابو يوسف لا تطلق بانها قال محمد بن الامية الشرحسي قوله ضعيف
في المسئلة وفي المنتهي لوقال لامرته امرتك بيدك اذا جازا فطلعتا بانها ثم تزوجها ثم جاز العدة فالامر في
لوقال لامرته بيد امراة له اخرى فطلعتا بانها او خطبها يعني المرأة التي جعل الامر بيدها لا يبطل الامر

قال الامام محمد بن الحسن
في تفسيره

وكذا لو كان لا يدري ان شاء الله فتح الاستثناء ولو قدم الاستثناء فقال ان شاء الله فاستطلق
فتح الاستثناء ولو قال ان شاء الله انت طالق وان شاء الله هو طالق عندنا يوسف لا تطلق وعند
محمد تطلق في القضاة وقول ابي يوسف صحيح وبه نأخذ وفي الزنا ذات في باب الوصية بمثل نصيب احد
البنين الا ان ما ينبغي من الثلث قال الاستثناء اخرج بطريق المعاصرة عند ابي يوسف وعند محمد
نكح بالباقي بعد الثيبا بطريق النيان وليس باخراج وفي الاجناس لو قال لها انت طالق كيف شاء الله
طلعت واحدة زوجية وفي مجموع البازل لو قال لها انت طالق لولا اول ولولا حبس اول ولولا جلال
اول لولا ان احبك لا تطلق والكل استثناء وفي ايمان النوار لو قال والله لا اكل فلا تأكل استغفر والله ان
شاء الله فهو مستثنى ديانة لا قضاة وفي الفتاوى رجل اذا كان يخاف رجلا وخاف ان يستثنى في السر
يخلفه ويامر ان يذكر عقيب البير موضوعا لا يحل الله او غير من الكلام **المجلس الثاني في سب**
دعوى الاستثناء الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق او الخلع او ادعى الشرط في القول قوله
فلو شهد الشهود وانه طلقها او حالها بغير استثناء او شهد وانه لم يستثن قبل هذه في المسائل التي
تقبل الشهادة على النبي في شرح الخلع الصغير واصل هذا الوشيد وانه قال الشيخ ان الله ولم يقل قول
القضاري يقبل وفي المحيط وان شهد واطلع والطلاق وقالوا لم يبع منه اي كله الخلع والطلاق والزوج
يدعي الاستثناء في القول قوله وفي الفتاوى الصغير اذا ذكر المحل لا يبيع دعوى الاستثناء والطلاق على
مال كالمخلع وفي فوائده من الاسلام الا ووجدني لوعرف الطلاق ما توارده ليع دعوى الاستثناء منه ولو
ثبت بالبيينة لا يبيع في اقوال الاصل لو قال لعبد اعتقتك امس وتنت ان شاء الله لا يبيع وكذا في الكفاح
لو قال امرأة تزوجت امس وتنت ان شاء الله وقالت المرأة ما استثنيت قال يقول قوله وفي فتاوى
النسفي الزوج لو ادعى الاستثناء وقالت المرأة طلقني والقول قولها ولا يبيد قال الزوج الا يبينه خلاف
ما لو قال لها قلت لك انت طالق ان دخلت الدار وقالت طلقني مجز العول قوله وذكره ان على هذا
حكمه وطول مما في الحزانة ولو اختلف في صحة الخلع قد ذكرنا في فصل الخلع والله اعلم **الفصل**
السابع في الرجعة وفي الفتاوى اذا تزوج المطلقة طلاقا وجبنا بغير مراجع هو المختار ولو
طلق امرأته ثم قالان واجبتها بغير طلاق ثلاثا فانقضت عدتها فزوجها لم يملك ولو كان الطلاق
باينا تطلق من لو قال لها انت عندني كما كنت او انت اراي لا يصير مراجعته وان الله فان تولى الرجعة صار
مراجعاً ولو قال لها اي رفته ما راد من ان عني به الرجعة يصير مراجعاً وفي النوازل والاجب الميز
بالوجه وفي المحيط لو واجبتها وقال دوت في مهر لا يبيع ولو قال لها واجبتك ماله درهم ان قبلته صحيح
واذا انقضت العد بطل حق الرجعة واذا اسقطت سقطا مستنبط الخلق او بعض الخلق لا رجعة وفي لو
قالت دلت لا يقبل الا بيينة وان طلب الزوج بمنها بالله لعدا اسقطت لهذه الصفة خلف بالانفاق وفي
المنتقى قال محمد رحمه لو قبلته المرأة بشهوة فهو رجعة ان صدقتا الزوج بالشهوة وان انكر الزوج الشهوة لا
يثبت الرجعة وقد كان ما في الزوج فصدقتها الزوجة وكذا لو قبلته وهو باو ومعتوه او اخلسه ذكر
مس الامية الشرحي رحمه الله وشيخ الاسلام حواهر زادة ان على قول ابي حنيفة ومحمد يصير مراجعاً
خلاف لا يبيد يوسف ولا يقبل الله على الشهوة لانه غيب والنظر الى وجهه بشهوة في القياس كالعقله وسبب
الاصل جعل هذا قول ابي حنيفة ومحمد عند ابي يوسف تقبيلها ونظره الى وجهه بشهوة لا يثبت الرجعة
واجبوا انه لو مكنتها او هو قبلها بشهوة او لمسه بشهوة او نظرا الى وجهه بشهوة تثبت الرجعة والنظر الى

دعوى الاستثناء
او الشرط
المجلس الثاني
دعوى الاستثناء
ما عطف على
وقالت طلقني
مستجواب

دعوى الشهوة لا يثبت الرجعة في نكاح الزنا وفي شرح الطحاوي الرجعة سمي ويدعي النبي ان رجعتها
بالقول لا بالفعل ويثبت على وجهها فان لم يثبت ما شهدوا لم يعلمها فان قالوا لانه في الاصل يعلق
الرجعة بالشرط واصنافها الى ثمة في المستقبل باطل كالكاح فان قال الزوج بعد ما خلاها وطبقها وانكح
المرأة فله الرجعة وان قال الزوج لو ادخل فلا وجه عليه ولو قال لها بعد انقضت عدتها فزوجتك في العدة
في صدقة في الاستناد صدق وان كان منه فالقول قولها ولا يمين عليها عند ابي حنيفة من لو قال لها احببتك
فقلت بحجة له انقضت عدتي فالقول قولها مع البين ولا يثبت الرجعة عند ابي حنيفة وعند ما يثبت ولو
قال لها طلقك فقلت بحجة له انقضت عدتي قال الشيخ الامام محمد بن الامية الشرحي الاصح ان يقع الطلاق
في الله اعلم **الفصل الثامن في العدة** وهو مشتمل على اربعة اجناس وفي الاصل عدة المتوفى عنها زوجها
ان كانت حاملا فاربعة اشهر وعشر المدخوله وغير المدخوله الصغيرة والكبيرة والمسلية والكأينة سواء
في هذه المدد او لم تخص سواء اما الرجل اذا قال لامرأته له احدى طلاق ثلاثا ثم مات قبل البيان على كل واحد
منها عدة الوفاة تستكمل في ثلاث حصص ولو بين الطلاق في احدى فاحدة من وقت البيان والمطلقة اذا ماتت
عنها زوجها صارت عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعي وان كان بائنا او ثلاثا ان كانت لا تزوج لانقض
عدتها الوفاة فان وددت بالفرق وتحت بين الجس في الاشهر وقال ابو يوسف عدتها ثلاث حصص ولو مضى من عدة
المرأة حصة بعد ما طلق ثم مات الزوج في الطلاق باس في هذه الحصة محسوبة من حمله العدة هذا في مجموع
النوازل وعدت الحامل ان تضع حملها في سائر وجوه العدة وفي الوفاة ايضا ولو مات عن اولد وهي حامل
فعدتها ان تضع حملها وكذا لو اعتنتها اما اذا لم تكن حاملا فعدتها ثلاث حصص وكذا لو حرمت قبل موتها وان كانت
منكحة رجل او في عدة لا يجب عليها عدة المولي ولو كانت المتوفى عنها زوجها امرأة وهي غير حامل فعدتها شهر ورجعة
وحصة ايام وفي الفتاوى الصغير لو طلق وتات بوما دما فمرا تقطع الدم حتى مضت سنة فطلقها فعدتها
بالاشهر اما اذا طلق ثلثة ايام ثم انقطع سنة او اكثر فعدتها لانقضى بالاشهر ما لم تبلغ حد الايام وهو
خمسة وخمسون سنة هو المختار قال رحمه الله والشيخ الامام محمد بن الحسن الكندي سمرقند يعني خمس سنه فان
وان الاية وما بعد ذلك فهو حصة فان في حصة المحيط هكذا في بعض الكتب وقد ذكر محمد في نوازل الصلاة
ان الجوز الكبير اذا زادت الدم مدح الحصة فهو حصة فان محمد بن قيس قال رواية النوازل ومحمد بن قيس
باباها فانما اذا انقطع وحكم باباها وهي ابنة سبعين او نحو ثوات الله ولا يكون حصة كما وقع في بعض الكتب نحو
على ما هو المأثور وكان الميقاتي يقول ما ذكر في النوازل ومحمد بن قيس ما اذا زادت الدم سبلا وان حصة وما وقع
في بعض الكتب نحو على ما اذا زادت بلة واذان للين يخفض عليه غامة المساج على رواية النوازل والذي يقول بان
ما زادت بعد الايام يكون حصة قال الامام يكون حصة اذا كان احمر او اسود اما اذا كان اخضر واصفر او زويه لا يكون
حصة لان كون المري حصة ثبت بالاجتهاد فلا يطل حكم الايام الثابت بالاجتهاد قال بطريق القضاة ان يدعي
احد الزوجين فساد النكاح بسبب قيام العدة فيبقي القاضي بجواره وبانقضاء العدة بالاشهر قال وكان
الصدرا الشهيد حسا والدين عي رحمه الله يعني بانها لو زادت بعد ذلك يكون حصة يعني بطلان الاعتداء
بالاشهر وان كانت ذات الدم بعد ما الاعتداء بالاشهر بطل الاية فبقي القاضي بجواره ذلك ولو نقض في
مجموع النوازل الاية اذا اعتدت بالاشهر وتزوجت ثم زادت الدم يكون النكاح فاسدا عند بعض المساج اما اذا قضى
بفساد القاضي بجوار النكاح ثم زادت الدم لا يكون النكاح فاسدا ولا يصح جارية ولا يشرط القضاء في المستقبل
العدة بالحصة في الجزية الصغيرة اذا اعتدت بعض العدة بالشهور ثم زادت الدم اسقطت عدتها الى الحصة ولو

هذا المختار
الامام الزبيدي والامام ابن ابي
دعوى الاستثناء
بالاجتهاد

اينت بعد ما حانت حبيته استقبلت العدة بالتهور ولو طلق الامه ثم اعنت ان كان الطلاق رجيا
استقبلت عدتها الى عدة الحاربان وان كان بائنا لا تستقبل وكل من جلبت في عدتها قد فسخ حملها في الوفاة
عنها ووجهها اذ اجلت بعد موت الزوج قد فسخ بالتهور وفي مجموع النوازل رجل قال قل امراة تزوجها في
طالق وليس ما قال ثم تزوج امراة ودخل بها تطلق فجب مهر ونصف مهر وثلث العدة وثلث العدة
من الزوج وفي الفناوي الضعوي رجل تزوج امراة ودخل بها تطلقها ثانيا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
قبل ان يدخل بها فجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وعند محمد رحمه الله عليه نصف مهر وعليها بقية
العدة وهي مسلة العدة وري وعند ذوق عليه نصف المهر لا شيء عليها من العدة بناء على ان الدخول في النكاح
الاول وحول في النكاح الثاني عند ما خلا فامهر من لو كان النكاح الاول صحيحا والثاني فاسدا لا يلزم به المهر
ولا يلزمها العدة بالاجماع ولو كان النكاح الاول فاسدا والثاني صحيحا فمهره ما لو كان كلاهما جائزا ولما
ودع كتبها في الحاربان **الحبس الثاني** وفي الفناوي الضعوي رجل طلق امراة ثلاثا ووطئها في العدة مع
علمها امر عليه الفضة عدتها ووطئها لا يستقبل العدة ولو كان منكرا طلقا لا تقضي ولو ادعى
السبهة يستقبل العدة وفي مجموع النوازل الطلاق البائن ثلاثا والصدقة والشهيد في شرح الجامع الصغير
لم يحل الطلاق على ما لا ثلاث وكذا الخلع قال والسبهة نوان سبهة في الفعل وسبهة في الحمل الى اخرها
في حدود الجامع الصغير وفي الفناوي رجل طلق امراة ثلاثا فاعندت حبسيتين اكرهها على الجماع ان
كان منكرا طلقا تستقبل العدة وان كان مقرا مع هذا الجماع لا تستقبل العدة ولو كان منكرا طلقا حتى
لورقص العدة ليس لها ان تطالب بفسخ هذه العدة ولو طلقها في هذه العدة لا يقع ولا يجوز نكاح الاصل
وفي نسخة الامام حواهر رادة رجل تزوج منكوبة العدة وهو لا يعلم انها منكوبة العدة ودخل بها العدة
وان كان يعلم انها منكوبة العدة لا يجب العدة بالدخول حتى لا يجوز على الزوج وطئها وبه يعني وفي الاصل
رجل اقرانه طلق امراة منذ حبسيتين سنة ان كذبته المراه في الاسناد وقالت لا ادري ببيع الطلاق من وقت
الادارة ان صدقته المراه يقع من الوقت الذي طلق وفي الفناوي والمختار للشيخ انه يقع من وقت الادارة
لكن لا يجب لها نفقة العدة وموته السكنى وفي الاصل لو كان الزوج غائبا وطلق امراة او ماتت والمراه
لا تعلم ذلك يجب العدة من وقت الطلاق والموت ولو جعل امراة يدها ان صرنا فصرها فطلقت
نفسها فانكر الزوج الصرب فاقامت المراه البينة على الصرب وقضى القاضي بالعزقة فالعدة من وقت
العدا او من وقت الصرب صادرة المسئلة واقعة وينبغي ان يكون من وقت الصرب اصل المسئلة في
الجامع الكبير في كتاب العضا في باب ما يضيغ القاضي على يدي عدل الرجل اذا طلق امراة ثم انكر الطلاق
فاثبت عليه البينة تقضي القاضي بالفرق فان العدة من وقت الطلاق لا من وقت العضا وفي مختصر
العدو ري العدة في النكاح القاسم من وقت العزقة ثلاث حبس وعدة الوفاة في النكاح القاسم ثلاث
حبس ايضا ولا تغنيك في بيت الزوج في عدة العزقة في النكاح القاسم هذا في الفناوي الضعوي وفي
الاصل العدتان تقضيان عدة واحدة حتى ان المعتدة من طلاق بائن لو تزوجت باجرو ودخل بها فارقا
فحاضت ثلاث حبس وانقضت العدتان فان حاضت من الاولى حبسه اعندت ثلاث حبس فاذا مضت
حبستان فالثاني ان يزوجها وليس لغيره ان يزوجها فان كان الطلاق الاول رجيا فزوجه في الحبسيتين
الاوليين صححت الرجعة ولكن لا تقضي عدتها ولو زوجه في الحبسة الثالثة لا يصح هذا في شرح
الساقي وفي نسخة الامام السرخسي لو كان الطلاق الاول بائنا ليس له ان يزوجها حتى تقضي عدتها من الاخر

نزع ملكه
اقرانه طلق امراة منذ حبسيتين

كما ليس للاخر ان يزوجها حتى تقضي عدتها من الاول وفي هذه الواكيات العدة بان بالتهور وفي شرح القدر
في اول كتاب الطلاق لوطي الرجل امراة ثلاثا السنة وفي من حبس بقى عليها من عدتها حصة وان كانت
بالتهور بقى عليها شهر وان كانت امه فطلقها ثنتين بقى عليها حصة وان كانت من لا تحبس بقى عليها نصف شهر
واقل المدة التي يصدر في المرح في انقضائها العدة فيها شهران عند ابي حنيفة وعند ما سبعة وثلاثون يوما
وفي الامه عند ما في احدى وعشرين بصدق وعلى قول ابي حنيفة على الاصل الذي حرره الحسن بن دبا حصة
وثلاثون حصة عشرون وعشرون حبستان **الحبس الثالث** وفي الجامع الصغير المطلقة عند في بيت
كانت قبل العزقة فيه ولا يخرج ليل ولا نهار الى العدة والموت في غيبان وجما خرج لها وار والمخلعة على ان لا نفقة
لها اخلفت المشايخ ومحمد الله فيها وان كانت في بيت الزوج لا بد من خايل بينها وبين الزوج
فان كان الزوج فاسقا فخرج من منزله وتسكن من لا يخرج من ذلك المنزل حتى تقضي عدتها والا بد
ان يخرج الزوج ويتركها في منزله فان لم يخرج وجعل بينهما امراة نفقة ولا يصح المنزل عليها الحسن والامه
تخرج في العدة في الطلاق والموت فان اعنتت في العدة لو فيها بقى ما يلزم المراه المسئلة والتأخير يخرج باء
الزوج والمسئلة لا يخرج باء الزوج وادامت في المسئلة وفي الصبي ان كان الطلاق رجيا فخرج باء الزوج
وامر الولد اذا اعنتت تخرج جو عن ابي يوسف في الصرا في اطلاق الصرا منه لها النفقة ولا سكنى لها فثبت
ان زوجها لا نفقة لها ولها السكنى واذا اختارت المعتقة نفسها او امراه العنين العزقة لها النفقة
والسكنى وفي الفناوي للمعتدة ان تمتشط بالاسنان المفتوحة دون الطوق الاخر وتطير هذا الواكيات
لذخ الاذي يجوز للزينة لا وكذا السير الحر لغير العورة يجوز وللزينة لا وفي المحيط عن ابن سماعه عن محمد
قال المتوفي عنها زوجها الامام بان تغيب عن بيتها اقل من نصف الليل لان الحرور عليها البيوتة والمعتدة
ان يخرج الى صحن الدار ويثبت في اي منزل شئت الا ان يكون في الدار من اهل بيته واداد الزوج ان يزوج
المراه ان تعد حواها القاضى ليس له ذلك ونقص في مسكنها قبل العزقة وادامات الزوج وبما في منزل باجر
فاجر المنزل ما لها فان مكنتها اهل المنزل ما لها فيه بكراء وهي تجدد ذلك تسكن فيه وان لم تجد تحول وان طلقها
الزوج فاجرة المنزل على الزوج وان حافت سقوط المنزل وان يعار على متاعها تحول وان كانت في السواد
وفي تخاف على نفسها وما لها من سلطان او غيره تحول وان طلقها في البادية ان كان يدخل عليها بين في نفسها
او يتركها في ذلك الموضع يتقبل بها وان لم يكن ليس له ان يتقبل بها **الحبس الرابع** في التبريد رجل تزوج
بجارية الغيرة ذلك ما لها من طلقها ثم اشتراها ان طلقها واحدة نقل له وعدة لا تمنع حل وطئها وان
طلقها ثنتين ثم اشتراها لا تحل ولا ترفع الحرمه العليظة بدو الزوج الثاني وفي الفناوي الضعوي الدخول
على معتدة للاطلاع هل يباح فيه روايتان والله اعلم **الفصل التاسع في الخطر والباحة**
وهو مشتمل على اربعة اجناس الاول يثبت الحرمه الثاني في المحلل الثالث في من حلف لا يطلق الرابع في اجار
المراه بالطلاق **الحبس الاول** وفي الفناوي المراه اذا سمعت ان زوجها طلقها ثلاثا ولا تقدر على
ان تمنع نفسها الا بقتله سبها ان يقتله متى علمت انه يفر بها لكن تقتله بالبداهة ولا يصح المراه نفسها وفي
فتاوى النسفي عن السيد الامام ابي حنيفة في قوله تعالى لا ترضوا لاسلام ان لو كن لها بيعة يرفع الى القاضي
فيخلعه فان حلف فالاثر عليه فان قتله فلا شيء عليها والطلاق البائن كالثلث وفي النوازل فامهر
عند المراه شاهدان ان زوجها طلقها ثلاثا ان كان زوجها غائبا يبيعها ان تزوج وان كان حاضرا لا بد
اذا اجمد الزوج اجتمع الى القضاء بالعزقة والقضا بالعزقة لا يجوز والاخصر الزوج هو في مجموع النوازل

المرطوق
هو الذي
لها نفقة
اخر
بالطلاق

المراة اذا حمت على زوجها بالثلاث والزوج بمسكها هل لها ان تنزع ما خرج من غير علم الزوج قال لا
يباح لها ان تطلق لها قال الامام محمد بن النسي رحمه الله ان كانت موفيا لها بطولها ولو سجد
فوزان هذا الرجل طلق امراته في حالة السكران صدقتم ببيت الطلاق وان لم يصدقه ثم سجد واعند القاضي
فيقضي بالعزقة وفي نوادران سماعه عن محمد اذا شك الرجل انه طلق امراته واحدة او ثلاثا في واحدة حتى
يستيقظ او يكون اكبر طنبه على خلافه وان قال الزوج عزمت على الثلاث فاصع الامر على استده فتركها
فان اجزعه عدول شخص واحد لا المجلس وقالوا طابت واحدة قالوا اذا كانوا عدولا صدقوا واحدا ولو لم
وعن هشام رحمه الله قال سالت ابا يوسف عن رجل حلف بطلاق امراته ولا يدري ثلاث حلفا ام واحدة
قال يخبر المتكلم فان استوى طنبه على ما سئل عليه وفي المتن في هشام قال سالت محمدا عن رجل ادعت
عليه امراته طلقها ثلاثا وهو متزوج فمات الزوج فماتت بطلب ميراثها قال ان كانت صدقة المرأة قبل
ان يموت وقالت صدقت لم تطلق ورثته وان لم تزج الى ضد بيقه حتى مات لم يرثه وفي الفتاوى رجل
طلق امراته ثنتين فقال له رجل طلق امراتك ثلاثا قال نعم ثم تزوجها ان كانت المرأة سمعت جوابه
للسائل لا لغيره ان تزج اليه وخل للزوج امساكها ولو سمع رجل من امراته انها مطلقة الثلاث والزوج
يقول لا بل مطلقة الثنتين لا يسمع لمن سمع منها ان خصص بكاحا وبمعها ما استطاع في مجموع النوازل وفي
المتن لو اذ ان يتزوج امرأة فشهد عنده او عند القاضي شأها ان لها زوجا فزوجها ولو لم يكن
بينهما وسياق تمام هذا في كتاب الكراهية **المجلس الثاني في المحلل** وفي شرح الطحاوي
مطلقة الثلاث لا تحل له زوجها الاول لا بنكاح ولا بماتك ميم حتى يتزوج ما خرج بها الثاني وسوا كان
الزوج الثاني بالغا او غير بالغ مخنونا او غير مخنونا اذا كان جامع مثله وفي نوادر خمس الاسلام انه
مفتر على من سب من فاذ النقي الختانان ونوارث الحشفة حلت للاولا ذابنت من زوجها الثاني والنقت
عدتها ولو خلا بها او مات عنها زوجها لا تحل على الاول ولو وطئها الثاني وهي حايض ونفسا او هو صائم
او هي صائمة فالطاهر على الاول والثاني عاص في فعله هو لو تزوجها الثاني نكاح فاسد ودخل بها او لم يدخل
فالطاهر لا تحل له زوجها الاول لا يحل له سترح الطحاوي وفيه ايضا لو كان الزوج حقيقيا فالطاهر لا يحل الاول
اذا كان مثله جامع وفي التزويج لو كان الزوج الثاني مجنون لم يحل له ان يوطئها ولو كانت حلت على الاول
عند ابي يوسف ولو كان مجنونا او عييدا او مدبرا او مكاتباً تزوجا ما دون المولي حلت للاول ولو كان
مضرايا تزوج مضرايه حلت للمسلم ولو كان مسلوفا نجسا حلت عند ابي يوسف خلافا لزوج الحسن
وفي نوادر خمس الاسلام انه اذا كان في اله المحلل فزوجها وحلت اليه فيها حتى النقي الختانان وغابت الحشفة
حل للاول وفي فتاوى الصغرى اذا ف ذكره تحرفه ودخل زوجها فان وجد الحارة غل والافلا وفي
المتن قال محمد رجل تزوج صغيرة لا فوطا مثلها من صغرها كان زوجها طلقها ثلاثا فوطئها هذا الزوج
الثاني فافضاها فان هذا الوطء لا يحل على الزوج الاول ولو كان لوطا مثلها فوطئها حل للزوج الاول
وفي نسخة الامام محمد بن الامية السرخسي في اول كتاب الطلاق لو قضى القاضي بالحل على الزوج الاول دون
الدخول اخذ بقول سعيد بن المسيب لا تنفذ فضاؤه وذكر القاضي الامام محمد بن النسي في شرح الحاج
الصغير والمطلقة ثلاثا تزوجت باخر ولم يدخل بها الزوج الثاني فوطئها لا يحل للاول في قول
عامة العلماء وقال سعيد بن المسيب غل وهو قول لسيد بن عبيد المرسي وليس هل الاعتزال وانه قول
مجهول مخالف للاجماع حتى لو قضى القاضي بقوله لا ينفذ فضاؤه ومن افق هذا القول ولم يشترط الدخول

اربع الطلاق
ما زادت
الكرات

تزوج امرأة ففتر
شأنه
ان يزوج لغيره

فعله

فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين كذا قال القدر الشهيد وفي المحيط مطلقه الثلاث
اذا تزوجت نفسها غير كفو حلت للاول عند ابي حنيفة وقد فر وهو الجواب مستقيم عن ابي حنيفة
على طاهر الرواية فاما على رواية الحسن عنه اذا تزوجت نفسها غير كفو لا يجوز فلا يستقيم قال والاول
ان يكون المحلل حرا بالغا لان ما كان يشترط الازال وعزاي يوسف اذا تزوجت نفسها بعد الاكح ولقد مرنا
الكفاية وقد ذكرنا رواية الحسن وفي مجموع النوازل رجل طلق امراته ثلاثا وانقضت عدتها
وتزوجت بعبد لغيره اذن سيد فدخل بها ثم احبها السيد النكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى طلقها فافضاها
للزوج الاول حتى يطأها بعد الاجازة **في ٩ منه** وفي شرح الطحاوي رجل تزوج امرأة ومن بينه التحليل ولو
يشترط ذلك لحل للزوج الاول لهذا ولا يبره ولست اليه بشي ولو شرط بركه ويجعل عند ابي حنيفة
وذكره وقال ابو يوسف فقد نكح ولا يحل وقال بعضهم يكون المحلل ماجورا وفي ادب القاضي للمصنف
ذكر فيه ثلاثة اقوال واولها لعل اذا شرط الاكح وقال في التزويج لو طلقها ثلاثا فزوجت باخر فوطئها
قبل الدخول بها ثلاثا مائة تزوجت بثالث ودخل بها حلت على الاولين واذا تزوجت مضرايه بنصرته
ودخل بها حلت على المسلم الذي طلقها ثلاثا وفي مجموع النوازل رجل طلق امراته ثلاثا فاعذت وتزوجت
باخر بشرط بعد اربعة اشهر وقالت طلقني الزوج الثاني وادعت ان نفودا الى الاول قال الامام محمد بن النسي
النسي لا بد من مدة اخرى للنكاح والوطء وافق شيخ الاسلام الاسيبي والقاضي الامام ابو نصر النسي
نصدق وفي نكاح الاجناس لو اجرت المرأة ان زوجها الثاني في نكاحها في الجماع حلت للاول
ولو كان على القلب مان اكثر واقر الزوج الثاني لا غل ولو قالت وطئني الزوج الثاني وقال الزوج
الاول بعد ما تزوجها ما وطئني الثاني فرق بينهما وعليه لما نصف المهر المسمى وفي نكاح الفتاوى
لو قالت المرأة ما دخل في الزوج الثاني وقال الزوج الاول لا بل دخل وهذا بعد ما تزوجها الاول ان
كانت المرأة عالمة بشرابط المحلل لا تصدق وان كانت جاهلة تصدق وفي الفتاوى في باب البالوا قالت
بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت باخر وقال الزوج تزوجت باخر ودخل بك لا تصدق المرأة ولو قال
الزوج الثاني النكاح وقع فاصدقنا لا يجمعت امهات صدقة المرأة لا تحل على الزوج الاول وان كرهته
غل ذلك احب القاضي الامام **المجلس الثالث من حلف لا يطلاق** وفي الفتاوى رجل حلف بما
مغلظة ان لا يطلق امراته ثم اراد الخلاء منها فاحمله المشروعة ان يتزوج امرأة وصيغة وبامر
احت امراته او امهات فز صغرها فبين من المرات ان جميعا ولا يجت لانه يصير حايضا بين حاله وبين الاحت
او حايضا بين الاختين وفي المتن تزوجها المرأة المحلوف عليها فبين ما لو وقفت العزقة بالابلا واللعن
او فرق القاضي بالعمه او وقفت العزقة بالحل كل ذلك طلاق وسياق في كتاب الامانة وفي الفتاوى في
باب النون في الابلا كما ذكر في المتن اما في تفرق القاضي بالعمه فطلاق هذا وفي فتاوى النسي ان لو ان
اذا اراد ان يعزق بين الصغيرين بينهما نكاح قال ان كانا صغيرتين واحد سما تزوج هذا الرضيع امرأة
او وضعت الاخر وان لم يكن بلدت هذا الشهوة معها بالزوج او ابنه بشهوة او مش هو ام المرأة او بنت
المرأة لكن لا يفتي بهذا فاذا اراد في الامر الى القاضي حتى يعزق بينهما بالجماع النفقة او بعد الكفاية
فصح اما لا يصح حكم الحكم بهذا التفريق وهل يحل القاضي الاب عن الصغير خفما ذكر الامام البرودي رحمه الله
في نكاح الحاج في الباب السادس انه يفعل وتمام هذا كبتناه في خزائن اوقاف **المجلس الرابع في اخبار المرأة**
المسألة وفي الاصل امرأة جابت الى رجل وقالت طلقني زوجي وانقضت عدتي ووقع في قلبه انها

بها اذا تزوجت نفسها بعد الاكح

بجعل الطاهر
غير الصغير
قال طبعه
بكونه حرا

صادقة وهي غيلة او اخلاله ان يتزوجها ولو قالت ان مكاني الاول وقع فاصدا لا يخل به ان يتزوجها
وان كانت غيلة وفي الفتاوى الصغرى لو قالت طلعتني زوجي فلا فله ان يتزوجها فالتكذب
او لحطات قال الصدوق الشهيد قال لا عام او الذمهما الله لا يجوز النكاح قال وفي كتاب الرضا لو
قالت لرجل انه ابى من الرضا و ثبت على ذلك مع هذا الوزن وجها لهذا الرجل نحو اذا انكر الزوج ذلك
سواء تزوجها قبل ان يكذب نفسها او قبل ما كذبت نفسها ولا تصدق المرأة على قولها قالوا في النكاح لان
الحرمة ليست اليها ولهذا لو اقرت بعد النكاح لا تثبت الحرمة قال وهذا دليل على ان لها ان تزوج نفسها
منه في جميع الوجوه قال رحمه الله به يعني ولو ان المقر هو الرجل فقال لها اي واختي او بنتي من الرضا
متر قال بعد ذلك لحطات او نسبت او كذبت و صدقة المرأة فيما صدقتا حتى يجوز له ان يتزوجها
ولو قال ما علمته حتى متر اذا ان يتزوجها عليه ذلك و فرق بينهما ولو ان ذلك تزوج امرأه متر
قال بعد النكاح بي اختي من الرضا او بنتي متر قال و هي ليس ما قلت لا يفسد النكاح بينهما استقامتا
ولو قال ما علمت حتى او شهدا الشهادة عليه و في بينهما ولو قال هذه اختي او امي و ليس لها نسب
متر و متر قال و هي صدقة و لو كان لها نسب متر و لم افرق بينهما و في الفتاوى و في رجل
قال لا حزني الذي حازه خا فضيها لي فقال نعم و حلف بالطلاق و العتاق ان يقضيها فقال حاجتي
ان تطلق امرأتك و لا يصدقته هو عليه ذلك لانه يحتمل الصدق و الكذب و هذا انما ركن سائر المواضع
لان في كل موضع علق البين بشي لا يقف عليه غيره اذا اخرج هو بصدق في الجملة و غيرها و هي هنا
لا يصدق لان حازه الانسان كما يعرف هو يعرف غيره بخلاف الجملة لانه لا يقف عليها غيره و في ايمان
الموادل رجل حلف دحلا بان يطاوعه في كل ما يامر به و نهاه عنه ثم طاف بعد ذلك عن جماع امرأته
فما عثر تحت اذ لم يكن هناك سبب يدل عليه و الله اعلم **باب الايمان** قال رحمه
الله جعلت هذا الكتاب على ثلاثة اقسام فسميت في الاقوال و فسميت في الافعال و فسميت فيما لا يكون قولاً
ولا فعلاً و جملة هذه الاقسام تسعة على ثمانية و عشرين فصلاً على الاول في المقدمة و فيه كفارة
البين الثاني في الفاظ البين الثالث في البين بالطلاق الرابع في البين في النكاح الخامس في البين في الشرا
و فيه جنس مسائل العور السادس في البين في البيع السابع في البين في الهبة و الوصية و العتق الثامن
في الشراكة و الاستدانة و الاعارة و الاجارة و القرض التاسع في البين في الكلام العاشر في الاذن
الحادي عشر في الطاعات و هو ابتداء القسم الثاني في عشرية البين في الاكل الثالث عشرية البين
في الشرب و فيه ان الحالف اذا لم يلق البين المعقودة شرط الرابع عشرية البين في الجماع الخامس عشرية
في البين في اللبس السادس عشرية البين في المساكاة السابع عشرية البين في الدخول الثامن عشرية
في البين في الخوض و الذهاب و فيه جنس مسائل العور التاسع عشرية البين في قضاء الدين العشرين
في السوقة و الجناية و فيه اعتبار اللفظ و العزم و من هذا الجنس في باب القرض الحادي و العشرين
في البين في الضرب الثاني و العشرون في البين في الركوب الثالث و العشرون في البين في الزراعة
و سائر الحرف الرابع و العشرون في الافعال المتفرقة الخامس و العشرون في قوله لا علم كان كذا
و هو ابتداء القسم الثالث السادس و العشرون في البين في النوم السابع و العشرون في البين في الرؤيا
الثامن و العشرون في الادوات **الفصل الاول في المقدمة** في المخطط ركن البين بالله
ذكر اسم الله عز و ما بالجن و حكم البين و ضما و جوب البرية الجن و حرمة الحث ثم كفارة حث عند الحث

حلف البين يعني
حاجب لغيره
حاجب لغيره
او انك

حلفا

حلفا عن البر الواجب و محل البين حث محتمل الصدق و الكذب قال رحمه الله قال في الاصل الايمان ثلاث
بمين بكفر و عيب لا يكفر و عيب بر جوان لا يواخذ الله بها صا حها اما التي تكفر في البين على فعل المستقبل
و اذا حثت بجنب الكفارة و اما التي لا تكفر في الحلف على اشياء او نفيه في الماضي مستند الكذب و لا يحث
الكفارة و اما حث التوبة و اما التي ترجوان لا يواخذ الله تعالى بها صا حها فان حلف على امر في الماضي
او في الحال و لم يكن منه حق نحو ان يقول و الله ان هذا لا يطير عزاب فاذا هو حمام و في فتاوى محمد بن الوليد
لو قال ان لم يكن هذا فلانا فلي حجة و لم يكن و كان لا يشك انه فلان لزمه ذلك و لا يلو ابوا حده صا حبه
الا في الطلاق و العتاق و المذور في التحريم البين على بنية الحالف ان كان مطلوماً و ان كان ظالماً فعلى
نية المستحلف في الماضي مثال الاول اذكره الرجل على بيع عبيدك المكرة بالله الله دفع الى هذا الشيء
فلان يعني به بايعه حتى تقع عند المكرة ان ما في يده ملك عبيد فلا يكرهه و في المستقبل على بنية الحالف
و في الفتاوى و كان البين و الطلاق او العتاق و ما سأل في ذلك البنية الحالف **باب حث**
كفارة البين اذا حث في البين بالله و هو موثر ان شاء اطعم او كسا او عتق بالبق و في
العبد حث عليه الاعتاق و ان كان محتاج اليه كما في كفارة الظهار و في الاصل حث البين ان يكون له
فضل عن كفارة قدر ما يكفر به بيمينه هذا اذا لم يكن له ملكه عبيد المضمون و ان كان في ملكه طعام عشرة
مساكين او كسوة ثمر او عبيد لا يجوز له ان يتصور فان ابو يوسف رحمه الله لو كان له درهم قد رمايش
به ذلك لا يجزبه الصوم و في الكسوة يعطى قدر ما يجوز فيه الصلوة و القنطرة و الحنف عن هذا الاثر
و يجوز عن الطعام و في التوب يقرب حال الحالف ان كان يصلح للحاق بغير حث و الا فلا و قال بعض اصحابنا
و رحمه الله ان كان يصلي لا يوساط التوب ان يجوز قال سمس الائمة السرخسي و هذا المشبه بالصواب و لو كان
عمامة ملف به نه يجوز و السوا و بل لو بدد كره محمد و الصحيح انه لا يجوز للرجل و المرأة قال ابو يوسف و
محمد ان اعطى المرأة لا يجوز و ان اعطى الرجل يجوز و ان اعطى عشرة مساكين كل مسكين الف درهم من الحظ
عن كفارة الايمان لا يجوز الا عن كفارة و اخرج عنه ابي حنيفة و ابي يوسف و عن الله عنهما و كذا
في كفارة الظهار و هذا في الفتاوى الصغرى و ما تقدم في الاصل و في الفتاوى رجل ادى عن
كفارة ستة صلوات اثني عشر من ابي مسكين و احدى عشرة و لو ادى عشر من ابي مسكين و احدى
الى مسكين اخر فكلوا فيه قال بعضهم يجوز و كما في صدقة القطر قال بعضهم يجوز عشرة امنا حث صلوات
ولا يجوز للصلوة السادسة و كذا الوادي اثني عشر من اربعة و عشر من مسكينا قال بعضهم يجوز
و قال بعضهم لا يجوز و به اخذ الفقيه ابو الليث فان كفارة البين تفارق كفارة الصلوة من حيث
انه لو فرق على مسكين مسكينين لا يجوز يعني دفع لثمنه امنا عن خمس صلوات لفقر و من الفقر
يجوز عن اربع صلوات و لا يجوز عن الصلوة الخامسة بخلاف صدقة القطر انه يجوز و لو اعطى
عشره ايام مسكينا و احدى ايام طعام مسكينين جاز و كذا الوادي اعطى مسكينا و احدى اكل و احدى اكل يوم
ثوبان في عشرة ايام جاز و لا طاعة و لو اعطى ثوبا حلقا عن كفارة البين ان امكن الانتفاع به اكثر
من نصف مدع الجدي يعني اكثر من ثلاثة اشهر جاز المسائل في الفتاوى و في نسخة الامام السرخسي
لو اطعم خمسة مساكين في كسوة مسكين اخره ذلك من الطعام ان كان الطعام ارض من
الكسوة و على القلب لا يجوز و هذا في طعام الامانة اما اذا ملك الطعام يجوز و يبار مقامه
الكسوة و يجوز في الطعام التملك و الاطعمة و لو ادى الى مسكين ثوبا من حطة و نصف صاع

البين بنية الحالف

عن ابن عباس

يقوم وقال المار والله كه خبزي فقال المار المار في وفي المخط في نواد وان سماعة عن ابي يوسف قال اخبره
ذلت دار فلان امر فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلتها فقال نعم وهذا خالف ولذا لو قال
والله ما ذلت فقال نعم روي بسند عن ابي يوسف قال لا حر ان قلت فلانا فبعدك حر فقال لا الا اذا
فقد ايجبت ان كل من غير اذنه بحيث **نوع ٢ منه** رجل قال لا حر الله لتفعل كذا او مع الواد فقال لا حر فقال
او اذا استدي الخلف واذا الجيب الخلف يكون كل واحد منهما خالفا لآخر فلو لم يفرق بين الجواب والجواب لكانت
اعاد ما في السؤال فضا وكانه قال نعم والله لا تفعل كذا وان نوي المتبدي الاستحلال ونوي الجيب الخلف
فالجيب خالف وان لو نوي كل واحد منهما شيئا في قوله الله فالخالف هو الجيب وفي قوله والله مع الواد
الخالف هو المتبدي وان اراد المتبدي ان يكون مستحلا واذا الجيب ان لا يكون عليه عيب وان يكون
قوله نعم على ميعاد من غير عيب فهو كما نوي ولا عيب على واحد منهما رجل قال لم يدبونه امرانك طال فان لو
نقض وفي فقال المدبون ما غم فقال له الرجل قل نعم فقال نعم واذا جوابه اليه لا يزمه وان حصل
بينهما التقاطع في الفتاوى وفي مجموع النوازل رجل قال لا حر والله لا اجي الى منيا فقلت فقال لا حر ولا
يجي ايضا الى منيا فقلت قال نعم يصير خالفا في الثاني ايضا **نوع ٣ منه** خبز الحلال عمن فلو قال هذا الثوب
على حرام فليس له حش وهذا على اللبس الا اذا نوي عيب ولو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام
فاكله لا يجت عليه وفي المخط وفي المستقي اذا قال لعمره كل طعام اكله في منزلك فهو على حرام ففي الفتاوى
لا يجت اذا اكله فلهذا روي ابن سماعة عن ابي يوسف وفي الاستحسان بحيث والناحر يزيدون بهذا ان اكله
حرام هو في الجبل ان اكلت عندك طعاما ابداه فهو حرام على فاكه **نوع ٤ منه** لو قال لعمره كلامه على
حرام الجهر فلم يمت حش ولو قال والله لا اكله لا يجت حتى يكلمهم وفي مجموع النوازل ذلك لو قال كلامه فلا
وقلان على حرام كما احدهما حش ذلك كلامه اهل بعداد ذلك لو قال هذا الرغيف على حرام فاكل منه
لفه حش في مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها انت على حرام او حرمك يكون يمينا حتى لو طامها وهي طاهرة
او فلهذه بحيث خلاف ما لو حلف لا يدخل هذه الدار واذا دخل فانه لا يجت وفي خلاف الفتاوى رجل
قال لداهر في يده هذه الدراهم على حرام اذا شئني بها شيئا حش وان ذهبت ان تصدق بها لم يجت
حكم القوف ولو قال حرامت مرابا توخر الكفن فهو عيب **نوع ٥ منه** لو قال الحزب على حرام فمترسعا اختلف الوجه
والابوسف وجهما الله في قول احد مما حش الكفاة والخمار للفتوى انه ان اراد به التورع جبت الكفاة
كانه حلف لا يشرب الخمر وان اراد به الاحبار او يزيد به شيئا لا يجت الكفاة لانه امكن تفصيها اجابا
ولو قال الحزب على حرام ليس من الا ان يقول ناكله وقيل هو فاس الحزب **نوع ٦ منه** وفي الجامع الكبير
لو قال والله الرحمن الرحيم لا افضل كذا يكون يمينا واحدة ولو قال مع الواد والله والرحمن الرحيم يكون
ثلاثة ايمان **نوع ٧ منه** الامام السرخسي ايمان الاصل اذا حلف على امر ان لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس
او في مجلس اخر ان لا يفعله ابدا ثم فعله ان نوي يمينا او التمسك بغيره او لو نوي فعله كفاة بمينين اما اذا
نوي بالثاني الاول فعله كفاة واحدة وفي الخبر يدعي اي حيلة اذا حلف بايمان عليه لكل من كفاة
والطير والمجالس سوا ولو قال عيب بالثاني الاول لم يستفهم ذلك في اليمن بالله تعالى ولو حلف بحجة
او عمرة لم يستفهم وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي هو مضري ان فعل كذا ايمين واحدة **نوع ٨ منه** ولو قال هو
يهودي ان فعل كذا هو مضري ان فعل كذا هو مضري ان فعل كذا ايمنا **نوع ٩ منه** وفي النوازل رجل قال لا حر
والله لا اكله شهر والله لا اكله سنة ان طه بعد ساعة ففعله ثلاثة ايمان وان طه بعد اقله ففعله يمينا

وان كذا

وان كذا بعد شهر ففعله يمينا واحدة واكلم بعد سنة فلا شيء عليه **المجلس الثاني في البراءة**
وفي الفتاوى لو قال ان فعلت كذا انا بري من القرآن او من القبلة او الصلوة او الصوم او رمضان
فاكل من هو المختار وذلك البراءة عن الكتب الاربعة وكذا اكل ما يكون البراءة عنه كفرا ولو قال
انا بري من هذه الثلاثين يعني شهر رمضان ان اراد به البراءة عن قضيتها يكون يمينا وان اراد به
البراءة عن ارجها او لو نوي شيئا لا يكون يمينا لانه عيب وكذا ان لم يكن له فيه لانه وقع الشك وفي
الاحتياط يكون يمينا **نوع ١ منه** لو قال انا بري من الصلوة التي ضللت ان فعلت كذا او حش لا يزمه شيء
ولو قال انا بري من القرآن الذي تعلت ان فعلت كذا فهو عيب ولو قال انا بري مما في هذا الكتاب ان
فعلت كذا ان كان فيه لسبب الله الرحمن الرحيم يكون يمينا وان كان ذلك كتاب الحساب او الفقه **نوع ٢ منه** ولو قال
انا بري من المخطئة لعين يميني الا اذا عرف ان فيها لسبب الله الرحمن الرحيم وعني به البراءة عنها وفي مجموع
النوازل لو قال انا بري من الشفاة انه ليس يميني **نوع ٣ منه** ولو قال انا بري من الله ان فعلت كذا او قد علم انه
فعل كذا في قوله كذا فان فعلت كذا **نوع ٤ منه** وفي الفتاوى للفقهاء ابي الليث كذا في حاشية
لو قال انا بري من الله ورسوله فعلته كفاة واحدة ان حش **نوع ٥ منه** ولو قال انا بري من الله ورسوله
فعلته كفاة فان **نوع ٦ منه** في فتاوى اهل سمرقند لو قال ان فعلت كذا انا بري من الله ورسوله والله ورسوله
بريان منه ففعل فعلته اربع كفارات قال في المخط ما ذكر في فتاوى اهل سمرقند ليس يصح انما الضم
في فتاوى ابي الليث **نوع ٧ منه** ولو قال ارسد وشتت انه فان يزار من فعلت كذا فهو عيب واحدة ولو قال
انا بري من كل ربة في المصنف يكون يمينا واحدة **نوع ٨ منه** ولو قال انا بري مما في المصنف يكون يمينا الكل
الفتاوى وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام رحمه الله عن حلف وقال ارحمني بزارم فزارم
الله وان لا اله الا الله بزارم كذا اقل كذا او لا افضل كذا التي تليها ايمان وان ذكر البراءة مرة واحدة فهي
يمين واحدة المسلمة في فتاوى الامام السرخسي **نوع ٩ منه** ولو قال انا بري من الكتب الاربعة يكون يمينا واحدة ولو
قال انا بري من التوراة والزبور والاحبار والعز فان فعلته كفاة واحدة ولو قال انا بري من القرآن
وبري من التوراة وبري من الزبور وبري من الاحبار وبري من الزبور وبري من الكتب الاربعة يكون يمينا واحدة
وفي مجموع النوازل سئل الشيخ القاضي الامام علي بن الحسين السعدي بذكره حين يمينه ولم يثبت
قال يكون يمينا وفي الروضة لو قال لله علي ان اصلي في موضع كذا انا بري ان يصلي في موضع اخر في ظاهر
الاصول وعن ابي يوسف انه ان كان الايجاب افضل من مكان الا اذا احوز وعلى القلب يجوز ولو
قال لله علي ان اصوم عدا او اصلي عدا فصام اليوم او صلى في اليوم حان عند مني خلافا لمحمد ولو نذر
ان يصدق بحمار او بصدق قصص في مصارحها بالانفاق **نوع ١٠ منه** ولو قال لله علي ان يصوم شهران قال
صوم شهرين كرجب يجب عليه التتابع لكن لو اطر لا يزمه الاستقبال كما في رمضان لو اطر
لا يزمه الاستقبال وانما يزمه قضاء يوم وان قال لله علي ان يصوم شهرين ولو نذر ان قال متابع
لزمه متتابع وان قال مطلقا لا يزمه تصف التتابع وفي الاعتكاف يزمه تصفه ثم في الصوم
والاعتكاف ان قصد بوا ان كان شهرا يمينا لا يزمه الاستقبال وان كان غير معين لزمه
متابعه وفي الخبر لو حاض المرأة في صوم الشهرين لم يقطع التتابع وفي المخط لو نذر بالانفاق
اكثر مما يملك لزمه ما يملكه هو المختار لله علي ان اهدي هذه الشاة وفي ملك الغير لا يصح النذر
بخلاف قوله لا هدي ولو نوي اليمن كان يمينا قال الطحاوي رحمه الله لو اضاف النذر الى سائر المتابعي

كقوله عليه السلام ان اقل فلا تان بمسا ولا منها الكفاية بالحث لله على الطعام والمساكين على غرض عند الذي
حينئذ قد على طعام مسكين بلزومه نصف صاع من حنطة استخصنا في **قناوي** النسخ لو قال ان كل هذا
خذاي رار من بك سالة ورواه مع هذا لا يلزمه شيء **ولو** قال بك سالة بدون هذا لزمه واصل هذا
القناوي لو جعل على نفسه حيا او صلوة او صدقة مما هي طاعة ان فعل كذا ان فعل لزمه ذلك الذي الذي
جعل على نفسه ولو لم يكن كفاية اليمن فيه في ظاهر الرواية وهذه التي القاضى الامام علي بن الحسين السعدي
والشيخ القاضى الامام علي المروزي كان يقول ان شامرا او ملى او ح و ان شامرا هذا في مجموع النوازل
وعن ابي حنيفة انه رجع عن هذا اقل مؤنة صبغة ثأمر وقال ثبت فيه الكفاية قال الشيخ الامام محمد بن الامية
المرحوم رحمه الله في ايمان الامثل وهو اختاري لكثرة البلوي به في هذا الزمان قال رحمه الله وهذا
اختار الصدوق الشهيد في قناواه الصغرى وبه يقتضى وفي القناوي الصغرى لو قال الرجل ان فعلت كذا
فانك و درهم من مالي صدقة كل مسكين درهم واحد ثبت صدقة كل مسكين واحد **ولو** قال
به على ان اعتق هذه الرقبة وهو بمخاض عليه ان يفي بذلك ولو لم يفي بما شرطه الا حرمه القاضى وفي
مجموع النوازل لو قال في هو ثم مضى ان برأت من مرضي هذا اذ تحت شاة او على شاة اذ تحتها من لزمه
شيء **ولو** قال على شاة اذ تحتها او الصدق لزمه الزم **ولو** قال الله على ان ادع حوزا وانفد في حوزة فذبح
مكانه سبع شياه كان في القناوي لو خلف ان يزوج امرأة موافقة فالمرأة الموافقة ان يكون زواجه
بما يقع عليها ما لم يبرأ منها من التمتع وانه اعلم **المفصل الثالث في ايمان في الطلاق**
هذا المفصل مشتمل على ثلاثة اجناس الاول شرط الايمان وتعد به الشرط على الجواز وعلى القيل الثاني
ثاني خلف ان لا يطلق الثالث في المتفرقات **اما الاول** وفي التزويج شرط الايمان الذي يتعلق
الايمان منه ان اذا وادما وسمى وحتى ما وكل وكذا هذه الحروف تتعلق بالانفعال المستقلة
دون المصاحي والامام ولو بمعنى الشرط ويستوي على فعله وفعل غيره ولو كان الجواز طلاقا والشرط بكلمة
كلما ذكر الطلاق يتكرر شرط الحث ولو كان اليمن بكلمة كل فتزوج نسوة طلقهن **ولو** تزوج امرأة ثم ازا
لم يطلق المرأة واستاد ابو يوسف في المستقى الى ان كلما اذا دخلت على المعين او الخاطب تنكر كقوله كلما
اشترت هذا الثوب فهو هدية يلزمه في كل صدقة **ولو** قال ثوبا لا يلزمه المرأة **ولو** قال طارعا
امراة فبى طالق فتزوجها وطلقت ثم تزوجها ثانيا لا يطلق بمنزلة كل خلاف ما اذا خطبها وقال كلما
تزوجك حيث يتكرر وكذا الوفاة كلما تزوجت فلانه فان عادة المرأة اليه بعد زوج اخر لم يثبت عند
الثلاثة بان اصاب الطلاق الى المال الثاني او الى كل ملك حيث ابد الوجود الفعل بخوان يقول كلما تزوج
فدخلت الدار فانت طالق **ولو** قال انت طالق اذا جاء غديم **ولو** قال انت طالق عند اضافة وليس يمين
وفي القناوي رجل قال لامرأته انك اذا فعلت كذا الى خمس سنين فغيري مطلقة مبي وارا ذلك خروفا
فعلت قبل انقضاء هذه لبيان الزوج ان اجبرته ان كان خلف بالطلاق بغير خبر وان اجبرته لم خلف
فالقول قوله مع يمينه **وفي** القناوي المحيطة وفي القناوي من الاسلام الا ووجدني ان من قال لامرأته
اذا طرقت الدار صرت مطلقة فدخلت ثم قال الزوج اودت خروفا لا يصدق **ولو** قال لا رجلان في
بيتك فانك فقال له لو لم يسه طلاق له فلان كانه لو نسب فقال كانه من نسب لا يثبت ولا يثبت وان كان في
بينه رجل قال لامرأته انت كذا ان كركره او كركره او فخذ انقولك مطلقا قال القنينة ابو جعفر محمول
على التعليل ما لم يرد به الاتباع قال الصدوق والشهيد رحمه الله وبه ما أخذ وما يؤكده هذا ما ذكر في المحيطة

روي عن جماعة عن ابي يوسف اذا قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار فان لم يكن دخلت
الدار تطلق وان كانت دخلت لا تطلق فقد اعتبر لدخلك شرط لان لفظك ترجمه له دخلت دخل
قال لامرأته اكر يا برحانه ندر دلاي ترا طلاق ههنا سنة الفاظا كرومي في سميتة وهركاه
وبه ثمان وهركاه فالاول وهو قوله اكر يا برحانه سنة ان ولا يثبت الامرة ومي اي متى ومهنته
بمنزلة مبيتا ولا يثبت فيها الامرة وهركاه وهركاه وان المحنا رانه بحت مرة وفي قوله هركاه
يحت كل مرة وفي المحيط سبل حمر الدين رحمه الله عن قال لامرأته كانه فلان انداي ترا طلاق
ولم يقل حون ولا لم تطلق الساعه كقوله انت طالق دخلت الدار وعنه لو قال لعنه ان لم اقل
كذا اغدا انك انك مرا حانة است بطلاق است ولم يفعل عدائي طالق ولا فرق بين قوله
بدا ان كذا طلاق است وبين قوله لم اقل طلاق **ولو** قال لامرأته هركاه طلاق اكر فلان كركني وارا به
التعليل لا يتعلق الطلاق بدلك الفعل **ولو** قال اكر فلان كركني هركاه طلاق كذا قال صاحب المحيط ومن
التاخر من قال يتعلق في الوجهين لان طريق الضمة عند تعدد الشرط اذا واج الخطاب وهذا
قايير عند تاجر الشرط **ولو** قال لامرأته اكر فلان كركني نوبيا طلاق ففعلت طلقت من غيرية الزوج
الكلية القناوي **وفي** القناوي الصغرى لو قال لا حبيبة ان طلقك فغيري جرمي ويصير كانه
قالاه تزوجك وطلقتك فغيري حر **ولو** قال لامرأته ان طلقك فانت طالق فلا تلتزم بهذا اليمين
لوعنه وفي الجامع الكبير ما ياب على من رجل قال لامرأته ان دخلت الدار انت طالق فطلقت
للمرأة فان عني به التعليل بين فيما بينه وبين لانه في الامار وكذا الوفاة ان دخلت الدار
وان طالق وكذا الوفاة ان دخلت الدار انت طالق وكذا الوفاة ان دخلت الدار طلاق
ما اذا قدم الحرا فبما ان طالق ان دخلت الدار بغير الوفاة وفي طلاق المنتهي لو قال ان دخلت
الدار انت طالق لا تطلق حتى تدخل الدار فان الوفاة هذا خلاف ما في الجامع الكبير **لوعنه**
وفي سوح الطحاوي رجل علق طلاق امرأته بالشرط لا يجاوز امانا كان الشرط مقدما او موحا
او خلف يمينه ذكره حكمة الوفاة او الوفاة او تزواؤا فغير هذه الصلوة الصلوات اما اذا كان الشرط
مقدما فقال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق او قال بالقاء ومي غير مدخول فقلت
الدار بانه تطليقه واحدة عنده ابي حنيفة **ولو** كانت مدخولة يقع الثلاث بالاجماع الا ان عند
ابي حنيفة يقع بعضها بعضا في الوقوع **ولو** اخر الشرط فقال انت طالق وطالق وطالق ان
خطبوا بالقاء سوا كانت المرأة مدخولة او غير مدخولة ما لم يدخل الدار لا يقع شيء واذا دخلت
بانه ثلاث تطليقات بالاجماع **ولو** ذكر غير الصلوة وكان الشرط مقدما فقال ان دخلت
الدار فانت طالق طالق طالق ان كانت غير مدخولة فاللفظ الاول معاق بالشرط والثاني ينزل
في الحال والثالث لغو فاذا تزوج ودخلت الدار تنزل المعاق **ولو** دخلت بعد البيهونة قبل الدار
حيث لا يقع الطلاق **ولو** كانت مدخولة فالاول يتعلق بالشرط والثاني والثالث ينزل في الحال
والواحد الشرط ففان انت طالق طالق طالق ان دخلت الدار ان كانت غير مدخولة فالاول ينزل
في الحال والثاني والثالث وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني في الحال وتعلق الثالث
بالشرط **ولو** ذكر حكمة بغير هذا بمنزلة ما لو لم يذكر الوفاة والقاء **ولو** دخل الشرط فقال انت
طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار واذا قد مر الشرط مل

ج

تدخل لا يقع الطلاق ما اذا دخلت وقع ثلاث تطليقات بالاعتقاد وفي رواية ما اذا دخلت المصداق في الوقت
 ينزل عند اولها والعلق بالعلقين ينزل عند اخرهما والمصداق في احد الوقتين كقوله هذا او بعد قد
 طلقت بعد غدا ولو علق باحد الفعلين ينزل عند اولهما وفي الاجناس ولو علق بفعل وقت قال
 ابو يوسف رحمه الله هو بمنزلة العلقين يعني يقع بايهما سبق وفي رواية ان وجد الفعل ولا يقع
 ولا ينظر وجود الوقت وان وجد الوقت ولا يقع ما لم يوجد الفعل وعما في حقيقته يوسف
 اذا وجد الفعل ولا يقع حتى يوجد الوقت ايضا في الخبر لو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق
 ان كلمت فلا تلامد من اعتبار الملك عند الشرط الاول فان طلعتها بعد الدخول لم تدخل الدار وهي
 في العدة تركت فلا تلامد في العدة طلعت **المجلس الثاني فيمن حلت له نيطلون** وفي الفتاوى
 رجل قال لامرأته ان سالتني القيلة طلاقك فام اطلقك فانت طالق ثلاثا فقال المرأة ان لم اسلك الطلاق
 القيلة جمع ما املكه صدقة على المساكين في المرأة الطلاق في القيلة فقال الزوج ان طالق ان سالتني
 فقال المرأة لم اسألك القيلة لا تطلق ولا يجتزوج الزوج والمرأة ولو قال لها ان دخلت الدار
 فانت طالق فقلت القيلة تطلق ثلاثا لان قوله ان طالق ان سالتني فقلت القيلة تطلق ثلاثا لا الاقصاد
 على المحل وهو ان دخلت الدار فقلت القيلة تطلق ثلاثا ولو قال طالق ان شاء الله فخرجت عند ذلك
 وعند محله لا يجتزوج والفتوى على قول ابو يوسف وعنده محمد لا يجتزوج ولو قال طالق ان شاء الله فخرجت عند ذلك
 طالق ثلاثا فقال طالق على الفدية وهو لم يقبل المرأة فادخلت في اليوم لا تطلق كذا في غير ذلك
 حقيقته والفتوى عليه ولو اذ ان حلف بالطاقت الثلاث ولا يطلق امرأته مطلقا امرأته ما بين
 من حلفه ويقول كل امرأة لي طالق ثلاثا ان فعلت كذا ولا ينوي امرأته فان قالوا حلفك بطلاق هذه
 واسأروا اليها يقول لا يطلق بطلاق كل امرأة فمطلقا حلف بطلاق هذه ثم يقول كل امرأة لي طالق
 ولا ينوي بها هذا في مجموع النوازل ولو حلف لا يطلقها قال في منها او قول القاضي ما لمعه قد ذكرنا في كتاب
 الطلاق انه تحت رجل فان لامرأته ان طلقك ففعل امرأته اضع واسي مع واسيها على الميرقة في طالق او
 قال كل رجل اطاها التي حرة لم يصح هذه البيِّن لا غير مصداق الملك ولا الى سبب الملك وجعل حلف لا يطلق
 امرأته ففعلها رجل بغير علمه فاحاد هو فمقدرة مسئلة الفضولي ومما في المسئلة الثاني في فصل البيِّن بالكتاب
 يأتي وفي مجموع النوازل سئل بحمد الدين رحمه الله عن رجل قال لامرأته ان من حلف بطلاق نوري وبان وان
 فانت طالق ثلاثا ثم قال ان من حلف بطلاق نوري بطلاق امرأته ثلاثا وسئل اسدي عن
 عن قال لامرأته ان سالتني بطلاقك ففعلت طالق ان سالتني فقال لا اسألك او ان سالتني
 بعد ذلك ففعلت حرقه قال ان شاء الله او قال لا اسألك بالسر ثم قال ان السر لم يطلع عظيم
 تحت في هذا كله هو في الخط بشرع ابو يوسف قال لامرأته ان فعلت لك ان طالق فانت طالق ثم قال
 قد طلقك طلقت اخرى فان قال عني ان يكون الطلاق معلقا بقوله صدق وديانة لاقضاء **المجلس**
الثالث في المنقرقات وفي الفتاوى رجل قال ان كان فلان ففعلها فامرتني طالق يعني
 و فلان ففعله عند الناس ان نوي ما يسميه الناس نفيها او لم ينوي شيئا طلقت امرأته وان اراد به
 العقيقه حقيقه فذلك قضاء اما فيما بينه وبين الله لا يقع لانه ليس بقيقه حقيقه لما دوي عن الحسن البصري
 انه سماه انسان ففعلها وقال له ذلك الرجل هل رأت ففعلها ففعلها العقيقه الراية في الدنيا المعصية عن الدنيا
 الراية الى المرأة البصير ويعوب نفسه **م** رجل قال ان بلغ ولدي الحنان فامراخته فامرتني طالق ففعلت

طلق امرأته باسما قال
 كل امرأة لي طالق
 انه طلق كذا

مرات الحنان

الحنان عشر سنين فان نوي اول الوقت لا يجت نيام يبلغ سبع سنين وان نوي اخر الوقت قال الصدق
 الشهدا المحض انه انما عشرة سنة يعني قضاء رجل قال ان كنت اخاف من السلطان فامراة طالق
 ان لم يكن به ساقية حلف خوف من السلطان ولا يسئل من ان تخاف محاربة جوارها لم تحت رجل قصه
 بصبى فقيل له ان فلانا يقول وانيه يسرعه فقال ان في سؤمعه فامراة طالق في قد راسا
 في امره وجوب ان لا يجت رجل قال لامرأته ان لم يبرر ودخان كذا يكون فانت طالق ان كان
 له مفقد منه يتفقد لها وان لم يكن يبرر الى بيته فان نوي اني كنت الخا وزعتك والان لا تجاور عنتك
 فان تجاوز عنتك طلقت وفي مجموع النوازل لو قال لرجل امرأته ان لم يبرر ودخان كذا يكون فانت طالق ففعلت
 الخاطبة ونحو ذلك لا يجت رجل حلف انه لا يجت امرأته بكرا قال قول قوله ولا يجت ولا يمكن لها
 اقامة البينة على ذلك الا اذا اوكل عند القاضي ولا يجري اللعان لهذا رجل قال ان كان في بيته
 نازا فامراة طالق وفي بيته سراج ان حلف لا جل ان بعض جيرانه طلب منه ان لا يستوفد منها نارا
 تطلق وان كانت البينة حل انهم طلبوا الحنينة ونحوه او لم يكن هناك سبب لا يجت رجل راد ان يتزوج
 امرأته وله امرأة اخرى فامرتني طالق امرأته ان لم يبرر ودخان كذا يكون فانت طالق ففعلت
 امرأته في سوي الحنينة التي في المقة في طالق محسبوا الله ليس له امرأة في الاحياء لا يجت وهي الحنينة
 في العتاق ايضا رجل له امرأة بلع فذهبت الى برمد سرافقيل له ان كنت امرأة بترمد فقال ان كنت
 امرأة بترمد في طالق او قيل له هذه النكحة امرأتك ثم قيل له احلف بالطلاقات الثلاث ان لم
 يكن لك امرأة سوي هذه فحلف وتلك المرأة الحبيبة قال الصدق الشهدا في المسلمين تطلق قضا
 لا ديانة وهو طلاق الحاد ولما قال ابو يوسف لا يطلق به احدا لو نصر وقال محمد تطلق رجل طلق
 ان فلانا القليل وهو غير تقبل عند الناس فاذ اعطى ما عطف الا اذا نوي عند الناس المسائل في طلاق
 الفتاوى وفي المستقي رجل قال لامرأته طالق ان لم يكن هو خير من فلان والذي رعره خير مني
 البنوت ولشرب الخمر متعوق فذلك وفلان رجل من اهل الصلاح والفضل فيما لم يزلنا سر طلق امرأته
 قضاء في بيته وبينه بسعة وفي المستقي رجل قال ان فعلت كذا فامراة طالق وله امرأتان او
 ثم فعل ذلك الفعل طلقت واحدة منهما وفي مجموع النوازل لو طلق احدهما باينا او رجعتا وافقت
 عند فافعل ذلك الفعل يقع الطلاق على الاخرى وان لم تنقض عدتها بالبيان اليه لو قال لامرأته ان
 فعلت كذا فانت طالق ثم طلقها باينا ثم وجد الفعل الذي هو شرط وهو لم ينوها فمجي
 في العدة فان القاضي الامام حر الم تطلق وكذا لو قال ان فعلت كذا فامراة طالق ثم طلق امرأته
 ثم فعل ذلك الفعل ومجي العدة تطلق من غير بينة لان البيِّن تاولها فلا يخرج عنها بخلاف ما لو قال
 امرأتني طالق وله معتد من طلاق باين حيث لا تطلق بدينه وان انقضت عدتها ثم وجد الشرط
 حلت البيِّن الى جوار حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط ثانيا لا تطلق ولو قال ان فعلت كذا فامراة طالق
 وليت له امرأة وقت الحلف فتزوج ثم فعل لم تطلق والله اعلم **الفصل الرابع في البيِّن بالكتاب**
 وهو مشتمل على ثلاثة اجناس الاول في العاقل البيِّن والنكاح والثاني في الفضولي ومسائلها الثالثة
 يتعلق بالنكاح اما الاول قال رحمه الله وفي الفتاوى رجل قال ان فلانة راخرها ومن سبه طلاق
 هذا بمنزلة قوله ان تزوجها ولو قال عني هذه النكحة الخطبة لا ينفذ في ديارنا لكن صدق
 ديانة اما لو قال ان فلانة راخرها عني كمن فعل الخطبة ولو قال كذا كذا بمنزلة قوله ان تزوجها

قال في فتاوى
 طالق ورجوع
 او التزم بغيره

فان امرأته طالق وله
 معتد من طلاق

قال في فتاوى
 فامرتني طالق
 امرأة وقت الحلف

ثم حلف لا يطلق وكذا الوكيل بالعتق وفي الزنا كذا وحصل بان لامرانه ان دخلت الذمار فان طلق
 او قال لعبد ان دخلت الذمار فانت حر ثم حلف ان لا يطلق امرانه ولا يعتق عبده ثم حلف لا يطلق
 الطلاق والعتق ولا يحنث ولو كان العبد والامانة معا والعتق لا يحنث **ولو قال**
 لعبد اعتق نفسك او قال لامرانه طلق نفسك ثم حلف لا يطلق ولا يعتق عبده نفسه وطلق
 المرأة نفسها حنث وكذا لو قال طلق نفسك ان شئت او قال لعبد اعتق نفسك ان شئت اما لو قال
 لامرانه انت طالق ان شئت ثم حلف ثم شئت لم يحنث والاجازة بالفعل في نكاح الفصولي ان يحنث
 اليها شيئا من المهر وان قل والمراد من العتق الوكيل اليه ذره الصذر والشك في الجامع الصغير والعتق
 الحدية لا يكون اجازة لانه لا يخص بالنكاح ولو قبلها او سها به فهو اجازة بالفعل ولا يحنث
 ولكن يكون ذلك الفعل حراما **وفي فتاوى النسفي** لو قال الخائف لرجل ماري بن سوكتك است وباعد
 فصولي حان است فعقد ذلك الرجل يكون فصوليا اما لو قال او نهر مرا عتق فصولي كن فهد الوكيل
 ولو قال كل امرأة تدخل في كاحي لبي طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة تزوجها وكذا لو قال كل
 امرأة نصير خلا لبي وقال لامرأة اكره من شوي ولو قال كل عبد يدخل في ملكي فهو غراشترى
 فصولي عند الله فاحذر هو بالفعل يحنث عند الكل لان الملك استباكا كبره **ولو قال** للمرأة ان تزوجك
 فانت طالق ثلاثا واكره من ابره كند ومن حنث ترأسه طلاق واكره فصولي بزي كثر ترأسه
 طلاق ومنع هذا الزوج وحما فصولي منه واجازة بالفعل لا يحنث **ولو قال** كل امرأة تزوجها او تزوجها
 غيري لا يحنث لبي طالق ثلاثا فزوجها فصولي لاجله يقع الطلاق قبل الدخول في ملكه ولو عزم عليه بمنزلة
 ما لو طلقها بعد عقد الفصولي لكن لا يقبل هذا العقد الاجازة وقال القاضي الامام الاجل يقبل هذا
 العقد الاجازة بعد ما طلقها قبل الاجازة اما لو قال بعد ما تزوجها الفصولي فانت طالق هذا
 اجازة ما لو قال انت طالق لا يكون اجازة ولا يبطل التوثيق فان صاحبا المخط وعندي لا حاجة
 الى تزوج الفصولي بل يستزوج نفسه لان العبد يحنث بتزويج الفصولي **وفي مجموع النوازل** لو قال
 كل امرأة تزوجها او تزوجها غيري لا يحنث واجازة بالفعل لبي طالق ثلاثا لا وجه لجواز ههنا
 على نفسه ولو تزوجها فصولي وهو اجازة بالفعل بثبوت تزوجها بنفسه لا يحنث فلو حرمت عليه
 ثم تزوجها بنفسه فهذا على قياس مسألة الجامع الصغير اذا حلف لا يدخل هذه الدار فدخل
 ثم دخل هو بنفسه هل يحنث وفيها اختلاف المشايخ **لوقه** **مسألة** سئل خير الدين رحمه الله عن
 يزوج بعقد الفصولي ثم حلف ما تزوجت واراذا في ما تزوجت بنفسه لا يحنث وفي نوادر هشام
 عن محمد رحمه الله يحنث حلف بطلاق امراته ثلاثا ان لا يزوج بنتا له صغيرة فزوجها رجل فالاب حاضر
 ساكت وقبل الزوج ثم اجازا لان لا يحنث لان الذي زوج غير صغيره وكذا ان حلف على امرته **وفي**
 المحرر عن محمد بن قيس تزوج امرأة بغير ادنها ثم حلف لا يزوجها فزويت لم يحنث **والمرأة** اذا حلفت
 ان لا تزوج نفسها فزوجها رجل بامرها او بغير امرها فاحازت او كانت بكر او زوجها الولي لم يحنث
 في حائنه وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة وكذا لو حلف لامرأة ان لا يزوجها في الخارج يبيع
 ويشترى فمكنت فمكنت وعن ابن ابي نعيم انه لا يحنث في المسكن **ولو حلف** لا يسلم الشفعة فباعه
 الشرا فمكنت ولو حلف لا يورثه فباعه على فلان فمكنت عن نفسه حتى مضى الشهر لم يحنث
 وهذا عند ابن حنيفة والعبد اذا حلف لا يزوج فزوج مولاه وهو كاره لا يحنث لانه لو وجد

لا يحنث كونه زوجه
 على نفسه
 زوجها فصولي تزوجها
 بنفسه

الفعل

العقل وسوط الحنث العقل حتى لو اذنه المولى على الزوج فزوج نفسه تحت لوجود الطفل منه ولو
 حلف لا يزوج فحنث وزوجه ابوه لا يحنث وفي المحرر عن محمد بن حنبل لو حلف لا يزوج فزوجها فصولي
 ابوه يحنث وفي مجموع النوازل لو حلف لا يزوج في تزوجها وهي بكر فزوجها ابوها فمكنت ثم النكاح
 ولا يحنث **لوقه** **مسألة** لو حلف لا يزوج امرأة فزوجها فصولي فزوجها فصولي فزوجها فصولي فزوجها فصولي
 اذا كان يتولي بنفسه اما اذا كان يقوم من غيره كالسلطان يحنث **ولو كان** حال يتولي بنفسه مرة
 ويقوم من غيره مرة يحنث الغلبة **وفي مجموع النوازل** لو قال والله لا ازوج فلانة فامر رجلا
 فزوجها لا يحنث خلا لزوج قال محمد بن الوليد فمكنت بغير الدين عن الفروع وقال الزوج بامر
 لاجله حكمه والزوج بامرته يحنث حكمه وهو الحلف وحاصله الحنث بالامر في ثلاث وعشرين موضعا منها
 النكاح وقدم ذكره في الطلاق والحلف والعتق ما كان بغير مال والكتابة والعتق والصدقة وصرفت
 العبد من بطن الحرة كان سلطانا او قاصيا والكسوة بان حلف لا يكسوه او لا يخلعه على ذنبه والجماعة
 في دفع النساء وبنات الدار ونساء الدين ونقص الدين والصلح عن ذمة العبد والاستبراء والامانة
 والاستيداع والاعارة والاستقارة وما لا يحنث بالامر منه البيع والشراء والاجازة والامانة
 والعتق والعتق على مال ومن المشايخ من الحلف للصوم فلهذا السنة وبه يفتي **الحسن الثالث**
 في النكاح **وفي فتاوى** لو قال والله لا ازوج من اهل هذه الدار فزويت فلان وليس في الدار
 اهل ثم مكنتها فزوجها فصولي منها او ولدت فلان بنت فزوجها فصولي فمكنت لكون هذا قول محمد والحنث ان
 يحنث وهو قولهما **لو حلف** لا يزوج من اهل الكوفة فزوج امرأة لم تكن في الكوفة فزوجها فصولي
 يحنث عند الكل **ولو حلف** لا يزوج من بيتا بصر فزوج من ولدت بصر ونسب بكوفة وتوطت
 لها يحنث عند ابن حنيفة والعبدة للولادة فبده حلف لا يزوج فزوية قبل من كان خارج المهر فهو
 فزوي وهذا لا يستغنى عن نكاح في المهر كركستان قوط ورياط وليان ولو حلف لا يزوج من اهل
 فلان فزوج بنت بطنه يحنث **ولو قال** من اهل بيت فلان الا اذا تزوج ابنة ابنه **ولو قال** كل امرأة
 لي تكون بخاري فزوي طالق ثلاثا **والصحيح** انه يراد به طلاق امرأة يتزوجها بخاري وعن هذا القول لو
 تزوج امرأة في غير بخاري ثم نقلها الى بخاري ويكون هو معها فيه لا يطلق وهو الصحيح **وفي المحرر**
 وفي فتاوى ابن الدب ان قال كل امرأة تزوجها في قرية كذا في طالق فزوج امرأة في تلك القرية
 ان كانت من اهل تلك القرية ان كانت لا تملك الاطلاق وان كانت من غير اهل تلك القرية لم يحنث
 هذا الفصل منه وينبغي ان يطلق لانه عقد البين على كل امرأة يتزوجها في تلك القرية **ولو اخرج**
 امرأة من تلك القرية وتزوجها خارج القرية لا يطلق **ولو حلف** لا يزوج امرأة فزوجها فصولي
 لم يحنث **ولو حلف** لا يشترى امرأة فاشترى صغيره لم يحنث **وفي مجموع النوازل** لو حلف لا يملك
 امرأة فمكنت صبيته لا يحنث **وحصل** تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت بنتا
 فمطلق وقد وجد لها طلق فان صدقته فلها مهر ومهر وعملها الفداء وليس لها نفقة العدة
 والسكنى وعليها الحد **وقال** في المحيط فلما يقع الطلاق اذا صار في بيتا بالامانة فلو كانت بنتا
 بالوثبة او الطرفة او دود والذين لا يقع الطلاق **وحصل** قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج
 او قال بنتا او دود في طالق فطلق امراته ثانيا ثم تزوجها لا يطلق اعتبارا للفرق وحصل
 نطق في الحلف اعتبارا للفظ الكفر في الفتاوى ببعض طلاقه والبعض في اعانه في المشتق لو قال

حلف ففعل ففعل
 يحنث

حنث

الحسن الثالث

لو حلف لا يبيع هذه الحارثة فباع نصفها وذهب نصفها لا يجت والابو يوسف رحمه الله احدا
 حارثة بعد هذه الحيلة وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال للحسن بن زياد حسن ان
 يعلم اسلمك عنى فان اجبتى عنه فانك فقد رعت على تعلم الفقه ثم قال عن ولدت ولد من لا يجيب
 ولا ميتن ولا عاقين ولا عتودين ولا اسودين ولا ابيضين فزوج الحسن بن زياد اليه وقال ان الولد
 احد فما ذكره الا حرا حتى واحد سماجي والاحرميت واحد سماي في الاخر اسود وسيل ابو بكر
 الله عن من حلف ان يبيع عبده فمروا به فباعه قال لا يجت ما لو استغن بموته **رجل حلف** وقال
 امراته طالق كنه من ملك يامر فو داني كرهه او وثق ان باع قبل هذا الحلف وقبل هو باع ملكه من
 ولده لا يجت وقبل حنت **رجل** قال كرهانه مرا فو داني كرهه فميت كنه من جهاد في قوسه
 فله افقد في موه بثلثه دناي و مع هذا يشترى من موه مائة دناي فميت في الفد حتى مضى الفد
 لا يجت **رجل** قال ان لوان هذه الحارثة ابو مرقني حرة فباعها على انه بالخيار فميت البع لم يعق
 وفي الخط قال لامة ان لم يعق فانت حرة فبكرها واستولدها عنقت في قول ابي حنيفة لانه لم يعق
 عدم البع وفي قول ابي يوسف الاول لا يعق لانه يتصور بيعها بعد لارنداد والشيء فلم يعق
 عدم البع وفي الفد وري حلف ليعقن امر ولد وهذه المرأة الحرة او هذه الحرة فميت بوي عند
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى **الفصل الثاني في اليمين العتق والهبه والوصية**
 وفي الفتاوي رجل حلف لا يعق عبده فكا به وادى بدل الخابة وعتق او اشترى اياه حتى عتق حنت
 رجل قال لامة ان استبان يا حنبل فلم يعق فامرته طالق فالا استبان على الولادة فميت بيمينه
 في العتق الموت وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن رجل قال لامة ان اعقتبك فكذلك اشترى
 نفسه من يولاه حتى عتق حنت لان مع العبد من نفسه عتاق وفي النوازل لو ذهب نفس العبد
 من العبد يعق **رجل** في الخط لو قال لامة ان اعقتبك اذ اياك فانك حرة فباعه من فلان فاشترى منه
 لم يعق **رجل** في المشتى لا يجت لغلان عند موهبة على عوف من حنت **رجل** حلف لا يهب شيئا ففقد
 عليه لا يجت في الاصل وفيه ايضا لو حلف ان يهب عبده لغلان فوهبه وهو لم يقبل بيمينه
 عند الثلاثة بخلاف البع والاعارة والاستعارة والصدقة والهدية والعتق كالهبة واما
 العتق فمقتضى فليس بدون القبول في قول محمد والاعارة بدون القبول ليشب باجارة وكذا الرهن
 فالحاصل ان كل عتق فيه بدل حالي فالحلف عليه لا يوجب الحنت بدون القبول ومما ليس فيه ذلك
 حالي يوجب الحنت بدون القبول عند محمد واحد الروايتين عن ابي يوسف قال ان وهبته فلان هذا
 العبد فهو حرة فوهبه فلان ونقص لم يعق وفي المشتى الوصية كالهبة في انه يتم بواحد والرهن
 والسكك والحكم كالبيع وفي الفتاوي **رجل** حلف لا يوصي بوصية فوهبه في مرض الموت لا يجت
 وكذا الواسطي اياه في مرضه فعتق عليه لم يجت **رجل** قال لا حرا هب في هذه اليوم مائة
 دهر وحلف عليه فوهبه له مائة له على رجل وامرأة ان يقبضها بيمينه **رجل** حلف ان يهب
 ولو يقبض الموهوب له لا يمكن من حن الاضاعة ملك الوارثة **رجل** حلف ان يهب شيئا لا حركته
 حالة الشكر وقال للموهوب له ان لم اقل هذا من قلبي فامرته طالق لا تطلق **رجل** قال لامرأته
 ان لم تقبضني صدقك اليوم فانت طالق فاستأذنت اباها فقال الابن ان وهدت فاما طالق
 قال فتستوي عتقا فميت بها فقبض ذلك منه فتأني وقت انقضاء اليمين لامة عليه ثم كيف

حلف ان يبيع عبده
فميت بيمينه

قال لامة ان لم يعق
فانت حرة فبكرها

اليمين العتق والهبه والوصية

عن العرض

عن العرض فميت بها فوهبه فلان ونقص لم يعق وفي المشتى الوصية كالهبة في انه يتم بواحد والرهن
 على هبة موهبة فميت بها فوهبه فلان ونقص لم يعق وفي المشتى الوصية كالهبة في انه يتم بواحد والرهن
 يبيع هبة الطوع او الكره فان ادعى بالطوع لم يجز ان يحلف **الفصل الثالث من الشريعة**
والاعارة والاجارة والعتق والعتق في النوازل رجل حلف لا يشارك فلانا في هذا البلد فميت بيمينه
 ثم دخل البلد لا يجت ان اراد باليمين عند الشكره وان اراد به العمل لشكره بحيث فلو وقع احدنا مالا
 الى صاحبه مضاربة في هذا البلد قال لامة ابو الليث رحمه الله في بلادنا يمينون المضاربة شكره
 ولو حلف لا يشارك فلانا فميت بيمينه لا يجت ولو حلف لا يبيع فلان فميت بيمينه شكره
 ومع عبده المادون الا كل واحد من الشريكين زوج باليمين على صاحبه فيبيعوا الحان حاننا عاملا
 مع الحان عليه حاننا حاننا اما العبد المادون لا يزوج باليمين على المولى فلا يبيع الحان شريك المولاه وكذا الو
 حلف لا يشارك الحان فالحيلة في ذلك اذا كان الحالف ان يبيع بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 لانه يعمل فيه بيمينه بيمينه بيمينه فاذ كان الحالف ان يبيع بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 ماله اجر شهر لم يكن لها بعد حنت اذا اعطاه الاجر ولو كان في ماله ولو حلف لا يبيع بيمينه ماله
 الدار وقداجرها قبل الحلف ثم كما وتقام على حرها كل شهر لا يجت ولو ماله اجر شهر لم يكن لها
 بعد حنت اذا اعطاه الاجر ولو كانت معدة للغة فميت بيمينه لا يجت في فتاوي الشافعي وفي مجموع
 النوازل سئل حنبل بن احمد رحمه الله عن رجل حلف لا يبيع بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 كذا قال لا يجت لان هذا لا يبيع حان **رجل** حلف لا يبيع بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 دهر فله افا عا والبعض منع البعض لا يجت وفيه لو حلف لا يبيع بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 واستمارة فاعادته اضلقت فميت بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 الله وبه يقضي وفي الفتاوي سئل شيخنا رحمه الله عن رجل حلف لا يبيع بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 لا يجت والعارية ان يبيعها الله **رجل** حلف لا يبيع بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 اكره في ان ترد من وديعت است فله اذ قد لغره عنده ودية بيمينه قال رحمه الله واسل هذا
 الحان الكبير للامام جواهر فاده رحمه الله فان رجل قال له فابل انك اغتسلت الليلة في هذه
 الدار من الجنابة فقال ان اغتسلت فبدي فميت بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 به من جنابة لا يجت وفيه حنت وعلى ثلاثة اوجه اما ان اقصر على حرف الجواب وقد ذكرنا الثاني
 اذ اذ على حرف الجواب ونقص عن التمام فان قال ان اغتسلت الليلة فله اذ لم يذكر الجنابة او ذكر
 الجنابة دون الليلة فان قال ان اغتسلت من جنابة فبدي فميت بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 الجنابة صدق وديانة لا قضاء الثالث اذا اعاد جميع ما في الخطاب فله بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 الجواب وهو الوجه الاول وفي فتاوي الشافعي رحمه الله **رجل** حلف لا يبيع بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 فلي هذا اكره مزي كره وقيل في الحارثة لا يجت وبه يقضي ولو حلف لا يبيع بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 الحان عليه وسوكت وري باحت حنت حلف لا يستدن فميت بيمينه ماله الى انه مضاربة بصيبت قليل فانه
 في سلم حنت والله اعلم **الفصل الرابع في اليمين في الحنك** وهو مشتمل على اربعة
 اجناس الاول فيما يكون كلاما مع فلان ونما لا يكون الثاني في المسئلة المعترضة الثالثة في الاعلام والامان
 والبتارة والاستجد او الرابع بين حلف لا يعلم فلانا وفيها مسائل **الفصل الاول** وفي مجموع

اليمين العتق والهبه والوصية

لو يقول **ولو قال اي فلان** في بلد او المسئلة على ما عتق الاول والثاني والكتاب والمرسل بغير
الا ان يعني المسئلة فحينئذ يعلم ببلده لانه نوي الحقيقة واما الاعلام ففي بعض نسخ الاصل المتسوية
بين الاخبار والاعلام والاعلام يحصل بالكتاب والرسالة والاحكام الاعلام لا يكون من الثاني
لانه لا يتكرر الا ترى انه يقول خبري غير واحد ولو قال اي فلان في حديثي فعلى المسئلة بمنزلة قوله
كلمتي **ولو خلف** ان علم مكان كذا الخبره ثم علم اجتماعه لغيره لان خبره **ولو خلف** ليعلمه ثم علم
فلم يعلمه لا بحث عند من خلا فالابي يوسف وفيه من مسئلة **لو خلف** **ولو قال** لآخر ان علمي بقدره
فكذا فاجزءه كاذبا لم يثبت وكذا لو علم الخالف بقدره **ولو قال** ان خبري بقدره وفلان فهو
كالا اعلام حتى لو اجزءه كاذبا لا يثبت **ولو قال** ان خبري ان فلانا قد فرج جفنه كاذبا فهو كقول
ان قلت وبجنت **ولو قال** ان كنت الي بقدره وفلان وان فلانا قد فرج جفنه كالاخبار **ولو قال** ان كنت
الي ان فلانا قد فرج جفنه فقلت بقدره ولم يكن قد فرج فحصل الكتاب اليه حتى قد فرج ووصل
عتق **ولو قال** ان كنت الي بقدره فقلت بقدره والكتاب لا يعلم فكتب بقدره وعق بطلان
او لم يبلغ العقل في الجامع الكبير وفي الزبادان رجل خلف ليكن سره ولا يظهره ولا نفسه او يخفيه فان
اجزءه رسالة او كتاب او قيل له اذا كان كذا التي بعينه فاشارة راسه اي لم تحت لوجود الاظهار وكذا
لو خلف لا يعلم احد اماكن فلان فاشارة راسه اي لم تحت وان عني به في هذه الوجوه الاخبار بالاعلام
او الرسالة ذكرها كرايو نصر محمد بن مبرور به رحمه الله انه يصدق قضاء وغامه المستاج انه لا يصدق
قضاء ويصدق ديانته والاستخدام بالامانة والاشارة استخدام والخدمة كل من عمل البيوت من
الطبخ والحز والكنس وسوا ذلك فلان او لم يخدمه **ولو خلف** لا يثبت بالاشارة وفي
الاخبار رجل خلف لا يقضي سره فان خرج الى رجل واحد وذكر له فقد افترق سره وان ظهر هذه السرقة
الناس او علم رجل واحد قد كره عند رجل اخر لا يثبت لانه لو سبق سزا في التوازل رجل قال دخل على جماعة
وذهبوا كل الى خلفوني ان لا اخبر ما سامعهم وهو مسمي في السكة اراهم لو كتب ببحث والجملة
ان يكتب ما يجرى في قعره عليه وقال له رجل هل هذا فيقول لا فاد انتهى الى سامعهم يسكت ويقول
لا قول يظهر ولا يثبت لان هذا ليس بحرة سبل ابو حفص رحمه الله عن خلفه المصوم ان لا يجبر احدا
بحريم فاستقبله القافلة فقال على الطريق دياب فان ارا دمال دياب المصوم حث وان ارا دمال ديان
الحقيقة وارا دمال ديان الكذب لا يثبت وفي مجموع التوازل سبل خبر الدين رحمه الله عن قال لآخر ان
مرابا كسبي حرا كسبي فقال اكر ما ربي توكت ام يلد انا دن وي كفته بود اما كسبي شوده بود قال لا
يحت مو في المحيط وسبل مو عن سكران فقال ان حب كفته من است واكر جرم من كسبي كفته است فامرانة
طالق لا تطلق الا اذا علمت من الفسا غير او بغيره من الفسا غير **حسب اخر** فمن خلف لا يعلم
فلانا وفيه مسائل السمر وفي الفناوي لو خلف لا يعلم اخوة فلان وله ام واحد تكله ان كان يعلم
وان لم يعلم لا يثبت نظيره رجل خلف ان لا يعلم من هذا الحرام ثلاثة اربعة وليس الاربع واحد
وهو لا يعلم به وفي الفناوي خلف لا يعلم فلانا فلا لا يثبت حتى يعلم ما فلو نوي الحث ما حد ما يثبت
وان لم يكن له به اخلافوا قال صاحب المحيط والمختار انه لا يثبت حتى يعلم ما ذكره في الفناوي وفيه
خلف لا يعلم ما قال بالافارسية بان دور من كسبي كفته نوي واحد لا يثبت حتى يعلم ما لا تقع بيته في
ان يصح لان المشتري يذكر ويراد به الواحد فاذا نوي ذلك وفيه تغليب على نفسه يصح ثم في قوله ان كنت

فلانا

فلانا ولا نألو اعا ذكيلة الشرط ذكر في الجامع الكبير ان هذا على ثلاثة اوجه اما ان قد فر الطلاق
على الشرط او جعل الحرام او سلكه هذا وهذا او اخر اما اذا قد فر الطلاق على الشرط بان قال امرانة
طالق ان كنت فلانا وان طلت فلانا او وسط الجزا فقال ان طلت فلانا فامرانة طالق وان كنت فلانا
طلعت كلام ايها واحد ومطلعت اليهم **ولو اخر** الطلاق فقال ان كنت فلانا وان طلت فلانا فامرانة
طالق لم تطلق حتى تكلها **ولو خلف** لا يعلم فلانا او فلانا فكل واحد منهما يثبت وكذا لو قال فلانا ولا
وفي مجموع التوازل اذا قال والله لا اكل فلانا يوما وبومين وثلاثة فصد على سنة ايام **ولو قال** لا اكل
لا يوما ولا بومين ولا ثلاثة فصد على ثلاثة ايام امرأة قالت لآخر بومين فوايد زنا جرمه سنة تحتم
ولو خلفت بكتفي باحد الشرطين حتى لو دخلت الارض ولو يلقط القطن تحت كذا الفتي السليم الامام
الاستاذ رحمه الله وفي المحيط اذا خلف بالطلاق ان لا يدور قطعا ولا لا شرابا فذا واحد منهما لا يثبت
قال الفضلي رحمه الله بنوي فان لم يكن له فيه فالحجاب كما قال في الكتاب وفي فوايد شمس الائمة
الحلواني رحمه الله لو قال كذا كذا فلان دور وبان ويحس كونه فكل او لو يذهب الى بيته لكنه كلمة
في موضع اخر لا يثبت لان شرط الحث شيان ووجد احدهما فلا يثبت **ولو قال** كذا كذا فلان دور وبومين
وبان ويحس كونه فكل او لو يذهب الى بيته لان شرط البراءة هاتين البيتين والاعلام معه وقد
وجد احدهما فثبت شرط البراءة **وفي المحيط** اذا قال زن او ذوي بطلاق او سبي خورده ومفاتيح
ومفاتيح كند وكبوتر دار قال الفضلي رحمه الله في احد شرط علي حث وغيره من المستاج زجرهم
الله فخلوا الكل شرطا واحدا **ولو قال** سبي فخورده ومفاتيح في كند وكبوتر في دار فكل واحد
شرط على من بلا خلاف واصل هذا في الجامع الكبير باب من لا يمان ما يوجب الرجل على نفسه رجل
قال ان كنت صديقا فلانا هذين السوطين الاتي دار فلان وكذا قد صر به احد السوطين دار فلان
والسوط الاخر في غير داره لم يثبت **ولو قال** ان لم اكن صديقا هذين السوطين في دار فلان وكذا
والمسئلة على ما حث وفي الجامع في هذا الباب ايضا لو قال ان لم ادر اهل هاتين البيتين اليوم وان لم
اصرب فلانا السوطين اليوم وان لم اكل فلانا فلانا اليوم بشرط دخول الدارين وصرت
السوطين فكل امر التحصين اليوم فان لم يوجد يثبت لانه فان شرط البراءة فثبت حلف لا يعلم فلانا
ابدا او لم يقل ابدا فهو على الابدية اي وقت طله حث فان نوي يوما وبومين وثلاثة او نوي بلدا
او امترا او ما اشبه ذلك لا يدين في القضاء لانها بيته وبين الله ولا يثبت حتى يتكلم بلام مستأ
بعد اليهم منقطع عنها حتى لو كان موضوعا لمان قال ان طلتك فالت طالق فاذ هي لم يثبت وفي المستقي
لو قال بعد اليهم اذهبي او اذهبي تطلق **ولو قال** فاذ هي لا تطلق قال امرانة ان طلت فلانا
فالت طالق ثم قال لها ان كنت انسانا فالت طالق فكل واحد منهما يثبت وكذا لو قال ان تزوجت
فلانا فني طالق ثم قال فل امرانة تزوجتني طالق فتزوج فلانا تطلق فثبت المسائل في المحيط رجل
قال لامرانة طالق كذا ما حسنا فالت طالق ثم قال ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر طلعت واحدة **ولو قال** سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله اكبر طلعت ثلاثا **وما سئل**
مسائل افضل مسائل الشتر وفي الجامع الكبير دخل قال لآخر ان شتمت في المسجد فكذا فتمت في المسجد
والملعون عليه خارج المسجد يثبت وعلى القلب لا يثبت ويمثله لو قال ان صرتك او قتلتك في
المسجد يعبر ان يكون الملعون عليه في المسجد سواء كان الخالف في المسجد او لا وكذلك في كل موضع لذلك

في

الفعل انما المحلوف عليه كالنحر والرمي والخطاوي ووجهه انه جعل الرمي كالشتم والعرق بينهما العرف فانه
يقال صل على محمد في المسجد وان لم يكن محمد عليه السلام في المسجد فالحق في الفعل والعرف فانه
وفي الفتاوي رجل قال لامرأته ان سمعتي فانت طالق فقال لولدها الصغير منه بانه لا يملكه ان قال
لشيء كرهته من الولد لا يقع الطلاق وان قالت لشيء كرهته من الزوج يقع الطلاق لانها سمعت الزوج رجل
قال لامرأته ان سمعتي او ذكرا بنو فانت كذا ثم قال لها فانت امك سلا وعليك فقال لا بل امك
قالوا ان كان البين في موضع يسمى السابيل سلا عليك حيث لا يملكه صار كانه قال لها امك منكوبة وان كان
ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ سلا ولا ذكرا بنو ولا حيث وفي ديارنا لا يعرفون ذلك سلا ولا حيث
لا يشترط احد الاقرب من حيث ولو حلف لا يشترط فلا يقال له يا ابن ابيه قال الصدر الشهيد رحمه
الله المختار انه يجب لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله في مجموع النوازل لو قال لامرأته اي
غير ذنبي وشرفك انه لم يستعراياها بحت رجل حلف لا يسم امرأته بشي ثم قال لها خذي ذنبرك
نوجه كروي لا بحت امرأة ثم على زوجها بشي صنعت في حقها فقال الزوج اكرهس مراتك فذكرت
ذلك مع غيره عند عهده لا بحت اذا كان مراده ذكره بين يديه ولفظها رجلا قال لاخر تانوده
دسار مندي من ان يدي ثم حلف عليه ثمرانه شتمه عشر اجملة او على الثغاريق وهو لو شتمه
وشتمه في وقت اخر وهو لو شتمه لا بحت **قال** في الذي رجمه الله كانه ذكر كلمة القاحلة
فانتم يمينه بوجود شتمات منه ولو قال هو كاه كاه مراده دسار مندي من يدي في وقت
شتمه ولو كان هو شتمه سابقا على شتمه عشر مرات حيث هو لو جمع بينهما بان قال تانود دسار
بدي ده باره كاه من تانود دسار دسار مندي المين عشر شتمات منه ولو قال هو كاه ميان ما جاز
شود او طاج شو وتانود دسار دسار مندي من تانود دسار مندي المين عشر شتمات منه بوجود
الشتمات منه لانه ذكر هذا غاية كل وقت ووقت الحضور في عموم اللفظ فسوقت ذلك بهذا الشرط
رجل فان لا شتم فلا نا وحلف عليه ثم قال له لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا العرف والفتن
عسقم عند الناس وفي طلاق الفتاوي رجل قال لصهرته اكرهس قد ادا وري كتي بصحر يد ونيك
ما فامرأة طالق فقالت لصهرته المين في العدم ما ان يمسها او يظلمها ان لو لم يكن المين استثنى الضرر
في ذلك لكنها ابتداء ذلك اذا ان يقع الطلاق لوجود الشرط رجل قال لامرأته اكرهس جواب
ما ذكر في ذلك انما قال الرجل مع امرؤي شهر لسرست فقالت المرأة من شهره تانود تانود لا بحت لانه
لو حلفها فلم يكن جوابا له للسابيل في مجموع النوازل وبعض مسائل الشتم في كتاب الطلاق في
في الفصل الاول والله اعلم **الفصل الثاني في المين في الاذن** وفي التجر يد لو حلف
لا يخرج امرأته الا باذنه بان قال ان حرت الا باذني فانت طالق فعصبت المرأة وتغيا المين في
فقال الزوج دعوها يخرج ولا يملكه لو كان اذناه ولو نوي الاذن بلسان لا لاله ولو قال سبي
عصمه اخر جي ولا يملكه كان على الاذن الا ان نوي حتى يطلق في الفتاوي لو قال لها اخر
ان حرت لغيرك الله او لغيرك ما تهره واستا ذنت فانت طالق لها هركا خوافي وانا الاذن
في الاول ليس باذن والباقي اذن قبل كلاما ليس باذن ولو قالت ان يذني انا حرت حتى اصير مطلقة
فقال الزوج نعم فعصا ليس باذن ان كان قول الزوج على وجه التهديد ولو اخرجت بعض قد يمينها
فان كان اعتمادها على البعض الذي لا بحت وان كان على البعض الخارج بحت وان كان على ما رجوت

ان لا يكون حاشا من لو سمع سبلا لسيال الناس فقال لها اعطي السابيل كسوة خبز فان كان السابيل
حيث لا يقدر على دفع ذلك اليه الا بخروجها من الدار فخذ اذن بالخروج وان كان السابيل وقت
الامر لا يعطى بحيث تقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير خروج فخذ اذنا بالخروج وكذا لو
خرج السابيل فذعه المرأة فجاء حتى صار حال تقدر المرأة على دفع اليه من غير خروج حتى انصرف فخرجت
ودفعت طلقت ايضاء ولو حلف بطلاق امرأته على جاريتها ان لا يخرج فقال للجارية اشعري لخدمه الدار
لما خذ اذن بالخروج وفي النوازل لو اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فلم يخرج وخرجت لكن
التي طلقت ولو لم يخرج حين اذن لها فخرجت في وقت اخر اذ ان يقع الطلاق وحصل خرج مع
الوالي وحلف ان لا يزوج الا باذنه فسقط منه شي فخرج لئلا يطلاق ولو اذن لها بالخروج الى بعض
اهلها فاهلها ابواها فان لم يكونا في الاحياء اهلها كل ذي زهر محرر منهن فان كان لها ابوان لكل
واحد منهما منزل على حدة بان تزوجت الامرا لا اهل منزل الاب هذا الفرع في مجموع النوازل
ولو اذن لها بحت لا تسم لا يعتبر والعقد وري جعل هذا في قول في حصة ومحمد بن علي بن يوسف
يعتبر في الفتاوي الصغرى لو اذن لها بالعزبة وبها لا تعلم لو يعبر وفي الفتاوي لو قال لا يخرج
الا برضاي ولا يخرج ليبر رضاي واذن لها في لم تسمع او سمعت ولم تفرم فخرجت لا بحت وفي التجر
لو اذن لها في نايه فلو اذن في النوازل ليس باذن كالاذن بالعزبة ولو اذن لها مرة ثم
لهاها بعد الاذن بعمل **قال** اذنت لك كما خرجت ثم لهاها صبح التي ايضا عند محمد خلافا لابي يوسف
وفي المتن لو اذن لها ثم قال لها بعد ذلك لا اذن لك فخرجت بحت وقال ابو يوسف لا بحت في
الخرجة الاولى فان خرجت بعد ذلك بغير اذنه بحت وفي المحيط لو قال لا يامري فالا امران سمعها
بنفسه او رسولهما ان سمعتا فاما على ذلك لم يكن مراده ولو لم يكونا امره بالنبيل فخرجت لا بحت
وان لم يكونا امره فخرجت نطق وفي الارادة والهوي والرضي لا يشترط سماعها رضاه واداه
في في الاصل لو قال لامرأته انت طالق ان حرت الا باذني او برضاي او بعلي فهذا
على كل مرة فان قال عنيث به مرة واحدة دين في القضاء عند سماعها وهو اذنا وابتين عن ابي يوسف
ولو قال لها اذنت لك ابدا او الدهر او كلما شئت او اذنت لها في كل مرة وكذا لو قال
لها اذنت لك عشرة ايام فلها ان تخرج في العشرة ما شاءت ولو قال لها ان فعلت كذا فاذنت
لك لا يكون اذنا وفي الروضة الزند وشي لو قال لها ان حرت من الدار لغير اذني فانت طالق فاذن
لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه حيث ولو قال لها ان حرت من الدار حتى اذن لك
فاذن لها مرة يفتي المين فلو خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم يحنك وان نوي كلمة حتى الامت منه
قضاء وديانه وان نوي بقوله الا حتى صحت بنبته ديانا لا قضاء **قال** لو قال لها كلما خرجت من الدار
بغير اذني لا يشترط الاذن في كل مرة ولو قال لها متى خرجت او متى ما خرجت من الدار بغير اذني
فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم مرة اخرى بغير اذنه لا بحت **قال** لو قال هو كاه في دستور من
ادخله بيرون اي فانت طالق فاذن لها مرة ثم خرجت مرة ثانية بغير اذنه نطق وقبل قوله
متى ومتى لا يشترط الاذن في كل مرة وفي طه حتى والاذن اذن بكني بالاذن مرة وفي التجر يد عن محمد
رحمه الله اذا حلف لا يخرج الا بعلمه فاذن لها فخرجت بعد ذلك وهو لا يعلم فهو حانت ولو حلف
على امرأته ان لا يخرج من الكورة الا باذنها او حلف المولى على عبده او سلطان حلف رجلا ان لا يخرج

هذا ما كان في الطهر
وجوه المذهب عليه

هذا ما كان في الطهر
وجوه المذهب عليه

الابادة من مائة مرة وخرج العبد عن ملك المولى وعزل السلطان سقطت البيعة ولا يفوز فان
عادت الولاية للمولى والسلطان او تزوج المرأة وكن اصبحت لغيره اذا خلع المملوك لا يخرج من الملك
الابادة من مائة مرة حال قيام الدين فان سقط الدين بطلت ميراثه ولو كان له ميراث لم ير ذلك
خلف رجل لم ير من البيعة كل دار عرفت في محله فلم ير له عزله السلطان سقطت البيعة ولو جرد
ابدا ولو ان الخلف علم ببعض ذلك فاحرقه حتى عزل حث في بيته ولو رفعه ورفع ذلك الا ان
يعني ان يرفع اليه على كل حال ولو خلف لا يخرج امراته من هذه الدار ولا عبده فبات المرأة وخرج
العبد عن ملكه ثم خرج حث ولا يدبر في القضاء الا في التقييد حال قيام الزوجية والطلاق الكل
في التخيير وفي الفتاوى لو قال امرأة لو جردت ابدا بالزوج الى بيتي فقال ان اذنت لك فبعد
حرم فان لم اذنت لك بالزوج لا يجت ولا يبر هذا مثل التزوج ولو قال لعبد ان اذنت لك فزوج
فلانه فكذلك ان اذنت لك بتزوج النساء او بالتزوج حث ولو خلف وقال لعبد ان اذنت لك فزوج
هذا العبد بغير اذني فلان اذنت له في التجارة فاشترى هذا العبد بكونه ويجت اما لو قال له اذنت
لك بشر البر فاشترى هذا العبد بكونه ولا يجت والعز في المسئلة الا في الادن عام او مطلق
فبقينا ولشر العبد بعمومه او باطلاقة اما في المسئلة الثانية فالادن حث في مائة مرة فاذنونا
في جميع الضقات وفي مجموع النوازل لو خلف لا يخرج من الميراث اما ان اذنت له امراته اذنت
لك ان يخرج عشر مائة فذهب ولو بقي لتمام عشرة ايام لا يجت لان المملوك عليه الذهاب بغير
اذن وها هنا الذهاب ما ذن اما المكنا كمن عشر ايام بغير اذني المولى على البيعة على الدعا
بغير الاذن ولو قال لامراته ان خرجت من هذا البيت بغير اذني فانت طالق وقد كانت ذهبت فخرجت
لها فاستاذنت للزوج فقال لها اذهبي وادفي الدرهم وادفي الرهن فخرجت وذهبت فلم يكن
واخاضت الى الخروج مرارا لا تطلق كذا الفتاوى الامام العسفي رحمه الله اعلم **الفصل**
الحادي عشر في الصلاة والصوم والزكاة والنفقة وهو ابتداء الصيام الثاني وفي الفتاوى رجل
قال لعبد ان صليت زكاة فانت حر فصلى زكاة ثم ظهر لا يتقوى ولو صلى زكاة عتق بالزكاة
الا في هذه اذ ذكر العذر في شراجه وفي الجامع لو قال لعبد حرم على اليوم صلاة فصل زكاة
وقطعها لا يجت ولو لم يقبل صلاة بجنت اذا قيد بها بالسجد ولو خلف لا يقبل صلاة فقتل
زكاة ولو بعد قبل جنت وقبل لا يجت وقيل ان عقد بمينه على الفعل لا يجت وان عقد
بمينه على العزم في من ذوان الاربع تحت وهو الاستيه وفي مجموع النوازل خلف لا يقبل باهل
هذا الميراث ما اذ اذ فلان جتا يصلي فيه من ثلثة ايام ولو لم يصلي فيه او كان صحيحا فلم يصلي فيه
ثلاثة ايام فانه لم يجت الحائض اذا صلى بغيره لم يرد ولو لم يصلي خلف فلان وقام عن بمينه
فصلى بجنت ان لم يكن له بيعة وان نوي ان يكون خلفه حقيقة لا يدبر فضا **ولو قال والله لا اصلي**
معك فصليا خلف امام بجنت الا في النوي لصلاة منه ليس من ما عتق رجل خلف لا يوم واحد
فافتح الصلاة لنفسه يعني نوي ان لا يوم واحد انجاه يوم واقدر واه حث قضاء لادبانه اذا ذكر
ومجد وكذا الوصل الخلف بالناس يوم الجمعة ولو كان يصلي الجمعة لنفسه جازت الجمعة له ولغيره
استحبنا انا وحث قضاء لادبانه **ولو اتممت في غير الجمعة قبل ان يدخل في الصلاة انه يصلي لنفسه**
والمسئلة جازها لم يجت ديانته وقضاء **ولو اتممت الصلاة ثم اذنت في قدره جلا حثه ولو قال**

عبد

عبد حرم على الجمعة مع الامام وقد كان اذن الامام في ثابته وقضى الزكاة الاولى لا يجت
خلان ما لو قال لعبد حرم حرم اذن الظاهر مع الامام فاذن الامام في التمسك ودخل في صلاة
فانه بجنت ولو اتممت صلاة الجارية او جامع الصلاة لم يجت وحل فان امراته ان لم تصل النساء
زكاة فان طالق فقامت وكبرت فقامت حث في بيته هذا في خلاص الفتاوى قال حث
الدين هذا الجواب يستقيم على قول ابو يوسف كما في مسئلة الكوز والقضض الصا طاق عبد
الكل لو جرد شرط الحث وهو عدم الصلاة وهو كما لو قال لله على ان اصوم عدا وعدا يوم
حيثما فتح ذرها ولو قال لله على ان اصوم يوم خضي لا يصوم وكذا لو قال لها ان لو تصومي
عذات طالق فقامت من العذ حث في بيته ولو قال لها ان لو تصل الفجر عذات طالق
طالق فاصبحت وشركت في الصلوة فطلعت الشمس فتي ركن الاسلام على السعدي انها تطلق
واحب عشر الائمة الخواوي انها لا تطلق وكذا لو غسلت كل عضو ثلاثا ثلاثا ولو غسلت مرة
مرة امكنها ان تصل قبل طلوع الشمس احب عشر الائمة رحمه الله انها لا تطلق ايضا وحل حث وقال
ما اخرجت العتلة عن دقها وقد نافر عن صلاته حتى خرج منها فقضاها حتى استيقظ بجنت
وقيل لا يجت والوقت في حقه هذا اذ ان رضي الله عنه هذا انا قبل دخول الوقت اما اذا انا رضي
وقت العتلة فخرج منها فالجواب كما قال حث في الحث قال ان ترك صلاة فانت طالق
وقضى قال بعضهم لا تطلق وبه اثنى عبد الرحمن الكرمي رحمه الله وعند بعضهم تطلق وبه
اثنى ركن الاسلام على السعدي رحمه الله وهو الاستيه حث لا يقدر اليوم فاحلته ان يا ترفع يده
خلف لا يقدر سورة من القرآن فنظر في المصحف حتى اتي اخرها لا يجت بالاتفاق ابو يوسف سوي
بين هذا وبين ما انا خلف لا يقدر احب فلان ومحمد في بيعة لو خلف لا يقدر احب فلان فظن في كتابه
وتصروا فيه حث في قول محمد حصول المقصود من القراءة وهو علم ما في الكتاب ولا يجت على قول
ابو يوسف لقد بر القراءة وعليه الفتوى **ولو قال لمن قرأت كل سورة فترك حرقا من عتق من**
القرآن فعلى ان تصدق بد رهم قال محمد هذا على جميع القرآن ولا يجت بالنسبة الا ان ينوي التمسك
الا في سورة النمل ولو خلف لا يقدر سورة فترك حرقا منها حث ولو ترك اية طوبى لا يجت اذا
خلف لا يتوضا من الوعاء وقدر ثوبان ثمر ثوبا او بال ثمر عتق ولو ضا فالوضو منها وحث
وكذا لو خلف لا يقدر من امراته هذه من حنانية فاصابها ثرا صاب امرأة اخرى او على العتق اعقل
يكون الاعتقال منها ويجت في بيته والله اعلم **الفصل الثاني عشر في الميراث** **الاكل**
وفي الخبر الاكل ان يوصل الى جوفه ما يتا في فيه المضغ والمضغ شوا مضغ ثم ابتلعه او ابتلعه عين
مضغوع والشرب ان يوصل الى جوفه ما لا يتا في فيه المضغ في حال وصوله كالماء والبيد واللين
ولو خلف لا ياكل شيئا الا يتا في فيه المضغ بعينه فاعلى مع غيره وهو ما ياكل كذلك حث حرم حث اكل
هذا اللين فاكله حرم او لم يجت ولو خلف لا ياكل هذا الفصل فاكله كذلك حث ولو ضا عليه ما
فشربه لم يجت في قوله لا ياكل وحث في الشرب ولو خلف لا ياكل هذا الرغيف الخ جوفه وقدره
فيه الماء شربه لم يجت وان اكله ابتلعه حث وكذا الاستيقاد اذ شربه بالماء يكون شربا الا اكله
بله شرابه حث وفي ايمان الاصل لو خلف لا ياكل طعاما ثامنا فصنع حتى دخل جوفه من ثامنه شر
القاء لم يجت هو لو فعل هذا باليب ياتي في جوفه الفاكهة وفي الفتاوى الصغدي العدي عماره على

الضمير في قوله لا ياكل

المرحمة خاصة وان كان له فيه فعل ما نوي ولا يدخل فيه التمسك المستوي والراس على المقر والغمر عند اي
خفيفه وجهه الله وعندهما على الغمر خاصة ولو حلف لا يأكل من هذا العشر فقطع غصنا من هذا الشجر
ووضعت شجرة اخرى فاكل من ثمر تلك الشجرة من هذا الغصن لا يحث وقال بعضهم يحث في شجر السمر
الكبير وفي الاصل لو حلف لا يأكل شيا من الطلوي فاي شئ من الطلوي من خيول وغسل او سلاوا طف
حث قال الامام النسفي في شرح الشرائع هذا في عودهم ما في عرفنا فلا يحث بالعسل والسكر والطحين
ولو حلف لا يأكل خبزا فاكل خبز الحنطة او الشعير يحث ولا يحث بغيرهما الا ان ينويه او يكون خبز
بله هو ذلك حتى يحث بحب الارز مطبعا ستان وفي ديارنا لا يحث وفي حب الارز والدرة ان كان
من اصل بلد اعتادوا ذلك خبز يحث الحنطة الاصله وفي الفتاوي لو حلف لا يأكل خبزا فاكل رصا
يقال له بالعارسية كلفا وحونجا وميسرا يقال له بالعارسية بواله بريده قال الفقيه الباق
في الجوز يحث وفي العود المميز يحث وفي حب الفطاف لا يحث وفي قاضي خان ولو
حلف لا يأكل خبزا فاكل تمر يدا لا يحث في بمبينة لانه لا يسمى خبزا مطلقا وكذلك لو حلف ان لا يأكل هذا
الخبز فاكله بعد ما نفقت لا يحث لانه لا يسمى خبزا ولو اكل العصيدة او التماح لا يحث ولو حلف لا يأكل
فاكل سنبو سقا يقال له بالعارسية سنبوسة قال رحمه الله ينبغي ان يحث ولو حلف لا يأكل طعاما
فاكل دوا وان كان من ابله والذي لا يكون طعاما ولا عدا او يكون مأكلا كما استوفينا لا يحث اما اذا
كان له حلاوة كالحلحين يحث وفي الخبز لو حلف لا يشرى ووافى لنا واستقط بدهن فليس بدوا
وكذا الحماصة ليست بدوا فالحاصل ان كل شئ يسمى الناس ووافى عليه وما لا تسميه الناس دوا ولا
يغ عليه اليمن وان ندي اوي به الحالف وحصل حلف لا يأكل طعاما فاكل طعاما ان كان ما لحا يقال له بالها
شوز يحث وما ذكره حلف لا يأكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وطبطع الفلفل يحث والفقه
يعزق بين الملح والفلفل في الفلفل يحث لان عينه غير ما كوال وفي الملح لا يحث ما لم يأكل عين الملح
مع الخبز او مع شئ اخر الا اذا كان وقت اليمن ولا له على صفة الى الطعام الملح وقال القاضي الامام
يحث في الوحيين باعتبار عموم الحاد فان رحمه الله ويقول الفقيه نفقي ولو حلف لا يأكل اذا ما
لأنه له فالادام الحل واللبن والزيت والزياد وشبه ذلك مما ينقطع به الحجر ويختلط به اما الجبن
والبيض والتمثا والحمر ليس بادم في قولنا في حقيقة وهو الظاهر من قولنا في يوسف واجمعوا على
ان العنب والبطيخ والتمر ليس بادم والملح ادم والمعنى فيه ان الارز مع حقيقة التسمية فيما يختلط
ما الجبن والحل اما التمر والبيض والجبن فهو كل بدون الخبز فان نوي ذلك تجديد يحث لانه سدد
على نفسه في الاصل ولو حلف لا يأكل من هذا الحل فاكل منه سحابة فاكل يحث ولو حلف لا يأكل
من ثمر هذه البقرة فاكل من يحضها الذي يقال له بالعارسية ذوع ردة يحث لانه من ثمرها
ولو اكل من مرقه ينج من يحضها يقال له بالعارسية دوعا لا يحث لانه صار شيا اخر ولو
حلف لا يأكل اللبن طبع اللبن مع الارز فاكل لا يحث وان لم يخل فيه اما ان يرى عينه كذا ذكره
النسفي وفي مجموع التوازل ان كان يرى عينه ويحدث طعمة يحث ولو حلف لا يأكل الرغفران
فاكل الحكك ويحل وجهه الرغفران يحث ولو حلف لا يأكل هذا الثمن فجعله خبيثا فاكله
يحث وكذلك في كل موضع يرى عينه وان وجد طعمه ولا يرى عينه لا يحث ولو حلف لا يأكل هذا الثمن
فجعله عسيدا فاكله لم يحث ولو حلف لا يأكل هذا الدقيق فاكل من جره يحث وفي التوازل

منزاد بقصد بد الشبع والغنى كذا ووقته من طلوع الشمس الى الزوال وما يتعد كونه ما يقتضيه معنى
ان المصري اذا حلف على ترك العهد انشرب اللبن لا يجت واليه وحلافه في الحلف لو حلف لا يقتضي فاعل لقوله
او لعين لم تحت وحصل اكل شيا يشتر ان قال له رجل قد شرب فقال له عبده حر ان كان قد شرب فاقول لا يكون
حاشا حتى ياكل اكثر من نصف الشبع ولو حلف في رمضان ان لا يشرب قبله فاكل بعد انصاف الليلة لا يجت
والبحر تعد وهاهنا ثلثي الليلة الى طلوع الفجر الثاني وفي الخبر يعد العدا من طلوع الفجر الى الزوال والعشاء من
الزوال الى نصف الليل والعشاءان ياكل اكثر من نصف الشبع والدون ان يصل اليه الى فيه وبحر طعمه سواء
بطعمه او لا فان عني بالدون الاكل ليريد في القضاء وسوا كان ما لو او مشربا وفي الحلف بغير حلف لا
يدون فاكل او شرب تحت ولو حلف لا ياكل ولا يشرب لا يجت بالدون وروي هشام حلف لا يدون
فيمينه على الدون حقيقة وهو ان لا يصل الى جوفه الا ان يتقدمه فلا يزيد عليه نحو ان يقول رجل
تقال تعد مني حلف لا يدون معه طعاما ولا شرابا فعد اكل الاكل والشرب حلف لا يدون والماء فمفصلة
للضوء لا يجت حلف لا يدون طعاما ولا شرابا فعد اكل الاكل والشرب حلف لا يدون والماء فمفصلة
فذاق احد سائر الحيت ولو حلف لا ياكل الطعام ينصرف الى كل مطعم حتى لو اكل الخبز حيت اذا اعتقد
بيمينه على كل ما هو ما كوله بيمينه ينصرف الى كل عينه واذا اعتقد على ما ليس بما كوله بيمينه او على اكل ما هو
ما كوله بيمينه الا انه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف بيمينه الى ما يتجد منه مجازا وبيان هذا حلف لا ياكل من
هذا العنب فاكل من زبيبته او عصيره لا يجت لانه ما كوله بيمينه حلف لا يدون من هذه الحرف فاقوله
بعد ما صار من خلا لا يجت حلف لا يدون من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها لان عيناها
ما كوله ولو حلف لا ياكل من هذه اللحم فاكل من عنبه او زبيبته او عصيره تحت ولو حلف لا ياكل من
هذه النخلة فاكل من ثمرها او من طلعها او سرحا تحت ولو اكل من ناطقها او بدنه ثمرها لم تحت
ولو اكل الخبز المحمر من اللحم لو نذر في الكتاب قالوا لا ينبغي ان لا يجت وفي فتاوى فامني حان ولو حلف
لا ياكل من هذا اللحم فاكل من عصيره او خله او ربه او فلاخه او ما اشبه ذلك لا يكون حاشا واكل من
عنبه او من زبيبته او خوجه او كثره او يابس او غير يابس فان حاشا لان عين هذه الاشياء يخرج من اللحم
من غير ان يتعلق حصوله بصنع العبد فاما الفطر الاول فلا يخرج من اللحم من غير صنع ولو حلف لا ياكل
من هذا اللبن فاكل من زبد او سمنه او شربانه لم تحت ولو حلف لا ياكل من هذا اللحم شيئا فاكل من
مرقه لم تحت ان لو كان له فيه المرقه اكل في الجامع وفي الاصل لو حلف لا ياكل لحاء ولا يبيته له لا يجت ياكل
الشحم وطلعت باكل اللحم الا بالذات الفطر والطهور مطبوخا كان او مشويا او قد بدا فعد من محرمة
الله اشارة الى انه لا يجت باكل النوى وفي فتاوى ابى الليث عن ابى الليث بكر الاسكان انه لا يجت وهو
الاطهر وعند الفقيه ابى الليث تحت ويستوي فيه الحلال والحرام حتى لو اكل لحم الخنزير والانس
تحت وفي اكل الشحم ان يوي تحت ايضا ولو اكل شيئا من الروث تحت بخلافه ما لو حلف لا يشرب
لما فاشترى الراش المشوي لا يجت في نسخة الامام السرخسي وفي الثاني جعل الشرا والاكل واحدا فاقوله
والاول اصح ولو اكل شيئا من البطون كالكد والطحال تحت هذا في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يجت
وكذا في شحم الظئر لانه لحم كنه سم ولا يجت في شحم البطن والايه بالامع لانه ينفي عنه اسم اللحم ولا يستعمل
استعمال اللحم في الحاد لبا جات ولو اكل اللحم التي في وسط الاليه تحت لا يملك ولو حلف لا ياكل شحما
فاكل شحم الظئر الذي خالطه لحم لا يجت عند ابى حنيفة رحمه الله هو الفصيح والشوي والطبيع

لو أخذ منه جيباً فأكله أخاف أن يجت وجزء القطايف يكون كذلك وفي قاضي قاضي خان وإن أكل
عن الدقيق أخلفوا فيه والعصير أنه لا يجت وفي مجموع النوازل والمستقي عن محمد رحمه الله فبين حلف على
مأكل أو شرب ماء فاشترى به مأكل أو شرب ماء فأكله حث ولو حلف على مأكل أو شرب ماء فاشترى به مأكل أو شرب ماء فأكله
لا يجت حلف لا يأكل التمار فأكمل البطيخ يجت ولو حلف لا يأكل دهنها يجت بأكل دهن الكراع حلال فأكل
حلف لا يشترى دهنها ولو حلف لا يأكل سكر أو فخذ سكر في التمر ومضه حتى ذاب فاشترى به مأكل أو شرب ماء فأكله
هذا في الصلاة بنفسه متلانة في فتاوى البقالي في الفصل الثاني من الإيمان ولو حلف لا يأكل دهنه فاشترى
دنه لم يجت كذا في فتاوى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله وفي القزويني لو حلف لا يأكل من حله هذا الكرم
وحامضه فأكل من بصره وعينه حث ولو قال إن شئني أن أخرج من فعلي الدبس في مجموع النوازل
ولو حلف لا يأكل ما يخرج من هذه الشاة فأكل من لبنها يجت وكذا إذا كان من لبنه من اللبن كالزبد
الزيتون ولو أكل من شراها أو سمها لم يجت لأنه ممول متغير ولو حلف لا يأكل من هذا المسوخ
فادب إليه هذا المسوخ حتى مئذ وهذا فأكل لا يجت وفي مجموع النوازل لو حلف لا يأكل أو شرب ماء
السمر بطيه لب الخور لا يجت سبل الزعفران في زحمه الله عن هذه المسئلة قال محمد بن زكريا فاشترى به مأكل أو شرب ماء
الحبله ولو حلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحم غنم أو الجامع أنه يجت وفي الفتاوى لا يجت سواء
كان الحالف مريضاً أو قوياً قال الصمد والشهيد رحمه الله وعليه الفتوى وفي مجموع النوازل لو حلف
لا يأكل لحم البقر فأكل لحم موش حث وعلى العبد لا يجت لأن التفريق بين حلف والجامع من نوع قال
الامام قاضي خان وينبغي أن لا يجت في المضيق لأن الناس يعرفون بينهم وهو كما لو حلف أن لا يأكل لحم شاة
فأكل لحم الغنم ولو حلف لا يأكل لحمها فأكل لحم غير مطبوخ قال الفقيه أبو الليث رحمه الله أنه يجت ولو حلف
لا يأكل لحمها يشترى به فلا يشترى فلا حث فأكله الحالف لا يجت **نوع منه** في طلاق مجمع
النوازل رجل اشترى من مائة من الحمرة فقلت امرأته هذا أقل من من وحلفت عليه فقال الزوج إن لم يكن
منا فانت طالق فانه يطهر قبل أن يزوج ولا يجت الرجل والمرأة من في الفتاوى رجل حلف وقال الليث
في منزلي مرة فاذلتي منزله مرة إن كانت قليلة حث لو علم لا يقول عند ما حلفه **نوع** أن لا يجت
وإن كانت كثيرة لكنها فاسدة فذلك وإن كانت تفسد للبعض ولا تنهيا للبعض حث ولو حلف لا يأكل
من هذه القدر وقد اعترف منها فباعه بمبته فأكله في الفسقة لا يجت وحصل قال ما استب
ذلك بتخيير وخود به وحلف عليه وبانتك أن جوشيدك **نوع** حث ولو حلف لا يأكل من طير
فلاية فحلفت له فذرا وقد طيرها غيرها لم يجت في الحريرة ولو قال لامرأته أن يبدل كرده لو خور
فحلفت له حثه فوفاو وضعت المرأة القدر في الثور وإن لم يكن في الثور ما ذرا فوفاو في ثور
أو فذره غير ما لا تطلق وإن كان في الثور ما ذرا فوفاو في ثور ما ذرا فوفاو في ثور ما ذرا فوفاو في ثور
تطوا فيه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله فعندي أن لا تطلق في المسكة لبي كل من وضعت القدر
طاعة قال الصمد والشهيد رحمه الله وعليه الفتوى **نوع** حث لا يأكل طيراً ينوي فأن لم يكن له فيه فهو
على اللحم حث وذا القدر في هذا الاسم يحصل على اللحم الذي يحصل في الماء ويطبخ إلا إذا نوى
غيره والعليه التي لا مرق لها ليست بطيخ ولو أكل المرق حث ولو طعمه الأرز مؤذن فهو طيخ
ولو طعمه لبن أو زيت فليس بطيخ والطبيخ يقع على اللحم والرقعة قال ابن سماعه الطيخ يقع على الشحم
أيضاً وفي فتاوى النسفي يحصل قال الأصحاب وزوجها وشبههما وأدعوا كتم حلف عليه فهذا

على الأقرب

على الأقرب أو بقا إليه والشوطان بعضهم في هذا اليوم أي مكان واحد هر جلة أو متفرقا وليس هو
مفسقاً ويكون تلك ضيافة حتى لو أظفهم جزاء الفغار حث فلو غابوا في موضع لا يمكنه الوصول إليهم
في هذا اليوم لم يجت لعدم البرخلاف مثله الكون لأن شرب الماء المبرق غير متصور ما قطع المسافة
البعيد في زمان قريب فتصور في الحلة فصار منزله من الدنيا ولو قال لفتوى أو كرمه من صان برز
فذلك أن حلف عليه فذهبوا أو لم يطعوا شيئا لا يجت **نوع** حث وفي الحثي لو حلف لا يأكل من
يملكه فلا يأكل منه بعد حذره من ملكه لا يجت ولو حلف لا يأكل مما يشترى به فلا يشترى به
المملوك عليه مبرأته فأكل منه الحالف لم يجت ولو قال لا أكل من مبررات فلا يشترى به فلا يشترى به
من مبرراته يجت فان مات وأورثه فاورث ذلك المبررات فأكل منه لم يجت شجر المبررات الأخر المبررات
الأول والشراء الأخر الشراء الأول ولو حلف لا يطعم فلا يأكل من مبررات أبيه ثورن طعاماً فأكله
أو ذاهم فاشترى طعاماً فأكله لم يجت **نوع** حث ولو حلف لا يطعم فلا يطعم لم يجت **نوع** حث
لا يأكل من زرع فلا يأكل من الزرع الذي زرع فلا يأكل من زرع وعنده من اشترى منه يجت لأن الزرع
لا يشترى به فلا يشترى به من ذلك الزرع فبذره وزرع وأكل منه لم يجت الكل في المنعني ولو
حلف لا يأكل من طعامه يقضيه فلا يقضيه وباعه فأكل الحالف لم يجت وفي القزويني لو حلف لا يأكل
من كسب فلا يأكل من كسبه المملوك عليه ومات ثورته رجل فأكل الحالف منه حث ولو أنشغل إلى
غيره شرا أو حازه أو هبته أو وصية لم يجت **نوع** حث ولو حلف لا يشترى ثوباً منه فلا يشترى
بأه منه حث **نوع** حث وفي الفتاوى رجل حلف لا يأكل من جز فلان ففناؤه من ما حلف الحلف
عليه لا يجت قبل هذا في الشامي الصيف **نوع** حث لا يأكل من جز فلان ففناؤه من ما حلف الحلف
على باب ذاهه أن كان لا يطعم مثله الفقير ولو حلف لا يأكل من أوردته فلا يأكل من حمله فلا
ينبغي أن يجت وفي مجموع النوازل لو حلف لا يأكل من مال حثه شيئا فذبح إليه عجيماً من عجن حث
لحمله عجن آخر فحزبوا كل لا يجت وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه أو لا يأكل من طعمه فاحذم ماء
وملأ وحملها في العجين لا يجت لأن ذلك قد رلاشي وفي الفتاوى لو قال لامرأته أن أكلت والدك
من مالي فانت طالق قلنا فطهرت امرأته قد راجها وجعلت فيه شيئا من المباح من مال زوجها
فأكلت والدتها من القدر وان فعلت برصلي صاحب القدر ورضي زوجها لا يجت وقيل لا يجت على كل
حال لأن المباح دخلت في ملك صاحب القدر فلم تكن الوالدة أكلته ما لا روح ولا حاجة إلى رضى
الزوج ولو حلف لا يأكل من جز حثه ففناؤه من مال حثه لا يجت لأن ذلك حثه لأنه
باق على ملكه قال القاضي الامام هذا إذا لم يقدر لكن فالحالف من دقني بقدر ما يكفيك أما إذا
أورد قدر من الدقيق وأعطاهما صار ملكاً لها لا يجت وفي كتاب زرين لو حلف لا يأكل من طعام امرأته
فأكلت عليها الطعام وفالت له ذابحاً ولا يجت ولو لم يقبل ذابحاً لم يجت وفي الفتاوى
رجل له امرأة ولها بقره ثوب لحقته وحثه تسبب البقرة ولها فقال إن شرب من لبن
بقره طالق ينصرف إلى لبن البقرة فان داعت المرأة من مالها شراكل هو حث لا يجت وفي مجموع
النوازل امرأة ذهبت طيراً فقال لها ذبحها أو أكرام من ذابحى فوفاو فانت طالق فوفاو
من آخر فأكل الحالف لم يجت قال رحمه الله وعلى قياس ما يأتي ينبغي أن لا يجت صورتها في الضأوة
لو حلف لا يأكل من ثمن عزلة فلاية فباعته عز لها وذهب الثمن لا ينهها ثم ذهب الابن الحالف

يا بل عينا فلا هو ذي بقضوه ومنتفع ثمة ووجهه حث **موتوا** استلم ثمة لمحت جودا فاكل منه وطبا
 او يا شاجت وكذا اللوز والعنق والبن والسياء ذلك **موتوا** في الفتاوي لو حلف لا يا بل بقل
 فاكل بصل لا لاحت الا ان يكون عنده ذلك واستركه من يقع على كرمه ايضا وفي المحيط لو حلف لا يا بل
 فأكفه ولا يسه له اجمعوا انه لو اكل لبنا او شمسنا او حنظل او سقر طلا واحاصا او كمثرى او نقا حث
 حث واجمعوا انه لو اكل حيازا او قذا او جزا **لا لاحت** **موتوا** لو اكل عينا او رمانا او رطبنا لا لاحت
 عنده ابي حنيفة رحمه الله خلا لما قال محمد رحمه الله في الاصل الموت فأكفه وبالطعم من الفواكه
 ذكره القدرى وذكر من الائمة الطحاوي رحمه الله ان الطبع ليس من القوله قال ابو حنيفة رحمه الله
 ليس الماء قلا والتمس من الثمار ما مل من اللين للعرف كل ما يوصل على سبيل البغلة وبعد فأكفه
 العرف يدخل في البين وما لا فلا ولو حلف لا يا بل من ثمار الغار فان كان في ايام الفاكه الرطبه
 فعلى الرطبه فان اكل اليابس لم يحن وان كان في غير وقتها فعلى اليابس استحسانا للعرف **جلس آخر**
 وفي الجامع لو قال ان اكلت اليوم الا زعيفا وان تعديت اليوم زعيفا تعديت حرقا كل زعيفا ثم اكل
 بعد ذلك ثمرا فأكفه حث وفي فتاوي قاضي خان رجل حلف ان لا يا بل اليوم الا زعيفا فاكل زعيفا
 مع الخل او الزيت او اللبن او الفلاح الرطب لا يكون حاشا لان الاستسنا يقتضي الحاشه في المعنى المطلوب
 وهذه الاستسنا لا تحل في المعنى المطلوب وهو الاكل **موتوا** لو قال ان اكلت اليوم اكثر من زعيف
 تعديت حرقا على الخبر خاصة **موتوا** في الفتاوي لو حلف لا يا بل هذه الحايه التي فيها الزيت فاكل بعضها
 حث ولو كان مكان الاكل سبع فبايع النصف لا لحت **موتوا** ولو حلف لا يا بل هذه البيضة لا لحت حتى ياكلها
 كلها وكذا لو حلف لا يا بل هذين البيضين لا لحت حتى ياكلها ولو حلف لا يا بل هذا التي كالزعيف
 مثلا فاكل بعضه قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله ان كان شيئا يمكنه ان يأكله كله في عمره لا لحت بأكله
 وقال بعضهم اذا اكل بعض ما لا يمكن اكل كله في مجلسه حث في ممسه وهو الصحيح قال محمد رحمه الله
 حث بأكله الرجل في مجلسه جدا ويشرب في شربه واحدا فالحلف على جميعه لا لحت بأكله البعض وكل
 اذا حلف على الواحد منه بحيث في قليله فاذا شرب بين اثنين او اكثر فانه حث في قليله قال ابو ابيهم
 سمعت ابا يوسف رحمه الله يقول ان اكلت اللحم او طما شربت الماء لله على ان تصدق بدينار
 فاكل بقليله في كل يوم من اللحم وفي كل نفس من الماء **موتوا** ولو حلف لا يا بل هذا الزعيف فاكل
 الزعيف الا قليلا لا لحت الا اذا نوى كله وهل يصدق قضاء فيه روايتان **موتوا** لو قال هذا الزعيف
 على حرام حث بأكله **موتوا** وفي فتاوي قاضي خان قال مشايخنا الصريح انه لا يكون حاشا لان
 قوله هذا الزعيف على حرام بمنزلة قوله والله لا اكل هذا الزعيف **موتوا** لو قال هكذا لا لحت
 بأكله البعض **رجل** قال لغيره والله لا اكل من طعامك شيئا فان اكلت منه شيئا فهو على حرام واكل من
 طعامه لقه حث في البين الا انى فان عاد واطاع حث في قوله فهو على حرام ويلزمه كما اذا دخل
 حلف بعد سه باله درهم فاشترى له زعيفا ماله درهم فعاده لا لحت وكذا لو قال ان لم اعق
 باله درهم فاشترى عيدا باله درهم وهو قليل الثمن فاعق بدينار عينه وكذا لو قال لا مراة
 ان لم تغزى اليوم فطنا ماله درهم على هذا **جلس آخر** وفي الفتاوي رجل حلف لا يا بل حراما
 فاشترى بدينار عصا فطنا فأكفه لا لحت وهو التبريد لو اكل خبرا او حما عصبه لا لحت ولو باع
 الخبر او اللحم بدينار فأكفه لم يحن ولو اكل لحم كلب او فؤد قال اسد بن عمر رحمه الله لا لحت وقال بعضهم

فاشترى به الخالف شيئا فاكل لا يجت و هذا اصح من الاول ولو قال ان قلت من مال لا يجت اذ اصاب
واشترى هو و اكل وفي الفتاوى رجل حلف لا يأكل من مال فلان ففناها بيقال باللعن وسنه محمد
فاكل الخالف لا يجت وفيه نظر فان رضي الله عنه قلت للشافعي الامام لو كان احد الشركاء حبس الآخر
هذاهو لو كان كل واحد منهما اكل من مال نفسه يفتي ان يجوز قال ثم استعملوني لكن لم يصرح بالخلاف
لوع منه وفي الاصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشتراه فلان مع غيره
حتى الا اذا بوي سواه بخلاف ما لو حلف لا يلبس ثوبا اشتراه فلان او يملكه فلان فلبس ثوبا اشتراه
فلان مع غيره لم تحت لان الثوب اسم للكل فلا يقع على البعض وكذا لو حلف لا يدخل دارا اشتراها
فلان فدخل دارا اشتراها فلان وغيره **لا يجت** وفي الفتاوى لو حلف لا يأكل من جز فلان او طعام
فلان فاكل جزا عليه وبين فلان يجت **و قال** في مجموع الموازل لا يجت لانه اكل حصته **ولو قال**
رغيف فلان لا يجت **ولو حلف** لا يأكل رغيفا فلان فاكل رغيفين بدينه وبين غيره تحت في مجموع
النوازل **وكذا** اذا ربح اخذين فلان ربح احدهما ان دخلت الا في نصيبك فانت طالق وفي غيره
مفسومة قد دخلت لا يجت لانها ما دخلت في غير نصيبها **ولو حلف** لا يدخل دارا وفلان فدخل دار
بينه وبين غيره لا يجت **ولو حلف** لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بدينه وبين غيره تحت لان نصف
الارض تسمى ارضا ونصف الدار تسمى دارا **ولو حلف** لا يأكل من مال ابيه فاكل من حب بدينه وبين
ابيه تحت وفي القريب قال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله لو حلف لا يأكل من طبع فلان فاكل مما طبع هو
وغيره تحت **ولو حلف** لا يأكل من فدر طبعها فلان لم تحت **ولو قال** لا اكل من زمان اشتراه فلان
فاشترى فلان مع غيره فاكل تحت **ولو قال** من زمانه لم تحت **ولو قال** لا لبس من لبس فلان فلبس ثوبا
مع غيره تحت **ولو قال** ثوبا من لبس فلان لم تحت **ولو حلف** لا يلبس من عزل فلان فلبس ثوبا من عزل
فلانه وعزل احري تحت **ولو حلف** لا يأكل من ماله شيئا فاشترى بداره مشركه بدينه لم تحت
قال رحمه الله هذا ابو زيد مسئلة الشاهد **لوع منه** رجل قال والله لا اكل من طعامك والمحلول
عليه يبيع الطعام فاشتراه منه فاكل تحت **وكذا** لو قال لا لبس من ثيابك **ولو قال** ان اكلت من مال
الابون نقلت حمة فاكل بعد موتها لم تحت **ولو قال** لئمان اكلت من مالهما بعد موتكما والمسئلة خالها
ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاقضى له العاق فاكل الخالف يجت **ولو ورث** المحلول عليه فاكل
الخالف منه لم تحت **ولو وهب** المحلول عليه طعاما للخالف وقبضه ثم اكل لم تحت وكذا الوه
او وصى له **ولو ورث** منه الخالف تحت لانه نفع كسب الاول حتى يحدث فيه كسب اخر والمهر كسب المرأة
وكذا ارث الحواشي الخلف في الفتاوى وشيخ نجم الدين عن ابن بعث الي امه اطعمه فقالت اكر من لبس
جز توخو زركذا فاكلت من البقوت لا يجت لانها اكلت من ثيابي نفسها **لوع منه** وفي الموازل
لا يأكل هذا المحدثه فاكلها بعد ما صار من بطيخا لا يجت كما لو حلف لا يأكل هذا العنب فاكله بعد
ما صار زينا وفي الخوخ اذا بصر لا يمي حو خا ولو حلف لا يأكل هذا الحمل فاكله بعد ما صار كسبا تحت
ولو حلف لا يكلم هذا الصبي وهذا الشاب بكلمة بعد ما صار شيخا تحت في الجامع الصغير وفي
الاصل لو حلف لا ياكل هذه الرومانه فاكلها كلها الا حبه منها بوي بمينه الا ان ابوي الكل ولو من
ماها ورمي بالحج لم تحت سوا حلف على اكلها او شربها ولو حلف لا يأكل عبا فذاكه ورمي بعن
وابتلع ماء وجهه تحت ولو ابتلع ماء حنظل ورمي بفسوره وجهه لم تحت لانه شرب ولو حلف

۲۵۱۶

شاہ

توضیح

五

ناخذ وقال الحسن كله حرام قال الفقيه ابو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقا
 وانه حسن وانه اضطر فاكل الحرام او الميتة اختلف المشايخ ورحمهم الله فيه والخلاف في ذلك وفي
 الخبر يدعي محمد واثباته في الاجناس المعقودة او المأكولة اذا اقل شيئا من الحرام هذا الذي يحلل
 لهما وفي الفتاوى رجل عصب برافطة ان اعطاه مثل قبل ان يأكله لم يحنث وانه اقله قبل ان ياكل
 مثله حنث لان الحرمة باقية ما لم يودي الفحصان بخلاف ما اعطى مثله قبل الاكل لانه ملكا باذنه
 الضمان وفي رواية اخرى ان لا يمس الا يمس الاكل من الكرم الذي دفع معايلة وهو قد حلف لا يأكل حراما
 ما لم يحنث اما عند ما فلا يحنث وعند ابي حنيفة لذلك لان ذلك عقد فاسد عنده فعدا كل ملك له
الفصل الثالث عشر في الشرب وفيه ان الحالف اذا الحق باليمين المعقودة شوطا
 وفي الفتاوى رجل حلف لا يشرب البقيد فعدا من ماء العنب والخمر والفتوى انه يقع على المسكر
 العنب بيا كان او مطبوخا لان الصالحين يسبون شاربي الخمر ببيد حور واسم سبى يقع على كل مسكر
 العنب ايضا وفي مجموع النوازل على كل مسكر من ماء العنب وغيره كالكي كذا في شرح الاسلام ابو
 الحسن رحمه الله واسم سبى يقع على كل من ماء العنب الا اذا نوى مطلق الشراب ومنهم من جعل هذا
 بمنزلة قوله سبى حور وقال الامام القسبي رحمه الله في فتاواه انما في هذا القيد انه ان نوى السكر
 يحنث لشرب كل مسكر ولو حلف لا يشرب البقيد فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا
 في البقيد والماء ولو قال والله لا اشرب البقيد فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا
 في المشتق وفي الفتاوى لا يحنث شرب الماء واسم الشراب يقع على الكي والاحصنة من حيث الله وفي
 الشريعة هذا الاستوفاع على الخمر خاصة في كتاب الحيل وفي الجان الاصل يقع على كل ما يشرب حتى الماء
 قال الشيخ الامام خمس الائمة السجني هذا بالقرينة اما بالقرينة يقع على الخمر قال قضاة الخمر والفتوى
 ما قال القاضي الامام في عروضا يقع اليمين على كل مسكر ولو قال مسكر كاره فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا
 عن هذا فان هذا لا يقع على الخمر من الجاهل لان شرب ذلك حلال عند ابي حنيفة والسكر منه يحنث
 بسكر حقيقته بمنزلة البقيد والسكر منه لا يحنث ولو حلف لا يشرب البقيد فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا
نوع منه وفي مجموع النوازل وفي الفتاوى رجل حلف لا يشرب المسكر فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا
 فعليه كالحنث لو شرب بعد ذلك يحنث هذا اذا لم يدخل هو حلقه اما اذا دخل حنث ولو حلف لا
 يشرب مع فلان فالشروط ان يضر بها محلي واحد وان اختلفت الالبه والشواب ومثله لو حلف
 لا يأكل مع فلان طعاما فاكل هذا من فضة وفلان من فضة اخرى لا يحنث لو قال لا اكل مع فلان
 على المائدة وحلف لا يشرب الخمر الفضة كذا سمعت من القاضي الامام من رجل قال ان قلت هذا السكر
 نكنا هذا على نية الناس اياه سكران المسلمان في طلاق الفتاوى وفي مجموع النوازل رجل قال لامرأة
 اكررا بمسك كانه فلان يبرؤ مني بدهر فانت طالق فذهب بهما ولو لم يسمعها لم يحنث سئل عن الذي
 عن معصدا قال اكررا فلان شراب حور فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا
 قال يحنث حلف لا يشرب بغيره ان فلان فاعطاه فلان وتأوله ولم ياذن له باللسان وشرب يقع
 ان يحنث هذا ليس بذن بل دليل الرضا لو قال في حور ورويت تكبير وحلف عليه فاخذ
 ونقله الى موضع اخر ان لم يسمع هذا اليمين للشرب يحنث وقيل لا يحنث والصحيح انه يحنث قاله في
 المحيط رجل حلف لا يخذل حرا فحلف لا يخذل حرا فحلف لا يخذل حرا فحلف لا يخذل حرا فحلف لا يخذل حرا

في الحبل

او شربا بغيره فان لم يفعل ان كان اهل تلك البلدة يجلون هذه الا يحنث رجل عوب على شرب الخمر فقال
 والله لا اشرب ما يخرج من هذه الكرم فترى من حوزة بحت اهنيا والمعا في كلام الناس وفي الفتاوى رجل
 عاتقه امرأته على شرب الشراب فقال ان تركت شربه ابدان طالق ان كان معزوم ان لا يترك شربه
 لا يحنث وان كان لا يشربها رجل حلف لا يشرب اكثر من مرة في كل منزل يدخل فيه فذهب صبي الى رجل
 فشرب في داره مرة وفي البيت مرة ان كانت الصيافة مرة واحدة يحنث رجل حلف لا يشرب حراما
 من حراما بغير حنثها كالكي والاحصنة بغير ذلك بالغالب وانما يحنث الغلبة باللون والطعم وبغيره
 الغالب منهما ولا يعتبر المغلوب كذا في فتاوى يوسف رحمه الله في النوازل فيها اذا حلف لا يشرب
 لبنا فحلف في اللبن فشربه يحنث عند ابي حنيفة ان كان لون اللبن وبوجهه وان كان اللون
 لون الماء لا يحنث وعن محمد انه يعتبر العلية من حيث الغلبة والكثرة بالاجزاء وان كانا سوا يحنثا
 وانما اذا حلف بحنثه فان حلف لا يشرب لبن هذه النقرة فحلف بلبن بقره اخرى عند ابي يوسف هذا
 كالحسين يعتبر الغالب وعند محمد يحنث بكل حال لان الحنث عند لا يغلب الحنث بل يتذكر بحنثه وهذا
 الاختلاف فيما يمتنع بالمرح اما فيما لا يمتنع بالمرح كاله من يحنث بالانفاق اذا عقد عهده على ذلك
 في الاصل ولو حلف لا يشرب الخمر فخرجه بالدين الذي يقال له بالقرينة سئل في يعتبر الغلبة وفي
 الفتاوى بغيره اخرى وقال ولو حلف لا يشرب شرايا سكر منه فعدا شربا بغيره منه مع شرب
 لا سكر منه شرب منه ان كان المخلوط حال لو شرب منه الكثير لم يحنث وفي الخبر يدعي انه
 يحنث يحنث وان صار مغلوبا بحنثه الا اذا حلف على قدر ما من زمر ولا يشرب منه فعدا شربا في بئر
 او حوض عظيم فشرب منه لم يحنث انما الوصية في اياه اخر من ماء حتى صدر مغلوبا حنث عند محمد ولو
 حلف لا يشرب هذا الماء العذب فعدا شربا في ماء ملح فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا
 لمن صار فحلف بلبن معز ولو حلف لا يشرب لبن شاه وفي من فحلف بلبن معز حنث ولا يعتبر الغلبة
نوع منه وفي المشتق رجل حلف بالطلاق ان لا يشرب الخمر حتى يسكر فعدا شربا فعدا شربا فعدا شربا
 سكران ووجد منه روح الخمر وجاوبه الى الحرام على تلك الحالة فانه يجد ويفرق بينه وبين امرأته
 فان الماكروا الفصل يحمل ان هذا قول محمد رحمه الله فقد ذكر في الاصل لا يجد بالزوج والابا سكر وفي
 الاصل في كتاب الطلاق القاضي لا يفتي بهذه الشهادة من رجل حلف لا يشرب المسكر ثلاثة ايام فعدا شربا
 امرأته اربعة اشهر فقال الزوج حنثا ما كبر في المشتق شرط الوصل حتى يصير المدة اربعة اشهر
 وفي النوازل ذكر الخلاف بين بصير ومحمد بن سلمة في مثل هذه المسئلة فصورها رجل قال لحاربه ان
 امرأتك كانت عندك البارحة فقال لها ان كانت امرأتك عندك البارحة فامرأته طالق ثم قال
 بعد ما سكنت ولا غيرها من شربين انه كانت عندك امرأة اخرى قال بصير يحنث وقال محمد بن سلمة
 لا يحنث وهذا بناء على الحالف متى الحنث بالشروط باليمين المعقودة ان كان الشرط له لا يلحق باليمين
 بالاجماع وان كان عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله بصير اقرب الى قول ابي حنيفة فان عند
 الشرط الفاسد يلحق باليمين عات التامة والخلاف في قول محمد بن سلمة انه يلحق الشرط بعد اليمين في الحالف
 بعد النوازل وبه كان يفتي الشيخ الامام الاسناد وعلى هذا القول رجل لامرأته ان عسلت ثيابي
 فانت طالق فامرت امرأته امرأة اخرى حتى يغسل ثيابي فقال هو وان عسلت ايضا لا يلحق باليمين
 ولا يحنث لو عسلت تلك المرأة واصل هذا في شرح الفتاوى يوسف اذا عطف على يمينه بعد

في مجموع النوازل المسئلة في موضعين في موضع قال لا يثبت في موضع قال لا يثبت وبه يفتي **و**
القنوة لو قال لها اكرانيك ساله ودفعت ثوبه وذاكره فكتفا فالواو من هذا الجماع **و** ولو طلع
لا يفتقر سوا عليه على امراته ان اراد ان لا يباح بها فهو مول وان لم يرد ذلك ان فسخ السراويل
لاجل البول لم يجامعها لا يثبت لان فسخ السراويل ان يفتح لم يحاط وان فسخ السراويل لم يجامعها ولم يجامع
قال ينبغي ان يكون حائطا لوجود شرط الحث وهو فسخ السراويل للجماع حلف بان لا يغتسل عن امراته
هذه عن حبانة جماع هذه هو جامع احري او على العكس حث في عينه وقت على الجماع ولو نوى حقيقة
الاعتسال فذلك لانه اغتسل عنها وعن غيرها فبعضت كما لو حلف لا يتوضأ من رعان فتوضأ من رعا
وعنده حث في عينه ولو حلف لاجل النكاح في العزبة جماع في غير النكاح ان نوى عن حل النكاح لا يثبت
ومصدق فصار وان لم ينجس **و** لو كان اكرانيك فذلك لان من استمر مؤثما واثمه فذلك الفصل في
الوطي ولو قال غنيت به بكرا وابدك با نوي بصدق في الحث ولا يصدق في صرف اليمن عن الوطي
حتى لو طبعها بجنب ايضا ولو قال اكرانيك بغير نوي فذلك وان حلف بالطلاق الثلاث ان لم
ينوبه الجماع لا يصير في الجماع ولا يصير مؤثما وان نوى القربان صدق في بينوئها بترك قولها او بغير
اشهر ولا يصح في صرف الطلاق عنها بدحو له في قولها من غير زمان وهل يقع بدحو له في قولها
وفي ليعت في العزبان ان كان الحال يدل على انه كره استعمال قولها بجنب وان كان الكراهة مصاحبة
لا يثبت الا بدحو له في قولها **و** في فيه **و** لو قال اكرانيك بغير نوي بصدق في عينه ان عني به الجماع
يكون ابلا وان لم ينوب الجماع فهو على وضع الرأس على سادة فملوكه لها سوا وضع **و** راسه وحده او معها
ولو وضع راسه على سادة فعنه وحده او معها لم يثبت الكل في مجموع النوازل **و** في القنوة رجل
دعا امراته الى فراشه فثابت فقال ان تمت منك الى الحرف فذلك ان نأمر معها وجامعها قبل الحرف
يثبت هذا ان لم ينوشيا ونوي **الجماع** معه اما اذا نوي المصاحبة بجنب اذا صاحبه **و** لو قال لها
اكرانيك بجنب كثر المراد **الجماع** **و** لو قال لها ان اغتسلت منك عن جنبه فذلك الفصل في الجماع حتى
لو جامعها ولم يغتسل **بجنب** **رجل** قال ان اغتسلت من الحرام فامرته طالق فثابت احبته فاسمى
واغتسل قالوا ايرحمي ان لا يكون حائطا ويكون يمينه على الجماع وفي طلاق القنوة رجل اراد ان يجامع
امراته فلم تطاوعه فقال لها الوتر ان لم تدخل البيت معي فانت طالق فلم تدخل ذلك الوقت
ودخلت في وقت اخر ان دخلت فقد ما سكنت شهوته ففزع الطلاق **جنس** **احر** حلف لا يغتسل من
الحرام فذلك على الجماع حتى لو جامع ولم يغتسل او تعمى بجنب ولو عانقها فانك فاعغسل لا يثبت ه
وسئل ابو القاسم الصفار رحمه الله عن امرأة حلفت لا تغسل راسها من جنبه فجامعها ووجها
مكرهة قال ارجو ان لا يثبت قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لان قولها حائبة عن الجماع فاذ كانت
مكرهة في الجماع لا يثبت **رجل** بتمته امراته ما حرام فقال لامراته اكرانيك ساله حرام كثر فانت
طالق فذلك على الجماع بمعاينتها بتدخل العزبين وتعرف انها ليست بمملوكه ولا زوجة له وليست به
عندها على ذلك اربعة نفر او يقر مؤثره كان هذا على الزنا والروا لا يثبت الا بهذا فان محمد بن الحارث
انه لم يغتسل وليس لامراته بيمينه حلفه عند الحارث فان حلف وسعها المقام معه **و** لو قال لها اكرانيك
نؤاكي حرام كثر فانت طالق فاباها فجامعها في العدة طلقت عندها لانها بغير ان عمور اللفظ
وابو يوسف يعتبر العزم فكل قياسا يوسع لا يطلق وعليه الفتوى **و** لو قال لها ان قبلت

سَلَوْتُ مَا يَوْعُ الْأَمْرِ عَلَى نَفْسِهِ كَالْأَسْتِثْنَاءِ لِرَبِّهِ وَأَنْ كَانَ فِيهِ مَا يَشِدُّ دُخْلِي نَفْسَهُ مَحْضًا وَصَوْرَةً
 الْمَدَّةِ أَرْبَعَةً أَشْهُرًا فَتَدْبِيرُهَا بَيِّنَةٌ. فَمِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَاسْتِطَالِقْتُ سَكَنَهُ مَرْفُوعًا
 وَهَذِهِ امْرَأَةٌ أُخْرَى دَخَلْتُ هَذِهِ الثَّانِيَةَ فِي الْبَيْتِ وَهَذَا يُؤَكِّدُ قَوْلَ نَصِيرِهِ. وَلَوْ قَالَ هَذِهِ طَالِقٌ
 مَرْفُوعًا وَهَذِهِ بَعْدَ مَا سَكَتَ طَلَّقَتْ الثَّانِيَةَ وَكَذَلِكَ الْعَنْقُ. وَلَوْ قَالَ وَهَذِهِ الدَّارُ الْأُخْرَى لِرَبِّهِ جَلَسَ
 قَالَ لِامْرَأَتِهِ اسْتَطَالِقِي فَإِذَا دَانَ يَقُولُ لَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَخَذَعْتُهُ فَمَنْ يَدْخُلُ عَنْهُ إِنْ قَالَ بَعْدَ مَا خَلَى
 عَنْهُ مَوْسُولًا أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ لَا يَبِيعُ الطَّلَاقَ فِي الْحَالِ. **وَحُلَّ** قَالَ دَرَّ هَرَجًا وَمَاءَ حَرْمَلِكْ دُرَّ
 سَبْعِي خُورًا وَخَلَفَ عَلَيْهِ مَسْرُوبٌ يَوْمًا مِنْ وَقْتُ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتُ الْعِشَاءِ يَنْتَعِي أَنْ يَحِثَّ الْيَوْمَ عَلَى بَيَانِ
 النَّهَارِ هَاهُنَا لِأَنَّ الشُّرْبَ مِمَّا يَمْتَدُّ وَتَقْرِبُهُ هَذَا الْأَصْلُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ **لَوْ** مِنْهُ **وَحُلَّ** خَلَفَ لَا يَمُوتُ
 فِي دَارٍ فَلَنْ سَيَأْتِي فَكُلُّهَا فِيهَا شَيْءٌ قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ حِلْمَةَ يَحِثُّ وَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَالْحَصَارُ عِنْدِي أَنَّهُ
 لَا يَحِثُّ إِذَا لَمْ يَوْجِ مَأْكُولَاتٌ وَالْقَائِمِي الْأَمْرُ يَوْفُقُ بَيْنَ الْجَوَابِينَ فَقَالَ إِنْ كُنْتَ الْبَيْتَ بِالْعَارِضَةِ
 فَقَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ سَلَمَةَ وَإِنْ كُنْتَ بِالْعَوْنِيَةِ فَقَالَ قَالِ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَحُلَّ خَلَفَ لَا يَشْرِبُ مِنْ مَاءٍ فَلَنْ
 وَكَانَ الْحَالِفُ جُلُوسًا حَانُوتِ الْمَحْلُوقِ عَلَيْهِ فَاشْتَرَى الْحَالِفُ كُوزًا وَضَعَهُ فِي حَانُوتِ الْمَحْلُوقِ عَلَيْهِ
 فَاسْتَقَى أَصْرًا مَحْلُوقًا مِمَّا مِنْ التَّهْرِيكِ ذَلِكَ الْكُوزُ وَضَعَهُ فِي حَانُوتِ الْمَحْلُوقِ عَلَيْهِ فَلَمَّا أَصْبَحَ
 الْحَالِفُ شَرِبَ الْمَاءَ مِنْ الْكُوزِ إِنْ كَانَ الْحَالِفُ اشْتَرَى الْكُوزَ لِهَذَا احْتِيَاجًا مِنْهُ كَيْدًا يَحِثُّ أَوْ حَوَانًا
 لَا يَحِثُّ فِي فَنَاءٍ أَوْ فِي الْبَيْتِ. **وَفِي** جَمْعٍ التَّوَاوُلِ. **وَحُلَّ** خَلَفَ لَا يَشْرِبُ مِنْ هَذَا الْمَاءِ فَاجْعِدْ فَكُلُّ الْيَوْمِ
 وَإِنْ وَابَ قُرْبَ يَحِثُّ قَالَ الْفَقِيهَ أَبُو الْبَيْتِ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ خَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا السَّطِّ
 لِيَجْعَلَهُ خَرَجًا لِيَجْلِسَ عَلَيْهِ لَا يَحِثُّ وَإِنْ تَقَرَّرَ فَضَارِسًا طَامَرًا جُلُوسًا عَلَيْهِ حِثٌّ وَفِي فَنَاءٍ أَوْ مُحَمَّدٌ بْنُ
 لَا يَحِثُّ إِذَا شَرِبَ لَا يَنْقَطِعُ السَّبَبُ الْأَوَّلِي وَأَنْشَأَ بِهِ إِلَى الْجَدِّ. وَلَوْ كَانَ هَذَا فِي الْحُلِّ يَحِثُّ لَا يَسْتَعِ
 لَا يَنْقَطِعُ. **وَحُلَّ** خَلَفَ لَا يَشْرِبُ مِنْ وَسْطِ الدَّجَلَةِ فَوْسَطِ الدَّجَلَةِ مَا لَا يَبِيعُ عَلَيْهِ أَمُّ السُّنْطِ وَذَلِكَ
 فَذَلِكَ التَّهْرَا وَرَبْعُهُ الْمَسَابِلُ فِي الْعَتَاوِي وَفِيهِ أَيْضًا جُلَّ لَا يَشْرِبُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ قُرْبَ
 فِي كُورٍ وَهَذِهِ الْقَرْيَةُ إِنْ كَانَتْ الْكُورُ فِي الْمَدِينَةِ أَوْ فِي كُورٍ مُتَفَصِّلٍ بِلَمَرٍّ يَحِثُّ لِأَنَّ الْقَرْيَةَ اسْمُ
 الْمَدِينَةِ وَفِي قَوَائِدِ عِلْمِ الْإِسْلَامِ وَحُلَّ خَلَفَ لَا يَشْرِبُ لِمَنْ يَقْرَهُ فَلَنْ مَا تَقَرَّرَتْ وَلَهَا عَجُولَةٌ فَكَيْفَ
 قُرْبَ مِنْ لَيْلِيهَا لَا يَحِثُّ. **وَفِي** الصَّغِيرِ لَوْ خَلَفَ لَا يَشْرِبُ مِنْ هَذَا الْحَبِّ فَشَرِبَ مِنْهُ بَابًا وَحِثٌّ فِي قَوْلِهِ
 جَمِيعًا. **وَحُلَّ** جَلَسَ فِي حَبِّ أَوْ لَوْ حِثُّ هَذَا إِذَا قَالَ مِنْ هَذَا الْحَبِّ فَإِنْ قَالَ مِنْ مَاءٍ هَذَا الْحَبِّ يَحِثُّ
 وَإِنْ جَلَسَ فِي حَبِّ أَوْ. **وَحُلَّ** خَلَفَ لَا يَشْرِبُ مِنْ دَجَلَةٍ لَوْ حِثُّ عِنْدِي حَبِيقَةٌ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ
 سَيَأْتِي عَلَى مَا يُؤَيِّ وَإِنْ قَالَ مِنْ مَاءٍ دَجَلَةٌ يَحِثُّ كَيْفَ شَرِبَ جَدًّا أَوْ أَيْنَةً وَلَوْ شَرِبَ مِنْ نَضَارٍ
 مَا خَذَمَ دَجَلَةً لَا يَحِثُّ فِي قَوْلِهِ جَمِيعًا وَإِنْ نَوَاهُ يَحِثُّ فِي الْبَيْتِ يَحِثُّ لِمَنْ يَحِثُّ لِمَنْ يَحِثُّ لِمَنْ يَحِثُّ لِمَنْ يَحِثُّ
 فِيهِ. **وَحُلَّ** خَلَفَ لَا يَشْرِبُ مِنْ مَاءِ الْمَطَرِ حَتَّى تَدَّجَلَةً مِنْ مَاءٍ الْمَطَرُ وَلَوْ تَكُنْ فِيهِ مَاءٌ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ شَرِبَ
 مِنْ مَاءٍ مَطَرٍ مُسْتَنْفَعٍ حِثٌّ. **وَأَوْ** خَلَفَ لَا يَشْرِبُ مِنْ هَذَا الْكُوزِ فَإِنَّ السَّيِّئَ فِي الْكُورِ مَا أَوْ كَانَ فِيهِ مَاءٌ
 لَكِنْ أَهْرِيْقُ وَالْمَسْلُوكُ مَعْرُوفُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الْفَصْلُ الرَّابِعُ عَشْرُونَ فِي بَيَانِ الْجَمَاعِ**
 وَفِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَحُلَّ خَلَفَ لَا يَجْمَعُ امْرَأَتَهُ لِمَا مَعَهَا فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ لَا يَحِثُّ وَإِنْ أُنْزِلَ فَإِنْ قَالَ
 عَنِيتُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ يَحِثُّ بِمَا وَفِي الْقِيَمِ امْرَأَةٌ أَلَمْتُ دُونََهَا بِالْعِلْمَانِ لَخَلَفَ لَا يَأْتِي خَرَامًا
 لَا يَحِثُّ بِالْعُقْبَةِ أَوْ الْمَسْ لِيَمُوتَ وَتَحِثُّ مَا لَجَمَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ وَإِنْ لَاطَ نَصَا قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ

احدا فان طالق فقبله تطلق رجل قبل صبيها وكان من باوي ناحيا على كرونة لرجل **و لو**
خلف لا يقبل فلا فاعلم ان يده او رجله لا يجت **وهو على الوجه** قال القدر الشهيد رحمه الله
هذا مستقيم اذا كانت اليدين بالفارسية ومنه من فصل بين المصلي وغير المصلي في غير المصلي
لا يجت **والاول اظهر** **ولو خلف** لا يفعل خراشا فزوج امرأة كحافسا او دخل بها لا يجت
ولو اني لصمة لا يجت الا بشايعه ما كان الخالف من اهل الرستاق ويمشي خلف الدواب **ولو**
قال مرابطا فلان خيانت بنوده است خلف عليه فهذا على الجماع ايضا وفي نوادر خمس الاسلام
رحمه الله لو قال لا حرا من جاندين توحيات كغيره في بطلانه انقضت عدتها لا يجت وفي
مجموع النوادر خلف لا يزوج في فلاط لا يجت **وهو على العزج** وفي المحيط خلف لا يطا امرأة وطا
حرا ما في طي امراته حراما خايبا او امرأة طاهر منها لا يجت الا ان ينوي **وما ينقص هذا**
وفي الفتاوى رجل انصر امراته برجل فوجد ذلك الرجل في داره مع امراته في منزل واحد وامرته
ناجيه في موضع والرجل جالس في موضع اخر خلفه السلطان خلفه انه لم يباذله مع امراته
لا يجت **والاخذ مع امراته** ان باخذ الرجل في محل ما الوطي واما المعانعة واما التكلم وفي فتاوى
النسفي رحمه الله رجل قال لامراته اكره اني كثر شران هذا الخالف مع امرأة اجتمعا في دارهما
زحان وضاحا وتعلق كل واحد منهما بالآخر امرأة الخالف ينظر اليهما ولا يمنهما ولا يقر في الدار غير
هو **والثلاثة** قال ان كانوا ابيدون هذا قريبا منه تطلق والامح اله لا تطلق وهذا ليس بقوطية
رجلان بينهما مودة محكمة فقبل ان فلا يبيع امراتك فقال رجل قال اكره من فلان را در جيش
خود بدم مراحدون يبايد وخلف عليه لا يجت حتى يقول مراحدون امده وهذا نظير مسئلة
المحبة رجل قال لامراته بعد ما اصبح ان لو اجماعك اللبلة فانت طالق **ان علم انه اصبح بغيره** عليه
اللبلة المستقبلة وان لم يعلم لا ينفك تلك اليدين بوي تلك اللبلة او لم ينو عندهما خلافا لا ي
وهي زوج مسئلة الكوز **وعلى هذا** لو خلف لا يجمع امراته في هذا الصنف وهو في الحريف وسوا غفر
انه في الحريف حين قال هذه المقالة وطهر انه الصنف هكذا قال الفقيه الامام وعلى قياس مسئلة
اللبلة ان لم يعلم ان الصنف خرج لا ينفك اليدين ولا يجت خلافا لا ي **يوسف** وعلى هذا لو قال ان لرب
اللبلة في هذه الدار ولا يعلم انه انخر الصنف على هذا الخلاف **ولو خلف بطلاق امراته** ان لم يذهب
بها الى منزله لبنته تلك وهي قد ذهبت الى بيت والدتها في قرية اخرى فخرجت وذهبت الى
منزله قبل ان يجر الصنف المختار انه لا يجت **وعلى هذا** رجل قال لامراته غاييه من الدار فقال ان
لم ات ما ياتي الى داري اللبلة في طالق ثلثا فلما اصبح قالت المرأة كنت في الدار لم تحب عندكما
خلافا لا ي **يوسف** **ولو قال** كنت عليه ان حده فها الزوج طلق **هو في نوادر** هشا **ولو قال**
لامراته في النهار انت طالق في محي يوم هذا على هذا اليوم القابل حتى لو طلع العرس في اليوم الثاني
طلقت امراته **ولو قال** في محي اليوم لا تطلق لان محي ذلك اليوم الذي فيه لا يستوي رجل قال
لامنه ان وطيتك ما دمت في هذه المحرقة فانت حرم فحق لا من تلك المحرقة ثم رجعا الى هذه المحرقة
فوطيها لا تنقض **ولو قال** لامراته ان وطيتك ما دمت معي فانت طالق ثلثا فطلقها ثانيا ثم رجعا
وطيها لا يجت امرأة لبنت حبة دباح فقال لها رجعا ان اجماعك مع هذه البنية فانت طالق
فانت يطاها بغير البنية ولا يجت ما دامت البنية باقية وما حيان فان خاف فوف البنية فهو ليس

البنية والجامعها وان لم يفعل حتى مات احدها وقع الناس في حيزه في يمينه وكذلك لو كان
رجل لامراته ان لو طالق مع هذه المقنعة فانت طالق ثلثا ثم قال ان وطيتك مع هذه المقنعة
فانت طالق ثلثا فالجدة في ذلك ان يطاها بغير المقنعة فلا يجت ما دامت المقنعة قائمة
وبما حيان فان مات احدهما او هلكت المقنعة حلت في يمينه **ولو قال** لامراته ان لو طابت
اللبلة مع قبضك هذا فانت طالق ثلثا وقالت المرأة ان انت متوك مع قبض هذا فاجازني حرم
فلبس قبضها وباتا لا يجت لان شرط الحث في جاب المرأة ان يلبس مقنعة وهي لا لبس قبضها
وشرط البرية جاب الرجل ان ثبت معها وهو لا يبر قبضها وقد وجد رجل خلف لا يقرب امراته
فاستلقى على نقاء فجات امراته ونقضت حاجتها منه لا يجت **كذا في مجموع** النوادر وفي اخره ود
الفتاوى انه يجت وعليه الفتوى وان كان ما يما فلا يجت **ولو قال** لامراته ان وطيتك الى سنة
مات طالق ثلثا فانه ينزكها اربعة اشهر فاما مات بالابلا لا ينزك وجها حتى يخفى السنة ثم ينزكها
ولو قال لها ان فزيتك فانت طالق ثلثا ما ولو بوقت بوقت لاحله هذا اما في المسئلة الاولى فلا
لا تطلق ثلثا قبل السنة لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يبقى اليدين واما في المسئلة الثانية
فلا حيلة له في بقاء النكاح بغير طلاق ثلثا او بغير ابلا لا تطلق ثلثا لانه ان فزيتك ثلثا وان
لم يقربها يقع عليها بعض اربعة اشهر بطلانها فاذ تزوجها بعد ذلك تكون موليا **ولو خلف لا يجمع**
امنه هذه فان قال لها ان جاعتك فانت حرة بغيرها من غيره ثم ينزك وجها منه فطاهها ثم ينزكها
فطاهها ولا يجت لانه ارتفعت اليدين وفي مجموع النوادر سئل ابو القاسم عن من قال اكره
ذره وكبريتونا بك سال فمالي في المساكين منه فله شرطا منها فيما ذره **والعزج** لا يجت وان تركها
اربعة اشهر بانت منه بطلانها **وفي المحيط** في نوادر رتب عن ابي يوسف خلف الرجل ان لا يفتي
هذه المرأة **وهو بعينها** فان قام على حاله لم تحب فان اخرج الميل ثم ادخل تحت **وفي النوادر**
ان لو اجماعك الف مرة على الكثرة والسبقون كثير والله اعلم **الفصل الخامس عشر**
المهر في الدين وفي الاصل رجل خلف لا يلبس ثوبا قد سماه بعينه فارتد به او ابدى او اقبل
به حث القيس وغيره **سواء** اطلاق ما قال لا البس قبضا فارتد به او ارتد به لا يجت استحسانا
ولو وضعه على عاتقه بريد به الجمل لا يجت **وفي الفتاوى** الصغرى لو خلف لا يلبس القبا او
تبا ولو بعين فوضعه على كتفه ولو يدخل بيده لا يجت وفي المعين تحت وهذا لان المنكر بعد
اللبس المعنا وفي القبا اما في المعين فلا يغير الدين المعنا لان الاوصاف في المعين **لو قال**
العبد والشهيد واختيار الامام والوالد الحث في المنكر ايضا ولو وصع القبا تحت الحاف
وقام تحت عن خمس الاسلام انه لا يجت وقال الامام الاستاذ يفتي ان يجت قال في المحيط واراد
بالحاف الذي يستردون الدثار وفارسية فزاعك فانه لو جعل القبا في الدثار حالة النور
تحت قال رحمه الله وما يوافق هذا اما ذكر في الفتاوى لو خلف لا يلبس هذا الثوب قال في
وهو ما يوافق محمد رحمه الله احثي الحث والمختار انه لا يجت قال صبر رحمه الله كبت الى مبة
الثوب هذه المسئلة فكبت هذا الثوب بلاس واما هو ملتبس فلو اقبلته فوجد حارة الثوب
فالتقاء ما اليه لا يجت وان ترك تحت علم انه الثوب المحلوف عليه او لم يعلم وكان الثوب الذي عليه
وهو متبته **ولو قال** اكرهته بنو سوزن حويش بنو سوزن كذا بئيك ريسان برشت لبنت

القاضي الامام ان نوي اللبس فعلى اللبس وان نوي الاستفاح بثمنه فعليه وفي الجزاءه **ولو قال**
 لامرأة اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 اللبس ولو استعمله في الشك واصطاد بها فان اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 نعمان نويكاري برود فكذا فليس نويها من غزلها **لا يجت** **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 وديان من انديا فكذا فليس نويها من غزلها **لا يجت** **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 بتمها ما كولا او غير ما كولا فكذا فليس نويها من غزلها **لا يجت** **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 ذلك اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فليس نويها من غزلها **لا يجت** **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 ولو قال ان لست بهذا الثوب فكذا فليس نويها من غزلها **لا يجت** **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 ولو حلف لا يشتري لامرأة المكعب فاستبدلها لا يشتريها لانها لا يشتريها **لا يجت** **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
الفصل السادس من البيهقي المسالك وفي الجامع لو قال رجل لا يرعد عن حرام ما كان
 في هذه الدار شهرا رمضان اوسنه ولا منه له عتاكه فيها ساعة حث **ولو قال** عتاكه حث
 في جميع المدد صدق ديانة لاقتضاؤه وذكر ان الساعة حث لسان ما قنت البيهقي حتى لا يتقوى
 بعد معنى السنة وفي الفتاوى لا يجت ما لم يسهل في جميع المدد **ولو حلف** لا يسكن بعد ادولاساكي
 فلانا لا يجت ما لم يسهل حثه عشر نوما قال رحمه الله وما ذكره في الجامع جواب الرواية وما ذكره
 في الفتاوى جواب المشايخ حث لا يثبت على سطح هذا البيت ولهذا البيت عرفه فاضل العرفه
 سطح هذا البيت **ولو قال** لا يبيت على سطح فثبت على هذا البيت **ولو حلف** لا يقيم بها ثلثه
 شهر لا يجت حتى يقيم شهر تاما **ولو حلف** لا يبيت بالكونه شهر او لا يسكن بها شهر او لا
 يبيت بها **وفي المحيط** لو قال درين ديه نيا شو فذهب عنه ان لا يعود مرعا وواشيد حث
 قالوا هذا اذا عاد للسكنى اما اذا عاد زار او نقل المتاع لا يجت فاذا عاد للسكنى حث
 ساعة ولا يشترط الدوام **ولو قال** اكره ان يكون زوجي من زوجين ضد بائنه است وباستد
 سكنى وحلم السكنى قد مر في مسألة السكنى لو حلف لا يسكن هذا الموضع فثبت ثلاث مسائل المص
 والقربة والدار في الدار بشرط نقل الامتعة وفي الموضع لا يشترط وفي القربة احلف المشايخ وهم
 الله والمسئلة معروفة قال بعضهم القربة بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة الموضع وهو الصحيح
 ذكره الكرخي في مختصره والسكك والحلة بمنزلة الدار وفي مجموع النوازل سيل الوضوء رحمه الله
 لو كان الدار ما جاوره ونقل متاعه الى السكة قال يجت ما لم يسكن دارا او غيرها وهذا اذا
 سلك الدار الى غيره فاما اذا زاد الدار الى الاجراء والميزا وكانت ملكا له اجرة من غيره وسلمها
 اليه لم يجت وان لم يجره دار الاخرى في موضع اخر لا اتفاق **ولو خرج** من الدار بدينه وقال هذا
 اردت لم يجت وان بقي ما كان بعد الحلف مخرج وقال هذا اردت لم يبعد في القضا لانه لم
 يمتك بعد البيهقي ما كان متاعا فلا يبعد في ابطال الحث **ولو حلف** لا يسكن هذا المنزل وهو ساكن
 فحلف بغيره فل يوم شيئا من متاعه ان نقل كان نقل الناس لم يجت **ولو حلف** لا يسكنه وجلباب السكة
 بقي فيه يوما ويلة لا يجت ولو كان الرجل شريفا او ضعيفا لا يمكنه نقل الامتعة بنفسه واستعمل
 مطلق الاجر بقي فيه اياما لا يجت **وفي المتن** لو قال والله لا اسكن هذه الدار الا لثلثين يوما او قال
 لا اسكن هذه الدار لثلثين يوما ان يعزق وفي الاصل لو حلف لا يسكن بيتا ولا منه له تسكن متاعا

المسألة
 قال ابن السكيت
 شهر رمضان
 فكنه

القربة بمنزلة الموضع

من سحر

من سحر او فسقاط او حيلة لا يجت ان كان الخالف من اهل المصروف وان كان من اهل البادية يجت
 وفي الجامع لو حلف لا يصوم رمضان بالكونه فكذا فليس نويها من غزلها **لا يجت** **ولو قال**
 عبد حرام افطرت بالكونه فكذا فليس نويها من غزلها **لا يجت** **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 لو حلف لا يري هلال الشوال اهل بالكونه فكذا فليس نويها من غزلها **لا يجت** **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 الا هلال **ولو قال** عتاكه حث به الروية حث **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 حقيقة القصة **ولو قال** عتاكه حث به الكون يوم الاصحى صدق **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 عندك تغرب الشمس والخالف في بيت نفسه ثم اتي بيت الخلو فحلف عليه ففتحت عنده حث **ولو**
 شرب ماء في بيته ثم شرب في غيره لم يجت **ولو حلف** لا يشرب في منزله وذهب الى بيت الخلو فحلف عليه
 ولم ياكل هناك لا يجت حلف لا يقبل فلانا بالكونه فكذا فليس نويها من غزلها **لا يجت** **ولو قال** اكره ان يكون زوجها ياربها فكذا فاستبدل غزلها بقول **لا يجت** واللبس **ولو قال**
 حلف لا يسكن هذه القرية فذهب على ما هو الشرط شرعا وسكن في هذه القرية في الفتاوى
 الصغرى وفي الفتاوى الامام انه ان نوي العود لا يجت اذا عاد وسكن وكذا ان كان هناك
 مقدمة العود **وفي الفتاوى** رجل نزل في خان وقال اكره ان يسكن اياها بشرط ان يكون
 وعند عدم البية يصرف الى الخان والما جمل البية لانه يجمل انه اذا جره في الخان ويجمل انه
 اراد به المص **وفي مجموع النوازل** رجل نزل في خان وقال اكره ان يسكن اياها بشرط ان يكون
 من حواجرهم او من بطلاق او اكره ان يسكن اياها بشرط ان يكون من حواجرهم او من بطلاق او اكره ان يسكن اياها بشرط ان يكون
 في هذه المدد تطلق لانه جعل فعل الحيا به شرط لا يقع والبيهقي في الزوج وشرط ايضا سكنى هذه
 البلية ولم يذكر له جواز لو حلف لا يسكن هذه السكة وهو ساكن في سكة كوزين سكر والسكة
 في سكة عود فاستعمل من ساعته الى سكة عود في بيته هكذا اجاب نجم الدين رحمه الله فقبل له
 البيهقي سكة كوزين من اربعة سكة عود ونحوها فثابك سكة كوزين لست من الرفاق الصغار حتى
 يكون بها سكة عود بل سكة مفردة **ولو حلف** لا يسكن هذه الدار فاستقرى صاحبها بيتا من
 دار اخرى وفتح باب البيت ليحجب هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد باب البيت الذي
 كان في الدار الاخرى فسكن الخالف هذا البيت وجعل يدخل من غير ان يدخل الدار حث
 ولو حلف لا يشتري من هذه الدار شيئا فاستقرى هذا البيت لم يجت والشرع بالخالف للسكنى
 هذا في المتن **وفي المتن** لو حلف لا يسكن هذه الدار فوجد باب الدار مغلقا
 فحلفا حث لا يمكنه الفتح فلم يمكنه الخروج حث هذا جواب النوازل وقد قيل خلافة **ولو**
 فوجد الخالف فلم يمكنه الخروج لا يجت فكذا **ولو حلف** لا يسكن هذه الدار فوجد باب الدار مغلقا
 ان سكنت هذه الدار فانت طالق وباب الدار مغلق وللدار حلف في مودرة حتى يفتح
 الباب وليس لها ان يمسور الخالف قال القنينة رحمه الله وبه فاحد قال الصدوق والشهيد رحمه
 الله في الفتاوى ونوي هذا او بين **ولو قال** ان لو اخرج من هذا المنزل ليوم فامرته طالق
 فبعد ومنع من الخروج فانه يجت **ولو قال** لامرأة وبني بيت والدارها ان لو حلف في البلية
 فانت طالق فتمت الواو من الحضور منع حث قال الصدوق والشهيد رحمه الله هذا
 في فتاوى الفضل وذكر بعد هذا انه لا يجت قال والاصح انه يجت ولا بد من الفرق قال رحمه
 الله وهكذا رايه في المتن في الفرق بين الفعل وعدم الفعل وذلك لان الشرع قد جعل الوجوه

حلف على
 ومنع

معه وثابا لعدوك لا كراه وغيره اما لا يجعل المعدد من الفعل موجودا وان وجد المعدد ونه
فما وجد فاضي خان ولو قال ان لو اخرج من هذه الدار اليوم فامرته طالق ففقد الخالف ومنع من الخروج
اشا ما قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تحت الخالف وهو الصحيح وهذا الخلاف ما لو حلف
لا تسكن هذه الدار ففقد ومنع من الخروج فانه لا يجت والفقهاء ما ذكرنا قبل هذا في قوله ان لو اخرج
شوط الحنث عدم الخروج وقد حقق واما مسألة السكنى فنسب الحنث السكنى وانه فعيل والقال
ان كان مكرها في الفعل لانضاف الفعل اليه فلا حنث في بيته وحل قال لامرانه ان سكنت هذه
الدار الليلة فانت طالق وكانت البيعة في الليلة التي تليها فانه حنث حتى يصبح ولو قال رجل لو لم يخرج
هذه الدار في هذه الساعة ففقد الحنث ولو حلف في اليوم فانه لا يملك الخروج حتى اصبح حنث
اكر من اشدت ومن شهر ما شئت فقل فاما ما سألته حتى فضا لا يملك الخروج حتى اصبح حنث
حنث اخر وفي شرح القدر في رجل حلف لا يسكن فلانا ولا يسه له فساكنه في دار كل واحد
منهما في مقصوده على حدة لو حنث قال الشيخ الامام الشرحي رحمه الله في الامل هذا اذا كانت
الدار كبيرة كدار نوح بن داود او دار الوليد بن كوفه اما اذا لم تكن هذه الصفة تحت وان كانت
مشتملة على البيوت والمقاصير قال هكذا في عزي يوسف ولو كان في الدار مقصوده
فسكن احداهما في الدار والاخر في المقصوده حنث ولو تولى رجل حلف ان لا يسكنه في بيته واحد
او مجموع واحد او منزل واحد يكون فيه جميعا لو حنث حتى يسكنه فيما تولى ولو تولى بيتا
بعينه لا يملك بيته ولو تولى ان لا يسكنه مدة او ثوبه وحى ذلك فان ساكنه في حى من ذلك حنث
ولا يكون المساكنة في ذلك الا ان يسكن بيتا واحدا او دارا واحدا في تلك البلدة وقايد حنث
البلدة اخرج السائر الموضع من بيته ولو ساكنه في جوف بيت لم يحنث والبيوت على المدا
التي فيها المدا وفيها الامل والعيال لان يكون هناك دالة على ترك المساكنة في السوق او
يقول غنيت المساكنة في السوق حنث ايضا لانه شدة على نفسه وفي الفتاوى لو حلف لا
يسكن فلانا قد دخل فلان دار مقصودا ان لو باخذ هو في القلعة حنث وفي الامل لو دخل عليه
زيرا او صبيقا قاقا فمضيه او بوس لا يحنث والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك باهله
ومناعه ولو سافر الخالف وسكن الخالف عليه مع اهل الخالف حنث عند ابي حنيفة وجماعة
بناء على ان السكنى تقوم بالاهل والمناج وعند ابي يوسف لا يحنث وعليه الفتوى وهذا في الفتاوى
وفي المتن لو سافر الخالف اقل من مدة الاستقرار حنث عند ابي يوسف وفي مجموع النوازل دخل
حنث لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فانت ان يخرج فعليه ان يحنث في اخرجها
فان اصابته غالبة لم يحنث خاتم السلطان او لغيره ما كان وكذا لو منعوه او نفوه لانه مسكن
وليس يسكن والله اعلم **الفصل السابع عشر في الامور الدخول** رجل حلف لا يضع
قدمه في دار فلان قد دخلها واجا او ما شيا حيا او متولا حنث فان تولى ما شيا فتح فاذا دخلها
واجبا لا يحنث ولو اخرج مكرها لا يحنث فان اخرج وهو حال يقدر على المنع ورضي بقلبه اختلف
المشايخ في حكمه وفيه الامور انه لا يحنث وهذا اذا اخرج فدخل فانه قد مضى حنث فاولا
ولو دخل حنث ثم دخل فيها اذا دخل مكرها هل يحنث اختلف المشايخ فيه قال السيد الامام ابو جعفر
لا يحنث وهكذا في شرح الطحاوي وقال القاضي الامام في شرح الجامع الصغير لا يحنث فلو

السيد الامام ابو جعفر في شرح الجامع الصغير

الرواية فغلبته وادخلته في تلك الدار قال في الفتاوى حنث وقال السيد الشهيد ينبغي ان
لا يحنث ان لم يكن منع الدار في فعل هذا الوصية به الروح والفتنة فيه او رلق رطله فوقع فيها
لا يحنث هو الاصح ولو جاء الى الباب لا يريد الدخول فاسد في المشي فوقع في الباب يحنث
ذكره في الفتاوى تزوج امرأة وكان اكره في مكانه اكره في طالق لحملها غير الى بيته فغير امر
ان عني حقيقة الحمل بنفسه لا يحنث وان عني الامساك بيته فان خلا بيته بيته ولو خرجها
تطلق كذا قال في الفتاوى حنث الله **الرواية** وفي الفتاوى لو حلف لا يدخل بيتا ففاه على
اسكفه الباب ان كان كالا لور والباب يبقى خارجا لا يحنث وان كان داخل حنث ولو قال
امرأة ان حنثت بغير اذن من الدار فانت طالق فقامت على اسكفه الدار وبعض قد سما
بحال لو اعلق الباب كان ذلك المنداد داخل ولا يحنث منها لو اعلق الباب كان ذلك المنداد
من خارجا ان كان اعما دما على النصف الخارج يحنث وان كان على النصف الداخل او عليها
لا يحنث وفي المحيط لو ادخل احد رجله لحنث وبه اخذ الشيخ الامام في الامور الخلو في
والشيخ الامام في الامور الشرحي رحمه الله هذا اذا كان يدخل بيتا فاما اذا كان مستلقيا
على ظهره او بطنه او جنبه فقد خرج حتى صاد بعض بيته داخل الدار ان كان الاكره داخل الدار
يصير داخل وان كان ساقا خارج الدار هكذا روي عن محمد ولو ادخل راسه دون قدميه
لم يحنث وكذلك لو تناول شيئا بيد في فتاوى القاضي لو حلف لا يدخل بيت فلان فجلس على دكان
على بابها ان كان يمتنع به المحلوف عليه وهو يتبع لبيته يحنث فان رحمه الله وفيه نظره ولو دخل
خارجا مشرعا من هذه الدار الى طريق الحادة وليس لها ثوب باب في الدار حنث ولو قال
اكره ان يسكن فلان كره في طالق وقال غنيت به الدخول وهي تخوم حرمهم ولا
تدخل دارهم تطلق لان لفظه في الحقيقة لهذا الدخول وقيل هذا على الدخول وكذلك
لو قال لا اخرج اكره توكره ديو اكره كره في طالق اكره كره في طالق كره في طالق كره في طالق
قال لامرانه كانه فلان اندر اي تطلق او لو قيل اكره لا حنث تطلق في الحان ولو ادخل
احدي رجله لحنث وقد مر في حلف لا يدخل هذه الدار فقام على سطحها وعلى حرمه لو
سقط في الدار قال الفقيه ابو الليث ان كان الخالف من بلاد الحجاز لا يحنث وجواب الرواية
الحنث فان كان الاستاذ رحمه الله يعني جواب الرواية هو لو حلف لا يدخل دار فلان والآخر
حلف لا يخرج فقام على سطح هذه الدار لا يحنث واحدهما اما الدار فاما الدار فاما الحاج
فلما ذكره ولو حلف لا يخرج من هذه الدار فانت في حجرة لو سقط سقط في الطريق لا يحنث فعل
جواب المشايخ وعلى جواب الرواية كذلك كما لو دخل الكنيف المشيع من الدار وبابه في الدار
لا يحنث وكذا هذا ولو حلف لا يدخل هذه الدار قد دخل بيتا من تلك الدار وقد استخرج من
السكة حنث اذا كان احد البابين في السكة والاخر في الدار ولو دخل في علوها في الطريق
حنث وكذا الكنيف وهذا اذا كان بابها في الدار ولو حلف لا يدخل الحان او مدية كذا الفعل
المران وكذا في مدية دي خلاص كره بخاري او سنان كذا اذا دخل ارضها حنث
والفتوى في زماننا ان كره بخاري على المران فاما سنان فاسم للولاية وكذا اخر اسنان واربعه
وزغانه وسعد وزكستان ولو حلف لا يدخل هذه البيوت فمضى مسجد اخر قد حنث

الرواية

هو المختار وقيل في مجموع النوازل هذا اذا لم يكن للمحدث باب في السكك فلو دخل بيتا من طريق السطح
ولم يخرج الى السكك قال الفقهاء ابو الليث هو الى البيت اقرب وقال الفقهاء ابو بكر الاسكاف الى عذر
البيت اقرب قال الصمد والشهيد وبه يقتضى في الحرمان والبيت المسكك في مجموع النوازل على التفصيل
ان كان ظهر البيت الى هذه السكك وبابها الى سكة اخرى لا يثبت وان كان له باب اخرى في هذه السكك
التي خلف البيت **قوله** في المحيط خلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يثبت لان البين
انفقدت على دخول مؤنوف بصيغة فلا يثبت بما لو توحد تلك الصفة وان نعت بابا اخر فدخل
حت لان البين انفقدت على الباب المنسوب الى الدار فيستوى وفيه التقدير والحديث ولو عذر
ذلك الباب في البين لم يثبت في غيره ولو لم يثبت لكنه نوى ذلك لا بد من **قوله** في الفتا **قوله** لو خلف الدار
هذه الدار او دار فلان لم يثبت تلك الدار فدخله او دخل القناه لا يثبت ولو كان
القناه مؤنفا لم يثبت في الدار ان كان الاحصاف كثيرا يثبت لسعي اهل الدار منه فاذ لم يزل
الموضع تحت وان كان سرا لا يتبع به اهل الدار ما هو لصيق القناه لا يثبت **قوله** ولو خلف الدار
يدخل هذا العسقاط وهي ممر وب في موضع فقصر وضرب في موضع اخر فدخله تحت **قوله**
خلف لا يثبت بهذا العلم فليس ممر براه فكيف به لا يثبت لانه لما كسره لم يبق قلم **قوله** ولو خلف
على رجل ان لا يمسس فقطع شراكها وشركها غيره ثم لبس تحت هذا في الحرز والباقي في القناه
وفي الحيا العبرة للعديد ان دون النبل **قوله** ولو خلف لا يجلس على هذه الاسطوانة وهي من اخر فقطع
وثبت ثابته فجلس عليها لم يثبت **جلس احذر** وجل خلف لا يدخل بيتا لقلا فدخل بيتا
هو ساكن فيه باحاره او بغيره تحت **قوله** فان الشيخ الامام اذا سلم الدار الى المستغفر وسلك
المستغفر متاعه تحت **قوله** الا فلا **قوله** ولو خلف لا يركب دابة فلان او لا يستعمل مرعبه فلان ترك
دابه او استعمله عبدا هو في يد فلان باحاره او عاربه لا يثبت بلا خلاف **قوله** ولو دخل بيتا له
قد اجره لا يثبت **قوله** ان روي عن محمد ذكره شمس الامنة السرخسي في الاصل وهكذا في المهرج وعن محمد
روايات **قوله** ولو خلف لا يسكن حائوا فلان فليس حائوا اجره فلان ان كان القلان ممن يسكن
الحائون لا يثبت الخالف في قوله ما لا يثبت عند محمد وان كان ممن لا يسكن حائوا فاحت عند
الكل **قوله** ولو خلف لا يدخل على فلان ولم يسمع شيئا ولو كان له فيه فدخل عليه في بيته او بيت
او صفه تحت وان دخل عليه في مسجد لم يثبت ويراد به في العرف الدخول على فلان لا على العظيم
في مكان يزار فيه للعظيم فاما في عرفنا اذا دخل عليه في المسجد تحت هذا التفصيل في الحديث
وكن الدخول في ظلة او سقف او دهر دار لا يثبت لانها ليست بمواضع الزياره **قوله** ولو دخل
منسقاطا او حمية لم يثبت ان كان مصر باكن اذ ذكر في الاصل **قوله** ولو دخل دارا هو فيها لا يثبت
الا ترى انه لو دخل دارا او فلان فيها ولو يره او في بيت اخر وهو دخل في بيت اخر لا يثبت الكل
في الاصل وفي مجموع النوازل خلف لا يدخل على فلان فدخل عليه برئيه غيره وادى عليه عند
لا يثبت **قوله** ولو لم يكن له فيه تحت من خلف لا يسلم على فلان فسلم على قومه وهو فهم ناويا عن
لا يثبت وان لم يكن له فيه تحت **قوله** وفي الفتاوي رجل قال لاخر والله لا ادخل دارك والمخوف
عليه في دأله ولو لم يكن الخالف فيه في هذه ولا في غيرها فنحو المخوف عليه الى دار اخرى
يسكن او اجاره فدخل الخالف عليه يثبت **قوله** ولو سكن تلك الدار دخل اخر بعد ما تحول المخوف

فان لا فخر واسمه لا يدخل دار فخر ولا الجنة عليه
الرحمة الغفور

2

عليه وحلف الخالف ايضا لا يدخل منزل فلان ثم دخلها بجنت باليمين قال رحمه الله فما ذكرنا قبل
هذه اجواب الرواية وهذا جواب المشايخ رجل حلف لا يدخل دارا مائة فباعته هي ثلاث الدار
واستاجرها الخالف من المشتري ودخلها ينظر ان كان كراهه الدخول لاجل المائة سقطت اليمين
وان كانت الكراهة لاجل الدار جنت هكذا ذكر في طلاق النوازل وفي ايمان الجامع الصغير لو حلف
لا يدخل دار فلان او لا يحلم عند فلان فباع فلان داره وعندك قد دخل او لم لا جنت. ولو لم يكن
في ملك فلان عند وقت البيع ثم اشتري عند الفكه الخالف جنت وفي الدار كذا عند فلان
خلاف لا ييوسف. ولو حلف لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان الدار فدخل الخالف لا جنت
عند فلان خلاف لمجد. ولو حلف لا يحلم امرأة فلان هذه فكلما بعدد ذوال الوجبة بجنت وكذا
اليمين لغيرها سواء لا جنت عند فلان خلاف لمجد. ولو حلف لا يحلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة
فزوج امرأة ينبغي ان جنت عند فلان. ولو حلف لا يدخل دار فلان دارا مستورة
بينه وبين غيره لم تجت. وفي الخبر لا يدخل فلان دارا كان ساكنا في الدار فان كان ساكنا فيها جنت
وفي المستقروا لا يدخل منزل فلان فاكترى الخالف والمخوف غيره منزلا واحدا الا ان هذا
في ابيات علي حرم والاخر في ابيات علي حرم والمساخة واحد وهو حاتم وجرى كل واحد داخل
منزل صاحبه بخلاف الدار المستزمنة وفي الفتاوى في كتاب الطلاق رجل قال لامرأته
ان دخلت دار فلان فانت طالق فأت فلان فصارت الدار ميراثا فدخلت ان لم يكن على الميت
دين مستغرق لا جنت وان كان قال الفقيه ابو الميث لا جنت ايضا وعليه الفتوى لان الدار
ان لم يملكها الورثة لغيرها من الدين لا يبقى على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من اهل الملك
حقيقة وانما يقع على حكم ملك الميت فلم يكن يملكه الميت من كل وجه عز وجل جلت
بيت من المنزل فقال ان دخلت هذه الدار فامرأة طالق باليمين على دخول ذلك البيت هذا في الفتوى
انما لو عقد اليمين بالقارسية وقال اكر من باين خانه اندر او بفارمائه طالق فاليمين على دخول
المنزل فان قال عرفت دخول ذلك البيت صدق ديانته لا قضاء فلو اشترى الى ذلك البيت فهو
عليه بكل حال. رجل حلف لا يدخل الفزان فدخل سفينة في الفزان او حصر لا جنت ولو حلف
لا يدخل بعد او قمرها في سفينة عند محمد جنت وعند ابي يوسف لا جنت وعليه الفتوى
رجل حلف لا يدخل دار فلان وفلان سكن مع ابيه في الدار بالعقبة والاب هو الذي يستاجر الدار
يجب ان جنت قياسا على ما اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار المرأة فلان وفلان ساكن فيها ان
لم يكن لفلان دار اخرى تنسب اليه سوى هذه الدار جنت وكذا لو حلف لا يدخل دار الفلانة
فدخل دار الزوج فلانة وهي ساكنة فيها على هذه ان لم تكن للزوج دار اخرى جنت وان كان
لها دار اخرى لا جنت. وفي المستقروا جنت وفي مجموع النوازل لو حلف لا يدخل دارا اشتراها
واريد كرهذا التفصيل اعتبارا لئلا ساكنه الا اذا عني به دارا مملوكة لها الكل في الفتاوى
وفي مجموع النوازل لو حلف لا يدخل دارا اشتراها فاشترى دارا فاشترى الخالف منه
فدخل لا جنت. ولو وهبها لغيره من الخالف فدخل جنت لان الشراء يرتفع بالهدية اما لا يرتفع
بالهبة وقد ذكرنا هذا في فضل الاكل رجل قال لامرأته ان دخلت دار ابيك فكل امرأة
الزوجها في طالق فدخل دارها ثم اشترىها حرمت عليه فزوجها لا يطلق تلك اليمين لها

لا تها معرفة ناصية العين التي فلا يدخل تحت هذه في مجموع النوازل وفي النوازل لا امراته
 ان دخلت الدار ونسأ يطوال في ذلك فلو ان وقع الطلاق عليها وعلى غيرها فلا وجه الله والاعتناء
 هذا دون ما ذكر في مجموع النوازل امراته اجرت كانهما ففصلت ووجها وقال فان فلان في ربي خانه
 است وقبالة لا رمت في است ان دخلت هذه الدار فانت طالق فانصبت الاجارة بينهما غير ان البنا
 لم صاعت فلو دخل الدار لا تحت والشروط اذا كان يقع لا يعتبر هذا في مجموع النوازل وفي طلاق
 الفنا وفي رجل قال لامراته ان دخلت دار فلان ما دار فلان في ثاثة الدار فانت طالق ففصل فلان
 من تلك الدار ما هله مثرعا واليا فدخلت تلك الدار لا تحت وفيه لو قال لامراته انت طالق وعلى دخول
 الى اوان غلبت طلقت من ماعنه **ولو** لو دخل دار فلان الاجري سلفتي بوان تركت لغيره
 او قتل او هدر او موت فدخل لا تحت وفي المحط لا يدخل المحارم ان لم يمسوا شستن قد دخل المحارم
 على الحامي مثرع غسل داسه لو تحت **جلس آخر** وفي الفنا وفي رجل قال ان ادخلت فلانا بيتي او قال ان دخل
 فلان بيتي او قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرته طالق لقوله دخلت على ان يدخل با حره وقوله ان دخل
 على نفس الدخول امر طالق او لا علم او لم يعلم وفي قوله ان تركت على الدخول يعلم طالق لان شرط تحت
 الترك الدخول في علم ولم يمسعه فقد تركه حتى دخل وفي طلاق النوازل لو قال لانيه ان تركت ففصل
 فكذلك في قوله ففصل ان كان الابن بالغا لا تقوى الابن معه لم تحت وفي ايمان النوازل لو اخرج داره
 لا تركت في ذلتي وطعن عليه فاذا قال لداخرج فقد تركه **ولو** لو دخل دار فلان على الغريم اليوم
 في دامت منه الى الفنا حتى اليوم وطعن برفي بمينه **ولو** لو دخل دار فلان على الغريم اليوم
 الدار ففصل بالقول وان كان يملكه ففصل بالقول والقنا جميعا التل في الفنا وفي مجموع النوازل لو قال
 اكر فلان داره اندر داره **ولو** لو دخل فلان داره فان الامام النفسى سالت كمد يد اكر بدار
 برون كودس كودس لا تحت **ولو** لو قال لامراته اكر حتى توفان خانه اندر اندر فانت طالق قد دخل من كان فربا
 له وفي ربيها تحت والامر ان على الفصل ان دخل الزوج لا تحت وان دخل صلبها لا تحت **ولو** لو قال
 اكر بنية بانيه خانه اندر اندر كمي ذاك من دشت كبر واندرا واندرا ففصل اذا خالف بدخل
 وادخله مثر دخل هو مثره اخرى لا تحت **ولو** لو قال مكر كمي كمي من اندرا واندرا ولم تغل دشت كبر لا تحت
 ولو دخل صبي صغير من غير ان يدخله تحت **ولو** لو ذهب الخالف مع امراته من مصر وتوطن في مصر ففصل
 دخل بيتها الذي اشار من غير ان يدخله تحت الكل في مجموع النوازل **ولو** لو قال لامراته ان دخلت الدار
 فانت طالق بغير خسران بشرط ففصل عند دخول الدار ونفسه بغير خسران ان وهبنا لم مثر دخل
 الدار والله اعلم **الفصل الثامن عشر في الخرج والايان والذهب** دخل خان وقال
 لامراته ان خرجت من بيتي فانت طالق فخرجت من البيت الى الدار وتحت **ولو** لو دخل الخرج بيت الابا الخرج
 الى النكة قال الامام النفسى في شرح السناني هذا في مخرجنا عرفنا في الفارسية فلا تحت تمام خرج الى
 النكة في الوجهين وعليه الفتوى وفي طلاق الفنا وفي لو قال لامراته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق
 فلما خرجت من الدار الى النكة ان كانا البستان من الدار لا تحت وكذا الدخول وكذا الخروج من الدار
 الى الكرم على هذا وهذا اذا كان الكرم حال بعد من الدار وان لم يكن للكروم بابا على حره **ولو** لو دخل الخرج
 امراته من باب هذه الدار فخرجت من غير الباب لا تحت وكذا الخروج من باب آخر **ولو** لو في الخرج من
 الدار لا تحت **ولو** لو وقع الباب فخرج وهو يبيع باب الحشنة لا تحت **ولو** لو يربو باب الحشنة تحت

قال لامرته ان دخلت فلانا بيتي
 ما دام طلقها فانت طالق
 فتكون طلقه في تلك الدار
 ثم دخلت
 قال ان دخلت فلانا بيتي

ولو قال

ولو قال لامرته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فتصدت السطح فنزلت في دار الخراج
 هو الاصح ذكره في الجبل **ولو** لو خلف عليها ان لا يخرج مع فلان فخرجت مع غيره او خرجت وحدها ثم خلفها
 فلان لم تحت **وكذا** لو خلف لا يدخل عليها فلان فدخل فلان او لا في دار فخرجت معي فاجتمعوا في لونه
 تحت **وفي** المشتق لو قال لامراته ان خرجت من هذا البيت الامر لا بد منه فانت طالق قال الامام الذي
 لا بد منه ان يخرج حجة الاسلام او يدعي رجل قبالا حقا فخرجها سلطان وهي كارهة ولو ادعت
 هي حقا على النكاح وهي تقدر ان توطئ بطلب حقوقها وان خرجا ان يمينها من الخرج واذا لم يجد فوطئ
 فلان ان يخرج ولا تطلق وفي الفتاوى امراته خلف لا يخرج الا الى اهلها فاهلها الاوان ان كانا حبيبين
 حتى لو خرجت الى ذي رحم محرر منها حال حياة الا بون تحت وبعد موتها لا تحت وان كان لها ابن وارث
 وكان احد من منزل على حره وودج امها غير ابها قال اهل منزل الاب وقد ذكرنا تمامه في فصل الاذن
 وفي الفتاوى لو خلف لا يخرج من هذا البيت وهو قاعد في البيت فخرج قد منه وتدينه في بيت لا تحت
 هذا اذا كان قاعدا فان كان مسلفنا على قفاه او على بطنه او على جنبه فان اخرج الاكر من حشنة تحت
جلس آخر دخل خلف وهو في داره لا يخرج الى بعدا فخرج من باب داره يريد الذهاب الى العباد
 فخرج لا تحت ما لم يجرى وجرى ان مصر على هذه النية في بين هذا وبين ما اختلف لا يخرج الى حارة فلان
 فانه تحت اذا خرج من باب داره **ولو** لو كان في منزل في منزل من داره فخرج ثم رجع قبل ان يخرج من باب
 الدار الى الخارج الكسنة لا تحت ما لم يخرج من باب الدار هذا في الفتاوى وامر هذا في الخارج الكسنة
 فان لو خلف لا يخرج الى مكة فخرج بزمها ثم رجع تحت لانه وجد الخرج لان الخرج عبارة عن انقضاء المثل
 الى الخارج وها هنا بالعقد في الخرج الى مكة فان خادجا اليها تحت فان الله تعالى ومن يخرج من بيته
 ساجدا الاية وفي الايمان لا تحت لانه يرايه الوصول قال الله تعالى فاباه نقول اننا رسولان يا في
 الذهاب اختلف المشايخ فيه والذهب ان الذهاب كالايان ويصغي ان يتي ذلك ان لوي بالذهب لا يوصل
 فهو على ما لوي وان لوي به الخرج فهو على ما لوي وان لم يوسا على الايمان لان الفنا يري دون
 به الايمان والوصول **وفي** الفتاوى لو خلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصر ماشيا ثم ركب
 تحت **ولو** لو خرج واجبا ثم تركه **ومشي** لا تحت **ولو** لو خلف لا ياتي بعدا ماشيا فركب حتى في منها ففصل
 ماشيا لا تحت لانه اناها ماشيا **ولو** لو خلف لا يمشي بعدا فمشي الطريق وركب بعض لا تحت خلاف
 الخرج وسبل خلف لا يخرج من ارضي الى الكوفة فخرج من ارضي الى مكة ومركبا لكونه ان كان حين خرج من ارضي
 لويان لا يجرى لكونه مريدا لم يزلها لا تحت **ولو** لو خلف لا يخرج من الدار الى المسجد ثم خرج يريد المسجد
 ثم يرد الى بعد ذلك الى غير المسجد لا تحت **وفي** المشتق لو قال والله لا اخرج من بعدا فخرج مع جارة والمعا
 خارج بعدا ففصل تحت **وفي** مجموع النوازل اكر اخرج تحت بومر على مجاورة فها **ولو** لو قال اكر اخرج
 تحت على مجاورة عمران لمصر خلف اكر فودا باني كره وان يبرون ترو ففصل ان ذهب العير ولو يعلم
 فان اخرج حين علم وحلق العير ووافلا في المحيط اكر عانت تابجانه فلان بروي دستور في داره
 فانون لو دخل لويهم فلان بروي يطلب عذروا لا تحت **جلس آخر** فيما يتعلق بالعود رجل
 خرج من كاد الى موقد وسال امراته ان يخرج معه الى ممر قد فانت فلان لها بالفارسية اكر اكر من
 برون ياتي مع فلانه فانت طالق فلما لم يخرج تلك المرأة حتى رجع الخرج من ممر قد وخرج الخرج مرة اخرى
 من كاد الى ممر قد ان لم يخرج فلانه لا تحت ابدا ان ارا الخرج بذلك ان خرجت فلانه ولو خرجي تمسا

بمعلق

على ان يرى اذ اخرج الروح قبل خروج فله لا يجتهد ان يسقط البين وان اراد ان يزوج بقوله ان لم يخرج مع فلا
ان يكون عدمه وحاشا شرط الوفاة الطلاق فاذا لم يخرج جازع الطلاق **وحيث قال لامرأته ان طالق طالق**
اخرج الى الكوفة فمضى في حجة الى الكوفة فمضى ساعة بما كثر من طلاق **ولو كنت ساعة لا يظلمك**
طلعت وانقطع العود بالساعة **ولو استعمل بالوضوء للصلاة المكتوبة واستعمل بالصلاة المكتوبة**
لا يجتهد **ولو استعمل للصلاة النطوع او بالامل او بالسرب تحت رجل قال لامرأته عند حرج وحاشا للمرأة**
ان رجعت الى منزلي فانت طالق **فلما جليست ولم يخرج وما نأثر حرجت ورجعت والزوج يقول**
توبت العود قال في طلاق الفتاوى لا يصدق وطلاق امرأته قال الصد والشهيد والظاهر انه بعد
وقال في فتاوى قاضي خان رحمه الله قوله صدق هو الصحيح في فتاوى الفسفي سكران ضرب امرأته
فجرت ورجعت وقال لها ان لم تعودى الى فانت طالق **فلما وثق عند القصر فسارت اليه عند الصا**
الاخرج تطلق امرأته لانه على العود ولا يصدق لو قال لو اردت العود رجل فشاخرج امرأته فقال
لها ان خرجت من الدار في هذا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق فخرجت اليوم الى الصلاة او الى
غيرها من حاجة ثم رجعت ينظر ان كان سبب الخروج للسفر لا يقع للرجوع الى الصلاة وديانة
رجل خرجت امرأته الى قرية فقال زوجها ارجع ارسد ورجع الى امها فانت طالق فلما فافترقت
المرأة اليوم الثالث الى قرية اخرى ثم اصرقت الى تلك القرية واقامت بها ابدا ما كان الاصراف من
تلك القرية على ان لا يغو ولا تطلق وان كان الاصراف على ان لا تعود وعادت تطلق لان البيوت
الاولى باقية لا صامتا لم يخرج لا على عزم الاصراف بغير تلك الكيفية **وحيث قال لامرأته ان لم يخرج**
من هذا البيت وتبكي هناك فمضى طالق فخرجت ثم دخلت وبكت تطلق قال الفقهاء ابو الليث ان كان
موضع تسع ساعات طاق وان لم يكن ذلك المعنى فاذا خرجت قبل ان تنكح فقد خرج من بيته رجل قال
لامرأته ان تركت هذا المعنى خرج من الدار فانت طالق فشرعت في العناوة او غابت عنه فخرج لا يجتهد
امرأة فخرج من دواها الى سطح جارها فغضب الرجل وقال ان خرجت من الدار الى سطح جارها والباب
فانت طالق فخرجت الى سطح جارها **ولو لم يخرج هذه المقدمة بجنت العوم واللفظ ومن هذا**
الجلس في طلاق الفتاوى رجل قال لرجل انك تفعل بامرأته فلا تذا وهذا المرأة على سطح وامرأة
اخرى على سطح اخر والسطوح متصل بعضها ببعض والبيبة مظلمة فقال الرجل ان تغاب تلك المرأة كذا
فامرأته طالق **ولو سمها واسما الى المرأة الاخرى بيده ولورب ذلك صاحبه وقد فعل بها ذلك ونزع**
الطلاق قضاء لا ديانة رجل مع والدته في الحرم فغضب وقال اكرهين من سحر امرئ فكذلك يقع هذا امر
الكره ان لم يكن معه سابقه وان كانت سابقة تدل على القرينة فعلى القرينة **ولو قال اكره ان يحسن**
ياق في فصل اليوم سئل بحجر الدين عن دعوى الصلح مع فلان فقال اكره ان ياتي بشي كسر حلال حذاري
حرا او فتزكه حتى مضت مدع ثم صاح قال لا يجتهد لانه على العود فلو قال انا حله حتى يعطين خمسة
درهما فاعطاها هل حل له قال نعم لان له عليه حقوقا ولا تكون رشو **وما يتصل بمسائل**
الفصل رجل قال لامرأته ان ارجعت هذه السمل او وضعت رجلك عليها فانت طالق فلما وضعت
احدي رجلها تذكرت فخرجت تطلق يعني الوضوع وكذلك في الادتقا فان رحمه الله وينبغي ان لا
يجتهد في الادتقا بوضع احدي القدمين لان ذلك لا يعد ارتقا وكذا لو قال لامرأته ان خرجت من
هذه الدار او وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة طلقت رجل وامرأته على

السطح

السطح او ادعت ان تنزل ويذهب الى بيت اخر فقال لها ان نزلت من السمل وذهب الى بيت اخر
فانت طالق **فتركت وما ذهبت لا تطلق** **ولو نزلت من حجاب امرأته من السمل وذهبت الى بيت اخر**
تطلق قال رحمه الله هذا بيان ان الشرط اذا كان تبعا لا يعتبر رجل فان لامرأته اكرهت من ذلك
من بيتا فانت طالق فجات الى الباب ولم تدخل تطلق ولو دخلت وهو نازل لم يطلاق والشرط ان
يجي اليه بحيث لو منع يدك اليها يصل اليها امرأته فامتنعت في فراشها قد غارت وحجابا الى وانشه فانت طالق
لها ان لو سجد الى فراش البيبة فانت طالق فانت حرة **فلما لا يمكنها المني فكون زوجة مسلمة الكوزة** **ولو**
الفتاوى رجل غاب عن كذا ساعة ثم خرج فطلق ان المرأة عاصه عن الدار فقال ان لو اتي
الى داري البيبة فمضى طالق فلما اقبل اصبح قالت امرأته كبت في هذه الدار لم تجتهد عند الخيفة
وتجهد والمسلمة قد مرت في فصل الجامعة بنما فلما قالت كبت غابته ان صدقها الروح طلقت قال
لمرتد هي وبني بفلان فكدت ان هبت فجاء فلان لا بد **ولو نزلت من حجاب امرأته من السمل وذهبت الى بيت اخر**
عرسه ايمان المرأة به بحيث وان كان بجنته لا يجتهد **وفي الجامع الصغير** لو قال لامرأته ان دخلت هذه
الدار فانت طالق وهي داخله لم تجتهد استحضرتا حتى يخرج ثم تدخل وفي الفتاوى امرأته ذهبت الى بيت
والدها فقال لها ان لم تجتهد البيبة الى بيتي فانت طالق فجات قبل ان يجازي الصبح لا تطلق **ولو دخلت**
ليزور فلانا غدا فافاء ولو باوون له لم تجتهد وان افاء ولو لم يمتد ذن حجت **ولو اشاء غدا فافاء**
في بيته تحت لانه يمكنه ان يدعها اليه والله اعلم **الفصل التاسع عشر في البين** **سئل عن**
قضاء الدين **رجل ادعى على امرأته ان المذني عليه امرأته طالق ان لم يكن له عليه الدين فافاء**
البيدة عليه بالذم وقضى القاضي عليه بالان من القاضي بين المذني عليه وبين امرأته كذا الف دينار
القبول جعل هذا القول الى يوسف فغضب لا يفرق ففاز من محمد ووافيا في بقى بالتفريق **ولو**
لما المذني على البيدة انه كان اوفاه قبل دعواه كان تفريق القاضي بين المذني وامرأته ان نزع
انه لم يكن له الا هذا الالف فقبول القاضي بين المذني عليه وامرأته باطل هذا اذا قام المذني للبيدة
على المال فان لم تقم البيدة على المال لكن اقام البيدة على اقرار المذني عليه بالمال المذني لم يفرق القاضي
بين المذني عليه وامرأته لان شرط الحث كون الالف عليه فمضى القاضي بغيره بالان اوفاه
جعل هذا في دعوى الدين اثباتي ودعوى العين وحل في ايديهما وان خلف كل واحد منهما ان الدار او
شرا فامر كل واحد منهما البيدة ان الدار او داره تكون بينهما وحثان **ولو كانت في يد احد صاحبت البيدة**
كانت في يده ومن كانت في يده نصفا ولو بقيت البيدة لحيث عليهما وهي بينهما نصفا قال ابو يوسف
في رجل خلف بطلاق امرأته ثلثا في دواها له وهي يديه فاقام رجل البيدة ان الدار او داره فقضى
هذا القاضي له فان الزوج بجنت وتطلق امرأته في العنقا وان كان الزوج ان قال كانت لفلان لكن
استترت بيته فان فلانا خلف فلانا نصفا فان خلف قضى بحاله والزوج مضى في عيته ولا تطلق امرأته
والمرتق هذا مخالف لما حث في المشي في هذا النوع نظاير كتمانها في خزانة الوفاق **رجل له على اخر**
دين وعلما من المذنبون بذلك فبات المذنبون فلهذا العدل ان عبد الابن ان قد قضى هذا الدين لا يبيع
الابن خلفا في لا علم له له على اي دين لان الله قد بدد العنقا ليست تحج رجل مات وخلف وارثا
والسنة دين على رجل فجاء وارث الميت وخادم الغريم خلف الغريم ان ليس له عليه شي ان لم يعلم عود الموت

بني

المرأة

قال في كتابه في السمل واللفظ
طالق فانت طالق
بغير اقراره

ومن هذا الوجه

وإذا جازع

ارجو ان لا يجت هو المختار ولو حلف المشتري ليس للموكل عليه شي بان يبيع وكيله لا يجت الكل
 القناوي **جلست احمر** وفي المشتري لو حلف وقال لعزيمه لا انا رفاك حتى اخذ مالي عليك فخر منه لم
 تجت لانه ما فارقته ولو حلف لا يفارقه حثت في الموازل لو حلف لا يدعه يذهب حتى يعطيه
 حقه فصار قد ذهب لا يجت فان استيقظ ان انبعه لا يجت وان ذهب وتركه حثت قالوا بانه على
 هذا في ايمان الاصل في باب اليمين في الكلام لو لم يبيع ولكن تاجر به حتى انقالت منه لم تجت ولو ان
 المطلوب احوال ما بال على رجل و ابراه الطالب منه ففارقته لم تجت عند سماع خلافا لا يبيح
 وهي فرع مسلة الكوز فان بوي الحال على المختار عليه ورح الطالب على المطلوب لم تجت لان الدين
 ساقط ولهذا لا يعود والزيادة على هذا في ايمان الاصل في باب الوفا في اليمين لو حلف ليقضي
 ماله وقت كذا انقضاء قبل بئى الوقت المسمى او ذهب منه او ابراه منه او مات فلا نقره الوقت
 وليس له عليه شي لم تجت عند سماع خلافا لا يبيح وكد الوفا احد مما قبله اي زياره
 لو قضى الى ودية الطالب او وصية برئيه بمينه والافه حثت **وفي المشتري** لو حلف لا يفارق غلامه
 حتى يستوفي ماله منه ففقد مقتدا حثت براه ويحفظه فهو غير مفارق وان حال بينهما ستماء
 وسجود من اعمد المجد فهو غير مفارق له وكد الوفا احد مما داخل المجد والاخر خارجا عنه والفا
 بينهما مفتوح تحت براه فلا يكون فرقه وان توارى عنه كحايط المجد والاخر داخل فقد فارقته
 وكد الوفا بين ما بان مغلق الا ان يكون المفتاح بيد الحالف ادخله بيتا و اعلقه عليه وتعد
 على الباب ان كان الحوير هو الحالف والمغلق عليه هو الذي اعلق الباب واخذ المفتاح وقد حثت
 اذا كان الحالف هو الذي فارق **ولو قال** لا انا رفاك حتى يعطيني حقي اليوم وحلف عليه وتبينه ان
 لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه قضى اليوم ولو يفارقه ولم يعطيه حقه لا يجت فان فارقته بعد
 معنى اليوم حثت وكد الوفا لا انا رفاك انا حتى اعطيني حقي وكد الوفا لا انا رفاك حتى ابد
 الى السلطان قضى اليوم ولو يفارقه ولم يعطيه حقه لا يجت الا بتركه **ولو قد** اليوم فقال
 واه لا انا رفاك اليوم حتى يعطيني حقي قضى اليوم ولو يفارقه ولم يعطيه حقه لم تجت فان
 فارقته بعد معنى ذلك اليوم لم تجت لانه وقت للفراق بذلك اليوم **ولو قال**
 واه لا احد مالي عليك الا مائة واه عليه عشرة دراهم فجعل يزن درهما ودرهما يعطيه
 بعد ان يكون في ذنبا لم تجت اما اذا اخذ في عمل اخر غير ذلك في ذلك المجلس وهو حثت الكل
 في المشتري وفي الجامع الكبير رجل له على ابراهيم درهم فقال عبد حوران اخذ مائة اليوم و
 دون درهم فاخذ منها خمسين ولم ياجد ما بقي حتى غربت الشمس لم تجت وكد الوفا ان اخذ
 منها مائة اليوم ودرهما دون درهم والمسلة كالحا حثت لان كل من التبعيض وفي المسلة الا اذا
 انما ثمانية عن المائة هذا اذا وقت وقال اليوم اما اذا لم يوقت وقال عبد حوران فقبض منها
 درهما دون درهم فقبض منها خمسين حثت حين قبض **وفي طلاق الموازل** لو قال لا اخذ حتى
 الاجمعا اليوم فاخذ اليوم ونصفه وعدا نصفه لا يجت **وفي القناوي** ولو حلف عزيمه ان لا
 يذهب من البلدة تا سيجر من يدهي تركه فقبض بعضه وذهب بجنت وهذا اسم لكل وكذا
 المال اسم لكل حتى لو حلف المديون لا يقضي ماله اليوم فقبض ماله الا فلا لا يجت **ولو حلف**
 رب الدين فقال ان امرأه ما لي عليك غدا فامرأته طالق وحلف المديون ايضا لا يعطى غدا فاحذ

حلف لا يقضي ماله
 فقبض بعضه

منه جبر فلا يجت ان وان لم يملكه حره الى باب القناوي فاذا خصمه برئ في مينه **ولو قال** لا ابيع ما
 عليك اليوم وحلف عليه وقد مده الى القناوي لم يسله او حلفه برئ في مينه وكد الوفا مده الى القناوي
 ولا مده الى الليل دخل حلف المديون ليو في حقه يوم كذا او لياخذن بيده ولا يصرف بغير اذنه
 لجا الحالف وقضى الدين في ذلك اليوم الا انه لم ياجد بيده واصرف بغير اذنه لم تجت المديون
 لان اخذ المديع ليس بمقصود المديون اذا حلف ليو في حقه يوم كذا القناوي وكد الدين فلو حلف
 ليو في حقه لا يجت في القناوي في باب السبق وفي باب النون يرفع الامر الى القناوي ويدفع اليه
 وكان القناوي الامام وهو القصر **ولو قال** رب الدين حاضر لكنه لم يقبل ان وصعه بين يديه حثت
 لو اذ ان يقبض بصل لك اليه لا يجت وبرئ وكد الوفا لا يقبض لم يقبل ان وصعه بين يديه حثت
 ولا يجت فان في مجمع الموازل الا ترى ان اذا حلف لا يوقدي زكوه ماله ثم على القناوي فاخذ منه
 الزكوة جاز من زكوة ولا يجت المديون اذا حلف لا يعطى ماله حتى يقضي عليه القناوي بوجله وكذا
 حتى حاشيه الى القناوي يقضي عليه وكيله لا يجت الحالف ولو قال ان القناوي يبرئ يده فمستوطنا
 الجوا الى القناوي والد عوي عنده ولو قال لا اعطيك تاجر قناوي يبرئ يده يكتفي بالجر الى باب القناوي ولو
 حلف ليقبض حقه الى يوم الخميس فقبضه بعد ما طلع الفجر من يوم الخميس حثت **ولو قال** الى خمسة ايام لا
 تجت اذا قضاه قبل عزوب الشمس في اليوم الخامس وقبله وكد الوفا واره الى خمس سنين يدخل
 السنة الخامسة في الاحارة وهذا لانه وقت اليمين والاحارة خمسة ايام ويدون اليوم الخامس لا
 يكون خمسة ايام نصا وانه فان لا يقضي حقه قبل خمسة ايامه ولو حلف لا يوجر عن فلان الحق الذي
 عليه شهرا مكثت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يجت الكل في القناوي بوجي مسلة الاحارة **وفي**
 قناوي قاضي خان في هو كذا لو حلف الشفيع ان لا يسلم الفدية فامر حاكم حتى يطلب شفيعه لا يجت
 وكد الوفا واره كل شهر لم تجت ان لا يوجر هذه الدار فتركها عند المستاجر شهرا لا يجت
 وان كان يتقاضى احوال شهر مارة ما مضى فان سأل له اجر شهرا لم يسلمه المستاجر فاعطاه المستاجر
 حثت لانه اذا طلب الاجر واعطاه بغيره وكد الوفا واره ان ابراه وذهب به الى الصباح
 وامرأه ان يصنع فانتمته في ذلك فقال الرجل ان صبيغته فانت طالق ثم صبيغ الصباغ لا يجت
 لانه لم يبرأ الصباغ بعد اليمين بان يصيغ **وفي قناوي** القسفي المديون اذا وعد قضاء الدين غدا وقال
 اكرم دانيأ بمر ورا ائبهم فكد القناه واره واره نفسه من يهد برئ في مينه وفي قناوي عزمه الاسلام
 الا ورجدي ان لم ارض حلف يوم العيد فكد القناوي هذا اليوم مبرور العيد في مصر وفي مصر
 اخر حلوه عدا قال بغير هذا الحكم في مصر الحالف وجميع البلدان اذا لم تختلف المطامع وقد ذكرنا
 ثما وهذا في قباب الصور **وفي قناوي** القسفي لو حلف مدبونه كذا من روي بنوي ولو بوقت
 وقتا اذا طلبه فهو على الطلب ولم يظهر له حثت ولو دخل السوق محفيا لا يجت ولو طلب هو
 وهو لم يعلم فامر بظهر لا يجت **ولو قال** رب الدين اثنين خلفاه هكذا وقضى دين احد ما لم يبق
 اليمين في حقه وجعل على باب مدبونه حلف لا يذهب عن هذا الموضع او قال عن باب داره حتى يقبض
 حقه الذي عليه لجا المديون ودفعه معناه بالقناوي اسبوح حتى ذهب عن ذلك الموضع الى
 موضع قبل قبض حقه تحت الا اذا حله من ذلك الموضع فهو ذهاب من الموضع الذي لا يسي باب داره لا يجت
 وفي القناوي لو حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من ذجل المطلوب حثت لانه ما يبه وان

حلف على القناوي
 فقبض بعضه

بمسئلة الجامع الصغير فان رجل حلف وقال لا املك الامانة درهم وهو قد ملك حنينا لا حن
لان المقصود منه عرفا بقى ما زاد عليه ما به ولان استثنى الامانة استثنى ما يجبر اجرا فيكون
استثنى الحنينا واستثنى استثنى الامانة رجل عليه حنينا درهم ودينه فالتحق بها ثلثا دينه
ودينه عليه ما بين وحلف انه لو حلف من الودينه شيئا لا يجتنب الكل في مجموع النوازل وفي قوله حنينا
الاسلام رجل دفع ثوبه الى فقار فانكر الفقار وحلف الرجل ان لم اكن وقعت اليك فكذا وقد دفع
اليه او الى تلميذ ان كان الابن والتلميذ في غياله لا يجتنب الا اذا عفى الله عنه **وما ينصل**
لحداد وفي الاصل لو حلف ماله مال سهرن الى مال الزكوة ونصرن الى الودينه حتى لو كان له ذهب
او فضة قليل او كبير حنن والصاب ليس لستبوط اما لو كان له على اخر من لرحمة سوا كان المدون
مفلسا او مليئا لو كان له مال قدر عصب ان كان سهرن مالا ودينه وحكمه قد مر ولو كان فانيما
ان كان حاددا لا يكون مالا وقيل لا يكون مالا مطلقا فانيما كان او مالا او سهرن مالا مطلقا كان
او حاددا والله اعلم **الفصل العشرون** في السوثة والحنابة وفي الفتاوي رجل حلف
انه لو ليسر شيئا سماه ولم يره وقد كان زاه قبل ذلك لا يجتنب هو الحنن لان الحال او حنن بقيد
الظن امره سملت الى بيت زوجها وقرا من الحط من الحطب ومنا من اللحم وقال الروح اكر من انا و
وفي قوله نحو وفان طالق قال من ذلك الحنن شيئا نطاق امراته والاصل في حنن هذه السائل
اعتبار اللفظ ما امكن وعند فقهاء واعتبار اللفظ بغير العزم قالوا قال امراته اكر من انا سمي شيئا
حري حرم فاشترى بالدرهم لا يجتنب فان الفعلي اعتبار اللفظ انه مكن وفيما اذا قال اكر من انا
ازا وروي نحو قوله انما اعتبار العزم لان اعتبار اللفظ غير ممكن لان اللفظ لا يكون له ذاته وفيما
صار اللفظ محاذق غير غيره لا يعتبر اللفظ كافي وضع القدم في الدار وكافي وضع اليد في الدرك
الا اذا وجد ما يدرك على عدم اداوته المحاذق فيزيد بغير الحنينة **وما لو قال** ان لم اكن من كرسه
الى عشرة ايام فموت من موضع اخر حنن ولو اعتبر العزم لان اعتبار اللفظ ممكن وفي اعتبار المقصود
ايضا قال ان وصفت يدي على جاري في حره فموت لها ووضع يده عليها ان كان الحلف لاجل المراه
او لا يبريد على انه اداوته الوضع في غير المراه لا يجتنب وفي اعتبار المقصود ايضا رجل خرج
مع الوالي خلفه الوالي ان لا يرجع الا باذنه فسقط منه شيء ورجع كذا لا يجتنب وفي هذا الوجه
لا يبريد يوم الجمعة فمدا على العمل المعروف في ما يبري الامام وسيا في المسئلة وفي اعتبار المقصود لو حلف
لا يبريد شعر فلان لم يلق بغيره اخر سنا في المسئلة وفي اعتبار اللفظ لو حلف لا يجتنب بصف درهم
فكف عشرة درهم لا يجتنب اعتبار اللفظ وفي باب البان من الفتاوي امره ان يستحيا للمنفعة الاسته
ويخرج فقال لها زوجها اكر كفي اذن خاتمة بعد اذن وودفان طلي برون برف فاستطاع فاحر
بعد ذلك غير ما سمي رجوت ان لا يجتنب وفي اعتبار اللفظ ايضا رجل اكر حنن من بر من مالا
تافلان كاد كد في طلق فكلها ونام في الليل حنن لم يقع بغيره عليها لا نطاق امراته وفي اعتبار اللفظ
ايضا رجل دفع امره امراته فطنا فقال خلال المسلمين على حرام اكر ان علمه ابن ذمير حنن من
انذرا اكر ان امراته وصفت على راسها فطنا من هذه الارض لتهذب به الى الخلاج قد حلفت
البيت والظن على راسها ثم خرجت حنن الرجل **وما لو حلف** لا يسرق ان كان الحالف اكر فاحد
العقب والعواكه خبز صاحب الكرم وصاحب الكرم نصيب فان اخذ لاطل وحل الى البيت للاكل

حنن من مسطوع او من كفيله او من الحنن عليه لانه ليس بنابيه ولو كان الطالب اكر وحل لفسره
على الطالب من نقص من ذلك الرجل حنن لانه وكيل الطالب هذا اذا كانت الحنن الى بعد البين فان
كانت الحنن الى قبل البين لا يجتنب لانه ليس بنابيه وكذا لو كان الطالب وكيل الطالب لو قبل بعد البين
وفي فتاوي فاني حنن رجل حلف ان لا يأخذ ماله من عزمه ايو مرفد كان وكل وكيل يقضه فقضت
الو قبل بعد البين ذكر في المتن انه لا يجتنب قال رضي الله عنه ويقتضي ان يجتنب في يمينه كماله وكل وكيل
ما لم يجر حنن ان لا يتزوج فتزوج الوكيل حنن الحالف ولو لم يقضه وكيله ولكن اكر وحل لفسره
عليه رجلا له على الرجل من قبل البين فاخذ الحنن له من العزم لا يجتنب **وما لو اشترى** شيئا منه وحنن
اليوم حنن **وما لو اشترى** يوم حلف وقضه في العدم لرحمة **وما لو حلف** عنه ايضا وقضه بقضا
لرحمة لانه لم يقض ماله اليوم لانه اسرا كل ولو ذهب الكل منه لا يجتنب **وما لو اشترى** به سرفا مالا
وقضه ان كان في يمينه وفاء حنن وان لم يكن بها وفاء لرحمة لانه ما راقضا للقبض **وما لو حلف**
لا يأخذ من فلان ثوبا هرويا فاخذ منه جرابا هرويا فيه ثوب هروي قد دسه فيه وهو لم يعلم حنن
فقا وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهما فاعطاه فلو ساء ودرهما في يمينه فاقضه الحالف ولا يعلم حنن
لان الدرهم قد جعل في الفلوس عادة ولو وجد معها فكان اخذ الفلوس اخذ الدرهم اما لو قضى
منه فقير وفتي فيه درهم لا يجتنب ديانته وقضا **وما لو حلف** لا يقض ماله من المطلوب اليوم فاخذ
وهنا منه اليوم فمضت الرهن في يده لرحمة ولا يكون هذا قضا ولو استهلك شيئا من ماله ان كان
المستهلك مثليا لا يجتنب وليس يقض وان كان غني مثلي فان فيه وفاء حنن لكن هذا اذا غصبا ولا
سرا استهلك فان استهلك ولم يقضه لرحمة ولو كان له على اخر من متاع حلف لا يأخذ منه واحدة
مكان ذلك حنن حنن الكل في طلاق الفتاوي وفي الجامع الصغير لو اخذ منه زهبا او نهر حنن او حنن
حنن **وما لو اخذ** سقوته او رما صا لا يجتنب بغيره **وما ينصل** **الفصل عسايل** وفي الفتاوي
رجل حلف على الف درهم ان لا ينفقه ولا ينفقه له فقضى به دينه عليه حنن لان فقرا الله من يقفه
نفسه وقال القاضي الامام لا يجتنب لانه لا يبي هذا اتفاقا عرفا ولو حلف ليعطين كل يوم امراته
درهما فما دفع اليها في اليوم وما دفع اليها في الليل ويدفع بعد العزب هل جبر قال اذا لم يحل يوم
وليله عن دفع درهمين وفي مجموع النوازل رجل حلف لثبات امراته هذا التي فرمى به اليها من مكان
قريب او بعد بر وفي طلاق الفتاوي سكران اعطى درهما فقالت له انك اذا **ما حنن** حنن حنن
درهما فقال ان احذ منك فانت طالق فاخذ منها وهو سكران لا يجتنب **وما لو حلف** في مجموع النوازل
رجل اهذي الى رجل شيئا فقال المنة في اليه ان لم اعطاك هذا العبا لحنن الهدية فقد افق
زمان سوا عطاه بغيره درهم فضا الحالف ذلك حنن وقال القاضي الامام لا يجتنب ما دام القبا
باقيا والحالف حنن حتى لو اعطاه القبا بعد ذلك برة يمينه الحالف اذا غصب وحلف فقال اكر من
سهرن كوي يديت كبر فموت كذا ودفع ما كان منه من الدرهم وبقي درهمين بغيره قد مضى
ودفع اليه حنن **وما لو حلف** فان هو ما جعل درهم سود سهرن درهم وحلف عليه وقد العزم
ذلك الا انه لم يعط شيئا الى الان حنن فان اعطى شهر وهو بطالب بذلك في المستقبل على العباد
بر في يمينه ولا بد من تقدم وطبقه شهر البر رجل حلف وقال مر اقبلان جردونهم درهمين
بنيت ثم طهران عليه درهمين وذا نقا لا يجتنب اما لو قال على درهمان ونصف حنن وهذا

حنن ما يكره
دين على اخر
لا يجتنب

لا يثبت وان كان سوى ما ياتل لوجمل الى منزله ولو حصر صاحب الكرم وليس من رايه ان يجر حنثا
واما الاثر ال كعله جبارا والحبوب كلها اذا احدث الاكل على وجه الحفظ حنث الاكل والحبوب
سواء غيرها اذا اكل من القواكه حنثا او حمل حنث فصار ذهب من حايته لثوب لغير القضا
فانظر القضا راجع لحلف الاجير كمن تزاد بان كره او قمارا طالق لا يثبت ان سرق الاجير
رجل فان اخراجه من ذم مال لوجبات كرهه وحلف على ذلك وهو لو يفعل لكن امراته حاشا
بوضاه واجازته لم يثبت في مجموع النوازل سئل جبريل الدين شيخ الاسلام عن سماع قال اكرهين
اومن كسي رايات اذنه دود وورديان كرهين من حنثي رايات اذنه دود وورديان
كرو فان لا تطلق والقسم القاطن لطلق وهذا لان عيبه على منكر امراته معرفة بدخولها تحت البين
كم حلف ان دخل في هذه احد فدخل بنفسه لا يثبت وكيل لوقال منع مالي فبين سببت بصرته
الى نفسه لم يثبت هذا فقل له في مسئلة الدار عن نفسه في طرف الشرط وحلف الدار حنثا
الشرط مكر فلم يدخل هو فيه وفي مسئلة اعرف امراته في طرف الجواز فحلف في حق الشرط
منكره فلما دخل في الايدخل قال لا فرق بينهما لان البين مركبة من الشرط والجواز فاذا عرفنا
طريق بني معرفة في حق هذا البين دخل له ثوب فسرقة منه سارق او عصب منه عاصت لحلف
وثب الثوب وقال ان كان لي ثوب واستار لي ذلك الثوب فامرته طالق ان عرفت انه قابض لطلق
وان عرفت انه هالك لا تطلق وان لم يعرف احد الامرين بطلاق ونظير هذا رجل باع ثوب
الغير وسلمه فاحار وثب الثوب ان كان هالك لا يجوز وان كان قايما ولا يدري جاز ذلك ام لا
وفن ماله فطلبه فلم يجده فحلف انه ذهب ماله ان لم ياجده السان احاق عليه الحنث الا اذا روي
به الدهاب عن طلبه الكل في الفتاوى وفي منكرات اخر النوازل رجل سرق من اخيه ثوبا فقبل
ان يطالبه دفع السارق اليه ذراعه ومحمد المشرقة منه الذراعه بعد القبض وحلف ان كان ما
سرق ذهب يعني مناع لا يثبت وهو صارون وان كان قايما لا يقول بالحنث ايضا قال رحمه
الله هكذا قال وانه مشكل اما في المستهلك فلا نه باق على ملكه حتى يقضي القاضي بالصمان وفي
غير المستهلك كذلك وفي الخط قال بعضهم ينبغي ان يثبت كيف ما كان لان المذهب عندنا ان
المسروق اذا هلك في يد السارق بعد القطع لا يصح بالتفريق الروايات وان استهلك ففيه
روايتان فان هلك قبل القطع فالصمان موقوف على اختيار المالك ان شاء اخذ الصمان وان شاء
اخذ القطع فقبل الاختيار الصمان غير ثابت كيف ما كان فكيف تقع المقاصة هو في ودعية
الاصل اذا اخذ المودع الوديعة ثم ادعى من ماله عند المودع منه ذلك وسعه امساكه فضا
بما ذهب من ودعيته وان كانت الوديعة من غير جنس حقه لم يسعه امساكه واصل هذا
قضا الجامع الصغير ان الرجل اذا طهر بذر اهرم بونه وله عليه ذنا بئر له ان ياحذ في وداعة
وفي شرح الطحاوي في كتاب الدعوى قال لا ياحذها عندنا وفي عصب المستغنى رجل له علي اخراجه
درهم فاعطى الذي له المال من الذي عليه المال انه درهم قال محمد هو قضا من وان لم يوفى
وقال ابو يوسف لا يكون قضا الا ان يتقاصا فان مات وهو اسوة العزما وفي طلاق
الفتاوى رجل حلفه المصوم ان ليس معه ذراهر غير التي احدث منه ان كان معه اقل من
ثلاثة ذراهر لا يثبت وان كان معه ثلاثة ذراهر واكثر ان كانت البين بالطلاق يثبت علم اوله

يعلم وان كانت بالله فهو ممن العوس فلا يثبت الكفارة وان حلفوه اكرها توذرى همت
جزا من كنه ما كرهت من كان معه اقل من درهم لا يثبت وان كان معه درهم او اكثر فليظن
ان كانت يمينه بالطلاق حنث وان كانت بالله لا يثبت الكفارة ولو ذل اكرها توذرى همت جزا
كم ما كرهت فليظن ان معه شيئا ان كان حاله عام المصوم ذل لا يثبت وان كان
حال لا ياحذ ون منه لا يثبت **حسبنا** في مجموع النوازل سئل جبريل الدين عن مال مناع في دار
حنث كل واحد ان لم ياحذ ولم يخرج من هذه الدار فليظن ان واحد اخرجه مع اخر قال ان
كان شيئا لا يطبق حمله ودرج حنث لان اخرجه في مثله ما اخرجه مع اخر وان كان شيئا يطبق حمله
هو وحده لم يثبت استدل لا بما ذكرنا صا بنينا فبين قال ليعيد اكره على هذه الحنث فهو حر وهو
على هذه التفصيل امراته كانت ترفع من مال ذراعه وتدخل الى امراته اخرى فليظن لها الفطن فقال
لها الزوج ان دفعت من مالي شيئا فانت طالق وهي قد دفعت واشترت من الغاي شيئا من
حوال البيت او حارها اصاحا الى شي من الدقيق حتى يجبر فاعطها الزوج لا يكره ذلك منها وما
يكره ما تدفع للعزل ان كانت المرأة تقول شيئا الجواز بمال الزوج ما ذنه لا يثبت وان لم يكن يقول
يثبت رجل قال لامراته ان دفعت درهما من كيسي فانت طالق فحلفت الكيس فامرت غيرها بان ترفع
ترفع ودفع اليها اخوان ان تطلق وقيل لا تطلق ولو دفع اليها ذراهر لسيطر اليها فدفعت من ذلك
شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذه الذراهر شيئا فقالت نعم لا على وجه
السرفه وروى عليه ان ردت بعد ما فارقة تطلق وان لم تفرقه ان اكرت تطلق وان امره
تكره لا يثبت رجل قال لامراته انك تسرقين من دراهمي فقالت بئس فقال لو دفعت من دراهمي
فانت طالق صح وان وجدت حرة مطروحة حين كسبت البيت فدفعت ووضعت في ناحية اخرى
واخرت ذراعه الفاذ فانت لا يجبرها الرجوان لا تطلق **ولو قال لامراته اكرهين من يور**
اشي لسته طلاق همتي فقالت همتي فليظن انها دفعت ان اذا الانقاع يقع وان اذا
خوبها لكي يقول يقع والقول قوله مع البين رجل قال لامراته ان دفعت شيئا من مالي الى غيري
فانت طالق فوفت الكبريت او الملح وافضل شعير من اكله الحمار ان كان الزوج لا يبال بمثل هذا لا يثبت
وان كان يبالي فيضيح حنث امراته حلفت ثوبا من ثياب الزوج وهي تاحذ الثوب من العيبة لكره
ما حذ الزوج من العيبة او منها قبل ان تدفع ان لم تدفع في الساعة الثوب فانت طالق فذ همتي
فلحقها الزوج وهي تاحذ الثوب من العيبة لكرهه فاحذ الزوج من العيبة او منها قبل ان تدفع قال
الفتاوى ابو الليث عندي انها لو دفعت العيبة لكرهه فاحذ الزوج يصير كاحذ الزوج فلو حنث
استحسانا رجل قال لامراته ان لو خفي عنك اجماع كذا فانت طالق ففعلت به عدا على يد انسان
ان يوري وصول المناع اليه لا يثبت وان توري حياها او لم يور شيئا لا يثبت **امراه** دفعت
الذراهر الى الغصاب واشترت الحمر فقال لها الزوج ان لم تدري تلك الذراهر على فانت طالق
فقال الغصاب غابت عني لا تطلق ما لم يبرأ من الذراهر اذ يد او القيت في البحر ولو حلف
الغصاب تلك الذراهر بذر اهره فاحمله ان تاحذ المرأة كسب الغصاب وتدفع اليه الكل في
الفتاوى ثور اذ من بسبه طلاق له ما ذره يور واسته اشت ابن حيزرا وقد دفعت امها
لا تطلق وكذا لو قال لها انت طالق كره من اد شامه وادي فانكرت المرأة القول قول الزوج

ولا تطلق والريح والشم شرط البر والله اعلم **الفصل الحادي والعشرون**
في اليقين في العرب وفي المتنفي لو حلف لا يضرب فلانا فلفظ ثوبه واصاب وجهه او رماه فحج او اصابه
فامسا به لا يجت **مو** لو حلف لا يرميه فرمى اليه العبد فامسا به لا يجت **مو** لو حلف لا يضرب فلانا او امراته
فقد شعرها او خفيها او عضها او اصاب **واسه** انفها فادمها فان في الجامع الصغير ان كان في حالة الغيب
تحت وان كان في حالة الملاعبة لا يجت **مو** في الفتاوى قال لا يجت **مطلقا** وفي فتاوى القاضى انما
قبل هذا اذا كانت اليقين بالحرية فان كانت بالعبودية لا يجت في جميع ذلك والعصية ان يكون حائشا
او اكان على وجه العصب وانما تنف شعرها تكلوا فيه والصحيح انه يكون حائشا اذا كان في العصب وان
يهد عنهما فاما بما لا يجت **مو** وفي الذخير حلف لغير من عده مائة سوط ولا ينف له وضربه مائة سوط
وحلف يوثق عينه لوجود شرط البر قالوا وهذا اذا ضربته ضربا ياتى له امارا اذا لم يتا له لا يبر لانه
ضربه صورة لا معنى والعبد للمعنى ولو ضرب به لسوط له سبعين مرة وفي كل مرة نفع العتقان
على يده يوثق عينه لانه صار با مائة سوط الا ترى انه الامام يصير مقبلا عند الرضا لهذا المعنى انه
لقد الحالف فان جمع له الاسواط لا يبر لان كل الاسواط لا تقع على يده وانما يقع البعض وان ضربه
بوس الاسواط ينظران سوى روض حتى يعيب راس كل سوط يده في يمينه وانما **ادريس** بعض
الاسواط فاما يقع البر بقدر ما اصابه وما لم يصبه لا يقع به البر عليه عامة المسماح ولو قال لها لا اضرب
بالسياط حتى اقلك فهو على الملاعبة وكذا لو قال لامراته ان لم اضر بك حتى اتركك لا يجت ولا مائة
قال ابو يوسف هذا على ان يضربها ضربا موجعا مستديرا فاذا فعل ذلك يوثق عينه وتوله حتى يقول
او يبتلى او حتى يستغيب ما لم يوجد حقيقة **هذه** الاسيا لا يبر في المتنفي **مو** وفي الفتاوى لو قال
لا ضربته بالسيف حتى تموت لا يبر حتى تموت **مو** لو قال لامراته ان لم اضر بك ولولاك على الارض حتى
يشق نصفين فان طلق فضر به على الارض فامر يشق نصفين تطلق وانما يخالف وانه القدر
ولو حلف لا يضرب فلانا بالاس فضر به بمقبض العا **لا يجت** **مو** لو حلف لغير من فلانا بالسيف
ضر به بقوم السيف يوثق عينه ولو ضرب به بالسيف في عك لا يبر الا ترى انه لو حلف لغير من فلانا
بالسوط فلفه بثوب وضربه لا يكون ضربه بالسوط فان لوي فهو على ما لوي **مو** لو حلف لا يضرب فلانا
بفعل هذا السكين او برح هذا الريح فبيع هذا الفل وهذا الرج وادخل اخر ضر به لا يجت **مو** ولو
قال اخر والله لا امر شعرك لخلق **واسه** قتلت اخر فمتر شعره تحت وكذا لو قال لا امر سنك فقط
سنه شربت اخر الطل في الفتاوى وفي مجموع الوارل قال اخر ان العتقان لم اضر بك عبيدي حر واه على
السبح او من عبيد تحت لا يصل اليه ولا يهد وعلى ضربه لا يجت والمراد ان العتقان في موضع اقد وعلى
ضربك قال رحمه الله اذا كان بينه وبين فلان قدر ميل او اكثر فلم يلقه وسبيل نحو الدين على حلف
لا يضرب امراته فضر بامته فاصاب ضربه راس امراته بغير قصد قال **لا يجت** **مو** وفي الفتاوى لو قال
لامراته ان سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سوي هذا لا تطلق **مو** وتوله ان كنت تخمين ان بعدد
الله يخالف **هذه** ولو اعطاها الف درهم فماتت لم تسوفي القول **تولها** **مو** لو قال لها ان وضعت
حبات الغلبة على الارض فلم اضر بك فانت طالق فلم يهد والروح على الضرب ولم يضع المراهجه
على الارض الليلة لا يجت **مو** ولو قال لها ان ضربك بغير حروف فانت طالق وضعت القصعة على
الماء بقالق وضعت على رجليه فضر بها لا يجت وان كان لغير فقد لا تقا مواحدة بالخطا في الحكم

[illegible]

فوفا فرك برك ونا لا حيت وكذا الولف ان لا يرك مرد ونا فرك ونا لان الفرس اسم للفرس والبرود
 اسم للفرس وهذا اذا مات البهي بالفرسية فان حلف بالفرسية اسب بربن سبب حنت بطل قال قال مؤلف
 حلف لا يرك شتو فرك الجمل لا حيت ان كان الحلف في موضع لا يرك الجمل ونا الاصل قال هذا قياس
 والاسخسان ما ذكرناه ولو حلف لا يرك هذا السرح فادسبا او نقص فرك حنت ولو بدل الحما
 لا حيت والمعتبرية السرح هو الحما النكح الاصل وفي مجموع المواويل رجل قال فلان حنت وانه قلله
 على ان انصدق برك ونا وانه يلزمه الصدق بما قال من صدق بما قال استزاه فرك مرة اخرى
 لزمه الصدق بما مرة اخرى برك ونا حلف مسلة البغير حنت بطل التعليل اما لو قال لا حيتية كلما
 ترو حنت فانت طالق ثلثا ترو حنتا تطلق ثلثا فلو ترو حنت بروج اخر ترو عادت اليه ترو حنتا
 تطلق ثلثا ترو حنتا لا حيت ولو حلف لا يرك على الارض حنت لا يرك على الارض فقد علمنا
 او غيره على الارض لا حيت ولو حلف لا يرك على الارض حنت لا يرك على الارض حنت لا يرك على الارض
 لا حيت ولو حنت على طهر حنتا او حنتا حنت وفي الجامع وحل حلف لا يرك على هذا الفرس حنت
 على فرائض الفرس المحلوف عليه لم حنت اذا لم يركه ولو حلف لا يرك على هذا الفرس فركه
 حنت عليه حنتا حنت وهو حنت ولو حلف لا يرك على هذا الفرس فركه حنت عليه حنتا حنت
 او على السطح على اخر ولو حلف لا يرك على هذا الفرس حنت بالجم والفرق ولو حنت لا يرك
 الا بالجم والله اعلم **الفصل الثالث والعشرون** في الحرف والزراعة وفي مجموع ما
 المواويل لو حلف لا يكون من اركه فلاي وفلان غايب لا يركه نقص ما بينه ما من ماعنه حنت مان
 ذهب الى ركب الارض لينفضه لا حنت وكذا ان اركه ان يركه وفي البيت في المجد المفتاح لا حنت
 ما اذا ركي طلب المفتاح وكذا الوضوء انسان عن الخوض الى صاحب الارض وموت المهر سبل خم الدين
 عن حنت حلف على الان حنت ان لا يعمل لها فقال اركه حنت بران ها تصور ذلك انما العمل هل حنت
 قال لا وفي الفتاوى قال اركه حنت كسرت هذه الفرية فامرته طالق فزاع زور المطمح والفتن
 حنت ولو سقى وزعارة غيره لا حنت وكذا اذا اركها او حصد لانه لم يركه لا يركه حنت كركه
 فان دفع الى غيره مزادة او استاجر اجرا في الارض اجره اذا كان ذلك الرجل على نفسه فان نوى ان لا يرك
 غيره حنت فان زرع فلامه او اجير الذي كان يعمل قبل ذلك حنت لانه كان يزرع قبل البهي بركه
 الاجير يركه هذا النوع حنت البهي لو قال ركب الارض او المزارع اركه حنت بركه اركه مزاد فامر
 طالق مباح بغيره او فركه او ذهب حنت ولو استنفاك دخل دفعته المالك واخذ فانفقه
 حنت لا حنت ولو حلف لا يركه ما دام هذا الامير حنت هذا المير لا يركه الامير لا يركه
 الحالف ترو حنت الامير فاصلا لا حنت لا حنت لا يركه يوم الجمعة قد دفع ثوبا الى الحالف
 فامر ان يخط لا حنت والبهي على العمل المدروسة ساير الايام ولو حلف لا يركه فلان حط نالا
 حنته لم ان حطه ما جركه حنت وان حطه بغير اجركه ان حنت لا يركه حنت لا يركه حنت
 يعملون منه حلف اخر ان لا يعمل معه ثم بعد الله ان يعمل قال يشترى ذلك الشيء الذي يفعل فيه ثم
 يبيعه اذا وقع من العمل وكذا لو قال النساء اركه كركه كركه كركه كركه كركه كركه كركه
 فلو اشتري العزل منه ترو حنت وذهب منه لا حنت ولو سح الحمار من غير ان يشترى العزل لا حنت

[illegible]

جیلد ہفتمین

فَالنَّفْسُ فِي الْحَالِ
عَالِي كَانٍ وَمَطْلُومٍ

[illegible]

افضل

أقل من نصف فلم يره ذان رها حائسة أو بائنة ومستعدة أو مستعدة فقد رها إذا أعني وروى
 وجهها فبدن فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصيد في الغضا إلا أن يكون قبل ذلك كلامه يدل عليه الحديث
 يد بين الغضا وفي الفتاوى هناك محمد رحمه الله لو حلف لا ينظر إلى وجهها بحيث أن ينظر إليها في الغضاب
 ما لو كان أكثر وجهها مكشوراً فلهذا رها من خلف الزجاج أو الستور وبين وجهها حجب وفي المرأة لو رأى
 وجهها لا يجنب حتى يجمع المؤاخذ لو حلف لا ينظر إلى وجهها أو راسي فتنظر المرأة إلى وجهه أو
 راسه فهو حائسة لأنه حلف على ما لا يكون ذلك أبداً والذي يرى في الماء والمرأة ليس وجهه وإنما
 معاله ولو حلف لا ينظر إلى الحرام فنظر إلى وجهه الاستعانة لا يجنب ولو قال لها أن ينظر إلي فلا
 ينظر إليها فامتنع حتى حلفت طالق لم يعرف أنه ينظر إليها فإنه قال أو انضم إلى النظر فلا يدل على
 الحيانة أو عمل يدل عليها بأن يباينها أو يشاورها بالشيء أو يحد أو نحو ذلك تعرف في ذلك • ولو قال
 لها أن تكفني وجهي على غير محرمة طالق رها غير المحرم من غير قصد لها أن تنظر في الكف
 فاطاع عليها رجل لا يجنب وإن كتفت في موضع رهاها فالتأنيط طلق وإن لم يقصد • وفي المحمل لو كان
 حائسة الشمس والشمس حلف عاراً بين الشمس والقمر بحيث إذا أعني ومنها وكذلك السراج والشارع
 وما ينقل تحتها رجل قال لعبد أن يعقبك فلم يرض به فامرأته طالق وزاد على قدر ميله وعلم
 ظهر بيت لا ينقل إليه لا يجنب • ولو قال لأمرأتك فلا تأكل من ثيابي فامرأته طالق وزاد مع هذا الرجل
 فلم يعلم لا يجنب وقد ذكرنا شيئاً من هذا في الكليات الفتاوى والله أعلم **الفصل الثاني**
في العتق وفي المواساة وفي الحان من في باب البيعة في الطلاق وفي الأصل أول الشهر قبل أن يحل
 نصفه وعن أبي يوسف أنه قال لو قال لا أعلم فلا تأخذ مني ولا الشمس وأول يوم من حر المرأة
 يتناول الخامس عشر والسابع عشر • ولو قال والله لا أملك إلا بعد نصفه على أكثر من شهر وسبعة
 ففعل على شهر غير يومه • ولو قال لا قصص حتى قالان عا جلا على أقل من الشهر وأجلا على أكثر من الشهر
 وفي قول أبي حنيفة من جدد وزاد على الشهر • وفي مجموع المؤاخذ على أقل من الشهر لأن هذه الكلمة
 يراد بها المحمل سبيل نحو الذي عن قال إذا جدد من بين جدد • وإن شوي برون يباين
 ما دروي أو من مطلق أن اختلعت قبل تمام شهر من مقالة الأب لا يطلق امرأته حلف لا يعلم
 فلا تأني الموسوعة أن يحله إذا أصبح يوم الحر عند محمد وقال أبو يوسف يحله إذا زالت الشمس يوم
 عزقه حرمة الشهر على الليلة الأولى والنوم الأول من الشهر في العرف وفي اللغة عبارة عن أيام الثلاثة
 والربع عبارة التاسع والشمس في العرف وفي اللغة عبارة عن أيام الثلاثة من حر الشهر ولها التأني
 والعشرون العدة من طلوع الجوز الثاني إلى ما قبل الزوال والشمس بعد ذهاب ثلثي الليل صلاة الظهر
 وقت الظهر كله عند طلوع الشمس أو حين تطلع من حين تطلع إلى أن يبيض وقت العتمة من حين يبيض
 الشمس إلى أن تزول الشمس والمسا يتوى لأن المسا مسا أن أحدها بعد الزوال والآخر بعد غروب
 الشمس أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر من رواية الأصول أن
 كان عند هو حسان يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم وإن لم يكن فالشتاء ما اشتد منه
 البؤس والذؤابة الحريف ما ينكر منه على الذؤابة من مشايخنا من قال الشتاء ما احتاج الناس
 فيه إلى شئ من الزاد وليس الحشو والصيف ما يستغنى فيه عنهما والربيع والحريف ما يستغنى
 عن أحدهما والشمس وزاد على نزل المسلم لا على نزل الجوس والمراد به نيل ورواؤه لا ينزل ولا يرفع

وقت الحزن
اول الشهر

الامم
الليبية
غزة الشمر على
اليوم الامم
في الشمر

الكتاب

بينه وبين المسلم ونفى بغير واحد عند أي نوبت ويقال هو قول أي حقيقة والمصلحة على وجهه إذا كان
 كان رأس المال عينا أو دينا مؤثلا وجه على ثلاثة أوجه اتفاقا على رأس المال واختلفا في المسلم وعلى الغلب
 أو اختلفا فيهما فإن كان رأس المال عينا واختلفا في المسلم فيه لا غير فقال الطالب هذا الثوب في كل حصة
 وقال الآخر نصف الثوب في الشتر أو في الحصة الردية وأما البينة فنفي بغيره وبالمسلم بالاجماع وإن
 اختلفا في رأس المال فقال أحد ما هذا الثوب وقال الآخر هذا العبد واتفقا في المسلم فيه أنه الحصة
 أو اختلفا فقال أحد ما هذا الثوب في كل حصة وقال الآخر هذا العبد في كل شتر وأما البينة فنفي
 بالمسلم محمد بن علي أصليه وأبو يوسف يقول كل واحد منهما يدعي عقد غير ما يدعيه الآخر فإن كان رأس
 المال ذراعا أو دنانيرا أو اتفاقا في رأس المال واختلفا في المسلم فيه وأما ما له منه فالبيدة وبالمسلم
 ونفي بغير واحد عند أي يوسف خلافا لمحمد وإن كان الاصلان على قلب هذا يعني اختلفا في رأس المال
 والاتفا في المسلم فيه فقل هذا الخلاف ولو اختلفا فيهما فقال أحد ما عشر ذراعا في كل حصة وقال الآخر
 خمسة عشر في كل وأما البينة عند أي يوسف ثلثة الزبادة فصا وخمسة عشر في كل ولا يقضي تسليمه
 محمد بن علي بالمسلم عقد خمسة عشر في كل وعقد عشرة في كل. ولو ادعى أحدهما أن رأس المال ذراعا
 وأدعى الآخر أنه دنانير لم يذكر هذا وينبغي أن يقضي تسليمه في كلين ولو اختلفا في مكان الأيقاع
 أو في الجودة والرداة أو في الأجل فيكون في الجاهل الصفة **مسألة أخرى** رجل أسلم في ثوب وثوب الوط
 ثوبا بالجد وقال له هذا أو ذراعي درهما فخذ أي وجهه أمان أن كان ثوبا أو دينا أو دينا ولا يخلو أمانا
 أن كان فيه فضل أو نقصان وذلك في العقد أو في الصفة أما إذا كان المسلم في الكل بأن أسلم في عشرة أثمن
 ثوبا بأحد عشر وقال له هذا أو ذراعي درهما فخذ أي وجهه أمان أن كان ثوبا أو دينا أو دينا ولا يخلو أمانا
 عند هذا وأرد عليه درهما فقل هذا أو ذراعي ثوبا أو ثمانية أسلم كالحادث في كل حادث في العقيق
 ولو جاء بحصة أحد أو أورد في وأعطى درهما أو أخذ لأحد عند أي حقيقة ومحمد وقال أبو يوسف يجوز
 الثوب أن جاء ما زيد بدراعي وقال في ذراعي درهما فخذ أي وجهه أمان أن كان ثوبا أو دينا أو دينا ولا يخلو أمانا
 وكذا إذا أتى ما زاد من حيث الصفة فأنفق عند هرو أن جاء ناقص من معه درهما لأحد عند
 أي حقيقة ومحمد لأنه أمانة فيما لا يباع حصته لأن الدراعي ونصف وحصته مجهولة وكذا لو جاء ناقص
 من حيث الوصف لا يجوز **ولو جاء ما زيد من حيث الوصف لا يجوز ولو جاء ناقص من حيث الوصف لا يجوز**
 إذا لم يسر لكل دراهم حصته أما إذا بين بحوزة الاطلاق الحلة الأصل **الفصل الثاني فيما لو**
سعى فيما لا يكون نفعاً وفيه المقتضى على سائر الشراء ومسائل النكاح والائالة وفيه جمل
 في اتحاد المظنة واختلفا في الاغراض البيع قاله رحمه الله وفي المشتري رجل قال لأحد عبدك عبدك هذا
 وهو قال لم يجزني اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك فقل ذلك ولو رآته المشتري بالثمن ولقنه من القدر
 فقال المشتري قد بعني عبدك هذا بألف درهم فقال قد أخذته هذا اشتراء الساعفة لأن ذلك الشراء قد
 انقضى ولا يشبه هذا البيع العاسد **ولو قال لعبدك بألف درهم قال لم يأتني بالثمن فلا بيع بيني وبينك**
فقد أفسد وليس هذا كالحياض فان شرط إلى ثلاثة أيام فقال لو أتاني بالثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بيني وبينك
 كان **استحضاراً** **ولو قال إلى أمة أيا ولا يجوز فلو جاء به في الثلاثة فقال خذ فلا ريدنا جرم فاني**
أخبره **ولو قال إن أدت إلى كذا كذا** درهما من هذا الثوب فقد بعته منك فأي الثمن في المجلس يكون
 بيعة صحيحاً استحضاراً في الشتر الكبير وكذا لو قال ورحم جرحها من رشيد فاعطى الثمن في المجلس فقد

بيع صحيح استحضاراً وعن أي يوسف لو قال لأحد عبدك هذا بألف درهم قال لعبدك عبدك هذا
 فقد بيع فلو قال إن أدت إلى كذا كذا درهما من هذا الثوب فقد بعته منك فأي الثمن في المجلس يكون
 وفي الاستحاضار **ولو قال إلى أمة أيا ولا يجوز فلو جاء به في الثلاثة فقال خذ فلا ريدنا جرم فاني**
أخبره **ولو قال إن أدت إلى كذا كذا** درهما من هذا الثوب فقد بعته منك فأي الثمن في المجلس يكون
 فقلت البيع الأول بالألف الأول لم يجز لأن البيع قد رجع عن الخلاص فأنقضى ليس هكذا في الطلاق والعنف
 وإن قال قبلت التبعين جميعاً بثلاثة آلاف فهو مثل قوله قبلت البيع الآخر بثلاثة آلاف بالعنف والألف
 الباقي زيادة إن شاءت وإن شاءت ودفع إلى المجلس وفي الفتاوى لو قال لأحد اشتريت منك هذا الثوب
 أو هذه الدراهم وهذه النبطية بعشرة ولم يقبل دنانير أو ذراعا أو كان في يده يبيع الناس بالدرهم
 والدنانير والفلوس ببيعها البيع في الذراع بعشرة دنانير وفي الثوب بعشرة ذراعا وهو في البيع بغير
 الفس وإن كان في يده لا يبيع الناس بهذه الحيلة فيصرف إلى ما يبيع الناس بذلك النقد وفي أول صحيح
 الأصل لا حاجة إلى بيان صفة البذل الضلع ويقع على نقد النقد وإن اختلفت فعلى الغلب وإن استوف
 ما يخرج من بيعة **وفي الفتاوى رجل قال هذا الثوب بعشرة** وقال المشتري لغيره قد ذهب بالثوب
 فقلت في يده فقله قيمته **ولو قال البيع ثوباً** ذلك لا ينقصه من عشرة قد ذهب به فقلت فعليه أن
 عشرة رجل قال لغيره ليعتق هذا بألف درهم فقال أنا أخذه **ولو قال أنا أخذه** جاز وفي باب
 بيعة الجيب آخر التوازل أن كان الثوب في يده المشتري حين ساقه منه بعشرة وفي البيع يقول عشرة وفي البيع
 بعشرة إذا ذهب به وإن كان في يده البيع قد ذهب إليه ولم يقبل شيئاً فالبيع صحيح **وفي باب التوازل**
 البيع بعث بعشرة وقال الآخر اشتريت بثلاثة فمقابلها وفيه على ذلك كان سعيًا بصفة نظير ما
 قالنا فيكم من ذلك **وفي المحيط رجل قال الثوب بعشرة** فقال المشتري لا ريدنا جرم واحد فهو
 بعشرة واستبراء يؤيد بصفة فقال الآخر بألف وسبعة درهم كرهه ثم يرد في يده فقال
 الآخر وصيت فقال صاحب الثوب لا يبيع فله ذلك أنه قوله نده ودرهم هو ليس بالخطيب البعير البيع
 وكل قال لأحد بعث منك عبدك هذا بألف درهم وقال المشتري اشتريت منك بألف درهم
 فالبيع جاز فإن قيل الزيادة في المجلس بغير البيع بألف درهم وإن لم يقبل بألف درهم فالحال كانه قال
 قبلت البيع بألف درهم وذلك القاع الأخرى بغيرها لغيره **ولو قال المشتري اشتريت منك هذا العبد**
 بالعنف وقال البيع بعث منك بألف درهم بألف درهم قال بعث بالعنف وحطت عنك القاء وفي
 مجمع التوازل رجل قال لأحد بعث منك هذا العبد بعشرة ذراعا وهو وهب منك العشرة وقال الآخر
 اشتريت لأبيح البيع كما لو باع بدون الثمن **وفي التوازل الشراعية** **ولو قال المشتري**
لو باعته وسكت عن الثمن قبلت المالك إذا انقضى به القبض في قول أي يوسف ومحمد رحمهما الله **ولو قال لعبدك**
لغيره لم يعملك البيع وإن قبض لأن مطلق البيع يقتضي المعاوضة فإذا سكت عن الثمن كان عرضه قيمته
 فيعبر عنه قال لعبدك بالعينة وكذا جميع المتاعات الفاسدة تكون مقبولة بالقيمة خلاف ما إذا
 قال بعث بغيره من لانه لا عبرة للقبض مع النقص خلافه هذا في الإصحاح **مسألة أخرى** في المجلس
 والحالة واختلفا في رجلان بمشنان قال أحدهما لأحد بعث منك كذا كذا أو قال لأحد بعث منك
 أو خطوتين اشتريت فخذ هكذا ذراعي مجموع التوازل وقال الصدق والشهد في الفتاوى في طاهر الزبارة
 لا يبيع **ولو كان المشتري في صلوة الغريضة وقنع وقبل جاز** **ولو كان في صلاة التطوع فقال البيع**
 لعبدك كذا كذا أو قال في الصلاة كذا كذا أو قال في يده قدح ما فتش به من قبل جاز وكذا

تلقينه لا يقبله المجلس اما اذا استعمل بالاحد بقيد المجلس فلو ما او فاما احد سمان كان مضطرا في وقتها
 اذا ما جالس لا يكون في وقت في المشتري وفي الفتاوى دخل قال لا خربت منك كذا انك اذ انما المشتري
 ثم قبل او فاما الثاني ثم قبل المشتري او كان الفاي خارج الدار والمشتري في الدار خرج وقال قلت لا يبيع
 قال في الحيط هذا هو المذكور في عامة الكتب وذكر شيخ الاسلام هو راده في الباب الثاني من شرح
 الطامع انه اذا باع وهو قاعد ثم فارق الثاني الا انه لو يذهب عن ذلك المكان حتى قبل المشتري صح فقبوله
 ولو قال بعث من فلان الغائب فحضر فلان الغائب في المجلس وقال اشتريت ببيع **وما يقبل بفساد**
 رجل قال لا خربت هذا العبد من فلان فبلغه الرسول او غير الرسول فقال اشتريت حار ولو لم يقبل بفساده
 فبلغه وقال المشتري اشتريت لا يبيع **ولو قال بعته منه فبلغه** با فلان فبلغه رجل اخر جاز رجل قال لو
 بعث منك كذا انك اذ انك الرجل الاخر قل اشتريت فقال ذلك الرجل اشتريت بيطوان قال ذلك الرجل
 بطريق الرسالة هو لو قال بطريق الوفا لا يبيع لانه لا يكون قوله لانه اصل في البيع
 بخلاف الرسول لانه بالمرسل وفي الجامع لو قال المرأة لزوجها اشتريت نفسي منك كذا فقال الزوج
 لاخر قل بعث فقال بعث صح سواء قال بطريق الرسالة او بطريق الوفا لانه رجل كذا الى رجل بعث عتق
 هذا مني فوصل الكتاب بياض العبد فكنت القيد بعث منك عتدي هذا لم يكن بياضا وان كتب اليه
 اشتريت عتدك هذا فكنت القيد بعث منك عتدي هذا كان بياضا لوجود الركنين **ولو**
 فتاوى القاضي الامام وكما ينفق بالبيع بالخطاب من الحاضر بيقيد بالكتاب الى الغائب اذا كنت الرجل الى
 غائب وكتب فيه بعث عتدي فلانا منك كذا اجمله الكتاب فقرأ فقال قلت ثم البيع بينهما **فصل في**
 في الفاظ البيع وفي مجموع النوازل رجل قال لاخر ان الناس يشترون كراما هذا بالبيع درهم فقال لعنه
 منك بالف درهم وقال اشتريته صح ان لو كان على طريق الهزل وان اختلفا في الهزل والمجد فالقول قول
 من يدعي الهزل وان اعطاه شيئا من الثمن لا يبيع دعوى الهزل وفي المشتري في كتاب الدعوى دخل قال
 لاخر كنت بعث منك هذا العبد بالف درهم فقال لاخر لو اشتريته منك فسكت الثاني حتى قال المشتري
 في المجلس او بعد ما اقر قال قد اشتريته منك بالف حار وكذا في النكاح وكل شيء يكون الحق فيه فاما جمل
 اذ اخرج المذكر الى التصديق قبل ان يصدقه الاخر على الكاره فهو جائز وفي كل شيء يكون الحق فيه لو اجد مثل الهبة
 والعقد فله والاقر لا ينفقه اقراره بعد **نكاحه** وفي الفتاوى لو قال لاخر بعث هذا الثوب لي فقال
 بعث ثم قال المشتري لا اريد له ذلك **وكذا** لو قال المشتري وصيت بعشرة فقال الثاني بعث ثم قال
 المشتري لا اريد له وبمثل لو قال المشتري اشتريت منك هذا الثوب بعشرة وقال لاخر بعث ثم قال المشتري
 لا اريد له لعنه ذلك وفي قياس ما ذكره عمر الائمة لم يبيح في قوله حريدي يبيح ان ينفقه ولو قال
 لاخر يدي ابن حار ومن بكذا فقال لاخر اشتريت ولو قبل هو بعث لا يبيع ويقتل عن الامام السجستاني
 بيمه ولو قال له بعني بكذا فقال بعث ولو قبل هو اشتريت لا يبيع والاقالة كالببيع حتى لو قال لاخر بيمه
 بيمه بمن راده فقال داود لا يبيع الاقالة ما لم يقبل الاقالة قال رحمه الله هذا ذكره مطلقا ولكن هذا
 محذور وسبب تمام هذا وصحاحا في مسائل منها البيع ومنها الاقالة وقد ذكرنا ومنها النكاح واللعن
 وقد ذكرنا في موضعها الخامسة الحالة صورتها فصول قال لاخر ان فلان على كذا فاكفل نفسه
 فقال له قد فعلت والطالب غايب فقد وروى في حار الشا دة اذا قال المولى لعنه اشترى
 مني بالف درهم فقال العبد فعلت عتق بالف وان لو قبل المولى قبلته **السابعة** الهبة اذا قال الرجل لاخر

هبة هذا العبد فقال قد وهبت عتق الهبة وان لو قبل الاخر القايمة من عليه الدين اذا قال
 صاحب الدين اني عمي عمي من الدين فقال قد باعك من الدين وان لو قبل الاخر القايمة من عليه الدين اذا قال
 وفي موايد شمس الاميرة للهلام رجل قال لاخر اشتريت مني دابة استوعب من كروم فقال لاخر ما فعلت ايضا
منه وفي النوازل لو قال لاخر بعث منك هذه الدابة اعرفت منك هذه الدابة فقال لاخر فقلت يكون
 حار بالما وفي مطلق النوازل لو قال المشتري ولو قبل خريده فصح وفي الاجناس ابيعان بمنزله في الهبة
 وشرح الطحاوي لو قال لاخر بعث منك كذا انك اذ انك قال لاخر اخذت او قبلت فخر البيع **ولو** لو بدأ المشتري
 فقال اشتريت وقال الباي هو لك ثم البيع وفي هبة الطامع الصغير وهبت منك هذا العبد بالف درهم
 وقال لاخر قبلت البيع **وفي** كتاب المكاتب من الجامع الصغير لو قال لاخر قبلت لك عتدي هذا بالف درهم
 فقال لاخر قبلت فان ذلك ببيع **وفي** الفتاوى لو قال لاخر بعث عتدي هذا منك كذا فقال المشتري قد
 فعلت صح وان قال ثم لا ذكر بعد هذا في كتاب الشين لو قال لاخر اشتريت عتدك هذا بالف درهم فقال
 الاخر نعم او قال هاتين العتقتين **فصل في** في الفتاوى لو قال ثم لا يبيع والمخار ما ذكرنا لو قال لاخر اشترى
 منك طفا منك هذا بماندة درهم فعتدك بياض عتدي هو لا المساكين ففعل ولو تكرر جاز معنى فعل في المجلس
 انه واحد ولا له القبول فان لو قبل حتى يقرأ لاخر **وفي** الفتاوى لو قال لاخر بعث منك عتدي هذا
 بالف درهم فقال لاخر هو حار لا يبيع **ولو** قال فصور عتق لاند جواب في عليه الف درهم هذا جواب
 العيون وذكر شيخ الاسلام والصدور المشتهرة دعوى الجامع انه ينفق في الواحد الاول ايضا **وفي**
 موايد شمس الاسلام لو قال لاخر بعث عتدك هذه الثوب بعشرة فانقطعت فبعضا فبعضا قبل ان ينفق
 ثبت المدة له وفي الفتاوى البيع لا يبيع بقطعة الاقالة بان قال املك هذا العبد بالف درهم وقال
 الاخر قبلت وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله يكون بياضا لكن بالاولى **وفي** فتاوى رجل قال
 لاخر جوهرا الخطيب فقال كذا فقال سوا المطار لا يكون بياضا لم يسل الخطيب وينفذ الثمن **وفي** مجموع
 النوازل رجل له على اخر دين فطالبه فبعث انه سيجزى قد راى ما لو ما وقال للطالب خذ بسعة البلاء
 كان سقوا البلاء فمما لو ما وما اقلان ذلك يكون بياضا اما اذا لم يكن معلوما او كان معلوما الا انما لا يعلم ان ذلك
 لا يكون بياضا **ولو** قال لاخر بعث عتدي هذا فقال بعث بكذا او قال المشتري اشتريت ولو اجمع الباي قول
 المشتري للبايع ان يفيض هذا الببيع لان الشفيع ههنا امتناع عن الامام في الفتاوى وهذا بناء على ان
 سماع كل واحد من الثما قد نكاح الاخر شرط صحة البيع بالاجماع وفي النكاح المخار انه شرط ايضا وفي الملح
 فذلك ايضا **وفي** مجموع النوازل لو سمع اهل المجلس وهو يقول ما سمعت وليس اذنه وفوق لا يبعد في الفتاوى
 وفي العيون رجل قال لاخر بعثك هذا العبد بالف درهم فقال لاخر قبلت وقال الباي رجعت وخرج الكلا
 منهما معا يعني قولنا اشتريت ورجعت لم يبيع الببيع وههنا ثمان مسائل متفرقة على هذا **فصل في**
لهذا المقبوض على سوا السوا **وفي** الفتاوى رجل قبض لى باقيا من صاحبه اذ هب يدان وصبيته
 اشترته فضاغ في كيد لا يبيع شيئا **ولو** قال ان وصيته اخذت بعشرة كان ما مناه رجل دفع روجه من
 وكان من الزاجي فقال ارفعي حتى اراها او ارفعي حتى فيسقطت ان بين الثمن فمضى وان لو بين لادن اخذ
 على غير النظر فمضى فانظر اليه فضاغ لم يخرجه قوله انظر اليه عن الضمان وهو ما اخرج عليه اول مرة وان
 اخرج بغيره انه يفيض في الموصي **وفي** شرح الطحاوي رجل اخذ من رجل ثلاثة ثوب واحد ثوبين والاخر
 بعث من والاخر يفيض على ان ياخذ منها ايضا شاء بثلثه فضاغ الكل عنده معا وانه لم يرض عن واحد منها **ولو**

اختلفوا في الزاوية
 فان قيل قول
 الهزل

باع العبد

المقبوض على سوا

متاع واحد بعد واحد ثم لا أول وهو في الاحسين مؤمن وفي المشتري لو ان رجلا لعبت وشوكر
 الى برادران لعبت شوب كذا فبعت اليه البرادر مع رسوله او مع غيره فباع الثوب قبل ان يصل الى الامر
 ونقاد في اعيان ذلك لا ضمان على الرسول بعد ذلك ان كان الرسول رسول الامر فالضمان على الامر وان
 كان رسول رب الثوب لا ضمان على الامر حتى يصل اليه فاذا وصل اليه الثوب فهو ضمان لا يري ان رجلا
 لو ارسل رسول الى رجل فقال العتيل لغيره وراهم فضا فبعت بتمامه رسوله فالامر ضمان من له اذا
 امر بان رسول قد فضا فان بعت بتمامه غير الضمان على الامر حتى يصل اليه وكذا لو كان له على رجل دين
 فبعت اليه رسول ان العتيل بالدين الذي يملك فان بعت اليه مع رسول الامر فهو من مال الامر وفي
 فباي القامعي الامام رجل سافر وجلا ففدح فقال لصاحبه الفدح ابرأني ففدح اليه فوقع من يده على
 افداح فانكسرت لا تضمن القامعي المرفوع اليه لا فضا على سائر الشرا من غير بيان الثمن فلا تضمن عليه
 ضمان الافداح التي انكسرت فعليه رجل جاء الى ذجاج فقال ذفني الى هذه الفادرة فارها فقال ذجاج
 ارفعها فرفعها فوقع فانكسرت لا تضمن ارفع لانه زعم بان ذفنه وان كان على سائر الشرا لا يكون مضرا
 الا بعد بيان الثمن بطاهره وان به رجل اشترى خلا فظروا من الحلال لخل فوقع فظروا من الفد
 في الدين تنجس ولا ضمان عليه ان نظروا من الحلال وان نظروا من ذفنه كان ضمانا اشترى فضا واشرأنا
 واخذ الكوز او الفدح من القامعي فوقع من يده فانكسر لا تضمن ارفع لانه زعم بان ذفنه وان كان على سائر الشرا لا يكون مضرا
 مسابيل القاطي ونفق السبع بالنفاطي بدون الاجاب في القول وفي المشتري رجل له على امر الفدح
 فقال الذي عليه المال للذي له المال اعطيتك بمالك ذنان فضا منه بالذنان فلو وقع مع ثمراته
 فجاءه بالذنان فبعت اليه بريد به الذي كان سافرا فوقع فوقع ولو سينا فبعتا حاد والساعة
 وكذا الوساو ورجلا بغي او ذبه ستره منه ولو كان معه وغايا خذ فيه ثمراته فوقع فوقع بالوقا
 بعد ذلك واعطاء الذاهم فكان له فهدا حاد به وفي الفتاوى الضعيفي لو قال الرجل لآخر فخذ
 هذا العبد بالف درهم فقبضه المشتري ولم يقبل شيئا فبعت البيع بتمامه وكذا اذا قال كل هذا
 الطعام يد وهو فاكل كان بقبضه رجل اشترى الى ثمره بطيخ وقال لصاحبه بكم عشر بطيخات من هذه
 البطيخات فبعت بغيرها فكان بكم فاشترأها ثمره عن الباطع عشر بطيخات فقبضها المشتري
 ومضى على ذلك حاد استخسا ناوان كانت البطيخات متفقا وانه وكذا الومان وفي نوادر القامعي الامام
 اي على النفسى اذا اشترى رجل من وسائدي وسائدي ووجوه الطنفس وفي غير متسوخة بعد
 ولو يضر به احلا حتى لم يضر سلا المجر فاو ليج الوائدي ووجوه الطنفس وسلم الى المشتري لا يضر
 هنا بغيرا بالنفاطي وكذا في كل موضع يكون بعد بيع فاسيد او باطل والنفاطي باجدا لجانين عند البعض
 منهم الشيخ ابو الفضل الكرماني مع بيان الثمن بغير ثمن تسليم المبيع على وجه البيع والتعليك وبدون
 بيان الثمن في الخبر والخبر في ثمنها سواهما كالصاؤون ونحوه لا نقل عن ثمن الامم الخاوي اليه ان
 النفاطي باجدا لجانين لا يكون بقاء وفي مجموع النوار لرجل اشترى وقرين بثمانية دراهم فقال
 للبايع انت ثمره وانه في هذا الموضع فاني ففرحت والفاصة ذلك الموضع لانه بطل اليه بثمانية
 دراهم وفي الفتاوى رجل جاء الى القصاب وقال له كره ففعل من هذا اللحم يد درهم فقال مؤمن فقال
 له ان مؤمن مؤمن القصاب ودفع الى الرجل واحدا درهم ولم يقبل القصاب بعت ولا قال المشتري
 اشترى ونفقا عن ذلك فهو حاد ونفقا بذلك الوزن فالوزن اللحم فوضعه القصاب بغير ثمن عليه بقتل
 النقض

سئل السطر

النقضان من الدهر دون اللحم وفي المجرود والمجسط عن كنه حقيقته رحمه الله اذا قال لرجل اللحم يد درهم
 فقال ثمة او طال يد درهم فقال احدث منك فون في ثمره اللحم اربون ذلك وان وزن قبل فبعت المشتري
 وكل واحد منهما الوجوه وان قبضه المشتري او قبضه البايع في دعاء المشتري باي من ثوابه وعليه درهم
 وهذا دليل القضا والبيع بالاعطاء من احد الجانبين ببلد صالح اهلها على سائر الخبر واللحم فضا ذلك
 على وجه لا يتفاوت فتقدم رجل لبايعه وقال اعطني خبرا يد درهم او لحما فاعطاه اقل مما سأل ولم يعلم
 المشتري من علمه ان كان المشتري من اهل هذه البلدة لانه ان يرجع فضا النقضان من الثمن وان لم يكن من هذه
 هذه البلدة في الخبر يرجع في اللحم لان الاصطلاح في السيرة في الخبر متعارف فيظهره حتى الكل وفي اللحم
 من الغوايب فلا يظهره حتى خبر اهل هذه البلدة به رجل دفع درهم الى قصاب واحدا اللحم ففدح الوزن رجل حل
 للمشتري ان ياكله قبل ان يريه ثانيا لا ياكلها اما ان اشترى القصاب اللحم بشرط الوزن او دفع ثانيا ان اشترى
 ثانيا لا ياكل للمشتري حتى يريه ثانيا كما لا يجوز بيعه قبل ان يريه ثانيا وان دفع القصاب ثانيا لرجل للمشتري
 بدون الوزن ثانيا واسلف بمسكون المواد في الثبوت لهذا الضابطا واصله في شرح الجامع الصغير
حس احسن في الاقالة وفي المشتري رجل اشترى من امر عبيدا ونقضا متفرقا للبايع اقل من ثمنه حتى اخذ
 الثمن منه فقال ففعلت جائز الاقالة دون الناحية وكذا لو قال لثاني على ان اضع عنك خمسين فقال ففعلت
 جائز الاقالة دون الناحية الخط ويدفع كل الثمن وهذا قول محمد رحمه الله وفي رواية اخرى
 الاقالة على ما سمى من الاجل او النقضان واصل هذا في الجامع الصغير وفي شرح الفقه وري الاقالة تثبت
 بلفظين احدهما بغيره عن المامني والاخر عن المستقبل كقول الرجل اقلني فيقول له صاحبه اقلك وقال
 محمد من قال ببيع لا يبيع الا بلفظين بغير نص من المامني وفي الفتاوى اخذ رجل من رجل قال للمشتري تركت
 البيع وقال البايع وصيت او جرت يكون اقاله ولو طلب البايع الاقالة من المشتري فقال المشتري هات
 الثمن فقبل البايع فهدا بمنزله قوله اقلني وفي الخبر يرد بقول الاقالة على المجلس وكما يصح قول الاقالة في
 مجلس الاقالة نصا بالقول ببيع بقولها لا لانه باللفظ كما اذا فظعه فضا فوقع فضا لالمشتري وفي
 شرح الطحاوي بما يبيع الاقالة ان لو كان كل الباع او قبضه فائما ولا يشترط قيام الثمن وما يمنع الرد في البيع
 الفاسد والرد بالقبض يمنع الاقالة ولو تبايعا عرضا بعرض فضا احدهما فضا بلا صحت الاقالة وفي سيرة
 الفتاوى رجل اشترى ثوبا فقال البايع قد اقبلت البيعة هذا الثوب فاقطعه فضا ففعل قبل ان يتفرقا
 ولم يتكلموا اقاله رجل باع من اخر كرا وسله اليه فاكل المشتري بوله سنة ثم رعا لا يبيع وكذا اذا هلك
 الزيادة المنفصلة او المنفصلة واستهلكها الاجنبي في نوادر ثمن الاسلام فومر في السفينة وقدا اشترى
 ثوبا من رجل فمعه في السفينة المنفصلة عن العرق ووقع الاتقان على القاطع المنفصلة عن السفينة حتى
 خفف السفينة فقال بايع الامنة من طوح منه المتاع الذي اشترى مني ففدح ثمنه ففعل ففدح ثمنه ففدح ثمنه
 مقلته صحت الاقالة استخسا نا وفي الفتاوى رجل اشترى سميا وفضة ثم رعا لا يبيع ففدح ثمنه ففدح ثمنه
 بعد اذ بعت انا لم يقبل البايع مع هذا استعماله اياها سوا منافع من القول ورد الثمن له ذلك ولو جاء المشتري
 الى البايع وقال انه قام على ثمن عال في البايع عليه ما فبعت من الثمن ولكن لم يقبض ما باع لانه الاقالة والشرط
 الاعطاء من الجانبين **لوع منه** رجل اشترى عينا بعشرة دراهم ودفع اليه الدراهم عوضا عن
 الدنانير ثم رعا لا العقد وقد رجعت الدراهم يرجع على البايع بما دفع عليه العقد وهو الدنانير
 دون ما دفع وكذا الورود بالقبض وكذا في الاجارة لو انقصت ربح على الاجار ما وقع عليه العقد وهو

اقالة

كسيرة
ثم نقلا

وهو الذي ناسخه دون ما دفعه **ولو اشترى عبد ابالف درهم ونقاصا فمكنته** الدار هو ثمنها بل
فانه يرد ذلك العدم الكاسد **ولو اشترى ضابونا رطلين نقاصا البيع فيه** وقد جفت ونقص وزنه
لا يحل على المشتري شي في الفتاوي الصغرى رجل اشترى عقارا فمكنته العقد ان كان بالثمن الاول لا يفسخ
العقد وان كان بغيره يفسخ **ولو كان البيع الاول بغيره** رجل اشترى عقارا فمكنته العقد ان كان بالثمن الاول لا يفسخ
بيعي الدار هو ثمن الدار **ولو اشترى كتاب الدعوى كل صلح بعد صلح** قال في ما طرأ وكل صلح بعد صلح
باطل والتمس بطل بعد التمس قال في الاحراق الاول باطل وان كان صلحا اشترى بعد ذلك احرقه السواء
الاحراق باطل الصلح الاول قال في رحمه الله قال القاضي الامام الاسد قوله في المشتري الضلع بعد الضلع
باطل المراد بالصلح الذي هو اسقاط اما اذا كان الضلع على عوض ثم اسقط على عوض اخر قال في حقه
المجان فافصح الاول **ولو اشترى ثوبا بائني عشر درهما وحط عنه درهمين ثم جدد العقد بغيره**
لا يفسخ العقد والخط ملحق باصل العقد اما لا يلحق به في حق البائني لو كان خطف لا يفسخ هذا العقد
بائني عشر جئت لهذا رجل اشترى عبدا فلم يقضه حتى قال للبائني بعه لنفسك هذا غاي اربعة اوجه اول
ما ذكرناه ولو باعه خارا وينفسخ البيع الاول والثاني لو قال بعه ثوبا وان لا يصح والثالث لو قال بعه ولو يرد
عليه والرابع لو قال بعه من **شئت ولا يصح** **هذه** من الوجهين ايضا لانه لو قيل ذكره الصدور والسكينة
في الفتاوي باب العير **وذكر في باب الفتن** رجل اشترى عبدا وباعه من البائني قبل القبض لا يفسخ البيع
ولو قبض قبل القبض **ينفسخ** وفي الترمذي لو وهب من البائني او من قبل القبض لو قبض قبل القبض لا يفسخ
البيع **ولو قال للبائني قبل القبض اعنته فاعنته حار العتق عن البائني** وينفسخ البيع عند اي حقيقه
وعند اي يوسع العتق باطل وفي الفتاوي الصغرى يجوز ما عدا التناكح فسخ للعقد الوصي والمتولي
اذ باع شيئا باكر من قيمته ثم اقال لا يفسخ وسيا في فصل بيع الاب والله اعلم **الثالث فيما حو**
بيعه وما لا يجوز وفيه حظر الاتجار والاداء في الزرع والقرى في الحظرة
والدقيق ثوبه المتفرقات وفي الفتاوي رجل اشترى من اخر بضاعه او رضاء ذكره وهاذا ولو
يذكر درهما او طولا او لا عوضا جاز البيع المشتري اذا عرف الحدود ولو يعرف المهران يجوز **ولو يولد**
الحدود ولو يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يبق بينهما عاخذ وقد عرفنا جميع البيع **ولو قال لآخر**
عنتك نصيب من هذه المذابك ان علم المشتري نصيبه ولو يعلم البائني جاز لعبد ان يبيع البائني ان
كفا قال المشتري وان لو يعلم المشتري عند اي حقيقه ويجوز لغيره البائني او لا ولو قبضه وباع
فسخ كالباع الفاسد في الانصبة وفي الفتاوي رجل قال لآخر ان للشيء يدي ارضا جريه لا تساوي
شيئا فبعها بغيره فقال بغيرها البائني وهي تساوي اكثر من ذلك جاز وفي قواعد خمس
الاسلام دار بين اثنين باع احدهما نصفه بغيره فباعه اياه نصيبا او عين نصيبا قال لعنتك ملك
هذا النصف لا يجوز وفيه رجل مات وترك ثلاث بنين وبنات فباعت احد بنات البنات نصيبا
من البنت الاخرى ان كان نصيبها معلوما لها **يجوز** وفي شرح الطحاوي ان باعت نصيبها من كل بن
اما عنت عينا وباعته لا يجوز وفي المحيطية نوادر بشر عن ابي يوسف رجلان بينهما دار فباع احدهما
نصف بيت منها شائيا والبيت مغلوله قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز لان شريكه ينصير بذلك
عند الغنم هو لو كان بين رجلين عتق من العتق او عتق اثواب هو وبه مما يفسد باع احدهما نصيبا
بعينه فان ابو حنيفة هذا جاز وفي الفتاوي سكة عنده فادفع اجمع اهلها فباعوا السكة لا يجوز

كل صلح بعد صلح
بيع ببيع

محمدا عبد السلام في
قال الوصي في التوك

في ما لا يجوز وما لا يجوز

وكذا

وكذا الواضحة في دفعه الصلح او رجل اشترى ثوبا و لم يمسكه منها المجهول والمقبور ففسد البيع
هذه اذا كان المجهول من الثمن او من ماله واستحق الناس عنه لا يفسد العقد في الباقي ولو ضم
الوقت مع الملك وباعها المالك ثمن الاجرة المثل في ان لا يجوز كالمجهول وقال في الاسلام على السوء
وجه الله يجوز في الملك بغيره ثمن الاجرة المثل في قول لا يفسد البيع في الاسلام وقال في الاصل رجل اشترى عبدا
صغرة واحدة فاد المالك بغيره في البيع في العبد فاشترى من المثل واحد منهما او لا عند اي حقيقه وعند
ان لو يبيع فاسد وان سمي جاز في الفتن وكذا اذا باع ديس من رجل فاد احد ما خراجه من بين الذي يبيع فاد
احدهما حقيقه او موقوف او المتيقنه غامدا وهذا اذا قال بعينه وان سمي من حقه وعند وقال لعنه
احدهما فقبل رجل ضلع في الفتن نصيبا لغيره خلاف المسئلة الاولى لانه جعل قول العقد في الحر شرط
للعقد في العبد وهذا شرط فاسد ففسد وكذا في قوله اعنتك احدهما او طلفت خلاف قوله احدهما
حر لانه لصاحبه هذا الشيء **ولو اشترى عبدا** في حقه عتقه **ولو اشترى عبدا** في حقه عتقه **ولو اشترى عبدا** في حقه عتقه
الغير جاز في عتقه **ولو اشترى عبدا** في حقه عتقه **ولو اشترى عبدا** في حقه عتقه **ولو اشترى عبدا** في حقه عتقه
او ماله او مكانه لا يفسد البيع في الفتن سوا سمي من كل واحد منهما او لم يسم **ولو اشترى**
مملوكا فباعه من ماله له قبل ان يقض ما اشترى جاز البيع الذي عتقه عند اصحابنا الثلاثة
ولو اشترى مملوكا وفيه طريقان **الاول** لا يفسد البيع والطريق **الثاني** في المشتري الطريق اذا كان لغير
محدود ولا يعرف فيه ففسد البيع **ولو اشترى** دارا بطريقها فواسق الطريق ان شاء المشتري او بائني
من الدار وان شاء امسكه بخصته من الثمن ولو كان له الحيا وان كان الطريق خصا بطريقها يعني لو كان
للمتري الحد ود وان كان ميرا من ماله الذي يخصص من الثمن ولو كان له الحيا رابع الفتن وفيه وجه
واستثنى المجهول مع القوي هل يشترط ذكر الحدود **للمجهول** اختلاف المشايخ فيه واستثنى المخاص على هذا
وفي المقبر لا بد من ذكر الحدود والا فلا كان رتبة ولو باع ارضا في مائة الفيران كان البدر من
المزارع لا يجوز البيع بغيره وان جازته وان كان من رتب الارض ان كان البيع بعد الفيران في الارض
فذلك وان كان قبل الفيران البدر جاز من غير حارته وفي الكور قبل ظهور التمر **ولو اشترى**
الوازل ان باعها مع نصيبه من الزرع برضا المزارع والبدر من رتب الارض ولو يثبت لشيء المزارع
من الثمن وان كان البدر من المزارع ولو يثبت للمزارع حصه البدر فبمده ميدها في الارض وفي
الكور والخيل ان لو خرج منه شيء فلا شيء للعامل وان باع مع نصيب نفسه من الزرع وقد ثبت او خرج
التمر واجاز المزارع البيع جاز ونصيب المزارع فيه فابعد الم يثبت الزرع ولو خرج التمر والبدر من
عند رتب الارض لا شيء للمزارع لانه لو ملك شيئا وان باع في هذه كله بغيره ان المزارع ان كان له
وكذلك وبغيره المزارع ان يطل البيع **حشر احب** في بيع الاتجار والاداء وفي الفتاوي
رجل اشترى اتجارا ويقطعه عن وجه الارض فلم يقطعها حتى جازت اماره الضيف فاد وان يقطعها ان لو
يكن بالارض واصولا التمر من ثمن له ان يقطع وان كان يدفع اليه العينة يعني قيمة التمر فاقول الصدور
الشهيد انه يدفع اليه فتمه تجزئ مقطوع ولو اشترى التمر مطلقا لانه يقطع من الاصل ولو ادعى البائني ان
كسر اعصاب اتجاره وقال المشتري لو انهد لكن لو كان يدعى بغيره ان كان مما يمكن الاحتراز عنه من القضا
وان لو كان يضمن رجل طلب من اخر ان يبيع منه اتجارا في ارضه لخطب فانفق على رجال من اهل البصر فسلطوا
الى الاتجار بعينه فانفقوا فانفقوا على هذه الاتجار خمسة وعشرون واد من الخطب فاشترها ثمن فعاور فلما

بشئ
اشترى ثوبا
المقبور والمجهول
ضم الوقيع
مع الملك البيع

الطريق في

في بيع الارض

جبارا واذكر في احد ما على انه كذا او قرا حتى قد البيع فيه يفسد في الاحراق في بيعه لان الصفة والحق
حسب في الحطة والدقيق ان في ما يكون مال الزبا نصف صاع حتى لو باع من الحطة من نصف صاع
 كسح الحطة على الحطتين بيع الحطة بالحطة ونال الجوز الاقربا به شاذه عن يوسف وان كانا يمانا لان وزنا
 كذا بيع الدقيق بالحق ونال الجوز لانه كيلي وكذا بيع الحطة بالحطة بحاقة لا يجوز ولو قيل بعد ذلك كانا
 مفسا وبيع الجوز عندنا اذ المعنى في الجوز العلم بالمساواة وقت العقد كذا ذكره الشيخ الامام محمد بن الامية
 الشريفي وفي ما في اهل سمرقند وان كانا يمانا لان وزنا لا يجوز فان علم انهما يمانا لان كيل الجوز ولو باع
 الدواهر بالدواهر كيل الجوز وان تساويان في الوزن وبيع الحطة بالدواهر ونال الجوز وبيع الحطة
 بالفتة الكفة بالكفة يجوز وان لم يعلم مقدار كل واحد منهما الكيل في الفتاوى الصغرى اهل بلد بغداد
 بيع الكيل موازنة او بيع الكيل في مكانة فانه لا يبطل العقد بزيادة الاشياء السند بغيره فاصح في تاسيس الطاهر
 وفي الفتاوى الصغرى لو باع صبرة حطة حجة حوز ولو باع مائة من منها يجوز ايضا قال وقد ذكرنا في
 فضل العلم ان الحطة كيلي ام وزني وفي المشتري من حطة حطة والحطة غير معينة وغير متناهية
 لكن في ملكه فذو باع والطعام بالثمن وان كان يعلم المشتري ذلك لا حيلة له وان لم يعلم فله الخيار وقد كره
 في الجواز **ولو كان له بعض الحطة في الميراث** ولو كان الكل في الميراث في موضعين يجوز من غير
 اشارة في الاصح ولو كان الثمن وينا على باع الحطة فاشترى الحطة به فهو كالمقعد ولو لم يكن في ملكه حطة
 او لو كان في ذمته باع لكن اشترى بعد البيع وحل الجوز اما اذا لم يكن في ملكه وقت البيع شي فلا يتكلم
 لانه بيع العذر ولا يطرق التسليم ولذا اذا كان في ملكه بعض ذلك لا يجوز البيع فضلا عن بيع الجوز
 والعذر **وهذا في الفتاوى** قال اصله في الجامع الصغرى شريفي في بيعها فاسد لا يجوز لانه
 جمع بين الجوز وهو العبد ومو كذا هذا او مثله لو اشترى جواب هو في حقه عرس وفيه الثمن كل واحد
 منها فوجد ما نفعه عشر جاز البيع وان كان هنا جمع بين العبد ومو وهو جاز هو لانه للجمع حقيقة بل هو
 غلط منها هذا في الفتاوى وفيه لو باع عبد الله ولو يصف اليد ولو يبدل اليه ان كان له عتق واحد يجوز
 وان كان له عتقان او اكثر لا يجوز وفي العبد الواحد انما يجوز اذا اضاف اليه نفسه وقال وقت عتق
 منك اما لو قال بعت سالما واسمه سالو لا يجوز ولو قال بعت الحارثية التي اشتريتها من فلان او الحارثية
 التي في هذا البيت يجوز وبيع الشجر والقطن وما لا يكون متفقا ونا كالحطة ونحوها يجوز البيع بدون
 الاشارة والامانة اليها ان كانت في ملكه فباعها منه واخذ الثمن خطأ بالعارضة كذا في الجوز
 البيع لانه بيع الدين بالدين والحليم ان يبيع الحطة بثوب ويقبض الثوب ثم يبيع الثوب منه بدراهم
 ويسلم الثوب اليه في صلح الفتاوى وحل باع الحطة في سبيلها يجوز وعلى البايع تحصيلها بالدرس والدره
 وكذا لو باع حطة مكابله وله حطة في سبيلها حاز في بيع الحطة في سبيلها بالحطة على الارض لا يجوز ولو
 اشترى تلك الحطة لا يجوز ولو اشترى من يدي الذي قبله بدراهم جازية الفتاوى يجوز بيع الدقيق
 كيلا عندنا وقال الفضلي انما يجوز اذا كان مكوسا واستقرضه جازيا بالاجماع وفي بيع الدقيق بالدقيق
 سواء كان احدهما خيرا واذق وكذا بيع الخالة بالخالة واما بيع الدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز لان الدقيق
 كيلي وهذا لا يجوز مع الحطة بالدقيق وزنا ولو كان وزنا بالحاز وهذا حطة وفيه روايان وبيع
 الحطة بالدقيق والسويق لا يجوز اصلا متفصلا ولا متماثلا لان الحانسة بينهما ياتيه فلا يجوز الا
 عند المساواة وانه لا يميز في الفتاوى باب البيوع الفاسدة وفي الاصل هذه العبارة بيع الحطة بدقيقها

جمع بين الجوز والعبد

اشترى بيمينه جازي بيمينه فاسد

يجوز حطها

او سويتها

او سويتها يجوز وبيع الدقيق المحلول بغير المحلول لا يجوز الامتناع لا وبيع الخالة بالدقيق ونحوه بطريق الاختصار
 عند ابو يوسف بان كانت الخالة الحانسة اكثر الخالة في الدقيق وعند محمد لا يجوز الا اذا تساوى كيلها
 وبيع الحطة بالجوز والجوز بالحطة وبالدقيق يجوز متساويا ومتفاصلا هذا اذا كانا نقيين فان كان
 احدهما نقدا والآخر ائسية سيطر وان كان النقد هو الجوز والحطة والدقيق ائسية يجوز وعلى القلب لا يجوز
 عند ابي حنيفة كما في السويق الجوز مع الحطة بالشعر والجوز متفصلا وان كان في الشجر حبات حطة لا
 يميز وان كان مثل ما يكون في الشعر الكيل في الفتاوى وبيع الحطة المغلية بغير المغلية لا يجوز وبالمغلية
 يجوز اذا تساوى كيلا وبيع الحطة المغلية بغير المغلية طارعا عندنا وعند محمد لا يجوز وكذا بيع الحطة
 المغلية بالمغلية قال محمد بن الامية الحازي الرواية بمحفوظة عن محمد بن بيع الحطة الباسية بالمغلية
 اما لا يجوز اذا اشترى اقل من ساعها لا يجوز بيعها بالباسية اذا تساوى كيلا وبيع الحطة بالسويق
 لا يجوز وبيع الدقيق بالسويق لا يجوز ولا متفصلا ولا متساويا عند ابي حنيفة وعندنا يجوز وتساويا
 او متفاصلا بعد ان يكون يديا **ولو باع حطة وكسح حطة وكسح حطة وكسح حطة** وكسح حطة وكسح حطة وكسح حطة
 خلاف ما اذا باع في با وعشر دواهر بثوب وعشرة دواهر بثوب لا يبرق الدواهر الى الثوب وانما يبرق
 الدواهر الى الدواهر حتى يشترط المتبايع في مسألة الاكراد صرف الجوز الى خلاف الجوز مع الحطة
 بما ذكره لا يجوز وكذا اقل ما يكال او يوزن فلو ظهر المتساوي في الجوز وبعد الافتراق في الجوز لا يجوز
 عند الثلاثة في المتبايعين بيع الطعام بالطعام وليس بشرط خلاف الذهب والفضة الكل في الاصل
 وفي الفتاوى وحل شري قطنا بوزن متساو ومن مغاير ومن مغاير من الثمن حصة العداوة في ما في حان
 وتخل باع قطنا واذا المشتري ان يذهب منه الزاوي ولا يعطى للوراء متساو فان اشيا الامر لهذا على ما هو
 في المكي في مثله فان كان سهم القطن وارويحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك **وما يتصل بهذا**
 وفي التوازل وحل دفع الى حاز دواهر وقال اشترى ثوب مائة من من الجوز وحل باع منه كل
 يوم خمسة اشياء البيوع فاسدة واما اقل ثوب دواهر وحل باع منه كل يوم خمسة اشياء
 من الجوز ولو قيل في الاخذ اشترى ثوب مائة من من الجوز وهو خلاف ان كانت يديته وقت البيع الشرا ولا يبرق
 تلك الثبة الا في عتق العتقة ولو يلفظ به حاز ولا يعمل اليه كالشرا في البيع هكذا قال الفقهاء
 رحمه الله وانه ناخذ في دفع الحطة الى الحياض واخذ الجوز متفرقا متساويا هو العتق بين الناس وطريقه
 ان يباع خاترا او يمكن مثلا من الحياض بقدر ما وقع الاتفاق بينهما من الجوز ويجعل الجوز متفصلا
 نصفه متساوية حتى يبيع في ذمة الحياض ويسلم الحانث اليه ثم يبيع الحانث الذي باعه منه
 بالحطة التي يبيع في ذمة اليه وباع الحانث يبيع الحطة اليه بقل هذا عن محمد بن الامية يجوز
 الا في حذري ولو اشترى الجوز من الحياض فذم مائة من من الجوز في ذمته ولو يفسد قال
 الشيخ الامام محمد بن طاهر الدين الموصلي في يديته ان لا يجوز لانه متفاد **وما يتصل بهذا من**
حسب المتفق في وفي فتاوى قاضي خان وحل اشترى الثبة من بعض السيد لا يجوز
 لانه اشترى ما لا يملكه البايع فان نقله الى يده كان عليه ان يتصدق به على الفقراء وفي نسخة الشيخ
 الامام محمد بن الامية الشريفي الحد يد والوصاص والخصاس والصفوة والشبه اجناس واليهودي مع المردوي
 حسان مخلقات وكذا المخذ من الكان مع المخذ من القطن وكذا الذي يبيع مع الدواهر حسان مخلقات
 وفي الجوز ثمار الغنم كلها جنس واحد وان اختلفت انواعها وكذا ثمره كل نوع من الشجر جنس واحد

فيما سئل عن حذري

فيما سئل عن حذري

فيما سئل عن حذري

او من اذ كان قبل الف الف سنة او غيره بالوكالة والمبيع بحاله ليرد ودون يقضي بعينه والشيء الثاني من جنس الشيء
 الاول وكان نافع هو بالعين فبينة سنة من استراة فبينة سنتين فاسد ولو باع المذاهب فاشترى بالذات
 لم يجز ان يفسد ما كان في الملك الى الاخر ببيع او هبة فاشترى من ذلك الرجل باقل حاد ولو اشترى بأكبر من
 الاول قبل نقد الف الف حاد ولو رخص المبيع فاشترى من حيث السعر فاشترى مما باع لو رخصه ولا غيره من حيث
 البعثة ولو كان قبل البيع فاشترى نفسه لم يجر ولو اشترى عبداً وعليه دين أو لا او مكاتبه باقل المهر ولو
 اشترى والد أو زوجة أو غيره من لا يقبل شأ ذلك لم يجر وهذا عندنا في حقيقة خلافاً لما ذهبوا اليه ولو اشترى هذا المبيع
 مع عين اخرى من جنسه باقل من التي باعها لم يجر الشراء فيما باعته وبخلافه في الاخر ولو باعته مع كل اخرى من جنسها
 له باقل حاد عندنا في حقيقة وفي الأصل أيضاً رجل اشترى شيئاً لا يجوز له ان يبيعه ولا ان يملكه احد الا ان يملك
 فيه احد قبل القبض وهذا في الموقوف وفي القمار كذلك عند محمد وعندنا يجوز وفي الميراث كل عرض ملائمة
 يفسخ العقد فيه بطلان قبل القبض لم يجر الموقوف قبل القبض كان المبيع والامارة عينا وشروط بطلانها
 وبطلان الضلع اذا كان مبيعاً والموقوف في الميراث وبطلان الضلع عن ذم الموقوف قبل القبض جائز في الأصل
 باب البيوع الفاسدة وسط الباب **في الفناوي** لو اشترى شيئاً فلو قبضه وقضى العقد المبيع شيئاً لا يجوز ليقضي
 في الموقوف ولو صدق بالموقوف المشتري قبل القبض وما هو في معنى المشتري فالامارة وبطلان الضلع عن ذم الموقوف
 لا يجوز عند أبي يوسف وعند محمد يجوز ولو وجهه من رجل وامره بقبضه حاد في القمار والموقوف خلافاً للشيخ
 وكذا لو وجهه من رجل وامره بقبضه وفي الميراث لو وجهه او صدق في امواله من غير ما يملكه لم يجر عند
 أبي يوسف ولو اشترى قبل القبض لا يجوز عقاراً او متقولاً في أول باب العين فان وكذا لو امره بقبضه
 وقال لم يجر من الوهن والعرض والصدقة الغير النافع وكذا الوصية لغيره ولو وجهه من البائع او وجهه من غيره
 بالانفاق وفي الجامع الصغير لو وجع الماركة المشتراة قبل القبض **بحر** وفي وقت الفناوي لو وقف ما اشترى
 قبل القبض قبل نقد الشيء الا من موقوف ان اذني الفقه وقبضه حاد قبل هذا على قول من لا يفتي في الوقف على التسليم
 الى المولى ولو مات ولم يرز ما لا يباع الا من ويبطل الوقف وفي بيع الفناوي في الميراث لو اشترى
 العبد المشتري قبل القبض حاد وكذا الوهن ولغير النافع ان يحبس بالعين ولو كان قبل القبض فالبائع ان يحبس
 بالعين ولو نقد المشتري العين بعد تلك الحادثة وفي أول باب العين لو اشترى المشتري قبل القبض وهو مفلس
 نقد العتق ولغير النافع حنيفة ولا يبيع العبد عندنا في حقيقة ومحمد خلاف عتق العبد المردون وفي بيع الميراث
 رجل اشترى عبداً ولم يقبضه حتى اعاده من البائع او اجره لم يجر ولو عمل في الاحارة او في الاعادة فبطل
 عطبت من مال البائع وان سلم من العمل ليس عليه اجر ولو اعاده المشتري ما جنى اموره بالقبض فقبضه صحيح وفي
 الأصل الاجراء اجر المستاجر من الامارة او هبة ما منه او صدق وعليه ان شرط تجليل الاجرة او استوفى المنفعة
 حاد بالاجماع وان لم يوجد فلا يبيع عند أبي يوسف سوا كانت الامارة عينا او ديناً والاحادة كالمها
 وعند محمد في يوفى من الاول ان كانت الامارة ديناً جاز قبل المستاجر ولا وان كانت الامارة عينا وقبل الحصة
 بطلت الاحادة وان رد لم يطل وعاد في الامارة على حالها اذا كانت الامارة ديناً وفي هبة الامارة او ابراء منها
 فقبل المستاجر ذلك ولو قبل لا يطل الا بطل الاحارة هذا في المشتري وفي الميراث لو وجه بعض الامارة او ابراءها
 بلاخلان وهو خط والمطل ان اذ انصرف في الامارة بعد ما وجبت حاد فيها ما جاز في الفقه وان لم يجر فعلياً
 مؤتمراً للاختلاف ولو كانت الامارة عينا لم يجر الموقوف فيها قبل القبض هذا في احادان الميراث وفي بيعه
 يجوز الموقوف في الايمان قبل القبض والديون سوى الموقوف والسلم وكذا في الديون المورثة والموقوفة عينا ان

ويأخذ كذا الوصية الموقوف بالوصية والميراث نحو بيعه قبل القبض والقض في القرض قبل القبض الموقوف
 انه يجوز ولو في المصط الا قاله بعد القبض فصح في حق المصطفى قد من حتى لو نفا بلا البيع بعد ما نفا فبطلان
 البائع حكم الا قاله حتى لو باعته ثانياً من هذا المشتري صح ولو باعته من اجنبي لا يفسد ولو باع الموقوف المشتري
 قبل القبض من باعه او من اجنبي لا يجوز وفيما اذا فسخ المشتري العقد فبطلان الشرط فامره بقبضه على البائع حتى
 لو اشترى منه ثانياً صح ولو اشترى اجنبي صح أيضاً والأصل ان في كل موضع انفسح البيع بين البائع والمشتري
 في الموقوف بسبب من صح من كل وجه في حق اناس كافة فباعه البائع قبل ان يقبضه من المشتري بغير ما اشتري
 او من اجنبي وفي كل موضع انفسح البيع بينهما بسبب من صح في حق المصطفى قد من عقد جديد في حق الثالث ولو باعته
 من المشتري بغيره ولو باعته من اجنبي لا يفسد **حسن احمر** في بيع الشيء في البيع وهو موقوف على رجل باع موقفاً
 في فرائده فالي البائع فقه ان كان في فقهه ضرر لم يجر وان لم يكن في فقهه ضرر جاز وان اختلف في القبض
 فعلي البائع ان يفتي شيئاً حتى ينظر اليه المشتري فاذا اذاه وفيه اجر على فقه الباني وكذا بيع الميراث
 الا من على هذا فان القاضي الامام ان كان في فقهه ضرر فالبائع فاسد كبيع المجمع في السقف وبيع الغنم
 في الغنم فاسد ولو باع حاد هذا القطن لا يجوز في المشتري واختار الفقيه ابو الليث انه يجوز ولو باع
 يد والبطيخ في البطيخ وفي البائع بالقطع لا يجوز ولو كان البطيخ مكسوراً لا يجوز ولو باع الكرم والمخ
 في الشاة المذبوحة يجوز وفي البائع احراره وسلمه والمشتري بالخيار اذا اذاه وبيع القرض في الحاضر
 على هذا ان كان فيه ضرر لا يجوز والخيار مائة في يد المشتري انه دفع اليه اما لا يجر على ذم البائع وان لم يكن
 فيه ضرر جاز وفيه علة وعليه من الفقه ان اهلك الخاقق يد ولا ضمان عليه في الحلعة وان كان
 فيه ضرر فلا شيء عليه ان اهلك باع الدجاجة وفي بطنها الولوة او باعها مع المولوة فالبيع فاسد ولو لم يذكر
 المولوة فهي للبائع ولو باع المولوة مبيعاً بطن دجاجة مبيعة حور ولو اشترى المولوة بغير مدد فالبائع
 باطل عند محمد وسليمان الفقيه وعنه ابو يوسف انه يجوز وله الخيار اذا اذاه ولو اشترى العتق ولو لم يبر
 المولوة جاز وله المولوة في الفناوي **وما يصل هذا** وفي صلح الميراث قبل الوفاة
 بكون الاسكات وحده عن رجل اشترى طائراً وشا الى الميراث ووجهه الى منزله فوجهه من فضا فاجر
 البائع ودفع اليه فاجر قبل تجلده الى منزله فاني ليس على المشتري شيء من الفقه فاني لا ابيع فاسد كبيع
 شيئاً ثم تجلده الى الموقوف منه واني المالك ان يقبله منه فجلده الغاصب الى منزله فضا عنده لا
 شرفا ابو بكر ان ابو نصر يقول اذا كان البيع فاسداً لا اختلاف فيه بطلان من اضمنت سوا قبل او لم يقبل
 وان كان فاسداً لم يفتقوا عليه لم يبر الا يقول البائع او يقض الفاضي وثان الفقيه ابو الليث ان كان
 البائع والمشتري يعرفان الوقت الذي بقي الى الفير وفالبيع جائز وفي الفناوي رجل اشترى عشر
 بيشاق وقبضها ثم وجد احد بها مدرة لا قيمة لها املا فالبائع فاسد في الكل وكذلك لو اشترى
 وقبضه فاذ بعضه فاسد لا قيمة له ولا يفسد لانه جمع بين ما يكون محلاً للبيع وبين ما لا يكون الا ان
 الولي يبيع المائدة عتق وكذا الامام السرخسي رحمه الله في الأصل **حسن احمر** في احكام البيوع
 الفاسدة وفي الأصل لو اشترى شيئاً من رجل الى الحصاد او الى الدباس او الى جدار الخ والى قدور
 الخ فسد البيع فلو باعته مطلقاً فخرطه الى هذه الاوقات جاز وان باعته عن محمد ولو قبل
 الى هذه الاوقات صح فلو ابطل الاجل في البيع ونقد الفقه فخرطه الى الحصاد فاسد فلو باع
 الى هبوب الريح او الى ان يظلم السماء لم يجر وان ابطل الاجل لا يقبل جازاً وكذا اذا باع وشروط جازاً لا بد من شرط

الموقوف في البيع قبل القبض

الميراث في البيع قبل القبض

اعتق العتق قبل القبض

جزء من عتق عتق ولم يقبضه حتى اعاده البائع او اجره لم يجر

ابرام الميراث

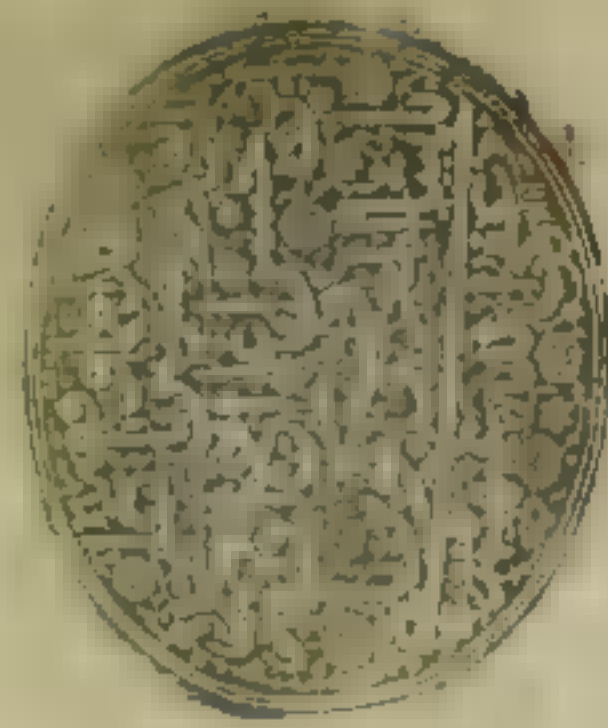
الموقوف في البيع قبل القبض

وتتلفد السبي في القارة ولا اجرة لا يعلم الا باقواوه فان على ما قال وبطل الشرط وكذا لو قال للبر
 ذلك في حاله الاصل عنده والهد والجرحة التي فيها العنصر من حاله او موطلا لا يبطل الشرط القاسد
 وكذا اجابة العقب وجباية الوديعة والقارية او اضمنها رجل بشرط فيها حاله او كماله لا يبطل الشرط
 وفي القناري تعليق الوقت بالشرط لا يقع في رواية وتعليق الوصاية والوصية بالشرط جازية في قاي المزاولة
 للشيخ الامام الشرحي رحمه الله وفيها ايضا تعليق الهبة بالشرط ان كان مالا مائنا قال وهناك هذا
 على ان يوصى كذا تحت الهبة والشرط محال فاصحت الهبة وبطل الشرط وفي سكره الاصل للامام الشرحي
 السركة لا تبطل بالشرط القاسد وبطل الشرط وفي معاذرة الاصل المضاربة اذا كان فيها شرط يبطل
 الشرط والمضاربة المضحية وتعليق الكفالة بالشرط ان كان متعارفا صحت الكفالة والشرط بخلافه
 اذا قدم المطلوب فانما به كفى وان استحق المبيع فانما به كفى وان كان شرطاً محضاً كقولك ان دخل فلان
 الدار او ان هبت الريح او ان جاء المطر لم يبرح هو الكفالة الى جنوب الريح جازية والشرط باطل في شرح
 العقدي وروي في قوله ما جاز ان يتعلق بالشرط لا يبطل الشرط القاسد كالطلاق والعتاق والموااة
 كالكفالة وفي قناري السبي نعم ان الشرط اذا لم يكن متعارفاً بطل الشرط دون الكفالة وفي شرح
 الثاني الكفالة كالنكاح في انه يبطل الشرط دون الكفالة وفي نسخة شمس الامية الشرحي الكفالة لا تبطل
 بالشرط القاسد كالنكاح وبطل الشرط وفي القناري الصغري تعليق القضا والامارة بالشرط
 بخلافه ان قال ان قد وفلان فانت امير هذه البلدة او قاضيها صح وتعليق التكليم من ابن لسان بالحصص
 او مضاف الى وقت في المستقبل صحيح عند محمد وعبد الله بن يوسف لا يقع وعليه القوي وفي صورة الاصل
 تعليق اجاب الاعتكاف بالشرط لا يقع ولا يبرمه وفي القناري تعليق تسليم الشقة بالشرط صحيح بخلافه
 قال ان اشترت لنفسك فقد سلمت الشقة وان اشترى لها لغيره وهو على شقة وفي حاله الاصل
 الباب الاجرة العرض بالشرط حرام والشرط للبر لا يبرح حتى يكتب ليلد كذا في بوني ديبه
 وفي ذم الاصل الرهن لا يبطل بالشرط القاسد وفي صلح الاقالة لا يبطل بالشرط القاسد وبطل الاصل
 بالشرط القاسد ولو قال انما دخل حجر ولو قد مال حال صح والمال يصير حالاً في حال شمس الامية الخواص
 وفي بيع المتعق تعليق الاجارة بالشرط باطل بان قال ان زاد في الثمن فقد اجرت وفي الفصول وسئل
 القاضي الامام محمد بن احمد بن محمد بن احمد البائنة بغير رضاها من قبلها الخبر فقال اجرت ان رقت
 امي قال الاجارة باطلة لان التعليق بطل الاجارة اعتباراً بان بداء العقد ولو باع محمد وداره روعاً
 فقال اجرت المزارع اجرت البيع ان كنت وهذا نافي ان امصيته المزاولة هذا باطل وفي دعوى الاصل
 تعليق دعواه الولد من الجارية بالشرط صحيح بان قال ان كانت جارية حاملاً فهو مني يثبت النسب
 وفي اقراء الاصل في باب الاستعانة بتعليق الاقراء بالشرط باطل بان قال فلان على الف درهم ان مطوق السما
 او هبت الريح ولو قال له على الف ان من لزمه الالف عاش او مات وفي مزاولة الاصل المزاولة تبطل
 بالشرط القاسد وفي المشتق تعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بجوار الشرط بان قال ان لم ارد
 هذا الثوب المعيب عليك فقد رخصته بالعيب وفي جوار الشرط لو قال ان اطلت جاري اذا جاءته او
 عدا انما في الرد بالعيب فباطل وله الرد بالعيب وفي جوار الشرط صح ما شرطه وفي الرد بان في الرد
 المشرع عقد الذمة لا يبطل بالشرط القاسد صورتها الامام اذا صالح على مال معلوم على ان ياجد
 ذلك من الركن خاصه او من الادوية خاصة لا يصح الشرط وفي المشتق في البيع بالشرط ادباغ بكه على صلي

تعليق العطل
بانه على

تعليق المشرط
ان في رخصة
وان في رخصة
ان كان مالا

سيرة
مطلوب
والصحيح
بالشرط



باعت
على
كذا

باعت
فقط

تعليق
مصحف

ان يرضى بخله وفلان الى ثلثه ايام وثمان وان لم يرضى الوقت ولو لم يرضى الجارية فاسد وفي الفناء وفي الوبايع
 واذ اعان لا ينافيها فاذ فيها بياض البع فاسد لا يحتاج الى نقص النقص لو باع ذراعا من ثيابها من لونها فاداه
 لمن ذكر في النقص لو باع فاسد لو باع في ثيابها فاذ لا ينافيها او اشترى ثوبا من ثيابها فاداه
 وله الجارية وكذا الوبايع بغلوها وسفلها فاذ لا علوها وكذا لو اشترى باحد اعين الوبايع **منه**
 وفي بخله لو وانه اشترى ثوبا على انه هروي فاذ هو على البع فاسد عند اصحابنا التلافة خلافا لروى في
 الوبايع ان لم يزل خلاف روى ولو اشترى ثوبا على انه بياض بوري فاذ هو بخاري او عامد على النقص لو اشترى
 فاذ هو بخر فديته او اشترى على انه حوي فاذ هو امدي البع فاسد على قياس ما تقدم وفي المشتري اشترى
 خارية على انها مولدة الكوفة فاذ هي مولدة البصرة بوجهها لان مولد الكوفة افضل ولو اشترى غلاما
 ترجيا او حاد به تركبه او على انها تركبه فاذ هي هندية بوجهها فان تغدر بوجهه بالنقصان وان كانت هالكة
 لا يرجع لشيء عند اي حبيفة وفي الفناء وفي رجل قال كم هذا الثوب المهردي قال بكذا فباعه فاذ هو غير هروي
 لا يرد باع ثوبا من اخر على انه مصبوع بالزعفران فاذ هو مصبوع بعصفر البع فاسد ولو باع ثوبا من نصيب
 بعصفر فاذ هو بغير جاز وله الجارية فان في الخط خلل كما اذا باع ابيض فاذ هو مصبوع حتى لا يجر
 اشترى عينا على انه لعل فاذ هو حصى للمشتري ان يرد **وان** اشترى على انه حصى فاذ هو لعل روى في
 اي حبيفة انه لا يجاز له **وان** كان الوحيقة يقول الحصة في العبد عتبت فاذ اسقطا فاما يترا من البع
 وقال ابو يوسف الحصى افضل الفل ربعه الناس ثلثة **لوع منه** وفي الفناء وفي رجل باع ثوبا
 في الارض ثابته مثل البصل وغيره وقله شيئا في موضع وقال اسعك على ان في كل مكان مثل هذا في كبره البع فاسد
 ورجل باع ثوبا من الفلق على ان يامروا وذهب المشتري لا يعلم ذلك فلما خرجت الدودة فاذ هو غير مورو وذهب
 المروزي وغير المروزي تغاوت فاحس فكان على البايع رد الثمن ان كان قبض وعلى المشتري رد مثل ما قبض
 كما لو اشترى ثوبا بطيخ فزعه فوجد ثوبا لثقا كان على البايع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض ورجل اشترى
 ثوبا او فلسوة على ان حشوها فطن فاذ هو صوف جاز البع ورجع بغيره فان المبيع ولو اشترى ثوبا على انه جاز
 فاذ هو حشو حرمه فطن فاذ كان اللحم اصل ولو اشترى ثوبا على ان يبيعه له ثوبا من ثيابها لا يجوز
 اشترى ثوبا من ثيابها وبه خرق على ان يبيعه له ثوبا من ثيابها فاذ كان العرف جاز له **وكذا** لو اشترى ثوبا
 وبه خرق على ان يبيعه له ثوبا من ثيابها فاذ كان العرف جاز له **وكذا** لو اشترى ثوبا من ثيابها لا يجوز
 والمشتري ينظر اليه لا يجاز له **وكذا** لو اشترى ثوبا على انه كلاب النكاح فاذ هو خاق الطلاق والطب او قال
 من تاليف محمد فاذ هو من تاليف الشافعي رحمه الله جاز البع وله الجارية لان الكتاب هو السوداء على النكاح
 وذلك حليق ولحد واما مختلف الوبايع واختلف النوع لا يمنع الجواز اشترى ثوبا على ان يبيعه له ثوبا من ثيابها لا يجوز
 لا يجوز **ولو** باع بالفارسية طار لان في العوبة يعرف بين المها والايما وفي الفارسية لا يعرف ويكون شرط
 الجمل غير شرط الايقاع **ولو** حمله فراه المشتري لغيره خيرا والرواية كذلك الجارية الفقيه ابو الليث رحمه الله
 الكل في الفناء وفي **لوع منه** وفي الاسل لو باع ثوبا من ثيابها واستثنى ما في بطنها فالباع فاسد كاستثناء
 بعض الاطراف لان الحرس لا حوزا فاذ بالعمد فلا يفسد استثناءه **ولو** باع ثوبا على انه غصا او غصا او غصا او غصا
 واحد اغبر عن فالباع فاسد ولو اشترى ثوبا على انه غصا فاذ هو غصا على الغصا فالباع فاسد فاسد فاسد فاسد
 الرواية وروى الحسن رحمه الله لا يجوز **ولو** اشترى ثوبا بغيره على انها لكون او طوب فان الكرخي لا يجوز وروى
 كان يفتي الشيخ الاستاذ طهيز المرعبياني وقال الطحاوي يجوز لا يرد على سبيل الوصف دون الشرط كما اذا

اشترى ثوبا على انه غصا فاذ هو غصا على الغصا فالباع فاسد فاسد فاسد فاسد

المشتري ينظر اليه لا يجاز له

اشترى ثوبا على انه غصا فاذ هو غصا على الغصا فالباع فاسد فاسد فاسد فاسد

لو اشترى ثوبا من ثيابها واستثنى ما في بطنها فالباع فاسد كاستثناء بعض الاطراف لان الحرس لا حوزا فاذ بالعمد فلا يفسد استثناءه

اشترى

اشترى ثوبا على انه غصا فاذ هو غصا على الغصا فالباع فاسد فاسد فاسد فاسد وفي الفناء وفي المشتري اشترى
 قوي القاصي الا نام وكذا الوبايع على انها ذات لبي الحاصل لا تحصى الا نام المشتري وفي الفناء وفي المشتري اشترى
 على انها غصا كذا لا يجوز **ولو** اشترى ثوبا على انها ذات لبي الحاصل لا تحصى الا نام المشتري وفي الفناء وفي المشتري اشترى
 او جعفر الشرايخ كما لو اشترى ثوبا على انها ذات لبي الحاصل لا تحصى الا نام المشتري وفي الفناء وفي المشتري اشترى
 باع جاز به وبيع من الجبل يعني باع على انها حائل يجوز سواها ان ياحل او لا وقال الفقيه ابو جعفر قد يكون الجبل
 زامه للمروية فان باع على انها حائل لا يجوز قال هشام عن محمد البع جاز لا ان يطره المشتري ان يطره لبي
 للمروية وروى جعفر لا يجوز **وهذا** لان شرط الباع ذلك فان شرط المشتري ذلك فالباع فاسد **ولو** اشترى ثوبا
 على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 يجوز **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 او ديكام قال **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 عينا على ان يطره **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 غير ذلك يرد **وفي** الفناء وفي المشتري اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 خص فاذ هي لا يفسد بالايام بركة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 غير ذلك يرد **وفي** الفناء وفي المشتري اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 لو كان جازا لا يفسد بغيره **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 الوبايع لو كانت او عتبت حتى تغدر والرد وقوة وهي جازة او كانته ونقصه وهي غير ذلك فرجع
 بالفضل واما بقوله كانه في حائطه عليه هذا الاسم وفي الخط فان قال له اجعل خيالا او كذا
 وقال البايع سلمته خيالا لكنه لم يسمه فاسد فاذ كان يسمي على مثل تلك المدة فالقول قول المشتري **وكذا** لو
 قال له اني اشترى ثوبا كاشروطه وقال للعبد انا كذا لا ابي الاقل القول قول المشتري **ولو** اشترى ثوبا
 على انه عشرة اذرع فوجد ثمانية اذرع فاذ كان يرد فذلك على هذا وعلى هذا المشتري جاز به
 على انها كذا فاذ هي غير كذا عرف ذلك باقرار البايع كان للمشتري بالخيار فان تغدر والرد رجع المشتري على البايع
 حصة البكارة وهي بكر وغير بكر وشرط البكارة فوجدها بكر لا جاز له فان كان الاخلان بعد فعله
 ولو كان المشتري لم يجدها بكر اشترى البايع بعينها وسلمها وهي بكر فذهب النكاح عند ذلك فالقول قول البايع
 مع بغيره بالله لقد بعته وسلمها وهي بكر فذهب النكاح عند ذلك فالقول قول البايع
 لان وضع المسئلة هناك ان البايع يبيع على انها بكر في الحال فغيرها النكاح ان قلبي بكر لمزم المشتري من غير الثمن
 البايع وان قلبي بكر فذلك البايع ان يبيع على انها بكر في الحال فغيرها النكاح ان قلبي بكر لمزم المشتري من غير الثمن
 البايع يبيع بكر والمشتري يقول بي بكر بغيرها النكاح ان قلبي بكر لمزم المشتري من غير الثمن
 قالوا سمعت من بعد ان الامتحان ببغية الحامة المفسرة فان كان القاصي ليس بحضرة من النفس من ثوبها رمت
 الجارية المشتري من غير ثمن البايع حتى يحضر من النكاح من ثوبها الكبد وفي الاصل لو اشترى ثوبا
 على ان يجره له **ولو** اشترى ثوبا على انه غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 او لم يفسد **ولو** اشترى ثوبا على انه غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة **ولو** اشترى ثوبا على انها غصا فالباع فاسد عند اي حبيفة
 الزهر يضي الاثر وان لم يسل لم يجره البايع بالخيار في فتح العقد والحواله كالكاله **ولو** اشترى ثوبا على ان
 فيه كذا كذا وهذا او خطه على ان فيها كذا كذا ادقها فالباع فاسد **حسب احسن** فيما يتعلق بالثمن

اشترى ثوبا على انه غصا فاذ هو غصا على الغصا فالباع فاسد فاسد فاسد فاسد

اشترى ثوبا على انه غصا فاذ هو غصا على الغصا فالباع فاسد فاسد فاسد فاسد

اشترى ثوبا على انه غصا فاذ هو غصا على الغصا فالباع فاسد فاسد فاسد فاسد

اشترى ثوبا على انه غصا فاذ هو غصا على الغصا فالباع فاسد فاسد فاسد فاسد

اشترى ثوبا على انه غصا فاذ هو غصا على الغصا فالباع فاسد فاسد فاسد فاسد

وكل باع شيئا على انه بالتقيد بكذا او بالنسبة بكذا والى غير ذلك والى التميز بكذا التميز وفي الفتاوى
الصغرى اشترى ثوبا بالتمتع على ان البايع ان رد الثمن الى المشتري الى ثلثه ايا ولا يصح بينه ما صح البيع
استغنى ثابا اذا اشترى على انه لم ينفذ الثمن الى ثلثه ايا ولا يصح بينهما وفي الموازل لو قال لا خير لي من
هذا على ان اهب لك كذا الا حوزة ولو قال على ان احط من ثمنه كذا اجاز لان الخط لم يمتنع باصل العقد
خلافا للمصنف ولو قال على ان حطت او على ان وهبت لك حاز لان المصنف قبل القبض لا يكون هبة
فيكون خطأ ويكون البيع مما وراه المخطوط وفي الفتاوى الصغرى لو قال لا خير لي من ثمنه كذا العبد على
الف درهم ولو قال على ان يقرضني عشرة دراهم حازا بالبيع ولا يصح هذا شرط في البيع حكم الواو ولو
باع شيئا على ان يبيع اليه المبيع قبل ان يدين هو الثمن فالباع فاسد وفي الفتاوى القاضية الامام واختلفوا
في العلة فان ابو يوسف لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤجلا فاذ اشترط
ما لا يقتضيه العقد فسد البيع وقال محمد اما لا يجوز البيع لانه يضمن اجمالا حتى لو سمي الوفاء
فيل فيه المبيع حاز بالبيع رجل باع عبدا على ان يودي اليه الثمن في بلد اخر فسد البيع لانه شرط اجمالا
هذا اذا كان الثمن حالا فان باع ماله الى شهر على ان يودي اليه الثمن في بلد اخر حازا بالبيع ماله في شهر
ويطيل شرط الا يبايع ببلد اخر لانه باع ماله الى اجل معلوم وانما ذكر الايقان في بلد اخر لتعيين مكان
الايقان وتعيين مكان الايقان فيها الاجل له ولا موند لا يصح وان كان شيئا له حمل وموند يصح تعيين مكان الايقان
في حوزة البيع ايضا ولو باع ولم يذكر الثمن او باع بغير الثمن فذكرنا في الفاظ البيهقي في فتاوى النسفي
وجعل باع من اخر شيئا سدا على ان يوتي الثمن الى كذا يوم فسد البيع لا حوزة وفي الخبر لو شرط اجمالا
وشرط ان يوفيه اياه بغير فسخ فاذ جاء اجل الاجل فيما ليس له حمل وموند لانه ان يطالبه ان شاء
في رواية كتاب الاجارات والفتاوى على ما اشار اليه في بيع الاصل وهو رواية الخطابي وغيره
لا يطالبه الا في مكان الايقان وماله حمل وموند لا يطالبه الا بالبيع بانفاق الواو ايات ولو لم يذكر
الثمن اجمالا فسد العقد عند محمد وهو احدى الروايتين عن ابو يوسف وعن ابن سيرين ان القياس ان حوزة
العقد قال لكني استحسن فيما له حمل وموند ان يفسد العقد وما ليس له حمل وموند ان لا يفسد وبطلان
حيث شاء وفي الفتاوى الصغرى مقتصر على ان يصنع الثوب به ثم يعطى ثمنه او عبدا على ان يبيع
ويعطى الثمن فالباع فاسد وفي المشتري لو باع عبدا على ان يودي ثمنه يوم القيامة فقال المشتري اوده
الثمن في الحال حازة وفي الفتاوى الصغرى لو اشترى شيئا بما عليه من الدين وبما يعلم ان لا دين عليه
لا يصح لانه سمي ما لا يتصور ان يكون ثمننا فصار كالبيع على ان لا غنى له **حسين احمر** في الخراج وفي
الفتاوى رجل اشترى ارضا على ان يخرجها على البايع فاسد ولو شرط البعض على البايع ان شرط
عليه شيئا من خراج الاصل فسد لانه شرط عليه شيئا واذ اخرج خراج الاصل حاز لانه شرط
لا يجب على المشتري حمل الظلم هذه باب الثمن وفي باب الوارث لو اشترى ارضا على ان يخرجها ثلثة دراهم
ثم طهرته اربعة او قال اربعة ثم طهرته ثلثة الباع فاسد لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج ارض
اخرى معنى في باب الباع اذا علم ذلك فان لم يعلم فالباع جاز والمشتري بالحيار ان شاء قبلها بخلاف
كلها وان شاء تركها ولو اشترى ارضا خراجية بغير الخراج او ارضا بغير خراج اشترىها مع الخراج
بان كان للبايع ارض خراجية وضع خراجها على هذه الارض وباعها وعلم المشتري فالباع فاسد هذا اذا
كانت الارض خراجية في الاصل فانما اذ لم تكن خراجية في الاصل ثم وضع عليها الخراج ظلما فالباع جاز

رجل باع عبدا
على ان يودي
الثمن في بلد اخر

رجل اشترى
شيئا على ان يبيع
اليه المبيع قبل ان يدين

رجل اشترى
شيئا على ان يبيع
اليه المبيع قبل ان يدين

رجل اشترى
شيئا على ان يبيع
اليه المبيع قبل ان يدين

ولو اشترى على ان يخرجها من الثوب البوابه ويوليت حرة قال الامام الاختصاصية فاسد
كله اجماع وقال القاضي الامام غير ذلك لا يفسد البيع ولكنه يفسد الوارث والامضاء وعلى هذا اذا اشترى
على ان يبيع كذا افاذ له هو الكسر ولو اشترى بشرط ان له هبة ايجاز ما ذكره السيد الفقيه فاسد وكذا لو باع بشرط
ان لا يخذ منه الهبة **و** لو اشترى على ان الهبته الاولى على البايع وانفق على ذلك جاز البيع وفي المرات
رجل اشترى ارضا فقال المشتري الهبته الاولى على البايع على ان يبيع على البايع وهو اشترى لهذا الشرط
اقضى القاضي الامام يجوز ان يبيع لانه باع على ان لا يخذ منه على البايع وهذا موجب العقد **ففي مسند**
وفي الفتاوى رجل باع ارضا خراجية ان كانت فارغة وفي من السنة قد رتبته اشهر الخراج على المشتري
قال الصدر الشهيد رحمه الله الفتوى على هذا وان كانت فيه اقاويل فان فيه زرع لم يدرك ولم يورث
ينفذ له الخراج على المشتري بكل حال وان بلغ والعقد له في كالأرض فارغة **و** لو باع من رجل
بما عفا المشتري من اخر ومك عند كل واحد منهم شهر فالخراج على واحد منهم قال الصدر الشهيد
والفتاوى ان الخراج على من كانت في يده وبقي لهما والسنة ثلثة اشهر هبة اذ كوفي ذكوة الله وبي
المزارعة الصغرى اذا استأجر الرجل ارضا ليزرعها فالخراج على رب الارض ولو اشترط على المستأجر
فهو فاسد **و** في التواوير بغير ثلثة اشهر وقت يحصل العلة ولا يعتبر في السماء وهذا اذا كان المشتري
حالا يتمكن من الزراعة اما اذا لم يقضه او قبضها لكن منعه انسان من الزراعة لا يوجب عليه الخراج السلطان
اذا اخذ الخراج من الاراد او المستأجر يرضى على الدهقان والاجر قال رضي الله عنه هذا في مجموع النوازل
وفي المزارعة الصغرى من الاصل وسط الكتاب في باب الخراج على من يكون اذا استأجر الرجل ارضا ليزرعها
فالخراج على رب الارض ولو اشترط على المستأجر فهو فاسد ولو ظلم السلطان فاحذر الخراج منه من غير
ان يامر به رب الارض فليدفع له على رب الارض **و** لو قال له رب الارض ادعني من الاجرة فادى جاز
من الاجرة العتق كخراج من ارض خراج مات ما لكها فالسلطان لو اجرها وياخذ الخراج من اخرها
في غير ذلقات الناطقي وفي باب الباء لو اراد السلطان ان يشترها لنفسه بامر غيره بان يبيعها ثم
يشترها لنفسه **حسين احمر** في البيع بشرط الحمل والوزن وفي الاصل رجل باع عدك دطلي او
جواب هروي على ان فيه حسين ثوبا بكذا افاذ فيه احد وخمسون وتسعة واربعون ان لم يسع ثمن كل ثوب
فالباع فاسد في الوجهين **و** اما اذا سمي ثمن كل ثوب ان وحده ازيد فالباع فاسد وان وحده انقص جاز البيع
وهذا قول الكل ذكره شمس الاممية السرخسي رحمه الله في نسخة وبغير المشتري ان شاء احد وان شاء ترك بخلاف
ما اذا علم المشتري حمت بفسد العقد في الكل الوجهين عند البعض على ما ذكرنا في فصل جواز البيع وفاسد
وكذا في عددي يتفاوت كما لو اشترى قطيعا من الغنم على الهاكذ افاذ اهي اقل او اكثر **و** لو اشترى منه
قطيعا على ان يبيع منه فغير اوجد ها ان يدا وانقص فالباع جاز سواء سمي من كل واحد من القطعان او لم
يسم **و** كذا الورديات والعدديات المتفاوتة كالجوز والبعض **و** الزيادة للبايع وهذا اذا لم يكن سمي
بعضه ضرر وان كان في بعضه ضرر لكل المشتري **و** الذي في بيعه ضرر كالطمت ونحوه هذا اذا اشترى
بغير حصة فان اشترى بحصة نحو ما اذا اشترى بقره فبعضه بكذا من الدراهم فاذا اشترى اكثر جاز البيع في العدد
الذي ذكره نحو ان ذكرناه فاذا سمي ثمانين جاز البيع في النصف بما به درهم وان كان في بعضه ضرر نحو
ان اشترى بقره فبعضه على ان وزنه كذا افاذ اهي اكثر ان علم قبل التفريق فهو بالخيار ان شاء اذ في الثمن حق
بلغ ذلك القدر واحد الكل وان شاء انقص البيع وان علم بعد الافتراق فالباع باطل **و** في الفتاوى رجل اشترى

اخذ السلطان
من الاراد ارجح
على التبع

جوابا على ان فيه عشرين ثوبا فاذا فيه احد وعشرون وغاب البائع يقول المشتري من ذلك ثوبا
 ويستعمل البقية لانه ملكا رجل اشترى بئرا من الحطة على ان ياتيها اذا راعا من الحطة فاذا جازى
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها وان شاء تركها ولو اشترى شيئا من الحطة جوازا فوجد فيها كائنا
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك فرق بين المسلمين وبين ما اذا اشترى جبا
 من الحطة فاذا جازى بصف الحب فانه يأخذ ذلك النصف بنصف الثمن لان احب مما حال به فصار
 المبيع مقدارا فيه فصار له من الثمن والملك لا كمال به فلم يكن مقدرا الا انه وجد اقل مما
 اطعمه فيجوز له ان يتركها او يبيعها عن محمد رحمه الله ولو اشترى ثوبين كباس على ان ياتيها فاذا
 هو الف وما به الثوب كله فذلك لان الف رجل اشترى سمكة على ان ياتيها فاطال فاذا ايسر
 بطنها حمر قد رتلته او طال ان شاء اخذها جميع الثمن وان شاء تركها وان شاء اخذها جميع الثمن وان شاء
 ونفذ والرد يقوم عشرة اوطال فاذا اتي بطنها حمر قد رتلته او طال ان شاء اخذها جميع الثمن وان شاء
 تركها وان شاء اخذها فقل ان يعلم بذلك ونفذ والرد يقوم عشرة اوطال ويقوم سبعة اوطال فيرجع
 حصته ما بينهما فان وجد بطنها طيبا او ما اشبه ذلك مما ناكل السمكة لزمه المبيع ولا خيار له
 الكلام في الفناوي في باب الحيازة وفي المحيط عن محمد رحمه الله اذا اشترى طسنا على ان ياتيها فانه
 فاذا هو خمسة امنا فهو بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك وهذا بمنزلة العيب فان حدث
 بعيب عند المشتري والى البائع قوله لاجل العيب فانه ينظر الى قيمته السطست على عشرة امنا عشر
 وعلى خمسة امنا عشر والعيب ينقصه على قيمته خمسة امنا درهما فانه يرجع على البائع نصف الثمن
 لنقصان الوزن ويزج ايضا بغير الثمن لاجل العيب وذلك درهم **السابع من العيوب**
 وهو مشتمل على اربعة اجناس الاول فيما يكون عيبا وفيما لا يكون الثاني في البراء عن العيب الثالث فيما
 يمنع الرد وما لا يمنع الرابع الرد بالعيب وتزويجه **اما الاول** قال في الاصل الزوج للامة
 والزوج للعبد عيب رجل اشترى عبدا فوجده سارقا او عاصيا او كافرا او ذكورا وكان القاصي الامام
 ابو علي النخعي حكى عن استاده هذا اذا كان مجيبا في الرد من افعاله امنا اذا كان له نوع دعوى
 وحسب للبرية صوته وكسبه مشبهه فان كان ليسر الا يكون عيبا وان كان فاحشا يكون عيبا ولو
 وجده زانيا او ولد الزنا لم يرد قبل هذا اذا اتى مرة او مرتين امنا اذا كثر برد وفي الخبرين لحدو
 العبارة فان كان مديبا على ذلك والزنا في الحارثة عيب دون الغلام وهل يشترط المعاودة عند
 المشتري لا ذكرها في الكتب المشهورة وذكر في كتاب الاطباء انه يشترط المعاودة في بيع المشتري في جميع
 العيوب الا في الزنا قال وهذا رواه محمد قال وفي الاملا قال ابو يوسف وكذا الحنون وكما ان الزنا في
 الحارثة عيب فذلك كونه وكذا الزنا عيب والتكول عيب وكذا الحال ولكن اذا كان في موضع يستعاض
 ولو لم يكن كذلك لا يكون عيبا وان يكون تحت الاطباء والركبة واما على الارف فبعت والظهور في التمتع
 وفادسنته ثوري والتميط وهو ان يكون بعض شعر الرام والجمجمة ايضا والبعض اسود عيب في الحرير
 في الجوارى وهو سوزج العرق في العبد ليس بعيب الا ان يكون امردا والاصح ان لا يرد وغيره سواء هذا
 اذا كان فاحشا لا يكون المتأثر مثله فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا في الحارثة العيب في الفناوي الصغرى
 اشترى غلاما امردا فوجده محلو في اليد برد وشرب الحارثة في الغلام ان كان ينقص الثمن عيب
 والادون عيب ما هو من الدين هو فطر ما على الارنية واما ما اوردته في الغلام والعقل في الحارثة

عيب وهي دور في العرج والعشي عيب وهو ان لا يسمع الليل والنهار الشواذ والخضاضا
 كان او غيره عيب في الصغار اختفاء الروايات والعش عيب وهو ان يعمل بساره الا اذا عمل بها في الظفر
 الاسود اذا انقل القيمة والدمع وهو ان لا يستعمل البول لكل عيب وفي الذابة الحرق وهو ان تقف ولا
 يتقاد والجوح ان لا يتقف عند الحمار وقطع الواس وهو ان يجلع الحمار والعدا من الواس بل الحمار اذا كان
 ينقص الثمن وهو ان يمل بمائة والانتشار وهو ان يفتح العصب والشر وهو ان يجلع الحمار الاسفل من
 العير قبل احضاره على الحدا كل عيب الجوارى عيب وهو ان يسمع وتزول بالولادة على رواية كتاب
 البيوع ومما ياتي في الطير الرابع مع ارتفاع الحضر والاسخاض بلحوبة عيب في السيل عيب والسعال
 القدي عيب والدين والرمي في العبد والامة عيب الا ان ينقص البائع او يبرر العزم او احرار الامة وعبد
 ليس بعيب وهذا في الطلاق الناس انما العدة في الطلاق الرجعي عيب الكل في الاصل الا بان ما دون الثمن
 وسوقه ما دون النصاب عيب وتكول العبد في الثمن من المردج من المدة وفي الفضول وذكر
 رستيد الدين المردج من المدة ليس بشرط بان العيب ما ينقص القيمة وهذا لهذه المتأثرة وذكر في رواية
 شيخ الاسلام موهان الدين اذا ابق العبد من ثمن المشتري ليس للمشتري ان يطالب البائع بالثمن قبل عود العبد
 من امان وان كان البائع والمشتري من ذلك اسرق قد رد درهم من الفضة من المولى ومن غيرها امنا
 سوقه المالك لا يبيع سوقه اذا كانت من المولى امنا اسرق من غير المولى بعد عيبا ولو سرق لاجل البيع
 عيب من المولى وغيره كسوقه الداراهو امنا في الحطة اذا سرق كثير اجبت بخارج الى بيعها عيب سواء
 كان من المولى او من غيره دخل غصب عيبا فاقب عيبك ان رجع الى مولاه ليس بعيب وان لم يرجع حكم ان
 لم يرجع من مولاه كذا في ان عوف ذلك ويقوى على الرجوع فهو عيب ولو ابق من يديه فاحاده او غار
 او دعيه فهو عيب **نوع منه** رجل اشترى جارية نوكتة لا تحسن التزكية فهو عيب وكذا الهندي
 التي لا تعرف الهندية اذا عده اهل البصرة عيبا وقال القاصي الامام المولى عبيد بن ربيعة **ولو علم المشتري**
انها لا تحسن التزكية الا انه لا يعلم ان هذا عيب عند الجار وقضيه بغير علمه عيب ينظر ان كان عيبا
 بينا لا يخفى على الناس كالغور ونحوه لو لم يكن له ان يرد لها وان كان يخفى له ان يرد لها فاعلم من هذا كذا من
 المسائل **رجل اشترى غلاما بركته وروى** فقال البائع انه وروى حديثا صرحت فاوردت فاشترى على
 ذلك فظهر انه قد نزل ليس له ان يرد **ولو اشترى على انه حديث** فاذا هو قد نزل لا يفسد البيع ولا يرد وان
 كان قد يملك بيع الفناوي وذكر القاصي الامام محمد بن الحسن بن مسعدة في مسألة الزوج هذا اذا لم يبين
 السبب فاما اذا بين السبب فظهر انه كان بسبب اخر غير الذي بين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا
 هو محجور فقال البائع حجب فاذا هو غير ذلك فله ان يرد لان العيب مختلف باختلاف السبب وفي صحيح
 النوارى رجل اشترى جارية وفيها فرجة فظفرها ولو تعلم ان ذلك عيب وقضيه على ذلك فظهر ان
 ذلك عيب له ان يرد هاتيك قال في المحيط وهذه المسئلة تفارق مسألة الزوج والقصير من الجوارى
 مسألة الفرجة انه اذا كان عيبا بينا لا يكون له الرد وان لم يكن بينا فله الرد **ولو اشترى عبدا على عيبه**
كم قال البائع ليس هذا انما الحارثة فاشترى ثقات الغلام فظهر انه كان انما الحارثة بصرته وبقته وبقي
 ان يرجع على البائع بالنقصان على فاس مسألة الفرجة وكذا الواري على رجل الفرس وما قال البائع حجب حوده
 است فاشترى فاذا هو حرام يرد ونقل عن الشيخ الامام طهيد الدين المروعي اني انه لا يرد وفاسه على مسألة الرد
 وفي المسعى اكل الطير وخصا بلسان عيب **رجل اشترى جارية** وقضيه بغير علمه عيب ينظر ان كان عيبا

عيب

عيب

عيب

ليس

عيب

عيب

هذه

استر حبيب
بعد

ولدت عند البائع من البائع وهو لم يعلم في رواية المصنف عيب مطلقه وفي رواية ان نقصها
الولادة عيب في البائع ليس عيبه ولو اشترى جارية على انها صبيحة فادعى بالبلية لا يرد
اشترى امه حبل فولدت عند المشتري ليس له ان يحاكم البائع في هذا الحبل هذا قد ذهب كياس عن
قد ذهب وهذا قول لا يخفى واي يوصف في المشتري فلو كانت الجارية بالولادة في يد المشتري ولو
يعلم الصاحب ان مانت في نفسا فانه يزوج بالنقصان ولا يبرئ كل الثمن والعقد والحصة عيب في المشتري
وفي الفتاوى اشترى غلاما فاذا هو مخون في المولد عيب ان كان بالفتاوى في المحل لا وفي الاجناس اشترى
جارية فوجد لها لخمسة الجوز والطبخ اصله ليس عيب ولذا في العقد الم بشرط فان كانا حبيبا وشتر
بدا البائع طلق اشترى غلاما ليس له احد او ينفق عليه المذموم عيب وبقيت الاذن ان كان واما
في المصنف ليس عيب وفي الترتيب عيب ان عده عيبا اشترى جارية فوجد لها سودي باصل الحقة لار
واما اذا اشترى غلاما حمله فوجد لها فيه ثرد وكذا لو اشترى الجارية فوجد على ان الكمل مثل الحائبي
وليس من حمله ثرد في الحقة المعينة ان كانت رديه لا واما اذا كانت مؤنه او عتيقه ثرد في الحقة
مرة بعد مرة عيب ان كان قد عا فان او اد في يده ثرد وفي المشتري اذا كانت الاربعة عشر كرا واما في
وان كان في الاجناس ليس عيب والحرم عيب وهو ثبات في العقد من ثباته في العقد وقيل هو خلاف العقد
وهو ان يكون احد بمارزا والاخر غير رفا والعزل عيب وهو ثبات في العقد من ثباته في العقد
وما يصح له وفي التوارث دخل اشترى بقر فوجد لها لخمسة كرا من ثباته في العقد
له ان يرد وان كان ثباتا اشترى لخمسة كرا فوجد لها لخمسة كرا من ثباته في العقد
اشترى دابة فوجد لها قنينة الاكل يقال بالعارس يد فاحرار هو عيب ولو كانت بطينة الشتر يعني كاهل
ليس عيب الا اذا شرط الصاحب له فوان يد شتر الاسلام ولو كانت له اربعة كرا خارجا عن العادة ليس عيب
وفي الجارية عيب لا تقبل الفرائض قال رحمه الله سمعته من ثقة **لوق منه** وفي الفتاوى دخل اشترى
او صا فترت عند المشتري وقد كانت له عند البائع ثرد الا اذا وقع المشتري وجه الارض وعلم ان الثمن
رفع الثراب مو في الفتاوى الصغرى يرد ان كان سبب الشتر واحدا وعلى هذا لو اشترى عيدا فاما صانده خمسة
يذكر وقد اصابت عند البائع ان كانت في المشتري اصابت له لو فحقا الذي في يد البائع له ان يرد وان
كانت لغير ونقصا له ان يرد ولو اشترى كرا فظفر ان شربه من فاق وضع على ظهره لانه ان يرد لانه
عيب فاحترى العيب ليس ما يدخل تحت تقويم المقومين وتقدير ان يقومة من مقوم فحقا بالقد مع العيب
بالقيد واحد يقومة مع هذا العيب بالف والقاحش ما او ان يقا على تقويمه فحقا بالف ومع هذا العيب اقل
وكل اشترى شيئا فاذا سواخ كلان على جدار العير عيب وكذا لو وجد على جداره نقبا بعد وثله عيبا بال
كثيرا وبوت النمل ان كانت فاحشا في الكرو عيب وكذا لو وجد في الكرو من العير وفيه منيل ماء العير ولو
وجد من ثوبا لا يقبل الما ليد الا بالشرع عيب ولو وجد به با يابه ليس عيب وفي الفتاوى دخل
اشترى صنعة مع علاقتها ثرد وجد بها عيبا فارد الرود وها من ساعته فان جمع العلاقات امتنع الرود وان
تركها كد له لانه يضيع ثردا والعيب ولو اشترى سكي حياوت في حياوت رجل مريكا واجبر البائع ان اجره
الحاوت كذا فاذا حيا كرا ليس له ان يرد ولو اشترى ارجا فوجد بها عيبا ليس له ان يرد المعينة
ولو وجد بها واحد اشترى كان عيب ولو وجد بها واحد اشترى كان عيبا ولو اشترى واحد اشترى
اشترى ارضا وخللا وليس لها شرب ولو تغير بذلك فله الجارية **لوق منه** وفي الاصل دخل فلاح

لو كانت
لو كانت

اشترى عيبا
فاحشا

وجد في العير
من العير

وجد في العير
من العير

اشترى

اشترى هذا الشيء فانه عيب فلم يجبه ولو اشترى ثوبا فوجد به عيبا له ان يرد عليه باي عيب ومثله لو قال
اشترى هذا العبد فانه ليس باق والمثله بحالها لا يرد عيبا لابق وفي الفتاوى الصغرى هذه العارية لو
قال المشتري ليس به عيب سكونا او باثقا العيوب ولو اشترى ثوبا فوجد به عيبا له ان يرد عليه باي عيب ومثله لو قال
الكبير دخل فلاح عند ي هذا البق فاشترى مني فاشترى ما عده من غيره فوجد الثاني انفا فاذ ان
يرونه محبا باق ادم قال له البائع اشترى فانه ان لا يقبل كذا منه ولو قال له البائع عند البيع بعث ملك
عليه ان يري ما اشترى ولا يرد حواث وكذا لو قال البائع بعث ملكي ان يري ما اشترى ولا يرد حواث وكذا لو قال
ان يري من الاباق لو مكر او ارا العبد الا صانعة **لوق منه** وفي الحيط لو قال اشترى هذه الدرة
وانا احا اياه ثرد وجد لها ثوبا قال له البائع ان لا يقبل لها الا ان يقول لي ذبوت او يرا عيبا وفي الفتاوى
الصغرى دخل اشترى بوزر البطيخ ووزع فاذا هو ثرد الفتاوى عيبا باي عيب ومثله وفي الفتاوى
شتر الاسلام لو اشترى بوزر المصل ووزع في الارض ولويثت فان اريدت بوشة ثرد است بوزر
المن وفي الفتاوى دخل اشترى حزمة ثوبا فاذا هو في حقه حشيش ان كانا عدا واهدا عيبا يكون
عيبا ودخل اشترى حشيشا في القوم حطة فوجد مصا ثوبا ان كانا عدا ما يرد حطية الحطة لا يرد ولا يرد
للمقصان فان كان حال لا يكون الحطة مثل ذلك ويعد الناس عيبا له ان يرد الحطة كلها ولو اذ ان
بميز الثراب والمعيب ووزع على البائع وعيب الحطة ليس له ذلك فان عيبا مع هذا فوجد ثوبا كثيرا
بعد الناس عيبا انما يمكن ان يرد بها كلها على البائع لان الكمل لو حطت القطن القطن له ان يرد وان كان
الود يرد الكمل الخاطا بان نقص ليس له الرود ولكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الحطة الا
ان يرد على البائع ان يرد بها ناقصة فله ذلك والتمسعر ووجهه على هذا ولو اشترى سكا فوجد فيه
رضا عيبا الرصاص ويورد على باي عيب محضه من الثمن قل او كثر ولو اشترى الثمر الفد ثرد فوجد فيه ملحا
كثيرا فهو كالحطة ولو اشترى ذهبا فوجد فيه لاي وهو كالحطة حتى لا يرد الا في وجهه
ولو اشترى دمان فوجد فيه ثوبا يرد من غير تفصيل من القليل والكثير ولو اشترى حبة فوجد فيها
فارة ميتة فهي عيب فان تعدد يرجع بالنقصان ونقد الرود بالكنس على وجهه بنقصها وتاوم المشتري
اذا كان اخرها وجبة الجبة فان كان لا يحتاج الى الحواف لا يكون عيبا ولو اشترى سمنا او لينا فاكله ثرد
ثرا البائع ان العادة وفق فيه ومات له ان يرجع بنقصان العيب عند ي يوسف وحمد وحمد وحمد
الفتوى اشترى ثوبا فوجد فيه دمان كان الثوب محال لو غسل نقص فهو عيب والافلا اشترى ثوبا فوجد
شتر وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع منه صان العيب **لوق منه** وفي الفتاوى وفي التورث هذا اذا اشترى حبي
في حق الميت فان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى من التركة يرجع بنقصان العيب وكذا لو اشترى
ارضا وجعلها مسجد اشترى وجد بها لارجع بالنقصان على قول من يقول انه يعود الى ملك المشتري واما اذا
حرابا ولا يخذ به رجل اشترى ثوبا فاذا هو صغير فاذا رده فقال البائع اياه الحياض فحقلم تقطع
له ان يرد ومثله لو قال له بعه فان التق البائع والاراد على فحقلم تقطع شرا وان يرد ليس له ذلك لان الاول
ليس بمرضا والثاني رضا الكبر في الفتاوى **حبيب احسن** في البراءة عن العيوب وفي الاصل دخل فلاح عدا
اوامة بشرط البراءة من كل عيب جاز وار لو ليس العيوب وكذا البراءة عن الحقوق خلافا للثاني رحمه الله
فدخل تحت البراءة العيب الجاهل بعد العقد قبل القبض عند ي يوسف وعند محمد لا يدخل وهذا
بناء على ان باع بشرط البراءة عن كل عيب تحدث بعد البيع قبل القبض مع عند ي يوسف وعند محمد لا يدخل وهذا

اشترى عيبا
فاحشا

اشترى عيبا
فاحشا

او ان ارعده القايحي ان يرد ولا يرد فصح لان القايحي ولاية القبيح في حق الكل ثم ينظر ان يرد عليه بالبدنة لان
 يرد عليه بالبدنة اذ ثبت ان القبيح كان عند البايع الاول ولو رد عليه بنكر لا وما فاره بنقضاء ما من كان غيبا
 لا يحدث مثله او يحدث في تلك المدة يرد عليه بالبدنة واذ كان رد حدث لا يرد عليه بالبدنة لان يغير البدنة
 كان غيبه في نسخة الامام المشركي وهذا بعد القبض ولو كان قبل القبض فهو سواها لا يرد بنقض الوكيل فصار
 المسائل شيوع الاصل وفي شرح الطحاوي المشتري اذا وجد بالمشتري غيبا بعد ما اذ قد والمشتري لا يخلو انما
 ان كانت متولدة من الاصل او غير متولدة ولا يخلو انما ان كان حذ وثما قبل القبض وبعد القبض فان كان قبل
 القبض الزيادة متصلة متولدة من الاصل كالكر والكبر والتمن والحسن لا يمنع الرد بالقبض وان كانت متصلة غير
 متولدة من الاصل كالقبض او العزم او انما صار المشتري قابضا بحد ذاته الزيادة فصارت كانهما
 حديث بعد القبض من الرد ويرجع بالنقصان ولو كانت الزيادة متصلة متولدة كالولد والكر والتمن
 والصورة والاثر والعزم ونحوها لا يمنع الرد وهو الخيار وان شاذ وهما وان شاذ فيهما يجمع الثمن ولو لم يحد
 بالاصل غيبا لكن وحد بالزيادة غيبا لم يرد الزيادة الا اذا كان حذ وثما فذلك الزيادة قبل القبض لو ردت
 نقضا في البيع مجتنبه من الرد لاجل النقصان في البيع ولو غيبا لم يرد عليه بالبدنة ان يرد عليه بالبدنة
 خصته من الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة المبيع وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد بالزيادة
 غيبا دون المبيع له ان يرد ها حاصلة حصته من الثمن لا نه صار لها حصته من الثمن بعد القبض بخلاف الاول
 ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الاصل كالحب والصدقة والكسب لا يمنع الرد فاذا رد الزيادة
 للمشتري بغير الثمن لا يطيب له عند أي حصة والاصل عنده ان الزيادة في البيع الباب للمشتري بغير
 البيع او ان يرد وفي البيع مع الخيار متوفرة ان يرد البيع للمشتري وان النقصان للمبايع هذا حديث الزيادة قبل
 القبض انما اذا حدثت بعد القبض بشرط اطلاع غيب كان عند البايع ان كانت الزيادة متصلة متولدة من
 الاصل معفا لرد والتمن عند أي حصة واما يرد من غيرهما الله ويرجع بالنقصان ولو كانت المتصلة غير
 متولدة من الاصل معفا الرد بالاجماع ولو كانت متصلة متولدة من منفعة الدود ويرجع حصته القبيح
 الا اذا تراجعا على الرد فصا ربيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فان كانت هالكة
 ينظر ان كانت هالكة باقته مما دونه محلت كان له ان يرد المشتري وان هلك بفعل المشتري
 ان شاء البايع قبل رد جميع الثمن وان شاء لم يقبل ورد حصته القبيح سواء كان حذ وثما الزيادة يرد نقضا
 في الاصل او لا ولو كان القوات بفعل الاجبي للمر الرد لو حزن الضمان على الاجبي وقبض الضمان كغيره العين
 ويرجع حصته القبيح فلم يرد لكنه انتقص بعد القبض ان كان النقصان باقده محمولة او بفعل الموقوف عليه
 او بفعل المشتري لرد لانه لو رده بعيب يرجع بالنقصان الا اذا رضي البايع مجتنبه يرد ويرد في
 المشتري جميع الثمن وان كان النقصان بفعل الاجبي او بفعل البايع يمنع الرد ويرجع حصته القبيح الكل في شرح الطحاوي
 ولو هدد وحاطبوا احد من الدود مشرويه فقد امتنع الرد بالقبض وما حصل هذا مسئلة المصراة
 وصورتها في شرح الطحاوي رجل اشترى شاة على انها لبون فحلبها مرة فبعد مرة فغير له بنقصان لبونها
 انما مصراة وهو ان يحلب البايع ضرعا في مرة ايا ما لم يحلبها حتى اجتمع لبنها واسلا من غير ما يرجع بالنقصان
 وللمر له ان يرد ها مع الثمن ولا يردون اللبن وكذا لو وجد بها غيبا لم يرد ويرجع بالنقصان ولو اشترى بقره
 ممثلا وهو يري انها لبون بغير شرطها فحلبها فبين انما مصراة اخذت الشاة رحم الله فيه وهذا مستقيم
 على قول الطحاوي انما عند الكرخي قال بعضهم هذا بمنزلة الشاة لبون فحلبها مرة فغير له بنقصان وهو الاصح وهذا

الزباد المنضلة كاللبن
وقص

الزبارة المنفصلة كالولد
والدين والصوف
والاشترى والعقد كذا

عند الكرمي ما عند الطياري سواء أشاء على الغالبون إلى هنا قد ذكرنا أن الشراعي إنما يولون لا يجوز له وفي
الغناوي في تفسيره نقصان العيب أنه يعومر وبه العيب ثم ينظر لو انتقص من قيمته لأجل العيب أن كان النقصان
قد وعثر القيمة فحصة العيب عشرون الفل فإن كان ربعها فربع الثمن والعيب ما ينقص عند القاروه ولو كان سبع
مئة فحصة فاذ انتقص قد وعثر قيمة المبيع يرح بعينه ما حصل منها والمقوم لا بد أن يكون اثنين خبران يلفظ
الثمارة كحضر البايق والمشتري والمقوم من يكون اهلا بة كل غوته رجل اشترى مائة من فلم يقض ما حتى وجد
ياخذ مائة عينا أن بقير المعيبة لو مائة وان بقير غير المعيبة له أن يردوها وللرس له أن يرد واحد مائة **ولو باع** التي
بقير في التي لا عيب لها ولو يقضها لكنه اعتمها الومنة الاخرى كذا نووي إلى تقرب العقوبة فلو قضى
ثم وجد مائة او باءا عينا وقد باع احدى مائة وكذا لو لم يبع احدى مائة ان يرد بالمعيبة ولو كان قبل فضا
يردها ويمسكها ولا يرد له ان يرد بالمعيبة خاصة وكذا لو قبض احدى مائة دون الاخرى فضا بمنزلة ما لو لم يقضها
هو المختار دون الاخرى المشتري عند واحد ابعاء يقضه ثم وجد به عينا لا يرد ولا يرح بحصة نقصان العيب
حصة ما باع بلا خلاف وهل يرح بحصة ما بقي طاهره واما **احدا** الا ربع هو **المبيع** ولو اشترى طعاما
فاكل يقضه ثم وجد به عينا زوج بنقصان عيب ما اكل ويرد الباقي عند محمد رحمه الله وكذا لو عثر من نصفه
على البعير يرد الباقي ولا يرح بنقصان عيب وكذا لو باع بعيره **وهذا** قول محمد وعليه الفتوى ولو اشترى
وذهب الحمر بعينه ثم عثر من الدقيق كان موابر وما بقي بحصته من الثمن يرح بنقصان العيب خاصة استهلك
وهذا قول محمد وبه أخذ الفقيه ابو الليث **وهذا** في مائة في القاضى الامام وجل اشترى حوزا فكسر بعينه فوجد
فاسدا لا يفتق به ولا قيمة له كان له ان يرد وما بقي وتبخر كل الثمن وان كان الفاسد مما ينتفع به ولا قيمة له عند
المفسر فانه يرح بنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المكسور ولا الباقي الا اذا اقام البلية على ان الباقي معيب
رجل اشترى بعيره فاقضه فادخل داره سقط انسان فطروا الى مغانه فاذا في فائدة فاذ جمان ذبح
بعيره او المشتري لا يرح بالنقصان وان ذبح بامرهم ربح عند جماهير العلماء ما اكله فواكله ثم وجد
فاسدا يرح بالنقصان عند جماهير الفتوى على قولهما وكذا في مسألة الطعام اذا اكل البعض وفي رد الباقي الفتوى
على قول محمد وفي مسألة الدابة اذا علموا بالعيب فخرجوها للرس له ان يرح شيء رجل اشترى حمرا واحلا ايردها
بالعيب ولو اشترى عبدا اذ به مريض فان زاد الموضع يرد المشتري للرس له ان يرد وقيل ينبغي ان يرد كما في وجع
السن اذا زاد الا اذا صار صاحب فرائ ان لا يمنع الرد رجل اشترى امته فوضع فوجد لها عينا فامر هان
توضع صبيها لا يكون هذا رضا **انه** استخدام **ولو** حطب من لبنها فاكل اوباع فهو رضا لان اللبن جزء منها واستيفاء
جزءها دالة الرضا بالعيب **وهذا** في صلح الفناوي الحلب بدون الاكل والبيع لا يكون **رضا** وفي الفناوي رجل
اشترى **يرد** وبافاضاه بعد القبض ذلك لانقصه ثم وجد به عيبا له ان يرد ولو حوصو شاه فهو
رضا ولو اخذ من عوف العذر لا يكون **رضا** **انه** يرحه لكن لغيره فقصوده **ولو** حطب من لبن الشاة فهو رضا رجل
اشترى دابة او غلاما فوجد به عيبا **ولو** وجد البايق لبرده فاطمه وامته ولم يتصرف فيه فضا على
الرضا فانه يرد على البايق لو حصر ولو هلك يرح بالنقصان **ولو** وجد بالذابة عيبا في السفر فهو مخاف
في الطريق فامضى السفر لا يكون رضا بالعيب **وفي** الفصول وفي فتاوي رسلنا الميراث اشترى طاركة
من رجل وغاب البايق فاطلع للمشتري على عيب بالخارجة فرفع الامر الى القاضي والذات عند الشراعي
فاخذها القاضي **وهو** صنعها على يدي عدل فاست في يده وحصر البايق للرس للمشتري ان يرد الثمن لان الرد
على البايق لو ثبت مكان غيبته فكان الهلال على المشتري قلت وي ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض القاضي

والمقدم لا بد من كونه شئ
يخبر به بلفظ الشك

اشترى في كل يوم
وحده كذا

از راز کرمی

بالرد على البائع بل اخذها منه ووضعها على يده عدل اما اذا قضى على البائع بالرد فينبغي ان يخلط من ثمن
البائع ويشترى المشتري الثمن لان افضى ما في الباب ان هذا افضى على الغائب من غير خصم خاضع لكل القضاء
على الغائب فيعقد في الظاهر او يفسر على اصحابنا رحمهم الله وفي شرحنا الكبير في باب ما يخلط عليه الثمن
وجعل اشترى وانه في ارض الاسلام وعرضه على من وجد بها غيبا وباعها غيبا لا يربحها لانه لو ربحها وهو
غالو بالغيث يكون دينا بالغيث **مذ** وكذا لو ربحها في دار الحرب وكذا الوثيرة الاما بالركوب لا يربح فان
اكرهه الامام على الركوب لم يجز حقا الى دار الاسلام بل يرد له اما اذا لم يكرهه ولكن امره بالركوب فربح
فصوره وان قضى فحين ان ركبته ليس برضا بعد فضاوة والقاضي الثاني مضيته ولو اشترى دائمة في دار
خاصم البائع لاجل الرد بالغيث فشرى الخصومة فقال البائع له لم امسكت هذه المدة فقال المشتري
انما امسكت لانظر هل هذا غيب له ان يرد وجعل اشترى بقره على النكاح الصلة وجره دار ففكرها فلم يكن
وحره دار له ان يرد ها ولو كسر الجاهل دارهم الثمن فوجد ها بخرجه ردها ولا شيء عليه وفي العقب
يضمن مثل تلك الذرهم والمكسورة له **مذ** اشترى قد وما فادخله النار فوجد به غيبا لا يرد به
بالنقصان وفي الذهب لو ادخلت النار رده ولو اشترى من شاة واحدة من رده من رده غيبا لا يرد به وكذا
لو اشترى اربعمائة اذا رده امد **مذ** لا يرد ويرجع بالنقصان وفي الذهب لو ادخله رده
ولو اشترى من شاة واحدة من رده من رده غيبا لا يرد به وكذا لو اشترى اربعمائة اذا رده امد **مذ**
لا يرد ويرجع بالنقصان لانه انما يعرف ان علم بعد البيع والبيع يثبت بتمتع الرد وكذا في الادب لو لم يلد بالعداسية
فان نكاحه لا يرد وفي الفنا وفي القاصي الاما رجل اشترى بطيخة وقطعها فوجد ها فاصد قال الوفاة
رجم الله ان علم مقاسدها ولو لم يثبتك منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها فقيمة كان البائع بالجاهل
ان شاة وحصة النقصان من الثمن لا يقبل البطيخة وان شاة قبلها ويرد جميع الثمن وان كان جميع الثمن وان كان
المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها او استهلك بعضها بان اطعمها او ملاه او عبيده لا شيء له
على البائع وان لم يكن للبطيخة فبهم مع فاصدها يرجع المشتري على البائع بغير الثمن على كل حال اشترى بخره
ليجده منها بايا او يحوذ لك فقطعها فوجد ها لا تقبل لما اشترى ها له فانه يرجع بالنقصان الغيب لان
ياخذها البائع مقلوغة ويرد الثمن **بوع** **منه** وفي البخر من لو اشترى دما ونى فيما اشترى
وجد بها غيبا لا يرجع بالنقصان قال **محمد** الله هكذا ذكر ولربك الحلاف وفي الفنا وفي جعل هذا
قولا في يوسف بن عمار على اصله انه لا يقود بملكها اذا حرم ما حوله وفي الفنا وفي الصغرى لو لم يجلد بها
لكنه وقف ثم وجد بها غيبا يرجع بالنقصان **مذ** وفي قباوي البقالي الغيب الحادث اذا كان الغيب
الغدي من لو وجد في الابادات لو اشترى شاة كما يلا قول في غنمه ثم وجد بها غيبا لم يكن له ان
يردها بالغيث لكان الولد فان هلك فله ان يرد ها **حلف** **احتر** وفي الرد بالغيث وتزنيته وفي
شرح الطحاوي ظهور الغيب شرط لصحة الخصومة وظهور الغيب اسباب من الغيب ما يكون ظاهرا
في العقود عليه يمكن التوصل الى معرفته بالمشاهدة بالبرازية وبخوها ومنها ما يكون في الجوف
كالة الذي لا يتوصل اليه بتوصل الاطباء الذين لم يعرفوا في معرفة ذلك ومنها ما وقف عليه
بقول النساء ومنها ما يثبت بالخبر فان كان ظاهرا يعرف بالمشاهدة صحت خصومة المشتري في
الغيث فاد كان قبل القبض للمشتري ان يرد به ويفسخ العقد بمجرد قوله ردك ولا يحتاج فيه الى رضا البائع
او قضاء القاضي وفي كالة الاصل جعل هذا كمالا لوجوب شرط علمه دون حضرته ورضاه فان رضى

ظهور الغيب

الخصومة زمان

اشترى قد وما فادخله النار ثم وجد به غيب

اشترى من شاة واحدة ثم وجد غيبا

وعود الغيب

البائع فبها ان لم يرد من اخذها من القاضي فافضل من شرط في ذلك الغيب ان وقع عند رده الله قد يرد او حدث
لكنه لا يحدث مثله في هذه المدة رده عليه بقوله ولكن خلف المشتري ما رضى بذلك ولا يرد منه على
البائع من رده فافضل من شرط في ذلك الغيب ان وقع عند رده الله قد يرد او حدث
لكن ان اطلب البائع منه بميثاقه انه لم يطله لا يخلط في الظاهر او رده ويحل البائع بغير رده عليه **مذ** ولو كان
الغيث قد حدث مثله في تلك المدة وقد لا يحدث فان في البائع انه كان غيبا بوجه علمه وان انكرها فاما هو
البيعة فذلك وان لم يرد المشتري على الغيب فذلك لان اقام البيعة على ان هذا الغيب كان عند البائع
الاول بوجه علمه ولذا ان يرد على رده بغيره بغيره البيعة عند رده يوسف وقيل قول في حقيقته معه فان عجز
عن اقامته البيعة بغيره البائع بالله لقد باعه وسلم له الله حتى هذا العقد وحالها هو هذا الغيب فان علم
بوري وان كحل يرد عليه فذلك في المخطط وهذا لا يكاد يقع لحوار ان المشتري رضى به او اذاعه واعدا
على رده ويشتري بغيره بغيره بالله ما لهذا المشتري فذلك حق الرد بالغيث الذي تدعيه وهذا
خلف على الماصل وان كانا الغيب بالمحرف ولا يربح الا بقول الاطباء فان كان للقاضي معرفة شرط نفسه
وان لم يكن ندعا فلا يربح لانه لما صار له في ذلك فان النقصان على ان الغيب فاما من **هنا**
التمارده فحين خصومة المشتري في هذا المخطط والواحد بان في ان كان قبل القبض فقد ذكر ما وان كان
قد القبض فاما القاضي فحين يرد على هذا الغيب مثل هذه المدة ان قال لا يحدث رده عليه وان
لا يحدث بخلافه فاما على المدة الذي ذكرناه ان كان نوعا الغيب يتوصل اليه بقوله الله انما الغيب
موضع العمرة في الجوار الذي لا يخلط في ذلك في الاصل فلو اخرج امره واخذته من اهل الصناديق
بوجود الغيب ان كان قبل القبض ليس للمشتري حق القبض بقوله الله الذي يقبل فله ان يرد البائع فحين
على ما ذكرناه وان كان قد القبض فحين امره رده لا يرد على البائع بغيره بغيره في البائع
لقد باع وحل وما لها هذا الغيب وان كان الغيب ما يتوصل اليه الجوزة والاباق والبول في
الفرار والجنون لا يثبت في الاصل فلو اخرج امره واخذته من اهل الصناديق والعدا والسنة
والبول في الفرار غيبا وما اصغر من يرد عنهما بالبلوغ فان وجد ذلك منها بعد البلوغ فهو غيب
لا يرد البائع له او وجد ذلك في حاله الصغر عند البائع فله ان يرد ذلك منها عند المشتري واما صغيران
للمشتري ان يرد بهما وقيل ان البول في الفرار غيبا الصغر اذا كان من اهل التميز والعقل اما قبل التميز
بما هو للتمييز والعقل لا يكون غيبا وان وجد عند المشتري بعد البلوغ وقد كان وجد ذلك عند البائع في حاله
الصغر وليس للمشتري حق الرد ولو وجد منها بعد البلوغ عند البائع ثم وجد عند المشتري له ان يرد بها
ولو لم يوجد ذلك عند المشتري لغيره حق الرد بالغيث الموجود عند البائع **مذ** وكذلك لو وجد ذلك
الغيث منها في الصغر عند البائع ولم يوجد عند المشتري وما صغيران لغيره حق الرد واما الجنون في
حاله الصغر والكبر فهو غيب لا يرد البائع له او وجد ذلك منها بالبلوغ **مذ** ولو لم يوجد ذلك عند المشتري لغيره
ان يرد به الغيب الموجود عند البائع ما لو وجد عند رده وقال بعض مشايخنا انه ان يرد بالغيث والوجه
الحار في هذا المذهب بالخبر فلو ان المشتري اذا اذاعه يقول وجدته ايضا او يقول في الفرار او وجدته
ساقا وقد كان وجد ذلك عند البائع بعد البلوغ لا يخلو اما ان يرد البائع بالامر من جميعا او يخبر
جميعا او يرد بوجه عند رده وانكر الوجود عند المشتري وانكر الوجود عند
فان اقربا لا يربح جميعا له ان يرد به على البائع وان انكر الامر من جميعا لا يربح خصومة المشتري الا اذا اقام

الطبيب

البينة على وجوده عند الخصومة ثم يحتاج الى اقامة البينة على وجوده عند البائع
 بعد البينة فان اقام البينة بوجه عليه وان عجز عن اقامة البينة على وجوده عند البائع فله ان يحلف
 بالبائع بالله لقد باع وسلم وما ابق من مبلغ مبالغ الرجال وفي الشريعة والبولية القرائن لذلك وفي الجواب
 يحلف بالله ما جاز قط **قوله** لو عجز عن اقامة البينة على وجوده عند البائع لا يصح خصومه منه **قوله**
 ان يحلف البائع على العلم باظهار الغيب بالله ما يعلم انه وجد ذلك عند المشتري فان حلف لم يظهر الغيب
 ولا يصح الخصومة من المشتري وان حلف لم يظهر الغيب وصحت خصومه المشتري ثم يحلف ثانيا على ان
 بالله لقد باع وسلم وما وجد ذلك عند من مبلغ مبالغ الرجال وفي الجواب ما جاز قط **قوله** لو اقام البينة
 لوجوده عند غيره وانكر وجوده عند المشتري ليس له حق الرد حتى يظهر وجوده عند ائمة باقية البينة
 او يحلف البائع على العلم واذا اقر بوجه عند المشتري وانكر وجوده عند من خصومه المشتري
 يحلف البائع على الثبات بالله لقد باع وسلم وما وجد ذلك عند من مبلغ مبالغ الرجال وفي الجواب قط
 الكل في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى قيام الغيب بشرط لصحة الدعوى يعني لا يحلف البائع
 للرد بمحض الثبات اما صحته في دعوى الغيب كالحال فان المشتري لو ادعى وقال ابي وجدته فعينا
 غيب موجوده في يد البائع وهو قايما للحال فهذا الدعوى ان ترقى قيام الغيب في حق
 الخصومة وفي الرد يحلف على الثبات وهل يحلف على العلم بقيام الغيب في الحال عند ابي حنيفة
 لا يحلف وعند سائر الحنف وفي حجاب لا يستحلان لبس الاسلحة واهل زوجه الله **قوله** رجل
 اشترى حاربه امتد ظهرها لا يردوها ما لم يندع ارتفاع الحضر ناله لا وبالجملة والرجوع الى
 الاطباء في الداء ويشترط اثبات في الحمل الى النساء ويكتفي بالواحدة وارتفاع الحضر لاحد هذين
 السببين ليس يغيب **قوله** لو ادعى سبب الحمل عن مجرد واثباته في رواية ان كان من وقت شراء الحاربه
 اربعة اشهر وعشر ايام نفع الدعوى وان كان اقل من ذلك لا وفي رواية شهران وثمانه ايام
 وعليه عمل الناس اليوم وانما يعتبر في الباب فقي ما يقتضي اليه ابتداء حضن النساء في العامة وذلك
 سبع عشرة سنة عند ابي حنيفة رحمه الله فاذا بلغت هذا المبلغ حكم ببلوغها وان لم توشها وانك
 الروايات عنه في العامة سبع عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة سنة وفي رواية سبع عشرة سنة
 وفي التبريد وحقه القدر وري اعتمد على ثمان عشرة سنة وعند سائر في الحاربه والاعلام خمس
 سنة وانما يعرف هذا اذا شك او وقت المناذرة بقول الامه ولكن حق سماع الدعوى ولو
 البين لا في حق الردية الجامع الصغير للعقد والشهد فلو ادعى ايضا مرتفعة الحضر عند البائع في بيع
 الحاربه ولو اقام البينة انها مرتفعة الحضر عند البائع لا يقبل لان الانقطاع لا يوقف عليه ولو
 اقام البينة انها كانت مستحاضة عند البائع يقبل وان عجز عن اقامة البينة لا يحلف وكيفية الحلف
 قد ذكرنا **قوله** لو اخرجت امرأة انصاحي وامرأة او اكثر انصاحي لا اجل لها من الخصومة ولا يقبل قول
 تلك المرأة على الذي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها نصاره فالقاضي يختار من لها نصاره
قوله لو علمه عند غيب بغيره فافترار او بائنا من اوبال بينة له ان خاصه بائنه **قوله** لو رد عليه
 بافتراره بغيره فافترار او بائنه فافترار او بائنه فافترار او بائنه فافترار او بائنه فافترار او بائنه
 لا يحدث مثله في تلك كذا في عامة الروايات وعلى قياس ما ذكره بعض روايات النبوع من الاصل
 له ان يخاصه بائنه **قوله** في المشتري لو رد المبيع المغيث قبل القبض بغير قضاء كان للبائع ان يرد له

يحلف على
 بوجه الغيب
 نظر ما يخصه

العلم
 بوجه الغيب
 الحار
 حبل وارتفع

البينة

الغيب على البائع الاول وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل باع حاربه وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري
 لها عيبا فاذا ان يردوها على البائع كان للبائع ان لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالغيب لا يقبل
 بغير قضاء لا يرد **قوله** ان يردوها على البائع وفي الاصل كتابا لو قاله الوكيل بائنه اذا رد عليه
 تقبل قضاء منه دون الموكل ان كان يرد عليه مثله لا يقبل وان كان لا يرد عليه فله ان يرد عليه هو الصحيح **قوله**
 يبيع الاصل ان كان عيبا لا يحدث مثله يقول رد على الموكل والعصم هو الاول وان قبله بغير
 ان كان الغيب لا يحدث مثله في تلك امكن فالرد عليه يكون رد على الموكل سواء رد عليه بيمينه او
 باقراره او ينكر وان كان عيبا لا يحدث مثله ان كان لا يرد عليه باليمين او بالانكول له ان كان
 بالافترار لزمه دون الامر ولكن له ان يخاصه الامر واما الوكيل بالشراء فله ان يرد البائع قبل ان يرد
 الى الامر استحضارنا كالمصارف فلو ادعى البائع رضا الامر لا يمين على الامر لانه ما جازي بيمينه عقد
 ولا يحلف الوكيل لانه يدعي رضا الغير ولو اقام البينة على رضا الامر بطل الرد ولو اقر الوكيل برضا
 الامر كان اقراره في حقه ولزمته الحاربه الا ان يرضى الامر بقوله او بغيره هو البينة على رضا
 الامر اكمل في الاصل وفي الروايات ان الموكل اذا وجد المشتري عيبا بعد ما مات الوكيل بالشرط
 فالموكل يرد البائع ويخاصه في فضل الوكيل بالشرط **قوله** وفي شرح الطحاوي المشتري لو وجد عيبا
 له ان يخذل الثمن من الوكيل اذا نقد الثمن اليه واذا نقد الى الموكل اخذ منه والوكيل بالشرط لو وجد المبيع
 عيبا قبل ان يرد الموكل لا يرد له الا برضا الموكل وكذلك الاجاره والاستجار والمشتري من الوكيل يرد البائع
 على الوكيل بالبيع وان وصل الثمن الى الموكل وفي الروايات ان الوكيل اذا وجد المشتري عيبا
 قبل القبض بغير قضاء البائع عن الغيب كذا ولزم الامر وان كان بعد القبض لزمه دون الامر **قوله** من
 المولى اذا اشترى من عبده شيئا او هو ما دون مدينون وبياه مستغفرا ونقد الثمن فوجد به عيبا
 لا يرد عليه ولا يابيه وهذا اذا كان الثمن منقودا فان كان المولى لم ينفذ الثمن وقبض العبد ولم
 يقبض بوجه عيبا له ان يرد به على العبد ان كان الثمن من النقود او حبلية او دينا بغير عيبه لانه
 يرد في هذا الزم مطا بانه ما دون عن نفسه وان كان من النقود من لا يملك الرد **قوله** اذا نقد الثمن
 فان لم ينفذ يملك الرد مطلقا ويرد خيار الردية والشرط **قوله** وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل
 باع ثمن العبد من عبده بخرية ثم وجد عيبا كان للمولى ان يرد الحاربه وياخذ من العبد قيمة
 نفسه في قولنا حنيفة والى يوسف وقال محمد وهو قولنا حنيفة الاول يرجع بقيمة الحاربه
 وعلى هذا الوجه اذا باع العبد من ربه ومات فورته المشتري ووجد به عيبا له الرد بالبائع
 فخرج الى القاضي حتى يقيض فيما عن الميت فببره عليه ثم يرد وهو على تاي المورث وسوا القدر
 الثمن هو الا وهو الصحيح **قوله** لو باع المورث من مورثه فورته البائع فوجد به عيبا ليس له ان يرد
 على اخذ **قوله** اذا لم تكن له وارث سواء ولا يرجع بالنقصان ايضا ومن هذا الخبر في المحبط
 رجل فقصه اشترى لنفسه من ابنه الصغير وقصته واستمد على ذلك ثم وجد به عيبا فاذا ان
 يرد له نفسه على ابنه ثم يرد على اخيه لا يرد على بائنه ليس له ذلك ولكن لسال القاضي حتى يحل لابنه
 الصغير خصما يرد عليه ثم يرد الابن لا يرد على الذي اشتراه منه وكذا لو باع الاب من ابنه
 وفي الفتاوى القدر المادون اذا اشترى شيئا فوجد به عيبا وقد ابراه البائع عن الثمن لا يرد
 بالبائع **قوله** لو كان المشتري حرا ان كان بعد القبض كذلك وقبل القبض يرد لانه امتناع عن القبول وعلى

هذا الجواز الشرط والعيب اذا ابرأ بانه من عيب فقد ما وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا قبل الرد
عليه حتى لو رد عليه هؤلاء بمرور على بانيه المشتري اذا ادعى ان جدها من جذوع السباط منكسر
واذا رد المشتري قد كان راي القادر السباط ان كانا لكسر ظاهر بحيث لو نظر اليه انظر
لا يراه لا يصدق راي لا يصدق المشتري في قوله اني ما رأت انكسار الخدع في وقت الشراء رجل اشترى طائفة
فوجد بها عيبا فاضططحا على ان يمدح البائع شيئا والحادية للمشتري جازة ولو اضططحا على ان يمدح
البائع شيئا والحادية للمشتري جازة ولو اضططحا على ان يمدح المشتري لبيد شيئا والحادية للبائع
لا يجوز لانه وبالأداء بانه منه ما قبل من الثمن الذي اشتراه وقد كان نقد الثمن وشيئا في كتاب الفضل
تمامه الكل في الفتاوى وفي فتاوى القائل او اشترى شيئا له حمل وموتة فقبضه فوجد به عيبا فرد وموتة
الرد على المشتري وفي الفتاوى رجل اشترى عبدا لحاجة له وتقابضا فوطئ مشترى الحادية الحادية
ثبوته في المشتري القيد العبد فوجد به عيبا ولو برضه فهو بالجواز ان شاء ضمن مشترى الحادية فبيده
الحادية فوجد فيها عيبا مشترى الحادية وان شاء اخذ الحادية ولا لبيد له ان يفعل التقضا ان كانت بكرة ولا التقدر
ان كانت ثيبا لا ان يوطئ حصل على ملكه وخلان لكل واحد منهما بغير قبض ليعا وتقابضا ثم وجد احدهما
في العبد الذي اشتراه عيبا وما في يده وقد فرض العبد الاخر فله الجواز ان شاء ورجع حصته العيب
من العبد الآخر وان شاء رجع حصته العيب من قيمة العبد الآخر فبيضا وانما يجزى لمرض العبد في المشتري رجل
اشترى من اخر عبدا او تقابضا وضمن له رجل عبوبة فوجد به عيبا فرد له امان عليه في قياس قول ابي حنيفة
وهذا ضمان العهد وانه لا يقع عنده ولو ضمن له ضمان الشفعة او ضمان فوجد مستودعا او اخر احد
وكذا الوضعية للثمن او الثمن فوجد ذلك رجع على الضامن بالثمن ولو مات عنده ففقد ضمان العيب
كان للمشتري ان يرجع بدلك على الضامن بالثمن ولو ضمن له حصته ما يجد فيه من عيب من الثمن جاز عند ابي
حنيفة وابي يوسف ان رد رجع بالثمن كله وان حدث به عيب رجع حصته العيب على الضامن كما يرجع على
البائع هو لو قال قد ضمن لك الختان في الثمن من غنمك هذا العيب كان كذلك عند ابي حنيفة ان اخرج
ضمنه رجل فزاد منه ابعث ثم وكل وكبلا يبيعها ولم يبق لها ابقية فباعها فوجد عيبا فوجد على المشتري ان
واراد ردها وانكر البائع ليس للمشتري ان يردوها باقرار الموكل لدفع الضرر عن الموكل المسألة المشتري
وفي الجاهل الصغير رجل اشترى عبدا وقبضه فادعى عيبا لم يجز على دفع الثمن حتى يحلف البائع ويقبض
المشتري البيعة على العيب ويبدو وان قال شهدت بالثمن فوجد عيبا لم يجز على دفع الثمن ويقول القائل له
انما ان يمدح الثمن ويحلف البائع ومدح الثمن اليه هو لو ادعى جارا الرزمة بنفسه العقد ثم قوله
ودون ولا حاجة الى القضاء ولا يجزى على دفع الثمن ولو اشترى جارية وتقابضا فوجد بها عيبا
فأراد ان يردوها وقال البائع بقاء هذه واخرى معها وقال المشتري بعثني وحدها والقول قول
المشتري والله اعلم **المحصل السابع في جوار الوربة وجوار السوط وفيه الحاد يستب**
الاستحقاق والتعويض ما جاز الشرط قال في الجامع الميراث باب البيع القاسد الحاد ثلث في البيع
قاسد ثلث في البيع الحاد وفي التوازل رجل باع من اخر شيئا ومضى على ذلك ايام فقبض المشتري اسبع
وقال البائع له انك باعته ثلثه ايام له الحاد ثلثه امامه هو الحاد ولو قال له انك باعته ثلثه ايام
ما وافى في المجلس رجل اشترى عبدا من علي ان البائع بالحاد فبيضا وقبضها ثم مات احدكما واستحق
لا يجوز العقد في الثاني وان جاز البائع والمشتري لان العقد سقفا لان حصته من الثمن انه غير معلو

مطالعہ اردو لکھنؤ

عند

و دخل اشترى عبد علي انه بالجارية ثلثة ايام ليس للبائع ان يطالبه بالتسليم بمضى الثلاث **فروع منه**
 وفي الفتاوى الضعيفة الاصل والشرب واللبس والروب رضي والاستحسان ونحوه لا يبطل الجارية وفي موضع
 اخر في الفتاوى الضعيفة ايضا قال المرة الثانية يبطله وفي الخط باع عبد علي انه بالجارية علي ان يقبله
 او يقضيه جازوه و علي خياره بخلاف ما لو باع علي ان يأكل من ثمره حيث لا يجوز لان المنفعة لاحقة
 لها من الثمن في الثمرة حصصة من الثمن في الوطى في المهر شهوة والنظر في وجهها شهوة رضي اذا اقر شهوة
 واما اذا نظرت الى ثمره شهوة او قبلته شهوة او سبته شهوة وافر المشتري بها فله شهوة لانه
 الجارية وهذا قول ابو يوسف قاسم علي قول ابي حنيفة وعند محمد لا يبطل الجارية ولو قبلها المشتري وقفا
 كان غنم غير شهوة **صل في المشتري** من اترك كتاب البيع وفي الفتاوى من له الخيار اذا ادعى الجارية
 الى فرائسه لا يبطل خياره **وفي الاصل** المشتري اذا رهن المشتري قبل الروثة او رثه او اجره او باعده علي ان
 المشتري بالجارية هذا الخيار ويبطل خيار الروثة **ولو قبل** الرهن او مضى ملك الا جازوه او فسخ
 المشتري البيع بالجارية لم تعد خيار الروثة وترد بالبيع لما مر في الفصل المتقدم **اذا زاد** المشتري
 في بيع المشتري زيادة متصلة متولدة كان الحلال والتمنع الرد وله البيع والصنع والحياطه
 وبناء الارض وعمرانها من البيع والولد والعمرة والتمنع الرد بالاجماع وعبر المقلده
 كالكتب والعملة لم ينع بالاجماع فان جازا البيع والكتب والعملة المشتري وان فسخ فذلك عندنا وعند
 ابي حنيفة يكون للبائع اصل هذا الخيار في البيع اذا كان احد عالم ببيع عمدة في حق الحكم
 وحقه واما في حق الآخر فذلك عند ابي حنيفة وعندنا ينفق في ثمنه وقرينة ولو تمت الجارية عند
 المشتري ثم زالت المحرمات بها بالجارية ويبطل الخيار ان يخرج المشتري العقد ويخرج الاجنبي ويمنع
 الجارية **وفي الفتاوى** دخل اشترى اوصاؤه اكار فلم يردّها حتى رجع الاكار برضاها فان تركها عليه
 بما الحاله المتقدمه ليس له ان يردّها **وفي الاجناس** لو بيعت وادخلتها فاحدّها بالسفكة
 لا يبطل خيار الروثة ويبطل خيار الشرط وكذا بالعرض علي البيع لا يبطل خيار الروثة **وفي المشتري**
 القرض علي البيع يعني البائع الذي له الخيار اذا عرض المبيع الذي باعده علي البيع لم يكن رد البيع لان بيعه
 لا يجر وبغير علم من المشتري لكن يبطل خياره **واصل** ان من باع عبد علي انه بالجارية الى ثلثة ايام
 وقال في الثلاثه ردّه بغير محصر من المشتري لم يكن نقضا وهو قول محمد رحمه الله وعند ابي يوسف
 رحمه الله فسخ النقص والترادف من المحصرة العلم لا يقع المحصر حتى لو علم صاحبه بالفسخ في الايام الثلاثه فسخ
 النقص رضي او انى محصر ولو محصر وان لم يعلم حتى مضت الايام الثلثة لا ينقص البيع لان العقد مشر
 من مضي ثلثة ايام والفسخ لو عمل ان صاحبه لم يعلم **وذكر** صدره لا سلام اذا فسخ من له الخيار بغير
 محصر من الآخر فذلك ان ليس له وله ان رضي لغده هذا قال والفسخ بخيار الجارية بغير بيع غير
 محصر من الآخر **وذكر** القاضي الامام فخر الدين رحمه الله في فتاواه لو فسخ بغير محصر من صاحبه فهو
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ان علم صاحبه بذلك بمدة الخيار جازوه **وهذا** اذا كان الفسخ بالقول
 فان كان بالفعل يجوز بغير علم الآخر كما قال ابو يوسف وذكر احمد جدي في شرحه ان الفسخ لا يشترط وجهه الآخر
 والفسخ بالفعل له ان يصر في البيع نحو ان يكون جازوه ووطيها او باعها من غيره فان كان الخيار للبائع فعن
 ذلك فسخ البيع وان كان للمشتري كان ذلك اجازة **ولو كان** الخيار لا يشتري وفسخ احد ما بغير محصر من الآخر
 لا يجوز ومن القصول **وعلم** هذا الاجازة الطويلة اذا فسخ احدهما اذا فسخ احد ما في مدة الخيار هل يبطل خياره

رُحِّلَ

صاحبه على الخلاف غير ان المشاع وحدهم الله اخذوا بقول اني يوسف الاحاد الطولية - وحمل الشري كتابا على
بالجاء ثلثه ايام مشاع من الكتاب بعد لا يطلع حيازة الا ترى انه لو كتب كتاب رجل ويؤمضه مضمونا
ولو رفع لا يصير به عاصبا ولا مضمونا وان قلت او را قد لا ترى ان لسانا لا يشرى به بل يشرى به بطله وحمل
ينظر الى نفوسه وموذه ونوع مثل ذلك لا يطلع حيازة فلو انه قد من منه ولو كتب منه بطله حيازة ولو انشع
لغيره لا يطلع حيازة فانه لا يطلع حيازة الا بالكتاب وحدهم الله اخذوا بقول اني يوسف الاحاد الطولية - وحمل الشري كتابا على
منه كان يحصل لان في الله راسه انما هو الشري في صحة فصار كاشفا من العبد والامة انما الكتاب فاستغنى فان
وحدهم الله وبه ماخذ في الفناوي الصغرى وحمل الشري على ان المبيع بالجار فحصل المبيع من يد
المشتري لا يكون مشاعا سقوط الحيازة **واما حيازا والو بيه** وفي الخبر لو اشترى مكيلا او موزونا
من جفري احبته وعاه ولقد او اعطيه بعد ما راي بعضه فليس له حيازة الروية وان كان مخلصا فهو على حيازة
وكذا العبد والكتاب وكذا السود والبصر وفي المشتري في الكرم حيازة ولو حتى يجرى من كل نوع منه شيئا
وفي الجبل روية البصر وفي الكمل وفي الاشنة الدار روية الخارج بطل الحيازة يعني اذا راي الحيازة في حقل
العد وروي روية محو الدار لاداره وروي المطهر والحرة والاضطيل وبيت الحلال لبيت بشرط قال وحدهم الله روية
ما هو المقصود من الدار بشرط في الفناوي كالتبث الصغرى والشري لو كان في الدار بيتان من الشري
وحيثان من الصغرى بشرط روية الحد من الشري وروي روية الحد من الصغرى وروي روية الحد من الشري
الا اذا كان هناك بيتا مقصودا كبيت الطابق وفي بيتا فله يعني بحواب الروية انه يكتفي بروية الحد
خارج البيت وفي الاجناس ان المشتري شيئا قد راي قبل ذلك فله ان يغير ذلك الشيء له الحيازة ولو ادعى
المشتري انه تغير ذلك الباي لا يصدق والقول قول المبيع وفي شرح الطحاوي لو اختلفا في الروية قال المبيع
انه راي قبل الشراء انكو المشتري فالقول قول المشتري مع عبده وفي الفناوي لو اقر بقبض المشتري مشر
قال فله ذلك لو اجمع المشتري لا يصدق وفيه لو اشترى شيئا بعتينا في الارض كالحرد والفصل والقوم والبلد
والفصل ان باع قبل ان يثبت او بعد ما يثبت شيئا لا يلزم وجوده تحت الارض لا يجوز البيع وان باع بعد ذلك
بما يملكه وجوده تحت الارض مع وجود البيع فان قل البصر هل ثبت له الحيازة حتى اذا رضى به بلزوم البيع في كل
فقد اعلم وجبت اما ان كان المبيع المقيت بحال كمال او بدون بعد الفلح كالحرد والفصل والاعتراف والقبض
او باع بعد ذلك لعل ان كان المبيع مما يملك لا يكون لا يملك اما ان قل المبيع او المشتري ان الباي وكان المقلوع
مما دخل تحت الكمل او قل المشتري بغيره ان الباي ان قل المبيع وكان المقلوع او المشتري باذنه يثبت
له الحيازة حتى لو رضى به بلزوم البيع في الكل بما عرفت ان روية بعض المكل او المودون بروية الكل وان قل المشتري
بغيره ان المبيع ان كان المقلوع شيئا له عن بطل حيازة حتى لو لم يكن له ان يغيره ورضي المقلوع او لم يرضه وجدته
حيث اخرى من الارض اقل منها ولو لم يجد فيها الا بالقلع ضار المقلوع معينا لانه كان حيازا او بعد القلعه
من الموت لا يبيعوا او القيت الحاصل في هذا المشتري يمنع الروية حيازة الروية الا اذا كان المقلوع شيئا لا يملك
لجفنده وجوده وعدمه بمنزلة لو ان كان المبيع باع بعد ذلك ان قل المبيع او المشتري باذنه له الحيازة
حتى لو رضى به بلزوم البيع في الكل لانه لا يملك في متفادات وروي بعضه لا يكون روية كونه مخلصا والمجلد والود
لما ذكره وان قل المشتري بغيره ان الباي بطل حيازة حتى لو لم يكن له ان يغيره ورضي به او لم يرضه هو الحيازة
ولو اختلف الباي والمشتري في القام فقال المشتري خاف قلعه لا يصلح باذنه لا يغيره على اورد وقال الباي
لو قلعه عسى لا يرضى بطوع انسان بالقلع فان شلح فاح القاصي القصد بعتينا فلو اشترى دهن في قارورة

حقل

الحيازة

المشتري

نظر الى القارورة ولم يصب الذهب على اصنفه الله الغير بروية عند الله حقيقه وحدهم الله
فلهذا لو اشترى ناعمة سلك واحرج المشتري منها لغيره ان يردوها لا حيازة الروية ولا حيازة الب
فان لم تكن الا حيازة ضرورية من حيازة ولو اشترى مضمونا في انبساطها له الحيازة سواء كان
البطانة مقصودا بان كان عليها او ولو لم يكن الا اذا كانت الطرقة غير مقصودا بان كانت حفية
وبروية الطرقة بطل الحيازة الا اذا كانت الطرقة مقصودا بان كان عليها فروي في المشافهة
والسباط اذا راي طهرهما ولم يرد جهنما له الحيازة وفي الفناوي الصغرى وفي شاة العقبة
لا يذمن النظر الى ضرعه وفي الخبر لا يذمن شاة الحمار لا يذمن الحمار وفي الاجناس ان الله اذا راي
عقبها او فخذها او ساقها او جنبها العيس له حيازة الروية ولو راي جافها او ناصيتها او ذنبها
فلست بروية وفي الله اذا راي وجه الدابة او مؤخرها العيس له حيازة الروية ولا يشك في
اوردوا نظر الى اعطابها كلها له حيازة الروية ما لم ينظر الى الوجه ولو نظر الى الوجه ولو سيطر
الى شيء سواء له حيازة الروية وفي الفناوي الصغرى لو اشترى مكيلا او موزونا
الى وجوهها ونظر المشتري الى طهورها لا يطلع حيازة الروية ولو نظر الى وجوهها ولو نظر الى
القوم الى الضرر بطل لان الضرر مبيع والوجه اصل وفي الاصل حيل في جارية عند رجل فساوته
فصار له يشرها ثم رآها بعد ذلك بعد بيعها فاشترها منه متقية ولم يعلم انها مبيوعة
واذا فله الحيازة لعدم الرضا ولو نظر الى حجاب هروي وقلبه وراي كل مفرط صاحب الجراب
وذا منه شرايع الباقي منه وقد اجبره لكنه لا يعرف ذلك القوب بعينه له الحيازة ولو راي ثوبين
في يده فلف احدهما ثوب وباعه له الحيازة ولو لهما وباعهما منه هذا عشرة وهذا عشرون
له الحيازة لانه عسى حبل على القميص لا يرد بهما ولو باعتهما بغير احد الحيازة **حلت احده**
وفي الخبر لو اشترى روية غير موقوت وفي شرح الطحاوي لو اشترى روية ففعل القصر بعد
ولا حيازة للقضاء القاصي ولا الى رضى الباي ولكن بشرط حصة الباي خلافا لابي يوسف والماثيت
حيازة الروية في كل عقد فحمل الشيخ كالا حازه والقلع عن دعوى المال والقيمة والمشاء ولا يثبت بغيره
لا ينفخ كالمودين بلع ويدل الصلح عن العبد والعتاق وكذا الحيازة لا يورث وفي المشتري لغيره
الذراهم والذراهم حيازة الروية وحمل الشري روية بدعي وقطعة يمل مرقا او اذن يرد السيل
وحده والزبادي وحده خلافا لروية ان يغيره من كل واحد منهما له ذلك لانه لا يبيع من كل واحد منهما
ما دخل واحد منهما مبيعا على حده **وما يصلح هذا** الحيازة بسبب الاستحقاق والقصور
وحمل الشري عبد ترقا او احد ما عدا الباي ان علم المشتري وقت الشراء في البيع في الواحد حصته وان لم
يعلم المشتري وقت الشراء شرعوا ان علم قبل القبض فله الحيازة حتى ينقض البيع كله كذا لو راي الى يقولون
الصفة وان علم بعد القبض فلا حيازة هذا اذا لم يجد ذلك العبد فان احاز فلا حيازة وفي صلح
النواوي وحلا ان اشترى عبدا فاشترى بصفه قبل القبض فله الحيازة ان شاء الله بصف العبد بصف
العم وان شاء الزوج وان اشترى واحدا مما اخذ به بغيره وبعده بربع الثمن وليس الاخر روية عند الله حقيقه
ولو اشترى عشرة اقتره حصة بعتينا فاشترى خمسة منها قبل القبض خيرة ولو قبل القبض لا حيازة
وفي العبد الواحد والثوب الواحد اذا استحق بعضه فله الحيازة روية ما بقي قبل القبض وبعد رجل
اشترى محمدا وراي ذكره وراي لانه لاجريتها او بغيره كذا انما يبلد رويها او حيازة القصر الحرة

الحيازة

المشتري

حقل

لو في الله تعالى فلا جاز له... كذا في حق الله تعالى... كذا في حق الله تعالى...

المعنى...

العين...

العين...

في المشتري... كذا في حق الله تعالى... كذا في حق الله تعالى...

المعنى... كذا في حق الله تعالى...

المعنى...

المعنى...

المعنى...

او يقول هذا من الغنم بغيره فيقول المشتري قبلت في احد ما ورضي به البائع ويكون هذا الشئ
 ايجاب من المشتري لا قبولاً فاذ رضى به البائع في المجلس يجوز قال وانما يصح مثل هذا اذا كان للمقبض
 الذي قبله المشتري حصه متعاقبة من العرق القيد الواحد والغير من ان التمس بغيره عليه بالآخر فيكون
 حصه كل قبض ونصف العبد متعاقباً فاما اذا كان التمس بغيره عليه بما عتبار القيمة نحو ان اصاب العبد
 الى عتبه من او ثوبين لم يصح العقد اذا قبل المشتري العقد في احد ما وان رضى به البائع قال القدر في
 رضى الله ما يتبع العقد فليس صحيحاً ولا لا يتبع فهو من الان يقع عليه لفظة البيع وهو قال **الدراهم**
 او الدنانير اما في ابداء الاعمال التي ليست من ذوات الامثال مبيعة ابداء المكملات والموزونات
 والعقد يات المتعارفة بين مبيع وتضمن فان قال بها الدراهم والدنانير في مبيعة وان كان في مقابلتها
 عين فان كان المكملات والموزونات مبيعة فهي مبيعة وان كانت غير مبيعة فان استعمل استعمال الامثال
 نحو الثياب او على بغيره مثلاً وان قال اشتريت منك كذا حطة بعد العبد لا يصح الا بطريق السلم قال
 الشيخ الامام خواهر زادة رحمه الله في منهاج الكاشع المكمل والموزون اذا لم يكن معين فهو من حل عليه
 الباء او لو دخل الفلوس بميزلة الدراهم والدنانير في المثل لا يتبع **جلس احمر** في الزيادة في التمس
 وفي الجامع الكبير الزيادة في التمس في المثل لا يتبع فيا مبيعاً ساو كانت الزيادة من جنس التمس او من غير
 جنسه وبلحق باصل العقد ولو نذر المشتري بعد ما زاد يجزى اذا اقتصره وفي الرد باعيب وغيره
 تعتبر الزيادة كانه باعه مع هذه الزيادة وشرط الزيادة في التمس من المشتري في طاهر الرواية بقاء المبيع
 وكونه محل المتابعة في حق المشتري حقيقة وفي البعالي في جواز الزيادة في المبيع بعد هذا المبيع بخلاف
 الزيادة في التمس في طاهر الرواية هذه في المحيط موقوفات جارية فاعتقها او درها واستولها
 او كانتا او باعها من غيره **قيد النفس** شرط في التمس ويجوز والمذكور في الكتاب قوله ما وسماء ردا
 عن ابي حنيفة انه يجوز ولو اوجرها او رهنها او اشترى ثاة وقد عاين شرطاً في التمس بخلاف
 ما اذا ماتت الشاة شرط في التمس فانه يجوز لا يصح الوفق محل المبيع بخلاف الاول حيث قال الاسود
 والصورة وبعض حمله هذا في كتابه المنظم للزبد ويسمى قال احد عشر سناً اذا قبل المشتري
 زاد في التمس ببيع او لها اذا كانت حطة فظن بها او قبضاً فجزه او محلاً فحمله عليه او سكاينة او حمله ارثاً
 او كان عبداً فاعتقه او كانية او دره او استولها الجارية او فظناً فجزله او غزلاً ففسخه الحادي عشر
 او كانت جارية فماتت **ولو قبل** اثني عشر شرطاً في جوازها المبيع لو كان شاه فذبحها حازت الزيادة
 وان كان محلاً فماتت فمعه او غير محلول فحله او كرها فحاطة خريطة من غير ان يقطعها او حديداً فحمله
 سبباً او كانت جارية فماتت فمعه او رهنها او اوجرها او لا من شرط في التمس منها اذا باعها ثمران المشتري قال
 لقي البائع فزاد في التمس جازاً ومنها الدراع اذا قرب الارض السدس في نصيبه والبد منه قبل ان يحمدا
 جازاً وبعده لا الكل في الطم للمزود ونسب في موضع تضع الزيادة بعد العقد عمدة بخلاف ما اذا زاد
 احد المتعاقدين في التمس لا بد ان يقبل الآخر في المجلس حتى ان المشتري لو زاد فلم يقبل البائع حتى تغير
 نظر في التمس **لو** **منه** ونصح الزيادة من او رضى بها ببيع من الفاذن **في** في التمس بغيره او كان
 الزيادة مفسدة للعقد **الحققت** باصل العقد ايضا وينسب العقد وعندئذ لا يلحق باصل العقد
 ولا تضع الزيادة وفي الجامع الكبير لو زاد الاجني ان زاد باعرا المشتري يجب على المشتري ولا يجب
 على الاجني كالمسلم وان زاد كغيره ان اجاز المشتري لزمته وان لم يجز بطلت الزيادة ولو كان جاني

مطل الزيادة في التمس

واذا ضمن عن المشتري او اضافها الى مال نفسه لزمته الزيادة بعد ذلك ان كان باعرا المشتري ببيع
 والا فلا الخطأ ببيع جميع المواضع في موضع جازت الزيادة وفي موضع لم تجز وفي العتاق ولو وهب
 كل التمس بالحق باصل العقد ولو وهب بعض التمس بالحق **جلس احمر** في فساد التمس وتغيره اذا
 باع بالذراهم واخذ الخطأ بالدنانير الواجب عليه الذراهم ببيعة وبين الله تعالى انما التماسي
 فيطالبه بالذراهم فيحكم الاقرار فلو اقام المشتري البيعة ان العقد كان بالذراهم يقبل هذه البيعة
 ويقتضي عليه بالذراهم وان لم يكن له بيعة عندئذ يوصف بحلفه وعليه الفتوى وتما هذا في كتاب
 الفتناني في جري العقد باصبعها ان التمس قد اصبهان اخذ التمس فقال انه زوجه من المسئلة في نفسها
 الجامع الصغير اخذ بكل درهم درهم من الصغار وقد صار اكثر او اقل وهو لم يعلم ثم علم لا يرجع عليه
 وفي الفتاوى قال الفتوة ابو جعفر رحمه الله الزيف ما زيفه بيت المال والتميز حجة ما لا يقبله الخاد
 والسوقة فادسية مقربة وهي ساهه اشترى شيئا بدينار درهم فقد البلد فلم ينفذ حتى تغير
 التمس ان كان لا يرجع في السوق فسد البيع وان كان يرجع لم يفسد ينقص المبيع وليس للبائع الا ذلك
 وفي الخبر يند هذه العبارة اذا اشترى شيئا بفلوس فكسدت قبل القبض بطل البيع عند ابي حنيفة
 رحمه الله وعند سماع لا يطل ثمرة عند ابي يوسف يجب على المشتري قيمتها او المثل وعند محمد يعتبر
 قيمتها احزما ترك الناس المتاملة بها وفي العيون انما يفسد العقد اذا مات لا تزوجه في جميع البلدان
 لكن هذا قول محمد وعند سماع الكا دية بركة يفسد البيع في تلك البلدان بناء على مسلة بيع الفلوس
 بالفلوسين عند سماعه اعتبار الاضطلاع ببعض الناس وعند محمد لا يجوز اعتبار الاضطلاع الكل
 ولو رخص العقد الى قال الشيخ الامام الاسناد طهيري الدرر رحمه الله لا يعتبر هذا ويطلب الله بما
 وقع عليه العقد ذلك العيار الذي كان وقت البيع وفي المشتري اذا غلبت الفلوس قبل القبض او
 رخصت قال ابو يوسف قولي وقول ابي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرها شرط كرج ابو يوسف
 وقال عليه فتمت من الدراهم بقر وقبض البيع وقبضه في الفلوس هو قول ابي يوسف الاخر الفتوى
 هكذا في المحيط والذين على هذا في الانقطاع والكساد سواء والمنقطع ان لا يوجد في السوق الذي باع
 فيه وسما كان المبيع مقبوضاً او لم يكن فان كان المبيع مقبوضاً فحكمه حكم البيعة الفاسدة وفي
 النكاح يجب قيمة تلك الدراهم والاطارة كالباع ولو نذر بعض التمس دون البعض فسد العقد بغير
 ما لم يقض **وفي باب** التوزي المنقطع عليه قيمة في اخر يوم القطع من الذهب والفضة قال رحمه
 الله هو المختار ونظير هذا في صرف الاصل اذا اشترى بالفلوس ثم كسدت قبل القبض بطل الشرا
 يعني فسد البيع **ولو رخصت** لا وفي المحيط دلال باع متاع الغنم بدينار درهم فماتت واستوفى
 الدراهم فقبل ان يرد الى صاحب المتاع كسدت الدراهم لا يفسد البيع لان حق القبض له **جلس احمر**
 في التاجيل وفي تخلف الزيادة اشترى شيئا الى سنة غير معينة فتمت البيعة حتى مضت السنة فاحل
 السنة المستقبلية عند ابي حنيفة **ولو اشترى** الى رمضان فتمت حتى دخل رمضان لم يحل له عندئذ
 المال حاله في الوجيز فلوار ومنعه لا سيقا التمس ذرا القدر في وجهه الله لغيره ذل السنة التوحيد
 ولو كان في العقد حياً ولها ولا حدتها والاجل مطلق فابتداء من حين يذم العقد في الفتاوى والصكر
 من له الدراهم عليه غيره اذا وجد دنانيره بمدة مده وما حذها وفي شرح الطحاوي قال لا يأخذها
 قال رحمه الله وفي المسئلة روايتان وفي شرح الطحاوي يجوز تأجيل كل دين سواه القرض يعني يذم وفي

مع الدرهم
وافر بالدينار

كسدت الدراهم
ففسد العقد

فجلس احمر

الروضة رحل اشترى عند السنة ثم مات البايع لا يسطر الأجل ولو مات المشتري قبل الحال فلو اجل
واحدة شهد الاصح قال رحمه الله واثبت في موضع وهذا لان الثمن في الغنم وقابضة الناحل
يؤدى الثمن من الحال فاما من له الاجل فليس له الثمن الا في الغنم والناحل وفي القنطرة
لو قال البايع المشتري والتمس حال هو هبة او بده بده او بده ما رايده لا يكون ناجلا للتمس فيه رجل اشترى
شقصا من دار فلو مات من ارضه وقبض شقصا من البايع الا ان البايع لم يمس من البايع فلو لم يمس
الشقص فاما المشتري ان يبيع من الثمن لكان الشقص وانما في العقد الثاني طبع الارض يكون حصص الشقص
اقل من الثمن الاول واكثر فعليه جميع الثمن وانقص البايع الاول وان كانت حصصه على الثمن الاول ففي ذلك
الشقص البايع الاول هو المعنى وفي باب الارض التي هو الثاني موضع منه حصص الشقص **رحل باع دارا**
بماله ولو لم يسله الا باللفظ فاشترى المشتري عن اداء الثمن بوضوئها باع او خرج مع المشتري الى البلد الذي
فيه الدار وبعث وكيله فيقبض الثمن ويسلم الدار ورجل اشترى دارا بلفظ متقال ذهب وقضه فمما
بضمان حسيبة متقال ذهب وحسيبة متقال فضة بخلاف ما اذا كان بلفظ من الدار فمير والدار امر
فان هناك يكون حسيبة متقال ذهب وحسيبة دارا هو وزن سبعة ومعنى قوله وزن سبعة يعني
من الدار هو التي تكون وزن عشرة منها وزن سبعة مثلا فيل يعني سبعة دنانير واصله ان يقول الدار
على عهد عمرو رضي الله عنه كانت على ثلاث مائة درهم اثني عشر قيراطا وبعضها عشر دراهم
وبعضها عشرة وكانت الدار بغير ثمن واحد وكان يقبض الناس خضومته واختلاف في مبالغها فبعض
قنطرة وعمر رضي الله عنه في ذلك فقال بعضهم خذ من كل نوع ثلاثة فخذت القنطرة وثلاث العشرة في ذلك
اثني عشر فذلك اربعة عشر قيراطا وفي وزن الدار بغير عشرين على حاله فيكون وزن عشرة دنانير
مثل وزن سبعة دنانير لان عشرة دراهم كل درهم اربعة عشر قيراطا يكون مائة واربعين قيراطا
وسبعة دنانير كل دنانير عشرة قيراطا تكون مائة واربعين قيراطا الا ان اهل الحساب يأخذون
الدراهم اثني عشر قيراطا لانه اقل وكذا **الفصل الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع وما لا يدخل**
وفيه جنس منه شتر جنس في الصباغ والعقار **رحل باع دارا** فدخل العقد اشترى البيع قال في المحيط ولو بذر
في ثمن الكلب اذ باع فرسا وعليها سرج قبل لا يدخل الا بالانحصار وحكم الثمن ولو باع حمرا او كلبا فدخل
الاكاف والبرد عنه تحت البيع وان كان غير موكف فكذلك هو الخمار وكذا قال القنطرة والشهيد وقيل
لا يدخل البرد عنه والاكاف اذا كان غريبا او اصل المسئلة اذ باع جارية او غلاما وعليه ما يتا بهما
التي باع بمثلها دخل ثبات مثلها قال في المشتري في الحارمة والقنطرة شيئا يمنع لهما ولو اشترى ثوب من ثياب
او وجد به عيبا لم يرجع المشتري على البايع لشيء وفي القنطرة والداخل تحت البيع ثياب مثلها ان شاء البايع
اعطاها الذي عليها وان شاء اعطى غيره ذلك لان الدخول بحكم العرف والداخل بحكم الدف كسوة مثلها
لا عينها واذ اظهر لك في ثياب الحارمة فكذلك في البرد عنه وفي شرح القنطرة دخل شتر عبدة الدمان
باعه المولى من ماله ولم يمس ماله فابيع فاسد ولو قال ابيعه مع ماله وشمي خاد اذا كان الثمن يزيد على
دراهم القنطرة وان كان اقل او مثله لا يجوز ولو كان ماله دنانير فاشترى بالداراهم او على العكس
اشترى سوا كان الثمن قليلا او كثيرا بعد اذ يتقارب حصص الدنانير بالداراهم ولو لم يتقارب حصصا
حتى تقدرنا بطل البايع في حصص الصرف وبقي في حصص العبد فلو كان ماله او بعض ماله دينا البيع فاسد
في الدين لا يشك عندنا في حقيقته خلافا لما والمسئلة طوبى لمن ينظر في الحارمة **حسن احمد** وفي

القنطرة

القنطرة **رحل باع** حافونا وادخل الارواح المانوت في العقد سوا باع الحافون عمارتها او لا هو الخمار هكذا
قال في باب النون وفي باب العنبر الارواح والاقفال للبايع بخلاف الاقفال ومن هذا الجنس مناسيل
منها اذ باع دارا او غيرها بغير وزن عليها يكون في البيع المبركة ولو رجل قال ان باعها بمائة دينار بخلاف
البيع وان لم يذكر المرافق لا يدخلان يعني الدار والحبل اما المبركة فتدخل في الوصية ومنها اذ باع
حافونا وعليه طلبة كما تكون في الاسواق ان ذكر المرافق بدخل والا فلا وفي الجامع الصغير اشترى دارا
وعلى باع طلبة ان كان بالظاهر خارج الدار لا يدخل في البيع من غيره ذكرها لا حاجة وان كان باعها في الدار
فذلك عندنا في حقيقته وعندنا يدخل من غيره ذكرها اما العلو ذكرها ان على ثلاث مائة درهم
قال هذا بالوصية اما بالظاهر وسببه الكل يعني حافونا والعلو مثل السفلى يدخل من غيره ذكرها والشرط
والثمن لا يدخلان في البيع من غيره ذكرها في الاجارة بخلاف من غيره ذكرها وفي القنطرة ولو اشترى
بيتا في دار او من غير دار او من غير دار لا يكون له الطريق الا ان يقول بكل حق قوله او بغيره او بكل قليل وكثير هو
ارمنه وان لم يبدل في البيع قال في المشتري للمشتري ان يرد ويقول طمعت ان في مفضا الى الطريق
الا عظم يريد به ان البيت لا يلي الطريق الا عظم حتى لا يمكنه ان يفتح الباب اليه وكذا لو اشترى دارا
والطريق الخاص لها في ملك انسان او في سكة غير نافذة لا يدخل الا بدلا للحقوق والمرافق اما الطريق
الذي في سكة نافذة فلا يدخل في العقد اصلا لكن المشتري ينظر فيه عليه ولا يمنع احدكما
فيل الشراء ولو باع دارا لها طريق قد سدا صاحبها قبل ذلك وحبل لها طريقا اخر يشرى بها عما يحق لها
لذا الطريق الثاني الا فرادى والوصية كالباع في ان السرب والطريق لا يدخلان الا بالذكر والهرم والصفة
الموقوفة كالا حارة انما يدخلان من غير ذلك **رحل باع دارا** او فيها بستانا كان في الدار يدخل تحت البيع
صغيرا كان او كبيرا ولو كان خارج الدار ومنعه في الدار فالبعض ان كان صغرا من الدار يدخل وان
كانا كبيرا او من الدار لا يدخل وقال بعضهم حكم الثمن ومنها اذ باع دارا او حافونا بدخل المفتاح تحت البيع
وان كان منفصلا وقد ذكرنا والعنق يدخل والقل لا يدخل وان كان على البنية وقت البيع ومنها اذا
باع الحمار لا يدخل القضاء والا تحت البيع ومنها اذ باع بيتا وفيه رحي لا يدخل تحت البيع لانها ليست
من حقوق البيع البيت لو كان في الصفة يدخل اذا ذكر كل حق هو لها لانها من حقوقها والدار لانه
كالرحي ومنها اذ باع بيتا وفيه سائلم ان كانت مملوكة يدخل تحت البيع وان لو كانت مملوكة لا يدخل والخمر
على هذا وكبر الحمار لا يدخل في البيع وكبر القضاء لا ورق الحمار الذي يبيع فيه للبايع وجده العقار الذي
يدين عليه لا يدخل في البيع وان ذكر عمره فمقتله السوا قبل التي يبيع فيها السوا لا يدخل تحت البيع
كانت من غراس اجد منه وان كانت في البنا لا تصاحب البنا للقل فلو كان من حمله البنا **حسن احمد**
في الصباغ والعقار وفي سبعة الاصل رجل اشترى ارضا فيها زرع ان ذكر الحقوق والمرافق لا يدخل
تحت البيع الا اذا شرط ذلك ان يكون المشتري او قال رجل ثيابا وكثيرا فلو قال كل قليل وكثير يدخل فيها او لا
وان قال في اخرها من حقوقها لا يدخل وكذا الوقال من مرفقها في المحيط وكذا الحمار كراحمرا قد ي
رحمة الله يدخل الزرع والثمن في حقيقته وان يوسف رحمة الله وان لم يعل كل قليل وكثير وان
قال بكل قليل وكثير هو فيها ومنها يدخل الزرع والثمن في الزوايا وكلها باع ارضا او كونا ولو
يذكر فيه الحقوق والمرافق لا ذكر كل قليل وكثير فانه يدخل تحت البيع ما ذكر فيه لنا بيد نحو العنبر
والاشجار والابنية وفي شفعة العجر فدا اشترى ارضا وخلافها عمر واشترط القنطرة البيع للشيخ

حسن احمد

الحق
في القبول

ان باخذ علم انه قد دخل من شرط ولا يدخل من غير شرط والوصية كالبيع في انه لا يدخل في القبول والوصية
في وصية الشجر وفي مزاولة النوازل لو لم يد صاحب الأرض ولو يثبت لا يدخل تحت البيع الا اذا عطف لوصية
المشتري ولو ثبت ولم يصرفه قيمة قال انما القاسم الصفا ورحمة الله هو للبايع وقال القسمة ابو الليث رحمه
والقواسم انه يدخل في البيع والقطن كالزروع لا يدخل وانما اصل القطن فاختلف المشايخ رحمه الله فيه والبيع
انه لا يدخل وانما الكراوات ان كان ظاهر لا يدخل وما كان مضمينا فالصحيح انه يدخل هذا في ما لا يملكه فانه لا يملك
والاصل ان ما كان لقطعة مملوكة فهو كالمشترى لا يدخل وما لم يشر لقطعة مملوكة فلا يدخل كالمشترى فان
في باب البايع الذي لو يثبت يدخل وانما الاجماع ان كانت حالة تقطع في كل ثلاث سنين ان كان يملك من الاصل
تدخل تحت البيع وفي الشجر الصنعة التي تساق في السوق والزرع وان كانت تقطع من وجه الارض القصص فانما يدخل
تحت البيع ايضا من غير ذكر مثمرة او غير مثمرة صغيرة او كبيرة للخطب ولغيره وكذا الطرقات والشجر والخلاف
وكل ماله ساق والعصب والخطب الثابت والربا حرام في القول للبايع اذا لم يذكر في البيع وفي باب العنبر والشجر
للخلاف والعنبر المشتري وكذا ماله ساق ولا يقطع اضله حتى كان يحرق او اصل الارض والزرع فان البايع والعصب
في الارض كالمشترى والزرعة التي تقال سبست ، واما عرقها فتدخل في البيع وتكون له الخلاق تندخل في البيع ولو لم
البايع ان كان له ذلك ذكره الامام الشريفي رحمه الله والامام الفضل حصل في امر الخلاق كالمزملع او ان يقطع او لا
قال رحمه الله وبه يغني ، ولو باع شجرة لا يدخل من ارضه الفروغ تحت البيع والوصية كالبيع يعني لا يدخل موضع
الفروغ عند اي يوسف وعند محمد يدخل قال الصدوق في التهذيب وعليه الفتوى ، وفي باب النون رجل باع
شجرة بشرط القطن من الارض فقطعت من وجه الارض ، وان باع بشرط القطن من اصل شجرة من الارض ، ولو باع ولم
يسير القطن يقطع من الارض ويدخل ما عجزها من الارض ففرض تحت البيع فهو المضاف ، وفي الارض والوصية تندخل الارض
تحت البيع والوصية والوصية كالمزملع ، ولو اقر رجل ارضه فيها شجرة قائمة وعليها ثمرة فهي لثمة وكذا
الزروع ، وفي الزباديات لو وهب ارضا فيها زرع لا يقطع ولو اوصى ما رضى فيها زرع لا يدخل الزرع تحت الوصية
وكذا لا يدخل في الوقف وسياق كلامها في كتاب الوصايا والوقف اشترى شجرة لثمة وقفا وقد ثبت من عرفها
اشجار فان كانت الاشجار بحيث لو قطعت الشجرة يبيست صادرة مبيعة والا فلا لاهلها او يبيست لقطعة الشجرة
كانت فائدة من الشجرة وفي كتاب الخطان للصدوق الشهيد دخل اشترى حايطا ولم يعل بارضه لا يدخل الارض
تحت البيع ويقال له اقله وهذا عند اي يوسف وعند الحسن يدخل واساس الحايط الذي تحت الحايط يدخل
عند اي يوسف والحايط على الحايط فالبيع وفي القطن لا يدخل من غير ذلك وفي الارض يدخل رجل اشترى دارا
محتوفا فاصدق حايط منها فوجد فيها رصا او ساخا او حشا ان كان من حمله اليها فالمشترى الذي تحت الحايط
فهو المشتري وان كان شيئا هو مودع في الحايط فللبايع قالوا وحده المشتري في حده من حدهما واما
او غيرها يكون للبايع وهذا اذا قال البايع هو باع فان قال لبيس يا حكيما حكم اللفظة وعرف هذا انما
رحمهم الله لو اشترى سمكة فوجد في بطنها لولة ان كانت في صدره يكون المشتري وان لم يكن في الصدق يكون
للبايع ، ولو اشترى حملا او وجاهه فوجد في بطنها دنانير لم يكن المشتري الكل في الحيطان **الحكم**
الحامس عشر فيما على البايع فيما على المشتري وفي الفتاوى رجل اشترى دارا فطلب من البايع ان يكتب
صكها على الشراء فان البايع لا يجزى وان كتب المشتري وامره بالاشهاد لا يجزى على المزاج الى الشهود وان ادى
بالشهود يجزى على الاشهاد شاهدين فان اورد في القضي فان اقر عنه كتب بجلال لا يجزى مع الضمان
القد يبر ولو ادى الزوج ان يكتب خطا لمراته لا يجزى كذا الفتوى القدر والشهود ورحمة الله العاقل

بيع الكراوات

رجل باع شجرة
في الارض

رجل اشترى
في الارض
دائرا

في البيع

في البيع

بشرى بها وفي الحظوظ في المشتق من روح استبرأها قال استبرأ ان يشترى بها هكذا عن محمد وزوي عن
ابن خزيمة في هذه الرواية استبرأ عليه وكان الاستبرأ طهرنا الذي يقول راي في كتاب الاستبرأ
للعرض المشايخ ورحمهم الله انما يجب الاستبرأ على المشتري في هذه الرواية ان يكون وجها وطهرا فاما
او اشترى بها ان يطهرها فيجب الاستبرأ ان كانت حرة فمروا بها من غير مشروط بشرى بها وبغيرها
فشرط طهرها الروح قبل القبض فيسقط الاستبرأ على الروايات اجمع وان طهرها قبل القبض على رواية الجليل لسقط
وعلى رواية النجاشي لا يسقط هو الصحيح وان في الباب ان يزوجه من غيره بشرى بها فيزوجه قبل القبض من غيره
فشرط طهرها بشرى بها الروح فيسقط الاستبرأ على الروايتين وحيلة اخرى لو كان بعد القبض بيعها من
وجله وبشرى بها شرعا المشتري يزوجه من رجل ثوان الباب بشرى بها منه وبغيرها بشرى بها الروح
فلا يجب الاستبرأ هكذا نقل عن الصدوق الشهيد فان قال لا يطهرها الروح يقول زوجها منك بشرى
ان امرها بيدى في الظلقة من اطلعتا متى شئت او يقول المشتري زوجها منك على انك ان لم تستبرأ
ففي طالق فتنفس في الحيلة اذا خاف على الحلال لا طلاق وهل تنجح الحيلة في ذلك في الفتاوى ان طهرت
ولم تنجح منها في الطهر حتى يبيعها بياض وان وطهرها ثم باعها قبل ان يخلص بياض قبل هذا قول محمد وعندهما
يجوز الحيلة وان وطهرها بياض في هذا الظاهر اصله في كاح الجامع الصغير اذا طهر الرجل حارسه ثم وزوجه
رجلا للروح ان يطهرها قبل ان يشترى بها عند محمد وعند محمد بن يحيى الاستبرأ في الرواية امره في
فقد وجه على هذا الخلاف قال محمد بن الامية الحلبي الا قد يقول محمد بن علي هذا الحيلة لا يسقط
الشفعة واسقاط الزكوة **المجلس الثاني في التفرقة بين الصغير والكبير** وفي الاصل التفرقة بين
الصغير والكبير بين الصغيرين من المحارم بالوجوه الباعية والهة ونحوها نكروه والبايع جاز في الحكم وقال
ابن يوسف في الوالد والابن والابن لا يجوز الباعية وفي رواية عنه لا يجوز في الكل ولو كان احدهما لدا والآخر
لولده الصغير ولقد اختلفوا في كتابته او لم كتابته لا يكرهه ولو كان كلاهما له فباع احدهما لولد الصغير يكرهه فان
استزاهما فزوجهما عينا لدا يكرهه ويمسك الآخر وتماز هذا النوع من المسائل في الروايات وان كتبها
في الحرانة **المجلس الثالث في المتفرقات** وفي المشتق رجل يبيعه من عبده فزوجه الى الفاضل فيشهد جيرانه قال
محمد رحمه الله لا يجب الفاضل المولى على بيعه لكن يبيعه المولى عن ذلك فان اعاد او نكح فزوجه والحبس وفي
الفتاوى لو كان البعد بطلب الباع من مولاة وهو مقرا به بحسنه فيزوجه في باب الاستبرأ في اشترى جارية
ببشرى بها احتياطا في **منه** دخل بطلع دنا غير غيره ثم مات بشوق بطنه والنعامة اذا اطلقت
لولده الغير منظرها بها اكثر قيمة امر بدفع قيمه الا ان المسلمان في كتاب الحيطان وبطاهرها باي في كان
الزوجة وفي الفتوى بدار كتاب الخطر والاباحة عن محمد في رجل ابتاع ذكوة لرجل ومات المتبع ولم يلد ما لا
يشق بطنه وعليه القيمة لان الذكوة نفس في البطن فلا يبعد الشق والذكوة لا يفسد وفي الفتاوى دخل
عجل للقبال دوما او للحمار لياخذ منه البقل فباعه وقت او الجوز شرطي في القرض من باعته فترعا او
شرا لا يجوز وان لم يخطوط حارة وفي المشتق رجل استقرض عشرة افقره حطة وجا بها وقال افشاء عشرة
افقره حطة ولم تعلم المستقرض ذلك الا بقوله يبيعه ان ياكله في الشرا وقد ذكرنا
تمام هذا في السلم خط الجيد بالزوي للبيوع والفتاوى بالشيخ في الحكم للشيخ لا يكرهه لان في ذلك ادالا
فلا بأس به **في** وفي الفتاوى بين الزنا وبين النكاح والفسق من المحرم لا يكرهه لان في ذلك ادالا
لم يبيع المكاتب المقتضى من الرضا واعلم انه اشترى ليلبس كوة وبيع العلام الامور ممن يعلم انه من نكحي الله

في عبده يكره
على البيع

بشرى بها
في غير
نكاح

في نكاح
لغيره

في كوة

فيه يكره لانه اعانه على المعصية وفي كتاب الاستبرأ للشيخ الامام محمد بن الامية الشريفي مع الصغير من هذه
ما يكره عند ابن خزيمة وجميعهم انه عند ما يكره ويجوز الباع بالاجماع وبيع العقب من محمد بن علي هذا الخلاف
في كوة من محمد بن الامية **في** وفي الفتاوى ورجال ان يبيع مائة مبيعة وهو يعلم يجب ان يبيها وان لو
بين قال بغير مشايخنا رحمهم الله يصير فاسقا ثم ذكروا فيها ذكروا قال الصدوق الشهيد رحمه الله ولا يأخذ به
الجمهور هل نسال عن هذا الشرأ هو خلاف ان كان الغالب عليهم الحلال في اسوائهم لا يبال وان كان الغالب عليهم
الحرام او في وقت من الاوقات يصير الغالب هو الحرام او كان يكسب من الحلال والحرام او لا بأس بالسوان
في الوجوه الثلاثة **في** وفي رواية في كوة ثوب وقال وطلعتي فلا يبيعه وان لا يقض من عشرة فطلب منه الباع
بشفعة ان وقع في قلبه انه قال ذلك لزوج السلعة عشرة وسعة ان يشترى وان لم ينفذ ذلك في قلبه
لا يفسد الشرأ منه **في** وفي رواية في كوة ثوب ان لو كره في قعوده ضرر للناس لسعة الطريق لا بأس
بالشرأ منه وان كان في قعوده ضرر لا يبيعه ان يشترى منه وقيل يكره وان كان الطريق واسعا وقال
الفاضل الامام يكره للبائع جيل منه كبريت جيل منه وباعه او جيل من حمرة وباعه او فيه شجر فتنقح الفسوق
وباعه او الحبل المذبح الذي ان كان لا يملك احد لا بأس به المسألة في الفتاوى والله اعلم **في**
كتاب التفرقة قال في الجامع الكبير والاهم المصروفه على ثلاثة اوجه اما ان كان ثلثا حاصدا
وثلثا فضة او لو كان قدرا للثمن لكن اكثرها فضة فان الفضة لا تصير معاونة بالصفير بل هو ليس بفضة
وصغير فان بيعت هذه الدراهم بالفضة الحاصلة ان كانت الفضة الحاصلة اكثر من الفضة التي
في الدراهم يجوز وان كانت اقل او مثلها او لا يذري فالبيع فاسد وفي الوجه الذي يجوز بشرط القبض
في الفضة والصفير ايضا ويجوز بيع هذه الدراهم بغيرها بشرط ان لا يشرط القبض في البيع
والاستفراغ من عده ان كان فزوج عددا يجوز وان كان لا يزوج عددا لا يجوز عدد الا اذا كانت الدراهم
باعيا لها فيجوز المباينة بها عددا والعدو المندفعة ولا يفتقر في العفو وحاشي لو اشترى فاعطى ما وهكذا
الدراهم قبل التسليم في العدة وبعد مثلها الثاني اذا كان اكثرها فضة فهي كالفضة كلها ولا يجوز
التفاضل بين ابيد ولا يجوز المباينة والاستفراغ من عده او اعملا يجوز وان لا يفتقر في العقد بالقبض
والدراهم لا تخلو عن الفسخ الثالث ان كان مضمنا فضة ونقصها صفير فهي كالفضة وقد ذكرنا في
الوجه الثاني وفي شرح الطحاوي مع المسيبية بالمسيبيين والغالب عليها الصفير يجوز **في** وكذا كانت
الفضة غالبة او متساوية للصفير يجوز وقال الصدوق الشهيد رحمه الله يبيع الفتاوى في عرفنا
لا يجوز ولو بعد هذا التفصيل وحده فيها الزكوة كالفضة الحاصلة وفي بيع القطارفة بالعدا بشرط
التفاضل في المجلس في البدلين كذا في المشتق وفي شرح الطحاوي والفتاوى اسم لعمود ثلاثة ببيع الذهب بالذهب
والفضة بالفضة واحدهما بالآخرى واختص بشرط ثلثه احدهما نحو والفتاوى من الجانبين قبل التفرقة
بالبابان سواء ان كان المفقود وعليهما بمباينة في العقد كمنقورة الذهب والفضة او بغيرهما او بغيرهما
او مما لا يفتقر في العقد والتفاضل في مجلس العقد ليس بشرط ولكن وجود التفاضل قبل التفرقة بالابان
شرط حتى لو تفاوتا ولم يفتقا ايضا حتى متساويلا واكثره لم يفتق احداهما صاحبه ولا غاب عنه
ثم تفاوتا افترا فاجاز الفرض وكذا في تسليمه راسما لا تسلم الثاني ان يكون عقد الصرف بابا ليس
فيه خيار الشرط لهما او لاحدهما فاذا كان لكن اطل صاحبا خياره قبل التفرقة ثم تفرقا فغيره
من الجانبين انقلب العقد جائزا عند اخباتا الثلثة وكذا عقد السلم يجب ان تكون بابا لا خيار فيه فان اطل

في كوة

في كوة

[illegible]

لا يصح لا قاضية المتاع فيما يحتمل القسمة وحل لثلاثة عشر دواهر صحاح فاذا كان بينهما بائني عشر دوهما
مكسورة لا يجوز لانه دبا فان اذا وحله يستقدم من المشتري التي عشر دوهما مكسرة ثم يفيضه عشرة
جدا انما ان المقرض يريد من دهرين نحو ذلك وكونا له على رجل عشرة دواهر مكسرة الى اصل فلما
حل الاجل حاز المديون تسعة صحاح وقال هذه التسعة بتلك العشرة لا يجوز لانه وان اود الحيلة باخذ
التسعة بالتسعة ويترتب عن الدهر الباقي فان حاز المديون لا يريد من الدهر الباقي يدفع الى صاحبه
الدين تسعة دواهر صحاحا وثلثا او شيئا يسيرا عوضا عن الدهر الباقي حاز ذلك وبلغ الامس من القناوة
لثاني خان وكذا فرقة على ان توفيه بالكونة فهو قاسمه ولو استقرض القلوس شوكتت عليه رد القلوس
وعند ماله وقبضه باقوا القرض القسبة على هذا ويجوز القسبة على عدد من مقاربه وفي كل جملة وفي الاجرة
نفس الحيوان والعقار والخشب وما كان متقاربا لكل في الاصل والله اعلم **كتاب الاجارات** هذا الكتاب
يشتمل على اربعة عشر فصلا **الاول** في المقدمة ومنها مسائل في حوز الاجارة ومسائل في الجنبه الثاني في حوز الاجارة
ومسائل فيها الالفاظ التي تستعمل في الاجارة الثالث في اجارات الضياع والعقار الرابع في اجارة الدواب
الخامس في الاستقضاء السادس في الضمان السابع في فتح الاجارة الثامن في استيجار الطير التاسع في بيعا على المسامر
وما على الاموال العاشر في الخطر والاباحة الحادي عشر في الاختلاف بين الاجر والمشتاخر **اما الاداء** في المقدمة
وفي شرح النجاشي في عقد الاجارة لا يجوز الا ان يبين البذل لمن الحائنين جميعا اما بيان المنفعة فياخذ بمقتضى
ثلاثة اركان الوقت وهو الاجل وبيان الثمن وبيان المكان واما بيان الاجرة فان دواهر او دواهرين
فالشروط بيان المقدور ويقع على نقد المبلغ فان كانت النقود مخرقة بغير القالب وان كانت الغلبة مخرقة
فلا اجارة فاسده ما لم يبين ثمنها كما ذكرنا في البيع وان كان كيلا او وزنا او عددا متقاربا فالشروط
بيان المقدور والصنف وهل يشترط بيان مكان الايقاع فذكر في البيوع فانه نظير الاختلاف في البيع ولا
تحتاج الى بيان الاجل لانه يعلم ويثبت في الدمة فان بين جاز وان كان ثانيا او عموما فالشروط بيان المقدور والع

والاجل لان الثياب لا تنبت وتنبأ في المدة الاخيرة وفي هذا كله اذا كان عبدا فالاسادة الالهة كالمه ولا
بحاج الى بيان الوصف والقدر والاجل. وان كان حيوانا لا يجوز ان يكون مقيما وان كان منفعة اذا كان
من جنسه كمنفعة اذا ولد او اودع في كوكب وانه يركوب وانه لا يجوز وان كان من خلاف جنسه كمنفعة
في ركوب وانه يجوز **ومر الاجرة** انما تنسحق بالبيع او باشتراط البيع او باستيفاء العقد وعليه
ولا يملك لمجرد العقد عنده فانه في المحيط وكما يجب باستيفاء المنافع يجب بالتمسك من استيفاء المنافع حتى ان
من استأجر اذ اوصافه تاممة معلومة ولم تكن تلك المدة منع فمكة يجب اذا كانت الاحارة صحيحة وكولم
يتم بان منعه المالك او احبب له **وفي الاصل** لو قال دونك المنزل فانزله وبالعارية ايديك طاعة بغير
الا انه لو يقع الباب فقال المستاجر ان المدة لم تنزل ان كان العقد على الفسخ من غير موته فله ان يبيع الاجر
والافلاحة فان تمس الامية الماواني وكثر العاقول للبيوع حتى لا يكون للاجران فتح على المستاجر فيقول هذا
كسرت العلق ودخلت الدار **وكذا** اذا اجردا اذ سلمها اليه فارعه الا بئنا كان مشغولا بمنع الاجر او سلم
اليه جميع الدار فترافق بينهما من قبله دفع عن الاجر حصه اليد ولكن بشرط التمسك من استيفاء المنافع
المدة التي ودع عليه العقد في المكان الذي اضيف اليه العقد فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او
تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه المدة في غير المكان الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء
في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجرة حتى ان من استأجر وانه يوما لاجل اودع فمكسها المتأ

صاحب الحيا وجارده واس المال فعلى امرائنا ان لا يكون بدل الصنف موقلا فان اطلق صاحب اجل الاجل قبل الفراق
ونقد ما عليه ثم اقر فاعز بقض من الجانبين انقلب العقد حايلا عندنا وعند عقد الصنف بشرط الاجل احد
الطرفين او بشرط الحيا وينقد على الفساد وورق الوضيفة ووجه الله بين ما اذا انعقد عقد الصنف على الحيا
بشرط لعوات شرط وبين ما اذا انعقد على الفساد وفاقية تظهرون مسألة وهي انه اذا مات رجل حايلا
في عتقها طوق ووزن الطوق مائة مائة من رجل بالقدور وهو حاله فطال وبيع فيها وتخصه المائة من الحايلا
فغنى به بيع موافق فاعز بقض من الجانبين بطل الصنف وبيع الحايلا بقض ما به صحيح وبمثله لو باعها بالدين
وهو الى اجل الصنف باطل بالاجماع وبطل بيع الحايلا ايضا عند اي حبيفة ووجه الله خلافا لما والقرن
ان في المسئلة الاولى انعقد العقد فيما جعلا على العتق غير ان الصنف انما يبطل لعوات شرط من شرطه
ولو بوجوه ذلك انما ان البيع في الحايلا كما اذا اشترى عتق بالدين فاصحح احد مما وفي المسئلة الثانية
انما يبطل بيع الحايلا لان عقد الصنف انعقد على الفساد وفاقية ذلك فساد البيع في الحايلا كما اذا اشترى
عتق من فاذا احدث ما عزم من شرح الظاهري، ولو باعها بدينها بذهب او فضة بفضة بغيره لا يجوز وبشرط
التساوي في الوزن، ولو اشترى بالفضة من غيرها او بالذهب ذهب غيره ووزن احد ههما
اكثر ومع اقلهما وزنا شي من خلافه فالبيع جائز بعد ذلك ان كانت قيمة الحلاق تبلغ قيمة الزيادة او اقل
قد وما يتقارب الناس فيه بجور البيع فيه من عتق كاهة وان كانت قيمة الحلاق قليلة كالجودة والبيضة والعلامة
والكاعده او خلاه في الميت لجور البيع بجور ولكنه بكرة كداروي عن محمد فقل له كيف تجد في قلبك قال مثل
الجل وان لم يكن الحلاق قيمة ككف من ثواب لا يجوز البيع والله اعلم **حجلس آخر** في علة الربا وفي شرح الظاهر
قال اصحابنا رحمهم الله علة الربا الخلج الحاصل في المحلات والوزن مع الحاصل في المودونات فاذا احتجوا بغير
التفاضل والتساوي اذا لم يخل التفاضل والتساوي ان وجد احدهما وعدوا الاخر اما الجعل والوزن حل القائل
وجور النساء واما الحاضر فانعداه حل التفاضل وجور النساء عندنا فلو باع تقاحه ببقا حزين او حقة من
الحطة بخمسين بجور عندنا بعدو الجعل، وفي التناوي رجل طلب من آخر دراهم فباعها بدينها وازد
بما هو المستقرض عوضا من المقرض نصرة وسلم اليه ثوبا عند المقرض منه ثا من عتق بجور وان نقد الشرط
بينهما والاحوط ان يقول المستقرض كل شرط او مقالة كان بينهما فذكره ثم يابعد وذلك المسئلة على
ان مع الوفاقا المجرى الوفاقا شرط البيع يصح وقد ذكرنا في كتاب البيوع هذه اذا كان المتاع المستقرض
فان كان المتاع المقرض ليس للمستقرض في يد يدين ان يقضه عشرة ثلثة عشر الى اجل فان المقرض يبيع من
المستقرض سلعة ثلثة عشر وتسلم السلعة الى المستقرض ثلثة عشر ان المستقرض يبيع السلعة من اجني عشرة
ويدفع السلعة الى الاجني ثلثة عشر لا يجبي بيع السلعة من المقرض عشرة ويأخذ منه التسرة ويدفعها الى المستقرض
فبغير الاجني من الثمن الذي كان عليه للمستقرض في قبيل السلعة الى المقرض نصرة والتسرة على المستقرض
ثلثة عشر الى امله من التناوي لقاضي بان وفي الواو رجل له على اخر عشرة دراهم فادان بوجها الى سنة
ويأخذ منه ثلثة عشر فالحيلة ان يشترى منه بثلث عشرة متاعا ويقض المتاع منه بقيمة المتاع عشرة
مربع منه ثلثة عشر الى سنة، وفي صنفنا لامل لبا من يقبل هدية الغريب واجابة وغوته مالم يتعطل
وذلك ان اذا قضى اجور من دراهم او دراهم او رضى به، ولو شرط لم يجوز ولو كان ارجح في الوزن ان كان كبرا
لا يجوز وان قل ودخل في ثقل الموازين لم يجوز كد رهون مائة لا يجوز وعلية ودر الزيادة واختلفوا في نصف
دهر مائة قال بعضهم هو كبر لا يجوز وقال بعضهم هو كبر فيجوز ولو ان المستقرض ذهب الزيادة من المقرض

في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للزواج المصحب عليه الاجر بمكنة من الاستيفاء
 في المكان الذي اوصف اليه العقد وان استأجرها للزواج المصحب له من مكنة من الاستيفاء
 في المكان الذي اوصف اليه العقد فان ذهبت بالذابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب بها **و** اذ ذهب
 الى ذلك المكان خارج المصحب ما مضى اليوم بالذابة ولم يركب لا **باجب الاجر** وفي التوازل استأجر ذابة
 الى مكة ولم يركب بل مشا واجلا ان كان يغير علة في الذابة بحت الاجر وان كان لعله في الذابة او لم يركب
 لم يركب رجلي الركوب **و** ان استأجر ثوبا بلبسة كل يوم يدان في مكنة يتيه ولم يلبسه فمضى سنون
 كان عليه كل يوم في الوقت الذي يعلم انه لو لبسه لا يجرى فاذا مضى وقت يعلم انه لو لبسه يجرى سقط
 عنه الاجر لانه بعد مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منفعة بغير انفسه فليسقط عنه الاجر كالمرأة اذا
 اكسوة من الزوج ولم يلبس وليست ثوب نفسها اذا مضى وقت لو لبسه لبسا مفضا اذا جرح كان لها ولا له المالك
 بكونه اخرى والا فلا من القضاوي للقاضي الامام فيكون ان كانت الاجرة فحيلة له ان يطالب بها وان كانت موكلة
 له ان يطالبه ما لم يرض الاجر وان كانت بغيره فاذا مضى بغيره عليه وان كانت مكسوة غلبها ففقدت في حصة
 او لا يطالبه ما لم يرضه من المنفعة كلها وفي قوله الاجر وهو ثوب لما نط اليه عند مضى كل يوم والمؤخر اذا مضى
 الاجرة كلها ثم انتفعت الاجارة كان له حساب ما استوفى من المنفعة ويؤدى الباقي على المستأجر لمسايل في بيع
 الطراوي سواء سابل المحيط **حسب الاجر** فيمن له حق الحبس وفي الاصل الاسكان ومن لعله ان يرضي العين فادى
 بحبس العين لا يستيقا الاجر الا اذا كانت الاجرة موكلة **و** في التوازل ان يركب الخطب وخلق شعر القيد
 حق الحبس وللشاح حق الحبس وكذلك كل ما صاد العين بغيره شيئا **و** اخر **حسب ما** الوصل القاصب ينقطع حق المالك
 واما القضا ان كان يقصر بالساح او يبيع من البضعة فله الحبس اما اذا كان يبيع الثوب لا غير فقد
 احتل المستأجر فيه **و** هذا كله اذا علمه وكانه اما اذا خاط الحياط او صنع الصناعات في بيت المستأجر
 فليس له حق الحبس ولو هلك في يد الاجر من غير صنعة ومن غير ان يحبس بالاجر فان كان لعله ان يرضي العين
 كما في الحياط والصناعات سقط الاجر وان لم يكن لعله ان يركب الحياط لا يسقط الحياط اذا حلت ذب الثوب بحسب
 الاجرة بعد ما صنع بعض العمل قبل ان يتم ليركب له ذلك بخلاف مسئلة الذاب لان بعض العمل ههنا ليس بمنفعة به
 ولو شوط تجمل الاجرة له ان يحبس المأذون حتى تستوفى الاجرة ولو ابراه عن الاجر او هبة قد ذكرنا في كتاب
 البؤنة في فضل البيع القاسد **و** مؤنة الزوجة الاجر المشترك في القضا والصناعات والنساج على الاجر
 لان الزود تقص للقبض فاما يجب على من كانت منفعة القبول ومنفعة القبول هذه المواضع الاجر لان الاجر
 مجبنا وهو الاجر وكرب الثوب منفعة والعين خبر من المنفعة فكان الزود عليه بخلاف ما لو اخرج عبد اذية
 وخرج المستأجر فانه يجب الزود على صاحب القيد والذابة لان منه المستأجر منفعة وللوجر عينا كذا في القبول
 ثم ذكر بعد هذا ابا وراون في الموايد المتوقعة من صاحب المحيط **الاجر المشترك** كالحياط ونحوه
 يجب ان تكون مؤنة الزود عليه وان في صاحب المحيط ان يكون على صاحب الثوب لا على الحياط ونحوه
 وفي جواب الكتاب كما ذكره اهر واده وكذا مؤنه وذا الذي يكون على صاحب الحنطة في عرفنا الاعلى
 الطمان وتؤنى صاحب المحيط على هذا **الفصل الثاني في صحة الاجارة وفسادها** هذا الفصل
 مشتمل على خمسة اجناس الاول في الفاظ الثاني في الصناعات والقضا وفيه الحياض الثالث في الثوب والقبية
 وغيرهما الرابع في الاعمال الحامزة المنقولات **اما الاول** وفي القضاوي لا يفتقر الى الاجارة في عقد بلفظ
 القار فحتى لو قال لغيره اعزتك هذه الدار شهرا بكذا او فان كل شهر بكذا او قبل الخطاب كانت الاجارة صحيحة

استأجر ثوبا بلبسة كل يوم يدان في مكنة يتيه ولم يلبسه فمضى سنون كان عليه كل يوم في الوقت الذي يعلم انه لو لبسه لا يجرى فاذا مضى وقت يعلم انه لو لبسه يجرى سقط عنه الاجر لانه بعد مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منفعة بغير انفسه فليسقط عنه الاجر كالمرأة اذا اكسوة من الزوج ولم يلبس وليست ثوب نفسها اذا مضى وقت لو لبسه لبسا مفضا اذا جرح كان لها ولا له المالك بكونه اخرى والا فلا من القضاوي للقاضي الامام فيكون ان كانت الاجرة فحيلة له ان يطالب بها وان كانت موكلة له ان يطالبه ما لم يرض الاجر وان كانت بغيره فاذا مضى بغيره عليه وان كانت مكسوة غلبها ففقدت في حصة او لا يطالبه ما لم يرضه من المنفعة كلها وفي قوله الاجر وهو ثوب لما نط اليه عند مضى كل يوم والمؤخر اذا مضى الاجرة كلها ثم انتفعت الاجارة كان له حساب ما استوفى من المنفعة ويؤدى الباقي على المستأجر لمسايل في بيع الطراوي سواء سابل المحيط حسب الاجر فيمن له حق الحبس وفي الاصل الاسكان ومن لعله ان يرضي العين فادى بحبس العين لا يستيقا الاجر الا اذا كانت الاجرة موكلة وفي التوازل ان يركب الخطب وخلق شعر القيد حق الحبس وللشاح حق الحبس وكذلك كل ما صاد العين بغيره شيئا اخر حسب ما الوصل القاصب ينقطع حق المالك واما القضا ان كان يقصر بالساح او يبيع من البضعة فله الحبس اما اذا كان يبيع الثوب لا غير فقد احتل المستأجر فيه وهذا كله اذا علمه وكانه اما اذا خاط الحياط او صنع الصناعات في بيت المستأجر فليس له حق الحبس ولو هلك في يد الاجر من غير صنعة ومن غير ان يحبس بالاجر فان كان لعله ان يرضي العين كما في الحياط والصناعات سقط الاجر وان لم يكن لعله ان يركب الحياط لا يسقط الحياط اذا حلت ذب الثوب بحسب الاجرة بعد ما صنع بعض العمل قبل ان يتم ليركب له ذلك بخلاف مسئلة الذاب لان بعض العمل ههنا ليس بمنفعة به ولو شوط تجمل الاجرة له ان يحبس المأذون حتى تستوفى الاجرة ولو ابراه عن الاجر او هبة قد ذكرنا في كتاب البؤنة في فضل البيع القاسد ومؤنة الزوجة الاجر المشترك في القضا والصناعات والنساج على الاجر لان الزود تقص للقبض فاما يجب على من كانت منفعة القبول ومنفعة القبول هذه المواضع الاجر لان الاجر مجبنا وهو الاجر وكرب الثوب منفعة والعين خبر من المنفعة فكان الزود عليه بخلاف ما لو اخرج عبد اذية وخرج المستأجر فانه يجب الزود على صاحب القيد والذابة لان منه المستأجر منفعة وللوجر عينا كذا في القبول ثم ذكر بعد هذا ابا وراون في الموايد المتوقعة من صاحب المحيط الاجر المشترك كالحياط ونحوه يجب ان تكون مؤنة الزود عليه وان في صاحب المحيط ان يكون على صاحب الثوب لا على الحياط ونحوه وفي جواب الكتاب كما ذكره اهر واده وكذا مؤنه وذا الذي يكون على صاحب الحنطة في عرفنا الاعلى الطمان وتؤنى صاحب المحيط على هذا الفصل الثاني في صحة الاجارة وفسادها هذا الفصل مشتمل على خمسة اجناس الاول في الفاظ الثاني في الصناعات والقضا وفيه الحياض الثالث في الثوب والقبية وغيرهما الرابع في الاعمال الحامزة المنقولات اما الاول وفي القضاوي لا يفتقر الى الاجارة في عقد بلفظ القار فحتى لو قال لغيره اعزتك هذه الدار شهرا بكذا او فان كل شهر بكذا او قبل الخطاب كانت الاجارة صحيحة

فيمن له حق الحبس وفي الاصل الاسكان ومن لعله ان يرضي العين فادى بحبس العين لا يستيقا الاجر الا اذا كانت الاجرة موكلة وفي التوازل ان يركب الخطب وخلق شعر القيد حق الحبس وللشاح حق الحبس وكذلك كل ما صاد العين بغيره شيئا اخر حسب ما الوصل القاصب ينقطع حق المالك واما القضا ان كان يقصر بالساح او يبيع من البضعة فله الحبس اما اذا كان يبيع الثوب لا غير فقد احتل المستأجر فيه وهذا كله اذا علمه وكانه اما اذا خاط الحياط او صنع الصناعات في بيت المستأجر فليس له حق الحبس ولو هلك في يد الاجر من غير صنعة ومن غير ان يحبس بالاجر فان كان لعله ان يرضي العين كما في الحياط والصناعات سقط الاجر وان لم يكن لعله ان يركب الحياط لا يسقط الحياط اذا حلت ذب الثوب بحسب الاجرة بعد ما صنع بعض العمل قبل ان يتم ليركب له ذلك بخلاف مسئلة الذاب لان بعض العمل ههنا ليس بمنفعة به ولو شوط تجمل الاجرة له ان يحبس المأذون حتى تستوفى الاجرة ولو ابراه عن الاجر او هبة قد ذكرنا في كتاب البؤنة في فضل البيع القاسد ومؤنة الزوجة الاجر المشترك في القضا والصناعات والنساج على الاجر لان الزود تقص للقبض فاما يجب على من كانت منفعة القبول ومنفعة القبول هذه المواضع الاجر لان الاجر مجبنا وهو الاجر وكرب الثوب منفعة والعين خبر من المنفعة فكان الزود عليه بخلاف ما لو اخرج عبد اذية وخرج المستأجر فانه يجب الزود على صاحب القيد والذابة لان منه المستأجر منفعة وللوجر عينا كذا في القبول ثم ذكر بعد هذا ابا وراون في الموايد المتوقعة من صاحب المحيط

اما القار فحتى لو قال لغيره اعزتك هذه الدار شهرا بكذا او فان كل شهر بكذا او قبل الخطاب كانت الاجارة صحيحة

اما القار فحتى لو قال لغيره اعزتك هذه الدار شهرا بكذا او فان كل شهر بكذا او قبل الخطاب كانت الاجارة صحيحة
 غاربه **و** لو قال له وهبتك منافع هذه الدار شهرا بكذا يجوز وتكون اجارة **و** في القضاوي لو قال لا اخرج
 استوفيت منك خدمة عندك هذا شهرا بكذا التي اجارة فاسد **و** عن محمد رحمه الله اعطيتك هذا القيد
 سنة عندك ملكه اجارة وتكون اجارة **و** في المحيط لو قال بعثت منك منافع الدار شهرا بكذا ذكر في القضاوي
 ان الاجارة فاسدة لان المنافع مقدمة وهي ليست محل البيع وفيه شيخ الاسلام في اختلاف
 المشايخ **و** قال الحارثي اذ قال لغيره بعثت نفسي شهرا بكذا العمل لذيها واجارة **و** عن الكرخي ان الاجارة لا يفتقر
 بلفظ البيع مخرج وقال شعبل **و** دخل ذهب الى العمدة ليكتب له من الاجارة الطويلة الممدودة وله من رجل
 وبين الممدود ومال الاجارة والاجر وامر العمدة بالكتابة وبيع بامام الفتح فكتب الفتح حصص الاجرة ثلاثا
 وكتبوا الشهادة وذكر لم يجرى بينهما عقد الاجارة لانه قد اخلط بين ما اخلط خط الامر على ما ذكر في كتاب
 الطلاق وتخلل خط الاقرار والبيع على ما ياتي في كتاب الاقرار ولا يفتقر الاجارة الطويلة بالتفاحي
 لان الاجرة غير معاومة قد يجعلاون لكل سنة وانفا وقد يجعلاون طسوسا ولا نقوله ممن ذكره وذكر في
 وقال الاحر كدوره وان كان مراد ما الاجارة وفي غير الطويلة الاجارة تنقضي بالتفاحي وبالله الاصل
 في باب لو كالة بالاجارة **و** في القضاوي للقاضي الامام الاجارة الطويلة اجارة استوفى بها الشيخ ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله فقبلها بعض أهل زمانه وردوها البعض ومي على وجهين أحدهما ان الله اذا اراد ان يوجر
 الكرم اجارة طويلة او الارض اجارة طويلة وميها ربح يبيع الاشجار والزرع باصولها من الذي يريد الاجارة
 ثم يملوهم ويملوهم بوجر منه الارض منه معلومة ثلاث سنين واكثر غير ثلاثة ايام من كل سنة او كل
 سنة استوفى بها معلوم على ان يكون اجرك سنة من السنين الاولى غير الايام المستثناة منها من ذلك الاخر
 وبقيته مال الاجارة تكون بمقابلة السنة الاجرة ان يكون لكل واحد منهما ولاية في الاجارة تكون بمقابلة
 السنة الاخيرة وفيكون لكل واحد منهما ولاية في الاجارة في ايام الحياض والوجه الثاني لهذه الاجارة هذه
 الاجارة الى ان يبدل في الاشجار او الزرع الذي في الارض بمعاملة الى الذي يريد الاجارة على ان يكون الحياض بينهما
 على ما به سهم سهم منها للذافع والباقي للمعامل ثم يوجب كل الفاعل من حرق نصيبه من الحياض فيما احب ثم يوجر منه
 الارض منه معلومة على حصة من ثلثا من غير ان يكون حياض العقد من شرطية الاجرة وبعض المشايخ يحارون
 الوجه الاول وقالوا ببيع الاشجار وبيع الزرع للبرص وغيره هو في معنى الخطية ولهذا لا يكون للمستأجر
 ان يقطع الاشجار وعند فتح الاجارة يفتح البيع من غير فتح **و** في الخطية لا يزيل البيع من ملك البايع وان
 انقطع القرض وبقاء الاشجار والزرع على ملك البايع يفتح الاجارة في الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع ايضا
 وقالوا ليس هذا بيع التخيية بل هو بيع وغيبه لانها لما قصدوا اقصم الاجارة ولا حصة للاجارة مع بيع التخيية
 فقد قصدوا به الزعينة **و** يجوز ان يكون الاشجار مملوكة للمشتري ولا يمكن قطعها لتعلق حق الغير به
 كالرأى على ملك قطع اشجار الرهن وان كان يملكها لتعلق حق الغير وقال بعضهم ان ما في الاشجار والزرع
 بمنزلة المثل او كثر يكون رغبة والافلاو هذا الغير يصح ايضا فان الانسان قد يبيع ماله بمنزلة قليل عند ما
 الحاجة **و** في المشتري **و** حل اكثر في دار سنة بالزود وهو ظا انقضى السنة قال ذب الدار له ان يرضى
 اليوم والافلينك **و** زهر كل يوم والمستأجر يفتقر له مال دار قال يلزمه ذلك قال هشام فقلت لعمري
 ههنا حيلة في مقدمه انما نقل مشاعرها ما حرمها فان مرعها الى ذلك الوقت والاحكام ثابتة ذلك
 يوم ما قال قال محمد هذا حسن هذا اذا كان مقدمه امان الدولة اما اذا غصب دخل دارا فحيا صاحبها

الاجارة الطويلة

والا
 ان يرضى
 فليكن

وهي يد القاص فقال الذارد اري فاحرج عنها فان تركها فني عليك كل شهر بما به در هو محمد هـ
على حالة شرافة فاعلم عليه بيته بعد الشرف فلا اجر له **رجل** استاجر من آخر غلاما فقال صاحبه الغلام
بشتر من وقال المستاجر بعشرة فافتروا على ذلك قال هو بعشر من الان يترقى الذي اجره بعشرة وفي
الفتاوى رجل استاجر رجلا ليحفظ كرمه فرباع الكرم فقال المشتري للاجر اعمل عليك فاعطيك الاجر بقدر
الاجارة بالاجرة الاولى علم وان لو قيل ببحر اجر المثل وكذا لو مات صاحب الكرم وقال الوصي اعمل عليك
ونظروا هذا كثره قد ذكرنا حاله خزانة الوفاق **رجل** استاجر من الضياع والجاووز والمستقل
وفي الاصل رجل استاجر ارضا فيها زرع او قصبت او غيره مما ينفعه من الزرع لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع
لرب الارض ان يبيع الزرع منه بغير ملاءمة وتباضع بغير تواجبه الارض منه وان كان لغيره بواجبه معنى
المنع ولو اجمع هذا بدون الحيلة بغير سلم بعد ما يربى وحصة ينقلب جابرا قال شيخ الاسلام لم يرب
نحو هو زاده في نسخة هذا او المبدون الزرع اما اذا اذن بحت لا يضره الحصاد يجوز ولو موالا
بفعل الزرع **و** لو قال المستاجر استاجرت منك الان ورجل فارغة وقال الموراجل اني مستغول بزرعي حك
الحال كذا في المشتري وفي فتاوى الفضلي القول قول الموراجل اني استاجرتك لاهنا الاجر بغير القصد
بغير ملاءمة العقد في محل فارغ منتفع به قبلون القول فيه قوله **و** لو اشترى رطبة في ارض وما عداها
ثم استاجر الارض لا يجوز **اما** لو اشترى الرطبة باصلها او الفجرة باصلها ثم استاجر الارض حارة وجعل
استاجره دارا بعشرة على انه ان يكن فيها رطبة فاعطيه عشرة فقدت الاجارة **و** كذا لو استاجر
دابة الى بعد ابعشرة على انه ان دح عن الطريق فاعطيه عشرة او عدا انه ان بلغ قرية كذا ثم بدا له ان
يبيع فاعطيه جميع الاجر لا يجوز **و** على هذا لو استاجر دابة على انه ان حمل كذا افاجرة كذا وان حمل كذا فاجر
كذا او استاجر ارضا على انه ان دح كذا افاجرة كذا وان دح كذا افاجرة كذا **والا** واستاجر دارا على انه
ان سكنها نال الاجر كذا **وان** افتد فيها حدا او طمنا نال الاجر كذا وهذا عند ابي حنيفة او لا وهو قولنا
وفي قوله الاجر يجوز استاجره دارا على ان لا يسكنها في فاسدة ولو استاجر دارا على ان يسكنها وحده يجوز
قال شيخ الاسلام المعدون نحو هو زاده رحمه الله في نسخة هذا اذا لم يكن في الدار بيع بالوعد وبيع الوعد
الاستيجار على اقل الترفيع والكتاب اصلاح المسببات ياتي في كتاب المزارعة **استراط** الحيازة ثلاثة
ايام في الاجارة جارية **و** لو اشترط اكثر من ثلاثة ايام ففعل الاختلاف ثمانية اشبع **ف** لو اشترط ثلاثة وسكن
في مدة الحيازة سقط الحيازة ولو ائتمه من مكان لا يفتقر لانه سكن بحكم الاجارة **و** في اول المدة من وقت سقوط
الحيازة وحيا والروية والعيب ثابت في الاجارة **رجل** استاجر نصف الارض والدار مشاعا لم يجز وهذا
عند ابي حنيفة سواء كان يحمل الفضة او لا يحملها وعند جماهورة **و** كذا لو قال استاجرت نصفك
من الدار ولو يعرف الضيب **و** لو سكن بمشاجب اجر المثل وعند جماهورة وعند الشافعي نحو **و** يجب المنع
و اجمعوا انه لو اجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحمل النصف او لا يحمل في سواء اجر كل نصيبه منه
او يفضله وعن ابي حنيفة انه لا يجوز ان يجر من شريكه **و** اجمعوا انه لو اجر كذا رة شرفا محيا في النصف
لا يبطل في النصف الاخر بل اختلا في طاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يبطل **و** لو طالت الدار بين رجلين
اجر احد هما نصيبه من اجني اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة والاطهر انه لا يجوز **و** كذا لو كان احد
المستاجر من يبطل في محبة الميت دون الحي وموت واحد منهما ياتي في فضل الفصح واصله ان الشروع الطاري
غير مفسد وذكر القصد والشهادة ان الطاري والمقارن سواء في رواية عن ابي حنيفة والظاهر ما قلنا

و'لوج

ولو اجرا ابتداء دون الارض لا يجوز وذلك في العهد في العود وانه يجوز وقال القاضى الامام ابو العباس الشافعى بنى كان
 شيخنا وفاسه بالقسطاطه وكذا الوفاق لنا ملكا والعرضه وقفنا فاجر البنا لا يجوز ان يبنى المشايخ
 وتبين يجوز ولو اجر الدار وبيت منها في اجاره العبد حرات الاخاء فيها وراه البيت ، وفي الفصل الثامن
 الامانة الخواص في حمة الله ، ولو كان البنا الرجل والعرضه للآخر ، اجر صاحب البنا ، شياء لا من صاحب العرضه
 اختلف المشايخ وحمد الله فيه قال والقوى على انه يجوز ، ولو اجاز من صاحب العرضه لا اشكال انه
 يجوز ، ولو استأجر العرضه فجزى البنا يجوز ، وطريق جواز اجاره المشايخ ان يلقى فافضا القاضى
 او يعقد على الكل شرط في بعض ومسائل الشيوخ ستم ، منها الاجاره وقد ذكرنا في بيع المشايخ جازية
 وهبة المشايخ فيما لا يحتمل الغش لا يجوز مطلقا وفيما لا يحتمل الغش لا يجوز عندنا سواء هبة من سركه
 او من اجنبى ، والعقد هبة والعقد سواء في رواية الاصل وفي رواية الجامع الطامع الصغير يجوز العقد
 على البنا واما وقف المشايخ فمحمود رحمه الله لا يجوز ولا عليه القوى ، وفي المشايخ لا يجوز عندنا مطلقا
 وفي الشيوخ الطاري واما ان يمانه ياتي في كابل الرهن وفي الفتاوى دخل استأجر او راضا ليدل شيئا الا
 فاسد فان كان للراب قيمه يضمن قيمة الثياب والذرية لانه غاصب وان لم يكن له فيه لاشي عليه والله
 له فان نقصت الارض من ذلك من نقصانه ويدخل احوال الارض في قيمة النقصان وان لم يكن فيه نقصان فلا
 في عليه ، وحل استأجر حاشا على انه ان يمانه يمانه فلا يجوز عليه محلات الاجاره ، وفي الاصل لو استأجر وادار
 على ان يمانه يعطى واما ان يمانه لانه شرط على الف مقتضى العقد ، ولو استأجر حاشا يمانه وهو سنة
 على ان يمانه اجر شهرين يعطونه يمانه ، ولو قال على مائة وعطفته وفيه المدة لا امر عليها حاد
 ولو قال على ان اهد لك اجر شهرين نقصان او على ان لا اجر عليها شهرين نقصان فالاجاره فاسدة ، ولو استأجر
 حاشا نصف ما يرد فيه يكون فاسدة فان نقص الحاشا ونقص فيه البر واصاب ما لا يملكه لصاحب البر ولصاحب
 الحاشا عليه اجر مثل الحاشا ، ولو كان صاحب البيت دفع البيت لواجر وبياع فيه على ان الربح بينهما ان
 فالاجاره فاسدة ايضا فاذا اجر البيت واخذ اجره كان لاجر لصاحب البيت وللد الذي اجره على صاحب البيت
 اجر مثل عمله ، استأجر وحلا لا شيئا ، الفصار لا يجوز حلا فالحمد وفيما دون الفصار يجوز بالاجاء وكذا في
 الشاء ، ولو استأجر حلا ليسيل عليه ما المطر فالاجاره فاسدة ، ولو وقت وقتا يجوز ، ولو استأجر فصره
 ليجرى فيها الماء فالاجاره فاسدة ، ولو وقت وقتا يجوز ، ولو استأجر فصره اياما ولم يقل شاء فصره في الماء
 فيه يجوز ، ولو استأجر وادار النفع فيها السكة حاد ، ولو استأجر طريقا للبر فيه او غير الناس فيه فلا يملك الاصل
 ان عندنا في حقيقة رحمه الله لا يجوز وعندنا يجوز ، وفي العمون اضرار ولما ، ولو استأجر على الجحفة
 فيه الثياب او بيت فيه يجوز ، ولو استأجر حلة للجحفة عليها الثياب او يترك عليها الثياب لا يجوز ، وكذا
 لو استأجر ميزانا في حائط او موقعا من حائط يضع عليه الخدوع او يبنى سوره او يبنى سورا لا يجوز ، وفي
 عروق ديارنا يبنى في ان يجوز لا يندفع عليه الا بر لغير استأجر وتداينده في المقتضى ان يجوز ، وكذا
 في مواضع اخر استأجر وتداينده لغيره بعض امتنعه لا يجوز منعاً ومنه التبران في الاراس فاسدة لان هذه
 استجار المنفعة بحسبها فان اعطى العبد لباخذ منه الحاد لا بأس به ، ولو استأجر شاء ليرضع صبيها او حادها
 لا يجوز ، ولو استأجر شاءا ليسطها في بيته ولا جلس عليها ولا يمانه ولا يمانه لا يجوز لان الاستجار لا يجوز الا المنفعة
 مقصودة من العيون ، وكذا لو استأجر دابة ليجعلها بين يديه او ليربطها على اربة ليرطن الناس في الدابة
 له لا يجوز من الفتاوى لقاضى خان **نوع** **مفسد** ، وفي الفتاوى الصغير لو استأجر وادار الى ما في سنة

بکری

وبعد يفتي المستاجر اذا اجر العقار قبل القبض لا يجوز له ان يخلو ولو سكن المستاجر الدار بها اجرا مثل
رجل استاجر دارا وغاب وترك امراته فيها للشر لا يجوز ان يجرها والجله ان يجرها من اجده
في بعض الشهر الذي يبيد الفسخ فاذا مضى ذلك الشهر ودخل الشهر الثاني تنفس الاجارة الاولى وتقدر
الثانية فالان له ان يخرج المرأة من الدار هذا في القوارل. وفيه امرأة لها دارا اجرها من زوجها
مترسكا فيها لا يجب الاجرة فيه ايضا دارين حار وغابت ان تسمى الدار للشر لا حار ان تسكن
جميع الدار وللقاضي ان يجرها اذا خيف عليها الخراب وتعيك الاجرة للقايب وان لم يتم
فانتهى بكم ان يسكن في نصيبه. وعن محمد انه يسكن جميع الدار اذا خيف عليها الخراب ان لم
يسكن وان كانت في الدار خلة او خلوات وعليها عمرة ما قبل نصيبه ويبيع نصيب القايب ويمسك
النفس عليه فان احضرها جاز فله النفس الا من نصيبه والنفس للبايع وان لم يحضر فهو بمنزلة اللقطة يتصدق
وهذا استحسنه ابو احمد الفقيه ابو الليث. واما امرأة حجره لرجل فاصطبل اخر فاد صاحبها لاصطبل
ان يعلق باب الدار ويمنع صاحب حجره ليس له ان يمنعها اذا كان العلق في الوقت الذي يعلق الناس ذلك
في ذلك الوقت وفيه رجل استاجر دارا وجي فيها بيتا من التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب
الدار ومقراد والحجور عنها وان ماخذ البيت كان من لبن فانه يرفع ويدفع فيه التراب وما كان
وهنا بيتا بالعارسية باخنة ليس له في ذلك شيء. لانه اذا انقضى بصره ببناءه ولو لم يبيت
امرأته باي في كتاب الحيوان. وفي الفتاوى الصغرى. رجل استاجر دارا للشك في كل شهر بكذا اجاز
ولزمه الشهر الذي يليه ولا يلزمه في سائر الشهور بالاجارة لانها غير محصورة فكانت محمولة فان
دخل الشهر الثاني وسكن فيه يوما او يومين لا ينفع الا بعد ذلك وكل واحد منهما ان يسكن الاجارة
عند تمام الشهر وهو عند رتبة الهلال. وعند بعضهم يبيع قبل خروج الشهر فاذا خرج عمل ذلك
الفتح اما اذا دخل الشهر قبل الفسخ ومضى ساعه فله منه ولا يملك منه ولكن هذا خلاف الرواية
وله الشيخ في السنة الاولى في يومها قران كان الوقت في اليوم الاول من الشهر فله شهر بالهلال بقدر
او تر وانه كان في بعض الشهر فله ثلثون يوما وكذا اذا استاجر حاسنة وهو في خلال الشهر غلب
كل شهر ثلاثون ثلاثون وعند حنا يبيع الشهر المتخلله بالاهلة وبكل الشهر الاول ثلاثة ايام
بالاجرة وجل اجرة اياه من رجل وسلمها اليه بقرعة ذلك امرها من اخر لا حرة ولا تستعد الاجارة
الثانية في حق الاخر حتى لو انقضت الاجارة الاولى وسقط حق المستاجر الاول لا يلزم ان يسلم
الى الثاني بخلاف ما لو باع المستاجر فانه لا ينقض الاجارة ببيعها لغيره وكان القدر
الشهر وسجد رحمه الله الاجارة كالمبيع ينفذ في ايام الفسخ. قال ومثله بيع المستاجر انه هل ينفذ في
ايام الفسخ واثبات في دهن الجامع في الباب الاول وسيا في فضل الفسخ. وفي المحيط ذكر شيخ
الاسلام في كتاب الفسخ عن محمد رحمه الله استاجر ارضا با ذرا حنطة فاد رجل المجرى فاجره
المجرى منه فاد المستاجر الاول لا ايضا وجد الاجارة فالاجارة هي الثانية والفسخ الاول
في منقضي حجب الثانية وذكر هذه المسئلة عن ابي يوسف رحمه الله ورضي عنها فاما اذا اراد المستاجر
على المستاجر الثاني وسلمها وبث الدار الاول لهذه الزيادة وبالاخر الاول وذكر ان الاجارة
الاولى لا تنقض وهذه زائدة وادها في الاجرة حاصل الخراب ان صاحب الدار اذا وجد المباح
تسكن الاولى وادام عدد لا تنقض وتكون الثانية زيادة وما لو وقع ارضه من ارضه على ان البذر من

وبه يفتي

اخلف

مع الكتاب

استاجر حانوتا
ودكان على الطريق
فمنع من الانتفاع

استاجر دارا فوجدها
لغيره من روضه

انفاد

استاجر حانوتا
وضع فيها
فبطلت

استاجر دارا فوجدها
غيره من روضه
فبطلت

وبعد يفتي المستاجر اذا اجر العقار قبل القبض لا يجوز له ان يخلو ولو سكن المستاجر الدار بها اجرا مثل
رجل استاجر دارا وغاب وترك امراته فيها للشر لا يجوز ان يجرها والجله ان يجرها من اجده
في بعض الشهر الذي يبيد الفسخ فاذا مضى ذلك الشهر ودخل الشهر الثاني تنفس الاجارة الاولى وتقدر
الثانية فالان له ان يخرج المرأة من الدار هذا في القوارل. وفيه امرأة لها دارا اجرها من زوجها
مترسكا فيها لا يجب الاجرة فيه ايضا دارين حار وغابت ان تسمى الدار للشر لا حار ان تسكن
جميع الدار وللقاضي ان يجرها اذا خيف عليها الخراب وتعيك الاجرة للقايب وان لم يتم
فانتهى بكم ان يسكن في نصيبه. وعن محمد انه يسكن جميع الدار اذا خيف عليها الخراب ان لم
يسكن وان كانت في الدار خلة او خلوات وعليها عمرة ما قبل نصيبه ويبيع نصيب القايب ويمسك
النفس عليه فان احضرها جاز فله النفس الا من نصيبه والنفس للبايع وان لم يحضر فهو بمنزلة اللقطة يتصدق
وهذا استحسنه ابو احمد الفقيه ابو الليث. واما امرأة حجره لرجل فاصطبل اخر فاد صاحبها لاصطبل
ان يعلق باب الدار ويمنع صاحب حجره ليس له ان يمنعها اذا كان العلق في الوقت الذي يعلق الناس ذلك
في ذلك الوقت وفيه رجل استاجر دارا وجي فيها بيتا من التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب
الدار ومقراد والحجور عنها وان ماخذ البيت كان من لبن فانه يرفع ويدفع فيه التراب وما كان
وهنا بيتا بالعارسية باخنة ليس له في ذلك شيء. لانه اذا انقضى بصره ببناءه ولو لم يبيت
امرأته باي في كتاب الحيوان. وفي الفتاوى الصغرى. رجل استاجر دارا للشك في كل شهر بكذا اجاز
ولزمه الشهر الذي يليه ولا يلزمه في سائر الشهور بالاجارة لانها غير محصورة فكانت محمولة فان
دخل الشهر الثاني وسكن فيه يوما او يومين لا ينفع الا بعد ذلك وكل واحد منهما ان يسكن الاجارة
عند تمام الشهر وهو عند رتبة الهلال. وعند بعضهم يبيع قبل خروج الشهر فاذا خرج عمل ذلك
الفتح اما اذا دخل الشهر قبل الفسخ ومضى ساعه فله منه ولا يملك منه ولكن هذا خلاف الرواية
وله الشيخ في السنة الاولى في يومها قران كان الوقت في اليوم الاول من الشهر فله شهر بالهلال بقدر
او تر وانه كان في بعض الشهر فله ثلثون يوما وكذا اذا استاجر حاسنة وهو في خلال الشهر غلب
كل شهر ثلاثون ثلاثون وعند حنا يبيع الشهر المتخلله بالاهلة وبكل الشهر الاول ثلاثة ايام
بالاجرة وجل اجرة اياه من رجل وسلمها اليه بقرعة ذلك امرها من اخر لا حرة ولا تستعد الاجارة
الثانية في حق الاخر حتى لو انقضت الاجارة الاولى وسقط حق المستاجر الاول لا يلزم ان يسلم
الى الثاني بخلاف ما لو باع المستاجر فانه لا ينقض الاجارة ببيعها لغيره وكان القدر
الشهر وسجد رحمه الله الاجارة كالمبيع ينفذ في ايام الفسخ. قال ومثله بيع المستاجر انه هل ينفذ في
ايام الفسخ واثبات في دهن الجامع في الباب الاول وسيا في فضل الفسخ. وفي المحيط ذكر شيخ
الاسلام في كتاب الفسخ عن محمد رحمه الله استاجر ارضا با ذرا حنطة فاد رجل المجرى فاجره
المجرى منه فاد المستاجر الاول لا ايضا وجد الاجارة فالاجارة هي الثانية والفسخ الاول
في منقضي حجب الثانية وذكر هذه المسئلة عن ابي يوسف رحمه الله ورضي عنها فاما اذا اراد المستاجر
على المستاجر الثاني وسلمها وبث الدار الاول لهذه الزيادة وبالاخر الاول وذكر ان الاجارة
الاولى لا تنقض وهذه زائدة وادها في الاجرة حاصل الخراب ان صاحب الدار اذا وجد المباح
تسكن الاولى وادام عدد لا تنقض وتكون الثانية زيادة وما لو وقع ارضه من ارضه على ان البذر من

استاجر حانوتا
وضع فيها
فبطلت

استاجر حانوتا
وضع فيها
فبطلت

استاجر حانوتا
وضع فيها
فبطلت

استاجر حانوتا
وضع فيها
فبطلت

ذاب به بأربعة ذواهر على ان يخرج من يومه فلم يرجع الى خمسة اياه يجب عليه دمناء وهو مخالف للجمع
 فلا يجب شيء في التواريل **حلي** ان يميل بطل عليه **و** في التواريل لو استاجر الدواب الى بلدة ليجعل
 عليها من هناك حمولة فجاء **المكراري** فقالان ذهبت وما وجدت الحولة ان صدقته المستكرى في ذلك
 فاجاب الدهاب من غير حمل واجب واصل هذا في الجامع الصغير رجل استاجر رجلا ليدفعه الى البصرة
 ويحني بعباله فذهب فوجد بعضه فذمات فجاء عنه فبقي ثلثه الاجر بحساب ذلك **و** معنى المثل ان يكون
 مغلوبين فان لم يكونا معا ومن فالأطراف فاسد **و** لو استاجر فاه ليدفعه بحاله الى فلان بالبصرة
 ويحني بجوابه فذهب فوجد فلانا مسافرا في الكتاب فلا اجر له عندهما وقال تجد له اجر الدهاب **و** لو
 استاجر ليدفعه بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلانا مسافرا فذهب فلان له عند اصحابنا الثلاثة
و ان معنى مثله الكتاب ان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه او وصيه يجب الاجر بالاجماع **و** لم يذكر
 او وجد فلانا غائبا فنزل الكتاب هناك **و** رجع من مسافرا من قال هذا اعلم الاختلاف الذي ذكرنا
 ومنهم من قال هنا يجب اجر الدهاب بالاتفاق **و** هذا اذا شرط عليه الجي بالحجاب فان لم يشترط
 عليه الجي بالحجاب لم يرد له الكتاب فتقول اذا لم يشترط وتترك الكتاب عنه حتى يوصل اليه اذا
 حضر ان كان غائبا الى **و** دنته ان كان ميتا فانه يستحق الاجرة كاملا **و** كذلك وجد دفع الكتاب
 اليه فلم يقبل حتى عاد من غير جواب له له الاجر كاملا لانه اتي بمائتي وسعة **و** لو لم يجد او وجد لكن
 لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب فلا اجر له وقال محمد رحمه الله له اجر الدهاب **و** لو لم يرد الكتاب فمما
 لا يستحق اجر الدهاب بالاجماع **و** لو استاجر له ليليل رسالته الى فلان بالبصرة فذهب الرجل فلم يجد المرسل
 اليه او وجد لكن لم يبلغ الرسالة **و** رجع ثلثه الاجرة **و** الذي بين الرسالة والكتاب ان الرسالة قد يكون سوا
 لا بد مني المرسل بان يطلع عليه غيره **و** فاما الكتاب فمختوم **و** قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه
 الله لا تسلم فصل الرسالة وهو الكتاب سواء **و** اما في الطعام اذا رجع بالطعام وهدل في الطريق
 لا يضمن عند اصحابنا الثلاثة **و** حرم الله **و** في الاصل رجل استاجر غلاما ليدفعه بحاله الى فلان فقال
 الغلام ذهبت به وقال المستاجر ما ذهبت به فان افترقا فلما لم يجد ان دفع الكتاب اليه يجب الاجر
 وكذا لو افترقا لم يجد ان دفعه **و** في مجموع التواريل رجل استاجر ذاب من بغداد ليدفعه بحاله الى
 المدائن **و** حمل طعاما من المدائن عليها فذهب فامر بعد الطعام فقبل المستاجر اجر الدهاب **و** لو استاجر
 ليجعل عليها من المدائن **و** لو لم يستاجر من موضع القعد لا اجر عليه فان رحمه الله ومن هذا الجنس استكرى
 اشجارا من اهل لقيطها فذهب بالاجر فامر به ففعل بالبيع في الاشجار هل للاجر اثنى من الاجر ينظر
 ان استاجر هو ليدفعه هو امعه من المهر الى موضع الاشجار وتقلعوا الاشجار فلم اجر له الدهاب **و** ان استا
 لقلع الاشجار في موضع كذا ولم يرد كذا له الدهاب فلا اجر له **و** قاله **و** في حديث المسألة التواريل
 والجواب على خلاف هذا **و** صورته ان دخل صارت واقعه صورته ان دخل استاجر اجيرا ان يقلع له اشجارا
 في قرية بعيد من المهر على ان اجر الدهاب **و** الرجوع على المستاجر قال لا ادري له اجر الدهاب ولا احد
 الرجوع لانه لم يعمل شيئا **و** رجل استاجر مكاربا ليجعل كذا فزامن لخطه فحمل به من الطريق فحرقه **و** رجع
 واعاد الحمل الى الموضع الاول لا يضمن شيئا من الاجر **و** غلب هذا الواكدي سفينة من رجل ليجعل فيها طعاما
 الى موضع مغاور فلما بلغت السفينة ضربتها الريح ودفعها الى الموضع الذي ذكرى منه ان كان صاحب الطعام
 مع السفينة يجب الكراء وان لم يكن صاحب الطعام معها لا يجب فصدا كالحياط اذا غاط ثم نقص حجر على الجاهل

فأمره بالبيت والمحرم والمباح خاصة فليس فيه إبطال الفسخ بل أنه يفسخ الميعاد ولو أنكر المحرم
أواله وأداه أو أنكره ما لم يثبت فله الفسخ فان أصحله فليس له الفسخ **وفي الثاني** رجل استأجر
طاحونة وفيها دكان فاحتاج الهند إلى الكري وصار حال لا يبل إلا بأبدي الرخص إن كان الحق على
الموخر عادة وكان حاله يورث المالكين ما كان على لانا فغالبه امرهما وله الخيار وإن كان لا يبل
لزمه امرهما وإن نقضوا عليه امرهما كما وإن كان المحرم على المستأجر فطليه الآخر كما يبل من استأجر
خيمة فانكسرت الأوتاد فطليه الآخر **ولو انقطعت** الأطناب فلا أجر عليه **وحتل** استأجر الحمار
فأنكر المحرم المذوق سقط الأجر وهذا في الأصل والله أعلم **فإن** ركب في الطاحونة حمار من ماله أو
حديثا أو استأجره من غيره فله الأجرة هل له أن يرفعها كان له سيطران فله ذلك بأمر صاحبها
على أن يودع في القلة يودع ويكون له وإن فعل بغير أمره أن كان غير موكب فهو له **وما كان** موكبا يدفع
المال له إليه بمقتضى **ولو استأجر** طاحونة أجاره طويلة فغيرها من غيره بالفارسية بقبيل له وإن
وإذن له بالمادة فأنفق في المادة هل يوجب عليه سيطران علم أنه مستأجر وليس الطاحونة
ملكاً له لا يرجع وإن لم يعلم وظنه ما لم يرجع عليه هو المختار **الفصل الرابع في حارة الدواب**
وفي الأصل رجل استأجر دابة ولو سار بها على الأجرة فأسد وقد دنا فأن سمي ما يحملها
فخلها هو أخذ وانقل ما في الحباب العادية ففي كل موضع يقضي في الفارسية لا يجيء الآخر ههنا **وإذا**
استأجر دابة ليحمل عليها له أن يركبها وإن استأجرها ليركبها ليس له أن يحمل عليها **ولو حمل** عليها فلا
أجر عليه لأن الركوب يسمى حملاً فقال ركب فلان وحمل معه غيره ولا يسمى الحمل ركوباً أصلاً **وفي المختار**
إذا استأجر دابة فوهم مشاء ابلا على أن المكاري يحمل عليه من مزرع منهم ومن أعيانهم فهذا فاسد **ولو سوط**
عليه عقبه الأجر وتفسيرها أن يركب واحد منهم ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز
وإن استأجر دابة ليسيع عليها وجلا أو ليتلقى عليها وجلا لا يجوز إلا أن يقضي موضعاً معلوماً لا أنه
بمجهول استأجر دابة من دخل كل شهر بشرة وأداه على أنه متى بدا له حاجة فيليل وأداه ركبها أن يركب
بالكوفة تاجية من نواحيها كان وإن لم يركبها كان لا يجوز **فأما** إذا استأجر دابة فليقضي به حواجه
في المصر فهو جائز وإن لم يركبها كان **وفي المختار** لو تكادى رجل دابة على دخول عشرين يوماً إلى مصر
كأنه أدخله المكاري في خمسة وعشرين يوماً **قال** بخط من الأجر حساس ذلك وهذا يستقيم
على قول أبي يوسف ومحمد وإسحاق قول أبي حنيفة رحمه الله عليه فيبقي أن نقصد الإجارة كما لو استأجر
رجلاً ليجزله هذه العشرة غائباً فيقول اليوم يدرم يفسد عنده أبي حنيفة قال أبو حنيفة رحمه الله عليه
إذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة غائباً ثم حطه فحمل عليها عشرين فطليه الأجر تاماً **فإن** عطيت
بعد ما بلغت فطليه نصف قيمتها **والأمر** ناره وهو قول أبي يوسف رحمه الله **ولو استأجر** دابة ليدفن
بها إلى مكان كذا أنكرها في المصرية حواجه فهو مخالف والأجر عليه **ولو استأجر** فقيصاً ليلبسها وطه
إلى مكان كذا فلم يذهب ولبسه في منزله فهو مخالف ولا أجر عليه أيضاً قال القتيبي أبو الليث رحمه الله
يجب الآخرها هنا لأنه خلاف ما جاز **ولو هلك** لا يفسد ضماناً بخلاف الدابة لأن الإجارة في الدابة
لا يجوز إلا بين البان **وفي الثوب** يحتاج إلى ذكر الوقت استأجر دابة ليلبسها يوماً إلى الليل
باجر مغلو ولها أن يلبسه اليوم كله ومن الليل أوله وأخره ولا يلبس فيها بين ذلك إذا كان ثوب
صيناً فإنه ليس وسط الليل فحرق بمصر **وإن كان** ثوب بدله لها أن يلبس الليل كله **استأجر**

212

انجمن

المسألة العجائبية

مکار و غدار و کذاب و دروغ
و عسکر و عسکرین

استخرجوا من هذه
الطعام من موضع
مخزنه في موضع
الطعام

ولو تمتعه غيره لا يجزئ عليه **والا** استكان على هذا في العيول **جلس** **احد** في الاصل محل استاجرة
 وانه من الكوفة الى الجبانه لم يجز لان لها صاحب حتى لو كان في ماله حناه واحدة **حاز** ولو استاجر الى ماله
 ماله الحيازة لا يجزئ لانه كونه في ماله **وكتاوي** من الكوفة الى الجبانه وانه لا يجزئ لانه لا يبلغ اهله بالكوفة
 اذا وجع **وكذا** لو استاجر الى الكوفة يبلغ عليها منزله لانه في محل المنافع ولو نزل في موضع وقال هذا
 منزلي سقر قال بل اخطا بل في ناحية اخرى لا يصح **وكتاوي** ذاب له لغرس منزله عليها الى بيت زوا
 ان كان غير عيناها بغير اوله **وكتاوي** لو طس له ثلثة حتى اصبح فزدها ولو ترك عليها الا اجر عليه **وكتاوي**
 كتاوي ليركها ويشيع فلا جناحها من العدة الى استناب الهما **وسفر** به الفلان ان لا يخرج فرد الدابة
 عند الطهيرة فان كان جسيما فله ما يعلو الناس لا يعلو ولا اجر عليه **وان** جسيما اكثر من ذلك ضمن مشقة
 في مسلة الشبيبة **انما** يصح اذا عين مؤثقا فان لم يصر لا يصح الاجارة **وكتاوي** اذا كتاوي ان يعمل على الدابة
 مناعه او مناع غيره بغير مناع المستكر فيله منه لان الدابة صار له بالاستيجار فان حل مع هذا
 وبلغ المصداق من المستكر ان يفتقر من الاجرة شيئا **وكتاوي** من العدة الى العتيق يرد بعد الزوال بالفاقة
 شيئا كما بعد العدة واليوم من طوع العجز الثاني الى المذهب **وكتاوي** في العتيق هذا في الدواب اما لو
 استاجر اجرا ليعمل له يوما من طوع حكم العادة والبلدة من غروب الشمس الى طلوع الفجر الثاني الكل في الاصل
 وفي الفتاوى الضعفي محل البعير ثانيا وان وارثون منادى محل الحار ماله وخمسون مائة **وكتاوي** في الفتاوى رجل
 اكثر دابة وقال ان دكت الى موضع كذا فبدهم والى موضع كذا فبدهم والى موضع كذا فبدهم
 وداهم كذا فبدهم **وكتاوي** لا يجزئ اكثر من ثلثة اصله حيا رثلثة **ابا** **وكتاوي** رجل حمل دابة الى الميلا فبدهم
 كراوه حتى يردوه الى الموضع الذي حمل **وكتاوي** في كل ماله حمل وموت **وكتاوي** في مجموع النوازل رجل اكرى حمارا
 من بخار الى السيف فلما سار بعض الطريق في الحمار في الطريق فقال بالفاقة رثلثة ودما ماله كان وكان صاحب
 الحمار ينفق فامر هو رجلان ينفق على الحمار وفيه امره ففعل ان كان المامور يعلم ان الامر ليس صاحب
 الحمار لا يبرح على احد الا ان يكون الامر من له وان لم يعلم يبرح على الامر اكثر الى العدة او فاحسب
 في وقت الخروج فالامر الى المستاجر في الاصل **وكذا** في تعيين الطريق اذا لم يكن الطريقان متفاوفاً وان ولو
 كان احدهما اصعب فلا بد من البيان **وكتاوي** المشتري رجل قال لآخر استاجرت منك هذه الدابة
 فان ابلت عليها الكوفة فبعتك وان ابلت الفرس وهو النصف فبعتك **وكتاوي** قال ان ابلت الفرس فبعتك
 هذا فاسد لانه لو ابلت الفرس لانه لا يملكه من ثلثة سنة او خمسة **وكذا** لو كان استاجرت منك هذه
 الدابة من الكوفة فان دكتها الى الجبانه فبدهم وان دكتها الى الجبانه فبدهم **وكتاوي** في الجبانه فبدهم
 فبدهم فاسد لانه لا يملكه من ثلثة سنة او خمسة **وكتاوي** في الجبانه فبدهم **وكتاوي** في الجبانه فبدهم
 ودم وان خطته عدا فلان نصف دهر فالشوط الاول جازر عندنا في حبيقة والثاني فاسد وحى يردونه
 وفي الفتاوى للفقيه الامام رجل استاجر دابة من بغداد الى القصر فبعتك **وكتاوي** في الكوفة فبعتك
 كان الفرس نصف طريق الكوفة جازر وان كان اقل من ذلك او اكثر لا يجوز وعي قوله حبيقة يجوز في كل حال
وما **استاجر** **الوكالة** في الاجارة **وكتاوي** في الحبيقة سلم ثوبا الى خطاط او فصار ثوبا لخطاط فبعتك
 اليه الفضا وعبر ذلك الثوب لم يزد ذلك ربا للثوب ولا ضمان على الوكيل اذا هلك الثوب في يده
 وكتب الثوب ان يبيع الفضا بثلثه **وكتاوي** في الفتاوى قال رضي الله عنه انما عذر وجوب ضمان
 على الوكيل فشكل اذا كان الثوب الذي دفع اليه الفضا وثوب رجل اخر لانه احد ثوب الناس بغيره ان

صاحب

صاحب الثوب **وكتاوي** في المشتري رجل عنده ثياب ودقة لرجل فعمل المودع في ثياب الودقة ثوبا لنفسه
 ثم جاء صاحب الودقة وطلب الودقة فدفع المودع الثياب اليها صاحبها ونسي ان يثيب في ثياب الودقة
 وصانع يثيب المودع عند صاحب الودقة كان صاحب الودقة ضامنا لثوب الثوب ووجه ذلك
 انه اخذ ثوب الغير بغير اذنه فاجل في ذلك لا يكون عذرا **وكتاوي** ذكر ان الفضا لودع الى صاحب الثوب
 ثوب غيره فاحذره صاحب الثوب على طرانه له كان ضامنا **وكتاوي** كان صاحب الثوب يثيب الى الفضا وحلا
 لياخذ ثوبه من الفضا ودفع الفضا اليه ثوبا من غير ثوب المودع فضايع عند الرسول ذكر ان الثوب
 المودع لو كان للفضا لا يضمن الرسول وان كان لغير الفضا وكان لصاحب ذلك الثوب الجباران ساء الفضا
 وان ساء ضمن الرسول فان ضمن الفضا لا يبرح الفضا على الرسول **وكتاوي** في الاصل للوكيل الاجابة ان لو اجز
 بالغير الفاضل عنه الى حبيقة خلا **فاما** **الوكيل** بالاجارة اذا اجاز الفضا من ان الوكيل اوبه بجاذبا
 في البيع **وكتاوي** من اذنه او ابيه يعني الوكيل ومن لا تقبل ثوبا منه له لا يجوز عندنا في حبيقة وعندنا
 يجوز ثوبا في البيع **ولا** يضمن الوكيل في الاجارة فاسد ويجب اجر المثل على المستاجر **وكتاوي** في الاجارة
 الطولية مطالب بماله الاجارة عند الفسخ **وكتاوي** في الحبيقة ولو دخل دابة من استاجر له دارا بعينها ففعل
 فالوكيل مطالب بالاجارة **وكتاوي** في الاجارة مطالب بماله الاجارة وان لم يطالبه الاجارة وان ذهب الامر الاحد
 من الوكيل او براه فصح **وكتاوي** في الاجارة مطالب بالامور **وكتاوي** في المشتري رجل امر رجلان بواجرة اوه
 اومنه باجر مسمي ففعل مزان الماجر يعني الوكيل بافضل الاجارة حازت المناقضة والاضمان على الواحد
 لان ثوب الدار لم يملك شيئا هذا اذا كان الاجارة دينا فان اجرها يثيب بعينه ومثل ذلك ثوب الدار ما
 ما يملكه الذي فلا يجوز مناهة على ربه الدار **وكتاوي** رجل امر رجلان بواجرة ثوبا بعينها من رجل ففعل
 استراهما من صاحبها بعد ما استاجر وكيلاه وهو لا يعلم بالاجارة ففعل فانه لا يكون له ان يرد لها
 ثوبا لامر الاجارة ويكون في يده بالاجارة **وكتاوي** رجل امر رجلان بواجرة ثوبا بعينها من رجل ففعل
 فاستاجرهما خمسة عشر سنة ففعل بها فقال استاجرهما عشرة فركبها الاجرة على الامر وعلى المامور الاجرة
 لوب الدابة ورجل امر رجلان بواجرة ثوبا فاستاجرهما له ستة ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 الى الامر وسكنها هو بنفسه **فان** ابو يوسف رحمه الله لا اجر على الامر وهو على المامور ويبرح بالاجرة
 على الموكل **فان** صاحب الحبيقة راثية يعلق جدي جمال الدين الزاهد موي رحمه الله ان الوكيل في هذه
 الفتوة لا يبرح بالاجرة على الامر استحسنانا فان ثمة وهو القصير فكانه مال الى ان الوكيل بالحس صاد
 غامضا الدار من الامر والقبض من غير المالك مفعود في الحيلة فساد هذا وما لو غصبها اجني سوا
 وقال محمد الوكيل يبرح بالاجرة على الامر في القياس واذ به والله اعلم القياس على الوكيل بالسوا اذا حذر
 فليس له حق الحس حتى لو هلك لا يسقط الثمن من الامر فكذا لا يسقط الاجرة عن الموكل ههنا لان المامور
 غابث سكتي فلا امر عليه **وكتاوي** رجل امر رجلان بواجرة ثوبا بعينها من رجل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 في يده بالاجارة **وكتاوي** في وكاله الاصل الوكيل باستيجاره لار من سنة اذا استاجرها سنتين
 فالسنة الاولى للامر والثانية للمامور **وكتاوي** في وكاله باستيجاره لار من سنة اذا استاجرها سنتين
 فزمنه الوكيل دون الموكل لمر الوكيل بالوكيل بالسوا اذا رضي بالقبض **وما** **ينقص** **الوكيل**
 الكماله في الاجرة وفي الاصل الكماله بالاجرة جازر **وكذا** في الحيازة ولا يطالب اثنى منها حتى يثيب بالانابة
 او شرط الناجيل وهو كمالا ماله الى سبب المخراب فاذ وجب له ان يطالب به ايها شاة ولو عمل الكيل

على الوكيل مطالب بالاجارة

مستاجر بالوكيل

الوكيل بالوكيل

بينا في اجاره للتعامل فان في المحيط وهذا السخسار والغبان ان لا يجر بمنزله ما ورد في ثوبا الى جياط لخطه
جنت على ان يحشوه ويطنه من عده ما جرمي فان كان لا يجر فبما واسخسا فاكذا هذا انك القناس
الحق للتعامل وفي المشتري عن محمد رحمه الله وفي جياط طرأه وقال بطيها من عندك فهو جاز وفاسد على
الحق وساد في المسلة وروايتان ولو قال طرأه من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لانه لا يعامل فيه
مشترا من محمد رحمه الله فلو كان طرأه من عندك فهو فاسد بالبطانة وصرفه الى بطنه
يلين بذلك الجوده وكذا اذا امر وحل ان يجر على حبه اربع قطع ولزم الرجل القطع وكذا الورق المرقع
الحفاف من غير ان يركب الاسكان الرفاع وفي نوادر ان يجمع شوط الاراه فان في التزقيع والخصم
روايتان فان خالف شرطه فله الجار فان اخذه فله اهل منزله على المسمى وثمة ما اذا فيه غلله
وطبائعه ولا يلزمه قيمة العمل والبطانة بالغة ما بلغت كالباع الفاسد لانه حصل هذا انما للعلل ففكر الراي
فيه دون القيمة وكذا الواعظ من حقه ليعلم له منها فله سواء وبسطها وحشوها من عندك وفي ثوابي
الفضل لو وقع الى مصادف قبل ان يند في عليه كذا من فطن نفسه بكذا من الذاهرة لزمه الجرم من المشتري والفضل
وفي الاصل وحصل استاجره فبقيا يوما فضاء من حقه بعد ذلك لو كان عليه الاجرة اذ اصدقه المالك فان له
في يومه وارضى للمعنى المدع وان اختلفا في الصباح على الحال وفي الثنا ويحل استاجره في اليوم كله كل يومه
فوضعه في جنته سبعين والربطه وكل يومه وانما الى الوقت الذي لو لم يسه الى ذلك الوقت لم يجر
سقط الاجر بعد ذلك وفي مجموع التوازل وحصل استاجره رجلا ليد هي حمله الى موضع كذا انما ساد
الطريق بعد الفتح ذلك وطلب له نصف الاجر فان كان في الطريق مثل الاول في السهولة
وفيها ايضا وحصل استاجره رجلا ليد الى الليل فجاء وحل الى الجار وقال الحديث واداه بدوهم فاحد فاكذا
صاحب الاواه يعلم انه اجبر فانه ان لم يعلم مشور على لاس به وليس عليه شيء ونقص من اجرا ليد
على في الاواه الان يحمله في حل وفي المشتري وحصل دفع الى طرأه والمدحوع اليه اجره عند الحياطة
امره ان يقبل عليه العمل فله ان ياخذ بالليل اياما ساو واما ما فله ان ياخذ الاخر بذلك العمل وله الاجر
وعليه الضمان فان مات الاستاد فلم ياخذ التلميذ بالعمل وهو حار وعبد ما دون حتى هلك الثوب في حار
الاستاد ففقدانه على الاستاد وهذا عند ما وان سار في الثوب اخذ به المستقبل ويخرج هو في مال
الاستاد فاذا جده بالعمل فقد جرى الاستاد من الضمان وحل دفع الى جياط ثوبا ليعطيه فقطعة ومات
لا يجب شيء من الاجر لان الاجرة في العادة للحياطة لا للقطع فهو الاصح اذا اشتري ثوبا وشركا على ان
يجدوه البايح جاز للتعامل بخلاف الثوب اذا شرط الحياطة على البايح لعدو التعامل هذا في الاصل وفي
التمديد في العمل لا يجوز ايضا وفي الاصل ايضا الاستحجار لغير البير ليد ان بين الحق والطول والذو
وفي التبريع بين الحق والطول والعرض ولو خفرد راعا فوجد جبالا كان يطاق حفره اجبر عليه وليس
مركه وان كان ليطاق فهو عذر فان رحمه الله ولم يدرك في الاصل انه هل يجب اجرا محفرا وان في نوادر
شمس الاسلام انه يجب ان كان في بيتا المستاجر كما في الحياطة وفي ثوابي القاضي الامام واذا استقبل الجمار
في حفر البير او التبريع فخرج لا زاد في اجره كما لا يفتقر من اجره ليعيب ليد المكان ولو شرط كل ذراع في الجبل
بكذا او في السهولة بكذا او في الماكنة اجاره ولو شرط حفر البير وطبها بالاجر ففعل بتر الشار بعد البير فله كل الاجر
ولو اصاب قبل البير بغيره وكذا لو كان في غير ملكه فله اجره عليه لعدم التسليم وذكر في المحيط فان كان
بلد يكون فيه ذلك فوجب اصل مما راى فان كان يعلم انه استلفا كان عليه ان يحفره وان قال لم اعلم خلفا

في قطع الجبل

في قطع الجبل

انه لم يعلم وكان له الاجر بحساب ما حفره قال الحام او الفضل رحمه الله هذا اخلاق جوارا لاصل ولو
مات المستاجر له الاجر بحسابه فان في المحيط ان كان في ملكه او في يده وان كان في غير ملكه ولا يؤ
في يده فلا اجر له حتى تفرغ منه وبطله اليه قال الحسن بن زباد رحمه الله اذا اواه مؤهرا من الفجر
بها يبرأ فهو بمنزلة ما لو كان في يده وملكه وهو فاسد ليد حقيق لانه يده عليه بالعين وجرم
رحمه الله لا يصير فاجزا الا بالتحلية وهو الصحيح فان استاجره ليلين فله ما صاب المطول ليد فاستد
قل ان يرفعه فلا اجر له وان كان يعمل في يده فله ما اذا اخاط نفسه في منزل وب الثوب فسقط تسليق
الاجر ولو مضى بعد الحياطة من حفره المطول على قول في حقيق له الاجرة وعلى قولها الاجرة له مال هو
يشرح وفي الاصل لو امر بان يطول له في اثنان المستاجر بدل معلوم فهو بمنزلة الجار فاجره من الاوقات
من تمام عمله فلو كان يعمل الاجر بعد ما يقع فلا اجر له وان كان الحفر غير ملكه فلا اجر عليه لعدم
التسليم وان استاجر حفره لغير شرط بيان الطول والعرض والحق فان لم يجس جازا استجسا فانا واحد
بوسط ما يمل القاس فيه اذا وضعوا له مؤهرا الحفر القبر فحفر في موضع اخر ان سار للوفاء في الاصل وان
سار فتركه للملاق في الوصف فان علموا بعد ما دفعوا الميت فهو رما وفي حو التراب على الميت فغير العرف
وفي ثوابي القاضي الامام على الحفر استجسا فانا ولو اطارا وفي فيه ميت اخر قبل ان ياتي المستاجر للتعريف
لحفره البير وفي نوادر من الامية الحاد في وحصل استاجره رجلا ليعطيه حو ساعشرة في عترة عشرة فحفر
في خمسة جنت درميان ونصف لان العترة في العترة تكون مائة وخمسة في خمسة تكون خمسة وعشرين فيكون
ربع الحفرة فلهذا يلزمه ربع الاجرة وفي ثوابي القاضي وحصل له عرسه مصرا حو فقال ليد اذهب اليه
وطالبه بالذي عليه وهو كذا فان قضت فله عترة وراهم من ذلك جبا اجر المثل وفي نوادر من الاسلام
وحصل استاجره اجرا ليعطيه العمل كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرس وان اواه من صلاة الجمعة ولو استاجر اجرا
لعمله كذا او لويده الاجر جبا اجر المثل وفي الثنا والعترة اذا دفع الى فضاء وثوبا ليعطيه ولو لم يجر
قال ابو حنيفة رضي الله عنه الاجر له وقال محمد رحمه الله ان اشترى العترة ليعول ذلك من الناس بالاجر فاحو
العترة وجبت والا فلا فان العترة السعيدا القوي على قول محمد وحل دفع جاره عرسه الى طبيب وقال له
عالمها بمالك فاحو واد فتمتها بالفتحة فالرا دة لك فعمل الطبيب فمات جبا اجر المثل وحل ذهب من ارضها
ومن الاوبة والفتنة والكسوة ان اعطاها وليس له منها لاسيما اجر المثل وحل ذهب من اجرسها
وقال له هر كاري كذا فماتت هه سال سكي مقدر في الحية بعد ما عمل السنة ينظرون قال وهبتك على ان قل
في السنة فعمل لا يكون له حق الرجوع في الحية وفي المشتري وحل يقبل من رجل ثوبا كذا وان بناه من لبن البناء
وطبته وبينه في وقت مغادر رجل اربعة ادرع بدوهم فخذ افا سدا فان ثناه نظرا لقيمة الطين واللين
يوماد ظهما في البناء كمن كان ملائلا وروما نظرا لقيمة الحياطة صديقا فان كانت اربعون لدمه ثلثون
ثمان اللين والطين وينظر الى اجر مثله على البناء ان كان اقل من عشر فله ذلك وان كان اكثر من عشر فله
لما هو به عشرة لان الاجر ما دون الاربعين عشرة وفي الثنا ويحل استاجره رجلا ليعطيه لهدى الساحة
بطين ودي سقطين او عتق واحد بين الطول والعرض والبير وغير ذلك بالايه يقال بالعارسية
شكرا ولا حو وحل استاجره رجلين ليعمل لاله حشنة الى منزله بدوهم فعمل احدهما دون الاخر فله نصف
درهم ان لم يكن ستر يركب في العمل قبل ذلك وكذا الاستاجر احدهما لبناء حائط او حفر بيرة وكذا ان
ستر يركب في كل الاخر بينهما وحل قال لآخر ان حمل هذه الحشنة الى موضع كذا فله ذلك ودرهم وان حملت

في قطع الجبل

في قطع الجبل

في قطع الجبل

في قطع الجبل

من احرازه اياما معا ومدة ليركها في المصفاة فاصف المدة فاصف المدة... ففقت لاصناف عليه لان مؤنه الزود على الاجزاء... الاجزاء باذن وقت المال اما اذا كان الاجزاء...

بل ركب منكر في جميع

خذوا المصفاة الواحدة ان كان في سبيل يكون الطريق...

استعملوا المصفاة فطرحوا النجوم...

فلا والله في الوقت في المصفاة في السوق فيفسر رجل امره لبلان يستلزم له حمارا وذهب به الى مكان لدا على ان يوفيه الاجر ففعل المصور ذلك فادفع اذ دخله الرباط فسرق لاصناف على المستاجر اذا كان الرباط على ثمره المسائل في النوازل وفي مناوي الفضل... رجل دفع الى رجل من اهل تلك القرية ثوبه فعرقه واستاجر رجلا ليدفنه به...

منه من النجوم...

منه من النجوم...

منه من النجوم...

عن ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع ثوبا فباعه بغير ثمنه لم يدر ما يبيع ولا ما يشتري
 ورواه ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع ثوبا فباعه بغير ثمنه لم يدر ما يبيع ولا ما يشتري
 ورواه ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع ثوبا فباعه بغير ثمنه لم يدر ما يبيع ولا ما يشتري

مطلب اصل قربة كانوا
 يرون ذواهم بالنوبة
 قد نعت بقرة لا يضمن

حاشي
 فخرجوا

توطع
 في

مطلب
 القصار

التمه
 في

احسن
 في

الغزوة ومما بان في القصور القوية ولم يكلفوه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها القول قول
 القصار في قد جئت بالبقرة الى الغزوة مع عبده **قال** اذا حلفه لا يضمن وان لم يضمن اهل ذمة كانوا يرون
 ذواهم بالنوبة قد نعت بقرة لا يضمن وكل واحد منهم معبر في رعيه كذا قال الفقيه ابو الليث بخلاف الاجر
 المشترك حيث يضمن عند حمله للسلة فروع في مجموع النوازل **قال** لو كان نوبة احد من قدام يذهب ببوله لكان استاجر
 رجلا يحفظها فاحرج القارون الى المداوة مشردا الى الاصل فصاعت بقرة منها ينظران صاعته بعد ما دح
 من الاصل لا يضمن **وان** صاعته قبل ان يروح ضمن ولا ضمان على صاحب النوبة بحال لان لا يحفظ ما جازاه البقار
 اذا دخل الشرح في مثل ذلك وادخل كل بقرة في سكة صاحبها ولو سلم الى صاحبها وقد كان الرعاء فعلا لكان
 وقد كان عروضا هكذا افعل هذا الراعي كذا لك فصاعته بقرة قبل ان تصل الى صاحبها قال ابو نصر الدوسي
 رحمه الله لا ضمان عليه وهذه الشروط كالسروط **يقول** لاهل ذمة ولهم رعي مطلق بالاعتبار لا يمكنه ان ينظر الى كل
 بقرة فصاعته بقرة لا يضمن بقرة مروت على فطورة قد حلت وجلبها في نيتها فانكسرت او دخلت الماء والماء يضمن
 والبقار لو يعلم وهو لم يسمعها ضمن اذا امكنه صولها **وفي** الحظير **قال** اذا خالف الراعي رعاها في غير المكان الذي
 امره فطنت ضمن ولا اجرة **وان** سلمت الغنم فالغنيان لا اجرة **وفي** الاستحسان بحث الاجرة ولو اختلفا
 في مكان الراعي فالقول قول ذوا الغنم ويضمن الراعي بالاجابة راعي الرماك اذا توفيق ذمته وقوم في عقبتها
 لجنه فان كانت عامتهم على انه لا يضمن على كل حال **واذا** شرط على الراعي ان يمانع في بيئتها والانه يضمن
 ليس عليه الايمان بالعمد ولا يضمن هذا الشرط **واذا** اختلفا في العدد فالقول قول الراعي والبيئته بيعة
 صاحب الغنم **وليس** للراعي ان يثبت لبيئته ولا للوحدان يبري غنم غيره فان رعى شهودا يجب الاجرة على
 كل واحد منهما قولا وبينة **اذا** ائتمن البقور ذرع وجعل عند غيبته البقار لا يضمن الا اذا ارسلها في
 الزرع لانه ما يلف بضعه وانما يلف بضع البقرة وروح الجاهل حاد **الحشر الثاني في القصار**
وفي الاصل اذا هلك الثوب عند القصار بعد النزاع من العمل لاجله لانه لو سلم الثوب الى القصار لم يضمن الثوب وان هلك
 بغير فعله عند ابي حنيفة كاجر الواحد وعند ما يضمن مائة لا موال الناس وهذا مذهب عمر وعلي
 رضي الله عنهما ومن ذهب الى حنيفة مذهب عطاء وطاوس ومجاهد وهو من جاراتنا بعين ذمهم الله وبعض
 العلماء اخذوا بقولهما احصا ما لقول عمر وعلي رضي الله عنهما وبعضهم اخذوا بقولهم انما يضمن على القصار ما يضمن على غيره من
 الاسلام الاورجدي وانه فرع عنه **قال** واستأمرني الشيخ الامام عز الدين الكندي بمراتب
 كان يفتي بحواضنهم وايمه حرقه على هذا **والشيخ** الامام الاستاذ طهيرا الدين كان يفتي بقول انه
 حنيفة فقلت له يومئذ قال بالضم لا يمنع الحضم هل يجزى قال لا قال وكنت افتي دنانا بالصلح وجبت
الحشر **قال** هذا هو القاضي الامام بفتي بقوله حنيفة **قال** وعرفني به مشرعا عندنا ان شاء الله الملك صنفه
 مقصودا واعطاء الاجر وان شاء ضمنه غير مقصود ولا اجرة فان هلك بفعله بان هلك بدت
 القصار وعمره يضمن عند اصحابنا الثلاثة بخلاف النزاع والقصار والجارح على ما بين **قال** لو دفع الثوب
 الى القصار وقال له انصر ولا تضع عن يميني حتى يفرغ منه فهذا ليس بشي وكذا لو شرط عليه ان
 يقصوه اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مزاوت ففرط حتى سرق لا يضمن **وقال** في الحظير
 سيل شمس الائمة الاورجدي عن دفع ثوبه الى القصار ليقصوه اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن **وفي**
 القرميد لو حلف الثوب على جمل فزوت به حمله فخرقه لأمينان عليه والضمان على سابق الحولة القصار اذا
 استعان بمرت ثوب فخرق الثوب ولا يدرى بما لا يضمن فخرق قد ذكرنا اذا وضع القصار السراج في الحائط

فاخرق

فاخرق ثوب منه عن محرابه يضمن لميلدا لاجر المشترك اذا وقع من كونه سراج فاحرق ثوبا من القصار والقصار
 على الاستناد وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجرة **قال** ولو طوى ثوبا لميلدا لاجر المشترك على ثوب من القصار خرقه
 ضمن ولو كان الثوب وديعة عند الاستناد فالضمان على المملد المسائل في القرميد ولو اطلق السراج ورك
 المشوحة في الحائوت فبقى ثوبه فخرق ثوب رجل فاحرق لا يضمن **ولو** ادخل اجر القصار السراج في الدكان
 فاصاب منه ثوبا ضمن الاستناد اذا ادخل بالمرء **وفي** القرميد ولو طوى ثوبا لا يوطا مثله ضمن الاجر ان
 كان يوطا لا يضمن سواء كان ثوب القصار او لم يكن بخلاف ما لو حمل شيئا في بيت القصار فاذا ن الاستناد
 فسقط على ثوب القصار فخرق لا يضمن لاجر المشترك الاستناد وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجر **وفي** الوطي
 يضمن الحائز اذا كان مما لا يوطى مثله **ولو** ان اجر القصار وانقلب المدقة في الدق فخرق ثوب من ثياب
 القصار فخرقته ضمن القصار وروى الاجر المسلمان في الاصل **قال** في الحظير واجر القصار لا يضمن ما خرق من
 عمله المادون فيه الا ان يخالف والاستناد يضمن قصار سلم ثياب الناس الى اجير ليعتمها في المعصرة فيحفظها
 فيما والاجر مشروط بالثياب وقد صاع خشن قطع لا يدرى كيف صاعته فلا ضمان على الاجير ما لم يعلم اندفاع
 في حال نوبه لانه اجر القصار فلا يضمن لاجل القدي والضمان على القصار **وان** علم انه صاع في حال نوبه فالاجر
 ضمان وصاحب الثوب بالجارح يضمن ايما شاء والله اعلم **الحشر الثالث في الحمام** **والنزع** اذا احمده
 الحمام او بيع البطار او خسر الحائز ثبات ليرضمن خلاف القصار لكن هذا اذا لم يحاوره ووضع الفعل كان
 جازا وقطع الحشفة ذكر في النوازل **وان** مات فعليه نصف بدل القصر فان سرق الحمام بدل القصر **وفي**
 ديات سرح الطراوي لو قطع الحشفة فعليه القصاص **ولو** قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولو يذكر
 انه ما ذابح عليه **وفي** القناري الصغير يبيع قاب الدييات بحب حكومته العدل الكمال ذابح الدوا
 في عين رجل فذهب صوته لا يضمن كالحائز الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من حرق فعله
 وقال رجلا هو اهل لا يضمن **قال** ان كان في جانب الكمال واحد في جانب اخر اثنان ضمن **وفي** جبايات مجموع
 النوازل لو كان الرجل للحال دواي بشرط ان لا يذبحها نص فذهب النص لا يضمن **وفي** احاديث الاصل لو
 امر حماما ان يطلع منه فقلع شرا خلتا فقال امرتك بان تطلع غير هذا السن وقال الحمام امرتي بطلع هذا
 فالقول قول الامر **ولو** قطع ما امره لكان من اخر متصل بهذا السن فاطلع لا يضمن **وما ينقص هذا**
 مسائل القرب **وفي** الاصل الاستناد في كل عمل اذا ضرب الصبي او العبد للقيام فله ان كان بغير اذن الادب
 او الوصي صبره **ولو** كان باذن الاب او الوصي لا يضمن **قال** وضرب الاب ثقات ضمن **وكذا** الوصي ان الاب يضربه
 لنفسه لا يضمن صبره فاباح اليه خلافا للمعلم فان ضربه باذن من له الولاية وكان الرجل لو ضرب زوجته
 وفي العيون في الادب اذا ضرب الاب ثقات لا يبرئ ويضمن **وعند** ابي حنيفة **وعند** ابو يوسف لا يضمن
 منه وعليه العداوة **عند** ثمال الحشر **الرابع في الحمامي** **وفي** الاصل رجل للثوب امرى عبي لثيابي فطش الثيابي
 انه نوبه فاذا هو ثوب العبد ضمن **والا** **وفي** وديعة النوازل اذا وضع الثوب امرى عبي صاحب الحمام
 لم يكن الحمامي ثيابي ضمن وان كان لا يضمن الا اذا نص على استحواط صاحب الحمام **قال** قال لصاحب الحمام اضع
 هذه الثياب لمحمد صا ومود غا ونوبه يضمن يعني ما يضمن المودع **قال** في الحظير والقنوي على قول ابي حنيفة
 الثيابي لا يضمن الا بما يضمن المودع **ولو** دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قال الفقيه
 ابو بكر الحمامي اجماعا وكان يقول انما لاجر عليه الضمان عندا حنيفة اذا لم يشرط عليه الضمان والقنوي
 ابو جعفر سوي بينهما وكان يقول لعله الضمان قال الفقيه ابو الليث **وبه** ما نحن ونحن نفتي بانه يضمن

فخرق
 في

أراد صاحب البيت ان يبعده فهذا ليس بعدره ولو كان على الآخر من فادح لا وقاله الا بهذا فلما
 عذره ان يبيع ويبيع نفسه وفي الزيادة ان يرفع الامر الى القاضي ليعرض الاجارة قال الشيخ الامام
 ثم لا يبعد السرخسي رحمه الله رواية الزيادة ان صح لان هذا فصل مختلف فيه فيكون على القضاة
 كالرجوع في الهبة وقال بعضهم القاضي لا يبيع لكن يبيع المستاجر فتفسخ الاجارة ضرورة قال في المحيط وما
 بيع القاضي او بعض القاضي لبيع لرباعه الاجرة الاجرة واجبة على المستاجر ويكون طيبا وقال بعضهم مسا
 في الزيادة ان يحول على عذر رجل الاستبراء كما اذا لحق الآخر من وهو يدعي ان لا وقاله الا بئس الدار فيرجع
 الى القضاة ليزول الاستبراء وما ذكر في الاصل محول على ما اذا كان العذر واضحا وان العذر من غير الاجرة
 ولو لم يكن له منزل اخر فادان لسليل البيت المستاجر ويغض الاجارة للسنة له ذلك خلافا للمستاجر اذا ادان
 سفره الى القضاة ولو استاجر كما لو كان في السوق لبيع فيها وبشترى قايما وكذا مثلا فحق المستاجر من
 او اقل من السوق فهذا عذر له ان يفسخ الاجارة وفي الفتاوى الصغرى لو استاجر دارة
 لبيع فيه وبشترى سوادا ان يترك العمل ويعمل على اخر هذا عذر له قال في المحيط ذكر في فتاوى الاصل
 ان يبيع له العمل الثاني على ذلك الدكان ليس له النقص ولو استاجر لبيع الطعام فترد له ان يبيع في
 سوق الصيرفة فله عذر بخلاف ما اذا استاجر على العمل له عمل الجياطة فترد له ان يخذل في عمل
 اخر فله العذر وفي المحرر لو اجر نفسه في عمل او ماعه فترد له ان يترك ذلك العمل لو لم يكن له ذلك
 فان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يباع به كان له الفسخ وكذا المرأة اذا اجرت نفسها طيرة وهي
 ممن تغاب بذلك فلا هله ان يخرجها وفي الاصل لو قال المستاجر اني اريد السفر وقال الآخر اني لا
 يريد الخروج فله عذر على القاضي المستاجر بالله انك عذمت على السفر وفي العقد بينهما واليه ما لا يلزم
 والعذرة في فادح المستاجر الى السفر بعد الفسخ فخرج وقال بدائي في ذلك وقيل حصمه انه اذا
 جلف به انك فادح في حوزة المستاجر لو لم يرد السفر لك ولحقنا ارض منه فله العذر ليس بعدره
 لو اشترى المستاجر من مستاجر من لا فادح الفسخ فله العذر وفي التوازل ولو استاجر بالمال ملكه
 كذا فادح ان يجاري بغيره العذر ولو اشترى بالمال فادح العذر وفي الاصل لو استاجر دارة لبيع
 الى بعد ادان هذا المستاجر ان لا يخرج فله عذر وكذا لو بدله في بعض الطريق قال في المحيط فان طلب من
 الاجرة نصف الاجرة كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الصعوبة والسهولة فله ذلك ولا يشترط
 نصف الاجرة في ذلك الا ان كان صاحب الدابة معه بدع الدابة فلو لم يدع وركب حتى دخل المدينة فله ذلك
 مثل الاول في السهولة كذا في الفتاوى وقيل في ذلك وان لم يكن صاحب الدابة معه هل يفسخ بالركوب فذكرنا في فصل الدواب فله ان يفسخ الدابة
 وفصل المستاجر ان العجز عن السفر لا يفسخ الاجارة بل يفسخ الدابة فله ان يفسخ الدابة
 بعد ان اقبل المستاجر الى السفر لا يفسخ الاجارة بل يفسخ الدابة فله ان يفسخ الدابة
 عند العجز عن السفر لا يفسخ الاجارة بل يفسخ الدابة فله ان يفسخ الدابة

البيع
 في المحيط
 في ذلك

بشر المستاجر
 في المحيط
 في ذلك

استاجر رجل ليدب بمحولة
 في المحيط
 في ذلك

ما في الزيادة
 في المحيط

اباؤا حارة
 في المحيط
 في ذلك

السيرة

المستاجر الكبير لو ادى الاجرة بواجرها من اجرها الامام ان حضر ونجد رحمه الله لم يشترط ان يواجرها الا
 ولكن تقول استاجرت السفينة بكذا او بواجرها واحد من دفعها ان لم يكن ثمة امام فان ادى الاجر
 ببطيئة يستغنى هو وقايد اما اذا كان في مصر لا يفسد بان يفسد العقد لا يفسد وعلى الاخر المستاجر
 فان ادى ملكه دفع الامر فان علم القاضي له الكرا الى الكوفة جاز لان المالك رضى بكونه في يد غيره وان
 راي القاضي النظر في بيع الاصل وبعث الثمن الى ورثته جاز لان المالك رضى بكونه في يد غيره وان
 القاضي النظر في بيع الاصل وبعث الثمن الى ورثته جاز لان المالك رضى بكونه في يد غيره وان
 منقطع الا اذا اتفق ما راي القاضي واثبت ذلك بالبيعة وفي المشتري وخلال استاجر من رجل جارية
 بعينه بجلها عليه الى مكة ثم مات احد سواها وقال لا اخرج فان الكراي يومئذ رجل اخر نصف
 الاجرة ويقال له اجمل معه على حملك مثل الذي ادى الى الخروج وكذا اشترى انفس اكثر وامر رجل سفينة
 بعينها بما به ودهم ليعمل فيها الى الكوفة ثم مات رجل منهم قبل ان يخرجوا او لم يردوا الخروج او مات في
 بعض الطريق فليس لصاحب السفينة ان يفسخ الاجارة ولو لم يردوا الخروج او لم يردوا الخروج او مات في
 وقال له اجمل بعد من مات منهم واكثر من ذلك ما لم يفسد ذلك بالمستاجر من ولم يفسد من مثل سكرهم
 الاول في الشفعة وفي الاصل استاجر عبد الخدمه ثم مرض العبد فله عذر وان دخل المستاجر
 لا يملك فسخه ولو لم يفسخ حتى يبرأ من مرضه واداه وكذا سار فاعذروا كون العقد غير خادق ليس بعدره
 وان كان عمله فاسد فله الخيار وبما موت الاجر والمستاجر وجوبه ما في وفي الفتاوى الصغرى
 رجل استاجر رجلا ليعمله حرفة كذا سنة السنة فمضى نصف السنة ولم يعمل شيئا فلما استاجر
 ان يفسخ الاجارة قال وهذا دليل على ان الجواب الجواب في الاستيفاء لتعليم الحرفة الجاز وفي الاصل
 لو استاجر ارضا للزراعة فترد له الزاغة او اقتصر ولا يقدر على الزراعة فله عذر وكذا
 لو غلب عليها الماء او اصابها من لا يقدر على الزراعة وفي التوازل لو انقطع ماؤه بقيت له الفسخ
 وان كان في الارض زرع فترد له الارض بغيره باجره مثل حتى يترك الزرع فان سقاها فهو رضى وليس
 له حق الفسخ ولو استاجر رجلا فانه يقطع المالك ان يبردها ولو لم يرد لها حتى مضت السنة سقط
 الاجرة وفي التمر بعد عن محمد رحمه الله ففسخ استاجر ارضا ليزرع شيا من مسج فروع واصابت الزرع اوة
 وقد ذهب وقت زراعه ذلك النوع قال اذا اراد ان يزرع ما هو اقل فترد له الاول او مثله
 له ذلك والاصح الاجارة والزراعة بما مضى من الاجرة واذا انتقص الماء عن الزرع فله الفسخ
 في الطين فله عذر ان كان النقصان فاجتا وهو ان يملأ اقل من نصف طينه قاله الناطقي رحمه الله
 اذا طين نصف ما كان يملأ للمستاجر زرع ايضا ولو لم يرد حتى طين كان هذا رضاه منه وليس له ان
 يرد الزرع بعد ذلك وهذه الرواية مخالفة رواية القذوري وفي ذلك العذر وفي رحمه الله ان من
 استاجر رجلا ما سنة فاقطع الماء سنة استوفى فاسك الزرع حتى مضت السنة فعليه اجرة سنة استوفى
 وان كان يفتقر به لغيره الطين فعليه من الاجرة خمسة فادح المستاجر عذر ان يفسخ فسخه في الاصل
 لو مرض المستاجر ان كان يعمل نفسه فله عذر وان كان يعمل باجره فله العذر ليس بعدره وفي الفتاوى
 لو استاجر ارضا في قرية وهو ساكن في قرية اخرى ان كان بينهما مسجرة سفره ان يفسخ الاجارة
 وفي جارة الوقف ان اراد اجره مثله كان للمولى ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ فيها المبيع فلا يفسخ موضع اخر
 انه ينظر ان اجره للمولى باجره مثله او يقدر ما يتقارب الناس فيه فانه لا يفسخ الاجارة وان جاء اخر واد

الفسخ
 في المحيط

في الاجرة ودرمان في عشرة يسير حتى لو لم يتبين في اجرة مثله عشرة لا يبيع **وفي مختصر القندوي** رجل
استأجر دارا فقصها غاصت سقطت الاجرة وفي الفتاوى الصغرى في اجارة الدار اذا سقطت خايطا والقد
ثبت له ان يبيع الاجارة لكن لا يبيع بعينه الاجرة في الرد ما لم يبيع **ولو ائتمر جميع الدار له الفتح بعينه لكن لا يبيع**
مالم يبيع وفي التمهيد عن اصحابنا رحمهم الله من قال يبيع العقد بالحد ام الدار والقطع الماء عن الرعي والشرب
عن الارض ومنهم من قال لا يبيع مالم يبيع **اصل هذا** اذا حدث بالعين المستأجرة عيب لا يورث في المنافع لم
يبقى للمستأجر خيار نحو العقد يستأجر من يبيع له عيبه وذلك لا يغير بالحد ام او سقطت شجرة او سقط
خيط من الدار لا يبيع به في سكاها وان كان يورث في المنافع له الخيار كما لعبد اذا مورس والدابة اذا مورست
وبوت والدار تستأجر من يبيع شيئا يباع فان بين المورس ما سقط من الدار فلا خيار للمستأجر **ولو كان المورس غائبا**
ليس للمستأجر ان يبيعه **وفي المختصر** قال محمد رحمه الله في الصفقة المستأجرة اذا انقضت فسادت الوطأ فركبت
واعيدت صفقته لم يجز على تسليمها الى المستأجر قال محمد ولا يشبه **هذا الدار** وفي الاصل لو ائتمر المالك
عن تقويم بيت امثله لم يجز لكن للمساكن ان يبيع الاجارة **ولو ائتمر** وان يبيع الاجارة وبيع لانه لا نفقة له ولا
لغيره لكونه مقصودا ذلك كما قال الفقيه ابو الليث رحمه الله **اصل المسألة** ما ذكرنا ان الاجرة حق الفتح
اذا كان عليه دين فادع **وهذا** اذا كان الدين مطلقا فان لم يكن ذلك لغيره او بالدين فكذلك المستأجر
خارج اقراره عند اي حنيفة خلافا لما **ولو ان المستأجر احتاج الى المال الاجارة** مسبب الفتح عن الكسب
او المرح او الفتح ليس له ان يبيع الاجارة فان هذا في ايد الشيخ الامام طهر الدين رحمه الله قال لا
لا ضرورة له لان المستأجر ان يبيع الاجارة **وفي نوادر الاجرة** اذا قلح جرة يوجب ذلك نقضا في الكور
المستأجر حق الفتح في الاجارة الطويلة او باع الاجرة الاجارة **وفي الاصل** في استيجار الطويلة الطاخوس
لو اكسره المرح له الفتح فان اصله المالك ليس له الفتح فان خاف المالك ان يسقط الماء فيبيع فالي البيت والرحم من الفتح
خاصة بهذا لا يسطر حق الفتح **قال في المحيط** ولو سطر ان اجارة له حتى انقطع الماء لا يكون لهذا السطر غير الاركة
لو ان طائنا استأجر طائنا رجي بطن بطن فممن حمله وليس له ما يشترى به جلا اجرة ان يشترى الاجارة ولو لم يشتر
بجد الاجرة **المجلس الثاني** فيما يكون فحما وفيما لا يكون وفي مختصر القندوي وفي مؤلف احد الفوائد وقد عقد
العقد لنفسه فحق الاجارة **ولو كان عقد** ها لغيره لا يبيع **ولو ائتمر** احد من احوالنا مطبقا لا يبيع الاجارة وليس
له ان يبيع في صحة الامام حواجر زاده رحمه الله في باب اجارة الطير **وفي الفتاوى الصغرى** يموت الوكيل لا يبيع
الاجارة وانما يبيع يموت الموكل **وفي الاجازة** يموت المولى لا يبيع الاجارة وان كان المولى هو الذي اجاره **ولو ائتمر**
القاضي لو اجار ومات **وفي التمهيد** الاب او الوصي لو ائتمر وارثه ومات لا يبيع الاجارة **وفي الدخيرة** عن شرح
كتاب الوقت ان الوقت اذا اجار الوقت بنفسه ثم مات الفيض ان ينظر الاجارة وبه احد ابوك الاسكان رحمه
الله لانه في معنى المالك ليس لاجر حواء **وفي الاستحسان** لا ينظر لانه لغيره كالوكيل بالاجارة والاب والوكيل
والوكيل بالاستيجار اذا مات لا ينظر الاجارة لان الوكيل بالاستيجار يبيع الاجارة فصار بمنزلة الوكيل
لشرا الاعيان فيبيع مستأجرا نفسه ثم يبيع موارث الموكل فهو معنى قولنا ان الوكيل بالاستيجار وعنده
المالك **نوع** المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال لغيره او قال بالعارسية
هلا او هلا بدم او زمان ده يبيع الاجارة وان لم يبيع قال محمد الفتح الشيخ الامام الاستاذ طهر
الدين المرحوم في رحمه الله وحال الى بيع الوارثات في باب ما يقضي القاضي من الشرا ثم يرد قضاء جعل
قول البايع الفتح كاعطاء الشئ فقال لو اعطى البايع الشئ او قبل الفتح ويشترط ان يكون جواب الاجرة في محال

أقول في
ذكر الكتاب
المستأجر

ثاني في البيع **ولو قال** لاجر دو ابا شد لا يبيع **ولو قال** رو ابا شد وهو يبيع **ولو قال** للرجل مال فاذا
حصل مال دفع اليك لا يبيع الاجارة اذ في بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا يبيع
الاجارة ما لم يورثه كل المال كذا اخذ القند والتمهيد رحمه الله وبعض المشايخ رحمه الله اعترضوا الاكبر
قال وقال القاضي الامام الاستاذ اذا دفع البعض بطريق الفتح يبيع في الكل فليلا فان المال وكثيرا **قال**
في المحيط وان اخذ من غيره لا يبيع على الفتح لا يبيع مالم يبيع كل هذا قول بعض المشايخ وفيه انفي الامام
طهر الدين رحمه الله **ولو كان** الاجر واحدا والمستأجر اثنين فاذا اجار مال احدهما الفتح يبيع حصته
دون الآخر **وكذا** لو مات احد من مال في المحيط **وكذا** لو دفع المتنازع الى احدهما وقبل هو العيب حصته
الاخرى انه لو كان الاجر والمستأجر واحدا ودفع المتنازع الى الاجر وقبل يبيع **واذا** استأجر الى
الاجر فقال لاجر سيم تعدد استأجر استأجر الى الاجرة المستأجر قال الاجرة انقضت الدار او المستأجر اجارة
وكذا لو كان المستأجر اثنين مات احدهما في التمهيد في باب الاجارة الفاسدة فلو فسخ احد من اياهم
الفتح يبيع وان كان بغيره الاجرة عند ابي يوسف رحمه الله هو المختار **وفي شروط التمهيد** في شرط مطلقا
ولو كان عقد الاجارة بالدينامير وكذا دفع الدار او المرح كان الدينامير يبيع بطالبه بالدينامير
كذا انقل عن القند والتمهيد رحمه الله خلافا للاجارة الفاسدة **وفي التمهيد** ان الاجارة وفي الارض
يقبل ترك الارض باجر المثل الى وقت الحصاد **ولو مات** من الارض يبيع بالمسمى استحيانا **ولو فسخ**
الاجارة والزرع يقبل قال الشيخ الامام طهر الدين رحمه الله يقبل الزرع **وكذا** الوبايع المستأجر باذن
المستأجر له ان يفتقر عما من يبعه **وقال القند** والتمهيد في الفتاوى الصغرى ليس له ان يفتقر عما من
يبيع مالم يورث مال الاجارة **وفي الجامع الكبير** في كتاب الزرع في الباب الاول في اصول الباب حق المرحض
يثبت في القند وهو الثمن اذا احاط المرحض بالبيع وفي الاجارة لا يثبت حق المستأجر في القند **وفي بيع**
الجامع الكبير في باب بيع الفاسد والعقود لو فسخا الفسخ والاجارة او الزرع كان للمشتري والمستأجر
والمرحض حق الجبس **ولو مات** البايع او المورس او الراهن فالذي في يد العقد احق به من سائر الغرماء
في دينه فان قيل منه حتى اخذ الغرامة وفي الفتاوى الصغرى لو مات الاجر وعليه دين فاستأجر احق
بالمستأجر من غرمائه الا انه لا يسقط الدين بطلاق غلام الزرع **وهذا** اذا كان المستأجر مقبوضا
انما اذ لم يبيع حتى مات فليس للمستأجر حق الفتح **وفي المحيط** وعن بعض المشايخ ان الاجرة باع المستأجر
بغير رضی المستأجر وسلم شرا حاد المستأجر البيع والتسلم بطل حقه في الجبس **ولو اجار** البيع دون التسلم
لا يطل حقه في الجبس ثم يبيع المستأجر **هذا اذا** احاط المستأجر بالبيع فان لا اجرة ثم اجار يجرزا
ايضا فلو باع المستأجر ما دون المستأجر حتى الفتح **ثم ان** المشتري رد المستأجر على الاجر يعيب ان لو كان
بطريق الفتح لا تقود الاجارة ولا يشترط وان كان الرد بطريق الفتح هل تقود الاجارة صارت المسئلة وقدر
الفتوى في الفتاوى الامام الزجرى رحمه الله عليه انه لا يقود فان وافق جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد
بن الحسين رحمه الله انه يقود وقاسه بغيره ان رد المستأجر بطل حكم الزرع **ثم اذا** دخل ما ذرها وقاس بالو
كل من دخل للاجر الف الى سنة ثم ان الكفيل باع من المكفول له عبد ابالف قبل مضي السنة وسما القيد ثم
رد عليه القيد بالبيع نقضا لما لم يعل الكفيل الى اجله لان الاجل بطل المضرورة البيع وقد انقضت البيع وهذا
كذلك وفيه يفتي ونماه فقد ذكرنا في احواله الواقعات **وهذا** اكله اذا كان البيع ما دون المستأجر فان باع
بغير اذنه اخلت الفاظ محمد رحمه الله في هذه المسئلة قال في اجازات الاصل البيع باطل **وقال في** مزارعة

بيع

[illegible]

الاصل البيع جائز يتوقف وهو المحذور، وهذا اذا باع في غير ملك الغير فان باع في ملك الغير قال الشيخ الامام
شمس الامام السرخسي رحمه الله هذا على الروايتين في الظاهر انه لا ينفذ بالاجماع، ولو باع في غير ايام الفتح بشرط
انتهت الاجارة على الروايتين في الاصح انه ينقلب جائزاً فلا بد من ايام الفتح بعد معنى ايام الفتح انه باع قبل معنى ايام
والفتح الاجارة في ايام الفتح لا ينفذ كالزوج اذا ادعى الرجعة بعد انقضاء العدة، وفي الثاني دخل فالاخر
اجرتك هذه الذي اراد عند اشتراعيها اليوم جاز ولا ينفذ الاجارة فلوردها بالبيع نقضاً، الثاني وجه الاجارة
على حالها قال وهذا لو ما قال جدي شيخ الاسلام في مسألة بيع المستاجر اذا عاها المستاجر الى الاجر بطريق
هو فتح هل تنفذ الاجارة او لا قد مر فلو باع بغير اذن المستاجر في غير ايام الفتح ونقض المستاجر البيع ذكرني شيخ
الحاوي انه لا ينفذ وذكر العبد والشهيد في تناوي الصغرى فلهذا المستجري اذا فتح البيع ينفسخ هكذا
قال الشيخ الامام شمس الامام السرخسي قال ينفذ بغير المشتري وينفسخ المستاجر جاز لا قال في المحيط وهو الاخر
وعليه الفتوى، وفي رواية للمستاجر حق الفسخ وهو القياس، وفي الجامع الكبير قال الاجر للمستاجر بها من
فلان فباعها من غيره جاز والمرضى اذا قال للراهن لهما من هذا ابتاعها من غيره لا يجوز لان من الرهن
وهو الناس متفادون في الاداء خلاف ثمن المستاجر، ولو كان الاجر للمستاجر المستاجر فحقاً فلا ينفذ
لا ينفذ في الحال ما لم يبع الرهن اذا باع المرهون ما قدره بعد ما نفق المرضى المرهون فالبيع باطل لان خبر
المرضى فاوله خبر المرضى حين باعه الراهن من اخر فجاز المرضى البيع الثاني جاز البيع الثاني في الاول يجوز
للمانع وفي هذه ايضا الاجرة اذا باع المستاجر بغير باع من اخر ثم جاز المستاجر البيع الثاني جاز البيع لان جاز
ابطال حقه، ولو كان الاول بيعاً والثاني ذمناً او هبة مع الفسخ او اجارة فجاز المرضى الثاني وسئل بعد البيع
جاز الاول حتى يبيع في بين البيع الثاني والرهن والهبة والاجارة ان في البيع حقاً للمرضى لان حقه ينقل للمالك
بدله فجاز ان يتوقف على احادتها في تلك الصور وحقه لا ينقل الى من لم يتوقف، وفي الدخيم اذا باع
المستاجر من رجل بغير اذن المستاجر ثم باعه من المستاجر جاز البيع من المستاجر وهو نفس للبيع الاول فان
وفي رهن المشتري اذا باع الواهن الرهن بغير اذن المرضى ثم باعه من المرضى جاز البيع من المرضى وهو
نفس للبيع الاول ثم فيما اذا باع المستاجر باذن المستاجر قد ذكرنا ان له حق الحبس ولو ان المستجري اذا ادعى
مال الاجارة الى المستاجر بغير امر الاجر ليس له المشتري يكون متبرعاً بخلاف متبرع الرهن اذا ادعى الدين
بغير امر الراهن لا يكون متبرعاً، وهذا اذا كان باع المستاجر من غير المستاجر اما اذا باع من غير المستاجر
الاجارة، ولو باع البعض يفسخ بقدره هذا كله حكم البيع فاما حكم الاجارة، فقال في النوازل المستاجر اذا اجار
المستاجر من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى، وقال شمس الامام الخواص رحمه الله لا يجوز الثانية وبطلت
الاولى لان الثانية فاسدة فلا مزع الفحقة، وهذا الاصح وتاويل ما ذكر في النوازل ان الاجر فنفس المستاجر من المستاجر
بعد ما استاجر لانه لو فسخ منه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستاجر فلهذا الاولى، قال في المحيط وان لم
يفسخ منه نفى للمستاجر الاول الاجر والمستاجر من المالك اذا اجر من غيره مثلاً ان المستاجر الثاني اجبر
من الاجر الاول قال الفقيه ابو بكر الاسكاف رحمه الله بطلت الاجارة الاولى الثانية، وقال الفقيه الاول
رحمه الله وعندى الاجارة الاولى على حالها والاجارة الثانية من المواجه باطلة، هذا في النوازل، وفي
فتاوى الفضل الاحارح الاولى لا تنقض هذه الاحازات كلها صحيحة وقيل في المسئلة روايتان واختلف
المستاجر بناء على الروايتين قال العبد والشهيد في تناوي الصغرى المتناوذة لا يجوز الاجارة الثانية لان المالك
انما ينفذ حكم المالك لان المالك مطلق له وهذا مروى عن محمد رحمه الله فان لم يواجرها من الاجر لكن اعادها

لومضانہ

والمسافر

بغداد
من المهر

5

دون المستاجر **دحل** اجرة او من اخر كل شهر كذا في اي وقت يقع اذا ابي الاجرة اقول بل والامر بالبيع
 في اليوم الاول والثلثة الاول والثاني والثالث لان خيار الفسخ يثبت في اول الشهر واول الشهر هذا
 وقد ذكرنا في فصل البيع والعقار **وكذا** كان المستاجر حائما او ذكرا في الاجارة الطويلة اذا انقضى الاجل
 بعد ذلك منعت مدة اجرة الحمام والذكان للاجرة اذا كان هو الذي اجره **فلو** اذن المستاجر يقضي
 الفلعة فالاذن من بيعه بالبيع وان كان استاجرا او ورثته بعد موته اجروها فالفلعة للمستاجر ولو ورثته
 الاجر اذا استعمل لما لا اجارة بعد الفسخ في الاجارة الطويلة فاجله المستاجر يبيع يعني يلزمه وما يلزم من
 الفسخ وما لا يلزم وقد ذكرنا في كتاب البيوع في فصل الفسخ **وكذا** كان المستاجر اذا في الاجارة الطويلة بعد
 الفسخ السكني خلال للمستاجر ولا يجب الاجرة حكمه في غير خلاف في الحكم والمستاجر بعد الفسخ قد ذكرنا في فصل
 الفسخ والعقار وفي المحيط وفي فتاوي اهل مكة فقد انقضت مدة الاجارة ووثب الدار كالمالك فلم يرد
 المستاجر الدار بل سكن سنة لا يلزمه الاجر لما بعد انقضاء المدة **ولو** مات الموارث سكنها المستاجر منهم
 قال جبار الاجر منهم من قال هو غائب في الشهر الاول بعد الموت ويلزمه الاجرة الشهر الثاني اذا
 طلب صاحب الدار الاجر وقيل فلا اجر عليه قبل الطلب سواء كان في الشهر الاول والثاني وهذا القائل
 يقول لا فرق بين الدار المعدة للاجارة وغير المعدة للاجارة والاجر ان يلزمه الاجر اذا كانت الدار
 معدة للاستقلال على كل حال واذا قال المستاجر للاجر عند الفسخ صححت الاجارة في المحذور والذي استاجر
 منكم صح وان لم يصدركم المحذور **وكذا** الاجر اذا باع المستاجر مسجرا من المستاجر وانما جازا وانتهت
 والذرع يقبل وقد صار حال يجوز بيعه بلا خلاف او كان حاله في جوار بيعه اختلاف المساج فيه وهو
 للمستاجر **وكذا** ابر المستاجر الاجر عن جميع الدعاوي متواردة في الزرع ورضع الاجر الفلعة للمستاجر
 وادعى الفلعة لنفسه وخاتم الاجر عنها هل تسع خصومته فقد قيل بغيره تسع دعواه وقيل لا تسع وهو
 الاشبه **وكذا** كان الارزق الفلحة او لا تسع المستاجر ابراه من الخصومات متواردة في الفلحة بعد ذلك لا تسع
 دعواه **وهذا** اذا وجد الاجر ان يكون الزرع زرعه فان كان مقدرا ان الزرع للمستاجر يوم مزارع البذر
 وكذا اذا اتى احد الورثة الباقيين متواردين في التركة لا تسع **وكذا** اقول بالتركة يوم تزويج بالذرع السنة
الفصل الثاني من استيجار الطير وفي الاصل لو استاجر رجل طيرا للزرع ورضع مطلقا ما وكسها
 مدة معلومة جاز عند اي حبيقة رحمه الله استخسانا في الطير وحدها ولها الوسط وعند ما لا يجوز ولو
 بين جنس الثياب وطولها وعرضها وصفتها وبين كل طعام وصفتها جاز بالاتفاق وتوضع الولد في مكانها
 الا ان يشترطوا الرضا في منزلهم وان كان العرف فيما بين الناس ان الطير توضع في بيتها لا في مكانها
 ذلك **فان** ذكر المدعي سمن فذلك الولد بعد سنة لها من الاجر بحسب ذلك ولو استاجر طيرا للزرع
 ولم يصدركم بكذا اعلم انه ان مات الصبي قبل ذلك كله للطير فذلك المشروط بفسد الاجارة **فان** كان
 موضع جازت الاجارة على الطير غسل ثياب الصبي وما يبيع له من الدهن والزعان **ولو** في النوازل
 ليس على الطير الدهن والزعان وليس عليها ان كان باكل الصبي الطعام ان يشترى الطعام والزرع ان يسل
 الاجارة وانما توضع بغير اذنه سواء كانت الاجارة تسنيه ام لا **وهذا** اذا كان لها زوج معروف
 فان كان لا يعرف لها زوج الا بقولها ليس له ان يفيض الاجارة فان انقضت مدة الاجارة وقد انها الفسخ
 لا يخذلها بغير ان كانت معروفة بالضرورة لم يكن لها ان تترك الاجارة الا من عذر وان كانت لا تعرف
 ذلك لها ان تأتي والاحبية والمهر فيه سواء وليس لها ان يخرجها من غير العذر والعذر ان لا يخذلها

ارادة جميع
 ما ذكره

الضيق

الصبي يدعى او يفتي لبيها او حلت او ظهرت سادته او سبيته الخلق يدعى اللسان وطاهرة الخوار
 او اذا سقوا ولم يخرج منهم والعذر من جهة ان تعرض له من عرض وجها فان كان العقد باذن الزوج
 لمحران ينفوه من غشيا لها لبيها ولا لجل للظهور ان غشها ما ينعونه في بيته فان هذا الصبي يدعى لها ولم يكن
 معروضا بالظهور ولا لجل لها الصبي على قول ابي يوسف وعليه الفتوى اذا كان كان على الولد ولو وقعت عليه
 جازيتها لم يرضع فلما الاجرة خلاص ما اذا ارضعته بطن البقرة والبيضة سنها **قال** في المحيط قال شيخ الاسلام
 تاويل المسئلة اذا شهدوا انها ارضعته بطن نفسها اما اذا شهدوا انها ارضعته بطن البقرة فالبيضة بيضة
 اهل القبلي **وان** استاجر امرأته او مطلقته طلاقا رجعا على ارضاع ولدها منه الاجر لها عليه فانما
 المعتد من طلاق بائن وثلاث هل يسقط اجر ارضاع فيه روايتان هذه المسئلة في زاد الفقهاء وفي طائر
 الرواية يجوز **ولو** استاجر الرجل امه او اخته او بنته لم يرضع شيئا له طاهرة **وكذا** اكل ذات رحم محرمة **ولو**
 استاجر امرأته بعد انقضاء العدة ارضاع ولدها منها حتى جازت شربها وجها فان الشئ الامام اظهره ان
 رحمه الله لا يرضع الاجارة **وفي** فتاوي ابي الليث رحمه الله مسلمة موضع ولدها كما في الاجر لاسيما به وقد
 ان عليها وصي الله عنه اجر نفسه من كافر لبيته الماء **وكذا** اذا استاجر جارية المطلقة او مدبرتها
 الاجر عليه **وكذا** لو استاجرها لظفر او عمل من اعمال البيت او لخدمته **وكذا** ان الولد منه لا منها
 يجوز ولو استاجرها لغير الفطن اخلف المساج فيه المصلحة **وفي** النوازل باب عسره الحبيب
وحل محل الدقيق الى منزله واستاجر امرأته لخدمة ان اراد ان يبيع الحيز لها الاجر وان اراد ان يحجز
 لياكله لا يجب الاجر **وفي** المحيط القياس في اجارة الطير ان لا يجوز كذا اذا استاجر بقره ليشرب لبنها وفي
 الاستحسان يجوز لبقوله تعالى فان ارضعن لكم فافرضن اجورهن الا به وهذا العقد لا يرد على اللبن
 بل على الزينة فيدخل اللبن فيها اذا استاجر وراقا لبيته له فالجوز بدخوله الاجارة بشيء ولو راضع
 الصبي من يدها او وقع ثبات او سرق شي من جلي الصبي او ثيابه فلا ضمان على الطير **وطعام** الطير وكسها
 على الطير اذ لم يشترط ذلك في عقد الاجارة على المستاجر ما يرضى بالصبي نحو الخبز ورج من منزل الصبي وما
 كثيرا وما اشبهه فمحران ينفوه ما عنه وما لا يرضع بغيره عنها عنه والله اعلم **الفصل الثالث**
فيما على الاجر ونجا على المستاجر وفي الاصل اذا خرج المستاجر من البيت وفي البيت نواب وماذا
 على المستاجر اخرجة خلاص البلاء فانه ليس على المستاجر نفقتهما استخسانا فان شرط على المستاجر ذلك
 عند العقد يجوز لانه موافق للعقد **ولو** اختلفا في نواب الطاهر فالقول قول المستاجر انما
 وهو فيما وعده الدار وتطعيمها واخراجها من الجاهل ما الجاهل ونفقته على المستاجر
قال في المحيط فان شرط على الجاهل على المستاجر نفقتهما وسرق من بغير العقد وان شرط على رب
 الحمام اوجب قضاء الاحارة وليس لرب الحمام ان يمنع المستاجر من الماء ومسيل الماء او موضع سقوته
 وان لم يشترط ذلك كل شي لا يمكن المستاجر من الانتفاع بالحمام على هذا **وكذا** لو كان مسيل ماء الحمام مثلا
 فانه يجب على المستاجر نفقته ذلك طاهر كان او باطلا اذا اراد كل موضع كان على الاجر في ان يفعل
 للمستاجر ان يخرج الا اذا اراد عند العقد ورضي به **وفي** النوازل استاجر مكاريا لجل له الحنطة الى
 مكان كذا فالحوان والجل على المكارى ان كان يحمله على ذواب المستاجر او على عنقه فذلك على المستاجر
 لان نفقته ابو الليث رحمه الله المعتد به ذلك عادة اهل تلك البلدة **ولو** طلب من المكارى ان يدخل
 بيته فالمعتد هو العرف **ولو** اراد ان يصعد به الشئ فليس على المستاجر الا اذا شرط **وفي** الذي

الاجر
 مستخرج

اجرة الدار
 رما او اراد
 او امراة
 الباصرة

المحل
 على المكارى

الغنية الغزاة
الصنيع على

يجل على طهره عليه ان يدخل ذره وليس عليه ان يصعد به السطح استاجر فسطاطا فالاؤاد
على المستاجر والاطناب على الاجر وكري التهور استنجا والطاحونة على العرف وجعل دفع خفايا
يهرزه فالمعينة العزل خادات الناس فان لم يكن هناك عادة فعلى صاحب الحق والصنيع على الضياء
وجعل الثياب على العفاد الا اذا شوط على رب الثوب وادخل المتاع في السفينة على صاحبها انه
ووضعه عنها على صاحب المتاع في الاحاس الا ان على صاحب الدابة وفي الجبل والجواري والسرور
والحمام بغير العرف والويل للملح على رب اللبن والسكر والابرة على الحياط والدقيق على
رب الثوب دون الحياط فان كان اهل مكة يملون عرو هذا فهو على ما تفرقا وحوا الثراب على
العقر حكم العرف وتسرع اللبن على الاجر واجراج الحبر من التور على الجبار واجراج المرقع على الطبع
ان كان ذلك في عروس وفي غير العروس ليس عليه واجرة الكمال في الحطة بين وطنين على الاصل
الحساب على الزدس هذا في المشتق وما تقدم في الاصل باب الطيرة وفيه نفقة العبد وعلف الدابة
على الاجر وفي الفتاوى الصغرى اذا استاجر كرم ما اجارة طويلة فدفعه على المستاجر ان اشترى
الاثمار كما هو احدى الطرق وان اجره فاعلمه فاعلم الاجر **الفصل الثاني في الخطر والامانة**
وفي الفة ازل امرأة اجارته ففهمها لخدمة من رجل ذي عيال لا بأس به وانما يكره اذا خلا بها فان
في العذري والاصل فان اوجيفه وابو يوسف وجد رحم الله ان استاجر امرأة او امه لخدمة
ويخلو ايضا لان الخلوة بالاضحية منى عنها والاستفاد امر لا يكره معه الاختلاط عليها قبل نكاحها
ما ذكر في التوازل وبه يفتي رجل له اجر غير بالغ ليس له ان يورثه اذا راي منه شيئا يطلبه الا اذا
اذن له ابوه وعن طعن بن ابوب انه يورثه رجل دفع الى حياط نوبا ليطهله فبا اوجهه ولربنا رطه
الاجر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة على اجر مثله في قياس قول ابي حنيفة طبيب له بناء على
مسئلة صلح الاصل اذا استهلك ثوب انسان فصاح له على اكثر من قيمته جازع عند ابي حنيفة خلافا لافانسا
وقال القتيبي ابو الليث الزبادة جازعة في قولهم جميعا ورب الثوب اذا دفع الى الحياط الدقيق اكثر
مما يحتاج اليه خاذا ايضا وان كان هذا اهيبة المتاع فيما ينقسم لكن جواز به بطريق الا باسطة الملم
اذا اجر نفسه من كافر لخدمته خاذا وبكره قال الفصل لاجوز في الخدمة وما فيه اذ لا يخلو لخدمة
والمشتق مسلم اجر نفسه من مجوسي لم يوقد له النار لا بأس به ولو اجر نفسه ليجل له المزمرة لان العرف
في المزمرة ما قال هكذا اطلق لكن هذا قولنا اما على قول ابي حنيفة رحمه الله فلا يكره ذلك في كل
موضع فعلى المعينة بفعل فاعل مختار ومن جملة ذلك لو اجر بينه لخدمته بعة او كنية او بيت
نار طبيب الله وتنام هذا النوع ذكرنا في كتاب البيوع حلال استاجر بيتا ووضع فيه جباب الخلو والله
مدح الاجارة ان كان الحلال مبلغا لا يفسد الخو لخدمته بغيره وان كان يفسد قيل للمستاجر ان
شئت فارفعه والا فاستاجر ثانيا الى وقت ادراك الخل بغيره بين اثنين لو اشترى على ان يكون عند
كل واحد منهما خمسة عشر يوما جلب لبيتها فان ذلك مما به باطله لاجل فصل اللبن لاحد عما وان
محله في حل خلا لان يكون استهلاك صاحب الفصل اللبن بغير محله مما حده في حل الا لان قيل
الاستهلاك بغير هبة الشاع وانما باطله وبعد الاستهلاك بغير هبة الدين والفاخر وان
كان مشاعا قال وهذا انا واصل مسله دقق الحاجب الذي ذكرنا من عليه الدين ذاباع الجز وازاد
ان يقضي الدين لاجل له ان يقض ان كانا مسلمين وان كان المديون ذميا حل الرب الدين اطلق اليهود

لغيره
من اجنب

بالزبوت
الاجر الصغير
اعطاه ابيه
من لغيره

مسألة
في الاجرة
جاءه بكرة

لغيره
في حجة كنية

بغيره
بغيره
على كنية
كند بكرة

استاجر

اذا استاجر مسلما لخدمته او الفتاوى لخدمته فان الامر بطيب له . وكذا اذا استاجر
رجلا لخدمته لخدمته او لخدمته الا ان يطيح له الا انه اشترى لانه اعانه على المعينة واجرة المعينة
على هذا وفي القيون لاجل الاجر للمعينة . وفي المشتق امرأة ناحه او صاحبه طبل او صاحبه زمركت
ما لان كان على شوط رده على المحامد ان عرفهم وان لم تعرفهم فبقت به وان كان على غير شوط فهو
له . فان وقال الشيخ الامام الاستاذ لاطيب لها والمعرف عرفا كالمسرة وطسوطا ولو استاجر
رجلا لخدمته لخدمته او لخدمته على الواب فمما قبل والصنيع من رب الثوب لا شيء له بمزلة ما اذا استاجر
ناحه او معينه خلافا للطهور وغيره اذا استاجر حنث طبيب له الامر لانه يعمل معاملة اخرى ان يحمله
وقال الا انه ما تفرق الاعانة على المعينة . **والصل هذا في الجامع الصغير** . مسلم كسور بطل المسلم او طبلا
او وفا او مومارا فهو من وجوب هذه الاشياء وعندنا لا يقين ولا يجوز البيع . ولو اجره ان
المصرف او المسار لمسلم فهو على هذا الخلاف . قال القاضي الامام صدر الاسلام ابو الليث محمد بن احمد
في نسخة من الجامع الصغير الفتوى على قولنا في مجموع التوازل منولى المجدد العبد وعليه الحساب
حكم انه امي فاستاجر رجلا ليكتب له لاجل له ان يعطى اجره انما له من مال المجدد ولو استاجر رجلا
لكس المجدد وقهر الباب واغلاقه بمال المجدد يجوز . وفي المخط استاجر حواطا موقفا على الفقرا وازاد
ان يبنى عليه عرفة من ماله من غير ان يورث في اجرة الحانوف لا يطلق له الا ان يورثه بغيره على
مقدار ما لا يخاف على البناء العبد يورث ان كان الدكان مغطا في كثر الاوقات وانما يورث فيه لاجل
البناء عليه بطلاق له بغير زيادة في الاجر قال محمد رحمه الله ابتلينا بمسئلة ميت مات من المشركين
واستاجر دابة من محله الى بلد اخر في قال ابو يوسف رحمه الله لا اجر له وقلت اما ان كان الحال يفرق
ان جيفة لا اجر له وان لم يفرق له اجر قال ابو يوسف هذا بخلاف ما لو استاجر ليقبله الى مقبره حيث
يجوز وان استاجر الذي مسلما ليجل له مبيته او دما حور عند هجره ولو استاجر مسلما لخدمته حنثا
يجب ان يكون على الخلاف كما في الجزه ولو استاجر له مبيته لاجوز . واذا استاجر الذي من المسلم
دار اليسكنها فلا بأس به وان شرب فيه الخمر او عتقه التطلبت الصليب لم يلحق المسلم شي . قالوا
اجر داره من فاسق يقضي الله فيها . ولو استاجر من اصل الدمة مسلما لخدمته لخدمته لا يجوز
المسئل الحادي عشر في الاختلاف بين الاجر والمستاجر وهو يشتمل على ثلاثة اجناس الاول
في البيت والدار والادرجه الثاني في الدابة والسفينة . الثالث في المنقولات **اما الاول**
المستاجر اذا كان هو المدعي فهو دعوى العقد سواء كان في اول المدخ او بعد معنى المدخ وان كان المدعي
هو الاجران كان قبل معنى المدخ فهو دعوى العقد وان كان في اول المدخ او بعد معنى المدخ فهو دعوى
الدين وحكم كل واحد منهما بما ياتي تمامه في كتاب الشهادات . وفي الاصل اختلف الامر والمستاجر بعد ما سكن
الدرا قال الشافعي اسكنتمها بغير اجر فالتوازل قوله والبيته بنية رب الدابة وعلى هذا الحان اذا دخل
نزل فيه وجعل ان كان الحان مفروفا بالعلقة تحت العلة وان لم يكن مفروفا قال القتيبي ابو الليث رحمه الله
اذا اشأاه صاحب الحان بجر الاجر اذا سكن بغيره ذلك قال في المخط ولكن من حين نزول وبعض مشا خا
رحمهم الله قالوا الفتوى على وجوب الاجر الا اذا عرف خلافا بان صرح او ترك بطريق القصد وكان
الشاكى مفروفا بالعلم وما ذكرنا وان الرجل اذا سكن حانوت مستنقل مقر قال كرت غاصبا لا يقدر
خلان هذا القول . واذا استاجر دابة سنة ولم يسلمها اليه حتى ينشئ التهور وقد طلب التسليم

لغيره
من اجنب

كسور
او ارض

مسألة
في الاجرة

مسألة
في الاجرة
جاءه بكرة

مسألة
في الاجرة

بغيره
بغيره
على كنية
كند بكرة

عبارت

مكتبة
الشيخ
مفتي مصر

فیما تعلی
بالتفان
مدرسة

اليمين الثاني في نصب الوصي ونصر فاته **التاسع** في المنسب القاسم في الخطر والاباحة **الفصل** الاول في المنسب
على اربعة اجناس الاول في المقلد الثاني في المقلد الثالث في المقلد الرابع في المقلد اما الاول في المنسب
يوسف رحمه الله ان الامير الذي ولاه السلطان على ناحية وحصل خراجها له والحق له العرف في الرعية فما تشبه
الانارة له ان يخلد ويغزل وكذا حال السلطان مع الخليفة اما لو كان فلان ولايت سودا وراودا وادام
تقليد القضاء وفي المنسب ايضا فان ابو يوسف رحمه الله اذا كان القاضي من الامل ثم مات القاضي ليس للامير ان
يقول فامينا وان كان امير يبرها وخارجها وان حكم الامير لم يحكمه فان هذا القاضي الذي ولاه **هذا** الامير
كتاب الخليفة اليه من الامل ليكون ذلك امضا للقضاة السلطان او امر غلامه على يده وامره نصب القاضي
حاز له تقليد القضاء بطريق النيابة عن السلطان وصار كصاحب السلطان بنفسه لكن لو قضى في نفسه لا يقدر
وفي الصلاة او صلى هو او امر غيره بالامانة جاز الامام لو اذن لعبد بالقضاء فصار حراما في نفسه في ذلك الامر
ولا يحتاج الى تجديد الاذن كما لو حمل السراية في حالة الرق ثم علق في قضاة في الدس في امانات السلطان وتحت
الرعية على ان يغير للسلطان وحقله سلطانا ما حال تقليد القضاء والحظا قال الاتفاق ينبغي ان يكون على
والعظم بغير سلطانا لم يكن التقليد منه وهو بعد نفسه بغير لان السلطان وعليه الشرف اما في
الحقيقة الاولى هو السلطان اجمع اصله ذلك وقلة والقضاء رجل لا يجوز ولا يصير قاضيا وكرهوا جعلوا
الرجل سلطانا بغير لان فيه ضرورة ولا ضرورة في الاول والى معومات فاجتمع التامة على ان يغير من ارجل
لم يامر الخليفة ولا القاضي ولا صاحب الشوط ولا خليفة الميت ان يغير بغير الجملة لسمعهم وقال محمد
رحمه الله في نوادر من رستم ثومات والى ذلك فاجتمع الناس على رجل يسل بغير الجملة حتى على عامل الخليفة حتى
جمعهم الا ترى ان عليا وفي الله صلى الله عليه وسلم وعثمان وفي الله عنه محض ولا يكون للقاضي ان يغير بالناس الجملة
اذ اكتب ذلك في مشورة وراه من ماله غدا في يوسف عن ابن خزيمة ورحمهم الله وما ذكر في صلاة الامل ما بان
الجملة ان القاضي ان سلب بغير الجملة جاز المشايخ ورحمهم الله محله على ما اذا كان ذلك مكتوبا في مشورة **وهو**
قال الامام الاسناد طهر الدين رحمه الله السلطان اذا قال للوالي هو كرامى فابدت قضاة تقليد كرامى
لو قال قلة احد الا يبع كما لو قيل اذا قال للوزير قل احد الا يبع منه التوكيل **وهو** لو قال وكل من شئت مع ولو قال
السلطان للامير فلان ولايت ولايت سودا وادام مملك تقليد القضاء **هذا** اللفظ يقتضي نفوذ المال
الحسن الثاني في التقليد وفي نسخ الشاي لا يباح طلب القضاء عند اكثر العلماء واذ اعطي من غير
طلب لم يحل المستور ما لم يجز في نفسه **وهذا** قول الكوفي والخشاف وعلم العراق وهو اختيار ابي حنيفة
رحمه الله فقد امتنع عنه حتى صرح بسواطا ومحمد رحمه الله اياه حتى قيد بيقا وحسن بيه **وهو** قال مشايخ بلادنا
وهم اهل الامانة لا يباين تقليد من كان صالحا له امنا من نفسه ليراد ومن غيره المتعاضد القاهبة والناظرين من بعدهم
من علماء الدين رضي الله عنهم فلو لم يغيروا له وعن علي رضي الله عنه القضاء ثلاثة اشان في النار واحد في الجنة
اما اللذان في النار فاحل علمه فحق خلافة ورجل جاهل فحق بغير علمه واما الامر فاحل اناء الله تعالى على
فحق به فذلك في الجنة وعن مسروق رحمه الله ان اخفى يوما حتى اجاب في من اربط سبعة الكل في ادب القاضي
لمحمد رحمه الله وفي الاقضية لا ينبغي للسلطان ان يستعمل على القضاء الا الموثوق به في صلاحه وفقهه وعلمه بالسنة
والانار وبوجه الفقه **قال** في المحيط وعندنا العلم شرط الاول به لا شرط حواذ التقليد حتى لو قضى فتوى
غيره يبع وكذا العهد الشرط الاول به وعند الشافعي والخشاف ورحمهم الله شرط لازم واشتلت الروايات
في تقليد القاضي والقضاء الاصح انه يبع التقليد ولا يقول بالقسوق **قال** في المحيط اما ينقض القول عند عامة المشايخ

تتبع
السلطان
الجملة
للسلطان

بغير سلطان
تقليد القضاء

سلطان
لا يباح طلب القضاء
كأن عند العامة

القضاء
ثلاثة اشان
في النار
واحد في الجنة

الامر
بغير علم

فصل

وهم اهل الا اذا شرط في التقليد انه متى جاز يبدل وعند الشافعي رحمه الله يبدل والامام بغير اما ما مع القضاء
ولا يبدل بالمسوق للاختلاف **وهو** في نوادر مشايخنا عن ابو يوسف القاضي اذا قضى او اذن له في سفر صلح او سلم او بغير
فوق على منابه وما تجوز في نفسه ونحوه لم يبع بعد اذ قيل على انه لو بغير نفسه سوا كان فاقا حرج
فان اذ كان بعد الشوط في صابة بالخليفة لا يبدل بالمسوق وهذا بناء على ان القاضي هل يصلح هذا عندنا
يصلح هذا والاولى ان لا يقبل منها **وهو** القاضي في هذا الوجه والاولى ان لا يقبل منها وهذا بناء على ان القاضي هل يصلح هذا عندنا
هل كان يتقلد القضاء فيه او في الال تلك بعضه بكونه وقال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم وعليه عامة المشايخ
ان التقليد رخصة والترك عزيمة وروي الحسن عن ابن خزيمة ورحمهم الله انه اذا قل من غير مسلة لا بأس
وان سأل بكونه له ذلك ويكون مسيا وهكذا في المنسب انه لا ينبغي له ان يطلب القضاء كذا روي الحسن عن ابي
حنيفة رحمه الله في العيون فان فعل فهو مشي **وهو** في ادب القضاة القاضي للحضرة رحمه الله دخل في القضاء فوضعه
واختبته فوضعه في المحل من المدخل منه اصل في الدين والدين هذا اذا كان في البلد فوضعه في البلد اذا انتقل منه
بهم لا بأس به واذ لم يكن فامتنع بانه اذا كان في البلد فوضعه في البلد فامتنع وان كان السلطان حيث فصل المحل من
نفسه لا بأس به وان كان حيث لا يفسد بامتنع **وهو** في نوادر مشايخنا قلنا جاز له ان يغير في كل واحد من ذلك وان يغير في كل واحد من ذلك
العاقل والحاضر فان العباد رضوان الله عليهم اجمعين يبدل من معاينه والحق مع علي رضي الله عنه والقانون قلنا
من الجاهل قال في المحيط ولكن لما يجوز تقليد القاضي اذا كان عليه من القضاء ولا يجوز في قضائه بغير
ولا ينهاه عن تنفيذ بعض الاحكام كما ينبغي فان كان غلامه لا يتقلد وحكم الامام الجليل القويم انه يجوز ولا ينبغي ان يغير
الامام الشرطي التي ذكرناها الا ان يفتي بشي بعده فانه يجوز وان لم يكن غلاما ماد كذا من لادله بغيره في المنة
ينبغي ان يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة الكل في الاقضية **وهو** في نوادر مشايخنا قلنا لو قل القاضي في اول
العشر لم يبع ان يفتي بذلك الامر في المنسب في اول كتاب الصلاة في باب الجمعة وفي الاحاس السلطان لو اذن له
مشرفا على المسلمين ثم اسلم قال محمد رحمه الله هو على قضاة قضائه ولا يحتاج الى ان يوليها ثانيا السلطان اذا اذن له
قضا ناحية الى دحلين فقتل احدهما لا يجوز في الفتاوى الصغرى **وهو** لو قل دخل على ان يغير وكل واحد منهما
بالقضاء هل يجوز قال لم يظفر بالرواية وسمعت من الشيخ الامام الاستاذ رحمه الله انه قال ينبغي ان يجوز على
قياس القاضي من القاضي لان نائب القاضي نائب عن السلطان فان وهذا قياس صحيح **الحسن الثاني**
في التقليد وفي الفتاوى الصغرى يلقى القضاء الامارة بالشرط ومضا في وقت في المستقبل يجوز ان
قال او اذن له فلان فانه قاض بكونه كذا او قال اذا قدمت بكونه كذا فانه اميرها او قاضها جاز بالاجماع
وتلقى الحكمين اثنين بالخط او مضا في وقت في المستقبل بان قال اذا قدم فلان فاحل بان في هذه الحادثة
قال محمد رحمه الله يبع وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبع وعليه الفتوى **وهو** لو حكما رجلا فلما اوجه القضاء على احدهما
قال لا ارضى بك فقتل به بعد قوله لا ارضى بك لا يجوز القاضي اذا قلنا اننا نأمر بما يجوز في القضاء ثالثة السلطان
اذا قل رجلا قضا بغير كذا لا بد من فتوى القاضي ما لم يدخل في مشورة البلد والسواد الكل في الفتاوى الصغرى
قال في المحيط **وهو** في نوادر مشايخنا لا يبع في رواية ابو داود والمرس في شرط لفاد القضاء واما
على ظاهر الرواية فالمرس شرط نقاد القضاء بغير مقلدا على الفتوى **وهو** ان كتب في مشورة ولو قيد بالمكان
يجوز ايضا ويتقيد بذلك المكان ذكره الامام الشيخ شمس الامية السرخسي رحمه الله في كتاب الصلح في باب الحكمين
وعلى هذا لو ان القاضي اذا قل القاضي حين ما يبع في مسجد معين لا يكون ان يفتي في غير ذلك المسجد **وهو**
النوادر في كتاب الزكاة حتى عن الفقيه ابي حنيفة رحمه الله انه قال كان ابو بكر بن سعيد يقول بان تولد الحكماء

الامر

تتبع
السلطان

على النصف، لو أخذ النصف
لا يقع ولا ينفذ فصاره أصلاً

مجله
تجارت و صنایع
تجارت و صنایع

الْب

مطالع
في روضة القافض عام الحشر ١٢٩١

وقاب المدي عليه لا يفتي عليه بذلك البينة وفي الحاشية الكبرى في كتاب الدعوى في باب الشهادة بالمعبر ان هذا
اول ما يمكن من القاب قاب او من الميت وادى فان كان يفتي بخبرته وهذا كله في غيبة المدي عليه
فان مات المدي فبذلك اقام البينة فالقاضي يفتي الزيادة في كتاب الشهادة في الباب الثاني وهو باب
شهادة الموصي والوكيل احرار الباب **مدخل** احضر المدعي حلالا او عريان فلا ما وكله بالخصومة بكل حق له في معركته او اقام
البينة وقاب المدي عليه قبل تركه المتهود وشهدت البينة فان احضر المدعي حلالا او عريان فادعى عليه حقا
لموكلته فالتزمه كالتزامه فان القاضي يفتي عليه بذلك البينة ونظيره لو قامت البينة على الوكيل وقاب المحضر الوكيل
او قامت البينة على الموكل وقاب الموكل وحضر الوكيل او قامت على المورث ومات المحضر الوارث او قامت على وارث
بدن فغاب ذلك الوارث وحضر وارث اخر او اقام رجل البينة على وارث الله ومضى الميت فغاب ذلك الوارث
وحضر وارث اخر او اقام بينة الرومانية على عزيمه الميت فغاب ذلك العزيمه وشهد عزمه او اقام بينة يفتي عليه
البينة على الثاني في الفصول كلها وفي ادب القاضي للحصان التمس الامم الحلو في باب القاضي يستخلف في البينة
في المسئلة القضاء على الخو في هذا وان القاضي قد يستخلف في حلال السماع والشهادة او يكتب الى حكام في الزمة
لسماع الشهادة في فصل تركيب اليه كتاب وفيه اتم شهيد واعندي وتكتب الفاظ شهادته ليعرف في ذلك من
غير عاوة المتهود الى مجلس القضاء لم يمتعه ولا يفتي القاضي باحراز الخليفة او اذ دخل الان تشهد الخليفة
مع رجل اخر عند القاضي الذي لم يادون له الخليفة بالاستخلاف فان وجه الله وهذا دليل على ان القاب
المطلوب اذ سمع الشهادة حاز للقاضي ان يفتي بذلك الشهادة باحراز القاب وكذا جاز للقاب ان يفتي بذلك
الشهادة التي قامت عند القاضي الاصل والقاضي مع القاب كالوكيل مع الموكل وسمعت ايضا هكذا من الوجه
وليس للقاضي الشاهد هل يقر المدعي به وانه اليوم يدعي عليه وهذا في القادر اما في المنقول
خاصة الى هذا لا يجزى مجلس الحكم وكوشه واعل البيوع والتسليم عن الشهادة ايضا باقر الباي او من عاونه
فان اذ ناب القاضي في امر المتهود وقرق بينهم او يساهمهم ان كان هذا او متى كان هذا لا يفتي عليه ذلك وهذا
احتيال **الحشر** **الحشر** في التعريف والعدالة والمزج **مدخل** في الاضحية العدة في المترحم والمزكي
ودرسوا القاضي الى المزكي ليس بشرط الواحد يكفي والسبي احوط وقال محمد رحمه الله لا بد من رجلين او رجل
وامرأتين واجمعوا على ان العدالة والحريه شرط واجمعوا على ان اسلام المزكي شرط اذا كان المتهود عليه
مسلم **مدخل** واجمعوا على ان التلفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط **والترجمان** اذا كان اعني وعن اي حفيد وهو
الله لا يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله يجوز **مدخل** لا يفتي على المتهود في السرايع عن اي حفيد
واي يوسف رحمه الله والقاضي اهل التقبل للشرط وكذا اهل من لا تقبل شره لانه لا ما بعد بل الشرط والاعلان
ذكر القصد والشهيد في ادب القاضي ان القاضي يكتب في الرقعة اسماء المتهود وانما يفتي على المتهود في السرايع
فيديو الى المزكي في السرايع لاهل الفقه والامانة من جيرانهم فان عدلوه رد الرقعة الى القاضي في السرايع
بعد انتم فقبل القاضي **مدخل** لا يفتي على المتهود ولا يفتي على المتهود في السرايع ولا اهلية الشهادة فان
لكن بشرط العدالة **مدخل** اما العادلة في امور القاضي الطالب فبما في بقوم تركه في العادلة بلفظ الشهادة
في مجلس القضاء بشرط العدالة في معنى الشهادة ولهذا لا يصح من هؤلاء اهل للشهادة وان كان
عدلا **مدخل** في الاندلاء **مدخل** اما الموهوم في الاكفان تركه التسليم قال محمد رحمه الله في كتاب النسخة
تركه العادلة بلا قسمة ولا عدل ولا اهلية بشرط الحضانة رحمه الله ان يكون المزكي في العادلة
غير المزكي في السرايع عندنا الذي يتركه في السرايع في العادلة في تركه التسليم السرايع اخلاط القاضي

اشياء اركانها في باب الدعوى في باب الشهادة

بجانب القضاة
بشرط صحة
الكتاب

جانب القضاة
والعدالة والبر

العدالة والبر

في قولها وادان لبيان غيره الاول فانه يفعل مع الثاني كما يفعل في الاول ولا يعلل انه سأل من حاله
من غيره فان جرحه الاخر قد عدله الاول فصاروا ضا وكان له سبيل احد فان عدله الثالث والعدل
اول وان جرحه الثالث صار الجرح اولي والتعريف كالنقد بل يصح فلاه من المراه والمرد وفي القدر
وفي القضاة في الامام وصورة تركه العادلة ان يحضر القاضي بين العدل والشاهد فيقول للشاهد
الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تركه السوان بعث القاضي رسولا الى المزكي وتكتب اليه كتابا
فيه اسماء المتهود والسبائهم وخلاصه ومخالفه وسو ثمة ان كان سوفيا حتى يعبر المزكي فيسأل عن خبرهم
واصد قايهم فاذا عرفت من عوفه بالعدالة يكتب تحت المدي كتاب القاضي الذي عدل حازر الشهادة ومن
عذره بالسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يكتب احراز عن هيك السبوا ويقول الله يعلم الا اذا عدله
غيره او حازر انه لو لم يصح بذلك يفتي القاضي لشهادته فيجوز بذلك ومن لم يعرفه لا يفتي عليه
ولا بالسق يكتب تحت اسمه كتاب القاضي يشهد من القاضي ان شاحج بين تركه العادلة وبين تركه السبوا
وان شاء اكتفى بتركه السبوا في زمانا شاكركا تركه العادلة واكتفى بتركه السبوا لا يفتي القاضي
بظاهر العدالة في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وسبيل عن المتهود طعن الخصم في المتهود ولو لم يكن يطعن
وقال ابو حنيفة رحمه الله ان كان المدعي به حضا فثبتت مع الشهادت كان له ان يفتي بظاهر العدالة ان لم
يطعن الخصم المتهود والتوى على قولهما **مدخل** **مدخل** ولا يسأل وحاله على المتهود ولا على طاعة
الحاكم **مدخل** المسئلة رواية فيما اذا كان للشاهد من على المتهود له وهو مفسد ان لا يقبل المدي عا
عليه اذا عدل الشاهد قبل الشهادة او بعد شاعنا الى حنيفة رحمه الله انه يقبل وعن محمد رحمه الله انه
يسأل هل هو صادق وان قال نعم يلزمه المال وان قال لا لم يقبل قوله **مدخل** ولو قال هو عذول لكن اوجوا
في شهادته فمما كان المتهود عليه ممن يبرح اليد في التقبل جعلته واحدا من العدلين وتركه
المدعي ليعتد بشي **مدخل** في شرح الحاشية الصغير للصدور السعيد وفي قول من يرى ان يسأل عن المتهود
يريد به ابا يوسف ومحمد لم يقبل قول الخصم انه عدل يريد بقوله حتى يسأل عن المتهود وغير الخصم
وهذا اذا احمد الخصم فان كان ساكنا وهو ممن يبرح اليه في التقبل بل يحرم منه التقبل اخبر الشاهد انه
ليس بعدل فافزاه على نفسه جازير لكن لا يفتي ان يقبل ولو شهد جماعة على التزكية وانان على الجرح
فالجرح اولي وفي ادب القاضي للحصان لو طعن صاحب السبيل فبمضى وامر القاضي المدعي وقالت
رد في شهادته وانما اني ممن يعدلهم او قال اعني فماتت صاخر المسئلة مع القاضي فان عدلهم بشرط
في ذلك والسال الخارج عن سبب الجرح والمعدل عن سبب التقبل فان عدله اثنان وجرحه اثنان
فالجرح اولي الا اذا كان بينهم تعقيب فانه لا يقبل جرحهم لان اصل الشهادة لا تقبل عند المعصية فالجرح اولي
وفي الاضحية ان كان الشاهد عويا ولا يجد من عدله كتب الى قاضي بلح ليجري حاله ولو عرف فسق
الشاهد فغاب غيبة منقطعة نسبه او اكثر ثم قد مر ولا يرى منه الا الصلاح لا يفتي للعدل ان جرحه
ولو كان مشهورا بالرضا كاي حفيوه وسفير وغاب غيبة منقطعة فهو على العدالة والشاهد
ان لو عدل لا بعد ما مانا فالقاضي يفتي بها دتاما وكذا لو غابا ثم عدلوا وحزنا او عيا ثم عدلوا لا يفتي
بشهادتهما الفاسق اذا قام لا يعدله العدل حتى يفتي دمان يقع في القلب انه صادق في التوبة
والفاسق لو شهد مترتاب ومضى دمان لا يفتي بذلك الشهادة حتى يعيد الشهادة وهذا
اذا لم يرد القاضي الشهادة فان ولا تقبل وفي ادب القاضي للحصان في باب المسئلة عن المتهود لو

الحج اول

الحج اول

وجعل عند القاضي حادثة مظهره في حادثة اخرى وقد عدل في حادثة اولي ان كانت بين الحادتين
مدى ستة اشهر فسال ان كان اقل من سنة واصل هذا التعذيب اذ انك بين طهرين في يوم من
سبهم ان يعدل على هذا وكذا اذا اخلت المدعى بين التعديل والنهاية في هذا وفي الفتاوى
للشامي الا ان كان ابو يوسف رحمه الله يقول ولا اذا مضت سنة اشهر وسبهم ان يعدل لو لم يزل
ان يعدل حتى يعظم حقه . وقال محمد رحمه الله لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في فلوهم وعليه الفتوى
فان من اصل الحقيقة رحمه الله في مثل هذا انك الوقت والنفوس في ذاي المستلزم او تفسير الفتوى
في الاقضية بفتح ان يعدل له قطعا ولا يقول الصغر عدول عندي لان الفتاوى اخبروني بعد انهم يقولون
قال لا اعلمهم الاخير فالأخير انه يعدل . ولو قال هم فيما علمهم عدول لا يحرم ان لا يعدل كما لو
قال الشاهد اشهد ان فلان على فلان انهما اعلم لا يقبل . وكذا في الاقرار لو قال فلان على فلان وهو
اعلم لا يكون اقراره ولو قال الله اعلم لا يكون تعديلا وفي النوازل ان يقول المزدكي هو عندي عدول
مزدكي جابر الشهادة وفي الاقضية بفتح القاضي اذا اخرج المزدكي بالخرج ان يقول للمدعي دعي شهودك وكنت
ذو اسامي من عدل في العمل ولا ينبغي ان يكتب اسم جميع المشهود او لا يسم من عدل . وفي النوازل ان يعدل
عن النوازل التي فيها الحدود وفي ادب القاضي للخصاف ذاك او فاد على تفسير العدل لست في حادثة احسان
الكبار لا يقبل في سبعة الاشهر بالعدل في الزمان من الزوجين وقيل المومن غير حق وعقوق الوالدين
ولمحت المومن والوفاء وسوب الخمر وقيل تسعة سبعة منها ما ذكرنا والباقي من اكل الربوا والتاسع اكل مال
الغير بغير حق وقيل ما فيه حد بغير الكتاب موقوفان وامكان حرم الله لم يحد . والله اعلم . وفي النوازل ان يعدل
ثلاثة مفا في احدهما ان يرتكب ما كان شيقا بين المسلمين وفيه اهنك حرمه الله . والقاضي ان يكون فيه
منازل المروءة والكرم وكل فعل يرفع المروءة والكرم فهو من الكبائر . والثالث ان يصير على القاضي والجمهور
قال رحمه الله والخيار ما ذكره ادب القاضي ان العدل من قبل حسنة سيانه ولا يكون صاحب كبره
يقضي ان لا يكون مصر على الكبر وان كان مصر عليها فهو صاحب كبره . وفي النوازل ان يعدل
فيكون مرتكب كبره اما لا يكون صاحب كبره الا في ان من لقي عليه السلام من الاعراب مرة او مرتين
او مرات لا ينبغي محاميل القاضي الذي كان ملازمه واحد منه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي الفتاوى
الصغرى لو ارتكب كبره سقطت العدالة وفي النوازل ان يعدل من قبل حسنة سيانه ولا يكون صاحب كبره
كبره بفتح في حادثة وفي منها ان النوازل عن بعض الحكماء ان يعدل الشاهد بثلاثة اشهر ان يقول
عنه ان او محمدا وان في فتوى او شريك اي المشهود فيما شهد به فاذ قال بما عهد ان فقال الشاهد ان
انما البينة انما احرازه اذ قال بما عهد وان في فتوى او شريك ان يعدل الشاهد انما البينة انما احرازه
الحريم اذ قال القاضي عن المشهود اي المدعى عليه فاحذر المزدكي انهم احرار الاصل احرارهم منها وهم
ولا يسترط لفظ الشهادة اما اذا قال المزدكي انهم عهد فلان اعتكفتم او قالت المشهود عن موالي فلان
اعتكفتم لا تقبل منها وهم حتى يقيموا البينة على الحق هكذا قال في الاقضية فان اقامت البينة على
العتق وقضى بالعتق ثم حضر المولى وانكر العتق لا يثبت الي انكاره . المشهود عليه اقام البينة على
ان الشاهد فاسق او كاذب او غيره او اقرار الشاهد ان قال لا لهما دة عندنا على المدعي عليه او اقرار
الشهود ان المدعي مطلق في هذه الدعوى او على اقرار المدعي ان المشهود شهدوا به ولا يقبل بینه سابع
هذا كله اما لو قال المشهود عليه صا حاتم على عشر حتى لا يشهدوا عليا . وفوت اليوم العشرة وطالعت

هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم

خلاف قول البينة في حادثة

بر والعشرة تقبل هذه البينة ولو كان صا حاتم على عشرة ولكن ما دفعت اليوم العشرة لا تقبل وفي
ادب القاضي للخصاف اذا اقاموا المشهود بینه ان تشهد المدعى وشاهدوا لا تقبل الا ان تشهدوا على
اقرار المدعي انهم مستأجرون جند يقبل . وفي الاقضية لو قال المشهود عليه بینه انه شريك او الشاهد
بدينه نفسه ويصرح انما له هذا اخرج ان عدلت بینه وكذا اقام البينة على المشهود عليه وعهدوا
في فتوى يقبل ولكن لسان من هذا الشاهد فان فلان القاضي لسان عن الوقت لعمل هل هو قاض ذلك
الوقت فان قال المدعي انما اقيم البينة على اقرار ذلك القاضي انه لم يجد او على انه مات قبل الوقت
الذي شهد به وابه او على اقرار القاضي اني كنت غائبا عن المعركة ذلك الوقت لا تقبل البينة الاقضية
وفي كتاب الترتيب كذا اقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي ان المشهود شهدوا به او راوا على ان
المدعي اقراره استأجر المشهود على الشهادة او على اقراره الصغر لم يحضره والمجلس الذي كان فيه هذا الامر
يقبل . وهذا كله قول علماءنا رحمهم الله وفيه ان الشهادة على الجرح المعزدا ما تقبل لان فيه اقرارا للقاضي
من غير ضرورة لانه يمكن ان يعلم القاضي بذلك سوا ما اعلن به صافا سافا فلا تقبل قوله فان الخصاف
رحمهم الله البينة على الجرح المحرر مقبولة . وفي المتن لو قال المدعي عليه انهم البينة على المشهود بالزنا والسر
الخمر واحضر مشهوده قبلت منها وضروا معصيت الحد عليهم وانطقت الشهادة الاولى وفي المسئلة التي
تقدم ذكرها انما لا تقبل منها وضروا انهم اراوا الباطل الشهادة وفي الاقضية وحلان شهدا على رجل
انه طلق امراته المدخوله طلاقا باينا او تلاقا واعققت منه فاني احوال بینه وبين المرأة والامه حتى سال
عن المشهودا صر عدول ام لا هذا في الامة مستفهم اما في المطلقة في الروايات الطاهرة اخرجها من بيت
الزوج لكن يجعل معها امرأة عدله ثقة ويمنع الزواج من الدخول عليها وان كان الزوج ميت واحد يعمل
بينهما سبعة اطلاق المطلقة الثلاث حيث لا يجعل بینهما امرأة بعد فان طالت المدعى في سالة المشهود
بغير من لها من النفقة قد رمدت المدعى وسوا ادعت في الطلاق او حداث او سكنت فان ركت البينة
سلم لها النفقة وان لم تزل ردت ما اخذت من النفقة على الزوج لانها كالتأشيرة لانها ممنوعة
عنه وما اظنت باذنه لا بغير من القاضي فهو يصر ولا يستره فان شهد شاهد واحد في الطلاق لا يجزئ
الحيلولة فان طهر ان الشاهد فاسق لا يشك وان طهر انه عدل ان قال بینه مشهودي عدت فذلك وان
قال في المصروع ثلثة ايام وحال بینه وبينها وهذا مستحسن وليس بواجب . وفي الامة اذا شهدا
وحلان الطاهر بدون دعواها او ادعت بغيرها على يدي امره عدله حتى يظهر عدله المشهود فان
طهرت العدالة ونقضت بغيرها وقد احدثت بغيرها الشهادة مدعى المسالة زوج المولى عليها بما التفت وكذا
مما احدثت بغيره من المولى وما التفت عليها بغير القضا فهو بر . ولو لم يظهر لها حرة لكنها استحققت
واقعت البينة فوضع على يدي عدل وهو المولى الذي يدينه بالانفاق عليها فان ركت البينة لم يرجع على
المسحوق بالنفقة عند اية حفيضة رحمه الله وعند اية حفيضة رحمه الله وعند مما يرجع . عند في بدو رجل انما
احرازه من يد المدعي عليه لكن يوجد منه كميل نفسه وبالمد والاحال بینهما خلاف الامة ولو وجد ايضا
وقبل الحفوة اذا وضع المدعي عليه ولا يجوز على التوكيل . وفي عاقل الاسل اذا ادعى
العبد العتق و اقام البينة وحلت الحيلولة فان كان المدعي عليه فاسقا نحو فاعل ما في يد مبدرا مسئلا
وضعه القاضي على يدي عدل وان اخرج الى النفقة امرأة القاضي بالعلم والانفاق على نفسه فان كان العبد
مؤمنا او صغيرا لا يقد على الكسب اجر القاضي واليد على نفقته . ولو كان المدعي بزوجا او ابنة فاقام

انما يشهد

الحيلولة

الحيلولة

المدعي البينة ولو لم يأتها القاضى من يده لكن كنهلا كما في العبد لكن لا يجوز على الاتفاق مخصصا
تخلو العبد واصله ان من استمر على الاتفاق على بيعه لا حرقان كان ذوا اليد هنا فاستأجر ما على ما في
وراي القاضى وضعه على يدي عدل فعل ولا يجوز احد على النفقة لكن المدعى لو قال انا اتفق عليه فقصه عليه
عقد فوضعه يكون متبرعا على النفقة وان قال لا اتفق عليه تركه في يدي اليد على حاله واخذ منه كنبلاء
فان ابي ان يعطيه كنبلاء او قال لا كنبيل فقبل المدعى الزم به الى ان يظهر عدله التبرع وفي الجامع في ايراد القضا
وانه اعلم **الفصل الثالث** فيما يكون حتما وفيما لا يكون وفي الجامع الكبير يرد كتاب الاجازات والاعمال
الرجل لغيره ادعى الى فلان الف درهم على اني ماسم لك به والمدفع اليه حاضر ببيع **فصل** استقراض من الاثر
والقاضي وكيل بالقبض فان استهلكه القاضي فمضى ان هلك في يد وكيله امانه وذلك لو قال اعطه القاضي
على اني ماسم لك به ولو قال اقرضه القاضي اني ماسم لك به والمدفع اليه حاضر فقال نعم فمضى فمضى
على القاضي **والامور ضمن** ولو قال ادفع الى فلان الف او اعطه القاضي اني ماسم عنه فهو من اذ اعطى
ان كسب القاضي **والامور ضمن** ولو قال القاضي اعطى القاضي ان فلانا ماسم وذلك الرجل حاضر فقال
نعم فهو من على القاضي **والامور ضمن** ومن ههنا الجسوس **والامور ضمن** وان قال اعطى القاضي ان فلانا ماسم
المن وهو او قصدي عليه الف درهم على اني ماسم له ففعل فهو جائز **ومما** لا امر مستفترضا وصار كانه
فان اقرضني القاضى فمضى بالهبة من فلان والصدق فمضى فان دفعا اليه يكون الامر دينيا على **الامور** وليست
للدافع على القاضي **فان** غاب الموهوب له واكثر الامر وادعى المامور انه وهبه وقبضه الموهوب له
واقام المامور البينة على ما قاله ثبتت بينة وان كان القاضي غائبا **وكذا** لو قبض له فلان الف درهم
على اني ماسم له لكنه قال ادفع الى فلان الف درهم على ان مزوج على **وكذا** لو قال الموهوب له هب لي الف
على ان فلانا ماسم به فقال فلان نعم فالالف فمضى على الذي قال نعم لان قوله نعم بمنزلة قوله هب للقاضي
ان ماسم **ولو** لم يضمن ولم يشرط الرجوع بل قال هب لفلان الف درهم او قال هب عني فوجب الرجوع عليه
والذوات والكفارات **والصدق** فان الواجبة والمعتقات والحراج كعند فقه النسخ في طاهر الروا
ويشترط ضمان او شرط الرجوع **وفي** الامر بقضاء الدين لاحاجة الى اشتراط واستشرط الرجوع **وفي**
كتاب التمسك بالامام السرخسي رحمه الله او قال لغيره اتفق علي فاتفق وجع على الامر وان لم يشترط القضا
والرجوع **وهكذا** اذا اقرضه القدر الف شهيد في قنوه الضميمة في كتاب الكفالة وقال مجاهد والاسد
بالانفاق لو جرت الرجوع **ولو** قال للمنفذ اتفق علي للقبض على ان يكون ذلك دينيا عليه قال بعض مشايخنا
رحم الله مجاهد الامر بكين ولا حاجة الى قوله على ان يكون دينيا عليه وقوله اتفق علي ولي ادعى او في
بناء وادري وقوله اتفق علي سواء وفي نفعات الاصل باب نفقة زوجي لا حرقان لو قال لا اتفق علي
او لا ادري فاتفق له الرجوع وان لم يشترط الرجوع فمضى الامر بقضاء الدين لو قال ادفع الى فلان الف درهم
قضا ولم يقل عني او قال اقرض فلانا الف درهم ولم يقل عني ولا قال على اني ماسم فمضى المامور ان كان المامور
مستوفيا **الامور** وخطيطة ونفسه ان يكون المامور في السوق بلباس اخذ واعطاء ومواضعه على انه
مسيح جاز وسوله وكيله ببيع او فمضى منه فانه يرجع على الامر بالاجماع **وكذا** لو كان الامر في عيال المامور
او المامور في عيال الامر وان لم يوجد واحد من ههنا الامانة للامانة لا يرجع عليه وعند اي خليفة
يوسف رحمه الله يزوج وهذا اذا لم يقل اتفق عني فان قال ثبت له حق الرجوع على الامر بالاجماع والامانة
او اذا ورجلا فقال المطلوب للرجل ادفع اليه والى اعوانه شيئا عن حوائجي قد دفع عن مامره فان الامام

القبض على
الرجل
منع
منه
فان
كان
مستوفيا
فلا
يحتاج
الى
قبض

تفسير
في
الدين
باب
الرجوع

الدين
باب
الرجوع
فان
كان
مستوفيا
فلا
يحتاج
الى
قبض

السرخسي

السرخسي رحمه الله والامام الفردوسي رحمه الله يزوج على الامر ما دفع بدون شرط الرجوع والضمان كالامر
بقضاء الدين وقال لا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية واصل هذا انقضاء الاثر وهو مسلة الدين
الكثيره وقالت عامة المساجد رحم الله لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان ونعم **فصل** في كتابا او ضايا
فوقال المامور قضيته وفلان غائب وانكر الامر دفعه اليه والدين فاقام الدائن البينة على الدين
والقضا يقبل بصدقه ويقضي على الامر بالمال وان كان القاضي غائبا فلو قضى عليه بغير حضور القاضي وادعى
على الامر دينه واجهر عليه محجوه نقضا الدين لانه ذلك لا يركن رجله في يد عهده فقال الاخر هذا
العبد لفلان اشتريه بامنه بالف درهم والتقدم تجاه المامور بعد ذلك وقال قد فعلت فخذ هو فاقام
المامور البينة على ذلك فان القاضي يقضي بالبيع وان كان المامور غائبا فان حضر القاضي وحده لا يلتفت
الى محجوه لان الحاضر مائة حتما عنه يتعلق حقه به **وكذا** لو كان الامر بقضاء الدين فمضى القاضي الدين
لكنه قال لا ادفع اليك محامه ان يحضر القاضي فمضى له ذلك **وكذا** دفع اليه الف فمضى فمضى القاضي
وانكر الاستيفاء القول قوله ولان يستوفى دينه من الامر وهو يرجع على المامور كما لو امره بغيره اشترا
عبد في ماله فقال المامور قد اشتريته وصدقه الامر دفع اليه القاضي بغير حضور القاضي فانكر البيع
فالقول قوله وياخذ عهده ويزوج الامر على المامور ما اذى كذا **فصل** في امره ان عبد في يد رجل قال هو
لي وقال رجل هو لفلان اشتريته منه بكذا او نقدته المقتضى اقام البينة يقضي القاضي على هذا الحاضر
ويضمن المقاد على القاضي حتى لو حضر وتجدد البيع لا يلتفت الى محجوه فان قيل في مسلة قضاء الدين ان
ثبت القضا في حق صاحب الدين لا تكاد له لكنه ثبت في محله لا مرة فانه لا امر بقضاء الدين لكن
القاضي كذا في امره لما قضى بالدين عليه فيبطل امره كالمستوفى اذا قال اشتريته هذا الدار
بالن وادعى الباطل انه باعها بالدين واقام البينة فان السقف باعها بالدين لان القاضي كذا في امره
في امره **وكذا** امره اشتري عبد من رجل بالف درهم وقد كان امره للبايع ونقد التمسك بغيره
من يد المشتري بالبينة بالقضا له ان يرجع بالتمسك على البايع وان امره للبايع لكن القاضي كذا في امره
حيث قضى به للمشتري **فصل** اذا قضى بالبينة اما اذا قضى القاضي باستصحاب الحال لا يصير مكنيا كما لو
اشتري عبدا واقر ان البايع اعطاه قبل البيع وكذا به البايع قضى القاضي بالتمسك على المشتري لم يبطل
امر المشتري بالتسليم حتى يعيق عليه وكذا المديون اذا ادعى الاثر اعطى صاحب الدين ومحمد
صاحب الدين وحلف وقضى القاضي له بالدين على الغريم بغير التمسك بكونه باعحي لو وجد بينة
الابناء او الاثر يقبل الكل في الجامع الكبير للصدق والشهيد وسط البيع مع باب الرجل مامره اخر بقضا
الدين والله اعلم **الفصل الرابع** فيما يتعلق بقضاء القاضي وفي قضاء القاضي بغيره وفي قضاء القاضي بغيره
بغيره مضمنا عليه وفيما لا يصير **وفي** قضاء القاضي في المجهولات **وفي** اخر الحسن مسلة البين الصافة
وفي امضاء قضاء من اخر اما الاول وفي دفعات القاضي لو قال القاضي للمدعي عليه ما ادري
لكن في هذه الدار في رد قبل رجل فخذ العبد بقضا مالم يقل انقدت عليك القضا بكذا قال
فصل في الحضانة والامام طاهر الدين المروغاني فانه قال لو قال القاضي بعد التهادي وطلب
الحكم للمدعي عليه علم هذا الحمد والى المدعي يكون حكام **وفي** كتاب الرجوع عن التهادي اذا
شهد على رجل بمال والزوجه القاضي بزوج الشاهد ممن صرح ان الزوا القاضي حكم وهو احتيا وبعضهم
وما وافق هذا في ادب القاضي للحضانة الذي شوهه شمس الاعمال في دمه الله ان قول القاضي ثبت

الدين
باب
الرجوع
فان
كان
مستوفيا
فلا
يحتاج
الى
قبض

الدين
باب
الرجوع
فان
كان
مستوفيا
فلا
يحتاج
الى
قبض

بها ذة الزوج لو رجع نفقه فبها ذة ولو نفقه لامرأته لا يجوز ذة ولو نفقه فاما من حوالة ليس له من
ان يبطله ولو نفقه يكون الخاطم يحاكمه كما في سائر المجتهدين الكثرة الا فضيه وعام **هذا** ان
حرانه الواقعات **من** في الفتاوى والقضاي من كتاب القضاء القاضى اذا نصب محمداً وهو قاض
محمداً لا يجوز الحكم عليه وكذا لو ادعى النكاح على امرأته القاضى يعلم انه محرم لا يسمع الحفوة
قال ولما رآه لا ينام حواجر رآه في منها فان الخاطم الى انه يجوز له ان يدخل حواجره رجل عايب فاذ على
الحاضر على دخل ذكر انه عزير العايب ادعى هذا المدعى على ان العايب وكله يفتن جميع حتى له على القاضى
وانكر المدعى عليه او كاله فاقام المدعى البينة بنقض القاضى بالوكالة فان دلت المسئلة على حواجر
بانه فان ذكر انه عزير العايب ولم يقبل هو عزير العايب قال العبد والسفهاء ورحم الله هذا العبد
محمداً علي ان القاضى لا يعلم بذلك حتى لو علم القاضى بذلك لا يثبت **نوع احسن** في البين المضافه وفي
المستغنى قال هشام قلت لمدرك رجل قال ان تزوجت فلانة في طالق ثلاثاً فزوجها فاحصته الى فاض لا يرد
هذا اطلاقاً فادعت الطلاق فحكم بانها امرأته وان هذا الطلاق للبين حتى تمزج او تمزجوا والى ذلك
اصح قضاءه واذ اذفع البين بعد الزوج لا يحتاج الى عقد العقد ولو وطئها الزوج بعد النكاح
قبل الفسخ تمزج يكون الزوجي حلالاً اذا اذفع حكمي عن العقد والمأجني برهان الابعده ورحم الله هؤلاء كل
امراة ان تزوجها في طالق فتزوج امرأه وفسخ البين تمزج زوج امرأه اخرى هل يحتاج الى الفسخ في كل
امراة في الفتاوى والقضاي ذكر الاختلاف بين ان يوسف ومحمد ورحمهما الله عند ابي يوسف رحمه الله
بحاج وبعده محمد رحمه الله لا يحتاج قال الصد والسفهاء ورحم الله كذا فتاوى وما ناهى عنه حاج حتى
ذات فتوى والدي برهان الابعده وفتوى القاضى الامام جمال الدين القنبري مؤيد ورحمهما الله الله
لا يحتاج فزجت عن ما كنت افقت ووالان افقت انه لا يحتاج قال والشيخ الامام طهبر الدين المروغاني
كان يفتي بقول ابي يوسف رحمه الله انه يحتاج وذات فتوى عنان المستغنى قول ابي يوسف على خلاف ما قال
في الفتاوى والقضاي فانه قال ان عند ابي حنيفة رحمه الله يحتاج وعند ابي يوسف لا يحتاج قال ابو
العفضل رحمه الله **هذا** اخلاق ما دوي محمد رحمه الله عنه فان قال الامام طالى الحلة في ان لا يحتاج
الى الفسخ في كل امراة بالاجماع ان الرجل اذا فسخ البين على امراة فتزوج امراة اخرى تمزج تلك امراة الامر
الى القاضي الحنفى ونذ على الحرمة بالبين فبقي على الزوج الحلال له حكم الفسخ فتقول امراة لم يطهر الفسخ في كل
عند ابي يوسف بنقض القاضى سلطان البين لم يطهر بحق كل النساء لا يحتاج الى ذكر اسم امراة التي فسخ
البين عليها وذكر اسمها عند امضاء هذا القاضى اذا كانت **هذا** امراة مفردة ففسخ البين على امراة
ولو قال لمعتدته ان تزوجتك فان طالق ثلاثاً فخذ او ما لو قال لا حنيفة سواء ولو على تطليقه
واحدة او ثنتين بالزوج في حق الاحنيفة يصح نسخ البين ولو كانت البين على امراة واحدة يكتفي بالفسخ
مرة واحدة وان كانت على جميع النساء على كل امراة بمسألة على حدة يحتاج الى الفسخ في كل امراة اذا كانت
كل امراة ان تزوجها في طالق فتزوج امراة تمزجها ثلاثاً ليس للقاضى الشفعوى ان يفسخ هذه البين
لانه لو فسخ يثبت ان الطلاق الثلاث واقعة فلا ينفذ القضاء بالفسخ الا اذا تعلق به حق الغير بان تعلق
بطلانها علق العبد ما شاكل ذلك او كانت البين بكلمة كل الحنفية يفسخ حتى ان تزوج زوج اخر
وعادت اليه غل ولا يفسخ الطلاق لا ونقاع البين حكم الفسخ **ولو** حلف بطلاق امراة بعينها بان قال ان
تزوجت فلانة في طالق ثلاثاً فمتر حلف بطلاق امراة تمزجها بان قال كل امراة ان تزوجها في طالق

فروع

كل منته اذكر يا من فتادى او من فتادى الامل
 من من سائر الافات المنسوب تأيها الى الصبر
 الشيخ حم الدين وكل ما اقول قال القضي الامام
 ابو منصور بن محمد الاوزجندی وكل ما اقول
 قال الامام خالي اختصاراً فهو الامام ظهير الدين
 ابو علي الحسن بن علي الرضا بن ابوه وهو صاحب
 المعادى الظهيرية وجميع الموازل الامام
 الملك المتوطن بسمرقند اخلاص النصاب

فمن

تزوج امرأة وفتح العين المطلقة عليها لا تنسخ العيب حتى المراجعة المخلوطة بطلانها بعينها نقل هذه من
الامام حلي رحمه الله **فصل آخر** في امضاء قاض امره وفي الاقضية القاضية او المكنى بها
في الاختلاف ليس له ولاية الاختلاف بخلاف الامام الطائفة فان له ان يستخلف وان لم يكن في مسوره الا
الاختلاف واختلاف الوصي فان له ان يوصي الى اخره **واما** الوكيل فيقول له ان يوكّل ان كان له الوكيل ما صنف
من شي فهو جائز مطلق الوكيل والافلا فلو قال له امض ما شئت حتى ملك ودل امر لعمالك الثاني ان يكون
امر والخليفة او الاول القاضى بالاختلاف فاستخلف رجلا وادّعى له بالاختلاف مرقوم فان كان
ما دون ما بالاختلاف فاستخلف ونقض الخلية جازمه ولا يحتاج الى امضاء القاضى الاصل ولوا دعى
ان يثبتوا قضاء الخليفة عند القاضى الاصل فهو كما لو ائتمروا قضاء قاض اخر عند هذا القاضى ولو لم
يكن ما دون ما بالاختلاف فاستخلف ونقض القاضى من امضاء القاضى جازم اذا كان القاضى املا للقضاء
فان لم يكن املا لا يجوز **وفي** ادب القاضى **الفصل** في التمسيد والتبديل القاضى بما شهد واعند الاصل وكذا
الاصل بقضى بما شهد واعند القاضى **وذكر** في ادب القاضى للخصم الخليفة اذا امر القاضى ان يستخلف
رجلا منهم من الخصوم فيقيموا عند البيعة ويكتبوا الاقرار ولا ينقطع حكا لاخر وخليفة القاضى ان يحكم
خادمته ويفعل الخليفة ما يؤمر به دون القضاء ولا يحكم القاضى باخبار الخليفة ان شهد الشهود ملك
او هو ليس بقاضى فينفذ حكمه ولا يقضى القاضى باخبار الخليفة **افتر** رجل ان لا يشهد الخليفة مع اخر
عند القاضى الذي لم يادّى له الخليفة بالاختلاف **ولو** استخلف من يصالح للقضاء حكمه من اجازة
القاضى والقضاء جازم كما لو مل اذ اخرج الوكيل الثاني فان رحمه الله ما ذكرناه في ادب القاضى
استأذنى الى ان القاضى او الجبر الاصل ان الشهود عند في حادثة كذا يقضى الاصل باخباره **وفي** ادب
القاضى للخصم ان يستأذنى اوابا للشهادات ان قاضى يلد حكمه على رجل وحل ثمرات القاضى فاحذر
المدعى المحكوم عليه عند قاض اخر اقام البيعة ان القاضى فلا من ذلك ان حكمه بالمال الذي في هذه
الحل للقاضى الثاني ان يجبره على اداء المال ان كان الحكم الاول دفع صحواه ولو قال الشهود عند القاضى
الثاني ان قاضيا من القضاء استهدى على قضاء بالمال عليه لهذا القاضى الثاني لا جرم وكذا ان سائر
الاقتضاء اذ استهدى على فضل ولربد كذا اسم الفاعل ونسبه لا يقبل **وفي** الموازل وان ذكر
ام الاول ونسبه اذا كانت الشهود ان القاضى الاول غير عدل لا يقضى الثاني قضاءه **وفي** المشتكى
رجل ادعى اذ اذنى في قيد رجل اذالة وقد مد الى القاضى وصيره القاضى حضما له الا انه لم يقر بيعة قاض
المشتكى عليه الدار وكل المشتكى فيها وكذا لا بعد بعضها وغاب مرقوم هذا القاضى او مات وولى
اخر فقد مو اليه فاقام البيعة انه كان مامدا الى القاضى الاول ثم باعها بحيل القاضى الوكيل
حضما المدعى اذ اطلب الجمل من القاضى ليعرضه على المفتى فانه يجيبه القاضى وكذا اذا اطلب المدعى
البيعة **فصل** في قضاوى القضاة **وفي** كماله الاصل باب تكميل القاضى المدعى عليه اذا اطلب من
القاضى ان يسأل المدعى من اي وجه يدعى هذا المال ليه لكان ان ابى لا يجبره فان وقت الرتبة
فالراي الى القاضى **فصل** وعلى هذا لو طلب الخصم يعنى المدعى عليه اقامة البيعة على الخصم المغاير
بجيبه القاضى لكان لا يجبره هكذا سمعت من ائمة و الله اعلم **الفصل الخامس** في التكميل وفي
الاقضية لا يجوز حكم من لا يجوز رتبته كالعبد والعشي ونحوهما ولو حكم امرأة جازم قضاء المخطئ
في الطلاق والعناى والنكاح والكفالة بالمال والتعزير الديون والبيع والقصاص وادوس الجارات

سنة في القاضى
وعلى نفسه

الامام والوصي بالخلاف

حكم القاضى
بما شهد

قضاء
شهود
على نفسه
او يهدى
على فضل
المهر او
السمعة

وقطع يد محمد ودم محمد بدينة عادله جازا اذا وافق راي القاضى وعندى حنفية رحمه الله انه لا يجوز نقض
الحكم فى القضاء وهكذا ذكر الحنفى . وفي مختصر القندوري لا يجوز الحكم فى الحدود والقصاص
ولا يجوز نقض الحكم حتى من الحدود وبالدلالة على العاقلة فى قتل الخطا واما احكام الحكم فى البين
المضافة وسائر المحكمات فالاصح انه ينفذ لكن يفتى به . **كتاب الادوية** الاقضية وفيه كتابا او كتابان
والله اعلم **الفصل السادس** فى كتاب القاضى الى القاضى . وفي الاقضية رجل ادعى ويطلب
غائب واما المبيعة وازاد ان يأخذ الكتاب ان كان المدعى والمدعى عليه والمدعى به معا وما يقبل الا
اذا كان حاضرا فالمراد بالاشارة وهاهنا ليس بخاضر فيكون بالاسم والنسب وفي النسب النسبة
الى الاب تكفى عند جما وعنده ابي حنيفة رحمه الله لا بد ان يثبت الى الجد وقول محمد بن ابي حنيفة رحمه الله
فى شرح الجامع الصغير فان لم يثبت الى الجد لكن ثبت الى القبيلة ان كان ادعى القابل فهو كالمعتد وان ثبت
الى اهل الاعراب فثبت بتميم فهو بمنزلة ما لو كان جاري ولا يحصل المعرفة . ولو لم يثبت الى الجد ولا
الى القبيلة لكن ثبت الى المرفق لا يكفى عند ابي حنيفة رحمه الله وعند جما ان كان معروفا بتلك الصنعة
يكفى ولو ثبت الى زوجها ولو ثبت الى جد هاتين . ولو كان قاضيا كتب ان لفلان علي فلان كذا من الدين
الى القاضى فقد اطل حتى يثبت اليه او الى جاري يعرف بها او الى ادعى فخذ يعرف بها فاذا كان
معروفا بالاسم كانى حنفية يكتفى وان لم يثبت الى الاب والجد . وفي الدار المعروفة فلا بد من
ذكر الحدود وعنده ابي حنيفة رحمه الله وعند جما لا يشترط كذا فى الشهادة فى الرجل **هذا** فى اديب القاضى
للحنافى فى باب القاضى يقتضى في المجهول ولو ثبت الى الحد ولم يثبت الى الاب مؤلفا ما يثبت اليه
لا يقبل الا اذا كان مشهورا كانى حنفية . **ولو** كتب من فلان الى فلان لم يجوز الا اذا كان مشهورا كانى ابي حنيفة
ولو كتب الى اب فلان لا يجب المعرفة لان الجزء ينسب الى الكل لا الكل الى الجزء فاذا دلت الكتاب واخبر خصمه
فقال انا لست بفلان الذي شهدوا فقال له هات بيته ان فى **هذا** الصنعة والقبيلة وجل
ينسب بمثل ما نسبت اليه والا فذلك ما شهدوا به فان كان فى ذلك المثل او فى تلك الصنعة ايمان من
ذلك الصنف فهو باطل حتى يثبت احد ما الى شئ يعرف به انه غير الاخر . **ولو** اقام البيعة ان فى القبيلة
دخل اخر بذلك الاسم والنسب ان كان حيا لا يقتضى وانه كان ميتا سطر ان مات قبل ثبوت الشهادة يقبل
وان كان فى كتابه على فلان بن فلان الغلابى وقد مات فهو على الميت فان كان بالكتاب فى عهد امانة
موضوفة ومنسوجة الى خصمها لم يقض به وقال ابو يوسف اخر ان يقتل في العبد يقتضى به خلاف الامة لان
فى العبد بكثر الابان . وفي الاقضية مشايخنا رحمه الله لم يقرروا يقول ابي يوسف . وفي الجامع الصغير
يجوز كتاب القاضى الى القاضى فيما سوى الحدود والقصاص . وفي الاصل يقبل كتاب القاضى فى الذنوب
والاعتقار ولا يقبل المتقول على الفور **قال** ابو يوسف يقبل في العبد وفى الامانة عنه . **روايتان** فان
العقارة اليوم **هذا** فى كتاب الابن قال والقوى عليه **هذا** ان كان الصدق والسكينة فى الفتاوى
الصغرى وذكر الصدق والسكينة فى اديب القاضى للحنافى فلو ان المدعى الى ارساله القاضى على السانعة
عدل ما مؤمن عليه الى قاضى بلد اخرى فالقاضى لا يجلد له ذلك لان ارساله نقل فصاذا كان القاضى حاضرا
واخبره بذلك الكسوة لا يجلد باخاره لانه كان واحدا من الرعايا فى **هذا** البلد كنهنا خلاف
الكتاب لان الكتاب خطاب فصار كان القاضى الكاتب خا طيب من ذلك الموضع وهو قاضى من ذلك الموضع
وقول القاضى حجة واستدل بها بين المسلمين على الفقرة بين المسلمين احدا مما لو ان بلدة فيها قاضيان

فكتب احدهما الى الاخرى فى حادثة جازا ولا يجوز ان يجلد احدهما ذكرنا من المعنى ولو حضر نفسه الى القاضى الاخر
واخبره بتلك الحادثة لا يجوز ان يجلد غيره الواحد فذلك لك **مختصر** . **وكذا** لو ان قاضيا حضر الى بلد
لم يكونا قاضيين هناك المبلغ او كان احدهما قاضيا دون الاخر فاخبر احدهما بالامر بما لا يجوز ولا يجوز
ان يجلد غيره انما اذا لم يكونا قاضيين فلا ولاية لهما فى القضاء وكذا لو كان احدهما قاضيا والاخر لا فان اخر
الذي لم يكن قاضيا **الذي** كان قاضيا فلا يجوز ان يجلد غيره لانه كان واحدا من الرعايا ولا يجوز للقاضى ان
يجلد غيره الواحد حتى فى الاقضية ويكتب فى قتل رجل او بالخصومة ويقضها فيها او بغيرها او باخا وحده ولو
كان دعوى الدار بالادب من كرم تليق الملك منه بالادب **يد** راعيه وام امه ورجل مرفقان توفى دون
واذا بالكونه وفى شئ فلان ولا بد من ذكر الملك للموت . ولو كان المدعى به ما لا يثبت فى سائر احواله
بذكر جنسه ونوعه وصفته **وقد** ر . وان اراد ان يوجه وكذا يكتب . **ولو** اقام البيعة وكالته فى الكتاب
ويعرف الوكيل باسمه ونسبه . **ولو** اقام البيعة على شئ يدى او كماله او ميراث يفتى ان يسأل الطالب البيعة
على ما يدعى الى اخره وقد ذكرنا فى الخزانة وينبغى ان يثبت الكتاب به **عنه** ان الطالب وهو المختبر حتى لو كان
عليه عنوان الطاهر لا يقبل ان كان عليه عنوان الطالب ولو كان على القلب يقبل ابو يوسف رحمه الله
وشعرا كفى بالعنوان الطاهر والاحتياط ما قالوا وان لم يكن فى الكتاب من فلان الى فلان اسم القاضى الكاتب
ونسبه واسم القاضى المكتوب اليه ونسبه لم يجز الكتاب . **ولو** كتب اسم القاضى الكاتب ونسبه ولو كتب
اسم القاضى الكاتب ونسبه ولم يكتب اسم القاضى المكتوب اليه ونسبه ولكن كتب الى من بلغ كتابى هذا
من قضاء المسلمين ان يقبل ويحل به . **ولو** كتب **يكتب** فى الكتاب القاضى لا يقبله وان كتب فيه نادى فليحظر
هنا كان قاضيا فى ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى بالبرائة او لم يكن مكتوبا وكذا لو كان كتاب القاضى لا يثبت
بغيره شيئا وتقرر من **الكتاب** . وكذا لو شهدوا على اصل الحادثة ولم يكن مكتوبا لا يجلد فاذا اجمعا الكتاب
ينبغي للمكتوب اليه ان يقبل الكتاب لاصح خصمه فان قبله ومن الحظر طاز اعلم بانه اذا ورد الكتاب
ينبغي ان يحضر خصمه مجلس القضاء ان حضره اقر بما ادعى الزم . وان حذر القول القاضى للمدعى هات البيعة
انه كتاب ذلك القاضى فان شهدوا على الخصم وقراءة الكتاب والعلامة والاموال وتوضيح القاضى
ليسا للقاضى عن الشهادة او لم يعرفهم بالعدالة ولا فتح الكتاب قبل العدالة ولا بد من حضور الخصم وسؤال
القاضى الشهادة عن القاضى الكاتب اهو عدل ليكون ائمة من الخلاف اما القاضى فاحل لا نقض العدا
وان كان القاضى لا يعرف الذي جاء به الكتاب انه فلان بن فلان يسأله البيعة انه فلان بن فلان وان سأل قبل
ذلك كان افضل لانه اذا لم يقدر على اثبات ذلك لا يكون الاشتغال بالكتاب مفيدا فان قبل
القاضى الكتاب وقراءه على الخصم وكتب الشهادة لسؤال عنهم فامر بعدل الشهادة حتى مات القاضى الكاتب
فانه يفتى بما فى الكتاب بخلاف ما عصى او خسر او فسق وكذا لو مات القاضى الكاتب بعد ما وصل الكتاب
الى القاضى المكتوب اليه قبل القراءة وكذا لو عدل او مات الكاتب او عدل قبل ان يصل الكتاب الى المكتوب
اليه لا يقتضى . **ولو** لم تمت الكاتب لكن مات القاضى المكتوب اليه او عدل واستقل مكانا اخر لم يصل
الكتاب ليس للقاضى ان يفتى بعد الكتاب عندنا وينبغى للقاضى الكاتب ان يدعى الى الشهادة ونحوها
فى الكتاب لكونه عند خصم فيمكنه الشهادة على ما فى الكتاب قبل فتح الكتاب . **وفي** كتاب الشهود والامام
طهير الدين المرعشى رحمه الله ويكتب القاضى وقد ثبت عينته عندى بالبيعة العادلة اذا ان
طلب من القاضى ان يكتب فالدين الموكل يكتب ويبين الاجل ادعى المطلوب ان الطالب ابراه عن كل قليل

حكم القاضى
كتاب القاضى الى القاضى

يكتب بغير البيعة

مطلب
طلب كتاب
ابراهام

وكثيرا واستوفى واقام البينة وقال انا اريد ان اقدم تلك البينة واخاف ان ياخذ بالمال وعجل
الابرا او الاستيفاء وطلب من القاضي ان يكتب له الى قاضي تلك البلد عند محمد ووجه الله يكتب وعند
ابى يوسف وجه الله لا يكتب واجموا انه لو قال محمد بن الاستيفاء او الابرا مرة واراد ان ياخذ في
بالمال مرة اخرى يكتب ولو كان خاضرا وادعى عليه الابرا او الاستيفاء وطلب من القاضي ان
يساله عن ذلك حتى لو انكره البينة فانه لا يحينه وهما مسابله منها فاذكرنا منها اذا ادعى ان
الشيخ علم الشفعة وهو غاي انا فاما البينة وطلب ان يكتب هل يكتب على ما ذكرنا من الخلاف منها
امراه ادعى الطلاق عند القاضي على وجه الغائب وطلب الكتاب هل يكتب على ما ذكرنا من
الخلاف ولو قالت ان زوجي طلقني ثلاثا وانقضت عدتي وتزوجت بزوج اخر فاني انا ان ينكر
الطلاق فاحضرت زوجها وقالت للقاضي سله حتى اذا انكرت البينة عليه فالتقاضي يساله من غير
خلاف والقياس من الكل سواء وهذا الاحتياط القاضي هل يكتب بعلمه بعد ما لفظا عليه وقد ذكرنا
والتمعات هاهنا ان القاضي يكتب بالمال الحاصل قبل القضاء بالاجماع كذا قال بعض ولو اقام
شاهدا واحدا عند القاضي وسأل ان يكتب بذلك كتابا الى قاضي اخر فقل رجل وامراه ادعيا
او ابنة وقال هو معروف والنسب منا وهو في بلد فلان استقر في بلد كذا فطلبنا الكتاب فانه
لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد وجهما الله على ما ذكرنا وان ادعى النسب ولم يذكر الاسترقاق
يكتب بالانفاق لان هذا ادعى النسب معروفا فكان كدعوى الدين خلاف المسئلة الاولى لانه يريد
بذلك دفع الملك والرق عنه فيكون كدعوى الملك انه عندي والله اعلم **الفصل الثاني**
في البين وهو مشتمل على ثلاثة اجناس الاول بين خلف وبين لا خلف وفيه مسائل الضمي والعبد والرق
ومسائل اصل الثاني فيما يجري فيه الاستخلاف وفيما لا يجري الثالث في كيفية الاستخلاف امثا
الاول وفي انوار الاصل ماب الاقرار بستر البين ان الضمي المادون بخلف كالباع فان هناك
ولا يوجد لهذا رواية الا ههنا قال وادى في الاضحية فقال الضمي الناجر خلف وكذا المكاتب
وكذا العبد الناجر ولو ادعى على صبي محرم وما لا ولد له بينة بخلفه الضمي محرم الحكم ويذكر على ابنة
تخضرتة وبستره اليه وتقيم البينة هذا في الاضحية في باب البين وفي ابواب الكفالة تمامه
ولو ادعى الوصي لاجل الضمي شيئا قال قال الشيخ الامام طهبر الدين بشرط حمزة الضمي ولو لم يكن
له بينة لا يستر طهبر الضمي وفي الفتاوى الضموي شيئا كتاب الدعوى من رجل ادعى على صبي
شيئا وله وصي خاضر لا يستر طهبر الضمي فان لم يكن له وصي وطلب نصيب الوصي يستر طهبر
حضره الضمي وشيئا في تمامه في فصل نصيب الوصي ولو ادعى على عبد محرم لرجل ما لا سبب له الاستخلاف
او العبد يستر طهبر حضره المولى لتمام البينة بخلاف العبد المادون حيث لا يستر طهبر حضره المولى والعبد
المحرم كالمادون في ان خلف تعد ذلك ان كان الدين واجبا عليه بسبب الاستهلاك ببيع فيه وان
ادعى عليه شيئا لا يوجد له الا بعد الفتق كذا في الكفالة او النكاح بغير اذن المولى يستخلف ايضا ان خلف
بري وان نكل او اقر بعت وصبر حتى يفتق واخلف متساجنا وجه الله في الدين الموطر والاصح انه لا خلف
قبل حله الا لاجل ما في العيون رجل ادعى على رجل شيئا واراد الاستخلاف قال المدعى عليه هذه النسي
لا يبي الصغير فلان لا خلف وهو كالباعل عن ابنه الصغير وفي رواية الفصل عليه البين ولو لم يكن
فاذا استخلف فكل والمدعى رضى المعنى بالار من المدعى ثم يستر بلوغ الضمي ان صدق المدعى كان قال وان

رجل وامراه ادعيا
ابن وامراه وقال
هو معروف والنسب
منا وهو في بلد
فلان استقر في بلد
كذا فطلبنا الكتاب
فانه لا يكتب في قول
ابي حنيفة ومحمد
وجهما الله على ما
ذكرنا وان ادعى النسب
ولم يذكر الاسترقاق
يكتب بالانفاق لان
هذا ادعى النسب معروفا
فكان كدعوى الدين
خلاف المسئلة الاولى
لانه يريد بذلك دفع
الملك والرق عنه فيكون
كدعوى الملك انه عندي
والله اعلم

دعوى الوصي لاجل الضمي
شيئا قال قال الشيخ
الامام طهبر الدين
بشرط حمزة الضمي
ولو لم يكن له بينة
لا يستر طهبر الضمي
وفي الفتاوى الضموي
شيئا كتاب الدعوى من
رجل ادعى على صبي
شيئا وله وصي خاضر
لا يستر طهبر الضمي
فان لم يكن له وصي
وطلب نصيب الوصي
يستر طهبر حضره
الضمي وشيئا في تمامه
في فصل نصيب الوصي
ولو ادعى على عبد
محرم لرجل ما لا سبب
له الاستخلاف او العبد
يستر طهبر حضره
المولى لتمام البينة
بخلاف العبد المادون
حيث لا يستر طهبر
حضره المولى والعبد
المحرم كالمادون في
ان خلف تعد ذلك
ان كان الدين واجبا
عليه بسبب الاستهلاك
ببيع فيه وان ادعى
عليه شيئا لا يوجد
له الا بعد الفتق كذا
في الكفالة او النكاح
بغير اذن المولى
يستخلف ايضا ان خلف
بري وان نكل او اقر
بعت وصبر حتى يفتق
واخلف متساجنا وجه
الله في الدين الموطر
والاصح انه لا خلف
قبل حله الا لاجل ما
في العيون رجل ادعى
على رجل شيئا واراد
الاستخلاف قال المدعى
عليه هذه النسي لا يبي
الصغير فلان لا خلف
وهو كالباعل عن ابنه
الصغير وفي رواية
الفصل عليه البين ولو
لم يكن فاذا استخلف
فكل والمدعى رضى المعنى
بالار من المدعى ثم
يستر بلوغ الضمي ان
صدق المدعى كان قال
وان

كذلك ضمن الوالد المدعى بغيره الار من عند محمد وتزوج الا من المدعى ويقضي للوصي وهذا عند محمد ما لا خلاف
الغائب لم يظهر محرمه ولا ينفذ فيه لا يستفد عنه البين عند المدعى هاهنا **مسألة** وفي الاضحية
رجل ادعى على اخر ما لا يلزمه السكوت فلم يحينه اضلا بوجه منه كميل ثم سأل جيرانه عنى به انه في الغائب
او محرمه فان اجابوا انه لا ينفذ بغيره فلان سكت ولم يجب بغيره منكم قال لا ينفذ الا بامام السراجي رحمه الله
هذا في الغائب المدعى بغيره وجه الله فيجب ان يظهر انه اخر من يجب بالاشادة فان اشاد بالكل
بعد من عليه البين وادشاد بالاجابة كان مينا رجل ادعى على رجل انه ملكه عصبه منه وان
ذلك له وملكه وهو ينفذ عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على حصة معلومة صادرة عن غلبه البين
للمدعى ان خلف موي وان نكل ضمن قيمته ولا بد من المنزل اليه وكذا الوفاة المدعى عليه البينة على انه وقف
على حصة معلومة ولم يرد له وادشاد بغيره البين وصادرة عن غلبه البين فضل لا يحتاج اليها
هذا اذا قال هو وقف اما اذا قال وقف على حصة معلومة واراد المدعى ان خلفه خلف عند محمد خلافا
لما بناء على مسئلة عصب العباد يتحقق عند محمد وجه الله كان الخلف عند الخلف لو نكل يرضى عليه بالقيمة
وعند سائر المال يتحقق لا خلف لانه لا يكون مقبدا ولو اراد ان خلفه لباخذ الذي لا خلف بالانفاق والنفقة
على قول محمد والمسئلة في نفقة الفضل **مسألة** وفي ادب القاضي للخصان وفي الاضحية ايضا رجل ادعى
على اخر عينا او دين فادشاد على ان خلف الطالب والمطلوب ومقتضى المثل على المدعى ان خلف المدعى عليه
عند غير القاضي فهو باطل ولو اقام البينة يقبل ولو لم يكن له بينة بخلف ثانيا ولو اضطر على ان خلف
الطالب والمطلوب ونصف المال على المدعى عليه او على ان خلف الطالب اليوم او على ان خلف المطلوب اليوم
على انه ان لم يخلف اليوم فعليه المثل او على ان خلف الطالب اليوم فعليه المثل او على ان خلف الطالب
اليوم ان ما ياخذ حتى يصلح في جميع هذه المواضع باطل وكذا في كل موضع على خلاف الشرع وفي ادب القاضي
للخصان في قبول باب طحاخي مجلس مع غيره لو قال المدعى بينة حاضره ولان مع هذا استخلفه فان القاضي لا
يجبه الى ذلك عند ابي حنيفة وجه الله في عصبه ما ان قال بنية حاضره لكن لا بد من اثباتها قال القاضي رحمه
وفي القاضي للخصان ايضا بعد ههنا باب **مسألة** وفي العيون ايضا كتاب الاقرار وفي الاضحية ايضا الوفاة
المدعى البينة بعد ما خلف المدعى عليه يقبل وكذا لو قال المدعى لکن المدعى عليه اخط وان بري او قال اذا
خلف فانت بري مرفا فام هو البينة اما اذا قال المدعى لا يبيد خلف المدعى عليه مرفا فهو البينة يقبل
في رواية الحسن عن ابي حنيفة وجه الله ايضا لا يقبل ولو قال المدعى كل ثمود ثمود والى ثمود ثمود ورو
او قال لغير طهبر فلان شهادة نيا ادعى قبل هذا الرجل او قال لا شهادة لي عند فلان فهو على هذا
الحل وفي اجناس الناطق في باب الشهادة ان لو قال الشاهد لا شهادة لي على هذا او قال لو شهد وان هو
رواد او قال ليست لي شهادة ثم شهد يقبل لعلة نسي ثم يترك او لو ترك له شهادة منه صادرة رجل ادعى على
احدا لا فافتد بيمينه بدو امراد صالح فمينا عليه ذراهم لم يكن المدعى ان خلفه بعد ذلك على ذلك الدعوى ولو
اشترى يمينه بيمينه له ان خلفه بعد ذلك المدعى اذا استخلف المدعى عليه قال انه خلفني عند القاضي
فلان على هذا الدعوى وبرا في عن هذا المال يسع ولو اقام البينة يقبل وان لم يكن له بينة واراد ان خلفه
ذرا الامام محمد الاسلام على البردوي وجه الله في نكته من ادب القاضي ان المدعى انقلب مدعى عليه ان نكل تدفع
الدعوى عن المدعى عليه وان خلفه المالك محرمه لان دعوى الابرا عن المال اذ او المال على ما ياتي به في
في كتاب الاقرار وفي ادب القاضي للخصان اجواب البين لو ادعى على ذلك انك وصي فلان الميت او قيل فلان هو

مطلب
دعوى الوصي لاجل الضمي
شيئا قال قال الشيخ
الامام طهبر الدين
بشرط حمزة الضمي
ولو لم يكن له بينة
لا يستر طهبر الضمي
وفي الفتاوى الضموي
شيئا كتاب الدعوى من
رجل ادعى على صبي
شيئا وله وصي خاضر
لا يستر طهبر الضمي
فان لم يكن له وصي
وطلب نصيب الوصي
يستر طهبر حضره
الضمي وشيئا في تمامه
في فصل نصيب الوصي
ولو ادعى على عبد
محرم لرجل ما لا سبب
له الاستخلاف او العبد
يستر طهبر حضره
المولى لتمام البينة
بخلاف العبد المادون
حيث لا يستر طهبر
حضره المولى والعبد
المحرم كالمادون في
ان خلف تعد ذلك
ان كان الدين واجبا
عليه بسبب الاستهلاك
ببيع فيه وان ادعى
عليه شيئا لا يوجد
له الا بعد الفتق كذا
في الكفالة او النكاح
بغير اذن المولى
يستخلف ايضا ان خلف
بري وان نكل او اقر
بعت وصبر حتى يفتق
واخلف متساجنا وجه
الله في الدين الموطر
والاصح انه لا خلف
قبل حله الا لاجل ما
في العيون رجل ادعى
على رجل شيئا واراد
الاستخلاف قال المدعى
عليه هذه النسي لا يبي
الصغير فلان لا خلف
وهو كالباعل عن ابنه
الصغير وفي رواية
الفصل عليه البين ولو
لم يكن فاذا استخلف
فكل والمدعى رضى المعنى
بالار من المدعى ثم
يستر بلوغ الضمي ان
صدق المدعى كان قال
وان

مطلب
دعوى الوصي لاجل الضمي
شيئا قال قال الشيخ
الامام طهبر الدين
بشرط حمزة الضمي
ولو لم يكن له بينة
لا يستر طهبر الضمي
وفي الفتاوى الضموي
شيئا كتاب الدعوى من
رجل ادعى على صبي
شيئا وله وصي خاضر
لا يستر طهبر الضمي
فان لم يكن له وصي
وطلب نصيب الوصي
يستر طهبر حضره
الضمي وشيئا في تمامه
في فصل نصيب الوصي
ولو ادعى على عبد
محرم لرجل ما لا سبب
له الاستخلاف او العبد
يستر طهبر حضره
المولى لتمام البينة
بخلاف العبد المادون
حيث لا يستر طهبر
حضره المولى والعبد
المحرم كالمادون في
ان خلف تعد ذلك
ان كان الدين واجبا
عليه بسبب الاستهلاك
ببيع فيه وان ادعى
عليه شيئا لا يوجد
له الا بعد الفتق كذا
في الكفالة او النكاح
بغير اذن المولى
يستخلف ايضا ان خلف
بري وان نكل او اقر
بعت وصبر حتى يفتق
واخلف متساجنا وجه
الله في الدين الموطر
والاصح انه لا خلف
قبل حله الا لاجل ما
في العيون رجل ادعى
على رجل شيئا واراد
الاستخلاف قال المدعى
عليه هذه النسي لا يبي
الصغير فلان لا خلف
وهو كالباعل عن ابنه
الصغير وفي رواية
الفصل عليه البين ولو
لم يكن فاذا استخلف
فكل والمدعى رضى المعنى
بالار من المدعى ثم
يستر بلوغ الضمي ان
صدق المدعى كان قال
وان

قال سواك
ثم شهد

دعوى الوصي لاجل الضمي
شيئا قال قال الشيخ
الامام طهبر الدين
بشرط حمزة الضمي
ولو لم يكن له بينة
لا يستر طهبر الضمي
وفي الفتاوى الضموي
شيئا كتاب الدعوى من
رجل ادعى على صبي
شيئا وله وصي خاضر
لا يستر طهبر الضمي
فان لم يكن له وصي
وطلب نصيب الوصي
يستر طهبر حضره
الضمي وشيئا في تمامه
في فصل نصيب الوصي
ولو ادعى على عبد
محرم لرجل ما لا سبب
له الاستخلاف او العبد
يستر طهبر حضره
المولى لتمام البينة
بخلاف العبد المادون
حيث لا يستر طهبر
حضره المولى والعبد
المحرم كالمادون في
ان خلف تعد ذلك
ان كان الدين واجبا
عليه بسبب الاستهلاك
ببيع فيه وان ادعى
عليه شيئا لا يوجد
له الا بعد الفتق كذا
في الكفالة او النكاح
بغير اذن المولى
يستخلف ايضا ان خلف
بري وان نكل او اقر
بعت وصبر حتى يفتق
واخلف متساجنا وجه
الله في الدين الموطر
والاصح انه لا خلف
قبل حله الا لاجل ما
في العيون رجل ادعى
على رجل شيئا واراد
الاستخلاف قال المدعى
عليه هذه النسي لا يبي
الصغير فلان لا خلف
وهو كالباعل عن ابنه
الصغير وفي رواية
الفصل عليه البين ولو
لم يكن فاذا استخلف
فكل والمدعى رضى المعنى
بالار من المدعى ثم
يستر بلوغ الضمي ان
صدق المدعى كان قال
وان

يكره ادعى الاستمتاع على رجل وانكر المستمتع لا حلف لانه ليس بلازم والله اعلم **حليل احمر**
 فيما حرم فيه الاستمتاع وفيما لا يحرم وفي الطامع الصغير لا يمين في هذا لان الشارح يستخلف فان كل
 صنف ولا يقطع ولا يمين في كساح ولا رجعة ولا في ابله ولا في ولا ولا ادعاء نسب ولا لقان فيما على ان
 الاستخلاف لا يحرم في الاشياء السنية والقول قول المدعي عليه من غير يمين وهذا قول ابي حنيفة رحمه
 الله في وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في ذلك كله عينا لا اللسان فان كل حلف حتى يقرأ وحلف ولا يقطع
 عليه بالنكول وهذا بناء على ان النكول بدل او اقرا عند ابي حنيفة رحمه الله بدل والفعل لا يحرم في هذه
 الاشياء وعند من اقرا والاقرا لا يحرم في هذه المواضع وهذا كله اذا لم يقصد به المال فان قصد به
 المال يستخلف بالاجماع **صوره** امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وطلعتها قبل الدخول بها ولها عليه نصف
 المهر فطلبت وانكر يستخلف بالاجماع فان كل يقضي عليه نصف المهر والزمانة على هذا في الفتاوى في ذلك
 رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين فانكر الشاهدان وانكرت المرأة النكاح ليس للزوج ان يجامعها عند
 حنيفة رحمه الله وبما **هذا** ذكرناه في كتاب النكاح مع الجواب المختار **وصورة** النسب انه ادعت على
 مولاها انها ولدت منه هذا الولد وانكر المولى **وصورة** اللعان امرأة ادعت على زوجها فزوجه فوجبت
 لللعان **وصورة** النكاح فذكرناه **وصورة** التي في الابلا اذا ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الابلا انه كان
 قاتلها في المدة فانكرت المرأة او على القلب **وصورة** الرق اذا ادعى على يمول النسب انه عبده او ادعى
 الممول ذلك **وصورة** دعوى الولا اختصامي ولا الميراث هذه الدعوى بعد موته او ادعى النفقة في
 حال حيوة يستخلف على النسب بالاجماع فان حلف بوري وان فكل يقضي المال ولا يقضي بالنسب وكل على ادعى
 على رجل من علم دون النفس فكل يقضي **وان** كل في النفس حتى يقرأ وحلف وعند من في النفس وغيرها
 ان اكل تقضي عليه بالارث ولا يقطع وفي النوازل رجل اخرج ما فزاد رجل فادعى المقتان المقتله رد
 اقراره وان اقراره ان حلفه على ذلك انه ان حلفه في الزيادة الوكالة في كل موضع لو اقر له فاذا
 انكر يستخلف الا في ثلاث مسائل منها الوكيل بالشيء اذا وجب له المشتري عينا فاذا انكر بريد ما لم يرد واذا
 البيع ان حلفه ما به ما قبل ان الموكل رضى بالقبول لا حلف فان اقر الوكيل لم يرد ذلك وسيطل حق الرد فان
 لو ادعى على الامر ما لا حلف وان اقر له الوكيل يقضي الدين اذا ادعى المدون ان الموكل اقره
 عن الدين وطلعت يمين الوكيل على العيا لا حلف وان اقر له لزمه **وفي** الاقضية **رجل** ادعى كفا له او حرفة
 على احد ولا يمين له حلف وان نكل لزمه المال وان حلف بوري ورجع على الاصل المجل رجل ادعى على احد
 ما لا واقرا البينة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعي انه حق او حلفه ان سهوه ستهه واحق حلف
 وكذا في كل موضع كان خلافا للشك ولو اقراره ان حلف الشاهد ما به لقد شهد بالحق لا حلف **وفي** قاتل
 الوالحي ولو ادعى انه قاتل له ما سبق او باء منه في اوكيا او ما مناق او باءا حرا او ادعى عبده انه
 قاتله باءا في او ادعى امر من الاحود التي يجب لها التعزير او ادعى عليه انه صر به او لطفه وادعى
 عليه التعزير وادعى استخلافه حلفه لان التعزير يوجب حق التعزير لا حلفه في حقوق العباد
 كان عقوبة او ما لا فان حلف لا شيء عليه وان نكل لزمه التعزير لان التعزير يوجب حق التعزير في اقراره
 يقضي فيه بالنكول وصفة الاستخلاف انه حلفه على الحاصل ما له عليه هذا الحق الذي ادعاه
 ولا حلف على النسب ما له ما قبلت لما قلنا وهو ان رجلا ادعى على رجل انه حرق ثوبه واحضر الثوب في
 القاضى معه وادعى استخلافه فان القاضى لا حلفه على النسب ما له ما حرق ثوبه لا يجوز ان حرق ثوبه

قوله في الرق
 يلزمه في كل

لا يملك اليمين

رجل ادعى
 في ثوبه الحرق في حرق الثوب
 وادعى التعزير

ولا شيء عليه بان ابراءه عن ضمان النقصان **نوع منه** وفي الزمان في الباب الثاني من الشهادتين
 رجل احضر رجلا فادعى ان قاتله وقطعه بالخصومة معه في كل حق قبله وادعى عليه ما لا يملكه محمد المدعي عليه
 المال والوكالة فاقرا المدعي البينة على الوكالة فقبل ان يعدل ببنية الوكالة او قبل ان يقضي بها فادعى البينة
 على المال القياس ان لا يقبل البينة على المال موافق الاستحسان تقبل وتريد في حقه خلافا وروي الحنفية
 ان على قول ابي حنيفة رحمه الله لا تقبل وعند من تقبل ثم انقضى ابي يوسف رحمه الله يقضي بالوكالة او لا وكذا
 لو اقام البينة على المال والوكالة له حلفه وها هنا ثلاث مسائل احدها هذه والثانية ادعى رجل انه حرق
 ثوبه من ثوبه فانكر البينة قبل هذا الرجل الف درهم واقرا المدعي البينة على الوكالة والمال جميعا فادعى رجل
 على رجل ان امه فلان من فلان فادعى له وارث له غيره وان له على هذا الرجل الحاضر الف درهم وادعى
 عينا لايه في ماله رجل واقرا المدعي البينة على النسب والوفاء والدين بعد ذلك ان عدلت ببنية المال لا يقضي
 بشي وان عدلت بالبينة يقضي بالوكالة ثم المال وان عدلت ببنية الوكالة دون المال يقضي بالوكالة ولا يقضي
 بالمال بعد ذلك وان عدلت ببنية المال يقضي بالمال والا فلا وهذه المسائل في ادب الفتاوى المختار
 ايضا في ابواب العيدين ثم ذكر حكم البينة ولزمه كحكم البينين وبما **المسئلة** في الاقضية **صوره** رجل ادعى
 الف درهم وادعى رجل فادعى له الف مائة فيقال له الف مائة في مائة وتركه مبرقا
 وقال في اليد ان ادعى لها هاهنا مسائل الزاوية والوصية والوصية والوصية في المشقة اما الوارث
 فلا يخلو اما ان ادعى دين او عينا وقال انه غصب او قال ودية او لا تقضي بشي وان اقره البينة محمد المدعي
 الدين والعين بيمينه اليه وان انكر اكل العينة الدين كان له بينة يمينها وان لم تكن يستخلف وهذا
 استحسان وهو قولنا واليه رجح الوصية رحمه الله قال محمد بن الحنفية رحمه الله في جواب
 الاستحسان في هذه المسئلة دون القياس يستخلف على حاصل الدعوى وسببين في الجلب ان كانت
 فان اقام البينة على النسب والموت دون المال تقبل وحلف على المال موافقا والبينة على المال دون النسب
 والموت لا تقبل وكذا لو اقام البينة على النسب دون الموت والمال او على الموت دون النسب والمال موافقا
 ادب الفتاوى المختار في باب ما لا يجب فيه اليمين فان كان ابو يوسف وغيره من اصحابنا رحمهم الله يقولون بان
 حلف في كل نسب لو اقر المدعي عليه لزمه حنوف يدعي انه ابوه او ابنه او زوجته او مولا اما اذا ادعى انه لغير
 او عمه ونحو ذلك لا حلف الا ان يدعي حنوف في ضمنه دعوى النسب ما ان ادعى مبرقا فان حلفه وقال انه كان
 اخاه الا ان تضع دعواه وتضع بينته وحلف ان انكر ذلك في دعوى النفقة **وهكذا** في شرح الجامع الصغير
 في باب الغنا باليمين واما الوصية رجل ادعى على اخوان اياه او على له سلك ما له وادعى له كذا
 من ثوبه فقبل ما ذكرنا الا في فصل وماله اذا انكر حلفه فكل يقضي عليه بالثبوت وفي اليد ثم طهر اياه
 حتى وحضر لئلا ان يمين الابن واما الوكالة فصورها ادعى رجل على اخوان اعلان عليه الف درهم ودين
 او عنده الف درهم ودية وان وقطعه بنفسها منه فان اقر المدعي عليه بذلك في الدين بيمينه المدعي عليه
 وفي العين لا في طاهره وادعى وان اقره بالوكالة وانكر المال لا يصير خصما ولا يقبل البينة على المال الا ان يقيم
 البينة على الوكالة لانه لو ثبت كونه خصما ما اقره المطلوب لان اقرار المطلوب ليس حجة في حق الطالب وان
 اقره بالمال وانكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان الاستخلاف يثبت على دعوى حجة ولو شهد لانه لو ثبت
 كونه خصما لعدت لثبوت الوكالة الا اذا اقام البينة على الوكالة وذكر الحنفية ان حلف على الوكالة وما ذكر
 في الاقضية لا حلف اصح ولو انكر الكل بنوكا اذا انكر الوكالة وحدها وان كان له بينة فاقامها على الوكالة والمال

انما البينة
 واليمين

ادعى على اخوان
 وقرا بيمينه
 الاب حنيفة

الاب حنيفة

تقبل عبد الله بن حنيفة رحمه الله تعالى على ان الوكيل يقبض الدين ملكا لمحتومة واما الوضاعة فتصورها رجل ادعى
على رجل ان فلان من فلان مات وادعى اليه يقبض حقه الذي له على هذا الرجل فعلى ما ذكرنا في فضل الوضاعة
الا ان هذا اذا اقر بالكلية مورا للنسب اليه الدين والدين سواء استخلف الوكيل او اقر بالوضاعة والموت
واستمر المال بحلف وان اقر بالمال والموت وانكر الوضاعة فلفقنا بيننا وبينه وبيننا وبينه ان يحلف لما ذكرنا
انه لا يستخلف في دعوى الوضاعة لا يثبت بلازمة وان اقر بالوضاعة والموت وانكر الموت حلف على علمه
تعالى الوضاعة وان اقر بالبينة في جميع ذلك تقبل واما الشراء فتصوره رجل ادعى عبده اني يد رجل جل اذ
ملكه اشتراه من فلان العايب وقد قد وادى اليه لا مورا للنسب اليه وذكر الامام الشرحي وقال في الانقضاء
او انكل يقضي له به تصدق اذ ليل على انه لو اقر به لم يثبت له لان الشراء لا يثبت عند الامام الشرحي رحمه الله
واما العذر بتصوره رجل ادعى ان فلان الف درهم وانه مات قبل ان يودبه وفي المديعي عليه الف درهم
من ماله فيطالبه بطلبه اليه لا تسع هذه الدعوى لا يثبت بحكم **جلس اخر من هذا المجلس**
رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعى عليه فلان او دعيتها فقال المدعى فلان وذهبها لك عبد الابعاد
حلف المدعى عليه ان انكر ما به ما باعها ولا وهبها منه وجعل في يد غيره عن ابيه فادعى رجل عليه
انه اودع **هذا** العبد اياه حلف على العلم فان كل فقي عليه ولو ادعى اخر بعد ذلك انه كان اودع اياه
لم يحلف الثاني اني عند ابي يوسف رحمه الله لو ادعى العبد لاهل العقب الحلف الثاني بالانفاق
وسمي على هذه المسئلة اخرى وهي ان الرجلين اذا ادعى عبدا في يد رجل كل واحد منهما يقول انه ملكي اذ اودعنا
لا يحلف الثاني وان اقر لهما مورا للنسب اليهما ولا يقبض واحد منهما شيئا وان حلف لهما حلف لهما عينا واحدا
عند العقب ما به ما هذا العبد لهذا او لهذا او قال يقبض حلف لكل واحد منهما عينا على حق والواي الثاني
بيد ابيهما شاء وان شاء اخر بينهما بعد ذلك ان حلف لهما بولي وان كل واحد منهما وحلف لآخر يقضي جميع العبد
للذي حلف هذا اذا حلف لاحد منهما او لا مورا لكل الثاني اما اذا حلف للاول لا يقضي له بالعبد حلف الثاني ان
كل فقيضي بالعبد لهما وفي دعوى العقب يقضي بالعبد بينهما ويقبض العبد بينهما ولو اقر بالعقب منهما
منها مورا بطلبه اليهما ولا يقبض قيمته لهما ولو ادعى كل واحد منهما اشتراه من ذي اليد فان اقر لاحد منهما
امر بالنسب اليه مورا اذا اقر بالآخران حلفه لغيره ذلك وان حلف لهما وكل واحد منهما يقضي له ولا يحلف
لثاني وذلك لو ادعى عليه معا ومحا وكل واحد منهما ففقي بالكل واحد منهما قبل استخلاف الاخر ففقي
فقتاوه ولو ادعى احد منهما الشراء والاخر الاجارة او الرهن فان اقر المدعي الشراء لا يحلف للاخر ولو ادعى
للمدعي الاجارة او الرهن حلف للمدعي الشراء ولو ادعى كل واحد منهما او المصدق مع الفقي هو كدعوى
الشراء ولو ادعى كل واحد منهما الرهن او الاجارة لا يحلف للاخر وفي الحامع الصغير في كتاب الوضاعة رجل
في ماله الف درهم اذ عاه ورجلان حلف واحد يدعي انه له او دعه اياه فابي ان حلف لهما بهذا الالف بينهما
وعليه الف اخرى بينهما اذا اقر لهما فان حلف لهما انقطعت حلفتو منهما وان حلف لاحد منهما وكل الاخر فالان
لثاني وان كل للاول لا يقضي الاول حتى حلف للثاني بخلاف ما لو اقر لاحد منهما حلفه لغيره ولا يبرح رجل ادعى
دينا في ماله واحضر الوصي لا يحلف الوصي الا اذا كان الوصي وارثا وكذا لو ادعى على الصغير شيئا لا يحلف
ابوه والمسلم اليه اذا اقر يقبض راس المال مورا بالدرهم وقال وجدنا زبونا وانكرت السلم ان تكون لث
من دراهمه ان كان المسلم اليه اقر يقبض الحيا او قال فثبت حتى واستوفيت الدراهم لا يسع منه دعوى
الزبانه مورا ادعى انه ستوفه او مالا تسع وكذا في البيع اذا ادعى البائع ان ما قبض من الثمن زبونا

لا يحلف في دعوى الوضاعة

فدعوى الوضاعة حلف العلم

لا يحلف الوصي

فدعوى الوضاعة حلف العلم

الدين او اقبض الدين ثم ادعى انه زبونا او قال اني على فلان الف درهم ثم قال قضا في زبونا او قال او دعى
الف درهم زبونا او قال غصبت منه الف درهم زبونا او صدق وصل او فصل والمسئلة في الحامع الصغير
القبض كتاب القاصي والقبض كتاب الاقرار وفي اقرار الاصل البائع اذا اقر يقبض الثمن مورا لم اقبض
وارا استخلاف المشتري يقضي وحلف استخفا ما عند ابي يوسف وعندنا لا يحلف قضا وهذا حسن
مسائل احد بها **هذا** الثانيه رجل اقر ببيع داره شرقا فاشترى بالبيع لكفي ما عت وطلب بمنه الثانية
ان اقر المشتري بقبض المبيع مورا لم اقبض اربعة اذ قال المدعيون اقرت بقبض الدين وكفي ما قبضت
الحامسة الزاهب اذا قال اقرت بالهبة وكفي ما وهبت وطلب بمن الموهوب له الكل على هذا الخلاف
وعن محمد انه رجع الى قول ابي يوسف رحمه الله قال الامام الشرحي الاحياط في الاخذ بقول ابي يوسف
رحمه الله ومشايعه وحمم الله اخذوا بقوله فيما يقع بالقبض واجتمع ان البائع لو اقر بالبينة انه لم
يقبض المبيع لا يقبل وابي يوسف رحمه الله يستخلف بدون طلب الحقم في اربعة وامر الاولي في الرد بالقبض
حلف المشتري ما به ما رضى وحلف الشفع ما به ما اطلعت شعفتك والثالثة المرأة اذا طلت النفقة
حلفت ما طلق زوجها ولا حلف عندك مالا ولا اعطاك النفقة الرابع في الاستخفاف حلف المستحق
بالبينة ما وهبت ولا بعث وعندنا لا يحلف بدون طلب الحقم وهذه ابناء على مسئلة تلقين الشاهد
وهو على هذا الخلاف واجمعوا على ان من ادعى دينا على ميت حلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما
استوفيت دينك من المديون الميت ولا من اداداه الميت عنه ولا يقبض لك فان بقى ما مراك ولا ابراه منه
ولا شيئا منه ولا اطلعت بذلك ولا يثبت عليه احد ولا عندك به ولا شيء منه هذا في ادب القاصي للحام
للصحة والشهادة عند في يد رجل ادعى رجل وقال ملكي اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال
المدعي ملكي اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة ايام وقال المدعي البيه الذي جري بينهما الحقة انه ان حلف
الحاكم اذا حلف رجل للمدعي ان حلفه عند القاصي رجل ادعى على اخر مالا واقرار البينة وقضي له
واخذ المال مورا المدعي عليه بعد ذلك ادعى عليه مالا فانه سأل عن المال الذي ادعاه ان قال الذي
هو ذقت اليه لم تكن بيننا حضرة لانه صار مفضيا عليه فيه وان قال مالا اخر فادعى دعوى مبتدأة
جلس اخر في كيفية الاستخلاف وفي الفتاوي الصغرى الخليفة بالخلاف والامان والامان
الغلظة لم يجز اكثر مشايخنا رحمهم الله وان ثبت الضرورة يعني ان الراي للمقاضي فلو حلفه القاصي
بالطلاق ففقي بالمال لا ينفقه قضاوه وفي الانقضاء رجل ادعى على اخر الف درهم فضا حلفه
بالله الذي لا اله الا هو ما لهذا علمك الف درهم فبايد عبده من الفرض ولا اقل من ذلك والظاهر
من مذهبنا يوسف رحمه الله في جنس هذه المسائل الخليفة على حاصل الدعوى كاهو من هبها
والذي يروى عنه الخليفة على السبب ما اقر منه بالله ما اقر منه بذلك خلاف مذهبنا وذكر الحام
انه حلف ماله علمك ولا فذلك وهكذا اذ لم يجد رحمه الله في كتاب الشفع وفي القدر في دعوى البيه
حلف بالله ما بينكما البيه الساعة ولا يحلف بالله ما بعث وفي دعوى الطلاق حلف بالله ما هي بين منات
الساعة ولا يحلف بالله ما طلقتهما وفي دعوى النكاح حلف بالله ما بينكما نكاح الساعة ولا يحلف بالله
ما تزوجت وفي الانقضاء امة ادعت الحرية حلف ما هي حرة الساعة لهذا العنق الذي يدعى بذلك
ولا يحلف على العنق وعند ابي يوسف رحمه الله حلف ما اعنتها وان كان المدعي عبدا ان كان ذميا فكله
وان كان مسلما حلف بالله ما اعنته ثم ادعى امره ادعت على زوجها بطلبه رجعية حلف ما هي طالق

انكره

حلف العلم

منك الشفعة وان ادعت التظلمات الثلاث في طاهر الرواية بخلف بالله ما هي بان منك الشفعة ثلاث
تظلمات كما ادعت وان شاع حلقه ما طلقها ثلاثا في هذا النكاح الذي يدعي ولا خلف ما طلقها ثلاثا
مطلقا وكذا لو تدعي لكن شهد واحد عدل او جماعة فشق وتو ادعت انها ثلثة الطلاق فكانت
امور بيدك والى اذ اختارت نفسها وانكر الزوج خلف الزوج ما قلت لهذا منذ اخر تزوج تزوجها
امرل بيدك بعد الطلاق فاخترت نفسها لو افترقت من ذلك نحو ادعي النكاح بعد لم يصدق وعندني
يوسف رحمه الله بخلف على الامر والاختيار كما ادعت الا اذا عدل وقال بعض مشايخنا وخمسة الله بخلف على الامر
والاختيار وهذا عند الكل وان افترقا لا تزوجا واختارها بخلف على العمل وفي دعوى البيع بخلف بالله
ما خلف عليك عن هذا العبد الذي تدعي انه باعك به ولا خلف على الشراء وعلى قيا من قول اي يوسف
رحمه الله بخلف بالله ما استرقت هذا اذا ادعي انه سلم المبيع فان ادعي انه لم يسلم بخلف ما عليك عن هذا العبد
وتقبض العبد ولا شيء منه وقال ابو حنيفة رحمه الله لا خلف ما استرقت ولا ما اطلق ودعت ولا ما اعادك
ولا ما استاجرته منه ولكن اطلقه ما له فذلك ما ادعي وهو قولنا وكذا لو كان المدعي هو المشتري والبيع
منكران ذكرانه سلم المشتري بخلف على الحاصل الا في رواية عن ايوسف رحمه الله وان ذكر انه لم يسلم المشتري فقال له
احضر المشتري فان احضر مجلس القضاء بخلف ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعي
وفي دعوى العقب في نسخة الامام المسترشي رجل عصب حاربه وغيره افا قام المقتضوب منه بينة انه
قد عصب منه حاربه فانه جلس حتى يحيى بها ويؤدها على صاحبها وهذا هو الدعوى صحيحه مع قيام الجملة
للمزودة وفي دعوى العقب من لا يقبضه بخلف ما له هذا عليك عتد ولا ثمة عتد وهو كذا وربما لا اقل
من ذلك ولا خلاف انما ان قال المدعي العبد المقتضوب قام من يده او مال هالك او قال لا ادري ان قال قام
في يدك بامر القاضى باحضار العبد من غير ذكر الثمة وهكذا في ما من المقتضولات وفي العتد وري لا يل
من ذكر العتبه والشفعة وفي الدابة مذكورها وقبضها ثم اذا احضر بخلف بالله هذا العبد ملك هذا
المدعي من الوجه الذي ادعاه ولا شيء منه فان ذكر الثمة فهو احط على ما اشار محمد رحمه الله وعلى رواية الحصان
لا مرد وان ذكر بخلف بالله ما لهذا المدعي يدك هذا العبد الذي تدعي عنه ولا شيء منه من الوجه الذي تدعي
ولا له عليك ولا يملك ثمة ولا شيء منه فان افاد المدعي البينة ان هذا العبد في يدك جلس حتى يحيى به فان قضى
وكان ولم يحضره وقال لا اقدر عليه او قال هلك فانه يتلو القاضى ومدة التلوم موكله الى راي
القاضي ان وقع في قلبه انه صادق وبين التهود ثمة العبد في سها وتصر قضي القاضي عليه ثمة العبد وان
لا تكن له بينة القول قوله مع عيبه فان خلف وكل واعطاء الثمة يقول المقتضوب منه ثم طهر العبد فهو الغائب
وان خلف الغائب واخذ الثمة بقوله ثم طهر العبد فالمولى بالخيار ان شاء وعني بالثمة التي اخذها وان
شأنها واخذ العبد وفي الاصل ان كان القضاء بالثمة له بينة او بالانكول او بالانكول من القاصب
لا سبيل للمقتضوب منه على العبد وان كان القضاء بالثمة من غير القاصب بعد ما خلف بخلف المقتضوب منه
سواء كان ثمة مثل ما اخذ او كان بينة ما توافقت هذا اذا قال له المدعي انه قابض بيده فان قال انه هلك
في يدك او قال لا ادري اقامه او هلك فانه ليس شرط لثمة الدعوى بيان الثمة بانفاق الروايات واذا بين
الثمة وسمي تدريها بخلف بالله ما لهذا عليك ثمة هذا العبد ولا شيء منها وهو كذا وان قال لا ادري
اقامه او هلك بخلف بالله ما لهذا المدعي يدك هذا العبد ولا شيء منه ولا ثمة من الوجه الذي لا يملك
وعليك هذا العبد ولا ثمة ولا شيء منه من طاهر الروايات سواء ادعي العقب او لم يدعي ولكن ادعي

العبد

القبض
الشفعة
تمظهر

العبد وعند اي يوسف رحمه الله ان ادعي القبط خلف على العقب بالله ما عصبته الا اذا اعترف بقبول
تدريها بخلف بالله ما لهذا عليك ثمة هذا العبد ولا شيء منه او هلك منه خبيثا بخلف على الحاصل
الدعوى بالاجماع وفي دعوى الوتيرة والقاربه لا خلف ما عليك تسليمه الله وما هذا ملكه وفي
دعوى القتل خلف ما له فذلك كماله بذلك المال وفي قياس قولنا ايوسف رحمه الله بخلف على السب
ما اعلنت له وفي ادب القاضي للحضرة ادعي على اخوانه حرق ثوبه واحضر الثوب معه الى القاضي لا خلفه
ما حرقته ولكن ينطوي الحرق ان كان لسيروا حتى وجب القضاء في ثوبه وجميعا ومخبرنا بغيره ذلك للقضا
فاذا خلفه يقول ما له عليك هذا القدر من هذا الثوب الذي قد عني ولا اقل منه فان لم يكن الثوب حاضرا
فان القاضي يملكه ان يبين قد وثمة الثوب وقد ادر القضاء في ثوبه عليه البين وكذا هذا في
دعوى هدم الحائط او اقتحام او دفع شاة او حفره ولو ادعي على اخوانه قال له يا قاضي اوبادني
او يا كافرا او يا مائنا قيا او يا كافرا وما يجب فيه التفرير لا خلفه بالله ما قلت هذا ان خلفه بالله ما له عليك
هذا الحن الذي تدعي ولو ادعي على اخوانه وضع على حائط خشبة او اجري على سطحه ماء او عصب من رثا
او في داه او وضع على حائطه بناء او رمى الغراب في رفته او داه حنينة او شيئا مما يكون فيه فساد في
الارض يجب على صاحبه ان يرفعه بخلف على اصل الفعل بخلاف ما تقدم في هذه الاقوال لا يبر اعني
بالا يبر وهو كالاعادة وبني غير لا ربه استرعي حاربه وتقا بغير رد في الباع بالقبض بالكل
شرح الباع وقال دوت على وي جلي ان افترقت من ثمة ومن الباع نقصان القبط الاول وان
انكر برضا النساء فان قلن جلي بخلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا الجبل ان خلف الدفع وان
كل ان شاء الباع امسكها ولا شيء له على المشتري وان شاء دفع نقصان القبط الاول ولو ادعي على آخر
ما به درهم ولدي على عليه عند المدعي رهن وخاف لو اقر بالمال محمد الرهن ينبغي ان يكاتب بطلب من
القاضي حتى يسأل المدعي هل هذا الدين رهن فان اقر امره باحضار الرهن واخذ المال وان انكره لا خلف
ما له عليك هذا المال بل خلف ما علان عليك الد درهم لا رهن عنك فبذلك ان خلف على ذلك وقال
شمس الامية الحلواني رحمه الله انما يجب اداء الدين على الراهن اذا احضر المرفق الرهن فاذا لم يحضر يمكنه
ان يخطب ليس عليه شيء ومن مسائل الدين في الاقضية رجل ادعي على اخوان له عليه الف درهم واثمة
مات وفي يده تركه وطالبه بقبض الدين تساله هل مات ابوهم فان اقر بالدين والموت استوفى من نفسه
لانه حينئذ لم يمسح على باقي الورثة وهو الاقرار وان اقر بالموت لكن انكر الدين ثبتت كونه خصما بعد
ذلك ان اقام البينة لسقوط الدين من جميع الورثة بعد ما خلف هو المدعي ما يقضي شيئا من هذا الدين
ولا ابراء وقد مره ولو قال لا ين لم يصل الى شيء من تركه الاب ان مدد مع هذا اذا استخلافه
ليس له على ابيك كذا ذلك ان اقر او كل ثلث الدين وان كان له يستخلف على واحد منهما عينا على حده وبه
احد مشايخنا وجميعهم الله ولو اقام البينة على الدين مع ان الابن مقرر على تمام هذا ما في كتاب الدعوى
وفي الفوائد رجل مات وغلته دين يخطب جميع ما له فادعي رجل على الميت دين وعرض اقامة البينة ليس
له ان خلف الورثة او العتمة وهذا قول الفقهاء اي جعفر رحمه الله ولو اقام البينة فيقبل على القريب
فان كان في المال فضل على الدون خلف الورثة والحكم اقامه البينة الذي ان لو كان له وصي جليل
القاضي ولو كان الدعوى على القريب بان ادعي الابن على السان انه كان لبيه على هذا الرجل كذا اقرارا لو
والسبب والامر الدين بخلف على الثبات ولا خلف ما يقضي به منه شيئا بدون طلب المدعي بخلاف ما

القبض
الشفعة
تمظهر

دعوى
عقب

مستوفى
ما تركه
دعوى
دعوى
لعدا

تفسير
الكتاب
الذي
هو
مكتوب
في
القرآن
الكريم
مجلد

تعد ولا الميت عاجز وهو نادر رجل اقر رجل مالا وذكر اسمه ونسبه فحضر رجل هذا الامم واللب فقال
المعتز له ليس بفلان وليس له بنية خلف على الحق ولا خلف انه ليس بفلان وفي الجامع الصغير رجل ادعى
على اخر غدا في يد من وصل اليه سيرا او هبة خلف على الثبات وان وصل اليه عمير خلف على العلم قال
وفي نوادر الامام طه الدين الموعظ في رحمه الله حق الخلف على الثبات اذا خلف القامعي خصمه
على العلم يعني المدعي حق الخلف على الثبات حتى لو نكل عن العلم بقضي القامعي بالثبات لم ينفذ قضاءه وفي العكس
الجواب خلافه والخلف على فعل الغير على العلم الا في موضع يريد بالخلف دفع النكاح عن نفسه كما لو ادعى
ان رجلا لو دونه ففرض الوصية من واري ونحو ذلك خلف على فعل الغير على الثبات كما قال ان لو لم يخل فلا دار
فاحر انه طالق ثم قال انه دخل خلف على الثبات بالله انه دخل هذه الدار اليوم وفي ادب القامعي للحضرة في الرد
بالعيب اذا انكر الباع العيب خلف على الثبات وفي الزنا فان في كتاب البيوع في باب سلسلة الدعوى اذا
اجتمعت من واحد على واحد كفي بمن واحد وهكذا ذكر في النوازل وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل ادعى
رجل الف درهم فافترقه ثم انكر افترقه به هل خلف على افترقه بالله ما اقرت له هذا المال اختلف المشايخ
رحمهم الله فيه قال ابو نصر الدوسي له ان خلف بالله ما اقرت له به وقال ابو القاسم الصفار وليس له ان خلفه
على الاقرار انما خلفه على نفي الحق وذكر خمس الامم السرخسي في شرح المحل فقال اختلف المشايخ في هذه المسئلة
واما اختلفوا لاختلافهم ان الاقرار هل هو سبب للملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاقرار ليس بسبب
واستدل مسلمين احدهما ان المرض الذي ليس عليه من اذا اقر في حاله اقر في حاله ولا ينفذ افترقه
على اجازة الوارث ولو كان ثانيا لا ينفذ الا بعد ما اقرت له من افترقه واثباته العبد المادون اذا
اقر رجل من بين يده فتح افترقه ولو كان الاقرار سببا للملك كان من بعد ما من العبد فلا ينفذ قال وذكر في الجامع
ما يورد هذا قال اذا اقر المسلم لرجل محرر افترقه حتى يورث المسلم ولو كان الاقرار ثانيا لا ينفذ
لو اقر الرجل لرجل بعين لا يملك فتح افترقه حتى لو ملكه المقرب ثم انكره لم يورث المسلم الى المفترقه ولو كان
الاقرار ثانيا لا ينفذ لانه لا يملك ثانيا لم يورث له والله اعلم **الفصل الثامن في طيب الوصي**
وهو مشتمل على ثلاثة اجزاء **الاول** في الايمان والفاطمة وتزكية **والثاني** في اثبات الوصاية ومن هو اهل الوصاية
والثالث في تصرفات الوصي **ما الاول** ففي فتاوى اهل سمرقند انكبت منك الوصاية او الولية ولو لم يذكر
جمعه وصايت لا ينفذ ولو كتب انه وصي من جهة الحكم او منولى من جهة الحكم ولو لم يسم القامعي الذي نصبه
والذي ولاه حازر على هذا في كسبة القضاء في المجهلات ولو كتب انه وصي من جهة الشريعة فهو قوله من
جهة الحكم سواء وصيا في تمام هذا الكتاب الوقف وفي الفتاوى الصغرى رجل قال لآخر وكانك بعد لي
بصيرة وصيا ولو قال جعلتك وصيا في حال حياتي فهو رجل يشاء على ان كل واحد منهما منعك بلفظ الآخر ولو
قال لآخر انك وصي في مالي صار وصيا بعد موته وكذا امر القامعي بان قال جعلتك وصيا في تركه فلان وفي
النوازل عروماه وورثته نقد موالى القامعي وقالوا ان فلان مات ولم يورث الى احد والحاكم لا يعلم ذلك
فيقول لغيره ان كنتم صاوين في هذا اذ قد جعلت هذا وصيا يصير وصيا وفي ادب القامعي للحضرة
رجل قال ان اوري ابي فلان فهو وصي في كذا عند ابي حنيفة رحمه الله لا يكون وصيا وعند مالك لا يكون
وصيا بناء على انه اذا وصي الى من يملك الشيء لا يكون وصيا وعند مالك لا يكون وصيا ان افترقه فهو مفترقه وان
قال او وصيت الى فلان فان لم يلحق ابي فهو وصي دون فلان او هو وصي مع فلان لا يكون وصيا عند ابي حنيفة ولا
يكون وصيا وان قال او وصيت الى فلان فان لم يلحق ابي فهو مفترقه وان شركه فهو على ما جعله ولو جعله

منقولا

المصنف
في
الكتاب
الذي
هو
مكتوب
في
القرآن
الكريم
مجلد

منقولا في وقف هكذا اعني ابو يوسف رحمه الله انه يقع وقال خمس الامم الحلواني رحمه الله للقاضي ان
ينصب الوصي في موضع منها اذا كان في التركة دين ومنها اذا كانت الوصية كذا ومنها اذا كان في
التركة وصية لم يوصي بالجامع الكبير في كتاب الوصايا في الباب الاخير ينصب الوصي لتفقد الوصية
ولا يوجد لهذا رواية الا ههنا ولو اشترى من مورثه شيئا فوجد بعد موته عيبا فالقاضي ينصب
الوصي حتى يزود عليه ما لقيب وكذا الوفا قال اوارث انا لا ابيع التركة في الدين ينصب القامعي وصيا
وكذا الوفا ان اب الصغير مبيع وامسوا ينصب القامعي فيما لم يخط له وفي الفتاوى الصغرى ان كان
في التركة دين فباع الاب العقار والودوم لقضاء الدين لم يكن له ذلك فرق بين الحد والوصي فان
وصي الاب ان يبيع التركة لقضاء الدين وتنفذ الوصايا وليس له ذلك قال خمس الامم الحلواني رحمه
الله بخط ههنا فان محمد رحمه الله لم يذكر في المدسوط وفيه ما يدعي فانه اقام الحد مقام الاب فانه
قال اذا نزل وصيا واما فالوصي اولى وان لم يكن فالاب اولى والفتوى عليه وفي ادب القامعي للحضرة
اذا ادعى دين في تركة والورثة كجاءوا وكلهم كذبه عيب ان كان الملب الذي فيه الورثة منقطعا عن الملب
الذي توفي فيه يعني لا يذهب من هذا الى ثمة او لا تاتي بغير القامعي وصيا وان لم يكن منقطعا لان
والقاضي ان ينصب عن المفقود وصيا لطلب حقوقه من العزما ولا ينصب عن الغائب وانما ينصب
القاضي وصيا اذا كان ما دون ما لا يستلزم وانما يجعل الرجل وصيا اذا كان امينا كافيا ويعرف هذا
بغير رجل واحد وباني ثمانية في المجلس الثاني القامعي اذا نصب منقولا في وقف ليس في ولايته لا ينفذ
كذا الجواب ركن الاسلام على التعدي فان كان الموقوف عليه في ولايته بان كانوا عليه العلم او بالما
او مسجد في مفره ولم يكن صيغة الوقف في ولايته احاب ركن الاسلام انه يصح اذا كان المقتضي عليه
خاصرا وقال خمس الامم الحلواني رحمه الله مما يفتقر المراجعة والنظر وهذا أقرب من الاول وصيا
وافق هذا في النوازل قال قاضي سمرقند نصب فيما في حدود وقف بخارا والمدعي عليه بغير
فتح الله عوي والجل القامعي اذا نصب وصيا في القرى وكذا اذا اذن لرجل نفسه التركة في
الرساق فتح لان القسمة ليست بقبض والقبض شرط المصروف وفي الاقسمة بشرط حضره القضي عند الامم
وكذا في ثمة الاصل للامام حواضر واداه وهكذا في فتاوى الصغرى وفيه القامعي اذا اراد ان يقضي
على الغائب حفرة وكله او على الميت حفرة وصية يفتي على الغائب والميت حفرة وكله ووصيه
المجلس الثاني في اثبات الوصاية ومن هو اهل الوصاية وكان للميت وارث بالغ وهو يقبل بقرابدين
يصل عليه البيعة على الدين وبيعة الوصي على الوصاية واصل هذا في الاقسمة انما يمكن اثبات
الوصاية على الخقم والخقم الموصي له في مد يورث الميت والذي له على الميت من خضم
في قول الحضرة وكان بعض مشايخنا رحمهم الله لا يكون خضم فان اقام البيعة على واحد من هؤلاء
ان الميت وصي اليه ينظر ان كان المدعي على امره في التسمية منه ياتي بالخبرة فيقضي به وان عوفه بالحق
والحيانة لا يقضي به وان عوف منه ضعف الراي وقلة الهداية في القصر فيقضي بوصايتة وبغير الله
سرفا امينا وكذا لو لم يظهر منه فسق لكنه ايم فبذلك يثبت او يثبت سرفا امينا وصيا
اخر وتمام هذا باب في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى هذا اذا ثبت الوصاية بالبيعة انما اذا
اقر مد يورث الميت انه لا يثبت ما افترقه ولا يورث من يسمي الله اليه موثقا المودع اذا اقر بذلك ولو ثبت
الوصاية بالبيعة وفي كتاب الوصاية اقرار الميت لاس بدون وصايا لاس ووصايا ما انواع الر

مجلس
الكتاب
الذي
هو
مكتوب
في
القرآن
الكريم
مجلد

مجلس
الكتاب
الذي
هو
مكتوب
في
القرآن
الكريم
مجلد

مجلس
الكتاب
الذي
هو
مكتوب
في
القرآن
الكريم
مجلد

مجلس
الكتاب
الذي
هو
مكتوب
في
القرآن
الكريم
مجلد

مجلس
الكتاب
الذي
هو
مكتوب
في
القرآن
الكريم
مجلد

عنه
بغير
منه
الورث
مجلس
الكتاب
الذي
هو
مكتوب
في
القرآن
الكريم
مجلد

وامانة والفرج من بعد من بعد عن المجلس فلهذا اروي عن محمد رحمه الله هذا اذا كان الغالب هو الغالب هو
 الحلال وعلى ان يفسر رحمه الله لا يخرج من الحلال في المحرم وغيره سواء والفتوى على رواية محمد رحمه
 الله وانما يطلقه كقيل فان لم يجد الكفيل لا يطلقه فان كفل رجل يطلقه فان كفل رجل يطلقه فان كفل رجل يطلقه
 ليس بشرط ويقوم ولا يخرج الى الحمام اما لو احتاج الى الحمام تدخل عليه امراته او حارثته حتى كما معها كذا
 في موضع لا يطلع عليه احد فان لم يجد مكانا خاليا لا يجامع وعن ابي حنيفة رحمه الله انه عني من الجاهل وهل يمنع من
 الكتب اخذها المشايخ رحمه الله فيه والاصح انه يمنع ولو كان ان يفر من البحر نحو له الى البحر للموصوف ونقل
 عن القاضي الامام محمد بن ابي اسيد في قاضي القضاة بخراسان رحمه الله ان المحوس ان طهر في البحر فمقتضا
 يطعن الباب ويترك ثوبه يطير له الحيز والماء **نوع مبد** قال وفي ترك له وسجنان من الثياب وسيل
 الباقي في الدين فان كان له ثياب حسنة بناع وتشتري له بقدر الحاجة ويعصرف الباقي الى الدين ولهذا
 قال مشايخنا رحمه الله يباع ما لا يحتاج في الحال حتى قالوا يباع اللب في الصيف والنفق في الشتاء ولو كان له
 كماون من حد يبيع ويخرج من الطين وعن شريح رحمه الله انه يبيع عامه المحوس وعن ابي يوسف رحمه الله هكذا
 اذا افقر المشتري ان كان قبل التبع جميع القاضي المبيع لاجل الثمن قال وفي هذا قولهما واما عند ابي حنيفة رحمه
 الله فلا يبيع العروس ولا العقار بنا على مسألة الحج على الحد عند ابي حنيفة رحمه الله لا يبيع وما لا يبيع وسياق
 تمامه في اخر هذا الفصل هذا في الجامع الصغير وفي شرح عصار لا يبيع عقارا اما لاجماع والمخالف في القول
 وفي شرح القذوري في كتاب النفقات الخلاف في مال الحاضر اما في الغائب فلا يبيع العقار ولا العروس من
 ولو طهر بدينار من يدينه وله عليه ذراعه رجل باخذ في شرح الجامع الصغير فيه روايات وفي شرح الطحاوي
 اعتمد على انه لا باخذ وفي الفتاوى الصغرى ما الى الرواية الاخرى انه باخذ وفي الفتاوى الصغرى في
 كتاب القضاة لو قال المديون اسع عتدي **نوع مبد** وانقضى الدين عنه لا يجسه القاضي ويحله يومين وثلاثة
 فان كان له عقار يبيع ويقتضى الدين وان كان لا يبيع في الاثر قليل عن محمد رحمه الله لو وجد المديون
 من يفر من فلا يستقر من حقوقهم في الدين اذا اذ ان يطلق المديون من المجلس من غير اذن القاضي له ذلك
نوع مبد اذا جلس القاضي رجلا يسأل عن شياؤه ان كان مؤثرا ابد المجلس حتى يقتضي الدين وان كان
 معسرا خلا سبيله وفي كفاية الاصل اذا جلسه شهرين وثلاثة يسأل عن حاله **نوع مبد** اذا كان امره
 مشكلا اما اذا كان امره طاهرا عند الناس وعند القاضي فيقبل البينة على ذلك **نوع مبد** وعلى سبيله فاذا كان
 امره مشكلا هل يقبل البينة قبل المجلس فيه روايات في رواية يسأل ويقبل البينة على الافلاس قبل المجلس
 وهو اختيار الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل وفي رواية لا تقبل البينة قبل المجلس وهو اختيار عامة
 المشايخ رحمه الله واختلفت الروايات في المدعي الذي يحول للقاضي ان يسأله بعد المجلس وفي رواية كتاب الفحالة
 شهرين او ثلاثة كما ذكرنا في رواية الطحاوي سنة اشتهر وفي رواية الحسن اربعة اشهر والعظيم انه يفتقر
 الى راي القاضي **نوع مبد** وفي ادب القاضي للحصان رحمه الله ان راء القاضي بما باخذ برواية الاقل وان راء مقتضا
 باخذ بالاكبر من سبيل اهل الحيز من جيرانه ومن كالمط في المعاملات والمجلس في الفتاوى والواحد يكفي ولا
 يشترط لفظه التمام **نوع مبد** في كساح الفتاوى الصغرى يشترط ان اقام المديون البينة
 على الافلاس واما القاضي البينة على السبيل فله الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما يثبت به السبيل
 وفي بنية الافلاس لا يشترط حصره المدعي وفي فتاوى القاضي الامام واذا سأل القاضي عن المحوس بعد
 فاجبر انه مغلش وصاحب الدين غائب فان القاضي باخذ منه كفيلا لنفسه ويخرج عن المجلس واذا كان

ولو كان ان يترجم
 في كل من الضرر

بحسب لغيره
 وان كان لا يترجم
 في كل من الضرر

مجلسه راول

المجلس

لبيت من على رجل والبيت ودفنه صغار وجار مجلس الكبير المديون ثم اذا اراد ان يطلقه القاضي حتى
 يستقر الصغار **نوع مبد** في بنية الافلاس ذكر الحصان انه ينبغي ان يقول الشهود انه قد علم له مالا ولا عرسا
 من العروس خرج بذلك عن حال الفقير **نوع مبد** وعن ابي القاسم الصغار رحمه الله ينبغي ان يقول الشهود انهم قد
 انه مغلش معد ولا تعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وشباب ليلة وقد احتجوا امره في السوق والاعلان
 ولو انه لم يجز احد عن حاله لكن قال المديون انا معسرون وقال رب الدين انه وسر ذكر في الخبر مدانه
 لا يصدق المديون في انه معسرون في كل ما هو بديل مال حصل له من كسبه او من غيره وكذا في كل من يجب
 بغيره والتمامه كدين الحالة والمهر **نوع مبد** في الجامع الصغير للفقير الشهيد قال لا يصدق في انه معسرون المهر
 العمل اما في المهر المجل فليصدق **نوع مبد** في الاقضية ولان لا يصدق في نفقة الاقارب والزوجات وارواح الخبايا
 وفي النفقات في انه معسرون وفي كساح الاصل لا يصدق في المهر من غير فضل وبين العمل والمحل **نوع مبد**
 الدين اذا ادعى ان له مالا لم يثبت ما اقام المديون البينة على الافلاس خلف عند ابي حنيفة رحمه الله وعند
 لا يثبت على ان الافلاس لا يتحقق عند ابي حنيفة رحمه الله وعند جما يتحقق فان كان المحوس مال بطله احرى
 بطلته بكفيل فلو علم القاضي عشرته **نوع مبد** لكن له دين على مؤسره فانه يحبس حتى يتقاضي عزمه فان حلت
 غريمه المؤسرا لا يجلس القاضي **نوع مبد** القاضي اذا اطلق المحوس بسبب الافلاس فادعى عليه رجل مالا
 وادعى انه مؤسرا لا يجلسه القاضي حتى يعلم عنه **نوع مبد** **الحبس لثالثية المدة** وفي الاقضية
 المحوس بعد ما اخرج بلاذمه المدعي ونفسه الملامه ان يديره انما دارق لا يفرقه ولا يلازمه
 في موضع معين لانه حبس **نوع مبد** وفي التمهيد المدعي اذا طلب من القاضي ان ياخذ من المدعي كفيلا الى المدعي
 عليه اعطاء الكفيل فالقاضي باير ملازمته ولا يمنع من الدخول ببلته لقابط او عدا الا اذا اعطاه واعد
 مؤثرا للقابط وان كان المديون يمكنه العمل لا عينه الملامه من ذلك ما كان عليه الشك في ان يلازمه
 اذا اعطاه نفقته ونفقة عياله بحبيبه لانه عينه من العمل له ان يلازمه بانيه او اجيره او غلامه
 فلو قال المديون انا لا اريد ملازمة الغلام الامع المدعي له ذلك شر ليس للطالب ان يقيم اللزوم في العمل
 او على التبع او في موضع يفرم فلو قال العزمير احببني فالي العزمير الا ملازمة ملازمة واما ملازمة المرأة
 باير امره حتى يلازمها فان لم يجز امرأة ان شاء جعلها مع امرأة في بيت وهو على باير امره في بيتها
 وهو بايرها **نوع مبد** في المتنفي وما تقدم في الاقضية **نوع مبد** وفي مجموع الفتاوى لا يفرق بين كفاية
 بنفسه لا يجسه القاضي وعلى عينه وبين العزمير ان شاء ملازمته وان شاء تركه **نوع مبد** في اخر ما لا
 ولم يجس القاضي ايا ما ملازم المدعي **نوع مبد** **الحبس الرابع في المحس** قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا يجوز المحر الا على القلعة العقبه الماحرة هو الذي يعلم الناس الجبل حتى تسقط الشقة والركوة ويظهر المرأة
 الرقة حتى يتبين من زوجها والثاني المكاري المفلس وهو الذي يتقبل الكرا والاحمل له والثالث الطبيب
 الحامل وهو الذي يسقي ذوايموت المريض في عند ما يبيع الحجر على الكل وهذا الاخلاق بنا على محبة
 القضاة اما لا فلاس عند ما يبيع وعند ابي حنيفة لا يبيع وابو حنيفة رحمه الله فاس على الاعيان والاستيلاء
 والفرج وعند ما لا يجر يدون حر القاضي فان جرح بغيره المريض من الموت والحرج بسبب الفساد باطل
 ايضا عند ابي حنيفة رحمه الله ويبيع عند ما يبيع وهذا على من عين احد مما الحق في عقله بان
 كان سليم العقل لا يصعد الى الضربات والثاني ان يكون مسوقا مضيقا له واجموا انه لا يظهر المحر
 في الكساح والطلاق والعتاق والاستيلاء والتدبير واجموا على انه يمنع عنه ماله ببيع حسا وعسرا

لولا العزمير
 على
 المحسوس
 بعد من
 كسبه
 بغيره

سنة فاذلعل فان اوجبة رجهه لا يمنع بل يدع وعندنا ما هو المنع ما اذا لم ينع فان باع هو واشترى
ان كان فيه نفع القامعي فالصبي اذا باع واشترى والنظر فيها باسرها حتى الا انه ينفي القامعي المستوي
عن دفع الثمن اليه فان لم يلقه في القامعي ودفع الثمن اليه روي وكذا لو دفع الوصي المال اليه وهو المستوي
فبشره الوصي او دفع المال اليه حتى لا ينعزله وفي ظاهره هو وايضا ينص **الفصل العاشر في الخطر**
والاباحة وفي فتاوى النسقي على القامعي اخذ الاجرة على كسبه التخلات والمخاض وغيره مما لكل الفرد وهو
خمسته وراهنه ان كان دون الالف لكن الحقة من المشقة مثل ذلك ففيه خمسة اشياء او قبل يجب بقدر اجرة
المقتل هو **المختار** ولو تولى القامعي القسمة لا يحل له اجرة الاخرى لكن يحل له الاجرة على الكسبه ولا يحل له اخذ ثمن
على التكاثر ان كان كاخا يجب عليه ما ستره ككساح الصغار وفي غيره على ولا يحل الاجرة على اخذه ببيع
البيعت ولو اخذ لا ينفذ البيع ويحل للثمن اخذ الاجرة على كسبه الجواب بقدره لان كسبه الجواب ليس بواجب
عليه ولا يحل له القسمة حتى يكون موافقاً لكثر من خطابه **جواب** رجل غاب فموتت امراته فانما والزوج
البيعت انه امراته لا يزوجها القامعي لانه يمكنها ان تقول وجدت البيعة على الطلاق وهذا اذا اودعت
في الطلاق حين تزوجت في فوايد عشر الاساءة نحو الاول وخدي . وفي الفتاوى فامض اجرة ولا تطلق امراته
ثلاثاً وهو يسكن في البيت او استقر في الحر او ابرأه كان المهر رجلين عدلين بطلبه القامعي اشتد الطلب وان
كان المهر واحداً الركن عدلاً لا يجب عليه الطلب وان كان عدلاً لم يصدقه فكذلك وان صدقه بطلبه وان
لم يطلبه فهو في وسعة منه **المسائل في الفتاوى** . وفي الفتاوى امرأة او عتقت او زوجها طلقها وعاب بالقامعي
ينظر ان عرفها امرأة رجل منها من التكاثر وان لم تعرف وقامت بيعة على ذلك لا ينعزله لها . اليهود والنصارى
يمنعون من اجرة المهر والمهر والبيع والكاس . وفي فوايد الانام طهر الدين المرعيا في رجهه الله الغريب اذا ما
وتول ما لا للقامعي ان يسترضى من شئ يجبره الزاوت فان لم يحضر ببيعة في بطنه المال ويصرفه الي
القاهر ونفقة الانام . ولو صرف في حوض الزاوت ببيعة من بيت القاهر اذ قال المقتضي عليه للقامعي اخذت
الاشوة من حوضي وقسيت على بعوره القامعي او المبيع له الاغتيا وعلى يداي اهل مصر فبعت الفتوى الي
مصر اخر لا يقر بها خيرا القضا . اما اذا اخر الحكم هو فامض المقتضي عليه وامر المقتضي بالصلح فصالح ما لم يلح القامعي
فالقامعي باشر كانت المحضرة انقل من المقتضي وجه الخلافة الدعوي فكسب المحضرة ون الحلال الاثر عليه
ولا يضر المقتضي . وفي النوازل الرجل اذا كان لا يحسن الدعوي لم يكن على الحاكم ما من ينهاه فان لما علما ولا
يصير الرجلان مطلقين في شهادتهما فتمسحاً بيزه . ومن اخذ من السلطان ما لا حراما دفع
القائمة المحضرة لصاحب المال على السلطان وعلى القامعي اذا لم يخط السلطان مع ما له ونظام هذا بابي
في كتاب العقب . وفي النصاب من اودع امواله حصه الى السلطان ولا يذهب الى القامعي بطلاق له سترعا
لكن لا يفتي به قال القامعي الامام لا يطلاق له ولكن يذهب الى القامعي فان عجز القامعي فالان يذهب الى السلطان
القامعي اذا كان ماخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملاً بالاجر بل يكون عاملاً لله تعالى ويستوفي حصته
من مال الله وكذا العلماء والمفتين والمصلون الذين يعلمون القرآن وروى ان ابا بكر رضي الله عنه لما اختلف
كان باخذ الرق من بيت المال وكان عمره على رضى الله عنه واما عثمان رضي الله عنه كان صاحب مروة وطار
ذ كان يكتسب ولا باخذ القامعي فامض له ثلاثون درهما في اوراق كتابه ومن محمد وقرطاسه فاعطى
الكتاب من ذلك عشرين درهما وعشرة لرجل يقوم معه وعطى المحضرة قال ما احب ان يصرف ذلك
الى غير ما يجي واجب ان يصرف الى الموضع الذي سمي له القامعي اذا قام من مسألة على مسألة وحكم فظهر ذلك

ان الحكم خلافه فالخصوصية للمدعي عليه يوم القيامة على القامعي وعلى المدعي لان القامعي اقرب بالاجزاء
لانه لا يتردد من اهل الاجزاء وفي زمانا والمدعي استمر باخذ المال . والله اعلم
كتاب الشهادات هو مشتمل على سبعة فصول **الاول** في المقدمات وفيها
مسائل الشهادة على السماع **الثاني** في الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل **الثالث** في التمسك
الموافقة بين الدعوي والشهادة **الرابع** في الاختلاف في الشهادة بين الشاهد من **الخامس** في
الشهادة في النكاح **السادس** في الشهادة في النسب والارث **السابع** في الشهادة على الشهادة **الفصل الاول**
في المقدمات وفيها محل الشهادة . وفي النظر للزبد وليست عن الامام الفضلي الرجل اذا شهد على شئ مشعر
استمع عن اداء الشهادة ان لم يعلم انه لم يشهد بكذب حقه يعني المشهود له وان لم يشهد بصدق فاستمع
الاخبار ان كان موثقاً على غيره يشهد له فوضعه من ان لا يشهد وهو اقرب من الاول . وفي المتن هكذا
وفي النصاب الامتداد على المدعية والبيع ومن على العباد لانه يخاف تلفه لئلا اذا كان لا يخاف مخو وهو
لخاذه **فوايد** في النوازل للشاهد اذا ادعى لاداء الشهادة وهو في الرشق قد فرج من او ثلاثه ان كان حال
لوحضر مجلس الحكم وشهد بمكانه ان يروح الى اهله في يومه يجب عليه الحضور وان كان حاله لا يمكن لا يجب وان
كان الشاهد شيخاً كبيراً لا يستطيع المشي بالاقذار وليس عنده ما يركب فان كلف المشهود له بدائه بركبه
ويحضر لا بأس به اما اذا كان للشاهد قوة المشي او قدره ما يستأجر الدابة لا تقبل شهادته فان كلف
بدائه لان هذه المعنى الرشوة **هكذا** روي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وان اكل الشاهد طعاماً فيه
اقاويل قال الامام القنينة او الثالث رجهه الله ان كان الطعام مضافاً اليه لالشاهد فاقبل لا يقبل وقال
محمد رجهه الله لا يقبل من الوجيز وقال ابو يوسف رجهه الله لا يقبل مطلقاً . الشاهد اذا علم انه لو شهد لا يقبل
القامعي شهادته او جوا ان يكون في سعة من ان لا يشهد . رجل اقر مدين في يده ثوبان فعدان عليه كذا
فصت مدع متوجهة زجلان او ثلاثه الى هؤلاء اليهود وقالوا لا تشهد واعلم وان بالدين فانه قضاء الدين
كله والشهود باختياران شاءوا استمعوا عن اداء الشهادة وان شاءوا اجروا الحاكم بشهادة الرجال الذين جرحوا
بالفتن ان كان المخبرون عدولاً لا يقضي القامعي بالمال هذا قول القنينة اي جعفر وهو قول ابي بصير محمد بن
سلام الكلبي النوازل . وفي اقسام القامعي اذا حضر الرجل نكاح رجل او امرأة مدين او سيج او قتل ثلماً او اذوان
يشهد تشهد عنده شاهد عدل ان الزوج طلقها ثلاثاً او لا اعانها امرأة او صغرها او قالا لا اعانق السيد قبل
ان يبيعه او قالا لا في القتل على الولي عنه لا يبيعه ان يشهد بالنكاح او البيع او القتل وان شهد عنده واحد
لا يبيعه ان يبيع الشهادة . رجل اقر عينا في يد رجل يتصرف فيه تصرف الملاك اراد ان يشهد بالمالك
له اخبر عدلان ان المالك للثاني لا حوز له ان يشهد بالمالك للاول . ولو اجزه عدلان انه باعه من ذي اليد
له ان يشهد بما علم ولا يثبت الى قوله **منه** الشهادة على امرأة لا يبرها سال من محمد بن الحسن
ابا سليمان الجرجاني رجهه الله عن هذه المسئلة قال لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة افاضل ائمة اشاعه ابي
يوسف وعند ابيك يجوز اذا شهد عنده عدلان افاضل ائمة وهل يشترط دويده وجهها اختلاف الساج فيه
منهم من لم يشترط واليه مال الامام جواهر **ادوة** . وفي النوازل قال لا يشترط دويده شخصاء وفي الجامع
الا صغير يشترط دويده وجهها فان رايت الامام خالي امرها بكشف الوجه وامر في بالخروج . وفي المتن لو
تخل رجل الشهادة على امرأة تزواها مائة فموتت عنده ان المرأة تلاثة حاز له ان يشهد عليها وفي ادب
القامعي للحض ان لو ان رجلاً في بيت وعلم الشاهد انه ليس في البيت غيره واحد فخرج فشهد على الباب

البيوع
فرضان

البيوع
فرضان

البيوع
فرضان

في البيوع
فرضان

في البيوع
فرضان

في البيوع
فرضان

في البيوع
فرضان

في البيوع
فرضان

في البيوع
فرضان

في البيوع
فرضان

يشهد واحد من ثلاثة إما بان يفتر الحجاب عليهم أو كتب الكتاب غير مؤثر الكتاب عليه بنى يدى
الشهود فيقول هو لمعا شهده وأعلى بما فيه أو يكفى بين يدي الشهود ويقول هو أشهد وأعلى بما فيه وإن كتب
بين يدي الشهود صحته وألحقه ما شهد ما كتب فيه ولو قبل هو أشهد وأعلى بما فيه لا ينفذ إن شهد
قال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله هذا إذا لم يكن الكتاب مكتوباً على الرسم فإنه كان مكتوباً على الرسم
وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعد إن شهد وإن لم يقبل له الكتاب أشهد على ما فيه وأنه
حقيق أيد الشاهد رحمه الله في كتاب النكاح وعنه إبي يوسف رحمه الله إذا كتب الضك بين يدي الشهود صحته
أو دعه الشاهد ولم يقرب الشاهد ما فيه وأمره الكاتب أن يشهد بما فيه وسعد إن شهد لأن الكتاب
إذا كان في يده الشاهد يكون مقصوداً من الشهد بل والتغيير والزيادة والقضاء من غير ما كان العادة
على وجه منها ما هو المستحسن المرسوم وهو أن يكتبها على صحيفة واحدة وعيون على وجه يكتب الخالق
فإن قال المراد به الطلاق أو المراد به الأفراد من فيما بينه وبين الله تعالى ولا بد من في القضاء حتى يجوز لها
أن تشهد عليه وعلى ما فيه سواء قال الشاهد على ذلك أو لم يقل ولو رآه فزكرت وذكر حق على نفسه لوجله
ولم يشهد غيره على نفسه لم يكن ذلك لا وما لا ينبغي لمن علم أن يشهد به لأنه حجيل أن يكون للخصومة خلاف
الكتابة المرسومة وخلاف خط المسار والخصم فإنه حجة إلا أن هناك عرفاً جاري على ما سأل في كتاب
الأفراد فإن شهد الكتاب فقامت عليه بيمينه أنه كذب أو أنه حاذق أو أوعى أفراداً ومحمد وكذا أسامو
التصرفات على حد اختلاف الحدود والعصا من المرسوم وغير المرسوم سواء ولو أنزلت في كتاب
مرسوم يصير المأذون لا يقطع وأما الحجاب الذي هو غير مرسوم يجوز أن كتب على الأرض أو في صحفة أو حرفة
أو لوح أو كتبه بغير مداد في صحيفة إلا أنه مستثنى فإن قال لهم أشهد وأوسعهم أن يشهدوا عليه ولا
فلا وأما غير المسلمين يجوز أن كتب على الماء أو على الحجر أو على ما لا يفسد ولا يشهدوا عليه
وإن علم ما ذاك لأن الكتاب الذي لا يستبين كالكلام الذي لا يثبت والرجل والمرأة والمسلم والذمي
فيه سواء ولو كتب رجل رسالة عند امتين لا يكتبان ولا يقرآن فامسك الكتاب عندكما وشهدا بذلك
لا يجوز وعند أبي يوسف يجوز **الفصل الثاني في الشهادة وما يقبل منها وما لا يقبل** وفي نظم الرشد
سنة عشر من الشهود لا تقبل شهادة نهر العبد والمكاتب والمدبر وأمر الولد والمحدث وفي الفتوى وإن
شاهد عندنا والشريك لشركه نهما موفيه شريك والمعاوض والذي يحرق نفسه بثمانية مئة
وشهادة النماز التي يقوم على النفي وشهادة أهل الكفر على المسلمين وشهادة المولى لما دونه ومكاتبه
وشهادة الأعمى والخفي المشكل لا تقبل شهادة مع رجل وامرأة أو لو شهد مع رجل وامرأة تقبل ومضى دون
شهادته بعله ثم زالت العلة لا تقبل إلا في أربعة مواضع أحدها إذا كان عبداً وذو شهادته مفرقاً عنه
في تلك الحادثة تقبل وفي النصاب وفي كذا في الاحتباس المولى إذا شهد لعبده فردت مفرقاً عنه له
بعد الفتوى إن كان عبداً الثاني الكافر إذا شهد على مسلم فردت شهادته مفرقاً عنه مسلماً فشهد في تلك الحادثة
يقبل الثالث الأعمى إن شهد فردت شهادته مفرقاً عنه مفرقاً عنه فشهد في تلك الحادثة يقبل الرابع الضمي إذا
شهد في حادثة فردت شهادته مفرقاً عنه فشهد في تلك الحادثة تقبل وفي النصاب وفي كذا في الاحتباس المولى إذا
شهد لغيره فردت مفرقاً عنه له بعد الفتوى لا تقبل لأن المراد شهادته بخلاف المسائل الأربعة ولو
شهد فاسق فردت لنفسه مفرقاً عنه فشهد لا تقبل لما مر في الأصل للإمام السرخسي رحمه الله إذا حجل
المأذون شهادته لمؤله فلم يرد حتى شهد بخاصة أو كالعشي إذا حجل فشهد بعد البلوغ ولكن الزوج إذا

وإن سألتم فلم تجزوه هل نقضت شهادة أو لم تنقض وجده الله إذا كان الشهود عدداً ونقضت لشهادتهم
وإن لم يبينوا الصئيب رجل اشترى عبداً أو ادعى على البائع أن به عيباً فلم يثبت العيب فباعه من رجل
فادعى المشتري عليه فأنكر والدائن سمعوا منه رجل يهودا على العيب في المال الشاهد إذا رأي
خطه ولم يثبت الحادثة هل حل له أن يشهد وقد ذكر في كتاب القضاء في الفتاوى الصغرى لو تذكر
أنه كتب الشهادة ولم يثبت أنه اشهد على المال لا يشهد وعند محمد وجه أنه يشهد وفي أدب
القاضي للحصان في باب الرجل يرى اسمه من شرط الشهادة عند أبي حنيفة وجه أنه ان يشهد للحادثة
والمأخوذ وأما ما بلغه وصحته حتى إذا لم يثبت له شيء منه ومبين أنه خطه وأما ما لا ينبغي له أن يشهد
وإن شهد فهو شاهد وزر وعند أبي يوسف وجه أنه إذا تبين أنه خطه وأما ما لا ينبغي له أن يشهد ولكن
يشترط أن يكون الصك مستقفاً وعاد لم يثبت له الأيدي ولو كان في يد صاحب الصك من الوقت الذي كتب
اسمه ووضع خاتمه فإن لم يكن ذلك لا يشهد. ولو شهد عند القاضي ينبغي أن يقبل لك إذا رأي الشاهد
ينبغي أن يسأله عن شهادته عن علم أم نعتد على الخط فإن قال عن علم قبلت شهادته وإن قال اعتمد على الخط لا
يقبل قال شمس الأمية الخواص في وجهه أنه ينبغي أن يقبل بقول محمد وهكذا في الأجاس. وفي النوازل إذا عرف
خطه والخط في حرره ونسب الشهادة عند أبي يوسف وجهه وجهان لا يشهد فإن الغيبة أو اللبس
وبه ما أخذ وينبغي للمأخذ إذا كتب الشهادة أن يعلم حتى يكون حاله يعرفه بعد ذلك ولا يمكن تغييره. وفي
الافتقار لو كتب ذكر حق على نفسه ثم قال أقوموا شهدوا على هذا ولم يقرأ الكتاب وهو قراؤه أو كان كسبه
بين أيديهم أو أملاهم على أنسان وسعهم أن يشهدوا عليه بما في الكتاب وهذا إذا علموا ما في الكتاب فإن لم
يعلموا ما فيه لأجوز لهم أن يشهدوا وأصل هذا أن الرجل إذا كتب وصية ثم قال أقوموا شهدوا على ما
في هذا الكتاب لأجوز ذلك حتى يقرؤه ويرويه وهو يعرفون كتابه ويعرفونه وهذا ثلاث مسائل أحدها
هذه والثانية الوصية الموصية وهي أن المريض إذا كتب وصية وحققها وأما ما لا يشهد فإن هذه وصية
وهذا حتى يقرأه على ما في هذا الكتاب لأجوز لهم أن يشهدوا وأما فيه حتى يعلموا ما في الكتاب فإن
قرؤها أو قرأت عليهم الثالثة الصك إذا شهد على صك يعني كتب الشهادة على صك ولم يقرأ ولم يعلم
ما فيه لأجوز له أن يشهد على ما في الصك وعن أبي يوسف وجهه الله إذا كتب الصك أو الوصية قدم
الشاهد ودفعه إليه وكتب الشاهد سماعاً منه بقي الصك في يد الشاهد إلى وقت الشهادة حل له أن
يشهد على ما في الكتاب فإن قرأها عليه فلا يشهد عليك لحرك راسه يغير ولم ينطق بهذا بل بخلاف
إشارة الإجماع. ولو كتب رساله إلى رجل من فلان إلى فلان سلام عليك كتبت سماعاً ما في الالف الذي
لك على وكتبت فقيمتك منه حماسة وتبني لك على منه حماسة أو كتب إلى امرأته رساله منه إليها أنا بعد فقد
يلقى كتابك سألني الخلاق فاستطاع في طائفة ما عديت بعد أكله جاز وفي شهادته ما في الرجل الذي
كتب إليه وإن لم يشهد هم على ذلك وينبغي لمن علم بذلك أن يشهد بالطلاق والحال. وفي الفتاوى للقاضي
الانام رجل كتب صك وصيته وقال لا يشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماؤنا رحمهم الله
لأجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا والقاضي لا يسعه وأما رجل يهودا
يشهد وأما رجل ثلاثه أمنا ما يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيرهم وقرأ الكتاب عليه حين يدي
الشهود فيقول حوله شهدوا على ما فيه أو يكتب بين يدي الشهود ويقول شهدوا على ما فيه لا يسعه أن

هذا هو
الذي
يروي

هذه الدار فلان لا حق فيها شرهته والدار فلان لا يقبل وفي القضا وفي الصغرى لو شهد انه
ملكه ولو شهد انه في يده بغير حق قال الصدور الشهيد رحمه الله سمعت انه ذكر في الجامع الكبير
الائمة الخواص ان اهل البيت المشايخ ذمهم الله فيه والامم الا لا تقبل قال الصدور الشهيد وانا اني ان
تقبل وفي رواية اخرى لو ادعى انه لحنه وشهدوا كذا يقبل وقيل نعم الدعوى ولا تقبل البينة
هو الامم وفي رواية اخرى لو قالت اليهود بن عدو وما حده وود حقوق ملك فلان استشهدوا يقبل
بهم حده ويقبل وفي القضا وفي الصغرى شهدوا ان هذا المحدث وقت شئ كذا ولم يبينوا الوقت
ببنيان يقبل اذا كان قد جاء ولو ذكر الوقت ولم يبينوا المصروف ان كان الوقت قدما يقبل ويصير
الى العقراء ولو شهدوا على اقرار الوقت بالوقت لا يقبل اما لو شهدوا انه اقربا لوقت وهو ملكه
يقبل وفي رواية اخرى **ذكر الحدود** وفي النهاية على الحدود لا بد من ذكر الحدود وفي كتاب
الشروط للامام الشرحي رحمه الله قال يقضي العلماء القدر يقبل كحد واحد وعن ابي يوسف
رحمه الله انه يقبل كحد واحد وعن ابي حنيفة وقيل وطاهر من حد ابي يوسف ذمهم الله يقبل كحد
ثلاثة حذود وعند من ذمهم الله لا يقبل الا بالحدود والاربعية ولو ذكر الحدود والاربعية لكن احدا
الحدود وبني جهولا لا يقبل وهو التزك سواد ولو غلط الشاهد احد الحدود لا يقبل ذكر الصدور الشهيد
في ادب القاضي مطلقا وذكر شمس الائمة الخواص ان لا يقبل عند البعض قال والفقيه على ما اورد
الصدور الشهيد انه لا يقبل الا بالعلامة الحدود لا يقبل الا ما تقرر المدعي انه غلط الشاهد اما لو
ادعى المدعي عليه الغلط لا يصح هذا الدعوى ولو اقام البينة لا يقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب
الحدود او احدها له ليس يحكم ولو غلطوا حد واحد من صفته او كواحدة المجلس وغير المجلس عند مكان
التوفيق ليس والتوفيق انه كان قال حده لويق داو فلان متبنيان فلا باع داو او احمد كان فلان
مشرعا فلا باع ولو جعل المنة حدا بين طران كانت ربيع فله حد وان لم يكن ربيع لا يقبل حد قال
رحمه الله **كذا سمعت من الشيخ الامام طهري الدين المرحوم** في وجه الله اصل **في قضاوي** السني
في اخر السنادات قال الامام الشافعي الشافعي الامام الشرحي كان يشترط في استئذان الحاد والمناظر
والجباين وطرق العامة ونحوها في شدة القوة الخاصة ان تذكر حده وهذه المسألة الاجزاء
ومقاديرها طولها وعرضها وكان يرد الحاضر والسماعات والعساكن التي فيها التي فيها استئذان هذه
الاستيذان مطلقا من غير بيان الحدود وقال الامام الشافعي الشافعي الامام الشرحي لا يشترط ذكر الحدود
لهذه الاستيذان التي في ربيع كذا اني سني فلان وتذكر حدها والاربعية ملك **في المدعي** لكان
حدودها ولا تقبل عليها وقال المدعي انا اني شهاد من احزن لشهاد ان ان هذه الدار المدعي بها
على هذه الحدود في بعض الروايات لا تقبل هذه الشهادة وبعضها يقبل وبعضها ثلاث مسائل احدها
هذه والثانية اذا قالت اليهود تعرف الدار ونفق عليها ونشيرا الى حدودها اذا اقتضت لكن
لا بد من جيرانها قال رويات مضطربة في بعضها سمعت القاضي امين بن مناما مع المدعي والمدعي
عليه الى الدار حتى شهد اليهود بحضرة الدار وشهدوا الى حدودها ثم يعرف الامان اسم الجيران
ويخبران القاضي ان انا قال له المدعي على القاضي تلك الشهادة وفي بعضها سمعت القاضي امين
من اليهود حتى يشهدوا الى الدار وحدودها فيعرفون اسم الجيران ثم يشهدوا واجمعاً عند القاضي
والثالثة لو قالت اليهود نحن نعرف ان هذه الدار ملك لهذا المدعي او قالوا ملكه بسبب الميراث

عن

عن هذه المحدث في دعوى الارث لكن لا يعرف اسم الجيران اما يعرف القاضي بحلة كذا بحضرة مسجد كذا
بلا سوق او فلان في ربيعة كذا وخاء المدعي يشاهد من يشهدون على الحدود فان القاضي لا يقضي في وفي
الروايات ان يعرف اليهود والحدود وسألو الثقات وشهدوا عند الحاكم ولا يجوز ان يشهدوا على اقراره
بحد الحدود ولكن يشهدوا على اقراره بالدار ثم يفسر الحدود من ذات نفسه ولو قال احد حدودها
لويق ارض ميان ولقي الحصيل المحدث بهذا والخبر وان ذكر اسم دي اليه ونسبه بكنفي **في**
ولو قال لويق ارض وروى فلان قبل القصة لا يقبل وقيل يقبل ولو قال لويق ارض الوقت لا بد ان يبين
المروءة ولو قال لويق ارض الملك لا بد ان يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين في رواية
استاذنا طهري الدين **في قوله منه في الشهادة على الشرا** وفي الاقضية دخل ادعى دارا في يد رجل وقال
انها ملكي استشهد بها من فلان منذ سنة وشهدوا قاضا وقاضا ولم يبينوا اقبضا بامره لا بد في الدعوى حتى لو حد
منه القرض وكيف في ابي ابي مستخرج من رحمه الله وقال في حد الدار من يده ولا بد في المدعي حتى لو حد منه
وفي المشتري لا يصح **في** الدعوى حتى ينفذ منه القرض فاحضر الدار في الدعوى السوا منه وانكر البيع منه وذكره
الاقضية في موضع انه ينفذ الدار من المدعي ويدفع الى ابي ابي وذكر في موضعين انه لا ينفذ الى انكاره
في اصح لان الغايب صا ومقتضا عليه فان كانت الشهود استشهدوا في فلان ولم يرد كذا القرض قالوا له
فبها سبال قبضها ما نمر او يبر افرم فان قالوا نحن لا نزيد على **في** لا تقبل ثبانا فان ما ناقبل ان
يسالها فبها على ان القبض ما مر ابي ابي على الظاهر فاوجاه الغايب بخاتم المسحق قضيت له بالدار
وهذه كله اذ لم يشهدوا على نقد القرض فان شهدوا على نقد القرض ادعى مدعي مطلق واذا كان دعوى
ملك مطلق لا يكون اقرار بالملك للغايب فلا يقضي له رايه واحده شهد اليهود بالملك سبال السرا لوط بعد
ما شهدوا له بالدار المطابق يقبل شهدوا ان لهذا المدعي عليه ثمن او مقبوضة ولم يرد كذا الحدود يقبل
حسب احري في مادة المودعين والموفين والمساخرين والقاضين وفي الجامع الكبير والاقضية
اذا شهد المودعان مذكورين الوديعة ملكا للمدعي يقبل اما لو شهدوا على اقرار المدعي انه ملك المودع لا يقبل
ولو شهدوا على اقرار المدعي بكونه ملك المودع بعد ما زده الوديعة على صاحبها يقبل ولو شهد المرفضان
للمدعي فله ولو شهد احد هلاك الرهن لا يقبل ويضمان قيمته للمدعي لا بما اقر بالقبض ولو شهد على
اقرار المدعي بكون الرهن ملك الرهن لا يقبل سواء كان الرهن قائما او قال الا اذا زاده الرهن على الرهن سبال
شهدا فحينئذ يقبل ولو اكد المرفضان فشهدوا الرهنان بذلك لا يقبل ويضمان قيمته للمدعي كما ذكرنا
ولو شهد الغاصبان بالملك للمدعي لا يقبل ولو شهد بعد الرهن على المقبوض منه يقبل ولو صدق في يد هاشم
شهدا للمدعي لا يقبل ولو شهد المستقرضان بكون المستقرض ملك المدعي لا يقبل لا قبل الداع ولا بعد وكذا
لو دعيه ومثله سواء وعن ابي يوسف رحمه الله انه ان دعيه ما استقرض يقبل الشهادة المستقرضان
سواء فاسدا اذا شهدا بكون المشتري ملكا للمدعي بعد القبض لا يقبل وكذا الوقف القاضي العقد بينهما او ارضا
على ذلك والقاضي يبريد بما فان ذاك على ابي ابي مستخرج من رحمه الله ان كان المبيع ملك المدعي بعد
ما باع ولو كان الرهن بطريق يكون فحينئذ ثبانا وثبانا وثبانا العزمين بالدين الذي عليه ان الدين للمدعي
لا يقبل وكذا الوقفيا الدين ولو شهد المستاجر بكون الدار للمدعي سبال المدعي ان قال الاجارة بامر يقبل
وان كان بغير امر يقبل ولو كان ساكنا في الدار بغير اجارة وشهد الذي له يقبل ولو شهد عليه يقبل
ايضا في قول ابي حنيفة واي يثبت رحمهما الله لا يقبل سبالا على سبلة غضب الفقهاء لما كان حقوق القضا

سنة ١٠٠٠

عند محمد بن بكر بن دهم بن محمد بن العبدان بعد العتق على ان العتق كذا عند اخلا
 الباع والمشتري لا يقبل المثلان في المشتري وامامهما دة الوكيل فالوكالة خاصة وعامة اما الخاصة اذا
 وكل وجلا لمطلب العتق وهو قبل **رجل معين** والخصومة فيها اذا اخاصه عند غير القاصي من غير
 الوكيل قبل الخصومة في محلي القضاء من شهد له هذا الالف لم يملكه حادث شهدا دة وعند ابي يوسف وجدة
 ان لا يجوز جبا على ان عنده بنفس الوكالة تمام مقام الموكل فلو ان القاصي جعله خصما حجة اخرى لم يملك
 من الوكالة فشهد له بعد ذلك حتى كان له يوم وكلمه اوجده له بعد ذلك عليه قبل ان يخرج من الوكالة
 لم يخرجها دة قال وجدة انه جعله وكلاهما جددت والمسئلة محفوظة انه لو كلمه بالخصومة في كل حق له وقبضه
 قبل وجلا معين وانه لا يثبت اول ما جددت اما اذا كلمه بمطلب كل حق قبل الناس جميعين والخصومة تنصرف
 الى الحق القاصي وما جددت استخسانا فيجعل ما دلنا على الوكالة العامة اذا خاص الوكيل المطلوب في العتق
 ورم للموكل عليه واخرجه الموكل من الوكالة **شهر** شهد له فانه دنا لم يخرجها دة ان هذا الوكالة العامة
 في هذه المسئلة وفيما تقدم وهذا اذا كانت الدماء بغير واجبه قبل العتق اما اذا شهد به بغير
 وجبت له بعد العتق تقبل شهدا دة وجلا وكلاهما بالخصومة في كل حق له وقبضه من الناس مطلقا او في بعض
 قدم الوكيل وجلا واما ما بينه عليه وجعله القاصي خصما **شهر** اخرجه الموكل من الوكالة لم يخرجها دة
 له لا على **رجل** لا على غيره ممن كان للموكل عليه حتى يور وكلمه ولا ما حدث بعد ذلك على الناس في يوم
 اخرجه من الوكالة ولو شهد ايضا الموكل ان اباهما دخل هذا الرجل بقص يورنه لا يقبل اذا احمى المطلوب
 الوكالة وكذا اني الوكالة بالخصومة وشهاد دة استجى الوكيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهدا دة ابويه واجداه
 واحصاه شهدا دة الشاهد على الوكيل والاخر على الموكل قد ذكرنا في كتاب القضا انما شهدا دة الوصي بعد ما
 اخرجه القاصي من الرصانة وهو قد قبل الرصانة لم يخرجها دة صورة شهد الوصي بغير الميت وسواهما
 الوصي او لهما من كل ان شهدا دة الوكيل على ما ذكرنا وهذه المسئلة رواية بمسئلة اخرى ان القاصي اذا اخرج
 وصي الاب من الرصانة بغيره وقد ذكرنا في كتاب القضا في فضل الوصي فلو شهد الوصي بغير الميت بعد ما
 اذركت الرصانة لا يجوز ولو شهد لنفس الوصي على الميت ان كان المستوفى له صغيرا لا يجوز ما لا يتفق وان
 كان بالغاً فذلك عند ابي حنيفة وعند ما حازت **ولو شهد للكبير على الاخرى** يقبل في القاصد
 الرواية **ولو شهد للوارث الكبير والصغير جميعا** في غير الميراث لو تجوز ولو شهد الوصيان على الوارث
 الميت بعد اوصيته لو اذنت بالقبول **وهذا النوع من المسائل كثير** **رجل احقر في السها دة على الخصم**
 وفي الاضحية كان ابو حنيفة رحمه الله يخرج شهدا دة القاسم على فشهدا دة هو قول ابي يوسف رحمه الله احقر
 وقال محمد لا يجوز وهو قول ابي يوسف الاول وفي الفتاوى القاصي الامام وقال محمد رحمه الله لا تقبل شهدا دة
 وصورة ذلك اذا اقتصا الدارين او ارضين من شهدا دة ان هذا النصف لهذا الوارث **وهذا**
 النصف لهذا الوارث ومع ذلك في فشهدا دة وانما تقبل شهدا دة في قول ابي حنيفة وفي يوسف رحمه الله
 لان الملك لا يثبت بفسد ما لم يصب من اصابا على ذلك ولا يثبت بالزعة وذكر الحنفى قول محمد الى حنيفة
 رحمه الله ونظير هذا شهدا دة امرنا فلان ان يبلغ فلانا انه قد وكل ببيع عبك وقد اعلنا امرنا ان يبلغ
 امرنا انه جعل امرها بصد ها ولقبنا ها وطاقت نفسها حازت شهدا دة انما لو قال لا شهدا دة فلا
 قال لنا خير امرنا في خيرنا ها فاخارت نفسها لا يقبل وفي المشتري لو شهدا دة على رجل بحال انه قبضه من فلان
 وهو بغير شهدا دة على قبضه وقال لا يجوز دناه عليه ان كاشا ان رب المال كان حاضر حازت شهدا دة

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

وان لم يكن خاضعا عند الوارث لا تقبل وذكر بعد هذا الوارث له العتق من العتق وهو دفعه وقال خذ
 ناهك فتان المشتري لرجل بالو لى **هذه** الدوام فنادى شهدا دة المشتري على المشتري انه هو الذي دفع اليه الدوام
 حازت شهدا دة وذكر هذان في الشروط انه لا يقبل شهدا دة الذي قال في المكيل وفي المدد وقبض شهدا دة
 الذي دفع **ولو شهد** وابا لحظته للذبح وقالوا ان كان ما اورد وما كرا كس لم يستوفى لا شهدا دة
 على فعل للغير وليس فيه رجل العتق عن نفسه **شهر** شهدا دة القاسم هذا اذا لم يطلب الاجر على
 القصة اما اذا طلبنا لا تقبل شهدا دة بالاجماع **وفي العيون** رجل اشترى غلامين واعقبتهما بغير شهدا دة العتق
 لمولاهما على ان يبيع الله قد اشترى في القس حازت شهدا دة بغير شهدا دة ان دخلت ذاد هذا من الرجلين
 او مستمسكت فشهدا دة حازت شهدا دة فشهد الرجلان او اباهما على انه دخل او مش يقبل اما
 اذا قالك للعتق الرجلين ان كلمنا عتدي هذا او مستمسكا بغيره فشهدا دة على الكلام او على المن
 لا تقبل شهدا دة ولو قال فشهدا دة ان كلمت فلانا وفلاننا فشهدا دة فلان وفلان انما كلمة لا يقبل
 رجل خلف بعتق عتدي ان لا يستفد من شيا **ابا** فشهدا دة رجلان انما اقرضا لا يقبل ولو شهدا دة ان يطلب
 منهما الاقرض ان لا يقرضا **يقبل** وفي النصاب رجل قال ان استفدت من فلان درهما فعتدي
 حرثا دة فلان انه اقرضه فشهدا دة رجل واد هذا العتق انه اقرضه تقبل هذه الشهادة على المال ولا
 عتق العتد لان في العتق شهدا دة الاب لا يجره رجل قال ان شرب الخمر فلو كفى **هذه** اخر شهدا دة رجل وامرأ
 انه شرب الخمر فعتق العتد ولا يجزى لان هذه الشهادة لا يحال لها في الحد و **وكذا** لو قال ان شربت
 من فلان شيا فشهدا دة رجل وامرأان على هذا العتق العتد ولا يقطع وقبضه رجل قال ان دخل عتدي هذه
 الدار فهو حر وقال بغير ان دخل هو هذه الدار فامرأان طالق فشهدا دة بغير ان كان
 العتد مسلما لا يقبل وان كان بغير انما يقبل على طلاق الضري ولا يقبل على العتق لان المولى مسلم ولو
 خلف بعتق عتدي ان لا يقرضها فشهدا دة انه اقرضها حازت رجل ادعى ذاد فشهدا دة شاهدان بحد وان
 كان استأجرهما على مينا بيا ويحذ ذلك **يقبل** **ولو قال** استأجرنا على هدمها فهدمنا ها لا يقبل وضمنا
 فتيمة البنا للمشتري عليه الحلة **الانقصة** وفي الفتاوى العتق او الاخران اذا شهدا دة ما جازا اخبرنا
 ان ردها طاقها ثلاثا والمراة تدعى او تنكر تقبل شهدا دة وكذا الوشهدا دة انما مكوهه وشهادا دة الوكيل
 او الدالين اذ اقالا لآخر بغيرها هذا التي لا تقبل وكذا الرجلان ما لعلها والخلع اذا شهدا دة اثبات ذلك الخلع
 او ذلك الخلع لا يقبل اما اذا شهدا دة الرجلان بالبيع انه المشتري او شهدا دة الرجلان بالخلع انما فكل حنة
 يقبل في الاجناس وفي العيون اذا روجا اختما وبني صغيره فاذا ركت فشهدا دة الاخران انما احازت شهدا
 لا يقبل والامة لو كانتا حنتين رجلين ولها زوج فاعقبها ها ثم شهدا دة انها احازت نفسها فجل
 قال ان دخل اوي هذه احد فامرأته طالق فشهدا دة ثلاثة فشهدا دة فدخلوا لخلع امانا قالوا دخلنا ودخل
 هو معنا ان قالوا دخلنا لا يقبل وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا يقبل وكذلك لو كانا امرأتين فشهدا دة ان
 الشاهد اثنين لا يجوز **وهذا** عند ابي يوسف رحمه الله واجاب ابن ابي يوسف في الثلاثة والاربعة
 انه يجوز مطلقا سواء قالوا دخلنا وسكنوا او قالوا دخلنا ودخل هو معنا وفي الاثنين لا يجوز وقال له
 الحسن ان رجا دة حنت وكالفت اباك قال ابو يوسف رحمه الله لو قال دخلنا جميعا لا يجوز وان كانا
 ثلاثة او اربعة وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا يجوز رجلان شهدا دة على رجل انه قال لهما ان فشهدا دة
 جسد كما فعتدي هذا اخر شهدا دة انه مش جسد بيا لا يقبل انما شهدا دة في امر غيرهما فخلان ما لو شهدا دة

العتق

أنه قال ان منسبت شيئا بحاصه يحرر وقد منسب انما تقبل ويعتق العاد ان النيات غيرها وفي
 الفتاوى للقاضي الامام قالوا اذا اراد المهرود في هذه المسائل ان يشهد وامالعتق وطرفهم ان يشهدوا
 بالعتق لا غير وكذا ان شهدا على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال القاضي ابو بكر البجلي ينبغي ان يكون
 اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يد على ما اوصى له وعن ابي القاسم اذا ادعت امرأة على ذم
 الزوج من مهرها فانكروا ولم يثبتوا وكان الشاهد قد قبل من زوجها فان يشهد على النكاح ولا بد ان لا يقبل
 عن نفسه رجل قال عندي هذا احران كان فلان وفلان رايا في ادخل هذا الدار وشهدا وقالوا لا يثبت
 دخل لا يقبل حتى يشهد شاهدان سواء هما على رؤسهما وفي ثلاثة نفر فتلقوا رجلا عدا شرا وشهدوا ان
 عفا عنه لا يجوز ولو شهدا اثنان منهم انه عفا عنه وعن هذا اما في اقبل عن هذا الواحد وهو قول ابو
 رحمه الله **وق** وفي الفتاوى رجل وقت وقفا على مكتب في قرية وعلى ثلثه ذلك المكتب فقبض رجل
 هذه الوقت وشهد بعض اهل هذه القرية ان هذا الوقت فلان بن فلان على مكتب كذا وليس هو ولا
 الشهود اولاد في المكتب تقبل شهدا وتصر فان كان لهم صبيان في المكتب فكل ذلك هو الاصح وكذا لو شهد
 بعض اهل الحلة للمحمد في شهدا ان العواد وكذا شهدا على العتق على وقفية وقت على مد رسة كذا ان
 والشهود من تلك المدرسة يقبل وكذا لو شهدوا ان هذا الموضع وقت على هذا الموضع ولو شهدوا ان
 اوصى لفلان لغيره وللشهود اولاد وخارجون في حراد الموصى قال محمد رحمه الله لا يقبل للابن وبطلان ما بين
 وفي الوقت على فقوا جيرانه على هذه وفي وقت هذا قال يقبل شهدا في الجيران على الوقت ولو شهدوا
 انه اوصى ثلث ماله لفلان لغيره او اهل بيته فقوا لا يقبل ولو شهد بعض اهل القرية على بعض اهل القرية
 بزيادة الخراج وان كان كل ارض معين او لاجراج للشاهد يقبل وكذا اهل قرية شهدوا على ضيقة
 انما من قريتهم لم يقبل وكذا اهل سكة يشهدون بشي من مصالح السكة ان كانت السكة غير مارة لا يقبل
 وفي النافذة ان طلب حقا لنفسه لا يقبل وان قال لا اخذ شيئا يقبل وكذا في وقت المد رسة على هذا
 وفي فتاوى القاضي يقبل ان كانت السكة مارة يقبل مطلقا وفي الاجناس من شهدا على الرصبة
 للفقراء واهل بيت الشاهد بن فقوا لا يقبل لما لا يثبت بهما وفيه كره شهدا والله لو اوصى ثلث ماله لفلان
 بغيره وبما من بيته فمات ان الشاهد حاية ولا يعطيان منه شيئا وفيه كره لو شهدا ان اهل ارض
 صدقة لله تعالى على فقرا فزادته وبما من فزادته وبما شربا بوسهدها او فقيرا لم يثبت شهدا
جلس احز في شهدا في الاضحية بخود شهدا في الفتاوى وحدها فيما لا يطع عليه الرجل والاولاد
 وخوها ولا يشترط العدد ويكفي شهدا امرأة واحدة حرة مسلمة عذرا والمثني احوط ولا يشترط
 الحرية والعقل والباوع والاسلام والنفقة الشهادة عند مشايخ رحمهم الله خلافا لما يقوله مشايخ
 عراق ورحمهم الله والندوي اعتمد على الاول وعليه الفتوى لان التفرقة في نفقة الشهادة وفي نفقة
 الشهادة زيادة ما كيد خلان الله بان حيث لا يشترط لفظ الشهادة وانما شهدا رجل واحد على
 الاولاد والعتيق في هذا الموضع وقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه والاصح انما يقبل رجل على الذم بغيره
 عليها من غير قصد او قصد حمل الشهادة فلا يضره كراهية الشهادة على الزنا وفي استئذان الصبي لا يقبل
 شهدا في النساء الا في الضلوة عليه **ع** في الميراث لا يقبل الا شهدا رجلين او رجل وامرأتين وعندما
 يقبل ذلك كله شهدا في الحرة المسلمة والشهادة على حركة الولد بعد الولادة **ع** في الخلاق والشهاد
 على العذراء والرتقا على هذه المرأة المنكحة اذا جاز بولد وقال ابو جهم انك فانك الزوج ولادها

شهادة الزوجة

الزوجة لا يشهد على زوجها

لا يقبل

لا يقبل من شهدا دون شهدا في القابلة فان شهدا في قبيل ويثبت النسب والعتقان احوط وناول المسئلة
 اذا كان زوجا يكد بها اما اذا كان يكد بها او لم يكن لها زوج يثبت الولادة بخود زوجها دون شهدا
 القابلة **جلس احز في الرضاينة والعبد** الشهادة على ماله ومكان وهلال عبيد قد ذكرنا
 في كتاب الصور والعتق يخفى هذا الكتاب اثبات الرضاينة والعبد والوجه فيه ان يدعي عند القاضي
 موناة رجل مملوكه بذخول رمضان يقبض دين فيقر الخقم بالوكالة ويتركه دخول رمضان ويشهد الشهود
 بذلك فيقبض عليه القاضي بالمال فيقبض محي ومضان لان اثبات محي ومضان لا بد من دخول تحت الحكم حتى لو اخرج
 رجل عدل للفتاوى محي ومضان يقبل وما يزل الناس بالشهود يعني به يوم النعم ولا يشترط لفظ الشهادة
 وشروط العتق اما في العبد فيبشر بلفظه الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد
الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة وفي الجامع الكبير في كتاب الدعوى
 في الباب الثاني رجل ادعى ملكا على رجل بالشهادة وشهد الشهود لذلك الملك المطلق لا يقبل ولو ادعى
 المديعي الملك المطلق والشهود وشهدوا على الملك بسبب وعينو السبب يقبل وفي الاجناس
 القاضي يسأل الملك بهذا السبب الذي شهدوا او لسبب اخر ان قال بهذا السبب يقبض بالملك
 لهذا السبب الذي شهدوا وان قال لسبب اخر لا يقبض في اخر اضلا وفي الاضحية لو ادعى المدعي
 الملك بالشهادة وشهدوا على الملك المطلق انما لا يقبل اذا ذكر في الدعوى رجلا مفقودا فانك
 ملكي استثريه من فلان من فلان وذكر الاستثارة المستويط المعروفة فاما اذا كان ملكي استثريه من رجل
 او قال من محمد والشهود وشهدوا على الملك المطلق يقبل وفي رواية يمس الا يمس الا لو ادعى الشهود من رجل
 مفقودا ولشهدا الى ابيه وجعل غيبا او ادعى الشهود مع الغيب وشهدوا على الملك المطلق يقبل وفي
 رواية يمس الاستثارة دعوى الدين بمنزله دعوى العين وهكذا في شرح المحيل لشمس الامية الخواص
 اما في النكاح لو ادعى رجل على امراته انها امراته بسبب انه تزوجها بكونه والشهود وشهدوا على انها
 منكحة ولم يذكرها **ع** في النكاح تزوجها يقبل ويقبض بهذا المثل اذا كان نكح المسمى او قل فان زاد على المسمى
 لا يقبض بالزيادة **ع** في المشتري رجل ادعى ملكا مطلقا مورخا على رجل فقال قبضت مني عند شهدا والشهود
 شهدوا على الملك من غير تاريخ لا يقبل ولو كان على العكس ان ادعى هو بلا تاريخ والشهود وشهدوا
 التاريخ لا يقبل ايضا والخيار انه يقبل ودعوى الملك بسبب الارث بمنزله الملك المطلق ولو ادعى
 بسبب الشراء منذ سنة وشهدوا على الشراء ولوردوا التاريخ يقبل وعلى القلب لا ومذعي
 الشراء لو ذكر تاريخ الشراء وشهدوا على الشراء منذ سنة وشهدوا على القلب لا ولو
 ادعى الشراء والشهود وشهدوا بالاشراء لا يقبل **ع** خلان ادعى ملكا احدهما ادعى مورخا والاخر لم يذكر
 التاريخ عند القاضي ضيقة رحمه الله لا عشرة للتاريخ هذه المسئلة وسنأتي في كتاب الدعوى والملك بسبب
 كالمالك بسبب الشراء وكذا اكل ما كان عقدنا فهو خا **ع** في المشتري من اول كتاب الدعوى رجل
 ادعى ان له نصف هذه الدار مسأغا والدار في يد رجلين فاقبضاها بعد الدعوى وقبلها وغاب
 احدهما فادعى المدعي الحاضر منهما في يد نصف دار مضمومة تشهد وان له نصف الذي في يد الحاضر
 وقد ادعى المدعي نصف الدار مسأغا فشهدا نصف الدار لانهم شهدوا باكتسابه وادعى الباخر
 واستثنى دوزة وطريق الدخول فيها وحقوقها وموافقتها فشهدوا انها للمدعي ولم يثبتوا الحق
 والموافق في الشهادة لا يقبل **ع** ومن هذا الجنس رجل ادعى دارا واستثنى بيتا منها والشهود وشهدوا

والرضاينة

على الدارين غير استغناء البيت لا يقبل الا اذا وثق فكان هو صدق الكفى لبيت منها لم يجزى يقبل
 رجل ادعى دارا في مبدع جل انها كانت ملك ابيه مات وتركها له ميراثا له منه سنة واليهود شهدوا
 عليه انه اشترى من المدعي عليه منه سنتين لا يقبل الا اذا وثق فقال اشترى منها منه منه سنتين
 بعثها من ابيه اي مشروها منها سنة واقام البينة على هذا التوفيق في الاقضية وجعل ادعى دارا فيها
 بيت لرجل وشهد قوم على موافقة الدعوى وشهد المدعي الدار قبل هذا القاضي ثانيا واستغنى ذلك البيت
 وشهد ذلك اليهود على موافقة الدعوى واستغنوا البيت يقبل الا ان يقولوا ان الشهادة ان البيت ملك
 غيره **حضر** رجلان شهدا رجل على رجل بالالف درهم من ثمن جارية باعها منه فقال القاض ان ذلك
 اشهد بما عليه والذي يباع عليه ثمن المتاع اجرت منها دتمها وقابل المسلمة او اشهد واعل اقرار المدعي عليه
 ثمن الجارية فان المسلمة مشطوبة في الكتب ان من ادعى على اخر الف درهم من بيع وشهد وشهد واعل
 الالف من ثمن جارية مضطربة وقد هلكت لا تقبل الشهادة ومثله في الاقرار يقبل وكذا في الحكم لو شهدوا
 انه اقرا به كل بالالف درهم عن فلان فقال الطالب قد اقر بذلك لكن الحكمه كانت عن فلان لو كان له ان
 باخر مال المال انما التقاضي هو المقنود فلا يصح مما الاختلاف في السبب ولو قال الطالب ان لو شهدوا
 وانما اقرانه كفل عن فلان اقرارا لشهادة باطله لانه اكدت شاهد ما ادعى اقراره اجرة اقره منه وقبض
 ما لا الاجارة وما لا وانما الاجارة بموته وطلب ما لا الاجارة شهد اليهود ان الاجارة يقبض ما لا الاجارة
 يقبل ولو وقت المتاع بين الدعوى والشهادة وشراعا والدعوى والشهادة وقبضوا هل يقبل باقي
 في قبان الدعوى في محفل دعوى الاجارة **سجل** رجلان شهدا بالالف درهم لرجل على اخر وشهد انه فضا خمسمائة
 منه وقال المدعي عليه الف وما تقضي شيئا منه وشهد في الشهادة على الالف واوجها القضا
 يقبل منها دتمها ولو قال شهودي بالالف حق وفي القضا باطل وروا لا يقبل وكذا لو شهد الرجل على اخر
 بالالف درهم وشهد ان المدعي عليه على المدعي مائة دينار ورجل ادعى استهلاك درهم على اخر وشهد
 قمر على **سجل** او غير ان القاضي سأل المدعي عن كيفية الاستهلاك فقال دوتن واروا ثمنه من سائل
 فلان شهد موافقة بين الدعوى والشهادة وهذا في فوائد الشرح الامام طهيري الدين الرعيني وما شهد
 في الاقضية وفي فوائد ايضا ادعى عشرة اماء من الدقيق مع الخالة وشهد اليهود على الدقيق من هذه الخالة
 لا يقبل ولو ادعى دتمها بخلاف لا تشهد واعل الدقيق المطلق غير محمول لا يقبل ايضا ولو ادعى القدر الجيد
 وقبض الوزن وشهد اليهود على القدر والوزن ولو يذكروا القصة القضا جيد او ردي او وسط يقبل
 هذه الشهادة ويقضي بالاردي لانه ادعى لان الحودة والرداه صفة في القصة بخلاف الخالة رجل ادعى
 على اخر مائة قفيز حظه لسبب السلم وقبض السلم ودين اخر ثمنه **الفصل الرابع في الاختلاف**
بين الشاهد بين وفي الاقضية شهد شاهدان لرجل على رجل بالالف درهم قال احد ما بين
 وقال الاخر سود وللبيضاء فضل على السود او شهدا بخر حطة فقال احد بما جيد وقال الاخر ردي
 او شهدا بخر ما بالالف والاخر بالالف وخمسمائة او الف وعقبدا والف وثوب ان ادعى المدعي افضل ما
 قضى ما قلنا وان ادعى اقل ما اطلبت الشهادة الا اذا وثق فقال كان لي عليه الف وخمسمائة كما شهد
 لكن ابراهة عن خمسمائة او قبضت خمسمائة من لو شهدا على مائة دينار وشهدا بخر ما ان المائة ليسا بوردية
 وشهدا بخر ما بخاربة وللبيضاء ردي فضل على البخاري على هذا ان المدعي النيسابوري يقضي البخاري
 وان ادعى البخاري لا يقبل املا ولو اختلف الحبس بان شهدا بخر حطة والآخر على كوشة

لا يقبل املا ولو شهدا بخر حطة والآخر على كوشة
 بالاتفق ولو ادعى افضل المالين عند اي حبيقة لا يقبل ايضا وعند سماعين وعلى هذا الخلاف لو شهد
 احد سماعي الطلعة والاخر على التلقين او شهدا بخر حطة والآخر على حصة عشر عند اي حبيقة
 لا يقبل كما في الالف والالفين **وعند** سماعين على العشرة وفي القضاوي للقاضي الامام لان حصة عشر
 كلمة واحدة تذكر لغير من العطف وهي غير العشرة فلم ينفق اعلى في لا يقبل خلاف ما لو ادعى الف
 وخمسمائة وشهد احد سماعي بالالف والاخر بالالف وخمسمائة فانه ينفق بالالف لان الف وخمسمائة تذكر في العطف
 فكان الالف مذكورا في شهدا دتمها فيقضي بما التقا عليه ولو شهد احد سماعي عشرين والاخر على حصة عشر
 يقبل على العشرين بالاجماع هذا اذا ادعى المدعي حصة وعشرين اما اذا ادعى عشرين لا يقبل بالاجماع
 فلو وثق في **سجل** المسئلة في الالف والالفين فقال كان لي عليه الفان لكني ابراهة عن الالف يقبل
 ولو شهدا بخر حطة سماعي اقره المدعي بالالف درهم من ومن وشهد الاخر انه اقرا به او دعة الف درهم يقبل
 تاويله اذا ادعى هو الالف مطلقا اما اذا ذكر اخذ السبعين في الدعوى فقد كتب احد الشاهدين
 فلا يقبل هذا اذا شهد على اقراره واختلفا في الحصة اما اذا شهدا بخر حطة سماعي ان هذا المدعي عليه الف
 درهم من ومن وشهد الاخر ان له عنده الف درهم ودية لا يقبل وفي شرح الجامع الصغير هذا اذا
 لم يدع عقدا فان كان ذلك في دعوى العقد في ثمن في مسابيل البيع والاجارة والكفاية والرهون القف
 على مال والطع والصلح عن ذم المهر والنكاح اما البيع اذا شهدا بخر حطة سماعي ان المدعي عليه الف
 وشهدا بخر حطة سماعي بالالف وخمسمائة لا يقبل هذه الشهادة وسواء كان المدعي يدعي الشرا بالالف
 او بالالف وخمسمائة وسواء وجد الدعوى من البائع او من المشتري **واما** الاجارة ان كانت في اول المدة
 فهي كالبيع وان كانت بعد مضي المدة والمدعي هو المستأجر يبيع ايضا وان كان المدعي هو الاجر في
 الدين وقد ذكرنا حكمه والكفاية كالبيع ان كان الدعوى من القيد وان كان المدعي هو المولى لا يقبل
 لان الكفاية غير لازمة في حق القيد وفي الرهن والاجارة ان كان الدعوى من الداهن لا يقبل
 لانه غير لازم في حق المرفوض وان كان الدعوى من المرفوض فهو دعوى الدين فيثبت الرهن بالالف فتمنا
 ونسبنا الدين **وفي** العتق على مال والخلع ان كان الدعوى من العبد والمرأة فهو دعوى العقد وان كان
 الدعوى من الزوج والمولى فهو دعوى الدين لان العتق والطلاق واقرا به المولى والمزوج
 بقي مديا المال والصلح عن ذم المهر والنكاح **وفي** النكاح ان كان المدعي هو الزوج والمرأة منكورة
 فهو دعوى العقد بالاجماع وان كان الدعوى من المرأة فانه دعوى الدين عند اي حبيقة وعند سماعين
 دعوى العقد وفي نسخة الصدر الشكيد لم يفصل بين ما اذا كان الدعوى من الزوج والمرأة فقال
 سواء كان المدعي الزوج والمرأة اذا اختلف الشاهدان في قدر المهر والمدعي يدعي الاقل والاكثر
 يقضي بالنكاح باقل المالين لان المال تابع في النكاح وعند اي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يقضي بالنكاح
 اضلا هذا كله بخلاف الاقرار فان كان بين المقتله المقتول بعض ما اقر به لا يمنع صحة ما اقر في الباقي
نوع **سجل** وفي الاقضية رجل ادعى على اخر الف درهم فادعى المدعي انه اوفاه وشهد شاهد على اقرار
 الطالب بالاسنيقا وشهد الاخر انه ابراهة صاحب الحق من المال لا يقبل وكذا لو شهدا بخر حطة
 انه اقره انه استوفى الالف وشهد الاخر انه ابراهة امله او حمله او هبته او قبضه في عليه فالشهادة
 باطله ولو ادعى المدعيون الا اذا او اليهود وشهدوا ان صاحب الحق ابراهة من دينه او حمله يقبل

لو ادعى المدعي
 وشهد الاخر
 يقبل

[illegible]

سره اعلیٰ افربند
و لغز علی الزم

نقد و انقدار

خبر

اما ان اختلفا في الزمان او المكان او الاشياء والافراد ولا يخلو من رتبة او جهة اما ان كان هذا
 الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما او في القول او في فعل الحق بالقول او في قول الحق بالفعل اما اذا
 كان الاختلاف في الفعل كاجابة والغضب والقيل بغير قول الشهادة في الوجود الثلاثة واما الرابع
 ان يكون للاختلاف في فعل الحق بالقول وهو الغرض فانه وان كان لا يتم الا بالفعل وهو التسليم لكن حمل
 على قول المزمع ان منك فصار كالاطلاق والحق والقول الحق بالفعل كالنكاح يمنع قبول الشهادة
 انه وان كان قول لا بد من احضار الشهود وان كان الاختلاف في قول يخص كالاطلاق والبيع والشراء
 والكفالة والوصاية والزهر والعنان والدين والبراة والكفالة والحوالة لا يمنع قبول الشهادة
 في الوجود الثلاثة وفي لا فقيده لو شهد عليه بيع ولم يبين الثمن ان شهدا على بيع الثمن يقبل وكذا لو
 بين احد سماء وسكت الاخر ولو شهد احد سماء على الكفالة مع الغرض الاخر على الصدقة مع الغرض لا يقبل
 وحل ادعي غيبه اني قد بطلت اقامه العينة وشهدا على اقراره انه ملك المدعي يقبل ولو شهدا على
 اقراره انه اشتراه من المدعي وقال المدعي انه اقر بهذا الكفى فما بين منه باحد المدعي لان الافراد
 بالسنن اقرارا بالملك وكذا الاستنباط على رواية الجامع وعلى رواية الزبائذ وان لم يكن اقراره
 بانه ملك البائع لكنه اقرارا بانه ملك له فله وليس هنا معترض فبالحق المدعي وكذا لو شهد احدهما
 انه اقراره ملكه وشهد الاخر انه اشتراه منه وقال المدعي هو اقر الكفى اقرارا وكذا لو شهد
 احدهما على اقراره انه وهب منه هذا العبد وشهد الاخر على اقراره انه اشتراه منه بما به دينار
 وكذا لو شهد احدهما انه اقراره اشتراه منه بما به دينار وشهد الاخر انه اشتراه منه بالف درهم
 وكذا لو شهد انه اقراره بانه اقره بكذا وكذا لو شهد ان المدعي عليه قال بقتله بكذا وكذا لو شهد
 انه او دعد ولو شهد على اقراره ان المدعي دفع اليه لا يقبل ولو شهد انه اقراره بانه غصبه او شهدا
 انه اقراره بانه وهبه لا يقبل ويبقى للعبد المدعي **حسن احسن** وفي لا فقيده انما لو شهد احدهما
 انه اقراره بانه غصب من فلان كذا وشهد الاخر انه اقراره بانه اقره بانه ذلك فانه يقتضي بذلك المدعي
 ولو شهد احدهما انه اقراره بانه اقره من فلان وشهد احدهما انه اقراره بانه اقره من فلان لم اقل المستشهد له
 اشئ ولو شهد احدهما انه اقراره بانه غصب من المدعي هذا العبد وشهد الاخر ان المدعي عليه
 اقراره المدعي او هبته دعه هفت العبد يقبل ولو شهد احدهما ان له عبيد كذا من الدين وشهد
 الاخر على اقراره بكذا من الدين يقبل بخلاف ما اذا شهد احدهما انها طرية وشهد الاخر على اقراره
 انها له ولو شهد احدهما انها طرية وشهد الاخر انها كانت طرية يقبل بخلاف ما اذا شهدا
 انها كانت في مبد لا يقبل وفي الشهادة على الغضب ينبغي ان يقول الشاهد غايته اخذ منه
 ولا يسمع ان يشهد انه غصب ولو ادعى هو الغضب وهو شهدا على اقراره بالغضب
 او شهد احدهما على الغضب والاخر على اقراره بالغضب قد ذكرنا في هذا الفصل ولو شهد
 احدهما انها له وشهد الاخر انها كانت في مبد لا يقبل ولو شهد احدهما انها ولدن منه
 وشهد الاخر انها جبلت منه او شهد احدهما انها ولدن منه علما وشهد الاخر انها ولدن
 منه طرية يقبل **الطرية الاقضية** وفي المشتق لو شهد احدهما انه اقراره ان المدعي سكن
 هذه الدار وشهد الاخر ان الدار له لا يقبل ولو شهد احدهما انه اقراره ان الدار له
 وشهد الاخر انه سكن هذه الدار فقي بالدار له ولو شهد احدهما انه اقراره ان الدار له

امان

مستودع السجلات
بمبنى

فراغت بهار و
انوار و
لغز و
از بهار

هذا العهد وشهد الآخر ان هذا العهد لا يقبل **وفي المتن** الفتاوى الصغرى لو شهد احد من امة
 القوب المالك كن او شهد الآخر على اخاه بذلك لا يقبل ولو شهد احدهما على الآخر على القريب والآخر على الآخر
 الباع بالقبيل لا يقبل **وكان** الوسمه احد سما على الملك للمدعي والآخر على المدعي عليه وقد مر هذا
 ولو انكر المولى الاذن للعبد فشهد احد سما على الاذن في الثياب والآخر على الاذن في الطعام لا يقبل ولو شهد
 احد سما على صريح الاذن والآخر على انه رآه يبيع ولا يقبل **المفصل**
الحامس في الشهادة في النكاح وفي متن الفتاوى الصغرى رجل ادعى نكاح امرأة فشهد احد سما على النكاح ووجت
 نفسها منه وشهد الآخر ان ولها زوجا من قبل فلما ادعى على زوجها انها ثانيا النكاح وجت نفسها منه فشهد
 هذا ان الشاهدان على ذلك يقبل ولو ادعى عليها على النكاح وجت نفسها منه وشهد وان زوجها فلما ادعى
 من خلافه وجت نفسها منه يقبل ولو شهد انه كانت امرأة فشهدا النكاح في الحال فلما ادعى النكاح في الحال لا يقبل
 في الحال هل هي امرأة ام لا او قال لا فشهد في الحال انها امرأة يقبل وقد ذكرناه **وفي الاقضية** لا يجوز
 شهادة الاعيين والمجودين في القذف والفساد في النكاح والرجل لا يثبت في النكاح فلو قضى القاضي بشهادة
 العبد من او الصبي لا يقبل ولو شهد ابا النكاح وقالوا هذه المرأة بالفساد راسه ما البيان وان
 وسوي في ذنبها او نسيم او حبان باشيده انك قد كان باسوة ياب في باسده لا يقبل لا يثبت في النكاح
 الرضي بالنكاح ولما شهد واعلى النكاح وقال القاضي الامام يقبل لان هذه شهادة على النكاح وفي النكاح
 وهو لو شهد وقالوا نحن نبيذوا وراياين سوي داه است رواد استه است او صناد داه است لا يقبل
 والمخار اذا يقبل رجل ادعى على امرأة النكاح وجت نفسها منه فشهدا في النكاح وادعى النكاح
 ولو شهد كروا المهر يقبل لان المال نام في النكاح ويقضي به المثل ولو كان الدعوى من المرأة فهي دعوى
 المهر وقد ذكرنا **الفصل السادس في الشهادة في النكاح** وفي الاقضية اذا شهد
 الشهود انه قال ولدت هذه الامة مني ولم يدكر واعلى ذلك شيئا زائدا اعتقت هذه الشهادة وكذا
 لو شهد انه قال احد هذين الولدين اتى من هذه الحادية حارة **فصل** ادعى على امراته ابيده وهو نكح
 ومثله لو ادعى عليه لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا لو كانت المدعية من المرأة
 وهذا اذا كذب به الابن اما اذا صدق به يثبت النسب نصا فدعا كان الابن معقوقا ورجل وله بنت
 هذا الابن دون مولاه اما اذا كانت المدعية امرأة لا يثبت النسب وان صدقها الابن فان كان بها الابن
 لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين امرأة حات لم يدكر فقالا **فصل** ادعى على امراته
 وصعد في الروح نكاحا امرأة اخرى تدعى انه ابنتها وشهدت انها امرأة على الولادة لو قبل منها داه المرأة
 على ذلك ودلت بالسللة انه يثبت النسب منها بخبر والد دعوى من غير شهادته القابلة اذا لم يكن لها زوج
 امرأتان ادعت كل واحدة منهما نسب ولد والولد في ايدهما لم يثبت النسب من واحدة منهما حتى
 يشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأتان فان قامت كل واحدة منهما بيمينه يعني رجلين او رجلا وامرأتين
 يثبت النسب منهما سواء كان الولد في ايدهما او في يد ثالث عند احد سما الى خبيثة رحمه الله وعند سما
 لا تمنع الدعوى منهما والرجلان لو اقام كل واحد منهما رجلين او رجلا وامرأتين يثبت النسب منهما سواء
 كان الولد في ايدهما او في يد ثالث ولو كان الولد في ايدهما تدعيانه ولا مانع لهما يثبت النسب منهما
 بدون البيعة فان ادعى المدعي على اثنين قال ابو يوسف رحمه الله لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد يثبت
 من الثلاثة ولا يثبت من اكثر من ذلك وقال ابو حنيفة يثبت من اكثر من اثنين **فصل** وفي

اخلافا فيما يقع الاذن فيه

الاقضية اذا شهد شاهدان ان هذا الرجل وارث فلان لا اعلم له وارثا غيره ولم يدكر اسما
 يرت به او شهد انه مولاه او اخوه او جد او جدته فالشهادة في هذه الوجوه باطلة فان شهد احد سما على
 والقاضي يسأل عما عن ذلك حتى اذا شهدوا انه مولاه وارثه لا اعلم له وارثا غيره لا يقبل حتى
 يشهدوا انه مولاه اعقده لان المولى اسم مشترك بينهما ولا يعل ولا اسفل فانه يبنوا انه مولاه
 اعتقد جازت الشهادة وانما يشترط ذكر اسمها انه وارثه لا وارث له غيره لا سقطت القلوم من
 القاضي ومثله شاهد لا اعلم له وارثا غيره فشهد له مولاه وارث له غيره ولو قالوا لا وارث له
 بارض كذا غير فلان يقبل عندنا في خبيثة رحمه الله وقال لا يقبل وكذا الوسمه والآخر
 لا يقبل حتى يقسمه والاحوة لا تصح كون من الرضا عة وقد تكون من القبيلة وقد تكون من
 النسب وكذا الوسمه وانما سمع اوان سمع لاجب حتى يثبت الميت والوارث حتى يلقيا الى اب
 واحد ويثبتا انه عمه لايده او لاه او لايده وامه ويذكر ايضا انه وارثه وكذا الوسمه انه جده او جدته
 اذا شهدوا جازت شهادتهما لكن لا بد ان يذكر او انه وارثه وكذا الوسمه انه ابنه ووارثه
 وكذا الوسمه انه ابوع او امه وهل يشترط قوله ووارثه في الاب والام والولد قال بعض مشي
 الاحتمال ابنه او بوه وامه من الرضا عة وقال بعض لا يشترط وعليه الفتوى وكذا كل من ادعى حال
 لا يشترط ذكر اسمه ووارثه لو شهدوا انه ابن ابنه او بنت ابنه لا بد ان يقول ووارثه ولا يشترط
 ذكر اسمه حتى لو شهدوا انه جد الميت ابو امه ووارثه ولم يسموا ابا الميت قبلت شهادتهما ولا يشترط
 ذكر اسمه **فصل** شهد الرجل انه جد الميت وقضى القاضي بذلك فشهد جاز رجل واحد
 انه اب الميت وقام البيعة يقضي به وهو احق بالميراث فلو شهدا انه اخ الميت ووارثه وقضى القاضي
 بذلك فشهد الآخر انه ابن الميت ووارثه لا يقبل وبقيهما ان لا بد ان لو شهدوا في حق الميت
 يقبل ولو شهدوا في الاول وغيرهما ان الثاني اخ الميت دون ان يكون ابنا له يقبل الشهادة
 الكل في الاقضية **فصل** وفي الزيادة ان رجلين شهدا ان قاضي بلد كان فلان بفلان
 وارثا فلان الميت لا وارث له سواء قال القاضي شيئا للمدعي عن نسبه وسواله للاحياط ان لم
 يبين امضى القاضي القضا الاول فان اضا القاضي القضا الاول بناء على انه لا مانع له في الحال
فصل رجل ادعى انه وارثه لا يحلوا اما ان كان اخر من الاول او بعدا ومزاجا للاولان
 بين ما هو اجد لا يقضي به له وان بين ما هو اخر من الاول يقضي للثاني وان كان مزاجا للاول
 يقضي للثاني عما هو حقه وللأول عما هو حقه يعني الثاني لو كان ابا والاول ابنا يقضي للثاني بالسهة
 ولو كان المعقوق له الاول ابنا له والثاني اقام البيعة على البوه ايضا او على انه بينه يقبل ويقضي
 الميراث بينهما لا مكان العمل بينهما **فصل** انظر في الزيادة في الخزانة **فصل**
الرابع في الشهادة في النكاح وفي الجامع الصغير لا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يكون الشهود
 على شهادته في مسيرته ثلاثة ايام ولما لم يكن مريضا لا يستطيع انسان لقاضي وعنه ان يوسع
 رحمه الله ان كان مسافة لوعدا الى القاضي للشهادة لا يستطيع ان يثبت ما هلكه حازت الشهادة
 على الشهادة **فصل** في الاقضية عن محمد رحمه الله انه يجوز مطلقا والاختلاف بناء على مسلة التوكيل
 من غير رضا المحكم وفي الفتاوى لو كانت الوضول غيبا محضروا وعدلوا العذر او سكتوا
 حارة ولو انكروا الاكتماد لا يجوز شهادة المدعى وفي الفتاوى الصغرى الاكتماد على شهادة نفسه

اذا شهدوا القريب ولم يدكر اسما
 فان شهد احد سما على القريب
 وقال القريب انكره لم يقبل
 محبط برهن من الشهادة

شهدوا في النكاح

وإذا شهدوا في النكاح
 ولا بد ان يذكر او انه وارثه
 الاحتمال ابنه او بوه
 العوارض ليست بغيره
 والنسبة لطفة هذه الشهادة
 غير ثابتة عادة فلا يورث
 لا يعلم انما القليل من صلبها
 هو السقاط السلوم عند الضرر
 يتلوم زمانا محبط برهن من الشهادة

وان لم يكن بالاموال عند رجلي لو شئت لهدمت الغد من رجلي وسفروا موت شهيد العزوة
وفي الاصل لا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا على شهادة المرأة وهذا
عند سماعه ولو شهد رجلان على شهادة رجلين **باب** عندنا اذا خسرنا الاصلان او عمدا او سفها او ارضا
والعياذ بالله او خسرنا شهادة الفروع . وفي الفتاوى الصغرى شهادة الابن على شهادة الابن خاذا
وعلى قضائه وروايتان والصحيح هو الاول ايضا وتقبل الشهادة على الشهادة في السبب وكذا كتاب القاضى
شهد العزوة يجب ان يذكر اسماء الشهود والاصول واسم ابهم وحدهم **باب** في الاصل لو شهد رجلان
على شهادة رجلين وشهد احد سماعا على شهادة نفسه في ذلك لم يقبل فهو باطل لان شهادة الاصل الحاضر
على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لا تقبل لو قبلت اذ كان في يمينه شهادة الاصل الحاضر ثلاثة ارباع
الحق نصف الحق بشهادة وحده وربع الحق بشهادة مع اخر على شهادة الاصل الغائب ولا يجوز ان يقبل
بشهادة الواحد ثلاثة ارباع الحق هذا في نسخة **الامام** السرخسى وفي شرح الشافى قال شهادة وشهادة
نفسه اصل وشهادة غيره بدل فلا يجتمعان ولو شهد احد سماعا على شهادة نفسه وشهد الاخر على
شهادة رجل اخر يقبل وفي الجامع الكبير في اوجاب الرجوع عن الشهادة ان لو شهد رجلان على شهادة رجلين
اعتق عندنا فلم يقبل بشهادة منهما حتى خسرنا الاصلان والقبول العزوة عن الشهادة صحح الشافى عند عامة المتأخرين
وقال بعضهم لا يصح والاول اظهره وفي الجامع ايضا في الباب العاشر من الشهادة ان الرجل ان يشهد
على الشهادة وان كان كثيرا يقبل **باب** في القدر الذي يصدق الاستمارة ان يقول الاصل للعزوة شهد على شهادة
الى استمارة فلا نافي عندي واستشهد في على نفسه وان لم يقبل استشهد في على نفسه حازد ويقول العزوة
عند الا اذا استشهد ان فلانا استشهد في على شهادة انه شهد ان فلانا استشهد في على شهادة ان فلانا استشهد
على شهادة في ذلك . وفي الجامع لو قال لا استشهد ان فلانا استشهد ان فلانا استشهد ان فلانا استشهد ان فلانا
شهادة واحدة كان تخيلا صحيحا . وفي الاضحية المختار ما قاله شمس الائمة الحلواني رحمه الله ابينا في
يقول الا اذا استشهد على شهادة فلان ان فلانا على فلان كذا استشهد فلان على شهادة فلان وامرنا بان
نشهد لهما فيكفيه خمس سمعات . وفي شهادة ان الوارث عن العقبه **باب** في حرمه وجهه الله انه قال اذا
قال استشهد على شهادة فلان بكذا او كذا فانه يكفي ولا يحتاج الى اربعة . وفي موضع اخر قاله اهل
عقرب في هذا قال فارسيهم الرواية في الشرا الكبير فانقاده وفي الجامع في كتاب الشهادات لو سمع
الشهود قاصيا يقول لرجل قضيت عليك لهذا الرجل مالك وذهب ثمن عذرك واستغضى اخر لهما
ان يشهد ان القاضى عليه لو سمع في اطراف مفره او ساقية ثمة في رواية حسن بن زيدا عن ابي حنيفة
رحمهما الله يجوز وعنه عن ابي يوسف انه لو سمع في غير مجلس القضاء لم يسمع من الشهادة وهذا هو قول
ابي حنيفة اقبس **باب** في الجامع الصغير شهادة الرجل مع النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضى
الى القاضى حازد بالحقوق كلها الا في الحدود والقصاص عندنا وما يتصل بمسائل الكتاب رواية
الاحبار وفي النوازل لوقا الراوى ليس هذا حديثي لا يروى واعني لا يسمع الرواية ولو لم يقبل لئلا
حديثي لكن قال لا يروى واعني يسمع الرواية . ولو اقر رجل عند رجل مال لانتان قال لا يشهد على سماع
سمعت لبيعة الشهادة ما لو اقرت المروي عنه والعياذ بالله ليس لبيعة الرواية وكذا لو سمعها من
نصراني ثم اسلم النصراني كان ابو حنيفة رحمه الله يقول العزوة على القالو احب الى من السماع وروى
عن ابي حنيفة وسفيان رحمه الله انهما قالاهما سواء وفي استحسان المستفي قال هشام سالت ابا

سمعت من
نصف كذا
بسمع التزاد
شهادة النساء
في النوازل
وكذا القاضى

يوسف عن حبيب بن ابي ذر عن ابي ذر عن عتبة قال قال الرجل ادركته امة عنى هل سئمتني في هذا ان تقول
حديثي ثلاث قال نعم وهو قول ابي حنيفة قلت له يا رجل حدثت القوم جميعا هل تسب احدهم ان يقول حكا
ولا يقول حكا قال نعم رجل فراء على عالم كما بالالامه ذهب عن سبعة من وسطه كلان فلما رجع منه
قال له الراوى وروى عنى حكا له ان يروى ذلك وكذا النساء هذا اذا اقرت عليك ومع نفسه دون البغى
حازد له ان يشهد بما في الصلح الاعلى واسمع الاحاديث له ان يروى فان قضاة ولد اعني وقد روى احاديث كثيرة
عن امر من ماله وعن غيره وقيلوا غيرة ثلاث الشهادة حيث لا يجوز شهادة الاعلى لا يحتاج الى الاشارة
والصوت يشبه الصوت والله اعلم **باب** الرجوع عن الشهادة **باب** في شرح الشافى
اذا شهد الشاهدان بمال على انسان ففقدت به ثمره او على المشهود عليه انما رجعا عن شهادة وادعيا
لا يمين عليهما في ذلك ولا يقبل عليهما البينة على ذلك ولا حجة للرجوع عند القاضى فكذلك هذا في سائر
الحقوق والحدود وكذا اذا رجعا عن شهادة وادعيا انهما على انفسهما لاجل الرجوع ثم رجعا على
ذلك فشهد عليهما الشهود بمال من قبل الرجوع والعمان لم يقبل الا نقاد واعند القاضى على ان الامور
لهذا السبب فالقاضي لا يلزمهما الضمان ولو لم يقبل القاضى بشهادة وادعيا حتى رجعا لم يقبل لهما ولم يسمع
شيئا واذا رجعا الشاهدان عن شهادة شهدا بصادق القاضى اول مرة ورجعا الرجوع وقامت عليهما
البينة بالرجوع وبقيضا والقاضى بالضمان فانه يصدق ذلك عليهما ويقضيها المال . وكذا لو رجعا عند
القاضى الذي شهدا عنده فضمنما ذلك ثم اختصوا الى غيره الشاهدان اذا رجعا عن شهادة وادعيا
رجوعا معتبرا بقضى القضاة لا يبطل القضاء لكن ضمنما المال الذي شهدا به وهذا قول ابي حنيفة
الاخر وهو قول ابي حنيفة القاضى شوا قبض المقتضى له المال الذي قضى به او لم يقض وكذا العقار بعد ذلك
ان كانت ثلاثة ثم رجعا احد همر لم يضمن شيئا . والاصل في هذا انه يعتد في هذا انما من بقى لا رجوع
من رجح فان من يحفظ نصف الحق بالنصف على الذين رجعوا على قدر حقهم فلو رجح ههنا اثنان ضمنما
نصف المال ولو شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة فعليها ربع المال وان رجحت امرأتان فعليهما
النصف ولو شهد رجل وعشرون نسوة بمال فرجعنوا فقل الرجل السدس وعلى النساء خمسة الاغصان
بمغزلة خمسة رجال شهدوا او عند سماع الرجل نصف الضمان وعليهم جميعا النصف ما لو رجح ثلث
نسوة لا حتى عليهن وان رجعت امرأة بعد ذلك فعليها وعلى الثاني ربع المال . ولو شهد رجلان
وامرأة ثم رجعوا فاعلم ان على الرجلين دون المرأة **باب** **باب** اذا شهد رجلان على رجل انه
باع عبده **باب** من فلان ماله درهم والبايع محمد والمشتري يحيى وتلقى القاضى بالسبع وامر
المشتري بدفع الفين ثم رجح الشاهدان ان كانت قيمة العبد اقل او قيمتها شيئا لا بايع لانها
عوضه مثل ماله او اكثر وان كانت اكثر ضمنما الفضل لعدم العوض ولو شهد ابابيع وقبض الفين ثم
رجعا ضمن له وان كان لرجل على رجل دين فشهدا انه وحبته له او يصدق به عليه او ابراه ثم رجعا
بعد القضاء ضمنما ولو شهد انه احله سنة ثم رجعا بعد القضاء قبل الحلول او بعد ضمنما المال المطلوب
ووجهنا على المطلوب الى احله فان نوى ما على المطلوب بموته مفسدا لم يرجع على الطالب بخلاف
الحالة ولو شهدا على حصة عين والقسيم ثم رجعا بعد القضاء ضمنما وان كان الواهب بمالك الرجوع
لانه صحح واذا ضمننا لا يرجع لهما ولا الواهب ايضا لانه بمنزلة العوض ولو لم يضمن الواهب فانه
فله الرجوع في العدة وفي الجهد يحتاج الى بيان شرط صحة الرجوع وبيان حكمه انما بيان شرط صحة الرجوع

نقد هذه الرواية بما يدل على رجوع الى نوبتها قول اي حيفة رحمه الله في هذا الخلاف لو ادعى
انه اشترى وهو فلان الغائب من هذا الرجل هذه الدار بكذا واقام البيعة **ولو** افاد رجل البيعة
انه كان لا يبيع على هذا الرجل الف درهم وانما مات وتركني وابنا اخر غائبا واقام البيعة وطلب
نقصه يقضي له بنصيبه وهل يقضي بنصيب الابن الاخر ذكر في الاقضية انه يقضي ولا خلاف الا بين
الغائب اعاده البيعة اذا حضر ولم يذكر الخلاف **وفي** ديات الاصل لو ان احد الورثة اقبلت
القصاص بقتل ابيه على رجل هل يثبت في حق القتل على ما ذكرنا من الخلاف ولا يثبت عند اي حيفة
وعند سياتي في ذكر المسئلة في الجامع الصغير في كتاب القضاة ووضع المسئلة في الدار ولم يذكر
الخلاف كما ذكر في الاقضية في الدين ومورد رجل ادعى على رجل دار في يده وقال انها كانت
ملك اي يورثه ومات وتركها ميراثا بيني وبين اخي الغائب فانكرت فاقام البيعة يقضي بنصيبه
وميراث نصيب الغائب في يده حتى يحضر الغائب وعند سياتي ان كانت المدي عليه فمما قال لو
حيفة وان كان منكرا بوجوه منه ويوضع في يده عدل **وفي** المنقول اختلاف المستأجر رحمه الله على قول
اي حيفة وعلى قولهما لا يشك انها تخرج منه فلو حضر الغائب هل يحتاج الى اعاده البيعة في ظاهر
المذهب لاورد وبالحضارة انه مكلف وما ذكر في ظاهر الرواية احمد فان الواحد من الورثة
يقتضي حصة في اثبات ما للثب وما على الميت **وفي** سياتي ان الاصل لو ادعى عينا في تركه واحضر
احد الورثة واقام البيعة عليه ونقض القاضي يكون قضا على جميع الورثة وفي سياتي ان الحاكم الكبير
انما يكون قضا على جميع الورثة ان لو كان المدي عليه في يد الوارث الحاضر ولو كان البعض
يده يتقدم بقدره وفي القضاة والفقهاء رجل ادعى دينا على ميت واحضر احد الورثة واقام
البيعة ونقض القضاة على ميت يكون قضا على الميت وان اقر المدي ان الميت لم يترك شيئا حتى اذا حضر
شي باخذ والموتى له ليس بحجم في هذه الباب اما هو خسر في اثبات الوصاية والوصالة وفي
اثبات النسب الحتم حصة نفق الوصي والوارث والموتى له والنفير الذي للثب عليه دين والنفير
الذي له على الميت دين وسياتي هذه في دعوى النسب **ولو** كان المدي على واحد والمدي عليه اثنين
بان ادعى رجل على رجلين في ملك ما لا احد منهما حاضر والاخر غائب فحضر واقام البيعة
قال ابو حيفة رحمه الله انقضى بالمال على الحاضر والغائب وذكر المسئلة في الاصل وقال القضاة
مقتضوه على الحاضر وفي الاقضية يشترط اجواب مائة ذكر قول ابو يوسف مثل قول اي حيفة
ونارده يدكر قول محمد مع اي حيفة وقارعه مع اي يوسف وفي بعضها القضاة مقتضوه على الحاضر
عند اي حيفة وفي بعضها على الحاضر والغائب فكان عن اي حيفة واثبات وعن اي يوسف وانما
وعن محمد واثبات في الفصول كلها وفي الجامع الكبير قبيل الجبايات في باب ما يكون المولي غيبا
حضره رجل ادعى على اخوانه قطع يد عبده فلان وتيممه كذا او ادعى عليه فهو جارية ومدة
المدي عليه واي ان يدفع اليه فاحده ان محمد الغائب فان القاضي يامر بدفع الارش والمهر اليه ولو
بان للعبد الغائب ودفعه عنه هذا الرجل او عصب هذا الرجل منه الف درهم وعليه من بيع
او من فاقرا الذي في يده المال بان الذي دفع اليه عبده ومدة المولي ثمانية اجرة الذي في
المال على الدفع اليه ولو كان الف درهم من مرقن او عصب استهلكه او ودفعه مستهلكا
فالقاضي يضمنه مثله المولي خلاف القضاة وفي الاقضية رجل ادعى على اخيه عدا البيعة واقام البيعة

وكره شيخ الاسلام جمل الدين فرائدين النسب
ولم يكن له ما يجمع لها بالكلية اموال الكل
ثم قال في الاموال في ماله في ماله في ماله
انما هو من ماله في ماله في ماله في ماله
فقال في الاموال في ماله في ماله في ماله
فقال في الاموال في ماله في ماله في ماله

نقد هذه الرواية بما يدل على رجوع الى نوبتها قول اي حيفة رحمه الله في هذا الخلاف لو ادعى
انه اشترى وهو فلان الغائب من هذا الرجل هذه الدار بكذا واقام البيعة **ولو** افاد رجل البيعة
انه كان لا يبيع على هذا الرجل الف درهم وانما مات وتركني وابنا اخر غائبا واقام البيعة وطلب
نقصه يقضي له بنصيبه وهل يقضي بنصيب الابن الاخر ذكر في الاقضية انه يقضي ولا خلاف الا بين
الغائب اعاده البيعة اذا حضر ولم يذكر الخلاف **وفي** ديات الاصل لو ان احد الورثة اقبلت
القصاص بقتل ابيه على رجل هل يثبت في حق القتل على ما ذكرنا من الخلاف ولا يثبت عند اي حيفة
وعند سياتي في ذكر المسئلة في الجامع الصغير في كتاب القضاة ووضع المسئلة في الدار ولم يذكر
الخلاف كما ذكر في الاقضية في الدين ومورد رجل ادعى على رجل دار في يده وقال انها كانت
ملك اي يورثه ومات وتركها ميراثا بيني وبين اخي الغائب فانكرت فاقام البيعة يقضي بنصيبه
وميراث نصيب الغائب في يده حتى يحضر الغائب وعند سياتي ان كانت المدي عليه فمما قال لو
حيفة وان كان منكرا بوجوه منه ويوضع في يده عدل **وفي** المنقول اختلاف المستأجر رحمه الله على قول
اي حيفة وعلى قولهما لا يشك انها تخرج منه فلو حضر الغائب هل يحتاج الى اعاده البيعة في ظاهر
المذهب لاورد وبالحضارة انه مكلف وما ذكر في ظاهر الرواية احمد فان الواحد من الورثة
يقتضي حصة في اثبات ما للثب وما على الميت **وفي** سياتي ان الاصل لو ادعى عينا في تركه واحضر
احد الورثة واقام البيعة عليه ونقض القاضي يكون قضا على جميع الورثة وفي سياتي ان الحاكم الكبير
انما يكون قضا على جميع الورثة ان لو كان المدي عليه في يد الوارث الحاضر ولو كان البعض
يده يتقدم بقدره وفي القضاة والفقهاء رجل ادعى دينا على ميت واحضر احد الورثة واقام
البيعة ونقض القضاة على ميت يكون قضا على الميت وان اقر المدي ان الميت لم يترك شيئا حتى اذا حضر
شي باخذ والموتى له ليس بحجم في هذه الباب اما هو خسر في اثبات الوصاية والوصالة وفي
اثبات النسب الحتم حصة نفق الوصي والوارث والموتى له والنفير الذي للثب عليه دين والنفير
الذي له على الميت دين وسياتي هذه في دعوى النسب **ولو** كان المدي على واحد والمدي عليه اثنين
بان ادعى رجل على رجلين في ملك ما لا احد منهما حاضر والاخر غائب فحضر واقام البيعة
قال ابو حيفة رحمه الله انقضى بالمال على الحاضر والغائب وذكر المسئلة في الاصل وقال القضاة
مقتضوه على الحاضر وفي الاقضية يشترط اجواب مائة ذكر قول ابو يوسف مثل قول اي حيفة
ونارده يدكر قول محمد مع اي حيفة وقارعه مع اي يوسف وفي بعضها القضاة مقتضوه على الحاضر
عند اي حيفة وفي بعضها على الحاضر والغائب فكان عن اي حيفة واثبات وعن اي يوسف وانما
وعن محمد واثبات في الفصول كلها وفي الجامع الكبير قبيل الجبايات في باب ما يكون المولي غيبا
حضره رجل ادعى على اخوانه قطع يد عبده فلان وتيممه كذا او ادعى عليه فهو جارية ومدة
المدي عليه واي ان يدفع اليه فاحده ان محمد الغائب فان القاضي يامر بدفع الارش والمهر اليه ولو
بان للعبد الغائب ودفعه عنه هذا الرجل او عصب هذا الرجل منه الف درهم وعليه من بيع
او من فاقرا الذي في يده المال بان الذي دفع اليه عبده ومدة المولي ثمانية اجرة الذي في
المال على الدفع اليه ولو كان الف درهم من مرقن او عصب استهلكه او ودفعه مستهلكا
فالقاضي يضمنه مثله المولي خلاف القضاة وفي الاقضية رجل ادعى على اخيه عدا البيعة واقام البيعة

الشيخ
في الاموال
في ماله في ماله في ماله

او من فاقرا الذي في يده المال بان الذي دفع اليه عبده ومدة المولي ثمانية اجرة الذي في المال على الدفع اليه ولو كان الف درهم من مرقن او عصب استهلكه او ودفعه مستهلكا فالقاضي يضمنه مثله المولي خلاف القضاة وفي الاقضية رجل ادعى على اخيه عدا البيعة واقام البيعة

او من فاقرا الذي في يده المال بان الذي دفع اليه عبده ومدة المولي ثمانية اجرة الذي في المال على الدفع اليه ولو كان الف درهم من مرقن او عصب استهلكه او ودفعه مستهلكا فالقاضي يضمنه مثله المولي خلاف القضاة وفي الاقضية رجل ادعى على اخيه عدا البيعة واقام البيعة

وكذا لو لم يتركوا حتى اوردوا اليه امر او باعد من غيره او دعه لا يسمع في حق المدعي انما التصرفات
 في حق المقتضى فقصص حتى لو لم يظهر عدالة الشهود دليل اقراره ولذا لو اقام **شاهدا** واحدا لم يضر
 المدعي عليه **هـ** التصرفات لم يترك في حق المدعي كما في الشاهد من ولو لم يترك هذا التصرف
 اقراره والحكم هو المقتضى **و** ولو لم يترك المدعي عليه هذه التصرفات ولكنه اقر ما يقيد المدعي به لم يترك
 بعد ما اقام المدعي البينة قال القاضي بقضي عليه بالامر بالبينة ذكر في الاقضية انه يقضي بالامر
 وفي الجامع الكبير قال يقضي بالبينة **و** في مجموع النوازل لم يترك ما بل المستغنى وجه الله مال الى امر
 القضا بالبينة او في كذا القوي لو شهد اربعة على رجل بالزنا فاقرا الشهود عليه بالزنا مرة **مسألة**
 يقضي القاضي بالزنا بالبينة اختلف المشايخ رحمهم الله فيه والامام الرضا عفي وجه الله مال الى ان
 القضا بالبينة اولى لانها اقوى وسياتي في فصل دعوى الزنا **و** في المشتى لو باع المدعي عليه مدعي
 به بعد ما اقام المدعي البينة قال ان قدرت على المشتري ان طلبت البيع وان لم اقدر عليه وعقد البينة
 حيزت المدعي بالبينة ولم يسلم الى المشتري حتى اقام المدعي البينة على المدعي عليه ان شاء اخذ من البائع
 قيمته وان شاء وثق الامر حتى حضر المشتري **و** في مجموع النوازل لو باع المدعي عليه قبل اقامه المدعي
 عليه البينة ولم يسلم الى المشتري حتى اقام المدعي البينة على المدعي عليه فقصي القاضي وسلم الى المدعي
 شران هذا المشتري اقام البينة على المدعي عليه ان العقد ملحقه بسبب انه استأجره من المدعي عليه
 وفي سنده بغير حق وشهد الشهود بذلك فانه يقضي للمشتري ولو باع العبد من المدعي عليه بعد
 ذلك او هبة منه حاز وهي الحيلة ليرجع العبد او الدار الى المدعي عليه **و** في القنا ذي للقاضي
 الامام رجل ادعي عينا في يد رجل انه له فانكر المدعي عليه فقبل ان يقيم المدعي البينة على دعواه
 باع المدعي عليه العين من رجل واستشهد عليه فلما اقام المدعي البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضي
 القاضي له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المدعي له ان العين له وفي يد بغير حق فقصي له
 شران المدعي له الثاني وهو المشتري باعه من باعه او هبه له حاز ويقود العين اليه وهذه
 حيلة بغيرها الناس لدفع الظلم الا انه انما يقع هذه الحيلة اذا لم يدع المشتري من المدعي عليه
 الاول وانما ادعي مملوكا مطلقا فانما اذا ادعي الشراء منه لا يسمع دعوى المشتري لان المشتري
 صان ومقتضا عليه بالقضا على باعه وانما وضع المسئلة فيما اذا باع المدعي عليه فقبل ان يقيم المدعي
 البينة لانه لو باع بعد ما اقام المدعي شاهدين وعدل الشهود اسفل القاضي يبيع المدعي عليه وفي
 الاقضية رجل ادعي نصف دار في يد رجل فاقوله المدعي عليه **و** في لافقية رجل ادعي نصف دار
 في يد رجل فاقوله المدعي عليه ولم يدع اليه دعاب وحضر رجل اخر ادعي هذا النصف فاقوله لا
 يكون حصته **و** لو غاب المقتضى وحضر المقتضى وحضره رجل ادعي على ميت الف درهم لم يكن حصته
 الا الوارث او الوصي والعبد يورث بغيره وكذا الموصي له ونظام هذا في الجامع الكبير كما ان الوارث
 في الباب الاول منه وهذا النوع من المسائل بعضها كتبها في كتاب القضا في فصل الوصي
 والبعض في في فصل دعوى الزنا والنسب والمقتضى ودعوى الكفاية ودعوى دفع النقد
 هل هو صحيح اختلف المشايخ فيه والقوي على انه صحيح **و** في الجامع الصغير في كتاب القضا استأجرة
 الى النخلة فانه قال رجل ادعا على رجلان كل واحد منهما يقول لبيدي لا يفتي باليد لو احد منهما
 ولو اقر احدهما باليد لا حرم يفتي باليد **و** لو اقام احدهما البينة انما في يده يقضي باليد له قال

شهاد اربعة على الزنا
 ثم اقر الشهود عليه

غريم البينة الخصم
 الغريم

دعوى دفع النقد
 وعليه

لان البيعة قامت على الخصم لانه يباذله في اليد وهذا هو الذي يدل على ان دعوى دفع الثمن من مبيع
 لان اليد ليست متناهية للآخره **رجل** ادعى جارية مبيعتها وصية من مبيعت وقضى له بها فقبضها فاقام الآخر
 البيعة ان المبيعت او ماله تلك الجارية مبيعتها فالتمس له الاول خصم سوا ذكر الزجر عن الرخصة الاولى
 ولزمه ذلك فان غابت الموصى له وحضر الامن فهو ليس بخصم **رجل ادعى في الشئ قصص** وفي اخرها
 الاصل ما بالاختلاف في الشهادة اذا كانت دار في يد رجل ادعى بها رجل واقام البيعة اليها له وفيها
 بناء يقضي القاضي له بالدار بغيرها بغيرها للدار فلان المقضي له **اقول** بانها المقضي عليه صح ولا يكون
 بنا تقضا وكذا لو اقام المقضي عليه البيعة على المقضي له فله به ولو كان اليهودي يهودا او ما لا يملكها
 ثم اقر المقضي له بالبناء المقضي عليه تطلبت الشهادة ورد الدار على المقضي عليه **ولو لم يفر هو** لكن اقام
 المقضي البيعة على ان البناء له لم يقض له به افضل والصلح والشهر والمناقرة والسيف والخلمه والمقضي على هذا
 دار في يد رجل فان هذا الدار لفلان بشرافا فام البيعة ان الشرح له هو عزمه لا يقبل وكذا المناقرة
 اذا اقام البيعة ان المقضي والحكمة له لا يقبل بعدا فداره ان الحق والخلمه له **ولو ادعى بيئا او حيا**
 في يد رجل واقام البيعة وقضى البيعة وقضى له بغيره بشرافا فام المقضي عليه البيعة ان البناء له لا يقبل
 دعواه **ولو** كان الوافر المقضي له ان البناء للمدعي فهذا الكتاب للشهود **وفي** المشتري لو شهدوا بالدار
 للمدعي بغير ما يوافقوا او غابوا او لم يقدر عليه فلما اراد القاضي ان يقضي بيئا قال المدعي عليه انما اقم
 البيعة ان البناء بيئا انا بيعة له يقبل ذلك منه وقضى للمدعي بيئا **فان** رجل ادعى شراء الدار من ابيه
 فامر برك شهودا والشوا فادعى الاربعة منه يقبله **وعلى** العكس لا يقبل **ولو** اقام البيعة على ائحالة
 بالشر او بالاربعة مرقا كان لم يتركها فادعى لم يقبل **ولو** لم يقبل بيئته وسطل القضاء وقد مر في كتاب
 القضاء **ولو** ادعى العدة من مائة سنة فادعى الشوا منه من مائة سنة واقام البيعة لا يقبل
 الا اذا اقر في حال قضاءها على وقبضتها فادعى وصلى اليه لسبب من الاسباب فيجوز في العدة فادعى
 منه في مائة من البيعة ان العدة في السبب والشوا كان تحايضا للملكه **رجل** ادعى على اخوانه استهلكه
 عينا عليه من اعيان ماله وبين مائة وقيمته وادعى النعمه مرقا قال بعد طمئت انه استهلكه
 وانده فله مائة وادعى اخوانه كما هو الرسر سبع وعلى القلب كذلك **وهذا** اولى **ولو** ادعى ان هذه
 الدار لفلان وكله بالخصومة فيها مرقا ادعى بعد ذلك انها لفلان **رجل** اخوانه وكله بالخصومة
 فيها واقام البيعة على ذلك لا يقبل الا اذا اقر في حال كانت لفلان وكله بالخصومة فيها مرقا
 من فلان اخرو وكله بالخصومة فيها ايضا واقام البيعة هو ايضا واستامر البيعة يقبل **ولو** ادعى
 انها لفلان وكله بالخصومة فيها مرقا ادعى انها له لم يقبل بيئته بخلاف ما لو ادعى اول مرة الحاد
 ثم ادعى انها لفلان وكله بالخصومة فيها واقام البيعة يقبل الا اذا اقر في المسئلة الاولى فقال
 كانت لفلان وكله بالخصومة فيها ثم استمر بها منه فادعى واقام البيعة على ذلك فيجوز يقبل
 ولو ادعى انها له ورثها عن ابيه ثم ادعى مرقا اخوانها ورثها من الميت واقام البيعة على ذلك
 يقبل الكل منها ذات الاقصية وفيها ايضا في طوبى له **عاري** **رجل** ادعى على اخيه مائة دار فقبله
 مرقا ادعى بعد ذلك جميع الدار لنفسه وهكذا على القلب ثم **وفي** الاجناس رجل ادعى على اخيه مائة دار
 بغير ملكا مطلقا وقد ادعى هذا الملك قبل هذا بالشر او بالاربعة لا تسع وهكذا ذكر القدر والشهد
 رحمه الله في شوا الصمري وهذا اذا قال ذلك عند القاضي فان قال ذلك عند غيره القاضي فهذا

المورخ في البيعة

ادعى الرضى مع الزوجة بالغير وزعم احمرا
 بالعدو فادعى الرضى بالغير

انقضت الرضا مع الزوجة بالغير قال لا دعوى
 او لا خصومة لا يقبل فانه يبيع ولا يبيع دعواه

الا فخرجت بعد الابرا
 في البيعة

ان السند هو الذي لا يشترط ان يقر له
 فكل من حكم له بغيره في كل من حكم له بغيره

لو ادعى زنا
 ثم ادعى مائة دار

انها ورثها
 او نصف دار
 ثم جبرها

ادعى البرادة وسما لم يبق فلم يأت بالبيع ولم
 ثم ابر ان فالحق انه يقبل بغير الحكم
 ودفع البيع وادعى عليه ببيع المرقا بالبيع
 قبل ان يبيع المرقا بغير الحكم
 ببيع بعد الحكم من ابر ان على حكم بغيره
 خصم ان المرقا فقبل الحكم بالبيع
 بغير الحكم

والاول سواه فان سمعته من الشيخ الامام طهيري الدين المرعشي في وجه الله وفي هذه الاداء
ادعى السرا من رجل مغرور ونسبه الى ابيه وادعى اما اذا قال اشترى من رجل او ذكر
اسمه ولم يذكر نسبه فادعى ذلك مطلقا لسمع ههنا وهكذا اذكر في المشتري فلو كان دعواه
المحرم وبالشرا او بالارث لم يقع صحيحا وان لم يكن المدعى بعينه بل المدعى عليه فاعاد الدعوى
وصحها غير انه ادعى مطلقا لا لسمع فلو قال المدعى عليه في الذمة انه ادعى هذه العين على بابي السرا
وبالارث لسمع ههنا الدفع وكذا ادعى بعد القضاء هل يبطل القضاء يا في قتل
الدفع وفي الاجناس لو قال هولي ستر قال ملكي بالسوا وبالارث واقام البيعة لا يقبل الا اذا
المدعى عليه لم يحنن يقبل وكذا ادعى بالسرا فادعى مطلقا سترنا لنا بالسرا وسمع وفي الفتاوى
الصغرى المتناقص كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره **نوع منه في المساومة**
وفي الزيادة ان اخذ كتاب البيوع في باب المساومة ورجل اشترى طيلسانا او ساومة فادعى انه
كان ملكه قبل السرا او قبل المساومة او كان لايه مات قبل ذلك وترك ميراثا له لا يسمع هذا
الدعوى اما لو ادعى ان هذا كان ملك ابيه وكله بالبيع ستر مات وترك الثمن ميراثا له لسمع
ويقتضى بالشئ له او قال عند المساومة ان هذا الطيلسان لاني وكلتك ببيعه معه متى فلم يفتق بينهما
بيع فادعى الارث من ابيه يقبل وكذا غداه او ساومه فادعى بيع له والمساومة بالها لا يسمع فلو
في تعييبه ونسب في تعييب صاحبه وسجدة نصف الطيلسان للمغرة الصفقة عليه فلو اشترى
وخرج وتبض او لم يقبضه او لم يشتره لكنه ساومه فخرج بايوع وادعى ان الطيلسان له لسمع ويرجع
المشتري بالشئ على البايع وكذا اذا قضى لايه ولم يقبل لاي حتى مات وترك ميراثا له سلم له
الطيلسان ويرجع بالشئ على البايع اما اذا لم يقض القاي حتى مات ابوه لا يقبض الابن لان داورن
المخومة شرط ولم يوجد له لا يصلح حقا وعلى هذا راجل ادعى الطيلسان بالسرا فقبله بخلاف
له فقضى له او لم يقض فادعى احد الشاهدين الطيلسان لا يسمع دعواه الا اذا قال عند
الشهادة ان هذا الطيلسان لاي ولاني وقد باعه فلان ابن فلان يقبل منها ونجا على البيع
ولا يقبل بولما انه لاي ولا يبي فادعى ان اقام البيعة ان الطيلسان له ورثته من ابيه فقبل لانه
المتناقص ولو قال لا ولا لم يذكر القطعة الشهادة فادعى الطيلسان او ادعى له وكل اب
يبيع وكذا او شهد اما لاحارة او الاستيداع او الاستغارة او الاستينها من المدعى بطل
دعواه وسوا ادعى لنفسه او لغيره وكذا اقامت البيعة على انه ساومه في مجلس القضاء خرج من
الحضومة وخرج وكله من الحضومة **ابشاء** ولو كانت المساومة في غير مجلس القضاء خرج الوكيل
من الحضومة دون الموكل بناء على ان الوكيل اذا اقر على موكله في مجلس القضاء فقد على الموكل وفي
مجلس القضاء لا يخرج الوكيل من الوكاله ولو استثنى الاقرار فثبتت المساومة من الوكيل
بطل دعواه سواه كانت المساومة في مجلس القضاء او في غير مجلس القضاء والموكل على حصة
وفي الافضد رجل سلّم رجلا بولد حارية او غمزة خلة او خلة او من يدي غيره فادعى ان اقام البيعة
ان الامّة والخلة والارض له يفتى له بالامّة والخلة والارض دون الولد والغمزة والخلة
ولو ادعى الامّة والولد والخلة مع النسخ والارض مع الخلة لا يسمع دعوى الخلة والولد
وفي ادب القاضي للحضان الذي سوجه شمس الائمة السوجه رحمه الله في باب

الرجل يدعي الشئ في يد رجل من المتناع والرفيق رجل ادعى على اخوانه اقرضوا الشئ له اولاً
 اولاً ولا وارث له سواه ولم يقل ملكه اخلف المتناع ورحم الله فيه من محاباين فان ان
 القامى يقتضي كما قالت اليهود انه له واكثرهم على انه لا شئ له لم يقل انه اقترعه له وهو ملكي وهكذا
 قال في الاقضية انه لا شئ هذه الدعوى وعليه الفتوى **وفي المتن** في كتاب الدعوى ان القامى اذا
 ادعى ان المالك اقرضه بعد ما اقام المالك البيينة على العقب هل يقبل منه الحجة والعقب في يد ابا اسلم
 العقب من ميسا له الحجة قال اذا ادعى بيينة خاصة قبل حجة واقررت العقب في يديه **وفي المتن** ايضا
 في كتاب الدعوى عن محمد رحمه الله في رجل ادعى دارا او متاعا واقام البيينة عند القامى ونفى له بذلك
 فلم يقبضه حتى اقامه والبيد البيينة ان المدعى اقرضه القامى انه لاحق له فيه فان ان سكت منه يهوده
 على اقرار المدعى بذلك قبل نقض القامى بطلت منه يهوده كمدعي **وفي** اخر المتناع الكبير في بار من
 القضا الذي يكون للوارث اذا ابا باليه يهوده وليس بعد هذا الباب الاثلاث ابواب رجل ادعى
 دارا ميراثا عن ابيه واقام البيينة واقام الذي في يده البيينة ان ابا المدعى اقرضه جوده ان لدار
 ليست له واقام البيينة على اقرار المدعى قبل موت الاب انها لم تكن لبيه بطلت بيينة المدعى
 وفي رواية الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اذا قام ذوالبيد البيينة على اقرار الوكيل انما ليست
 لوكيله بطلت بيينة الوكيل لو اقامها المسائل يدل على ان دعوى اقرار بطريق الذم مسوح وكذا
 ادعى رجل على اخيه وهو واقام البيينة فقال المدعى عليه في الذم ان المدعى اقرضه سيفا
 وهذا المال مني واقام البيينة لا شئ لان هذا بطريق الاثبات لما عرفت ان يكون يقتضي ما مثله ادعى
 العقب في المتناع يسع ونسب المتناع باقي في كتاب العقب والله **الفصل الثاني في دعوى**
الصنيع والعتق وفي فوايد الامام السرخسي رحمه الله رجل ادعى عتقا في يده كذا او بشئ
 لله ودولم يدكر ان المحدث ما هو ابن او كرم او د والاصح الدعوى **وفي** فوايد الاسلام رحمه
 الله يسع اذا بين العتق والحلة والموضع والحدود وقيل في الحلة والسوق والسكة ليس بسلام
 وذا العتق لا يرد **وكذا** ادعى ساحة وذكر الحد ودولم يدكر طولها وعرضها بالدرع
 لا يصح المدعى في فوايد طهبر الدين الموعيناني **وفي** فوايد شمس الاسلام رجل ادعى عتقا واحدا
 الحدود او جميع الحدود متصل بملك المدعى لا يحتاج الى ذوالفاصل بخلاف الانفصال بملك الغير وهكذا
 في فوايد الامام السرخسي رحمه الله والسحرة لا تسقط فاجبلا اما المسناه فتصلح فاملا والعتق اذا كان
 محال بغير المدعى يصح فاملا **والله** لا يفسخ حدا خلافا لما يقوله اهل الشوط وهل يشترط
 ذكر طول النهر وعرضه وقد ذكرنا في كتاب الشهاذات ووقع العتق رهنا الله لا يشترط والسيور
 يصلح حد هو الاصح وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقبله الطريق يصلح حد **ولا** يشترط بيان
 طول الطريق وعدمه هو المختار خلافا لما يقوله الامام السرخسي رحمه الله **وفي المتن** رجل
 ادعى دارا وقال الدار التي في رقبتي كذا التي سكت كذا الحد ودعا كذا الثاني والثالث والرابع
 لما فكر المدعى عليه قبله وذلك عند القامى فلما قاما من عنده حاد المدعى بيينة شهده واعلى
 المدعى عليه بعد ما قام من عند القامى انه اقرضه ساعته ان الدار التي في رقبتي كذا التي سكت كذا
 في صدره فحاصم فيها فلائ له قالوا ولا تعرف الدار ولا يجدها ولكنه اقرضها ولم يجدها هو
 في اقراره حاد ويقتضي بها المدعى وكذا الولم تشهدوا انه قال الدار التي خاصه فيها وقالوا شهد

انتم بجهة القضاء

اور عدد اور مہر
خبر افغان دو
بنیہ از ایا
از الدار

الغضب في الدنيا
وعو
بيع

الزهر
النار
الطريق
السور

افغانستان
د افغانستان

قال الشيخ الاعرج
ثم ادعاه وابتاع
لبيع

انه قال الدار التي في ريفي كذا في حكمة كذا في يد فلان داره فاني انقضى للمدعي رجل ادعى دارا في مكد
رجل فقال له القاضي هل تعرف هذا الدار ان كان لا تعرفها فاجابها وحين الحد ولا تسع اما اذا قال
لا اعرف اسألني احباب الحد وبعني الجيران ثم رد في المحترمة الثانية تسع ولا حاجة الى التوضيح
حظر منه في اثبات البينة ارض ادعاهما رجلان كل واحد منهما يدعي انها في يده ان
كان احدهما قد بين او حفر فيها بيرا فني للمدعي احد في يده **الافعاله** ولو اقام احدهما
البينة بقيت بغيره بناء على ان دعوى السيد بانفرداها سموعة ولو اقام البينة
على اليد بقيت باليد **لما** ولو اذ تسمتها لم يقمها القاضي بيمينها حتى يقيمها البينة انها لها والملا
معروفه عما راو فني في يد رجل جاء رجل وغاب عليه واحد في يد عليها لا يبين هذا اليد
واليد على القمار لا يثبت الا بالبينة في ادب القاضي للحضانة ولو علم القاضي بامره بالتسام اليد
فلو ادعى في اليد على هذا التغلب ان هذا التغلب في يدي وانك احدهما اليد فانك تحلف بيمين
نوايد شمس الاسلام **وفي** القمار ولو ادعى عليه الاقرار انك افترقت فكيف تحلف لكن هذا مستقيم
في الموقوف **ولو** اقام البينة فان لم قال القاضي الامام الخليفة غير مستقيم لوجها **القول** ولو اذ اريد
لا يثبت اليد على القمار الاقرار فكيف تحلف لكن هذا مستقيم في الموقوف **ولو** اقام البينة ان هذا
الحدود يدك منذ عشرين سنين وانه احدهما اليد عليها بقيت له باليد واما من القاضي بالسلطان
اليد لكن لا يبين المدعي عليه مقيضا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك انه ملكه بقيل ولو اقام البينة
ان هذا الحد وكان في يده منذ عشرين سنين او يقل عشرين سنين لا يسخن لهذا شيئا وعن ابى
نوسن تقبل هذه الشهادة واجمعوا الصم لومته واعلم ان الدار المدعى عليه انها كانت في يده امسرا بين
القاضي بالرواية وكذا لو شهد وان المدعي عليه اخذ من المدعي الكل في القضية **وفي** القمار
الفتوى اخر كتاب القضاء اذا ادعى على اخضيقه فافترس المدعي عليه انها في يده فاقام المدعي البينة
انها ملكه وقضى القاضي بذلك لا ينفذ قضاءه ما لم يعرف القاضي القاضي يدع او قامت البينة عليه
وفي القماري الفتوى ايضا اول كتاب الدعوى لو قال المدعي عليه **هذه** الصفة ليست شري
بيدي فارد المدعي ان يحلف له ذلك حتى يقر بما اذا اقر باليد خلف انها ليست ملكه حتى يقر بالملك
للمدعي فان اقر بما ربه القاضي مترك القرض لكن اذا ادعى المدعي اقامة البينة على الملك لا بد ان
تثبت اليد بالبينة وذكر بعد هذا با شرط رجل ادعى الموقوف فافترس المدعي عليه انه في يده يقبل
اقراره اما اذا ادعى القمار فافترس في يد لا يقبل حتى يقيم البينة فان لم يكن خلفه **لوي** منه
وفي الاضيقه لو شهد الشهود في الاجرة او الغيبة ايضا في يده يقبل ان لم يسألها القاضي عن ذلك
فان سألها فهو احوط كما في ملك الرقبة والمد على الاجرة والغيبة انها تليق بقطع الشجر وبيعها من غير
منازع **ولو** قال الشهود رابعا واربعا وعلمانه في هذه الدار يد جلون الدار لا يفتي بكون الدار
في يده حتى يقبلوا اسكانا فيها وعن ابى يوسف رحمه الله في رجل له مزرعة الى ارضه الى كومه
فكان هذا احسن ولم يزل يحوي ما ياقبل بيمينته **وابو** رحمه الله لا يجوز ما حتى يشهد والد بالملك
ولو كان له مزرعة في داره فبينة هذا جلا لدار من يسيل الماء فيه له ذلك ولكن ليس له ان يظفر
الميزاب على ما ياتي ببيان في كتاب المظان **ولو** ادعى على اخذ حق المورود ورفقه الطريق في داره ولو
قول صاحب الدار **ولو** اقام المدعي البينة انه كان مكر في هذه الدار لم يسخن لهذا شيئا **ولو** شهدوا

محمد بن
ابن ابي اسحاق
فمنه حجة الدار
وهو الطريق

ان له فيها طريقان ونحو احواله وبيئوا طول له وعوضه بالدار دعان يقضي له بذلك وان لم يمسوا
طوله وعوضه وحذوه لا يقبل هذا في رواية الامام ابي حنيفة رحمه الله **وفي** رواية الامام
ابي حنيفة الكبير رحمه الله ان لم يمسوا طول له وعوضه وحذوه كان احوالا هو معتد به من باب
الدار الاعظم **حده** **احمر** وفي دعوى الامس رجل ادعى على آخر دارا في يده وكان ملكي وفي
يدي فافترس المدعي عليه انها ملك المدعي لكنه فترضا في يده واقام المدعي البينة فان القاضي لا
يقضي لصالح البينة ما لم يثبتها والى القاضي في يد المدعي عليه قال بعض اصحابنا رحمه الله اذا قال المدعي انها
ملك في يدي لا تسع هذه الدعوى فيقول له القاضي اذا كان هذا الملك في يديك اليس تطلبه
ميتي فالجواب ان يقول ان هذا اذا المكن منه من يادعه اما اذا كان قد من يادعه فيها او في احد من
يقبل وتسع الدعوى **وفي** ادب القاضي للحضانة لو اذ احد من البينة انها في يده فاقام البينة انها
له فهو لصالح الملك دون صاحب اليد فان مستأجنا حرم له نصفه على وجه القضاء ونصفه على وجه النول
لان الكلام فيها اذا كانت في يده وما اذا كان طهره على وجه القضاء **وفي** الامس اول كتاب الدعوى
ادعى رجلان دارا كل واحد منهما يقول في يدي فني كل منهما البينة فان اقام البينة فتفي لكل
واحد منهما باليد في النصف **وان** اقام احدهما البينة ايضا له نصيب بأكملها وان لم يتم لها
بينه وطلب كل واحد منهما المبيدة عين صاحبه ما هي في يده تحلف كل واحد منهما ما في يده صاحبه
على اثبات وان حلفا لم يقض لهما باليد ولا لاحد من الاخرين فاني باليد لهما وان كل احدهما قضى له
باليد **وان** كانت في يدي غير هالم فتتبع من يدي **ولو** ادعى الملك اذا اخطأ قضى لكل واحد منهما نصف
الذي في يده عليه صاحبه وان حلف احدهما وكل الاخر قضى كلامهما الذي حلف منهما كان في يده وبضها
الذي في يده صاحبه ما اذا لم يثبت كل واحد منهما البينة كلها ملكا له سقطها باليد ومنها
الذي كان في يده صاحبه بالبينة رجل ادعى دارا على اخ في يده وكان ملكي ومنها ابي منك فانك تملكها
ان هذه الدار ملكه وفي يدي فلان غير حتى يقبل في ما ريد بغير حتى لما انكوا رهن **وفي** القماري
الفتوى ارض في يدي رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على حصة معلومة وانه نزل
ذلك الوقت وذكر السطر وان ثبت بالبينة وقضى القاضي بالوقفية شرطا رجل ادعى ان هذه
الارض ملكه وحصة شريح خلاص العبد اذا ادعى العتق على انسان وقضى القاضي بالعتق مزا وعنى
رجل ان هذا العبد ملكه لا تسع لان القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس بخلاف الوقف قال
الصبيح والشهيد رحمه الله لم يزل هذا رواية لكن سمعت ان فتوى السيد الامام ابي حنيفة على
هذا **وفي** نوايد شمس الاسلام على السخري رحمه الله ان الوقف بالعتق في
عدم شماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لان الوقف بعد ما فتح بشرايطه لاسطه الا في موضع
مختومة **وهك** ابي المواز له رجل باع داره من رجل وسلمها في السر بحضرة الثقات ثم وقعتها
في القلاية محض من القلاية الشهود فاقول في صحيح في الطاهر فلو ادعى المشتري الشراء ايام
واقام البينة على ذلك صح وعواه وبطل الوقف **ولو** ذهب المشتري الدار من لواقف او باعها
منه جاز وفي الحيلة لدفع الظلم في مجموع المواز **وفي** الاحباس دار في يدي رجل اقر رجل ان هذه
الدار التي في يدي انا بعته منه اباك درهم ومثل الكلام وانكروا والميد الشوا فاقام المدعي البينة
ان الدار داره تقبل بيمينته **ولو** قال هذه الدار له وسكنت ثم قال انا بعته منه واقام البينة

حده
ادعاهما
منها
فوزر

فتى
انما منه برة
وانما هو
بسم الله
العبد العتق

باع داره
الشرع
الوقف

قال في هذا الباب
بينة انه حجاز
لو قال هذا الولد ليس مني
بصير
يا مع واد الله الى اخره
ثم ادعى الابن انك

لا يقبل **و** رجل قال هذه الدار ليست لي شرا فقام البينة انها له حاز ويقضي له تمام هذا باب في الزوار
هذا الكتاب **و** كان الولد هذا الولد ليس مني فتلا عننا ثم قال هو ما بيني نفسي **و** في الفتاوى
الصغرى **و** رجل باع دارا وابنه ابا له حاضر ساكن ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك انها كانت ملكه
واليوم عليها ولم تكن وقت البيع ملك الاب قال انفق المتاحزون من امة محرقه رحمهم الله لا
يصح دعواه **و** جعل سكرته عند البيع والنفق لا يراد سد الباب للتلبس **و** ان في مشاغلنا رحمهم الله
انه يصح الا اذا كان الابن نقاشا العن المسلة في بيوع الفتاوى **و** في النصاب سبيل القامحي الامام
عن عبد باع عينا ومولا حاضر ثم ادعى مولا العبد هل تسع قال ان كان العبد محورا صح وان كان
مادونا لا يصح قلت لما راه بيوع وسكت بصير ما دوننا قال بصير ما دوننا في المستقبل اما لا يظهر في الشر
الذي ما بشر وسبيل الامام حالي عن العبد اذا ادعى شيئا هل يسترط حضوره مولا له دعواه قال
والله اعلم الفصل الثالث في دعوى الغلام والحارثة والعوض والاستيلاء المستوفى
و رجل ادعى على اخيه عصب منه علما تزجيا وبين صفاته وطلب احضاره فاحضره غلاما غلاما
بين صفاته بعض ما وصفه هو فادعى ان هذا المحضر ملكه واقام البينة ثم دعواه اما لو قال الله
الذي ادعيتيه وطلبت احضاره هو لا يقبل البينة المدعى عليه اذا قال وقت الغضا حرا ادعى
عليه **و** رجل هذا العبد ليس ملكي وليس في يدي وقد قال قبل ذلك وقت الدعوى ملكي وسقي في
يدي لا تسع للتناقض **و** رجل ادعى على امرأه الحارثية والها في كاح الغير ثم ادعى وتقبل البينة
عند عينية الزوج والزوجة اذا اقرت بالرق ياتي في كتاب الزوار **و** رجل ادعى ان الحارثة التي بين
يديه ملكي وفي يده غير حق الدعوى صحيحة وان لم يقبل ملكي يوم العصب **و** لو ادعى هذا اللفظ
انه عصب مني هذه الحارثة تسع ولو قام البينة على العصب مامره القامحي بالرد اليه وان لم يقبل ملكي
ولو ادعى على اخيه ابن عبد نفسه هذا صح الدعوى **و** لو ادعى انه عصب هذا العبد ولم يقبل
منه صح **و** رجل كان مسمى **و** في الزوار **و** رجل ادعى على اخيه عصب مني بطون اما هنا
لا تسع هذه الدعوى الا ان يدعى اقرا المدعى عليه بذلك ان طهر انها كانت في بطون الامهات
يوم اقر وان طهر انها لم تكن فلا حق للمدعى فيها **و** في دعوى الودعة لا بد من ذكر موضع الودع
انه في اي محضر وسوا كان له حمل وموته او لم يكن **و** في دعوى العصب اذا لم يكن له حمل وموته
لا يسترط ذكر موضع العصب ومما ياتي في كتاب العصب **و** رجل ادعى على اخيه من الحنطة
بالوزن لا تسع وقيل تسع **و** في الذرة والمخ وغيرهما يعتبر العرف اما في الاستيلاء السنة فالعنة
هو الخيل الاربع وهو الحنطة والشعير والتمر والماء **و** في الذهب والعقبة المعتبر هو الوزن
وفي الدقيق يدعى بالوزن فلو ادعى على اخيه انفق حنطه اما انه فواجب عليه رد ما
ان كانت فائمة وان كانت هائلة او مستهلكة فزمتها يلحق ان يقول ان كانت فائمة فعليه
الخلقة وان كانت هائلة فيقول فأكلة بعد الجود لان الهلال قبل الجود لا يوجب الضمان وان
كانت مستهلكة فيقول من حنطه لان الاستيلاء من غيره قبل الجود لا يوجب الضمان عليه
اما الاستيلاء بعد الجود فوجب الضمان عليه وعلى من استهلكه **و** لو ادعى على اخيه عصب منه كذا
حنطة ولودن كرم موضع العصب لا تسع هذه الدعوى وسيا في كتاب العصب **و** لو ادعى قيمة
اعيان مستهلكة لا تسع ما لو بين بين الاعيان هذا في ثمنها وفي السفي **و** في النصاب لا تسع

دعوى العصب

على بطن

دعوى العصب

دعوى العصب

دعوى العصب

دعوى العصب

دعوى العصب

دعوى العصب

على بطن انه من ذوات العقم وهو مثلي وهكذا انا القامحي الامام وقال الاحكام خالي لا بد ان
يبين ان الدعوى انه فقير لعنفه اذ لا بد من حق وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله اما في قيمة
الاعيان المستهلكة فلا حاجة الى بيان الاعيان **و** في دعوى العصب ان كان حال وجوده لا بد
ان يبين انه طابق او علاقي او وحمي احمد او ابيض وسط او جيد او ردي قال رحمه الله حال قيام
لا حاجة الى بيان الصفة في دعوى الاحضار على ما ذكرنا في كتاب القضاء **و** لو كان منقطعا لا بد من بيان
السبب لاحتمال ان سببه السلم او كان العصب من جميع فيفسد العقد بينهما بانقطاعه ولا بد من
بيان القيمة يوم الحضور وتبوء الانقطاع وقت الوجوب سبب الوجوب **و** لو ادعى العبد
من العصب الغلاي والود وحمي لا تسع ما لو بين كرم من كل واحد منهما **و** لو ادعى وقدر مان او سطر
بذكر الوزن لان الوزن متعارف وقد ذكرنا ان طوا من صغير او كبير **و** في دعوى المحر لا بد من
بيان السبب **و** في دعوى الكفان لا بد من بيان السبب ويقضي ان يذكر انه من الغنم الا يبين
او الاسود وقد ذكرنا سمر وقد ذكرنا من دقيق الحنطة الغنم وله او غير الغنم وله وقيل ذكر
السهم وقد ذكرنا من صفته ليس يسترط **و** في دعوى الابن سبب السلم من غير بيان السبب
صحيح هذا اني فوايد من السلام والمخار ان لا بد من بيان السبب **و** في دعوى القطر يسترط
ان يبين انه الشاخي والجاردي او الشوخي وفي دعوى الحنا الشمرط ان يقول حنا بزل
او حنا سودة **و** في العصب ادعى الحنا والذراهر ولم يذكر صفة الحنا واقام البينة على كفيها
فالمأخى ان يقضي بالذراهر لان الفساد في دعوى الحنا سبب الجاهل لا يستدعي الى الذراهر وفي
دعوى الوهن ان كان سبب البيع يسترط الاحضار وان كان حكم الاستيلاء لا يدعي الضمان و
سبب انه حنطه من سلمه لا حاجة الى الاحضار ودعوى المحطالة الانقطاع لا تسع وفي دعوى القيمة
وفي دعوى الديباح ان كان عينا كراماته ولا حاجة الى ذكر الوزن اذا كان دينا سبب السلم
لا بد من بيان الوزن قال رحمه الله في جميع ما ذكرنا ان كانت الدعوى بدعوى السلم فذكر الاما
سترط اما اذا كان قائما وهو يدعي احضاره فلا حاجة الى ذكر الاما والامان المسائل في فوايد الامام
ظهير الموعظنا في رحمه الله رجل بعث عمما منه الى رفاة ليصلحه فاكثروا رفاة فقيل العامة في التمدن
فدعات او غاب فادعى صاحب العامة انها ملكي وصلة اليك بيده فلان لا يسع هذه الدعوى
الا اذا قال استهلكتها **و** ادعى القيمة عليه ولو قال بعث اليك تسع **و** في الدن لو ادعى المدعي
انه بعث كذا من الذراهر اليه او فقني فلان دينة لعنفه امره صح الدعوى وخلف **و** لو ادعى عليه رفاة
الذراهر فقال وصل اليك بيده فلان وهو مالي لا تسع الدعوى كما في العينة او كحل بالصلح كالحل
بالحضور اذا ادعى العين لنفسه لا تسع كالحل بالسرا **و** في دعوى حرق الثوب او حرق الدابة
لا تسترط احضار الثوب والدابة لان المدعي في الحقيقة الجز الغايب من الثوب والدابة وقد ذكرنا
في كتاب القضاء في باب العين **الفصل الرابع في دعوى الدين** **و** رجل ادعى على اخيه عشرة
دنانير حراما مناصفة جيد ولم يقبل واجبه تسع لان المناصفة تكون واجبه غالبا ولو ذكر نيسابور
مناصفة متقدمة ولو ذكر نيسابور بالمتقدم لا بالجاهل **و** لو ذكر الجاهل ولو ذكر المتقدم تسع
ولو ذكر النيسابور ولو ذكر الجاهل والمتقدم لا تسع هذا في فوايد الامام ظهير الدين الموعظنا
وفي شرح الشافعي في مسائل السلم الذراهر والذراهر لا حاجة الى ذكر الجاهل لان مطلعا يبرر

يذكر كذا القرض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تنفع الدعوى ولا تقبل الشهادة ولو شهد
باليد البائع ووثق بالملك اختلف المتأخر في موضع كان البيع في يد غير البائع وقضى بالملك للمشتري
او احضر الغائب وانكر البيع لا يثبت ولا يحتاج الى اعادة البيعة هذا اذا كان ذو اليد منكرا الملك البيع
اما اذا كان من قبل البيعة لا يثبت الا بالامتناع فاعلم انما كانت للغير نصا وقا على ان يده يد غيب او
يبدو بنية ولا يكون خصما على ما ياتي في باب الدفع وفي الاقضية في موضع اخر ان ذاك الذي ياتي على اليد
من الرجل الذي يدعي الشراء منه لاحاطة الى ذكر الملك للبائع ولا للمشتري لانه لما ادعى التملك منه
في الشراء او الارث فقد اقر بالملك له صورة المسئلة في الفتاوى الصغرى وجعل يده ذاك يقول وثقنا
عن ابيه وادعى ان الله اشترى ما من ابيه وهدى الله بالبائع حردا وقالوا ان الله باعها منه الميت ولم يقولوا
ملكوها يقبل **رجل ادعى على اخيه الف درهم من جارية باعها منه ولم يذكر تسليم الجارية ولا قبضها**
لا تنفع الدعوى ولو ادعى على رجل انه باع دارا منه بعشرة دنانير وسلم الدار ولم يذكر حردا
والدار تنفع وفي المشتري رجل اشترى صنيفة بالدينار والصنيفة جراتان تدفع المالد وكله بالقبض
والخصومة درهم وقال لم يدفع الى الصنيفة لا يقضي له بالثمن حتى يقيم البيعة رجل ادعى على اخيه الف
ودرهم من بيع لشرائه وكرهه اثباته فادعى ان ذلك الالف ذبيحة لا تنفع ولو ادعى على اخيه الف
ودرهم ذبيحة ولم يكرهه اثباته فادعى ذلك الالف ومن شفع والله اعلم الفصل السادس من كذا
دعوى الاجارة رجل ادعى على اخيه مالامعيا ومعين بسبب انه اجر منه محردا وسلم اليه ولم يذكر
انه اجر وهو يملكه وكذا التهود ولم يذكر ما في الدعوى والبيعة خلاف دعوى الشراء والوقف لان
القاص لو اجر المفضول ليشترط الاجرة وفي الفتاوى الصغرى رجل ادعى دارا في يد رجل وقال اشترى
هذه الدار التي في يدي من فلان بدينار وكذا قبل ان تستاجر جرات وادعى في الدار انما في اجارته اجرها
منه ذلك الرجل ان ادعى المدعي عليه فلان بان قال استاجرت هذه الدار من فلان وقبضتها وانه اقل
بغير حق وغصبها مني شفع اما لو قال استاجرتها من فلان قبل ان تستاجر جرات منه وسلم اليه لا تنفع
لان المستاجر لا يثبت حقا الا في اثبات الملك ولا في اثبات الاجارة بدون الفعل قال الامام طهر
الدين المرغيباني رحمه الله تنفع هذه الدعوى لان ذاك الذي يدعي ملك المضاف والكسرة بطلب المستاجر
بالاجارة فكان حقا كذا في يد رجل ادعى دارا دخلها فاقام كل واحد منهما البيعة ان الدار ذره اجرها
بعشرة ذره هو الدار ببيعها والعشرة ببيعها استخفافا نوع منه في دعوى الاجارة المفسوخة
بغير ان يذكر اول الدار واجرها وتسليم المستاجر ولو لم يذكر او احدا منهما لا تنفع الدعوى ولو لم يذكر
المدعي في الدعوى ثم ادعى المدعي بعد مدعى وذكر تسليم المستاجر واول المدعي واجرها صح ذكرا في دعوى
من البيع اذا لم يذكر تسليم المبيع ثم ادعى المدعي وذكر التسليم بان تعلم من عالم في مجلس القضاء فتح الدعوى
وذكر المدعي اول المجلس واجرها وذكر التسليم وشوا بطلان المدعي كذا شاهد شهود التسليم
يقبل في ثلثها ذات المشتري ولو اقام الاجرا البيعة انه سلم المستاجر الى المستاجر بعد ما اجره منه واقام
المستاجر البيعة ان المستاجر كان في يد الاجر هذه المدعي لو ثبت على الاجر فبيعة الاجر اولى رجل ادعى على
اخرنا لا مقدرا اما لا احاطة المدعى بوجه الحكم العنان مطلقا بفتح الاجارة والمستاجر اثباته وقد مات
احد منهما وانقضت الاجارة في حصته ولزم الضامن تلك الحصة لا تنفع هذه الدعوى لان مال الاجارة مضاف
لزمه على الضامن بفتح الاجارة فلا بد وجه على الضامن بفتح بعض الاجارة والله اعلم الفصل

ادعى المدعي المدعى
ثم ادعى المدعى
ثم ادعى المدعى

السابع في دعوى الوكالة في الزمادات في كتاب النكاح ذات رجل وكل رجلا مطلب كل حقه هو له
قبل فلان او تقاضي ذبيحة او خطوته عند القاضي فانه يقبل منه وان لم يكن معه ختم ان عروته
القاضي باسمه ونسبه وان لم يعرفه لا يقبل منه حتى لو غاب الموكل واحضر الوكيل رجلا او ارا اثبات
حق الموكل عليه لا يمكنه ذلك ما لم يقر البيعة ان الذي يثبته في نفسه فذلك لانه لم يعرفه القاضي
على رجل الى القاضي ودفعت باسم غيره وبسبب نفسه بنسبه فتوكل عند القاضي وتقبلي بغير الركبة
ويأخذ عروته ذلك المسمى وما خذ حال منه بحكم الوكالة هذه ولم يكن لوكله حق وطه وهذا مقبل
القضاة عنه عاقلون فلوان القاضي لم يعرف الموكل باسمه ونسبه فغاب الموكل واحضر الوكيل رجلا
للموكل عليه مال واقام البيعة ان الذي وكله فلان من فلان قبلت بيعة وبكفيه اقامة البيعة على ان
الموكل فلان من فلان وانما لا يقبل يدون هذا لان القاضي انما يقضي للموكل حصة الوكيل ما لا
يعرف القاضي باسمه ونسبه ولم يذكر هو فاقضى بكونه فاقضى للموكل حصة الموكل حصة
عند القاضي وقت التوكيل فان احضر حضا معا وكلت هذا الرجل ليحاجم عنى مع هذا الرجل فم
كل من عليه حق بالكوته فان القاضي يقبل التوكيل ويجعله حضا وان لم يعرف الموكل باسمه ونسبه
وفي الاقضية البيعة على الوكالة انما يقبل على حصة واحد منها ولو قضى القاضي بقبض الوكالة من
غير ختم جاز بنا على ان القاضي اذا قضى على العاقل ذبيحة في كتاب المدعى فادعى في الفتاوى
الصغرى او اقام الوكيل يقبض او ذبيحة البيعة على الوكالة مع ان الموضع صدقه يقبل وقد ذكرنا في
قبض دعوى الدين ما لو قضى بالوكالة على حصة واحد بعد طه وعذالة الشهود وشرا حصة الوكيل
عزما اخر فانه يقضي بتلك البيعة ولا يحتاج الى اعادة البيعة على الوكالة وكذا الوعاظ الوكيل بعد
اقامة البيعة تحضر الموكل فانه يقضي بتلك البيعة وكذا الوكان لهذا الموكل وكيل اخر تحضر وقد ذكرنا
تمام هذه في كتاب القضاء وكذا الوعاظ وشاهدوا احد على عزير وشاهد اخر على عزير اخر او ادعى
اخر رجل اقام البيعة على رجل ان فلان من فلان وكله فلان من فلان يقبض المال الذي عليه محمد عزير
الدين والوكالة او محمد وكالة حصة واقام الوكيل البيعة على الوكالة والدين حصة هل يقضي بوكالة العا
وبالدين عند محمد يقبل ويقضي وعند سماع لا وقد ذكرنا في كتاب الفتاوى ولو حضر الغائب لا يحتاج الى
اعادة البيعة لان احد الوكيلين لا ينفرد بقبض الدين واضطر الى ان يثبت حضا عن الغائب واذا ثبت
لم يكن له ان يقبض حصة حصة الغائب ومثله لو اقام هذا الوكيل البيعة ان صاحبا مال وكله وفلاسا
الغائب خصومة مع فلان او يقبض الدين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضي بوكالة الحاضرون
الغائب ولو ادعى لو اقام البيعة ان فلانا او فنى اليه والى فلان الغائب عند ما يقضي لمصاينه ويوصى
الغائب وعند اي يوسف يقضي بوصاينه وحده لان احد الوكيلين لا ينفرد عنه فان وفي ثوابه
استادنا طهر الدين ورجل من وكلاهما القاضي ادعى قبل القاضي على رجل انه وكيل من حصة فلان العا
ما يثبت حقوقه ويؤنه على الناس والغائب على هذا كذا في المدعى عليه لكن وكيل اخر من طه
باب القاضي احاط بحصة المدعى عليه وقال ان موكل يقول ليس على هذه العشرة وليس على هذه
الوكالة فاقام الوكيل شاهدين وطلب الحكم من القاضي يقضي القاضي بقبضه وكانه والمدعي عليه
شاك لا يغير هذه الحكم ولا يغير هو وكلا لان شرط قبول البيعة انكار الحقم ولم يوجد رجل ادعى
انه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل واحضر مجلس الحكم فادعى المدعيون الاربعة او الاربعة قال الله

ادعى المدعي المدعى
ثم ادعى المدعى
ثم ادعى المدعى

ادعى المدعي المدعى
ثم ادعى المدعى
ثم ادعى المدعى

الحضرة الشريفة

في

يحيط بجميع ماله وليس فيه اطلاق حق العزما والوفاة وكذا اجازة ولدت في صحته واقرت في مرضه
وسواء كان اصل المولود في ملكه او لم يكن **وفي الجاهل الصغير** كتاب البيوع انه غلام ولد في ملكه
بناعه من رجل وباعه المشتري من اخر ثم ادعى البائع مسبة الغلام بغير الدعوى ببيت القسب وبطلان
البيع استحضانا والقياس ان لا تنفع الدعوى للتمتاض في الجواب ان التامض محمل في مثل هذا الزمن
لان القسب يجري فيه لظاهرا وصار كالمعاملة اذا قامت البينة ان الزوج طامها تلامضا قبل الطبع فمع
وقام مكات اذا اقام البينة ان المولى اعنفه قبل الحيا به يقبل **وفيها** ايضا في كتاب الدعوى تقبل
البينة **وفي الجاهل الصغير** كتاب الدعوى رجل باع جارية قد حبلت عنده فولدت في يد المشتري
فاذعى البائع الولد فمع دعواه ونقص الجارية او ولده وبطلان البيع استحضانا فلوان المشتري اعنف
الولد ثم ادعى البائع دعواه باطل فلوان اعنف المشتري الام فهو باطل ابنة ونقص دعواه وتزويج
المشتري حصته من المهر هذا اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشترى
هذه الجارية وباعها بعد سنتين حتى علم ان المولود كان في ملكه البائع فان كان مشكلا كان جائزا
بالولد لسته اشهر فاعدا من وقت البيع والاقبل من سنتين فادعاء البائع لا تنفع ودعواه الا ان
سقطت بقا المشتري **وكذا** ولدت لكثر من سنتين من وقت البية فادعاء البائع لا تنفع وكذا في المشتري
لا تنفع ودعواه ولا يثبت القسب وان صدق المشتري ببيت القسب ولا يبطل البيع ويحل ذلك على
الاستيلاء بحكم النكاح **وفي القدوري** ان ولدت لاقبل من ستة اشهر من يوم باع فادعاء البائع
فادعاء المشتري مع دعوة البائع او بعده فادعاء البائع اولى وان مات الولد فادعاء البائع
وقد جاز به لاقبل من ستة اشهر لا يثبت القسب في الولد وان ماتت الام فادعاء البائع قد جاز به
لاقل من ستة اشهر يثبت القسب في الولد واحده البائع ويرد المهر كله عند ابي حنيفة وعند
زيد حصة الولد دون الام **وفي المشتري** رجل باع امه له ولها جمل وقال البائع ليس هذا الجمل
وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقبل من ستة اشهر فادعاء البائع حاد في دعوته وردت
الجارية والولد اليه ولو ادعاء البائع ثم ماتت الام او اعنفها المشتري فتنقه باطل ويرد
الى البائع ويعين الموت فتمتاد ويرجع جميع الثمن على البائع **وفي الجاهل الصغير** مني في يد رجل المهر
عندي فلان الغائب او الميت ثم قال **هو** ابني لا يكون ابنة ابدا وعند ما اذا كذب الغائب فيما اقر
ثم ادعى المولى انه ابنة صحت دعواه **رجل** يابده غلامان ولدا عنده فباع احدهما فاعنفه المشتري
ثم ادعى البائع الغلام الذي في يده انه ولده فتمت ابناؤه وبطل العتق من المشتري **وفي المشتري** اذا
عالم الرجل جارية ثمة ثمة دون الفرج فانزل فاحقت الجارية مائة في شي فاستد حلت وجرها في حيا
ذلك فعلقت الجارية ولدت ولدا الولد ولد الرجل ونقص الجارية امر ولده **وفي الفتاوى**
رجل قال اخذ هذين الصبيبين في لذي فخرج ونجس على البان **قوله** **منه** رجل ادعى على اخوانه ابوه
بصدق الابعينة او بصدق من المدعي **عائنه** **وكذا** ادعى انه ابنة ان كان يعبر عن نفسه فكذلك
وان كان صغيرا لا يعبر عن نفسه بصدق استحضانا والبينة ثمادة رجلين او رجل وامرأتين
وفي الزنا ذات في كتاب الاقرار ان من قال لعنه هو ابني ان كان يعبر او كان بالقاب يرجع الى بصدق
ان لم يعبر بالرة على نفسه لانه حرم حكم الدار ولشروط البصديق اما اذا اقر بالرق على نفسه
فهو بمنزلة من لا يعبر حتى لا يشترط البصديق **وكذا** ادعت امرأة على رجل انه ابنتها لا يثبت الا

السائق في كل
مسوع
باج حاربه
تولدت

حبل
باج انه لا يثبت
نقل البين

نقطة

روى باله في ذكر اسم الجدة وغيره اما لو ادعى ان ابن عمه لا بد ان يذكر اسم ابية وجدة ماولف الفصل في حق الفصول في ذكر اسم
والم باله بشرط فرم من يزوج العم ودعوى العمومة بين النسب الرابطة بقية والجد لا بد ان يذكر اسم ابية وجدة ماولف الفصل في حق الفصول في ذكر اسم

سهادة القابلة وقد ذكرنا في كتاب السهام ذات رجل قال اخذ له هذا ابني يثبت منه من غير ان يقول
ولدي على ما **ابني** **ولو** قال ليس هذا الولد يعني ثم قال مني نعم **ولو** قال مني نعم قال ليس مني انفع
النفي **رجل** ادعى على اخوانه اخوه وطلب منه النفقة فانكر ثم مات المدعي خا المدعي عليه طلب
الميراث ونكحني اخوه لا تنفع لان هذا البيع باقراره بالنسب حتى لا يضره التناقض بل هذا دعوى
المال **وفي** دعوى الاخوة لاجل النفقة او الميراث لا يشترط ذكر الجد كذا نقل عن الامام الشريفي
رحمه الله وفي ابن الم بشرط ذكر الجد وذكر نسب الاب والام الى الجد **رجل** ادعى على اخوانه ان غير
ابيت فطلب طلبا للميراث ثم ادعى بعد ذلك انه اخوه لا تنفع فلو عاد فادعى انه ابن عمه نعم
حشر آخر **وفي** الاقضية رجل مات وتزوج في يد رجل ذراهم او ذناير وغير ذلك فادعى رجل
انه اخو الميت لبيبة وامه فامر ذو القيد بذلك فان القاضي يتا في ذلك ولا يحل **وكذا** الوادعي
رجل الوصية من الميت ومزها اما لو ادعى رجل انه ابن الميت وصدة ذوا اليد فانه بامره و
القاضي يصدع المال اليه لان الان وارث على كل حال لان فيه احتمال مشا ذكه الغير وانه موهوم
واما استحقاق الاخ بشرط غدر الابن ولو يثبت **وفي** الوصية جعل مفرغا على غيره لانه اقرانه
ليس خلف عن الميت فلا يصح اقراره على الميت بدون الثاني فاذا ثاب ان حضر وارث اخذ
المال اليه لان ذلك خلف عن الميت وكان القول قوله في الوصية وان لم يحضر وارث اخذ
على كل وارث ما اقر به لكن ما جاز منه كهيئة ثقة وان لم يجد كهيئة اعطاء المال ومنه ان كان
ثقة حتى لا يملك مائة وان كان غير ثقة فلو والقاضي حتى يطهره لانه اقر الميت واكبر رايه
ذلك مفرط عليه المال ويضمنه وليرفع رده القبولي لكنه موكول الى داي القاضي وهذا
استبه بامول ابي حنيفة رحمه الله وعند ما تمرد حول وعن ابي يوسف لم يهر هذا اذا قال
ذوا اليد لا وارث له غيره بان قال له لا وارث لك في ادري امات او لميت لا يدع الى احد منهم شيئا
لا يثبت لا ولا كثيرا قبل التكمير ولا ينفذ حتى يقهر المدعي البينة انه لا يعمل للميت وارثا غيره
وقل من يثبت محال دون حال كالاخ والاب والام والبنات كالاخ **وكذا** ادعى انه اخ الغائب
وانه مات وهو وارث لا وارث له غيره وكل من يثبت محال دون حال كالاخ والاب والام
والبنات او ادعى انه ابنه او ابوه او امه او مولاة اعنفه او كانت امرأة فادعت انها امه الميت او
خالته او بنت اخيه وقالت لا وارث له غيري **وكذا** ادعى اخوانه زوجة للميت وان الميت
اوصى لم يجمع المال او تلك المالة وصدة ثمة ذوا اليد وقال لا ادري للميت وارثا غيره كالاخ والام
المدعي او صيته في حكم هذا الامر ونكح القاضي المال الى الاب والابن والاخ ومولى العتاقة
او اليه او لخاله او بنت الاخت اراد به من يدعي الاخوة او البنوة اذا انفرد اما عند الاجتماع لا يزاحم
مدعي البنوة مدعي الاخوة لكن مدعي هذه الاشياء اذا زاحمه مدعي الزوجية او الوصية لجمع المال
او تلك المال مستند لما فراد في اليد مدعي الاخوة او البنوة اولى ثم قال بعد ما استخلف الابن
ما هذه المرأة امراء الميت او زوج الميت او موصي له وهذا اذا لم يكن للمرأة اولاد ولو لم
لغيره اما اذا اقر واحد منهم ببنية اخيه ببيته وهل ياجد الكفيل قد ذكرناه **وكذا** لو اقر
ذوا اليد ان اب المال كان رجلا وانه اقران هذين ابوه او مولاة اعنفه او ادعى له
جميع المال او تلكه او هذه زوجته فاما المال لابن والمولى كما لو عساينا انه اقر صنف الاشياء بخلاف

النسب
الغائب
بشرط
فان العم
ادعائه
ثم ادعائه
ليس

النكاح ولا المولاة والوصية لان هذا البند اثره ينسب منقصر لما مر ولو حضر صاحبها لاجل
تعد ما ادعى رجل انه مات وهو اخوه او ادعى النبوة وتماز هذا في الجامع الكبير في الباب الاول من الوصايا
جنس آخر ادعى رجل ان اقام رجل البيعة ان اياه مات في هذه الدار لا يقبل هذه البيعة من الوصايا
انهم ان سئد وان الذار كان لا يبيد ولا يرد على هذا من حرام الميراث لا يقبل وقال ابو يوسف لو
يقبل هذه البيعة من ابي من اجل انها ما ذكرنا الثانية اذا سئد ذاك كانت لبيته او في يده بديله ما
وتركها ميراثا له وهذا يقبل والثالثة لو سئد وانها كانت لبيته او في يده بديله ما يقبل هذه
الشهادة ايضا الرابعة لو سئد وانها كانت لبيته ولم يقبل لو مات وتركها ميراثا منهم من كان هذا ايضا
على الخلاف الذي ذكرنا في الوجه الاول ومنه من قال ههنا لا يقبل بالاجماع وهو اختيار الامام الفقيه
وهو الاصح الكل الا قضيه وفي الجامع الصغير لو سئد وان هذه الدار كانت لبيته اجرها والله
واودعها ميراثا او اعادها ميراثا او رهنها منه يقبل من غير ذلك الجواب لاجماعه رجل مات وله في يده
اربعة الاث درهم ودعته فقال المودع لرجل هذا ان الميت الذي ادعى لادوات له غير قال الفقيه
يا مرن ان يدفع المال اليه ولو قال هذا الله واخر فقال المودع له ليس له ان غيري فمضى القاضي له الجواب
ميراث فمضى من العزما او بين الورثة قال لا اخذ من العزيم ولا من الورثة كغفلا وهذا امر خلاف
به القضاة وان ظلم وعقد سببا باخذ كغفلا واما ادوات الاث واللفظ ان دفع اللفظ بالبيعة
لا بالعلامة لا باخذ الكفيل وان كان الدفع بالعلامة او بالاث في العبد ماخذ كغفلا بالاجماع
قوله منه وفي نوادر شمس الاسلام رجل ادعى دارا في يد رجل بالاث عن ابيه سئد فله ان الذار لم يكن
في يد المدعي سئد ادعى هذه الدار على رجل اخر فمضى وقيل لا تنفع دار في يد رجل قال هذه الدار كانت
ملك والذي فلا من لان مات وتركها لي ولاختي فلا لادوات له غيرنا وترك ايضا ثيابا وادوات
وتسبنا الميراث وصارت هذه الدار بالقبضة مضربى واليو وملي لهذا السبب وفي يد غيري
تنفع ولو قال مات والذي وتركها ميراثا لي ولاختي فلا لادوات له غيرنا فمضى فمضى جميعا
من هذه الدار في هذه دعوى الاثارة وقد ذكرنا في كتاب النكاح رجل ادعى محمدا وادعاه البيعة
فان المدعي عليه فمضى القاضي على الوارث تلك البيعة فمضى ان الوارث اقام البيعة على الملك
المطلق هل تنفع ان قال الوارث عند القضاة ملكي بالورثة صار مقبضا عليه فلا تنفع هذه الدعوى
وقد ذكرنا هذه المسئلة فيما في كتاب القضاة والله اعلم واكرم **الفصل الحادي عشر**
في دعوى العتق والحرية وفي الاقضيه عبيد في يد رجل اقام العبد البيعة انه حر وقال ذوالبيد انه
عبيد لان ادعاه عبيده او اجره بيعة ذي اليد او في خلاف ما اذا اقام العبد البيعة على مولاه انه
حر الاصل وادعاه مولاه البيعة انه عبيد فبيعت العبد او في خلاف ما اذا اقام العبد البيعة على مولاه انه
بالحرية اما ههنا فالمدعي ليس خصم لان مجال بين العبد وبين ذي اليد اصل المسئلة الوكيل يقبل الوارث
اذا اقامت المرأة البيعة على المطلقات الثلاث لا يقبل لكون حال بينها وبين والوكيل اسحقا كما اذا
ولو قال العبد اعفني فلان ذوالبيد لم يرد البيعة على الادعاء والاجاوة لا مجال بينه وبين العبد انه
بالثمن سئد ادعى العتق ولو قال انما حر الاصل فان القول قوله حكم الاصل ولو اقام ذوالبيد البيعة على
الادعاء دون الملك للغياب حين اقام العبد البيعة على الحرية لا يقبل خلاف ما لو اقام العبد البيعة ان ثلثا
اعتقه يعني الذي ادعاه انه سئد فمضى عنه خصوصه العبد لانه لم يرد البيعة على نفسه وسببا في تمام هذه المسائل

ادعاه ان يبيد
لبيته وادعاه

ادعاه ان يبيد
ملك مورثه
بالقبضة مضربى

بيعت له الحرية

في فصل الذمعة امة في يد رجل قالت انا امر ولد فلان او مديته او مكاتبته او اعفني فقال ذوالبيد
البيعة ملكي فالقول قوله ذوالبيد قال ابو يوسف رحمه الله القول قول الامنة والمقوله ولو
امدتها المقوله في ايام امة له وكذا في الاستيلاء والعتق فالقول قوله ذوالبيد ولو قال ذوالبيد
البيعة سئد منها فلان وقالت الامنة اعفني فلان وقاوطر احد منهما بيعة فبيعت العتق او في
الا اذا كان في يد المشتري فمضى معارن في لوان وحلافة مديته ومعه رجال ونساء وصبيان
معه مائة درهم في يد فادعى العتق او اقامه وادعوا العتق او اقامه فادعوا العتق او اقامه فادعوا العتق او اقامه
او سئد او يقوم للبيعة وان كانوا من الصناد والسند والعتق او اقامه وفي الجامع الصغير في كتاب القضاة
علام في يد رجل قال انما حر الذي في يده هو عتيدي ان كان لا يقبل فالقول قوله ذوالبيد وهو كالمات
وان كان بالغا او صغيرا غير فالقول قوله العتق ولو اقام ما البيعة هذا على الرق وهذا على الحرية
فبيعت العتق او في هذا في الاقضيه وكذا ان يكون القول قوله والبيعة بيعة كالمودع اذا كان ذوات
الو دعية فان القول قوله ولو اقام ما البيعة فالبيعة بيعة وهذا الرجل اذا قال للظن ارضت
والذي يبين المقوله وقالت لابل يطني فالقول قوله ولو اقام ما البيعة فالبيعة بيعة ومسئلة اخرى من
مسائل المسلمين بيوع الجامع الصغير اذا قال ذب السلم احلتك شهرا وقد مضى وقال المسلم البيعة
بعض ما احدثت السلم منك الساعة فالقول قوله المطلوب وعلى الطالب البيعة ولو اقام ما البيعة
فالبيعة بيعة المطلوب ايضا في الثاني وفيه ايضا في كتاب النكاح اذا عتق الزوج اليها ثوبا فقالت هذا
هدية قال الزوج هو من اكسوة فالقول قوله الزوج والبيعة بيعة فلو اقام ما البيعة فالبيعة بيعة
ايضا وفي الزيادة ان رجل باع عبيدا من رجل فلما طلب منه العتق قال المشتري انك عتقت الخ لاني اعفني
البيعة او قال انك طعت وقلت ان اشتريت العبد فهو حر وعتق بقرعة عتي ذوالبيد فبيعت له
دفع العتق فمضى وكذا لو لم يقبل المشتري البيعة لكن اقام البايعة البيعة انه اعفني قبل البيع يقبل ما
على ان المتناقص يجهل العتق وفي الاجناس في دعوى المشتري انه حر او اعفني البايع عتق عليه ولا
يقبل بيعة المشتري على البايع وعنده ابي يوسف يقبل ولو اقر المشتري ان الارض المشتراة مقبرة او مسجد
وانتقد القاضي اقراره فمضى اقام المشتري البيعة على البايع ليرجع بالثمن يقبل العتق او ادعى حرية الامن
شم العتق القاضى تنفع والمتناقص لا يمنع الصحة او في حرية الامن لا يشترط الدعوى وفي الاعيان المشتراة
لشترط الدعوى عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ليس بشرط واجمعا انه لا يشترط بدون الدعوى
في باب النسلة من بيوع الزباوات واجمعا على ان دعوى الامنة ليست بشرط وفي الجامع الصغير
في كتاب البيوع عبيد قال رجل اشترى فاني عتد فاشترته فاذا هو حر ان البايع خاسر او عايبا
عبيد فعوضه لا يرجع على العبد لاني وان كان غائبا لا يدي مكانه رجع على العبد بالثمن والعبد على البايع
وعن ابي يوسف انه لا يرجع على العبد كما لو قال او عتق فاني عتد فادعاه هو حر عتق حرمه
الاصل ويجهل الحرية بالاعتق المبني فان كان المراد به الحرية الاصليه فالدعوى فيها ليست بشرط
والثمن لا يمنع صحة الدعوى في العتق المشترا لان المولى يستعده به وقد ذكرنا نظاير هذا في فصل مقوله
السبب والادوات عتد اقام البيعة على مولاه انه قال ان اعفني فلان عتد عتيدي هذا حر وقد اعفني
فلا يرد عتد لا يقبل هذه البيعة ولو كان الشرط وحول الذار يقبل بالاجماع وكذا في اثبات كل شرط
بغير الغير رجل ادعى رقب غير بشرط حصته وكذا الوارث في رجل العبد حر به بشرط حصته

مستعمل

بعض ما
مشتراة
مشتراة
او المشتري
او البايع
عقوب

في

الشاحه بين بينهما نصفان وكذا في ثوب في يد رجل وطرف منه في يد رجل آخر ادعياه فهو بينهما نصفان علو
 رجل وسفل لآخر لمصر لصاحب السفل ان يمد في حايطة وثوب ولا يتقب كوة الابرها صاحب العلو وعند من
 ينصرف فيه ما لم يصير صاحب العلو ذلك الوشرف صاحبها ولا يمنع الاعتدال منهم من قال ما قاله نفسه
 قول في حيفة رحمه الله ومنهم من قال الخطر اصل عند والاطلاق تبارين وعند من على عكسه والقيمة
 مستطيلة ينصف منها زائفة اخرى مستطيلة غير نافذة فليس لاهل الزائفة الاولى ان يتجوا بابا
 الزائفة القسوى فان كانت القسوى مستطيلة فلهذا طرفاها فان لم تكن مستطيلة فلهذا طرفاها وان لم تكن
 بابا في الشارح لاني السكك له ذلك **عبد** في يد رجل قافر رجل البيعة انه عند غصبه منه الذي
 يديه واما زائر البيعة انه عبد او دعه الذي في يديه فانه يقضي بينهما **رجل** ادعى اذا في يد رجل
 انه وهبها له في وقت كذا فليس البيعة **فقال** تحدي الهبة فاستقر بينهما منه واما البيعة على الشراء
 قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لم يقبل **وفي** شرح الطحاوي رجل ادعى دارا في يد رجل فقالة وادعى
 الاخر انصالة والذي في يده الدار سكر له غواصا فالحكمة في هذا ان يقول ان كان في يد رجل في عينه
 اما ان كان في يد يديهما او في يد احد منهما ادعى ثالثة ادعياء ملكا مطلقا بينهما او ميراثا او شرا
 من اخذ او من اشترى او خا نازحا وادعى ثالثة ادعياء ملكا مطلقا بينهما او ميراثا او شرا
 وادعى يوسف رجبهما الله يقضي لا سبقهما ما نازحا ولم يذكر الخلاف في الاصل وان ارجح احد منهما ولو نازحا
 الاخر فعند ابي حنيفة لا عبرة للناس ويزيد بينهما نصفين هذا اذا كان في يد ثالثة وان كان في يد
 احد منهما يقضي الخارج **ولو** ادعى ثالثة ادعياء ملكا مطلقا بينهما او ميراثا او شرا وادعى ثالثة ادعياء
 وان ارجح احد منهما ولو نازحا الاخر لا عبرة للوقت عند ابي حنيفة ويقضي الخارج **ولو** ادعى ثالثة ادعياء
 كل واحد منهما يقول هذا لي ورثة من ابي ان كان في يد ثالثة ان لم يورثا او خا نازحا وادعى ثالثة ادعياء
 فهو بينهما نصفان وان كان احد منهما سبق ما نازحا يقضي له عند ابي حنيفة وفي يوسف رجبهما الله
 وقال محمد يقضي بينهما نصفين وان ادعى ثالثة ادعياء ملكا مطلقا بينهما او ميراثا او شرا وادعى ثالثة ادعياء
 احد منهما ولو نازحا الاخر يقضي بينهما نصفين بالاجماع **ولو** كان في يد احد منهما هو الخارج الادا كان
 نازحا في اليد سبق فهو اولى عند ابي حنيفة وادعى يوسف رجبهما الله وعند محمد يقضي له الخارج لانه
 لا عبرة للوقت في الميراث عند وان ارجح احد منهما ولو نازحا الاخر هو الخارج بالاجماع وان كان في يد
 فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان نازحا احد منهما سبق فهو اولى ولو ادعى ثالثة ادعياء
 في يد ثالثة ان ادعى كل واحد منهما الشراء من ذي اليد ولم يورثا واما ما البيعة يقضي بينهما نصفان
 لكل واحد منهما النصف بنصف الثمن ولهما الجواز ان شاء الله منه فقبض كل واحد منهما النصف
 بنصف الثمن وان شاء ترك فان ترك احد منهما ان ترك قبل القبض فالآخر يقبضه بجميع الثمن بلا خيار
 وان ترك بعد القبض لا يقبض الا النصف بنصف الثمن وان ادعى ثالثة ادعياء ملكا مطلقا بينهما او ميراثا او شرا
 بينهما نصفان هذا اذا لم يورثا او خا نازحا وادعى ثالثة ادعياء ملكا مطلقا بينهما او ميراثا او شرا
 نازحا اولى بالاجماع وان ارجح احد منهما ولو نازحا الاخر يقضي لصاحب النازح بخلاف ما اذا ادعى
 تلقى الملك من رجلين فهو بينهما نصفان **ولو** شهد شهود الذي لم يورث على القبض فهو اولى من
 الذي يورث وكذا لو ارجحهما نازحا وادعى ثالثة ادعياء ملكا مطلقا بينهما او ميراثا او شرا وادعى ثالثة ادعياء
 الا اذا كان نازحا الاخر اسبق هذا اذا كان في يد ثالثة فان كان في يد احد منهما فهو اولى به لان هذا

عبد من رجا

طلب وان اراد ملك الميراث
يقضي لا سبقهما ارجحهما بالاجماع

قبض عيان سواء اخرج الاخر او لم يورث ذكر شهوده القبض ولم يذكره الا ان قبض العيان اولى من قبض
 الخبر والنازع بخلاف ما ادعى تلقى الملك من رجلين الذي في يد احد منهما فانه يقضي بالخارج سواء ارجح
 او لم يورثا او ارجح احد منهما ولو لم يورث الا اذا كان نازحا صاحب اليد اسبق **ولو** ادعى احد منهما
 الشراء والاخر الهبة او الصدقة او الرهن وكل ذلك من رجل واحد فالشراء اولى بالاجماع هذا اذا
 حمل النازح فان علم انهما اول فهو اولى **ولو** كان كلاهما هبة او صدقة او احد منهما هبة والاخر صدقة
 فما الرهن كذا الشهود والنقض لا يقع وان ذكره والنقض لم يورثا او ارجحهما او ارجح احد منهما او ارجح
 كان لا يحمل الهبة كالهدية وان كان يحمل الهبة كذا ادعى ونحوها فلا يقضي لهما بشي عند ابي حنيفة
 ورجحهما الله وعند محمد يقضي بينهما نصفين **ولو** كان في يد احد منهما يقضي به له بالاجماع **ولو** كانت الدار
 في يد رجل ادعى احد منهما انه له وادعى الاخر ان يصفها له واما ما البيعة عند ابي حنيفة رحمه الله فثبت
 بينهما اربعة بطريق المصادقة وعند من اثنان بطريق القول والمصادقة **ولو** كانت في يد يديهما فثبت
 بالدار لصاحبها جميع النصف فصا المركة والصف فصا **الاصح** ان في الاقسمة اذا اقام
 رجل البيعة على هبة مقبوضة من رجل واما الاخر البيعة على الشراء واما الثالث البيعة على
 الاوت من ارجح واما الرابع البيعة على الصدقة المقبوضة من ارجح يقضي بينهما اربعة اقسام
 احد منها البيعة على الاوت من ابيه واما الاخر البيعة على الشراء من ابيه فالشراء اولى والهبة
 والصدقة من ابيه كاصدقة والرهن مع القبض اولى من الهبة مع القبض وهذا كله اذا ادعى
 تلقى الملك من واحد **ولو** ادعى تلقى الملك من اثنين فما ذكرنا فهو جوابك في هذا سواء ادعى
 بسبب واحد او بسببين مختلفين ويقع العرق بين هذا وبين ما اذا ادعى تلقى الملك من واحد يقضي
 لصاحب النازح الثاني او كانت الدار في يد احد منهما يقضي بالخارج الا اذا كان نازحا صاحب اليد اسبق
 واذا ادعى تلقى الملك من واحد يقضي لصاحب اليد الا اذا ارجح نازحا الخارج اسبق وان لم يكن
 لهما بيعة يكتف لهما فان خلف صاحب اليد لهما ترك في يده فصا ترك وان كل لهما فقي بينهما وان
 ادعى احد منهما الشراء او الاوت والاخر الملك المطلق والعين في يد ثالثة واما ما البيعة فصا
 المطلق اولى **ولو** كانت في يد يديهما الشراء او الاوت وادعى الخارج انه ملكه مطلقا يقضي بالخارج لان
 المشتري نزل منزله المباح والواو نزل منزله المورث والمباح والمورث لو حضرا فالخارج اولى
بوع منه وفي الاقسمة وادعى في يد رجل البيعة لهما كانت لاهيه ما نزلها ميراثا له واما
 وادعى البيعة له لان نصيبه بالاذن بخلاف النازح اذا ادعى في اليد حيث يقضي لذي اليد عند اصحابنا
 ورجحهم الله وذكر الامام خواهر زاده في كتاب الولا في باب الشهادة في الولا ان اليد اذا ادعى
 النازح وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه وادعى اداو وعنه منه او عاره منه كانت بيعة
 الخارج اولى واما سراج بيعة وادعى النازح اذا ادعى الخارج فبالا على ذي اليد اما اذا ادعى
 كالشراء وغير ذلك فيبيته اول لانه اكراميا لانه يثبت الفعل عليه **ولو** ادعى كل واحد منهما
 الملك مع العتق او الله ميراثا صاحب اليد اولى **ولو** ادعى الشراء من ثالثة فيبيته في اليد اولى
 ونقض النازح وضوء صاحب النازح ما ذكر في الاقسمة ان الخارج وادعى لولا ما البيعة على
 ثوب انه ثوبه لسيده في ملكه يقضي لذي ادا كان ثوبا لسيده بعد القبض لهما معا ولسيده بعد القبض
 كونه اقربا فانه يقبض ويؤثر من يده ثوبا لا يكون لسيده ولذا على اولى الملك فلم يكن في معنى النازح

كان
لها

وفي صون الغنم اذا اقامنا كل واحد منهما البيعة انه صونه حرمه من غنمه فيقضي لدى اليد **وفي السمن**
اذا اقام من بيعة او في من غنمه من غنمه او نوره او اجرة او دقيق او سويق طينة ملكه
او حله سلقه ملكه فهو ساج وان كان كوزا او صفرا او طشتا او انبة من حديد او صفرا او نحاس
او شبه او صا من او مصر اعين من ساج او الاقذاح او كادونا او مسند وقا او سويقا او حجلة
او قبة او سيقا او خفاقا او قلاش فيقضي بها الخارج ان كان بقاء وان كان لا بقاء فيقضي لدى اليد
اما السيف فانه ما يضر من يمين ومنه ما يضر من مرة واحدة فليس له ان يملكه ان قالوا ان
يقضي لدى وان قالوا مرة واحدة فيقضي لدى اليد والبناء فكل ما يملكه القطن والكتان بقاء
وزرع بالحوالة وفي ان يملك المالك ثم يترس في موضع اخر **وكذا الحظيرة وكل ما يملك او وزن لا يمكن**
ان يجرى في الارض ويخرج حبات الحظيرة وزرعها ثانيا **وكان اقام البيعة كل واحد منهما على ان**
الزروع والارض له فيقضي بالارض **وفي الزرع الذي اقام الارض فلا يسكل** **وكذا** الزرع بقاء وان كان زرا
لا يبارك في ذلك تنقلا للارض **وفي القبا المحنونا** اقام البيعة على ان يبارك خالصة وحشة ويطنه
في ملكه فيقضي به **وفي اليد** **وكذا** الواقا اقام البيعة على ان يبيع هذا الثوب **وكذا** في الجملة سواء **وكذا**
في ان يكتبه **وكذا** الواقا اقام البيعة على ان يبيع ما عده او يبيع في ملكه فان اشكل عليهم او اختلفوا
في رواية اي سليمان رحمه الله فيقضي به لدى **وفي رواية** اي حفص رحمه الله فيقضي بالخارج
اقام البيعة انه من صون ثيابه او ثمن خلة فيقضي لدى اليد **وفي القنادي** القامعي الا نام ما ذكر
او في حليا انه له صاعه لم يكن هذا كعوي الساج لان الحلي يباع مرة بعد اخرى **وكذا** النخري
مرة بعد اخرى **ولو** شاة في صون اقام و اليد البيعة انه ملكه حرمه من ثيابه هو يملكها واما
اخر البيعة انه ملكه حرمه من ثيابه فيقضي به لدى اليد لان الصوف لا يتكرر ما جاز ثانيا **ولو اقام**
خارج البيعة على ثيابه في يد غيره انها شاة وجز هذا الصوف منها و اقام و اليد البيعة ان انشاة
التي يد غيرها وجز الصوف منها فانه فيقضي بالثيابه **ولم** يدعي على ان يبيع الثيابه ملكا مطلقا فيقضي
بالثيابه للخارج **شعر** بين الصوف لان الجرح ليس من اسباب الملك **وفي الاصل** لو شهد واليد على
ان هذه الحظيرة من زرع هذا وهذا الثوب من كرمه او هذا الثمن من غنمه فيقضي لدى اليد على حله ثيابه
ولم يثاثة وصوف ثيابه **الصح** هو الصوف في الفضول كلها وعن محمد رحمه الله في موضع اخر لو
قال هذه الحظيرة من زرع فلان او الثمن من غنم فلان فانه فيسحق صاحب الزرع والجنل بعد الاقرار
ولو قال هذه الحظيرة من ارض فلان لا يسحق صاحب الارض **استثناء** **وعن** محمد رحمه الله في موضع
اخر انه ان ارضه اخذ من ارضه غيره عليه **وهكذا** في امر الاصل وجعل تحت في ملكه **واشبه**
واقام البيعة انها له تحت ملكه واقام خارج البيعة ان اليد له فيقضي بها الخارج اراكم اختلفا
في ملك الام **ولو اقام** الذي البيعة ان الولد يبيع في ملكه **وانه** في يد اقام و اليد البيعة انها له
واشبه تحت في ملكه من هذه الذابة التي يبيع في ملكه فذو اليد اولى لان البيعة قامت على ملك الولد
بالساج **وفي** الاولى قامت على المطلق **الخارج اولى** **واذا** اسحق الام تبعه الولد في الملك ضرورة
وجعل اقام البيعة على عبد في يد غيره انه عبد و اقام و اليد البيعة انه عبد ولدى ملكه
فيقضي لدى اليد **وكذا** الواقا اقام و اليد البيعة انه ملكه من ثيابه ملكه سيقا او مبراة او حبة
او صندقة مقبوضة فانه لدى ملكه الذي ملكه من قبله لا يملك المالك من حصته فكانه حقه هو

واقام البيعة على الساج **وكذا** الذواب وما يقع مرة واحدة من الثياب فلو لم يمتد و اليد البيعة على
الساج والوسادة والسج واقام الذي البيعة على الملك المطلق فيقضي بها الذي ولو قضى بها الذي
من ثيابا وجعل الذي ثيابا واشبه تحت في ملكه فيقضي بها الذي الا ترى ان ذ اليد لو وجد بيعة على الساج بعد
ما قضى عليه بالملك المطلق الذي يقبل فلان يقبل بيعة الساج من غيره اولى فان اقام والمقضي له بيعة على بيعة
عنده ولدى ملكه قبل ان يقضي لدى الذي لو يقضي لدى الذي الثاني لان المقضي له الاول ساو ذ اليد
لو بعد البيعة على الساج حتى يقضي بها الثاني على المقضي له الاول **شرا** واقام المقضي له البيعة على الساج لم يبق
القضاء لانه اقام ما ذ اليد على القضاء الاول وقد انقضت تلك البيعة بالقضاء الثاني وصار المقضي له الثاني
ذ اليد فكان بيعة اولى **ولو اقام** الذي الاول البيعة على الساج ولم يقض له حتى اقام الثاني البيعة
على الساج ايضا فيقضي بيعة المقضي له الثاني لو كان بينه وبينه ثيابا من الثوب يرفع منها ويقول انه ذ الذي جاز له ان
يشهد على الساج **وكذا** على هذا الوشهد شاهدان على الساج لزيد وشهد اخران على الساج لعمرو ومينمو
هذا ايمان واشهادان ارفع من بين اثنين كانت في ملكه والآخران ايمان ارفع من بين اثنين كانت في ملكه
اخر فحبل الشهادة للذين بين ايمان في ذابته في يد غيره ما قاما كل واحد منهما البيعة لها
واشبه تحت في ملكه ووقت كل واحد منهما وقتا مستطرا الى سن الذابة والى ما وقتت البيعة فيقضي من
واشبه تحت في سن الذابة ولا عبرة بالاول **ولو كان** على غير الوقتين ومنه او اكثر مطلقا في البيعات
وان كانت مشككة في الامر من فقي به **للاقدم** **وفي** الاصل ان كانت مشككة او السن على غير الوقتين فيقضي
بينهما نصفين فان بعض مشايخنا هذا الجواب لاحد الصلبي وهو ما اذا كانت مشككة اما اذا كانت على غير
الوقتين بطلت البيعتان ومنه من الجواب بينهما ولو لم يوقت فيقضي بينهما نصفين **وكذا** ان وقت احد
من الاخرين **واذا اقام** رجل البيعة على عبد في يد غيره انه عبد ولدى ملكه ووقت البيعة وقتا
معلوما والعبد اكره ذلك او اضطرر منه فمردود لا يقبل هذه الشهادة **ام** في يد رجل اقام رجل
البيعة انما امته وان قام في ملكه كذا فيقضي بها على هذا الرجل و اقراره و اليد البيعة انما امته
والد في ملكه فذا على ثلاثة اوجه ان شهد وان دانا القام فيقضي بحاله عليه ولو يبينوا
القضاء فانه وحده بالقضاء لا يقبل منه ذو اليد لانه يحل ان يملك من حصته فلا يفيض القضاء الا
بمقتضى ولو لم يوجد الثاني اذ ايدوا سبب القضاء فانه وحده بالقضاء لا يقبل منه ذو اليد بان
شهدوا ان القام في امره هو انه قضى على هذه البيعة شهروا شهدوا واعند ان يثاثة او اقرا ان يثاثة
فقي له بالبيعة بالساج فانه يفيض القضاء لان لا يكون اطلاقا من المعانيه وذو اليد لو
اقام البيعة على الساج بعد ما قضى القام على ملكه بالملك المطلق او بالساج قبلت بيعة وقضي له به وبطل
القضاء **وكذا** اذا قضى عليه بالساج واما المالك فانه حلال وهو ما اذ ايدوا سبب القضاء بان شهدوا
انه قضى له بالساج بالبيعة ولم يشهدوا ان القام في امره قضى له بالبيعة بالملك المطلق او بالساج
عنده اي حليفة ذو يوسف رحمه الله لا يفيض القضاء لاحتمال القضاء استدا من ذي اليد و بالاقراء
من ذي اليد اذ المذكر اقرا القام في وقال محمد رحمه الله يفيض القضاء **ولو شهدوا** على امر القام في
الثلثة الا قضية الولد اذا كان في يد غيره الذي عليه وقضي بالام بالبيعة الذي لا يقضي بالولد الذي
لا يقضي بالولد الذي لا يقضي بالاحقر الذي الذي في يده بخلاف الحظيرة في يد رجل والمر في يد اخر حيث لا يشهد
حصة الذي المرة في يده **وفي** الجامع الصنفين القضاء بالام هل يكون قضاء بالولد وتقال بعضهم لا يكون

فصا بالاولد وشيخه ففصا بالاولد وقال بعضهم الفضا باللام فصا بالاولد **فصل في حرج** حرجا وحرانا
واما كل واحد منهما يقول ايضا ملكي وسما راكان عليهما ان كانا في السجح ليقضي لهما انما وان كان احدهما
في السجح والاخر رديه ليقضي لهما في السجح والاخر كانا في ذكر في السجح والاحساس في سرح السجح
حبل هذه رواية عن النبي **وفي طاهر الرواية** انما ينفقان **وفي الفتاوى** رجل استنقذ
قطنة حوزة واحدة احت المرأة لها قطنة وحوزة ففعلت وسجحت كبريا ففعلت المرأة ان كانت المرأة
في التي دفعت الفضل الى السجح بغير امر الزوج فالكبريا للورثة وللزوج في مالها غزل مثل ذلك ولو
كان الزوج هو الذي دفع بغير ادخال الكبريا له وعليه مثل غزلها وان دفعا او دفعه احد مملوكين
صاحبه فالكبريا بينهما كل واحد منهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه **وفي بيوع**
النوازل رجل استنقذ قطنة ففعلت المرأة ما دونه او بغير ادنه كان ذلك الزوج كان في الشيخ الامام
طهير الدين المروغيني رحمه الله كتب هذه المسئلة بخطه وتعليقه فقالت اذا غزلت المرأة قطن
زوجها هذا على وجه امان ان اذن لها زوجها بالغزل اوهاها عن الغزل او لم ياذن لها او نهيها
او لم يعلم بغزلها ان اذن لها بالغزل ففعلت على وجه امان ان كان اغزله في اول نفسه او يكون الزوج
لمذلك او اغزله مطلقا ان كان اغزله في مال الغزل للزوج ولها ما سمي من الاجر وان لم يذكر الاجر
فهو استكانه وان اختلفا وقالت المرأة غزله باجر وقال الزوج لم اسمه شيئا فالغزل قول الزوج
مع البيوع وان كان اغزله لنفسك فالغزل لها ويكون ذلك همه للقطن فيها فلو اختلفا فقال
الزوج انما اذنك لغزله في قاله لابل قلت اغزله لنفسك فالغزل قول الزوج ولو قال الغزله
ليكون الزوج بالذلك فالغزل للزوج **انه** صاحب الاصل للمرأة عليه اجر مثل لان هذا السجح
فاسد لانه يستجار ببعض الخارج وان كان اغزله مطلقا فالغزل له وانها ها عن الغزل بالغزل
لها وعليها مثل ذلك القطن لصاحبه غاصبة للقطن مستهلكه له بالغزل كمن غصب حنطة ففعلها
ان الله يوق للغاصبة وعليه مثل ذلك الحنطة لان الله في حقيقة وجه الله وان لم ينهاها لم ياذن
لها ان كان الزوج بايع القطن فالغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر انما استنقذ للجار
للمغزله مضارة مستهلكه بالغزل وان لم يكن بايع القطن فالغزل للزوج كما اذا حيزت في حق الزوج
والهم والمرقة للزوج كذا هذا **وفي الفتاوى** امرأة مملعة وزوجها بغيرها احبانا في يحصل
مخولها **وفي طلاق** فتاوى النسفي ان كان الزوج دارعا والمرأة مخبزة وتطير في الكسب فلو
وفي النقاط السنبلة اذا التقطت ثوبينها سوا والنفقة غير معتبر **فصل في استجار رجل**
ببيع البزلة او ليطيل له ثوبا فادعى الاجير الثوب الذي في يده وادعاه المستاجر ان كان في خاتمة
المستاجر فلو كان في السكة او منزل الاجير القول قول الاجير حوا كان او عبدا مادونا
او مكاتباً فحس في بيت رجل على عنقه قطنة فادعاه الكاس وصاحب البيت فهو لصاحب البيت
حمال عليه كارة وهو ذور رجل فادعى صاحب الدار ان كارة ملكه وتاتي الحال ملكي فالقول قول
الحال ان كان الحال يحمل البزلة كارة مما جيل والقياس ان يكون لصاحب الدار في المسئلة الاولى
عند ملك رجل مؤسوس في بيت مؤسوس ليس في يده الا حصي وعليه عنق العبد مدة منها عشرة الا ان
ورسم فادعى كل واحد منهما العبد فادعى الذي عرف بالسيادة **استنقذ** رواية من ما يترقن
استنقذ الدانة مع الماء بحكم النقي الفضا وادعيت ارج قطع كبريا لصاحبه بغيره صاحب

منه

المنهج

فما الى مالك شلات قط وقال انقصا دفعت اليه اربعا وقال الرسول دفعت اليه ولو سجد على قال
لرب الثوب صدق انما شئت ان صدق الرسول يري وتوجبت البيوع الفضا ان كل من له الفضا
وان خلف يري والمقصود على صاحب الثوب البيوع على الاجر ان خلف يري من الاجر حصه ذلك الثوب
وكذا اذا صدق انقصا يري وتوجبت البيوع على الرسول ويجب عليه اجر الفضا اذا خلف على ذلك
وصدقه صاحب الثوب المسائل في الفتاوى وفيه ايضا في كتاب اللغطة اجتمع للدهان من يظلمون
الاداري من الذي هرج في انما ان كان حال يسيل من خارج الاوقية ولا يسيل من داخلها يطيب له وان كان
يسيل من الداخل ان كان داو لكل واحد من المشترين شيئا له ذلك وان لم يرد ليس له ذلك ونصدق
به الا ان يكون محتاجا وكذا ان كان يسيل من ذلك الداخل والخارج او لا يعلم انه من الداخل او من
الحاج لوج منه حايط لرجل في له اشجار على صفة لفرقت من عودها في الحايط الاخر من الثوب اشجار
ولرجل في ذلك الحايط حكور وبين الكور والنهر طريق فادعى صاحب الكور الاشجار واوعى الاخر
وقال انما من عروق اشجاري هي لصاحبا لاشجاره وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها عروق من ثمة اشجار
لان مالها فلا يسحق احد ما هذا في ثوب الفتاوى وهذه المسئلة فرع ما في في كتاب المزاحمة
وبعض هذا النوع من ثوب السجح ولو ثبت ذرع او نحو في ارض انسان من غير انبات فلي لصاحب
الارض لانه لو لم يزرع من ارضه وصار جزءا من ارضه فخل في الارض انسان او طار الطير في ارض
انسان واخذ وجعل منه للاخذ والسيل لوجاءت بالتراب والطين وودعهما في ارض رجل او نهره فهو
لصاحب الارض في التمس لانه ليس من اجزائه الطاحونة وهذا اصح وكذا في كل ما لا يكون من اجزائه
كالرماة والشرقي اهل سكة كاي يورق كالسجح والزرع وكذا انما اجتمع في الطاحونة من ذقان الطير لهما
الطاحونة وقال بعضهم لم يسبق بده اليه لانه ليس من اجزائه الطاحونة وهذا اصح وكذا في كل ما لا يكون
من اجزائه الارض كالرماة والشرقي اهل سكة كاي يورق بالرماد والشرقي في ما حده من
ملك لرجل فذلك لمن سبق بده اليه وكذا امن بي حايطا وجعله موضعاً لجمع فيه الذواب يكون لمن سبق
ليده اليه وقال بعضهم العبرة لمنه المكان **وفي كرية** كراهته الفتاوى رجل له ذور او جرها حايط رجل
بابل وانا حاي في ذوره فاجتمع فيها بعد كبريا نزل صاحب الدار ذلك ولو كان من رايه ان يجمع فكل
من اخذ فهو اولى به وان كان من رايه ان يجمع فصاحب الدار اولى والله اعلم **الفصل الرابع**
عنه **الابرا عن الدعاوي** وفي الاجناس في كتاب الدعوي على محمد رحمه الله في رجل قال
مالي بالوي حق في ذور او ارض من حرا دعي واقام البينة في دار في يد انسان بالوي الفضا فيقول له قال
ليس بالوي ذور في وساق كذا في يد فلان ولا ارض ولا حق ولا دعوي فزادوا البينة ان له في حبل
في ذلك الرستان حقا في ذور او ارض لا يقبل الا ان يقيم البينة انه اخذه منه فبدا الاقرار عن محمد رحمه
الله لو قال الرجل لآخر ابر انك عن هذه الدار ومن خصوني في هذه الدار او عن دعوي في هذه الدار
فقد روت من هذه الدار حاز ولا حق له فيها وفي دفعت الماطي رجل قال لآخر ابر انك عن هذه
الدار او عن خصوني في هذه الدار او عن دعوي في هذه الدار فخذ اكله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك هذه
الدار فسمع ولو اقام البينة فيل حلا ما لو قال بريت من هذه الدار او قال بريت من دعوي في هذه الدار
فانه يجوز حتى لا تسمع دعواه وبينته بعد ذلك لان يقول له ابر انك خاطب الواحد وله ان حاكم غيره اما
فوله بريت فاصانة البراة الى نفسه فيبره **ولو قال** اما يري من هذا العبد على هذا وفي اخره الاصل

منه

منه

للامام المسترخي في باب الرجل يقرانه لاحق له قبل فلان اذا اراد الرجل ان لا لاحق له قبل فلان فهو
 جائز عليه. ولو قال جميع ما في يدي لفلان بوجه اليد ثوبه فله لاحق له قبل فلان يدخل هذا
 اللفظ كل عين او دين وكل كفاية او اجارة او جناية او حد. ولو قال هو بري فمالي عليه فمولى
 ذلك شيرانه لا يدخل الامانة في هذا اللفظ كالورثة والعارية. ولو قال هو بري فمالي عند
 دخل فيه الامانة دون المصوب. ولو قال هو بري فمالي قبله بري من الامانات والمضام. ولو قال
 اما بري فمن هذه الدار كان هذا الاقرار امانة لاحق له فيها. ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن
 هذا اقرارا بغير امانة لو قال خرجت منها على مائة درهم او مائة درهم وقصبتها كان اقرارا بانه
 لاحق له فيها. وفيه ايضا في باب الاقرار بالبراءة لو اقر انه بري من هذا العبد مشرا دعاه واقام
 البينة لا يقبل. وكذا لو قال خرجت من هذا العبد او خرج هذا العبد من ملكي خلاف قوله خرجت
 من هذه الدار. وكل اقرارا بالبينة على رجل انه ابراه من هذه الدار على وهو لا يدعي عليه ثوبا
 في كتاب الاقرار بغير البينة في فصل كتاب القاضي الى القاضي. رجل قال ليس لي على هذا الرجل حق او قال المرأة
 ليس علي زوجي فمالي في كتاب الاقرار ورجل ابراه امرأة عن الدار على فزوجت باجرافا في اقرار
 عبد الابرا المضاورة ورجل ما طلبها بشهر تسع اقامه الحمد ورجل ابراه رجلا عن الدار على والحصة
 مشرا دعي عليه نال ما لا ردت عن ابيه ان مات ابو له قبل ابراه به صحح الابرا ولا يصح دعواه وان لم
 هو موت الاب عند الابرا ورجل وكل رجلا بان يبري خصمه عن الدار على والمضامان فابراه ولم
 يصح الابرا الى المولى لا يصح. وفي المضام رجل له على رجل دين فكتب له دونه وهبت مالي عليك
 على فزطاس ان كتب على وجه الحجة او على مثال الفل فلان انه ابراه منه بونه فلا يكون ابراه
 ولو كتب البراءة بعد طلب الابرا كذلك الجواب حتى لو اقر ان هذا اخي عيت الابرا. ولو قال
 تركت الدين الذي عليك لا يكون ابراه معناه تركت الدين عليك لا يقضيه في باقي الحال. ولو قال
 برئت من المبررات او عن نفسي لا يصح لان المبررات حتى له من جهة الشروع. اقرارا بالبينة على ابراه
 عن المصوب لا يكون ابراه عن قيمة المصوب وانما هو ابراه عن ضمان الرد عن ضمان العتمة
 لان حال قيام الرد واجب عليه لا قيمته فلان ابراه على ليس بواجب. **جلس آخر في الفاظ الابرا**
 قبل لقاب الدين اذن مبلغ جدي في ضمان فقال ما تدبر فيكون اسقاطا. ولو قال المدعي على
 عبدا ما طالت الخصومة بينهما وهبت وترك لا يكون ابراه ولا هبة ما لم يقل منك فان قال المدعي
 عليه له هب يا ابراهي ما لك على فقال وهبت او تركت او ابراه الان يصير ابراه. ولو قال
 مرأيا فلان كاري فبست لا يكون ابراه. **ولو قال** له بونه مرأيا نو در فيها حسا بيه بست بقيام
 هبت او قال لاحساب ما عليك لا يكون ابراه. ولو قال مرأيا نو جري في يدي لا يصح وجري خواصين
 ببت فعد الاقرار بفراغ دمنه. وكذا الوكيل لرجل نرا ان فلان جري في يدي بانه فلان لا يقبل
 توار فلان جدي في يدي بانه فلان كذا فقال رجل سمعنا اكثر من هذا فقال ليس اذن ببت فزادني
 اكثر منه لا تصح ولو قال هو حجه نو دابة اقرارا بالاستيفاء اذا اضاف اليه ولو قال ذكرا وحداي
 كرميت او حداثي ما تدبر فلا يكون ابراه. قبل لرب الدين ماله فلان اكراس مال ان ببت ضمان وادم
 صح الامانة ان لم يكن فمالي فلان مال فلان وانا وكيله لا تصح. **رجل ابراه** اخر عن الدار على
 مؤدعي عليه ما لا يحجه الوكالة او بالوصاية فتصح. **ولو قال** رجل اخر بارز ندا في منست مرأيا فلان

دعوى ببت يكون ابراه مطلقا لان الاسقاط لا يتوقف والابرا اسقاط الا ترى انه لو قال
 ابراه سنة يكون ابراه مطلقا. **المدة** ان اقال لرب الدين تركت لك الاجل صا واما خلا ولو
 قال له بونه ابراه نفسك عن الدين فابرا صح ولا يمكن الرجوع لانه صا وكيله الابرا. قال لرب الدين
 دفعت دينك الى فلان فقال له ان كنت دفعت اليه ريت عليك صح لانه تعليق البراءة لغيره كما بين قالوا
 لامراه ابراه دمنة زوجي عن مهر فلان اكرام بين من هذا رديا وهبت بيزاد مرشد ثم
 طهران مهرها حسمانية لاصح الابرا. وكذا لو قالت اكرامه كايين من هذا رديا راسا. ولو قالت
 مع الوار وكرامه كايين من هذا رديا راسا بغير الامانة لان مدحوق الوار في الدين
 برأيه المحقق لا تعليق الكل. فزاد الامام طهيرا الدين الموعظ في رجم الله واسلم **الفصل**
الحامس عشر في الاستحقاق وفي ابواب الزيارات وفي الزمان وفي ابواب
 البيع ورجل اشترى امانة بالعمد وهو قد التمس ولم يبقها حتى قام رجل البينة العامة والبيع
 والمشتري حاضران فقصى القاضي للمشتري بغير ادعي البائع او المشتري ان البائع كان اشتراها من
 هذا المشتري قبل ان يبيعها من المشتري واقام البينة فبكت بيمينته. ولو قال المشتري للقاضي
 بعد الاستحقاق قل للبائع حتى يسلم المبيع الى والا فاقض المبيع بيمينتي فاقض القاضي بيمينته ورجع المشتري
 المشتري على البائع بالتمس وعن ابي حنيفة رحمه الله **رواية** للحصان ان القاضي اذا قضى لهذا المشتري
 بمكان فقبض المبيع حتى لو اجاز المشتري المبيع لم يجر ولو كان التمس جارية لا يجل للبائع وطبها وفي
 ظاهر المذهب على خلاف هذا فلو فسخ القاضي البيع بينهما فتران البائع وجب بيمينته انه كان اشترى
 الامانة من المشتري ففسخ البيع على حاله فذا الفسخ ظاهر او باطل فان اراد احدكما ان يبرأ لغيره
 ذلك فان كان المشتري قبض الامانة من البائع ففسخا ففسخا من المشتري واخذت من يدك ورجع
 المشتري على البائع بالتمس بغير وجه البائع بيمينته على الشراء من المشتري فاقامها على المشتري وقضى بيمينته
 للبائع فزاد البائع ان يبرأ من البيع المشتري له ذلك عند سماو على فمالي سر قول ابي حنيفة رحمه الله عليه
 ذلك ولا يعود البيع لان قضاء القاضي حق او باطل فعد عتمة ظاهرة او باطل ما عرف وهذا اذا قضى
 القاضي للمشتري بالتمس على الباطل مشرا فاقام البائع البينة اما اذا قام البائع بالبينة على الشراء
 من المشتري قبل ان يقضى القاضي للمشتري عليه بالتمس ورجعت الحارثة الى المشتري فلو قضى القاضي
 على البائع بالتمس مشرا فاقام البائع البينة فعلى ما مر من الخلاف ولو اراد المشتري اخذ الحارثة وفسخ
 البائع لا يجبر ولو اراد البائع ان يلزمه له ذلك فالخلاف ان الحياة منه للبائع لا للمشتري لان
 المدة باقضاء هو البائع فلو سيم الفسخ من جهة وكان الحياة له اما الفسخ من جهة المشتري
 فقام لانه واخره فليس له ان يلزم البائع اذا اتي البائع فلو لم يفسخ المشتري البائع لكن طلب منه
 التمس فاغطاه او قبل الفسخ مشرا فاقام البائع البينة على الشراء من المشتري وقضى بالحارثة له
 ليس لاحد مما ان يلزم صاحبه الحارثة لانه انفسح البيع بينهما بالتراضي بخلاف الاول لان البائع لم يبرأ
 اذن رضى المشتري حيث رجع عليه بالتمس ولو لم يغير البائع البينة على الشراء من المشتري لكن
 اقرارا بالبينة على الشراء ففسخا فزاد البائع البينة على الشراء من المشتري سواء اذا استحق
 المبيع من ثوب المشتري وهو لو نود التمس واذا في البعض فامتنع عن ادعاء البائع في بغيره اذا البائع
 بخلاف ما اذا اطلق بيب حيث لا يجبر على ادعاء التمس لانه لو دفع لغيره ثوبا امانا في الاستحقاق

البرء عنه وكذا لو صاعته البرء عنه ولو كانت قايمة فان اراد ان يرد على البايع ويخرج به المثل في الموضع
ينقل البايع البرء عنه وحدها له ذلك وفي الكرم لو استحق الكرم دون الاختار ودون الاختار على ما بعده
ويخرج به المثل وفي القضاوي في كتاب السبوح فان لاصحة للبرء عنه من المثل لا ينافي فيها فلهذا
لا يكون للشيخ حصته من المثل وكذا اقل ما يكون تبعاً البايع اذا انكر البيع فلما اقيمت عليه الحقيقة ودفع
عليه بالمثل او اراد ان يرجع على بابه بالمثل فله ذلك وكذا لو اقر بغير المثل فان لم يكن له المثل فله المثل
عليه بالمثل او اراد ان يرجع على بابه بالمثل فله ذلك وكذا لو اقر بغير المثل فان لم يكن له المثل فله المثل
النساج بالبرء عنه ورجعت قضى عليه بالمثل المستحق عليه اذا اراد ان يجبر المستحق على اعطاء المثل للمستحق ذلك
لان كونه المثل لم ينفى عنه لانه يمكن اقامة البينة على البايع بذلك المثل **فصل في الدعوى احز في الدعوى**
استحق المثل ففرض عليه واخذ المستحق ثمران المستحق عليه ادعى انه استأجره من المستحق ثمنه وشرط
حصنه المثل واستحق الثمن من رجل فلما اراد ان يرجع بالمثل على البايع وبين صفه الفرس فقال دين ذلك
من الذي وثق البايع الذي بعته منكم كيت بغيري فله المثل المستحق او لي المستحق اذا ادعى النساج وادعى
المدعى عليه انه اقترانه استأجره من فلان ببيع هذا الدعوى **الفصل السادس في طعن المدعى عليه**
ما يكون جواباً وما لا يكون وفي الاقضية المدعى من كان جبراً والمدعى عليه من لا يكون جبراً وقال المصنف
بعض المدعى من يستعمل كلامه على الاثبات ولا ينفي بالثبوت في قولان هذا العن ليس لك لا يكون له هذا
والمدعى عليه من ينفي بالثبوت فانه يصير حصناً بقوله ليس لك وهو جواب المدعى عليه اذا اراد ان ينكر
فله جواب بلا ولا ينفي في كتاب القضا في فصل العين **ولو قال المدعى عليه ملكي ولكن ليس بيدي**
او كان المدعى به منقولاً لشرط اخضاره وان كان منها ثماً او عقاراً فالمدعى عليه يثبت يد بالبينة ثم
يقوم البينة على الملك ولو لم يكن له بينة هل يخلفه على اليد فقد ذكرنا في فصل دعوى الصبياع والعقار
بسماعه وفي قولنا لا امام طهر الدين المير غنياني رحمه الله رجل ادعى على اخيه ان لا يستر ابيه فقال المدعى
عليه فاما مل كنو بيم او قال المدعى به دعوى العين لا ادري هذه العين ملكي او لا او قال ان مدعى
به حق مدست او قال ان مدعى به حق بليست او قال مرا علم بليست ان من اوجر بليست الكل ليس
جواب لان الجواب قوله لو لا اما لو قال انه مدعى على راسه وذهب بصره فقال هي في الجوان
لا علم لي بذهاب بصره هذا جواب **ولو قال له دعوى العين مرا بيمو لتعلم كودي بليست** او بغير
بليست او بغير سبب واداني بليست او هذا العين ملكي ودعوى العين الكل جواب رجل ادعى داراً في
يد رجل فقال المدعى عليه انها داري شرفنا انها واقف فلهذا جواب ان تقرر ببيته المدعى عليه
وكن لك لو قال في الاستداه هذه الدار واقف فلهذا جواب ان تقرر ببيته المدعى عليه لنفسه بقبول
وبعد ما قضى القاضي للمدعى لو اقام المدعى عليه البينة على الواقف لا يقبل ببيته لانه مبادر عليه
مقتضياً عليه والله اعلم **الفصل السابع عشر فيما يكون وفيما لا يكون** وفيما لا يكون وفيما
هذا الفصل يشمل على سبعة اجناس **الاول** في المقدمة **الثاني** في المسئلة الخمسة و**ثالث** في
دعوى الدين **الرابع** في دعوى الارث **الخامس** في دعوى الشرا **السادس** في دعوى الصلح **السابع** في
النكاح **والثامن** في الاجارة **والعاشر** في الضرب وغير ذلك **اما الاول** وفي الفتاوى الصغرى في
كتاب الدعوى المدعى عليه اذا ادعى البراءة عن الدعوى وقال لي بئنه خافه في المصر فانه يوجب
ثلاثة ايام ولا يستوفي منه في الحال فان احلته الى المجلس الثاني فله ذلك وفي الجامع الصغير في كتاب النكاح

ما يوافق هذا فانه قال اذا قال المكاتب احزوني ان كان له مال خاضع او غائب يرجى وجوده
يوجد من اوثان ايام قال في بعض الشروح الا ترى ان المدعى عليه اذا ادعى الدعوى فوجد
هذا القدر ولا يرد الدعوى في الحاوي ما جاز له هذا فينبيل كتاب الصلح فان سبل الغسل عن مطلق
اقام البينة ان الطالب ابراه من الدين والقاضي يسأل عن اليهود والطالب يطلب المال المزمع
القاضي المطلوب بقبول الدين او يثبتي حتى يحل جواب اليهود فان مال عنده ابي حنيفة
رحمه الله وعلى ابن ابي لي رحمه الله مينا في وفي نو ايد عشر الاسلام المدعى عليه اذا ادعى الدعوى
لا يكون قد بدلت لليهود حتى لو طعن في الشاهد او في الدعوى فتح **ولو قال لا ادع لي مرقاً بالدفع**
فتح كالموقال لا بينة لي شرفا فاما المدعى عليه اذا اقام البينة ان المدعى قال انا مطلق لا دعوي
او في يهودي كنهه او ليس عليه شيء فتح وقد مد في الفصل الاول وسباني في من هذا **ولو قال انا**
ايتم البينة على ان المدعى مدد وركبها ان ادع ولا تضع هذا الدعوى وفي فتاوى السني دعوى
انقضت الامة على فساد ما فتح هذا ان المدعى عليه بالدفع على وجه لو صحت الدعوى كان المدعى
صحيحاً فتح الدعوى ومن المستأجر من قال لا يبيع والاول اصح الدعوى فله اقامة المدعى البينة صحيح الدعوى
ودفع المدعى وان كثر صحيح هو المختار والمدعى من غير المدعى عليه لا يبيع الا اذا كان المدعى عليه احد
الورثة صوراً فاحل ادعى داراً في تركه على احد الورثة فقال الورثة الاخوان المدعى
قال انما مطلق الدعوى يسمع وفي العصاب المدعى بعد المدعى بعضهم افتوا بانه لا يبيع بعد الثالث
والمختار ان يسمع صورة ادعى الملك المطلق فقال المدعى عليه اشترت منك فقال المدعى
قد اقلت البيع فلو قال لا حركت انك امرت اني ما اشترت ببيع اذا ثبتت العدالة في دعوى
الارث فقال لا وارث له عني فقال المدعى عليه في الدعوى لك اخ واحت وقد ادعت
لا وارث عني قال ان اقترام المدعى بطل الدعوى والشهادة والقضا **المجلس الثاني**
في الخمسة فروعها وفي فتاوى القاضي الامام واما سميت هذه المسئلة خمسة لانه
لخمسة من العلامات في احوال فيها قال ابن شبرمة وهو قاضي بغداد لا يندفع عن ذي اليد الخصومة
وان اقام البينة على الورثة من اخر وقال ابن ابي لي تندفع عنه الخصومة بدون اقامة
البينة على الورثة وقلد ابو يوسف ان كان الرجل ضالاً فاجاب كما قلنا انه تندفع عنه
الخصومة من عند اقامة البينة وان كان معروفاً بالجل لا تندفع عنه الخصومة وان
اقام البينة وقال محمد ان قال السهو وعرفه بوجهه ولا تعرفه بامه ونسبه لا تندفع عنه
الخصومة وان عرفه اندفعت الخصومة عنه اذا عرفه السهو بوجهه وان لم يعرفه
باسمه ونسبه وقوله اني يوسف كذلك **وفي الاقضية** دار في يد رجل اقام رجل البينة
انها داره فقال ذو اليد اني دار فلان او دار عني او قال غصبها او كان داره فقال سرقها
منه او اخذها او زرعها من يده او صلت منه فوجدتها فلهذا على وجهين اما ان
ادعى ملكاً مطلقاً بان قال هذا العن ملكي ولهم يد كرسبنا او ادعى عليه فغلاخو
ان يقول غصبتمني او يقول اشترتني منك فان ادعى ملكاً مطلقاً لا تندفع عنه
الخصومة بخلاف قوله انه ملك فلان او دعويه مالم يقرر البينة عند علماء يارحمهم
الله فلا اقام البينة ان فلان ابن فلان او دعوا بابه ولم يقره والها فلان

اقام البينة على ان المدعى مدد وركبها ان ادع ولا تضع هذا الدعوى وفي فتاوى السني دعوى
انقضت الامة على فساد ما فتح هذا ان المدعى عليه بالدفع على وجه لو صحت الدعوى كان المدعى
صحيحاً فتح الدعوى ومن المستأجر من قال لا يبيع والاول اصح الدعوى فله اقامة المدعى البينة صحيح الدعوى
ودفع المدعى وان كثر صحيح هو المختار والمدعى من غير المدعى عليه لا يبيع الا اذا كان المدعى عليه احد
الورثة صوراً فاحل ادعى داراً في تركه على احد الورثة فقال الورثة الاخوان المدعى
قال انما مطلق الدعوى يسمع وفي العصاب المدعى بعد المدعى بعضهم افتوا بانه لا يبيع بعد الثالث
والمختار ان يسمع صورة ادعى الملك المطلق فقال المدعى عليه اشترت منك فقال المدعى
قد اقلت البيع فلو قال لا حركت انك امرت اني ما اشترت ببيع اذا ثبتت العدالة في دعوى
الارث فقال لا وارث له عني فقال المدعى عليه في الدعوى لك اخ واحت وقد ادعت
لا وارث عني قال ان اقترام المدعى بطل الدعوى والشهادة والقضا **المجلس الثاني**

هذا هو الاصل
في الدعوى

فانه يندفع عنه الخصومة لان المقصود دفع الخصومة لا اثبات الملك للغائب حتى لو عارض
القاضي وصوله اليه من جهة الغائب او اقر المدعي بذلك تندفع الخصومة عنه بدون
اقامة البينة وبدون علم القاضي واقر المدعي لانه من البينة وهذا اذا احاله الى
رجل مفروق وشروط ثلاثة من اسباب التعريف على ما ذكرنا في كتاب القضا حتى لو قال
الشهود او دعه رجل لا يعرفه لا تندفع الخصومة لانه يحتمل ان ذلك الرجل هو المدعي ولو قالوا
نرفقه بوجهه اذا رايناه لكن لا نعرف اسمه ونسبه قال محمد رحمه الله لا تقبل البينة ولا تندفع
عنه الخصومة وعند ما تندفع عنه الخصومة لانه علم انه وصل اليه من جهة غير المدعي ولهذا
لو اقر المدعي انه دفع اليه رجل اندفعت عنه الخصومة وليس الشوط ان يحمله الى رجل تحقق
الخصومة عنه فانه لو احاله الى رجل في مكان بعيد بعيد والوصول اليه في الغالب تندفع عنه
الخصومة ولو قالوا نرفقه اسمه ونسبه لكن لا نعرف وجهه اندفع عنه الخصومة وقال ابو يوسف
رحمه الله ان كان المدعي عليه مفروقا بالحيل والايام لا يسمع منه هذا في هذا الاستحسان
ذهب اليه من اهل القضا وعرف احتيا لا الناس وفي المتن لو اقام البينة لها ودعية عنه
من جهة فلان الغائب وان دفعته خصومة منه فترخص الغائب فادعى المدعي لعينه عليه قال هو
ايضا هذه ودعية عندي من جهة فلان الغائب واقام البينة تندفع عنه الخصومة ولو قال
البينة او دعه فلان لكن لا تدري لمن ذلك الشيء او لشهده على اقر المدعي ان دخل ودفعه اليه او
قال المدعي كان هذا في يد فلان لكن لا ادري دفعه اليه او لا وقال ذو النون دفعه اليه الى فلان
اندفعت عنه الخصومة ولو شهدوا ان الدار هذه لفلان الغائب وان سلم فيها هذا واشهدنا
على ذلك والدار يومئذ في يده او اشهدنا والدار في يد الساكن او لم يغيروها ان الدار يومئذ في
يد من كانت تقبل البينة وتندفع الخصومة وان شهدوا انه اشهدنا انه اسكنها في الدار في يد فلان
لا تقبل هذه الشهادة ولو اقام المدعي البينة ان هذه الدار كانت يومئذ في يد فلان الغائب
في يد فلان رجل غير المسكن والساكن لا يقبل ولو حضر ذلك الرجل وادعى وشهد واعل هذا الوجه
لا يقبل عند ما خلا لا ييوسف وبني محمد ونحوه لو ادعى ذو النون دفعه اليه رجل في يد فلان
يعرفه وهو شهدوا ان فلانا دفعها اليه لا يقبل ولو شهدوا انها لفلان ولم يشهدوا بالبيع
لم يقبل اما اذا شهدوا على اقر المدعي انها للغائب اندفعت عنه الخصومة ولو قال له المدعي
وهي تلك بعد الايداع خلف الذي في يده ما باعها فلانا وهدى فلانا وتندفع كتاب القضا الا
تري انه لو اقام البينة على البيع او الهبة من ذي اليد يقبل ولو شهدوا ان ذلك المدعي باعها من فلان
ودفعها اليه ثم ادعى انها لا يقبل هذه الشهادة ولو لم نفع البينة لكن المدعي صدقته انه
باعها وسلمها ثم ادعى انها لخصومة به فيها حتى يحضر للمدعي وان كذبته ولكن القاضي علم بالبيع
والايداع الى اخرها في الديار ثم الوجه الاول ان المدعي الخصومة يقضي للمدعي في الزايدات
ايضا ولو اقام المدعي البينة ان ذلك المدعي باعها لنفسه ادعاها لنفسه لم يقبل من ذي اليد
على الايداع فضلا الثاني اذا ادعى الفحل لا يخلوا ما ان ادعى عليه او على غيره او ذكر نام بغير فاعله
بان قال غضب مني اوخذ مني اما اذا ادعى على غيره في اليد بان قال غضب مني اوخذ مني
فلان مني فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى في ملكا مطلقا ولو ادعى في ملكا سواها واما اذا ذكر

ما لم يسم فاعله بان قال احذ مني او غضب مني فهدى بمنزله ودعوى المالك الملك ولو قال
سرق مني كذا لك عند محمد وهو القياس وفي الاستحسان لا تندفع عنه الخصومة وهو
وهو قولنا وهو بمنزله قوله سرق مني خلاف قوله غضب مني والفرق في الجرائد واما
اذا ادعى الفحل على ذي اليد بان قال غضب مني او قال او دعتك او قال اشترت
ملك واقام ذو اليد البينة على وصوله اليه من جهة الغائب لسبب لا يفيد ملكا اليه
لا تندفع عنه الخصومة بخلاف دعوى المالك المطلق والفرق ان دعوى المالك المطلق
انما يقع على المالك او على نائب المالك في الخصومة ولم توجد اما دعوى الفحل فلا يشترط
لحقه ان يكون ذلك الشيء في يده فان دعوى الغضب تقع على غير ذي اليد لو ادعى الشرا
انما لا تندفع عنه الخصومة اذا ادعى الشرا بدون القبض اما اذا ادعى الشرا من ذي
اليد مع القبض فهدى ادعوى المالك المطلق تندفع عنه الخصومة وكذا في دعوى
الشرا مع القبض اذا صدقته وذو اليد ولم يكن له بينة تندفع عنه الخصومة وقول المدعي
المدعي ملكي وفي يده بغير حق لا يكون دعوى الغضب ادعى على اخيه محمد وذات يدي مطلقا
وقال ذو اليد اجرائه فلان واقام البينة تندفع عنه الخصومة فلو ادعى المدعي بعد
ذلك انه ملكه غصبه منه وذو اليد شبع واصله ما ذكرنا في الفصل الاول انه اذا ادعى
الملك مطلقا ثم ادعاه لسبب يسير وفي المتن لو قال المدعي عليه اسحق هذا العبد
فلان مني بالبينة والقضا فاحذ مني فاحذ مني لا تندفع الدعوى عنه لانه اقر باليد وكذا
لو قال لعنته من فلان وسلمته اليه ثم ادعاه لا تندفع عنه الخصومة عند في يد رجل
ادعاه رجل وقال اشتريته من ذي اليد واقام البينة واقام ذو اليد البينة ان فلانا
او دعيه لا تندفع عنه الخصومة وقد ذكرنا فلو لم يقبل القاضي ما لعنت المدعي حتى حصص
القارب وصدق ذاك العبد سلم القاضي العبد الى الممثلة لان اثره وجد في حال كون العبد
مملوكا لانه طاهر من تقضي القاضي ما لعنت المدعي الشراء ولا يكلفه اعادة البينة على
الممثلة وان اقام رب العبد البينة انه عبيده وانه او دعه او لم يقبل او دعه قبلت
بطلت بيضه المدعي لانه متبين انه اقام البينة على غير حقه ولو اقام رب العبد البينة
انه عبيده وانه او دعه ثم ادعى العبد البينة على رب العبد كان لذي اليد وانه
اشتراه منه بكذا او نفعه الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى رب العبد لا تقبل بيته لان
مدعى الشراء صار مقبضا عليه من جهة رب العبد وان كان قبل ان يقضي يقبل وهذا
ثلاث مسائل احدها ان مدعى الشراء اقام شهادتين على ذي اليد بالشراء والثانية اذا
اقام شهادتين احدا على الشراء من ذي اليد وشرا ذو اليد ما لعنت للغائب فترخص
القارب وصدقته بدفع العبد الى الممثلة ولا يكلف المدعي اعادة الشاهد الاول لما
قام من الشاهدين ويكون المقضي عليه ذي اليد دون الممثلة وان اقام شهادتين اخرين
الممثلة جعل باقائه وما ذكر محمد رحمه الله ان القاضي يقضي بالبينة على رب العبد اذا
به القضا في حق الاخذ والاستماع من يده لا القضا بالمالك فانه ذكر بعد هذا ان الممثلة
لو اقام البينة ان العبد عبيده تقبل فلو صار مقبضا لما قبلت بيته والثالثة مدعى الشراء

لو قال عبيد

لعدم الامكان لان رد الودعيه او هلاكها استدعى وجودها اذا عرفنا هذه الحجة
عدنا الى مسئلة الجامع الصغير فنقول هذا اذا قال ما كان على سبيل اوليس لك على سبيل
اما اذا قال لك على سبيل او فبنته فوصل بقرعة بالبينة انه نقضه قبل ذلك منه استحضانا والقينا
ان لا يقبل للثنا فنحن في انفراد الاصل في باب انفراد الرجل في نفسه **وقولنا** كان لك على سبيل او فبنته
بصدق وصل او فصل **وقولنا** في مجموع النوازل رجل ادعى على اخيه ثانيا فقال المدعي عليه انا ابي بالذبح
تقبل له على الايقاع او على الاراء فقال كليهما ليسع ان وقت والتوفيق ان يقول ابراهيم عن البعض
واو فبنته البعض ابراهيم فلما حملوا فبنته رجل ادعى على اخيه ثانيا فقال وهكذا اقر فقال المدعي
عليه كنت مكرها في الانفراد مع الذبح ولا استنوط ذكر اسر المكره ونسبه رجل ادعى على اخيه ثانيا
دينا فقال المدعي عليه في الذبح انه اقر باي ذنبت اليه العدا الى كل دينا ذلك لكن الخط بالدنيا
صح الذبح ولو لم يذبح هكذا لكن ادعى الايقاع وعين موضع لا يسع **رجل ادعى على اخيه ثانيا**
فادعى المدعي عليه في الذبح انه اقر به فلم يمكنه اثباته فترقا بعد ذلك حواله كدبر فقلان
وروي رسا بندق است لا يسع رجل ادعى على اخيه ثانيا فقال المدعي عليه في الذبح انه قال
مراجه منه دينا ودرخوا استني نبت لا يسع هذا الذبح لانه يجوز ان يكون له عليه عشرة
دينا بترسعة منها مؤجلة وحقوق المطالبة في ثلاثة دينا بترسعة فوايد الامام ظهيرا الدين رجل
ادعى على اخيه ثانيا فقال المدعي عليه في الذبح هو دفع الي وقال لي ادع الى فلان وقد
ذنت صح الذبح في دعوى الدين اذا قال المدعي عليه انا تدعي على مال القمار او مكر المحر
ليسع ولو اقام البينة يقبل فيندفع الدعوى **الحجلس الرابع في دعوى الميراث**
رجل ادعى في تركه امرأة ميراثا وقال انها كانت امراتي الى وقت الموت فقالت الورثة
ان الميراثي قال ان من مؤدنه من يودي ميراث يودي صح الذبح ولو لم يقبل هكذا او لكتهم
قالوا انه قال طلعتنا لا يسع هذا الذبح لاحتمال ان يكون الطلاق رجوعا وانه لا يزل الملك
فلا يجوز عن الميراث امرأة ادعت الميراث على زوجها فقال الزوج في الذبح انها اقوت ان الكا
كان بغير الميراث فاذن صح **وقولنا** في دعوى المرأة الميراث بتركه زوجها اذا قالت ورثه الزوج انها
على ايضا قبل موته تستبين فاقامت المرأة البينة بعد ذلك ان الزوج اقر في موته موته موته
بأنها منكوته صح **ذبح الذبح** في دعوى الارث اذا قالت المدعية انا بنته لا وارث له عبي
فقال المدعي عليه في الذبح بانها اقوت ان له اخا او اختا صح الذبح في فوايد حمل الاسلام
رجل ادعى على اخيه ثانيا فذكر سبب الكفالة من فلان بامر او بغير امره نجاء الاصيل فقال
في الذبح هذا المال عندي واجب علي وكنت مكرها في الانفراد لا يسع هذا الذبح وسيا في الجند
الشام رجل ادعى على اخيه ثانيا فقال لاجارة المفسوخة حكم الارث من ابيه فقال المدعي
عليه في الذبح انه اقر ان اياه استوفى مني هذا المال واقر له بعد موت ابيه واقام البينة
فشهد الشهود انه اقر بان اياه استوفاه ولم يتركوا انه اقر بعد الموت **يسع** رجل ادعى دينا
في تركه فقال المدعي عليه لم يبق منه شيء فثبت المدعي ان عينا من الاعيان تركته واقام
البينة واقام المدعي عليه البينة ان الموت باع هذا من رجل نذبح في الدعوى وان له
مذكروا اسر المشتري ونسبه ونقرر هذه في الاحباس **رجل ادعى عبداني بد رجل**

واقام

لا يشترط ذكر المكره
او على الذبح في كل حال

ادعى عشرة دنانير
او في الذبح في كل حال

قالا على عاقل

ادعت الزوج
في دعوى الميراث

ادعى المدعي
ان الميراثي قال
او على الكفيل قال
ليس على الميراث

ادعى المدعي
ادعى المدعي

واقام البينة واقام المدعي عليه البينة انه باعه من فلان القايي لعلي المدعي باعه من فلان القاي
بطل دعواه وكذا لو قال لعلي من فلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه لان
عزمه ابطال الدعوى لا اثبات الملك لنفسه **وقولنا** في دعوى الشفعة لو قام المشتري البينة
ان الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسع **وقولنا** واقام البينة انه اقر به لعلي ثانيا
رجل ادعى على اخيه ثانيا فقال لصيغة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته ولانه موفاته
فلا والله وانا وارثها واقام البينة ليسع وتقبل ولو قال المدعي عليه في الذبح ان فلانه مات
فل فلان يعني مورثها صح الذبح **الحجلس الخامس في البيع والشراء** رجل ادعى على اخيه
ثانيا سبب الشراء منه وقال في اخيه وهكذا اقر المدعي عليه بالبيع منه واقام المدعي
عليه البينة انه كان مكرها في الانفراد بالبيع لا يصح الذبح لانه يحمل انه باع طائعا ثانيا مكرها
وفي المشتري رجل ادعى دينا على رجل بالارث او بالهبة فقال المدعي في الذبح اني اشتريت
الدين من المدعي فادعى المدعي فقال اقلنا البيع الذي حوي ببيتنا صح **ذبح** في الذبح رجل اقره اكار
في ملك ثانيا في ذلك الملك لا يسع الا اذا وقع فقال كذا كذا ثم اشتريتها رجل ادعى على اخيه ثانيا
في يده انه ملكه اشتراه من فلان ثانيا فقال اقر المدعي عليه انه ملكه لانه اشتراه من ذلك الرجل
بما ربح اسبق من ثانيا فترقا المدعي في الذبح ان ستران في ذلك الثاني باطل لان هذه البينة
في ذلك الوقت كانت ذهنا في يد فلان من فلان ولم يصح ثاوك لا يصح هذا **الحجلس السادس**
في الصلح في الدار وغيرها رجل ادعى على اخيه ثانيا بالارث من ابيه فاصطفا على مال معتد
بمدعي المدعي عليه ان بابي استري ذلك من ابيك لا تسع وكذا في دعوى الدين لو صالح ثانيا
الايقاع او الاراء بصلح وفي صلح الاصل ادعى المديون القضا والكرت الدين وحلف ثانيا المديون
صالح رب الدين عن ذلك على سبيل بقر اقام البينة انه كان قد قضا الدين اخلف المشتاع رحمه الله فيه
وحيه لو استعاض من اخيه وهدكت فاكردب الدابة الاعارة فضاله المستفيع على ما ي
بلو اقام المستفيع بعد ذلك بينة على العارضة وقال انها نفقت قبلت ببيته وسطل الصلح
وفي المشتري اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة ذراهم فقال المدعي عليه اني
بهد ذلك ببيته يستهدون على انفراد المدعي بان لاحق له في ذلك الثوب ان شهد واعلى انفراد
بهد ذلك قبل الصلح فالشهادة باطله والصلح جائز **وقولنا** واقام المدعي عليه البينة على انفراد بعد الصلح
بانه لم يكن له في الثوب حق انطله الصلح فان كان القاضي قد علم بان الرجل قد كان اقر عند ان الشو
لش له قبل الصلح اطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الانفراد بعد الصلح اذا كان اما ادعاه
ملك واحد بان كان قد اقر عند القاضي بانه لم يكن له قط ولم يتركه من يده فترجاء بعد ذلك
فادعى المدعي من ابيه وان كان ادعى يملك غير الورثة فصالحه عليه لم يطل الصلح بذلك
الانفراد وفي موضع ثقة تكذيب المشهود له الشهود ونفسه اياه هو قبل القضا منع القضا
وبعد القضا بوج بطلان القضا على ما عليه اسائران الجامع والاصل وحكي عن القضا في
على الشفيع رحمه الله ان تفسيق المشهود له الشهود وبعد القضا لا يوجب بطلان القضا رجل
ادعى دينا على وارث في تركه ميت واقام البينة ثانيا وارثا اخر غير الذي اقيمت عليه البينة
صالح المدعي على بعض ما ادعى بان ادعى ما به دينار والصلح على عشرة دنانير فلما طال به بدل الصلح الى

في الذبح في كل حال

ادعى المدعي
في الذبح في كل حال

وقال في كل حال

صالح المدعي
ادعى المدعي

تفسيق المشهود
بعد القضا

دفع المدعي

رابع والخمسة فترخص فيه دعوى حرة على زوجه او غيرهما جها وعمل ان الملك رضى بقبضها والمسئلة مسطووه في كتاب العرف للامام خواجه
 صورتها انما اعلم ان لفظة زوجه في كلام الفقهاء هي زوجه الله ان العاصب اذا عصبه سبيها ورضي المالك بقبضه وهو قبض الحفظ بولي عز العيان
 بقبضه بولي العرف بولي العرف او بولي العرف او بولي العرف وهو بولي العرف
 فان كان في الخلق الكبير في كتاب البيوع هذا اذا قبض الحفظ اما اذا التقبض به العاصب ثم ارجأ المالك
 فيه بغيره ولم يكن عند ذلك الارار المضر حفته لا بغيره من العمان وسيا في في كتاب القصب ثم المدي اذا لم يقبض بغير حق ولو ذكر
 في غير حق ولا في قبض قبضه بولي العرف
 فيها فان شخ الاسلام الصغير في كتاب القصب
 عن هذا الامر لا ليس فيه اقصاه اقراره لا ان كان ثابتة فائمة بيمين المدعي عليه تسليم عينها فان عجز فتسليم مثلها فان عجز فتسليم القيمة
 الراسخ في ذكره انه اقر بدينه بيمينه في كتاب القصب
 ذلك الاول هو اقراره بدينه بيمينه في كتاب القصب
 في القصب المطلق انما هو اقراره بدينه بيمينه في كتاب القصب
 وفيما مع الصغير في كتاب القصب بيمينه في كتاب القصب
 مع انه القصر هناك في على الاخذ ودينه بها اوله
 والله اعلم بالصواب
 محيط برامد محله

[illegible]

الرجل الذي سرق من اثنان الخبز كذا او قد افترقت ابي احد قتل يوم خمسة ذراهم من الناس وقصص
لهم من الخبز الذي ثبت منهم الا اني لو احب من ثلث شيئا وهو منكرا الاقرار والحلل ان حق الدعوي
اصحاب الدراهم لانه لما نقص من الخبز ان قد قلنا عليه اليهم والحق لهم **مخبر** اهل سكة اذ عول على
ورثة المتولي محمد كذا من الدراهم من الوقت والحلل ان الدعوي لما فسخ من المتولي لامن غيره ان
مخبر اخر في دعوي الف دينار بسبب استهلاك اعيان لم ينفذ والحلل انه لم يبين قيمتها في موضع
الاستهلاك وانما يعتبر قيمتها في موضع الاستهلاك وقد يكون بين الباعين تفاوت وسباني هذا
في كتاب العصب والثاني انه لم يبين الاعيان وقد يكون من ذوات البهائم وقد يكون من ذوات

القلب لودنية اولى ومن الصحة فقد على الاقرار بالدين والودنية في المرض عندناه **والاستغفر من مرض**
او استغفر من سببها وغاب المرض او بصحت فانه يحكم غرضا الصحة ولو قضى من احد مما ينظران فغنى الدين
الذي استغفر من واستغفر في المرض لم له الا ان ياتي به لودنيا استغفر من او نصح البيع له ذلكا ما اذا لم يود
ومات ان كان عين ما استغفر من اعين ما استغفر من فابعد ليست بذلك الا هذا فانه بين غرضا الصحة
والمرض والبايع انما يكون احق بالبيع او الميسر له البيع اما اذا سلم فقد اقبل حجة في الاختصاص كالمرض
اذا واد المرض كان غرضا وبالسائر الغرض **والبيع** في المشتري لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع عند غرضه
من فلان في محته وقهر العرش وادعي ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض العرش الا بعد الملك
ولو اقر في المرض ان هذا العبد لفلان كان مقصدا ولا يشبه الاقرار بالبيع لان المشتري قد اقر ان العبد كان
في ملك المرض الاقرار بالعبد كالاقرار بالدين والودنية في المرض **ولو اقر بقبض** من كان له في المرض
صدق من الثلث **وفي الجامع الكبير** رجل كان عبدا له في محته على الف درهم ثم مرض فافرا سبيها به فوضو
مصدق وهذا الخلاف ما لو باع عبدا من وارثه في محته ثم اقر باستيفاء العرش المرض فانه يبيع ويشا
القناوي للقاضي الامام رجل اعقب احد عبده في محته ثم سبب العرش المهم في المرض كغير القيمة كان القرض
من جميع ماله رجل اشترى عبدا في محته بغير ما حصل عليه انما بالخيار ثلاثة ايام ثم مرض فافرا بالبيع او ملك
حتى مضت الدقة ثم مات المرض طالت المماه من اقلته **رجل** اقر في محته انه عصب من رجل حاربه ثم قال في مرض
موته ثم قال في هذه ولا مال له غير ما وعليه من هذا اجاز وهو مقصود وكذا لو اقر في محته ان فلان
عنده الف درهم ودينه ثم قال في مرض موته في هذه الا الف بعينها صدقة واحب له فافرا بدينه اولى
من صاحب الدين **وفي القناوي الصغير** رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم في مرض موته وماتت ثم اقامت الورثة
البينة ان المرأة وهبته لمهرها من زوجها في حصة الزوج لاقتل والمهر ما فافرا في حصة المرأة اذا اقرت
باستيفاء العبد ان من زوجها في مرض موته فافرا بعد الطلاق ان طلقها باينا وانقضت عدتها او لم ينقض مخرج
الطلاق وجبنا وانقضت عدتها صح وان لم تنقض عدتها في الطلاق الرجعي **لا يصح** **وفي الترمذي** ان طلقها
قبل الدخول بها وقد اقرت باستيفاء المهر من زوجها في مرض موته فافرا في ذلك بين عروضا يباح ولا يباح
على الزوج من المهر ولا يباح له العزماء بنصف المهر فلو كان دخل لها واقرت بالاشتيفاء **وفي القناوي** باينا
وقد اقرت باستيفاء وانقضت عدتها قبل ان يموت صح الاقرار سواء كان الزوج في حالة الصحة او في حالة
الموت ولو لم تنقض عدتها صح ما كانت وقد طلقها باينا وقد اقرت باستيفاء المهر وصاحب دين الصحة اولى
حتى يستوفي حقوقه ثم ينظر الى الباقي فيحصل للزوج الاقل مما اقرت له بالاستيفاء مما يصيبه من الميراث
وفي العيون لو ان مريضا ادعى على رجل ما لا والقبلة ذابراه لا يجوز اقراره ان كان عليه دين **ولو اقر الزاوي**
لا يجوز سواء كان عليه دين او لم يكن ولو انه قال لم يكن لي هذه المطلوب حتى يبرهن مات جان اقراره في القنا
ولا يقبل من وشره بينة على هذا المطلب بذلك وتباينه وبين الله لا يجوز اقراره **وفي آخر الجامع الكبير**
في الابواب المتفرقة بعد كتابا لشرقه في باب ما يجوز للتمتع ان يتغلبه لو كان للفلان على الواووت دين
من ميراث امه فافرا بقبضه من ابنه لم يصدق وان كان ما ذمناه ولو اقر لاجنبي صح وكذا لو اقر انه لبي
لامه على ابنه في ارضه بخلان ما ابراه او وهبه وفي جيل الحضانة لبيس الاينة الخواوي رحمه الله في باب الوصي
والوصية المرعية اذا قال له لبيس يا علي وصي صدق ان يبرأ عذنا وعند الشافعي لا يبرأ واما المريض اذا قال
لوكي يا علي فلان في غلظ حوز وان كان عليه دين الصحة **ولو اقر** باستيفاء دين الصحة او لم يكن اما اذا اقر

والصحيح ان مرض
او قضى البيع

البايع انما يكون احق
او الميسر له البيع
او الاسم فقد نظر

قال الرضا في
لا يقبل بينة الزوج
لعله

ماستيفا

باستيفاء دين او اقر في المرض لا يبيع ان كان عليه دين الصحة وان لم يكن عليه دين الصحة طرعا وفي العيون رجل
يمرض يوما وصح يوما ويمرض يوما وصح يوما فافرا بدينه يدين هل يبيع ما في كتاب الوصايا
انه هل يشترط كونه صاحب العرش او **الفصل الرابع في الاقرار بالدين**
وفي الاصل لو اقر المريض بدين لو اقره فله عت حتى صار عت وارت صح صورته اقر لاجنبي بدين ثم
وله له ان ولو اقر لعنه وارت فخرضا وارتا عند الموت ان كان بسبب القرابة لم يبيع صورة
اقراره فافرا سلم عند موته ولو كان لول المولاه او لاجنبيه فصار في زوجته لم يطل او اقره بخلاف
ما لو وهب لها في مرض موته او اوصى لها بوصية ثم تزوجها ثم ماتت انه يطل الهبة والوصية الاقرار
بدين الدين من الموارث لا يبيع اذا كان في مرض الموت المريض اذا اقر لرجل بمال فافرا في المقرة مات المريض
وارت المقر له وارث المقر لا يجوز اقراره عند ابي يوسف ثم رجع وقال صح الاقرار وهو قول
نجد رحمه الله وعلى هذا الخلاف لو اقر لعنه الاجنبي وقال الاجنبي هو لفلان احد وورثه المريض ولا
يجوز الاقرار لعنه وارثه او لعنه فافرا **ولو اقر** بدين من موته بدين من مهرها لامرأته يصدق الى تمام
مهرها ونحوها غرض ما الصحة المريض اذا باع عبدا من اجنبي ثابا عدا المشتري من وارث المريض او وجهه
صح اذا كان لعنه القرض اذا كان دين الصحة يحبط بمال المريض فافرا المريض انه اقر في رجل الف درهم ثم
قال استوفيت منه لم يصدق في الكل في الاصل **وفي التوازي** رجل مات وترك ابنين فافرا احد ممتا
بدين لرجل على ابيهما القياض ما قال احبنا ورحمهم الله ان ياخذ جميع ما اقر به من نصيبه وقال القتيبي
او اللث ورحمهم الله وعندي ياخذ منه نصف ذلك يعني ما يخصه وعلى هذا الوان رجل مات وترك
ابنين والعقد وهو عينا والعقد وهو دين على رجل فافرا احد ابنيه ان لا يبيع استوفى ما على القريبن
في حصة ورحمهم الله الاخر دخلت له ان يبيع العذر بيمينه ولا يبيع القريبن على المقر في ميراثه حتى
وفي الزنا ذات في الباطن الاخر من كتاب الاقرار انه يزوج العذر على المصدق بالخصا به التي اذها
المكذبة سنة قال في الزنا ذات وهذا اطاهر الرواية وما ذكرنا انه لا يزوج العذر على المقر وانه
الامالي وما ينصف **الفصل** **في اتمامات الرجل** وترك ابنين فافرا احد ما باع وانكر الاخر بطله
المقر فافرا ما في يده **ولو اقر** ان اياه اوصى لعنه بالعين درهم وكذا به اخو باخذ ثلث ما في يده
ولو اقر بدين على ابيه وانكر الاخر ماخذ كل ما في يده **وفي مختصر الفقه** وري اقرار الرجل ببيع بامرأة
وافرا المرأة يبيع بثلاثة امانا اقرار الرجل ببيع بالان والاب والزوج ومولى القنافة واما اقرار المرأة
ببيع بالاب والزوج ومولى القنافة والمعنى من الصحة وسعد الصحة ما ذكر في ترايض الاصل يعني ان في الودنية
يرث المقر له مع الوارث المعروف ولشاركه في الميراث وفيما وراء الودنية لا يرث مع الوارث المقر
اما الاقرار ببيع نفسه حتى لو لم يبق له وارث كان الميراث له لا يبعث المال **باب**
الوكالة **وهو** تسليم على سبعة فصول **الاول** في التوكيل **والثاني** في التوكيل بالخدمة **الثالث**
في التوكيل بغيرها **الرابع** في الوكالة بالبيع **الحامس** في الوكالة بالشر **السادس** في الوكالة بالطلاق
السابع في الوكالة بالطلاق والعتاق **اما الاول** **وفي المشتري** قال محمد رحمه الله في رجل
قال لرجل ات وكل لي بكل شيء هذا التوكيل بالخط دون غيره **ولو قال** ات وكل لي بكل شيء امرتك
تتوكيل بالخط والبيع والشر وان وهب او صدق بما له جاز وهكذا في القناوي الصغير وعند
الحنيفة رحمه الله انه وكل بالعتاق وقات دون الهبات **وفي التوازي** لو قال له وكل لك في جميع اموري

الاقرار بالدين

مطلب

اقرار الرجل
داقرار المرأة
بشكته

الحال عليه وعاد الى المحل فلو قيل على كالتة ولو اشترى الموكل بالمال عبدا فاشترى اورد
 بالحب بطريق الفسخ فالو قيل على كالتة ولو اخذ الطالب كفيلا ليس للموكل ان يفسخه كالفيل ولو
 وكل لا يقضي من له على اب الوكيل او ابنه او عبده او ولد من لا يقبل ثمنها ذكالة اذا قال قبضت وهلك
 عندي فالقول قول الوكيل وقوله من عبده اذا كان على العبد دين وفي كتاب المادون لا يصح التوكيل فيه
 الذين من عبده عليه دين ولا قضا عليه من عبده يعني عبدا من الوكيل يقضي بملكه قبض نفسه الا اذا
 قال له لا يقضي الا جمعا الكل في الاصل وفي القناوي الصغرى اذا وكل المدون بامر نفسه صح ولو
 وكله يقضي الدين من نفسه او من عبده لا يصح والله اعلم **الفصل الرابع في الوكا له في البيع**
 وفي الجوزيد الوكيل بالقبض يستقر في ضمنه ما لا يحقوقي يقبل الفصل عن الحكم بالقبض
 والاشد به والاجارات والصلح الجاري بغير البيع فالو قيل اصل في الحقوق يعني مطالب بالقبض
 يقضي المبيع ويرد ما يقبض ومنها ما لا يقبل **الفصل** عن الحكم كالسكاح والصلح عن ذوالعهد والخلع
 والقفاه والحق على مال والصلح عن الظاهر والوكيل فيه بمنزله المتصرف لا يتعلق به شيء من حقوق
 العقد حتى لا يطالب بتسليم المبدل والمنكحة والوكيل بالهبة والصدقة والاعادة والاداء
 والوهن ان قبض وقيل ما امر به ليس للموكل ان يرد شيئا من ذلك الى بدهه ولان قبض الودعة
 والغاربه والرهن لا الغرم من عليه ذكالة الوكا له بالاشد به والمضاربة والتوكيل بالاشتراك
 فالحكم والحقوق تتعلق بالموكل ذكالة الوكا له بالاشد به والمضاربة والتوكيل بالاشتراك
 الملك لا امر فيها يستقر من الا اذا بلغ على قبيل الرساله فيقول له ارسلني فلان الملك يستقر من ملكه
 كذا وفي الجامع الصغير مائة بين رجلين باعاه من دخل ومن كل واحد منهما الثمن للآخر لا يصح
 ولو باعاه صنفين ومن كل من حصته ثمن من كل واحد منهما لصاحبه صح والوكيل بالبيع فاشترى
 الثمن للموكل لا يصح بخلاف الوكيل بالانكاح من جانب المرأة اذا ضمن المهر لها وبخلاف الوكيل بالامر بنفسه
 مقرر وقيل وكذا بالقبض ضمن الوكيل الثمن للامر صح هذا في الجامع الكبير في كتاب الوكا له في باب ضمان
 الوكيل وفيه الوكيل بالبيع لو اشترى عليه الثمن بان حال المشتري الامر على الوكيل على ان يبرأ المشتري
 الحوالة باطله ولا يبرأ المشتري ولو صالح الوكيل الناج على جارية له بعينها جاز في بيته
 على ان يكون الثمن الذي له المشتري للوكيل بالبيع لا يجوز وهو مملوك الدين من غير من عليه الدين
 ولو ان الوكيل الناج احال الامر على المشتري صح وكالتة وليس نحو الالة لا شيء للامر على الوكيل ولو
 دفع المشتري الثمن الى الوكيل الناج او الامر بغيره فلو اشترى الوكيل الناج المشتري بعد ذلك ان لا يدفع
 الثمن الى الامر بغيره ان منع من دفعه فان دفعه اليه صح هذا في براءه اسحقناه ولو امر الامر الوكيل
 بالبيع وقال له لا تدفع المبيع بعد البيع حتى يقضي الثمن الى الامر قد دفع الوكيل قبل قبض الثمن جاز عندنا
 خلافا لابي يوسف وبني مسكة الوكيل بالبيع اذا قال له لا تدفع المبيع وسيتاتي هذا اذا دفع الامر الوكيل
 المبيع الى الوكيل ما اذا لم يدفع جاء الوكيل واخذ المبيع من الامر وقال له ان يدفعه قبل الثمن له
 ذلك ولو باعه الوكيل ثمنه لغير الامر ان يمنع من الدفع قبل نقد الثمن بل يجوز عليه ولو كان
 المبيع مدفوعا الى الوكيل لكان لا امر اخذ المبيع من الامر **مورد** فاذا اقام موران باعده من الامر
 ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن ليس له ذلك ولو لو كان المبيع مدفوعا الى الوكيل ولم يهبه
 عن الدفع قبل نقد الثمن فاخذ المبيع الوكيل من بيت الامر بعد ما باع فله ان يرد الوكيل لا يقضي

الوكيل لا يبرأ
 ضمن الوكيل بالبيع
 ضمن الوكيل بالقبض
 ما يتعلق بالحوالة
 والصلح
 احوال الوكيل
 على المشتري

ولو اخذ من بيت الامر قبل ان يبيعه وقد نفاه عن القبض فله ان يرد ولو اورد ملك حتى باعه
 جاز ولو مات قبل ان يدفع المشتري انقبض البيع الكل في الجامع **جلس احمر** وفي الضمان الوكيل
 يبيع عن اذا اذ ان لا يثبت ايضا لنفسه فالتسبيل فيه ان يبيعها من رجل ثم يشتريها لنفسه لا ذكالة
 لا يمكنه ان يشتريها من نفسه لان الوكيل لا يبيع قاضا للثمن ذكالة وفي كالتة الاصل في باب
 الضمان على الداء الوكيل بالبيع لو باعه من عبده المادون او مكاتبه لا يصح بالاجماع ولو باع من اسفه
 لا يجوز بالاجماع **ولو باع** من ابنه البالغ او من ابية او ولد من لا يقبل ثمنها ذكالة **ولو باع** من اسفه
 وعند علم الجوز وفي المضاربة من الاصل المبيع من هو لا وكان بمثل القيمة يجوز وفي الاصل في باب
 الوكا له والشد الوكيل بالبيع من ابية او مكاتبه او عبده المدون جاز ذكالة الوكيل العبد
 لو باع من مولاه وفي سماع الاصل في باب الوكا له بالسل اذا عقد الوكيل بالسل والشد وقضى الامر المسلم
 فيه صح ولو قال الموكل للوكيل ان لا يبيع لغيري صح **ولو ائتمن** المسلم اليه من دفعه الى الموكل له ذلك
 وفي فتاوى العتالي المباح ان ابرأ الموكل عن الثمن فيجوز له ان يبيع الوكيل بالبيع ان يبيع بالفسخه وباعه
 بالثمن وهذا ما اخذ كفيلا بالحوالة والاقالة والخط والبراء والنفوذ دون حقه يجوز عند جماهير
 وعند ابي يوسف لا يجوز الوكيل بالبيع بملك الا قاله حتى لو باع مرقا قال له لو اشترى الوكيل بالشد
 لا يمكن الا قاله بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل بالسل والومي والاب والموالي بالوكيل **ولو قال** الموكل للوكيل
 ما صنعت من شيء فهو جاز بملك الحوالة بالاجماع والاقالة على الخلاف المذكور ذكالة الوكيل
 المشتري عن الثمن صح عند جماهير **وهذا** اذا الرقيق الثمن اما اذا قبض فلا يمكن الخط والاقالة
 والوكيل بالبيع لو احال على المشتري لياخذ الثمن مرقا قال له يبيع كما لو اشترى في هذا اذا كان المحال له
 على الوكيل المحل من فيصير قاضيا دين نفسه بغير موكل فاذا قال له اذا اشترى الصانع عن نفسه ولا
 يصح اما اذا لم يكن عليه شيء ذكالة فلا يمنع صحة الاقاله عند من ائتمن **ولو قيل** اذا قبض الثمن من
 قال المشتري ذهبت منك الثمن وحطمت ان اصاب الى الثمن من ان قال ذهبت منك هذا الثمن لا يصح
 بالاجماع وان اطلق فقال ذهبت منك من هذا العبد فله ان يبيع من الثمن سواء وفي
 ذكالة الاصل في باب الوكا له بالاحارة الوكيل بالاجماع اذا اجر من دفع المبيع على الامر ولو دفعه بغيره
 لا يصح وهذا الوكيل بالاجماع لا يجوز سواء كان الامر دينيا او عينيا ولو ما قضى وكحل المستأجر وب
 الاذن الا حارة والامر في يد المأجر جاز فان دفعها الى الوكيل او الى الموكل لغيره شخصيا ناكما في الوكيل
 في الاجارة **وفي** كتاب الوكا له في باب العتار على الدار الوكيل بالبيع بملك المبيعة بالسنة وفي المشتري
 قال ابو يوسف رحمه الله هذا اذا كان العتارة فان كان للمأجر جاز لا يجوز كالمرة اذا عتقت غزلا الى بصر
 لبيعه لها قال هذا على ان يبيعه بالعتد وفيه يفتي وهذا اذا باع بما يبيع الناس فان طول المد لا يجوز
 وفي العيون لو قال بعه بالعتد بالاجماع فان باعه بملك من العت لا يجوز وفي الاصل في باب الوكا له
 ما عدا بالعتد او بالفسخه يجوز **وقال** الفقهاء الوالك في الفتوى على قول ابي يوسف ولو قال كالتة الا
 بالعتد مباح بالفسخه لا يجوز **ولو قال** بعه بالفسخه بالفسخه بالعتد بالفسخه بالفسخه بالفسخه بالفسخه
 العت لا يجوز وفي الاصل في باب الوكا له بالبيع والشد الوكيل بالبيع اذا باع النصف بثلث النصف بثلث النصف بثلث
 ولو باع النصف لغيره فله ان يبيع من النصف **وهذا** عند جماهير لا يجوز والوكيل لشد عتدها واشترى
 نصفه لغيره الا ان يشتري الباقي قبل ان يجف **الوكيل** بالبيع اذا كان جسيما ان كان مائة مائة بالعتد

الوكيل بالبيع
 رهنه وكفيل
 حواله الوكيل
 اقاله الوكيل
 وخواتم

حكم الاجماع
 في بيع بالفسخه

عليه استصاها وان كان محرم فاعلى الامر وكذا في العبد المحرم الامر اذا قال لو جعل امره
من الوكالة فقال المولى عز ذلك لم يصح في الامر الوكيل ببيع العبد اذا باعه منه لا يجوز ولو باعه
من ابيه او ابنته يجوز وان اعتق في الزنا ذات في باب الامر بالبيع وسطر الجار الوكيل اذا قال
امر الامران فان خلافا الى خبر في المجلس بان قوله ببيع عبيد بالعد درهم فباعه بالعد درهم بقدر
ولو قوله ببيع عبيد بالعد درهم فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا ولو امره ان يبيعه من
ثقة او كفيل ثقة فباعه بغير رهن او كفيل لم يجر ولو اخلفا في استراط الرهن والكفالة قالوا
قول المولى وكذا لو قال له الامر منك بغير هذا الثمن قالوا قول الامر ولو قال له بعه ليهود
فباعه بغير شهود حانه ولو قال له لا تبع الا يهود او قال حتى تشهد فباعه بغير شهود لا يجوز ولو
قال له بعه في هذه السوق فباع في سوق اخرى حانه ولو قال لا تبع الا في هذه السوق فباع في سوق
اخرى لا يجوز ولو قال له بعه من فلان فباعه من غيره يجوز الوكيل ببيع العبد اذا قال بعه من هذا
وقبضته الثمن وهلك في يده او ادهاه المشتري صح فان مات الامر فقال ورثته لم يبعه وقال الوكيل
بعته وقبضت الثمن وهلك عندي وصده المشتري ان كان العبد لها لكا قالوا قول الوكيل استصاها
وان كان قابلا لايصدق اليمينه بقوله ببيع في حقه الامر وفي الباب الاول من وكالة الحاكم اذا
قال المامور ببيع الحارمة بعد ما مضى بعته وقبضت الثمن وسلمت الى المالك او هلك عندي قبل قوله
في براءة ومنه المشتري ولو لم يبرمه في فان وجد المشتري به عيبا فوذه لا يبيح في الامر ولكن يباح
الحارمة فيبني من المشتري والقبضان على الوكيل فان فضله هو الامر وان كان الامر لم يرد
الحارمة الى المامور فادعى المامور انه باعها وقبض الثمن وهلك او دفع الى الامر وانكر المالك له
له حبس المبيع حتى يبين في الثمن وقال المشتري ان سئنت فادفع اليه العاقر وان سئنت فاقبض المبيع
والزمي اذا اقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليه وانكر المبيع او قبض الثمن خاصة فهو ملطوق في حق البراءة
دون الزام اليه شيئا الكلي في الجامع الكبير وفي الاصل الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بالخيار له او
للامر حانه ولو قبل خيار الروية او الشوط حاز على الامر وكذا الردي بالقبض قبل القبض وفي الجامع
الصغير الوكيل بالبيع اذا اصر باع وقبض الثمن ولو يقبض من واحد المشتري بالمستزى عيبا فوذه على
على الوكيل ان كان الردي قبضا القاضى باليمينه او بالتوك يكون ردا على المولى وان كان الردي اذ
يكون ردا عليه ولكن خاص المولى وقد ذكرنا ما منه في كتاب المبيع المبيع رجل وكل رجل ببيع امته
مشرابا عينا بنفسه الغزل الوكيل وكذا الودعها وسلمها وكذا الواسقولهها او كانتا ولو ذهبا
او احرها لا يغرل وكذا الواسقولهها او وطهرها وفي البيع لو عادت اليه فمحا للوكيل ان يبيعه ولو
عادت اليه بملك جديد لبيعه او ادب او رد ببيع العبد بغير قبضه لم يكن للوكيل بيعها الوكيل
بالبيع المطلق اذا باع شيئا فاسدا لا يضمن بالبيع والتسليم ولو كل ان ليس بمرده والمامور بالبيع
القاسد اذا اتى بالبيع الحار جاز استصاها وقال محمد لا يجر قياسا وعلى هذا الخلاف لو قال له
بيعه الى اجل فباعه بالتقيد قال الامام السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع ولو امر بان يوجه امره
بغير شهود حاز على الامر عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد لا يجوز **رجس احمر** وفي القنادي
الصغير رجل وكل رجل ببيع عبيد قول الوكيل اخرا فان المولى ما صنعت من شيء فهو جاز في بيع الوكيل
والا فلا وفي الاصل في باب وكالة العبيد والمجون لو وكل رجل ببيع العبد من وقال له اصنع ما سئنت

تفصيل الوكيل اذا
حالف احواله

قال بعض من
الوكيل بالبيع
بعته وقبضت الثمن

انكر المبيع

الوكيل بالبيع
باع فانه

له ليل اذا وكل المكون
اذا قبل له اصنع ما سئنت

فذلك

قول الوكيل آخر وقال له اصنع ما سئنت او ما صنعت من شيء فهو جاز لا يملك الوكيل الثاني ان يوكلا
ثالثا وكذا في شفعة الاصل في باب الوكالة بالشفعة وفي الاصل في الشفعة السلطان اذا قلده رجلا
العقار اذا جاز له الاستخلاص من ان القاضى استخلفه رجلا جاز له الاستخلاص للعلية ان يستخلف
متر وشرك الوكيل بالخصوصة والوكيل بقبض الدرس والوكيل بالبيع سواء وكذا لا يملك الذي هو من وكيل
الوكيل فذلك امر من وكيل وكيل الوصي فلو وكل رجلا بالبيع ولو قبل له عمل بملك لا يبيع بملكه فلو باع
الوكيل الثاني مع هذا ان باع محضه الوكيل الاول جاز في الجامع الصغير والعبد على الوكيل الثاني في الجمل
والوكيل الاول لو باع محضه المولى والعبد على الوكيل وحضرة المولى وعينه سواء ولو باع الوكيل
الثاني بيمينه الوكيل الاول ولو قبل المولى له عمل بملك فيه ان اجاز المولى جاز وان لم يجز ان بين الثمن
حاز في الاقالة وفي النوازل لو وكل رجلا بان يطلق امراته فطلقها رجل اخر محضه الوكيل او كان غائبا
فاجاز لا يجوز وكذا المغنا في المكاح والمطخ والنجابة وفي المشتري قال محمد المكاح والمطخ والنجابة
كالباع بخلاف الطلاق وهكذا ذكر في العيون وفي القنا وفي القاضى الامام الوكيل بالقبض ليعتد
له ان يوكلا غيره فان فعل لم يجر محضه الا في حاربه ولو ادعى الوكيل الى اخره الموت فمحا طوكلا
رجل وكل رجل ببيع عبيد وقال له ما صنعت من امر فهو جاز قول الوكيل اخر باع الوكيل الثاني من الوكيل
الاول لم يجر **رجس احمر** الوكيل بالبيع مطلقا بيمينه بقبض الثمن وكثيره وما تعرض له في حقيقته
الله والمسئلة معروفة اما الوكيل ببيع الدنار بالدرهم او ابا ع بما لا يتقارن الناس مثله لا يجوز بالاجماع
في النوازل رجل وكل رجل ببيع عبيد بالعد درهم وقبضته الثمن فقبضه المشتري وقبضت العينة
لبيع الوكيل ان يبيعه بالعد ولو باعه بالخيار فادعت قيمته في مدعي الخيار حتى صار في تساوي
العينة له ان يبيع المبيع بيمينه لان عهده ان يبيع بعد ما ادعت قيمته جاز خلافا
لما سئنا على مثله العينة فلو لم يبيع الوكيل المبيع لكنه سكت حتى مضت مدة الخيار فابيع بالعد عند محمد
وعند ابي يوسف يجوز ولو كان بالخيار وصفا لم يبيعه له ان يبيع بيمينه عند محمد جميعا مدخل وكل اخر بالبيع مطلقا
متر قال له لا يبيع المولى في العبد من غير خد يدا الوكالة حازه رجل وكل رجل ببيع عبيد بمائة دينار
فباعه بالعد درهم ولم يعلم المولى بما عهده فقال الوكيل ببيع العبد فقال المولى اخره جاز بالبيع بالعد
وفي المشتري الوكيل بالبيع اذا وكل موكله بقبض الثمن له ان يخرج من وكالة الا ان يكون المولى حاضرا الوكيل
الى القاضى وامره القاضى ببيع موكله فحينئذ لا يكون للوكيل ان يخرج من وكالة فترجى محمد وقال ليس
له ان يخرج من وكالة في الوجه الاول ايضا وهكذا في الجامع الكبير وفي شرح الطحاوي ببيع بعض
الوكيل لكن لو قبض المولى بيمينه المشتري وما يتصل بمسائل الفصل وفي فتاوى الشافعي الوكيل بالبيع
اذا استلحق رجلا ببيع من العبيد على من كان اهلا او على من احب ثقات الا حرا وصاح في بيع الا حرا لا يضمن
وقيل ببيع هو المختار الدلال المعروف اذا كان في يده ثوب فظلموه كان مشروقا فظلموا المشروون
منه فقال زد دنة على الذي اخذت منه ويراعى الثمان وهذا اذا ثبت باليمينه اما نحو قوله فلا
كما صاب القاصب اذا كان رده على القاصب العبد المحرم اذا اكتسب بالاداء سئني به وقبضه وامر
انسانا بباعه وحله وغاب المشتري ولم يقدر عليه ضمن الوكيل لان كسبه العبد لم يلاه وامر المحرم باطل
فقد قبض هو ما لا يلاه بغير ادنه ولو طلبا العبد الثمان له ذلك وواجبا عليه تسليمه كقاصب
القاصب بيمينه بوجه الى القاصب رجل دفع الى رجل ثوبه وقال له ادفعها الى فلان ليعملها في ثيابي المامور

العمد المحرم اذا وكل
فله ان يبيع

الوكيل

العمد المحرم اذا وكل
سبع ما يبيع

مما سئنا
على انسان

الغيب لا يصدق **و** في فتاوى القاضي الامام رجل اشترى عبدا واسمها اند ليشترى به لفلان وقال
فلان ذميت كان المشتري ان يبيع العبد منه لان المشتري اذا لم يكن ذكلا صار مشتريا لنفسه فلا
يقتصر عقده بالاجارة لان الاجارة تنزل في الموقوف دون النافذ فان دفع المشتري الحارمة اليه
واخذ منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما بالتراضي **و** في الاصل لو دخل رجل بان يشترى له عبدا او يبيعه
ووثقه ووطئه اخذ بمثل ذلك **و** في النكاح فان شترى على تلك العفة وقال نويت لفلان قال
قوله وان مات في يده قبل الذي سمي وان كان الثمنان مختلفين فالذي قال اشترى به ما لا يبر
تمنه ذراهم فالشراء للوكيل **و** لو قيل بالشراء اذا اشترى بالقبضة قالنا جليل في حق الوكيل والوكيل
و لو ان الوكيل ان يكون الاصل له ليشترى بالنقد بغير بيع يوجه الى مدة معلومة قال اصل
حقه **و** لو يطلب الثمن من الموكل ذكره في الجمل **حسب احد** **و** في الفتاوى الصغرى رجل قال لا
اشتر جاربه بالف درهم او هذه الحارمة كانت مستوفى اما لو قال اشترى جاربه بالف درهم او هذه الحارمة
او اشترى جاربه بالف من مالي او هذه الالف **و** في بيع الجامع الصغير دخل رجل عبد العبد بان يشترى
نفسه له من مولاة فذهب واشترى ان اضاف الى الموكل فالشراء له وان لم يضيف فهو غناق والوكيل
للولي **و** في وكالة الجامع الصغير عبد دفع الى رجل الف درهم وان لم يشرى نفسه له من مولاة
فذهب واشترى ان لم يضيف يكون الشراء له وان اضاف الى العبد فهو غناق **و** في دفع من الالف فهو
للولي **و** في العبد الذي اشترى من العبد دخل دفع الى اخر الف درهم ليشترى له ثوبا به وبيع نوعه فاشترى
بعضه وانفق البعض في الجمل والذكر لا يفيق ولو اشترى بالكل والفق من ماله صار منطوقا **و** في اهل
رجل وكل رجل لشرائه كرجله من الغزاة فاشترى واستاجر بغير ائتماره فاكراه على الامر استخرا
ولو امر بالشراء في السوق فاستاجر من محله فهو منطوق **و** في شرح الشرائي الوكيل لشرائه العبد
اذ اجاز الى ائتماره مالك العبد فقال مالك العبد بعت هذا العبد من فلان يعني الموكل فقال الوكيل فقلت
لا لمز الموكل **و** في الصغير الكبير باب الوكيل والرسول في النكاح والطلاق والعناق والبيع
يضيف المقر الوكيل الى الموكل والى الموكل قال الرسول في النكاح والطلاق والعناق والبيع اذا
خرج الكلام مخرج الوكالة بان امان هذه المقرات الى نفسه فقال زوجت فلانة مائة مائة مائة
اعني انك بعتك لا يجوز هذه المقرات لانه رسول والرسالة لا تضمن معنى الوكالة لان الوكالة دون
دون الوكالة وان اخرج مخرج الرسالة فقال ان فلانا يقول طلقك بعت منك الى اخره جاز ذلك
كله على الموكل والوكيل في البيع اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة لا يفيق به **و** لو قيل بالطلاق وان كان
اذ اخرج الكلام مخرج الرسالة فقال ان فلانا اموتى ان اطلق او اعنيك الى اخره ففعل ذلك فقد غفره
لان مخد هذه المقرات على الموكل على كل حال **و** لو اخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق والعناق
مخرج الوكالة بان امان هذه المقرات الى نفسه مخ الا في النكاح والعناق بين الوكيل والنكاح والوكيل
بالطلاق والعناق ان في الطلاق والعناق اضاف الى الموكل معنى لا سعى على ملك الوكيلة وان كان الطلاق
والعناق اما في النكاح فقدمه الوكيل قابله للمهر حتى لو كان الوكيل بالنكاح من جانب المرأة واخرج مخرج
الوكالة يقول بانه لا يصير محال فلانة يصير مفسقا الى المرأة معنى لان صحة النكاح باعنا وملك البضع
والبضع ملك المرأة فصارت ان كان ملكك بضع موكلتك فلانة محلا في جانب الرجل **و** في وكالة الجامع
فصيل الحوالة الوكيل بالشراء اذا وجد ما يشترى بغيره ان يرد من غير استيفاء الامران كان المشتري

اشترى الوكيل لنفسه

بضيف الوكيل
او نفسه

الوكيل بالشراء اذا وجد
بالمشترى بغيره

في يده وان سلمه الى الامر لم يرد الاماموه فان رضى الوكيل ما يبيع لزمه العقد والامور بالحيان
ان شاء رضى به وان شاء الزمته الاماموه **و** قيل ان يلزمه لو هلك على الموكل **و** في هذا الحديث
في الزيادة ان الوكيل بالشراء اذا مات من قبل موكله الموكل به عيبا يرد او رثته او وصيه وان لم يكن له
وارث ولا وصي يرد على الموكل **و** لو قيل بالبيع اذا مات من قبل المشتري به عيبا يرد على رضى الوكيل او على
وارثه وان لم يكن رضى ولا وارث يرد على الموكل **و** في العناق والطلاق والطلاق اذا كان غريبا ما دام
حيلا لا ينقل الحقوق الى الموكل **حسب احد** **و** في الاصل رجل وكل رطلين بكاح او طلاق بماله او غنوق
بمال او ثمانية او سبع او شواء ففعله احد ما لم يرد فان لم يرد في الطلاق والعناق فله والمال ففعله
ذلك على رضى موكله **و** في حقيقه خلافا لما روي من الله **و** لو قيل امر امرأته ببيع رطلين كاي يرد
احد منها **و** لو وطئه ببيع عبد من له فباع احدهما بغير رضى او لم يكن فيه ضرر فان كان فيه احد منهما اجود
فعل ما ذكرنا من الخلاف **و** في مسله **و** في النكاح **و** لو وطئ ببيعها ماله فباع احدهما بغير رضى ان كان ذلك
حصته من الثمن او اكثر **و** ان كان اقل فلا غنى له في حقيقه **و** عند ما ان كان يبيعهما فلهما يتقايان
الثمن به جاز **و** لو وطئه بان يشترى له عبدا بغير رضى ما عيبا بغير رضى درهم فاشترى احدهما بغير رضى
ان كان ذلك حصته من الالف او اقل **حسب احد** **و** في بيع الوكيل لشرائه الحارمة
اذ اشترى اخاه من الرضاخ ينظر ان كان له الموكل اشترى جاربه الطيبا لا يفيق على الامر فيفقد
على الوكيل **و** ان قال اشترى جاربه استخرا منها او ابيعها حاز للامور وله ان يستخرا اخاه من الرضاخ
ولو امره بان يشترى له جاربه فاشترى له جاربه قد طهرت بغير رضى ان ملكها او اشترى امه او اخاه
نفذ على الامور ولو كان قال اشترى جاربه الطيبا او استخرا منها لا يفيق على الموكل **و** لو قيل على الوكيل
و لو قال اشترى جاربه الطيبا فاشترى اخاه او رثته او احد امرأته او جاربه في ماله جاز **و** لو قيل من
نخل حاله **و** لو اشترى اخاه او رثته او احد امرأته او جاربه في ماله جاز **و** لو قيل من
او في ماله من رضى من طلاق بدين او رضى بدين والمأمور **و** في هذه اكله قيات **و** هو قول رضى به احد الحسن
وعند ابي يوسف ان كانت العدة بالثمن او بالامور ولو وطئه بان يشترى له ابيه بركها فاشترى
معه **و** في او منطوقه العبد لم يرد الامور رجل وكل رطلين لشرائه الطعام يصير في الخطه **و** في ثمنها
مواذراهم ان قلت يصير في الخبر ان كثرت بغير ثمن في الخطه الا اذا اخذ الرطل ولية لم يفيق علم
ان مواذره الخبر ان كثرت الدراهم علم ان مواذره الخطه **و** في رواية كالحسن
المسئلة في الاصل **و** في ما يفيق هذا الفصل شرارة الفضولي **و** في بيع الزيادة ان لا يوفقه **و** لو
امر احد بالشراء لشرائه الحارمة فاشترى الوكيل بغير شرط الحيا او شرط الحيا ولو اشترى رجل
له على اخوه واهم لغاية مائة مائة مائة وقبض ذلك من عزمه واشترى خطه تلك الدراهم قال
ان اضاف الشراء الى تلك مائة مائة مائة عليه ان احاز ولو لم يضيف اليه لا يوفقه في ثوابه
الامام طهيرا الدين الموعظاني **و** في العناق والطلاق **و** لو وطئ رجلا لشرائه عيبا بغير رضى الوكيل
من عند واشترى منه ليشترى له لو وطئ اخر مثرا به له فاشترى له هو لا ول وانما ملك لنفسه عند عزل
نفسه ولا يمكنه ذلك عند غيبة الامور الا اذا اشترى ما اكثر مما وطئه او طلق جسد ما وطئه به **و**
الفصل السادس في الوكالة بالنكاح **و** في الاصل رجل وكل رجلا بان يزوجه امرأة
فزوجته ان كانت صغيرة لا يجوز وان كانت كبيرة فذلك عند ابي حنيفة وعند ما يجوز وكذا كل من

لا قيل لها من هذا الخلاف ولو وجه الوكيل معتدة رجل او منكوبة رجل او امرأة تدخل ولو
 يعلم ذلك يجب له المهر المثل ولا يزوج على الوكيل على اوله ولو علمه ولو وطئه بان يزوجه امة او حرة او محررة وان
 يوجه مكانه او مدبرة او اولاد حارة ولو امره بان يزوجه فلاه فاذا هي منكوبة رجل ثمانية منه
 وانقضت عدتها فزوجها منه فصح ولو لم يكن لها زوج فزوجها الوكيل لنفسه ودخل بها وطلعتها وانقضت
 عدتها فزوجها من الوكيل ما عدا ان الوكيل من زوج امرأة معينة ليس يجوز عن الزوج لنفسه والوكيل
 يستأجر من معين يجوز عن المرأة لنفسه وقد مر الا اذا خالف بان استأجر ما كثر مما وكل به او خلاص
 جسما وطئه به وفي النكاح خالف لان الامانة شرط في النكاح فاذا لم ينفذ فقد خالف فيصير له وفي
 الوكيل بالستر الامانة ليست بشرط فقد عذر نفسه فيها وافق امر الامر وعزله يكون
 بالخلاف لا بالموافقة وللمرأة زوجها الوكيل لكن تزوجها الموكل لنفسه فمما لا يوافق زوجها الوكيل منه لم يزوج
 وكذا الزوج الموكل امر تلك المرأة او ذات رحم محرمة او اربابا سواها انزل الوكيل ولو قال لها
 ان تزوجها فليطلق ثلاثا وهذا لا يزوج ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها امرأه فقد علق
 طلاقا بها صح وطلقت امرأة وكلت رجلا بان يزوجها من رجل فزوجها من نفسه او من ابن له صفي
 لا يجوز ومن ابن له باق او ابية فعلى ما ذكرنا من الخلاف ولو وكل الرجل امرأة بان يزوجها امرأه فزوجها
 نفسها منه لم يزوج في تزوج جميعا امرأة وكلت رجلا بان يزوجها من رجل فزوجها نفسها من رجل الفرك
 الوكيل منكوبة رجل قاله لآخر اى اريد ان اخلع نفسي من زوجي فاذا اختلفت وانقضت عدتي فزوجني من
 فلان صح لان الوكيل يحمل الامانة ولو قال للوكيل ما صنعت من شئ فهو حار فوكل الوكيل ما حار و
 حار الكيل الاصل **المسألة الثانية في الوكالة بالطلاق والعتاق** وفي الاصل الوكيلان
 بالطلاق والعتاق يفرد احدهما اذا كان بغير المال وكذا الوكيلان مرد والوديع والعقاري والمعتق
 والودي في البيع القاسد اما الوكيلان في البيع والخلع والعتق على مال والذي جعل امرأته بيد رجل
 قد ذكرنا في الفصل المتقدم انه لا يفرد احدهما الوكيل بالطلاق او الامانة باليد او الامتنع عن النطق
 لا بحره ولو وطئه بطلها بغيره وكذا الوكيل بقتل الدين بغير رجل اكرهه السلطان لم يملكه بطلاق
 امرأته فقال ثمانية المرب است وكل ولو لم يرد على هذا فطلق امرأته وقال الموكل لو اردت ان تطلق
 تطلق امرأته لان قادم الرجل خرج جوايا الكلام السلطان وكل من يطلق امرأته مؤل ولو وكل رجلا بان يطلق
 امرأته فطلق هو وانقضت عدتها فزوجها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو طلقها ثلاثا وانقضت
 عدتها ولو طلقها واحدة والدية قائمة فالوكالة على حالها في الترخيص **الوكيل بالطلاق اذا طلق**
 في حال سكر لا يقع قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا خلاف قول اصحابنا رجل وكل رجلا بعتق عبده
 فقال الوكيل بعتقه امس وكذا في الموكل بعتق **والوكيل بالبيع** لو قال بعتك امس وكذا في الموكل بالعتق
 قول الوكيل هذا بعتك اجني فاحار الوكيل لا يقع والطلاق على هذا رجل وكل امرأته بكنات عبده
 وبغير بدل الحاة فقال الوكيل كاتبت وبعثت المدة وانك الموكل بالعتق قول الوكيل في الكاتبة
 دون عتق بدل الحاة ولو كانت بغيره فبطلت الحاة ودفعت اليك فهو مقصود **كتاب**
الكفالة وهو مشتق على خمسة فصول **الاول** في المقدمة وفيه الفاظ الصالحة ما صح
 من ذلك وما لا يصح **الثاني** في الكفالة المتعلقة **الثالث** في التسمية **الرابع** في صلاح الكفيل **الخامس**
 في تحميل القاضي وفيما يتعلق بالدعوى والخصومة **اما الاول** قال الامام الشافعي رحمه الله

الوكيل بالطلاق اذا اشترط
 على المطلق ان لا يزوج
 بطلان ما جاز وكذا الوكيل
 بعتق العبد

وكذا رجل وكل رجلا بعتق
 العبد لا يقع

في نسخة الكفالة عبارة عن العلم وفيه طريقان احدهما ان يضمن في المطالبة دون اصل الدين بل اصل
 الدين في ذمة الاصيل على حاله والتمثيل بمطالبة قاضي الوكيل مع الموكل العتق الموكل ولا في المطالبة
 للوكيل الطريق الثاني فم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في ثبوت اصل الدين والاستيعاف من ثبوتها
 قال القاضي مع عاصب الغاصب فخر الكفالة بالتمثيل والاعيان المعنوية صحبه عندنا فافقنا على الكفالة
 بالمال اذا حضر المالك له احد الكفيل بتمثيله **وكذا** اذا كان موصيا عند غيره هذا القاضي فان كان
 موصيا عند هذا القاضي يقول الكفيل للقاضي اخرجني حالي اليه فيثبت عليه فخر عتقه فيجبه
 القاضي الى ذلك وكذا الوكيل بنفس موصي او عايب موصي وان كان الكفيل له عايبا في بلدة اخرى وقد
 علم القاضي او قامت به البينة اجل الكفيل قد والذهب والجيشه فان جاء به والاحسبه وان كان
 المكفول له عايبا لا يعلم مكانه ولا يوقف على اثره لا يجلس الكفيل ويكون ذلك بمنزله الموت وان
 مات الكفيل بطلت الكفالة اما اذا مات المكفول له لا يبطل اذا كفل رجل بنفس رجل بغير ان قال
 انه لا حق له قبل المكفول به له ان ياجد الكفيل بتمثيله ولا بغيره **وكذا** في الطالب وقال لاحق في قيل
 المكفول به لا من حخته ولا من حمة غيره لا بوكالة ولا بوصاية يري من الكفالة **وفي** الجامع الصغير
 لو كفل بنفس عبده فمات العبد يري الكفيل ان كان المديعي به المال على العبد وان كان المديعي به نفس
 العبد لا يضمن ومن قيمته **وفي** الترخيص من محمد رحمه الله في من ادعى على انسان انه غصبه عبدا
 فقال رجل انا من العبد الذي يدعي قال هو صا من حتى بالعبد فيقيم انه عبده فان لم يان به ووجه
 بينه فهو صا من لغيبته **وكذا** ادعى انه غصبه عبدا او مائة في يده فقال خله فافا صا من بغيره العبد
 فهو صا من ياحده بها من ساعته ولا يحتاج الى الاثبات بالبينة **حسب اخرون في الفاظ الوكالة**
وفي الاصل ان الكفيل بنفس دخل بغير دفعه اليه فخر قال الكفيل للمطالب دعه وانا على كفالي او غل
 مثل كفالي او قال انا كفيل او دعي او قال صنت او كملت او قال هو غل او قال صنت ايمان صح
 وبالعارة سية بغيره فخر من فلا يراهم ايمان صح **وكذا** لو قال يقول كذا فخر اختلف المتأخرون **وفي**
 فتاوى الشافعي لو قال لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان انا دفعه اليك او سلمه اليك او قبضه
 لا يكون كفالة ما لم يشرط بماء يدل على الاقرار بان يقول كملت او صنت او غل او ابي **وفي** متفرقات
 الامام حالي لو قال منجز لا يكون كفالة اما لو قال بعتق فلان يكون كفالة لو قال ان لم يرد فلان
 فانا ادي بعتق نظيره ما ذكره المتأخرون لو قال انا اخرج لا يبرئ منه شئ **وكذا** لو قال ان دخلت الدار فانا
 اخرج لم يرد من النصاب **وفي** فوايد مسر الاسلام **وكذا** لو قال اخرج جواب مال تو بر من او جواب كوبر او قال
 هو حرة ترابري ايد بر من لا يكون كفالة **وفي** الاصل لو قال اخرجنا صا من لمعرفه فلان او صا من
 لان اولئك عليه اولان اول على منزله لا يكون كفالة **وكذا** لو قال انا صا من لغريفه او على تغريفه
 فغيره اختلاف المتأخرون **وفي** فتاوى القاضي الامام **وكذا** لو قال اسناني فلان بر من امت قال الفقيه
 ابو جعفر يكون كفلا بالنفس **وقال** الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يكون كفلا وما قاله الفقيه
 ابو جعفر افر الى عرف الناس ولو قال فلان اسناني فمست او قال فلان اسناني فمست قالوا يكون
 كفلا بالنفس **وقال** بعضهم ان قال اسناني فلان بر من مست يكون كفلا بالنفس لكان العرف وفيه
 كلمة الاحباب وقوله فلان اسناني مست لا يكون كفلا لانه لم يوجب على نفسه شيئا وعامة المتأخرون قالوا
 لو قال اسناني فلان بر من وقوله فلان اسناني مست يكون كفلا فكا لغيره فوايد العرف والعارضة

الكفيل **و** لو كان المطلوب قبل ان يتقاضاه لزم المصنف ان يعطاه ولو لم يمت كلفه فان انا اعطيت ان اعطاه
مكانه او ذهب الى الشوق فاعطاه او فان اذهب الى المنزل حتى اعطيت ما لم يعطاه فهو جائز فان كان
ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل الحال **و** لو كان ان تقاضيت فلا فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
صان لك فاعطاه المطلوب قبل ان تقاضاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
منك **و** ادفعه اليك قال هذا الدين على من ان يقاضاه من عنده انما هي على ان يتقاضاه له وبقية
اليه **و** في رواية عن الامام لو قال لاخر هو حجة تبارك فلا تسكنه فهو على لا يصح هذه الكفاية وقال
القاضي الامام نعم ان قال لك رجل قال للطالب ان يخرج عنك عن الاذا فهو على العجز بطريق الجس
ان طيبه ولو يرد ولو الكفيل **و** في رواية عن القاضي رجل كفيل برجل مال على ان يكفيل عنه **ف** لا
يكفي من المال فلو كفيل فلا فالكفاية لادومه وليس له خيار في ترك الكفاية **و** في الاصل كفيل على من
ما لم يرد عشرة ايام صح خلاف يصح عند اى حفيظة لان معنى الكفاية على التوسعة **و** رجل كفيل بفسر رجل
على انه ان لم يرد ان به يوم كذا فعليه المال فتواري المكفول له فلو تجد الكفيل برفع الامر الى القاضي
ببصير وكذا فيسبيله اليه **و** على هذا الوبايع شيئا على ان المستر في ما لم يرد ثلاثة ايام فتواري البايح حتى
مضت ثلاثة ايام برفع المستر في الامر الى القاضي ليعصب القاضي للبايع وكذا لو دفعه عليه قال الفقيه ابو
الطيب رحمه الله هذا اخلاق قول اصحابنا رحمهم الله غير انه روي في بعض الروايات عن ابي يوسف ولو دفع
القاضي فهو حسن في موضع فقلت الخضم **و** في العاوي رجل قال لاخر ما اقر به فلا فاعطاه فاعطاه
فان الكفيل بشر ان فلا فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
طه الوالي ان ياكل منهم شيئا بغير حق فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
لا نظامهم علينا واما اصحابكم فهو علينا بالخصم فلو اخذ الوالي منهم شيئا فلم يرجع قال هذا مستقيم
على قول من يجوز ضمان الجنابة **و** على قول غانم المشايخ لا يصح **و** لو كفيل بالخراج يصح ما جماع **و** في الجامع الصغير
وفي الاصل رجل له على اخر مال فكفل رجل بنفس المطلوب فان لم يرد ان به وقت كذا فعليه ماله الذي عليه
فكفي الاجل قبل ان يوايه الكفاية فان لم يرد ان به وقت كذا فعليه ماله الذي عليه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
المال لا يبرأ من الكفاية بالنفس وكذا لو قال فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
على انه ان لم يرد ان به عدا فعليه الف درهم **و** لو كفيل بالالف الذي ل عليه ففكفي عدا **و** لو يوايه
وقلان يقول لا شيء على الطالب بدعي الف درهم **و** الكفيل بغير حجة على الاصل فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
درهم عند اى حفيظة **و** في يوسف رحمه الله الاول في قوله الاخر وهو قول محمد لا شيء عليه **و** لو كفل
بنفس رجل على انه ان لم يرد ان به عدا فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
الى حفيظة **و** في يوسف الاول وهما ثلاث مسائل احدها ان يكون الطالب والمطلوب واحدا **و** في
الكفاية **و** انه جائز استحسانا **و** الثانية ان يكون الطالب والمطلوب مختلفا فتبطل الكفاية بالمال
سواء كان المطلوب واحدا او اثنين وان كان الطالب واحدا والمطلوب اثنين فهو مختلف **و** في كفل
بنفس رجل الى عدا فان لم يرد ان به عدا في المسجد فعليه المال الذي له عليه **و** اشتراط الكفيل على الطالب
ان كان لم يرد ان به عدا فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
الطالب قد وافيت انا ولم يرد ان استلم بصدق واحد منهما على المواقف فلو اوفاه المطلوب المواقف
البيعة على المواقف روي من الكفاية **و** في كفل بنفس رجل بامر فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه

لو كان المطلوب قبل ان يتقاضاه لزم المصنف ان يعطاه ولو لم يمت كلفه فان انا اعطيت ان اعطاه

رجل كفيل بفسر رجل على انه ان لم يرد ان به يوم كذا فعليه المال فتواري المكفول له فلو تجد الكفيل برفع الامر الى القاضي ببصير وكذا فيسبيله اليه

جامع طلب الوالي ان ياكل منهم شيئا بغير حق فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه

الكفيل

الكفيل **و** اني به لا يثبت **و** رجل قال لاخر بايع فلانا فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
بعضه مستأجرا **و** في رواية عن الامام لو قال لاخر بايع فلانا فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
البيعة **و** في رواية عن الامام لو قال لاخر بايع فلانا فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
في **و** لو تجد الكفيل البيع والمكفول عنه المبيع فاقا الطالب البيعة على احد ما انه باعه وسلمه اليه
ان منهما **و** اذا كفل رجل عن رجل بالف درهم على ان يعطيه من ودعة المكفول عنه التي عنده فان
اذ امره بذلك ولم يكن له ان يسير في الدار فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
انما هلكت فان غصب ما رتب الودعة او غيره او استهلكها روي الكفيل والحالة على هذا وساق
في كتاب الحوالة **و** لو وضع له الف درهم على ان يعطيه اياه من ثمن هذه الدار فلم يبعها لم يكن على الكفيل
ثمان ولا يلزمه بيع الدار **و** لو كفل بمال على ان جعل الطالب له حبلان وان لم يكن مستوطنا في الكفاية
فالمستوطنا بطل وان كان مستوطنا في الكفاية فالكفاية باطله الى اخره **و** قد ذكرنا في الحوالة والله اعلم
فصل في الفاظ الوكالة **و** في الاصل اذا سلم الكفيل المكفول به الى الطالب بوي قبل الطل
اولا فاعطاه بوي اذا جاءه بالدين فوضعه بين يدي الطالب اذا شرط في الكفاية ان لو اقر به
المبيح الجامع فدفع اليه في الشوق او شرط الدفع في مجلس القاضي فدفع اليه في الشوق روي قال
الامام الشرحسي المتأخر من مشايخنا رحمه الله قالوا هذا تنافي على ما ذهبنا اليه في ذلك الوقت
انما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضي لا يبرأ بالتسليم في غيره ذلك المجلس وفي الخبر
هذه العبادة لو شرط في الكفاية بالتسليم في مجلس القاضي سلمه اليه في المصنف مكان بقدره
على احصاءه مجلس الحكم فكذا تسليم ولو سلم اليه في غيره لا يكون تسليما **و** لو شرط ان يدفع اليه في
مصر سلم اليه في مصر اخر بوي عدا في حفيظة رحمه الله وعندنا لا يبرأ **و** لو سلم اليه في السود
او في موضع ليس بمكة فاحضر لا يبرأ في قوله **و** لو شرط ان يدفع اليه عند الامر فدفع عند القاضي
او عول ذلك الوالي وولي غيره فدفعه اليه عند الثاني **و** في الاصل لو دفع المطلوب
نفسه الى الطالب وقال دعت نفسي من كفاية فلان بوي **و** كذا الودعة رسول الكفيل او كذا
وفي الخبر اوي القاضي اذا اخذ كفلا من المدعي عليه بنفسه مامر الكفيل ولا يبرأ فالكفاية
اذ سلم الي القاضي او الى رسول بوي وان سلم الى المدعي لا وهذا اذا لم يصرف الكفاية الى
المدعي فان اصناف ما قال كفل للمدعي فالجواب على العكس **فصل في خبر** **و** في المشي رجل
كفل بنفس محبوبه يعني للقاضي ان يخرج حتى يدفعه الكفيل الى المكفول له فخر بغيره الى السجن
وفي العيون **و** لو ضمن لاخر لنفس رجل وحبس المطلوب في السجن فسلم لا يبرأ **و** لو ضمنه وهو في
السجن بيرا **و** لو دخل عن الحبس فخر حبس ثانيا فدفعه اليه وهو في الحبس ان كان الحبس الثاني من
امور التجارة ونحوها صححت الدفع وان كان في امر من امور السلطان لا يبرأ اذا حبس الطالب
المطلوب فخر اخذ الطالب الكفيل فقال ادفعه الى دعته وهو في الحبس قال محمد رحمه الله
روي بتسليمه اليه وهو في حبسه **و** لو قال المطلوب في السجن دعت نفسي اليك عن كفاية فلان
كان جائزا ايضا بوي الكفيل **و** في رواية عن الامام لو قال لاخر بايع فلانا فاعطاه فاعطاه فاعطاه فاعطاه
وفي رواية القاضي الامام رجل كفيل عن رجل بالف درهم يصالح الكفيل الطالب من الالف
على حفيظة به صح الصلح وبوي الاصل عن الحبس المايه الاخر **و** في الاصل الكفيل اذا صاح من الكفاية

فصل في الفاظ الوكالة

في كتاب الحوالة

الصلح

عليه فليس الجبل ان يرجع على الخيال عليه والحقه كما لا يستغناء **و** لو دوت الخيال عليه من الخيال له فهو
 كالحقة وفي الجامع الكبير في احوال الخوالة وضع المسئلة في ريد وعمره **و** في الجزيد اذ ادى الخيال
 عليه الى الخيال له او وهبه او فسد فيه عليه او مات الخيال له **و** في الخيال له عليه ورجع في ذلك
 كله على الجبل **و** لو ابر الخيال له الخيال عليه بوي ولا يرجع على الجبل **و** لو تغلب الدنا من غير الدائم
 او باعه لها عوضا يرجع على الجبل وكل من جازت الكفا له به فالخوالة به بيازة **و** في الجامع الصغير
 لو فسد الخيال له الما من الخيال عليه فقال ما بقيت مالي وانت وكل في الغنى قال يقول الجبل بول
 اخلف الجبل مع الخيال عليه وقال الخيال عليه ادنيك ونيلك بامرك على ان ارجع عليك وقال الجبل انما
 ادنيك من المال الذي لي عليك قال يقول الخيال عليه **و** في الجزيد لو كان الجبل على الخيال عليه دين
 فاحاله به مطلقا ولم يشترط في الخوالة ان يعطيه مما عليه فالخوالة جازية **و** في الجبل عاله وله ان
 يطالبه به ولو احواله بالالف الدين ليس له ان يطالبه به فخرصة الخوالة فتمت بقول الخيال عليه من لوط
 رجل الى رجل وقال الخال فلان عليك بكذا ومنه قد الخيال عليه وقبل صحت الخوالة وان كان الجبل غائبا
 وعلى الغيب بان كان حظ رجل بالمال عند رجل فاعطاه الرجل واحاله على صاحب الخط والخيال عليه غابت
 لا شح الخوالة وبعب الدين اذا احواله رجلا على رجل وليس الخيال له على الجبل دين فانه وكالة وليست خوالة
 الخيال له اذ الخيال له من الخيال عليه بعد ما قبل الخوالة ثم قال للجبل انه يملك فقال له الجبل لو
 الى الخط الذي اخذته منه وانزل الخوالة وبوت الخط ولم يقبل بليانه شيئا انضمت الخوالة ولو لم يقبل
 ابرت الخط لكن اخذ المال منه بالطلب او ادى الجبل باختياره يرجع الجبل بما له على الخيال عليه وقال به
 في الجزيد **و** في العنبر لو ادى الجبل جاز ولا يكون مقبوعا **و** لو ادى الجبل فلم يقبل الخيال له فتمت
 في الجامع **و** رجل احواله على رجل على ان يودي من الف الذي عنده ودية له فمقبوع الخيال له الموع
 ضاعته الودية بطلت الخوالة ولو كانت الخوالة مقبوعا بالعب لا يبطل الخوالة في الجامع الصغير
 وفي الاصل اذا باع عبدا من اخر واحاله لبايع عزيمته على المسموري بالثمن ثم استحق العبد او فسد
 وقد رفق الامر الى القامني فانه يبطل الخوالة انما اذا اذ عليه بعيب بقبض او بغيره فقام لم يبطل
 الخوالة **و** كذا اذا اهلك المبيع قبل التسليم المستوي **و** في المشتري رجل قال لا خرا حطني على فلان وكنت
 ثم قال لم اقبل بالخوالة كذا به **و** رجل له على رجل الف درهم فاحاله لها ثم قال الخيال عليه **و** في الخيال
 بها على الذي عليه المال بوي منه وان يوي المال على الذي عليه الاجل لو بعد المال اليه ولو مات
 الخيال عليه ولم يترك شيئا وقد اعطي كفيلا لا مال ثم ابر صاحب المال الكفيل منه له ان يرجع على
 صاحب الاصل **و** في الزيادة الخيال له اذا اخذ الكفيل من الخيال عليه بالمال ثم مات الخيال عليه
 مغلطا لا ينفذ الدين الى دمة الجبل سواء كفله عنه بامره او بغيره من وكفله له خاله او موثله
 او كفله جازا لا شرطا له ولو لم يكن له كفيل لكن رجل فخرج به ورضي به وهذا ثم مات الخيال
 عليه مغلطا عاذا الدين الى دمة الجبل ولو كان المرخص مسلطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن من ثمة
 الخيال عليه بطلت الخوالة والتمس اصحاب الزهري في الاصل بباب الكفالة على ان المذلول عنه بوي
 لو جحد الخيال عليه وحلف وليس للطالب بينة عاذا المال الى دمة الجبل **و** في الجزيد اذ اوى المال
 ورجع الخيال له على الجبل والتوي عند اى حبيفة وحمه الله ان يخذ الخيال عليه الخوالة ويحلف او يموت
 مغلطا وعند ما اذا حكم الحاكم فلاسه فهو يوي ايضا واذا اختلف الطالب والمطلوب بعد موت

زيت الرين الخوالة
 رجلا ونسب
 على الخيال له دين

بطل الخوالة المقبوع

لغير الكفيل ما
 الخيال عليه
 لا يرجع الى الجبل

٢٩
 قال في الخيال
 عليه

درج

الخيال عليه فقال الطالب لم يترك شيئا وقال المطلوب ترك قال يقول قول الطالب مع ميمنه
 في مختصر عصا **و** في الزيادة اذا مات الجبل بعد ما احواله عزمه قبل قبضه الما من الخيال
 عليه وعليه ديون كثيرة فالخيال له وسائر غرضا الجبل سواء فيما على الخيال عليه ولا يكون مؤ
 اولى بالخوالة **و** كذا الواح له الجبل على ان يودي الخيال عليه مما عليه من الدين وبني الخوالة الشيء
 بالدين وجل عليه الف درهم من احوال الطالب لها على رجل على ان يودي بها من الف التي له عليه فام
 يودي الخيال عليه حتى يرضى الجبل فاذا الخيال عليه ثم مات المرخص من مرضه وعليه ديون ولا مات
 له سوى ذلك الالف الذي على الخيال عليه سلم الالف للخيال له وليس للفرمان في ذلك حق ويكر
 عزير الخيال عليه لا عزير الجبل والخيال عليه ما ذاء الالف من ماء الجبل وما مستوقبا الالف
 الذي في دمه بدنيه فلا يختص به بل يساويه فيه الفرمان وسلم له حصته **و** رجل باع حاربه بالالف واطار
 واطار عزمه على المشتري فقبض المشتري ان ياخذ الحاربه من البايع وان لم يقبل الثمن الى البايع
 ولا الى الخيال له بخلاف ما اذا احواله المشتري البايع على رجل انه ليس له ان ياخذ الحاربه حتى ياخذ البايع
 الثمن من الخيال عليه هذا في الزيادة **و** في الجزيد جعل هذا قول محمد وعند اى يوسف سقط حق
 الطيس في الوجوه جميعا الخوالة اذا كانت فاسدة وقد ادى الخيال عليه الما هو الجبار ان شاء ورجع
 على القاسم وان شاء على الجبل هذا في الجامع الكبير وعلى هذا الاجراء باع المستاجر ما من المستاجر
 ولما لا الشاخر على الاجر المستشري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد ادى الثمن الى المستاجر فهو مخير ان
 شاء ورجع على المشتري وان شاء على الاجر وكذا في كل موضع وروى الاستحقاق **و** في ثاوي القاسمي
 الامام من مودعنا الخوالة ما اذا كانت الخوالة تسبب ان يعطى الخيال عليه مال الخوالة من
 ثمن دار الجبل او من ثمن عبده كانت الخوالة فاسدة لان هذه حوالة مما لا يقدر على الوفاء لها وهو
 بيع الذر والقيد فان الخوالة بهذا الشرط لا يكون لو خلا بيع دار الجبل بخلاف ما اذا قبل الخيال عليه
 الخوالة بشرط ان يعطى مال الخوالة من ثمن دار نفسه او من ثمن عبده نفسه فانه يجوز الخوالة ولكن لا يجوز
 الخيال عليه على بيع داره ولا بيع عبده وهو بمنزلة ما لو قبل الخوالة على ان يعطى المال عند الحصاد
 فانه لا يجوز على اذ المال قبل الاجل والله اعلم **و** **الفصل الثاني** وهو مشتمل
 على سبعة فصول **الاول في المقدمة** **الثاني في الصلح الجاز والقاسد** **الثالث في الصلح في الدين**
الرابع في الصلح في الوديعة **والخامس في الصلح في القيب** **السادس في صلح الاب والوصي** **والسابع**
 تتعلق بالركة وضمه مسئلة **السادس في الخطر والامانة** **الفصل الاول** وفي الاصل
 الصلح انواع ثلاثة صلح مع الانكار و صلح مع الافراد و صلح مع السكوت وكل ذلك جاز عندنا واجفوا
 على ان صلح الفضولي جاز بان قال اجني للمدعي ان المدعي عليه اثم ثم في السكوت محقق في دعوان
 فضا لم يعل كذا ومن له ذلك فضا له ضم وصورة ضمان الفضولي بان يقول الفضولي للمدعي ما لي
 فلانا من دعوانك عليه على كذا اعلى اني ما من به او على كذا من مالي او قال ما لي من دعوانك هذه على
 فلان و اضاف العقد الى نفسه او الى ما له نفعا الصلح والبدل على الضامن سواء كان بامره او بغيره
 امره ويرجع بما ادى على المدعي عليه ان كان الصلح بامره والامر بالصلح والخلع امر بالصلح
 ان كان عن دعوي في حدود فضا لخوا على واهم او دنا بغيره او كلى كالحطه والشمير او و في
 كالحديد والصفور لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ثم في الجبل والمودون اذا كانا معينين و اضافا

العقد اليهما او غايين كمنهما في ملك المدي عليه صح الصلح ويقع على ما سمي من الكيل والوزن ولو
اشار اليهما ولو سيرا ككيل والوزن جاز وتعين ذلك الذي في العقد وان كان موصوفا فالشروط بيان
العقد والوصف والاجل ليس بشرط ولو بين الاجل ثبت بغيره وقع عليه الصلح يكون عوضا لما صلح
عوضا في البيع صلح ان يكون عوضا في الصلح ولو كان العبد له ذراهم يحتاج الى بيان العقد دون السنة
وتتبع على نقد المبلد ان ذكر الذراهم والدينار وما اختلفت على الاقل وان استوفت لم يخرج
ببين ويجوز الصلح عليه خاله ونحوه هذا اذا كانت الذراهم غير معينة فان كانت معينة جاز ولا
الى بيان العقد والوصف لكن لا ينفك العقد ليعينها وفي نسخة الامام السرخسي رحمه الله ان كان
الصلح على دين حكمه حكم التمسك في البيع وان كان على دين حكمه حكم المبيع وان كان على متعة حكمه حكم الاجارة
وقل متعة نحو استحقاقها حكم الاجارة نحو استحقاقها حكم الصلح وما لا يلا حتى لو صلح على سكنى
بيت بعينه الى مدة معلومة نحو وان قال ابدا او حتى يموت لا يجوز ولو كان الدعوى في دار فصال
على بيت منها او من غيرها نحو ولو صلح على بيت منها فمروا به البينة قد ذكرنا في كتاب الدعوى
في الفصل التاسع ولو كانت الدعوى في دين فصاله على بعض ذلك لم يكن له طلب الباقي بالحق وان
في دينه او في دينه رجل فيها حقا وبعض غايب فصالها فمروا به المسمى في جميع حقه جاز وهو
مستحب في حق الوثقة وقد ذكرنا ان صلح الفضولي جاز والذراهم والوزن على حالها ولو صلح على ان يكون
حقة له خاصة دون الوثقة جاز فمروا به هذا المصالح مقام المدي بيمينه وبين شرهه على
حجة المدي فان ثبت له ملك شئ معلوم بالحق ثبت ملكه في ذلك بالشرع وان لم يكن له بيمينه يرجع على
المدي خصته شرهه **الفصل الثاني في الصلح بالماز والفاقد في الاصل اذا صلح على موقوف**
حقا جاز او على عتق غيره من الاجل ويجوز وان ذكر عتقا موصوفا في الذمة لا يجوز ايضا واذا بطل
الصلح فان كان فصاله من حقه فقد اقر له بالحق فيرجع عليه والقول في المفكر اقول المدي عليه
وان صلح من دعواه لم يكن قرا وقد ذكرنا في كتاب الاقرار رجل ادعى عتقا فصاله على
خادمه فهو اقرار وعلى غلته شهر او نحو ذلك اذ اذمة الفحل ورجل ادعى عتقا فصاله
على ذراهم او دينار خاله او موطه جاز سواء كان العبد قايما او سالكا وان صلح على طعام
ان كان مقبوضا قبل التقف جاز عتقا كان او دينيا وان كان موطا ان كان العبد قايما لا يجوز وفي
الحال لا يملك امر ومو عتق دين وان كان لها لا يجوز ولا يكون دينيا له **وفي النكاح والوكالة**
ان كان العبد قايما لا يجوز وفي الحال لا يملك امر وان كان المدي عليه بيمينه او دينيا كالحنطة والسمير
والخرد والصفوف فصاله على ذراهم او دينار غير تقفان ادعى حنطة معينة
وقال غصبتني هذه الحنطة صح الصلح وان ادعى دينيا لا يجوز ومسله الصلح بعد الصلح
ذكرنا هاهنا في البيوع في جنس الاقاله **الفصل الثالث في الصلح بالدين** وفي الاصل رجل
ادعى على رجل ان ذراهم فصاله منها على عشرة ذنان غير موطه لم يخرج لانه معاوضة للوثة
بالاصل وان حرامه وكان الوادعي العتق في ذراهم بخيرته الى سنة فصاله على الف سنة وحاله لم يخرج
لانه ترك الجوده بمقابلة الاجل وكذا ادعى العتق ذراهم سودا الى اجل فصاله على الف ذراهم بخيرته
حاله جاز لانه اصطناع من المدي ولو باع عبدا بالف ذراهم فصاله على الف ذراهم
بغيره لم يخرج وكان الصلح على كسبي او ذراهم موصوفين لانه مبيع لانه قول بالدين وبيع ما

ليس

ليس عند الانسان لا يجوز وان نقض في المجلس وان ذكر شرط ابط السل لا يجوز ايضا لان راس المال
دين وان كان له قبل رجل الف ذراهم فصاله على حنطه بيمينه فصاله لا يجوز وفي قول
ابي يوسف الاول جاز وان نقض قبل ان يقبض فصاله بيمينه فصاله لا يجوز وفي قول
علي ان يبيع له ثوبا مبيعا لا يجوز لانه صفقة في صفقة وانه مبيع وان كان له على اخر الف
ذراهم دين فصاله على عبد غير جاز ادعى على اخر الف ذراهم فصاله بيمينه فصاله من حقه
الصلح من غير ان يذكر نقطة الصلح شرعا وان لم يشرط له ذلك ولو دفع عوضا لا يسترد وسيل
النوازل عن ابي يوسف رجل ادعى على اخر الف ذراهم فصاله على ثوبه فصاله جاز وروي
من الباقي سواء قال ابراهيم عن الباقي او لم يقل لكن هذا في الحكم اما في ما بينه وبين الله فمبيعا
وعلى هذا الوادعي المدينون القضا فانكر الطالب فصاله على ثوبه فصاله جاز وروي
رجل له على اخر الف ذراهم معلوم الوزن ففصله ذراهم بمحولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على
وجه الصلح يجوز ويحل على انه اقل وفي النوازل لو ان رجلا قضى رجلا ذراهم فصاله على ثوبه فصاله
زيف فصاله انفقها فان جاز عليك والافرها على ففصله على ذلك ولو ينفق له ان يرد لها فصاله
علا ما اذا باع حريمه فوجد المشتري ثوبا عتقا بعد القبض فاردوها فقال لبايع اعرضها
على البيع فان اتفق البيع والاردها على ثوبها على البيع بطل حق الرد وقد ذكرنا في البيع رجل اتفق
من رجل ذراهم ففصلها فمروا به عليه بالزينة وهو لا يعلم له ان يرد وان علم انه زيف ولو يرد
عليه ففصلها عند ابي يوسف وعند ما لا شئ عليه في ارضيوع الجامع الصغير **وعن ابي يوسف** رجل
استقر من رجل ذراهم بخارية بخارية او اسوي منه شيئا يد ذراهم بخارية ففصلها في بلدة لا
يعتد على النكاح به بوجله قد والمسا فذاهبا وجاهيا واستوفى منه كقيل رجل له على اخر الف ذراهم
في الطريق في وقت غلب اللصوص وباحذون اموال الناس قال الفقهاء الواليت رحمه الله اللصوص
اذا استولوا عليه لم يمس من القتل **رجل باع** من اخر ابراهيم ووزنه عليه وثقت البيع وحمله المشتري
فمروا به اليه بعد مدة وقان وجدته ناقصة ان كان النقصان من الهواة فلا شئ عليه وان كان النقصان
نقصا يكون بين الودين فذلك وان كان اكثر ينظر ان لم يمس من المشتري اخره يقبض كذا ما
فله ان يمس من الثمن باء النقصان ولو نقضه رجع بذلك العقد وان اقر يقبضه ليس له عليه
شئ الكل في النوازل **جنس اخر** في الاصل اذا كان رجل على رجل الف ذراهم الى سنة فصاله على
ان اعطاه كقيل لها واخره بما سنة اخرى جاز وكذا لو كان به كقيل فابواه على ان اعطاه كقيل
اخره اخره سنة بعد طول الاجل ولو صلح على ان يجل له نصف مال على ان يوجعه ما بقي سنة
اخرى فصاله مبادلة الاجل بالاجل وان دونها وكذا على ما يجل موطا جاز في اخر موطا **ولو ان المطلوب**
تقضي المال قبل طوله فمروا به على ما يجل على الاجل وكان الوادعي ذراهم او غيره او سقوفه
ولو صلح على عبد فوجد به عيبا فزده ان عاذه اليه بالعتق فهو الاجل وان عاذه بالمال فمال طال
ولو كان ما كقيل بالمال كقيل على هذا ولو كان بالمال وهن والوهن في يد المرفض فالرهن حاله كقيل
رد ولو صلح على ان يجل دينه حاله كقيل على هذا ولو كان بالمال وهن والوهن في يد المرفض فالرهن حاله كقيل
وكذا الوفاي ابطلت الاجل او تركته او جعلته حالا **وكذا لو كان** من الاصل بضم الف لم يطل اما اذا
قال ابراهيم او يربى بالعتق بطل الاجل **ولو قال** لا حاحه لي في الاصل لا يطل الاجل رجل ادعى على اخر الف

قال الرازي
انهم يزوجون

استوفى
ثم يقبض

اعطى
فوقه
الصلح

ودهر فانكر فضاحه على ان باعته لها عبد احاز وهذا انما بالدين منه خلاف قوله صا حلت
على هذا القيد فانه لا يكون اقرا او اقرب في باب البيع وشروط الخيار اذا وكل رجلا ما لم يشتر
له جارية بشرط الخيار ولا امر فاشترها كذا في فقرات الامور للوكيل والملازمة في الجارية لاحقة
في فيما لا يكون هذا اذا لم يبيع لان هذا امر بالقبض والامر بالقبض لا يكون نقضا وقوله لاحقة
في لاحقة فيما استغنى عنه دالة فلا يكون رد او نقضا **حسن احمر** وفي الاصل اذا كان رجل
على رجل الف ودهم من مع فاقرا حيا انه كان المطلوب عليه حسنا به قبل دينهما بري المطلوب من
حصته ولا شيء لشركه عليه خلاف ما لو قبض شيئا انه لشيء اركه ولو ابراه من نصيبه او وهبه او
عليه جارية يد موجه الارش حتى سقط الدين لم يكن لشركه ان يرجع عليه وكذا لو صالحه عن الف
الموجب للقبض من على مال ولو افسد متاعا لم يمس لشركه ان يشا ركه عند اي يوسف وعند محمد
رحمهما الله لشاركه كما لو غصب منه شيئا يشا ويحسنا به الاختلاف في رواية الامام اي حصص الكبير
وحده اما في رواية اي سليمان الجوزاني رحمه الله اخلق الجوزاني لشيء اركه وللمدرك الحلال
ولو استغنى من منه ما لا او استغنى به شيئا بعد ثبوت هذا المال لشركه ان يشا ركه ولو كان
لرجلين على امره مال ففروجهما احدهما على حصته لا يرجع عليه شركه الكل في الاصل وفي النصاب
رجلان لما على رجل دين فارقا واحدهما ان ياجد نصيبه على لا يكون لشركه نصيب الحيلة فيه ان يبيع كما
من زبيب بما به ودهم ولبيلد اليه ويبراه عن نصف الدين وبطالته ثبوت ذلك الشيء ولا يشا ركه
حسن احمر وفي الاصل اذا كان لرجل على اخر الف ودهم فقال له ابراه عن حصتها به او حطقت
عنان حسنا به على ان يعطيني الباقي ولم يوفت ونسا فاعطاه الباقي في هذا اليوم وراى لعله يرى
عن حسنا به وفي الجامع الصغير جعل المسئلة على ثلاثة اوجه ان قال اداني عند احسنا به على انك بركي
من الباقي على انك لم تقطني عند احسنا به فالله عليك على حاله فالامر كما قال ولو قال اداني حسنا
عند اداني بركي من الفضل فان اعطاه بركي مطلقا وان لم تقطه فعدت الى حقيقته ومحمد رحمهما الله
لا يبراه وعند اي يوسف يبراه ولو قال ابراه عن حسنا به فاداني بركي من الباقي او مني ادني او
اذا ادني فهو باطل لان تعليق البروات بالشروط باطل **الفصل الرابع في الصلح**
المودعة والعارضة وفي مختصر القذوري وهو الصلح عن كل دعوى مال او منافع او عيوب
ولا يجوز عن دعوى الحد رجل ادعى على امرأة كاحدا فانكرت ثم صالحه على مال بدله حاز ولا معنى
المفعول وكذا دعوى امرأة على رجل انه تزوجها فانكرت فصالحها على مال بدله لها لا يبيع ادعى على رجل
بجهول النسب انه عبد فصالحه على مال حاز ولا يقبل بعبه المدعي على رده بعد ذلك وفي الاصل المفعول
اذا قال ضاع الوديعة او رددها عليا فهو مصدق فلو صالحه بعد هذا على مال لم يجز الصلح
والمسئلة على اربعة اوجه الاول اذا ادعى صاحب المال الادعاء ومحمد المودع وقال ما او دعوتني
شيئا ثم صالحه منها على مال معلوم حاز ولا خلاف والثاني اذا ادعى صاحب المال الادعاء والاستهلاك
والمودع او بالوديعة ولم يرد ولا الهلاك ثم صالحه على مال معلوم حاز ولا خلاف والثالث
اذا ادعى صاحب المال الادعاء والاستهلاك وادعى المودع الرد او الهلاك فصالحه على مال نقدا
باطل عند اي حقيقته واي يوسف رحمهما الله الاول لان البراءة حاصلة بقوله رد ونسا والحكم الثابت
نخرج لا يطل بدعوى صاحبه الاستهلاك الا ترى انه لو صالح قبل الدعوى لم يجز ذلك بعد وعند محمد

واي

واي يوسف الاحراز واجمعوا ان المودع لو طهر على ما ادعاه ثم صالحه على مال لا يصح هذا اذا
قال المودع او ضاع الوديعة او ردته اما اذا قال المالك او لا استهلكتها فقال المودع ضا
او ردته بخير ما لا جاع هكذا نقل عن القاضي الامام علي السعدي رحمه الله وعامة المستأجر
رحمهم الله لم يعرفوا بين مال المالك بدعوى الاستهلاك وبين ما اذا ادعى المودع بدعوى
الرد والاستهلاك ولو محمد المالك ان يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح متى رد ونسا والمودع
يقول بل يملكها قال قول المالك وهذا التفرع على قول اي حقيقته واي يوسف الاول وان افاد
المدعي البيعة على ما كان يقبل منه والواقع اذا قال المودع هككت الوديعة او ردتها والمالك
لم يقبل شيئا بل سكت ذكره الكوفي انه لا يصح الصلح عند اي يوسف وعند محمد يبيع ولو كانت الوديعة
قائمة بعينها وهي ما يتا دهر فضاحه المودع منها على ما به ودهم بعد اقراره ونكاحه او حاز اقامته
البيعة على الوديعة لانها مبادله فيصار يوا وان لم تقط البيعة على الوديعة فالصلح صحيح وانكرت كالمعد
قبض الله بغير حاز لانه قطع الحصة منه ولو صالحه على عشرين طبر الصلح مطلقا ولو صالحه على عشرين
دنانير فان صالحه وهو واحد الوديعة فالصلح صحيح اذا انفردا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدنانير طهر
في مجلس الصلح او عابئة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع متهما بالوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس
الصلح حاز واحد المودع والقبض والمالك الدنانير في ذلك المجلس وان لم يجز والمودع والقبض
فالصلح باطل وان كانت الوديعة عابئة عن مجلس الصلح فالصلح باطل وفي الجامع الصغير اذا استهلك ثوب
انسان فصالحه على اكثر من قيمته حاز وعند محمد لا يجوز والزيادة على قيمته لا يقدر وما يقدر الثا من ثوبه
واجمعوا على انه لو صالحه على عشرين حاز سواء كان اكثر من قيمته او اقلها واجمعوا على انه لو قبض
القاضي على القيمة ثم صالحه على اكثر من قيمته لا يجوز واجمعوا على ان في الدية لو صالحه على اكثر من
عشرة الا ان ودهم او الف دينار لا يجوز واجمعوا على انه لو كان العبد بين رجلين اعقده احد مساه
وهو مودع فصالحه الاخر على اكثر من نصف قيمته من الداراهم او الدنانير لا يجوز الفصل **واجمعوا**
على ان الشفع لو صالح من المشتري على اكثر من الثمن لا يجوز وفي الاصل امرأة او دعت رجلا ولا يبر
كانت عدها لغيرها ثم قبضتها ففروجهما عن ثوبها ففقد متاع منها فقال ذهب
بينكما ولا ادري من اصابه وقال لا لاني ما كان في وعاءك لم تقبضه ورد دناه عليك صا حلت
من ذلك على مال معلوم قال في ضامته لصاحب المتاع قيمته والصلح فيما بينهما وبغيرها جاز ثم صلحها
لا يجوز ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع جاز على ان كان قبل ان يضمنها ان صالحها بمثل
قيمة المتاع او اقل على قدر ما ضمنها من الثمن حاز ويراعى ضمان المتاع حتى لو اقر صاحب المتاع بعد ذلك
ببطلان ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودع سبيل ولو صالحها على اقل من قدر ما لا يتجاوز الثمن
فيه لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن المودع من ان قامت له البيعة على المتاع
فان ضمن المودع رجع على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة فقد صلح
عليها والعارضة والوديعة وكل مال اصله امانة كالضاربة وما يتصل بمال هذا الفصل صلح
العاقل القصار واخرق الثوب بدقه فصالحه ردت الثوب على دهره على ان يكون الثوب القصار
او على ان يكون ثوب الثوب والداراهم حاله او موطه حاز وكذا لو صالحه على دنانيره ولو هلك
الثوب عند القصار فصالحه على دهره لا يجوز عند اي حقيقته وكذا في كل موضع كان امانة وعند محمد

حازبه المسئلة عرفنا ان قول اي حبيبة مثل قول ابو يوسف الاول في مسئلة التوديعه **ولو ادعى**
القضا وانته دفع القوب الى ذب القوب وطلب الاجر وكذا ذب القوب فصالحه من الاجر على نفسه
حاز وكذا لو ادعى القوب القوب **ولو ادعى انه اخاه الاجر وانكر القضا** فاصطفا على صفحا الاجر حاز الصلح
والصلح وغيرهما يعرف من هذا والله اعلم **الفصل الخامس في الصلح عن العيوب**
وفي الاصل رجل اشترى من اخر عذرا بالغ درهمين وثقيا فصار له عيبا فانكر الباي كون العيب
عنده فخر اخر فصالحه على درهم حاله او موطئه حاز وان صالحه على درهمين فصار له عيبا فانكر الباي كون العيب
لوجوده لم يوجب عيبا المشتري او مان او اعتقه المشتري **وكذا لو صالحه على كل او ذبي بعينه** فصح
وبغيره عيبه لا واذا طعن بيب قبل قبض الباي الثمن فخط عنه بعض الثمن او زاده ثوبا فيه حاز المشتري اذا
طعن بيبه بياض العين من الدابة فصالحه على ان حط عنه درهمين وان ذهب البياض بعد ذلك رد الدرهم
عليه وبطل الصلح لان الخصومة قد زالت وكذا الخيل وزاله وكذا الوادي على ما لا على الانسان وصالحه على
بطل معلوم فخره من ان لم يكن فله ذلك المالك كان الصلح باطلا ويكون للذاع حق للاسترداد ورجل
اشترى امه خمسين دينارا فمعاها بياض وطعن المشتري فيها بيب فخر اصطفا على ان يقبلها الباي ورد
عليه تسعة واربعين دينارا ان انكر الباي ان العيب كان عنده رد الدينار الثاني **وكذا ان كان عيبا**
انه لا يحدث مثله في يد المشتري فان لم يكن عنده او لم يقدر يقدر ولو لم يكن في يده لم يكن
مثله حاز له الدينار الثاني وهذه عند ما وعند اي يوسف حاز في الوجهين ما على ان الاقاليع
حديث عنده وهذا كالاكالة ولو اصطفا على ان يحط الباي بعض الثمن والعيب للمشتري حاز وقد ذكرنا
هذا في كتاب البيوع في فصل العيوب وفي الترخيد اذا طعن المشتري بيب فصالحه على ان يحط عنه
مثيا فان كان يقدر على رد البيع او المطالبه ما ربح العيب فالصلح جائز وان لم يقدر رد الصلح باطل عجزا عن
المشتري العيب من اخر رجل اشترى امه بالغ وثقيا وطعن المشتري بيب فاصطفا على حط كل
واحد منهما عشرة دراهم وباحد هار رجل اجني رضى بذلك وادخل ماله واخذ مما وراء المخطوط
فابيع من الاجني حاز وحط المشتري ايضا حاز وحط الباي لا يجوز والاجني رضى بذلك ورجل انما
اخذ الحاربه بغيره ونسب وان شاء ترك وفي الاصل اذا كان للثمن دار فادعاها رجل فصالحه
ابوه ان صالح على مال نفسه حاز قليلا كان او كثيرا ان صالح على نفسه **الفصل السادس**
في صلح الابن والوصي بالتركة والخارج وفي الاصل اذا كان للثمن دار فادعاها رجل فصالحه
ابوه ان صالح على مال نفسه حاز قليلا كان او كثيرا وان كان صالح على مال الابن لم يكن للمدعي حصة
لجوز وان كان له حصة حاز اذا كان يقدر قيمة الدعي به او اكثر مما يتعين الناس فيه كالشراء
ولو كان للثمن دعوى على انسان فصالحه على ذلك ان لم يكن له بينة والمدعي عليه منكر حاز وان
له بينة او الختم من اخر ما يتعين الناس فيه ولا يجوز فيما يتعين الناس **وكذا عند اي يوسف**
كيفية ان الدين وعند ما صح مطلقا وبضم للدين مقداره ان كان ذلك بمباينة الاب وان لم
يكن لا يجوز وفي مسئلة الرجل بالبيع اذا اراد المشتري على الثمن وكان الوصي والجد عند عدلان
وقد موزه كتاب البيوع وكتاب القضا اذا مات الرجل وترك ابنا وامراة وترك اموالا كثيرة فخر
صالحه المرأة على درهم حاله او موطئه حاز وان كان في التركة دين وعين فصالحه من ذلك كله
ما خلا الدين الذي للميت على الناس حازه **واكتب اي حبيبة** ان ميراثك من كل مال دين على الناس من غير
شروط

شروطه على الاجازة وحيثما العزما من حصتها وان جعل ذلك شوطا فالصلح باطل واذا بطل الصلح
بطلت التركة قبل هذا قول اي حبيبة رحمه الله **وفي فوائده** بشر الاسلام الخارج لا يبيع اذا كان على الت
دين ايضا وقوله باطل اي بطله ذب الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع التوديعه فخر في الموضع
الذي صح الخارج واذا ادعت الورثة ان يدعوا عينا في يد رجل بعد الخارج يقولون كان نصيبنا
كذا والان صار الكل لنا فلو طعن من بعد الخارج هل يكون داخل تحت الصلح حتى يكون للورثة عيبا
بكر الاقتر رحمه الله انه قال لا يعرف هذا ادوايه فلما قيل ان يقول بطل وان يقول لا يبدل
وان احب الورثة حوا الصلح في مسئلة الدين فالحيلة استئذنا الدين او ان يتابع الانسان بغيره
دين العزيمه ويكون منطوقا وتسقط الدين عن العزيمه بقدره ثم بياض الحونه على باقي من التركة
قال الحصان والاوجه ان يقضوا المصالح بقدر الدين مستقر بحله بذلك على العزما حتى يكون
لهم ولاية اخذ نصيبه من العزما ولو شرطوا في الخارج انه لو قدر من السلطان وطع شيئا من
التركة ليس عليه من ذلك شي لا يبيع وقيل ببيع **وفي الفتاوى** الضعفي في موضع بيع الخارج يقسم
الباي بينهم على ما هم التي ظهرت قبل الخارج بياض امراة وبنت واح اصل المسئلة من ثمانية امراء
ثم والبنت اربعة والباقى للاخ وهو ثلاثة فان اخرجت المرأة بقصر الباقى بينهما على سبعة اشهر ولو
جعلت المرأة كان لم يكن يكون المال بينهما نصيبين **وفي مختصر الفتاوى** وري اذا كانت التركة بين ورثة
فاخرجوا احد هم منها مال اعطوه اياها والتركة عفا واوعرو من حاز قليلا كان او كثيرا ان
ما اعطوه او كثيرا وان كانت التركة فضة وعبرها فصالح على فضة حاز اذا كان ما اعطوه اكثر
من نصيبه من الفضة او اقل حتى يكون المثل بالمثل والثاني في مقابلة غيره من الاجناس والتسوية
فابا ذاب الفضة وان كان ما اعطوه مثل نصيبه من الفضة او اقل لا يجوز وان كانت التركة فضة
فاعطوها ذهبا او ذهبا فاعطوها فضة حاز سواء كان ما اعطوه قليلا او كثيرا الا ان الفرض شرط
في المجلس وان كانت ذهبا وفضة وغير ذلك فصالح على ذهب او فضة ان كان ما اعطوه اكثر من
نصيبه من ذلك المجلس حاز وان كان مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان كان في التركة على دين الناس فاعطوه
في المجلس على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فاصطفا على ما اطل وان شرطوا ان يدعوا العزما منه
ولا يجوزون بنصيب الصلح حازوا ان الوصي ان عنده الف درهم للميت والميت انسان فصالح احدهما
حصته على او بما به لم يجز وان كان استئذنا بخر صالح حاز **وفي الفتاوى** للفاخي الامام هذا العلم
وان كان لا يعلم ان نصيبها من التركة اقل من بدل الصلح او اكثر اختلف المشايخ رحمه الله فيه قال بعضهم
يفسد العقد على كل حال سواء علم ان في التركة نقد ام جعفر بدل الصلح او لم يعلم لان هذا العقد يشك
في جوازه فلا يجوز بالشك والصحيح ما قاله الفقهاء الوجه ان الشك ان كان في وجوده ذلك في التركة
يجوز العقد لان الثابت ههنا شبهة البينة وشبهة البينة لا تعتبر **الفصل السابع**
في الخطر والاباحة وفي المواويل عن الفقيه الى اللبك رحمه الله رجل دخل ارض انسان
لمع السورقين والسور ان لا يابسه **وكذا الورق** حل للمسلم او ليلقط المسلمه ان تركها ما جاز
وتركه كالباحة **وفي ارض النياحي** ان كانت بحال لو استأجر اجرا يبقى للثمن بعد موته الاجري ظاهر
لا يجوز تركه **وان كان لا يفضل** او فضل منه شيء قليل لا يفصل اليه لا بما فيه ان يملكه ذاب من
سور يمين او اذا احدما ان يسكن في نصيبه له ذلك **وفي الارض** المشتركة اذا اراد احد هضا

لو كان
دارا
او
مكة
او
القدس
او
البحرين
او
الجزيرة

ان يزوج عن ابني يوسف ورحمة الله عليه ذلك في نوادره شاملة ذلك هذا في رافعات الناطق
 وفي مرارة الفوارق ارمين وطين ما في احد ما لشركه ان يزوج نصف الارض ولو اود
 في العام الثاني ان يزوج بوزع النصف الذي رزق وفي الدار المشتركة بين قوراهم ان يزوج النصف
 وان يتوضا وان يضع الحشبة فيها ومن عطف بها الاخير وفي مجموع النوازل مائة وثلاثين بيتا ومن
 ووجهها مشجرة فتوسط المتوسط بينهما المصالحه فقال له المرأة لا تصالحه حتى يعطيني خمسين درهما
 على ذلك لان لها حق عليه من البور وغيره والله اعلم **كتاب الرهن**
 وهو مشتمل على سبعة فصول **الاول في المقدمة** الرهن في لغة العرب هو ما يقرضه المرء في ضمان
الرابع في غاربه الرهن الحامس في الشهادة السادس في قبض الرهن اما الاول في الاصل
 القبض شرط حوازي الرهن خلافا لما يقوله الامام حوازي زاده رحمه الله انه شرط الضرر وهذا
 القبض يقع بالقبض في ظاهر الرواية ومن شرطه ان يكون مضمونا حتى ان رهن المشاع عندنا
 لا يقع سواء كان مما يحتمل القيمة او لا يحتمل وسواء ظهر من شريكه او من اجني والطاري كالمعاول
 هو الضم ذكره الامام السرخسي وذكر الصدر الشهيد ان فيه روايتين خلافا لما اذا رهن اثنان
 من واحد او واحد من اثنين فانه يجوز هذا اذا حمل اثنان اذا رهن منهما النصف من هذا والنصف من
 هذا او الثلث من هذا والثلث من الاخر والارادة في الرهن جازية عندنا كما بينا الثلاثة ورحمة
 الله والرواية على الذين عندنا وعند حوازي زاده والرواية في الرهن من الولد والفرز والبن والصوف رهن
 عندنا واذا بقيت الى وقت الفكاك **الفصل الثاني في قبض الرهن** على الاموال يعتبر قبضها يوم القبض وعلى الودائع
 يعتبر قبضها يوم الفكاك كما في البيع ولو هلكت الودائع قبل الفكاك لم يسقط شيء من الدين وانما غلة
 الدار والارمن والعبد لا يصار رهن وفي رهن العيون الرهن بالاعيان الثلاثة اوجه احدها
 الرهن بعين مائة وذلك باطل لان الرهن شرع للاستينافق وانه غير مستوفى في الاثارة والثاني
 الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كما في البيع في ذلك لا يجوز ايضا حتى لو هلك الرهن بغير
 بغير شيء هذا قول ابن الحسن الكوفي وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا خلاف رواية الاصل
 فانه قال في كتاب الرهن رجل اشترى سيفا فاحدته رهن ففقد الرهن ففقد السيف ففقد الرهن
 ففقد السيف والثالث الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها كالاعيان المضمونة والمقروض عليها ونحو ذلك
 صحيح فان هلك الرهن في يد فانه يضمن الاقل من قيمته الرهن ومن قيمة العين وباعده العين وان
 هلك العين قبل هلاك الرهن فان الرهن يكون رهن بالقيمة وفي الاجناس رجل رهن سيفا فقال
 المرئى للراهن اخذته رهن على انه ان ضاع ضاع بغيري فقال له ان تعثر فالرهن جازي واسترد
 باطل فلهذا بالدين رجل اشترى سيفا فقال للبايع امسك هذا السيف حتى اعطيك العين فهو رهن
 عندنا كما بينا الثلاثة رحمه الله ولو قال له امسكه بما لك حتى اعطيك العين كان رهن بلا خلاف في
 الجامع الصحيح لانه امره بالامساك بما مال وهو نفسه والرهن في ثمنه وفي القايح الامام والبط
 الرهن بموت الراهن ولا بموت المرئى ولا بموتهما في رهن الرهن وهذا عند الودعة من الرهن
 ما يدين كان جازي **الفصل الثاني في لغة الرهن وموته** اجرة طير ولد الرهن وسقي البستان
 وطبخ خبلة وجران الغنم والقيام بمصالحه واجرا الراعي على الراهن سواء كان في الرهن فضل امر لا وكل
 ما كان من حفظ الرهن اذ اوده الى المرئى فهو على المرئى حوازي الحافظ واجرة المسكن الذي فيه

وفي السنة للرهن مع الرهن باجازه
 ولغير دينه اذا كان الراهن
 لا يزوج مائة ولا حيوته

الرهن

ابن ابي عمير

الرهن وان كان قيمة الرهن اكثر من هذا في الروايات المشهورة وحصل الاين على المرئى ان كان
 قيمة الرهن والدين سواء وان كانت اكثر فكل المرئى بعد المضمون ونقد الامانة على الراهن
 وفي الضاب رجل رهن عندنا فابن سقط الدين كما لو هلك فلو غاد من الاياق عاده رهننا وتسقط
 من الدين بحساب ما نقصه لان الاياق عيت حدث في يده وهذا اذا ابقى اول مرة فان كان الرهن قبل
 ذلك لا يسقط من الدين وكذا امداداة الحراوات والقروض والامراض ينقسم على يد الضمان
 والامانة وفي رهن الاصل قبيل باب الضمان السعد والخراج على الراهن ولو اخذ السلطان من الغلة
 والتمس المرئى لم يسقط شيء من الرهن وكان محسوبا على الراهن شرط الامر على حفظ الرهن
 او على حفظ الودعة ما في كتاب الودعية وفي الاصل اذا ادى الراهن ان يفيق على الرهن فان الفقيه
 بامر المرئى بان يفيق عليه متى رجع على الراهن سواء كان العبد قايما او هالكا ولا يكون رهن
 بالقيمة حتى لا يحسبه بذلك وهذا قول ابو يوسف رحمه الله والله اعلم **الفصل الثالث**
في الضمان وفي الاصل المرئى اذا ادى الراهن من الدين او وجهه منه والعبد الرهن في يده فلهذا
 من عينان يضمنه لا يضمن اسخا ناهو قول صاحبنا الثلاثة رحمه الله خلاف ما لو برى الراهن بالايضا
 بشر هلك الرهن في يد المرئى حيث يهلك مضمونا حتى يجب على المرئى رد ما استوفى على الراهن ولو
 متبرع انسان بغير دين الراهن بشر هلك الرهن في يد المرئى وجب على المرئى رد ما قبض على المبرع
 ولو تمسدا فان لا دين عليه يفيق مضمونا **ولو احال المرئى الراهن بالمال على انسان مضمون العبد المرئى**
 قبل ان يبرده فهو مضمون في سبيل الحوازي ولو اعور عبد الرهن ذهب نصف الدين عندنا في حصة
 رحمه الله وفي النوازل لو رهن حجرة الفرسا ذهب وقت الاوراق وانقص منه قال الفقيه
 ابو الليث هذا بمنزلة تعذر السعد رجل دخل خانة في مدينة فقال له صاحبها لا ادعك ففقدت
 ما لمعطني شيئا فادفع اليه ثيابه ففقد عنده قال ان رهنها من قبل احرابك فالرهن بما فيه وان
 اخذ منه لا جل انه سارق او حتى عليه فانه يضمن قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا ضمان عليه في الوجهين
 لانه غير مكره في الدفع عشا ومن محمد رحمه الله كل شيء يضمن بالعصب فاذا كان رهنه فانه يذهب منه
 بحساب وكل شيء لا يضمن بالعصب لا يضمن المرئى ولو عصب غلاما ساربا فصار سبيضا يضمن فكذا في الرهن
 هذا حكم الرهن وفي الضاب رجل عصب غلاما امرد ففقدت النخلة لا ضمان لان هذا امر
 الكان خلاف ما اذا عصب حاربه ناهية فاكسرت يد رهنه فانه يضمن لانه نقصان اما اذا اخذ عبد رهنه
 على ان يقرضه الف درهم ففقد ففقد الف لان المقروض على سؤر الرهن له حكم الرهن انه لو
 هلك في يد المرئى والعدل يظن ان قيمة يوم العصب الغنم والى الدين فان كانت قيمة مثل الدين
 سقط الدين بصلاته وان كانت قيمة اكثر من الدين سقط الدين ايضا وهو في الفصل بين وان كان
 اقل من الدين سقط من الدين بعد قيمة الرهن ويرجع المرئى على الراهن بفضل الدين وفي المتن في
 يوسف اذا قال لوليه اقرضني وخذ هذا الرهن ولوليه العزم فاحذ الرهن ولو يقرضه حتى ضاع
 فعليه قيمة الرهن رجل قال لآخر اقرضني فقال لا اقرضك الا برهن فزهنه رهنه ثم ضاع الرهن قبل
 ان يقرضه والركن سمي القوم قال يعطيه ما شاء فان قال انا اعطيك فلما قال لمجد لا يعيد في اقل
 من درهم هذا حكم الحلال واما حكم المفقان فيلقان كان المفقان من حيث العين بوجب سقوط
 الدين بعد ربحه بلا خلاف وان كان المفقان من حيث السعر لا بوجب سقوط شيء من الدين عندنا كما بينا

ما العبد
 دفع الرهن
 شيئا من

حكم النقص

احادیث الزین و کباب

سبع الرهین

استغفار الایم

ولا يفر

ولا توافر اجرة فكذلك الرهن ليس للرهن ان يواجر الرهن وليس له ان يعيره وليس له ان يرهنه وليس له ان يودع من ليس في عماله، وفي فتاوى القاضى الامام رحل عليه الف قول من عند الطالب ما لا يترشحاً فقال الواهن كان الرهن محسباً به وقال المرتضى بالف والقول قول الواهن لا يترشحاً بزيادة تعلق الدين بالرهن ولو كان الواهن يدعى الرهن بالف والرهن محسباً به والرهن قائم ليساوي القائلين واذا كان هناك الرهن قبل الخالف كان القول قول المرتضى لانه يترشح بزيادة سقوط الدين **الفصل الخامس في السهادة في الرهن** وفي الاصل لو اقام الواهن البيعة على المرتضى انه رهنه رهناً وقبضه ولم يعرفه الشهود سئل المرتضى عن ذلك والقول قوله فيما سمي مع قبضه، ولو اقر انه ارتضى رهناً لكان هو هذا الثوب فالقول قوله مع قبضه ان ادعى الواهن زيادة على ذلك قال بعض اصحابنا رحمهم الله المسئلة مبهمة تأويله تهديد وعلى اقرار المرتضى بان ارتضى رهناً هذا في سبوح الشافي، والامام السرخسى رحمه الله في نكته اجري المسئلة على الاطلاق، وكان تقبل من غير تأويل اذا اقام الواهن البيعة انه رهنه هذه العين وبقي في يد المرتضى واقام المرتضى البيعة على انه رهن غيره وعن الدين واحد في بيعة المرتضى اولى في الجامع الصغير رجل له عبد اقام رجلان كل واحد منهما البيعة انه رهن عبده هذا ايد به الذي له عليه وقبضه لم يقبل بينهما هذا اذا كان الرهن حياً وان ادعى ذلك بعد موت الواهن واقام البيعة قبل قبضه يثبت ما يكون نصفه رهناً بدين هذا والنصف بدين الاخر وهذا استحسنان وهذا اكرهين ادعيا على امارة نكاحا واقام البيعة لا يقبل وان كان بعد موت المرأة تقبل وكذا الاختان اقامت كل واحدة منهما البيعة على رجل انما امراته لم تقبل ولو اقامتا البيعة بعد الموت يقضى لكل واحدة منهما نصف الميراث، رجل وضع على يده رهن وامر ببعده اذا حل الاجل واراد به العدل والى العدل ان يبيع والواهن غائب فانه يجب على البيعة، وكان اذا وكل رجلاً بالخصوصية مطلباً المدعى وغاب الموكل وامتنع والى الوكيل فانه يجب في الجامع الصغير واقام علم **الفصل السادس في قبض الرهن** وفي الزيادة ان المرتضى اذا احتضر يريد قبض الدين فقال الواهن احضر الحاربه الموهونه حتى اعطيتك ماله وسمايتي المصرا الذي رهن للحرية لا يومر الواهن بايقاد الدين لكن الواجب على المرتضى ان يحضرها ولا يدفع الى الواهن حتى يعطيه الدين، ولو قال المرتضى الحاربه في مغزلي فادفع الدين الى حتى تذهب معي وتأخذها في المنزل ليس له ذلك ولو مر باحضار الرهن فاذا حضر يوثر بقضاء الدين اولا فان لقي الواهن في بلد اوجي مر بقضاء الدين لان موته **الرؤية** الواهن فان ادعى الواهن الهلاك عند المرتضى له ان يحلف المرتضى بانه ما يوزي الرهن، واذا رهن عند رجل عند من بالف وهر ثم قضاه محسباً به فاذا انما اخذ احد العبدين ليس له ذلك ولو قال ذهبتك هذه بين العبدين كل واحد منهما محسباً به فقضاء محسباً به واذا ان يقبض احدهما له ذلك في روايات الزيارات وكتاب الرهن ليس له ذلك ما لو دمج جميع الدين قبل ما ذكر في الزيارات قول محمد رحمه الله وما ذكر في كتاب الرهن قولهما رحمه الله، وكذلك لو كان الدين من حنينين مختلفين محسباً به وهر وحشون ديناً واقضى احدهما على هذا ولو رهن كل عبد مال على حدة فاذا قضى احد المال كان له ان يسقط الرهن الذي قضى ماله الكل في الزيارات، والله اعلم

اختتم

الوكيل المخلص
جبر

الوكيل المخلص
جبر

كتاب المصارف وهو مشتمل على ثلاثة فصول **الأول في المقدمة الثاني**

فيما يملك المصارف وفيما لا يملك **الثالث في نفقة المصارف وموتها أما الأول** في الأصل المصارف شركية وبالمال في الزرع ورأس ماله المزرع في الأرض والضرر وفي المصارف لا يتطل بالشرط القاسدة بالشرط المصارف في حق عشرة فتنفسه لانه شرط فاسد لكن لانه شرط تنفسي في الشركة حتى لا يجبر المصارف على العمل ولا رب المال على تسليم رأس المال في فتاوى الأصغر وفي مسألة الأصل وأصحه المصارف شرطي منها ان يكون رأس المال من الأمان فكل ما يبيع رأس مال الشركة يبيع رأس مال المصارف وما يبيع وما يبيع في بيع كتاب الشركة ومنها ان يبيع المصارف من الزرع ومنها ان لا يبيع ما يقطع الشركة بخلاف دفع الى اخرها المصارف على ان الزرع يبيعها بنفسها والمصارف ما به دراهم او على ان المصارف ما به دراهم واكثر ومنها ان يبيعها حتى لو شرط على رب المال فسد المصارف وحكم هذا التقيد ان المال في يد المصارف الى ان يبيع فيه امانه فاذا اشترى في العمل فهو كالوكيل فاذا اخطأ في بيعه فهو شركه بحسبه من الزرع فان خالف شرط رب المال فهو غاصب وفي الجامع الصغير دخل دفع الى اخر الف درهم مزارعة على ان يبيع ويشتري بالكوكة يخرج الى البصرة واشترى لها من مزارع معه القان فقال لرب المال دفعت الى القان دفعت القان وقال رب المال ابل دفعت القان المزارعة قال لرب المال عمدا ابي حنيفة رحمه الله اولا وهكذا اروي عن ابن يوسف رحمه الله سرق زرع فقال القول قول رب المزارع وقال لرب المال الذي في يديه الماله دفعت الى القان مزارعة بالهاتف فوجت القان وقال رب الماله دفعت اليك مزارعة ووجت القان فقال لرب الماله المصارف اذ عملت في المصارف القاسدة فزع بالمال والزرع لرب المال وعليه وصيغته وللعامل اجر مثل عمله زرع او لو يزرع الطاق اجر المثل في الأصل لكن هذا قول محمد رحمه الله انه بالقام مبالغ وعند ابن يوسف رحمه الله لا يجاوز المحمي ولو تلف الماله في يده له اجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعن محمد رحمه الله انه يضمن قبل المذكور في الكتاب قول ابن حنيفة رحمه الله بناء على مسألة الاجير المستأجر ان لا يضمن عند ابن حنيفة رحمه الله وعند محمد بن حنفى في نسخة الامام الشافعي وفي الثاني قال لا يضمن ولو يزرع كالحلاق المزارعة الخصومة والقاسدة سواء في انه لو تلف الماله لا يضمن ولو دفع اليه الف درهم وقال خذ هذه الف الف مزارعة بالثلث او النصف حاز فما شرط فهو للمزارع وما بقي فهو لرب الماله والله اعلم

الفصل الثاني في ممتلك المصارف وفيه اقسام ثلاثة وفي الجامع الصغير مزارع مع القان درهم استأجر لها ثيابا فقصرها او حبلها بما به من عند نفسه وقد قال لرب الماله اعمل فيها بوابك او لم يقل فهو متطوع لانه لو جاز ذلك على رب الماله صاد المصارف مستند بناء على رب الماله لرب الماله بذلك وقوله اعمل فيها بوابك لا اثر له لان الاستدانة ليست من اعمال المزارع وجمله هذا على ثلاثة اقسام فمصر هو من المزارعة وتوابعها وهو مملك مطلق المزارعة قال لانه اعمل فيها بوابك او لم يقل وهو الادباع والاعادة والاصباع والاجارة والاستيجار والوهن والادباع وقسم لرب المزارعة لكن يحن بها فاذا قال لانه اعمل بوابك فملك وهو الذي دفع الى غيره مزارعة او تحلظ مملكه او مال غيره كما اذا صنع الثياب حمرا وقسم لرب المزارعة ولا يملك ذلك سواء قال لرب الماله اعمل فيها بوابك او لم يقل وهو الاستدانة على المزارعة والافراض

والفق

والفق والكاتب والخبز وأخر المساح اذا ثبت هذا اذا حملنا بما به من عنده فقد استدان على المصارف وكذا اذا قصرها ولا يصير شركا في الماله لان القفارة ليست عين مال فاصح في القوب وفي الأصل في المصارف المطلقة له شدة الشق وفي المقيدة لمصلحة ذلك وله الاستيجار ولو امره ببيعها من فلان فباعه من غيره ممن ولو امره بالشراء من فلان فاشتراه من غيره لا يضمن هذا رواية الوكالة وقال في المصارف يضمن الوصية اذا دفع الى اخر الف درهم مزارعة بالنصف بقر دفع اليه القان اخرى مزارعة بالثلث ولم يقل في كل واحد منهما اعمل فيه بوابك لحظ المالكين لا يضمن فان وضع او يوزي ليس بخالف وان دفع فيها القان نصف المهر الزرع نصفين ونصفه اثلاثا وهذا خلاف ما ادفع الى اخر مزارعة فانه اذا لم يقل له اعمل فيه بوابك لم يضمن له ان يدفع الى اخر مزارعة ولا يضمن بنفسه المدفع الى الثاني فان عمل الثاني فيه بالشراء والبيع حاز الاول بخلافه ولرب الماله المزارعة يضمن الاول والثاني فان ضمن الثاني دفع على الاول وان ضمن الاول دفع على الثاني ويضمن المزارع بين الاول والثاني والله اعلم **الفصل الثالث في نفقة وموتها** وفي الأصل المصارف ما اذا عمل في المصارف في ماله وان كان المهر كبريا وهو اقامه بجانب اخر القفارة اما اذا انفصل عن عمران المهر سواء كان مسيرة صغير او دونه فنفقته في مال المصارف وكسونه وطعامه ودهنه وما يفسد به ثيابه ومركبه وعلف وروبه للوكوب واجرة من يخدمه في السفر من الخبز والطبخ وغسل الثياب ونفقته على ما كانه الذين يعملون في الماله وعلف وروا ب حمل الماع والطلا والحضاب واكل القان كونه مثل ما يصنع الجار على قول ابن حنيفة واي يوسف رحمه الله وعن ابن يوسف رحمه الله كما كان ياكل يعني به معناه في السبيل في النفقة ان يفتسب من الزرع وان لم يكن من رأس الماله ولو سافر فلم يتفق له شراء الماع فالنفقة في مال المصارف ولو خرج المصارف بالمال المصارف وعشرة الا لاف من مال نفسه فالنفقة في المالكين على احد عشر جزءا وفي المصارف القاسدة لا نفقة له وفي المزارعة وفي المصارف عن العمل والماله عروص ياتي في كتاب الشركة ان شاء الله تعالى والله اعلم

المزارعة وهو مشتمل على ستة فصول **الأول في فتح المزارعة وشروطها الثاني** في اعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون **الثالث** في فتح المزارعة **الرابع** في فتح المزارعة **الخامس** في المزارع يدفع الى اخر مزارعة **السادس** في القنان **الفصل الاول في صيانة المزارع** قال في الأصل المزارعة فاسدة عند ابن حنيفة رحمه الله وكذا المعاملة والمخرج لصاحب الأرض ان كان البذر منه وللقا مل ان كان البذر منه وان كان من رب الأرض فعليه اجر مثل عمل العامل وكما يجب اجر مثل الأرض في المزارعة القاسدة بحت اجر مثل البذر والمزارع المزارع من قوله بحت اجر مثل الأرض يعني بحت اجر مثل الأرض بكونه اما العقر فلا يجوز ان يضمن بفتح المزارعة واجر المثل بحت بالقام مبالغ عند محمد رحمه الله وعند ابن يوسف رحمه الله لا يزداد على المشروط والمزارع حائزة على قولهما والفقوي على قوله لا ضمان ابا حنيفة رحمه الله اما دفع المسائل على قول من حوز المزارعة لعلمه ان الناس لا يحدون بقوله فمزارع المزارع شرطي وركن وحكم وضعه امانا ركنها فالايجاب والقبول واما الشرطي فمن جملة ذلك كون صاحبة المزارعة

وكون رب الارض والعامل من اهل العقد وبيان المدة سنة او سنتين شوط في المزارعة وفي
المعاملة نحو من غير بيان المدة استحضانا ويقع على اول مرة يخرج في تلك السنة وفي الموازاة
عن محمد بن سلمة رحمه الله المزارعة من غير بيان المدة حايظه ايضا ويقع على سنة واحدة يعني على
زرع واحد وبه اخذ العقدة ابو الليث رحمه الله وقال لما شرط اهل الكوفة بيان الوقت كانت
وقت المزارعة عندهم متفاوتة وابتدوا بها وانتهوا بها مجهول وقت المعاملة معلوم فاجلوا
المعاملة ويقع على اول السنة ولو تجوز المزارعة امنا في بلادنا فوقت المزارعة متجاوز وان
لرب وقت المعاملة ولو دفع ارضه مزارعة خصما به سنة فبطلت من شرائطها فالتعليق على لو
شروط في العقد ما بعد ربه الفسخة مثل عمل رب الارض تفقد المزارعة ومن شرائطها بيان ما يزرع
في الارض قياسا وفي الاستحضار ليس بشرط ومن شرائطها بيان من عليه البذر وعن بعض ائمة بلجرحهم
ان كان في موضع كان عليه عرف ظاهر البذر يكون على احد من الطرفين لا يشترط بيان من عليه البذر ومن
شرائطها بيان النسيب على وجه لا يقطع الشراكة بينهما في الخارج فان يقول بالعرف والملك او الوع او ما
اشبه ذلك فان يفتا نصيب احدهما ينظر ان يفتا نصيب من لا يزرع من حصته جاز في المزارعة قياسا
واستحضانا وان يفتا نصيب من كان البذر من حصته جاز في المزارعة استحضانا ومن الشرائط
المعاملة ان يكون العقد واقعا على ما هو في هذا النوع بحيث يزيل في نفسه بسبب عمل العامل حتى لو عقد
عقد المعاملة على ما تراه في عظمه لا يضره ان لا يزيل في نفسه لعل العامل لا يقع المعاملة واما بيان
حكمها فنقول حكمها بثبوت الملك في منفعة الارض اذا كان البذر من حصته المزارع والشركة في الخارج
واما بيان صفته المعاملة والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجانبين ولو اراد احدهما الشف
لغير له الفسخ الا بعدد المزارعة لا ومن قبل من لا يزرع منه حتى لا يملك الفسخ الا بعدد من كان له
من قبل من له البذر قبل الفسخ البذر في الارض حتى يملك الفسخ من غير عدد لان فيه اطلاق ماله وهو البذر
والانسان لا يجبر على اطلاق ماله اطلاق المعاملة لانه ليس في الوفاق ايضا ما يوجب له مال على احد
فيلزمه المعنى فيها الا بعدد البذر وان ممر من العامل او يلحق صاحب الفسخ من يملك البذر لان فيه من
ظاهر اما ترك الشف فليس فيه عذر ظاهر فافترقا وبعد ما اتفق البذر في الارض نصيب لا يزرع من
الجانبين قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة على سبعة اوجه احدها ان يكون الارض من احد من
والبقر والعل والباقى من الاخر وهذا جاز وصاحب البذر مستاجر الارض الثاني ان يكون العمل من احد
والباقي من الاخر وهذا جاز ايضا وصاحب الارض مستاجر للعامل لعل له بالان الثاني ان يكون
الارض والبذر من احدهما والبقر والعل من الاخر وهذا جاز ايضا الرابع ان يكون
البذر من العامل والبقر من قبل رب الارض وهذا فاسد في ظاهره والى يوسف انه يجوز
الحاصر البقر من واحد والباقي من الاخر السادس البذر والبقر من واحد والباقي من الاخر السابع
البذر من واحد والباقي من الاخر فالمزارعة فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة لحدوث العقدان وهو
حديث معروف في كتاب المزارعة وعلى هذا لو اخذ رجلان ارض رجل مزارعة على ان البذر من احدهما
والبقر والعل من الاخر فالمزارعة فاسدة ولكن لو ذهب الزرع لا يضر صاحب البقر والبذر وعلى هذا
كل ما لا يجوز اذا كان والسطا فكذا اذا كان اثنين رجلان للعامل على بذر في ارضي بنفسك والبقر
واجره لهما فخرج فكلاهما جاز والعامل معني له ولو قال ان كل واحد جاز ايضا وصاحب الارض

معه

معه لا رضى منه مقصود البذر ولو دفع بذر الى صاحب الارض على ان يزرعه فيها فخرج فهو
بينهما نصفان فسدت المزارعة على ما ذكرنا والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض وعمله
اجر مثل الارض وعمله اجر حجب الارض ولو خرج فان قال في هذا ان الخارج لصاحب البذر جاز
وهو معبر لا رضى منه معين بنفسه ولو قال على ان الخارج لرب الارض جاز والبذر من عليه ولو قال
لخارج ارض على ان الخارج لك لخرج والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض والعامل
انه لما قال ارض لي بقي البذر على ملكه ولو قال ارضه في ارضك لنفسك على ان الخارج لي لخرج والخارج
لصاحب الارض وعليه مثل البذر لصاحبه لانه لما قال ارضه لنفسك صار واحدا البذر ولو دفع
اليه ارضا ليزرعها بذرته وبقره ويملك ثمره هذا الاصح على ان الخارج بينه اثنان لخرج بينهما
وبين الاجنبي ما يجوز بينهما وثالث الخارج لرب الارض والثاني للعامل وعلى العامل اجر مثل عمل الاجنبي
ولو كان البذر من قبل رب الارض جازين الكل ولو قال له ارض في ارضي كما من طفا ماله على ان الخارج
لي لخرج والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض طعن عيسى وقال ينبغي ان يكون لصاحب الارض
ويحمل العامل مخرضا له بذرته معياله بنفسه والجواب ان الانسان في الاصل لعل نفسه فلا يقع
لغيره الا بملكه لغيره ولو يوجد ولو قال ارض في ارضي كما من طفا ماله على ان يكون الخارج بيننا
نفسين جاز على ما قال والبذر من على صاحب الارض حجب الارض شيئا او لخرج ولو شرط
ان يزرع صاحب البذر بذرته من الخارج والباقي بينهما نصفان لخرج ايهما كان صاحب البذر ولو شرط
ان يزرع صاحب البذر عشر الخارج والباقي بينهما نصفان جاز وكذا لو شرطوا عشر الخارج للعامل
والباقي بينهما نصفان ولو شرطوا ربع خارج الوظيفة والباقي بينهما نصفان فسدت المزارعة
ولو شرطوا ربع العشر وخرج المفاصلة جاز الكل في الاصل **حسب اخرج** وفي الاصل اذا شرطوا
الشركة في الحب والتمر والمزارعة حايظه ولو شرطوا التمر لحدسما والحب للاخر لخرج وان شرطوا
ان يكون الحب لحدسما بعينه والتمر بينهما فكذلك وان شرطوا الحب بينهما والتمر لحدسما بعينه
وان شرطوا لصاحب البذر جاز وان شرطوا لآخر فسد وعن ابو يوسف انه لا يجوز واليه وجه محمد رحمه
وعن بعض مشايخ بلجرحهم ان المفاصلة جاز ولو شرطوا ان يكون التمر بينهما وسكان الحب لآخر المزارعة
وفي الاصح اذا دفع ارضا الى اخر ليعرسها على ان العرس والارض بينهما فالعقد باطل وان عرسها
فالعرس لصاحب الارض وعليه ثمنه العرس واجر مثل العارس وفي الاصل لو دفع ارضه مزارعة مثل
ان يزرعها ويعرسها فالزرع والعرس كله بينهما نصفان ولو شرطوا ان التمر بينهما نصفان فالتمر بينهما
كما شرطوا العرس للعارس ولو شرطوا ان العرس لرب الارض والتمر بينهما فسدت لانه شرط شرط
يقطع الشراكة لانه يجوز ان لا يخرج الارض الا العارس رجل دفع ارضا وخلا بزرعها المزارع على ان
يقوم على الخيل فسد مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر ان كان البذر من المزارع فسدت المزارعة
والمعاملة لانه صفته في صفته وان كان من رب الارض جاز كما لانه اجبره وان كانت المعاملة
معطوفة على المزارعة بان يقول ادفع اليك هذه الارض يزرعها بذرته وادفع اليك ما فيها من الخيل
فالمعاملة جاز مطلقا وفي الموازاة لرب الارض اذا كان باخذ بذر من رجل حتى يزرعها ويكون له
بذرها فالجمل ان لشركى نصف البذر ونصفه الباقي عن التمر يقول له ارضها ان الخارج بينهما
نصفان ومن اراد شركة الماء يبيع اليه معاملة بالعنف وفي النصاب من اراد ان يشارك اجرا

دفع ارضها

من اهل السلطان او من له حصة في مرتبة حتى ينفق الماء في موضع يقد الماء ما طرقة عليه القاصي الامام يدع
 متاملة بالصف على ان ينفق الماء من كوفين نصف العين والنفق المسئلة بسبلة بده ثم اوده يادو
 في معنى تقدير الطمان فلا يجوز وقال وذا في موضع ثمة انه جوده مستأج بل رحمهم الله **حسب احسن**
 او انما في الزرع قدح الارض مع الزرع المستأج في مزارعة بالنصف ليعتد بالحوزة ولو دفع الكرم معاملة
 وفيه انما لا يحتاج فيها الى عمل سوى الحفظ ان كانت حاله لو حفظ يدب ثمها قبل الاداء ان جازت المعاملة
 والحفظ زيادة في القمار وان كان حاله لا يدب ثمها الى وقت الاداء لا يجوز المزارعة في تلك الاغمار وفي
 فتاوى الفضل جوده دفع تجارة الحوزة معاملة وللعلامة حصة من الثمرة لا يحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم يزرع
 الى احد مما لا يجوز اذا طلبت ربا الارض من العامل ان يكسب الارض بغير زرع والبذر من العامل ولو قال
 العامل انما ازرع بغير كراب ينظر في ذلك ان كانت تزرع بغير كراب وتحصيل الزرع الا ان بالكراب جوده لا يجوز
 وان كانت لا يخرج الا بالكراب احسن عليه وكذا الزرع وقال لا تسقي حتى تسقيها السماء على هذا فان شرط
 الكراب في العقد لم يكن له تركه وكذا لو كان البذر من ربا الارض في هذا كله وكذا لو كان رزعهما بغير كراب
 فالخارج بينهما ارباعا وان رزعهما بكراب فبعضنا الثلثا وان رزعهما بكراب وبينه بينهما نصفان خارجا
 في قوله ان حطه روميا بكذا وان حطه فارسيًا فكذا وكذا لو كان شرط ان رزعهما حطه فله كذا
 وان رزعهما سميًا فله كذا اجاره ولو دفعها اليه ليزرعها بذرته على ان مزارعة ان كان حطه فالخارج
 بينهما نصفان وان كان شعيرا فالخارج للعامل فله خير من مزارعة صحبه في الحطة وبن اعاده
 الارض في التعديل وان قال في هذا ما ازرع من شعير فهو لي في الحطة ودور الشعير وان شرط في المزارعة
 والبذر من احد سمي على ان المزارع ما ازرع هذه الناحية والذات ما ازرع تلك الناحية فقد ثبت
 وكذا لو شرط ان لا يزرع احد سمي في هذه معلومة جاز الكل في الاصل **حسب احسن** وفي الوازل رجل دفع
 الى رجل ارضا مزارعة سنة هذه فزرعها ودفع ثمرها فزرع السنة الثانية بغير اذن ربا الارض ثبت
 الزرع او لم يثبت وبلغ ذلك ربا الارض فلم يجر ان كانت الفاد من اهل تلك القرية انهم يزعمون المسرة
 بعد الاخرى بغير مزارعة جديدة فكل ذلك جائز وفي فتاوى السقي رجل زرع ارض البهر بغير امره ينظر
 الى العيون ان كانت مناصفة يكون بينهما نصفين قال رحمه الله وهذا اذا كانت معتدة لذلك كان
 صاحب الارض ممن لا يزرع بنفسه ويدفع مزارعة وفي اول مزارعة الوازل رجل زرع ارض غيره بغير
 امره فعليه نقصان الارض هذا هو المصير رحمه الله وقال محمد بن مسلمة رحمه الله ينظر فيكم فتشترى قبل استئجار
 وبكم تشترى بعد استئجارها فيجب عليه نقصان ذلك قال في المسئلة انه زرع بطريق العقب وفي الوازل
 ايضا رجل زرع ارض رجل غير اذنه فلم يعلم صاحب الارض حتى استخمد الزرع ثم علم ورجع به بطيب له
 وان قال برة لا ارضي ثم قال ارضي بطيب له وفي فتاوى القاصي الامام دخل زرع ارض الغير بغير اذن
 صاحبه فانقصت بالزراعة فخر وان النقصان قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان يرد الارض الى صاحبه
 يبرأ عن النقصان وان زال بعد الزرع لا يبرأ وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله وقد قيل يبرأ في الوجهين
 وحلوا هذه المسئلة بطريق مسئلة الغيب المشتري اذا وجد ما يبيع عيبا فخر الى القيب قبل القبض او بعد
 لا ينبغي له حق الخصومة وكذا المشتري اذا اصابه عيب عن يمين الارض العين على شيء ثم زال العيب
 كان على المشتري ان يرد ما قبض من بدل الصلح وفي المشتري عن محمد رحمه الله في رجل غصب ارضا ودفعها الى اخر
 مزارعة بالنصف سنة على البذر من المزارع في رزعهما ولم يثبت حتى احاد في الارض المزارعة فالمراد

زرع ارض الغير
 بغير اذن
 صاحبها

جائزة وما خرج منها بين العامل و ربا الارض على ما شارطه عليه القاصي والقاصي هو الذي يتولى نقد
 حصة ربا الارض من الزرع وما نقصت الارض من البذر لا ضمان على الزارع فيه الا ما نقصها قبل ان يجره
 ربا الارض فانه يضمن المزارع ذلك النقصان لرب الارض عند ان حصة ربحه الله ولو ثبتت الزرع وعاد
 له قيمة مزارع ربا الارض فانه يضمنه وليس له ان ينقصها بعد ما اجازها ولا شيء لرب الارض من
 الزرع وما جددت فيه من الحب وجميع ذلك للقاصي والمزارع على شرطهما ولو دفع القاصي مزارعة
 بالنصف على انه البذر من الذات فيبذرهما اوله يذرها او يذرها مخرج زرع فصار بينهما نصفين
 مزارع ربا الارض المزارعة فاجازته باطله وفي معنى له القارونية يد القاصي والزارع ولو كان
 ان يزرع فيها اجاز من ذلك ما لم يكن يزرع الزرع الذي يثبت بعد اجازته فان كان شيء من ذلك لم يكن له
 بعد ذلك ان ينقص الاجازة استصافا وان كان اجازته ما طلع الزرع وما دله قيمة فزرع عن الاجازة
 واد اذ ارضه بعد ما سئل الزرع ولم يستصاف له ذلك ولكن يقال للقاصي ان غمره اجازته
 ارضه فيما بقي حتى يستصاف الزرع وسلمت الزراعة بين الزارع والقاصي وفي العيون فحل غصب ارضا
 وزرعها حطه فخر استصافا وبغير اذن يثبت بعد فضايل الارض بالخيار ان شاء تركها حتى ثبتت ثمرتها
 له اقلع زرع وان شاء اعطاه ما اذا البذر فيه ونفسه عن محمد رحمه الله تقوم الارض وليس فيها
 بذرة وتقوم فيها بذرة واختار انه يضمن قيمة بذرة لكن مبدور في ارض غيره وفي الوازل رجل
 زرع في ارضه سعة ارجاء اخر فزرع عليه حطة بغير امر صاحبه الشعير فثبتنا جميعا لاحتط لصاحبه الشعير
 وهو لصاحب الحطة وعليه لصاحب الشعير ما اذا الشعير يقوم الارض مزارعة وغير مزارعة
 وفيه عن محمد رحمه الله رجل زرع في ارضه بواقر يثبت حتى جاء آخره بذر فيها شعير ثم سقي ربا
 الارض فثبت الزرع فقال الذي يزرع الشعير قيمة بومدة ورفق الارض ثم غرل ربا الارض قيمة البهر والشعير
 مخلوطا بمذور الله استعملها بالسقي وفي فتاوى الفضل رجل زرع ارض نفسه فجاء اخر والعنى
 بذره فيها وقلبا لارض قبل ان يثبت بذر صاحب الارض فثبت البذر ان لما ثبت يكون للاخر عند ان
 حصة ربحه الله وعليه الاول قيمة بذره فالجاء صاحب الارض والعنى فيها بذر نفسه تال به وسقي
 الارض والعنى بذره فيها وقلبا لارض قبل ان يثبت فيها البذر ان اوله يغلب وسقي ما ثبت من البذر
 كلها له وعليه القاصي مثل بذره مبدور في ارض غيره هذا اذا لم يكن الزرع ثابتا اما اذا زرع الما
 و ثبت بخر اخر والعنى بذره ان لم يغلب و ثبت فالجواب كما ذكرنا وان طلب ان كان الزرع الثابت
 او اقلبت مائة اخرى ثبتت فكذلك وان كان لا يثبت فالزرع الثاني وعلى الثاني قيمة رزعه ثابتا
 وفي متفرقات الفقيه ابو جعفر رحمه الله ما دخل بذر في ارضه بذر الجاء اخر فسقي تلك الارض حتى
 اذرك الزرع فان الزرع في الغياض للسائي وعليه قيمة الحب مبدور في الارض على شرط الفوار
 ان ساقها قبل ان يغرس البذر في الارض وان ساقها بعد ما فسد البذر في الارض قبل ان يثبت نباتا
 له قيمة فثبت بسقيته فان في القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبدورة وقد فسدت جميعا
 وتقوم غير مبدورة فيغير من النقصان والزرع للسائي وان ساقها بعد ما ثبت الزرع وصار له
 قيمة فعليه قيمة الزرع لوم سقاها والزرع للسائي وان سقاها بعد ما استغنى الزرع من السقي
 لكن السقي اجوده فان الزرع لصاحبه الارض ولا شيء للسائي وهذا جواب الفقيه ابو جعفر رحمه
 الله وجواب الفقيه ابو الليث رحمه الله الاجبي السائي منقطع ولا شيء له وسائي في فضل ما يكون عليه

غصب ارض
 وزرعها
 بغير اذن
 صاحبها

رجل زرع ارض
 غيره بغير
 اذن

ارض من رجلين غاب احد سائر حبه ان يزرع نصف الارض فلو اراد العام الثاني ان يزرع ارض
النصف الذي كان يزرع وادوى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رجاها الله ليس للمخاض ان يزرع بقدر
حصته هذا اذا كان احدهما غائبا فان كانا حاضرين فزرع احدهما الارض المشتركة لغيره وان
سرق حبه وسفهاها فادى النوا ان كان الزرع لم يبدول لشريكه ان يقاسمه الارض فادى من
ذلك في نصيب الزرع اقرب وما وقع في نصيب الآخر بقلعه وبضمه نقصان ولو ادرى الزرع
او غاب من الارض اعز من نقصان نصف الارض وان لم يقاسمه وتزانيا ان يعطيه نصف البذر والزرع
بينهما ان كان بعد ما ثبت الزرع حار وقبل النبات لا يجوز وهذا في اخر غضب الخليل وفي فتاوى القاضي
الامام قالوا ان كان الارض ينفقها الزراعة ولا تنفع ولا تنفع ولا تنفع له ان يزرع الكل اذا حضر الغالب
كان له ان ينفق ما لا ينفق مثل تلك المدة لان مثل هذا يكون الغالب زائلا وان علم ان الزرع ينفع
الارض او كان ترك الزراعة ينفعها ويؤيد هاتين لا يكون للمخاض ان يزرع منها شيئا امتلاء وجعل زرع ارض
غيره بغير اذنه سرق قال لرب الارض ادفع الى يدري واكون اكارا لك ان صار البذر مستهلكا لا يجوز
وان كان قايما يجوز والله اعلم **الفصل الثاني في اعمال المزارع وما يكون على المزارع وما لا يكون**
الامتلان كل عمل للمزارع منه التحصيل الزرع المرغوب فيه من الارض المدفوعة اليه فان المزارع يجر
عليه سواء كان ذلك مشروطا في العقد او لم يكن كالسقي وكل عمل للمزارع منه يدعى تحصيل الزرع الا انه
معي كل سبيل في وجوده الخارج ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة يجوز عليه وان لم يكن مشروطا
لا يجوز اذا ثبت هذا فنقول اذا امتنع المزارع عن الكراب والبذر منه والكراب مشروط في العقد
ان كان الكراب لا يؤثر في الخارج لا قدرا ولا جودة ولا يجر عليه وان كان يؤثر في القدر والجودة
يجوز وان الكراب مشروط ان كان لا بد من الكراب لتحصيل الزرع المرغوب بجبر عليه وان كان منه بد
الا انه يزيد في الجودة لا يجر في المشتق في الجواب في السقي كالجواب في الكراب وقد ذكرنا شيئا من هذا
في الفصل الاول وموضع ههنا وحفر التمر واصلاح المستنبتات على ربا الارض وسوق المسكا
بالقارب حبه آف او ربح على ربا الارض ايضا ونفخ نوره التمر القنبر من التمر الكبير على القامل
الان يبعد او يكون منه ظلمة يمنعون الماء فيجهد يكون ربا الارض قال هكذا افنى الشيخ الامام طه
الدين رحمه الله وحفظ الزرع على المزارع الى وقت الادراك وبعد ذلك عليها وان شرط الحفظ على المزارع
بعد الادراك او شرط مونة الماء على المزارع ينبغي ان لا ينقص المزارعة واذا البادخان والبطيخ فالتقا
والجل عليها واذا صار الزرع فصلا فاذا ان فصلاه ويبيعه ففصلا كذلك فالفضل عليها
الفصل الثالث فيما يكون عذرا في فسخ المزارعة وفي الاصل المزارع والسق
من قبل المزارع عذر ولو كان المزارع ساهيا على الزرع والتمر فلهذا عذر ولو اراد صاحب
الارض بعد ربحه والبذر من المزارع ان عمل المزارع في الارض من الكراب ويسويه المستنبتات وشيئا
ذلك الا انه لو يزرعها لصاحب الارض ان يبيعها ولا ياتي للعامل على ربا الارض ان كان المزارع قد زرع
الارض ونبت الزرع ليس لرب الارض ان يبيعها حتى يستحصل الزرع فلو حلت منه القابض بالدين على سبيل
ولو زرع المزارع ولم يثبت حتى يزرع ربا الارض من قايح اخلف المشايخ رحمه الله في جواز البيع وفي
مزارعة النوازل وكل دخل دفع ارضه مزارعة فزرع الارض فترى ان ربا الارض باع الارض مزارعة فلا
يجوز اما ان باعها بغير رضا او بغير رضا واما ان ثبت الزرع او لم يثبت وان كان يكون البذر

جمه ربا الارض او من جمعة العامل فان باعها بغير رضا ولم يكن ثبت الزرع والبذر من قبل الارض فلا ياتي
المزارع من الغر لا انما يثبت له حتى بعد النبات انما قبله فلا حوله فيه وان كان البذر من قبل المزارع باعها
فان احار المزارع حار ونصيب المزارع فيه فابعد وان كان ذلك بغير رضا المزارع ان يبطل البيع وكذلك
لو دفع الكرم معاينة فترى ان لم يكن خرج منه شيء فلا ياتي للعامل لانه ليس له فيه حق فان خرج واحدا
حار ونصيبه فيه فابعد وان كان بغير رضا فله ان يبطل وما يتصل بهذا اذا مات ربا الارض بعد
ما ثبت الزرع قبل ان يستحصل والبذر من المزارع يبقى العقد الى ان يستحصل الزرع استحسانا ولا يجب
من الاجر على المزارع هذا اذا قال المزارع انا لا اقلع الزرع فان قال فانما اقلع الزرع فانه لا يبقى عقد
المزارعة واذا احار المزارع اقلع لورثته ربا الارض خياران ثلاث ان شادا وقلعوا الزرع والمتلوع
بينهم وان شادا وقلعوا على الزرع بامر القاضي حتى يرجعوا الى المزارع بغير الفسخ وان شادا وعزموا
حصه المزارع من الزرع والزرع لهم فان مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الارض بان كرت الارض وحفر
الانوار انتقضت المزارعة ولا يجر مزارعة ربا الارض للمزارع ما ولو مات بعد الزراعة قبل النبات اخلف
المشايخ وحمم الله فيه ولم يمت لكن المزارع احار الزراعة حتى انتقضت السقة والزرع بطل فزاد ربا الارض
ان يقلع الزرع والى المزارع ليس لرب الارض ان يقلع ويبت بينهما احارة في نصف السنة حكما حتى يستحصل
والعمل عليها نصفان حتى يستحصل وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان اراد القلع فلوب الارض خياران
ثلاث على ما ذكرنا واذا انقضى العقد انقضاء المزارع بغير الفسخ ولو انتقضت
مكة المعاملة والتم لم يترك والى العامل المرام لم يترك في يده لغير احاره اذا هوى المزارع في وسط
السنة والزرع يقلع فانفق عليه ربا الارض حتى استحصل ربح على العامل عما انفق بالعاملة والقول
قول المزارع في قدر النفقة مع يمينه على عمله وان مات المزارع والزرع يقلع فقلت ورثة المزارع عن
عملها على حالها حتى يستحصل الزرع فذلك لم ولو قال القلع الزرع ولا يقلع لا يجرى على النبل ومسا
يتصل بهذا وفي النوازل لم يطره بقيت فيها بقية فابتنها الناس ان تترك لياحد من شاكبا من
تأا وحصد زرعه وبقي هناك سنا بل لا ياتر النقا طها مزارع زرع يوما فاحد بعضه من الارض وبقي
من الارض وبقي البعض مقلوعا او غير مقلوع حتى يثبت وهو يمينه وبين ربا الارض على الشرط
فان قلعه وزرع الزرع وكان يثبت في الارض ثبت زرعه آخر فهو بين الاكار و ربا الارض لما ذكرنا
لكن يجب ان يبعد في الاكار الفضل عن نفسه وان ثبت سقي ربا الارض وموته فهو له بعد ذلك ان كان
الحب قيمه من والا فلا شيء عليه وان ثبت ذلك لسقي اجني كان هو منطوعا والزرع بين الزرع و ربا
الارض على ما استمرطا قال رحمه الله هذا جواب الفقيه في البيت وجواب الفقيه في جعفر رحمه الله
قد ذكرنا في الفصل الاول وفي مزارعه المسبوطة الامام الطواشي رحمه الله اذا زرع المزارع
فتا توت الحباب لحاء انسان وسفهاها او احدهما حتى يثبت فانه يكون كله للشا في كانه بالسقي صار
مستلكا حتى لو سقته السماء او ثبت بغيره السقي يكون مشتركا بينهما حينئذ يحرق في ارض يثبت من
عروقها يحرق في ارض رجل اخر ان ثبت لسقي صاحب الارض وابانة فقوله وان ثبت بنفسه فهو
لصاحب الشجر ان صدقه ربا الارض ان صدق عروق شجرة وان كذبه فالقول قوله لواء رجل القاهما
الزرع في ارض رجل فثبت منها شجر يكون لصاحب الارض المسلمان في النوازل لان النواة لا قيمة لها
وذلك ان اذا كان الواقع حوجه لان الشجر انما يثبت من النواة اما لحما فيفسد وين هب والله اعلم

دم

مبطل بغيره بقية
فان شاكبا من
تأا وحصد زرعه
فثبت

شجره من عروقها
فان شاكبا من
تأا وحصد زرعه
فثبت

نواة لواء القاهما
الزرع في ارض رجل
فثبت

الفصل الرابع في المزارعة تدفع الى اخر مزارعة وفي الاصل اذا كان البذر
 من المزارع له ان يدفع الى اخر مزارعة وان لم ياذن له ربا لا من اصله فلو دفع المزارع مزارعه بالصف
 الى اخر على ان يعمل بدينه والستوط في المزارعة الاولى ايضا المصنف والمخرج بين ربا الارض والمزارع الثاني
 صفان ولا شيء للمزارع الاول ولو شوط المزارع الثاني ثلثا المزارع والثلثان للثاني والثلث لرب الارض
 ويعبر المزارع الاول لوقت الاول اجماعا لثلاث الا من دفع الارض الى غيره عاربه ليزرعها لنفسه
 فلو دفعها المستعير الى المزارع له ويعبر المزارع الاول لوقت الارض اجماعا لثلاث الا من دفع الارض الى غيره
 من ربا الارض لغيره ان يدفع الى غيره مزارعة لكن ان يستاجر الاجار اجماعا فلو دفع مع هذه مزارعة
 من غير ربا الارض فالمزارعة حاضرة بين المزارع الاول والثاني والمخرج بينهما على ما اشترطوا ولا شيء
 لوقت الارض في وقت الارض والبذر ان يضمن اجماعا فان حصل الاول لا يخرج على الثاني وان حصل الثاني لا يخرج على
 الاول فان انتقصت الارض من الثاني انتقصت بالاجزاء وحصل بغيره في حصة ذى يوسف رحمه الله
 الاخر بغيره في هذه الايام ان له ربا الارض اما اذا اذن له ربا الارض في ذلك اما نصا او دلاله بان قال
 له اعمل فيه برباك له ان يدفع الى اخر مزارعة الكل في الاصل **الفصل الخامس في المعاملة**
 وفي الاصل اذا دفع الكرم معاملة بالصف ولم يسم له سنين جاز استخفايا وان يقع على سنة واحدة وقد
 ذكرنا وكذا دفع الى اخر حيا او تمورا او كرم معاملة اشهر معاملة يعلم يقينا ان العمل في الشجر لا يخرج
 ثمرة في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة وان كانت مدة فخرج الثمر وقد لا يخرج فالمعاملة موقوفة
 ان اخرجت الثمرة في المدة المعروفة تحت المعاملة وان لم يخرج فسدت وهذا اذا اخرجت شيئا في المدة
 المعروفة ما يرغب في مثله في المعاملة بان اخرجت شيئا في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز العمل
 وان لم يخرج الثمر شيئا في تلك المدة فيخرج بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة
 فاسدة وان لم يخرج في تلك السنة بطلت لها فالمعاملة حاضرة وان دفع الى رجل خلاصه طلوع
 معاملة بالصف وان لم يسمها وقتا **والاصل** ان المعاملة متى عقدت على ما في حد الغزو والزيادة
 صحت واذا عقدت على ما يتاخر عظمه وصار حال لا يذيد في نفسه بسبب عمل العامل لا يصح المعاملة وانما
 يعرف حوز المزارع من حد الزيادة اذا بلغت وانما ثبت وعمل هذا اذا زرع الرجل ارضه في وقت الزرع
 الا انه لم يقناه فدفن الى غيره مزارعة حتى يربيه العامل ويسقيه جاز وان تناهى فدفن الارض من الزرع
 المستأجر مزارعة بالصف ليحفظه ويحصد لا يجوز العامل اذا ترك الكرم بعد ما قام عليها ابائا
 فلما ادرك الثمر بطلت الحصة ان ترك في وقت حوز المزارع في وقت صا والمصنف قيمه لو قطع فتركه
 لا يطل الشراكة وان لم يكن له قيمة لو قطع صح الشراكة ولا يطيب له العامل اذا عجز عن الشراكة في دفع
 المعاملة ان عجز شرا للدهقان متبرعا لله لله وان امره الدهقان لشرا ايضا وعجزها على
 كرمه فبطلت الدهقان وعليه الدهقان المال الذي استأجر به الاستجار وان عجزها لنفسه باذن الدهقان
 ثمر لا كرم والدهقان بامره بالقلع وتسوية الارض وفي فتاوى القاضى الامام رجل دفع الى رجل
 ارضا مدة معلومة على ان يفرس المدفوع اليه فيها عراشا على ان لا يحضر من الاغراس والتما يكون
 بينهما جاز المزارع اذا لم يعمل في الارض شيئا بعد ما زرع من التبن والسماد وعنده ان كان البذر
 من حصته لسحق الحصة وان كان من ربا الارض فيبقى ان لا يستحق شيئا وفي المعاملة اذا دفع
 كرم معاملة فلم يعمل الرجل في الكرم عملا فانه لا يستحق شيئا اذا دفع الى رجل حيا لمعاملة

بالصف

بالصف ولم يعمل فيه برباك فدفن العامل الى اخر معاملة فخل فيه فاشترى فهو لصاحب العمل والمعامل اجماعا
 المثل على العامل الاول ولو هلك الثمن بيد العامل الاخر من غير عمله وهو على ربح الفصل لا يضمن وان
 وان هلك الثمن من عمل العامل الاخر في امره فله ان يرضى به امر الاول فالصانع لصاحب العمل على العامل الاخر ولا
 يضمن العامل الاول **حسن احذر** وفي مجموع النوازل اصل القضية في الوصل على الدافع والعمل
 وتضرب اليه الشق حتى يفسق المحرر تمامه على العامل وكذا في التقديس القضية على صاحب الكرم والمعامل المال
 والمعامل من اعضاء الشجر لا يعمل للعامل والقضية على ربا الكرم والعمل الذي يضر به واربع على العامل وادام
الفصل السادس من ضمان الضمان الاكاد اذا ترك السقي حتى تسد الزرع بغير نصيب ربا الارض
 ويعبر بقيمة الزرع في يوم ترك السقي وان لم يكن المزارع قيمة في ذلك الوقت تقوم الارض بوزنه وتقوم
 غير موزونة فيضمن ما بينهما هذا اذا ترك السقي وان اخرج السقي ان كان باجرا لا يضمنه الناس فمن اخرج
 الزرع وجمعه من غير اذن الدافع ومن غير ان يستأجر عليه من حصة الدافع ولو شرط عليه فغافل
 حتى هلك الزرع ضمن لما كان نفسه في النوازل وفي مجموع النوازل حث على ان يضمن احد سمانا لبقته
 بعد على ذلك فان تسد الزرع قبل ان يرفع الارض الى القاضى لا ضمان عليه وان دفع الاموال القاضى يضمن
 فاستع من اذ اسد **وعلى** هذا اذا شرط المصدا عليه فترك حتى هلك لانه وجب عليه بقوله فاذا
 تركه فقد ضيعة وفي فتاوى اصل امر قد اذ ترك شد بخير غيره البذر كسحق الثمن والكرم فاضابه
 البرد واخرج حتى اصابه البرد ومن **وكذا** لو قال للكار اخرج الحرد او الحطة الى الفص او الى ما طرقة
 فاحر ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة وترك التسديد بمنزله ترك السقي ولو ترك
 حط الزرع حتى افسد له وابصر وان لم يطرط الحرد حتى اكل الزرع ان كان الجراد كالمحصر بوزنه
 وفيه فاذا لم يدرع من في فتاوى السقي اذا كان بقدر المال في يد الاكاد فبطلت الزرع الى السدح
 ضاع لا يضمن هو ولا الزرع والبقر المستعار والمستاجر على هذا فان رحم الله وقد اضطرت
 الروايات من المستأجر ورحم الله في هذه المسئلة فيفتي لهذا لان المودع يحفظ المودعة كما يحفظ مال نفسه
 وهو يحفظ بقوه في السدح تلك البقرة والذئبة ولو ترك المقر يرضى بضاع اخلف المشاع ورحم الله فيه
 قال والفتوى على انه لا يضمن رجل دفع كرم معاملة فلما اثمر الكرم قال الدافع واهله بدخولهم وداكلون
 ويحلون العامل لا يدخل الا قليلا ان كان ذلك بغير اذن الدافع لا يضمن الضمان على الدافع ولو اذن كان
 باذنه وهم ممن يجب تعقبتهم عليه من نصيب العامل وان كان مما لا يجب تعقبتهم عليه لا يضمن النوازل
 وان كانوا اقبضوا باذنه وهم ممن لا يجب تعقبتهم عليه لاضمان عليه ايضا والله اعلم بالصواب

كتاب الشرب وهو مشتمل على اربعة فصول **الاول في حكم المياه الثاني**
 في مسائل الماء ومسائل السطح **الثالث في الضمان الرابع في الارض الموات اما الفصل الاول**
 وفي فتاوى القاضى الامام الاصل فيه قوله عليه السلام الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار
 ولهم بدشركه الماء وانما اراذبه الاباحه في الماء الذي لم يحرر نحو الماء في الحياض والعيون والاباد
 والافهار **والاصل** ان حدان لشرب منها وسقي ذوا به وان كان فيه القطاع ذلك الماء ولا يفسد بها ارضه
 ولا زرع **وفي الاصل** المياه ثلاثة في كتابه القوم كالانهار والظواهر كحطه والقنوات وحجور وحجول
 وهي ليست ملكا لحد وكل احد ان يسقي منها ويسقي ذابته منها وارضه ويشربه ويتوصا
 وكل واحد نصيب القاطنة والساسة والدالية والحاذ المستعدة والحاذ النهر الى ارضه بشرط

مسألة
اذا اقبلت البقرة
الزعر ففقدت
زك البقرة

قوله وان لم يضر فعل كذا الشيخ الزراري
 والصواب ترك قوله لم يضر والتركيب الذي
 لا يقال الا اذا تكرر المفعول به
 ويأتي ومع هذا اذا فعل فكل واحد منهما
 كما ذكرنا في مسئلة لصدات البنا
 العامة لا يقال يا باه سوى كلامهم
 فاضحنا نحن على انه اذا لم يضر لا يمنع
 الفجر صحت الترتيب

ان لا يغير بالعامه فان اضر من ذلك وان لم يضر وفعل لكل واحد من اهل الدار مسلم او ذي او
 امرأة او مكاتب منه الثاني في كتابه المخصوص كتاب الحب والكفر ليس له ان يبتغى به الاما دن
 صاحبه وفي الفتاوى في كتاب الطلوه وصفت ما يجب انسان يقال له املاء فان اضطر اليه فحينئذ
 يتبع به لغيره او من صاحبه الثالث المتوسط وهو ما الامار والانهار المملوكه والجاهل وكل واحد
 ان سبق ذنبه الا اذا كان له جمال ويعور كثره كافي صاحب التمر كذا والمسكينات ونحوه التمر حينئذ
 له منه هذه اربع الفتاوى وان كان الحوض في دار رجل او في سبانه فاستحق احر منه ليس لصاحب
 الدار والبستان ان يأخذ ذلك منه الا ان لصاحب الملك ان يمنعه من الدخول في ملكه وكل واحد يقول
 ان ياحقني واول فاما ان يوصلني اليه او يمكنني من الدخول وهذا اذا كان له منسحق غير ذلك فان
 لم يكن له ان يدخل داره لغيره او ان الكل في نسخة الامام الشريفي وفي فتاوى القاضي الامام هو القوم
 ولرجل ارض خبثه ليس له شرب من هذا التمر كان لصاحب الارض الذي ليس له شرب منه ان يغير
 ويتوينا ويسقي وانه من هذا التمر وليس له ان يسقي ارضا منه او شجرا او زراعا وان نصب دلا
 على هذا التمر لا يرضيه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويسقي رده او شجره اختلف
 المشايخ وجمعهم انه فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا هل التمر ان يمنعه وفي شرح الشافعي لا يجوز بيعه
 وليس له ان يبيع الطاحونه وغيرها على الاثمار المشتركة لا قوام مخصوصين وليس للسلطان ان
 يادون لغيره ذلك وان ادون لغيره اذنه لغيره يوم عليه ارضون لم يعرف كيف كان اصله اختلف
 فيه فقيل بينهم على انه وارضهم فان كان الاصل لا يشرب حتى يشكر التمر لم يكن له ذلك الا برضا الاخرين
 والمختار انه اذا لم يمكنه سقي من غير شكر وفي الاموال القاضي حتى يامرهم فيما مرهم بالمايه فان
 اضطر اعل ان يشكر كل شارب يومه حار وليس له ان يكره لغيره الا برضى الاخرين وكذا انعت الرعي
 الا ان يكون موضع الرعي في ارضه ولا يغيره التمر ولا الماء ومن كان له شرب في ارضه في اسفل التمر فمع
 ذلك في اعلاه ليس له ذلك ومن جعل باب داره في اعل حائط له له ذلك في عماره وفي قسمه شرح
 الطحاوي في كتاب الشرب للامام حواهر زاده رحمه الله لو اراد ان يجعل شربه اسفل واعلاه ذلك
 وهكذا ذكر الامام الشريفي في نسخة وذكر القدر الشهيد في كتاب الحيطان واوارا اذ ان يسوق
 شربه الى ارض اخرى لم يكن لها شرب فيما مضى لغيره وهذا الطريق بين قوما اذ اذ احداهما يقع فيه
 طريقا للمه دار اخرى لم يجر خلاف ما اذا كان له طريق الى داره فمر في الطريق اليها شرب منها الى دار اخرى
 حار رجل اضفى شرب رجل اي غصب واقطعها رجلا لغيره خلاص الكل في الاصل وفي العنوان لصد
 مشترك بين قوما اذ لو اذ خلا لا يسقي عنه الا رجلا فانه لم يادون ليس له ان يسقي حتى يادونه كلهم
 وروي هشام عن ابن ابي يوسف وفي مزادة النوازل عن محمد بن مقاتل رحمه الله في رجل سرق ماء
 فساقه الى ارضه او كرمه فانه بطيب له ما خرج وهو بمنزلة رجل غصب شعيرا او ثوبا ومن دانه فعليه
 قيمه العلف وما زاد في الذاب فهو طيب له فان رحمه الله فعل فيس هذا الوسوق اوراق القوت ذاتي
 داود الغليق فالابر ليس بطيب له وعليه ثبته الاوراق والله اعلم بالصواب **الفصل الثالث**
في مسابيل الماء ومسابل السطح وفي النوازل لرجل له داران مسبل سطح احد سما على سطح
 الدار الاخرى فباع التي عليها المسبل من لسان كل حق هو لها شربا في الدار الاخرى من احر فادوا والمشاركه
 الا ان كان عنه المشاري الثاني من اساله الماء على سطحه قال لا يمنعه الا ان يكون اشترط عليه وقت باعه

ارضه

لو علف ذنبه
 بعث حرم
 لو سرق اوراق القوت
 ٥٥ برسم بطيبه

لو علمت وابتد
یعلمت حرام
لو صرف اور ازا
۵۵ برسیم بط

ابن

فيه ماء شربا الماء لم يضر عليه الاعتقاد وانما يضر اذا ارسل الماء على وجهه لئلا يجلد الله تعالى
ذكرنا ان الله اذا سقى غير معنا وضرب في نفسه الشيطان ان تقوم الارض من روعة وتقوم غير من روعة
فيمن الفصل لوسد الماء الشربا حتى انبت في امثله وعروق قطن في حل وارسل الماء في التبريد على التبريد
الماء رصفا ومفوضة القوهار قد خل الماء في القوهار وافسد ذرع غيره فممن في الوجوه وفي
القفاوي الصغرى رجل انك شرب انسان ما سقى ارضه لشرب غيره قال الامام العزدي ومن
وتفسير ضمان الشرب في شرب الامام الشرحي رحمه الله ان يطرر من شرب لكان بيعه جائزا
وقال الامام جواهر زادة رحمه الله لا يضر في عليه الفتوى والله اعلم **الفصل الرابع**
في الارض الموات واقفالها وفي الامام من احب ارضا ميمية ما بين السلطان ملكا وبيوت
الاذن لا وعند ملكا بدون اذن السلطان ايضا والارض الميمية كل ارض من ارض السواد والجلال
لا يملكها الا بالانوار وليس احد فيها ملك وارض تبارى للبرم موات ايضا دخلت في القصة ونصرت
الى قضى مالك اوباع في الاسلام اولى ورثة وان لم يجد في القصور للقاضي قال رحمه الله هكذا قال
الامام طهري الدين المرعشي في رحمه الله وتفسير الاحكام ان يبنى عليها او يغيرها او يبيضاها
وهكذا في مزارعة الموازل والله اعلم بالصواب **كتاب الاستنبة**
وفي فتاوى القاضي الامام الاعيان التي تتخذ منها الاشربة اربعة العتب رطبه وباسه وهو الزبيب
والقرو والجوب نحو الحنطة والسقيير والدخن والقواكه نحو العرماد والاحامر والقانيد والتمرد
والانان ونحو ذلك جعلوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلفت اجناسها لا يحد حكامها وفي
شرح الطحاوي لا يجل شرب الخمر الا بعد صرورة العطش لشرب قدر ما يرفع عطشه وفي فتاوى
القاضي الامام فلو ان المضطر شرب من الخمر قدر ما يروي به فسكر لا يحد عليه لان السكر حصل بالمباح
فان شرب مقدار ما يروي به وما يروي به لم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر طرفة
الاختيار ولو يسكر ومن شرب منها قدر ما يفيء ليجوز له ان يسكر طرفة ان كان حرا واربعين ان كان
عبدا ومن وجد منه واجبة الجزا فاقبحه لا يجد ولو خلط الخمر بالماء ان كان الماء قليلا او كان اسوا
من شاربهم اذا وصل الى حوفه وان كان الغلبة للماء لا يجد ثاربه الا اذا سكر ولو شرب درهم الخمر
لا يجد ولو طرح فيها السمك والمالح حتى صار في خلاخل في ظاهر الرواية والخمر بقليل الحوصلة ليجوز ان
اصل في حقيقته رحمه الله اذا صار في خلاخل فيها بعض الحوصلة ولكن فيها بعض المرارة لا يكون خلاخله
اي حقيقته رحمه الله حتى يذهب المرارة وعند بعضنا بقليل الحوصلة ليجوز ان من اصل في حقيقته رحمه الله
بقليل القليل لا يصير القصور حراما وعند بعضنا بقليل القليل لا يصير حراما وعند
بصير هذا اذا خلط بنفسه اما اذا خلط بعلاج بالماء او غيره فكل عندنا في شرح الطحاوي وفي
شرح الشافعي لو صب الخمر في الخمر بقليل سوا كانت الغلبة للخمر او للماء فكل عندنا في شرح الطحاوي وفي
ابن يوسف رحمه الله ان كان الخمر في الغالب فكل ذلك انما اذا كانت الغلبة للخمر فيكون حراما في جميع الموازل
لا يجل من ساعته ما لم يضر من ان علم انه صار حلالا ولو لم يخلط بالخمر فانه يفسد ما اذا حلت
وطخت فان لم يوجد منها طعم الخمر ولا رايها يجل اكلها وان وجد لا يجل رجلا في خلقت فيه حراما
فقد اساء حلت الخمر لكن لا يفسد الخمر لان الخمر الوافقة تفسد اذا كان الخمر في الغالب ولو سقى
الشاة حراما من ساعته تفسد من غير كراهة وان مضى عليها يوما او اكثر فخلت في الكراهة

هذا في شرح الطحاوي ولا يجوز سقي الدواب الخمر لانه نوع انتفاع وكذا المنيه لا يطعم الكلاب لانه
لان ذلك انتفاع كحما ذكرنا لكره في حقه الله انه لا يجل النظر في الخمر على وجه التلوي ولا ان يسل لها الطين
وعنف جز وان يسل خمر في قعر في الخمر يطهر كحرقه بعصيه خمر ثم تقع في الخمر لا يسل لها وكذا لو عطف
اذ وقع في خمر ثم وقع في خل يطهر بخلاف ما لو عطف خمر وجه فانه يكون حراما ولا يطهر لان ما في الخمر
من اجزاء الخمر لم يفسد خلاها بالخير فلا يطهر وشرب الخمر للداوي لا بأس به فان ذهب به عقده لم يخل
وان سكر منه لا يجد عندنا خلافا للحد ومن في يرمضان فادعى شبهة فسقط الحد عزروا وحسن
وان افطر في رمضان فادعى شبهة عزروا ولا يجلس المسلم الذي يبيع الخمر او ياكل الربوا عزروا
والمحش والنابجه والمقنية يعزرون ويحبسون حتى يجدوا التوبة الكلي في شرح الشافعي في
كتاب الاشربة وفي الفتوى المسلم اذا باع عصيرا من خمر لا يكره عندنا في حقيقته رحمه الله قال
هذا اذا باع من الخمر في المسلم اذا شق في حرمه مسلم لا يبيع الخمر ولا يشكك واما الزنق فعندنا في يوسف
رحمه الله لا يبيع ايضا وعند محمد بن يعقوب **وكان** لا يبيع لهما وفي الموازل قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله شرب الاشربة على حشمة او حقه في وجهه حلال بالاجماع وفي وجهه هو طهور بالاجماع
وفي وجهه هو حرام عند اصحابنا حلال عند بعض الناس وفي وجهه اختلاف بين اصحابنا رحمه الله اما
الوجه الذي هو حلال بالاجماع وهو كل شراب لم يضر عليه ثلاثة ايام وهو طهور واما الوجه الذي
هو حرام بالاجماع فهو الخمر بعينها والسكر من كل شراب واما الوجه الذي عندنا فهو ما العتب
اذ اطلع على العتب وقد اشد عندنا لا يجوز شربه وهو قول عامة الفقهاء الامصار وقال بشر
المري شرب شربة دون السكر واما الزنق فهو العصور الذي جعل في الشمس حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه
ولو يطعم ولكن عوب بالخمر فانه يجوز شربه عند علمائنا ولا يجوز عند بعض الناس واما الوجه
الحامس فهو نبيذ القمح الزبيب اذ اطلع اذ في طيحه شرابا فانه يجوز شربه دون السكر في قول ابي
حقيقه في ابي يوسف الاحزاب اذا اراد به استبراء الطعام ولم يرد به الله وقال الحد لا يجوز شربه
وقليله وكثيره حرام قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وبه نأخذ واذ كان شربه للهو فقليله وكثيره
حرام لانفاق وعن محمد بن مقاتل الرازي انه قال لو اعطيت الدنيا بحد ابيها ما شربت المسكر
ببذل الله والزبيب ولو اعطيت الدنيا بحد ابيها ما اقتدت بانه حرام وهذا اذا كان مطبوخا
اما اذا كان غير مطبوخ او عصير العنب قبل ان يطبخ على الثلثين لم يجلد اصحابنا رحمه الله في حرمته
واما الاشربة من السقيير والذرة او التفاح او العسل اذا استند وهو مطبوخ او غير مطبوخ فانه
يجوز شربه ما دون السكر عندنا في حقيقه في ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله حرام شربه
قال الفقيه وبه نأخذ الكل في الموازل وفي الجامع الصغير المطبوخ اذ في طيحه او يروي به ما يطبخ ما يطبخ
اذ اشد وعلا وقد في الزبيب لا يجل شربه بالاجماع الا عند بشر وقد ذكرنا فانه قال يجل شربه اذا اطلع
اذ في طيحه ولا حد على شارب حتى يسكر ولا يكره مسخلة عندنا وان اصاب النوب اكثر من قدر الدهر
منه منع جواز الصلوة في رواية وفي رواية لا يمنع ويجوز بيعه عندنا في حقيقه رحمه الله وذكره في
وعندنا لا يجوز ونصرت الشكران قد ذكرنا في كتاب الطلاق في الفصل الاول وفي فتاوى القاضي
الامام واما الابان فليس لما كونه حلالا ولين الوما كن لك في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
وذكره في قولنا في حقيقه رحمه الله واختلفوا في كراهته فان مكروه كراهة التنزيه لا كراهة التعمير

وذكر خمس الآية المشروحة في أسماء الكلام أنه مباح كالبيع وعامة المستأجر قالوا أمكروه كراهة
الحرير إلا أنه لا يجد وإن كان عقله كما لو تناول البيع وارتفع إلى رأسه حتى زال عقله فحرم ذلك
ولا يجد فيه والله أعلم بالصواب **كتاب الأكرام** وفي الخبر إذا
أكره على فعل لا يجد فيه من شرب الخمر وأكل الميتة وكان الأكرام بوعيد التلف أو ذهاب عضو
من أعضائه أو إكراهه ذلك فإنه يسيغه ذلك إذا كان في إكراهه أنه يقتله لو امتنع عن تناوله
وكان الواكره بوعيد ضرب غلاف منه على نفسه أو عضو من أعضائه أو إكراهه ذلك فقل الضرب
أو كراهه ولو حووه بضرب سوط أو سوطين لا يجزئ منه التلف لا يسيغه أن يفعل ذلك ولكن لو توعد
بالجس أو بالعقد ولو قالوا لفتحتك لم يسيغه أن يفعل حتى يجزئ من الجوع ما يخاف منه التلف
وفي شرح الطحاوي الأكرام على تناول المخطور على ثلاثة أوجه في وجه مباح ولو تركه كان مواظبا
وفي وجه مباح وإن امتنع فهو ما حور وفي وجه لا يسيغه وإن لم يسيغه أما الأول فإن يكره على
جزء أو كل ميتة بأكرام يخاف منه التلف أو تلف عضو أو قال لا يخرجك أو لا ضربك بالسيوط فجله
أن يشرب وما كل ذلك ولو امتنع باقر وهذا إذا كان يعلم أنه يباح له تناوله فإن كان لا يعلم
بواحد به وهذا إذا كان إكراهه أن يقتله ولو امتنع ولا عبوة للضيق وفي الفتاوى والعقود
لو أمر رجل بقتل رجل ولم يفعل له قتله ولا لاقتلته لكن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يقتله
يقتله أو يقطع يده كان مكرها فشرى الخمر هذا إذا كان الواكره بوعيد بقتل أو قطع يده فإن كان بالجس
أو بالعقد أو بضرب لا يخاف منه التلف لا يباح له ذلك وأما الوجه الذي يباح وإن لم يفعل فهو ما حور
وهو أن يكره بشي يخاف منه التلف على أن يتكلم بالكفر أو يشتم مسلما أو يستملك ماله من قبل
فهو متعذر وإن لم يفعل حتى قتل فهو ما حور ولو أجرى قلة الكفر بوعيد الجس والعقد أو مالا
خاف تلف النفس أو العضو فإنه يكره ولو قال كنت مطمئنا بالإيمان لا يصدق وأما الوجه الذي لا يباح
له الاقدام على ذلك وهو أن يكره على القتل والزنا وفي الفتاوى للقاضي الآماد والوجه الرابع
يكون لاقدام على الفعل والامتناع على السواء نحو الأكرام على أن لا يبيع ماله الغير ولو قبل له لشرى هذا
الخمر أو يباطن هذه الميتة واللاقتل ما كان أو ابتلاه لا يسيغه أن يشرب ولو شرب لا يجد منه التلف
بأسه واللاقتل هذا الرجل لا يسيغه إكراهه وأن خاف القتل على غيره وأما يسيغه ذلك إذا كان القتل
على نفسه أو تلف عضو منه ولو أكره على عقد من العقود كان عقدا لا يبطله الهزل كالنكاح والطلاق
والعتاق جاز العقد وكذا الرجعة والتدبير والصلى عن ذم العمد واليمين والنذر والطهارة والأبلا
والعق في الأبداء والاسلام والأكرام لا يعمل في هذا الموضع ولو أكره على الإسلام فاسلم صح ولكن لو ارتد بغير
ولا يقتل استخفافا وهذا كله إذا أكره على تحقيق ما أكرهه ولو أكره على الإقرار به فاقربه لا يلزم شيء
يعني أكره على الإقرار بالطلاق والعتاق ونحوهما وإن كان عقدا يبطله الهزل كالبيع والشراء والأبلا
وعقودها لا يجوز ويبطل بالأكرام سواء كان الأكرام بشي يخاف منه التلف أو لا يخاف وأما حكم الصان
فكل من لا يصلح أن يكون له لعنه فالصان على الفاعل كما لو أكرهه على القتل واستهلك ماله الغير
فالصان على المكره خاصة والمكره بمنزلة الالة للذي أكرهه إلا أن الأكرام في القتل بحال القصاص
على المكره عند ما وعند أبي يوسف رحمه الله بحت الله عليه المكره وفي الأصل باب الثاني من
الأكرام إعتاق المكره بوعيد التلف نافذ عندنا ويضمن المكره موصرا كان أو معسرا والولا للمعتق

يعني

يعني المكره لأنه هو المعتق وإنما يضمن المكره قيمته لأن الاعتاق صار منقولا إلى المكره أن لا يباينا
من خصه ولو أكره بوعيد تلف على أن يطلق امرأته ثلاثا وقع عند ما كان غيبا غير مدخوله
عليه نصف المهر وإن لم يكن في النكاح تسمية يجب المتعة بوجوبه على المكره ولو كان بعد الدخول لم
يرجع عليه بشيء وفي الخبر لو أكره على الإقرار بالقتل فاقترع بماله فاقترع بابل ولو اقترع بالعين
لزمه الألف وبطل في الألف ولو اقترع بالدينار بغير أو نصف غير ما أكره له عليه فهو جاز لا زور ولو
اقترع والغائب فالاقرار كله باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله سواء صدق الغائب بالشركة
أو كذب وقال محمد رحمه الله إن صدق الغائب بالشركة فالاقرار باطل وإن كذب به بالشركة فالاقرار
جاز في حق الغائب وهذا لو أكره بما ذكرنا أمّا لو هدد بضمير سوط أو بالجس أو القيد يومئذ
حتى يقدر فليس هذا بأكرام ولو أكره على أن يبيع حاربه بعلان يوجب دفع فهو باطل سواء ذكر
له دفعا أو لم يذكر وأما البيع فلا بد من الأكرام على الدفع حتى لو باع مكرها وسلم طائعا فابيع حاربه
ولو أكره على هبة جازية لعبد الله فهو هبة من عبد الله وزيد جازت حصته زيد وبطلت حصته
زيد وبطلت حصته عبد الله ولو كان مكان العبد الفاهية ظلمها باطله ولو أكره بالبيع بالعتق
فباعها باطل القياس إن حور وفي الاستحسان هو باطل ولو أكره على البيع فوجب جاز ولو أكره
ببيع حاربه ولم يسمو أحدا فباعها من إنسان كان البيع باطلا ولو طاب له يومه مال هو باطل والرهون
على أديبه ولو يذكره في البيع الحاربه فباعها فابيع حاربه ولو أكره على أن يبيع ماله درهم فباع
به نائير قيمته الف فابيع حاربه في القياس وفي الاستحسان البيع باطل ولو أكره على الإبراء عن
الحقوق أو الكفا له بالنفس أو تسليم الشفعة أو على أن لا يطلب الشفعة كان باطلا وفي المتنقي
إذا ضرب امرأته حتى اتزق باستيفاء مهرها فاقترعها جاز عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي
يوسف باطل إن هدد بها بشي يحل به الدعاء أو إشارتها إلى السلاح أو نحوه فما يقع موقفه فاقترعها باطل
وإن أشار إليها بغير ذلك فاقترعها جاز وعند محمد رحمه الله إذا خلاصا في موضع لا يقدر على أن
يمتنع منه فهو بمنزلة السلطان إذا هدد بها بضرب أو غيره فاقترعها قال في الفتاوى على قولها
في الأكرام بغير السلطان ذكره الصدر الشهيد رحمه الله في المانع الصغير الزوج ولو أكرهها أهل الخلع
وقع الطلاق ولا يسيط المهر ولو أكرهت على أن قبلت من الزوج تظليقه بالطلاق واقع ولا شيء
عليها والطلاق رجعي وفي الفتاوى الصغير في المشتري مكرها إذا هلك من غيره
تقدي لا يضمن ويملك **كتاب المأذون** وفي شرح الطحاوي وجازية
للرجل أن ياذن لعبد وامتته بالعين فانا أو غيره بالعين في التجارة بعد أن يفتلا البيع والشراء ويعرفا
التجارة وكذا الواذن لهما أن يذنا في الحياطة ونحوها وتسقي الماء على الحار ويبيعه يكون أذنا
في التجارة أذن في التجارة وفي الأصل لأن في الإجارة أن يكون أذنا في التجارة إذا قال له أجر
نفسك في البقالين أو الحياطين لنداء من بعد مرة أمّا لو قال له أجر نفسك من فلان لا يكون
أذنا في التجارة كما لو قال له أذهب فاستر بوابتي بغيره وإن قال له استر طعما ما فكله أو ثوبا
فالبسة أو استر طعما لئلا يلهو أو استر لحا به وهم أو ما أشبه ذلك فهذا استخدام وليس ياذن
ولو راي عليه يبيع ويشترى فشكك كان أذنا في التجارة إلا أن بينهما عن ذلك إلا أن ما باع العبد
من مال المولى لا يجوز ذلك حتى يجيزه المولى بالنطق ومن أذن لعبد في التجارة يومئذ أو

فصل في بيع ما لا يملكه
كان اذنا من يملكه
وكذا في بيع ما لا يملكه

كان اذنا له في التجارة ابدًا وفي القباوي القاصي الامام اذ اذن لعبد في التجارة في لوع يصير
ما ذونا في الانواع كلها وكذا اذنا اذ اذن له في مكان كذا يصير ما ذونا في الاماكن
والا زمان كلها بخلاف التوكيل فان ذلك يقبل التخصيص والتوقيت بخلاف اذن القاصي فانه
بمقتضى التوكيل اذ اذنا اي المولى عليه بيع عينا من اعمال المالك فملك له كذا اذنا واما اذا
راى عبده في حاله يبيع من ارضه ولو امر عبده بان يشتري له ثوبا لا يصير ما ذونا ولو
امر ببيع الماء كان اذنا وكذا لو امر عبده ببيع متاع غيره يصير ما ذونا القاصي اذ اذن للصغير
في التجارة وابوه اذن القاصي القاصي اذ اذنا اي عبده ببيع ويشترى لا يكون اذنا والاذن
على ضربين خاص وعام فالخاص ان يقول للعبد اذنت لك وما يكون اذنا ولو شترى له ثوبا
الخاص والعامة ان ياذن من اهل السوق كله او اكثرهم والمحرم العام ببيع اذنا الخاص والعامة والمحرم
الخاص ببيع اذنا الخاص ولا يملك اذنا الخاص ولا يملك اذنا العام وانما يبيع المحرم اذا علم العبد
ذلك انما اذا لم يعلم فلا يباح له ذلك واحده غير عدل فصدقه بغير محرم وان لم يصدقه
فبعد ما كذا وكذا وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يصير محرم او يبيعه وفه ولا يصير ما ذونا الا اذا علم
فلو قال يا عبدي فاني اذنت له بالتجارة فباعه والعبد لا يملك بذلك من اصابنا من قال في
المسئلة روايتان واذا وجب على المادون له في التجارة ديون فلهما عزماده ببيع كان للقاصي
لهما ولو كان في يد المادون ببيع كسه في الدين فان فضل عن الدين كان ذلك للمولى وان فضل
الدين لا يطالب المولى ولكن ببيع العبد وهذا اذا كان الدين حلالا فان كان بعضه موحلا فانه
يطلب حصة الفضل ومسلكت حصة الاجل وهذا اذا باع القاصي ان باعه المولى بغير اذن العبد
ان كان للفرما حتى الفسخ الا اذا وصل الثمن اليه وكان فيه قاي بالدين او قضى المولى ديونهم
او ابراء العبد من الدين بطل حق الفسخ وان كان الدين موحلا ليس بفسخ وهذا اذا كان
العبد قائما وان كان هالكا بطل حق الفسخ ولههم الخياران شرا واشتموا المولى نحو ذلك القدح
كان المشتري ان يرد على المولى بالبيع والمولى يرجع على العزماء وان شرا واشتموا المشتري القيمة
واذا اشتموا بغير العقد وشترى الثمن ولو اعقق عبده الذي عليه الدين كان لفرما بطلان يضمنوا
الاقل من قيمته وكن الدين والعقود بخلاف الجناية ان العبد اذ اذن ما عتقه المولى ان كان
عالمًا بالجناية صار مختارا للعقد وان كان غير عالم لمزومه القيمة لا غير وفي مسئلة الدين ان
اختاروا اتباع المولى لا يكون ابراء للعبد ولو اتبعوا العبد لا يكون ابراء للمولى وليس للمادون
ولا للمكاتب ان يغيروا ولا يجوز للمادون ان يكفل بنفسه او مالا لا ياذن المولى فان اذن المولى جاز
ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لا يجوز والمالك يجوز كماله وان اذن له المولى ولو كفل
لا يواخذ في الحال ولا يواخذ بعد الجزية ان كان بالغا والمادون ان يطعم الطعام ويصدق بالذهب
وفي شرح الحاكم الصغير للامام الوالد رحمه الله رواية للصدقة قال لغيره لا يملك وقال بعضهم يملك
من فليس الى ذلك وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله لو تصدق حبة او ذائق او نحو ذلك يجوز ولا يبي
باجابة دعوة العبد الفاجر واعارة ثوبه وكذا ثوبه وكسوته الثوب وهديته الدرهم والدينار
وفي شرح الطحاوي لو باع عبدا من رجل ثم حط من ثمنه ان كان لخط يبيع فيه جاز ان كان مثل ما
خط التجار ان كان اكثر من ذلك ان كان فاحشا لعل الخلاف كمال البيع بمن قليل لو كفل بالبيع وان

كان

كان لخط بغير عيب او الابرار لا يجوز بالاجماع وفي ثاب فاحشا العبد المادون من الاصل اذا وجب
للعبد المادون الف من ثمن بيع او عتق او غير ذلك فاحشه العبد عنه سنة فهو جاز واذا اذن العبد
المادون بالديون والعتوب واستهلاك الوذائع والحواري والجنايات في الاموال جاز والعبد
المجبر يواخذ ما فعله دون اذنا له الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص وحل الرضا وحل الشرب وحل
القدح فانه يصح اقراره فيها وحضرة المولى ليست بشرط فان لم يقر لكن اقيمت عليه البعثة لمحض
المولى بشرط عندهما وعند ابي يوسف رحمه الله ليس بشرط ولو استهلك ما لا يواخذ به في الحال
انما الاقرار بالجناية التي توجب الدفع والغدا فلا يبيع محمرا وان اذنا من المجبر بالدين
والعصب وعين مالا يبيع وفي المادون يبيع ولو اذنا في الحال ولو اذن المادون بمهر امرأة وصدقة
المراة لا يبيع في حق المولى ولا يواخذ الا بعد الجزية والمادون ان يبرهن ويبرهن ولو اذن المادون
من مرن الموت جاز ودين النعمة مقدم وكذا الدين الذي يثبت بالبيعة والمادون ان ياذن لعبيده في
التجارة وليس له ان يكاتبهم وليس له ان يزوج عبده بالاتفاق وكذا الا يزوج الامه عند ما خلافا
لابي يوسف وفي باب توكيل العبد المادون من المادون الكبير وتوكيل العبد المادون بالخدمة
له وعليه جاز ومثل الحره وخودان يتوكل للغير بالبيع والشرا شخصانا والله اعلم
كتاب القسمة هو مشتمل على اربعة فصول **الاول** فيما يقسم فيها لا يقسم
الثاني في دعوى القسمة **الثالث** في الاستحقاق **الرابع** في قسم التركة **اما الاول** وفي
الاصل قال لا يقسم الحام والحايط والبيت الصغير والكان الصغير وهذا اذا كان حال لو قسم
حال لو قسم لا يبق لكل واحد بعد القسمة موضع لعل فيه فان كان حال يبق بغيره وفي القباوي الصغري
دار بين اثنين احدهما كثير والاخر قليل لا ينفق بنفسه بعد القسمة ان كان طالب القسمة طاحا الكثير
والاى صاحب الهم يقسم بالاتفاق وعلى القليل لا يقسم ذكره الامام الشافعي رحمه الله في النسخة
من الاصل وهكذا في شرح الطحاوي وذكر الامام حواهر زاده رحمه الله يقسم فان الصدقات والصدقة
رحمة الله وعليه القنوى والطريق لا يقسم ان كان فيه صرف وان لم يكن يقسم والموض لا يقسم سواء
كان عشرين او اقل او مائة او دون ذلك من رجلين يقسم والحب والياب والرحمة والدابة والكل
لا يقسم الا برضا هما للضرورة وفي التجرى وكل شيء يحتاج الى شقة وكسره وفي ذلك ضرر ولذلك
الحشبة الواحدة اذا كان في قطعها ضرر ولا يقسم البير والقنا والهر فان كان مع ذلك ارض فتمت
الارض وتترك البير والقنا على التركة ولو كانت الارض والارمين منفردة او عيونا
او ابا واقسمت العيون والابرار وما لا يجوز فيه القسمة لا يجوز واحد منهما يبيع نفسه علوا سفل
له او على القليل بحسب في القسمة ذراع في السفل ذراعين في العلو وفي التجرد العلوي دون السفل تقسم
ذراع بين ورثة في ارض غيرهم اذوا ضمنته وهو نقل او مدرن في المدرن لو حزن وان تاصت
وفي النقل جازا بالتراضي اذا اتفقا على ان يجر كل واحد منهما ما اصابه وان لم يشترط هذا مثلا
لو جرح كالبع الثور والغنم والبقر والابل والخياب المروية او المروية او الكليل او الوتر في يقسم
فان كان المال من اجناس مختلفة بعضها ابل وبعضها بقر وبعضها غنم لم يقسمها بينهم واما الوتر
فعداى حنيفة رحمه الله لا يقسم الا بالتراضي وعندهما يقسم بطلب احد مما كان في البقر والغنم
ولو كان في الميراث ذقيق وغنم وثياب فاقسموا واحدا بعضهم الرقيق وبعضهم الغنم جازا بالتراضي

مطهر ملك مالا
لو استهلك مالا

من الغرض على ان يخرج كل واحد منهما ما استلزمه من ان لم يفسد هذا المخرج كالمخرج في الجامع الصغير
في كتاب الوصايا بقسم القامعي كل من رجلين من صنف واحد اذا اطلب احدهما القسمة ولا يقسم
الرفق والادب والمصلحة عند اي حيفه رحمه الله واجمع اصحابنا رحمهم الله ان التركة اذا كانت جندسا
واحد الا لابل والبقرة والغنم والحظيرة والسعيير والسياب المروية والروية والدار الواحدة التي
تحتل القسمة اذا اطلب احدهما القسمة والى الاخر فان القامعي يقسم بينهم ولو كان مع الرفق في اخر
يحتل القسمة نحو الغنم والسياب وغير ذلك فحينئذ يقسم ويحل الرفق بقا الغنم وغيره وعند بعض القامعي
بالخيار ان شاء قسم كل واحد على حدة وفي الاصل ان كانا الدور بين قوم ارادوا حصة من جمع بقية
منها في دار واحدة والى البعض قسم القامعي كل دار منها على حدة ولم يفهم بعض الاصحاب الا ان يطلوا
على ذلك وهذا ثلاث مسائل الدار والبنين والمنزلان الدار ان قد ذكرنا وما ذكرنا قول اي
حقيقة رحمه الله واما البنين فمما قالوا اما المنزلان فان فلان قال فهو كالبنتين وان بنا بنتا
فكالدارين الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراخي ولا يقسم طولاً وعموماً اذا كان بالوصايا بين
قوماً اذا اقتسموها لا بصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك الا بالتراخي **الفصل**
الثاني في دعوى الغلط في القسمة وفي الفتاوى للمقاضي الامام اذا ادعى احد الشركاء غلطا
في القسمة لانهما القسمة تجوز الدعوى ولا بعدا في ذلك ولا مساحته ولا قبله ولا ان
ورثة الا حجة لان الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة فلا ينقض في الاصل دعوى الغلط في
القسمة على ثلاثة اوجه احدها دعوى الغلط في القيمة بان يقول قسمة الف واثم فوتموه
تخمسها به وهذا الدعوى غير صحيحة كدعوى الغبن في البيع فالتامع هكذا ذكر في شرح الشافعي
وقال الفقيه ابو جعفر البجلي ان هذا غير مذكور في الاصل وان قيل يسمع فله وجه صحيح بخلاف الغبن
في البيع وان قيل لا يسمع فله وجه صحيح ايضا فملي في البيع وهو القسمة والامام حواهر رآه رحمه الله ذكر
هذا في نسخة ولم يخرج احد الوجوه على الاخر وهذا كله في القسمة بالتراخي فان كانت القسمة بفضاء
القاضي فله القسمة الثاني لو قال بضمي النصف وما وصل الى الثلث والباقي في يدك وانكر الاخر
مخالفاً ونادى بالقسمة الثالثة اذا ادعى احدهما على صاحبه انه اخذ من نصيبه شيئا بعد القسمة بقي البينة
فان لم تكن حجة الاخر وهذا اذا لم يقربا لا شفعاً او بالبراءة اما اذا اقربا لا شفعاً او بالبراءة فهذا
شاهدان على ذلك لم يسمع دعواه والله اعلم **الفصل الثالث في دعوى الاستحقاق**
وفي الاصل دار بين رجلين احد احدهما الثلث من مئة مائة وقيمة ستمائة واخذ الاخر الثلثين
من موزعها وقيمة ستمائة ايضا ثم استحق نصف مائة بيد صاحبه المقدم وهذا على ثلاثة اوجه
في وجه تبطل القسمة وفي وجه لا تبطل وفي وجه اختلفوا فيه اما الوجه الذي تبطل القسمة اذا
استحق نصف الدار مشاعاً تبطل القسمة واما الوجه الذي لا تبطل ويخير المستحق عليه فهو ان يستحق
نصف مائة بيد احدهما معسوماً فيجوز له ان يبطل القسمة ان شاء وان شاء رجع ربيع مائة بيد صاحبه
الوجه الذي اختلفوا فيه فهو ان يستحق نصف نصيبه شيئاً ففقد بها لا تبطل القسمة ويخير المستحق
عليه كما في الوجه الثاني وعند اي يوسف رحمه الله تبطل القسمة والله اعلم **الفصل الرابع في**
قصة التركة وفي شرح الطحاوي اذا كان الدارين وورثة شجار اصحابا فانزوا عند القاضي
القضاء ميراث بينهم عن ابيهم فارادوا منه فتمت بينهم هذا لا يخلو اما ان كان منقولاً او غير منقول ولا

يخلو اما ان كان ملكهم بالميراث او بسبب امر كالحصة والصدقة والشراء ونحو ذلك ولا يخلو اما
ان كان فيهم غائب او لم يكن وفيهم صغير او لم يكن اما اذا كان الملك لغير الميراث ولم يكن فيهم غائب
فانه يقسم بينهم بقوله ويكتب انه قسمة فانزواهم ولا يطلب البينة منهم على اصل الملك في المنقول
وعينه وان كان فيهم غائب لا يقسم بينهم سواء كان الغائب واحداً او اكثر وان كان الملك لم الميراث
فان قالوا ليس فيها غائب لا يقسم المنقول بينهم بالقول ولا يقسم غير المنقول حتى يقيموا البينة على
اصل الميراث عند اي حيفه رحمه الله وعند بعض المنقول وغير المنقول سواء يقسم بينهم بقوله
وان كان فيهم غائب لا يقسم ومما ينظر حضور الغائب بعد ان يكون الحاضر اثنين صغيرين واحداً من
صغير فينصب عن الصغير وصياً ولا يقسم لان احداً لورثته فتم عن الباقي ونقص حصة الغائب
على تفضل بعد ذلك ان حضر الغائب ان اقر كما اقر وامضى الامر وان انكر بر والقسمة في المنقول
وعينه وعندهما وعند اي حقيقة في المنقول كذلك وفي غير المنقول لا يرد القسمة لان قيمتها
بالبينة فيقبل البينة على الغائب ولا يلتفت الى قوله وفي الاصل اذا اقتسمت الدارين الدارين
واشهدوا عليه فمراة الميت مهرها اوديتها واقام البينة تقبل وتثبت ولا يكون
قيمتها اطلاقاً للدين ولو ادعى بعد القسمة وصية لابن له صغير بالثلث واقام البينة لم يطل
حق ابنه بالقسمة لكن ليس له ان يطلب بنفسه وان يبطل القسمة لافراد الاول انه لا حق لاحد في
اذا اقتسم الاولاد والميت فمراة الميت فمراة الميت فمراة الميت فمراة الميت فمراة الميت فمراة الميت
مات ولهذا المديعي ميراث من هذه الدارين واقام البينة لم يقبل ولم ينقض ودعوى القسمة
وكن الوادعي عينا انه اشتراها من ابية او وهبها منه كالحجوة او ورثها من امه لم يقبل البينة
ودعوى العن دعوى الدين والله اعلم بالصواب **كتاب الفرائض**
وفي نسخة الامام الشريفي رحمه الله اعلم بان تعلم علم الفرائض من الفرائض قال النبي عليه السلام
تعلموا الفرائض واعلموها الناس وقد كان اكثر من اكرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
اجتمعوا في علم الفرائض وعنه الى موسى الاشعري رحمه الله عليه انه قال اذا هو من فاهو ابوا الي
واذهبتم فمجدوا بالفرائض واما سمي محمد هذه الكتاب كتاب الفرائض وانه كتاب الميراث
من كتاب الله تعالى قال النبي صلى الله عليه وسلم من الله ميراث الاولاد فقال بنت وبنت
ابن واخ فالنصف للبنت وللبنت الابن السدس والباقي للاخ فان اختلف الذكور والامات
فالامات للذكور مثل حظ الانثيين واولاد الابن يقو مون مقام اولاد الصلب عند عدم اولاد الصلب
ذكر ولا شيء لاولاد الابن ذكراً كانوا او مختلطين فان لم يكن في اولاد الصلب ذكر ولا شيء لاولاد
الابن ذكراً فان انقر ذكراً من اولاد الابن فالباقى فيهم بعد نصيب البنات نصفاً كانا وثلثين
وان اختلف الذكور بالامات من اولاد الابن ان كانت بنات الصلب ثنتين فصداً فلهن الثلثان
والباقي بين اولاد الابن للذكور مثل حظ الانثيين وان كان الذكور من اولاد الابن دون الانثيين
بدوحة مان اجتمع مع بنتي الصلب بنت ابن وابن ابن فظاهروا من هب ان الباقى في بعد الثلثين لانا
للذكور مثل حظ الانثيين وقال بعض المتأخرين ان الباقى في الذكور صفة فان البنت بنت الابن لا نصيب
عصبة بابن ابن الابن وكذا الوفقت بنت واحدة صلبية وبنت ابن وابن ابن لا نصيب بنت
الابن عصبة بابن ابن الابن ولكن للبنت النصف وللبنت الابن السدس والباقي لابن ابن الابن

القسمة الورثة الذرية
ثم ادرك لهم زيادة
حصة بطريق الشافعي

هَذَا فِي سُرْحِ الشَّيْءِ وَفِي الْقُنَاوِي الصَّغِيرِ مَبْنِيَّةٌ وَابْنُ وَاحِدٍ الصَّفِّ لِلْبَيْتِ وَالْبَاءُ فِي بَابِ الْإِبْنِ
وَالْأَشْيُ لِلْأَحْتِ وَالْحَدَابِ الْإِبْنُ يَقُومُ مَقَامَ الْإِبْنِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِبْنِ الْأَقْبَلِينَ فِي رُوحٍ وَابْنِ
وَرُوحِهِ وَابْنِ قَانٍ لِلْأَمِّ ثَلَاثُ مَآبِغٍ وَالْبَاءُ فِي الْإِبْنِ وَكَوْنُكَ مَكَانَ الْإِبْنِ حَلَّةٌ لِلْأَمِّ ثَلَاثُ جَمِيعِ الْمَالَ
وَالْبَاءُ فِي الْحَدِّ وَالْعَدِّ وَالسُّمِّ وَرَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَتْحِ مِنَ الْغَرَضِ ذَكَرْتُ الْمَسْئَلَةَ بَدَائِعِي وَأَمَّا الْأَمْرُ
فَقَرَضُهَا ثَلَاثُ أَوَّلُ السُّدُسِ لَا يَزِيدُ إِلَّا عِنْدَ الرُّودِ لَا يَنْقُصُ إِلَّا عِنْدَ الْعَوْلِ فَقَرَضُهَا السُّدُسُ وَإِنْ
كَثُرَتْ وَبَسُوهُ بِمَعْنَى ذَلِكَ أَمَّا الْأَمْرُ وَالْإِبْنُ لِمَا دُرِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَبَعْنِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَمْ أَرِ
لَا أَحَدًا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بَعْضًا وَلَوْ أَسَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنِّي أَرِ أَنَّ السُّدُسَ يَنْتَكِلُ
إِنْ اجْتَمَعَتْ وَهُوَ لَمْ يَفْرُدْ مِنْكُمْ وَأَمَّا السُّطْحُ الْحَدَّةُ السُّدُسُ إِذَا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى الْبَيْتِ بَعْضُهُ أَوْ
صَاحِبُ رُوحٍ أَمَّا إِذَا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى بَعْضِ بَعْضَةٍ وَلَا صَاحِبُ رُوحٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَهَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ بَيْنَا
رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْفُقَهَاءِ كُلُّ حَلَّةٍ فِي سَبْعِينَ إِلَى الْبَيْتِ أَتَى بَيْنَ أَمِينٍ لَا تَرْتَبُ لِأَنَّ الْإِبْنِ الْأَمِّ
بِصَاحِبِ رُوحٍ وَلَا عَصَبَةٍ وَكَأَنَّ عَمْرًا رَحِمَهُ اللَّهُ سَبِيلَ أَرْبَعِ حَلَّاتٍ مَخْذُوبَاتٍ تَوْرُثُ الْأَوَّلَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ
وَصُورُهُ الْأَرْبَعُ الْمَخْذُوبَاتُ أَمَّا الْأَمُّ وَأَمَّا الْإِبْنُ وَأَمَّا الْإِبْنُ وَأَمَّا الْإِبْنُ وَأَمَّا الْإِبْنُ وَأَمَّا الْإِبْنُ
الْوَحْدَةُ ثُمَّ الْقَرْبِيُّ مِنَ الْحَدَّاتِ أَوَّلِي بِالْإِبْنِ مِنَ الْبَعْدِ سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ جَانِبِ الْأُمِّ أَوْ مِنْ جَانِبِ الْإِبْنِ
وَهُوَ مِنْ هَيْئَتِ الْأَمِّ تَحْتَ الْحَدَّاتِ مِنْ قَبْلِهَا وَمِنْ قَبْلِ الْإِبْنِ وَالْكَلَامُ فِيهِ أَنَّ الْحَدَّةَ أَوْ الْإِبْنَ
هَلْ تَحْتَ بِالْإِبْنِ عِنْدَ صَاحِبِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ وَاجْتَمَعُوا أَوْ الْأَمِّ تَرْتَبُ مَعَ الْإِبْنِ وَلَوْ اجْتَمَعَتْ أَوْ الْإِبْنِ
مَعَ الْإِبْنِ وَأَمَّا الْأَمُّ فَيَقُولُ عَلَى رَحِمَهُ اللَّهُ السُّدُسُ لَا أَمُّ أَوْ الْأَمُّ وَالْأَكْبَرُ عَلَى أَنَّ الْمِيرَاثَ كُلَّهُ لِلْأُمِّ
لَا أَنَّ الْبَعْدِي مَحْجُوبٌ بِالْقَرْبِيِّ وَالْقَرْبِيُّ لَيْسَتْ بِوَارِثَةٍ مَعَ ابْنِهَا وَالْجِدَّةُ إِذَا كَانَتْ لَهَا قَرَابَتَانِ مَعَ حَنْ
لَهَا وَارِثَةٌ وَاحِدَةٌ السُّدُسُ بَيْنَهُمَا أَصْفَانِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ثَلَاثُ
وَأَمَّا مِيرَاثُ الْأَخِ وَالْأَخَوَاتِ فَيَقُولُ لِمَنْ شِئْنِي فَصَاعِدًا مِنْ أَوْلَادِ الْأُمِّ ثَلَاثُ الذَّكَوْرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ
وَلِلْوَحْدَةِ مِنْهُمْ السُّدُسُ وَأَمَّا مِيرَاثُ بَنِي الْأَعْيَانِ فَهُمْ يَقُومُونَ بِمَقَامِ أَوْلَادِ الصَّالِبِ عِنْدَ عَدَمِهِمْ
فِي التَّوَرِثِ ذَكَوْرُهُمْ مَقَامُ ذَكَوْرِهِمْ وَأَنَا تَقَرُّ بِمَقَامِ أُنَا تَقَرُّ وَأَمَّا مِيرَاثُ بَنِي الْعِلَاتِ وَهُمْ الْأَخَوَاتُ
وَالْأَخَوَاتُ لِأَبِ مِيرَاثُ أَوْلَادِ الْإِبْنِ عِنْدَ عَدَمِ بَنِي الْأَعْيَانِ يَقُومُونَ بِمَقَامِهِمْ ذَكَوْرُهُمْ مَقَامُ ذَكَوْرِهِمْ
وَأَنَا تَقَرُّ بِمَقَامِ أُنَا تَقَرُّ حَتَّى إِنْ الْأَحْتُ لِأَبِ لَا تَرْتَبُ مَعَ الْأَخِ لِأَبِ وَأَمَّا الْقَضِيرُ عَصَبُهُ مَعَ الْبَيْتِ
إِذَا كَانَ مَعَهَا أَخٌ لِأَبِ وَأَمَّا لِمَنْ الصَّفِّ لِلْبَيْتِ وَالْبَاءُ فِي الْأَخِ وَالْأَشْيُ لِلْأَحْتِ فَإِنْ كَانَ بَنُوا الْأَعْيَانِ أَمَّا
مَنْفَرِدَاتٍ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً لَهَا الصَّفِّ وَلِبَنَاتِ الْعِلَاتِ إِذَا كُنَّ أَمَّا مَنْفَرِدَاتٍ السُّدُسُ تَكْلَهُ
لِلْبَنِينَ وَإِنْ كَانُوا مُحْتَلِّطِينَ فَلِأَبِي بَيْنَهُمْ لِلذَّكَوْرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنْثَى فَإِنْ مَاتَ وَتَرَكَ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ
وَالْأَخَالَابَ وَأَمَّا الْأَبِ فَالْبَيْتُ لِلْبَيْتِ أَوْ الثَّلَاثُ لِلْبَنِينَ وَالْبَاءُ فِي الْأَخِ فَإِنْ كَانَتْ مَكَانَ الْأَخِ أَحْتُ
لِأَبِ وَأَمَّا الْأَبِ فَمَا بَقِيَ مَصْفًا أَوْ ثَلَاثًا فَلِلْأَحْتِ فَلَوْ كَانَ هُنَا بَيْتٌ وَاحِدٌ وَاحْتُ لِأَبِ وَاحْتُ لِأَبِ وَاحْتُ لِأَبِ
عِنْدَنَا الْبَاءُ فِي كُلِّهِ لِلْأَحْتِ لِأَبِ وَأَمَّا وَالْأَشْيُ لِلْأَخِ وَالْأَحْتُ لِأَبِ وَكَأَنَّ الْوَكْدَانَ مَكَانَ الْأَخِ وَالْأَخِ لَا تَكْلَهُ
الْبَاءُ فِي لِّلْأَحْتِ وَالْأَشْيُ لِلْعَمِّ وَالْأَحْتُ لِأَبِ وَأَمَّا مَعَ الْبَيْتِ كَالْأَخِ لِأَبِ وَأَمَّا قَالَ وَقَدْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ
فَأَتَى حَدِيثُ الشَّيْخِ الْأَمَامِ عَبْدِ الرَّسِيدِ بْنِ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي سَبْعَةِ الْأَمَامِ السُّرْحِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَكَذَا
جُلُوسُ أَخْرَجَ دَوِي الْأَرْحَامُ وَهُمْ أَصْفَانِ أَرْبَعَةٌ صَنَّفَ بَيْنَهُمُ إِلَى الْبَيْتِ كَأَوْلَادِ الْبَنَاتِ
وَأَوْلَادِ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَصَنَّفَ بَيْنَهُمُ إِلَى الْبَيْتِ كَأَوْلَادِ الْبَنَاتِ وَصَنَّفَ بَيْنَهُمُ إِلَى الْبَيْتِ كَأَوْلَادِ الْبَنَاتِ

الاحزان

[illegible]

اجدادهم فصورته بنت بنت بنت وابن بنت بنت وابن بنت بنت وابن بنت بنت فبنت ابى يوسف
رحمه الله المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على ستة اسهم اربعة للاثنين وسهماً للبنتين وعند
محمد رحمه الله على ستة اسهم ايضا لكن القسمة اولاً على الاباء والثاني منهم ذكر " فيقسم بينهم للذكر مثل
حظ الانثيين انكسر الحساب بالاثلاث وسهماً للبنتين يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
اثلاثا انكسر الحساب بالاثلاث في موضعين لكن احدهما جاز عن الآخر فيضرب ستة في ثلاثة تصار
ثمانية عشر للذين بديلان يذكر اثنا عشر مما بينه لابن البنت واربعة لبنت ابن البنت وستة للأم
اربعة لابن البنت واربعة وسهماً لبنت بنت البنت واذا اختلف اباؤهم واحداهم فصورته
بنت بنت بنت وابن ابن بنت بنت وابن بنت بنت وابن بنت بنت فبنت ابى يوسف
رحمه الله التخرج طاهر وعنده محمد يعتبر في القسمة الاجداد اولاً واثنان منهم ذكر " وفيقسم
على ستة اربعة لبنت ابن ابن البنت ولابن بنت ابن البنت وسهماً للآخرين ثلثاً ما اصاب الاثنين
يقسم على ولديهما للذكر مثل حظ الانثيين وكذا ما يصيب البنيتين يقسم على ولديهما في البطن
الثالث اثلاثاً ثم ينقل الى اولادهم فيقسم التخرج على القياس المتقدم وان اختلف الاباء
والاجداد دون الابدان صورته بنت بنت بنت بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وبنت ابن بنت وبنت
ابن ابن بنت واثنان منهم ذكر " فيقسم على ستة اربعة للاثنين اللذين في البطن الثاني واثنان
للبنيتين فيقسم الاربعة نصيب الابنين على ولديهما في البطن الثالث اثلاثاً وكذا ما اصاب
البنيتين يقسم على ولديهما اثلاثاً فانكسر الحساب بالاثلاث فيضرب في ستة يبلغ ثمانية عشر وهم
على اولادهم ويعود بالقول الى تسعة فللبنت بنت بنت البنت سهم واحد وللبنت ابن بنت البنت
سهماً وكذلك البنت بنت ابن البنت سهماً ايضاً وللبنت ابن ابن البنت اربعة وفي نسبة العمد والعمات
بنو ابن بنت وابن بنت بنت فبنت ابى يوسف طاهر وعنده محمد يقسم بينهم احماساً خمس المال لابن بنت
البنت واربعة احماسه للبنتي ابن البنت كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت فما اصاب بنت البنت
فهو لولدها وما اصاب ابني البنت فهو لولديهما بناءً على اصل وهو انه يوحّد الوصف من البطن الذي
اختلف والعقد من الذي قبله واما الصنف الثاني وهو الجد الفاسد فالجد الفاسد من ينقل
الى الميت باء والجد الفاسدة من يدخل في نسبتهما الى الميت اب بين امين ومن هو اقرب الى الميت
فهو او لي بالميراث يعني من ينقل الى الميت ببطن هو اقرب ممن ينقل ببطين ومن ينقل ببطينين
فهو اقرب من الذي ينقل بثلاثة والذي ينقل ببطن لا يكون الا واحداً وهو اب الام والذي
ينقل ببطينين ثلاثة اب ام الام واب اب الام واب ام الاب وجد ابه من الجدات الفاسدات واحد
وهي ام اب الام ولم يذكر محله الا واحداً وهو اب ام الام واب ام الاب والميراث بينهما
اثلاث الثلثان لاب ام الاب والثلث لاب ام الام واب ام الاب واب ام الاب المال كله لاب ام الاب
ام اب ام ام وام اب ام اب ام فعند عيسى المال كله لام ام اب ام اب ام اب واب اب ام الام
فعلى قياس قول محمد رحمه الله المال بينهما الثلاث ثلثا لاب ام اب والآب وثلثة لاب اب ام الاب واما
الصنف الثالث فلواحد من اولاد الاخوات فصاعداً المال كله الذكر والا نصح فيه سواء وهذا
الصنف نوع اربع اما ان يكون كلمة لاب وام او لاب وام او تخططين ولا يخلو اما ان كان بعضهم
اقرب من بعض او متساوين في الدرجة فان كان بعضهم اقرب من بعض فهو بالميراث احق وان
كانوا

وَأَنَّ قَاتِلًا مَسْأُومًا وَبَيْنَ فِي الدَّرَجَةِ فَإِنْ كَانَ لِعَصْمِهِ وَلَدٌ صَاحِبٌ مِنْهُ وَعَصْبَتُهُ هُوَ أَوَّلِيٌّ وَإِنْ اسْتَوَا
 فِي ذَلِكَ فَإِنَّ الْقُرْبَ وَأَوَّلًا قَاتِلًا أَوَّلًا بَلْعَلْ قَوْلِي يُوَسِّفُ الْعَشَةَ بَيْنَهُ عَلَى الْإِدَانِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ
 عَلَى الْأَبَاءِ حَتَّى إِذَا تَرَكَ ابْنُ أَخْتٍ وَبَنَاتُ أَخٍ وَمِمَّا لَا بَ وَأَمَّا أَوَّلًا بَلْعَلْ يُوَسِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الثَّلَاثَانَ لَا بِنِ الْأَخْتِ
 وَالثَّلَاثَ لِبَنَاتِ الْأَخِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ عَلَى عَكْسِ هَذَا مَعْمُورَةُ الْأَخِ وَالْأَخْتِ مَا لَوْ لَدَيْهِمَا وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا لَأَوَّلِيٌّ
 ظَاهِرًا وَرَأْيَهُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ بَيْنَهُمَا الثَّلَاثُ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا مَخْلُطًا بَانَ تَوَكُّنَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ
 أَخَوَاتٍ مَخْفُوفَتَيْنِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَالَ كُلَّهُ لِبَنَاتِ الْأَخِ لَا بَ وَلَوْ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِبَنَاتِ الْأَخِ لَا بَ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِبَنَاتِ الْأَخِ لَا بَ وَأَمَّا الْأَخِي لِبَنَاتِ الْأَخِ لَا بَ
 وَهُوَ رَأْيُهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَأَنَّهُ تَوَكُّنَ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مَخْفُوفَتَيْنِ ثُمَّ يَصِيبُ كُلَّ وَلَدٍ وَلَوْ تَوَكُّنَ ثَلَاثَ
 بَنَاتٍ أَخَوَاتٍ مَخْفُوفَاتٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَحِمَهُمَا اللَّهُ الْمَالَ كُلَّهُ لِبَنَاتِ
 الْأَخْتِ لَا بَ وَأَمَّا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَنَبَّهَنَّ أَحْمَسًا كَأَنَّهُ تَوَكُّنَ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مَخْفُوفَاتٍ وَإِنْ تَوَكُّنَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ
 أَخَوَاتٍ مَخْفُوفَتَيْنِ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ أَخَوَاتٍ مَخْفُوفَاتٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَالَ كُلَّهُ بَيْنَ بَنَاتِ الْأَخِ لَا بَ وَأَمَّا
 وَسِينَ بَنَاتِ الْأَخْتِ لَا بَ وَأَمَّا نَصْفَيْنِ عَيْنًا وَأَبَا الْإِدَانِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الثَّلَاثَ لِبَنَاتِ الْأَخْتِ لَا بَ مَعَ بَنَاتِ
 الْأَخِ لَا بَ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ وَالْبَاقِي بَيْنَ بَنَاتِ الْأَخِ لَا بَ وَأَمَّا وَسِينَ بَنَاتِ الْأَخْتِ لَا بَ وَأَمَّا ثَلَاثًا عَيْنًا دَامًا لَا
 بَنَاتِ بَنَاتِ أَخْتٍ وَبَنَاتِ بَنَاتِ ابْنِ أَخٍ فَالْمَالَ كُلَّهُ لِبَنَاتِ الْأَخْتِ لَا بَنَاتِ ابْنِ أَخْتٍ وَبَنَاتِ أَخْتِ وَإِنْ
 أَخِ الْأَبِ وَأَمَّا فَالْمَالَ كُلَّهُ لَابْنِ الْأَخِ لَا بَنَهُ عَصْبَتِهِ وَالْآخِي فِي ذَرْبِهِ لَا نَصِيرَ عَصْبَتِهِ بَنَاتِ بَنَاتِ بَنَاتِ
 الْأَخِ لَا بَ وَأَمَّا وَبَنَاتِ ابْنِ ابْنِ الْأَخِ لَا بَ فَالْمَالَ كُلَّهُ لِبَنَاتِ بَنَاتِ بَنَاتِ الْأَخِ لَا بَ وَأَمَّا بَنَاتِ ابْنِ ابْنِ أَخِ لَا بَ
 وَبَنَاتِ بَنَاتِ بَنَاتِ أَخْتِ لَا بَ وَأَمَّا لَهَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَالَ كُلَّهُ لِبَنَاتِ ابْنِ ابْنِ الْأَبِ لَا بَنَاتِ وَلَدِ الْوَارِثِ
 الْكُلِّ لِنَحْمَةِ الْأَمَامِ السُّوْجِي فِي الْمُسْتَقَى وَجَلَّ مَنَاتُ وَتَوَكُّنَ ابْنًا وَبَنَاتِ أَخْتِ لَا بَ وَأَمَّا بَنَاتِ بَنَاتِ أَخْتِ
 لَا بَ وَبَنَاتِ أَخِ لَا بَ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَابْنِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ لَا بَ وَأَمَّا الثَّلَاثَانَ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حِطِّ الْأُنثَى وَمِمَّا
 بَقِيَ فَهُوَ بَيْنَ ابْنِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ لَا بَ وَبَنَاتِ الْأَخِ لَا بَ الثَّلَاثَانَ مِنْ ذَلِكَ لِبَنَاتِ الْأَخِ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ
 وَالثَّلَاثَ بَيْنَ ابْنِ الْأَخْتِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ لَا بَ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حِطِّ الْأُنثَى وَأَمَّا النِّصْفُ الرَّابِعُ فَالْوَارِثُ
 بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ إِلَى الْمَيِّتِ الْعَمَّةُ مَعْمُورَةُ الْعَمِّ عَيْنًا وَحَالَتُهَا مَعْمُورَةُ الْأُمِّ وَالْأَصْلُ الْآخِي مَسِيٌّ
 قَبِلَتْ مَقَامَ ذِكْرِهَا فَانْقَامَ مَقَامَ ذِكْرِ ذِي دَرْجَتِهَا وَانْقَامَ مَقَامَ ذِكْرِ هُوَ الْعَدَمُ مِنْهَا وَأَخْبَرْتُ
 إِذَا تَوَكُّنَ عَمًّا وَعَمَّةً أَنْ كَانَ الْعَمُّ لَا بَ وَأَمَّا أَوَّلًا بَلْعَلْ هُوَ عَصْبَتُهُ وَالْآخِي لَدَوِي لَا دَارَ مَعَ الْعَصْبَةِ أَوْ
 مَعَ صَاحِبِ الْعَرْصِ وَإِنْ كَانَ كِلَاهُمَا أَوْ قَالُوا لِبَيْنَهُمَا لِلذِّكْرِ مِثْلَ حِطِّ الْأُنثَى مِنْ خِلَافِ أَوْلَادِ الْأُمِّ حَيْثُ
 الذِّكْرُ وَالْآخِي فِيهِ سَوَاءٌ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَالَ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ فَإِنْ أَجْتَمَعَتْ عَمَّاتُ عَمِّ لَا بَ
 وَأَمَّا وَعَمَّةُ لَا بَ وَعَمَّةُ لَا بَ فَالْمَالَ كُلَّهُ لِلْعَمَّةِ لَا بَ وَأَمَّا وَلَوْ تَوَكُّنَ خَالَاتُ وَخَالَاتُ الْمَالَ بَيْنَهُمَا الثَّلَاثُ
 وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْمَالَ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ فَإِنْ اخْتَلَطَ الْوَرَاثَةُ بِالْحَالَاتِ وَالْأَخَوَاتِ فَلِلْعَمَّاتِ الثَّلَاثُ
 وَالثَّلَاثُ بَيْنَ الْأَخَوَاتِ وَالْحَالَاتِ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حِطِّ الْأُنثَى وَيَسْتَوِي فِي هَذَا أَنْ اسْتَوَتْ الْأَعْدَادُ
 أَوْ اخْتَلَفَتْ حَتَّى إِذَا تَوَكُّنَ عَمَّةً وَاحِدَةً وَعَشْرَةَ مِنَ الْأَخَوَاتِ وَالْحَالَاتِ فَلِلْعَمَّةِ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ
 بَيْنَ الْأَخَوَاتِ وَالْحَالَاتِ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حِطِّ الْأُنثَى وَكَذَلِكَ الْوَرَاثَةُ خَالَاتُ وَاحِدَةً وَعَشْرًا مِنَ الْعَمَّاتِ
 لِلْحَالَةِ الثَّلَاثُ وَلِلْعَمَّاتِ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ تَوَكُّنَ عَمَّةُ لَا بَ وَأَمَّا وَخَالَاتُ أَوْ خَالَاتُ لَا بَ فَكذلك الْحَوَابِثُ
 ظَاهِرًا وَرَأْيَهُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ الْمَالَ كُلَّهُ لِلنِّسَاءِ لَهَا قَرَابَاتَانِ أَمَّا فِي ظَاهِرِ الْوَرَاثَةِ فَذَلِكَ وَأَمَّا ابْنُ الْأُمِّ

لاستردوی الحام
مع العصبه

انما يخرج على ذي قرابة واحدة اذا كانت من حصتها فاما اذا كانت من حصة اخرى فلا وانما اولاد النعمان
والاخوان فالاقرب من هؤلاء مقدم على الابرار الخلف للجهة او خلفت بيانه ببيت خاله وبيت
بيت خاله او بيت ابن خاله او ابن ابن خاله الميراث كله لبيت خاله وكن ابنت عمه وبيت بيت خاله الميراث
لبيت العمة بنات العمة مع بيت خاله لبيت العمة الثلثان والثالث لبيت خاله فان كان بعض هؤلاء ذا قرابة
وبعضهم ذا قرابة واحدة فقد اختلف الجهد لا يقع التزويج عند او عند خاله او عند خاله الجهد
وكن ان كان احد سلاله والاخر لامر عند اختلاف الجهد لا يقع التزويج عند او عند خاله الجهد
الذي لا يلاب اول من الذي لا مذكر كان وانما بيانه ثلاث بنات عمات متفرقات فالمال كله لبيت العمة
لاب وامر وبنات الخالات على هذا ببيت خاله لاب وامر وبيت عمه لامر وبيت عمه لامر وبيت عمه لامر
لاب وامر وبنات الخالات على هذا ببيت العمة لاب وامر وبيت عمه لامر وبيت عمه لامر وبيت عمه لامر
في طاهر الرواية وكذا العقبه او في الخلف للجهة او خلفت وغل اي يوسف رحمه الله ان التزويج عند
اختلاف الجهد في الموازل ببيت خاله وبيت ابن عمه فان بعض الميراث لبيت خاله قال الفقهاء ابو الليث
رحمه الله وانا نقول ببيت من العم او في لبيت العمة قال رحمه الله وانا نقول ببيت ابن العم او في لبيت العمة
ولدت العقبه قال رحمه الله واما قال بعض رواة في الموازل على ما ذكرنا وان كان قوم من هؤلاء من قبل
الامر من بنات الاخوان والخالات وقوم من قبل الاب من بنات العمات والاعمام لامر فالمال مقسوم بين الطرفين
انما سواها من كل جانب ذو قرابتين او من احد الجانبين وقرابة واحدة واحدة في ما اصاب كل فريق شيئا
بينهم فيخرج ذوا قرابتين على ذي قرابة واحدة وكن ان يخرج من كان قرابة لاب وكل واحد منهم اذا انفرد
استحق جميع ذلك وعند الاختراع يراعى قوة النسب بينهم في ذلك المقام فان استقوا في القرب فالقسمه
على الايدان عند اي يوسف رحمه الله وعند محمد على الأصول على ما ذكرنا امراء وابنا خاله لامر وبيت
لمة اصل المسئلة من اربعة والفرج من اربعة وعشرين من خاله وبيت خاله المال بينهما الثلثان ببيت خاله
وابن خاله المال بينهما الثلثان عند اي يوسف رحمه الله الثلثان لابن خاله والثالث لبيت خاله وعند
محمد رحمه الله على عكس هذا ابن عمه وبيت عمه المال بينهما الثلثان ببيت عمه لاب وامر وبيت عمه
لامر فالمال كله لبيت العمة لبيت العمة ببيت عمه لامر وان عمه لامر فعند اي حقيقه يوسف رحمه الله
المال بينهما الثلثان الثلثان لابن العمة والثالث لبيت العمة لامر وعلى قول محمد رحمه الله على عكس هذا الثلثان
اخوان متفرقين وثلاثة بنات خالات متفرقات وثلاثة بنات عمات متفرقات الثلثان لبنات العمات ثم يخرج
في ذلك من كان ابن العمة لاب وامر على الاحسين والثالث بين العمة الثلثان لبنات العمة والثالث لبنات
الخالات وهذا عند اي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله على عكس هذا يخرج فيه من كان لاب وامر
فان كان مع هؤلاء ثلاث بنات اعمام متفرقين فالمال كله لبيت العمة لاب وامر فان لم يكن لاب وامر وبيت
جنيته الثلثان لقوم الاب يستحق ذلك ببيت العمة لاب وامر خاصة ببيت العمة لامر وبيت العمة لامر كلاما
ولا يستغنى القصة بكثرة العدد والقله على ما ذكرنا واما ميراث اعمام الامم وعما لها خاله الامم
الامر ذكر ابو سليمان عن صاحبنا رحمه الله ان الثلثين للجهة والثالث للخالة وعمه الاب وخاله على هذا
فان اجتمع عمه الاب وخاله وعمه الامم وخالتها لبيت العمة المال بينهما الثلثان لبيت العمة لبيت العمة
لقرابة الامم ثم قسمه كل فريق كقسمه جميع المال عند انفرا كل فريق والكلام في اولاد هؤلاء كالكلام
في اباهم وامهاتهم

الامام

الامام الاعظم اي حقيقه رحمه الله ان امراء جات الى حقيقه فسلت وقالت ما انجي ونزل ستمامه
دينار فاقتموا التركة وما دفعوا الى الادبيادوا واحدا قال لهم عدلوا للبشر ان حال نزل ابنهم وامراء
واما واثني عشر اخا واحدا قال لهم اصل المسئلة من اربعة وعشرين والفرج من ستمائة وبعيد
دينار واحد **جنس اخواني المحب** وفي نسخة القدر والشهيد رحمه الله من العمة ببيت من
لاحي عن الارث بحال ستة ثلاثه من الرجال وثلاث من النساء اما الرجال الاب والابن والزوج واما
النساء فالام والبيت والزوجة وتسقط الجدات كلها الا اوبىه والامية بالام والجداد بالانثى
وكن الجدات من قبله وتسقط جميع الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان سقطت بالانثى بالانثى
وبالجد عند اي حقيقه رحمه الله وتسقط اولاد الاب لهؤلاء وبالاخ لاب وامر وتسقط اولاد الام والولد
وولد الابن والاب والجد بالانثى واذا استكملنا الاخوات لاب وامر الثلثين سقطت الاخوات
لاب الا ان يكونا معهن اخ فيقسم بينهما وفي نسخة الامام السرخسي رحمه الله المحب لو كان محب حرمه وان
فقطان محب الحرمه ما ذكرنا ومحب النقصان محب الامم لاجل من الثلث الى السدس والزوج والزوج
بالولد من النصف الى الربع ومن الربع الى النصف والاختلاف ان محب الحرمه ما لا يثبت بمن هو غير وارث لبيت
القتل والرق واختلف الذين واما محب النقصان فان بعض العمامة يثبت بمن هو غير وارث الا ان
الامر مع الاب والاخوة محب عن الثلث الى السدس للاخوين وان كانا غير وارثين بالاب وعند
اكثر القضاة رضي الله عنهم وهو من ههنا لا يثبت بغير الوارث حتى لو كانت الاخوة ارقا او كاد
لا يجوز لاهل غير مستحقين **جنس اخبر** وفي رواية القدر والشهيد رحمه الله من الميراث خمسة
الرق والورثة مباشرة بغير حق وفي الموازل المجنون اذا قبل ابا لا يجوز من الميراث والامراء اذا انفكت
على مورثه فمات حرمه عن الميراث وبجبت الدية والكفارة ولو سقى امراته ذوا لجل الجمل فترتبت
وماتت ان كان لا يعلم ان الله وان يقتلها لا يجوز من الميراث ولا يابا شر وان كان يعلم حرمه ولكن
هذا او حرمها اما اذا اخذت الدوا بيدها وسرت لا يجوز مطلقا والحاصل ان الحرمه عن الميراث
مباشرة القتل بغير حق سواء كان عمدا او خطأ اما القبي والمجنون اذا قتل مورثه لا يجوز من الميراث
والقتل سببنا لا يجوز من الميراث حتى لو صب الماء على الطريق ولوق به مورثه او حفره في الطريق
فوقع فيها مورثه لا يجوز من الميراث وكن اذا كان القتل مباشرة لكن يخفى ان ما لا يجر اذنه يقتله
فما عن نفسه لا يجوز من الميراث والحرم ايضا اختلاف الدين والخامس اختلاف الدارين حقيقه
او حكما اما احدهما حقيقه بان يكون احدهما ذميا والاخر عربيا او يكونا حريميين كل واحد منهما
من اهل ذل او يسقط القتل مع اهل ذل او احري **جنس اخبر** وفي رواية القدر والشهيد رحمه الله
العربي والحري والخدمى جعلوا كاهل ذل او احري جميعا والمفقود لا يرث ولا يرث
منه ما لم يرض منه لا يرضى او انه في تلك المدة او يثبت موته ببينه وسنعه في هذا في كتابه والحسين
يرث ان كان موجودا في البطنان حيا بقل من ستة اشهر منذ مات المورث وطريق معرفة القضا
حيا ان يستهل او يسمع منه عطا سر او يتحرك بعض اعضائه فان حرج اكثر اعضائه حيا ومات يورث وان
خرج اقل اعضائه ومات لا يرث قال قدر القدر والشهيد رحمه الله اشهر فاسقط على لان النسب يثبت
الى سنتين بعد الموت فوجب الى النسخ في نسخة الامام حواهر زادة في باب ميراث الابن قال ابو
حقيقه رحمه الله اذا كان الولد بولد لقل من سنتين بعد موت الزوج ولم يكن اقرن باقتضا العدة

ويعطى تلك الدهر وصادكا لدين والعزق بين هذا وبين ما يراى الدبون انه يبداء بدين الصحة مشر
 بد من المرض ثم ما بقى لودي دين الوصية وقرن آخران سائر الدين لا يعتبر من الثلث ودين الوصية يعتبر من
 الثلث ثم تبرعات المريض تعتبر من الثلث كالحقبة والسندقة والعق والندبير والمجاهة بقدر ما لا يتجاوز
 الفار فيه وكذا الواهب او غيره او عني عن ذم الخطا وكوعني عن ذم الجور ولا يعتبر من الثلث لان ذلك
 ليس مالا وكهالة المريض على ثلاثة اوجه في وجه كدين الصحة فان كفل كاله الصحة وعلق ذلك بسبب وحصل
 ذلك في المرض بان قال ما ذاك لك على فلان فهو على او ما ذاك لك على فلان فهو على فثبت له على فلان في المرض
 وفي وجه بمنزله دين المريض بان اخبر في المرض اني كنت كملت لفلان في حاله الصحة لا يصدق في حق غيره من الصحة
 والمكفول له مع غيره من المرض وفي الاول مع غيره من الصحة وفي وجه كسائر الوصايا بان انشاء الكهالة في المرض
 الذي مات فيه مشر المريض الذي يعتبر بقصر فاته من الثلث اذا صار وصيا لا يطبق القياس الى حاجته
 ويجوز الصلوة له قاعدا او جانبا عليه الموت اما اذا طال به المرض ولا يحاف عليه الموت كالفاالج والسئل
 وكما اذا كان زمنا او مفقدا او باين السق فقد لا يكون في حكم المرض الا اذا تغير حاله من ذلك فمات من ذلك
 التغير فما فعل في حالة التغير يعتبر من الثلث ومن كان محبوسا في سجن ليعقل فصارا او دجما لا يكون حكمه حكم
 المريض فاذا خرج ليعقل فحكمه في تلك الحالة حكم المريض اذا قلنا تلك الحالة والذني في الضيق حكمه حكم الصحيح
 فان هاجت الامواج حكمه حكم المريض ولو كان في صف القتال حكمه حكم الصحيح واذا ما ذكركم حكم المريض
 في تلك الحالة ولو اعيد الى السجن ولم يعقل ورجع عن المداوة او سكن الامواج صار كالمريض اذا برى مرضه
 ينفذ تصرفاته من جميع ماله المراه اذا اخذها الطلق فما فعلت في حالة الطلق تعتبر من ثلث ماله ولو لم
 من ذلك حاز ما صنعت في ذلك كله ماله هلك اذا ذكر في شرح الطحاوي وقال الامام الفضل رحمه الله من
 الموت ان لا يخرج الى حواجبه بنفسه وفي التزديد اعتمد عليه وقال لوجع المريض من البيت لا يبقى له حكم
 من الموت وقد سمعت من الشيخ الامام طهبر الدين رحمه الله المرعيني اني انه كان يروي عن اسناده
 الاسلام ان المعتبر في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد والسوق ان لا يقدر على الخروج الى الدكان
 وفي المراه ان لا تقدر على الخروج الى السطح ولو كان المريض يقوم بحوائجه في البيت كالمشي الى الخلا ولا يقدر
 على حواجبه خارج البيت على التفصيل الذي ذكرنا فهو في حكم من مرض الموت عند عامة مشايخنا وعندهم مشايخ
 على هو في حكم الصحيح وقال الفقيه الواليت رحمه الله كونه صاحب الفراش ليس بسوط لكونه مريضاً من
 الموت بل العبرة للغلبة ان كان الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت
 كان يفتي الصدق الشهيد **جليل** **احمر في الفاظ الوصية** وفي تناوي الفضل مريض لا يقدر على
 الكلام لضعفه فاوي وشار براسه ويعلم انه يعقل ومات قبل ان يقدر على النطق جازت وصيته
 وقال في النوازل هذا قول محمد بن مقاتل ما لا يجوز عند اصحابنا رحمه الله **وفي** واقفات الناطق اذا
 اصابه فالج فذهب لسانه فلم يقدر على الكلام وشار لشي او كتب وقد نقاد وطال زاد به ما سكت
 فهو بمنزلة الاخرس وفي النوازل قيل لمريض اوصي بشي فقال ثلث مالى ولو لم يزد على هذا ان كان على امر
 سواء خرج ثلث ماله الى الفقراء وقال محمد بن مسلمة ثلث ماله للفقراء ولو لم يزد على هذا التفصيل
 قال وهذا موافق لما ياتي بعد هذا فانه لو قال ثلثي لفلان او قال سدي او ديني لفلان في الاستحسان
 هذه الوصية جائزة وكذا لو قال بعد موتى خلاص ما لو قال في صحته ثلث مالى لفلان **ولو ذكره**
 خلاص الوصايا او اضافها الى ما بعد الموت وكان ذلك في الصحة تكون وصية وفي المرض على هذا وكذا لو

قال

بشرع كبري
 الصغير والمجرب
 من الثلث

مرض الموت

قال في مرض الموت
 ان كان ماله درهم او درهمين
 فله ان يوصي به ما يشاء

الوصي
 في مرض الموت
 لا يوصي بالثمن

اجاز الوصية
 افراد الوصية

على الاخيرة والواجب بقدر على النافذة وفي النوافل يقدم فيها ما بدأ به الميت واما الوصايا
 بالعتق فان كانت في كفارة لحكم الكفارات وان كان غير ذلك فحكم النفل فان كان مع شيء من هذه
 الوصايا الثانية حصا لله وسنة لادبي صرف بما اوصى له وجعل كل خمسة من حصان الفرية مائة ماله
 حوان يقول تلك مالى في الخ والزكوة والكفارات ولزبد فسر على اربعة اسهم وفي النوافل لو قال
 اني جامع امراتي في ثمار رمضان متعديا فاسلوا اهل الفقه ماذا يجب علي فاعطوا عني ما يجب علي
 ان خرج قيمة الرقية من الثلث مع سائر الوصايا يفتق عليه الرقية ويضع عنه ايضا نصف صاع من
 حنطة وان لم يخرج وابى الورثة اجازة الوصية حازت الوصية اطعم عنه ستون مسكيا لكل مسكين
 مؤان من الحنطة ومؤان ايضا المسكين ان خرج ذلك من الثلث ولو اوصى بالاطعام عن فوايت
 صلواته يطعم لكل صلوقة نصف صاع من الحنطة هو الاصح من غير اوصى ان يعطي من كفارة بمسكه لولد ولان
 وهو غير وارث يعطي كما امر ولا يجوز عن الكفارة **جلس آخر** وفي العيون رجل اوصى بثلث ماله
 للساكين وهو في بلد ووطنه في بلد اخر ان كان معه مال بغير ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان
 في وطنه بغير ذلك الى فقراء وطنه كما في الزكوة ولو اوصى بان يصدق بثلث ماله على فقراء بل لا فضل
 ان بغير الهم وان اعطى غيرهم حاز وهذا قول ابو يوسف رحمه الله وعليه الفتوى وقال محمد رحمه الله
 لا يجوز وكذا لو اوصى بان يصدق على فقراء الطاح يصدق على غيرهم وفي النوافل لو اوصى بان
 يصدق في عشرة ايام يصدق في يوم طار وفيه ايضا لو اوصى بان يعطي كل فقير درهما فاعطى الوصي
 فقيرا نصف درهم ثم اعطاه النصف الاخر وقد استهلك الفقير النصف الاول وجوان لا يضمن فيه
 عن محمد رحمه الله اقواما مردا بان يكتبوا مساكين مستاجلا هم يكتبوا او تغوا الاسامي اليهم وقد سرحوا
 الدواهم على عدد درهم ثمان احد هم قال اري ان يعطي ذلك ورثته اذا كان اسمه قد رفع قبل ان يموت
 رجل اوصى لاهل البجون او البتاني او الزمعي او الارامل او الفارمين وابناء السبل فانه يعطي فقرا وهم
 دون اغنياءهم ولو اوصى بثلث ماله لرباط قال الفقهاء ابو اللبث رحمه الله ان كان هناك دلاله
 يعرف انه اراد به المقربين في الرباط صرف اليهم وان لم يكن هناك دلاله صرف للجاره واما الوصية
 لمسجد كذا او لقطرة كذا تجازة وهو لم منها واصلاهما كذا روي عن محمد رحمه الله وعنه ابي يوسف
 رحمه الله انه باطل الا ان يقول يفتق على المسجد ولو قال لبيت المقدس يفتق على المسجد وساجد وخود
 ولو قال وصيت بثلث مالى للكبنة فهو جائز ويعطي مساكين مكة هذا في العيون ولو اوصى بان يخرج
 ثلث ماله لجاو ري مكة وهم لا يحسون قال الوصية جازة ويجوز ان اهل الحاجة منهم وان كانوا لا يحسون
 فسر على رؤسهم ولو قال اوصيت لفلان بثلث مالى وهو الف درهم والثلث اكثر فله الثلث بالتمام
 ما بلغ وفي الفتاوى المتعدي يعطى بثلث الوصية في الثلث القيمة وقت القيمة رجل من عمال
 السلطان اوصى بان يعطي للفقراء كذا حنطة وقد اخذ هو من الناس الحنطة ان خلطها بما له من
 به وان لم يخلط لاجل اذا علم انه مال غيره وان لم يعلم انه من ماله او من مال غيره فهو حلال حتى
 يتبين هو قول القاضي الفاضل رحمه الله وقال الفقهاء ابو اللبث رحمه الله ان كان مخطئا في قول
 ابي يوسف رحمه الله هو على ملك صاحبه لا يجوز اخذه الا ان اخذه لغيره على صاحبه وفي قول
 حنيفة رحمه الله ما ملكه بالخلط ولا يجوز لاحد ان يخذل الا اذا كان في بقية ماله الميت وقا هذا
 ما برى في حنيفة **رجل اوصى** بان يدفع الى فلان لبيتري بها الاساري ثمان ذلك الرجل قبل موت

اوصى بثلث ماله
للساكين

اوصى بثلث ماله
للساكين

اوصى بثلث ماله
للساكين

بسم الله الرحمن الرحيم
 في الوصية بالزكاة والفقراء واليتامى والمساكين
 في الوصية بالزكاة والفقراء واليتامى والمساكين

الموصي يرفع الي الحاكم ليوالي الامور الى احد من الناس حتى يفعل ذلك رجل قال ده بثلث ما جمعه كبرت
 فدفعت الوصي لطلعم من الكرباس قد وما يتجدد بوقا قال هذا على المخطئ ولو اوصى بان يعطي الناس
 الف درهم فالوصية باطلة ولو قال تصدقوا الف درهم حاز ولو قال تصدقوا بهذا
 القوب ان شئنا تصدقوا به وان شئنا باعوه واعطوا ثمنه وان شئنا اعطوا ثمنه واسكروا
 القوب قال الفقهاء ابو اللبث رحمه الله وبه نأخذ الكل في النوافل **الفصل الثالث**
في الوصية للاقرباء والجيران وفي الزيادة ان لو اوصى بثلث ماله لاقربائه فعند ابي حنيفة
 رحمه الله يعتبر لا يستحق هذه الوصية شرط ثلاث احوالها لا يعطي كل الوصية لو احدى
 والثانية الحرمة كما في النفقة والاقرباء لا ينفقون ولا ينفقون الاقرباء كالميراث
 ولا يدخل في هذه الوصية من كان وارثا ولا يدخل والده وولد الصلي ولا يدخل فيه الجد
 والجد وولد الولد وري الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يدخل وفي الجريد لو اوصى لجدوي
 فرائته وله عمان وحالان فعند ابي حنيفة رحمه الله الثلث للعيان وعند سائر اربابنا ولو كان
 له عمر للعمر نصف الثلث والنصف للخالين عند ابي حنيفة رحمه الله ولو كان له عمر واحد كان له نصف
 الثلث ولو اوصى لجدوي فرائته وهم كفار وفي مسئلة الوصية للكارف وقد ذكرنا في الفصل الاول
 ولو اوصى لجيرانه في القياس الوصية للجيران المتلازمين وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه
 الله على قول ابي حنيفة رحمه الله ينبغي ان يدخل كل من كان ساقيا في داره حتى السقعة لو كان ماله
 فكان له الوصية وان لم يكن ماله وعند محمد رحمه الله الوصية لاهل مسجد ليسوي في الشاكن
 والمالك والاقرب والابعد والمسلم والكافر والبالغ والصبي والرجل والمرأة والحر والمكاتب
 وان كان الشاكن غير المالك كانت الوصية للشاكن دون المالك وكل من موته هو حاره ولا يدخل
 فيه امهات الاولاد والمدرسون خلاص المكاتبين هذا في الزيادة وفي النوافل لسل الوصايا
 عن رجل اوصى بثلث ماله للشيعة وبشيء الى النبي عليه السلام المتقين بثلث ماله اقال في الحقيقة
 كل مسلم من الشيعة وبشيء الى رسول الله عليه السلام اما ما يقع عليه الوصية من اهل الدين يعرفون
 بالميل لهم والقياس فيه ان الوصية باطلة اذا كان الاجمعيون وفي الاستحسان يكون للفقراء منهم
 على قياس شيئا وفي العيون رجل مات ولم يدع وارثا غير امراته واوصى بماله كله لرجل فان اجازت
 المرأة فاما لطلعم الوصي له وان لم يجز فالسدس للمرأة وحمسه لاسه الوصي له ولو ان امرأة مائة
 ولم تدع وارثا غير الزوج واوصيت بماله كله لرجل ولم تحز الزوج ثلث الماله والوصي له ثلثاه
 فان اجاز الزوج فاما لطلعم الوصي له وان اوصيت لرجل بنصف ماله ولم تحز الزوج فطلعم الوصي له النصف
 والزوج الثلث والسدس لبيت المال في العيون وفي الزيادة ان المرأة اذا اوصت بنصف ماله
 او كل ماله للزوج الماله كله للزوج النصف على الارث والنصف حكم الوصية **الفصل الرابع**
الدين والكفر وما يتصل بهما وفي النوافل رجل اوصى بقاري القرآن بقرء عند قبره
 شيء قال الوصية باطلة سبل الوصي عن رجل امر ان يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى
 هناك رباط من ثلث ماله مات ولم يحمل الى هناك قال وصيته بالرباط جازة سبل الوصي عن رجل وعده
 بعد موته الى موضع كذا باطلة وسبل ابو القاسم عن رجل دفع الى ابنته خمسين درهما وقال ان مات
 فاعمرني قبوري وخمسها درهم لك واشتري بها في حنطة وتصدق بها قال اما الخمسة لها ولا يجوز

اوصى بثلث ماله
للساكين

اوصى بثلث ماله
للساكين

أوصى بالتيك

الكفن على الزوج

باعتكارة دار الكفن

الوارث إذا اشترى الكفن من ماله

علم صبي الكفن

أوصى بالتيك

أوصى بالتيك

لو أوصى بالتيك

وينظر إلى القبر الذي أمرت بعمارة أن كان يحتاج إلى عمارة للخصمين عمت بذلك أما الزيادة على ذلك يعني التزين فالوصية باطلة وتنفذ بالباقي على الفقراء وكذا وصي بالتيك عمت ثور ويدفن فيها ابن السبيل والفقراء ولم يبين في أي المقابر فالوصية باطلة وكذا وصي بالتيك داره مقبرة مات وأرثه بخور دفنه فيها وكذا وصي بالتيك داره مقبرة مات وأرثه بخور دفنه فيها وكذا وصي بالتيك داره مقبرة مات وأرثه بخور دفنه فيها

ان يقول فيها خلاف ما إذا أوصى بالتيك سقاية ليس للوارث ان يشرب منها قال رحمه الله الوصية بالحق لا يجوز وكذا ذكرنا ههنا في فتاوى أهل سمرقند وما ذكرنا في الفصل الأول في الفتاوى الفصل فصار فيه روايتان. وفي التوازل الوصية بطييين لغيره وان يعبر على غيره فيه باطلة امرأة أوصت إلى زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في تكفيها باطلة وكفنها في بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا الجاب أبو بكر الاسكاف وقال الفقهاء الواليت رحمه الله هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن أبي يوسف ان الكفن على الزوج كالسكوة وعن محمد رحمه الله ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول أبو يوسف ناخذ وفي بيع العتوي رجل مات ولورثه من أحد فباعته امرأة دار من تركته وكفنته بأذن سائر الورثة والبيع في بيعها جائز ان لم يكن على الميت دين محبط بعد ذلك ينظر ان كفنته بكن مثله تزوج في مال الميت وان كفنته ما كثر من كفن المتل لا تزوج ولا تزوج بعد كفن المتل أصا وان قال قائل فما تخرج بعد كفن المتل فله وجه وكفن المتل ثلثا به لزوج العبد من وما يوافق هذا في العيون الوصي أو الوارث اذا اشترى كفنًا للميت لهما ان يوجعا في مال الميت والواجب اذا اشترى له يزوج فان علم بالغيب في الكفن بعد ما دفن ان كان المشتري الوصي أو الوارث يزوج على المباح باليقضان أما الابن فلا يزوج وكذا وصي بالتيك في سج وفل يدق ويقدر رجله قال أبو نصر كفن كفن مثله ويدفن قبا بدفن سائر الناس رجل أوصى بالتيك كفن له من كفن كذا فلم يفعل الوصي من عني ذلك وقد وجد المشتري أو لم يجد لا يضمن الوصي وذلك التي بعد قبض الوصي من الكفن للورثة اذا مات الرجل ولم يتك سقاية يضمن ان سألوا من الناس قد رتب واحد ولورثه قبا واحد يكفن في ذلك القوب ولا يسألون من الناس كثر من ذلك وحلا كما وامرأة وقال إبراهيم بن يوسف رحمه الله اذا مات الرجل فغير وصية وكان له مال قليل كفن في ثوب واحد وقال محمد بن سلمة بكفن في ثلاثة أثواب قال الفقهاء أبو الليث رحمه الله كلاً القولين حسن ان كفن في ثوب واحد جاز وان كفن في ثلاثة أثواب يضمن لا يضمن عن أبي يوسف في رجل أوصى بثلاث ماله لا كفن مؤتي المسلم فهو باطل وكذا قال في الكهان مؤتي فقراء المسلمين جاز وفي الروضة لو أوصى بالتيك كفن بالدينار كفن بكفن وسط ولو أوصى بالتيك كفن في ثوبين لا يراعي شرائط الوصية وكذا وصي بالتيك كفن في خمسة أثواب أوصته الأواب يراعي شرائطه ولو أوصى بالتيك كفن في ثوبين فلا ان الواهد يراعي شرطه ان لم يزم في التركة مؤنه المثل ولو أوصى بالتيك كفن في ثوب واحد لا يراعي شرطه وفي التوازل لو أوصى بالتيك كفن في ثوبين ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بالتيك كفن لا يجوز الا ان يكون فيها شيء لا يعمه أحد أو فيها فساد فيبقي ان يدفن ولو أوصى بالتيك كفن عليه فلا صلاة الجنادة فالوصية باطلة هو الأصح والسلسلة قد مر في كتاب العتابة ومسايل الوصية بالحق قد ذكرنا

في كتاب

في كتاب المناسك ومسايل الوصية بالعتق باقي في كتاب العتاق **الفصل الخامس** **الأوصاء والعزل** عن ابن مطيع البلخي رحمه الله انه قال انني منصرف وعشرين سنة فماتت عما عدل في مال البن اجده وهذا يدل على انه اذا لم يفعل الوصية فهو اسلم اذا عوفنا هذا اجنباً إلى المسائل فتقول وفي فتاوى الشافعي رجل قال لا خير بيما رداً ان قد ان خرد من اسلم من ان قال بالوصية ففهمهم او غير ما هو امر او ما يجري مجراه يصير وصياً وكذا الوفاة عرفت بذلك من حوا وقال استاذي كين وفي التوازل لو قال المريض لرجل اقم ديني صار وصياً عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد لا يصير وصياً ولو قال اقم ديني ونفذ وصاياي صار وصياً وعن محمد رحمه الله اذا قال الرجل لرجل اقم ديني وصية فهو وصية بعد موته رجل قال لا خير لك اجرامه درهم على ان تكون وصيتي فالشرط باطل والماله وصية له وهو وصي رجل قال لا خير لك اجرامه درهم لشقدي وصاياي فالمايه صله لان هذه اجازة بعد الموت والاجازة بعد الموت باطلة وهي من الملك وهو وصي ولو قال لا خير لك فلا تاحي ينفذ وصيتي يصير وصياً والاجازة باطلة وكذا طاب المريض قوماً اجتمعوا عنده و قال لهم اقموا كذا العبد مؤتي من الاعمال التي يصير الرجل به وصياً فاكل اوصياءه وكذا وصي ثمان المريض ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين او اكثر صار وصيبتين وان كان واحداً يرفع الاموال القاصي حتى يضم اليه احكامه او وصي الى رجلين لا ينفذ واحد منهما الا في استئذان معذرة المسائل في التوازل **كتاب العزل** وفي توج الطحاوي الوصية بالعتق العتق الاخر او على ثلاث مؤات اما ان يكون الوصي قوماً اميناً يمكنه القيام على مال الميت فليس للمعاكز عتقه الثاني ان كان اميناً لكن لا يمكنه القيام على ماله من الضرر وعينه فللقاصي ان يضم اليه ثلثه اخر ولا يوزله الثالث ان يكون خائفاً ويظهر خبايته فللقاصي ان يوزله وقد ذكرنا شيئاً في كتاب القضاء وفي التحرير لو لم يعلم القاصي ان له وصياً نصبت وصياً فليس هذا الفعل اجراماً له بل الوصي وللوصي ان يوصي الى اخر عتق الموت عند الموت وفي نسخة الامام حوا هو راده رحمه الله الوصي اذا كان عدلاً قاضياً لا ينبغي للقاصي ان يوزله لكن مع هذا الوعزله يعزله وهكذا في الفتاوى العتوي انه يجوز وفي الاقضية ذكر فيه لفتلان المشايخ في قسمة العتاق الوصي اذا عجز عن القيام بشؤون الميت فقام الحاكم فيها احراز العزل الاول اما اذا اقام فيها اخر معه فيقول الوصي اذا دعيت فيها على الميت لا يخرج القاصي من الوصاية وكذا وصي شيئاً من الاعيان يخرجها قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله المختار في الدين ايضاً ان يقول له القاصي اما ان يقيم البيعة على الدين او يبريه عن الدين او يخرجك عن الوصاية وان اراه والاخرجه من الوصاية وجعل مكانه اخر الوصي لا يقرض مال اليتيم على ما ذكرنا فلو اقرض من هذا الا يكون جنباً حتى لا يستحق العزل والله اعلم **الفصل السادس** **في تصرفات الوصي** وفي رواية الامام للوصي ان يوكل بالخصومة اما الوكيل هل يوكل قد ذكرنا في كتاب الوكالة بيع الوصي ما لا يصح قد ذكرناه في كتاب البيوع وطلحة قدم في كتاب الصل والقضاء ايضاً الوصي لا يقرض مال اليتيم والقاصي يقرض وتكلم في الاب والامم انه كالوصي وهذا في الجامع الصغير في كتاب القضاء وفي ادب القاصي للخصام القاصي انما يملك الاقرض اذا لم يجد يبيع اليه مضارباً او يشترى شيئاً والوصي يملك بيع مال اليتيم لبيته اذا كان لا يخاف الحقد والوصي لو استقرض بنفسه يضمن وعن محمد رحمه الله انه لا يضمن والاب لو استقرض لنفسه لا يضمن في رهن

عزل الوصي

الاصل بغيره **و**الموقوف اذا اقرض من ما فضل من الوقف مع اذا كان احد من الامساك **و**كواستقرض ان
شروط الواقف فله ذلك والا يرفع الامر الى الحاكم ان احاج والعبد المادون والمكاتب لا يقرضان الوصي
اذا رهن مال اليتيم بل من استند ان عليه وقضه المرفق من ان الوصي استغاده من المرفق لحاجة
اليتيم فضايع في يد الوصي **و**هذا من مال اليتيم **و**لو غصب الوصي غنما واستعمله في حاجة الصبي وهذا
في يد من الوصي **و**لو غصب الوصي عبدا لرجل واستعمله في حاجة الصبي وهذا في يد من يمينه
لا يرفع بذلك في مال اليتيم **و**اذا اجر الوصي الصبي او عبدا او ماله حار واذا بلغ الصبي له ان يفتح
الوصي اذا اجر نفسه للصبي ليرجى ولو استاجر الصبي لنفسه بغير ان يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله **و**ان
النصاب الوصي اذا اراد ان يستاجر اذا اليتيم ولا يكون غاصبا لوجوه اليتيم من امراته ثم يسكن
فيها ويحب من ماله مقدار الاجرة فتودي المراه الاخرة قال القاضي الامام الوصي يملك ان يستاجر داره
لا يرفع من مال اليتيم مالا لا يخلو حارة طويلة وهل يوجر من اليتيم حارة طويلة ان اجر من اليتيم
لا يجوز شيئا من الاول وفي السنة الاجرة يجوز **و**لو استاجر لاجله الجواب على العكس قبل هذا على ما بين
ما روي ان الامانة الطويلة عقودا على الرواية التي قال بانه عقد واحد لا يجوز اضلا وفي فتاوى
الفضل ليس للوصي ان يوجر شيئا من التركة حارة طويلة ليعطي بذلك دين الميت وقد ذكرنا شيئا من
هذا في كتاب الاقاربات الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين نفسه حار استخضا نا قال ابو يوسف
لا يجوز فباسا واستخضا نا **و**اجمعوا انه لو اراد ان يوتي دينه من مال اليتيم ليس له ذلك فلو هلك
الرهن في يد المرفق هلك عما فيه ومن الوصي للصغير بيمينه الرهن اذا كان امثله الدين او اقل وان
كان اكثر بيمينه قد رالدين ولا يضمن الزيادة والاصل فيه فصل البيع الاب والوصي اذا باع مال الصبي
من له قبل الاب او الوصي دين يصير قضا عتداي حنيفة ومحمد رحمه الله والوصي ان يدفع مال الصبي
من ربه وبضاعة وان يشار له به غيره **و**في المشتري الوصي باخذ مال اليتيم فضا ربه وفي ادب
القاضي الوصي يودع مال اليتيم ويبيع الوصي اذا اخذ من اليتيم مراه **و**قال الفضل ان كان
اليد رعى اليتيم لا يجوز **و**لو جعل الوصي على نفسه فعل فباسا قال ابو حنيفة رحمه الله في جواز بيع الوصي
مال اليتيم من نفسه بيمينه ان يجوز وفي المسئلة دليل على ان الوصي يملك الاستفاد من مال اليتيم وفي
المشتري ما يدل على انه لا يملك ومن الامعة الحلواني ذكر فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وفي الجليل للشيخ الامعة
هذا الوصي اذا استغاده ربه ليعمل ليعمل من اعمال اليتيم قبل وحار الحد الذي ذكره حتى صار حاله
وعطيت الدابة فالصان في مال اليتيم **و**في الخايع الصغير مقاسمه الوصي الموصي له على الورثة جازع
ومقاسمه الوصي الورثة على الموصي له ماطلة وتفسير المسئلة اذا كان الوارث عابثا فقاسم الوصي
الموصي له بالثلث نصيب الثلث الى الموصي له وامساك الثلثين للوارث فملك شي من الثلثين هلك من مال
الوارث **و**لو كان الموصي له عابثا فقاسم الوصي الوارث وصرف الثلثين للوارث وامساك الثلث
للموصي له فضايع الثلث في يده لا يملك من مال الموصي له وله ان يشار الوارث فباخذ الثلث ما في
يد **و**في الاصل الوصي لو قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة اوجه
ان كانت الورثة كلهم صفاء والا يجوز قسمته اضلا كما لو باع مال احد اليتيمين من الاخر والاب
لو قسم مال اولاده الصغار حار كالبائع والحيلة للوصي اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصي
حصة احد الصغيرين مشاعا من رجل شريفا سمر مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع

مطالع
وذا

باع الوصي الصغير
ثم كذا من صغير
فصاحبا

في الموصي

ثم ليشترى

ثم ليشترى حصة الصغير الذي باع حتى يمتدح واحد مما من الاخر **و**الوجه الثاني ان كانت الورثة
كلهم كمارا وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقاسم الحضور واقرض بعضهم حار في القسمه ان كانت
التركة عروضا اما في العتار فلا لان القسمه كالبائع وليس للموصي ولا له البيع على الكار الغيب
العتار بخلاف الموقوف **و**الثالث ان يكون الورثة صفاء وكمارا والكمار غيب لا يجوز قسمته
في العتار لما مر ذكره **و**في العرو من ان الوصي ليس له ولا له القسمه في العرو من على الكار الغيب كالبائع
فصار وان الكل صفاء **و**لو كان الكل صفاء قد ذكرنا انه لا يجوز قسمته فكذا هذا والواقع اذا كان
صفاء وكمارا حضورا فعزل نصيب الكمار وهم حضور وقد دفعه اليهم وعزل نصيب الصغار حلة
ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار حار والحامس اذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والكمار
وقسم بين الكل فالقسمه في الكل فاسد اما اذا دفع الى الكمار نصيبهم وامسك حصة الصغار حلة
ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فالقسمه بين الصغار والكمار صحيح ولم يخرج القسمه فيما بين الصغار
واما الوصي الام والعرو والاخر بقاسم لولده الصغير موقولا به اللاتي اذا لم يكن للصغيرات ولا وصي
الاب ولا يملك قسمه عتار انه على كل حال ولا يملك قسمه ما ورثه الصغير عن غير الام العتار ولو
جميعا **و**في الخايع الصغير وصي احال مال اليتيم ان كان حرا لليتيم حار ان كان محالا عليه ام لم يزل
وفي المشتري الوصي لا يركب ذاب اليتيم الى بلد ينفق في دينه كذا روي عن محمد رحمه الله **و**في فتاوى
الفضل وصي يخرج في عمل اليتيم ويستاجر ذاب من مال اليتيم وينفق على نفسه من مال اليتيم مالا له
منه له ذلك **و**في الموازل عن صغير هكذا وقال بعضهم لا يجوز قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله اذا
كان الوصي صغيرا يجوز اكله قد رما لا بد منه له ويترك وهذا الشخصان لقوله تعالى ومن كان صغيرا
فلما كل بالمعروف والوصي لو استملك مال اليتيم كيف يشاء عنه قال الشافعي له ولا يبيع له من مال
نفسه **و**لو وضع هناك من هذا النكاح رجوا ان يبرأ الشخصا في الموازل الوصي اذا نقض الوصية
من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار في واقفان الناطعي **و**في الاضياع في باب مقاسمة
الوصي الورثة وعليه دين الوصي مصدق في كفن المثل وكذلك لو كفته من ماله واذا الرجوع فله
ذلك **و**كذا الوارث من ماله ان يرجع وقد ذكرنا والوارث لو كفته من ماله وكذا الوصي
الوصي هو الوارث دينا من ماله ان كان له ان يرجع في مال الميت وكذا الوارث الوصي طاعا للمنفقة
او كسوة للشهادة الشبهة وله ان يرجع في مال الصغير وانما استمرط شهادته الشهود لان قول الوصي
معنى في الاتفاق لكن لا يقبل الرجوع في مال الميت الابا لبيبة **و**في الموازل اذا نقض مال اليتيم
في تعليم القرآن والادب للصبي يجوز ان كان الصبي رشيدا يصلح لذلك وهو ما جرد ان لم يكن
رشيدا يتكلف قد وما بقدر في صلواته رجل او مكي بان يتصدق بثلث ماله فلو وصي ان يجعل ما على
القاصب صدقة عليه **و**لو صرف الوصي الى اولاده الكمار حار وكذا يدع لامراته ولا يدع الى
اولاده الصغار **و**لو قال او ميت بثلث مالي الى فلان بيمينه فلان حيث شاء لا يصعبه في نفسه
وقبل بيمينه في نفسه وفي اولاده الصغار رجل وقف ولم يجعل فيما فومينه وصي على اوقافه
الوصي متى دفع المال الى اليتيم قال اذ بلغ وطهر منه الرشدة **و**في المسئلة حكاه قال بعض حار
رجل الى رشدة اد وقته صبي فقال له ان هذا الصبي او مكي الى وان هذا فادرك ويطيب ميراثه
قال لا يدع اليه حتى تستأمن منه الرشدة ثم عا د الرجل الى الرشدة فقال اني اردت ان اجد له شيئا

الوصي
منه

الوصي
منه

الوصي
منه

الوصي
منه

الوصي
منه

الوصي
منه

الوصي
منه

الوصي
منه

الوصي
منه

الوصي
منه

في هذه الايام فقال الصبي لا تجد في هذه الايام فان هذه اما العبد والحياط يطلب الاجر اكثر
فكان السداد اذ دفع اليه فانه يصح من الخزانة **فصل احدى الوصيين** لا ينفرد بالنفقة
الا في ثمانية موضع جعفر الميت وشراء ما لا بد منه للصغير كالطعام والكسوة وسبع ما يحتاج عليه
النفقة وتنفيد الوصية المعينة ونفقا دين الميت من طيبه والخصومة ورد المقتضوب والودائع
وقبول الهبة وجمع الاموال الضاربة ونفقا هذه المواضع على الخلاف فعند ابي يوسف ينفرد
وعند سائر المذاهب لا ينفرد وسواء اوصى بهما معا او على التفريق هو الاصح هذا في الجامع الصغير وفي
الابيضاح اذا مات الرجل وفي يده ذبايع لغور ستمى وعليه دين واوصى الى رجلين فنقض احد المال
والودائع من منزل الميت لغير امر صاحبه او فنقض لك بعض الورثة لغير امر الوصيين ونفقا امر سائر
الورثة فنقض في يده فلا ضمان عليه قال لان احدا الوصيين ينفرد الدين ورد الودائع وكذا احد
الورثة ولو لم يكن على الميت دين على فنقض احد الوصيين النفقة فصاعت في يده لا ينفق ولو اخذ
احد الورثة ضمن حصته صاحبه من الميراث ولو كان المال في موضع تخاف عليه الضيقة واستغنى
ان لا ينفق ولو كان المال ودية عند انسان وعليه دين يخط وله وارث واحد فذبح
المستودع الى الوارث لغير امر القاتل في قضاء في يده فصاحب الدين بالجوار ان شاء ضمن المستودع
وان شاء ضمن الوارث يعني اذا كان المال في يد محصنة ولو كان المال بيد الغاصب فكذلك
لان له نفاذ صحته وكذا احد الورثة لا يملك الاخذ من المستودع والغاصب وانما يملك الاخذ
اذا كان في منزل الميت وفي الجامع الكبير احراز الكتاب في باب من القضا احد الورثة اذا قبض شيئا
من التركة فضاء فمن ما كان حقة غيره الا في موضع تخاف الضيقة والوصي ينفق مطلقا واذا
الورثة لو قبض دين الميت على رجل او ودعيه له عند رجل فضاء عنده لم ينفق **الفصل**
السابع في الدعوى والسفاد وفي النوازل سبل ابي القاسم رحمه الله عن رجل اوصى
وقال في وصيته من ادعى علي شيئا وراي الوصي ان يعطى ذلك فقل قال كان مشايخنا رحمهم الله يقولون
هذا الكلام باطلا وقال نصير رحمه الله حوزة ولو قال في وصيته ما ادعى فلان فلان من مالي
الذي في يدي فهو صار او قال فصدقه بمالك الرجل قال ابو القاسم سمران لم يسبق من ذلك دعوى
في شيء معلوم ولا يلزم هذا القول شيء وان سبق دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت قال الفقيه
ابو الليث رحمه الله ان قال في وصيته فلان على حق فصدقه بصدقه الى الثلث عند اصحابنا رحمهم
الله وبه ما اخذ فان قال فهو صادق فلا رواية عن اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب كما قال ابو القاسم
مرضا قال ان جاء رجل يدعي علي ما بيني وبين الدرع الى الخصم فاعطوه قال ان لم يقبلوا اعطوا
براي الوصي او براي رجل معين كانت الوصية باطله المرأة ما اخذ مهرها من التركة غير رضا الور
ان كانت التركة دراهم او دنانير وان كانت التركة شيئا يحتاج الى بيعه ما كان اصله
وتسوق في صدقها ان كانت وصية من جهة زوجها او لم يكن ولو مات رجل ولم يوص الى احد
فجعل الحاكم رجلا وصيا فادعى عليه رجل دين او دية واودعت المرأة مهرها قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله ان كان الزوج ينيها بمنع من المهر فذم ما جرت العادة في التخييل والقول قول الورثة
في ذلك العذر وقيما اقل ذلك القول قول المرأة فلو روي اليها باق المهر ان ادعت فذمها
وكفي بالنكاح شاهدا ولا يودي الدين ولا الوديع الا ان يثبت عند الحاكم وهكذا ذكره نكاح

نصف الورثة

نصف الورثة

اختلاف المرأة والورثة

الفتاوى

الفتاوى ان القول قول المرأة بعد وفاة الزوج ان قالت لي عليه الف درهم ان كان مهرها
تومر ادعوا على الميت دينيا ولا بد منه لغير الوصي ليعلم بيع التركة من التركة من غير شغل العدم
يقبض نفقا فان كانت التركة كلها صامتا او دغمة فتدفعون هذا في النوازل وفي الفتاوى
الصغير مدبون الميت اذا دفع الدين الى وصي الميت ببراءة ولو دفع الى بعض ورثة الميت ببراءة
بخصته وفيه الوارث بخام عزماء الميت للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين او لم يكن
وهل له ان ينفق ان كان على الميت دين بخام ولا ينفق ولا ينفق الوصي وان لم يكن على الميت دين
ينقض سواء كان للميت وصي او لم يكن ولا يملك الوارث بيع التركة المستفولة بالدين المحيط الارضا
العزما وكذا المولى وفي المشتق عن محمد رجل اوصى الى رجل وله ابن صغير فادرك الصغير والميت
حق على رجل فنقض الوصي الدين بعدما ادرك الصغير جارية ولو كان الابن نساء عن القبض بعدما
ادرك فنقض لغيره قبضة وفي كتاب المتكاتبين باب مكانة الوصي اذا قبض دينيا لليتيم بعدما
خرج من الوصاية ان وجب لعقد الوصي عقدا يرجع فيه حقوق العقد الى العاقبة فنقضه وبه
المديون اما اذا كان مورثا لليتيم او وجب لعقد الوصي عقدا لا يرجع الحقوق فيه الى
العاقبة لا يبرأ المديون الوصي اذا ابرأ عن يمين الميت فهو فرع مسألة الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري
عن الثمن وقد ذكرناه في كتاب الوكالة والله اعلم **الفصل الثامن في النكاح**
وفي ادب القاصي للخصان السلطان اذا طلع في مال اليتيم فضاء الوصي ببعض مال اليتيم ليدفع
طلمه ان امكنه دفع طلمه من غير ان يعطى شيئا فاعطى من فان لم يمكنه من غير ان يعطى فاعطى
في النوازل ان حاز الوصي على نفسه القتل او اتلاف عضو فذبح لا ينفق وان حاز على نفسه الحبس
او الفقد فاعطى ضمن وان حاز على ما له لولا لم يدفع اليه مال اليتيم ان علم انه ما حاز بعض
لصدقه ماله وبقي ماله فيه كناية لانه لا ينفق من مال اليتيم فان دفع من وان حتى اخذ ماله
كله فاعطى لا ينفق وهذا اذا كان الوصي هو الذي دفع اليه فان كان السلطان هو الذي
اسلم اليه واخذ ضمانا على الوصي رجل مات وطع ائمتين وعصبة فطلب السلطان التركة
ولم يكن بالعتبة وغدر الوصي للسلطان الدراهم من التركة ما لا ينفق حتى تزول السلطان
العتبة الغدر من قال فاذ لم يقدر على حصص التركة الا بما غدر للسلطان فذله محسوب
من جميع الميراث وليس لهما ان يجعلا ذلك من نصيب العتبة خاصة هذا قول الفقيه ابي جعفر
وفي فتاوى النسق الوصي اذا طوب بجماعة دار اليتيم وكان يجب لو امتنع او ادعت المودة
فدفع من التركة جماعة ذرية لا ينفق وفي النوازل الوصي برمال اليتيم على سلطان جابر وخاف
ان يبره بزعمة من يديه لا ينفق وكذا الصارب قال الفقيه ابو بكر الاسكاف رحمه الله ليس هذا
قول علمائنا بل هذا قول محمد بن سلمة رحمه الله وهو استحسنان وهو واه عن ابي يوسف رحمه
الله قال الفقيه ابو الليث ان محمد بن سلمة اخذ بروايه ابي يوسف واكثر المشايخ رحمهم الله اخذوا
برواية هذا القول وفي احازات فتاوى الفضل الوصي اذا التقى على باب القاصي فما اعطى من
الاجارة لا ينفق فذراجرة المثل وما اعطى على وجه الرشوة ممن وما يتفصل لهذا مسألة المصاد
مسئل الامام النسق عن صودر فقال لوجل ادفع اليه والى اعوانه شيئا عني فذبح الله هل يرجع
عليه قال لا فان رحمه الله وقائمة المشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع قال الامام المتري حتى دعه

القول قول المرأة

الوصي

نصف دين

الوصي

مسألة النكاح

القول

والامام البزرجي رحمه الله يرجع وان لم يثبت شرط الرجوع وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب
القضاء وفي الموازل فظهر وقت المصاورة فامروا رجلان ان يستقروا من لهما ما لا في هذه
الموازين ففعلوا فمقرض يرجع على المستقرض والمستقرض على المقرض على الامران شرط الرجوع يرجع
ويبدون الشرط هل يرجع اخلاف المشايخ فيه وذكرنا والله اعلم **كتاب الذبايح**
وهو مستعمل على اربعة فصول **الاول في قتل العمد الثاني في قتل الخطا الثالث في الاطراف الرابع في الهامة**
على عمر بن ابي ادم ما يوجب القصاص من ذلك وما لا يوجب **الفصل الاول في قتل العمد**
وفي الجريد يقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر والحر بالعبد والعبد بالحر والمسلم بالكافر الذي لا يدين
بديانة الجارية ويجوز عليه احكام الاسلام ولا يقتل بالمستامن ولا يقتل والد بولده ولا جده من قبل
الوجاهة والنساء وان علا بولد الولد وان سفل بولد الولد بالولد ولا يقتل الولد بعبد ماله
بعضه او كله ولا يقتل سليم الجوارح بنافض الاطراف والبالغ القاتل بالصبي والمجنون ولا يقتل الحامسة
بالواحد والواحد بالجماعة قضا صا ولا يجزى العود مني من المال ولا قضا من بين **الا حرار والعبد**
والايسر الذكور والانات فيما دون النفس وليس للصبي والمجنون عمد وهو خطأ منهما وفي المنتقى
لو قتل صبيًا حرج راسه واستعمل ولم يخرج منه شيء غيره لا تؤد عليه الا ان يكون مع الراس نصفه
او اكثر القاصي اذا قضى بالقصاص من قاتل القاتل يقتل ان يدفع الى ولي القاتل حرج القاتل لا قضا من عليه
استحضانا ويجب عليه الدية وان جن بعد الدفع يقتله وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه
يقتل على كل حال وفي الفتاوى الصغرى من المجنون اذا قتل انسانا في حاله الاقامة يقتل كالصبي
فان جن بعد ذلك ان كان المجنون مطبقا سقط القصاص وان كان غير مطبق لا بعد قتل مولاه عدا
لا رواية لهذه المسئلة **وعن الفتاوى الصغرى** ان قتل رجل قتل خنثى وبنته في بياحه سقط القصاص
قال سمعت هذا من ثقه **رجل قتل عبد الوالد عبد الاحب القصاص جالس اخر في الموجب للقصاص**
وفي الجامع الصغير رجل من ب رجلا يقتله فان اصابته الحديد فعمل به عند الكل وان اصاب ظهره
ولم يخرج بعد مما لا سلك انه يجب القصاص من قاتل هذه الرواية يعتبر بالحرج سواء كان حديد او عودا
او حرجا بعد ان يكون اليه يقصد لها الحرج قال الصدق والشهيد في النخبة وهو الاصح ان المستعمل
اي حنيفة الحرج ونجات الميزان من الحديد على الروايتين وان اصابه العود يقتل عند ابي حنيفة لانه
انه لا يجب القصاص وعندهما كذلك لانه في معنى القصاص الصغير فان كانت عصا عظيمة عند ابي حنيفة
لا يجب القصاص وهو قول الشافعي رحمه الله وعندهما يجب رجل حتى يتورا والفقهاء انسانا او الفاء
فان لا يستطيع الحرج عنها عليه القصاص بمنزله السلاح وكذا اكل ما يلبث عادة كالسلاح الا انه
لا يجعل النار كالسلاح في حكم الذكاه حتى لو توقفت النار على المذبح وانقطع لها العروق لا ياكله
مكة كيف يستوفى القصاص **قال في النخبة** الامام الوالد من الجامع الصغير عندنا يستوفى بالسيف
وعند الشافعي بحرق بالثارة ولو عزق صبيبا او بالغا في البحر لا قضا من عليه عند ابي حنيفة رحمه
الله وعندهما يجب القصاص **والنخبة** العظم على هذا الخلاف ولو مز به بالسوط واي في الفرائد
حتى مات لا يجب القصاص **عندنا** ولو دبح رجلا لم يسلط فصب عليه القصاص وكذا لو عزقه بابه يقتل
به وفي شرح الطحاوي اذا شق رجل ظهر رجل واخرج امعاءه فصرع رجل عنقه بالسيف عدا
فالقاتل هو الذي مزب العنق ويقتل ان كان عدا وان كان خطا يجب الدية وعلى الذي شق العنق الدية

جرح القاتل

عبد قتل مولاه
قتل عبد الوقت

في قتل العمد
في قتل الخطا
في الاطراف
في الهامة

تقريب

اختار

في قتل العمد
في قتل الخطا
في الاطراف
في الهامة

الدية وان كان الشوق لغير الجانب الاخر فقلنا الدية هذا اذا كان مما يعيش بعد شق البطن يوما
او بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الجوه منه ولا يبقى منه الا اضطرار الموت فالقاتل
هو الذي شق البطن ويقتل في العمد ويقتل الدية في الخطا والدية ضرب العدا بغيره وكذا الرجوع
رجلا حرجا حرجا ما لا يتوهم العيش منها وحرج اخر حرجا اخر في القاتل هو الذي حرج الحرجة
المتخنة هذا اذا كانت الحرجتان على العنق فان كانتا معا فكلما قاتلان ولد الحرجة رجل عشر حرجا
والاخر حرجة حرجة واحدة فكلما قاتلا قاتلان لان المدة قد موت حرجة واحدة واسلم من الكثر
وفي الجريد لو القاه من جبل او سطح لا قضا من فيه وعندنا يجب وفي المنتقى رجل قط رجل حرجة
فقتله سبع لوكي عليه فودد لاديه ولكن يعزروا خمس حتى يموت وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه الدية
ولو لم يصبها والقاه في الشمس او في نور بارد حتى مات قاتل غائبة الدية **رجل قتل اخر وهو في النزع**
قتل وان لا يعلم انه لا يعيش ولا قضا من في اللطم والكره والوحاة والدفع المسائل في المنتقى وفي
الموازل رجل مزب رجلا لم يبق شق السيف فقتله فقتل لا قضا من فيه ولو قتل رجلا بانه لا يؤد
فيه الا اذا عورده في المقتل ولو مز به بالسيف في القصاص ولو عصفه حتى مات ذكر في الاخصا كل
اله يتعلق لها الذكوة في البها صير يتعلق لها القصاص في الايدي وما لا يلقى لا يجب القصاص
حبس احز وفي الموازل رجل قال لا تتركك دمي بالذم او بغيره فقتله يجب القصاص ولو قال
له اقتلني فقتله لا يجب القصاص ويجب الدية وفي **الحز** لا يجب الدية في اصحاب الراسين عند
ابي حنيفة رحمه الله وهو ثلثهما وفي رواية يجب ولو قال له اقطع يدي فقط لاني عليه وكذا اسرع
جميع الاطراف وفي المنتقى لو قال لا تترك يدي على ان تقضي هذا الثوب او هذه الدراهم فقتل
لا قضا من عليه وعليه خمسة الاف درهم وبطل الصل ولو قال لا تترك يدي فزماه فحرق حرقه حرجا
لا يعيش من مثله فقتله قال لا يسيح جانيا فقتله الدية **ولو حرجه بالحرج حرجا يعيش من مثله لا يسيح**
ولو مات من ذلك لاني على الحامي ومن هذا الجنس ما روي واقفه حورما رجل قال لا تترك يدي فقتله
واكره فزماه واصاب غيبه فذهب صوها لا يرض وفي الجريد لو قال لا تترك يدي فقتله حرجا
صغير فقتل يجب القصاص **وهو** رواية عن ابي يوسف وروي هشام عن محمد عن ابي حنيفة رحمه الله
انه قال يجب الدية **وفي الكفاية** للشافعي جعل الاخ كالاين وقال القصاص ان يجب القصاص في الكل
وفي الاستحسان يجب الدية وفي الايضاح لهذه العبارة في الامن يحتمل ان يكون هذا على وجه
القياس **ولو قال اقتلني فقتله يجب الدية** ولو قال اقطع يدي فقط يجب القصاص ولو قال اقل
عمداي واقط يدي ففعل لاني عليه **حبس احز** وفي شرح الطحاوي لو قتل الرجل عدا وله ولي واحد
فله ان يقتل القاتل قضا ما سوا قضى القاصي او لم يقتل ولا يقتل بالسيف ويغرب علاوته **ولو**
اراد ان يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو قتل ذلك جرحا لانه لا ضمان عليه وما مستوفيا
حقه سواء قتله بالقصاص او بالحرق او ساق عليه ذابته او حرق **حبس احز** قال القاه فيها او باي نوع من انواع
القتل وله ان يقتله بنفسه وبامر غيره يقتله فاذا قتله غيره بامر صار مستوفيا ولا ضمان
على ذلك الرجل هذا اذا قتل والاموطا هرا ما اذا قتل فقال الولي كنت امرته فانه لا يبعد في ذلك
وجب القصاص على القاتل **وفي الحز** القصاص من سبقت ماله على من اضر الله تعالى
وبدخل في ذلك الزوج والزوجة وليس ليعمد ان يقتل دون البعض اذا كانوا اجارا وليس ليعمد ان يتركوا

جرح حرج حرج

القاص

القاص
والدية

قاله اقتل قاتله

قاله اقتل قاتله
فرواه فاضله

لو اضر القاص
فقتل القاص

لو اضر القاص
وبامر غيره

ليس له ان يتركوا
بمقتضى القصاص

قتل العفو

الشيخ الفاضل
دعوات

رجل فاضل
مجمع فاضل

صاحب باختر
نصحة

بأستيفاء القضاء من رجلين توفي أحدهما وقتل الآخر بغير عفا الدية في ماله في ثلاث سنين **و** لو قتله
 الآخر ولو يعلم بالعمى أو علم لا يورث عليه عند أصحابنا الثلاث رجمهم الله **و** إذا قتل عبد أحدًا فالقصاص
 على القاتل بسببه ولذا المولى والثلاثة ولو عثر أحدهما فهو كالأحد من الورثة **و** لو صالح أحد
 المورثة أو المولى القاتل من حقه على ما جاز **و** له على القاتل ما شرط جاز في عقد الصلح في ما لم يخاصه
 ولئن لم يصلح حصته من الدية أو العتية وفي الجامع الصغير القصاص من حق الورثة ابتداء وعند مباح
 الميت ثم ينتقل إلى الورثة ونقضي دون الميت من الدية وبدل الصلح **و** ما ينص **المسألة** في مسائل القتل
 وفي الجامع الصغير أحزاب الشهداء الأربعة لا يقتل الخاء الباعث ويقتل بني الأعمام والأخ المسلم
 يقتل أخاه المشرك ولا يقتل أباه المشرك **و** في النوازل الحناق والساحر يقتل إذا أخذ الألباسا من
 في الأرض بالعناد يلقى إلى من هب الأخطاء فان تابا كان قبل الطفرهما قبلت لونهما **و** بعد ما أحزلا
 ويقتلان في قطع الطريق **و** كذا الزندلي المعروف والداعي إليه يعني إلى مذبح الأخطاء قال رحمه
 الله والابا حتى على هذا ولا يقتل بقرته هكذا أفتى الشيخ الإمام الكندي بسبقه والحقان أبوهم
 ابن محمد طنج خان قبل فؤاد **و** قتله **و** في المشتري رجل أراد أن يخلق لجنه رجل لئلا أن يقتله ولو أراد أن
 يقتل سبه له أن يقتله هذا إذا قتل أمًا إذا جاء بالمبرد لبيد دسسه فقتله فله الضمان ولو قصد
 بها العاقبة لها أن تقتله وقد مر في كتاب الطلاق **المسألة الثانية في قتل الخطأ**
و في الخبر بدحكم الخطأ الدية والكفارة وحرمان الميراث ولا خلاف أن تقدير الدية من الأهل
 مائة ومن الدنانير ألف ومن الدرهم عشرة آلاف ومن سبعة عندنا يعني عشرة دراهم وربعها
 مثل وزن سبعة دنانير من الذهب بان يجعل عشرة الفضة في كفه وسبعة سبعة دنانير في كفه فإذا
 استوتاهي عشرة دراهم وزن سبعة هكذا قضى عمر رضي الله عنه ثم اختلفوا في المعنوية وزن مكة
 شقرا قال أبو حنيفة رجمه الله بغير من **ثلاثة** أصناف من الأهل والقيم والورق وعندنا من البقر
 بابتها بقرة ومن الشاة الغنساء ومن الحبل ما يتأكله ودية المرأة نصف ذلك ودية الذي المساء
 كدية المسلم عندنا ودية الخطأ أحاس عشر وثلاثون مائة من محاسن وعشرون بنت لون وعشرون
 حقة وعشرون جعة ودية شبه الهد أربع وخمسة عشر وثلاثون بنت لون وخمسة عشر وثلاثون
 وخمسة عشر حقة وخمسة وعشرون جعة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجمهم الله وفي
 كتاب الغزاض قال أبو حنيفة رجمه الله شبه الهد القتل بالحجر الكبير والعصا الكبيرة وعندنا شبه القتل
 كل عمد قتل ما لا يقتل به غالبا بالعصا الصغيرة والحجر الصغير والخطأ المحض أن يرمي إلى صيد فيصيب آدميا
 أو يرمي شيا فيضربه صيدا فزني الله فاذ هو آدمي أو يظنه حربيا فاذ هو مسلم ومهما أن يكون نائما
 فيقتل على الإنسان فيقتله ومهما القتل بسبب كصبة الماء على الطريق وحجر البير على الطريق وضع
 الشيء على الطريق وأحزاج الجناح إذا مات بهذه الأسباب **و** في النوازل رجل تهدى إلى ضرب يدرجل
 بالسيف فاصاب عنقه فبان فهو عمد **و** لو اخطأ فاصاب عنق غيره فهو خطأ **و** كذا الوردي فلو
 رجل فاصاب عنقه فهو خطأ **و** لو رمي رجلا فاصاب حيا بطائر فاصاب به فهو خطأ **و** كذا الوردي
 نوبا ومرب راس رجل حتى مات فهو خطأ وفي نسخة الإمام السرخسي لو ضرب انسانا منته لا يراه في النفس
 لا يصح شيئا **و** في كتاب الحدود باب في مجموع النوازل رجل ضاحك آخر فحان فمات من ضحكته في الدية
 ولو سلخ حلبة وجهه فمات ففيه الدية **حسن آخر في العاقلة** **و** في الفتاوى والصغرى

الحسن

الحسن إذا وجب الدية وجب ماله في النفس وفيما دون النفس **و** الخطأ بينهما على العاقلة وشبه الهد
 في النفس بوجوب الدية على العاقلة وفيما دون النفس بوجوب الكافي وإن بلغ دية ثامنة وفي فتاوى
 القاسمي الإمام واختلفوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر إلى المجنى عليه أنه لو كان مملوكا لم
 ينقص من قيمته هذه الجناية إن كانت تنقص عشر قيمته في الخرج عشر دية قال والفتوى على هذا
و أما تفسير الحكومة قال نكلوا قال بعضهم ينظر إلى ما يحتاج إليه في هذا الأمر من الفقه وأجرة الطبيب
 وقال بعضهم ينظر إلى المجنى عليه إن كان رقيقا ينقص هذه الجناية من قيمته إن كانت تنقص عشر قيمته
 بنحو عشر دية ومنهم من قال ينظر إلى ذنب جناية لها ارتكبت مقدروا في الموضع فإن كانت هذه نفع ذلك
 بنحو نصف ارتكبت الموصحة **و** على هذا الاعتناء **لكن** هذا إنما ينقسم إذا كانت الجناية على الرأس والوجه
 قال المفتي ينظر إن كانت الجناية على الرأس والوجه بقيت بالقول الثاني وفي غير هذا الموضع بقيت بالاول
 وإن اعتسوا عليه بقيت بالاول مطلقا فانه السبق قال الصدق الشهيد وبه بقيت عاقلة الرجل اهل ديوانه
 إن كان من اهل الديوان فان كان كافيا فاقطعه من كان يرتزق من ديوان الخاب إن كانوا ثلثا حرد
 بها وكذا عاقلة اهل صناعة إن كانوا ثلثا صرروا بها قال وهذا التفسير ما قاله الاسيحي رحمه
 الله إن اهل صناعة ديوانه وعاقلة لكن بشرط أن يتناصروا وهذا يصير في معنى الديوان فتكون
 عاقلة اهل ديوانه في الحقيقة فان لم يكن له عاقلة من اهل الديوان كاهل البادية واليمن فاقطعه
 من قبل أبيه ثم الأقرب فالأقرب وإن لم يكن القتل يضم اليهم اهل قبيلته من السبب يعني اهل عشيرته
 ولا يضم اهل ديوان آخر ثم يضم اليهم اهل قريته القبايل من النسب ثم إلى أن يكفي قال ذكره هنا
 أنه يضم اليهم اقرب القبايل من النسب حتى يكفي ولو تعدد وسمعت من استاذي الشيخ الإمام عز
 الدين الكندي بسبقه قد انبج على كل واحد من العاقلة **ثلاثة** دراهم في ثلاث سنين ولا يجب
 أكثر من ذلك بعضهم حتى يبلغ قدر الدية ولقد اثنى أن اهل محلة أخرى لا يضم إلى محله إذا لم يكن
 محله لا يفتنا صرح محلة أخرى فتكون جناية شخص لا عاقلة له وإن لم يكن له عشيرة ولا ديوان
 معشيرة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى وروي محمد بن أبي يوسف عن أبي حنيفة رجم
 الله **و** لا يجب في مال الجاني ولا يجب في بيت المال بالاجماع **و** كذا اللقيط **و** الجرحي والذي إذا سلخ
 فاقطعه بيت المال في ظاهر الرواية ولو كان الرجل من الجرح عن خمس الأيمة الخوازي إن المتأخرين
 اختلفوا في هذا قال بعضهم لا عاقلة لاهل الجرح **و** هو اختيار الفقهاء إلى حمزة قال وبه كان
 يفتي الشيخ الإمام طهيري الدين المرعشي رجمهم الله **حسن آخر** رجلان اصطدما فو قاتل
 إن وقع كل واحد منهما وجه لا شيء على كل واحد منهما وإن وقع واحد منهما على فاه فقتله كل
 واحد منهما دية مباحة ولو وقع أحد منهما على فاه الآخر وجهه فدم الذي وقع به وجهه
 هدر ودية الآخر على عاقلة صاحبه متدلية بد رجلين فاخذ أحدهما طرفا الآخر الطرف الآخر
 فمات فاقطعا فان وقع أحدهما على وجه الآخر فاقطعه عاقلة الآخر وإن وقع
 مستلقيين على فاهما لا يجب شي لو أحد منهما **و** لو وقع أحدهما منبطحا والآخر مستلقيا لا يجب دية
 المستلقي ويجب دية المنبطح **و** في العيون لو قطع رجل المندبل فو قاتل فاقطعها فاقطعها
 والمندبل كذا روي عن أبي يوسف رجمه الله وعن الإمام الفضل أنه لا يجب على القاطع شي إلا الدية والعصا
 حتى يرضى به أبيه حذبه الإنسان من بداهيه والاب يمسه حتى مات فدية الضحية على من جرحه

الشيخ محمد الكندي

اصطدما

يجب الدية على

وبرية النوع وان حذبه الرجل وجذبه الاب حتى مات فعليهما الدية ولا يرثه ابوه رجل اخذ بيد رجل فحذبه
فحذبه الرجل به فاكسوت بديه ان اخذه بالمصاحف فلا شيء عليه من ارش البند وان كان عقرها فعدى
لمعد فها من القاض بديه البند ولو عض ذراع رجل فحذبه العضوض ذراعه من فيه فسقط بغير اسنانه وذهب
بغير طم العضوض فدية الاسنان هذرو بغير العا من ارش ذراع هذا خلاف ما اذا كان في بديه ثوب فقتلت
بالثوب رجل فحذبه صاحب الثوب من يد المشتبه فخرق الثوب من المشتبه نصف ذلك وان كان الذي حذبه
الثوب من ليس الثوب فمن جميع الخرق ومسله وضع الرجل على المكعب نافي المسائل في الفتاوى **حسين احمر**
رجل حفر بيرا في الطريق فوقع فيها انسان ومات جوعا او عطشا او غما قال ابو حنيفة رحمه الله لا ضمان
على الحافر وقال محمد رحمه الله يضمن في الكل وقال ابو يوسف رحمه الله ان مات عمما فمن وان مات جوعا
ولا هذا في الجوز بديه وفي النوازل رجل اخذ رجلا فادخله بيتا وسد عليه بابا حتى مات جوعا او عطشا
الفتوى على قول ابو حنيفة رحمه الله انه لا يضمن في الجيب واما اذا سقى رجل رجلا ليمسح على عنقه
اي اللبث رحمه الله انه ان دفع اليه حتى شربه فان لا شيء عليه ويرث منه وكان لو قال لا فكل هذا الطعام
فانه طيب فاكله فاذا هو مسموم فمات لا يضمن رجل ادخل بها او صبها او ملى عليه في بيته فسقط عليه البند فمن
في الصبي والمجنون دون الناصر **حسين احمر** وفي الفتاوى رجل ضرب بطن حرة فالتقت
حبيبا ميتا فغيبه العزة والعزة عبد او امه لساوي حنما به درهم ذكر او انثى بعد ما استبان خلقه
او بعض خلقه والعزة على العاقلة والعقير من ورثة الجنين ولا يرث الصارب منها شيئا ولا كفارة
على الصارب وان التقت حيا فغيبه بيه كاملة وان التقت حيين جبيين وجب على كل واحد منهما حالة
الاحتجاج ما يجب حالة الافراد ولو ماتت الام من الصربة فخرج الجنين بعد ذلك حيا بقرمان فعليه
دية الام ودية الجنين وان خرج بعد مولها ميتا فعليه دية الام ولا شيء في الجنين ولو ضرب بطن امه
فالقتل حينا ميتا فغيبه نصف عشر قيمته ان كان ذكر او عشر قيمته ان كانت انثى لان الواجب في الذكر
والانثى حنما به درهم وفي نصف عشر دية الذكر وعشر دية الانثى وعرايه يوسف انه لا شيء
في جنين الامه ولو ضرب بطن امه فحذبه ما نقص من الام وهو جنين الدابة **ولو اسنانه** في حلقه
سقروا ولفظ حذبه الفروع وفيه ما في القامة وفي الفتاوى الصغري المرأة اذا ضربت بطن نفسها او شرب
دوا بطرح متعمدة فطرح بطنها العزة وهذا اذا فعلت بغير اذن الزوج فان فعلت بغير اذن الزوج
لا يجب شيء **ولو غالت** حتى اسقطت الولد فحذبه كاسترب ولو اموت امرأة حتى فعلت لا يضمن المأمورة
حسين احمر مسائل العبيد رجل اعطى مبيئا سلاحا لمسه فطبت الضبي بيه لا يجب دية
الصبي عاقلة المعطي ولو لم يقل له امسكه لم يضر ان يضمن ايضا وكان الوفاة الضبي اصعد السحر وانقص
الى ثماره ففقد وسقط ضمن الامر وكذلك لو امر عبد العنبر بكسر الخطيبا وبجل اخيه بغير اذن المولى فمن
ما نزل منه ولو دفع السلاح الى الضبي فقتل الصبي نفسه او غيره لا يضمن الدافع بالاجماع الحاربا لغير
الناقل اذا امر مبيئا بان يقتل رجلا ففعل من عاقلة الصبي فخرج عاقلة الصبي عاقلة الامر علم الصبي
نفسا الامرا ولو لم يعلم رجل صاحب مبيئا علي ما يظن فمات لا يضمن وفي النوازل لو قال له لا تفزع
لا يضمن ولو قال ففزع فمات يضمن وحيلة هذا في سترح الطحاوي اذا كان الحاني مبيئا او مجنونا
لا يخلو ما ان يكون في بني امراء في الاموال وسبي ادم لا يخلو في النفس وفيما دون النفس عدا اخطا
في الاحرار او في العبيد في الذكور او في الاناث فهدم وخطاه سواء وان كان في النفس حذبه الدية

على النافذ

والمقتة

نمين الدابة

راة ضرب بطنها
او شرب دوا

سك الصبي

راة ضرب بطنها
او شرب دوا

على العاقلة وان كان في العبيد والامان حذبه فغيبهما بالقة ما بلغت الا اذا ارادت على عثره الا درهم
فحينئذ ينقص عشرة وفي الامه ينقص من خمسة الا عشرة في طاهر الرواية **ولو كان في بني ادم**
دورا للنفس في الحرام **يبلغ** نصف عشر الدية في الرجل حنما به وفي المرأة ما يبان وخمسون حذبه
في ماله حالا او ابع نصف عشر الدية على العاقلة ولو حذبه في سنة واحدة ماله ما كان ثلث فان جاوز
الثلث لو حذبه في السنة الثانية وان جاوز الثلثين فوخذ في الثالثة وهذا في الاحرار وفي العبيد والامان
فيما دون النفس حذبه ماله هذا في الجنابة على ما ادراما في المال فحذبه ماله باقعة ما بلغت دية
نوع منه رجل جامع صغيرة لا جامع مثلها فماتت ان كانت اصبغ حذبه الله به على العاقلة وان كانت
منكوبة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج **ولو ازال كارة** امراته بغير او غير حذبه عليه المهر صغيرة
صغيرة وان قتلت احدهما على الاخرى فزال كارة احدهما بغير الاخرى حذبه مهر المثل على العبيدة واصل
هذا في الفتاوى الصغري لو زنى صبي بصبيته لاحد عليه وعليه المهر لانه مواخذ باقالة **وفي**
لو ادره شام صبي ابن اربع عشرة سنة تزوج امرأة بغير ايمه فوطها لا مهر عليه يعني اذ لم يحز
الاب النكاح وان كانت بكرا فقتلها وهي باعنة لا تدرى ولم يزوجها قال محمد رحمه الله عليه محمد
مثلها والمجنون كالصبي **وفي النوازل** المجنون او البعير الشكر ان اذا قتل فقد قتل انسان فقتله المصون
عليه بغير ثمة البعير ودية المجنون كذا قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله في النوازل وفي المتن في رجل من
كش فيه ماله فحذبه انسان فسقط ميتا وفي المال فالتقت ضامن لذلك المال وثابه التي عليه
حسين احمر مسائل القتل **وفي سترح** الطحاوي الجنابة على العبيد فيما دون النفس
لا يخلو ما ان يكون مستهلكا او غير مستهلكه وكل حناية لو كانت على الحر حذبت كما في الدية
فاذا حصلت على العبد في مستهلكه وحكمة بين مثاله فق العيين وقطع الدين والرجلين والذكر
وقطع يد رجل من جانب واحد ولو كانت الجنابة على الحر لا توجب كماله به كقطع يد رجل من خلاف
فذلك غير مستهلكه **والاصل** ان كل حناية لو حصلت على الحر ولها ارش بقدر كالموتمة فيها حنما به
وذلك نصف عشر الدية فاذا حصلت في العبد حذبه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت حنما به فحينئذ
ينقص حذبه درهم وان كانت بداءة واحدة او عينا واحدة حذبه نصف القيمة الا اذا بلغ نصف القيمة
خمس الا درهم فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم فان لم يكن لها ارش فقد ربح في الحر حذبه في العبد
نقصان قيمته **وفي قطع اذن واحدة** وشف حاجب واحدة ووايان واحنا والطحاوي انه حذبه نصف
قيمتها وكلاهما غير مستهلك وفي رواية اخرى قطعها وشفها مستهلك فحذبه نصف قيمته بقران
كانت الجنابة مستهلكه عند اذ حنيفة المولى بالخيار ان شاء حنن العبد لنفسه ولا يزوج بغيره وان شاء سلم
الى الماني ورجع بغيره وعند ما ان شاء سلم ورجع بالقيمة وان شاء حنن عند نفسه ورجع بالنقص
وفي المتن اذا فطمت نداء العبد خطا فعل القاطع ما نقصه الا اذا بلغ خمسة الا درهم فحينئذ ينقص
خمس دراهم وكل حناية دون النفس فقد قال ابو حنيفة رحمه الله في الحاجب من العبد
والاذن والحيدة ما نقصه **وفي الاصح** لا يزد على الف درهم وفي سنة ما نقصه فان بلغ حنما به
ينقص نصف درهم **نوع منه** رجل امر عبد رجل بان ياتي فابق فاقضوا من ذلك الوارع بان
يقتل نفسه فقتل والعبد صغيرا او كبيرا **ولو امر** بان يفسد متاع مولا لا يضمن الامر واسل هذا
في سترح الطحاوي قال الحر البائع اذا امر عبدا صغيرا او كبيرا ما ذونا في التجارة او محورا عليه ليقول

جامع صغيرة

صبي زوجه
وطها

ع

العبد الصغير

زحلا خطا فقل مخاطب مولى المامور بالدفع او العدا في كل موضع لا يكون موجبا للقصاص بشرط يرجع العبد
 باقل من قيمته ومن دية المعتول على الامور لا ولهذا الوكف في حال استحقاقه بعض والعبد المعتول
 لو جنى جناية عند المعتول بخير مولاه بين الدفع والعدا اشترج بذلك على العاصب كذا هذا لان الامر
 استعمال وغصب وكذا لو كان الامر ميبعا ما دونها او لو امر مبيعا حرا بذلك لا يلزم الامر ولو كان
 الامر محورا لا يمين سلبا من ضمان الغصب والجنابة ولو كان الامر عبدا ان كان مائة رطل وهو صغير
 او كبير والمامور ما دون او محور صغير او كبير فمن مخاطب مولى المامور بالدفع او العدا اشترج باقل
 من قيمة المامور وارش الجنابة في رقة الامر وما يتصل بهذا الفصل من فضل سلبه مائة رطل وقمة وهي
 استعمال العبد الحلاف في الحمار لا يوجب ضمان فلو كان الحمار عبدا بالخلق لعين ذلك حمله
 استعمال عبدا اخر من عبده فان الحمار اقل من ثمنه فغيره اذن لو لم يكن واما رطله فلهذا ضمان فذكرنا هذا
 والله اعلم **الفصل الثالث في الاطراف** بند العاصب للحمية انما يمين مقرها لسن شر
 باليد والوشل والاصابع وفي شرح الطحاوي رجل طلق لحيمة رجل او راسه او ثمنها بوجلسه فان مضت
 السنة ولو ثبتت نجبت الدية ولا قصاص في الشعيرة وكومات المختوف المخلوق او المستوف قبل الحول ولو
 يثبت لاشي عليه عند اى حيلة رحمه الله وفي شعيرة العرس وشعر الكف يقوم مع الشعر وغيره
 الشعيرة النقصان شرية الحية انما نجبت الدية اذا كانت منفصلة او خفيفة واكثر اذا كان
 كوجبا نجبت حكمه العدل وفي الصارب اذا لم يثبت حكومة العدل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 ان كانت الحية كحالة منها عيت وسنار لا نجبت شي ولو خلق نصف الحية نجبت نصف الدية اذا علم انه
 نصف واذا لم يعلم ان الغاية كره هو نجبت حكومة العدل وفي فتاوى الفضل اذا ثبت بعض حية رجل
 بقسم الدية على ما ذهب وعليه ما بقي نجبت على الجاني بحساب ذلك واذا ثبت بعض الحية نجبت حكومة
 العدل وفي خلق الحية اذا صالح شر بعت بوجع بما دفع ولو بعت بيضا وهو شاب لا نجبت شي وعندهما
 نجبت حكومة العدل والفقهاء ابو الليث كان يفتي بقولهما وفي العبد اذا ثبت بيضا نجبت النقصان
 وفي العيون نجبت حكومة العدل وفي العبد ان لم يثبت تحريم المالك ان شاء تركه وان شاء دفع والعبد
 واذا ثبتت قتل ما بين وبين وفي شرح الطحاوي القصاص من العين انما نجبت اذا ذهب صنوها والعين في امية
 اما اذا قلح الحد فلهما او جاز بالسكن نجبت الدية دون القصاص لانه عني يودي الى استيفاء الزيادة
 لان فيهما من الثروة ما يمنع المساوي وطريق استيفاء القصاص ان يدعوا الفاجي بالمواة فيؤخذ عليها النار
 فيجبرها ويقربها من العن التي يقتضئ فيها ويمسك الاخرى بحرقه او قطعها مبلولة فاذا سال ما طوره كف عنه
 ونشر القصاص **و** اذا انكر الضارب ذكر القذوري انه يعرف ذلك بنظر الاطباء اليه وقال ابن مقلات
 يستقبل وعنى الشمس مفتوحة العين ان دعت عينه علمت ان الصواب ان يقتل بوجع ذلك الدعوى والاعاء
 والقول قول الضارب مع يمينه على البناء ولا يقتضئ المني باليسري ولا اليسري بالمني وان كان بين الجنين
 عليه حول لا يضر بصره ولا ينقص منه شي فاذهب صنوها رجل اقتضئ منه وان كان حولا شديدا انقص
 من البصر فنجبت حكومة العدل وان كان الحول شديدا العين الجاني من الجنين عليه خبير الجنين عليه ان شاء
 اقتضئ وان شاء من نصف الدية في ماله رجل اذهب العين اليمنى من رجل ويسري الجاني ذاهبة ويمناه
 صحبة اقتضئ له ويترك الجاني ولو ضرب العين مزيه فابيض بعض الماظر لم يكن فيه القصاص وفيه حكومة
 العدل ولو ضرب عين رجل عبدا اصابه ضرب خفيفة فذهب صنوها ففيها القصاص فان مات

حلق خنجر رجل
 نقتل شعيرة العرس

من ذلك

من ذلك قد بدد النفس على العاقلة ولو قصده ان يضرب يدا حشيد فاصاب عينه وذهب بصره نجبت
 الدية لانه شبه العمد وفي العيون عن محمد اذا التمدت سنا من انسان فاصبت سنا منه سوى سنا
 فقد فهو عمد ولو اصبحت يدان عن غير يميني غير ما قصده به فهو خطأ وفي الضارب وتقتصر اذا
 فقد ان يضرب يد رجل بالسيف فاحطأ فاصاب عنقه وابان راسه فهو عمد ولو اذ رجل
 فاصاب غيره فهو خطأ وفي المشتق رجلا في المقلب ذكر احد ما ضاحه فذهب عينه لو انكسرت
 فهو عمد ولو ضرب رجل امراه او على القلب فاقصاص لا يجري بين اطراف الرجل والمرأة وفي عين الاعور
 نصف الدية وقال بعض العلماء ان الدية الضحية اذا ربي سبها فاصاب عن امراه او امي ابن سبع
 سنين او نحو في النوازل عن ابن بكير الاسكان انه نجبت مال الضحية ان كان له مال فان لم يكن له مال
 فنظرة الى ميسره ولا ضمان على والده قال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما قال نجبت ماله لانه ترك
 للشيء فاقوله قال الفقيه لو كان للضحية عاقلة نجبت عليهم اذا شهدوا وانما اذا اقر الضحية او شهد
 الضحية ان لا نجبت شي وذكرنا طائفة رحمه الله ان ضمان العين على مواب ثلاث اهلها ان يكون في احد منها
 نصف بدل الذات وهو الايدي في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف العينة والثانية ان يكون في
 احد اصهارج بدل الذات كالبهايم التي عمل عليها وتركب نحو العرس والفعل والابل والبقر والثالثة
 ان يكون الواجب في احدى العينين ما انتقص من قيمته كالشاء والكلب والسنور وغير ذلك
 واما السن ففي شرح الطحاوي في السن القصاص من الثنية بالثنية والياب بالياب والضرس
 بالضرس ولا يواخذ الا يمل بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى بالاجاع ولو كسرت او زعت من اصلها
 نجبت القصاص ولو كسر بعضها فاسود الباقية او احمرت او اخضرت او دخلها عيب بوجه من الوجوه
 بالكسور القصاص من نجبت الدية في ماله ولو ضرب سن رجل حتى تحركت وسقطت ان كان خطا
 نجبت حتميا به على العاقلة وان كان عمدا يقتضئ وفي الضرر لو كسر بعض السن فسقط الباقي
 لا نجبت القصاص في المشهور من الرواية وروي ان سماعة انه نجبت رجل لطم رجلا فكسر بعض
 اسنانه ليضيق من سن الضارب ذلك القدر واذا كسر ربع سن انسان والسن المكسور مثل
 ربع سن انما لا يكون على الصغر والكبير على قدر ما كسره من السن وان كسر نصف سنه او ثلثها
 او ربعها كسرا مستويا لا يستطاع ان يقتضئ منه لعلنه او ش ذلك من سن خمس من الابل او من البقر ولا يزيد
 بمسئو نجبت لا يستطاع ان يقتضئ منه لعلنه او ش ذلك من سن خمس من الابل او من البقر ولا يزيد
 دية الايدي او شي من الايدي على عشرة الاق درهم او على ما به من الال الا الاسنان والمقدور
 والمخوف والشياب والانباء والاضراس سواء وفي السن اذا ثبتت لا شئ على القاع وان ثبتت
 معوجة نجبت حكومة العدل وان ثبتت سويا نجبت كما نجبت ولو اثبتت المقلوع سنه
 سنه في مكانها ثبتت حب الارض كما ملأ وكذا في الاذن المقطوعة اذا اعادها الى مكانها
 فانما لا يقتضئ هذا في شرح الطحاوي وفي نسخة الامام حوا هو زيادة رحمه الله لو ثبتت مالا
 تفاوتت لاشي على الجاني وكذا في الاذن وفي النوازل عن ابن يوسف يمين قطع سن بالغ لا يوجب سنه
 انما ذلك في الضحية ولكن ينظر حتى يبرأ موضع السن اما اذا ضرب سن رجل فتحركت ينظر
 حوله وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال لا يوجب الباع وفي الزمادات في كتاب البيع انما
 الى انه يوجب وفي نسخة الامام الشريفي سنان في حوله الكبر الذي لا يوجب بناء في الكسر والقطع وهكذا

جنا العرس

ع

في شرح الثاني وهكذا في المستحق قال وما لا أول يعني انه لا يوجب صبي ضرب من صبي حتى انتم عظاما
 ينتظر بلوغ الصبي ان يلحق بالمرءية بحيث يملك عظامه عنهما به درهم وان كان من **الحجر** ففي ماله **ولو قطع**
 من رجل لا يتعلق سنة ولكن لو خلد بالمهرود من سنة الى ان ينهي الى **الحجر** ويسقط ما سواه وهكذا في شرح
الطحاوي وفي **القناوي** الصغري وفي الجامع الصغير وهكذا في **القدوري** والامام الشافعي والامام
 حنبل هو زاده رحمه الله فالخامس ان النزع مشروط بالاخذ بالمهرود احتياطا وفي الايضاح رجل من
سرا لم يجرها وانظر ان كان حوالا في ثيابها وان كان عبدا فثبته حكومة عدل فلو انتظر حولا فان
 امرت او حضرت او استؤدت بحج كمال الدين وان اصغرت اخذت المشايخ فيه رحمه الله والحنابلة
 بحج الدين كالا سوداد فلو لم يجرها لو كان حركت فجاء احد فثبته بحج على كل واحد منهما حكومة العدل
 ثم فيما اذا حضرت او اسودت او امرت اما بحج الدين اذا كانت متفقة الموضع فان لو تفتت ان كان
 من الانسان التي تزي بحج الدين ايضا وان لو كان واحد منهما فثبته رواية في **الصبي** انه لا يجب في **سرا**
القناوي الصغري واما اليد والامام وفي شرح الطحاوي اذا قطع اصبعها فثبته ثلاث مفاصل ففي احد
 ثلث دية الاصبع وان كان فيها مفصلان ففي احد مائة دية الاصبع وفي شرح الطحاوي اذا قطع
 اصبعها فثبته ثلاث مفاصل ففي احد مائة دية الاصبع وان كان فيها مفصلان ففي احد مائة دية
 الاصبع وفي الامام في كل اصبع عشر الدية اصابع اليد من الرجلين سوا واذا قطع اصبع رجل فثبته اخري
 الى جنبها او قطع يده اليمنى فثبته العشري فلا فاقص من يدها وفيما الاثر عند ابي حنيفة رحمه الله وعند
 عليه القصاص في الاولى والاربع في الثانية وهذا في الثاني وفي مجموع النوازل رجل اراد ان يضرب
 اخر بالسيف فاخذ الاخر بيده فحذرت صاحب السيف سيفه من يده فثبته نصف اصابعه ان كان
 من المفاصل فعليه القصاص وان لو كان من المفاصل فعليه دية الاصابع **واما** الطاهر رجل قطع طرف
 ان ثبته كما كان **لا شيء** على الفاعل وان لم يثبت او ثبت متفقا فثبته حكومة العدل لكن في المتنب وفي
 فالمرءية وليس فيه ارش مقدور ولا قصاص واما اليد وفي شرح الطحاوي اذا قطع اليد من نصف
 الذراع خطأ ففي الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة العدل عند ابي حنيفة ودية
 اليد بحجته لعله وتحد زحمها **والله** ولو قطع اليد من العضد او الرجل من الخد بحج نصف الدية وفي آخر
 الحنفية والكعبين عند ابي حنيفة ودية اليد بحج موطئة في سنتين ثلثا هاتفي السنة الاولى والباقي
 في السنة الثانية واذا كسر رجل يد عبدا او رجله لا يجب في الحال شي هذا في القناوي والصغري ولو
 يد رجل فثبته ان لم يفتقش ولو تفتقش بحج دية اليد وفي شرح الطحاوي قال في اليد المشلحة حكومة
 العدل وفي الاصل لا يقطع طرف عبد بطرف حر وكان العبد ماله العبد وكذا بين الرجل والنساء وكذا
 بين الصبي والنساء وفي العميون قال محمد رحمه الله عشرة في الانسان في كل واحدة الدية الكاملة لا في
 واللسان والذكور والعقل والراس والخلق فلم يثبت والحية والصلب اذا كسر وانقطع الماء او اذ
 بوله والدبر اذا قطع **لا يمسك** الطعام وعشر اخري بحج في كل اثنين الدية البينان والادنان
 والهمان والسمان والحاجبان والشفطان الشاحصتان والبدان والرجلان والانتبان والانتان
 وفي التدبين الدية وفي احد مائة نصف الدية وفي الحلمين الدية وفي احد مائة نصف الدية وفي تدبي
 الرجل حكومة العدل وفي احد مائة نصف ذلك وفي حيلة تدب به حكومة العدل دون ذلك **وفي**
 قطع الذكر من اصله ان كان خطا بحج الدية وان كان عمدا اخذت الروايات عن ابي يوسف انه يجب

فمن جرح باليد
 ولكن لو خلد بالبر

قطع يده اليمنى
 يده اليسرى
 ينتقض الاصبع

ضرب يده اليمنى
 ولم ينتقض الاصبع

القصاص

القصاص وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب **ولو قطع** من الحشفة ففي القصاص وفي الخطا الدية
 فان بقي شيء من الحشفة لا يجب القصاص وبها الحكومة وهذا كله اذا عرك المذكور فاما اذا قطع ذكر مولود
 لم يجر من فيه الحكومة وفي ذكر العنين والحصى الحكومة وكذا في لسان الاخرس والدين القاصم
 الله اهل متو وهاذا **اليد** **الشلل** والرجل المشلحة حكومة هذا في القير **ولو واحد** خصية رجل فثبته هاتفت
 الرجلين بحج الدية **ولو ضرب** امرأة حتى ماتت مستحاضة بحج الدية وفي الحر انه ينتظر حولا ان
 برأت لا يجب شي وان لم يبرأ فعليه الدية وفي الفلج اذا كسرت حكومة العدل وفي القلب اذا دق لكن
 بقدر على ان يجمع فثبته حكومة العدل وان لم يجره او صار احد فثبته دية كاملة وان عاذا الى خاله
 ولو ينفقه لكن فيه اثر الضرب حكومة وان لو كان فيه اثر الضرب فلا شيء فيه وفي مفرقة وفي صلب
 المرأة اذا كسرت وانقطع الماء الدية والنفقة اذا كسرت حكومة العدل وكذا كسر كل عظم
 فيه حكومة العدل بقدر وما يري الحاكم بعد نظره وي عدل من يعالج الكسر **ولو قطع** بطنه بالرمح
 فصار بحال لا يمسك الطعام فيه الدية **ولو قطع** فرج المرأة وساقه كاللا يمسك البول فيه الدية
 ولو قطع ذكره من الاسفل فسقطت بطنه فثبته ثلاث ديات دية في الذكر ودية في الانثيين ودية
 في الحية **ولو قطع** لسان صبي ان سهل بحج الحكومة وان تكلم بحج الدية في الخطا والقصاص في اليد
 وعن ابي يوسف انه يجب ان قطع الكل وفي عين المولود ان يضر الدية في الخطا والقصاص في الهدوان
 لم يجر الحكومة **جنس احريه القصاص** وفي المستحق عن محمد بن ابي يوسف رحمه الله في
 رجلين في بيت لغيرهما احدهما قتلوا قال ابو يوسف اضمنه الدية وقال محمد
 لا اضمنه لعله قتل نفسه وفي القناوي الصغري كلاهما دي ودر واني قتلوا فانه جعل قتل مكان
 فحج القصاص والدية على اهل تلك الحلة وحيلة هذا في شرح الطحاوي اذا وجد الرجل قتيلا لا يخلو
 اما ان وجد في غير الملك كالمها وفرا في الملك فثبته لا يخلو في ملك خاص كالدار والحان او في ملك عام
 كالحلة اما اذا وجد في غير الملك فدمه هدر ولا قصاص فيه ان كان جالدا لا يسمع الصوت في مصر
 الامصار وان كان بحال يسمع فثبته اقرب القوي اليه الدية اما اذا وجد في الملك العام فحج حوان وحج
 قتيلا في دار رجل فعليه عاقلة القصاص والدية وان وجد في الملك العام فحج حوان وحج قتيلا في حله فيه
 القصاص الدية بخلاف الاوليا حنبلين رجلا منهم فثبته كل واحد منهم مائة مائات ولا عاقلة له قال
 فان لم يسم اهل الحلة حنبلين كرون الايمان عليهم **ولو وجد** نهر عظيم يجري الماء ولا ملك لاحد فيه
 فدمه هدر وان كان مرفوقا على شط النهر وهو ليس بملك لاحد فدمه هدر اذا كان بحال لا يسمع
 الصوت في مصر من الامصار **ولو كان** يسمع فثبته اقرب القوي اليه وان كان الشط ملكا ان كان خاصا
 فهو كالدور وان كان عاما فهو كالحلة وان كان في نهر صغير لقوم مقرر فثبته مائة او كان مرفوقا
 في جانب فثبته عاقلة او باب النهر والنهر الصغير ما يقتضيه بالشفقة واذا وجد القتيلا في الملك نهي
 معروفه وقام الشرح في الحية **جنس احريه القصاص** ذكر الكوفي في تحضيم ان الدموع
 القاتل افضل رجل قتل عي **ولو** ولبيان فصالح احد مما القاتل من الدم على حنبلين القاصم والمسلح
 في نفسه بحس وعشرين الفا وفي الاخر نصف الدية خمسة الان وعن ابي حنيفة رحمه الله الصلح
 على اكثر من الدية بالحل وجب لكل واحد منهما نصف الدية والرواية المشهورة في الاولى كلات
 قتل الخطا حتى لا يجر الصلح منه باكثر من جنس الدية قتل قضا القاصي بنوع اخر منه ونحوه

دبره حلية

بعدة الدية

رجله في بيت

وجد في الحان
 كالحلة

لوح

وان كان اكثر وكذا اخذ مجلسه اذا كان بعد ما قضى القامعي بنوع اخر منه بانه اذا صالح على ما فيه
غير او على الف دينار او على عشرة الاف درهم حاز ونايل الصالحين ذلك النوع فان يكون ذلك الحياز
الى القامعي وان صالح على شي من هذه الانواع باقل جاز وما لا يكون لا يجوز الزيادة وان صالح على شي مما لم
يغير من فيه **الدسة** حاز اذا دفعه اليه لانه لو لم يدفعه صار دينا يدب وهذا اذا لم يكن فقي عليه بالدية
فان قضى عليه بما به يجوز مثلا فصالح القائل الولي من ماله بغير على اكثر من مائة بقرع من عنده ودفعها
اليه جاز لان بالقضاء بين الواجب وهذا عند ما اعطى حقه من حقه الله فالعقد والغنم والحلل
مما لم يغير من فيه الدية يجب ان يحوز الصلح بالقليل منها والكثير قبل القضاء بغيرها وبعده هل هذا
في صلح الاصل فامر اجتمعوا على كل عقود فزموه بها فخطا سهم فاصاب حاربه بغيره فماتت وتعد
توهم ان هذا اسم **ف** وان لم تشهد وان فلا ما زناه فصالح الاب صاحب الاب السهم على شي فطلب
المصالح رد الصلح ان كان يعلم ان الصلح هو الخارج وان العبيته مائة من تلك الجراحة فالصلح جائز
فان لم يعلم غير معرفته السهم فالصلح باطل فان كان يعلم ان صاحب السهم هو الذي زناه فاما ما سئل
ابوها فلطمها ابوها فصطقت وماتت ولا يدري من اللمعة مائة او من الولي فان كان صالح الاب باذن
سائر الورثة فالبدل لسائر الورثة ولا مبراة للاب وان صالح ما كان بغيره فله هو باطل ولا يلزم
ولا ية استيفاء القضاء من لانه الصلح في النفس وما دونهما وصالح عنهما والوصي يستوفي فبما دونه
النفس لا في النفس وصالح فيما دون النفس وهل يصلح في النفس فيه روايتان واما القامعي فهو كالأول
ذكره اكثر المتأخرين في شذوهم واستندوا بما ذكره محمد رحمه الله في الكتاب ان من لا ولي له اذا قتل
عدا فللسلطان ان يستوفي القضاء وصالح ولا يقو فكذا القامعي والله اعلم **الفصل الرابع**
في الجناية في غير بني آدم ما يوجب القتل في ذلك وما لا يوجب وانه يشتمل على
سبعة اجناس **الأول** في الدواب **الثاني** في النار وما يتولد منها **الثالث** في المهور وما يحدث
منه **الرابع** في اشروع الجراح **الخامس** في الاتهاد على الحايض **السادس** في السقاة **السابع**
في الرجل يشهر سلاحه على انسان **الجنس الأول** وفي شوح الطحاوي ان كانت الدابة تشهر عليها
رجل فقتلها وجعل فالت الواكب ان كان المحضر مائة لا يجزى الناحض وان كان بغيره فقتله كال
الدابة وان ضرب الناحض فمات فدمه هدر وان اصاب رجلا اخر بالذنب او بالرجل كيف ما اصاب
ان كان بغيره ان الواكب فالعنان على الناحض وان كان باذنه فالعنان عليها الا في النخبة بالرجل والذنب
فالصاحبان والا اذا كان الواكب وانما في غير ملكه فامر رجلا فقتلها فقتل رجلا فالصاحبان عليها
وان كان بغيره فقتله فالعنان كله على الناحض ولا كفارة عليه **وفي** المتقي رجل واقف على دابة
في الطريق فامر رجلا بالخص فصار عن موضعها فتركت رجلا كان على الناحض دون الواكب
ولو كانت الدابة مربوطة في غير ملكه فان ذهبت من ذلك الموضع وتخرج الوباط فقتل والذنب الجناية
فما عطي به شي من ذلك فكله هدر فان حالته في رباطها فاصاب شيئا تعطلت فذلك كله مضمون
سواء ضربت بيدها او برجلها او بروحها او ببولها فذلك سواء وان كانت الدابة غير مربوطة
فواله عن موضعها بعد او قتلها فخرجت على رجل كان هذرا ومن ارسل بعينه فاصابته في ثورها
شيئا مضمون وكذا لو لم يكن لها فائدة ولا سائق ولا زجره **وكو** عطف عن ذلك الطريق وكان
لها طريق اخر فاصاب شيئا منه لا يضر **وكو** عطف ولم يكن لها طريق غيرها بان استقبلها

لأن الصلح
وفي الوصي

فيه الزرع في السلح
فصاحبه

حايط

حايط عن مجملها طريق او عن دينارها طريق فاحدق عينه او بسيرة وقد كان السابق كف عن سابقا
ووجرها فذلك مضمون على المرسل **وكو** حكت ساعة فماتت فقتلها **وكو** اعزى كلبنا حتى
غض رجلا لا يضره كالوارسل ما زناه وعند اي يوسف يضره سوا كان يقوده او لسوقه او لا يقوده ولا
يسوقه فلو اذا ارسل البهيمة وجد محمد ان كان سابقا له او فائدة البهيمة ان لم يكن لا يضره اخذ الطحاوي
والفقيه ابو الليث رحمه الله كان يفتي بقول اي يوسف وهذا الحنبلاني حارم قال السدس الشهيد
في الجامع الصغير **وفي** ان ما ذوات اشارة الى ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب يعض
لا يشترط ان يكون هو سابقا له ويعين مطلقا وفي غير العمل لشروط السقاة **وفي** الجامع الصغير
رجل سابق ذابة عليها سرح فوقع السرح على رجل فقتله من السابق حاز الجرح سار على دابته
فوقعت لرسول او بول فقتل انسان بروحها او بولها لم يضره فان او قتلها صاحبها لم يضره ذلك فزالت
او باله فقتل انسان بروحها او بولها من رجل سار على دابته فاصابته بيدها او رجلها احصانا
او ثورها او ثارها فقتلها فقتل انسان لم يضره وان كان محررا كغيره مضمون ومضمون اراكب قل في اما
الدابة بيدها او براسها او كدمت او حطبت وان لم يضره رجلها او ذنبها لم يضره وان او قتلها او اخذ
بنخبة الرجل والذنب ايضا وكل في ضمنه الواكب ضمنه السابق والقائد وما لا يضره الواكب لا يضره
القائد والسابق رجل قاذف قطار او في البهيمة انسانا فقتله فالدية على عاقله القايده ورجع عاقله
القايده على عاقله الواكب ان لم يعلم بربط البهيمة ولو قاذف انسان اعني يوطي الاعلى انسانا فقتله لم
يذكر هذا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ينبغي ان لا يجزى على القايده **وفي** المتقي اذا وقعت ذابة
في سوق الدواب لاصحابها وعلى هذا السفينة المربوطة على الشط وقال محمد رحمه الله من
او قتل الدابة على باب السلطان يضره ما اصاب ولو اوقف ذابته على باب المسجد الاعظم او المسجد الاخر
فمضامين لما يجره برجلها الا اذا جعل الامام المسلمين موضعها فوقعوا عليه دوابهم فلا يضره في نصب
القناوي رجل سابق حمارا عليه وقطعت وكان رجل واقفا في الطريق او يسبق فقال السابق بالقارسة
كوست كوست او برت فلم يقع الواقف حتى اصابه الخطيب فخرق ثوبه او لرحم لكن لو بينهما انه ان ينجي عن
الطريق لصيق المدة مضمون ولا فرق في هذا بين الامة وغيره وان سمع ونصبا لكن لم يقتل لا يضره ولا فرق
في هذا بين الاخص وغيره وتظهر هذا من اقام حمارا على الطريق وعليه ثياب ثياب واكب وكوست
زد وخرق الثياب ان كان الواكب يصير الحمار والثوب يضره وان لم يصير يضره ان لا يضره فعل هذا اذا كان
الثوب على الطريق والناظر يمررون عليه وهم لا يصرون لا يضرهون وكذا رجل طبع على الطريق
وقع عليه انسان فلم يره فان الجالس لا يضره سرح الذي ساق حمارا الخطيب اذا كان لا يبايدي برت
او كوست حتى تعلق الخطيب بثوب انسان وخرق يضره ان مشي الحمار الى صاحب الثوب اما اذا كان
صاحب الثوب على الحمار وهو يراه ولم يضره لا يضره وفي النوار لرجل دخل بغيره امعقلا
في دار رجل وفي الدار بغير صاحبها فوقع عليه المقتل فقتله قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان دخل
بذن صاحب الدار لا يضره وان ادخله بغيره اذنه يضره ان يضره وغير المقتل كالمقتل **وكو** ادخل بغيرا
بضره بالقرن الشرح فضره فقتله لا يضره **رجل** ادخل غنما او ثورا او حمارا او اكرما او استانا
او ارضا فافسد ثوبا صاحبها معها يسوقها فمضاه من لما افسد وان لم يكن يسوقها لا يضره وقيل
يضره وان لم يكن يسوقها على قمار مسلة المقتل **وفي** غضب القناوي اذا وجد بقرة في ذرعه فاحسب

مطوع

صاحبها لم يخرجها فخرجها صاحبها فاصدت الدابة الزرع عند الاحراج ان اجزءه ان ذابته في الزرع
فلما يبره ما لا يخرج بعضه وان امره حين اخبره لا يقضه ولو لم يخرج صاحب الدابة ولكن صاحب
الزرع احرجها من الزرع فجاء ذيب فاكلها لا يقضه غضب المشتري انه لا يقضه وفي غضب القناري
المخار ما قاله اكثر المستأجر ان احرجها وساقها من وان احرجها وما ساقها لا يقضه وكان لو
احرج ذابة الغير عن يد الغنم رجل دخل ذابته في دار رجل فاحرجها صاحب الدابة او فلكه
لا يقضه في الزرع ولو وضع ثوباً في يده فري به صاحب البيت من الراعي اذا وجد سبي
السرقة بغيره فطرحها قد رماها من سرقة لا يقضه ولو وجد في مزرعة دابة فاحرجها
فاكلها ذيب من قيمتها ولو وجد في مزرعة او كرمه ذابة وقد افسدت زرعها فاحرجها
صاحب الكرم رجل ربط حماره على سارية فجاء احرجها وربط حماره على تلك السارية فقصي
احد الحمارين الاخر فلكه فان ربطا في موضع لهما ولا يملك احد لا يقضه وان لم يكن لهما ولا حصة
الربط فمن وان لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً لاحد لا يقضه اذا كان في مكان سعة وفي الطريق
بعض شاة لانسان دخل دكان راسه قد دخل صاحب الشاة الدكان ليجريها فكسرت قد راس بعض
وما يتصل بهذا الجناية على الدواب شاة لانسان فقئت عينها فغيرها ما نقصها وفي عين بقره
الحمار وجزوره ربع القيمة وكذا في غير الحمار والبغل والفرس ربع القيمة وفي المشتري ما جمل على
ظهوره ففي عينه ربع القيمة وكذا البقرة وما لا يجل عليه لصغيرها فكامل في المجزأ اذا فقت عين
بطلوع واحدة ففيها ربع قيمته وفي مجموع النوازل الدماحة كالنقاة وفيها ما نقصها ولو قطع
احد فؤام الدابة فانه يقض جميع قيمتها ذكره الامام الشريفي رحمه الله في غضب الاصل وفي غضب
القناري وان لم يكن ما كوله اللحم هكذا اما اذا كانت ما كوله اللحم له الحمار اذا كان له قيمته بعد
قطع البدين شاء سلمه البد ومن الغنم وان شاء امسكه ومن الجاني وما نظره وفي البيوت
قال ابو حنيفة رحمه الله اذا استهلك رجل حمار الغنم او بئله بقطع يده او بدمه ان شاء فاحرجه
ضمنه قيمته وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يقضه شيئاً وعليه الفتوى وفي الحمار اذا لم يذبح
لكن قتل على قول ابو حنيفة لا يشك في قول محمد لم يذبحه ان هلك القناري فخلق الذبح جلد له والفرس
غيره ما كوله اللحم ولو صوب رجله حتى مات اخرج فهو كالا قطع الجنب الثاني في الحمار
وما ينو له من جمل وقد النار في الطريق الجادة فحرقها وتلقها الى دار قوم فاحرقها
لا يقض هذا في القناري وفي الجامع الصغير في كتاب الاحداث رجل استأجر ارضا فاحرق الحمار
فاحرق كدس غيره لا يقض قال الامام السرخسي رحمه الله في اليوم الرابع يقضه ولو جمل رجل نارا
في ملكه او في غيره ملكه فوقع شراره من نار على ثوب انسان فاحرق ثوبه من في النوازل وهكذا
في الزوايا في باب الحايطة المائل وقيل فقال لو طارت الزرع بشور النار والفتنة على ثوب انسان
ولو وقعت حمرة من يده على الطريق فحرق من الارض اصابت ثوب انسان فاحرق يقضه وفي
الربايات في باب الشهيد لو هبت به الزرع فاحرق ثوب رجل لا يقض الحد اذا اخرج الجريد
من الكبر وذلك في حالوته فوضعها على العلاء وضربها بمطوقة فخرج شررها الى طريق العامة
فاحرق رجلاً او فقت عينه فديته على غائلته ولو احرقت ثوب انسان فقيته في ماله فلولم
يقض لها بالمطوقة ولكن الزرع اخرجت شررها فاصابها ما اصاب فهو هذا الجنس الثالث

في المني

الفرس في المني

في المني والوضع وما يتصل بهما وفي المشتري رجل دخل دار رجل بامر فغير على جرحه فكمسوها
لا يقضه ولو عثر على سبي فقتله يقضه وفي القناري رجل قد على ثوب رجل وهو لا يعلم فقام فحرق
صن الذي فقد على الثوب ولربد كرقدر العنان وفي البيوت قال بعض نصف الشق وسوا علم كلوه
او لم يعلم على هذا رجل وضع رجله على معكب غيره فوقع رجله فحرق المعكب وكذا من سبب ثوب
الانسان الخبز به صاحب الثوب رجل من في المشوق فتعلق ثوبه بفعل حايث رجل فحرق قال ابو
القاسم الصفار ان كان في ملكه لا يقضه وان كان في غيره ملكه يقضه ولو تعلق ثوبه فحرق لا يقضه
علم بذلك او لم يعلم رجل دخل دار رجل فاذن له بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا احتجها فارودة
فيها دهن لا يعلم بها فاندثعت وذهب الدهن من ثوب الدهن وحرق الوسادة ولو كانت القارودة
تحت ماله قد غطاها فاذن له بالجلوس عليها لا يقضه ولو اذن له بالجلوس على سطح فوقع
السطح على مملوك الاذن ضمن قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله الوسادة كالملاة ولا يقضه على السطح رجل
وضع جرحه في الطريق او على شط النهر فخرج ماء قليل من جرحه يقال بالعارسية نغاريد فسقط ط
به جرحه غيره او زلق به رجل هل يقض صاحب الجرحه سال القاضي الموصل محمد بن الحسن فقال لا يقض
يقض رجل وضع جرحه في الطريق فوضع احرجه فقد خرجت احرجها وكسرت الاخرى لا يقض صاحب
الجرحه التي قد خرجت وان انكسرت التي قد خرجت من صاحب الاخرى وكذا الوقف ذابته في الطريق
واحرجت لك فقت احدها فاصابت الاخرى لا يقض صاحب الهاربه وفي المشتري من كل واحد
منهما جرحه صاحب سفينته واقفه على الشط جرحه سفينته اخرى فاصابت هذه الواقعة ان انكسرت
الواقفة فالصان على صاحب الحايطة لا يقض صاحب الواقفة وفي الغنم
وذكر في الزوايا ومن رسم اما لم يقض الواقفة لان الامام ابي الحسن السعدي ان يوقعوا السفن
على الشط وما كاله باذن الامام كان مباحاً مطلقاً رجل بمشي ومعه زحاحه دهن فاستقبله رجل
فاضطد ما فاكسرت الزحاحه واصاب الدهن ثوب المقابل ففسد ثوبه ان مشى صاحب الزحاحه
فهو الصان وان مشى الاخر اليه لا يقضه وان مشى ما يريان ذلك لم يقض احدهما صاحبه
شيئاً ان راي احدهما دون الاخر فالصان على الراي رجل التي تحرق فناء داره لاجل النعم او غيره
فتعاقبه انسان وهذا ان كان باذن الامام لا يقضه وبغير اذنه يقضه وفي المشتري لا يقض مطلقاً
وسباني في كتاب الحيطان وفي القناري الصغير اذا احدث شيئاً في سكة غيره فانه ان كان
خداً هو من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة لا يقضه وكل واحد الاستماع ببناء داره ما
ليس لغيره من القاء الطين والخطب وربط الدابة وبناء الدار والنور لكن لسيوط السلامة
وفي الجامع الصغير رجل اخرج الى الطريق كنيفاً او ميزاباً او بئناً دكاناً او حوضاً فلكل واحد من
عروض الناس ان يقع ذلك ولعمدته اذا فعل ذلك فغير اذن الامام امرو ذلك بالمسلمين او لم يقض
وعن ابي يوسف رحمه الله ان له حق الخصومة والحق قبل الوضع وليس له حق الدخ بعد الوضع وعن محمد
رحمه الله ليس له حق الخصومة اذا لم يكن فيه ضرر وليستوي في هذا الحق المسلم والكافر والمراه اما اليك
للعهد حق نقض الدار المبينة على الطريق وان حفر بالوعفة في الطريق الاعظم فمنع ولا يقض للامام
ان ياذن له فان اذن مع هذا لا يقض ما وقع فيه كما لو حفر في دار رجل ياذن له ببناء اخراج الجراح
والحرص والميزاب ان كان بغير المسلمين لا يسيعه وان كان لا يقض سبعة ان يعقل وعليه ضمان ما عطي

وضع جرحه

سفينته

بجمل الطريق

سوا انما لم يسلطوا ولم يفرقوا ولو فعل ما ذن الامام يعني وان كان يضرب بالقامة لا يحل للسلطان ان ياذن
والغير لا حد من اهل الذم الذي غيرنا قد ان استخرج كيفما ولا يميز بالابا ذن جميع اهل الذم
اضرب ذلك لغيره ولم يفرق بين الطريق الاعظم والغير عن محمد رحمه الله ان الهلال بالشيخ
المري اذا رآه انسان او ذاب ان لم يكن السكة فاذن لا ضمان على الراعي وان كانت ياقده فممنوع
الراعي قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يجب الضمان مطلقا فاذن كانت او غيره فاذن قال وجواب
محمد في ديارهم لان النخل يفل هناك ولا يكون وفي الفاء الطين والحطب وربط الدابة لا يتفاوت
بين لدة ولدة ولو وضع حشيتة في سكة غير ياقده او رث الماء فطلب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى
انه يضمن مطلقا وفي باب النون انما يضمن اذا رث كل الطريق وفي باب السين ان لم يره يضمن وان رآه
لا يضمن قال وعليه الفتوى **وكرام** الاجير يرضى فناء الدكان الامر فانه منه ضمن الامر وغيره من
ضمن الواض اما لو امره بالوضوء في الطريق فنقضه في الطريق فالضمان على المتوضي رجل مشي على
الطريق فوقع على امرأة وامرأة على رجل او متاع فافسد في ضمن الرجل وامرأة الله له وفي الفتاوى
الصغرى رجل امره بجل بوضع الحجر في الطريق فطلب به الامر ضمن الواض وكذا لو قال له اشترع
حذاء من دارك او ابن دكانك على بابك فطلب به الامر او غلامه وكذا اذا بنى الامر للمورد من
مقر عطف به الامر **الجلس الرابع في اسرار الميراث** وفي شرح الطحاوي اذا
اخرج الرجل من داره ميراثا الى الطريق فسقط على رجل فقتله ان اصاب الطريق الداخل لم يضمن
شيئا وان اصاب الطريق الخارج ضمن وكذا **وسقط** وان اصاب الطريقان يضمن النصف والقياس
ان لا يضمن شيئا وان استاجر رجلا رجلا ليعمل له او لخدمته له شيئا في الطريق او خرجا حيا
وان كان البناء جنانة فاعطيت لهما احد ومال فذا ان علي المستاجر دون الاجير استحضنا
الا اذا سقط من يده لبن فاصاب انسانا فقتله بحسب الدية على عاقلة الذي سقط من يده وعليه
الكفارة **وفي الفتاوى الصغرى** استاجر رجلا ليعمل له حيا في فناء داره او حانوته ان احبته ان
له حق الاستراع في القدر فسقط وقيل انسانا يجب الضمان على الاجير سواء كان قبل الفراق او بعد
الفراق ويخرج الاجير على الامر وان علم الاجير ان ليس له حق الاستراع باجباره او بغير اجباره سقط
قبل الفراق من الفناء فقتل انسانا ضمن الاجير ولا يرجع على الامر فاضا واستحضنا وان سقط بعد
الفراق يرجع استحضنا وفي غضب الفتاوى رجل قال لاجرا احفر بايا في هذا الحائط ففعل فاذا
الحائط لغيره ضمن الحافر ويخرج على الامر **وكذا** لو قال احفر بايا في هذا الحائط ففعل فاذا
من علامات الملة **وكذا** لو استاجر على ذلك ولو قال احفر ولم يقبل ولا قال في حياي ولم
يكن فيها ولم يستاجر عليه لا يرجع على الامر **وفي** هذا الاستاجر اجرا ليعمل له بيتا في فناء داره
فحفر وخرج من العمل ان احبته ان له من الحفر فالضمان على الامر وان لم يحفره فكذلك خلافه
الشاه واستراع الحياح وفي الجامع الصغير رجل جعل قنطرة فغير ذلك الامام فتهد رجل الموردا
فغضب لا ضمان على الذي جعل القنطرة وكذا لو وضع حشيتة في الطريق فتهد رجل الموردا عليها فغضب
لا ضمان على الواض مسجد لغيره على رجل ميم فيه فهد بلا واسط حشيتة فغضب به انسان لا يضمن
وان فعل ذلك رجل من غير العشرة ضمن عند له حيفه رحمه الله خلافا لهما **وكذا** لو فعل رجل من غير
العشرة ما ذن واحد من العشرة لا يضمن كما لو فعل ما ذن القاضي **ولو** جلس رجل من العشرة

عن الفقيه
عن محمد بن
فعلت بهي

فان قيل لا
لا

فتعلق به رجل ومات لم يضمن ان كان الحارس في الصلوة وان كان في غير الصلوة يضمن وعندما
لا يضمن مطلقا والله اعلم **الجلس الخامس في الاستعداد على الحايض** **المسألة**
وفي شرح الطحاوي الحايض اذا ما ان لا يخلو اما ان مال الى ملك عامر بالطريق ويحبه او الى ملك
خاص او مال الى الطريق فالحضوة الى واحد من الناس مسلما كان او ذميا فذا ان يكون بالمتا
الاصيبا اذن له ولديه بالحضوة او عبدا اذن له مولاه بالحضوة فاذن فاذن الى صاحب
الحايض فذا ان حايضك ما لا فاره كراه ذلك والاستعداد للحضوة في مجموع النوازل
له قال له ينبغي ان لا يضمنه لا يكون استمدا او امانا في مشهورة ولو استهد على حايض فالفقير
الحايض فتفوت منه ذاب فقتلت رجلا لا يضمن وكذا لو وضع على الطريق شيئا فتفوت منه ذاب
ووقع على انسان وفتلته لا يضمن الواض **الجلس السادس في السعاية** وفي نسخة
القاضي الامام صدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله من المبسوط في كتاب اللقطة من سعي رجل الى
الى السلطان او كان فاسقا لا يمتنع عن الفسق بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي
الشيء ان يقول ان فلانا وجد كتمنا اولقطة وطهرانه كاذب ضمن لا اذا كان السلطان عادلا لا يفر
بمثل هذه السعيات او قد يفرم وقد لا يفرم لا يضمن الساعي الثالث اذا وقع في قلبه ان فلانا
يحيى الى امراته او غاربه فوقع الى السلطان فذمه السلطان بشرطه كونه عند ما لا يضمن الساعي
وعند محمد يضمن قال والفتوى على قول محمد لعل السعاية في زماننا قال والقاضي الامام على السعاية
والحاكم عبد الرحمن اقبيا لوجوب الضمان على الساعي قال الصدر الشهيد في غضب الفتاوى عليه
الفتوى والفقيه ابو الليث رحمه الله كان لا يفي بوجوب الضمان على الساعي ولو ثبت رجل حايض
انسان حتى سرق اخر من البيت شيئا الاصح انه لا يضمن الحايض اذا امر العوان باخذ المال فاخذ قال
الصدر والشهيد باعتبار الظاهر لا يجب عليه الضمان وباعتبار السعاية بحسب فتاوى عند الفتوى
اما اذا لم يامر العوان لكن اراد بيته فاخذ من بينه وهذا ضاع لا يضمن قال وكان الشيخ الامام
طهيز الدين المرعيني في الحايض لا يضمن مطلقا والساعي يضمن لانه يمكن دفع العوان اما لا يمكن دفع
السلطان رجل قال عند سلطان ان فلانا فز ساجدا او جارية جيدة والسلطان باخذ فاخذ
يضمن لو كان الساعي عبدا يابطا لبعده الفتوى في مجموع النوازل وسواء احسره الساعي عند
السلطان او عند غيره اذا كان ذلك الغير حال بعد رجوعه الى حاله ولا يمكن دفعه رجل
اشترى شيئا فقتل له انك اشتريت بمن غاى فسعى البايع عند ظالم واحسره ان قال صدقا لا يضمن
وان قال كذبا يضمن ومسايل الجنس الساعي ياتي في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى والله اعلم

كتاب الخيطة وهو مشتمل على ثلاثة فصول **الاول في اشترع الجناح**
الثاني في عمارة الحايض **الثالث في الحايض يتنازع فيه انسان** وفي الاخصاس
قال هشام قلت لمحمد رحمه الله ما تقول في رجل له داران احدهما يحميه والاخرى ليسه وبنيهما
طريق للمسلمين في ليلة فوق الطريق عليهما قال في قولك ان كان البناء لا يضرب بالطريق لا بأس به وان
خاصه بعد البناء احدا لا اهدمها وان خاصه قبل البناء فله منه وفي غضب الفتاوى رفاق فيها
دو وعطى احدا ربا لعضها ونصب عمدا ملاصقة بجدار رجل وبني فوقه عرفة فاشترى رجل
في ذلك الوقت دارا ولم يكن له وقت البناء في الزقاق دار له ان ياخذ به ففعلها وعلى هذا الاستاذ

السلطان حتى لا يكون
السلطان حتى لا يكون
السلطان حتى لا يكون

تأبط

يكون لها، وفي النصاب حايط بين اثنين سقط ولا حد ما بينات وعورة فطلب من جاره ان يبني لا يجوز
 قال الفقيه لا بد من بناء يكون ستر بينهما لان الزمان الاول كان زمان صلاح اما الان عند الزمان
 قال القاضي الامام لا يجوز على المارة غير ان القاضي بامرهما ما كان الستر حصة، وفي قنات
 الفضل رجل هدم منزله امراته برضاها فترتباة بنقصه ونقصته وحسب اخر استناده بما له ان
 مبنى امراته لم يكن له في البناء حتى وذكر فيهما انما هو ان شهدوا وقت البناء ان يبني ليرجى عليها
 كان البناء له وان لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ وكل هذه الجاه في كونهما وما انفصل
 لهذا ايضا وفي عقب الفتاوى رجل غرس نخلة الفرس في الطريق كان لا يضر بالمرور لا يضر به
 وبطبيب الذي غرس فصاده وورقه وان كانت النخلة في المسجد لا يضر بالمرور ولا يضر بالمرور
 ولو غرس في صفة صرحا رجل ليس له شركة في النهر يريد اخذه فقلعها له ذلك وان كان في النهر
 والاولى الوقف الى الحاكم، وفي صلح الفتاوى اذا كانت لرجل غلة في ملكه خرج سقيا الى ملك غيره فاداد
 الاخر قطعها له ذلك وفي بيع النوازل رجل باع من ارضه شجرة وللبايع اشجارا غصنا منها متدلية
 في هذه الشجرة وللشجرة ان يخذ البايع ما كان في الشجرة المتدلية من الاغصان وكذا لو
 ورثها حايط عليه جذوع شاحصة في دار جاره فاداد ما حايط لداره ان يقطع رواس الجذوع وان امكن
 البناء عليها لم يلزمه لا يقدري على القطع وان كانت صغيرة يقطع فلو قطعها صاحب الدار وهو حال لا يجل
 ان اعلم برضاها او قطعها لا يضر وان لم يعلم ممن في الغصن وفيه رجل له دار وقد تدلت اغصان
 شجرة لرجل واخذت هوا داره فقطع صاحب الدار الاغصان ان امكن لصاحب الشجرة ان يرفع هوا
 داره من غير ان يقطع ما يحل الاغصان وليشد ما جعل ممن وان كانت غلاظا لا يمكن ان قطعها من الوضع
 الذي يقطعها الحاكم لو رفع اليه لا يضر وان قطع اكثر مما يقطعها الحاكم ممن في عقب الفتاوى
الفصل الثاني في الحايط وعمادته وفي النوازل حايط بين اثنين سقط ولا حد ما بينات
 عورة فطلب من جاره ان يبني واي جارة لا يجوز وان مبني احد صاحبة ملك نفسه فقل قال الفقيه
 ابو الليث رحمه الله هذا قول علمائنا وقال بعضهم لا بد ان يكون ستر بينهما قال الفقيه وبه نأخذ لان
 ذلك كان زمان الضالاح وفي بيع الفتاوى رجل اشترى نخلة وسطحها ووسطها ووسطها ووسطها ووسطها
 حارة حتى يخذ حايط بينهما وبين جاره ليس له ذلك فلو اراد ان يبعه من النقص حتى يخذ حارة
 ان كان اذا بعد بيق بصره في دار جاره له المنع وان كان لا يبيع لكن يبيع اذا كان على السطح ليس له المنع
 ولو كان الدارين الصغرى لكل واحد منهما وهي الهد والدار واي احد منهما المارة فان لم يرفع
 الاموال القاضي حتى يجر على المارة طاحونه او حمار مشترك الهدر واي الشريك المارة يجوز
 هذا اذا بنى شيئا اما اذا الهدر الكل وصار حمارا فان كان الشريك معسرا فقال له انفق حتى يكون
 دينا على الشريك والحرف اذا كان بين شريكين فالي احد منهما ان يبيع بغيره وفي اول القاضي
 من الفتاوى قال لا يجوز ولكن يقال له اسفة وانفق شرا رجلا حصته بنصف ما انفق وفي الفتاوى
 النوازل عن محمد رحمه الله الحمار بين اثنين الهدر منه حايط بيت و احتاج الى مؤمنه واي شريكه
 المؤرمة لا يجوز لكن يقال للاخر ان شئت انتهت شرا جره واذا اجرت فخذ من لاجره قد ونفقتك
 شتر فخير ان فيه سواء وفي الخبر في كتاب الدعوى في البيع المشترك والدلال المشترك
 بجمل كل واحد منهما على عمارته سفل لرجل وعليه علو لغيره انهد ما لم يجبر صاحب السفل على البناء

على الشجار

وقيل لصاحب العلوان شئت فابن السفل والعلوان ما كان وانع صاحب السفل من الانتفاع به
 حتى يرد عليك قيمة البناء وذكر المصنف انه يرجع بما انفق وفي الحايط بين اثنين لو كان لهما علة شئت
 فبني احد ما للباقي ان يمنع الاخر من وضع الحسب على الحايط حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنيا ومن
 الاقضية حايط مشترك بين اثنين اراد احد منهما ان يفتل الحايط واي الشريك ان كان حال لا يفتل ولا يسقط
 لا يجوز وان كان حيت تخاف عن الامام اي يكره من الفعل رحمه الله انه يجوز فان هدم ما اراد احد منهما
 ان يبني واي الاخر ان كان اش الحايط عريضا يمكنه ان يبني حايطا في نصيبه بعد الفسخ لا يجوز
 الشريك وان كان لا يمكن يجوز كذا احتج عن الامام اي يكره من الفعل رحمه الله وعليه الفتوى
 ونفسير الجيران ان لم يوافقوا الشريك فهو يفتل المارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق
 وان كان اش الحايط لا يقبل الفسخ وفي شها ذات قنات وفي الفضل لو هدم ما وانع احد منهما عن البناء
 بجبر ولو اهدم لا يجوز ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف بنصف ما انفق فيه منه ان فعل ذلك
 بقضاء القاضي وان كان بغير قضاء القاضي بنصف قيمة البناء وان الهدم راحا الوقع فهدم
 احد منهما لا يجوز الشريك على البناء ان اراد الاخر البناء كما لو هدم ما وان الهدم بغير اذن الشريك
 ان لو كان للتراب قيمة ولا يزداد الارض قيمة ببناء الحايط فانه يضمن قيمة شريكه من الحايط
 بالغه ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا اذا اخطار ان يترك
 التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه فحينئذ لا يرجع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت
 الارض تزداد قيمة ببناء الحايط يقوم الحايط بارضه وبنائه يفرج عنه قدر الارض يدور
 البناء ويضمن نصيب الشريك مما بقي من بناءه وفي دعوى النوازل ان كان بصيبه قدر ما
 مبني فهو منطوع وان كان لا بصيبه قدر ما مبني يرجع على شريكه بنصف ما انفق وعن محمد
 ابن سلمة ان كان لهما عليه حوله والهدر واي الاخر المارة فبناهما احد منهما لم يمنع الاخر من وضع
 الحوله حتى يودي بنصف ما انفق وان لو كان عليه حوله لا يجوز على المارة ولا يرجع بشئ لانه بمنزلة
 السرة وهذا كله اذا انفق في المارة بغير اذنه فان انفق باذن صاحبه او بامر الحاكم
 يرجع اليه بنصف ما انفق وفي البناء المشترك اذا كان احدهما غريبا وهدم ما كان القاضي
 او بغير اذنه لكن مبني ما كان القاضي فهدم بمنزلة اذن الشريك لو كان حاضرا ويرجع عليه
 بما انفق لو حضر وفي صلح النوازل تجد اربعين اثنين لو كان كل واحد عليه حمل فهدم واحد منهما
 غايبة فبنا غايبة ان بناء بنقض الحايط الاول فهو منطوع وليس له ان يمنع الاخر من الحمل ولو بناء
 بلين او خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبين ان يحمل عليه حتى يودي **حسب احمر** حدار بين
 اثنين ولهما عليه حوله اراد احد منهما ان يودي عليه حمل ليس له ذلك بغير اذن صاحبه حدار بين
 اثنين اراد احد منهما ان يبني عليه سقفا اخر او اراد ان يبني عليه ما لغيره سبه حارة حارة
 بمنع ولو كان له كوخ موله على هذا الحايط المشترك او اراد ان يجعلها مقفلة منع لان هذا الثقل
 ولو اراد احد منهما ان يضع عليه سقما يمنع الا اذا كان في القدر كذا لك حدار بين اثنين لهما
 عليه حوله وليس للاخر عليه حمله في الجدار مشترك بينهما غير ان حمله احد منهما الثقل للمارة
 بينهما نصفان ولو كان لاحد منهما عليه حمله وليس للاخر عليه حمله والجدار مشترك بينهما
 قال الفقيه ابو الليث رحمه الله للاخر ان يضع عليه مثل حمله صاحبه ان كان الحايط حيتل ذلك لا يري

ضمن ولو تلف خمر المسلم لا يضمن **وفي الاجناس** الغصب عن ايقاع الفعل بما يمكن نقله بغير اذن صاحبه
على وجه يتعلق به العمان اما من غير فعل في الحال لا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره او لم
يملكه من احد ماله لا يكون غاصبا بذلك ولكن الوانع المالك عن الموانع حتى صانعت الموانع لا يضمن
ولو نقلها عن موضع يصير غاصبا **وفي شرح** الطحاوي المقتوب لا يخلو اما ان يكون غير منقول
كالدار والظنون والطاحونة وغيرها او يكون منقول لا يخلو بل من بين اما ان يكون مثليا
كالجمل والوزني الذي ليس في تعينه ضرر يعني غير الصبوع والعقد في المتقارب كالصبر والجوز
والقوس وما استبد ذلك من العقد الذي لا يتفاوت او يكون غير مثلي كالجوامع والوزن
والعدديات المتفاوتة الوزني الذي في تعينه ضرر وهو المصبوع منه اما اذا كان غير منقول
فانقله من مائة مائة او جاء سبيل فذهب بالثمن والاشجار او غلب السبل على الارض فبقت تحت الما
فانه لا ضمان عليه عند اي حنيفة **وفي يوسف** الاخر واجمعوا انه لو تلف من سقاء معين ذلك الوقطع
الاشجار ضمن ما قطع بالاجماع **ولو هدمه رجل او قطع اشجار رجل اخر فان المالك ان يضمن المادون**
والقاطع دون الغاصب عند اي حنيفة **وفي يوسف** رحمه الله **ولو زرع** الغاصب في الارض
المقتوبة فالخارج له ويضمن نقصان الارض وفي الجامع الصغير رفع يد ما يذروا وما انفق وينفق
بالفضل واما اذا كان المقتوب منقول لا يملك في يد الغاصب واستهلكه ان كان المقتوب
مثليا فعليه مثله وان كان غير مثلي فعليه قيمته يوم الغصب **وفي الجامع الصغير** ان كان مثليا فانقطع
المثل عن ايدي الناس بضمن قيمته يوم المقتوبة عند اي حنيفة وعند يوسف يوم الغصب وعند
محمد يوم الانقطاع **ولو استهلكه عن الغاصب في يد الغاصب** فالمقتوب منه بالخيار ان شاء ضمن
الغاصب ويرجع الغاصب بما ضمن على المستهلك وان شاء ضمن المستهلك ولا يرجع هو على الغاصب
وكذا لو غصب من الغاصب غاصب اخر وهلك في يد الثاني او استهلكه فان المقتوب منه
بالخيار وفرار العمان على الثاني ولو اودعه عند رجل وهلك عنده فالمقتوب منه بالخيار
ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع المودع على الغاصب
بما ضمن **ولو استهلكه المودع** فالجواب على قلب هذا وفرار العمان على المودع وكذا الواجبة
الغاصب او رهنه فملك كان للمقتوب منه ان يضمن ايما شاء فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب
على المستاجر ولا على المودع ولكن يسقط عنه لجلان الرهن في يد المودع وان ضمن المودع او
المستاجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا استهلكه فلا يرجع على احد **ولو عاوه** الغاصب فملك
عنده كان المقتوب منه بالخيار وايما ضمن لا يرجع على صاحبه ولو استهلكه المستقر فقرار العمان
عليه ولو باعه الغاصب فهو بالخيار يضمن ايما شاء فان ضمن الغاصب حاز والتمس له وان ضمن المشتري
رجع على الباع بالتمس ويظل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه قال ثابته اذا باع الغاصب وسلم اما بدون
التسليم فلا يجب العمان **ولو نقص** المقتوب في يد الغاصب النقصان الا ان يكون ذلك النقصان
نحو ان يغير الغاصب فالمقتوب منه بالخيار في النقصان ان شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب
على الجاني ولا يرجع على الثاني **ولو اذاد** المقتوب في يد الغاصب فلصاحبه ان يسترده
مع الزيادة **ولو اذاد** قيمته في سعة او بدن او نقصت ثم هلك عنده وقت الغصب
في قوته جميعا ولو لم يملكه وروى على صاحبه ان كان النقصان في البدن ضمن قيمة النقصان ولو

منع الكسبي

زرع ارضه

ادرج الغصب

بيع الغصب

كان

ولو كان النقصان في السعة لا يضمن **ولو استهلكه** بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب وان
استهلكه بعد الزيادة ضمن ان يبيعه ويسلمه الى المشتري فملك في يد المشتري فالمقتوب منه
بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب وحاز البيع والتمس للغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمة
وقت الغصب ويظل البيع وله ان يرجع على الغاصب بالتمس وليس له ان يضمن الغاصب وقت التسليم
في قول اي حنيفة رحمه الله **وفي خزانة** الاعطس اذا غصب كدسا قداسه يقضي عليه بيمه
الحل وعليه البر ولو احرق كدس انسان يضمن قيمة الحل وينظر ان كان البراقل قيمة منه في السبيل
اذا كان خارجا فعليه القيمة واذا كان الخارج اكثر فعليه مثله وعليه في الحل القيمة وفي نظر الزبد
يضمن المسلم في سته اسبانيا اذا غصب شيئا فنقص في يده وقد مر ومنها الزبد او النش اذا وقع
فيها قارة لقراره فمسل على مسلم يضمن له قيمتها ومنها الكلب الممل او الباري الممل او العهد الممل اذا اكله
مطلق يضمن ماله ومنها السرقة اذا احرقه او افادته ارضه **وفي القناوي** رجل غصب من رجل مالا
مقر غصب ذن المال غير المقتوب منه فاختار ان المالك بالخيار بين يضمن ايما شاء ان ضمن
الغاصب لم يبرأه الاول **وفي الجامع** باب غصب العبي قيل البيع عن محمد بن سماعة ان غصب
احدا مما يوجب البراءة للاحراد ارضي من اخذ تضمنه بذلك او قضى القاضي عليه اما بدون
الرضا او القضا لا يبرأ الغاصب وهل للغاصب الاول ان يضمن الثاني قبل ان يضمنه المالك
ذكر في بيع الجامع الكبير باب الغصب وضمان القيمة اذا غصب رجل من اخر طرحة فغصبها
منه اخر فابقت مزرع الغاصب الاول الى القاضي ونفذ قوا على الامر على وجهه فان للغاصب الاول
ان يضمن الغاصب الثاني قيمة الحاديه الا ترى ان لا يبرأ من ارضها فاذ وقع الثاني
الضمان الى الاول بوي كالمورد عيضا **حس احمر** وفي الاصل المشتري من الغاصب
اذا اعتقه ثم ارجاه المالك البيع بعد العتق عند اي حنيفة **وفي يوسف** رحمه الله وعند محمد
لا ينفذ ولو ان المشتري من الغاصب اذا باعه ثم ارجاه المالك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني
بالاجماع اما ينفذ البيع الاول ولو باعه الغاصب من رجل ثم اشتراه ثم ارجاه المالك البيع الاول
لا ينفذ البيع الثاني بالاجماع ولا يشك في ذلك البيع الاول ههنا لانه انفسح البيع الاول لما عرف ان
في البيع القاسد اذا وصل المبيع الى الباع باي وجه وصل بنفسه والمقتوب يملك فيه البيع الموقوف ولم
يجر المالك والتمس ضمن الغاصب حاز البيع ولا ينفذ العتق هذا في الجامع الصغير وقال في الاصل من له
حنيفة روايتان **ولو ملك** الغاصب المقتوب من جهة المقتوب منه ببيع او هبة او ارض فقد
ما باعه من غيره بطل البيع لطوبان الملك الثاني على الملك الموقوف المشتري على ان الباع بالخيار
اذا باع او اعتق ثم اشتراه لم ينفذ بالاجماع والمشتري من الواهن اذا باع او اعتق ثم ارجاه المالك
البيع او العتق نفذ البيع والعتق بالاجماع وكذا المشتري من الوارث والتركه مستغفقه بالدين
الغاصب اذا اجر المقتوب فالاجر له فان هلك المقتوب من عمل الغاصب او من غيره عله وضمن المالك
قيمته ان يستغف من الاجرة في ضمان القيمة ثم ينفذ في الباقي ولم ينفذ بين ما اذا كان الغاصب
غنيا او فقيرا والعهد انما يجوز اذا كان فقيرا ولو باع الغاصب الدابة المقتوبة واخذ منها
واستهلكه وماتت الدابة عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع المشتري على الغاصب لا
يضمن بما فعله في اداء التمس وليس على الغاصب في سكنى الدار وركوب الدابة اجر وكذا في كل عين

لحق الغاصب

عاصم بن

محمود بن

المقتوب

وكذا في تطهيرها ولعل المسئلة منافع الاعيان لا يفهم بالغيب والافلاك عندنا **نوع اخر** في رد
المغضوب وفي فتاوي الشافعي بقية غضبا رجل يفرغ غضبا غاصبت اخر عن الغاصب الاول فيسرقها
للمالك من غاصب الغاصب المجزء عن الاسترداد منه كجائزة بنفسه او بغيره القاصي بالبيعة
شتران غاصب الغاصب استردوها منه بالسلطنة وعجز المالك عن تحاصفه ليس له حق كحاصد الغاصب
الاول برد المغضوب او العقبه **وفي الفتاوى** رجل غضب عن مبيع شيئا فتردد عليه ان كان المبيع له
الاخذ والاعطاء بغير اذن المالك وان كان لا يعقل لا يبرأ وفيه ايضا رجل استهلك ثوبا لرجل ثم حرقه
بقمته فقال المغضوب منه لا اريد ما يجزى على القول وفي الودعية وغصب العين الرد وتخصيص
بالفحشاء حتى يبرأ بالوضع بين يدي صاحبه **وكذا** لو وضع في حجر المالك وهو لا يعلم انه ثوبه جاء
انسان فاخذ من ثوبه وذهب وهذا المختار انه يبرأ عن الثوب ولو وضع بين يديه لا يبرأ **وفي الاصل**
رجل غضب ثوبا بغير اذن الثوب فلبسه حتى تحرق ولم يعرفه ان كان طعاما فدفعه حتى اكله يرى عن الثوب
عندنا وفي الاصل ايضا لو اقام الغاصب البيعة انه رد الذاب المغضوبه على المالك واقام المالك البيعة
انما ماتت عند الغاصب بركوبه فلي الغاصب قيمتها وكذا لو اقام المالك البيعة انه هدم دار
واقام الغاصب البيعة الرد والامام السرخسي رحمه الله اعاد المسئلة في اخر الكتاب وذكر فيها
الحالات فقال لو اقام المالك البيعة انه غضبها ونفقت عنه واقام الغاصب البيعة على انه دسا
فقد جحد لا يضر وعندنا في يوسف بن محمد فرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم **نوع اخر**
في كيفية الضمان وفي الخبر لو غضب رجل ثوبا لغيره فحرقه او دنا به فحرقه
في بلد اخر فغلبه تسليما وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان المالك بالشعره **ولو غضب منه**
عينا شتر لغيره في بلد اخر والعين بيده والقيمة في مكان مثل القيمة في مكان الغصب
او اكثر للمغضوب منه ان ياحد لها وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان قيمتها اقل من مكان
الغصب فالمغضوب منه بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر حتى ياحد لها
في المكان الذي غضب بركوبه وحده في البلد الذي غضب فيه وقد انقص السعر لم يكن له خيار ولو كان
العين المغضوبه هالكه وهي من ذوات الامن وان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل القيمة
في المكان الذي غضب او اكثر بري بركوبه والمثل وان كان السعر في هذا المكان اقل فالمغضوب منه
بالخيار ان شاء اخذ قيمة العين حيث غضب وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة
في مكان الخسوفه اكثر فالغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حين خاسم وان شاء اعطى قيمته حيث
الان يرضى المغضوب منه بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء فالمغضوب منه ان يطالبه
بالمثل **جنس اخر في غصب العقار والضياع وما يتعلق به** رجل طبع ثوبه
من اذن رجل وعرضها في تلك الارض في ناحية فكبرف فالجرح الذي عرضها وعليه قيمة الثوب
يوم قلعه فان كان قلع الجرح بغير مال من يملكه صاحبها فتمت بها وان لم يضر لومر بالقلع **رجل قلع**
اشجارا انسان في كرمه بغير القيمة ومعرفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار المتفاوتة ومع الاشجار
التي هي متفاوتة فيفضل ما بينهما وان شاء امسك الاشجار وقيمة القيمة نقصان قابضان
كان قيمتها متفاوتة وغير متفاوتة لا شيء عليه **رجل اودس في ارضه ثوبه انسان حتى تسد رعيه**
لم يضر من مغضوب اذ انسان التوضيح والتوضيح منه ان حولا النهر عن موضعه بكرة وان لم يحول

الغاصب اذا غصب ثوبا من المالك بغير اذنه

قال الغاصب بركوب المغضوب واذا غصب الرجل ثوبا من الغاصب واذا غصبه

غصب ثوبا من رجل غصب ثوبا من رجل

فمن ناله رجل وعرضها

قلع اشجاره

منه بغير اذنه

لا يكره **رجل غضب ثوبا حرة** واجري به ما هاتي ارض غيره من غير طيب صاحبها لارض لا يعل المسلمين
الاستفاح لهذه الطاحونة اذا علموا بذلك لا سوا ولا حارة ولا طحا ولا عارية **ولو غضب**
وكانا وعمل فيه ورجح بطيب له الوج لان الوج حصل بالجوده **رجل اودس في ارض الغير** ان كان له
طريق اخر ليس له ان يبرأ ان لم يكن له طريق اخر له ان يبرأ ما لم يضره من ذلك لانه وارض دلاله واذا منع
ليس له ان يبرأ لان الدلالة بمقتضى الصريح وهذا في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس لغيره ان يبرأ
رضا واما المروونة في الطريق المحدث ان كان صاحبها هو الذي جعل ملكه طريقا حرة وله المروونة
لم يعلم ذلك ولكن لا يعلم ايضا انه غضب كذلك الجواب كذا نقل عن مشايخ طيناء على ان المروونة في ارض
الغير اذ لم يكن فيه مزرعة بل سباح اختلف المشايخ وحمد الله فيه الاكل من ارض الجوز وهي التي تسمى بالفاكة
ومن ميان وفي بطيب للاكره وفي الكرم والاشجار ان كان يعرف اربابها لا يطيب للاكره ولا لغيرهم
وان لم يعرف طاب **وهذا في نصيب الاكره** اما في نصيب بيت المال فينفي السلطان ان يصدق
وان لم يعقل لا ياتر الشبهة الى الحرام اقرب كذا قال ابو يوسف رحمه الله والمكروه تكلموا فيه والمخار
ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف انه الى الحرام اقرب وعن محمد كل مكروه حرام ما لم يضر الدليل
خلافة **وفي الفتاوى** القاصي الامام رجل مريض في الطريق المحدث قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله
ان علم ان صاحب الارض احدث الطريق بملكه بياح له المروونة في الطريق المحدث وان لم يعلم بخبر
فيه المروونة حتى يعلم انه غضب وعن بعض المشايخ قال رأت في بعض الكتب عن ابو حنيفة ان الرجل
اذا مريض في ارض انسان ولها حابط او حابل لا يجل فيها المروونة ولا النزول وان لم يكن فيها حابط
او حابل لا بأس بالمروونة فيها وعن ابي القاسم رجل خفي عليه الطريق فاذا ان يمشي في الارض
المروونة قال يمشي فيها ولا يخطئ الزرع ولا يفسد **نوع اخر** رجل هدم بيته فابقي ثوبا كثير الزين
الحديد الذي بيته وبين حاره ووضع ثوبه لثوبا كثيرا حتى مال الحائط والهدم بنفسه ان كان اللين
مسرحا على الحائط متصلا بحيث دخل الزهر من فخله فهو ضامن رجل هدم داره فاحرق ثوبا من ثوبه
حاره لا يضر **رجل سبي حائط** في كرم رجل بغير اذن صاحب الكرم ان لو كان للثوب قيمة فالحابط لصاحب
الكرم وان كان للثوب قيمة فالحابط للثاني وعليه قيمة الثوب فان غضب ارضا وبني حائطا لجاء
صاحبها واخذ الارض فاذا الغاصب النقص ان سبي الحائط من ثوب هذه الارض ليس له النقص
ويكون لصاحب الارض **وان سبي الحائط** لامن ثوب هذه الارض فله النقص خوفا وفيه ثوبه هدم
انسان دار غيره بغير اذن صاحبها وبغير اذن السلطان ضمن **رجل حفر قبر اجد** اخر ودفن
في القبر لا يفسد القبر ويجب قيمة حفرة وهذا اذا كان في ارض مباحة اما اذا كان في ارض الله
فينبغي المسائل في الفتاوى **وفي المنتقى** رجل غضب دارا واستاجرها من المغضوب منه والدار
لبيت حفر بغير اذن استاجرها فاذا اسكنها او قدرها على ذلك يرضى الغاصب عن صاحبها
ولو غضب امة فزوجها من المغضوب منه من الغاصب يرضى من صاحبها غضب المشاع هل تحقق ذكره
ركن الدين ابو الفضل الكوفي رحمه الله في اشارة الجامع انه لا يتحقق **وفي الاقضية** قال يحمق وعليه
التنوي **جنس اخر في الدواب** وفي الفتاوى رجل لبث رجلا ما يشبهه فاحل
المبعوث دابة الامر ودكها فملك الدابة في الطريق ان كان بين الامر والمبعوث البساط لا يضر
وان لم يرضي بعض رجل دابة الغير فغير الامر فانت الدابة اختلفت الروايات والفتوى انه لا يضر

مغضوب اذا غصب ثوبا من المالك بغير اذنه

مهم بدم داره بغير اذنه

عند الله حتى يحولها عن موضعها كما ذكر في سلاح الثاني وفي نسخة الامام الشريفي رحمه الله

عند الله حتى يحولها عن موضعها كما ذكر في سلاح الثاني وفي نسخة الامام الشريفي رحمه الله في كتاب اللقطة قال عند زفر لايمان عليه وعند اي يوسف يعني رجل حمل على ذابده غيره بغير امره فتورط ظهر الحمار فشق صاحبه الحمار ذلك الورم فانقص من ذلك قيمة الحمار ان اندمل من غير نقصان لا ضمان عليه وان انقص لا يحلوان انقص من الورم من النقصان وان انقص من الشق لا ينقص ذلك الوء مائة الحمار ولو اختلفا فقالا انفاص مائة بالشق وكان صاحبا الحمار مائة من الورم فالقول قول القائل مع يمينه الطل في الفتاوى المزاج اذا بحث حماره الى ذب الارض على يد ابيه له فنع صاحب الارض الا ان كان يذهب بالحمار واستعمل في حاجته فضاع الحمار ان كان الاثر بالغا لا ينقص وان كان صغيرا ينقص وهذا هو الحق ما تقدم وعرج الحمار المفضوب في يد الغاصب ان كان ممتطي مع الحرج من النقصان وان كان لا يمتطي فهو منزلة القطع وقد مر في كتاب الجنابات وفي الفتاوى رجل دفع الى اخر حمله ليحملها الى بلدة اخرى فذهب الرجل فذهب الحمار حتى اتى نهر عظيم وفي النهر محمد كثير يجري فيه الماء كما يكون في الشتاء فركب الحمار الحبل فجاء الى الجبال الاخر فدخل على اثر هذا فبقى حل من الحمار في الماء من جريان المهد فيسقط في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا ينكرون على احد لا ضمان عليه رجل غصب من رجل سفينة فلما ركبها وقع وسط البحر لحفة صاحب السفينة ليس له ان يسير ذهابا من الغاصب ولكن يجرها من ذلك الموضع الى الساحل وفي رواية فوجد حمارا اسطبل مشرك بين اثنين وكل واحد منهما فيه بقرة فدخل احدهما الاسطبل وشد بقرة الاخر بالحبل حتى لا يقرب بقرة فحرك البقرة فخرق بالحبل ومات لا ضمان عليه اذا لم ينقله من مكان الى مكان اخر رجل جاء الى حمار مشدود باري في سكة حلة الحمار لا ينقص وعن محمد رحمه الله انه يضمن في نسخة الامام الشريفي وفي الفتاوى رجل جاء الى سفينة مشدودة فلما في اليوم الرابع الشد سيدة فخرت السفينة ان امكنت بعد الحلو وان قل لا يضمن وان لم يمكن وعرف فتبطل العور بغير رجل جاء الى اقطار ابل فحل بعضها ليس عليه شيء رجل قتل ديبا او اسدا او رجلا لا يضمن وان قتل قردا يضمن كالكلب رجل غصب دواجن بالكوكة فزودها جزاسا هذا بمنزلة غصب العين وينظر الى قيمتها في الموضع الذي غصبها وفي موضع الرواية اخرى قد ذكرنا في المقدمة **جلس احب في العبيد والامان** وفي الخبر اذا غصب حارية فابقت في يد الغاصب او سوت او رشت ولم تكن فقلت قبل ذلك فقل الغاصب ما انتقص بسبب الاباق والسوق والزنا وكذا ما حدث من نقصان من عور او شلل فانه يضمن النقصان ولو جعلت في يد الغاصب من الزنا اخذها المالك بنقصان ذلك وان زال العيب في يد المولى زد ما اخذ بسبب النقصان على الغاصب وقال ابو يوسف رحمه الله ينظر الى ما نقصها الجمل واش عيب الزني يضمن الاكثر وما اخذ الاقل فيه وهذا الشخصان وعن محمد انه يضمن الامر من وهو الغناص فلوردها الغاصب كما ملأ فانت من الولادة وبني ولدها في يد الغاصب فان الغاصب يضمن قيمتها يوم القصد ولو جردت من الامر بالولد ولوردها حاملا على المالك فجلدت فماتت بالجمل يضمن النقصان بالاجماع ولو كانت حارية خامسة وهو لم يعلم فماتت في يده بالولادة يضمن النقصان ولو جردت الحارية في يد الغاصب لم يضمنها على المولى فماتت في يده من تلك الحية لم يضمن الغاصب الا ما نقصها الحية في قولهم جميعا ولو غصب حارية مجومة او جعل بها مرض فماتت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها وبها ذلك العيب ولو غصب حارية بها هذا فانكسرت بها عمده فماتت عيبا يضمن النقصان في الشبهة عيب ولو غصب سائبا فماتت وشجها من النقصان ولو غصب عبدا قاريا او حيا او فلسي العزاة او الحيز او عملا من الاعمال ضمن النقصان بقومها عالا وتقوم

عند الله حتى يحولها عن موضعها كما ذكر في سلاح الثاني وفي نسخة الامام الشريفي رحمه الله

عند الله حتى يحولها عن موضعها كما ذكر في سلاح الثاني وفي نسخة الامام الشريفي رحمه الله

عند الله حتى يحولها عن موضعها كما ذكر في سلاح الثاني وفي نسخة الامام الشريفي رحمه الله

عند الله حتى يحولها عن موضعها كما ذكر في سلاح الثاني وفي نسخة الامام الشريفي رحمه الله

عند الله حتى يحولها عن موضعها كما ذكر في سلاح الثاني وفي نسخة الامام الشريفي رحمه الله

عند الله حتى يحولها عن موضعها كما ذكر في سلاح الثاني وفي نسخة الامام الشريفي رحمه الله

وهو لا يضمن

وهو لا يضمن فيضمن النقصان فدل على غصب عبد فوجده المفضوب منه فاحذه وفي يده مال فقال الغاصب هو مالي وقال المفضوب منه هو مالي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزل الغاصب فهو للمال المفضوب منه وفي الفتاوى جارية انت الى غاس بغير مولاها فطلبت البت فذهبت ولا يدري اين ذهبت وقال الغاس رد دينا عليك فالقول قول الغاس ومعنى الرد ان ما موهبا بالذهاب الى منزلها ان كان الغاس مكررا الغصب اما اذا اراد الغاس الحاركة من الطريق او ذهب لها من منزل مولاها بغير اذن مولاها لا يفيده **رجل** او دفع عبدك عند رجل فبعته في حاجته صار غامضا **وفي** المشتري رجل استهلك حارية فعليه قيمتها بغير مقيسة وكذا لو استهلك انا نفسه وعليه تماثل فعليه قيمته منقوشا ان لم يكن للتماثل رورة ولو قتل فاحته او حامة تقدر فعليه قيمتها معقورة **وكذا** لو كان حمامة نجى من واسط لا يضمن قيمتها على ملك العصفه وكذا في الحمامة الطيارة يضمن قيمتها بغير طيار **وفي** الجارية اذا كانت حسنة الصوت لكنها لا تفتي لغير حسن الصوت **وفي** فوايد شمس الاسلام **رجل** دفع غلامه الى اخر مقيدا بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابن العبد لا يضمن **جلس احب في الطيور** وفي الفتاوى رجل غصب ببيضتين فضمن احد بهما تحت دجاجة له وحضت دجاجة اخرى له على البيضة الاخرى فخرجت من كل بيضة فالعزخان له وعليه البهتان **وفي** لو كان مكان الغيب ودعية فالتى حضت الدجاجة لصاحب البيضة وفي الاصل في كتاب اللقطة رجل فتح باب فغن حتى طار الطير او فتح باب اسطبل حتى خرج الحمار او حل قيد عبد حتى اتى العبد او فتح الزق والسمن جاد فذا ب وخرج لا يضمن في هذا كله عند ما وعند محمد يضمن قال الامام السوحي في نسخة في حل العبد المقيد هذا اذا كان محبونا وان كان غافلا لا يضمن بالانفاق ومسله السقا به على الخلاف وقد مرن في الجنابات بما يحا وأجموا انه لو شق الزق فسال الدهن والدهن سائل او قطع الجمل حتى تلف القيدل من **وفي** الفتاوى رن انسخ قربة رجل فاحذه ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان كان غائبا يضمن وكذا لو تعلق رجل باخر فسقط فعليه ان دفع بحضرة المالك لا يضمن والله اعلم **جلس احب في الثياب** وفي الاصل غصب ثوبا خرقة ان كان الحرق يسير اخذه المالك وضمنه نقصانه وان كان فاحسا يصير بالحياطه منتفعا به انتفاء الثوب فله الجوار ان شاء اخذه وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان كان حاله لا يتنفع به انتفاء الثوب ولا يتصل بالحياطه يضمن قيمته بالاجار وفي الفتاوى الصغرى الحرق اذا اوجب نقصان دفع الثوب فصاعدا فهو فاحش رجل قال لاخر حرق ثوب فلان فخرق فالضمان على الذي خرق لا على الامر الذي يضمن بالامر السلطان او المولى اذا امر عبده رجل دفع ثوب كرا من الى قضا ويضمن فذهب القضا ولت فيه الخبر وحل الى موضع يقصر فيه الثياب فسرق ان له قاطع المندل على ما جعل فيه يضمن وان عقده بان جعل الثوب تحت ابطه ودرج الخبر فيه لا يضمن رجل دفع الى جياط كرا باسا ليحيط له فبصا فحاطه فبصا فافسد فعلى صاحب الثوب بالتسار ولبيته ليس له ان يضمن **رجل** دفع الفلسق من زاس رجل ووضعها على زاس اخر وطرحها الاخر من داسه فصاعت ان كانت الفلسق عمراي عين صاحبها وامكنه دها من ذلك الموضع فلا ضمان على الطارح ولا يضمن ولعمري كحكم الذي دفع الفلسق وكحكم حكم الطارح ومن هذا يعلم جواب ما ذكرنا من مسألة المتفاق وسقوط شيء من ماله عند الخصومة الكل في الفتاوى وفي فتاوى

وهو لا يضمن

اذن

استهلك

استهلك

استهلك

حرق

اختلاف

عليه

في

المتقى ربه الدين اذا اتقاه المديون فلم يقضه نزع العمامة من راسه وقال انقض ديسي حتى ارد ما عليه
 قد هبها لجا المديون بعد ايام يدينه وقد هلك النعمة لعلك هلال الرحمن قال هذا مستقيم اذا انك
 استردادها فتركتها عنده اما اذا عجز وتركتها فتركتها فيه نظرا وفي المنقعي رجل دخل دار رجل والخرج منها
 ثوبا فوضعه في منزل اخر منها فباع الثوب ان لو كان بين البيتين تفاوت في الحرز لا يضمن ان كان بينهما
 تفاوت في الاصل لو زرع من ناحية الدار ووضع في طرف اخر لا يضمن وفي العاوي الصغير اذا
 هلك المصوب في يد الغاصب ان كان يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان
 يباع بالدينار يقوم بالدينار وان كان يباع لغيره فله ان يبيع لغيره فان كان يبيع لغيره فله ان يبيع لغيره
 وفي العيون رجل امر ابنه ان يفتش في خاتمه اسمه ففعل ففقد سحر غيره له ان يضمنه الخاتم اذا
 يفتل الاصلاح عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يضمن رجل اخرج الخاتم من اصبع رجل وهو
 ناعم ثم اعاده في هذا اليوم ويرى عن الضمان وان استيقظ ثم اعاده فاما لا يبرأ عن الضمان لان
 الوصية الاول الوجه الذي في هذا النافي وقد وجد في الوجه الثاني الوجه الثالث الى المستيقظ
 ولو وجد ولو غصب سوحا من طهره اذ به ثم اعاده الى طهره لا يبرأ عن الضمان ولو غصب الدرهم
 من كسبر رجل ثم رددها في الكسبر وضاعها لا يبرأ وقد مر في الجواز اذا اخرجت صفا واد طعة
 فانها انسان يضمن نقصان الخمر فينظر كم تشتري مع تلك الجوزات وتغير تلك الجوزات فيضمن فضل
 ما بينهما رجل كسره رجل فوجدها فاسدة لا يضمن وكذا كسره دسم انسان فاذا هو سقوفه ولو
 هضم ابنه من صفراء غارس ان كان يباع وزنا فصاحبه بالحيوان شاء تركه وضمنه النعمة وان شاء
 اخذه ولا يضمن شيئا وان يباع عددا فله الخيار فيضمن النقصان لانه في الفصل الاول لو غصبه يكون
 الضمان ما اذا الحودة وان يبيع عددا فله الخيار فيضمن النقصان لانه في الفصل الاول لو غصبه يكون
 ان يضمن قيمة الفل مكوونا وهو قول اكثر ولا ينظر الى اعداد ذلك الحوزة فانه حاسب انسان ثم ينظر
 بحكم تشتري رجل اتي ببيع الحوزة فاحذا الفضاة ما دونه فسقطت فانكسرت لا يضمن ويضمن ما سواها
 رجل الفل احد ممر ابي باب انسان او احد خفيه او احد مكعبه فلما كان يبيع المربع الاخر اليه ويضمنه قيمتها
 وفي يومه للامع باب مع الشين رجل غصب شيئا وقبض للحفظ فاجاز المالك حفظه كما **ركب** من الفل
 فان اشغبه قام بالحفظ لا يبرأ **وفي** هذا الواو دمع الرجل مال الغير فاحذر المالك بغيره عن الضمان هذا
 وما تقدم في الفناوي **وفي** يومه الحام وسط الكتاب في باب ما يكون اجازة قال هناك مسألة ثم
 قال فعل هذا اذا قال المصوب منه للغاصب او دعتك او امرتك لحفظه ثم هلك في يده فاعايل ان
 يقول يجب ان يضمن **وفي** الفناوي رجل نظر الى دهن غيره وهو ما يجرب ان اذا ان لشيء في فوع في الدن
 من انفه قطرة من الدهن ففطن الدن ان كان باذنه لا يضمن وبغير اذنه يضمن ثم ينظر ان كان الدهن غير ناكل
 يضمن النقصان وان كان ناكل لا يضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل ذلك الدهن **وفي** لو اد راس
 رستم رجل دخل الحمام فاحذر ففجانه فاعطاهما غيره فسقطت من يده لثاني فانكسرت لثاني في الاول
 ولا على الثاني وفيه نصيب اذا ذهب الصنف وترك اثنتا شيئا عند المصنف فنقص المصنف به نصيبه
غاصب ان غصبه في المديونة لا يضمن وان اخرج من المهر فغصب منه فضمن **مسائل الفصل**
وفي الاصل اقام المصوب منه البيعة ان قيمة المصوب كذا واقام الغاصب البيعة انه كذا فبيعت
 المالك اولى فان لم يكن للمالك بيعة فاراد الغاصب اقامه البيعة فقال المالك احلفه ولا يبرأ البيعة

له ذلك اقام المصوب منه البيعة فشهد احد ما بالبيعة والآخر على اقرار الغاصب بالقيمة لا يقبل حال الغاصب
 يتوب وقال انا غصبت هكذا وقال المالك لاني غصبت ثوبا اخر غير هذا الثوب هو روبا او مردبان
 قال القول قول الغاصب ادعي على اخر انه غصب منه فقال غصبنا نظاره لا غير القول قوله **وكذا** قال
 غصبت البيعة ثم قال المصوب اوالبيعة في او قال غصبتك الخافرا لا الا الغصير او قال غصبتك هذه
 الباء ثم قال الثاني او قال غصبتك الا من ثم قال لا تخاري لا تصدق في هذا كله الكل في الاصل والمعلم
الفصل الثاني في انقطاع حوال المالك وما يتعلق بالحل والوفاء في الجامع الصغير غصب
 ساحة ودخلها في يده ينقطع حق المالك بمقداره ولو غصب ساحة وبني عليها لا ينقطع حق المالك
 وقال الكوفي رحمه الله اذا كانت قيمة البنا اكثر ينقطع قال رحمه الله وبعض المتأخرين انفقوا بقولي
 الكوفي وانه حسن وعن نفعي نجواب الكتاب اننا عا لشيوخنا بالخبر لا يبرأ من جواب الكتاب واجمعوا انه
 لو غصب لوحا فادخله في السفينة او ابريما فخطا به بطن نفسه او بطن عبده ينقطع حق المالك
 ولو غصب حرا فادخلها في المالك باخذها فبني في هذا اذا دخلها شي لا قيمة له كما اذا دخلها بالفقير
 من الظل الى الشمس او من الشمس الى الظل اما اذا دخلها بالقاء الميراث فبقا بقدر اختلاف المشايخ رحمه الله
 فيه **وكذا** لو دخلها بالقاء الحل فيما ان صان خلا من ساعته ينقطع حق المالك بالاجماع وان صار حرا
 بعد مضي الزمان فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله كذا ان وعي فلهما وجههما الله بغير مشترك بينهما على
 ميعاد **او الحلة** ولو غصب حلة مبيعة فادخلها في المالك ببطيئة ما اذا الدباغ فيه وبأخذ الحلة فان
 اطلقه الغاصب فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة رحمه الله **فان** وحيلة هذا اما ذكر في نظم الزند وبني
 قالوا ما يوجب للمالك ان اذا غيره عن طاعة حصة عشر منها اذا غصب كوابا ساطعة فبنيها او جديدا
 فصاعده انا او سيفا او سيفا فبنيها مثله او غصب حطة فطهرها وعليه مثله او ساطعة فادخلها سيرة
 بنابه وعليه العتقة او غصب لها فطهره مرقه وبغير المثل او القيمة على اخلاق الروايات او غصب
 ثاة قد حقا وطلها فحلمها اربا اربا ملكها وعليه قيمتها حية او غصب حمارا او بغلا فقطع بدنها او
 دخلها ملكها وعليه قيمتها صحيحة او غصب حوتا فبنيها رها في ارضه او غصب عصيرا فصاعده عند حرا
 او حرا فحلمها او غزا فبنيها او قطنها ففعله او دفننا فخره وما يلحق به اذا غصب بياضا فكذلك عليه
 او بيضا فحلمها تحت وحاجة او بقة ففعله لا يوجب للمالك فيها منها اذا غصب ثاة قد حقا وطلها
 كان للمصوب منه ان يبرأ به وبضمنه النقصان وان شاء تركها واخذ قيمتها حية ومنها
 اذا قطع ثوب غيره او غصب قلب فضة فكسره ان شاء اخذه مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه
 عليه واخذ بقة القلب من الذهب وان كان القلب من الذهب بضمنه من الذهب او غصب بقة
 فضة فبنيها او حرا فحلمها او حرا فحلمها او حرا فحلمها او حرا فحلمها او حرا فحلمها او حرا فحلمها
 على صاحبها ومنها اذا غصب ثوبا فبنيها ببطيئة المالك ما اذا الصنع فيه فلم يملكه الغاصب
ولو هب الروح يتوب انسان والعتقة في صنع الميراث على هذا او غصب عبد افاق عند ملكه حيا
 بالمها وان شاء ملك حتى يزوج وان شاء رفع الى القاضي حتى يضمنه او غصب غزلا فشداه او حلوها
 فشداه او قطنها فحلمه او دفننا او سويقا ففعله لثمن او ارضنا فبنيها او ذبح او عرس او لبنا فطبخه
 او غصب خرا فخره او حرا فحلمه او اربا او رها او دنا ففعله حيا وفي الفناوي رجل اسد للثوب
 صبر رجل ان امكته انما دته فاما ان امره بالامانة كن اخذ لم انسان وقرق اسناده ولو لم يترك

اختلاف

على

في

على

اختلاف في المصوب
 في اجماع من المصوب منه وبينه
 او بينه وان بينه المالك اولى
 وفي كذا كذا كذا كذا كذا
 على النعم مع وجود
 جمل الغاصب
 بها

ان كان غايه عن تصويره يعني والافساده وان رطب على باب دارة في المصطفى وفي القرية لا ولو جعل
جمادى ودنية في التمر ان كان للكرم حابط وضع بحيث لا يرى المارة ما في الكرم وغلقت الباب لا يعني ان صنع
وان لم يكن له حابط او كان لله غير مرفوع ينظر ان ناول المودع ووضع حصة على الارض يعني ان صنعت
الذائبة وان نام قاعا لا يعني وفي السفر لا يعني وان نام مصطفا وان جعل ثياب الوديع تحت حذائه
في بعض الطريق ان اراد به الحفظ لا يعني وان اراد به الترفيق يعني ولو جعل الكس تحت حذائه لا يعني
مطلقا ولو دخل الحمار وذرهم الوديع في حبيبه فتركه في الشاكودة شوق قبل ان يضر دونه
الفصل الثاني فيما يكون نصيبا وما لا يكون وفي الاحاس المودع اذا كان مجهولا
يعني الا في ثلاثة مواضع احدها متولى الوفا اذا مات ولا يعرف حال غلامها التي احدها ولو بين
لا يعني الثاني في السلطان اذا خرج الى الغزو واودع بعض الثمنه بعض الناس ومات ولم يبين عند من
اودع لا يعني الثالث عن محمد رحمه الله القاضي اذا قبض مال يقيم ووضع في بيته ومات للقاضي
ولا يدرى ابن المال ولم يبين بينه وبينه في تركه **و** ان عرف الله دفع الى قومه ولا يدرى الي
من دفع لا يعني **و** لو قال حال جوده ضاع او نفقته عليه لا يعني المودع انما يصح بالتخييل اذا لم يعرف
الوارث الوديع اما اذا عرف والودع يعلم انه يعرف فمات ولم يبين للارثين ولو قال الوارث
انما علمت الوديع وانكر الطالب ان يفسد الوديع وقال الوديع كذا وانما علمتها وقد هلك صدق
هذا وما لو كانت الدراهم عنده فقال هلك سوا الا في حصة وهي ان الوارث اذا دل
الشارق على الوديع لا يعني والمودع اذا دل حقه **و** في وصايا الجامع للامام خواهر راده المودع
اذا دل انسانا على الوديع انما يصح اذا لم يمنع المدلول عليها من الاخذ حاله الاخذ اما اذا منع لا
يعني قال رحمه الله **و** في شرح الجامع الصغير للامام الوالد في كتاب المناسط في احزاب جزاء الصيد
في الحرم اذا دل حلالا على قتل مستبد الحرم فقتله بحد الجزاء استحبنا ما وهذا اذا لم يكن المدلول غالما يمكن الصيد
اما اذا كان غالما يمكن الصيد او لو باخذ بدلالة فان لم يصدقه شيء ذلك حتى ذلك عليه اجر صدقة وان
لا يجب على الاول شيء اذا اختلف الطالب وورثته المودع فقال الطالب انه مات مجهولا وقال الورثة
الوديع كانت قائمة يوم مات المودع وكانت معدومة فتره هلك فالقول قول الطالب هو الصحيح
لان الوديع صار في ذمة الورثة فلا يقبل قول الورثة الوديع اذا قال لو اردت الوديع
في جوده لم يقبل قوله ولو اقاموا البينة انه قال حال جوده رد دنتها المضارب لو قال قبل ان يموت
اودعت مال المضاربة فلانا الصبراني فمات لا شيء عليه ولا على ورثته **و** لو قال الصبراني مائة
اودعتني شيئا فالقول قوله مع بینه ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات الصبراني قبل ان يقول شيئا
ولا يعلم ان المضارب دفعه الى الصبراني الا بقوله لا يصدد على الصبراني **و** ان دفعه الى صبي الصبراني
بینه او اقر او من الصبراني فمات المضارب فمات الصبراني ولم يبينه كان دينا في مال الصبراني
ولا شيء على المودع **و** لو مات المضارب والصبراني حي فقال رد دنته عليه في جوده فالقول قوله
والصمان عليه ولا على الميت **حبس اخو د** وفي كفاية الاصل رجل اودع رجلا
عند اخيه المودع ومات في يده فترام المودع البينة على نفقته يوم المودع دفع على المودع نفقته
لوم المودع فان قال المودع لا نفقته يوم المودع لكن نفقته يوم الابداع كذا فقضى عليه نفقته يوم
الابداع **و** في المتن اذا قال المودع للمودع ذهبت الوديع مني وبعثها مني وانكر الوديع

سائل الجليل

لما ذكر المودع

المودع اذا دل على الوديع

فان اودعت على الصبراني
فقال الصبراني

لا يعني

محو الوديع

لا يعني المودع ولو وجد الوديع فترامه في انه قد هلك ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة
انه رد هات قبل المودع وقال غلط في المودع او نسيت او طغيت اني دفعته فانما صادق في قول لفر
نستودعني قبلت بینه ايضا في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي الاقضية لو قال لم نستودعني
مترامه في الرد او الهلاك لا يصدق **و** لو قال ليس له شيء فترامه في الرد او الهلاك لا يصدق **و** في
القضاء في حود الوديع عند غير المالك لا يوجب الضمان اذا هلك كذا روي عن ابي يوسف وفي غضب
الاجناس اذا وجد الوديع انما يصح اذا نقل الوديع على المودع الذي كانت فيه حال حوده وهلك
فان لم ينقلها وهلك لا يعني **و** في المتن اذا كانت الوديع او الفاربه مما يحل ليعين بالمجود وان
لم يحوها **و** في نسخة الامام السرخسي رحمه الله اذا وجد الوديع في وجه المالك لا بناء على الطالب
من المالك بان قال له المالك ما حاله ودعني لبيك على الحفظ فقال ليس لك ودية لا يعني في قول
يوسف **و** في المتن لو وجد الوديع في وجه العبد وحيث يخاف عليه التلف ان اقرضه هلك لا يعني
روي عن ابي يوسف رحمه الله وعن ابي يوسف لو وجد هاترا حرجا بعثها واقرضها وقال لعنا حرجا
اقتضا فقال لصاحبها دعها ودية عندك ان تركها عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان
شاء فهو بري وفي ودية وان كان لا يقدري على اخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعلم
مضاوبه وهلك اكله في المنقول اما في العتار فلا يعني عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
احزاب وقال شمس الائمة الخواشي رحمه الله فيه روايتان عن ابي حنيفة وعن المشايخ من قال في العتار
يعني في المجود بالاجماع **حبس اخر** وفي التوازل اذا قال المودع سقطت الوديع بالعارضة
بنيها دار من لا يصح بالاستسقاء اذ لم يزل الوديع ولم يذهب والفتوى عليه لو قال لا ادري
اصعب الوديع او لم اصعب يعني **و** لو قال لا ادري اصعب الوديع او لم تضع لا يعني **و** لو قال
صاغت فالقول قوله **و** لو قال لم يذهب من مالي شيء لا يعني ايضا **و** لو قال ذهبت الوديع ولا
ادري كيف ذهبت فالقول قوله **و** لو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت اختلف المناهرون والام
انه لا يعني ولو قال بعث الوديع ونقصته عنها لا يعني ما لم يقبل دعيتها **و** لو قال وضعت الوديع
بين يدي فقتل ونسيتها فصاغت يعني **و** لو قال وضعت بين يدي في ذاري والمساله جالها ان كان
مالا لا يحيط في عروضة الدار وعروضة الدار لا تكون حصنا لها كره الذهب ونحوها تلكه الله
وان كان مال لا بعد الدار جوارها لا يعني **و** لو قال لا ادري ونسيتها في ذاري او موضع اخر يعني
و لو قال وضعت في ذاري او كرمي ونسيتها مكانا لم يعني اذا كان للدار والكرم **و** لو قال وضعت
في موضع اخر ونسيتها مكانا لم يعني **حبس اخر** وفي فتاوي الشافعي طحا حرج من الطاحونة
لينظر الماء فسقطت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يعني خلاف مسألة الجان
صورها خان فيه منازل وبيوت دخل بيت متقبل فصار في الليل متقبل وحرج ورك باب الخان
مفتوحا فجاوسا رن ونقبت بيتا وسرق منه ما لا فانه لا يعني باع الباب وهو نظير من فتح باب القنصل
خلاف مسألة الطاحونة لانه لما قبل الوديع وجب عليه الحفظ وتركه يعني **و** في التوازل الوديع
اذا اصدقت الفارة وقد اطلع المودع على ثقب فمروا ان احضر صاحب الحنطة ان هذا الثقب الفارة
لا ضمان عليه لان صاحب الوديع رغب به وان لم يخرجه ولم يبيده يعني **و** ان كان الوديع شيئا
من الصوف **و** في الوديع غايب مخاف عليها الفساد قال يرفعها الى القاضي حتى يبيعها فان لم يقبل

الوديع اذا
وقد اطلع المودع
على ثقب المودع

ولم يجعل دفع ذلك لا يضمن ذاك الوديعة اذا اصابها شيء فامر المودع ان ياتى بان ياتى بها ليعطى
من ذلك صاحب الدابة بالخير ويضمن ان ياتى بها ان ضمن المودع لا يرجع على المالك وان ضمن المالك
ان علم ان ذاك الوديعة او لم يعلم شيئا رجع عليه ولو قال لا اخرجها في ذاك الوقت فخرجها لا يرجع على المالك
يعني ان المالك هو ساكنها الا ان رجل او دابة فامساها فوضعه في خانوته وكان السلطان يأخذ
الان من مال بيت كل شهر وطبيعة عليهم فاخذوا السلطان ثياب الوديعة لاجل الوطيفة ووضعا
عند رجل رهنما فمردف المودع لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع السلطان من رهنها اما يضمن المودع
ان كان طائفا بصير الجاني والصراف يجرى في السهادة وفي غصبه لصاحب المودعة المصارف
بين تضمن المودع والسلطان وكذا الجاني اذا اخذ الجاني دابة او طائفا بغيره وكذا الصراف ان كان
طائفا بصير الجاني والصراف يجرى في السهادة وفي غصب الغناوى رجل فامر من اهل المجلس وركن
كنايه وذهب وذهب القوم ايضا فتركوا اصنافهم الا ان الاول لما ركن عندهم وقد استحققتهم
فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم تضمنوا جميعا وان قام واحد بعد واحد من
الاخير لان الاخير ليس بالحفظ فيضمن للصانع اصل المسئلة رجل جاء بثوب ليا رجل وقال هذا الثوب عندك
ودعته او وضع الثوب عندك ولم يقل شيئا فغاب صاحب الثوب فزاعب الاخر لعدة وركن الثوب
هناك من لانه اودع عرفا والاخر قبل عرفاه وكوفاك الجالس لا يقبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب
فضاع الثوب لم يضمن لانه صرح بالرد ولا يصير مودعا بدون القبول ورجل دفع الى اخر مائة وقال له
اشق به ارضي ولا تسبق به ارضي فبقي الامر متروكا من الغير فضاع المران ضاع الموقبل ان يبيع
من الشئ الثاني ضمن وان ضاع بعد ما دفع لا يضمن اصل المسئلة المودع اذا اخذ الوديعة فزاعب
الى الوفاق يري من الضمان عندنا خلاف ما اذا اخذ الوديعة او منع حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك
وفي الاجارة والاعارة الامم انه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق فباعه بما اقر به حاد وكذا
الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة لانها دخلا الضمان بالخلان ولا يخرجان من الضمان بغير الاستئذان
وفي الوكيل بالبيع اذا اخذ فاستعمل العبد فزاعب الى الوفاق عاده مضافا عما امر به جاذ وكذا
الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستيجار والمصارف والمستصنع اذا اخذ فزاعب الى المالك الحقيقة
في حاحته فزاعب الى الوفاق عاده مضافا او مستصنعا اما مستاجر الدابة اذا اقرى ان لا يبرأ منها او
المستجير فزاعب من ركن تلك الدابة ان كان سايرا عند الدابة فعليه الضمان اذا هلكت الدابة الدابة
بعد الدابة اما اذا كان واقفا اذا اقرى بنيه الخلاق عاده امينا والشرك شريكه معاوضة او عان اذا
خالف فزاعب الى الوفاق عاده امينا وفي الجامع الصغير المودع اذا سافر مع الوديعة فزاعب لا يضمن عندنا
والابن والوصي اذا سافرا مع مال القسي وملك لا يضمن الا اذا اقرى وجبهما ههنا والوكيل بالبيع
في الكوفة اذا سافر بغيره يضمن والوكيل المطلق اذا سافر بغيره لا يضمن ان لم يكن له حمل وموتة فان كان
يضمن وفي المودع اذا سافر مع المودع اذا لم يكن له حمل وموتة فان كان له حمل لم يكن له بدل من الشئ
لا يضمن وان كان له بدل من الشئ فزاعب عندنا في حبيبة رجمه الله لا يضمن وفي الغناوى رجل
له على اخر خمسون درهما فاحد غلط اسنن فلما اخذ العشرة ليوذها فملك بضمن حصة اسداس
العشرة لان ذلك العقد فرض والباقي امانة وفي غصب مجموع النوازل معلوم ان لصبي خذ ههنا
الثوب واجعله في ثوب الحدار ففعل فضاع والثوب لغيره لا ضمان على الملم والاعلى الضمى لانه ليس

الودعة

نزل في عهد رجل
وسكن في عهد رجل

عالمهم عاد الوفاق

في المودع الوصي
او الوكيل

اعطاه المخرج

بضم

بضم لا يضمن حامي و ان امرأة غشيت ثوب رجل بالاجر وعلف على خيل سوطها للتحفيف وطرق من
الثوب من الجانب الاخر فضاع فضمنه وكو وضعت على سطح ان كان للسطح خيل لا يضمن وفي الاصل
المودعة ان كانت ذراعا او ذراعا او ذراعا او ذراعا فالتحق بغيرها وذلك الثاني يضمن ما اتفق دون الثاني
فان جاء بمثل ما اتفق فخطه بالباقي فاضا منها لغيره المودع اذا اخذ بعض الوديعة ليعقده بغير
حاحته فزاعب لانه قد رده الى موضعه فزاعب لا يضمن وفي فداوى الفضل مودع غاب عن يديه ودفع
مفتاح البيت لغيره فلما رجع الى بيته لم يجد الوديعة لا يدفع ويدفع المفتاح الى غيره لم يحمل البيت بغير
يد غير **الفصل الثالث في دفع الثوب الى الغير** وفي فداوى الشئ امر اشترى اساور من ذهب
في مال اكتسب ثوبا دار المولى واودعت رجلا فملك عند المودع يضمن المودع لانه مال المولى
رجل دفع حمالة الى اخر فغاب الحمالة فغاب المودع لصاحب الحمالة حمالة واشترى به حتى اراد عليك حمالة
فضاع في يده فزاعب المودع ورجل لا يضمن لانه ما دون بالقبض وفي مجموع النوازل حضانة خري الى
الغزى لجزء الحضانة فاعطاه رجل حقتين فزاعب لانه ما دون بالقبض وفي مجموع النوازل حضانة خري الى
يضمن وان وضع في دار رجل لا يسكن معه ضمن لانه مودع اودع وفي ودعية الاصل المودع اذا دفع
الوديعة الى من اودعه فزاعب لانه مودع وفي فداوى الشئ امر اشترى اساور من ذهب
اي الثلاث ثوبا المودع اذا دفع الوديعة الى غيره فملك عند الثاني ان لم يوافق الاول لضماني
على واحد منهما فان دفع من الاول عندنا في حبيبة رجمه الله ولا يضمن الثاني وعندنا يضمن ايها
شئ لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني وفي مجموع النوازل حضانة خري الى
الى اخر ما من المالك او بغيره اذ به فزاعب المالك حرج المودع من البين كانه دفع الى المالك هذا
اذا دفع الى الغير بغير ضرورة فان دفع بضرورة بان اشترى بيت المودع فزاعب الى حجارة لا يضمن
وكذا فيما يشبه هذا اذ اقال شمس الامية الخواص رجمه الله في صلح الاصل هذا اذا لم يجد بدلا من المودع
الى الاجنبي اما اذا امكنه الدفع الى من في عياله فزاعب الى اجنبي يضمن وقال الامام حوا هو
زاده رجمه الله في كتاب الصلح هذا اذا كان الحريق غاليا احاط بمنزلة المودع اما اذا لم يكن غاليا
يضمن الدفع الى الاجنبي وفي العقد وري لوقا المودع وفي الحق في يدي فزاعب الوديعة الى
غيره بضرورة لا يصدق عندنا في حبيبة رجمه الله وفي المشتق ان علم المودع الحق
في بيته قبل قوله والا فلا وفي النوازل امرأة حضر لها الوفاة وعندها وديعة فزاعب
الى حارة لها فملك عندنا ان لم يكن وقت وفاتها فزاعب لانه من عياله لا يضمن **في العيال**
في العيال المودع اذا اجر بيتا من داره من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستاجر
ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن واحد منهما يملك على صاحبه من غير حاشية
لا يضمن واصل هذا في الاصل المودع اذا دفع الوديعة الى من في عياله نحو امراته او رقيقه او ولده
او والدته او ابنته لا يضمن في الاجراء اذ به المشاهدة او المساهمة دون المياومة واذ ائتمنت
ان للمودع ان يضع الوديعة الى من في عياله فزاعب على بيعه عند من في عياله ذكر الامام حوا هو
زاده في شرح الجامع الكبير كتاب لسرقته ان له ذلك وفي شرح تفسير العيال الذي يسكن
معه ويحوي عليه ففقه فان نفعه عن الدفع الى من في عياله مع هذا دفع اليه قد ذكرنا في الفصل الاول
والا يوان كاجنبي حتى يضمنه كوكبها في عياله في سرقه الجامع الكبير ولا يضمن في حق ولده

دفع المودع
الوديعة
استحققت

دفع المودع
الوديعة
استحققت

وفى المودعة اليها
وليس بائنة

الصغير ووجهه حتى لو كانت الودعة تسكن في محله والزوج في محله اخرى وهو لا ينفق عليها
ولا يجني اليها ودفع الودعة اليها لا يضمن **وكذا** لو دفعت المرأة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن هو
في عياله والولد الصغير كذلك لكن يشترط في حقه ان يكون قادرا على الحفظ **رجل غاب وظل**
امراته في منزله الذي فيه ودفع الناس ثم رجح فطلب الودعة فلم يجدها ان كانت المرأة امينة
لا يضمن وان كانت غير امينة وعلم الزوج بذلك مع هذا ان ترك الودعة في البيت يضمن وعن هذا
قالوا في قيم خان اذا ذهب وترك الخان على عبده فذهب العبد بودائع الناس يضمن ان كان سارقا
وهو علم به القباي اذا ترك ثياب الناس في الحمام وخرج عن الحمام وترك على حلق في الحمام
وذهب فضاغ ثوب الرجل لا يضمن بمنزلة السرقة او كذا اكل من لا يمكن الحفظ عنه المودعة اذا دعت
الودعة الى منزل المودع او الى احد من عياله المودع فضاغت لا يضمن كائنا في العارية هلكت اذ كرس
الحامع الكبير **وفي** الجرميد قال يضمن بخلاف العارية وهذا رواية القنوري وعليه
الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للحفظ اما اذا اخذت لتنفق على نفسها وهو دفع يضمن **وفي** مجموع
الموازل امرأه خرجت الى الحمام ودعت العتيقة الى صغيرة وقالت ادفعها الى بغي وهي في الحمام
فلما حلت اليها قالت لها البنت املاي من الماء واحملها الى فملاط فضاغت فانكسرت ان كانت الام
في عياله لا يضمن وان كانت في بيت زوجها ان عارضها الام فذلك **وكذا** لو قال صبي على راسك
وان تعبت للحفظ ضمنت البنت اذا عجزت عنها بغيرها قال وهذا مودع او دفع وقد ذكرنا الخلاف
فيه **لو دفع منه** رجل اسنجر رجلا ليجل له شيئا له حمل وكونه الى بعد ادليده الى رجل فوجد
الرجل غائبا فترك الاجر المحمول على يد رجل لموصله الى ذلك الرجل يضمن ان لا يضمن اجاز ان الامل
في مسألة استجار الرجل لجل الكلب فلو حبل الرجل لكانه لم يقبل بدفع الى القاضي ولو طلب منه
القاضي وهو لم يدفع لاجره **وفي** المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له الكلبة الى فلان
بالوحي فدفعه الى رجل وقال ادفعه اليه فضاغت منه لا يضمن لانه وصي **رجل دفع الى رجل الف**
درهم وقال له ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفع حتى ضاع لم يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كرم بين
حاضر وغائب او بين بالغ وقيم صغير يرفع البالغ الامر الى القاضي ولو لم يرفع وفي الارض دفع حصه
نظبت له وفي الكرم نفقته عليه فاذا ادرك الثمر ببيعته فباخذ حصته ولو نفق حصه الطيب
فبيعه ان سألته فاذا قدر الغائب ان شاء ضمه الغنمة وان شاء اجاز ببيعته فان ادي خراجها
كان منطوقا لانه ادي دينه بغير امره الودعة اذا كانت شيئا كان عليه العشاء وقد غاب
المالك يرفع الامر الى القاضي حتى يبيعه وان لم يرفع لا يضمن لان الحفظ على قدر ما امر به والله اعلم
الفصل الرابع في طلب الودعة المالك اذا طلب الودعة فقال المودع لا يمكنني ان احضر
الشاة فتزكها وذهب ان ترك عن وصي فذلك لا يضمن لانه لما ذهب فقد انشأ الودعة وان
كان عن غير وصي يضمن ولو كان الذي طلب الودعة وكل المالك يضمن لانه ليس له انشاء الودعة
بخلاف المالك ونما هذا في كتاب العارية **ياقي** وفي العيون اذا طلب المالك الودعة فقال
اطلبها عند فجاء صاحبها عند افتقار المودع فضاغت الودعة فقال المودع حتى ضاغت قبل افراون
او بعد افراون فان قال قبل افراون يلزمه الضمان لا تناقض لان قوله اطلبها عند افراون منه الضمان
فما ضاغت فادفع المودع فان تناقضا وان قال ضاغت بعد افراون لا يضمن لانه لا تناقض المالك

استاجر رجلا ليجل له شيئا
او ليجل له كلبا
او ليجل له رجلا
ودفعه الى رجل

ادفع

ادفع المودع اذا جاءه اخي اليك فادفع الودعة اليه فجاء اخوه اليه وطلب الودعة فقال عند فلان
عند قال هلكت بغير المالك ادفع المودع احملي الودعة اليوم وقال لم ولم يحل اليه حتى مضى اليوم
وهلكت عنده لا يضمن لان مونه الودعة عليه وفي تناوي السفي رسول المودع اذا جاء الى المودع
وطلب الودعة فقال لا ادفع الا الي الذي جاء بها فلم يدفع اليه حتى سرفت يضمن قال رحمه الله وهذا
على رواية ابي يوسف **وفي** طاهر المالك لا يضمن المالك اذا قال المودع من جاءك لبي كذا
فادفع اليه فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه ولم يدفع اليه حتى هلكت لا يضمن مصري خرج
الى قريته والطريق مخوف فترك العامة عند قريته وقال له اذا تعبت اليك من يقبض منك فادفع
اليه فبعث اليه بعد انام فطلبها فلم يدفع اليه حتى ضاغت يضمن لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذب
انه رسول **وفي** الاصل ليس للمالك ان يقبض ودعة عبده ما ذواتا كان او محجرا ما لم يحضر
ويظهر انه من كسبه لانه يحتمل انه مال الغير في يد العبد فان ظهر انه للعبد بالبيعة فحينئذ يباح
الفصل الخامس في الاختلاف وفي الاصل اخلفا قال احدهما لآخر اخذت منك
الف درهم ودفعه وقال لآخر اقرضك لا يضمن **وفي** الجامع الصغير في كتاب الافراد رجل قال لآخر
اخذت منك الف درهم ودفعه فضاغ وقال لآخر اخذته عني فضاغت فضاغت فضاغت
الى او ادعيتني وقال لآخر اخذته عني لا يضمن ولو قال عندك الف درهم ودفعه فدفعته
الى وقال المقر له كذبت وهو في القول قول المقر له **ولو** قال له كان عندك ثوب عارية فلبسته
ثم ردته على او دابة عندك فركبتها ثم دفعها الى وقال المقر له كذبت هو في فعل قولها هذا
والاول سق او على قول ابي حنيفة في القول قول المقر وفي التناوي رجل ادفع عند رجل الات الحمار
ثم استردها بعد مدة ان فيها قد وثا وقال المودع لا ادري ما فعلت لانه لم يدفع عليه فعلا وكذا
لو ادفع دابة لم يرضها عليه **ثم** ادعى عند القضاها الكرم رجل ادعى عند رجل الف درهم
فانفق بلمانه ورو ما بين وخلفانه لم يحسن شيئا من الودعة والقول قوله ولا حجت لانه صار
وثبا عليه **وفي** وكذا الاصل بابا لو كاله يقبض الودعة رجل اسهلان ودفعه انسان للمودع ان
تخام المسهلان في القيمة **الفصل السادس في المنقولات** وفي احكام الرهن من سرح
الطحا المودع اذا شرط الاجر للمودع على حفظ الودعة فضاغ **ولو** شرط للمودع على حفظ الرهن
لا يضمن ومن هذا الجنس صادرات والقيمة لم يقد ضررها الغاصب اذا ادفع المقتضون عند دخل
وسرط الاجر على حفظه **اقوا** انه يبيع **وفي** الاصل رجل ادفع الف درهم عند رجل فانكره او ادفع
الف درهم ثم عند المودع له ان ياخذ ما لا يلف الذي صار دينا عليه بالجمود **ولو** كان غلام جنس
حقه لغيره ان ياحده عندنا **وفي** احكام الموازل في قبضه الجيب رجل له على رجل دين مائة درهم
وله عنده ودعة مائة درهم قال جعلتها قضا صا بدني ان كان الذر اهر في يديه او في يده منه
يجت يقد على قبضها حان وصارت قضا وان لم تكن فسه منه لا يكون قضا ما لم يرجع اليها كذا
روي عن محمد رحمه الله **وفي** الاصل لو حل على ذابة الودعة فحلا وولدت فلولها كها **ولو** احرها
والاجر له ولو غاب رجلا الودعة ولا يدري احق هي امرت بها اذ احق يعلم مونه ودارته
فان مات ان لم يكن عليه من مستغرق يرد على الودعة **وان** كان يدفع الى وصية المودع ان انشأها
للخطا وهو ما يقسم او ثوبا للحمدا فيما لا يضمن لانه يضمنه وفضل احد ما يضمن بفضله

خلفا

شرط المودع

شرط المودع

المودع اذا افتقار
الودعة يحفظ

في الفناوي هذا اذا انفصلت فان ما كان لا ينفصل عن وجهه او استغفار من رجل من لحيته بعد ارسله
فتفتح الثوب وضع المرتبة واسد وانما مضطجعا متوقفا لا ينفصل عنه حائطه وهذا لو سرق من تحت راس المايه
يقطع وان كان في الصخر وهذا في غير المستغفار فان كان في الشغل لا ينفصل ما رقا عدا او مضطجعا والمستغفار
تحت واسد او موصوع بين يديه او نحو اليه بحيث بعد حافضا عادة استغفار لولا واستغفار من رفعه ولو عمل الجمل
عن المؤثر قد هي العقر الى الشرح نصا والجمل في عنقه عنده ومات يعني هذا في فوايد الامام طهري الدين
وفي فوايد شمس الاسلام لوريط الحار المستغفار على السير بالجمل الذي عليه فوقع الجمل في عنقه فتخلى ومات
لا ينفصل فيستغفر ذنبا الى مؤلفه منع كذا وحلك طريقا لغيره عاده يقال له بالقارسية بزيده يعني
ان ضاعته او عطيت ولو عين طريقا فذلك طريقا احزان كان سوا لا ينفصل وان كان العبد او غير متلوك
بعضين وجعل استغفار ذنبا وجعلها في المرتبة وجعل تحت الباب حشبة حتى لا يخرج الحمار متوقفا لا ينفصل رجل ينفصل
اجيره ليستغفر ذنبا من رجل فاعاد وعليها عناية فسقطت في الطريق ان سقطت من عنق الاجير فانما ان
عليه خاتمه لانه مضيق رجل استغفار ذنبا للركوب او ثوبا للدين فاعاد غيره فقل ان يركب او يلبس شئ
ركب هو وليس قال الامام البروي رحمه الله يعني قال الامام حواجر زاده رحمه الله لا ينفصل المستغفار
اذا ترك المستغفار في المرح يدعي ان كانت العادة هكذا لا ينفصل وان لم تعلم او كانت العادة مشتركة
بعضين ولو جعله في العزبة وليس للعزبة ثاب متوقفا لا ينفصل ان ما فر سوانا رقا عدا او مضطجعا في
حشيش اخرو رجل استغفار ذنبا من اجراما فقال ذلك الرجل ساجدا في الاصل فاحدما واذ هبت
فاخذ احدهما وذهب به بعض اذ هلك **ولو** قال له خذ احدهما ايضا شئت لا ينفصل رجل باع من احده
عصيرا واعاد من المشترى ذنبا حتى جعل عليها فلما حمل عليها و اراد سوطها فقال له خذ عدا هذا
الحمار وسعه كذلك ولا تحمل عنه وانه لا ينفصل الا هكذا فقال له فلا معنى ساعة خلى عن عذاره
فاستوى في المني فسقط فاكسرت رجله بعض لانه خالف شرطها فمقيد **اد** اذا حملها على يد او الودعية
وهي مما خول عن مكانه بعض وان لم يحوها بخلاف ما اذا ركب ذنبا غيره ولم يحوها حتى عقرها احدا
فالصمان على الذي عقرها دون الذي ركبها ومسائل المحرمات في الودعية رجل قال لآخر عرفني
لو انك فان ضاع فانما له ضامن قال لا ينفصل المسئلة في الشئ **الفصل الثالث في طلب العروة**
وردها وللعبد ان يستغفر العارضة متى شاء سواء كانت العارضة مطلقة او موقوفة لا ينفصل لارائه
وفي الاصل اذا طلب المعبر العارضة فلم يرد عليه حتى هلك بعض **وفي** الفتاوى لو قال دعها عندك
فتركها فذلك لا ينفصل ولو طلب الودعية فقال المستغفر لغزو فوط حتى مضى شهر ثم سرق من المستغفر
ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ينفصل وان كان قادرا فان اظهر المعبر الخط والكراهة في الامتنان
ضمن المستغفر وكذا لو لم يظهر السب ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان ضرر بالرضي بان قال لا بان
لا ينفصل وان لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع ان كانت العارضة مطلقة لا ينفصل وان كانت موقوفة وقت
فمضى الوقت ولم يرد بعض **وكذا** لو كانت عتيق بمنفعة بان استغفار فذ وما لكسر الحبل فكسرت
ضاع بعض **وجعل** استغفار كتابا من رجل فضاخ فجاء صاحبا كتاب فطلب فلم يجبه بالصياح ووعده الرد
مستراجبه بالصياح ان لم يكن اياها من وجوده يعني قال لعلنا السقيدي في الفتاوى وهذا التقصيل
خلاص طاهر الواحدة فانه نفى الكتاب اذا وعد الرد ثم اجبر بالصياح بعض للتناقض **نوع اخر**
في رد القارسية لورد الذنبا القارسية بيد اجيره او عبده يبرأ عن العنان كما ذكرنا

في الودعية وكذا لو ردها الى عبده ذنبا او اجيره او من يبرأ عن العنان ذكره
العبد ولزمه كذا انه يقوم عليها او لا يقوم فان كان يقوم عليها يبرأ عن العنان قياسا واستحسانا
وان كان لا يقوم عليها يبرأ استحسانا ولا يبرأ قياسا واصل هذا الرد الى الاصل او الى منزل
ذو الذنبة وهناك قياس واستحسان فالخاسر اذا رد الى عبده لا يقوم عليها لا يبرأ فان رد
الى عبده يقوم عليها هل يبرأ قال القند والسقيدي في الجامع الصغير لم يرد كذا في الاصل وقال متاخا
وجان يبرأ وفي الجامع الصغير للقاضي الا نام فخر الدين رحمه الله الشارح والغاصب لا يبرأ
بالرد الى منزل المالك ولا الى مرتبة ولا الى اجيره ولا الى عبده ما لم يرد الى المالك قال ولو كان متاخا
عقد حواشيها نفيسا فذخ الى عبده المعبر بغير علم الله **الفصل الرابع في الحل والحرمة**
وفي الاصل رجل اعاد رصته للبناء او للغرس فله الرجوع وقت او اطلق ولصدوم البناء ويقطع الاتجار
ولا ينفصل المعبر في المطلق وبعض في الوقت عند اصحابنا الثلاثة رحمه الله لانه عزه ولو زرع نخل
في يد المستغفر باجر المثل استحسانا **ولو** سمي حائطا في الذنبا المستغارة يقال له بالقارسية باحسة فلما
استرد المعبر الذنبا اذا المستغفر ان يرجع عليه مما القى لغيره له ذلك وليس له ان يهدم الحائط ان
كان البناء من تراب صاحبه الارض رجل دخل كور صديقه له وسأول شيئا فبرأ منه ان علم ان
صاحبه الكور لو لم لا يباي ليقدر ارجوان لا يكون به بائس **ولو** دخل منزل رجل باذنه واخذ انا من بيته
بغير اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر لا ينفصل رجل دخل الحمام فاستعمل مضاع الحمار فاكسرت لسانه
عليه **وكذا** اذا اخذ ذنبا الفصاع لينظر فسقط من يده فانكسر لا ينفصل عليه لانه عار ينفصل يده
ولو اتي سوطا يباع فيه الا انما فاحذ فبرأ من المالك انا لينظر فسقط من يده فانكسر لا ينفصل عليه لانه
عارية في يده بعض **ولو** اذا ان يستمد من محبر غيره اذا استأذنه فله ذلك وهو الحسن الا ان
ينفصل وان لم ينفصل ذنبا ولكن اعطه فله ان لا يرضه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما
انفصالا بائس به وان لم يكن لا احب له ذلك لان في الاذن عروفا تزدو المسائل في الفتاوى وعن ابن
المبارك ان رجلا استأذنه ان يستمد من حبره فقال ما هذا الورد البارد وفي الفتاوى رجل
استغفر من احدا كتابا بالمقرا فوجد فيه خطا ان علم انه يكره اصلاحه لا يصلحه وان علم انه لا يكره اصلاحه
وان لم يصلحه لا يابشعر والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **كتاب الشراكة**
وهو مشتمل على ثلاثة فصول **الاول** في صحة الشراكة وفسادها **الثاني** فيما علك الشراكة
وفيها لا يملك **الثالث** في بيع الشراكة **اما الفصل الاول** وفي الاصل الشراكة الجارية على ثلاثة
اوجه شراكة بالمال وشراكة بالاعمال وشراكة بالوجه وفي الاصل الشراكة بالمال لا يكون الا بمال
تامر عنانا كانت الشراكة او مائة ولا تفي بمال غائب ولا من اراد بذلك عند الشراكة عند الشراكة
لا عند العقد يعني عقد الشراكة لانه اذا لم توجد ذلك عند عقد الشراكة طار قال لا ترى انه لو دفع
الى رجل القنا وقال له اخرج مثلي واشترها وبيع فما رحت لم ينفصل فاقام الما مورا لم ينفصل انه قد فعل
ولم يكن المال موجودا وقت العقد وانما وجد عند الشراكة او اما شراكة الاعمال فاشتران الصاعدين
كالحياطين والقضارين ونحو ذلك وهي شراكة التفصيل واما شراكة الوجه فان يشتركون اشان لغير المال
يشتركون نسبة ويشتان نقد وكل واحد منهما يكون عنانا ومعاوضة فالعنان ما يكون في بيان
حاشية والمعاوضة ما يكون في كل شيء **وفي** شرح السان في شراكة العنان يجوز اشتراط التعاقب

الى انسان يجرها والاجر بينهما او البعيت او السفينة لوجز والاجر لصاحب الدابة والبيت والسفينة
 ولله في اجرها اجر مثل غله ولو دفع اليه البيت او الدابة او السفينة لبيع فيه البز والطمع
 كذا والرجح بينهما لوجز والرجح للبايع وعليه اجر مثل الهدية الدابة والبيت والسفينة وما لا يجوز فيه
 التوكيل لا يجوز فيه الشراكة ولو اشترك في عمل هو حرام لا يقع فيه الشراكة وما اتصل بهذا وفي الفتاوى
 وجعل في الاجر ما اشترت من الدقيق فهو بيننا وبينك محرم ولو قال ان اشترت عبدك فموسم بيني
 وبينك لا يصح ولو قال ان اشترت عبدك فاسانها فهو بيني وبينك محرم لان هذا توكيل محرم رجل امر
 رجلا ان يشتري له عبدا بينه وبينه ثمان المائتين قد ذهب فاشترى له لنفسه لم يكن بينهما وتمام
 المسئلة ياتي بعد هذا في الفصل الثالث **رجل قال لا اشترى عبدك فلان بيني وبينك فقال لم قد ذهب** ليشترى
 فقال له رجل اشترى ذلك العبد بيني وبينك فقال لم فاشتره فهو للمؤمن ولو قال له الثاني تخضع
 من الاول فقال المأمور لم فهو بين المشتري والثاني ولا في الاول ولو لم يكن الاول حرام حتى قال له الثالث
 اشترى ذلك فقال لم فاشترى ذلك العبد للثلاث ولا لثالث **رجل اشترى عبدا واشترى فيه اخر**
فصوب بينهما نصفان ولو اشترك رجلين ففوض بينهما الثلث **الفصل الثاني فيما يملك الشرك وما لا يملك**
وفي شرح الطحاوي شركه الغنا تقتضي التوكيل ولا تقتضي التخصيل حتى لو اشترك رجلان في ملك
 المشتري خاصة وفي المفاومة بطلب كل واحد منهما وهذا اجازة شركه الغنا من هو اهل التوكيل
 وليس باهل الكفالة بان كان احدهما مبيعا مادونا في التجارة او كلاهما او احدهما موقوفا بقتل البيع
 والشرا او كلاهما او احدهما عبدا مادونا في التجارة او كلاهما فانه يجوز شركه الغنا بينهما ولو باع
 احدهما مالا لشركه بما عودها من هو كالتوكيل بالبيع وقد عرفت في موضعه وشركه الغنا قد تكون
 قائمة وقد تكون خاصة فالعامة ان لشركه في جميع انواع التجارة والخاصة ان لشركه في شيء خاص كالشرا
 والبيع وكل واحد منهما ان يبيع بالتقدي والسفينة ويشترى ان كان في يده ماله لشركه وان لم
 يكن فاشترى بدراهم او دنانير فاشترى له خاصة دون شركه لانه لو جاز على شركه
 يصير مستند بنا على شركه وانه لا يملك ذلك وعن ابي حنيفة رحمه الله ان كان في يده دنانير
 فاشترى بدراهم جاز لا يملكها كالتقدي الواحد وله ان يبيع ويدفع المالك مصادفة في رواية لاصل
 وعمر بن حفص رحمه الله لا بدع ولا حد ما ان يركل بالبيع والشرا ولو جاز احدهما ماله لشركه
 بدس عليهما لم يجوز وكان ما ماله يبيع دنانير عليهما بعتقهما لان الزهر البقاء وهو لا يملك البقاء
 دونه من مال الشركه وكذا الوارث يبيع دنانير لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما والا
 صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض **ولو اقرض احدهما بدس لم يجوز على صاحبه** وفي الفتاوى الصغرى قال
 اخذ الشريك من شركه عنان اذا اقرضنا وجب لهما قال في كتاب الشركة لا يجوز مطلقا وذكر في كتاب
 هذه المسئلة في كتاب النسخ وجب لهما على ثلاثة اوجه ان كان دينا وجب لهما على هذا او تولى هذا الآخر
 او كلاهما وفي الوجه الاول جاز في الكل عند مالك لان كل واحد منهما لعقد الشركة اذن لصاحبه بان يبيع
 ما لعل التجار وهذا من منيع التجار وعند ابي يوسف لا يجوز الا في نصيب صاحبه وعند ما يجوز في نصيب
 نفسه ولقبه المسئلة احد وليي الدين اذا اقرض الدين عند ابي حنيفة رحمه الله لا يبيع مالا الا اذا شركه
 وعند ما يبيع في نفسه لانه يملك اسقاطه فيملك تاجير ولا في حقيقته انه لو جاز ذلك كان ذلك شفعة
 الدين قبل القبض وذلك ما جاز لانه يبيع نصيب احد ما فينقل نصيب احدهما ويحل الآخر فكانت شفعة

احد وليي الدين
 والآخر الشريك

قبل القبض

قبل القبض فلا يجوز **وفي المفاومة** يبيع في الكل وفي الكافي اذا اقرض احد ما بدس من تجارتهما او كلاهما
 لزم المقتضين الذين ان كان هو الذي تولى وان اقرضهما تولاياه لزمه نصيبه ولا يلزم المذكرين وان
 اقرضه تولاياه لم يلزمه شيء احد الشريكين شركه مفاومة او شركه عنان اذا اشترى كافي ان
 يصير مفاومة وسيقانون احدهما لعقد مشترك في التجارة **حاز** ولو جاز عليه صاحبه بغير نحو ما عليه
 ولو اقرض احد الشريكين مافاومة الاخر جازت الاقالة **ولو باع** احدهما مفاومة فزده عليه ليعيب
 فقبضه بغير قضاء جاز **عليهما** وكذا الوحد من ثمنه او اقرض ليعيب فان خط من غير عيب عليه جاز
 من حسنة وكذا لو وهب مفاومة ليعيب في مفاومة باعده حاز عليه وعلى شركه **ولو قال** كل واحد منهما
 لصاحبه اعطى فيه برأيك فلكل واحد منهما ان يبيع فيما يبيع في التجارة من الزهر والادخار ودفع المال
 مضاربة والسفينة والخط بماله والشركه مع الغير فاما الهبة والقرض وما كان انلاقا للمال او ملكا
 بغير عوض فانه لا يجوز وان قال كل واحد منهما اعطى فيه برأيك الا اذا اشترى عليه وان اذن كل واحد منهما
 ان يبيع فيما يبيع في التجارة لا يستدانه ليس للقرض ان يرجع على شركه لان التوكيل بالاستقراض لا يبيع
 هذا في القناوي وما تقدم من الايضاح وفيه ايضا لشركي الغنا والمنفعة والمضاربة والمودع
 ان ليا زوايا مال هو الصميم من مذهب ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وموته السفر والكرام من زوايا مال
 وقال محمد فان دبر فان دبر حصة الشفعة من الزهر وان لم يرجع كانت الشفعة في زوايا مال وهو هو
 الحكم في المضاربة **ولو باع** احدهما ملك الاخر ان يقبض شيئا من الثمن وكذا اقل دين وله احدهما ان
 ولله ان يبيع من الذبح اليه فان دفع الى الشريك يري من نفسه ولم يبرأ من حصة المداين
 استخسانا يعني براءة من حصة القايض والقايض ان لا يبرأ من حصة القايض ايضا **وكيف** لا
 ان تخاصم فيما ماله الاخر او اذ اند بالخصومة الى الذي ولي ذلك وما استاجر احد الشريكين لشيء
 من تجارتهما حاز **عليهما** بمنزله ملك الاعيان ولو اقرض حاز في يده لاخر لا يبيع في نصيب شركه
وفي التوازي ثلاثة نفر ليسوا بالشركاء تقبلوا مالا من رجل فخر جاز واحد منهم وعلى ذلك كله فله
 ثلث الاجر ولا شيء للآخرين وهو منقطع في الثمن اذا اقرض الصانع رجلا في دكانه بطرح عليه العمل
 بالظن جاز استخسانا للعامل اذا اشترى كافي عمل تقبلا لانه من الناس جميعا وشي وبطل كل واحد منهما
 براءة عن عملين مختلفين يعمل احدهما المضاربة والاخر الحياطة جاز عندنا استخسانا لانه توكيل بقول
 العمل فاذ تقبلا فان عليهما واذ عمل احدهما او عملا استخفا **الاجر** وكان العامل مبيعا للاخر ولو
 شرط وهذا اجاز لان المشروط مطلق العمل لا عمل العامل بنفسه فان القضا راذا استعان لغيره او
 استاجر غيره حتى عمل استحق القضا **الاجر** ولو شرط الزهر في هذا الاحد ما اكثر مما شرط للاخر
 جاز عندنا لان العمل متفاوت قد يكون احدهما اقل من شرط الاخر لانهما عملان مختلفان
 زحم الله فيه فان غاب احدهما او مرن او لم يعمل وعلى الاخر فالاجر بينهما لانه كمالهما وقد ذكرنا
 شيئا من شركه التوكيل في الفصل الاول في مسائل الشركة العاسدة والله اعلم بالصواب
الفصل الثالث في الفسخ وفي الفتاوى الصغرى انكار الشركه فسخ وقد ذكرنا في كتاب
 البيع في فصل ما يكون فسخا وما لا يكون فسخا وفي شرح الطحاوي ان الشريكين ما ان افسخ عقد الشركة
 بينهما على صاحبه بموته او لغيره **ولو لم يمت** لكن فسخ احدهما لشركه بينه وبين شركه ولم يمت شركه
 فافسخ الشركه ولو علم ان كان واس مال الشركه دراهم او دنانير ففسخ الشركه **ولو كان** غروفا

لشركه وامانة
 الشفعة

باع لغيره
 ليس له ان
 يفسخ شيئا
 من الثمن

قوله على
بالشركة
احد الشركتين
ففي الشركة
مع بيعه
بغيره

ورجعه صاحبه انه جمل قارسه حتى جمل استخسانا **بوع** اخر من هذا الفصل
 في الكلب الممل وما اشبهه من الجوارح من السباع وغير ما يرسلها المسلم او الكفاي ويشتري عليه فباقة
 ويقتله حرا حلالا لان ياكل من لحمه فيقتله حرم فان شرب من دمه اقتله حرم وعند عامة العلماء
 واصل هذا ان تترك الاكل شرط لكونه ممل فان ترك الاكل مرة لا يدل على العلم بالملك ولو تكرر ولو تعدد ابو
 حنيفة رحمه الله ورضاه الى اهل هذه الصناعة وعندهما اذا ترك ثلاث لترات فقد تعلم فان ما دونه
 ثلاث او اكثر من الصبود ولم ياكلها لم يוכל الا اول والثاني لانه غير معلم بعد وفي الثالث روايات
 والاصح انه كل الثالث اختاره الفقيه في مختلفه الرواية فان اقل من الصيد بعد ما حكم بعلمه حكم بجمله
 عند ابي حنيفة حتى لو صاد صبودا قبل هذا وهو قائمه عنده حرم وعندنا لا حرم ولا جوارح الا ان يملك
 لهذا فيما اكله والحلاف في المتفادسة والحيثا عدة سواء انتهر الكلب من الصيد بصفة في حاله الاخذ
 فالقها فمقتل ولم ياكل منه فلما اخذه صاحبه اخذ تلك البضعة فاكلها لم يحرر لانه لم ياكل من الصيد
 ولو انتهر بعد ما اخذه صاحبه فكذلك ولو اعطاه بصفة منه فكذلك وفي البازي لا يشترط ترك
 الاكل ليصير ممل بل يكفي باجابه عند القوة **بوع** اخر منه اذا تورى الكلب والصيد
 ثم وجد بعد ذلك فقد قتله وليس فيه اثر غيره حل اذا لم يترك الطلب فان تركه نظر طلبه بعد
 ذلك فوجد لم يخل وان غاب عن بصر الراعي فانبه ولم يستعمل حل اخر حتى وجد فقامت حل استخسانا
 وكذلك البازي وان كان به جراحه اخري لم يוכל ترك الطلب او اذا ارسل كلبه او بازيه على صيد فاحد
 ذلك الصيد او غيره او عمد دامن الصبود دخل اكلها ما دمر في وجهه او ساله عندها ولو ارسل كلبا
 فاحد صيد افقتله وجثم عليه ثم اربح اخر فاحده ان طار لم يملكه على الاول انقطع الارسال حرم والا
 فلا وان عدل عن سنن الارسال بيمته او لغيره نظر اخذ صيدا لم يخل اذا كسر الكلب او العهد في ارساله
 حتى استمكن من الصيد بشرط عليه فقتله حل الحل في الاصل وفي الفتاوى رجل ارسل كلبه المعلم فاقطع
 صيدا وامسكه فمات الصيد من اخذه او صدمه لم يוכל رجل ارسل كلبه على صيد فاحطأ ثم عرفه له
 صيدا اخر فقتله يוכל وان رجع وعرض له صيدا اخر في رجوعه فقتله لم يוכל لان الارسال بطل بالرجوع
 وبذلك الارسال لا يخل وفي الاصل كل خارج من السباع محل صيده وفي الذئب قال محمد رحمه الله لا ادري
 انه ينعلم ام لا فان تعلم لا بأس به وعند اصحابنا في الاسد والذئب من عادتهما ان يمسكا صيدا ههما
 ولا بأس كلاهما في الحال ولا يستدل بالامسال على العلم فان تصور النمل فالحاصل انه لا بد من المرح في
 الصيد سواء كان ذلك الاصطياد بالكلب او بالرمي ولا يشترط ان يكون الشهم جارحا وان كان معروضا
 ان يخرج يוכל وان لم يخرج لا يוכל الا ان يكون راسه محذوا فاصاب الصيد حرم فخرجه يוכל واما
 البازي اذا قتل الصيد حل اكله وان لم يخرج وما سئل لهذا وفي الاصل يجوز تعليم الكلب
 المعلم بالبيع والهبه والوصية وغير العلم كذلك حتى ذكر في النوادر بيع الحمر واما بيع النعوس
 فلا يجوز قال الذئب والعهد والبازي يجوز بيعهما وبيع السور قال ابو يوسف يجوز حبس **احمر**
 الف الصبي في ارض انسان او بار من فيها او دخل داره او تنقل بفسطاط او كئش الطير او دخل السمكة
 اجمه او تحسر الطير لم يملكه ومن اخذه فله او دخل داره فاعلمها عليه وما رآه لم يملكه وعلى
 اخذه او ارجى سمرا ففسطاطه يملكه ولو وقع في حفرة حفروها المالك للبا لم يملكه ولو حفروها
 للاصطياد يملكه اذا وقع فيها وكذلك السمكة والخل اذا غسل في ارض انسان فهو لصاحب الارض ولهذا

والسحاب والسموات والارض التي سواها في الارض بياض القارة والزرعة
والنقد والحيات وجميع هوام الارض الا الابن فانه جلالة وذكوب من الطيور بهيانه الصقر
والعقاب والباري والاشاهين وما اشبه ذلك وفي الفتاوى العتري ما لا ذم له كالزبون
ونحوه لا يוכל الا السمك والجراد والبعق ونحوه يוכל في بكرة الغراب وهو الذي ما كل في الجبان
وفي فتاوى الولوي اكل المهد هذا باس به لانه ليس يذبح طيور في الفتاوى القاصي ولا
يוכל الحفاس لانه دنياب ولا باس بالحطاف والفرى والسوداني والزرور والعصافير
والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب يخطف عليه ولا باس بذكر الذنوب قبل ان ينفخ فيه
الروح لان ما لا روح له لا يبيح ميتة حمار الوحشي يוכל بخلاف الاهلي والبقول يוכל في بكرة
لحم الخيل عند اي حنيفة رحمه الله وفي الكراهة روايتان والاصح كراهة الخنزير ولبنه لحم
وما يتصل بهذه الخلالة وبكرة اكل لحوم الابل الخلالة وفي النوادر لو ان جرباء غدي بطن
الخنزير لا باس باكله فكل هذا لا باس باكل الدجاج لان لحمه لا يتغير وما غدي به يصير مسهل
لا يتغير له اثر فكل هذا لا باس باكل الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه والذي روي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه كسب الدجاجة ثلاثة ايام وقال الامام السرخسي الاصح انها تخلف الى ان
تذول الراححة المنية وفي المشتقي المكروه الخلالة التي تقرب بوجود منها في منقعة فلا يוכל لحمها
ولا يشرب لبنها ولا تغل عليها وتلك حلالا وبكره بيعها وهبتها وتلك حلالا وفي الفتاوى البقاني
سوقها حتى والله اعلم يا تصواب **كتاب الدب** وهو
مشمول على فصلين **الاول** في مسائل الدب **الثاني** في السمكة **اما الفصل الاول** في مختصر
الفتاوى في سمكة السلم والكتابي حلال وهو لا يؤكل دمه المحوي والمرند والمرند والوشني والحور
من الصيد وهو في الاصل فهو دالحوسي ونضرت من ذبيحة المولود بين الكافي والحوسي ذبيحة حلال
وفي الفتاوى القاصي الامام ذبيحة اليهودي والضرا في حلال وان كان حراما الا ان يبيع منه ان
يسمي عليه المسموح اذ ابيع ذلك لا يجل لانه اهل به غير الله وقال بعض اصحاب المشافعي انها حلال ولا
يحل ذبيحة المرند وان ارتد الى دين اهل الكتاب المراهة كالتحل في الذبح والصحي الذي يعقل والحيث
كالباغ والبيحة فجميعها في الذبح الى القتل وبكره ان يسبح الشاة اذا ذبحت قبل ان تكمل قتل ان
يسرد وقبل ان يبالغ في الذبح حتى يبلغ النجاء وهو عروق في العنق فيبكره لان فيه زيادة مشقة من غير
حاجة وبكره ان يحرقها المذبحا وان تجدد في السفرة بعد ان يفيها **حسن احمر** وفي الجامع الصغير
لا باس بالذبح في الخلق كله اعلاء واسطة واسفله ولا باس باكل الحور اذا ذبح ذكرا ولم يحرق الشاة
والبقرة اذا حرقا والمرند حلال وبكره ذلك وفي بعض النسخ لا يسحب الحور في فتاوى القاصي الامام
السمكة في الابل الحور وهو قطع العروق وهو اسفل العنق عند الصدر والسمكة في الشاة والبقر
الذبح فان ذبح الابل وحرق الشاة والبقرة حلالا بقوله عليه السلام ما افقر الذم وافر الا ذبح
فكل شاة ذبحت من نكاحها ان قطع الحلقوم والاذواح والمري قبل ان يموت الشاة لا باس باكلها
وان ذبح الشاة بسن او ظفر غير منزوع لا يجل اكلها وان ذبحت مظهر منزوع او سن منزوعة
او قرن او عظم فافقر الذم وافر في الاذواح يجل عند ذبح شاة ذبحت فقط منها نصف الحلقوم
ونصف المري لا يؤكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والاذواح والمري يؤكل واختلفوا في تفسير

الاكثر

الاكثر من اربعة حنيفة رحمه الله اذا قطع الثلاثة من العروق الاربعة اربعة مثله كانت وعن محمد اذا قطع
الاكثر من كل واحد من هذه العروق الاربعة يجل وان ترك قطع واحد منها لا يجل وعنه ايضا اذا
قطع الحلقوم والمري والاكثر من كلا الودجين يجل وما لا فلا قال مشافعي رحمه الله هو اصح الجواب
وقال ابو يوسف ان قطع الحلقوم والمري واحد الودجين يجل **حسن احمر** وقال الامام
الشيخ في نوذج الشاة من الذبح فلو قيل الذم منها الخلف المتاحرون قال ابو القاسم الصفار رحمه
الله يجل وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله لا باس به وفي النوادر رجل ذبح شاة او بقرة ان حركت
بعد الذبح وضجت منها ذم منسوخ يجل وكذا ان حركت ولو خرج الذم ولو خرج
وان لم يخرج الذم وفي سترح الطحاي وخروج الذم لا يجل على الحيوة الا اذا كان يخرج
فما يخرج من الحي وهذا عند اي حنيفة وهو ظاهر الرواية رجل ذبح شاة مريضة ولو خرج
منها شيء الا انها قال محمد بن سلمة رحمه الله ان نحت فاحا لا يؤكل وان تمت فكل وكذا في الغنم ان
نحت لا يؤكل وان تمت لا يؤكل وفي النوادر ان اقتضت رجلها لا يؤكل وان نحت وان نحت
شعرها لا يؤكل وان قار لا يؤكل وهذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح ولو خرج الذم ولو خرج اما اذا
وجد خروج الذم ولو لم يركه فقد ذكرنا الصيد اذا بقي فيه من الحيوة قد رما بقية الذم ولو خرج
فصمنا اربع مسائل احدها ما ذكرنا والثانية الذبي اذا قطع بطن شاة بقي فيها من الحيوة ما يبيع
في المذبح الثالثة الكلب الممل اذا اخذ الصيد وخرج وبقي فيه ما يبيع في المذبح بعد الذبح
والاربعة اذا ربح صيدا فاصابة وبقي فيه من المذبح الحيوة وما يبيع في المذبح بعد الذبح
والثانية عند ما لا يقبل الذكاة حتى لو ذكها لا يجل واستلقت المشايخ رحمهم الله على قول اي حنيفة والاصح
انها تقبل الذكاة حتى لو ذكها لا يجل وهذا ذكره الفقيه ابو الليث رحمه الله وفي اختلافاته وفي الثالثة
والاربعة لا يقبل الذكاة يعني يجل حتى لو وجدته المالك فلم يذك لاجرم او حنيفة وفي بين الثالثة
والاربعة وبين الاولى والثانية وذكر الامام السرخسي اذا علم انها ذكحت حية من ذكحت حلالا
سواء كانت الحيوة فيها ميتة حية او لا يتوهم وقال ابو يوسف ان كان يتوهم انها ميتة حية
او اكل يجل رجل شق بطن شاة واخرج ولدها ذبح الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا تعيش
من الشاة لا يجل وان كانت تعيش يجل بقوة نفوس عليها الولادة فادخل يده فيها وذبح او خرجه في
غير موضع الذبح ان ذبح يجل ولا يفسد وان حرقه ان كان لا يدر على مذكحه يجل رجل ذبح شاة
حامل اراد ذبحها ان تقارب الولادة بكرة الذبح وهذا عند اي حنيفة بناء على ان الجنين لا يذبح
بذكاة الامر عنده فصاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع الاغصان الحلقوم واسفل منه حرقه يجل
الذكاة قد ذكرنا **الفصل الثاني في السمكة** وفي الجامع الصغير بكرة ان يذكروا
الله مع اسم غيره يعني عند الذبح وفي علي ثلاثة اوجه منها ما حرموا ومنها ما لا يحرم وبكره ومنها
ما لا يحرم ولا يذكروا اما الاول فهو ان يذكروا اسم الله واسم غيره على وجه العطف والتوكيد
مخوان يقول باسم الله واسم الله محمد رسول الله والمكروه ان يذكروا اسم الله واسم غيره
مغفوناه في الطاهر من غير حرق عطف ولا شوكه مخوان يقول باسم الله محمد رسول الله واسم
الذي لا يذكروه ولا يحرم مخوان يكون منفصلا عنه ضرورة ومعنى قوله او بعدة ان يقول اللهم تقبل
عن فلان وفي الفتاوى لو قال باسم الله محمد رسول الله بالحض لا يجل وبالف يجل ولعن كذا

وذكره في نسخة القصب كالحق لا يخل ولا يقال بسم الله على محمد بن علي وعلى آله
ولوقال بسم الله على محمد بن علي وعلى آله ولوقال بسم الله واسم فلان او باسم فلان لا يخل هو
المخاض وفي الروضة لوقال بسم الله واسم فلان قال ابو بكر الاسكاف نحو مطلقا دح ولم يظهر لها
في بسم الله ان فقد ذكر اسم الله تعالى وان لم يقيد وفقد ترك الما لا يخل رجل سجي عند الدخ ان
او اذ به التسمية على الدخ لا يخل وان اذ به التسمية على غيره لا يخل كالمخل اذا سمع الاذان
فكان المودع الله اكبر فقال هو الله اكبر وشيء في الصلوة لا يصير شادعا في الصلوة وان لم يكن
له فيه في التسمية كحل وكذا اذا نزلت التسمية باسما لا يخل في دح الحمار للطهارة وقد
ذكرنا في كتاب الطهارة ان في الاصل التسمية عند الدخ شرط وفي الاصطلاح عند ارسال
والوي واذا نصب الحديدة لاخذ التلبي التسمية عند الوضع وذكرنا في كتاب الطهارة في كتاب
لصيد حمار الوحل ثم وجد حمار الوحل بحماره ميتا لا يخل قال الشيخ رحمه الله وهذا الجواب
انما يخل في ما اذا قصد عن الطلب لما الله في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند الصب ولو
اضطرر شاة واخذ السكين وسمى ثم ركع ودح شاة اخرى وتكون التسمية عامقا عليها لا يخل ولو
دعي سمها الى صيد وسمى فاصاب اخر او ارسل كلبه الى صيد وسمى فتروك الكلب ذلك الصيد واخذ
يخل ولو دح تلك الشاة ثم دح بعد ها اخرى ووطن ان تلك التسمية تكفي لا يخل والسهم اذا اصاب
الصيد وغيره او اخذ الكلب ذلك الصيد وغيره يخل الكل ولو نظر الى قطع من الغنم فاخذ السكين
وسمى ثم اخذ شاة منها ودحها بتلك التسمية لا يخل ولو ارسل كلبه على جماعة من السبود
وسمى فاحد احد ها يخل **في** ولوقال مكان التسمية الحمد لله او سبحان الله يريد التسمية
اجزاء من لوقال للشكر لا يجوز في سلسلة الاذان وقد ذكرنا في كتابنا في شاة ليدع وسمى ثم اكل او
سوى او كل ثم دح ان طال فقطع العود حرقه والا فلا وفي الاصل قاله حنابلة في ذكر في الاصل
ان طال ولو يد كره حده وراى في موضع ثقة ان الطويل ما يسكنه الفاعل وفي ايضا في
الوعفراني اذا حدة الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل وكذا لو انفلتت الشاة وقامت
من مضيتها ثم اعادها الى مضيتها انقطعت التسمية واسم **كتاب الاضحية**
وهو مشتمل على سبعة فصول **الاول** في المقدمة **الثاني** في كتاب الاضحية **الثالث** في وقت
الاضحية **الرابع** فيما له مدخل في الاضحية وفيما لا يكون وفيما يجوز عن الاضحية وفيما يجوز
الخامس في الغنم ما يمنع جواز الاضحية ولا يمنع الشاة **دس** في الانتقاء بالاضحية **السابع**
في التسمية عن الغير **اما الفصل الاول** وفي نسخة الامام الشرحي رحمه الله الاضحية واجبة
وذكر الطحاوي رحمه الله ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله اما عند من في سنة وفي نظر الزيدوني
الاضحية اجبة الى من القصد في جعل فيها وفي الموسر واجبة عليه في ظاهر الامور وشرايط
وجوبها العتيق وان يكون منتميا في مصر او قرية ولا يكون مسافرا وان يكون في الوقت والله اعلم
باب **الفصل الثاني في نعت الاضحية** وفي اجابته الناطق قال
ابو حنيفة رحمه الله الموسر الذي له ما يتا درهم او عشرين نسياء وفي ما في درهم سوى المسكين
والخاشر والشباب التي تلبس ومانع البيت الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقي له الى ان يدع الاضحية
وفي الما روي ان جاء يوم الاضحية وله ما يتا درهم او اكثر ولا مال له غيره ففعل لم يجز عليه

الاجنية

الاجنية وكذا لو نقص عن المائتين ولو جاء يوم الاضحية ولا مال له شعر استنفا وما يتا درهم ولا يخل
عليه وجبت الاضحية الفقير والعتيق والولادة والموت انما يجزى حق الاضحية اخر امام المهر ولو
كان له عقار مشتمل احصا الماخر ونفعي اصاحي الوعفراني لغنم قيمته لا يخل حتى لو كانت
قيمته ما في درهم فعليه الاضحية وقد انزل الدفاق بعينه دخله لا يخله لغنم ان كان
يعقل يخل عن ذلك وقت سنة فعليه الاضحية ومدة الفطر وفي اول اصاحي الوعفراني ان كان
غلة المشتمل تكفيه وعياله فهو موسر ولو كانت الجنيح وقفا ولها غلة ان وجب له في ايام
المهر قد رما في درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان جارا عنده حنطة قيمتها ما يتا درهم
او ملح قيمته ما يتا درهم او قضا عنده اشنان او ما يولن قيمته ما يتا درهم فعليه الاضحية ولو
كان له مخض او كتب النقة او الحديث ان كان حسن ان يقرأ منها وقيمته ما يتا درهم فلا اضحية عليه
وان لا يحسن فعليه الاضحية الكل في الاجناس وفي الفناوي الصغير في الغنم ما يكت لا يضر غنما
الا ان يكون له من كل كتاب اشان ومما يرواية واحد عن محمد فان كان احدهما يرواية الامام ابي حنيفة
والاخر يرواية ابي سليمان لا يضر به غنما ولا يضر غنما بكنيا لاحاديث والمناهي وان كان
له من كل كتاب اشان وصاحب كتب الطب والفجر والادب غنما اذا صار في ما في درهم في اجابة
رجل به زمانه استوي حمارا يركبه ويسقي به حواشي وقيمته ما يتا درهم فلا اضحية عليه ولو
كان في دار بكر او فاشترى قطعة او من مافي درهم في فيها او اسكنها فعليه الاضحية ولو كان
له او فيها ببيان شتوي ومبيعي وفوش شتوي ومبيعي لم يكن لها غنما فان كان له
فيها ثلاثة وقيمة الثالثة ما يتا درهم فعليه الاضحية وكذا الغنم الثالثة والغنم يفر من
لا يكون غنما وبالثالث يكون غنما ولا يصير الفناوي بالاسلمة غنما الا ان يكون من كل سلاح
اشان واحد هة ليناوي ما في درهم وفي الفناوي له هان هان ليناوي ليناوي ليناوي واحد
وتحمار واحد فان كان له فرسان او حماران واحد ما يرواية ما يتا درهم في اربع بوز
واله الغنم ليناوي ليناوي وببقرة واحدة غنم وبثلاثة نيران اذا ساء في واحد ما في درهم صاحب
ضاب صاحب اشان ليس ليناوي بلان **في** احدها للبدلة والاخرى للهنة والثالثة للاعياد
وهو غنم بالاربعة وصاحب الكرم غنم اذا ساء في ما في درهم والمرأة فقير موسر بالامر
المحل الذي لها على الزوج ان كان ملتا عندهما عند ابي حنيفة لا يخله قال رحمه الله وراى شيخ
موضع ثقة رواه ابن قدامة عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يخل الاضحية الا على من له ما يتا درهم
فصاعدا وعلى هذه الرواية سوى بن غنم الاضحية وغنم الزكاة وفي الفناوي الفناوي الامام والملا
تكون موسر بما لها على الزوج من الغنم اذا كان الزوج مليا في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
وفي قول ابي حنيفة رحمه الله لا تكون موسر وهذا اذا كان المهر مجالا فان كان موجلا لا يكون موسر
في قولهم جميعا **الفصل الثالث في وقت الاضحية** وفي الاصل امام المهر ثلاثة اولها اضحية
وبجوز التسمية في الليلتين المتخلتين ويكره اذا طلع المهر من يوم المهر فلا يخل الشواذ ان يخل اهل
المهر لا يخلون الا بعد صلاة العيد ولو نسي احد صلاة اهل المهر في المص قبل صلاة اهل الجاهلية
جاز استحسانا وكذا الزوج اهل الجاهلية دون اهل المهر وفي الاجناس لو دح بعد صلاة الامسا
قبل الحنطة جاز في الاملاء مجزى ولو دح بعد التهاد الامام قبل السلام جاز وقد استاء وقبل التهاد

بعضهم قبل ان يتجوزوا فقالوا ووثقه الخرد وها عتقكم وعن فلان الميت تجوزوا شخصانا وكذا
لو ان احد الشركاء بضمي عن ولده الصغير او عن ام ولده نحو استبقة صحو البقرة وارادوا ان يبيعوا
الحيات ان اقتسموها وزنا جاز وان اقتسموها جزا فان جعلوا مع الحية شيئا من السقط
كالاراس والادراع يجوز وان لم يجعلوا الا يجوز وان فعلوا مع هذا وحلوا الفضل لبعضهم لبعض
لم تجزه ولو باع درهمين بدينار واحد مما اكثر وذا لم يخل صاحب الا يجوز لانه هبة المشاع
فيما لا يجمل القسمة وفي الاولى يجمل الفرق ان تجل الفضل هبة وفي مسلة اللحم وهبة المشاع فيها
يجمل القسمة وهو اللحم فله تجزؤه وفي مسلة الدرهم الواحد لا يجمل القسمة فجاءه ولو جعلوا
الحكم والشمع سبعة اسهم وقسموا بينهم جزا فان كانت القسمة هذا في الفتاوى **حسب خبر**
في القسط وفي المشتق اطلاق قدح كل واحد منهما الصيغة صاحبه تجوز لكل واحد منهما
استخصنا فاحصل كل واحد منهما اذا كان الصيغة صاحبه بايع دلالة تجوز عن كل واحد منهما الصيغة
وياخذ كل واحد منهما مسلوخته من صاحبه فان كان الاطلاق على فليجمل كل واحد منهما صاحبه
وتجزئهما وان لم يسلخا على ذلك من كل واحد منهما لصاحبه قيمة شاة وتبيد كل واحد منهما بطلان
القيمة ان كانت انقضت ايام الحرة وفي الروضة وحلان ادخلنا بينهما ولا تجزي الا صيغة مترطبا
شتر غلطا فاذ عي كل واحد منهما شاة وشتر غلطا لا بد عينا لهما في لا بد عينا لبيت المال والى
شاة وغلظها بغير ان بينهما ولا تجزي الا صيغة عنهما ان كانت شاة ولو كانت يد او بقرة جاز عنهما
هو الاصح اربعة نفر لكل واحد منهم شاة جلسوها في بيت فانت واعطه ولا بد ري لمن يباع
هذه الاغنام حيلة ولستري بغيرها اربع شياء لكل واحد منهم شاة شتر لكل واحد منهم صاحبه
يدع كل واحد منهما ويجمل كل واحد منهم اصحابه ايضا حتى تجوز الا صيغة وفي الفتاوى شاة
بين اثنين تجوز تجوزا وحلان ما لو كان عبدان بين رجلين فاعطاهما عن كفايتهما لا يجوز والفرق
ان الجبر على القسمة في الشاة تجوزي فامكن جمع عن كل واحد منهما في الشاة ولا كذا في الوفاق
حسب خبر وفي المشتق لو غصب صيغة غيره وذهبا عن نفسه ومن الغنم لصاحبه
اجزاء ما صنع لانه ملكا سابقا للقبض بخلاف القاصب اذا اعتق المقتضوب شتر ملكه ما
وحلان ما لو اودع شاة ففقدتها لانه يضمنه بالبيع فلم يثبت الملك له الا بعد الدخول
الطحاوي اذا غصب شاة وضمي بها لا يجوز ومما جازها بالجار ان شاة اخذها فافضت وصمته
النفقان هو لا يجوز عن الا صيغة وان شاة فتمت بها حية يصير الشاة ملكا للغاصب من وقت
القبض تجوز عند الثلاثة استخصنا **خبر** وكذا لو اشترى شاة ففقدتها استحقها رجل ان
اجاز البيع جاز وان اشترى الشاة لا تجوز ولو اشترى الشاة بيقا فاسد ابغى لها جاز فان ضمنه
الباع فتمت حية جاز وان اسودها من بوحه بحت عليه ان لستري ببد لها احري وكذا لو اودع
له هبة فاسدة ففقدتها فاقبالها بالجار ان شاة ضمنه قيمتها حية وتجوز الا صيغة وباعل منها
وان شاة استردت واستردت النفقان وبضمن الموهوب له قيمتها وتبيد اذا كان بعد
مضي الا صيغة وكذا امر بيقا وهب شاة لرجل في مرمه وعليه دين مستغرق ففقدتها فاقبالها
بالجار ان شاة واستردت واعينها وعليه ان يتصدق بقيمتها وان شاة وامتهن بقيمتها ويجوز له
الا صيغة ولو اودع رجل من رجل شاة ففقدتها فاقبالها وان يزوج بغيره ففقدتها اية يوسف

وقت

ليس له ذلك وعند محمد له ذلك ولا يجب على الشئ ان يتصدق بشيء وفي نظم الرشد وليسى خمسة
أحوالا اذا اخذها من ملك الغير ومن قيمتها او لها من غصب شاة وضمي لها والثاني لو شتر وضمي
لها والثالث لو غصب من ولده الصغير والكبير والرابع لو غصب من عبده المأذون والمدبون ديناً
مستغرقاً من الحامس الشراء الفاسد وقد ذكرنا تمامها فان وسنة لا يجوز لها المودع اذا ضي
شاة الودية والمستهقر والمستبضع والمرضى والوكيل بشراء الشاة او الوكيل لحفظ مال
اذا ضي شاة موطلة والمساو من الزوج او الزوجة اذا ضي شاة حية لنفسه لغيره اذ لا الا صيغة تدل
في ضمانه بالدخول ولم يستغفر من ملكه على وقت المباشرة وفي الحصة الاولى يستغفر ويستند
الى وقت القبض ولا يقتصر على وقت الدخول فافترقا وفي الفتاوى عن بغير فيها دعائها بالضمي عنه
فضمي القصاص عن نفسه فان لم يلامر ولو كان القصاص تركت القسمة ثم انقضت قيمة الشاة شتر
بقيمتها احري وضمي لها ويتصدق بها ولا ياكل هذا اذا كانت ايام الحرة باقية فان لم يكن فيقتصد في
بقيمتها على المساكين ولو كانت الا صيغة حية وضمي ايام الحرة يتصدق بها حية كذا هذا بطلان استري
حين شياء ايام الا صيغة فاذا ان بغيري واحدة لكن لو بغيري قدح رجل واحدة منها يوم الامني بغير امر
بقية الا صيغة عن صاحبه فهو مامن رجل امر اخر بان يدع شاة له فامر ببيعها حتى باعها الا شتر
دعها المأمور ضمن ولا يرجع على الامر علمه بالبيع او لم يعلم وفي الاحكام لو لم يعلم بالبيع لا ضمن
وفي الفتاوى الفقهاء اذا اشترى صيغة ففقدت فاشترى مكانها اخرى شتر وجد الاولى فعليه ان
يتصدق بها وفي الفتاوى لا يجب الا واحدة والعرق ان الوجوب على الفقير بالشراء والشراء قد تعدد
فيتعدد الوجوب وعلى الغني الوجوب بايجاب الشراء والسوق لو يجب الا صيغة واحدة وفي اصحابي
الزعفراني ان اوجها لا بد عن الاولى لانه يدع ايها شاة ولو بغيري بين الغني والفقير اما اذا اوجها
الجار متبداً بعد شتر الاولى فعليه ان يبيع بها **خبر** وفي الفتاوى للامام الفقير اذا اشترى
ان لستري شاة للا صيغة لا يلزمه بغيره البينة **خبر** ولو اشترى شاة للا صيغة فانت او باعها لا يلزمه
احري وكذلك لو فلت اذا اشترى شاة للا صيغة ففقدت شتر استري احري فعطاه شتر وجد الاولى
بطلان كان هذا الفقير قال اكره بيش كمر شاة انك دكرى لا يلزمه فان كان قال اكره بيش كمر شاة انك
دكرى لا يلزمه ان يدع الثانية لا تقاضا وت بدلا عن الاولى رجل ففقدت ولو بغيري الا صيغة قالوا لا يجوز
لانه لما اشترى لها للا صيغة فقد بقيت للا صيغة واصل هذا انه لو ذر في الا صيغة بان قال لله علي ان اضي
لصده الشاة بحت عليه بالاجاع واجفوا الفاعل لا يضر واجبة تجرد البينة فان لوي ان يضي لصداه الشاة
ولم يذ كر بيلسانه شياء وبالشراب بينة الا صيغة ان كان المستري غنيا لا يجب عليه بانفاق الروايات
حتى لو باعها واشترى احري بتمتها الثانية شتر من الاولى جاز ولا يجب عليه ان وان كان المستري فقيرا
قال في الشافعي من اشترى شاة ليعطيها فقيرت لها ما لبسته عند الطحاوي قال ومذهب الجمهور انها لا
يصير لها الا ان يقول علي ان اضي لها لان نفس البينة غير موجهة هكذا ذكره في الامية الحلواني وذكر
الامام جواهر رآه رحمه الله في طاهر الرواية عن اصحابنا رحمه الله بغير واحدة وهكذا اذكر الطحاوي
في الروايات ان في كتاب الحنة رجل اشترى شاة فاجبها ا صيغة وجعل عليه موصرا كان او معسرا واحدا
المشاع رحمه الله فوله واجبها ا صيغة قال بعضهم اوجبها بيلسانه ليعا لسترا فيقول لعل ان اضي لصد
الشاة وقال بعضهم اراد به انه اشترى ا هبة الا صيغة وقوله اوجبها اي بذلك الشراء قال وطاهر المذهب

شرح

هذا والفقر لو شرفته شأنه ولم يشتره احري ليس عليه احري والغنى يجب عليه احري لان الوحد على الفقر
بالسرا والسر انما هو هذا المعنى فوجب التهمة به فسقط الواجب لئلا يكون هذا المعنى والواجب على الغنى
ما يجاب الشرح والشرح لم يوجب التهمة هذا المعنى لا يسقط الواجب لئلا يكون هذا المعنى وفي ما
الزعم انما هو مسائل الخو من ان الشترى ثمانية للاصحية فصاعدا اطلاقا بما ذكره في الاخرى من وجدها
في ايام الخبز او بعد ايام الخبز لا شيء عليه سواء كانت مما دفع من التي تخرج او دون ولو اشترى ثمانية للاصحية
ثم اشترى اخرى للاصحية فصاعدا الاولى تخرج بالثانية ثم وجب الاول ان كانت مثل الثانية او دونها
ولا شيء عليه وان كانت افضل بصدق بفضل ما بينهما هذا اذا لم يذكر بلسانه شيئا اما اذا اصرح بلسانه
وقت الشراء انه اشترىها لبيعها قال شمس الامية الخواني رحمه الله الان نصير واجبة وفي ما
الزعم اني لا يجب ما لم يوجب على نفسه بعد الشراء بلسانه وفي الاصل اشترى اصحية ثم باعها حار
في طاهر الرواية ولو اشترى مثلها وصحى لها ان كانت الثانية مثل الاولى او خيرا منها جاز ولا
يلزمه شي آخر وان كانت دون الاولى بصدق بفضل القيمة قال الامام الشرحي رحمه الله من
اصحابنا من قال هذا اذا كان المشتري فقيرا فان كان غنيا ليس عليه ان يصدق بفضل القيمة فان
والاصح عندي ان الغني والفقر سواء لان الغني يمكن من تعيين الشاه وفي شرح الشافعي عندي
يوسف رحمه الله لا يجوز البيع اذا اوجرت على نفسه ثم باعها وعند ما يجوز سواء باعها لثابة اخرى
او بالقرن ولو اشترى بالقرن ثمانية اخرى فانه يصدق بفضل **فصل** رجل اوجبت على نفسه عشر
اصحيان لا يطعمه الا انسان لان الامر جاز بالاشترى والظاهر انه يجب كلها لانه اوجبت على نفسه ما لله
يعني من جنسه ايجاب وقال القند والشهد رحمه الله في الفناوي الطاهر انه يجب عليه العشر كلها
شرا الاصحية لشره اولى من ان يصدق بالفضل ان القرينة التي تحصل بارائه الدم لا تحصل بالصدق
وفي اصحاب الزعفراني لو قال الله على ان اخرج ثمانية في ايام الخبز ان كان موسدا فعليه في بيع شيئين
لان ثمن ما وجبت قنوا وجهه قال الله على خمسة وان كان فقيرا يجب عليه ثمانية فان السيرة عليه شأنان
وفي مسائل الخو من ان الشترى ثمانية للاصحية في ايام الخبز في ايام فقير وصحى لها ثمانية
ايام الخبز قال الشيخ الخو مني رحمه الله عليها لعبد ومن المتأخرين من قال لا بعدد منه ما ذكره
ان يفي ولو لم يبيع شيئا على الشاة ولا ما ياكل الناذر منها ولو اكل فعليه قيمتها في الاجناس والفقير
الفصل الخامس في العيون وفي نظر الزند وبعث خمس عشرة من الافان لا تمنع حواشي الاصحية منها
ان الانسان لها ان كانت تغلف بظاهرها الاصول وعن ابي يوسف انه لا يجوز مطلقا وفي الخمر
عن ابي يوسف ان بقي من الانسان ما تغلف بظاهرها وفي الاجناس لا يجوز مطلقا والتي لا كفا في الغنم يجوز
وفي البقر والجرار ان كانت سمينة والتي لا فرق لها من الاصل يجوز ان تقطع او تكسر بعض فروعها يجوز
الابحار وصغيرة الاذن والتي في اذنها ثقب او شقاق من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن لها اذن خلقه
للحور وكذا لو لم يكن لها احدى الاذنين وروي الحسن عن ابي حنيفة ان لم يخلق لها اذن يجوز وهكذا
روي عن محمد رحمه الله والثول وهي الجنونة ان كانت سمينة والعرجا ان كانت ممشي شللا فتوا
وتجاني في الرواية عن الامام لا يجوز ان كانت تغلف الرقعة على الارض وتسنعون بها الا انها تنال مع ذلك
ويقتصرها وصفا خفيفا ويجوز والمجرب الفاجر عن الجماع والتي لها السفال والفاجرة عن الزكاة فكيف
سنتها والتي لها كفي والتي لا يغزل لبن من غير علة والتي لها ولد يجوز وفي الاجناس ان كانت الشاة

لسان

البية صغيرة خلقت شبه الذئب يجوز وان لم يكن لها البية خلقت كذلك قال محمد رحمه الله لا يجوز وفي الش
من العيون لا يجوز منها العيون والعوراء وان كان الذئب بعض عينا الزائدة او بعض اذنها او بعض
اسنانها يرد واية الاجناس ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل من النصف يجوز ويقدر
الثالث وما كان دون النصف فهو قليل عند سماع القدر والنصف لا يجوز طاهر مذهبنا انه كثير وفي
شرح الجامع الصغير للفتاوى الشهيد في النصف عشرين واثنيان في الطاهر عنهما كثيرا في مختلف
الرواية ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عند ابي حنيفة وسمه الله ويقدر الثلث يجوز عند ابي حنيفة
وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن ابي حنيفة انه لا يجوز وهل يحل الخوق في اذني الاصحية اختلف
المشايخ ورحمهم الله فيه في كتابه المصنف في الاجناس ولو كانت سمينة المعين فاعورت بعد الجاه
ايها على نفسه او كانت سمينة فصارت نجسا او عرجا ان كان مؤسدا لا يجوز ان يفي وان كان فقيرا
جاز له ذلك وهذا في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حنيفة يجوز مفسدا كان او موسدا ولو اصابها
انته فكسرت رجلها او ذهب عينا في مخالطة الذئب ان لم يربطها جاز وان ارسلها بعد اصابة الاية
شترى صحى لها في وقت آخر في يومه او في يوم اخر لا رواية لها في الاصول وفي العيون والمشيقي واصحابي
الزعفراني عن ابي يوسف انه لا يجوز ولو كان الزعفراني في ثابته انه لا يجوز وانه قال بعض العلماء ولا
ما خذ به والنجباء التي لا تشق لا يجوز ومقطوعة واسن من وعظما فان ذهب من واحدة اقل من النصف
فقط ما ذكرنا من الخلاف في العين وفي الشاة والمعدة والمعدة من لحمها احدى خلقها خلقة او ذهب
بانية وبقيت واحدة لم يجوز وفي الابل والمقدان ذهبت واحدة يجوز وان ذهبت اثنتان لا يجوز
والله اعلم **الفصل السادس في الانتفاع بالاصحية** وفي الاصل يكره ان يخلط لاصحية
وجوز مطلقا قبل الذبح ويقتنع به فان قل ذلك يصدق به من اصحابنا من قال هذا في الشاة التي
او جها على نفسه وفي فتاوى القاضى الامام وان اخذ شيئا من الصوف في طريق من الطراف
الاصحية للعلامة في ايام الخبز لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يبيع لاحد بل يصدق
بذلك الصوف والشعر على الفقراء وان اخذ من جلد الاصحية جراتا ان استعمال الجراب في اعمال منزله
جاز واذا جاز لا يجوز وعليه ان يصدق ما لا جاز وعليه ان يصدق ما لا جاز وان اشترى بجلدها
شاة من الجوز لا يجوز ولو اشترى لحم الاصحية حوبا جاز والاصل في هذا انه لا يجوز بيع غير
الماكول بغير الماكول وبيع الماكول بالماكول ولا يجوز بيع غير الماكول بالماكول ولا بيع الماكول بغير
الماكول فان كان من عظام وهو خاف عليها بغير صنعها بالماء البارد وفي الحيلة في الاستبراء
ينضح بوجهه بالماء البارد وهذا مما ينبغي اذا كان يقرب امام الخبز فان كان بعيد لا يفيد لكن عليها
ويصدق بالدين وما اصاب من لبنها يصدق في مثله او قيمته وكذا الايام والالان عليها
يقدرها وحوز الانتفاع بجلد الاصحية وهذا في المنفعة والنطوع وان يخذله فزاد او ساقا
او جرابا او غرابا لا وله ان يشترى به متاع البيت كالغزال والجرار والخف ولا يشترى به
الحل والمرى **والنحر** ولا يابن ببيعها بالذراهم ليقصد في ثمنها ان يبيعه بالدرهم
ليقتطعها على نفسه ولو قل ذلك يصدق بتمنعه ولو اذ بيع لحم الاصحية ليقصد بتمنعه لئلا
في اللحم الا ان يطعم او ياكل في الاجناس وفي نسخة الامام خواهر زادة رحمه الله الجواب في اللحم
كالجرار في الجلد ان ما عه لبي يفتق به بعينه يجوز وفي نوادر هشام يباع ما ياكل وما لا

الكبر الروضة وفي السور الكبير وحل ان اسرا في اومن الحرب احد ما عايد في الاخر عالوا في رجل
 واد ان يشترها فلم يفتا له بينهما واد في حق احد ما قال يشتر في الفادي ويدع العالم وهذا
 الفصل الثاني في الفادي هناك على حد الكفار الفادي في يد بل في يد سيم ولا يقدر دون على الخراج
 في حق العالم **الفصل الثاني في العباد** وفي الاجناس قال ابو حنيفة ليس للزنا
 وعن محمد رحمه الله ان نكاحا في كتمان جبريل ولكن يقول اموت بما امن به جبريل صلوات الله عليه
 وقال محمد رحمه الله ان ابا حنيفة رحمه الله يقول في الطفال للجليل والمكر كثر وفي الفتاوي الادب
 غسل الايدي قبل الطعام ان يبدأ بالشان سقيا لتيسر في غسل لا ينجس بالحناء ولكن يترك حتى
 يجف والادب في الفصل بعد الطعام ان يبدأ بالمشي نحو المندل ولا يلبس بغيره كالوضوء
 واما المشي وفي الفتاوي رجل ضلع على الاذن وسجد على حرقه بغيرها بين يديه يمشي به الحرامان
 وعن ابي حنيفة انه قيل ذلك فزبه رجل فقال له لا تقبل مثل هذا فانك لو جئته رحمه الله ومن ايت
 قال من حو او زور كان ابو حنيفة الله اكبر جاء التكبير من واي يتي من الضد الاخير على العكس يعني يحمل على
 الشريعة من ههنا الى ههنا من حو او زور الى ههنا شرفا في مساندك حشيت من قال ثم قال تجزئ الجنا
 في المشي في الاجزاء على الحزقة رجل اوفى ما وهو له كاهون ان كان كاهنه لقاد منه اوله
 احق بالامانة منه غيره فهداه كره وان كان هو احق ولا ضار فيه لا يكره وقد عرفت في كتاب الصلوة
 فاما ما عرفت في هذه دراهم وفيها تماثيل ملك لا بأس به لصفها من حل ما في غير ذلك **فصل** عليه
 غير اهله من رجل لا منزله ان كان الاول مثل ما ذن السلطان او الحاكم لا يسلط عليه ما يراه رجل له امارة
 لا تسلي بطلتها قال الامام ابو حنيفة الكبير رحمه الله ان لقي الله ومهرها في عقد اجبا الى من اطلق
 ومعه امارة لا تسلي امارة في بطنها ولذا زوجت احدي يديها وهي تخاف حو وح الوقت ان امكها ان
 تحمل يد ولدها في حق لا تقبل فان احضرت الى ان تضع عن يمينها او عن يسارها او امامها وساء ما فيها
 من اوباء الصلوة فقلت لان الجمع بين حق الله تعالى وحق الولد ممكن ولو فرض نفسا لهذا ولا بأس بالخارج
 في طريق الخ ذاهبا او جايئا ولا بأس بوضوء المسكت وقد ذكرنا تمامها في كتاب الصوم واما العزاة وفي
 المنتقى من جميع ما لقاة هل يكره كان لغزاة عند ابي حنيفة وفي يوسف وقد رحمه الله بالاحكام قال
كتاب المساج مسكروه لا يحمل نحو لا يجب الاستماع ولهذا المعنى يكره هذا النوع في الاذان والوقاء
 رجل القرآن ولحن في قرآنه فتح انسان ان علم السامع انه لو لقته الثواب لا يدخل عليه **الوجوه**
 والعداوة بلفظه وان علم انه لو لقته نفع العداوة فهو في حجة من ان لا يجزه وفي الفتاوي ميسر
 لحامل القرآن ان يحتم في كل اربعين يوما لا الاكثر من هذا الاولي ان يقول اعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم وقد ذكرنا تمام هذا في كتاب الصلوة ولا بأس باخذ الامه لنقل القرآن في دما قال الفقيه
 ابو الليث رحمه الله كنت افي ثلاثا وصحت عنها افي ثلث لا يحمل احد الاخر على تعليم القرآن وافي
 انه لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وافي انه لا ينبغي ان يخرج العالم الى الوفاق فوجئت عن كل
 حو را عن منافع القرآن والحاجة الخلق في حمل اصل الرضا في وجب على المولى ان يمد يده من القرآن
 قد رما يحتاج اليه رجل مؤثر على من يتبعه وهو يقرأ لا يجب عليه الصلوات ومن يؤسد حريضة
 فيها اجنا والبي عليه السلام ان عند الحفظ لا يكره وان لو قصد مسكوة وكره ان يحمل مشاء
 في قرطاس فيه اسم الله تعالى سواء كانت الحاء في طاهره او باقية خلا في الكس كمنه عليه السلام فقال

موقف حنيفة
 في اطفال الكس

عيسى
 صفي عليه السلام
 قوله له
 له اراه ليعلى

قال الامام ابو حنيفة رحمه الله

لان الكس يعظم الحزقة والقرطاس يستهان ومن سمع اسم النبي عليه السلام مرارا لا يجد عليه في كل مرة
 لان الصلوة عليه فمن في الجلة لا عند كل سماع وفي بعض شروح الجامع الصغير بحث عليه عند كل
 سماع ولو سمع اسم الله بحت ان يعظم ويقول سبحان الله او تبارك الله ومن سمع في مجلس العشق على وجه
 الاعتبار او قال سبحان الله الرحمن الرحيم او يري ان النفس تشفق بالعتق وهو يشغل بالفتنة
 ثبات كمن ذكر الله في الشوق وان سمع على انه يفعل العشق بالفتنة كالتجاذب اذا خرج الثوب فلما فتح سمع او سمع
 على بيته او الفتاوي اذا قال عند فتح الفتاة لا اله الا الله او قال الحارث هذا او سئل عليه لانه باخذ من ذلك
 ثمن انا العالم اذا قال في مجلس العلم صلوا او العاري اذا قال كبروا ثيابا ولو اخذ قدح الخمر ليعتق
 فقال لسبح الله الرحمن الرحيم ما في في الفاظ الكفرية السلام السائل اذا سئل لا يجب ود سلامه ان هذا
 السلام ليس للحناء بل لسواها وفي الفتاوي رجل مؤثر على الفتاة القرآن لا ينبغي له ان يسل
 فان سلم هل يجب ود السلام كل او الحيا راحة يجب خلاف ما اذا سئل وقت الخطبة وعلى هذا الامر
 والمودون يؤذون والعقبة يكره وفي الروضة لا يسل في حجة مواضع عند قراءة القرآن جهرا وعند
 من اكرة العلم وعند الاذان والاقامة والخطبة يوم الجمعة والعيد وعند الاستقبال بالصلوة
 وليس فيهم احد الا يسل وفي الحمار ان كانوا مستورين ليل علمهم بالانفاق وان كانوا عراة وفي
 لا عند ابي حنيفة يسلم وعند مما لا اختلف الناس في المصري والعزوي قال بعضهم يسل
 عليهم ولا نقاط الذي جاء من المصري الذي يستقبله من العزوي وقال بعضهم على القلب ويسلم الراكب
 على الماشي والماشي والقائم على القائم والقائم على القليل على الكثير والصغير على الكبير اذا امر بقوام
 ما يكون ان كان محتاجا ويعرف العزيم يمد يده يسل والاف لا يستقبله رجال ونساء ليل علمهم في
 الحكم ولا يسلم عليهم في الطريقة الكل في الروضة وفي الجامع الصغير ويكره اللقب بالزد والسطح
 والارملة **عنه** فان مؤثر يقوم بلبس السطح عند ابي حنيفة رحمه الله يسلم عليهم وعند ما
 لا يسلم عليهم رجل جالس مع القوم سلم عليه رجل فزده بعض القوم من ذلك بنوب ذلك عن الذي سئل
 عليه وسقط عنه الجواب هذا اذا لم يسلم اما اذا سئل فقال السلام عليك يا عمر فاجاب عن غير السلف
 عنه بخلاف الاشارة وجواب السلا واذا لم يكن مستوعبا لا يسقط عنه القرض لان الجواب لا يجب عليه
 الا بالاسماع فان كان المرود وعليه اتم فبقي ان يريد عزيمك شفعية وكذا حو ان العطاس واما الذي
 اذا قال المسلم الذي اذال الله بقاء الاخر والاداني ان يسل الله بقاءه ليسلم او يودي الحزقة
 لان هذا دعاء له الى الاسلام والمنفعة المسلم وفي سيرة الفتاوي لا بأس برود الاسلام اهل
 الذمة والبي عن الدابة تفرغ الدابة اذا كان محتاجا لا بأس به ايضا ويكره نصيحة اهل
 الذمة وفي شرح الطحاوي يكر الدابة ولا بأس بالورد ولا يريد على قوله عليه كره اما العطاس
 امارة عطست ان كانت عجزا يرد عليها وان كانت ساه يرد عليها في نفسه وهذه كالتلاوة فان
 المرأة الاجنبية اذا سئل على الرجل ان كانت عجزا يرد عليها التلاوة بلسانه بصوت سميع
 وان كانت ساه يرد عليها في نفسه يكره الرجل اذا سئل على امرأة اجنبية فاجواب فيه يكون على
 العكس وفي العطاس فوق الثلث ان تغمضه فحسن وان لم تغضه او لا بأس في العاطس بمحمد الله تعالى
 رجل عطس خارج الصلوة ينبغي ان يحذره تعالى فيقول الحمد لله تعالى رب العالمين او يقول الحمد لله
 كل حال وينبغي لمن حصره ان يقول برحمتك الله ثم يقول العاطس غفر الله لنا ولكم او يقول بعد بركم الله

ان

ال

ال

فصل

في الكلام على الاجنبية وركها

ويعلم انه لو ضاع عنه فلو امكنه فانه لا يسهل ان يسكت ويترك وان كان يعلم انه لو ضاع
لا يمتنعون وسعته ان يترك والشي افضل وان علم القمر يصير بون او يمتنعون لو ضاع وسعته ان يترك
ولو امتسك به يفتنه شيئا من المعازن والملاهي كره وباشع وان كان لا يسهلها لان امتساك هذه
الاشياء يكون لله عار **وعنه** في الطين والتواب من طريق المسلمين ان كان في يوم الزرع والاوكل لا يابسه
وان لم يكن في ذلك الوقت وفيه معصية بالمادة لا يسهل ذلك **وعنه** في داره حجرة من صا وقد باع اغصانها
واذا ارتقى المشتري يطلع على غروان المسلمين برفع جارة الى الحاكم حتى يمنعه عن ذلك وقد ذكرنا في
كتاب الحيطان والحنان ان يجبرهم وقت الارثاق مرة او مرتين حتى يسكنوا وانفسهم فان لم يفعل
فالان يرفع الامر الى الحاكم في المنع له ذلك **حسن احمر** وفي الفتاوي روية الله تعالى وقد من
في المنام ملك قال لعبد المتنازع دهم الله يحرمهم ان يترك الاسلام الصغار لا يضاري قال المصنف
واقعه جدي شيخ الاسلام عند الرشيد بن الحسين واكثر مستأج سمع قد لا يجوز ذلك حتى قال الشيخ
الامام ابو منصور المازندراني رحمه الله من قال هكذا فهو غايب الوش وعليه الحق من مستأج غارا
منهم جدي ابو ابي الامام طهيز الدين البكر **وعنه** في اعمال القوي في قلبه انه ليس بمومن ان وقع
امنه ليس بمومن بسوا او لا يفتنه اعماله لانه عني الله كثيرا فهو مومن صالح وان وقع في قلبه انه
ليس بمومن لم يورث الله واستقر قلبه على ذلك فهو كافران خطر هذه على قلبه فوجدنا ان **وعنه**
من نفسه فهو مومن **وعنه** في الموت لعين غيبته او غضب من عدوه بكرة لقوله عليه السلام لا
يتمتع احدكم الموت لمن ترك به وان كان لعين دمانه وظهور المعاصي فيه بخلافه الوقع فيها
لا يابسه لما روي عن النبي عليه السلام في مثل هذه الصورة قال فطن الارض خير لكم من ظهورها
السقعة في حق الاولاد اذا اذاموا ان يقول حوب ابيك سيداكر فلان كان يودي اجزاء
عن الدعوى لا يملك امره بما يعارض الامر فيصير غافا فيسحق عقوبته الفاق وفي الحنان حسن
ولم يقطع الخلة كلها ان قطع اكثر من النصف يكون خائفا الشيخ الضعيف اذا سلم ولا يطبق الحنان
ان كان اهل البصر لا يطبق بترك لان ترك الواجب بالعدو جاري فترك السنة او ما يصح اذا كانت حشنة
طاهرة لا يمكن ان يمد خلة ذكره الا بشد يد وظهور حشنة كماله لوراها انسان براها كانت
اختنق فيظن القات والاهل البصر والجامون ان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاحتسان لانه شديد عليه
وحيزه ولا يتعذر ويكون ذلك عذرا لان الواجبات تسقط بالاعتذار بالسنة او في اهل بلخ اختنق
على ترك الحنان كما روي الامام **وعنه** في الفتاوي للقاضي الامام ويبغي ان يختنق العتي اذ بلغ الشيخ
سنتين فان خنقه وهو اصغر من ذلك لحسن وان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا يابسه واخبرته
رحمة الله لم يقدر وقت الحنان قال شمس الائمة الحلواني وقت الحنان من حين يحمل العتي ذلك الى ان
يبلغ رجل وقت لعلم اظنه او لحلق بلسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جوار ذلك في غير يوم الجمعة
واخره الى يوم الجمعة تاجيرا فاحشا فان ذكرها لان من كان طغره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم
تجاوز الحد واخره بتركها بالاختيار فهو مستحب لما روي عايشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال من قتل اظنه يوم الجمعة اعاده الله تعالى من التالبا الى الجمعة الا في يومه
ثلاثة ايام واذا قتل اظنه او جرحه شعرة يفتني ان يدين ذلك الطغور والشعر المحرور فان روى به
فلان من به فان القاء في الكنيف او في القفل بكرة ذلك لان ذلك لورث **وعنه** في ما خذ الرجل من شاة

اظهر كفض
فداه

اراق خمر النقة

كسرم فدا

سجست
فكلها

لعمري فنبض
المنطق

الاحمر

وهو يعلم انه لو ضاع عنه فلو امكنه فانه لا يسهل ان يسكت ويترك وان كان يعلم انه لو ضاع
لا يمتنعون وسعته ان يترك والشي افضل وان علم القمر يصير بون او يمتنعون لو ضاع وسعته ان يترك
ولو امتسك به يفتنه شيئا من المعازن والملاهي كره وباشع وان كان لا يسهلها لان امتساك هذه
الاشياء يكون لله عار **وعنه** في الطين والتواب من طريق المسلمين ان كان في يوم الزرع والاوكل لا يابسه
وان لم يكن في ذلك الوقت وفيه معصية بالمادة لا يسهل ذلك **وعنه** في داره حجرة من صا وقد باع اغصانها
واذا ارتقى المشتري يطلع على غروان المسلمين برفع جارة الى الحاكم حتى يمنعه عن ذلك وقد ذكرنا في
كتاب الحيطان والحنان ان يجبرهم وقت الارثاق مرة او مرتين حتى يسكنوا وانفسهم فان لم يفعل
فالان يرفع الامر الى الحاكم في المنع له ذلك **حسن احمر** وفي الفتاوي روية الله تعالى وقد من
في المنام ملك قال لعبد المتنازع دهم الله يحرمهم ان يترك الاسلام الصغار لا يضاري قال المصنف
واقعه جدي شيخ الاسلام عند الرشيد بن الحسين واكثر مستأج سمع قد لا يجوز ذلك حتى قال الشيخ
الامام ابو منصور المازندراني رحمه الله من قال هكذا فهو غايب الوش وعليه الحق من مستأج غارا
منهم جدي ابو ابي الامام طهيز الدين البكر **وعنه** في اعمال القوي في قلبه انه ليس بمومن ان وقع
امنه ليس بمومن بسوا او لا يفتنه اعماله لانه عني الله كثيرا فهو مومن صالح وان وقع في قلبه انه
ليس بمومن لم يورث الله واستقر قلبه على ذلك فهو كافران خطر هذه على قلبه فوجدنا ان **وعنه**
من نفسه فهو مومن **وعنه** في الموت لعين غيبته او غضب من عدوه بكرة لقوله عليه السلام لا
يتمتع احدكم الموت لمن ترك به وان كان لعين دمانه وظهور المعاصي فيه بخلافه الوقع فيها
لا يابسه لما روي عن النبي عليه السلام في مثل هذه الصورة قال فطن الارض خير لكم من ظهورها
السقعة في حق الاولاد اذا اذاموا ان يقول حوب ابيك سيداكر فلان كان يودي اجزاء
عن الدعوى لا يملك امره بما يعارض الامر فيصير غافا فيسحق عقوبته الفاق وفي الحنان حسن
ولم يقطع الخلة كلها ان قطع اكثر من النصف يكون خائفا الشيخ الضعيف اذا سلم ولا يطبق الحنان
ان كان اهل البصر لا يطبق بترك لان ترك الواجب بالعدو جاري فترك السنة او ما يصح اذا كانت حشنة
طاهرة لا يمكن ان يمد خلة ذكره الا بشد يد وظهور حشنة كماله لوراها انسان براها كانت
اختنق فيظن القات والاهل البصر والجامون ان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاحتسان لانه شديد عليه
وحيزه ولا يتعذر ويكون ذلك عذرا لان الواجبات تسقط بالاعتذار بالسنة او في اهل بلخ اختنق
على ترك الحنان كما روي الامام **وعنه** في الفتاوي للقاضي الامام ويبغي ان يختنق العتي اذ بلغ الشيخ
سنتين فان خنقه وهو اصغر من ذلك لحسن وان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا يابسه واخبرته
رحمة الله لم يقدر وقت الحنان قال شمس الائمة الحلواني وقت الحنان من حين يحمل العتي ذلك الى ان
يبلغ رجل وقت لعلم اظنه او لحلق بلسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جوار ذلك في غير يوم الجمعة
واخره الى يوم الجمعة تاجيرا فاحشا فان ذكرها لان من كان طغره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم
تجاوز الحد واخره بتركها بالاختيار فهو مستحب لما روي عايشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال من قتل اظنه يوم الجمعة اعاده الله تعالى من التالبا الى الجمعة الا في يومه
ثلاثة ايام واذا قتل اظنه او جرحه شعرة يفتني ان يدين ذلك الطغور والشعر المحرور فان روى به
فلان من به فان القاء في الكنيف او في القفل بكرة ذلك لان ذلك لورث **وعنه** في ما خذ الرجل من شاة

كان
دونه

اذا
الامر
يطلع
عنه
كسليم

لم

الحزن

فقط
لنا

فمن

حتى يوافي الطريق الا على من السعة العليا ويصير مثل الحاج **نوع احده في المسجد** عن الفقهاء
ابو جعفر عن هشام عن محمد بن عمار عن محمد بن عمار عن محمد بن عمار عن محمد بن عمار عن محمد بن عمار
ذكر الامام حواجر زادة في كتابه الشرب والامام في الشرب في القناري تعليم الصبيان في المسجد لا بأس به
وقد ذكرنا في كتاب الصلوة المأثور في الحديث ثلاثة ايام لاجل المعصية مكرهه وفي غير المسجد طاعت
الوصية للرجال وتركه احسن ولا يباح الخا والصلابة عند ثلاثة ايام لان الصلابة تتخذ عند السرور ورجل
يبيع القناري في مسجد الحام لاجل وسع الطعام وغيره كذلك ينبغي ان يكون للسفاحم هذا الحكم
او يخرج من الكتب لكن يقدرون ان يكون على الابواب يفترون عليه ذلك حتى لو لم يفعل ذلك ومات كان اثمًا ولو
خرج من الحرم يفترون على الناس بقدر ما يتقوى على انقاعه ان يعصوه وكذا ان لم يكن عند من يعلم حاله ما
يعلمه لكنه فادى على ان يخرج على الناس ليعلم حاله يفترون عليه ذلك واذا فعل البعض سقط عن الباقي وفي
هبة الفتاوى الصدق على المساكين في المسجد وهم ياكلون اسرافا ويصلون الحافا هو ما جرد ما لم يعلم واحدا
بعينه انه هذه الصفة ولا ينبغي ان يصدق على المساكين في المسجد الجامع وفي سائر المسجد ينبغي ان يكون هكذا
وقد ذكرنا في كتاب الصلوة والامام للروحة وفي البيت ان يصدق بالطهور رجل له دراهم وان يفتن
فالانفاق على نفسه افضل ان كان حاله انفق على الفقراء به هو في الشدة اما اذا كان حاله لا يصير
الشدة فالصدق على الفقراء افضل لقوله تعالى ذورون على انفسهم ولو كان لصحوا ضمة وما يتقبل
بحد اقل الكتب على مراتب فقد اذنا لا بد لكل واحد منهم ما يقيم به صلبه يفترون على كل واحد اكتباه وكذا
لو كان له عيال من زوجة واولاد فانه يفترون عليه الكتب فقد ركبنا بينهم وكذا ان كان له ابوان فمقران
يفترون عليه بقدر ركبنا بينهما زاد على قدر ركبنا به وكفاية عياله من باخ اذ لم يرد به الفقر والروءاء من المذهب
عند جرد القلاء والفتراء ورحمهم الله ان جميع انواع الكتب في الامانة على السواء هو العلم واحلف المسامحة ورحمهم
في ان الزواجة افضل او الحارة قال بعضهم الحارة افضل واكثر مشاينا على ان الزواجة افضل ومن اتبع على
حتى مات دخل النار لانه قبل نفسه **نوع ثلثه في الفجر** الفجر هو الوقت الذي ينبغي ان يعمل الماروي
لعمل المنقذ من لان احس على الجراحات من ان احس على الفجر ولو وجد طريقا في المعصية ان وقع في قلبه
احد لونه لا ينبغي دخل احس على فتره ورجلا في الفجر ان حقيقه رحمه الله كبره وعند محمد لا يكره ما جازا
استدل بالقول محمد بن شوكه او حشيش بنيت على الفجر ان كانت طيبة بكرة فلهه وان كان باسنا لا بأس به في ما دام
وطيبا يصح ميت دون في غير ملكه لا ينش الفجر لكن من ثمة الحفرة ولودون في ارض غيره فالمال لا يباح
ان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى وزرع توفد امرأة ماتت وبها حبل يعلم انه حي ليقطعها من الحجاب
الاستبراء ولودون فتع ان الولد ميت في بطنها منه ورويت في المنام ايضا تقول ولدت لا ينش الفجر افضل
الميت من ولد الى ولد لا يكره في العيون وهكذا اذكر الامام حواجر زادة رحمه وذكر الامام السرخسي انه يكره الا
قد روي او يلبس الخلع الفناوي والله اعلم **الفصل الثالث فيما يتعلق بالمعاصي**
وفي الفتاوى ما سماع من الملاي كالصرب بالفضيب وغيره حتى اولا من الملاي وقال عليه السلام استماع
الملاي في معصية والحلوس عليها فسق والملاي في الكفر هذا على وجه التهديد الا ان يبيع نفسه فيكون
معدوا ولا لكون الواجب عليه ان يجتهد حتى لا يستلما روي عن النبي عليه السلام انه اذا دخل اصبغ في اذنه وذكر
استماع العرب ان كان فيما ذكر العنق بكرة هربا المعصية معصية ان غمر عليها عليه الا في جرد الكذب
في ثلاثة مواضع في الضحك بين الناس وفي الحرب ومع امرائه في اول جمل الحشا واما المعاملة مع الكفار اذا كان

انما الضميمة
عن المعصية

ما نزل
نزل النبي

ام المعصية
يجوز للذن
فمنه ما

رجل

رجل وامرأة والذان كافران فعليه نفقة ما ويرى ما وخذ منها وادبها فان طاف ان عليها الى الكفران
وادبها حازان **نوع اخر** وادبها في الروضة والاكل والشرب او في المشركين مكرهه ولا بأس بطعام المحرم كله
الا في محنته وفي الاكل منهم لمرق في محد وعزل الحاكم عبد الرحمن لو اسلم مرة او مرتين لا بأس به اما الدوام
عليه فمكرهه ولا بأس به بالذهاب الى ضيافة اهل الدمة من لواجر نفسه من ذمي ليعلمه فيتحمل مكرهه لقوله
عليه السلام لعن الله في الجزع عشرة ولو اجر ليعلم في الكفيسة فلا بأس به لانه ليس به عن العمل معصية وفي فتاوى
القاضي الامام رجلن اجر نفسه من الفتاوى لصرى الفاقوس كل لو في خمسة ويعطى في عمل ارجل يوم وربما
قال ابو ابيهم بن يوسف قال لا ينبغي له ان يواجر نفسه منهم واما عليه ان يطعم الرزق من موضع اخر وكذا الاسكان
او الحياطة اذا استوجر على حياطة من ربي الفتان ويعطى في ذلك اجر اكثر لا يستحق له ان يعمل لانه اعانه
على المعصية وفي كتاب الاشربة للامام السرخسي لا بأس به ببيع الفجر من شخص حر او عند مكرهه وعلى هذا بيع
العقب وبيع الكرم لا بأس به وفي قول الهدية من الكفار ان كان حاله قبل ضلته لا يجوز دخل ذمي او امة
ومنه لغيره ان يقوده الى المعصية من البيعة الى منزله لان الذهاب الى البيعة معصية والى المنزل لا ولا
تعمل الجرا الى العمل للظلم لكن عمل الجرا في الجرا لا يعمل الحيلة الى الهرة ولكن يحمل الهرة الى الحقيقة وكذا البيعة العذر
الى العزاب هذا في صلوة الفتاوى وما تقدمت من سيرها وليس للرجل ان يبيع امرائه الذميمة من شرب الخمر
وغيرها من اذ خال الخمر ببيته ولا يجرها على العسل ذمي سال مسألا عن طريق البيعة لا ينبغي له ان يبدله **نوع اخر**
تجوز ان يقال في سجنان ذمعا الكافر اخلف المشايخ ورحمهم الله فيه قال بعضهم لا يجوز معهم الامام ابو الحسن
المرستفغني لانه لا يدعوا الله لانه لا يعرفه لانه ان اقر به فلا وصفه بما لا يليق به فقد نفق اقراره لما روي
في الحديث ان دعوة المظلوم وان كان كافرا مستجاب او ادبه كفرا النية لا كفران الدين كقوله عليه السلام
من ترك الصلوة عند امتناع فقد كفر مناه كفرا النية وقال ابو القاسم الحكيم وابو نصر المازني لا مشة
مستجاب لقوله تعالى حكاية عن النبي في النظر فقال الله تعالى انك من النظر اهداه اياته فان العبد
الشديد وبه يفتي **الفصل الرابع في المال من الاهداء والميراث وغير ذلك**
وفي الفتاوى رجلن هدي الى انسان او امرأة ان كان غالب مال الميدي من حرا ولا ينبغي له ان يقبل ولا ياكل
من طعمه ما لم يخبره ان ذلك المال خلال ذمته او استقصاه ولو كان غالب ماله خلا لا بأس به ما لم
يسبب انه حرام وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب الوصايا وفي شرح جمل الحشا لغير الامم
الحواشي ان الشيخ الامام ابا القاسم الحكيم كان ممن ياخذ حارة الشيطان وكان يستقر من جميع
جوانحه فما ياخذ من الجارية كان يقضي ذمته به والحيلة مثل هذه المسائل ان ينبغي شيئا من يتقدمه
اي ما اذا احت قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة رحمه الله عن الحيلة في مثل هذا فاجابني بما ذكرنا بما
ذكرنا وسبل ابو حنيفة رحمه الله عن كل طعام السلاطين والعلما واخذ الجارية عنهم قال ينبغي
ان يجتري عنه الاخذ والاكل فان وقع في قلبه انه خلال ياخذ ويبتاعه والا فلا وفي الفتاوى رجلن
مات وكسبه من بيع الباق ان يودع الوارث عن احد ذلك فهو اولى ويرد على اربابه ان علم وان لم يعلم
الوارث معتقد **نوع اخر** ولو كان ممن الطوخ اذ في طمعة لا يرد على اربابه وما قلنا في من الخمر وعن ابي يوسف
في تزور ولو اجر وهو مسلمون لا يبيع الخمر منهم ولين يملك بمرتبته ولو اخذ بمرتبته وشوة او طما ان يوزع
الوارث فهو اولى ولو علم الوارث انه اكتسب من حيلة لا يعمل فان لم يعلم ذلك بعينه ليرد للميراث خلال
ولا يصدق هذا من حيث الحكم فان صدق فتواولي فيصدق بنية الحضا امرأة وضعت ملاها فمات

كان في

باب

مطل

بشيء
وكان

عنه

فقط

نزل

امرأة أخرى ووضعت ملائكة شر جات الأخرى وأخذت ملاءة الثانية وذهبت بالبيع الثانية ان تنفق
بملاء الاول والحيلة ان ينفق الثانية هذه الملاءة على نفسها ان كانت فقيرة على سبيل ان يكون الثواب
لصاحبها ان رخصت لغيرها الملاءة البتة منها فيسقط الاستفاد لها فاللحظة وكذا الوتر في المكس ويزول
عوضا رجل له على امرأته ان يلازمها ويأخذ ذيلها وطرف ملاءة فيقعد على باطنها فان دخلت حرة
فلا بأس بان يدخل اذا كان يامن على نفسه ويكون بعد منها يحفظها وقد ذكرنا غامتها في باب العضا رجل أخذ
من خاتون رجل ثوبا وهوى فبقيته هذا حتى دخل ذان لابس بان يدخل هو ذاه ذكذوا كان له الف درهم
وقع في دار رجل وخاف ان يلو على صاحب الدار لو صاح به بأخذ الملاءة ويذهب هل له ان يرميه قال لبعضهم له ذلك
ان كانت تساوي عشرة فضاء قال العقيقه ابو الليث انما بنا رحمهم الله لو يقدر هذا التقدير اذ اسروا
عن امه فزوات ابوع وهو وارثه لا يواخذ به في الأخرى واستمر السيرة **نوع منه في الدين**
رجل له على امرأته فمعاينة فملاءة صاحب الدين قال **نوع المشايخ** رحمهم الله لا يكون للدول من الخصومة
لان الخصومة لسبب الدين وقد استعمل الدين الى الورقة في سبيل الثواب لو مات الطالب والمطلوب طاب
لاجله في الآخرة دون الورقة سواء استغفله او لم يستغفله ولو فسخي المطلوب ورثته بري من الدين دخل له
على امرأته فاحترانه مات فقال **حيلة** في حل مشهور انه حتى ليس له ان يأخذ المديون اذا فسخي احوالها عليه
لا يجوز على القول في الأجر رجل له عزمير جاءه انسان وانزعه من يده يعزروا لاضان عليه الف في الدنيا
وفي الجامع الصغير المديون اذا باع الخمر فسخي الدين يحكمه لصاحب الدين ان يقبض ان كان المديون مسلما
وان كان نصرانيا لا بأس به مسلم غضب مال الذي اوسق بيا قبية الآخرة وطلامه الكافر فخصومة
الذات استد في الفتاوى المستقر من اذا اهدى الى القروض شيئا ذكر في الكتاب انه لا بأس بقول هدية
لان هذه منفعة لو ترك مشروطة في الترمي فان نزع ولو قيل كان افضل قالوا انما نزع اذا علم
انه اهدى لاجل الدين فان نزع كان افضل اما اذا علم انه اهدى لاجل الدين واشتلت عليه انه اهدى
لاجل الدين فان نزع كان افضل اما اذا علم انه اهدى لاجل الدين فانه لا يجوز لان قبول الهدية
من حقوق المسلم على المسلم لا يمنع على القول والسبب الظاهر في مقام العلم وهو ان يكون بينهما
مهاداة قبل القرض لقراءته او صدقة او غيرها اذ كان المدي وجلا فله وقا بالحدود والحدود والحدود
يقوم مقام العلم انه اهدى لاجل الدين **نوع منه في البيع** بكرة بيع العدن قال مساجد
رحمهم الله هذا اذا كانت خالصة اما اذا كانت مختلطة لا بأس به ولا بأس ببيع السروقت اذا الاحتكاك والبيع
في اومن لا يضر باهلها لا بأس به وان كان في يده يضر باهلها فهو مكروه ستر الاحتكاك وعلى وجهه منها ما هو
مكروه ومنها ما ليس بمكروه ومنها ما هو مختلف اما المكروه اذا اشترى طعاما في المصير فقله
الى بيته وامسكه وذلك لا يضر باهلها اما الذي لا بأس به فان يذهب الى مصر آخر واشترى ونقله الى مصر
وامسكه وللناس حاجة اليه فنقله الى يوسف بكرة وعند ما تسخيت ان يبيع وكذا الوصل له من زرعه
ولا بأس باسائه واما المختلف اذا اشترى من سنان مصر ونقله الى بيته وامسكه وللناس حاجة لا
بالس به عند ما قال محمد كل فريضة عليه طعاما الى المصير فيمنعه من الاحتكاك المكروه لا يضر
اي حبيفة الامم فون الناس كالحطه والارز والدين والذرة اذا كان في موضع سجدون الخبز من الارز
وعلفه الدواب كالقن والبقن ولا يضر فيما سوى ذلك وقال ابو يوسف كل ما يضر بالناس مساكه كالنخل
والزيت ونحو ذلك فهو احتكاك مشروطة الاحتكاك اذا قلنا لا يكون احتكاكا وان طالت كان احتكاكا وع

الشرع في البيع
فهرده

كتاب الاحتكاك

اصحابنا ورحمهم الله قد رواها الشيوخ واذا دفع الى القاضي بامر المحتكم ببيع ما يفضل عن ثوبه وفوق عما له
على اعتبار السعة بمثل القيمة او بغير سيرة ولا يضر فان باع بغير قيمته بمنع في نسخة الصدق والصدق
حسبه الامام وهذا وعزرة ولا يضر او يبيع سوطا فان امتنع عن البيع بعد ما نقده اليه باع الامام
وهذا قول الكل واما على قولهما فلا يشكل والاحتكاك وجهه بري المصير واشترى المصير ولو كان مكروه اذا كان
ذلك بغير وان كان لا يضر لابس به وهذا الذي ليس على هؤلاء الخا رجس التلذذ فان لم يضر عليهم فهو مكروه
في الوجهين ولا بأس ببيع بناء بيوت مكة ويكره بيع ارضها عند اي حبيفة رجمة الله وعند ما لا بأس به
رجل علم بخافية الخا رجل فرأى لآخرانه يبيعها ويقول وطلبي صا جها يبيعها وسه ان يبيتا عما منه وبها
لان قول الواحد القائل في المعاملات سواء كان مسلما او كافرا عد لا او غير عد لحر او عبدا او غلاما
حان امة الى رجل وقالت بعضي مولاي اليك هدية وهذا اذا وقع في قلبه الحاضرة الكلي في الجامع الصغير
وفي الفتاوى السلطان اذا قال للجارين يبيعوا عشرة امنا يد رهم ولا تنقصوا من ذلك شيئا
فاشترى رجل عشرة امنا يد رهم والجاران لو نقص صر به السلطان لا جيل والحيلة ان يقول المشتري
بعضي فاشترى فلوان باع ثا من السلطان منه قال اجزى البيع ببيع رجل الاكل صبي جاء الى القاضي بخراطة
لا بأس بالبيع منه اذا طلب شيئا يفتقر به في البيت كالمخ وغيره ولو اشترى حوزا او فستقا الا فضل ان
يبيع منه حتى يقال هل اذن له اياه ام لا الجوز الذي يبيع به العبيتان نافي ان شاء بقا **نوع منه**
بيع الشر وفي الفتاوى رجل يشر السكوت في حوزة رجل واخذ رجل اخر حوزة فان بيع ما جازي حوزة
ليقع فيه السكوت يكون لصاحب الحوزة على هذا الوجه طسنا على الشئ لاجلنا المطر فاجتمع فوله وكذا لو
دخل حمام بري دار رجل فخرج فيها حذاء اخر واخذ ان ذق الباب ونزع الكوة فاصاحا لداره وكذا لو كان
له حمامة تجاز حمام اخر فخرج فالتج لصاحب البيت رجل دفع السكوت الى رجل ليعتبر على العود ليس له ان يبيع
لنفسه شيئا ولا يبيع له ان يبيع الى غيره وله ان يلقط شيئا ولو كان المدفع دراهم لا يبيع ولا يبيع
الى غيره ولا يبيع الى غيره ولا يلقطه واختلف المشايخ رحمهم الله في شر الدار وهو الدار والدار والدار
لو كنت عليها اسم الله منهم من كره ذلك ومنهم من لم يكرهه واذا اشترى السكر فخر رجل لو كان حاضر وقت
الشرع ان يثبت المشور واذا كان باخذ منه شيئا هل له ذلك اختلف المشايخ رحمهم الله قال بعضهم
له ان يضره وقال العقيقه ابو جعفر ليس له ذلك اذا دخل الرجل مقصورة للجامع ودخل فيها سكر
حاله الاخذ الا على قول العقيقه ابو جعفر رحمه الله ولو ترسوق الناميين فوجد فيها سكر املق
لو يبيعه ان ياخذ والله اعلم **الفصل الخامس في الاكل** رجل دعى الى
وليمة او طعام فوجد منه لعبا او غنا لا بأس بان يقعد ويأكل وهذا اذا لم يكن على المائدة من المذون
فان كان ذلك على المائدة لا يقعد وهذا اذا كان الرجل حامل الذكر فان كان ممن يقعد يده لا يقعد ان لم
يقدر على النهي في الوجهين في قول اي حبيفة رحمه الله استلبت لصد امرأة كان ذلك مثل ان يبيع
مقتدى به هو هذا اذا لم يعلم بذلك قبل الدخول في البيت فان علم ان كان محترما فعليه ان لا يدخل عليه
يستكون ذلك اكراما له فعليه ان يدخل وان علم المصير لا يكره ان لا يدخل وقول محمد رحمه الله وجب
تمة لعبا او غنا دليل على ان العزب بالقبض والقبض حراره ولا بأس بقول هدية المملوك
التاجر واجابة دعوته واستغناء ذابته ويكره كسوته الثوب وهديته من الداهم والديار بين
وما دون الدرهم فلا بأس به وفي شرح الجامع الصغير للامام ابو الدق قال لا روية للصحة

ادراك

مطابق

مسألة الشرع

نوع الفتاوى
عليه السلام

الشرع

كتاب الاحتكاك

قال بعضهم لا يملك وقال بعضهم يملك من فلسا ما ذائق قال الفقهاء والذين من جهة الى ذائق وفي
شرح الطحاوي يطعم الطعام وينفق بالدرهم ونحوه وفي النوازل قال فضل ابن عمار سألت ابا
يوسف عن اكل الزموا وانا اعلم يدعوني الى طعامه قال اجبه وفي روضه الزند ويستحب يجوز للرجل
ان يجيب دعوة الناس والاولى ان لا يجيب ودعوة الذي اخذ الارض مزارعة او دفع على هذا
والافضل ان لا ياكل طعاما مما لان المزارعة فائدة عندنا في حنيفة رحمه الله وفي الفتاوى السلطان
اذا قدم شيئا من المأكولات ان استتره بخل وان لم يستتره ولكن الرجل لا يعلم ان في الطعام شيئا
منفورا عنه بياض اكله وفي شرح الطحاوي لا ينبغي الخلف عن احابة دعوة العامة كدعوة العرس
والحنان ونحوهما فاذا اجاب ففضل ما عليه فان لم ياكل فلا بأس به والافضل ان ياكل لو كان غير صابر
قوله منه ولا بأس بالدين ليله العرس الضيف اذا اعطوا اللقمة بعضهم لبعض يقتدوا
ذلك تعامل الناس ويترك القياس بالاختصاص ولو ناول الخدم الذين على راس المائدة او ناول
المرءة حارسا شخصانا ولو ناول الكلب لا يجوز الا الخبز المحترق والمعتبر في العامة **قوله** ولو دخل عليه
انسان لا يجوز له ان يعطيه شيئا ودفع الزلة حرام بكل حال الا اذا كان من اذن وبكره وضع الملمحة
على الخبز والخبز تحت القفصة ولهذا قال ابو القاسم الصفار لا احب في بنية الذئب ان يلبس الصبغة
سوى ان ارم الملمحة من الخبز وبكره ومع صح السكين واليد بالخبز وتعلق الخبز على الحوان وانما موضع
يحبب لا يتعلق كرامة الخبز ولا بأس بالاكل منكبا او مكشوف الواس هو المحارة والاكل يوم الاصحى
قبل صلوة العشاء المحارة انه لا يكره المسائل في الفتاوى وفي كتاب الكسب الاسواق في الطعام منهن
ومن ذلك الاكل يوم الشيع الا اذا اكل لاجل الضيف حتى لا يحمل او يزيد صوم العبد واذا كان اكثر مما
حاجته ليتقيا قال الحسن البصري لا بأس به فان زانت السمن ماله ياكل لو انما من الطعام وكثير
لن يتقيا وينفعه ذلك ومن السرف الاكثار في الباجات الا عند الحاجة ان يملح باجته فيستكثر
حتى يمتلئ من كل يوم شيئا فيجعله قد رما يتقوى على الطاعة او قد علم ان يدعو الاضياف يوما بعد
يوم الى ان ياتي الى اخر الطعام فلا بأس به ومن الشرف ان ياكل وسط الخبز ويدع جوانبه او ياكل ما اخرج
من الخبز فان كان ياكل غيره الجوانب لا بأس به وفي النوازل قال فضل ابن عمار سألنا ابا يوسف
عن التفرقة في الطعام هل يكره قال لا الا ما له صوت ومثل ان وهو نفس من الذي ومن السرف ان يترك
للمة سقطت من يده بل ينبغي ان يبذل تلك اللقمة وينبغي ان لا ينتظر الاداء اذا اخضر الخبز ولا ياكل طعام
حار ولا يشبع ولا ينبغي في الطعام والسواب ومن السنة ان لا ياكل الطعام من وسطه في الابتداء ومن
السنة ان يعلق اصابعه قبل ان يجلسها بالمندبل ومن السنة لعق القفصة ومن السنة ان يبذل ما للملح
ويجبه بالملح وفي مختلف الرواية دجاجة مائتة وحريجة منها بقصة توكله وفي الفتاوى اكل الدين
مكروه لانه تشبه بغيره فان وعون لو كن الاكل الطيب والسعي الذي يوجد في بعض الابل
والشاء ليس ببول وبياض ايضا وفي احتيا البقر لا ياكل لان البقر يشبه لاشد اكله النجاسات الا
قليلا والاحتيا خلاصة خبز وجدي خلاصة سويق الفارة ان كان على صلابته يري ويؤكل الخبز حبة
من قد والفارة اذا سقطت في فارورة الدهر او حطبة ملحنت فاحطبة توكله الا ان تكون كثيرة فانت
تجبت تنفرد عنه الطباع **قوله** ولو طعم من ادمي مع الحنطة لا توكله من المرأة الميتة والبقرة الميتة والشاء
الميتة طاهر في صلوة الامام حواضر رادة رحمه الله وفي المنتقى اكل حرة الحمام في الدوا لا بأس به

مطلب

مطلب

شرح في الطعام

رجل الخبز في الفناء

وشرب ما يول له له دواء معروف في كتاب الصلوة واكل التزيان يكره اذا كان فيه شيء من الحيات فان
باع ذلك حاد وان لم يعلم ان فيه شيئا من الحيات لا بأس بشربه وفي فتاوى القاضي الامام رجل بر حله
حرامه قالوا يكره لانه يخالطه بعض الانسان والخنزير لانه محرم الاستقاء ولو وضع الخبز على الخرج ان لم
به الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء والذي زعم ولا يرفأ دمة فاذا كان يكتسب منه على حقيقته شيئا
من القربان فان البكر الاسكان يجوز قيل له لو كنت بالبول قال لو كان به شفاء لا بأس به قيل لو كنت على حله
ميتة قال ان كان فيه شفاء حاد عن ابي نصر بن سلام معنى قوله عليه السلام ان الله لم يجعل شيئا كثر
فيما حرم عليكم انما قال ذلك في الاستقاء التي لا يكون فيها شفاء فانما اذا كان فيها شفاء لا بأس به
قال الا ترى ان العطشان على له شرب الخبز طاله الاضطرار **قوله منه** رجل اكل خبز من اهل بيته فاجتمع
كسيران الخبز ولا يقتصرى اكلها فله ان يطعم الدجاجة او الشاة او البقرة او الاضف ولا ينبغي ان يطعمها
في التوازي الطريق الا اذا وضع لاجل النمل كذا فعل بعض السلف **قوله** رجل قال لا حركوا كلف من ثمري فقال
حنيفة وهو قد اكل القشدة لا يكون كذا وكذا وقال كذا استشرت هذا الثوب فقال حنيفة وهو قد
استثري لغيره لا يكون كذا امرأة تطبخ القدر وتدخل زوجها تغدح من الخبز فصبغت القدر فصبغت المرأة
في القدر وخلاصته صادرة المرفة في القومته كاكل لا بأس به **قوله** اذا احتاج الى شاة مال وله ان كان
المهر واحتاج لفقده اكل غير شاة وان كان في المعازة فاحتاج لعبد الطعام اكل بالقيمة ان كان مورا
يعني لا يعل له اخذ الصدقة **قوله** رجل وابنه في الصحراء او في المعازة ومعهما من الماء ما يكفي لحد سما
الابن احق بالماء وقال محمد بن سله يهرق الى الاب هو المختار لان له حق تملك مال الولد دون العكس
شرب الماء من السقاية جائز للفقير والفقير **قوله** رجل الجهد الى منزله بكرة اذا خان على نفسه
الموت من الجوع ومع رفيق له طعام ذكر في الروضة انه حاذله ان ياكل من الطعام قد رما يدف جوعته
على شرط القمار **قوله** وكذا الرجلان على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ماء حاذله ان ياكل معه
بدون السلاح ويأخذ منه بقدر ما يدف عطشه ولو كان الرقيق ياكل الموت يأخذ منه لخصه ويترك
العض **قوله** وكذا من المسافر الموت من العطش ومع رفيقه ماء حاذله ان ياكل من الطعام قد رما يدف جوعته
انه دفع العطش رجل مضطرا لا يجد ميتة ويخاف الهلاك قال له رجل اطلع يدي وكل لا سبعة امراء اكل
شيئا السمن ولا بأس به ما لم تاكل يوم الشيع ولا بأس بالحقة لاجل السمن هكذا دوي عن ابي يوسف
رحمه الله **قوله** الجوز الذي يلقب به الصبيان يوم العيد يوكله وهذا اذا لم يكن على سبيل المقام
فان كان هذا الصنع حراما **قوله** رجل مزا بالتمار في ايام الضيف فاذا ان يتيأول منها ان كانت التمار
ساقطة ان كانت في المر لا يسيغه الا يتيأول الا ان يعل نقشا او دالة ان صاحبها اياها وان كانت
في الحائط ان كانت من التمار التي تنبت في الحوز وغيره لا يسيغه الا حدة ولو كانت لا تنبت على ايتها والاصح
انه لا بأس ما لم يسمين المعنى مرمحا او دالة وان كانت في بيرة سمه في التي تنبت لا يسيغه الا حدة
التي لا تنبت يسيغه بلا خلاف ما لم يطمعوا النبي وان كانت التمار على الاشجار فالافضل ان لا يأخذ في موضع ما
الا بالاذن وان كانت في موضع كانت التمار كثره وعلم انه لا ينبغي عليهم ذلك لسيغه الاكل ولا يسيغه
الجل واما ورق النخلة اذا سقطت في الطريق واخذ انسان شيئا منه بغير اذن او بايه ان كان نخرا ينفق
بورقه كالموت في ايام الفتل ليس ان يأخذ وان اخذ ممن وان كان لا ينفق به فله ان يأخذ ولا ينفق
دفع النخاع والكثير من النهر الحاردي واكلها حار وان كثر وكذا الحطب الذي يؤخذ من الماء ان لم يكن له فيه

في هذا الخبر كلام شيخنا رحمه الله تعالى

في هذا الخبر كلام شيخنا رحمه الله تعالى

مطلب

في هذا الخبر كلام شيخنا رحمه الله تعالى

في هذا الخبر كلام شيخنا رحمه الله تعالى

دخام المارة
في الناصب
للعداوى

برای خود

حسن الجارية
قند

10

وجهه الله كان يرتدي مودا فتمتد اربعمائة دينار وكان يقول لتلاميذه اذ ارجعتم الى اوطانكم
 فليعلم بالتياب النفيسة وقال الانام السرخسي رحمه الله في كتاب الكسب ينبغي ان يلبس في عامة الاوقات
 الفضيل وليس الاحسن في بعض الاوقات الطاهر والنعمة الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك يودي
 الى الخسار **وفي العشاء** ولا يلبس في التياب الخفيفة اذا كان لا يتكبر ولا يكثر **وفي الجمع** اذا كان من حلال
 لا يلبس به اذا كان لا يتكبر ولا يضيع الغرض ولا يمنع حقوق الله تعالى وفي العيون الوضيفة ووجه الله
 لا يرى باساليب التياب الخشنة وان كان سدا اربعمائة واربعا ولا يرى باساليب الخشنة المحسوة بالقز وبكرة
 ان يلبس الرجال التياب المصنوعة بالعصفرا والزعفران او الورس وكان لا يرى باساليب المنقطة
 وحامل السيف بالفضة وبكرة ذلك بالذهب **وفي الجامع** الصغير بكرة لبس الحريرة والدياج للرجال
 ولا يلبس بتوسده والنور عليه وقال **محمد** رحمه الله بكرة وفي ابي حنيفة يوسف رحمه الله مثل قول
 محمد ذكره الصمد والشهد في نسخة **وفي العلق** السور من الحريرة على الابواب والحيطان على هذا
 الحلال والرجل والمرأة في ذلك سواء بخلاف اللبس فان كان الثوب من غير الحريرة وعلم من الحريرة ان كان
 قد راعى رتبة مضمومة لا يلبس به للرجال فان زاد على الاصابع الاربع بكرة وبكرة لبس ما كان لمنه
 من الحريرة وسداه من غير الحريرة غير المحب ولا يلبس بذلك في الحرب وما كان ذلك كله حريرة بكرة
 لبسه في الحرب وعند سدا لا يلبس به وفي السير الكبير باب العمامة لبس السواد مسحوق ومن اراد
 ان يجد ديب العمامة ينبغي ان يفضها كورا كورا وهو احسن من القابض على الاذن والمسحوق
 او قال ديب العمامة بين كفيه الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع الخوس ومنهم من قدره بشير
 وفيه لا يلبس القلائس وقد صح انه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا لبس لبسها وفي الجامع
 الصغير ولا يلبس الا بالفضة وهذا نص على ان الختم بالخمر الذي يقال له **شعر حرام** والاصح انة
 لا يلبس به والختم بالذهب حرام ومن الناس من لم يرب به باسأ وهذا غير صحيح وانما يلبس بالفضة
 اذا احتاج اليه كالسلطان والقاضي وخوها وعند عدو الحاجة العزل افضل واذا اعتمد بالفضة
 ينبغي ان يكون الفضل الى بطن الكف بخلاف النساء ويجعله في اليد اليسرى في الحضرة وتوله عليه السلام
 احملوا بين يمينكم كان في الابتداء فرسا وذلك من علاماته اهل البقي والحفلة هي المعتزة ولا يلبس
 مسمرا لذهب وانما يجوز الختم بالفضة اذا كان على هيئة الرجال اما اذا كان على هيئة خاتم النساء
 كان له فستان او ثلثة بكرة استعماله للرجال الحد حرام فضة وجعل فضة من عقيق او فبروج او باق
 ونقص عليه اسمه او اسمها من اسماء الله تعالى لا يلبس به وليسد الاسنان بالفضة ولا يستدها بالذهب وقال
 محمد لا يلبس به واختلف المتأخرين رحمهم الله في قول ابو يوسف منهم من جعله مع ابي حنيفة ومنهم من جعله
 مع محمد واذا سقط السن لا يعيد هاليه مكافا ولا يستدها لكن يأخذ من شاء ذكية ويضعها مكانها
 وقال ابو يوسف يأخذ من نفسه ولا يأخذ من غيره ويجوز الصلوة مع سنه ولا يجوز مع غيره
 وبينهما في لو حضر في قال محمد رحمه الله يجوز الصلوة مع من غيره اذا كانت مسدودة بالذهب والفضة
 وبكرة الحرفة التي تمنع لها العرق قبل هذا اذا كانت متقومة اما اذا لم تكن متقومة لا تكو ولا لا
 الحرفة التي تمنعها من كل ما فعل على وجه التكبر بكرة وما كان للحاجة لا تكو ونظيره النزع
 في الخوس والاكافا ان فعل تكبرا بكرة وان فعل الحاجة لا تكو ولا يلبس ما يربط الخيط في اصبعه او ثامته
 ليند كمالا دونه وتسمى هذا الخيط الرفعة واما الاكل والشرب والادهان في انية الفضة والذهب

طالع بن سيار

بسم الله الرحمن الرحيم

۱. س. ۱

جوزہ بھاری مع سبق اسناد و

[illegible]

بكره وكذا الاكل بمعلقة الذهب والفضة وكذا الاكل بميل الذهب والفضة وكذا الحرق العود في بحر
الذهب والفضة والرجال والنساء فيه سواء اما الاناء المفضى والمذهب بالاس بالاكل والشراب منه
ان وضع في العود دون الذهب والفضة وكره ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ذلك وكذا الاختلاف
في المصيب من كل الاواني في كرسى المصيب بالذهب والفضة اذا لم يجلس على موضع الذهب والفضة وكذا
الاختلاف فيما اذا جمل ذلك في المجلس وكذا الاختلاف في حلقة المرأة وكذا الاختلاف في المعصوف
المفضى واما السرج المفضى فمما في جميعه رحمه الله انه لا بأس به وكذلك الثغر المفضى والشار
المفضى والركاب المفضى وعن ابي يوسف انه كره ذلك وعن محمد واثان واما العنونة التي لا يجلس
منه في لباسه بالاجماع وكذا ابو حنيفة رحمه الله ان لو طلع على حوان الذهب والفضة وفي سائر الفناء
لا بأس بان يستتر الرجل حيطان البيت بالعود ونحوها للحر والبرد وللزينة بكرة ولا بأس بان يكون في بيت
الرجل سوبر دياح ونور دياح لا ينفذ عليها ولا ينام عليها وكذا الاواني من الذهب للرجل لا يشرى
منها بساط او مصلى كتب عليه في البيع الملك لله بكرة بسطة والعقد عليه واستعماله ولو قطع حوان من المروان
او حط على بعض المروان حتى لو يبق الكفة متصلة لا يبيع الكراهة وفي كراهة فصل من عافرا وكذا الاقبية
للجاري ان كان ثيابا تطيقه مثل اقنية الرجال كره ذلك اسكان امر ان يخذ حفا مشهورا على ذي الجوارح
او النفسه او اذ في اجره لا اذ في ان يفتل وكذا الحياط اذا امر بان يخطى ثوبا على ذي النفسه وكذا
تكتف الرجال مع شربهم وقال القاضي الامام وكسوف اهل الحنا وسرهم ولجامهم على هذا ولا ينبغي
للمصنوع ان يختص رجله او يديه والله اعلم **الفصل الثامن في القتل** وفي قتلى
الغنى قتل الاعوان والسعاة والظلمة في القتل من باع وقال السند الامام ابو حنيفة رحمه الله ثياب
قال لهم وكان ينبغي كقر الاعوان قال المصنف رحمه الله وليس هذا اختيارا شيعيا ولا ينبغي كقرهم
امراة طلقها زوجها ثلثا وانكر ولا ينفذها بقتله امراته قد مر في كتاب الطلاق وفي الفتاوى
استغفار قتل ان يبين خلقه لا ينفذها بقتله امراته قد مر في كتاب الطلاق وفي الفتاوى
فتلها وان لم ينفذها بقتله لا ينفذها بقتله امراته قد مر في كتاب الطلاق وفي الفتاوى
مكروه وكذا الحرق العود بكرة وطرح القلمه حبه لا يفتل من طريق الادب لكنه من باع قتل الجراد لجل
الهرة اذا كانت مودبة لا يفتل من طريق الادب لكنه من باع قتل الجراد لجل
الغزاة ضرر ابو مراد بان القلاب بان يفتلوا كلابهم فان اوارف الى الحاكم حتى يامرهم بذلك ولا ينبغي
ان يخذلوا واره ذلك كلبا الاكلنا بحرس ناله وفي الاجناس لا ينبغي ان يخذلوا الا ان يخاف من الصوت
او غيرهم وكذا الاسد والفتد والضب وجميع السباع وهذا قياس قول ابو يوسف رحمه الله وفي
الفتاوى رجل له كلب عقوق كل ثمار يجر عليه بعضه ولا يهل الغزاة ان يفتلوا هذا الكلب فان عقوق
ان كانوا العود ثوبا على صاحبه بعض والافلا وفي صيدا الفتاوى ان امسك في بيته كلبا وهو لا يحتاج
الله ولجرائه من كلبه ضرر وليس له منعه فان ارسله في السكة فله المنع فان ابي بن الحاكم او الى
صاحب الحسبة وكذا الدجاجة والحش والفرل العلق لوالق في الشمس ليموت الدبدان لا بأس به
امسك ذرد الغزاة بقر اما خروج المرأة لطيف لودق لا يجوز هذا في مجموع النوار والله اعلم بالصواب
الفصل التاسع في المهر فاب وفي ولد مسابيل الغيبة رجل اعطى اهل زوجه لم يكن غيبة
حتى يبي توما معروفا من رجل نفل وبشر الناس بالبد والفساد لا غيبة ان ذكر ما فيه واما علم السلطان

الرجل المصنف

فابطل

طريقا منكر
بالرأى بقتله

استطاع الولد

الحق

لجوز

لجوز فلا اشترط عليه ذكر متاوي احيه المسلم على وجه الاهتمام لا يخرجه **منه** قال ابو يوسف
كان ابو حنيفة وابن ليل وسفيان رحمهم الله يرحلون من اماكن كثيرة ذكره في كراهية فضل ابن عاصم
المشقة ما سمر لم يذكره الله تعالى في عباده ولا ذكر رسول ولا استعمله المسلمون تكلم المستأجر وجرهم
فيه والاولى ان لا يفتل **منه** وفي الجاني الصغير بكرة ان يحمل الرجل في عرق عبده الرابدة ولا يكره
ان يعلقه بقبده قالوا هذا في زمة المهر اما في زمة المهر فلا بأس به لغلبة الابا في خضو مافي الهود
ولا بأس باجل اجر على حمل حملا في خلاف المهر وجل اجر يفتل بفتل منه زادا وسعه او كنبته وبيع
فيه المهر فلا بأس به وكذا في كل وضع تعاقد المعصية نفل فاعل بخاره وهذا في السواد ولا
في الامصار فان اهل الذمة يبيعون من احوال البيع والكفالس في الامصار وقال ابو القاسم
الصغار وهذا في سواد الكوفة اما في ديارنا فيبيعون من احوالها في السواد ايضا قال الامام
الشريفي رحمه الله هو القصر عندي ولا بأس بدخول اهل الذمة المسجد الحرام وسائر المساجد فانها
ولا يفتل عن الغلام وعن الفتاة بريد به الله ليس بواجب ولا سنة لكنه من باع وتفسير العقيقة ان
تذبح شاة في اليوم السابع من ولاده ولده ويحذف مناه وخلق رأسه ولده وفي المشقة كان الفتاة
رحم الله لا يكره تقف الشيب الا على وجه الترس وعن محمد ما احتاج الناس اليه من البناء لا بأس به
واما كره محمد من البناء اذا بني ما احتاج اليه اهل زوجه ابتلوا بالديانة بالجر لا بأس به ولا بأس
ببني الاقارب واحصا بها واحصا بها التها بقر والهرة ولا بأس بكي الصبيان اذا كان لدا واحصا بكي ادم
مكروه ولهذا يكره كتب الصبيان ذكره القاضي الامام الاسيحي في شرح الطحاوي وفي شرح الاسيحي
يكره كتب الصبيان من بني ادم ومكروه واستخدم الصغار وقال ابو حنيفة رحمه الله لو استعمل امرأتان ايام
لما احصاهما لانه يخصوهم فيكون ذلك نظرا الى الاحصاء والله مكروه لانه مثله ولا بأس بتعب
اذن الطفل من لبنات المرأة اذا خلقت راسها ان كان لوجع احنا لا بأس به وان كان للفتنة بالرجال
يكره **منه** في بيت اخذته الزوجة لا يكره العذار الى الفضائل لسيحخص ولا بأس بان يبي الغلام مع مولاه
ومولاه زانية بعد ان يطبق ذلك فان لم يطبق بكرة رجل يفتل في الطريق فلم يخذ مسلما بسبب ان اسبب
الطريق ماء ولا بأس بالفتى في ارض الغيرة هذه الفتوة التوال على الاخبار والمحدث في البلدة وفي
ذلك الحنا انه لا بأس بالاسيحي والاحبار اذ ارادوا الهلال بكرة ان يسير واليه السباق يجوز في
اربعة اشياء في الحنيفة في البيوت وفي الحافر يعني العرس والبعل والفتل يعني الرمي والفتى بالانذار
يعني العدو واما يجوز ذلك اذا كان البدل معلوما في جانب واحد فان قال ان سبقتي فلان كذا
وان سبقتك فلا تفتل عليك او على القلب اما اذا كان البدل من الجانبين فهو حرام الا اذا اذلا
محالينما فقال كل واحد منهما ان سبقتي فلان كذا وان سبقتك فلا تفتل عليك **منه** في الفتاوى
له والمواد من الجوان الحلال لا الاسحقاق فانه لا يفتل في هذا سبأ وكذا يجر ذابا يفتل الامراة
وهو ان يقول انكم سبق فله كذا واما يجوز هذا في الاستياء الاربعة لانه لم يرد به الامر
في هذه الاربعة رجل كنى ابنه بابي بكرة وعنه بكرة بعض المستأجر والفتى انه لا بأس به وتفسير
الفتولة والله اعلم بالصواب **كتاب الفاظ الكفر** هذا الكتاب مشتمل على
ثلاثة اصول **الاول** فيما يكون اسلاما وفيما لا يكون **الثاني** فيما يكون كفرا من المسلم وفيما لا يكون
الثالث فيما يكون خطا وفيما لا يكون **اما الاول** وفي شرح العدة ودي اذ قال

طحاوي رحمه الله

عقبة

طحاوي رحمه الله

المشقة

فيما يكون

المبار الذي محمد المباري سبحانه وتعالى كعبدة الاوثان اوليوا بالباري ويسبون غيره كالشوثة فالحق
 اذ قالوا لا اله الا الله كان منهم اسلاما وكذا اذا قالوا ان شهد ان محمد رسول الله لا يمتنعون عن كل واحد
 من المشركين الكفار فاذا شهدوا بها فقد اشفوا عما كانوا عليه فحكم باسلامهم وفي الشهر
 الكبير اذا حمل على مشرك ليقتله فقال لا اله الا الله وهو من لا يقول ذلك فهو مسلم يعني ان يكف عنه
 وكذا اذا شهد برسالته محمد وقال انا على دين الاسلام او على الحقيقة . ولو دح بقتل . وفي الخبر
 منهم من يقربا لله محمد ومحمد الرسالة فاذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما فاذا قال محمد رسول الله
 يصير مسلما . والجوي اذا قال خدي بكيت . وهذه سمعوا ان حق حكم باسلامه . وفي مجموع النوازل
 نحو . قال صلى الله على محمد لا يكون اسلاما وقال محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي اذا
 قال اسلمت فهو اسلاما وهكذا قال غيره من العلماء لان المشرك اذا قال انا مسلم وهو من لا يقول
 ذلك لعبد الاوثان فهو عبد مسلم . ولو قال اودت منه الفتوة حتى لا يقتلني لا يقتل منه هذا في
 الاجناس . وفي الروضة لو قال الكافر امن بما امن به الرسول منا مسلما . وفي مجموع النوازل اذا قال
 الكافر انا واحد يصير به مسلما . ولو قال مسلم ديني حق لا يصير مسلما وقبل يصير مسلما الا اذا
 قال حق لكن لا امن به . وفي نوادر ابن رستم قال محمد رحمه الله في يهودي من يرضى قال اسلمت وطلع
 هيانه لا يقبل عليه ان مات ولو قال يريت من ديني ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما . ولو قال
 يريت من اليهودي ولو قيل دخلت في دين الاسلام لا يكون مسلما . وفي الخبر لو قال اليهودي او النصراني
 لا اله الا الله وانبر عن الفرائض فليس باسلام . ولو قال مع ذلك وادخلت في دين الاسلام اودى محمد
 عليه السلام كان مسلما **احسن احسن** وفي الاجناس كافرا اذا قال ان يكون اسلاما وذكر عبد هذا
 انه لو شهدوا انه لوذن في المسجد الجامع قال محمد رحمه الله لا يكون اسلاما حتى يشهدوا انه مؤذن
 الجامع . وفي مجموع النوازل لو اذن في وقت الصلوة بغير على الاسلام اما لو اذن في غير وقتها وقيل لا يكون
 اسلاما . وفي الاجناس لو شهدوا انه راوه صلى الصلوات الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك
 اسلاما . وفي الروضة الكافر لو صلى وحده فهو منه اسلام ايضا وهكذا في الاجناس . ولو شهدوا
 انه راوه حج او هبأ او احرام ولبي وشهد المناصك كلها مع المسلمين كان اسلاما . ولو شهدوا
 المناصك او شهد المناصك ولو وليت ذكر في الخبر بانه لا يكون مسلما . ولو شهدوا احد فقال لا اله
 الا الله في المسجد الا عظم وشهد اخر فقال والله بصل في مسجد اخر لم يقبل اذا اوردت ولكن بغير على الاسلام
احسن احسن مسلم تزوج امرأه يعرفونها بالاسلام لا باس بان لا يسألها اما اذا لم يعرف بيدها
 لها صفة الاسلام ولقول لها هل تعرفين بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وصف الاسلام
 لعنبر لم قال لان تعرفت اهل هذا اذ لم يعرفوا ان لم يسأل بعد الباع وان لا والرواية التي عرفت تمامها
 وكنت معتقد اجملته المسائل وفي مجموع النوازل رجل قال احز صفت مسلما في يوكي فقال لا اعلم
 هذا ليس مسلم وفي الجامع الكبير لو قيل لليهودي هل تعرف صفة اليهودية فقال لا فهو ليس يهودي
 وكذا المسلم على هذا وما يتصل بهذا ايمان الناس غير مقبول ولو ثبت بها والمها مقبولة اذا
 اكره على الاسلام فاجري كلمة الاسلام على الانسان يكون اسلاما فان غاد الى الكفر لا يقبل ويحرم على
 الاسلام . وفي نوادر ابن رستم الشكر ان اذا اسلم يكون اسلاما وان رجع عن الاسلام بغير عرج العود
 ولا يقبل وقال محمد رحمه الله لا يجزى على الاسلام شهد مسلم وحده على نصراني ان نصراني اسلم قبل موته

قرأ القرآن اعلم
بالحكم

فيما يكون

وهو ميت

وهو ميت جعلته مسلما وان شهد على مسلم ميت انه كان اوثنا ومات وهو غير ردفه لم يقبل وصية
 الشير الكبير يقبل المسلمون على ميت يقول واحد ليدان يكون عدلا . شهد نصرانيان على نصراني
 انه قد اسلموا وهو محمد لم يجزى بها دنها عليه . وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين ويحرم
 على دينه وجميع اهل الكفرة ذلك سواء . ولو شهد نصرانيان على نصراني انها قد اسلمت جاز وقد
 اجزى على الاسلام ولا يقبل وهذا طه قوله اي حفيوه رحمه الله . وفي نوادر ابن رستم يقبل شهادة
 رجل وامرأتين في اسلام رجل نصراني ويحرم على الاسلام ولا يقبل في قوله اي يوسف وكذا شهادة
 النصرانيين على نصراني انه اسلم وقال محمد لا يقبل شهادتهما لا يجزى على الاسلام كما قال ابو حنيفة
 رحمه الله الكل الاجناس . وفي مجموع النوازل دعي دخل دار الحرب وسوق صبيها وادخله دار الاسلام
 حكم باسلامه . ولو اشترى العبيد لا يحكم باسلامه لانه مملوك بالشراء وما يقبل لهذا الرافعي
 ان كان نسبت الشجين ويلغى ما كافر وان كان يقبل عليها على ان يكره وعمره في الله غنم لا يكون
 كافرا لكنه مبتدع والمعتزلي مبتدع الا اذا قال ما سخط الله الروية فحذيق هو كافر والمشيبي
 مبتدع فان ايدى باليد الجارية فوكافر والمبتدع صاحب الكبيرة والبدعة الكبيرة . وفي المشيبي
 سئل ابو حنيفة رحمه الله عن من هب البقرة والجماعة فقال ان تقبل الشجين ويحرم الشجين ويحرم
 المسيح على الحنين ويصلي خلف كل من فاجر والله الهادي والموفى **الفصل الثاني في الفاطم الكفر بالكون**
 وهو مشتمل على احد عشر حكما **الاول** في بيان المقدمه الى ما يحتاج اليها لا كماله **الثاني**
 فيما يقال في اسماها **الثالث** فيما يقال في الانبياء صلوات الله عليهم **الرابع**
 فيما يتعلق بالاسلام والمسلمين **الخامس** في الاقرار بالكفر صراحة و**سادس**
 في التشبه بالكفار **السابع** في طواف الفسقة والجهال ما يكون كفرا وما لا يكون **الثامن**
 في الاستحقاق بالعلم والعلم **التاسع** فيما يتعلق بالقول والمصنف والمودع والاذان والصلوة
 والقبلة والجماعة **العاشر** فيما يتعلق بالمرن والموت وما يقال في التعزيرة وما يتعلق بالمرقبات
 وامور الاخرة والجنة والنار **الحادي عشر** في السلاطين والجباة **اما الاول**
 في المقدمه جمع في هذا الجنس اصولا يخرج عليها اكثر مسائل هذا الكتاب منها ينبغي للمسلم ان يتعذر
 ذكر هذا الله تعالى صباها ومساء فانه سبب العصية عن هذه المهلكة بوعد النبي عليه السلام والله
 هذا اللهم اني اعوذ بك ان اسرك بك شيئا وان اعلم واستغفرك لما لا اعلم ومنها اذا كان في المسألة
 وجوه فوجب التكفير ووجه واحد يمنع فعلي المعنى ان يميل الى ذلك الوجه الجاهل اذا انك بكل الكفر
 ولم يدركها كذا قال بعضهم لا يكون كفرا ولا يدرى بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا ومنها ان من
 اتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم انها كفر الا انه اتى بها عن اختيار وكفر عند عامة العلماء خلافا
 للبعض لا يدرى بالجهل اما اذا اود ان ينكح مجرى على لسانه كلمة الكفر والعباد ما به من غير قصد
 لا يكفر ومنها من خطر به له ما وجب العلم لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان وما
 اذا اعزم على الكفر ولو لم يد ما به سبغة تكفير **الحال** موفى في الضاب خلاف الاسلام حيث لا يصير
 الكافر مسلما بالاعتراف على الاسلام ونظير هذا امسلة الزكاة . لو نوى ان يصير العبد للتجارة
 لا يصير العبد للتجارة ما لم يجز به . ولو نوى ان يكون للخدمة يصير للخدمة بغير دنية المسلمة
 لخدمة الامام المحروبي وتقرب هذا مع التقرب ان الكفر ترك التصديق بالقلب وان غطى

شهر نصراني
على الف

العز في شرب
اذ قال كمال الروية
في هو كافر

فيما يكون
كفره
لا يدرى
بالحكم
فيما يكون
كفره
لا يدرى
بالحكم

مختار

ارنادر اهدزون
لوحيت المينوت

جزء فرقة بغیر خلاف بالاجماع

لايكفر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الامام رجل قال لعنه اي من اوقاف اي ترسا او قال اي هو ولا يكون كذا عندنا كذا فان قال الخاطب فليؤا
 الخاطب لا يكفر الخاطب وان قال الخاطب لعنه اي من اوقاف الخاطب لا يكفر الخاطب
 ولو قال لولده اي من اوقاف او كما في حقه قال اكثر اهل العلم لا يكفره ولو قال له اي كافر او كافر او كافر او كافر
 عمدة رجل قال لا يحرم يهودي فقال لبيك او قال لا يحرم يهودي كبر بكفركه ولو قال لا يحرم يهودي رجل على الكفر
 عن اي يوسف انه لا يكفر واليه مال ماك القدر والشهد برهان الامة رجل علم امرأة الردة لعنه
 على وجهها بكفر العلم قال لعنه الله الله لعنه الله لعنه الله لعنه الله لعنه الله لعنه الله لعنه الله لعنه الله لعنه الله
 تكفركه ولو قال لعنه اي من اوقاف او قال كافر اي من اوقاف لا يكفره ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 بكفركه ويمنى ان يقول اليهودي من شتر من النصارية رجل وعي الى الصلح بين رجل فقال بتواجد كبره وكرهه
 تكفركه ولو قال فلان من اوقاف او قال فلان من اوقاف لا يكفره ولو قال فلان من اوقاف لا يكفره
الحديث السادس في التسمية بالكفر رجل وضع فلسفة الجور على راسه قال لعنه
 بكفركه وقال لعنه لا يكفره وقال لعنه المناخر من ان كان له لوزة البرد اولان البقرة لا يقطنه الله لا يكفره
 ولو شذ الزنا على راسه وادخل دار الحرب قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 لا يكفره ولو دخل الحمامة بكفركه امرأة شددت على وسطها جلا وقالت هذا اوقافا وتكفركه ولو وضع
 الرجل على راسه شيئا فلسفه الجور من البهائم الخمارا لا يكفره وليس السواد والسرارح وتعليق الدابة
 لا يجزئ الكفره اما لو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 وقال لعنه اي من اوقاف لا يكفره ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 وبايشان دروه وديا حوش حوزده والوليك العفور نصاري كبره مع العلم قال اليهودي من المسلمين
 بكفركه لعنه من حقون على صبا لعنه كبره ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 الصفار انه كبره مجرمي اخذ دعوته لاهل ولده فاهدي الله مسلم لا يكفره بخلاف اهداء السبلة الى الجور
 البعير ورحلت بكبره في مجموع الموازل وفي نسخة الجور في اجتماع الجور يوم الدين وقال مسلم حوز سيرة طاه
 انه تكفركه وكذا الوصال مجرمي اخذ لسور بسبب امساك بكفركه والله اعلم **الحديث السابع**
في كلام الفسقة والجهال وفي الموازل رجل لعنه ان لا يكون حرق الله الخمر او لا يفر من الله فهو
 رمضان لا يكفره ولو لعنه انه لم يحرقه الزني او قتل نفس لعنه حق او الظلم بكفركه اكل ما لا يكون خلا لا يفت
 من الاوقات بركتك صغيره فقال له رجل بنوا قال من حقه كبره او نوبه يبايد كبره ولو قال لعنه انظر
 يودي الله وخلق الله فقال لعنه اي من اوقاف لا يكفره رجل تصدق من الحرام ويرجو الثواب بكفركه ولو علم الفقير دغاه
 وامر المعطي كبره ولو قال لا يحرم كل من الخلال فقال الحرام اجتناب بكفركه ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 ان يباوه ونحو ذلك وهو عليه كبره ولو لم ينفقوا اليكتم قالوا ما ركب ما كبره ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 الخمر لعنه بالقران كبره ولو قال لعنه كبره مست كاره يهودي سلمان ينسب بكفركه رجل قال لا يحرم
 ومع ذلك لشرب الخمر لما لا لا يتوب فقال كبره او شرب ما ذر سكره لا يكفره لان هذا استغفار او تسوية
 بين الخمر واللبان المسائل في نسخة الجور وفي كتاب الحرف للامام السرخسي لو استعمل وطى امراته
 الحاضر بكفركه وكذا الوصال اللواحة من امراته وفي الموازل من محمد لا يكفره في المسلمين هو الصحيح
الحديث الثامن في استحسان العلم والعلماء وفي النصاب ومن بعض علماء من غير
 سبب ظاهر حرق عليه الكفر واذا قال رجل مصلي دينا روي نرد من جنا سبب له دينا حرق على عليه

الكفر

الكفره ولو قال سبب لعنه كبره وكبره يكرهون در ائله او قال ابن جهم وشي ونا كوا ودي است ابن
 سبب لعنه كبره ودر سنار ويزر كوا بسبب كبره وفي نسخة الجور وفي رجل جلس على مكان مرتفع وسالون
 عنه مسائل بطريق الاستهزاء فمضوا به بالوسايد وهم يصيحون بكفركه وجميعا وكان الولي مجلس على
 المكان المرتفع قال المصنف رحمه الله ونقل عن استبا ذي الشيخ الامام عبد الله بن كبره بسم الله في نسخة
 ما علم على وجه البحر من باخذ الحشيشه ويضرب الصبيان هكذا وفي نسخة قال له احببنا لكفركه
 وضع من مجلس العلم فقال له رجل احزان كبره امين بكفركه وكان اوقاف مرابا مجلس علم حكا وامن تكفركه
 بقدر غيرة اداء ما يقولون او التي الفتوى على لا يعرف قال لعنه شريعت ابن اوجه ما رافقه فتوي او روي
 بكفركه رجل قال من طلاق فلا بد ان تدبر ما ذكره حكا نجان به بايد بكفركه قال المصنف وابت خط القاضي
 الامام ابن علي السعدي رحمه الله على الفتوى هكذا امرأة قالت لعنه بركه في ذلك الشهد الشهد بايدي
 وقالت ذكر الحمار است علمك ان اردت به علم الدين بكفركه ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 للفتوى علوك ان لم يكن فعنه الاستحسان بالدين لا يكفره وان كان بكفركه ونقل عن الامام العجل
 ان فقها شكي اليه وقال قال رجل لي دسره انما ما ندي وفي قال الكتاب تركه فامر العجل
 بقتله ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره وان كان كبره هذا في الفتاوى وفي مجموع
 الموازل لو قال الرجل در ما يد علم حكا وايد اوقاف علم بكاسه اندر سلك اوقاف انما كبره في امور
 دستا لها است او با داست او تزوير است اوقاف من علم حكا اشد من الكل كبره رجل قال لا يحرم
 اذهب معي الى الشرع فقال لا يحرم ايداه يرازي تروم بكفركه ولو قال اذهب معي الى الفتاوى فقال ما يبايد
 يرازي تروم بكفركه ولو قال من شريعت حبه دانه او بوش شريعت حاكم بكفركه ولو قال
 من شريعت حبه دانه انك كبره كبره سبب سبب في فاجي وشريعت كجا بود بكفركه ومن المناخر من قال ان
 قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره وفي النصاب رجل قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 لا يحرم من القران رجل قال لا يحرم من القران ليسنا من القران لا يكفره هكذا اروي عن ابن مسعود وفي
 ابن كبره رحمهما الله انما قال لا يحرم من القران وقال بعض المناخر من بكفركه لا يحرم من القران لا يكفره
 الاول على النصاب من القران والقيم العقول الاول انه لا يكفره لان الاجماع المناخر لا يرفع الاختلاف في
 الصدور الاول **الحديث التاسع فيما يقال في القدران** مع ما قال تافران ازيدة شدة است
 اسم سبب شنيهي فاده شدة است بكفركه وقيل لا يكفره ولو قال من ذكر كبره كبره بكفركه رجل يد على
 القران في الدغابة ويملا فذاه وتقول وكاسا دهاقا اوقاف خانه مال كبره است حرك والسما
 والطارق قال الامام ابو بكر محمد بن اسحاق بكفركه الفاعل دون الجاهل ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 الصالحات بكفركه نسخة الجور وفي ما ينسب لعنه اوقاف لا لا يحول جيزي بنابدا او قال كاسه
 اندر نتوان سكرستن بكفركه رجل شرب الخمر وقال لعنه اي من اوقاف لا يكفره وكذا الوصل الحرام
 ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره اختلفوا فيه ولو قال لعنه اي من اوقاف لا يكفره وقال لعنه اي من اوقاف لا يكفره
 اندر كبره وكرهه به الاستحسان بالقران والحج لا يكفره وكذا قال صلي كبره اوقاف القران ما رعت
 الجباية عننا فقال لعنه اي من اوقاف لا يكفره اوقاف خا اوقاف وطبان بود اكر ما كبره وكاره
 بر حود دشوار كبره اوقاف ان الله نفس من مالي وانا انفس من حقه ولا اصيل بكفركه الكل في مجموع الموازل
 وفي نسخة الجور في قبل لا يحرم من حقه وقت الصلوة فقال لا اصيل بكفركه ولو قال لا اصيل بكفركه

قال الجور بسبب

الحديث

بامر لا يكفر وقل لو كان لا أصلي ولرب فرسا بكفر وهو الامع ولو قال يحزن كذا ردم او قال مردمان
 از بهر ما في كيد او قال من غار ورويه اشتبا حواست بكفره ولو قال رمضان امدا من ماه
 كذا او قال عند دخول رجب بعقبها انه رافا ورا فان لها ويا برضا او بالمواسم بكفر وان
 اراد به الغيب نفسه لا بكفر والمجواب حسن ولو قال لا امرى المعروف غوغا او ردت على وجه الرد فان
 عليه الكفر ولو قيل لا حرمنا فلا اثر الامر معروف كيم فقال وي مائة كره است او حله ارده است او حله
 حيا كره است كره ورا امر معروف كيم بكفر **الفصل العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت والقيامة**
 وفي مجمع التوازل رجل قال لمن يرا من مائة فلان حيا ورا سدا بكفره ولو قال لمن مات حيا حيا
 واذ هذا مذهب اهل النجاشي رجل قال لمدينه اعط دراهم في الدنيا فانه لا داهم في القايمة فقال
 ده دكر من ده ومان حيا ورا حيا او بان ده بكفره كذا اجاب الفضل وكثير من اصحابنا وهو الامع ولو
 قال مرابا بغير حكا او لا اطاق القايمة بكفره رجل قال لغيره اعطى حقي والاحد منك يوم القايمة
 فقال الحاطب لو مرابا يا بني داران ابوي قال الامام ابو بكر البجلي لربك هذا كره ولو قال اكر مرابا يا
 ذهبي لو حواهم او يا فلان حواهم او يا فلان حواهم وبعث في بكفره ولو قال لراهد بفسخ تا ازل بفسخ
 اران سوي فاني قال كثر اهل العلم بكفره ولو قال لا حرم في الدنيا لثنا الاخرة فقال لا اترك النقذ
 بالنسبة بكفره ولو قال يا فلان بلب دور دورم ولكن اندر بيا بكفره ولو قال دور دور ورا ده
 بكفر عند النقض في نسخة الخبر وفي **الفصل الحادي عشر في الملاطين والحساب**
 وفي الفتاوى سلطان عطش فقال له رجل برحمتك الله ربك فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا
 ومن قال سلطان زمانا عا ولا بكفره كذا قال الامام علي بن ابي طالب في منصوص الما يزيد في رحمة الله وقال
 لفضله لا بكفره ولو قال لو احد من الجبابرة اي خذاي بكفره ولو قال اي ما خذاي اي اكر المتاع على انه
 لا بكفره هو الخمار لا بكفره واما المحبة له ولا الجبابرة فهي كبيرة بكفره قال لفضله بكفره طلقا وقال
 اكثرهم المسئلة على التفصيل ان اراد بها العباد بكفره وان اراد بها الخلق لا بكفره قال وهذا موافق
 لما قال في سيرة الفتاوى في الاصل قال اذا قيل لمسلم احمد الملك والافضل ان لا يبعد لا بكفره
 والافضل ان لا ياتي بما هو كثر صورة وما يفتقر لحد التفصيل البذل لو قيل يد نفسه بكفره ولو قيل
 يد الاخر كذا عند اصحابنا رحمهم الله وعن ابي يوسف انه لو قيل لرجل من اهل العلم بكفره وقد مر في كراهة
الفصل الثاني فيما يكون خطا وفيما لا يكون وفي الاجناس قال ابو حنيفة لا يقبل على غير الانبياء
 والملائكة رجل قال لا حرم لو كان خذاي كن كره او كان يكره الا كثر على انه ليس خطا ولو قال فلان
 رافضا بدور سيد خطا عظيم والذي يقال في الدنيا فضا بدور ما كره ان المراد منه المقتضى
 ولو قال يا رب ابن ستم ميسر الامع انه لا يكون خطا ولو قال خذاي بيتك كذا وليس بصواب
 والصواب خذاي بيتك مردودا ولو قال يدروني بشي بدعتي خطا ولو قال اني خذاسه
 ودكر بنو خطا اللعن على يزيد بن معاوية لا ينبغي ان يفعل وكذا على حجاج قال رحمه سمعت عن الشيخ الامام
 الزاهد فوامر الدين الصفاري انه كان يحكي عن ابنه انه يحكي عن ابيه ان يقول لا تفتنوا على معاوية اما لا
 باللعن على يزيد والله اعلم **باب الحسبة** هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة فصول
الاول في جواز الحسبة الثاني في الرجوع في الحسبة الثالث في مسائل الاحلال والايحاح الفصل
الاول مشتمل على ثلاثة اجناس **الاول** في حسبة العيون وفي الفاظ الحسبة **الثاني** في حسبة الدين

وفي اخره

وفي اخرها حسبة المهر **الثالث** في الحسبة من الصغير **الحسبة الاولى** وفي الاصل ومن سواها الحسبة **الحسبة الاولى**
 حتى لا يجوز حسبة المشايخ فيما يحتمل الغيبة كالبيت والدور والارض ونحوها وان كان لا يحتمل الغيبة
 يجوز كالبير والرحي والحمار وكوهب داره من رجلين لا يجوز وعندنا حوزة ولو قال وبيت
 الدار منكم ثلثها لهذا وثلثها لهذا لا يجوز عندنا حوزة الى حنيفة والي يوسف رحمهما الله وعند محمد
 يجوز وعندنا في الحسبة من على القبرين على هذا فان ذهب رجلان من رجلين لا يجوز هذا قولنا حنيفة ربه
 الله بناء على انه لا يري حسبة الرقيق وكوهب نصف ثوبين او نصف عشرة الثواب مختلفة على
 وهو يروي ومروي او نصف دواب مختلفة جاز لا ينافي لانهم فان كانت من نوع واحد لم يخبر الا منسوبا
 في الفتاوى اذا قال اخذ الشريك لصاحبه وبيت منك حصتي من ادخ ان كان المال قايما لم يسمع
 وان استهلكه الشريك مع رجل ذهب لرجلين دوسا صحبا الفقيه لا يجوز وكذا كان منه درهم قال لرجل
 ذهب منك درهمين ان كانا مستويين لا يجوز وان كانا مختلفين حازره والفرق بينهما ان في الوجه
 الاول الحسبة تناولت احدهما وهو محمول وفي الوجه الثاني تناولت قدرا من درهمين وهو متاع لا يحتمل
 الغيبة ورجل دفع الى رجل ثوبين وقال له ايها شيت فلان والآخر لا ينك فلان ان بين الذي له قبل
 ان يتفرقا حازر وان لم يبين حتى افترا لا يجوز رجل له على اخر الف درهم نقد بيت المال والآخر درهم
 غلة فقال له ذهب منك اخذ المال حازر والبيان اليه والي ورثته بعد موته وفي الاصل رجل ذهب
 عمده من رجل على ان يفتقه حنيفة الحسبة وبطل الشرط وكوهب على ان الموهوب له مالها ثلاثة
 ايام ان اخذ الحسبة قبل ان يتفرقا حازر ولو اسره عن الدين على الله مالها ثلاثة ايام مع الابواب
 وبطل الحسبة والحسبة الفاسدة معقوبة بالنقض اما لا يثبت المملكه للموهوب له بالنقض هو المختار
 لذا قال الصدور الشهيد في الفتاوى في باب الواو والعقد الفاسدة كالحسبة الفاسدة
نوع وفي المشتق رجل ذهب حازره لا مواته والحازرة في الدار وليست بخصر لهما
 فقال قبلت لم يخرج حتى يكون خصر لهما وفي الاصل لو كان العين عند الموهوب له ودعيه فقال
 وحيثه لك فقال قبلت وليس ذلك بخصر لهما ملكه وهو قبض وفي الواو ان اقبض
 الموهوب له الموهوب بعد الافتراق ان كان بامر مخرج وان كان بغير امره لا وفي المجلس بامر مخرج
 امره وفي الفتاوى لو قال لا حرم ذهب منك هذا العين فقبض الموهوب له بحصة الواو ولو قيل
 قبلت صح وكوهب يقبض وكنته قال قبضت قال محمد رحمه الله يمين قايما وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يقبض قايما **نوع** وفي الزمادات لو ذهب الدار وفيها متاع للواهب
 فذهب المتاع بعد ذلك ان ذهب الدار ولم يسلها حتى ذهب المتاع وسلمها اليه حله حازر
 الحسبة وان ذهبها وسلمها فذهب المتاع له بجز الحسبة وفي المشتق رجل ذهب رجل ثيابا في صدق
 مفقود دفع الصدوق والله فهو ليس بخاص **نوع** رجل صدق على ابن له صغير بدار وله فيها متاع
 او هو ساكنها بدار او فيها ساكن فغيرها حازر الحسبة وكذا كانت الدار يد رجل
 با حازر لم يخرج الصدوق وفي الفتاوى رجل ذهب اليه الصغير دارا والدار مستغولة بمتاع الواهب
 حازره وكوهب صدق يد او على ابنه الصغير والاب ساكنها لا يجوز عندنا حنيفة وعندنا يجوز وعليه
 الفتوى وما ذكر في المشتق قول محمد والمرأة اذا ذهبت الدار من زوجها وهي ساكنة فيها والزوج
 ساكن منها فصح الحسبة **نوع** وفي بيع الفتاوى رجل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى ذهبه

الرسالة
مختصرة
بالنقص

الرسالة
مختصرة
بالنقص

مطل

فانه في اثبات الزوج او المرأة وهذا اذا لم يقبل المهدى اهدت للاب او للام وتعد الرجوع الى قوله اما اذا
كان شيئا فالقول قوله رجل قد من السقر وجاء هذا الى من ترك عتده وقال له انفسه هذه الاشياء
بين اولادك وبين امرائك وبين نفسك ان امكن الرجوع الى بيان المهدى في القول قوله وان بعد ذلك ما يصلح
للرجوع فلا بد وما يصلح للنساء فلا امراته وكذلك بين الصغار وما يصلح لكلهما ينظر الى المهدى انه من اقدار
الزوج او المرأة وجل المهر لولده شيئا بامتنان وان يدفع الى امره ليس له ذلك الا ان يبين وقت الاخذ والاعطاء
وكذا لو ائتمن له شيئا فابقى التمسك به وان يدفع الى غيره وان اذا الاحتياط بين الصغار حتى يكون
ان يدفع الى غيره الشيء اذا عمل من الحسنات قبل ان يحرق القلم كان الثوب له لا لغيره **وقوله** الوالد ملك الطاعة
كان للوالد ثواب التعليم وقيل ثواب الطاعة للشيء ولا يورثه النكاح **وقوله** في التبريد في كتاب
المأذون لا بأس لانه ان يتصدق من بيتك وجها شيئا بغير كراهية وخوفه في التبريد رجل وهب لغيره
مخرج عليه فالقول والقبول الى العبد المأذون المولى والله اعلم **الفصل الثاني في الرجوع**
في المحنة رجل وهب لغيره رجل شيئا وهو ذرهم محرما من الواهب فللواهب ان يرجع ان
كان المولى اجنبيا وان كان المولى ذرهم محرما من الواهب فللواهب ان يرجع عند اى حصة خلافا لما ذهب
اليه **وقوله** المولى والعبد كل واحد منهما ذرهم محرما عند محمد في قياس قول ابي حنيفة وحماد الله ان
يرجع وقال القتيبي ابو حنيفة ليس له ان يرجع في قولهم جميعا **وقوله** في الاصل رجل وهب لاجنبية شيئا فمروا بها
له الرجوع وعلى القلب لا رجوع **وقوله** في الاصل هذا ان الواهب الرجوع الا لمع والى المولى المهرية بالرجوع
والرجوعية والنقص والزيادة المتصلة والخروج عن ملك الموهوب له وهلاك المحنة وموت الموهوب
له وموت الواهب اما المهرية فغير الرجوع كالرضاع وغيره فلا يمنع الرجوع **وقوله** في المتعلق لو قال الموهوب له
هتكت فالقول قوله ولا يمن عليه فان قال الواهب هي هذه حلفت المتكلمة ليست هذه اذا عوض مال
الصغير عما وهب انسان للتصغير لم يرجع ولو تصدق الموهوب له على الواهب وقال هذا غشيت هتكت يكون
عوضا وتفسير العوض ان ياتي الموهوب له بلفظ يعلم الواهب انه عوض هبته **وقوله** في الرجوع لا يعود
الى ملكه الا بقبول او رضا كالشفقة الموهوب له اذا وهب الموهوب من اخر يرجع في المحنة رجوع الاول
ايته الزيادة المتصلة كالولد من النكاح والسفاح لا يمنع الرجوع ولا يرجع في الولد والحبل ان زاد حبل
بمنع الرجوع وان نقص لم يمنع وفي العبد المريض والرجوع حتى يبرأ او كان اعشى او اعمى او اعمى او اعمى او اعمى
الرجوع ككتب على الغرقاس او ضرب الحديد سيفا بمنع الرجوع **وقوله** لو وهب له دار فبناها على غير ذلك البناء
وترك بعضا على حالها لم يرجع فيها بسبب البناء **وقوله** لو وهب له دار فبناها على غير ذلك البناء
على حاله لم يرد ويرجع وان زاد بناء او غلق بابا او جصه او طينه او اصله لم يرجع **وقوله** لو وهب له البناء
له ان يرجع في الارض وكذا لو استهلك البعض له ان يرجع في السائر الكل في الاصل **وقوله** في الزيادة ان صبي له
على مملوك وصيه دين فوهب المولى للمملوك للشيء بشر ان يرجع في الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله ليس له
ذلك **وقوله** في طاهر الرأية يرجع ولا رجوع في الصدقة **وقوله** في القنات رجل وهب من اخر تمرا بعد اد
فحمله الموهوب له الى طاهر الرجوع في المحنة وفي العيون ان كانت قبضته في هذا الموضع الذي ذهب
به اليه اكثر فالحواجه ما امرانا اذا كانتا سوافيرج لانه ليس بزيادة رجل وهب من اخر كبريا شاة ففزع
الموهوب له لا يرجع بخلاف ما لو عملته لانه القصاره زيادة بخلاف العسل وفي الاملا اذا غسله او قس
له ان يرجع في المحنة وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك في الثمن رجل وهب من اخر غنما كافر فقام

محمد
دفع
او
الصبي اذا غلبت
قبل ان يخرج من العلم

في الرجوع

في نذر الموهوب له لا يرجع **وقوله** الوكا ن سلفا فعلمه القرآن او المتحاب **وقوله** في اجلاس الناطق ان الموهوب
له لو علم العبد الخبز او النكاح كان الواهب ان يرجع في هبته واحاط له الى نواذره شيئا **وقوله** في
وفي الاصل اذا عوض الموهوب له وقال هذا عوض هبتك او ثوبا او بدلا او مكافاة او جزاء هذا
او كافاك او جازيتك فلا يرجع في المحنة ولا في العوض وان اسحق العوض رجح في المحنة وان اسحق
المحنة رجح في العوض وان هلك العوض يرجع بمثله او بقيته فان اسحق العوض وقد اذاد المحنة
لم يرجع وان اسحق نصف المحنة رجح في النصف من العوض وان اسحق نصف العوض لم يرجع في نصف
المحنة لكن يرد ما بقي ونسبته للمحنة ولو وهب له شيئا ابتداء لا عوضا فلكل واحد منهما الرجوع فيما
وهبه ولو عوضه بعض هبته بان كانت المحنة لكن يرد ما بقي ونسبته للمحنة **وقوله** لو وهب له شيئا ابتداء
لا عوضا فلكل واحد منهما الرجوع المرفوع فمعه ورجع منه فمعه في حق الدار وهو يرجع فيه
الباقى وكذا البقية من الله او الهبة بشرط العوض فبرء ابتداء ببيع النكاح حتى لا يرجع على السليم ولا يقع
في المشاع وبعد القبض يلزم وثبت خيار الرجوع وخيار العيب والرجوع عند الاستحقاق **الفصل**
الثالث في الحظر والاباح **الحظر** في القنات رجل سبت ذاة صبيغة فاعطى لها
النساء مشرجا صاحبها واذا اذادها فاقول قلت حين خليت سبيلها من احد فتي له او انكرت كذا
البينة او استخلف فكل في الواجب سواء كان كذا من بيع هذه المقاتلة او غايبا فبلفظ المحنة قال القدر
المتقيد وهو اختيارنا فبين ان رجل صبيد او ان لم يكن من هذا الكتاب فان اختلفا فالقول قول صاحب
مع يمينه انه لم يقبل من احد ما اذادها والذي يوكده هذا اما في كتاب المناسك رجل اخذ صبيغة وارسله حال
كونه محررا شرارا واخذ له ذلك **وقوله** لو ماتت الشدة حال كونه محررا شرارا ورسله وهو غريم ليس له ان يملك
قد رما ببيع به انسان واحد رجل **وقوله** في الاصل هذا انكر السكر والذراهر وقد ذكرنا في كتاب القراضية
قال المصنف **في المسئلة** في القنات في باب التمسك بشرط انه قال لقوله معلومين من شاة منك
فلما اذ رجل قال لا اخرج اذ دخل كومي وخذ من العيب فله ان ياخذ قد رما ببيع به انسان واحد رجل قال
اذنت للناس في تركي **ومن** اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس واخذ وامن ذلك شيئا كان المحرم ذلك رجل اخر
الجزى مسكين فله جده فهو بالخيار ان شاء دفع الى مسكين اخر وان شاء لم يدفع لانه لم يخرج عن ملكه رجل
ذات في الطعام فغيره على ان ينفق لغيره لعل هذا الخوان ان ينفقوا ولو الطعام من خوان اخر اكل
في القنات **في حذر** **احقر** في الاجناس رجل قال لآخرات في حل من مالي فخذ اعلى الذراهر والذراهر
ولو اخذها كفة فاكهة او ابلا او غنما منه لا جره **وقوله** في القنات لو قال لآخرات في حل مما اكلت من ابلا
او اخذت او اعطيت حل لالاكل ولا لاجل له الاخذ والاعطاء **رجل** قال لآخر حلتى من كل حل من ابلا
غيره ففعلوا وان كان صاحب الحق عالما به بري حكما وديانة وان لم يكن عالما به بري حكما لا لاجماع
واما ديانة فمقتضى محمد لا يبرأ ديانة وعند ابي يوسف جبر **وقوله** في اصله في باب
الصلح في القنات للاتمام السرحي ان الابراء عن الحقوق المحمولة جارية عندنا سواء كان الابراء هو من
او غير عوض **رجل** قال لآخر حلتى في حل الشاة او في حل في الدنيا ففعلوا في حل في الشاة وفي الدار
رجل قال لغيره ان لم يقبل مالي عليك حتى يموت فانت في حل ففعلوا في حل في الشاة وفي الدار وفي الدار
التعليق **وقوله** لو قال ذب الدين اذ انت فانت في حل ففعلوا في حل في الشاة وفي الدار وفي الدار وفي الدار
المريض ان من مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قاله لمهرى عليك صدقة ففعلوا في حل في الشاة وفي الدار وفي الدار وفي الدار

في الرجوع

في الرجوع

في الرجوع

في الرجوع

والتعليق ولو كان لم يرد به فاما يري من الدين الذي عليك طار ويكون وصية من الطالب للطلوبه وفي
 ودعية الفتاوي لو كان لاخر لا حاصك ولا اطلب منك شيئا من مالي قبل ان تخذ اليك شيئا ولو كان
 بالفا رسيه تراجل كدرو له عليه دين مبرأ المديون ولو كان له غير ممان حودا اجل كدرو مبرأ
 عوامه اما لا يدخل تحت هذا اما لا جارة الطولية وهل يبرأ الزوج عن المهر وقد ذكرنا في كتاب
 الاقرار والله اعلم **كتاب الوقف** هذا الكتاب مستعمل على سبعة فصول
الاول في المقدمة الثاني في نصب المتولي الثالث في صحة الوقف وفيه في المصالح وفيه في
المتولي الرابع في المجد وما يتعلق به الخامس في الوقف على الاولاد السادس في الوقف على الفقراء
السابع في دعوى الوقف والتمها دة على الوقف اما الاول وفي شرح الطحاوي الوقف في قول
 اي حبيبة رحمه الله عليه ثلاثة اوجه في وجه لا يجوز وهو ما اذا وقف في حياته وحيد وصية بعد
 وفاته يجوز من ثلث ماله وفي وجه لا يجوز في طاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مومن ماله كوقف
 في حالة الصحة وروى الطحاوي عن اي حبيبة رحمه الله انه يجوز كوقف بعد وفاته وفي فتاوي
 القاضى الامام وذكر في الاصل كان ابو حبيبة لا يجوز الوقف وبطاهر هذا المصنف احد لعين الناس
 فقال عند اي حبيبة لا يجوز الوقف وليس كاطن بل هو جائز عند الكل الا انه عند اي يوسف ومحمد رحمهما
 اذا اصح الوقف يزول عن ملك الوقف لا الى مالك وعند اي حبيبة يوسف يزول بمجرد قول الوقف
 ولا يجوز بيعه وكومات لا يورث عنه وعند محمد لا يزول ملك الوقف الا بالتسليم الى المتولي والى الوقف
 عليه وعند اي حبيبة رحمه الله يجوز الوقف جواز الاعارة بصرف المنفعة الى حبيبة الوقف يكتفي
 العين على ملك الوقف انه ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يلزم الا بغير يقين احدهما
 قضاء القاضى بزمه لانه مجتهد فيه ليس له ان يقرر ما وقف الى المتولي بشرط ان يرجع عنه فيما عدا
 بعله عدم اللزوم ويحقق ان الى القاضى فيبقى القاضى بزمه وان حكما رجلا حكم بزمه الوقف بينهما
 اخلفوا فيه والاصح ان يحكم لا يرجع الخلاف والقاضى ان يبطله والوجه الثاني للزوم الوقف
 عند اي حبيبة ان يحرمه حجج الوصية فقال اوصيت بقبلة دارى هذه او بقبلة اخرى هذه او يقول
 جعلت هذه الدار وقفا فنقدت فاعلمنا على المساكين وكذا الرواى بان يوقف حوز من المملوك
 فظهر عند ما الوقف لا يغير هذه التكاليف والنازل لم ياجدوا يقول اي حبيبة رحمه الله
 هذا الدار المعهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والعصاة ونفا مل القاسم باغا والرباط والحقا
 اولها وقف الخليل صلوات الله عليه وعند اي يوسف ومحمد رحمهما الله الوقف جائز في صحته او مرضه
 الا ان اي يوسف قال يجوز الوقف مشاغا كان او مقصودا سلمه الى المتولي او لم سلمه استقرت الناييد
 او لم يستقرت وكان محمد لا يجوز الا باجماع شرطه وشرايطه ثلاث منها ان يكون مقصودا ومنها
 ان يكون مخجرا عن يد مسلم الى المتولي وان يشترط فيه التاييد وهو ان يجعل حرة الى سبيل خير لا يقطع
 ابد الجحور ولو جعل داره مسجدا يجوز بالاجماع ولا يجوز مشاغا وانما يجوز اذا سلمه والتسليم ان سلمه
 بجاعه باذان واقامة ماذنه عند اي حبيبة ومحمد رحمهما الله وكذا الوخل ارضه مقبرة لا يصح ما لم
 يسلمه والتسليم ان ياذن الناس بان يغير واقفها الميتة وكذا الرباط والحوض والسقاية على هذا
 لا يصح ما لم يسلمه والتسليم ان ياذن الناس بالزوال منه والاستغناء منه فنزلوا واستغفروا منه مرة
 واحدة الكل لا يشرح الطحاوي وقال الامام الشافعى رحمه الله طن لعين احبا ان الوقف غير جائز

وهو محرم اذا اذن الناس بسلطان
 ولم يوقفه صا مسجدا ولو قال صلوات
 بوما او سورا فلا يجرى عليه البيع
 مسجدا حرموا سلوا فيه وكذا اذا
 جعل للعبادة والجمعة والفتنة
 ان يبرقن قيسريت وفي كتابه
 فيه لعدم الطريق بالمرور وفيه
 بالاستغناء وخبر بالتسليم اليه
 وهو يكتفي في البيع مما يبرر

عند اي

عند اي حبيبة واليه يشير في طاهر الرواية لكن مراده ان جعل لا رما اما اصل الجواز فثبت عند
 ولو انى به بعد وفاته فانه يصحون لارثاء **ذكر محمد في سبيل الكبرياء** الوقف اذا اصفى ما بعد
 الموت فهو باطل ايضا عند اي حبيبة وهو الصحيح واكثر احبا رحمهم الله اخذوا بقولهما فان انا
 يوسف في قوله الاول منقذ غايه التضييق كما هو قول حبيبة وفي قوله الاخر وسع غايه التوسعة
 ومحمد في وسط بينهما وهذا الخذ غايه المشايخ بقوله وكذا لا يصح الوقف عند اي حبيبة لا يصح جعل الارض
 مخرج وجعل الدار خانا وسقاه وحفر البير سقاية وكذا اذا بنى بيتا بمكة للحجاج والسقاية والحياض
 والابار والرباط والقنابر لا يصح عنده الاجل المجد الكل في سبيل الكبرياء وقد ذكرها الله في الوقف
 انى وحدوث في النود وعمر اي حبيبة رحمه الله انه اذا وقف للفتنة والطريق والفتنة وفي نسخة الامام
 الشافعى لو قضى القاضى بزمه وقف لزمه ونقد قال ولو كان الوقف باطل وقفه ولم يتيسر القضاء
 بذكر في ملك الوقف ان ابطاه فامروا والى هذه الارض باصلها وجميع ما فيها وصية متى شاء وتصدق
 بثمنها على الفقراء اذا انداع الى الخراب فلا يفيد للوارث الوقف الى القاضى وبطلاله والوصية تحت التعليق
 بالشروط والطريق الثاني التخييل وقضا القاضى ببقاؤه او كيبه في اخر ملك الوقف وقد روى القاضى من
 القضاة فتقده والطريقان الاولان اصح وتامة ينظر في الحرة الواقعات رجل وقف محدودا مشر
 باعد وكنت القاضى الشهادة على ملك البيع لا يكون هذا قضاء صحة البيع ونقض الوقف هكذا اثنى شيخ
 الاسلام الادريجي وهكذا اذا كتبت الشهادة على وجه لا يدل صحة البيع بان كتبت اقر بالبيع اما اذا
 كتبت محمد بنك وفي الغنك باع بيضا جازا صحها كان حكما ببيعة البيع وبطلان الوقف واصل هذا في
 بيع الجاهل الصغير واما اذا اطلق القاضى واجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف احا لا الشيخ
 الامام طاهر الدين انه لو اطلق لوارث الوقف بزمه البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لعين الوارث
 فلا انا اذ ابيع الوقف ونقض القاضى ببيعة البيع كان حكما ببطلان الوقف وفي الفتاوى رجل اراد ان
 دارة وقفا على الفقراء النصد وتتمها على الفقراء **افصل** ولو كان مكان الدار وصية فالوقف لها افضل
 لان المقدق بالتمسك في الدار يقع للفقراء والصيغة انفع من التمسك والله اعلم **الفصل الثاني**
في نصب المتولي وما يملك المتولي وما لا يملك باقى في فصل المجد وفي الفتاوى طالب
 التولى في الاوقاف لا تولى وكذا من طلب القضاء وفي الفتاوى الصغير يلو مات المتولي والوقف
 حتى الواي في نصب القيم الى الوقف لا الى القاضى فان مات الوقف فوصية اولي من القاضى وان لم يكن
 له وصي فالراي الى القاضى وفي الاصل القاضى لا يجعل القيمة من الاجانب بل من اهل الوقف وفي الفتاوى
 ان كتبت ملك الزمى والمتولي ولم يذكر فيه حصة وصانته وحصة اوليته لا يصح هذا الفصل لان الوصى
 قد يكون وصى الاب وقد يكون من الجد وقد يكون من الامر ومن القاضى والمتولي قد يكون من الوقف
 وقد يكون من حصة القاضى واحكامهم مختلفة فان كتبت انه وصى من حصة الحكم او متولى من حصة الحكم
 ولم يسم القاضى الذي نصبه والذي ولاه جاز لانه صا وحصة وصانته وأوليته معلومة ويمكن
 معوقه في الجملة اذا عرفت تاريخ نصبه وصيئا ومتوليا فاذا لم يكتب له طريق طريقه لم يصح وكذا
 لو كتبت انه وصى من حصة المشرع وعلى هذا اذا احتج الى كتابه القضاء في المجهولات كالوقف واجازة المشايخ
 وغير ذلك وكنت فيه وقضى قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضى جازما فان القاضى اجتمع اهل
 المسجد وجعلوا بطلا متوليا لغير امر القاضى فانفق المتولي في المسجد بالموافق لطلوع المشايخ في جوارحه

انما نصب القاضى
 فهو بغيره حبيبة
 في الصحيح

قال الوقف
 وبطله
 باع وصية
 بنحوه

على
 المجلد
 نصيبا

القول به والمختار لها لا يجوز ولا يصح ما اتفق من مال المسجد على المحرم الموقوف عليهم اذا نصبوا متوليا
حازوا والاولى الزرع الى الحاكم والمختارون قالوا الاول لا يجوز لولا مال الحاكم والامح لا يجوز نصب
المتولي في المسلمين ولا بد من القضا ولا يشترط حصة الموقوف عليهم خلافا لما اذا جعل وصيا لصبي حيث
يشترط حصة الصبي على ما ذكرناه في كتاب القضا والواقف اذا شرط في الوقف الولاية لنفسه واولاده في عزل
القيم واستبدالهم فلهذا هو من نوع الولاية واخرجه من يد المتولي حاز ولو لم يشترط الولاية لنفسه
واخرجه من يده قال محمد رحمه الله الولاية للواقف والولاية للقيم وكذا لو مات له وصي لا ولاية لوصيه
والولاية للقيم **وقال ابو يوسف** الولاية للواقف وله ان يعزل القيم في حياته **واذا مات الواقف بطل**
ولاية القيم بناء على مسألة التسليم الى المتولي فانه اذا شرط الواقف ان يكون المتولي فعند ابي يوسف
الوقف والشرط كلاهما صحيحان وعليه محمد وهلال الوقف والشرط باطلان وسيا في تمام هذا في الفصل
الثالث فان جعله فيما في حياته وبعد موته محضه بغير وصية ومشاخ على يقين يقول ابو يوسف ولا
الصند والتمسك والقوى على قول محمد رجل وقف صبيعة واخرجهما من يده الى تيم شعرا فان ياخذها
منه ان شرط في الوقف ان البه النزل والاخراج فله ذلك وقد مر وفي الامل ذكره وفي وقف عمر رضي الله
واسمته المتولي ان ياكل بالمعروف وان ياكل صدقة له غير متمول وعليه رضي الله عنه لم يستثنه
للمتولي شيئا فغلب دليل على ان كل ذلك واسع الاستثناء وعدمه والمتولي ان ياكل بالمعروف كما ان الامام
ياكل من بيت المال ولو وصي القيم ذلك ماله اذا عمل ولكن لا يكون له ان ياكل غيره من بيت مال
الا اذا شرط الواقف كما ذكره عمر افاد من المتاحي للمتولي ما زده فذلك له من كل ما بعد ما حصل
من المخرج وهذا اذا كان قد اجر المثل واذا كان على راس القيم المشرق ليس له ان يتصرف ولو نصب خادما
في المسجد شرط الواقف في وقفه حل له الاخذ والافلا **وقال ابو داود** يمتثل الاسلام الواقف اذا انتقل
واخرج الى الوقف يرف الى القاضي حتى يبيع ان لم يكن مسلما **الفصل الثالث في صحة الوقف**
وفاسد فيه وقفا المنقول والشافعي في طحاوي رجل ذهب له ثمن فقال ان وجدته فله على ان افق
اربعي على ابن السبيل فوجه هل يجوز ان ينفقه على وارثه في حياته ومجته او على اقربائه الذين لا يرثون
منه قال هذا يندك فاذا اراد ان ينفقه على ما اراد ولا يجوز على من لا يرثه ان يعطيه زكوة عليه
فان وقف على زكوة خاد في الحكم ونذره باق **وقال ابو داود** من وقف هذا فقد وقف ارضي في عمره
بري من مرضه فاذا ان يرجع منه عن ذلك ويبيعها فله ذلك ولو مات من مرضه لا يصير وقفا
وتعليق الوقف بالشرط لا يصح **وقال ابو داود** اذا مات فاحلوا ارضي وقفا يجوز الا ترى انه لو كان ان دخل
الدار فقد جعل ارضي وقفا لم يجزه **وقال ابو داود** ان دخلت لثا فاحل ارضي وقفا حازه وفي مختص
القد وري اذا علق الوقف بموته صح بان قال اذا مات فقد وقعت ذاري على كذا اذا وقع على ابنه
بالجوار ثلاثة ايام عمره يوسف انا لوقف صحيح والشرط باطل **وقال هلال** كلاما ما طهره وفي
الفتاوي رجل قال ارضي هذه صدقة او جعلت ارضي هذه صدقة كان هذا اقرا بالصدق حتى
لو صدق بعينها او بعينها على الفقراء **وقال ابو داود** ان كان هذا اقرا بالصدق حتى
او جعلت ارضي هذه وقفا او موقوفة فانه يكون وقفا على الفقراء عند ابي يوسف قال الصند والتمسك
ومشاخ على يقين يقول ابو يوسف ونحن نقول يقول ايضا المكان المعروف هذا اذا لم يذكر الفقراء اما اذا
ذكر فقال ارضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة يكون وقفا عند ابي يوسف

شرط التوبة

لمن اراد ان يوقف
وكذا الوصي

ولا يشترط

نكاحه وكذا عند هلال لا بد من الاحكام بالتمسك على الفقراء هذا اذا لم يذكر التوبة فان ذكر بان قال
ارضي هذه موقوفة موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة صاد وقفا عند جميع مجازي الوقف
لانه احق الشروط الا ان في هذه الفصول التسليم الى المتولي ليس بشرط عند ابي يوسف وعند محمد
شرط ويقول محمد يعني هذا اذا لم يصفى ما بقى الموت فان اضاف قد ذكرنا في المقدمة فلو صدق
بعينها حاز هذا الم بقى على انسان بعينه فان وقف على انسان بعينه بان قال ارضي هذه موقوفة
على فلان او على ولدي او على فرائي وهم محضون لم يجز الوقف عند هلال اذا لم يذكر من الوقف الصدقة
فان ذكر بان قال ارضي هذه موقوفة صدقة على فلان او على ولدي او على فرائي كان الوقف والعلية
له ما دام حيا فاما ما بعد الموت الى الفقراء فحل قال فيصير هذه المسبيل وليرد على هذا الاضيق وقفا
الا اذا كان العاقل من ناحية نعم اهل تلك الناحية بقا الوقف الموقود بشرطها **وقال ابو داود** وقف
ارضي هذه او جعلتها او حرمها او موقوفة او محبوسة او حرمه في باطله **وقال ابو داود** وقف
وقفت لثا او جعلتها لثا او هي لثا وقف وجبش فهو باطل الا عند ابي يوسف فان عنده هذا المثل
منه فيتم اليه وقوله وقف وجبش باطل اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل به رضاء اخرى اذا شاء
فكون وقفها مكافا فالوقف والشرط جائزان عند ابي يوسف **وكذا** الوسيط ان يبيعها ويستبدل
ثمنها مكانا وعند محمد وهلال الوقف جائز والشرط باطل **وقال ابو داود** في فناء وي القاضى الامام خوارج
خان قول هلال مع قول ابي يوسف قال وعليه الفتوى لا هذا شرط لا يسل الوقف بحمل الانتقال من ارض
الى ارض فان ارض الوقف اذا عصبها غاصت واخرى عليها الماء حتى صارت جزءا لا يصل للزراعة فبقيتها
ويستري بعينها ارضا اخرى فيكون الثانية وقفا مكافا **وكذا** ارض الوقف اذا قل لها ما فقه ففادت
نحو الاحتل الزاغة او لا تفصل عليها من موتها ويكون صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى ولو
قال الواقف على ان يبيعها واستري بعينها ارضا اخرى صح الوقف استحسانا لان الاولى بقيت للوقف
فتمت بقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج الى مباسرة الوقف بشرطه في الثانية كالقيد الموصى به من لسان
ان قيل حقا واخذ فتمت واستري بها عند اخذ ثمنه حتى الموصى له باخذ ثمنه فيه من غير عقد بل الوصية
منه ليس له ان يستبدل الثانية بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وحدي الاولى
دون الثانية **وقال ابو داود** وقف على ان يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجة فالوقف باطل هو المختار في الفتاوى
ولو شرط في الوقف ان يبيعها ويحمل ثمنه في وقف افضل منه له ان يبيعها ولا يبيع الامام الحاكم لكن
ان راد الحاكم اذن له **وقال ابو داود** في كتاب الصلوك وفي الفتاوى امرأة قبلها جعل هذه الدار
وقفا على المسجد على انك متى احجتها اليها سبعة فاحايت وكنت الصلوك بغير هذا الشرط وقبلها فعلنا وانما
عليها ان تزي عليها الصلوك بالفارسية وهي السبع والسبع على ذلك صاد وقفا وان لم يفر بالفارسية فلا
وكذا اذا سلب الصلوك بالفارسية العربية والواقف فبيع بحسب العربية وتري الصلوك عليه وكنت في الصلوك
وقف صحيح واقر ما فيه لا يقبل قوله ولو قال وقف على ان يكون سبي جازا فيه ولم اعلم ان الكاتب لم يكتب
في الصلوك هذا الشرط لانه اقر بوقف صحيح والوقف مع هذا الشرط لا يكون صحيحا **وقال ابو داود** في الصلوك والامارة
اذا قال الباع والاجر ما علمت المكتوب في الصلوك رجل وقف صبيعة واستبدل على ذلك جماعة وكنت صكا
واخطا في الكتبة الحد ودفنت حدس كما كان وحدس بخلاف ما كان قال ان كان الحد ان علفط
ذكرنا من ذلك الجائز لكن بين تلك الحد ودون تلك الصبيعة ارض غيره او كرمه او دار لغير الواقف

شرط التوبة
وقد مر
في مختص
عطايا
سما

شرط البيع

شرط التوبة
ان لم يذكر

في كتاب الصلوك

وقد مر في الصلوك
لم اعلم بان

وكانت هذه القصة من ايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقفت بغير علم من الناس
 في ارضه في موضع غلب ذلك في اوقافهم رجوت
 ثم فتح في عهد

هذا هو الذي
 وقت الدارم والتميز

على ان ما خرج من لينة وسمتها بطن السبيل قال ان كان في موضع غلب ذلك في اوقافهم رجوت ان يكون حاربا
 وعقل الانصار وكان من اصحاب زوجهم الفقيه وقت الدارم والتميز وكانوا من ايجوزة
 فان لم قبل وكيف قال يدع الدارم مضاركة من يصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما كان لوز
 يساع فيدفع منه مضاربه او بضاعة قاله الدارم فقل هذا القياس هذا الفكر من الحنطة وقف على شرط ان يقر
 للعقود الذين لا بد لهم ان يزعموا لا تقسم من لينة بعد الاذن ان قدرا من لينة يقر من لينة
 من القراء ابا على هذا السبيل يجب ان يكون جازيا فان قيل هذا كثير في الوي وناحية دما وان كان
 والاكسية واسره المولى اذا وقف صدقة له اذ اجاز يندفع الاكسية للفقراء فينفقون لها في
 اوقات لبسها وهذا انما يجرى من الحنطة واما ستر المولى فيكون موقفا في تلك السبيل
 المسائل الثلاث في الحاروي وقف نور على اهل قرية لثرا بغير علم لا يفتح وحل جعل فدية للسبيل
 على ان يحسكه ما دام حيا ان امسكه للحمد له ذلك لانه لو لم يشرط كان له ذلك لان كل السبيل
 ان يحاهد عليه وان اراد ان ينفق غيره لم يكن له ذلك وفتح حمله للسبيل ولا يجوز من السبيل
 الا اذا اخرج الى نفقة فيواجره بما ينفق وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة
 يجوز قطعه منه بغير علمه وقف العيان والحاروي على مصالح الرباط يجوز اذ ارجح
 القاضى والسلطان جازية الوقف يجوز وكذا زوجه عبد الوقف يجوز ولورج لمة الوقف
 من عبد الوقف لا يجوز جناية عبد الوقف في مال الوقف **نوع ثمة** رجل قال في مزمع جولد
 نزل كوي وقفا او جعلت غلة كرمي وقفا وفي الكرم نزل او لم يكن يصير كرمه وقفا بقره ان كان وكل
 هلال فيمن وقف ارضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف قال وقف ضيقة فيها الثيران والبعد
 ولم يدخل الثيران والبعد لا يدخل الثيران والبعد في الوقف قال الفقهاء ان الثيران رحمة الله وبه
 نأخذ وقفا في الوجود الاسكان لو لم يكن للزرع قيمة يوم الوقف دخل والا فلا مال له **نوع ثمة** رجل وقف ارضا
 فيها حمامات حرمين ورجلين يدخل في وقف الحمامات الاهلية قال الفقهاء هذا بمنزلة مال الوقف
 ضيقة مع الثيران والبعد حاركة افعال على رضى الله عنه **نوع ثمة** رجل وقف ارضا في القاسم عرس
 في الوقف من ماله ومات قال ان عرس من غلة الوقف فهو للوقف وان لم يذكره شيئا فان عرس مما كان
 ان ذكره عرسه للوقف فهو له وان لم يذكره شيئا فهو عنه ميراث وسيل او يكون وقف حرة
 باصلها والحقه مما ينفع باوراقها وممرها قال الوقف جازي وينفع بثمرها ولا يقطع اصلها الا ان
 يفسد اعضاها فان لم ينفع باوراقها وثمرها فافاضا يقطع ويصرف ثمنها على سبيلها فان ثبت ثابته
 والاعرس مكانا وسيل او القاسم عرس حرة وقف بغير علمها قال ما يفس منها سبيل
 غلتها وما بقي من ثمنها على حالها **نوع ثمة** رجل وقف ارضا في القاسم عرس حرة وقف بغير علمها قال ما يفس منها سبيل
 وبعد القلق يجوز كذا نقل عن الفضل وقال ايضا الاشارة الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلق كبيع الارض
 الا في القلق الممنوع لو كان بيعها الا بعد القلق كبا الوقف واليا يجوز بيعها قبل القلق وذكر هلاله وقفه
 لو صدق ارضا صدقة موقوفة بغير علمها لا يدخل الزرع في الوقف قياسا ويدخل استحقاقا ولو مر بالصدق
 لما كان قال بصدق ارضي بطلها وممرها على المساكين فاذ لم يسلم بطلها فالارض موقوفة والوقف للوقف
 في قولك بصدق ولو كان عن غيره خلاص والشرط والطريق ومسبل الماء تدخل في الصدقة الموقوفة وان لم
 يسما مقبرة عليها اجماع ان كانت نائمة قبل انما الارض موقوفة والارض مملوكة لها مالك جعلها مقبرة فلا تجوز

المسجد اذا جرح
 بغير قطعه منه

في وقف الوقف
 وما لا يصل

باصلا

باصلا على ملك رب الارض بغير العلم ولا بالاجارة ما شاء والا ان الشجرة لا تدخل تحت الاوقاف التي وقف الزرع
 وفي رواية تدخل فصار في الشجرة روايتان وكذا اصل الشجر لان ذلك الموضع لم يدخل تحت شجرة الوقف وان
 كانت الارض موقفا لا مال لها فاصلا على حالها القديمة هذا كله اذا كانت الاشارة نائمة قبل اخذها
 مقبرة ولو ثبت بعد ذلك لا يجوز ايمان علم غارها ولا يعلم ان علم كانت للفاوس وان لم يعلم لها غار فاعلم
 للقاضى ان الذي يبيعها ومن ثمنها الى عمارة المقبرة له ذلك لانه اذا لم يعلم الفارس كانت بمنزلة الوقف
 الا في ان الشجرة اذا ثبتت في ملك انسان ولا يعرف لها غار فاعلم ان ذلك ارضا جازية **نوع ثمة** رجل
 قال هذه الشجرة المسجد لا يقدر المسجد حتى يسلمها الى قيم المسجد ولو عرس شجرة المسجد في الشجر للسجد ولو عرس
 في ارض موقوفة على الرباط والشجر للوقف وان يول الفارس فاعلم هذا في الشجر للفارس وله وقفها لانه ليس له
 هذه الولاية فلا يكون غارها للوقف **نوع ثمة** رجل وقف ارضا في طريق العامة او على وسطها العامة او على شط حوض
 القديس فالشجر للفارس وله وقفها لانه ليس له ولاية جعلها العامة **نوع ثمة** رجل عرس شجرة على شط حوض وقفة
 شتر قطعه بعد ذلك بغير علمه اجماع من عروقه فالاشجار للفارس هذا في كراهية القناروي والباقي وقفة
 رجل باع من ارض الوقف اشجارا من ارض الوقف باع من وجه الارض لا يجوز وان باع الاشجار لغيره وقفا
 دون الارض شتر ارض موقوفة معلومة ولرئيس الادارة طوبى خاز وقف ذكرنا في كتابنا لاجازات
 وسياق في فصل المسجد وفي مجموع النوازل اشجاره مقبرة يجوز فيها الى المسجد ان لم تكن وقفها على جهة
 اخرى فان ثبتت ادعت حوايط المقبرة الى الخراب بغير الوقف الى ما وقف عليه ان عرس رجل عرس قاله
 في المسجد فكيف يجوز شترها الى عمارة بغير هذه السكة فان قال الفارس وقفها عليها فالظاهر ان ذلك
 ولا يجوز الفرس الى حافة نفسه ولا الى البير وما **فصل مسائل الفصل** الاشارة بالوقف رجل في يده ارض
 ارض بجهة المقبرة وقف صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك حار ارضه وفي وقف قوله هذه ارض وقف
 ارضه بالوقف قوله ارضي هذه صدقة موقوفة انتد اوقف برامى شرايط الوقف فيه والله اعلم بالصواب
المسألة الرابع في المسجد واوقاف ومسائله وفي الفتاوى ارض وقف على مسجد
 تحت ذلك المسجد وادوا الى يدي وفي المسجد شيئا من هذه الارض جازي لكن يرضون الامر الى القاضى لا
 لهم ومستعمل الوقف كالأرض والموقوف على هذا ولو كان بحسب المسجد ارض رجل وصاق المسجد على الناس
 ارضه بالقيمة كرها مسجد صاق عن اهله وبحسبه طريق العامة لا بأس بان يخطي بالمسجد من الطريق وفيما
 القاضى الامام فيمنعوا مسجد او احضروا الى مكان يفسد المسجد فاحذر من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان
 بغير باحاطة الطريق لا يجوز والا فلا بأس **نوع ثمة** رجل وقف ارضا في المسجد طريقا وقف ذكرنا في كتاب الكراهية
 اهل المسجد لو ارادوا ان يجعلوا الوجه مسجد او على القلب او نحو الباب او نحو ذلك لا بأس بالهول ولم
 اختلاف بين الفقهاء كراهية ذلك المسجد لصلوة الجاهل حكم المسجد حتى يجب ما يجب المسجد كذا
 احضاره الفقهاء ابو الليث رحمه الله وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله واما المسجد لصلوة العبد فالحق ان
 مسجد في حوزة الاقداء وان الفصل الصغوف وفيما عد ذلك فلا يرضى بالناس في اليوم في المسجد مباح
 مسجد مني ارض رجل ان يفيض ويبني ثانيا احكم من الاول ليس ذلك وبأدله اذ لم يكن الثاني من اهل تلك
 المحلة اما لاهل المحلة ان يهدوا ويهدوا وبناؤه ويغيروا الحصى ويلقوا القنا ويلكن من الفهم
 اما من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بالامر القاضى وقال في الاجناس قالوا وحقيقة رحمه الله لاهل المسجد
 ان يصفوا الجباب غبار ويلقوا القنا ويلكن هذا اذا لم يعرف المسجد بان كان عرف فهو اولى به وكذا امر

اشجار ومسجد
 بغير علمه
 في الوقف
 ان يرضوا

اراد الفقهاء
 وبينه

الاذان والاقامة والائمة ولد الباني وعشيرة من بعده اولى من غيرهم رجل من مسجد في سكة
فما دعه بعض اهل السكة في عمارته اولى نصب المودن والامام فالخياران الباني اولى وفي العماره الباني
اولى لانفاق فان اراد القوة من هو اصل من ذلك في المودن والامام فهو اولى لان صدق ذلك وقوة
يرجع اليه وفي فتاوى القاجري الامام كان يوجب الباني اولى بالعمارة من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة
منارة في ذلك وكذا لو نازعه اهل السكة في نصب الامام والمودن كان ذلك الى الباني الا اذا عين هو
لن ذلك وجلا وعين اهل السكة رجلا اخر اصل من عينه الباني فيجوز ان يكون الباني اولى مسجد بجنبه ما
انكسر حائط المسجد من ذلك الماء ينبغي ان يبنى على المسجد ان يرفعوا الامار الى القاجري ليا من اهل القاجري صلاحه حتى
اذ لم يصلوا والهد فحائط المسجد ضمنوا فانه ما الهدر لانه لما استمد عليهم صاروا متلفين بترك الامام
مسجد بجنبه فارقين وكابطة ضررين هل يجوز للقيم واهل المسجد ان يسجد من قبال المسجد حصصا يحب
الحائط ليدفع الضر عن المسجد من مال الوقف ان كان الوقف على مصالح المسجد سواء مسجد به على مذهب
فيصير المطر بالمسجد فيشوق على الناس دخول المسجد للقيمة ان مسجد طلبة على باب المسجد والمكان في مذهب على اهل
الطريق والمتولي ان يشترى من ثلثة وقف المسجد على سطح المسجد لمطهره وكذا السطح الذي يكون
التي والطلب وتقبله عن المسجد وهل يشترى المتولي الجارة قال لا وان كان الوقف ذكر في الوقف
ان التمس بغير جارة وان اشترى من في الجارة ليست من مصالح المسجد ويبقى للمارة من مال المسجد
فاما سائر االدهن والحصير والحشيش من مال الوقف قال الوقف بفعل القيم ما يرى المصلحة للمسجد سبعة
ذلك وان لم يوسع وجعله لعمارة المسجد وبنايه ليس له ذلك وان لم يعرف شرط الوقف شرط الى ما ذكره
ان كان في الشجرة ومن منه الدهن والحصير والحشيش لكان يقبل والا فلا ولا يجوز له من سراج
المسجد ولورود على هذا اصارت الحرة وقف على المسجد واسلمها الى المتولي وليس له ان يعبر غلته الى غيره
الدهن وفي الفتاوى الضعفي المتولي اذا اتفق على قنابل المسجد من وقف المسجد كانه حرمه بترك سراج
المسجد من وقف المتولي وقت العشاء ولا يترك في جميع الليل الا في موضع حرمه لعمارة المسجد بينا المقدمين
ومسجد النبي عليه السلام واما الله ليس لسراج المسجد اذا وضعوا السراج لاجل الصلوة لا بأس به ولو وضعوه
لغير الصلوة لا بأس به الى ثلث الليل ايضا مسجد له اوقاف مختلفة لا بأس للقيم ان يخلط ثلثها فان حرمه
حايوت منها لا بأس بعمارة من غلته حايوت اخر وسواء كان الوقف واحدا او مختلفا القاضى عن وقف
المسجد يشترى مستغلا للمسجد حايوتا او دارا او المشترى بمال الوقف لا يملك بالدار الموقوفة هو المخرارة ولو
وقف منزلا من المشترى بمال الوقف الى المودن ليسكن فيه بكون له اذ اعلم بذلك في داره بالدار والا لولا
باب السيرة وفي فتاوى القاجري الامام هذه المسئلة دليل على ان المتولي المسجد لا يجوز له ان يورد اولى الامام
ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولي ويجزىه للامام والمودن ان يسكن في ذلك المنزل متولي
المسجد ليس له ان يخل سراج المسجد الى بيته وله ان يخل من البيت الى المسجد اذا دخل جداره دار الوقف
ليرفع من غلته لانه لا يملك الوقف من مال له على القيمة ليرجع في مال القيمة له ذلك فكذلك القيم
والاحتياط ان يبيع الحد من اخره يشترى به لاجل الوقف بشرط يخله في دار الوقف المتولي اذا
مضى في عرضه الوقف كان من مال الوقف يكون الوقف وكذا من مال نفسه لكن مبنى للوقف فان سعى
لنفسه ان استند كان له ذلك وان بني لغيره كشيء كان للوقف بخلاف الاجنبي قيم فقط طلب منه الخراج
والجبايات ولم يرض به شيء من مال الوقف ما راك ان يستند بانه مرة الوقف بالاستدانة فله ذلك

المسجد
بالجواز
حصة
لغيره

جلت
غلتها
والمسجد
الذي
شرطه

مسجد
مختلفة

الفضل
الذي
منه

المسجد
الذي
منه

استند

وان لو بامر نكلوا فيه والاشارة ان لو كان له يد منه برفع الامور الى القاجري حتى يامر ما لا يستدانه هكذا
قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله واما اقرض ما فضل من الوقف قال في وصايا النوارى رجون ان يكون ذلك
واسقا اذا كان ذلك احد الغلة من امساكه فان فضل من غلته جرت الفضل الى حواجه على ان يرد اذار
احتاج الى العمارة قال في فعل ويتبره غاية المنزلة فان فضل مع ذلك شرفه فيه رجون ان ذلك يبرسه
مما وجب وفي فتاوى الفضل قال بغير مطلقا ولو خلط دراهمه بدرهم الوقف صار مضافا وطريق
حزوجه عن النعمان العرف في كاخة المسجد والدفع الى الحاكم **والمسجد** يد ارض وما للفقراء فضل المارة
النعمان الا من لا يطعمه بل يرسله في التوسل ليعمل الى الفقراء المتولي اذا فرغ الامور الى غيره لا يبيع اما السلطان
اذا فرغ من مسجد الى عاقله ان ينصب متوليا وفي مال الوقف المتولي اذا اراد ان يقوم الى غيره عند الموت
بالوصية يجوز له ان يوصي بالوقف **والمسجد** ولو اخرج من كان باجر المثل اما لا يملك استيصال الارض
للمسجد من طولها وكذا الجارة طوله وقد ذكرنا هذا في كتاب الاجازات ولو استأجر اجيرا
بدرهم وذاق واجرمه درهمين جميع ما دفع اليه والجاراة وقفت له حوائث وقفت عمارتها
لاخر فاني ما جاز العمارة ان يستأجر العمارة باجر مثلها ان كانت حال الوقف تستأجر باكثر مما استأجر
في العمارة كلف برفع العمارة ولو اخرج من غيره قيمة الوقف **والمسجد** **حزب الوقف** **حزب**
وفي الفتاوى اذا حزب الغزاة التي فيها المسجد وجعلت مزارع وحزب المسجد ولا يصل فيه احد فلا يابن
بان ياجده صاحبه وبيعه وهو قول محمد وعبد الله بن يوسف لا يعود الى ملك الباني ولا الى ورثته وهو محرم
ايد قال المصنف وهذا بناء على ان اقامة الصلوة في المسجد ليست بشرط لصيرورته مسجد عند اي يوسف
فلا يكون شرط المصنف مسجد عند ما شرط وقد ذكرنا في المقدمة وان لم يعرف باقي المسجد وبني
اهل المسجد مسجد اخر اجفوا على بيعة واستغلا في حق المسجد الاخر لا بأس به اما اذا عرف ما بينه
فليس لهم ان يبيعوه واما يعود الى ملك الباني في كتاب الاجازات وعلى هذا لو كان مينا متفراقة سنة
سبع عاذا الكفر الى ملك صاحبه وكذا الوقف قد يلا او ليطر خصيرا او لوارى في المسجد بغير حق المسجد
واستغنى عنه عادات هذه الاشياء الى ملك صاحبه والقسم من مذهبها يوسف المال لا يعود الى ملك
متخذها بل يعود الى مسجد اخر او يبيعها قيم المسجد لاجل المسجد وقال محمد رحمه الله في القوم اذا جعله الرجل
حيثما لا يبيع الله صاحبها لا يستطاع ان يركب بيعا ويصرف غلته الى صاحبه او ورثته كما في المسجد
وان لو علم صاحبه ولا ورثته يشترى ثمنه من اخر يعرف عليه ولا حاجة الى امر الحاكم ولو دخل
جنازة وملاة ومغتسلان قال له بالعارسية حرمه من وقفه حلة فان اهلها كلهم لا يرد الى
الورثة بل يخل الى مكان اخر قريب الى هذه الحلة فلو صح في حق محمد هذا رواية في الحصير والنوارى
انه لا يعود الى الورثة وهكذا نقل عن الشيخ الامام محمد بن الامية الطواي في المسجد او لعمري اذا حزب
ولا يحتاج اليه لغيره ان يصر او فاقه الى مسجد اخر او حرمه في فتاوى السفي مع عقار
المسجد لمصلحة المسجد لا يجوز وان كان باقر القاجري وان كان حزبا فاما ما بيع النقص فيبيع ونقل عن محمد بن الامية
الطواي رحمه الله انه يجوز للقاجري المتولي ان يبيع ويشترى مكانه **اخر** وان لو قطع ولكن لو جرد
بثمنه ما هو خير منه للمسجد لا يبيع وقد روي عن محمد رحمه الله اذا صوفت الارض الموقوفة عن الاستغلا
والقيم بثلث ثمنها ارضا اخرى هي اكثر ثمنها كان له ان يبيعها ويشترى ثمنها ما هو اكثر ربحا **وسبع**
الفتاوى قيم وقف خاف من السلطان او من وارت ان يملك على ارض وقف يبيعها ويصدق بثمنها

اقره

المسجد
الذي
شرطه

المسجد
الذي
شرطه

المسجد
الذي
شرطه

المسجد
الذي
شرطه

المسجد
الذي
شرطه

العبرة للوقت

وقف ارضه
لا يدخل ولد له

رفعت علی ولده
والبیہ وولد

فقه علم حیات
من المولد

على الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك فلاحظ له من هذه الغلة ان جات به لا كمن سته اسموه وان جات لمراته
او امر ولد له ولد بعد على الغلة لافل من سته اسموه لينا كهم هذا الولد في هذه الغلة وفي القناوي لوقا
ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي واولاد اولادي يصرق الى اولاده اولاده ابدا ما سألوا ولا يصرق
الى الغنم ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد ابدا ما سألوا ولو وقف جميعه على امراته واولاده ثم
تلاوته من الطون حتى يصرق الى اولاد الاولاد ابدا ما سألوا ولو وقف جميعه على امراته واولاده ثم
ماتت المرأة لا يكون نصيبها لاني اذا لم يكن في الوقت شرط ان من مات منهم وذريته الى اولاده فيكون نصيبها
مردود الى الجميع ولو وقف ارضا على اولاده وجعل ارضه للفقراء مات نصيبهم يصرق الى الباقي من الاولاد فان
ماتوا يصرق الى الفقراء ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على مسي وله ابنا فصار عدا استحقا ولو لم
يكن له الابن واحد فصرف الثلث للابن والنصف الاخر للفقراء وكبر اسم الابن كاسم الولد فانه اذا وقف
على ولده وله ولد واحد كان جميع الغلة له ولو كان له اولاد فصرفت الغلة بينهم ولو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة على بنين وبنات قال هلال هلال في الوقت سواء وعن ابي حنيفة ان ذلك للبنين دون البنات
قال بعض المشايخ في المسئلة واثبات وهذا انما يستقيم في سجن اب يحسون اما في ما لا يحسون فيصير ان
يقال هذه المرأة من بني عمي ولو قال على مسي وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذلك لو قال
على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا تثنى للبنين ولو كان الوقت باسم الولد دخل فيه البنون والبنات
الكل في مختصر وقت هلال ولو قال على ولدي وولد ولدي ابدا ما سألوا ولم يصرق بطن ابدا بطن لكن
قال كل ما مات احد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت نصيبه ما ذكرنا ان الغلة لجمع ولده ولده
ونسله بينهم على السوية فان مات بعض له الوقت اصلبه وترك ولدا فصار حبات الغلة فان الغلة نصيب
على عدد القوم على الولد والولد له وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما اصاب الميت من
الغلة كان ذلك لولده ونصيب لولده هذا الميت سمي الذي جعل له الوقت وهم والده ولو قال على
ولدي وولد ولدي ونسله واولادهم صح ابدا ما سألوا على ان يبداء في ذلك بالصلح الاعلى منهم ثم
بالصلح الذي يليهم ثم بغير بطن وطا حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه
من الغلة لولده وولد ولده ونسله ابدا ما سألوا على ان يقدم الاعلى كلما حدث الموت على واحد منهم
ولم يترك ولدا ولا ولد ولا نسلا ولا عقبيا كان نصيبه من هذه الصدقة من بعده مردودا
الى اصله هذه الصدقة وفي القناوي رجل وقف ارضا على اولاده واولاد اولاده ابدا ما سألوا
واخره للفقراء وله اولاد اولاد فصرف بينهم على السوية لا يفضل الذكر على الاناث وكذا لو وقف
على شرط الوقت على البنين والبنات نصيبهم على السوية ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة
لعمي وفاي على ولدي وولد ولدي ونسله فالوقت على ولده اصلبه لا يجوز لان السنة للوارث لا يجوز
وعلى ولده لا يجوز لكن لا يكون لكل منهم ما ارضه اصلبه حيا فماتت الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم
فما اصاب ولد الولد فهو لهم وقت وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاء كهم الزوج
والزوجهم وغيرهما فان مات بعض له الصلب فالغلة نصيب على عدد رؤس ولدا ولد وعلى الباقي من ولد
الصلب فما اصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة للاحقا وللأموات كل من كان حيا عند موت
الواقف هذا في القناوي باب الباء وفي وقف هلال اذا وقف على بعض اولاده وذكر فيه دفعا في حبه
وبعد وفاته هل يصير قوله بعد وفاته وصية للوارث حتى يوجب صدا الوقت عند ابي حنيفة اختلف

الصلح على ولده

وقف فحيت
بجدة

المشايخ

المشايخ رحمهم الله فيه والاصح انه لا يوجب الصدا وحمل ذلك على ذكر التاميد ولهذا اجرت العادة كما ذكرنا
في ذلك الوقت من قبل قال وقفت هذه الصدقة على ولدي وولد ولدي ابدا ما سألوا مات قال ما كان
ذلك من حصة الوارث لا يجوز فيه الوقت وما كان من حصة غيره لوارث حاز الوقت من الثلث في قول
ابي حنيفة وابي يوسف وزفر والحسن وجمهورهم لان وقف الميراث في سنة فلا يجوز للوارث ويجوز لغيره
الوارث من الثلث ورجل وقف صدقة على فقير اولاده فادعى احد منهم العتق قال الفقهاء ابو بكر النخعي
لا يعطى له شيء من الوقت ما لم يثبت فقره عند القامعي رجل قال ارضي هذه صدقة لعمي وفاي على المساكين
وهو يخرج من الثلث حرمات فاخرج ولده قال هلال لا يعطى لولده من الغلة شيء الا اذا كان الوقت في حصة ولم
يضع الى ما قبل الموت فحينئذ يدعى المتولي الى اولاد الواقف شيئا الى كل واحد منهم اقل من ما على درهم
وهو اقل من ذلك من سائر الفقهاء فان لم يعطهم شيئا لا يثبت المتولي رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة
على المحتاجين من ولدي وليس لي ولد الا يحتاج واحد فان الامام الفضلي يصرق نصف الغلة البقية والنصف
الى الفقراء فقيل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقيرا واحدا قال يجوز على قولك يوسف لان الفقراء الاجم
فيكون للفقير رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اولادي العوراء وعلى اولادي البياض كان الوقت لهم خاصة
دون غيرهم وبغير العوراء والبياض من ولده من يوم الوقت لا يوم الغلة وكذلك لو قال ارضي صدقة موقوفة
على اصاعير ولدي يعني صفار ولد كان الوقت على الاصاعير خاصة وبغيرهم في الاستحقاق من كان صغيرا
عند الوقت لا عند وجود الغلة ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة
فالغلة لسكان البصرة دون غيرهم وبغيرهم ساكن البصرة يوم وجود الغلة وكذا الوقت على الفقراء
من ولده يعتبر الفقراء عند وجود الغلة لان الصعوبة وان كان يزول ولكن يزول ولا لا يعود فكان
ذكره بمنزلة اسم العلم خلافا للفقراء سكنى البصرة لانه يحتمل العود بعد الزوال الموقوف عليه اذا
اراد ان يسكن في دار الوقت عليه ليس له ذلك في نوادر من الاسلام وفي نوادر الفضل رجل وقف
منزلا على ولديه وعلى اولادهم ابدا ما سألوا ثم ان احد الولد سئل من ارضها ما باه
الامر الا ان يغيرها وسط المنزل لا يطا ينسكن هذا ناحية والاحر ناحية قال الامام الفضلي ان لو يوم
الوقت لهما السكنى لو كان لهما السكنى وان كان الواقف وصي لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما ان
يسكن نصف المنزل لغيرهما ما باه رجل جعل ارضه وثقا على اقرانه معينين فارادوا الهباية فاحد
كل واحد بعضا بغيره فاحد ان كانت التولية لغيرهم فذبح المتولي الدم مزارعة حار وان كانت
التولية للفقراء والى غيرهم فاحد واحد منهم بغيره فذبح المتولي الدم مزارعة حار وان كانت
وحي الوقت ان يبداء الغلة للوارث والموت فلا يجوز الا ان يدعوها الى غيرهم مزارعة
ان كانت التولية لهم ولو وقف صدقة على ابنه وابنته فاراد احد ما قسمه الصدقة ليدفع نصيبه
مزارعة فاما يكون ذلك للفقراء فان ابوا لقا سائر الصغار قسمه الوقت لا يجوز ويدفع القيم كل الارض
مزارعة ولا يدفع واحد من الارباب شيئا مزارعة فاما يكون ذلك للفقراء فان ابوا لقا سائر الصغار قسمه
الارض الموقوفة ولا يعطى واحد من الارباب من الوقت عليهم من رخصا فيكون لهم دون سائر سكر كاه لو كان
له ذلك الان يرضى اهل الوقت بذلك فلو قسمه ففعل ذلك كان لاهل الوقت ابدا وله الواحد منهم
ولو فعل اهل الوقت ذلك فيما بينهم حار ذلك ولما في بعد ذلك ابدا وله ليس للواقف ان يسكن احد الغير
اجر رجل قال ارضي صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان مخرج نصفه وهو حصة فلان وبطل حصة نفسه

وقف على الفقراء
بغيره لوارث

مهاياة

تسيرة

دفتر جہول
جہول

٥٢

فصل فی
سنای

الشهادة التاسع

موقوفه فان ثمة تقبل شهادتها ونفرت العلة الى القفرا شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحد لها
لها وكما نفرت ارضه لا يقبل شهادتها تمام العمل للواقعة ارض اخرى وكذا الوقا لا يعرف له وصا اخرى لم يقبل
شهادتها تمام العمل لارض اخرى وسما لا يعلمان ولو قالوا لا شهدنا على ارضه انه وقف ارضه ونفرت ارضه ولم يذكر
لنا حدودها جازت شهادتها تمام لانها شهدنا على وقف ارض بعينها الا انها لا يعرفان جيران الحدود فلم يمكن
الحلل في شهادتها تمام ولو شهدنا على ان الوقا وقف ارضه وذكر حدود الارض ولكنها لا تعرف تلك الارض الصا
في اي مكان جازت شهادتها تمام ويطلب المدعي اقامة البينة ان الارض تدعى بها هذه الارض ولو شهد بها ارض
حصل ارضه موقوفه بعد وفاته وشهدت الارض وقفها وقفا صحيحا ما بان كانت الشهاداة باحالة لان احد هما
شهد بالغير والاخر بالقبول ولو شهد احد على انه وقفها في محته وشهدت الارض وقفها في موصته
جازت شهادتهما تمام شهدا بوقف باب بناء على ما ذكرنا في المقدمة ان الوقا في موصته الموت كالوقف
في حالة الصحة حتى كان الاقرار والتسليم الى المتولي شرطها وروي الطحاوي رحمه الله انه كالوصية بعد الموت
حتى لا تسترط التسليم كما في سائر الوصايا واذ اثبت ان الوقا في الموصته الصحة فقد وجدنا انما
على الشهاداة الا ان حكم الوقا في الموصته ان يقبل فيما لا يخرج من الثلث ولهذا لا يمنع الشهاداة كما لو شهد
احدهما على انه وقف تلك الارض والاخر شهد على انه وقف ربع الارض وهناك تقبل الشهاداة على الاقل
في قول من يحجز وقف المشاع ولو شهد احد على انه وقف ثلث الارض جعلها وقفا على المساكين وشهد الاخر
على انه جعلها وقفا على الفقرا جازت الشهاداة لانها التقا على وقف بعينها الى الله تعالى مسائل هذا الجنس
في الواقعات القاضية الامام محمد بن حنبل رحمه الله والباقي من مسائل الشهاداة قد ذكرنا في كتاب الشهاداة
والله اعلم بالصواب **كتاب اللقطة** وفي الاصل اخذ اللقطة خمسة
وهو حريم دار الاسلام ولو اتفق الملقط عليه بامر القاضية يكون دينا على اللقطة ولشروط ان يقبل القاضية
اللقطة اتفق عليه على ان يكون دينا عليه وكان البعض شرط الرجوع ليس بشرط والاول اصح وفي الفتاوى الصغرى
مألا الى الوجه الثاني وقد ذكرناه فيما مضى في كتاب القضا القاضية لا يبعد من الملقط من غير محبة فان دونه
الى اخره امره بالانفاق يرضى الملقط مقررا والملقط ان يعيده الى يده لم يكن له ذلك من غير رضى الاخر
ونفقته في بيت المال وهو حر فان ما في هذا اللقطة قبل ان يقبل صلى عليه سواء وجد مسلم او ذي كان
وجد اللقطة في البيعة او الكنيسة فقبله كافر الا يجزى على الاسلام فان مات قبل ان يقبل لا يقبل عليه وهو حرة
لما كان وجد فيه اللقطة في رواية كتاب اللقطة سواء كان الواجد مسلما او كافرا وعن محمد بن العبرة الذي اجد ان
كان الواجد مسلما فهو مسلم وان كان الواجد كافرا فهو كافر ولو ادعى الملقط او غيره انه ابنه ثبتت له نسبة اخذها
الكل في نسخة الامام الشريفي رحمه الله والله اعلم **اللقطة** المقاطعة
على وجهين ان كان حاق ضيا بغير رضى الوقا وان لم يرض بياح رضىها اجمع القضا عليه والافضل الرجوع في ظاهر
المدعي نظر ما جده لو كان نوع لا يطلبه صاحبه كالنواة وقدر الرمان في موانع متفرقة وله ان ياخذها
ويستغنى بها ولكن لا يميز ملكا للاخر حتى لو وجدها صاحبها في يده له ان ياخذها الا اذا قال الراعي حالي
الراعي ولا قوار معلوم من شأنه فليأخذ ولو يذكر الامام الشريفي رحمه الله هذا التفسير في نسخة وكذا القوا
في المقاطع السبل فان بعض المشايخ ليس للراعي ان ياخذ وان لم يقل من شأنه فليأخذ لاقوام معلومين والنوع
الثاني ان يطلبه صاحبه كالدب والفضة والعرو من واسياها فله ان ياخذها ويحفظها حتى يوصلها
الى صاحبها وتصور الرمان والنواة ان كانت بجمعه في النوع الثاني وان وجد حوزة شرع اخرى في

حي

حتى بلغت عشرة واصارت لها فدية ان وجدها في موضع واحد من النوع الثاني وان وجدها في موضع
متفرقة فقد اختلف فيه والخيار للمصنف النوع الثاني التفتاح والكثير في الخطب في الماء ما بان ياخذها
فورا صا بغير امدد بخا في طريق البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب ان صاحبها فعل ذلك
اباحة للناس لا ياخذها الاكل لان الثابت بالدلالة كالتايب بالبرج وفي الغد وروي عن ابي يوسف
في رجل ان شاة مبيته فجاءه واخذ موقفا له ان يلتفت به ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك له ان ياخذ
الصوف منه ولو لم يلحقها وبيع جلد ها ياخذ جلد ويرد ما زاد الدباغ فيه ما يجمع للذها بين في اوائهم
من الدهن الذي يصير من خارج الاوقية يطيب له وقد ذكرنا في كتاب الدعوى في الفصل الذي يتبع فيه
وفي العصاب سكران ذاهب العقل وقع ثوبه في الطريق والسكران فاجبر في الطريق فجاء رجل واخذ
ثوبه ليحفظه لاحدا ن عليه لان ذلك الثوب صايع فيكون بمنزلة اللقطة فان اخذ الثوب من تحت راسه
او خاتمته من اصبعه او كسبه من وسطه او دراهمه من كفه ليحفظه لما انه خاف من ضياعه يضمن لث
السكران حافظ لما معه لان الناس يحاذون من السكران **حسين احمر** فان شمس الائمة الطواقي
رحمه الله ان يكون من التعريف ان يهد عند اخذها لا يرد لها فان فعل ذلك ولم
يعرفها بعد ذلك كفي وعن محمد رحمه الله انه يعرفها حولا ولم يقبل محمد بن القليل والكثير وعن ابي
حيفة رحمه الله ان هذا في ما في درهم فاقبها وان كان اقل الى عشرة فشهد وان كان اقل من عشرة
فالي ثلاث شجات وفي رواية ثلاثة ايام وان كانت اللقطة مما يشاع اليها القضا يعرفها بقدر ما
يجتهد في الامام الشريفي رحمه الله هذا التقدير ليس بلازم ولكن يعرفها قدر ما يعلم انه حصل للمعرفة
به ويعرفها حيث يجدها جهر الاسواق وان وجد في الطريق فلم يجد في الطريق احد اشهد عليه او خاف ان
لو اشهد عليه عند الوقا ياخذ منه الظاهر وترك الاتهام ولا يكون ضامنا فان وجد شهيدا فاطهر
عن شهادته في اقل لا يضمن فاذا وجد من شهد به ولم يشهد حتى جاوز يمينه ترك الامام دمع
الفتاوى عليه فان لم يظهر المالك يتصدق فاذا حضر المالك يخبر به ان يكون الثواب له وبين ان يضمنه
الغنية قال القاضية ابو جعفران يتصدق باذن القاضية ليس له ان يضمنه فان كانت قائمة في يد الفقير
ياخذها المالك فان كان الملقط محتاجا له ان يصير اللقطة الى نفسه بعد التعريف وان كان غنيا ليس له
ذلك في النواوير في الامام والامام بالخيار ان شاء قبل وان شاك لم يقبل فاذا قبل ان شاء
عمل صدمها وان شاء اقرضها من رجل مل وان شاء اقرضها مئونة وان شاء ردها على الملقط
ثم هو بالخيار ان شاء ادر الحفظ الى ان يظهر الطالب وان شاء يتصدق على ان يكون الثواب لصاحبها
وان شاء باعها ان لم يكن دراهم او ذنانير وامسك منها ثمن بعد ذلك ان حضر ما لها ليس له
نقص البيع ان كان البيع بامر القاضية وان باع بغير امر القاضية في قايمة فان شاء اجاز البيع واخذ
التمن وان شاء ابطل البيع واخذ عين ماله فان هلك ان شاء ضمن البايع وعند ذلك ينفذ البيع من
جمعة البايع في ظاهر الرواية وبه اخذ عامة المشايخ وذكر الامام الشريفي ان المودع اذ باع الودعية
وهلكت وضمنه المالك فهو كالملقط عريت مات في دار رجل ومعه قدر خمسة دراهم فاراد صاحب
المبيت ان يتصدق على نفسه ان كان فقيرا فله ذلك كالملقط ولو وجد لقطتين او ثلثة وقال من يبيع
يطلب لقطه فله على هذا التقدير كل **حسين احمر** اذا هلكت اللقطة في يد الملقط ان اخذها
لنفسه او اقرضه ان يضمن وان اخذها لغيره على المالك واشهد على ذلك شاهدان او لم يشهد لكن مدته

المالك انه اخذها ليردها على المالك لا يضمن وان كان له المالك فالقول قول صاحبه النقطة عند سماعه وعند ابي يوسف
القول قول الملقط اذا دفع النقطة ليردها الى مالكها بشرط ان يكون له في المكان الذي اخذها منه ان هلكته الاستهلاك
غيره لو ضمن هذا اذا لم يبرح عن مكانها فان برح عن مكانها ضمن وعند محمد انه اذا مشى خطوطا بين وثلث خطوط
متراعادها الى مكانها يبري **وقوله** الملقط من اصبح ناصب من اذنه في تلك الموقفة يبري فقد مر في كتاب
النصب تمام هذا ولو كانت النقطة ذواتهم او ذوات غيرهم انشأه وقال القاضي ومضى وانما وعددها
ووكاها وغلافها ليس يضمن لحد اعدها وان اصاب ولا بد من البيعة **وقوله** ان الملقط صدقة بدون البيعة
وذفها اليه ياخذ منه كقبول الاطلاق والخلاف في الواو ان اذا لم يغير بيعة انه لا وارث له سواء كان له
اللقطة اليه بشرط اخر واستصحبنا بالبيعة ان وجد عينها اخذها وان هلكت ضمن الجنايا ان ضمن الغايض
لا يبرح على الدافع وان ضمن الدافع يبرح على الدافع في رواية هذا اذا دفع لغيره فضا فان دفع لغيره لم يضمن
عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد يضمن وقبل ان يظهر المستحق لو احتاجت النقطة الى النقطة ينفق بما مر
القاضي والاولى ان يامر القاضي بان يوجر البعير والنقود فينفق عليه من ثمنه والعبد الضال كذلك والاولى
لا يوجر فان نظرت المدة فالان يبيعها والله اعلم **كتاب الاستحقاق**
وفي الاصل اخذنا لابي افضل وفي اخذ الضال اختلف فيه فاذا اخذه يضمن ان ياتي به الى الامام فان حفظه نفسه
فله ذلك وكذا الضال وهل يصدقه القاضي انه ابق من غير بيعة اختلف المشايخ رحمهم الله فيه ولو انكر
المولى انه ابق فالقول قوله ولا بد من البيعة انه ابق وهل نصب القاضي خصما عند غيبة المظن بغير قبل
البيعة اختلف المشايخ فيه ويخلف المديعي بالله ما بيعة ولا وهبته وهل ياخذ منه كقبول البيعة وروايت
وان لو يكن له بيعة لكن اقر العبد دفعه اليه وهل يجب الدفع اليه اختلف المشايخ فيه فان لم يجز للعبد طالبة
حبسه الى ان يجي الطالب **وقوله** في الضال والضالة لا تجلسه وينفق عليه من بيت المال الى مدة الحبس فان طالت
المدة ماعه وامساك ثمنه والحبل اربعون درهما ان كان الرذ من مسيرة سفره فان كانه فبئس اربعين
درهما ينفق درهم عن اربعين عند ابي يوسف في قوله الاول وفي قوله الاخر له الحبل كذا وان كانت
قبيلة دون الاربعين فعند ابي يوسف الاول وهو قول محمد يحيط عن قبيلة درهم وعند ابي يوسف الاخر
يجب الحبل كذا وان اخذه في المصر او خارج المصر دون الصغر يوضح له والراي فيه الى الامام وروايت الضال
لا يستحق الحبل وروايت المكاتب لا يستحق الحبل اما اذا المديع او الرذ لم يستحق الحبل فبئس اربعين درهم وفي رواية
عياه واحدا الزوجين والزمي اذا رذ عبد اليهم او رذ عبد ابنة لاجب الحبل وان لم يكن في عام له امسا
الاب اذا رذ عبد ابنة بجب الحبل اذا لم يكن الاب في عياله ولو رذ عبد اخيه وهو ليس في عياله يستحق الحبل
الكل في الاصل وفي الفتاوي السلطان اذا اخذها من مسيره سفره او رذها ان او تحته كذا وان اذا اخذ
الماد من قطع الطريق ورذ على المالك لاجل لغيره فلو اما هو واجب عليه رجل قال لا فرق بين
عبدي فان وجدته فخذ فقال ثم فوجده المامور على مسيرة السفر وجاء به فلاحيل له لان المالك استعان
منه وقد عده الاعانة **وقوله** لو رذ المولى الايق من الرذان قبضة ثم رذ به بجب الحبل وان رذ به بيعة
فله الحبل والاعتناق فبئس لانه اطلاق خلاف التدبير ولو باعته الراد او وهبه لاجب الحبل ولو استهد
المستري انه استراه للمالك ولا يقد عليه الاب بجب الحبل المستري وفي الاصل بيع الابن وهبته
لا يجوز الا ان يبيعه لابنه الصغير **وقوله** اعتقه عن كفاية بمينة تجوزة وفي الفتاوي رجل جاء بانيق من
مسيرة سفره وادخله في المرفق منه واخذه اخر دون ثلاثة ايام ودفعه الى المالك لاجل لواحد

مسيرة

مسيرة

منها وكذا لو فرسته دون ثلثة ايام يبرح المستأني ولو امر القاضي لراد الايق ما اتفقا بعد ما ثبت انه ابق فانفق
هل يبرح هذا او الملقط سواء وقد ذكرنا في كتاب النقطة وما يستحصل هذه وجل الخدم برح تخار في ثمنه
يضمن ان يحفظها ولا يبرح بها بغير علم حتى لا يبرحها الناس فان اخطأ حمار غيره لاجل لا يضمن له ان ياخذها
فلو اخذها طلب صاحبها فالفالة والنقطة فان فرغ عنده ان كانت الامور منة لا يبرح من الفسخ وعلى العبد
الفرج له وكذلك ان البعير لصاحب الامور ثم ساع الامام المسترضي من اخذ برح حماره ما اخذ من فرجها
له الا اذا كان فقيرا فان كان غنيا ينفق على تغييره بشرط ان يبرحها منه فان لم يبرحها في برحها غريبا فلا شيء
على صاحب البرح **هـ هـ هـ** لان العدم افضل والله اعلم **كتاب المفقود**
وفي الاصل ان المفقود يبرحها في حق نفسه حتى ميتا في حق غيره حتى لا يبرح احد من اقربائه اذا مات
لان حياته بحكم استحقاق الحال وانه حجة دفع الاستحقاق وليس حجة للاستحقاق ولا يضمن ميراث غيره
ويشترط في استحقاق ورثته حتى تنقضي من المدة ما يعلم ان مثله لا يعيش الى تلك المدة وذلك يعرف بموت
اوانه ولو بقي من اقربائه واحد لا يحكم بموته والاقربان يعتبر موت اقربائه في المدة لاني الدنيا والامام ابو بكر
محمد بن الفضل والامام ابو بكر محمد بن حماد رحمهما الله قد رآه بنفسين سنة قال العبد والشاهد هكذا وعليه
الفتوى والامام المسترضي يعتبر موت الاقربان بعد منقضي هذه المدة بغير ميتا في ماله يوم تمت المدة
وفي مال الغير كانه مات يوم فقده حتى لو فقد الرجل مشرقات ابنة ولهذا الابن اخ اخر لامة والمفقود
عصبة خاصة خاص الابن عصبة المفقود وقال ابي ورفق مال المفقود ومشرقات فاما وروية ينظر ان كان
الابن مات قبل ان يموت اقران المفقود فجميع مال المفقود لعصبة المفقود ولا يكون للابن من ذلك
شيء ولا يكون للمفقود من ميراث الابن شيء ولكن يوقف نصيب المفقود من مال الابن الى ان يظهر حال
المفقود فان ظهر المفقود حيا فاما وقفه فمؤله وان لم يظهر حتى مات اقرانه فالوقوف لاه الابن فان كان
اقران المفقود ما اوقا قبل موت الابن فميراث المفقود للابن ولو باع خادما قبل ان ينفق ليس للسنين
ان يرد على ولده اما لو استحق من ميراث المفقود في الميراث من مال المفقود كان له مال من جنس الثمن
اذا علم وجوب الثمن عليه وحكمه وسائر الميراث سواء ولو فقد المكاتب لا يولي مكانته مما ترك ان كان
من خلاف جنسه فالقاضي ينصب وكيله من جميع غلات المفقود طلبت الورثة او لم يطلبوا وكما صرح
الوكيل من محمد حقا وجب لعقد جري بيعة وبين هذا الوكيل ولا يلزم ما سوي ذلك الا ان يكون القاضي
ولاه ذلك وانما الحسومة بينهم لم ينفذ حوز وذكر الامام المسترضي ان روضة المفقود وولده اطا
طلبت من القاضي ان ينصب وكيله تنقضي دينه ويحج غلته ولو اخرج رقيقه فعل القاضي وهذا ما على ان
القاضي هل يقضي على الغائب وهل ينصب وكيله على الغائب وعلى الغائب بعد نال لا يبيعه مودته اما لو
فعل وقضى على الغائب بغير اجماع وهكذا ذكره الزماداني في احزاب اوابا له عاوي انه ينفق فان قبل
المجهد نفس القضا فيبني ان يوقف على امسا فاض اخر قلنا لابل المجهد سبب القضا وهو ان البيعة
هل تكون حجة من غير خصم حاضر للقضا ام لا فاذا راها القاضي حجة وقضى بها نفق كما لو قضى بشهادة
المجهود في القذف والقوي على هذا واما بيع ما يبيع اليه الفساد فالقاضي يبيعه خلافا لومى
بيعه عرو من الغائب مطلقا والاب الحجاج يبيع ماله من العفاض وينفقه على نفسه وليس له ان يبيع العفاض
وهذا استحقاق والقياس ان للميراث العروض ايضا وهو قولهم وقد مر في النقطة تمام هذا والله اعلم
كتاب الاستحقاق وفي الاصل المرأة في حق المرأة كالميراث في حق الرجل وعورة

الحجج

لا ينفق ماله من ورثته ولا ينفق ميراثه في غيره

وحيث لا يهيم

الرجل

وفي الروايات وشرح الطحاوي انه على الخلاف كما في الغلام ولولا لواط امراته او عبده لا يجب الحد
 وحل كان مستلقيا على قفاه حات امرأة وقد قد عليه حتى قصت حاجتها يجب الحد عليها
 وحل اقربا لونا اربع مؤلات مشرقا قال والله ما اقررت دري الحد عنه وحل شرب الخمر ضرب نفس الحد
 مشرب شرابا ثانيا يرب حذا مستقبلا وكذا الرواي وفي حد الفخذ بكل الاول ويسقط الثاني
 وعن ابي حنيفة رحمه الله انه خرج حاجا ودخل المدينة فزاي الناس فاجتمعوا على رجل فقالوا اوجدنا
 معه ذكره الخمر فادوا ان يقيموا الحد عليه قال ابو حنيفة الله انما فادحوا فتركوه ونفروا عنه وفي
 شرح الطحاوي رجل وطئ بهيمة لغور فان كانت البهيمة له تدح ولا تؤكل وعن عمر رضي الله عنه انه امر
 بالبهيمة حتى احرقت بالنار وفي الفتاوى الصغرى في الذي يؤكل عند ذبيحة حنيفة ولا حرق وعند
 ابي يوسف لا يؤكل بحرق بالله في لئاد الذي لا يؤكل واما الذي لا يؤكل تدح ويحرق بالنار ولا يحرق قبل
 الذبح ويضمن الفاعل قيمته ان كان له غيره وفي ديات الفتاوى الصغرى قال الفخذ والسفد هكذا
 والاعتماد على ما ذكره في شرح الطحاوي وفي فتاوى القاضي الامام رجل وطئ بهيمة قال ابو حنيفة
 ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبحها واخرضا وان لم تكن البهيمة للواطي كان لفا حيا ان يذبحها
 الى الواطي بالقيمة ثم يذبح الواطي ويحرق ان لم يكن ما كوله وان كانت مما يؤكل تدح ولا حرق وحل
 اعمى دغى امراته فجاءته غير ها خا معها جده ولو قالت اني فلانة فنعى امراته لا يجد وفي الروضة
 لو جرد امرأة وعانقتها وقبلها او جامعها فيما دون الفرج حتى انزل فعليه النكاح **فصل اخرج**
في اقامة الحد وفي الفتاوى امرأة ثبت عليها الزنى وهي حامل لا بد في الحال حتى تضع الحمل
 ثم بعد ذلك هل تحبس الى وقت وضع الحمل ان ثبت الزنى باقرارها لا تحبس لكن يقال لها اذ وضعت الحمل
 فادجي وان ثبت بالبينة تحبس ولو وضعت الحمل ولم تجد من يقبل صديها فترصده قال ابو حنيفة
 رحمه الله نزل الولد معها ولا تزجر حتى يستفيضي القضي عنها الرواي اذا جاز لا يحبس **فصل اخرج**
 يحبس ان الزنى جنبانة على نفسه اما الشارقة جنبانة على الغير من وجهه فان ان يحبس رجل وجب عليه
 الحد وهو ضعيف الخلفه يحان عليه المهادن اذا ضربته بحد حنيفة قد ما تجله المسائل في الفتاوى
والله اعلم **كتاب السرقة** وفي الاصل المدعى عليه اذا انكر السرقة
 قال عامة المشايخ الامام يعزوه اذا وجبه في موضع القيمة بان زاه الامام حتى يخرق السارق اذ زاه
 مع السارق حاشا لا يتر باجر لكنه معهم في مجلس المسق وعن عصام بن يوسف انه دخل على جرير بن حنبل
 كان اميرا فاني يسارق فقال الامير الشيبان عليه قال البني وعي المدعي البينة قال الامير ها فوا
 بالسيوط والعقاب بن قاضية عشرة حتى اقر به وفي سرقة قال عصام سبطان الله ما راي ظا
 اشبه ظفا ما بعد من هذا اسم السرقة التي تتعلق بها القطع لها شرايط منها الحنيفة والاشتر
 اسداء وانها او ابتداء بان يقب البيت خفية ثم اخذ الما من يده مكابرة بان استنفذ
 صاحبه ومنها ان لا يكون لسارق في السرقة شرك ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون السارق
 مادونا بالحد في المكان الذي سرق منه فلو ان له بالدخول في بيت من الدار سرق في بيت
 اخرجت الروايات واختلف المشايخ ومنها ان يكون للمسروق منه يد محببة على المال حتى ان
 السارق من السارق لا يقطع ومنها ان لا يكون بين السارق والمسروق منه وجه ولا دم كامل
 ومنها ان يكون المسروق منه منقوما وان لا يوجد حبسه مباحا في الاصل ولا يكون نافعا ولا ينفذ

اليه الفساد وبغير قيمته عشرة وقت السرقة وذكر الطحاوي ان المعتبر قيمته وقت الاخراج لان
 كمال القصاب وقت القضا شرطه فلو انتقص من حيث الغيب لا يسقط القطع ولو انتقص من حيث الشر
 سقط ومنها ان يكون الماحوز منه محرزا وانما يصير المكان حرزا باخذ الامن اما ان يكون معدا لخط
 الامور كالدر والدكاكين والمخاض والاحية والعسا طيط وبالحفاظ حتى لو سرق شيئا من العرا
 وله حافظا بان سرق شيئا من تحت راسه وهو نائم في العرا او في المسجد يقطع ولو كان الحال
 موضوعا حين يديه اختلف المشايخ فيه قال الامام الشافعي انه محرر وعن محمد بن سروق من رجل ثوبا
 عليه او قلنسوة او من امراته فابته عليها او ملاصقا لاسننها يقطع ولو سرق شاة او بقرة او فرسا
 من المولى لا يقطع كذا ذكر محمد في الاصل قال الامام حنبل رحمه الله الا ان يكون عليها من يقطعها وفي كتاب
 البني لا يقطع وان معها زاع يقطعها وهكذا في المشتري عن ابي حنيفة رحمه الله وان معها سوي الراعي
 من يقطعها الا ان يبيع القطع فان كان النعم يادي الى بيت بالليل لم يبق مغلق فكسره ودخل فيه وسرق
 منه الشاة يقطع وفي البني لا يبيع القطع اذا كان الباب مودوا يكتفي الا ان يكون بيتا معززا في العرا
 سرق الحرز من عان حرز مكر الدخول فيه كما يبيت فلو نبت البيت ودخل يده واخرج المتاع لا يقطع وعرض
 لا يمكن الدخول كالجوالق فلو شق الجوالق ودخل يده واخرج المتاع يقطع قال الطحاوي رحمه الله حرز كل
 شيء يقرب حرز مثله حتى انه اذا سرق دابة من اصطبل يقطع **ولو سرق** لولة من اصطبل لا يقطع وحل
 سرق من الشط شيئا يساوي عشرة يقطع لانه حرز رجل وجبت عليه الزكاة فاخرجها من ماله
 وكتبها ليودي الى القنطرة سرقه وحل يقطع غنيا كان السارق او فقيرا لان ملكه باق وقال الكوفي
 ما كان حرزا النوع فهو حرز للادراج كلها حتى لو سرق لولة من شجرة يقال يقطع وكذا لو سرق
 ثياب الراعي من المرح قال الامام الشافعي هو المذهب عندنا **فصل اخرج** وفي المشتري اذا سرق من بيوت
 المسوق ليللا فان عند هام من يقطعها يقطع والا فلا اذا دخل على سوقي فها في خاوند وسرق منه
 لم يقطع وفي الحاروي لو دخل السارق لها واوسق وبار الدار متزوج لم يقطع **ولو دخل** ليللا باب
 الدار وكان الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلي الثامن القيمة وسرق خفية او مكابرة ومعه سلاح
 او لا وصاحبه يعلم به ولا يقطع ولو دخل ما بين العتمة والناس يحون ويذهبون فهدى الخنزيرة
 القبان لو كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللعن لا يعلم بان فيها صاحب الدار او يعلم به اللص
 وصاحب الدار لا يعلم يقطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم اقطع ولو كان انسانا ليللا وسرق متاعه
 قطع ولو كان برة فها لا يقطع بان نبت بينه سرا واحد متاعه متاعه فالتيسر ان لا يقطع في المصلي
 وفي الفتاوى جماعة تزولوا بيتا او خاطة فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يقطع او تحت
 راسه لا يقطع **ولو كان** في مسجد جماعة قطع **ولو سرق** من بيت واحد قبل الخروج لم يقطع **فصل اخرج**
 رجل دخل الدار وجمع متاعا في الليل وطرح في فود كان فيها وخرج واحده ان كان للدار قوة اخرج
 بنفسه لا يقطع وان لم يكن للدار قوة اخرج المتاع من الدار لكنه اخرج به بغيره يقطع **ولو دخل** السارق
 مع الجار المنزل لرفع الثياب وحملها فخرج هو من المنزل وذهب الى منزله فخرج الجار بعد ذلك حتى جا
 الى منزله لا يقطع وكذا لو غلق شيئا على طبر وتوكة في المنزل فسرط او بعد ذلك الى منزله وسبق
 الجار لو ساقه حتى اخرج السارق اذا اشعل الدار فبعد ما دخل البيت فخرج لو يقطع وعرف
 مثله **ولو جمل** نقت حاطبا بغير اذن المالك فسرقات قد دخل سارق البيت وسرق شيئا المختارا فخذ

لا يفتقر النافذ ما سرقه الشارقي المسائل في الفتاوى **كتاب المسائل**
وهو مشتمل على ثلاثة فصول الأول في الأمان والثاني في مسائل البيع والملك والثالث في الخطر والأمان
أما الأول الذي هو الأمان الذي هو الأمان الذي لا يجوز إلا إذا حكم بالحرمة فيه فيجوز في كل شيء غير ذلك
والحدود والأمان الذي لا يجوز إلا إذا حكم بالحرمة فيه فيجوز في كل شيء غير ذلك
أما الثاني في مسائل البيع وما يتعلق بالملك في الفتاوى طائفتان من الحكماء بينهما
أحد في الطائفتين واستولوا على المعنويين وباغواهم من المسلمين قبل الأحرار وبادوا الحرب لا يجوز الشراء منهم
ولو أن أهل الترك وأهل الهند إذا استولوا على طرف من الروم وأحرزوها بدأ بالهند ثبت الملك لأهل الهند
وكذا ثبت الملك لأهل الترك والأحرار إذا بدأ بالحرب شرط أن يبدأ بهم فلا يباع واحد منهم شيئا يجوز
أهل مكة يبيعون الإسلام فيسلمون ويبيعون ويبيعون ذلك يبيحون الأوقاف وأغلب المسلمين
وسبواهم فإذا قالوا إن يشتري من ذلك السبايا أن كانوا يبيعون بالعين دية للمسلمين
وإن لم يكونوا يبيعون بالعبودية للمسلمين جاز شرا العبيدان والنساء دون الكفار مسلم دخل دار الحرب بآنا
فجاءه إنسان من أهل الحرب بأمه أو بامرؤ له أو بعتة أو بعتة أو بولد قد تضرعوا لبيعها من المسلمين
لا يشتريها منه هذا قول أكثر المشايخ وقال الكرخي أن كانوا لا يرون جواز البيع لا يجوز أن كانوا
برون يجوز وإذا بطل البيع على القول الأول في القول الثاني إذا كانوا لا يرون البيع فاذن جاز له إذا
الإسلام على أخصه قال بعضهم بملكه بالغير وإن كان البيع بالهلا والصحح أن البائع أن يراي جواز البيع مملكة
مطلقا وإن كان لا يري جواز البيع أن اشتراه قد ذهب به كرها مملكة قال المصنف وفي سبيل الأصل
باب صلح الملوك والمواوغة مسألة تدل على أنه يجوز البيع إذا راي البائع جوازه وإن تضرع حربي لغرض
أحرارهم فترأى من المسلم المستامن أن كان الحكم عند هوان من تضرع منهم ضاحجه مملكة جاز له أن
كان الحكم عند هوان على خلاف هذا لا يجوز مسلم تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة تركته في الجاهل الأب
صدأفتها وأخبره قلبه أنه يبيعها فخرجها إلى دار الإسلام وأراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يريد به
إذا خرجت منه طوعا أو عندهم القهر الحرة إذا دخل دارا مامان مع الولد فباع الولد لا يجوز لأن الولد داخل
تحت الأمان وفي اجارة البيع نقص الأمان ملك من الملوك الذين في دار الحرب اهتدي إلى رجل من المسلمين
هذه من أحرارهم ومن بعض أهلها فإن كان الذي اهتدي ليس بمينة ويقيم قرابة كان مماو كالمزاج
اليه وإن كان ذات رحم محرمة أو امرأة قد ولدت منه لم يكن مملوكا الذي اهتدي اليه **الفصل**
الثالث في الخطر والأمان وفي الفتاوى لا ينبغي للرجل أن يخرج إلى العدو والأمان الذي هو الأمان
وإن أذن أحد ما ولم ياذن الآخر لا ينبغي له أن يخرج فإن لم يكن له إيمان ولكن جبان فاذن له أب
الأب أو الأم أو ولد أو الأخت فلا بأس بأن يخرج لأن الأب والأم مقام الأب والأم الأم طاعة
فكانا بمنزلة الأبوين وفي سفر الحج والتجارة يخرج لغيره إذا كان الطريق مخوفاً وهذا إذا كانا

المعروف إذا قسم المال
فيما ذكره الفقهاء
فزار الله ما به
بعضهم وبأخيه

سمي رجل من العرب
فمردود

مستغنيين

مستغنيين عن خدمته فإن كانا محتاجين فلا بأس أن يخرج إلى العدو وعليه دين لم يخرج حتى يقضى دينه
وإن لم يكن عنده مال لا يخرج إلا إذا كان العذر وإن كان قبل المال لا يخرج إلا إذا كانا كالتكفالة
بغير أدنه لا يخرج إلا إذا كان الطالب خاضعة القتل والميت إن يد في المكان الذي قتل ومات في مقابر
أولئك القوم ومنع هذا القول ميلا أو ميلين أو مثل ذلك لا بأس به حل دوسر الخا إلى دار الإسلام لمكره
نوع منه خبر الفقهاء الذي دفع في أهل الروم يخرج العدو على كل من مع وله الزاد والراحلة ولا يجوز
الحلف إلا بعد ريتين ولو أن امرأة سببت بالمشرك وجب على أهل المغرب على أن لا يفتقدوها
ما لم تدخل دار الحرب لأن دار الإسلام مكان واحد ولا بأس بحرب الطبول ولو استأجر رجلا
لحرب الظلم للعدو والقافلة يجوز وأما اللهو فلا وليس للضرب أن يضرب في بيته في مصر المسلم المقاتل
ولا أن يجمع فيه منهم ولا يجوز حرق شيء من صلبيهم أو غيره من قلوبهم وليس لهم أحداث البيع والكسب
في المصرة القوي رجل هو من العدو فاحتج في موضع فاحببه العدو فساووه عن أصحابه لا ينبغي له أن
يعلم موضع أصحابه وإن قتل لأن المكروه على القتل لا يرحل القتل إلى داره حجاز أرضه لا ينبغي له
أن يعيل وأما جوار إذا كان أهل الكتاب لذلك المسائل في الفتاوى والله أعلم **كتاب**
العنف هذا الكتاب مشتمل على فصلين الأول في العاقبة العنق فترحمها وكما توافقه
العنق الميمم في العنق المعلق والثاني في القديرو فيه الوصية بالعنق **أما الأول** فثبت
بفتح العنق وفي الفتاوى رجل قال لعنه ثوابا مني لا يفتق يدون النبي كذا أحاره العنقه
أبو الليث رحمه الله رجل قال لجارية باحة وأراد به الكذب لعنق قضاء لا ديانة ولو قال لعنه
بأجرة أو لجاريته باحرا لعنق ولو دعاه بالعارسية ياراد لعنق ولو دعاه ياراد
لا لعنق ولو دعاه بالعزسية باحرا لعنق ولو دعاه بالطارق لعنق **رجل** بعث
غلامه إلى بلد وقال له أن استقبلك أحد فقل له أني حردت الفلام وسأله رجل فاجاب بما قال
له المولى أن قال له المولى سميتك حرا فقل له أني حردت الفلام وسأله رجل فاجاب بما قال
له الاستقبال أحد فقل له أني حردت الفلام وسأله رجل فاجاب بما قال
بأراد لعنق ولو قال ياراد مر ولا لعنق رجل قال عبدا أهل الحوار هذا أقوله لئلا
هو **رجل** قال لعنه عنك غيلة واجبت فهو كقولك طلاق غيلة واجبت وقد ذكرنا في المسلمين
في طلاق هذا الكتاب **رجل** قال حرا وطالق فقيل له من حيث فقال عبدي أو مرائي لعنق العبد
ونطق المرأة رجل قال لعنه أنت أذاع حدوق العال ونوي به العنق لا يفتق وفي مجموع النوازل رجل
قال لعنه أنت ولي فلان أو عني فلان فهو حر **رجل** قال لعنك فلان لا يفتق ولو قال لعنه أي بيم
أراد لعنك عبدا على طلاق فقال له مولاة إذا دأش وقال لعنت به من المباد لا يفتق **رجل** قال لعنك
بعض لعنك المعلق رجل قال لعنك عبدا شترته فهو حر فاشترى عبدا شرا فاسدا فاشترته
شرا صحيحا لا يفتق ولو قال كل امرأة تزوجها في طالق وتزوج امرأة كافرا فاسدا فاشترته
صحيحا طلاق وفي نكاح الزمادان في الباب الأول رجل اعنق أمته على أن تزوج نفسها منه تزويجا
تزوج لا يجزى وعليها قيمتها وكذا امرأة اعنقت عبدا على أن تزوجها فاشترته فبقيته وأما العنق
الميمم وفي الفتاوى رجل له امتان فقال أحدهما حرة فترأى له عن هذه عنقت الأخرى **رجل**
قال لعنه ذلك اعني هذه الأخرى عنقت الأولى فتعقنان جميعا وكذا الطلاق ولو قال لأحد هذين

الطبول
أو بالبحر
فترأى

اعنق
نفسه

الرجلين على الف درهم فقبل له اهو هذا فقال لا لا يحب للآخر حتى **جلس احمر** من الفاظ الطبايع
وفي الفتاوى عبد الله بن عبد الله بن مولا ووضعه عنه فقال له مولا يا اخي ما هذا من في يدي
ويخرج لا يعق ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
انه ان يولي العتق يعق وان لم يولي فلا والمختار انه لا يعق في الوحيين وان يولي ولوقال يا ابا
مرد او يا ابا زاد مرد من او قال يا زاده يا سيدة او يا سيدة في او يا كذا يا كذا الفاسد يا كذا يا نوي من الجواب
في الكل ما ذكرنا رجل قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
لوقال له يا بني عن اي حصة انه يعق وذكر محمد بن النضر انه لا يعق وهو الصحيح ولوقال يا مولا
يعق بدون النية وفي صحيح اللفظ لا نقاوت بين هذا والاخبار بخلاف النسب في الكنايات لا يعق
بالنساء وفي العيون لا يعق بالرجال الا في موضعين يا مولا يا زاده لا يعق لغيره
العرف ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
المأجني بن محمد بن الامية انه لا يعق وان يولي ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
لانه قد يكون من الرضا ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
لنفسه الفاظ العتق عتق تمام في الطلاق واما الفاظ التي تقع العرق فيها بين العتق والطلاق
اذا قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ذلك او قال لها قد ثبت في او حرمت على او انت حرام
او شبه او بره او اخرجي واعندي او استبري او تنقعي او ادهبي واخاري فاخارتي نفسها لا يعق
وان يولي وفي الاصل لوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
من العمل بعدن ديانة لا قضاء رجل قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي وذكر بعد هذا لوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
بعد ذلك فان مات لا يورث بالاولاد فان قال المملوك بعد ذلك انا مملوك له فصدقه كان مملوكا له وكان الو
قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
ما شئت في نفسك فان اعققت نفسك قبل ان تقوم من مجلسه عتق ذلك ان يحب نفسه وان يبيع نفسه
وان يصدق بنفسه على من يشاء ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
وذهب لك رقبتي فقال هو لا قبل عتق من بعد هذا انه لا يعق رجل غابته امراته في حادثة
فقال لها امرها بيدك فاعتقها ان يولي الزوج ذلك عتقت وهذا على البيع ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
جائز فصد على العتق وغيره في مجموع النوازل وفي الفتاوى رجل قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
السراج يا انا عبدك لا يعق ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
الفصل الثاني في التدبير وفي الفتاوى رجل قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
خر عن دبر من مولي او انت مدبر او دبرك لا يجوز بيعه ولا هبته وله ان يبيعه له وواجبه وفي
الامه بطا وهاذا التدبير المقيدان يقولان من مربي كذا او صغير كذا الله ان يبيعه ولوقال
مات على الصفة التي ذكرها يعق كما يعق المدبر ويعق من تلك ماله وان لم يكن له مال اخر سمي
في ثلثي قيمته وان كان على الميت دين سمي في جميع قيمته وولد المدبر مدبر او الولد لا يجوز له ان
يملكا ولكن بطاوها ويسجد بها وبواجرها وبزوجها ولا يثبت النسب بدون الاعتراف فان

ولدت بعد ما اعترفت بثبت النسب بدون الدعوى ولا يلزمها ولا يلزمها السعانة ان كان على المولى
دين ويعق من جميع المال ولو ولي امة غيره نكاح فولدت منه ثم ماتها صارت ام ولد له اذا عتق
هذا جيبا الى ما في الفتاوى رجل قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
قال او ضيفت برقبتي فقال لا قبل فهو مدبر ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
قبل الموت بطل عتقه فاذا عتق العتق فيه بعد الموت المولى سترت لغيره الى الرق ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
على الصهر هم قال ابو حنيفة رحمه الله ان يبيعه قبل ان يبيع قبل ان يبيع فان مات وهو في ملكه فان قال
قلت واذا ادى الالف عتق رجل قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
ولوقال له وذهب لك جميع مالي عليك فقال لا قبل عتق بغيري **حسن احمر** في الوصية
يا لعنق وفي الفتاوى رجل قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
اشهر وعنه ثلاث سنين وعن ابي يوسف هكذا والمختار ان يكون بحسنه سنة ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي
عبيدي او جبر عبيد جعل عتقه للمساكين فهو على افضل في القيمة وفي قوله او وصيت بافضل عبيدي
فلا فضل في الدين ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
للعنق هذا في الفتاوى وما سوى في مجموع النوازل مريض قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
فتح الايقاع بطل الاستئناس في بين هذا وبين ما اذا قال فهو حر بعد مولي ان شاء الله حيث لا
يعم الايقاع ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
صغيرين بعد هذا حتى يدركا رجل قال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
في الفتاوى **كتاب الشفعة** هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة فصول الاول
في الخيل والثاني في المقدمة والثالث في الطلب والفاضة ومسألة **اما الاول**
الخيل لا يملك الشفعة بعد الثبوت بكرة بالاتفاق بخلاف بقول المشتري للشفيع اشتره مني وخو
وان كان قبل الثبوت لا يملك الشفعة بغيره كان الشفيع عدلا او فاسقا لانه ليس باصل هو المختار وعلي
في الخيلة في منع الزكاة ودفع الزكاة من الخيلة على وجهها ان جعل بيتا في داره هبة لرجل
بيع بغيره منه لا شفعة للمختار لان المشتري شرك في داره بغيره من غير ان جعل بيتا في داره هبة لرجل
احد من الذين بالخيل الذي يجره على رجل وما حقه وقصة شراعه منه ما بقي وليس للمختار شفعة
لانه لم يجره ومنها ان يشتري عشرة اشجار او ستمائة منهم والباقي بغير قليل للشفيع
الشفعة في الاول ولا شفعة في الباقي ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
ايامه ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
الواحد على جار ثلثة ايام فلو اراد الشفيع ان يخلط ما اراد ان يطال الشفعة لم يكن له ذلك
لانه لو ادعى عليه معنى لو اقر به لا يلزمه ولوقال لعبد الله بن عبد الله بن مولا يا اخي ما هذا من في يدي ان ادي من يدي ان ادي من يدي
عليه معنى لو اقر به لا يلزمه وهو خصم ولو كان البعان صفقة واحدة ففيه روايتان ومنها
رجل اشترى عشرة من الف درهم وبقده عشرة الاف لا عشرة الاف واعطى بيها في الف درهم
ديار ان احده الشفيع لا يجره الا بعثون الف لان المشتري اشترىها بعثون الف ولو اشترى
الف درهم على الف درهم من الف درهم وبقده عشرة الاف لا عشرة الاف واعطى بيها في الف درهم
لانه ظهر ان الف درهم على الف درهم وبقده عشرة الاف لا عشرة الاف واعطى بيها في الف درهم

فما زكن اشترى من احد ديناراً بغيره دراهم عليه بشرط ان لو كان عليه ثلث الفرف وورد الدنا صير
وفي حيل الحصان البائع يجب الدار من المشتري او بقر بالدار ويحب المشتري مقدراً الثمن من البائع
ولا شفعة فيها **الفصل الثاني في المقدمة** وفي الخبر ما لا يجوز بيعه من العقار
كالأوقاف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوفاة اهل الاسلام واهل الذمة سواء
في استحسان الذمة وكذا المادون والمكاتب ومعنى البيع وكذا بقيت الشفعة نحو ازار الوقت
وفي شرح الطحاوي لا شفعة فيها سوى الدار والعقار معني لا شفعة في المنقولات وانما يجب اذا
ملك بعض هو عين مال واذا ملك بغير عوض كالحبة والصدقة والوصية والميراث او ملك بعض
ليس بمال كما اذا حبس بغيره في النكاح او بدل الخلع او صولح عليها عن دونه في لا شفعة فيها وكذا ان
جعلها امره بشرط ان يملكه شريك في البيع الذي لو يفسخه وطبق وهو الذي فاسد وبقي له
خطة في الطريق او في الشرب والملاذق والاهم الشرب ثم الخيل ثم الحمار الملاذق مسلة
تجمع هؤلاء الشفعة دار فيها منازل ودار في سكة غير فائدة والباب المنار الى هذه الدار وكل
منزل منها او حل على حدة لا منزلاً منها بين دلتين ولهذا المنزل المشترك دار ملاذق على طوره فباع
احداً لشريكين نصيبه من المنزل فالشفعة للشريك الذي لو يفسخه سكر ولو سلم الشريك شفعة
او لم يطلب عند سماعه البيع فالشفعة لا باب المنار لا تصرف خطا في الطريق ولو لم يطلبوا عند سماع
البيع او سلموا الا واحد منهم فهو اولى من اهل السكة ولو سلموا جميعاً او لم يطلبوا عند سماع البيع فالشفعة
للملاذق جميعاً ثم الشفعة للشفعة على عدد دراهم لا قدر انصاف بغير عند حاجي لوان دار بين
ثلاثة نفر واحد منهم نصيباً وللآخر ثلثها وللآخر ثلثها سدسها فباع صاحب النصف جميع نصيبه وطلب
الشريكان الشفعة فحق بينهما نصفان ولو حضر واحد من الشفعة اولا وانبت شفعة فان القا حقي
يقضي له جميع الشفعة ثم اذا حضر شفيع اخر وانبت شفعة ينظر ان كان الشفيع مثل الشفيع الاول
يقضي له نصف الشفعة وان كان الثاني اولى من الاول لما ان الاول جاز وهو خطيب القا حقي يطلب
شفعته ويقضي جميع الدار الثاني وان كان دون الاول لا يقضي له بالشفعة والشفعة لا تورث حصة
دار بيعت ولها شفيع يطلب الشفعة وانبتها بطلبين ومات قبل الاخذ بقضاء او تسلم المشتري
اليه فاراد ورثته اخذها ليس بغير ذلك ولو كان الشفيع اخذها بالقبض او التسليم ثم ماتت ورثته
ميراثاً لورثته والمشتري ماله حتى ياخذ الشفيع فان باعه المشتري قبل حضور الشفيع لم يملكها
ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء بالثاني فان اخذ بالبيع الاول انسخ البيع الثاني وان اخذ بالبيع الثاني
نسخ البيع الاول والشفيع ان يبيع من اخذ بالبيع بالشفعة وان يملكها المشتري له حتى يقضي له القا حقي ومنه
اخذ الدار بالشفعة فبني بها ثم اشغقت الدار ونقض عليها البائع الشفيع على الذي نقض القاض اليه
بالقضاء خاصة ولا يرجع بقيمة البناء الكل في شرح الطحاوي **الفصل الثالث في الطلب**
وفي الاصل الشفعة للمشتري على المجلس فان الامام الشرعي هذا القول الرجي وفي الاصل عن محمد رحمه الله
اشارة الى ذلك وعند عامة علماء ائمة محمد بن علي بن النور حتى لو سكت هبة لم يفسخ ما سكت
ولو اجبر بالبيع حتى او عتد فلم يطلب لا تطل الشفعة عند أبي حنيفة وعند من لا تطل على ان العتد
او العتد لا شرط في الخبر عنده وعند من لا تطل بالشرط وهذا نظائر وفروع عرفت في الجامع الشفيع
ولو بيعت دار بجنبه فطن ان المشتري فلان فسكت فاذا هو غيره كانت له الشفعة كما يكراد استوفى

ولو لم يسمع الروح فسكت ثم علمت ان لها ان يرد ولو اجبر ان فلان اشترى اها بالدار وهو مسلم الشفعة بشرط
لم يسمع ان اشترى اها بالدار فاني لم يسمعها الف ذره من حقه التسليم **جنس اخر** الشفيع اذا علم على المشتري لا تطل
شفعته هو المختار لقوله عليه السلام من قبل السلام فلا يجزوه وكذا الوصل بعد الطهر وكذا ان يرد
الجنة اربعة وان سلك وكذا من اكثر من اربعة بطلت شفعة لان اكثر من اربعة
مستبته فلا يكون معدوداً ولو علم بالبيع وهو في ملكه الطهر فحجبها اربعة او سناً فالحجها انما تطل بخلاف
الاربعة قبل الطهر اذا انما لا تطل فلو كان الشفيع بعد ما سماع ان فلان باع داره الحمد لله قد طلبت
او قال سبحان الله او قال الله اكبر او عطس فحجته قبل ان يذيعها ولا تطل الشفعة وكذا لو كان اشترى اها
او بكم اشترى اها لا يكون تسليمها اذا طلب الشفعة بعد ما اجبرته من اشترى اها او بكم اشترى اها ولو طلب
المشتري فقال المشتري دفعته اليك ان علم الشفيع بالشرط صاولة وان لم يعلم بالشرط لا يصير له وهو على شئت
لان قوله انما شفيعك ولو تبيع التملك الشفيع اذا اجبر الى المشتري فقال انما شفيعك واخذ الدار منك
بالشفعة بطلت شفعته لان قوله انما شفيعك فلا غير يحتاج اليه فصار كانه قال للمشتري كيف اصحت وكيف
اصحت **جنس اخر** الشفيع اذا قال بالعارضة من شفاعة حواهم بطلت شفعته واختلفوا في
لفظ الطلب فان بعضهم يقول بطلت الشفعة وانما طالها واطالها وعند بعضهم طلبت الشفعة وانما
وعند بعضهم طلبت الشفعة واخذت وقال بعضهم باي لفظ طلب بالمعنى وبالمستقبل يبيع وهو
الشفيع الفقه ابي جعفر والامام ابي بكر محمد بن الفضل الشفيع اذا علم بالليل ولو يرد على الخرج والاشهاد
فان اشهد حين اصبح صح وفي شرح الطحاوي الشفعة يجب بالبيع وتسحق بالطلب وتملك بالاخذ فحجب
بالبيع حتى لو طلب الشفعة قبل البيع لا يصح ولو سلم بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع بطلت شفعته وتسحق
بالطلب وهو عوان طلب مرابته وقد مر وطلب اشهاد وهو ان تشهد على المشتري بطلب الشفعة
او يقر بغيره بطلب منه الطلب اذا اشترى اها ويذكر حدودها الارضية ويقول سلمها الى من اشهاد علي
البائع ان كانت الدار المبيعة بيده وان سلم الى المشتري بشرط الشفيع واشهد على البائع بالبيع ولو اجبر
شفيع ان يطلب من المشتري بغيره وان كانت الدار في يد البائع يرد اية لو طلب الشفعة من البائع بغيره
اشهاداً في شفعة الجامع وفي الاصل لو وكل المشتري بالطلب لا يصح ولو وكل غير اشترى دار وهو
شفيع لم يملك الشفعة فيطلب من الموكل ولو وكل بالبيع لا يثبت له الشفعة اذا باع رجله علم بالسراة
وهو في طريق مكة فطلب طلب الموأته وعجز عن طلب الاشهاد بول كل اخر حتى يطلب فان لم يفعل ومضى بطلت
شفعته وفي شرح الطحاوي اذا ثبتت الشفعة بطلبين وانى المشتري ان يسلمها اليه ان ترك المرافعة
الى القا حقي لم يرد من مرضا وجس ولم يمكنه التوكيل لا تطل شفعة وان ترك من عتد ذكر في الكتاب انه
على شفعة وان طان الزمان قبل هذا القول بالشفعة وعن محمد وهو رواية عن ابي يوسف رحمهم الله
يقدّر شهر وعليه الفتوى رجل اشترى داراً بثلثين موطاً فاشفيع بالجار ان شاء اخذها بالشرط لا يثبت في حق الشفيع
وان شاء انظر مضي الاجل وليس له ان ياخذها بثلثين موطاً وصار خيار الشوط لا يثبت في حق الشفيع
لكن له ان يمتنع من الاخذ بحال لان العقد مائة زيادة وصف موعود بالثمن فكان له ان لا يكثر من هذه الزيادة
وان اخذها بثلثين موطاً كان الثمن المبيع الى اجله وان اخذها بالاجل يطلب عند حلول الاجل او عند غل
بالبيع عن ابي يوسف روايتان في رواية عند العلم وان سكت الى اجل بطلت شفعة وفي رواية
يطلب عند الاجل وهذا اذا طلب الموأته عند علمه بالبيع فان لم يطلب فلا شفعة له وفي شرح العتد

في آخر الباب الاول السبع اذ اطلب الشفعة طلب المواتية والاشهاد وطلب من التملك القاضى التملك قبل له
 احضر المالك حتى تسلم اليك الشفعة فقال السبع للقاضي اقصا ولا تسلم الي حتى اشك ما مال لا يقبل القاضي ذلك
 لان هذا تملك بعون والرسل العوض لا يقضى بالمعوض ولو قضى القاضي لا ينفذ في شرح الطحاوي السبع
 اذ اطلب الشفعة فقال المشتري هات الثمن وحده شفعتك ان امكنه احضار الثمن ولو حضره لعل الشفعة
 اما عن محمد رحمه الله انه يبطل شفعتك وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله قال القدر المستفيد الاصح انه
 لا يبطل لوجود طلب المواتية والاشهاد بعد ذلك فالرسل ملبنة لا تبطل قال المصنف رحمه الله فانه اخذ
 بقول ابي حنيفة رحمه الله وهو ظاهر المذهب وفي شرح الطحاوي اذا اختصم الى القاضي فوجب التسليم
 قد رماوي لاحضار الثمن فان احضره تلك المدة قضى له والا بطل شفعتك وفي الصحاح صبيحة ادركت
 وثبت لها حيا والبلوغ والشفعة فطلب الشفعة واختارت نفسها ما قال

- طلبت الشفعة واختارت نفسي او على القلب يجوز الاول منهما ويبطل
- الثاني لانه يمكنها ان تقول طلبت الشفعة والحيا
- والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب بهذا الكتاب
- بعون الملك الوهاب وكتبه العبد الضعيف الراجي
- عفوة اللطيف احمد علي محمد الطويل المروفي
- بابن سالم البانوي بدار الشافعي مدهشا
- اصلي امشانه وضانه واخانه في اسعد ودي
- وافقت العزايغ منه يوم الاثنين
- المبارك تاسع عشر شهر
- شعبان المعظم قذره
- سنة ستين وتسماية
- والمهدود وندره
- وصل الله على
- سيدنا محمد
- وآله وصحبه
- وسلم
- ٥٥
- ٥٦
- ٥٧



Süleyman
 KEMAL ZADE
 HÜSEYİN PAŞA
 Yeni
 Eski kütüphane 255

طالع في هذا الكتاب
 القصد القصد في هذا الكتاب
 بركة الله له

ملك الغزالي اللطيف في الدار
 صبر الشكر في بناء الديانة
 العلاء وبالشقة في قوسه
 امير القادر في ٢٠٢٠
 ٩٨١٢
 ١٤

